

KÕPRUULI KUT.P.
307
HC. Ahmet

شرح الكافية رضي

٤٠٧

# كتاب شرح الكافية في العربية

للعلامة ابن الحاجب تاليف الشيخ

الامام العالم العلامة السيد المحقق

الرضي نفع الله به كما نفع بامله

وحسبنا الله ونعم

الوكيل





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جلت الاوه عن ان تحاط بحد • وتعالت كبريائه ان تشمل بعد • تاهت في موامي معرفته سابلة الافهام • وعزفت في بحار عزته سابحة الاوهام • كل ما يخطر ببال ذوي الافكار • فهو معزل عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعقد عليه ضمائر اولي الابصار • فعلى خلاف ما اطاته المقدسة عليه من نعوت جبروته وتعالا علي حائة ابنيائه • وبديع انبائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده • وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده • وبعد فقد طلب الي من اعتني بهذا الخ حاله • واسعفه بما يسعفه مقدوري من مقترحات اماله تعليق ما يجري الشرح علي مقدمة ابن الحاجب عند قراءتي عليه وانتدبت له مع ما عوز ما يحتاج اليه الغابض في هذا اللج والسالك بمثل هذا الفج من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة بذلا لسؤله • وتحقيقا لمامول • ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الاصول الى الفروع فاذ جاء مرضيا فبركات الجناب المقدس الغروي صلوات الله على مشرفه لا تفاد فيه والا فمن قصور مؤلفه فيما ينجيه والله تعالى الموصل لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل •

قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلم جنس الكلمة كتمر وتمرة وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا الذي التاء كما يجيء تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا في ما فوق الاثنين بخلاف تمر وضرب قيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتاثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة يقال كلمة شاعرة وقال تعالى وكلمة ربك اللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصب على المصدرية نحو كلمته كلاما وتكلم تكلما بل هو موضوع لجنس ما تكلم به سواء كان كلمة كزيد او على حرف كواو العطف او على اكثر وكان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا او اما اطلاقه على المفردات كقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعنى وتعالي اكثر منه مفيدا كان

اولا

او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كما عطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطى هذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك الحيتان بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سمي والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعلا اولا بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى اخر مع قصد التواطي قيل انك واضعه كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يقال لكل لفظ بدرت من شخص لمعنى انه واضع موضوعه له من دون اقتران قصد التواطي بها ومخرقات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد المخرف الاول الى التواطي وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ لفظ مما كان او لا مع قصد الشان او لا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاح ومعنى اللفظ ما يعني به اي يراد بمعنى المفعول قوله معنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزء معناه سواء كان ذلك لعدم الجزء في الخارج كالعنقاء او لعدم اعتبار الجزء في الدلالة كالحيوان فان الحيوان وان كان له جزء في الخارج كالحيوانية والناطقية لكن لا يعتبر دلالة لفظه على جزء معناه بخلاف نحو ضرب فان له جزء في الخارج وهو الضرب بدل على جزئه لفظه على جزء معناه وبخلاف نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين وامثلة العلمية معنى مركب وكذا لفظها لان لفظ المفرد لفظ لا يدل جزء على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزء على جزء معناه والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب بمعنى اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان تخرج في ما الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور والمتعارف منها فيها لان الحد للشيء وليس له ان يقول اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذن تخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليها الاعتراض بان المركبات ليست موضوعة على ما يجيء فاحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصب والاشارة فانها وان دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا

كان اخص من الفعل بوجه وهو ههنا كذا الان الموضوع للمعنى المفرد قد
يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على
معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن
المحرف وعن المهمل وعن الصوت لانه دال ايضا على معنى كحياة المتكلم
به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى مما صح لان المعنى كالمهملات
كلغة ونحو من الهذيانات وقد مر الكلام على هذا الاحتراز بقوله
مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير
علمين فان قيل ان التاء في لفظة الكلمة للوحدة لان كلمة وكلم
كتمر وتمرة واللام فيه للجنس فيتناقضان لان لام الجنس على الكثرة ضد
المناقضة للوحدة فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد
كما يجيء في باب المعرفة ولو سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين
احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل كقوله
تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي كل الانسان والا
لم يجز الاستثنا لانه عين جمهور النجاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله
تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيتناقض هو
الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظة على القلة و
الكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لبني اسرائيل الذيب
ولم تكن هناك ذيب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا
ومثل قولك ادخل السوق واشتري اللحم وكل الخبز وهذا النوع
من الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود
في هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي فبهذا البيان
انما يذكر لبيان ماهيته التي هي استغراقه فان قيل
لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدا في التانيث فالجواب
انه لا يجب توافقهما في ذلك الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير
سببيه نحو هند حسنة او في حكم المشتق اما في الجوامد فيجوز
نحو هند الدار مكان طيب وزيد سمة عجيبة وقوله لفظ ههنا
وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله هو
مصدر ويعتبر الاصل في مثله نحو امراه صوم ورجلان صوم
ورجال صوم فلا يونث ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغي
ان يقول ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذلك الكلمات
قلت لا نخرج مثل هذا بنا الوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا

كاربطي

كان يطلق ويوقع لفظه واحدة وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل
واحد من الاولين كلمتان بخلاف الثانيين ان قيل هلا استغنى
بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما
المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لا للواضع فللجواب
انا لا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع
الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي يحتاج في معرفتها الى علم
اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية
وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات وذلك كما بين ان كل
اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على
وزن مفعل وكذا حال اسم المفعول والامر والالة والمصغر والجمع
ونحو ذلك ويحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به
المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف يقدم على
المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء
الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمشترب والفعل
المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا ان قيل
ان في قولك مسلمات ومسلمون ونصري وجميع الافعال المضارعة
جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية
والالف على التثنية والتا على التانيث وحروف المضارعة على معنى
في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا التانيث في قائمة في
التنوين ولام التعريف والفا التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد
منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب
ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة
فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة
في الكلمة المذكورة وكذلك الحركات الاعرابية ولعاملتهما معاملة
الكلمة الواحدة سكن اول احرا الفعل في المضارع وغير المنسوب
اليه نحو يضرب وعلوي وشتوي ونحو ذلك واما الفعل الماضي نحو
ضرب فبنيه بنظرا لانه كلمه بالاتفاق مع ان الحرف مدلول
حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي
مدلول وزنه الطاري على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو
عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة
وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزئين

لفظة

بدل كل منهما على جزء معناه وكذا نحو أسد جمع أسد وكذا المقصود بالصفة نحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والآلة في الامثلة المذكورة الخ الكلمات الطاري الطارية مع الحرف الزائد ولا يصح ان يدعى هنا ان الوزن كلمة صادت بالتركيب كجزء الكلمة كما ادعيناه في الكلمة المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعتراض لهذه الكلمة اعتراض وارد الا ان يقيد تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل لجزء على جزء معناه واحد الجزءين متصف للاخر وفي الكلم المذكورة الجزءان مسموعان معا **قوله وهي اسم وفعل وحرف** انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يبتن من الفعلين كلام كما يتبانى من الاسمين لكنه احد جزءي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يبتاني منه ومن كلمة اخرى طيلة كلام **فان قيل** يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع ليكون نحو اذهب زيدا ونحو مر بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انما كان يلزم ما قلت او كان هذه قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكرته هو قسمة الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك وبريد بالجزء ما يدخل تحت كلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجيء في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في جاءني زيد وعمرو او في كونهما حاكمين على شيء نحو زيد قائم وقاعد او في حصولهما عوقا مر زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان معنى الكلمة احد الثلاثة دون الباقيين بلى ان اريد الحصر مع او قدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فتكون في القضية مانعة الجمع ومانعة الخلو كما هو مذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكر المصنف لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل الى آخره فان **قيل** انك حكمت على الفعل والحرف ان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين **قلت**

ان اردت

اسم

ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها محمول عليه امور الاسماء كالاخبار عنه والتنوين عليه فهو ممنوع لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم لانه لفظ دال وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانه لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو فانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد وتقول ضرب فعل ماض فنقول هذا ايضا ممنوع لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل وضع لمعنى مفرد فاريد بذلك اللفظ معناه الموضوع له هو كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط **قلت** لم نرد ان من نزع هذا التركيب حرف وضرب فعل ماض بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا اضرب فعل في نحو ضرب زيد وشتان اذا قلت مدلول الفعل لا تخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا تخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا تخبر عنه حينئذ وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يستدعي اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصرت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المحمول مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المحمول مطلقا مشعور به او معناه او هو ما لا يغفل عنه في جميع ذلك مبتدأ ان اجد بما محكوم عليه بشيء وهو المذكور في لفظك والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكني بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لذلك التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين **قوله** لانها اما ان تدل على معنى في نفسه او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علمت بذلك حد كل منهما اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان حالها او لان ذات دلالة بحروف ان تكون ان تدل مبتدأ بمحذوف الخبر اي دلالتها به ثابت ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بما حمل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال بحكم معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل

على معنى ف نفسه او على معنى لا ف نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على
معنى لا ف نفسه والاول اي الكلمة الدالة على معنى ف نفسه اما ان تقترن
باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى ف
نفسه غير مقترنة باحد الازمنة الثلاثة فهذه قسمة دائرة بين النفي
والاثبات فيكون حاصره اي لا يمكن الزيادة فيه ولا النقصان فتبين
بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد
وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد قوله الكلام
ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتاتى ذلك الا ف اسمين او ف فعل
واسم انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم
النحو معرفة الاعراب الحاصل من ف الكلام بسبب العقد والتركيب ه
لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئيه وبعبي يتضمن الكلمتين
تركبه منهما وكونهما جزئيه وذلك من دلالة المركب على
كل جزء من اجزائه دلالة التضمن وخرج الكلام بكونه ملفوظا نحو زيد
قائم وقام زيد ومقدرين كنعم ف جواب من قال ازيد قائم او اقام
زيد او احدهما مقدرا دون الاخر وهو اما الفعل كما ف ازيد قائم
او الفاعل كما ف زيد قام او المبتدا او الخبر كما ف قوله تعالى فصبر
جميل والمراد بالاسناد ان تخبر ف الحال او ف الاصل بكلمة او اكثر
عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم مما اخبر عنه بذلك الخبر
واخص به فقولنا ان تخبر احترز عن النسبة الاضافية وعن التي
بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا ف الحال كما ف قام زيد وزيد قائم
وقولنا او ف الاصل ليشمل الاسناد الذي ف الكلام الانشائي نحو
بعت واتت حر ف الطلبي نحو هل بعت قائما وليتك او لعلك قائم ولذا
نحو اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالانقلاب وقياسه لتضرب بزيادة
حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية فحذف حرف اللام وحرف
حرف المضارعة بكثرة الاستعمال بدلالة قولك ف مالم يسم فاعله
منه لتضرب وف الغايب ليضرب وف المتكلم لاضرب ولتضرب
لما قل استعمالها وقولنا بكلمة كما ف زيد قائم وقولنا او اكثر ليعم
نحو زيد ابوه قائم وزيد قائم ابوه وكان على المصنف ان يقول
كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل ف الخبر الافراد لانه لا دليل
عليه وسيجي فيه مزيد بحث ان شاء الله تعالى وقولنا على ان يكون
المخبر عنه انهم ما تخبر به احترازا عن كون الفعل خبرا ايضا عن كل واحد

نوع المنصوبات



المنصوبات ف نحو ضرب زيد عمرا امامك يوم الجمعة ضربة وضرب زيد
يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع ف الموضعين اخص بالفعل واسم
بالذكر من المنصوبات كما يجي ف باب المصدر وكان على المصنف ان
يقول بالاسناد الاصلي المقصود ما تركب به الذات ليخرج بالاصلي اسناد
المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما
اسندت اليه ليست بكلام واما نحو قايم الزيدان فلكونه بمعنى قوله الفعل
وبعناه كما ف اسمي الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به الذات
الاسناد الذي ف خبر المبتدا ف الحال او ف الاصل وف الصفة والحال
والمضاف اليه اذا كانت جملا والاسناد الذي ف الصلة والذي ف الجملة
القسمية لانها للتاكيد حواب القسم والذي ف الشرطية لانها فيه ف الجزاء
وجزا الشرط وجواب القسم كلاهما بخلاف الجملة الشرطية والقسمية
فالفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كما
مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر للمبتدا وسايرما ذكر
من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان
مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل
بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي ف الكلام الخبري والطلبي والانشائي
كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف
اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك
وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنايه الممكنة من
الكلم الثلاث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف
وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي مورابطه ولا
بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح ان
يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف
لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنايي بين الثلاثة الاشياء اعني
الاسم والفعل والحرف ستة بعدد ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل
والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل يكون الفعل مسندا والاسم
مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم
مسندا كلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند وما نحو يا زيد
فلسد يا مسد دعوت الاشاي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما
لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر

بهذا معنى قوله ولا يتاتى اى لا يتيسر الاسناد الا بين اسمين او فعل واسم والمراد
بقوله بالاسناد الافادة اى تركب من كلمتين يسمى الرابط او بمعنى مع
اى مع هذا الربط **قوله** الاسم ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك
حدا كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام فى الوضع
والذى تقدم لم يكن حدا مصرحا به والمقصود منه الدليل كان المراد هو
منه الدليل على الحصر قوله ما دل اى كلمة دلت والاورد عليه
الخط والعقد والنصب والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها
للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكر قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة
فى قوله وهى اسم وفعل وحرف وكل اسم كلمة لان الكلمة كلى والاسم
جزئى لها وقوله فى نفسه الجار والمجرور والمحل صفة لقوله
معنى والضمير البارز فى نفسه لما الذى المراد بها الكلمة كما ان الضمير فى
قوله قبل على معنى فى نفسه للكلمة وقال المصنف ان الضمير فى قولهم
ما دل على معنى فى نفسه وقولهم فى غيره راجع الى معنى وان معنى ما دل
على معنى فى نفسه اى لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها فى نفسها كذا او
اى باعتبار نفسها كذا لا باعتبار كونها فى وسط البلد او غيرذلك وفيه
نظر لان قولهم فى حد الحرف على معنى فى غيره نقيض قولهم على معنى
فى نفسه ولا يقال فى مقابلة قولك قيمة الدار فى نفسها كذا قيمة الدار
فى غيرها كذا بل يقال لا فى نفسها او معناه اعنى ما اخترناه اعنى
جعل فى نفسه صفة لمعنى والضمير للاسم كلمة دلت على معنى
ثابت فى نفسه تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت فى لفظ
غيرها فغير صفة اللفظ وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف
مفردا كالمعروف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة
كما فى هل زيد قائم لان الاستفهام معنى فى الجملة اذ قيام زيد مستفهم
عنه وكذا النفى فى ما فى قام زيد اذ قيام زيد منفى فالحرف موجود لمعناه
فى لفظ اما مقدم عليه كما فى هل بصرى او موخر عنه كما فى الرجل
والاول ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا
للمعنى الذى احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلى لا
ان هذا التضمن معنى يدل عليه اللفظ المتضمن كما ان لفظ البيت
متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه
لفظ اخر مقترن بالمتضمن فرجل فى قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف

البيت

الذى احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب فى زيد فى هل ضرب زيد
متضمن لمعنى الاستفهام اذ الضرب مستفهم عنه وزيد فى المستفهم عنه
من معنى الاستفهام وموجد فيه هل وقد يكون للحرف ما دل على غيره
مطابقة وذلك اذا كان الغير لازما الاضمار كما دل همزة اضرب
ونون نضرب على معنى الضمير من اللازم اضمارهما وقد يكون الحرف
دالا على جزئيين كل منهما جزء كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى فى
الضمير الفعل ومعنى فى الفاعل والاغلب فى معنى الحرف ان يكون معنى
الاسم الدالة على المعانى دون الاعيان وقد تكون دالة على العين
ايضا كالهمزة والنون فى اضرب ونضرب وتا تضرب فى خطاب
المذكر فانها تفيد معانى الفاعلين بعد الافعال ثم تقول ان معنى من
الابتدائية معنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما الاول لفظ
الابتدا ليس مدلوله مضمون لفظ اخر بل مدلوله معناه الذى فى
نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ اخر بنضاف ذلك المضمون
الى معنى ذلك اللفظ الاصلى فاهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتدا
نحو الابتدا اخير من الانتها وله يجز الاخبار عن من لان الابتدا
الذى هو مدلوله جاز فى لفظ اخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه
فيه بل فى لفظ غيره وانما يخبر عن الشى باعتبار المعنى الذى فى
نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كما تعلم المتضمن
بجنب شى ليدل على ان فى ذلك الشى فائدة فاذا افرد عن
ذلك الشى الذى فى غيره دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافراد
للاسم والفعل فى انفسهما وللحرف فى غيره ولا يصح الاعتراض
على اخر الحرف بالصفات وذلك بان يقال معنى طويل فى قولك
جاء رجل طويل فوجد معناه اى الطول فى موصوفه حتى صار
الموصوف متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال
على معنيين احدهما قائم بالاجزاء الطول قائم بها ذا وا فمعناه هو
الطول وصاحبه والمجرد الطول الذى فى رجل الذى وانما ذكر
الموصوف قبله لتعيين ذلك الصاحب الذى دل عليه طويل
وقام به الطول لا ليقوم به الطول واما قولهم النعت دال
على معنى فى متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذى قام به
المعنى فتخصصا له وكونه اياه بل المصدر فى قولك ضرب زيد
مفيد لمعنى فى لفظ غيره اعنى ضاربيه زيد لكنهم احترزوا عن

ى

غيره

مثاله بقولهم دل اي دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد ز في لفظ
غيره بمعنى اد يصح ان يقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب ولا
يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب
موضوع ليدل على صاربيته له ما ارتفع به ولا يندفع هذا الاعتراض
الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى ز في غيره فان ضرب
مثلا ز في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب ز في الفاعل عن ضاربيته
بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتدا في غيره قوله غير مقترن
صفة بعد صفة لقوله معنى ويتبين معنى قوله غير مقترن
ببيان قوله ز في حد الفعل ما دل على معنى ز في نفسه مقترن باحد
الازمنه على الثلاثة اي على معنى واحد ز احد الازمنه الثلاثة
معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال
على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف
مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب
والقتل وان وجب وقوعه ز احد الازمنة الثلاثة اي معينا ز نفس
الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصنع
والغبوق والقيلولة والسري لان اللفظ وان دل على احد الازمان
لكنه ليس الازمنه الثلاثة اي الماضي والحال والمستقبل وكذا ما
يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن لاحد الزمانين
كل واحد منهما باحد الازمنه الثلاثة معينا عند السامع لكن لا
بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسم الفاعل والمفعول
عندنا لهما لانهما وان كانا يعملان عندهم الا مع اشتراط
الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض
لا مدلولهما وضعا وكذلك يخرج اسما الافعال لان ذلك فيهما
ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجي ز بابها ويدخل فيه
المضارع لانه دال على احد الازمنه الثلاثة بالوضع ان قلنا
انه حقيقة ز في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا
مشتركة ز في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك ز في المعنيين
حقيقته فيهما موضوع لكل واحد منهما ز في اصل الوضع لاحد
الازمنة الثلاثة معينا وكذا ز في الاستعمال والتباس ذلك المعين
على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا وكذا يدخل الافعال الانشائية
لعروض الانشا لكون الفعل لاحدهما معينا ز في الوضع سرا كان الانشا

العارض

العارض لازما كما ز في عسى او غير لازم كما ز في بعت واشتريت ولا يدخل
ز في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذي هي
والفعل الاتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث
الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ما مضى منه ز في الزمان او ز في المكان نحو
مصر ز في الارض وكذا المستقبل والحال والاتي ان يقال الفعل ما دل
على معنى ز في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل
هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسري ولا
الاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنه الثلاثة كالغبور مثلا
بمعنى كون الشي ز في الماضي او ز في المستقبل فان دلالته على احد الازمنة
الثلاثة بالحروف المرتبة بالوزن من قبل ان تفي هذه الدلالة مع تغير
الوزن كالغابر وغير ويغبر والحق بذلك بمعنى الماضي والبقاء
ز في المكان او ز في الزمان قال تعالى كانت من الغابرين وانا
لم يفسر فيما لا يدل الا زمنه الثلاثة لشهرة ز في الماضي والمستقبل والحال
والحق ان هذا الاحتمال لا يحسن ز في المحدود وكذا لفظ الاقتران
مهمله محل غير ظاهر فيما ذكرناه من تفسيره ولا يورد ز في الحدود
الا الالفاظ الصريحة المشهورة ز في المعنى المقصود فان قيل
ان ضمير الغايب والاسما الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم
الخبرية واسما الشرط واسما الاستفهام خارجة من حد الاسم بقوله
ز في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسما الموصولة
واذ احتاجا ضرورة الى لفظ اخر لكن لا بقيد امعناهما الذي هو
الشي المبهم ويجدانه ز في ذلك اللفظ فان لفظ الذي مثلا يفيد معنى
الذي هو الشي المبهم ز في نفسه لا في صلته لكشف ذلك الابهام ورفعه
منه لا اثباته ذاك الابهام ز في الصلة وكذا ضمير الغايب فهما مبهمان
لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص
فلهذا عد من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كفى بقرينة
غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية فجاء المثل بخلاف الحرفية
فان معناها التشبيه الحاصل ز في لفظ اخر وكذا معنى كم كثير لا الكثرة
التي هي معنى فيما بعدها بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان
معناها العلة التي ز في مجرورها وانما وجب القول بهذا ز في رب
وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحد الاسم والحرف
عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب

وكم بما فرقنا حكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسما عليها ثبت
مثلها في رب وكذا في الكاف اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى
ليسلم الحدان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على
معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك لمن اتاهم ضربت وايهم تضرب
اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعيين مضروب
المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء اي
في الموضعين والدال على ذات ايضا ومي ليست معنى فيهما فيما بعدها
فسلم حد الاسم وبجواز الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرف الاستفهام
والشرط اعني الهمزة وان حرفا وجوبا قبل مثل هذا الاسم
لكثرة الاستعمال فكان الاصل ايهم ضربت وان ايهم تضرب
ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيها
وان كانا في حيز وكذا ما سنوي اي من اسما الاستفهام والشرط نحو
من تضرب اي امن تضرب ومن تضرب اضرب اي في الخبر من الاستفهام
وكذا من تضرب اضرب اي ان من تضرب اضرب اي ان اما
من تضرب اضرب فجميع اسما الاستفهام بمعنى اي الشرطية والا
استفهامية هذا ولو قلنا الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره
لم يرد عليه الاعتراض بمثل و بالكاف ورب لكم **قوله**
ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليها والاضافة
الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد منعكس والخاصة
مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل
الى الحد فتجعله مبتدا وتجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم
ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة كل
ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول في
الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان
تجعل مكان كل من نقيضها فتقول كلما لم يدل على معنى في نفسه
غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان يقول في الخاصة كلما لم يدخله
لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس بجعل المبتدا خبرا و
الخبر مبتدا مع بقا النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين
فيطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا
نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وينعكس كلية
نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة

ينعكس

ينعكس كليه ولا يطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم ولا يبقال كل
اسم يدخله اللام فوجه دخول اللام اي لام التعريف الحرفية بخلاف
لام الموصولة نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل
في صورة الاسم كما يجي في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام
الابتدا ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختصت لام التعريف بالاسم
لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال
والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في
نفسه واما قول الشاعر

بنا صوت الحمار اليجدع ... ليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم
موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع دلالته
شاذ قبيح لا يجي الا في ضرورة الشعر وانما اختصت الجر بالاسم لانهم
قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركاته الثلاث
ويقتصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدة فقصروه على ما له
بكون الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب
واما التنوين فاختص من بينها باقسام الخمسة بالاسم ما ليس للفعل منه
ثم في الاسم اربعة اقسام احدها التنكير نحو صه ومه ووج وسيبويه
يختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو ضرب احمد وابرهيم
فليس فيه تخصيص للتنكير بل هو للتمكن ايضا والتنكير معا فوق حرف
يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فتقول التنوين
في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تخصص للتمكن وانما
اختصت تنوين التنكير بالاسما لمثل ما ذكرنا في لام التعريف و
تاية التانيث للتمكن ومعناه تكون الاسم معربا فلا يمكن الا في الاسم وانما
لم تجعل الاعراب في المضارع علامة لعروضه وانما حرفت علامة
الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذي
اصله البنا وتاثير التنوين بعض عن المضاف اليه تحقيقا ومررت
بكل قائما ويجي ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها المقابلة جمع
المذكر السالم في جمع المونث السالم نحو مسلمات على الاعرف من
اقوالهم فلا معنى له الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة
اولو كانت للتمكن لم يثبت في نحو قوله تعالى من عرفات ولو كانت
للتنكير لم يثبت في الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه ولا
للترنم ولا للبيت فلم يبق الا ان يقال بي في جمع المونث في مقابلة النون

متعلق

ح وجمع المذكر ان هذا معرف مناسب الابري الذي جعلهم نصف هذا الجمع
تابعا للجر كما ح جمع المذكر فابهم مقام التنوين التي ح الواحدة فالمعنى
الجامع لاقساء التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس ح النون
شيء من معاني الاقساء الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي ح جمع
المؤنث علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شيء من قبل المعاني
لكنهم حطوها عن النون بسقوطها مع الام ح الوقف دون النون
لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها وقاله الربعي وجاز الله ان
التنوين ح نحو سلامات للصرف قال جار الله وانما لم تسقط ح
عرفات لان التاء فيها ضعيف لان التاء التي كانت فيها لمحض التانيث
سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قاله نظر لان عرفات
مؤنث وان قلنا لانه علامة تانيث فيه ح ممحضة للتانيث ولا
مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا لقول هذه عرفات مباركا
فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد كما ح قوله ولا ارض ابقل ابقالها
فتانيثها لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو بتاويل البقعة والا لحق عندي
ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم تسقط ح نحو من عرفات
لانه لو سقط لشبه الكسرة السقوط او بجر النصب وهو خلاف ما عليه
الجمع السالم اذا الكسرة فيه منوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف
للضرورة لم تحذف لما مر هذا مع انه جوز المبرد والزجاج ههنا مع العلمية
حذف التنوين وابقاء الكسرة ويروى بيت امري القيس تنورها من اذرعات
واهلها بيثرب ويروى من اذرعات كما براد في قارها فانظر عالي
بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم بفتح التاء مثله مع حذف التنوين ويروى
من اذرعات كسائر ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف
بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين ح مثله مع العلمية ايضا وقال بعضهم التنوين
فيه عوض عن ملح الفتحة واما تنوين الترنم فهو ح الحقيقة لترك الترنم
لانه انما يوتى به اشعارا بترك الترنم عن بقية ح روى مطلق وقد يترك
ان الالف والواو والياء القوافي تصلح للترنم فما فيها ح من المد فبدل
من التنوين لمناسبته اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم فخلو التنوين
من المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والحرف بالاطلاق الشاعر
اقاي اللوم عاذل والعتابن • وقولي ان اصبت لقد اصابن • ولم
يسمع دخولها الحرف ولا يمنع ذلك ح القياس ح تحكم ح القافية وقد
تلحق عند الروي المقيد فتختص باسم الفاعل لان الفعل يجاوز الحد وخبر

بعضهم

هذا التنوين

هذا التنوين ان يكون بدلا من حروف الاطلاق دلالة على ترك الترنم
فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوزت حرفها وتخرج ح الشعر ايضا
عن الوزن فهو عال بهذا الوجه ايضا وموكقوله وقافية الاعما فجاوزي
المجرة فتحتي ما قبل النون تشبيها لها بالحقيقة او بكسر الساكنين
كما ح هند على ما يجيء ح اخر الكتاب وانما الحقته بالروي المقيد
تشبيها له بالمطلق وانما اختص كون الشيء مسندا اليه بالاسم لانه المسند
اليه لا يعبر عنه اما ح الحال او ح الاصل كما ذكرنا ولانه الاعز لفظا
دال على ذات ح نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا
والحرف لا يدل على معنى ح نفسه ولهذه العلة اختصت التثنية والجمع
والتانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا
وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع فيه فيها راجع الى الاسم فاما التا
والتصغير نحو قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال
والسمر راجع الى المفعول المتعجب منه اي هن مليحات والتصغير للشفقة
كما مر فهو شيء موضوع غير موضوعه كما ان التانيث ح ضربت غير
موضوعه واما نحو قوله تعالى رب ارجعوني علي انه ارجعني ارجعني اي معنى
وقول الحجاج يا حرسي عنقه اي اضرب اضرب فليس الاول بجمع والتاني
بتثنيه اذ التثنية هي مفرد الى مثله ح اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم
مفرد الى مثله او اكثر ح اللفظ غيره ح المعنى وارجعوني وضربا المعنى
التكرير كما ذكرنا والتكرير يرد ضم شيء الى مثله ح اللفظ مع كونه اياه في
المعنى للتاكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التاكيد ان يذكر بلفظين
فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والجموع
لشابهته لهم من حيث ان التاكيد اللفظي ايضا ضم لفظ ح الى مثله ح
اللفظ وان كان اياه ح المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل ليلة وسعدها
وقوله تعالى ارجع البصر كرتين في كون اللفظ مكونا المثنى وليس
به اختص الاضافة اعني كون الشيء مضافا بالاسم لان المضاف اما تخصص
كما ح غلام رجل او تعرف كما ح غلام زيد والتخصيص والتعريف من خصايص
الاسم كما مر ح ولام التعريف اما الاضافة ح نحو ضارب زيد وحسين ك الوجه
مودب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهي فرع الاضافة
المحضة فلا يكون المضاف ح مثلها ايضا الا اسما ولهذا لم يذكر المصنف
من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى يوم
تجمع الاناسل لما اضافة الظروف الى الافعال وعد بعضهم من خواصه

ايضا واعتذروا عن الايراد المذكور بان المضاف اليه في الحقيقة المصدر
المدلول عليه بالفعل اي بوقع قيل والدليل على ان المضاف اليه
هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو يعجبني يوم
قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا اسلم صحة هذا المثال ويحمى مثلهم
في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة
الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاستة في قولك انتبل زمن الحجاج امير
هي المضاف اليها فاما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان
في الحقيقة **قوله** وهو معرب ومبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه
مبني الاصل وكان من احد معرب من الاسم لا مطلق المعرب لانه في
صنف الاسم فلا يذكر الا اقسامها وكانه قال الاسم المعرب هو الاسم
المركب وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب
يطلق على شيئين على احد الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر او اجزائه
الاخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب وضرب
الى زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع فيقال الضرب زيد مركب من
ضرب ومن زيد وهكذا تقول مثلا احد الجزئين هو زوج الاخر وتقول
لهما معا زوج ومراد المصنف المعنى الاول وليس بمرضي لان المركب
في اصطلاحهم اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه
فيوهم ان المعرب من الاسما لا يكون الا مركبا من سببين فصاعدا
كخمسة عشر ونحوه وهذا داب المصنف يورد في حدود هذه المقدمة
الفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغي
ان يختار في الحدود والرسوم او ضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز
عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود
اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو
احد الجزئين او الاجزاء ليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبني
الاصل معربا بل الاسم المركب الى عامله الا ترى ان المضاف اسم مركب
الى المضاف اليه ولا يستحق هذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه استحقه
بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله على قول او الحرف المقدر على
الاخر كما سبق وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما لهذا التركيب
اعرابا معينا وكذا اسما الحروف الموجودة في اوايل السور نحو حم ونس
قوله مبني الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجدد منه اراد
به الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسر في الشرح وان اخذنا لفظ

المبني



المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق
الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب
اليه البصريون فيرد اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم وجميع باب
ما لا ينصرف على اختيار مذهب الكوفيين من كون المضارع اصلا
في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما بحث في باب لم يرد ما ذكرنا
ولا يرد على تفسير مبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو
اعجبني ضرب زيد عمرا امس وذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه المضارع
لتعديته به مع ان اصل ضرب والام اسم فعل ماض شابه الماضي مع انه معرب
بان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهته للماضي بدليل
انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال وانما ذكر في خبر المعرب
التركيب وكونه غير مشابه لمبني الاصل احترازا من قسمي المبني وذلك
لان الاسم اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة
على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسم المفرد
تعديدا لاسما العدد نحو واحد اثنان ثلاث واسم حروف التهجي نحو
الف باء تاء ونحو زيد بكر عمرو والاصوات كخ وهرع والمعاني الموضوعة
للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب
شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اي الاسم الذي فيه
سبب الاعراب فخرج هذه الاسما المجردة عن السبب وبحيء التصريف
في باب التقا الساكنين تحقيق الكلام في الاسما المعددة تعديدا ان شا
الله تعالى واما ان نسي مع حصول موجب الاعراب لوجود المانع منه
والمانع مشابهته للحرف او الفعل على ما يجيء في باب المبني ودلالة الضمائر
والمبهمات واسما الافعال والمركبات وبعض المظروف على ما يأتي فقوله
الذي لم يشبهه مبني الاصل يخرج هذه الاسما فانما يصح الاحتراز بالجنس
ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه **قوله** وحكمه ان يختلف اخره لاختلاف
العامل لفظا او تقديرا لهذا الذي جعله المصنف بعد تمامه حد المعرب
حكما من احكامه لانها له جعله التمامه حد المعرب ما يختلف اخره باختلاف
العامل قال المصنف وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس
مطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة مثل هذا
الاختلاف موقوف على معرفة المعرب اولا فان حددنا المعرب بما
لاختلاف كان معرفة المعرب موقوفة على معرفة الاختلاف توقف
كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصر تعريف حقيقة المعرب

فقالوا المعرب

ليتميز عند المشي للكلام فيعطيه بعد تغفل حقيقته حقه من اختلاف الاخر
اما ان عرف الاختلاف الصحيح لامن معرفة المعرب بالحصول الاختلاف
في كلام صحيح موثوق به كالقران وغيره جاز تعريف المعرب بذلك
الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب فان قيل اي فرق
بين المعرب والمبني في الحكم المذكور فان المبني ايضا تختلف تقديرا وذلك
في احد قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جاني هؤلا فهو مثل جاءني
قاض فالجواب ان المعرب تختلف اخره تقديرا اي يقدر الاعراب
على حرف الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او للاستثقال
كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرف الاخير
اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبة للمبنى لا في اخره نحو
هؤلا وامس وقد يكون في اخره ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا ابقاك
في هؤلاء اذ في محل الرفع اي في موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور
في جاءني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في اخره **قوله** لفظا او
تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي تختلف اخره اختلافا ملفوظا او
مقدرا فهما منصوب على المصدرية ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي
اختلاف لفظ او تقدير **قوله** الاعراب ما اختلف اخره بيان هذا تمام
الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح **قوله** لتدل على المعاني
المعتورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب في الاسما والضمير في قوله
اخره للمعرب وفي قوله به لما قوله المعتورة اي المتعاقبة في قوله عليه
اي على المعرب قوله ليدل فيه ضمير الاختلاف وضمير ما وبعني
بما به الحركات والحروف وتدخل في عموم لفظه ما العامل ايضا لانه
الشيء الذي تختلف اخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل
بالآلة التي هي الاعراب فهما في الظاهر كالقاطع والسكين وان
كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالة الاعراب الا ان
النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا محله ولهذا
سموه عاملا ويمكن الاعتذار للمصنف بنا على ظاهر اصطلاحهم
اعني ان العامل كالعلة الموجبة بان يقال بالاستعانة نحو لها
في الالة اكثر منه في الموجد ولا يعترض على احد بكسر الاخر لاجل
بالاضافة وبالنسبة وفتحه لاجل تا التانيث بان يقال الاعراب
الذي كان على الاخر انتفى لاجل با الاضافة من غير انتقال الى شيء
اخر وانتفى لاجل با النسبة وتا التانيث وانتقل الى الياء والتا بتركيبهما

مع الاسم



مع الاسم وهذا تغيير في الاخر وكذا في الفعل والحرف بيانه واو الجمع ودلك لانه
قال الاعراب ما اختلف اخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عا
ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمونث بالتا والتثنية
والجموع الابعد الحاق الاحرف المذكورة به لانك اخبرت مثلا في قولك
جاني مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم تثنيه وكذا البواقي فقبل
الحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يحصل اختلاف اخر المعرب
لهذه الاحرف ولا يقال ان المخبر غير جامع لان التغيير في نحو مسلمان
ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون وذلك لان النون فيهما كما
التنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر
الحروف فكذا النون قال المصنف انما اخترت هذا الحد وهو مختار
عبد القاهر على ما نسب اليه الا ندلسي على حد بعض المتاخرين من
الاعراب اختلاف الاخر لان الاختلاف امر لا يتحقق بكونه في الاخر
حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث
لا تدري بقولك ما اختلف اخره به ولا تختلف اخر الشيء لشيء الا فيضمنه
اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر قال ولو ثبت الاختلاف ايضا
فهو امر واحد ناشيء من مجموع الضم والنخ والكسر لا من كل واحد منهما
اذ لو لزم اخر الكلمة واحد من الثلاثة بكن هناك اختلاف فلا اختلاف
في شيء واحد والاعراب بالانتقال ثلاثة اشيا فكيف يكون الاعراب
اختلافا ولهم ان يقولوا هذا مبني على ان معنى الاختلاف انقلاب
الحركة حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا اخر والانقلاب من حيث
هو شيء واحد والحق ان معنى قولنا تختلف الاخران يتصف بصفة
لم يكن عليها قبل فان زيدا مثلا في حال الافراد لم يستحق شيأ من
الحركات فلما ضمت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف
اي انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة فقد حصل
بالحركة الواحدة اختلافان في الاخر وانتقالان لاخر الى الفتحة غير
انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فههنا ثلث
اختلافات مغايرة بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها
وان كانت داخلة في مطلق الاختلافات فالاختلاف اذن ثلاثة
كالاعراب والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة هذا اذا اعرب
بالحركات وان كان الاعراب بالحروف فاختلاف الاخر اذن احد
نوعين احدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط او رده مع الكلمة

من الكلمة فقط اورده مع المقلب كما اذا المردت مثلا اعراب اب بالحروف
زدت عليه الواو المحذوفة رفعا وزدته وقلبته الفا في النصب وبقي الحر
وتاتيهما اجعل العين او الحرف الذي زيد في الاخر لغرض بعينه اعرابا
ايضا وجعله مع المقلب اعرابا كما جعلت الالف والواو المزيدتين علا
متين للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضا
وجعلتهما مع المقلب علامتي النصب والجر وكذا فوه وذو ومال فقد
اختلف حال الالف والواو رفعا لانهما آلتين بعد ما كانا الشي واحد
وينبغي ان يقدر كل واحدة من الكسرتين في نحوان المسلمات وبالمسلمات
غير الاخرى فالاختلاف في اخره ثلاثة فهما كضمتي فلك مفردا
وفلك مجموعا وكذا فتحتا نحوان احمد وباحمد وبالى المسلمين
وبالمسلمين وان المسلمين وبالمسلمين وليس في لاى كذا الف المثنى وواو
الجمع اذا جعلتا اعرابا لان علامتي التثنية والجمع لا يجوز تخريفهما
فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلاثة كما لاعراب وهو هو
ولو جعلنا ايضا الاختلاف بتحول حركة حركة او حرف حرفا كما فهم
المصنف فهي ايضا ثلث اختلافات بحسب التحول الى الضمة
فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف ولو
جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة جعلت ست
اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا وقد
ايضا وكان الاعراب معنى الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول
تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلا زيد اسما للشخص ثم ركب مع عامله
اول تركيبه نحو جاني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول حركة الى حركة
بعد والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال
الاخر من السكون الى حركة ما فيه اذن اختلاف ثم تقول ولو سلمنا
الاختلاف ايضا بانقلاب حركة حركة لكان الالزام مشتركا بينه
وبين النحاة لقوله ما اختلف اخره فيما لم ينقلب حركة حركة لكن
ما اختلف اخره به فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان
قبل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما تختلف اخره به لا ما اختلف

**فوله** ليدل على المعاني تعليل لوضع الاعراب في الاسما اعلم
ان ما يحتاج الى التمييز بين معاني الكلم على ضربين احدهما ان لم
يكون في كلمة تعنيان او اكثر غير طاري احدهما على الاخر كمعاني
الكلم المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض وضرب في التاثير المعروف

والسير



والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال بالاشتراكهما ومن
للابتدا او التبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد
المعنيين واصفا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر حتى يحاف
اللبس فيضع العلامة لاحدهما والتاني ان يكون في الكلمة معنيان
او اكثر يطرا احدهما او احدها على الاخر او الاخر فلا بد للطاري ان
لم يلزم من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثمت احتاج كل مجاز الى
قرينة دون الحقيقة وهذا الطاري الغير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب
له احق العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع
المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يجتلب
له حرف دال عليه صايركا تلا الكلمة كما في المثنى والجمع السالم
والمنسوب والمونث فالحرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وربرى
ومسلما او المسلم وقد تكون قرينة المعنى الطاري على الكلمة
مستقله كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه
على معنى في المضاف وان كان طريان المعنى لازما للكلمة فان
كان الطاري معنى واحدا لا غير كلزوم الفعل عمرو فيما تركب منه
ومن غيره فلا حاجه الى العلامة لان الطالب للملتبس بغيره وان
كان الطاري اللازم احد الشيين او الاشيا فالاليق بالحكمة ان
يطلب له اخف علامة ممكن لازمه ولا يقتصر للتمييز على الكلمة
الاخري التي لا يطرا ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف
لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن
فيه فاحتاط طوارق هذا النوع اتم احتياط حتى ان بعد ما طرا
بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناه
الطاري ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه
في الكلام لا بد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او
كونه فضله فجعل العلامة اما عارض حروف المد التي هي خفاء الحروف
اعني الحركات وجعلت في بعض الاسما حروف المد وهي الاسما
الستة والمثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كما ذكرت
لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمدة وهي
ثلاثة الفاعل والمبتدا والخبر وجعل النصب للفضلات سوا اقتضاها
جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من الفاعيل وكالحال
والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير

المفرغ والاسما التي تليها حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل الفضلات
النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من
العمد واكثر منها واريد ان يعرف بعلامة ما هو فضله بواسطة حرف وله
يكن شيء من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوبا لمحل لانه
فضل فصار ضعف كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة بحرف معنى اخر
منضما الى المعنيين المذكورين علامة الحرفان سقط الحرف ظهر الاعراب
المحلي في هذه الفضلة نحو الله لا نعلن واذا عطف على المجرور فالحمل
على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد تحمل على المحل
كما مر في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب واذ سقط
الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب المقدر كما سيجيء
فتراعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علامة
هذه بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب المعاني
للمعنى العلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل مع الفاعل لانه صار احد جزئي
الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدا والخبر هو الاخر على هو
مذهب الكسائي والفراء كل منهما احد بالاخر والخلاف
في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب
على الاصل المذكور اذ باسناد احدهما الى الاخر صار فضلة فهما
معا سبب سببي كونه فضله ايضا سبب علامة الفضله
وقال هاشم بن معونة هو الفاعل وليس ببعيد الفعل الذي
هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما وصار غيره من الاسما فضله
العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلة
وقول الكوفيين اقرب بنا على الاصل المهد المذكور وجعل الحرف
الموصل لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة
اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه ثلاث العمدة ثم قد يحذف
حرف الجر لدليل ومع الفعل الذي اوصله الحرف الى الفضلة لغرض
التخصيص او التعريف في الاسم كما يجيء في باب الاضافة فيزول
النصب المحلي عن المجرور لفظا لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل
محذوفا سببا مسببا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل علامة
زيد علامة حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه
او تعريفه مقام الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لو يفصل بين الحرف

ومجروره

مسام

وبجروره ومعنى ايضا دلالته على المعنى اللام في نحو غلام زيد موختص
بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مبين بالثاني فيحال
عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف الجر كما يجيء فاصل الحرفان يكون علم
الاضافة الفضلة التي تكون بواسطة تعرج في موضعين عن كونه
علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم
والثاني في المجرور المسند اليه نحو غلام زيد والاصل فيهما ايضا دلالة
كما بينا وكان القياس في المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر
ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل
للعطف وغير مختص بالجر للقسمين وكان لا تدخل على غير الفضله
ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا عما لها فبقي ما بعدها منصوبا في اللفظ
هذا واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شيء بل معانيها طارية على معاني
الفاظ اخر كما مر في حد الاسم واما الافعال فلا يلزم من الا معنى واحد
طاري كما مر بل قد يطرأ عليها في بعض المواضع احد معنيين ملتبسين
كما في قولك ما بالله من طمعة فيظلمك على ما يجيء في قسم الافعال واعتبر
ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصالة مشابهته الاسم خلافا
للبصريين على ما يجيء وبه قطر بهذا التقرير فالاصالة في الاعراب
للاسما دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا
فان قيل كيف حكم بزيادة واصل الاسما الافراد وهي في حاله الافراد
غير مستحقة للاعراب كما تقدم في الاسما المعدودة قلت
انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسما الا للتعامل في الكلام مركبة
فاستغنى لها مفردة عارضا لها غير مخالف لنظر الواضع فبنا المفردات
وان كانت اصولا للمركبات عارض صفات لها فكون استغنى لها
مفرده عارضا لها غير وضيع وقد خرج من مجموع ما ذكرنا اصل الاسما
الاصليات منها احرى مما اسما الاصوات لتخ وجه وده لان الوا
لم يضع الا لتستعمل مفرده لانها لم تكن في الاصل كلمات بمعنى
راي يا ها والتا في اسما حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي
التي ليست بكلم ومن ثمت كانت اوائل تلك الحروف كالحكاية الافظ
لا فائتهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة
كما توصلوا اليها في النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة
اعني الهمزة واما الالف فهي اسم للهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان
تقول لا ولا تقول لام الف واما قوله تكتبان في الطريق لام الف

د

ضع

تقصه وه اللام والميم ٧ صورة لا ولو نظر الواضع في الصفتين الى وقوعهما
مركبين لكانا معربين ثم نقل فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلاثة
احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلاثة احرف الا وقد حذف منه
شيء كيد ودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كيخ وجه وبانا واما
صاغ على اقل من ثلاثة كان بحرف انه في التركيب شابه به الحرف
كما ومن وتا الضمير وكافه فعلم انه بني لثبوت علته فيه وبناؤه على اقل
من ثلاثة ثم تقول لا يلزم الكسائي والفراء الزمان في مواقع المبتدا
والخبر من انه يجب تقديم العامل على المعمول فيلزم تقديم الشيء على
نفسه لان المتقدم على المقدم على الشيء متقدم عليه في ذلك الشيء
وانما لم يلزم مما ذكرك لان العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى
يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه
لكونه كالسبب كما عرفت ان كل واحد من المبتدا والخبر من ~~[illegible]~~
~~تقدير العامل على المعمول ليلزم تقدم~~ متقدم على صاحبه من وجه
متاخر عنه من اخر فاذا اختلفت الجهتان فلا دور ولا تقدم المبتدا فلان
حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له واما تقدم الخبر
فلانه محط الفايدة وهو المقصود في الجملة لانك ان ابتدات كلا
بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متاخرا في الوجود الا
انه متقدم في القصد وهو العلة الغايية وهو الذي يقال فيه اول
الفكر اخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فتراقع
المبتدا والخبر اذن كلمة الشرط والشرط كل منهما في الاخر
كقولك تعالى ياتك ما تدعوا فاداة الشرط متقدمة على الشرط
اذ هي موثرة لمعنى الشرط فيه متاخرة عنه تاخر الفضلات عن
العمد فالمبتدا والخبر على هذا التقدير اصلان في الرفع كالفاعل
وليسا بمحمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج
ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل
ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدا اصل الفاعل في الرفع
وعلى التقدير المذكور التمييز والحال والمستثنى الفضلة اصول
في النصب كالمفعول وليست محمولة عليه كما هو مذهب النحاة و
لما كان مستنكرا في ظاهر الامر تراخي المبتدا او الخبر لما تقرر
في الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر واستحالة تقدم الشيء
على موثر ضعف عملهما فسبح عملهما اكثر مما دخل عليهما موثراك

فيهما

فيها بمعنى كان وظن وكاد وان واخواتها وما ولا التي بمعنى
ليس وابواب كان وصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبة وهي اسم ان ولا
التي بمعنى ليس وخبر كان وكاد ومفعولا ظن ووجه شبههما بالفضلة هي
ابواب ما انما جاء تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الاخر لعمل
كل واحد منهما في الاخر والعامل متقدم الرتبة على معموله لكن
الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان
الخبر متقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على
الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدا في الخبر
ولم يعتبروا احوال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي عند
ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب
فما وجد منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما تذكره في المضمرات
والمبهمات واسما الافعال والكنايات وبعض الظروف واما اسماء
الاصوات واسما حروف التهجي فبناؤهما اصلي ولا يحتاج الى تعليل
واعلم ان ما في نحو قولك تلاعبن باسم الشيب في مسلم وقوله اذا
اجتمعوا على الف وواو وياها خ بينهم جعل الفعل بكونهما مركبين وهو
خلاف الاصل والله اعلم بالصواب

**فوله** وانواعه رفع ونصب
وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة
اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة وضم الحرف هو
الحقيقة الاتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بجزء
الياء وفتحه الاتيان بشيء من الالف والالف الحركة والسكون مرضيات
الاجسام فلا عمل الاصوات لذلك لما كنت تاتي عقيب الحرف بلا فصل
ببعض حروف المد سمي الحرف متحركا كانك اتيت بحركة الحرف الاخرج
حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف
لكن لما شرط اقصالها به بتوهم انها معه لا بعده بلا فصل فاذا
اشبعت الحركة وهي بعض حروف المد صارت حرف مد تاما وانما قيل
لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة
ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم ونوابعه
فسمي حركة الساضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على
المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذا نصب الفم تابع لفتحه
كان الفم كان سيالا فطا فتصبته اي اصبته فسمي حركة
الباء فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك الاسفل الى

الشيب بالانس بكلام اصوات
كالشفة الاسفل الفتح
وضما وقاوس
الضم الاعراب
الفاع الاعراب
بفم

اسفل وخفضه فتحة وكسر التي اذا المكسور يسقط وهوي الى اسفل فسمي حركة
الاعراب جرا وخفضا وحركة البنا كسرا لان الاولين اوضح واظهر
في المعنى المقصود من صورة الضم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع
والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة
او للحرف فسمي الاعرابي جزما والبنائي وقفا وسكونا وانما سمي المعرب
معربا لان الاعراب ابانة المعاني والكشف عنه من قوله صلى الله
عليه وسلم الثيب تعرب عن لسانها اي تبين والمبني مبنيا هو
لبقايه على حاله واحرف كالبنا المرصوص قوله فالرفع علم الفاعلية
اي علامتها والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة
الكلام ولا يكون في غير العمد والنصب علم الفضلية في الاصل ثم
يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى هذا قال المصنف
الرفع فيما الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان
فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اي كون الاسم مضافا
اليه معنى ولفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلاثة
اشيا الضم والالف والواو والنصب في نحو ان مسلمات جائني مسلما ومسلمين
ومسلمون وابوك والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء في نحو
ان مسلما ومسلمات وابائك ومسلمين والجر ثلاثة اشيا الكسر والفتح
والياء في بزيد وباحمد ومسلمين كو بابيك وعلى ما سوى الضم في الرفع
والفتح في النصب والكسر في الجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر في
عبارات البصريين فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بانه
كانت كضمة حيث او لا لضمة فعل ماض ومع القرينة تطلق على
حركات الاعراب ايضا كقول المص بالضمة والكوفيون يطلقون
احد القاب النوعين في الاغلب مطلقا وانواعه رفع ونصب وجر
الرفع والنصب والجر عند الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب
من قال الاعراب الاختلاف قال الرفع انتقال الكلمة الاخر الى علامة
العمد والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة
الاضافة والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف لا
بركي ان الناصر وهو عدم الاختلاف انفاقا ولا يطلق الثاني
على الحركات وانما جعل الاعرابي في اخر الكلمة لانه دال على وصف
الاسم اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف
قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى انما بين العامل

لاحتياج

لاحتياج قوله قبل ويختلف اخره لاختلاف العوامل الى بيانه وتعني بالتقوم
نحو من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة
كون الكلم عمدة او فضلة او مضافا اليه وهي كالاعراض القائمة بالعمدة
والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا هو
المعاني هو المتكلم والآلة العامل وكذا الموجد للعلامات
هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كالموجد للمعاني
والعلامات كما تقدم ولهذا سميت الآلات عوامل والبانيء في قوله به يتقو
للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة الة والمتقوم هو المتكلم
وليس بالبا كما في قوله قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان لفظ المص
يوهم الا ان الظاهر في نحو قام به وتقوم به هذا المعنى لا غير واذا
تبين ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي
للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة فاعلم ان بينهما اتصال
في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن اوالمضاف لمن قال
انه الحرف المقدر نظرا الى ان معناه في الاصل هو الوقع للاضافة
بين الفعل والمضاف اليه اذا اصل غلام زيد غلام حصل لزيد بمعنى
الاضافة فاقيم المضاف اليه لاحل الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف
الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خير في قوله وبه اذ قيل له كيف
اصبحت وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف
اليه او مبين كما ان نصب ان المقدرة في نحو احصل الوعي ضعيف فاذا
وقع موقعها فالسببية او واو الجمع كما يجي في باب نواصب المضارع
جاز نصبه مطردا وكذا الجر بربّ المقدرة بعد الواو والفا وبل
ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى كما ان حرف
الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان
غلام زيد نكرة كغلام لزيد بمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصلا
بوساطة الاول وهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضا
وليس بشيء لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا
هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد
بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل
في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال
خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل قوله فالجر والنصب
والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا

جمع المونث السالم بالضمة والكسرة والكسرة غير المنصرف بالضمة و
الفتحة احوك وابون وحموك وهنوك وفوك وذو ومال مضافا الى غير
بالمتكلم بالواو والالف والياء وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف
والياء جمع المذكر السالم والواو وعشرون واخواتها واخواتها بالواو والياء
هذا تقسيم لاسما المعربة بحسب اعرابا تها المختلفة وذلك اضا بينا ان الرفع
تكون ثة اشيا والنصب اربعة والجر ثلاثة وهو يريد بيان محال هذه الاعرابات
وان كل واحد منها في اي معرب يكون فيها معربات اعرابها بالحركات
لانها الاصلية في الاعراب لحقتها وقسمها ثلاثة اقسام احدها ما استوفى
الحركات الثلاث كما في واحدة منها في محلها اعني الضمة في حالة الرفع والفتحة
في النصب والكسرة في الجر وهو شيان احدهما المفرد اي الذي لا
يكون مثنى ولا مجموعا سوا كان مضافا او لا المنصرف احتراز عن غير
المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا اخر ان لا يكون من الاسما الستة
ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء
الستة اذ لو احتيج عند لوجب ان لا يستوفي شيء من المضاف الحركات
الثلاث وثانيها الجامع للاثة قيود الجمعية أحترازا عن المثنى اذ اعرابه
بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا عن السالم
لان اعراب المذكر منه بالحروف والمونث غير مستوفى للحركات
والانصراف احترازا عن غير المنصرف كمساجد وانبيا وانما
اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اي بجميع الحركات لمشابهته با
لمفرد بكونه بصيغة مستانفة مغيرة عن وضع مفرده والكون بعضه
مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المخالفة الصيغ وايضا
لم يطرد في اخر حرف لين صالح لان تحمل اعرابا كما في الجمع بالواو
والنون فقولنا بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدا وقوله
رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم للفاعل رفع اي مرفوع وانتصابه
على الحال اي مرفوعا عن والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال
الضمير المستتر فيه والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان
يكون المعنى متلبسا بالضمة ومعنى اللام معها مع هذه الحركة
المعينة في حالة كونها مرفوعا اي مصاحبين لعلم العمدة وكذا
قوله والفتحة نصبا وامثاله هذا من باب العطف على عاملين مختلفين
المجرور عند المصنف قياسا كما ذكرنا بدا والمجرور حملا على ما يجيء
والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا

ويكون

وهي ستي

ومعنى واحدا عني الجمع بشرطين ان يكون سالما احترازا عن المكسر المشتمل
على حركات مكسور حال او للضمة والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح
واتبع الكسر احرابه يجري الاصلا اعني الجمع المذكر السالم على ما يجيء
بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا
شيء واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا بكسرا نحو احمد ومساجد
وانما نقص الكسر واتبع الفتح كما يجيء في بابه فصار معربات اعرابها بالحروف
وقسمها ايضا ثلاثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلاثة كالذي في
محلها وهي الاسما الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافة
الى غير المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب سايبي الاسما
المتناة والمجموعة وكذا اذا اصغرت لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه
وهو بالبنتم ودن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سلونه
لتشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير المتكلم
كما يجيء وان المقطوع منها عن الاضافة يتحرك بالحركات الثلاث كما سنذكر
والمضاف الى ما المتكلم لا يتكلم لابتين كما يجيء وتصريحه بهذه الاسما
الستة اقول الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابون واخوك
وحموك وهنوك اعلام للمعاني المتباينة كالحركات وكذا العين
في الباقي منها اعني فوك وذو ومال فهي في حال الرفع لام الكلمة او
عينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه فهي
مع كونها بدلا من لام الكلمة او عينها وسنذكر هذا الوجه بعد كرة الاو
المقوله فيها فعند سيبويه ان هذه الاسما ليست معربة بالحروف بل
بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت
في هذه الاسما حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في
امرئ وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقي الواو ساكنة وحذفت
الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو بالكسرة ما قبلها وقلبت
الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه
انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من غير
وجه في رد اللام في الاضافة وايش الغرض من رد ها الكلام لكن
لاجل الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة
الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات
في الظاهر فهلا يجعلها مثلها في كونها علامات للمعاني وقال
المصنف ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديريا بالحركات

هذه الاسما

جه

ولتخلي بالحروف وقال لانه قدر الحركة ثم قال ز الواو هي علامة الرفع وهو
ضعيف لحصول الكناية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة
بالحركات على ما قبل الحروف لا الحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف
له ما تاول المص كلام سيبويه وبه قال الاخفش انها معربة للاعراب
كالحركات ويتعذر ما قاله ز فوك وذو مال لبتا المعرب على حرف
واحد وذلك ما لا نظير له وقال الربعي انها معربة بحركات
منقوله من حروف العله الى ما قبلها وانقلبت الواو والالف اثرا ما
قبلها والنون لانفتاحه كما ز ويا جل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب
الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول
اليه وقال المارني انها معربة بالحركات والحروف ناسية فيها
للاشباع كما ز قوله اذ نوافا نطور وفوك ز بنباع من ذفري
عضوب جسر وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر
وبسوغ حذفه بلا احلال الا بالوزن وايضا يبقى فوك ودومال
على حرف وقال الحريري انها ز هي الاعراب وامامي فاما مراد
عن وعلى قوله لا يكون ز الاسم اعراب ظاهر وهو ضعيف
لدلالة الواو ز الظاهر على الضمه عليه كالضمه وقال ابو علي انها حروف
اعراب وترد على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب لدور
الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترنا وان اراد
ان الحركات مقدرة عليه الان مع كونها كالحركات الاعرابيه فهو
ما حمل المص كلام سيبويه عليه وقال المص ان الواو والالف والنون
مبدل له من لام الكلمة ز اربعة ومن عينها ز في الباقيين لان دليل الاعراب
لان دليل الاعراب لا يكون من نسج الكلمة فهي بدل تقديره المبدل
منه وهو الاعراب كالتاء ز بنت فتقدير الثابت خلاف الواو والتي هي
اصلها ز والياء ز فوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه
هذا كلامه ويقال عليه اي يحذور يلزم من جعل الاعراب من نسج
الكلمة لعرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من نسجها كما قضى
ز في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من نسجها علامة التثنية والجمع
ادبي من نسج المثنى والمجموع ثم تقول انما جعل اعرابها بالحروف
الموجوده دون الحركة على ما اخترنا توطيه لجعل اعراب المثنى
والمجموع بالحروف فلا نام علموا انهم يحرصون الجاء ايهما الاستغنا
المفرد للحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات ز في باب الاعراب



لعلها وضعفة الحركات الا انها اقوى من حيث تولدها منها فاستبه
المفرد الاول لان الحروف اقوى الا انها اقوى لان كل حرف منها
لحركتين تمه او اكثر فكر هوا ان يشبه المثنى والجموع مع كونهما
فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه
الاسما واعربوها بهذه الاقوى ليثبت ز المفردات الاعراب بالحركات
التي هي الاصل ز الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها
فروعا لا وفضلوها على المثنى والجموع باستغنائها الحروف
الثلاثه كلمة موضعه وكل واحد من المثنى والجموع له بسبوفها
ولا كان كل حرف فيها في موضعه واما اختاروا هذه الاسما بخلاف
نحو عصا شابهت المثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كما لاخ
للاخ والاب للاب وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك
الاظهر فتقوى المشابهة وخصوا هذه الاسما من بين الاسما المفرده
المشابهة للمستثنى لان لامها بعضها وعين الاخ حرف علة تصلح
ان تقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اختلاس حرفا جنبه
مع ان اللام ز في اربعة منها كما ز محلوبة للاعراب وكذا الواو في فوك
فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المختلسة
للاعراب وكذا الواو ز فوك لانها كانت مبدلة من الميم في الافراد
فلم تزد الخاصة الا الاعراب واما نحو حر فليس لامه حرف علة
واما نحو ابن واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها
اياها في النسب نحو ابني وبنوي وكان لامه لبست حرف علة
والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسما واوا فاختاروها
ليكون الواو والتي فيها اصلا للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن ثمه
لم يجعلوا منها نحو بدر ويدم ادلامه بانه تقول جعلوا الرد ياء الجر
والياء النصب لتكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح
ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف ز المعرب بالحروف التي
هي اثقل من الحركات وتناسب الحركات التي قامت منابها لان الحركات
ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف
والتنبيه ز الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمه كما ز يصرف لاعراب
واما ز في الباقيين فطردا للباب ومعنى حموك ابو زوجها او اخوه او ابنه
وبالجمله فالحم بسبب زوج المرأة والحمو التي المذكر الذي يستحيى ذكره من
العورة والفعل القبيح او غير ذلك والثاني من الثلاثة الاقسام التي

اعرابه بالحروف مارفعه الالف ونصبه وجره يا وهو المثنى وما حمل ونعني بالمحق بالمثنى كل اسم كان له مفرد من لفظه الحق الحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء وباب المثنى فلم يكن على هذا كلا واحلا اذ لم يثبت كل واحد المفرد واما قوله في كلت رجليه سلامى زايدة فالالف محذوفة للضرورة كما جيء وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثر لكن كلا ليس مثنى ولا وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك اثنان وسم اسمان بحذوف اللام مثلهما لانه من السنى وكان عليه ايضا ان يذكر مفردا اذ لم يستعمل مفرده فالادعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كانه يدري بتثنى لم تكنه مثل ذلك رجلان وكان عليه ان يذكره وذلك ان معنى تثنا واستعمل طرفا الحبل وليس في الطرف الواحد معنى السين كما لم تكن له يقال المفرد اثنان اين من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر هما هذان واللذان وكونهما لان الظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل اذ صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد ويدل عليه جواز تثنية بعض هذان وانهم لم يقولوا ذيان واللذان فنحوذان واللذان في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلاهما صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفرد هما واما اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفته الاحاد مع ان في اخر هما ما يصلح الان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثمه اعرب المكسر وجمع المونث السالم بالحركات وانما اعربا هذا الاعراب المعيب لان الالف فان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة الجمع لمناسبة الالف لفقده لفقده عرط المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع وهذا فكم مطرد في جميع المثنى والجمع نحو صرتا ضربوا وانتما وانتموا وهما وهمو او هما وهمو انتم اراد وانتما وانتموا في المثنى والجمع متقدمة محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما صلح لان يكون اعرابا واستحق الاعراب الرفع لانه علامة العمد كما ذكر فجعلوا الالف في المثنى واو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وبي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب في المثنى وهو في الجمع والجر اولى اذ هي قبلت الف المثنى واو الجمع في الجر يا فلم يبق للنصب حرف فاسع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى انما عرض الحركة التي تليه قبل الياء الساكنة اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل الواو في الجمع فقبلت كسر

الاستثقال له قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السبع لو قلبت الياء الضمة ما قبلها واو مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع از حذف نونا هما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه نونا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا الطرأ اليه ان يكسر لما يجيء في التصريف وفتح في الجمع للفرق فجعل الاعتداد في المثنى بحركة الالف وفي الجمع بحركة الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارئة للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد في المثنى والجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابنا الحركات مقدرة عليها اسما على مذهبه في الاسماء الستة في المثنى والجموع اذ هن معربات بالحركات التي المقدرة كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول وقال ابو علي لا اعراب بتقدير عند سيبويه على الحروف لان النون عندهم عوض عن الحركة والتنوين وقال واما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف في الاعلى المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ فقصد الاعراب اللفظي ونقول باي شيء نعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروفا للاعراب ولم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثنى والجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة الاعراب انتفا فيكون علامة المثنى والجموع وعلامة الاعراب معا او لاثنتين في بينهما ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء بلفظه فان قيل كيف يكون معربا بلا حرف اعراب قلنا ذاك انما يلزم اذا اعرب بالحركات اذ لا يبدل من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف اخر تقوم به وقال الاخفش والمازني والمبرد اذ لا يدل الاعراب لاحروف الاعراب وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء ان اراد وا ان زيدون مرفوع الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والجموع اولا ثم يعربا وان اراد وا انهم جعلوا علامتي المثنى والجموع دليل الاعراب فذاك ما اخترنا وقال الجرمي بقي حروف الاعراب وانقلاب علامة الاعراب فعلى مذهبه يكون في الرفع معربين بحركة تقديرها انقلاب لا تحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة في سلوا الالف والواو والياء والحروف دليل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيين في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك فان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي

المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها **فالجواب** ان حق اعراب الكلمة
ان تكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها واخرها لما تقدم من انه
الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات
فلا بد ان يكون على حرف الاخير ومحل الحركة بعد الحروف كما مر
فتكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي هي
من صميم الكلمة فلا بد وان يكون الحرف اخر حروفها ويكون الاعراب
ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد
ثبوت كونها اخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى
عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة
وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع هذا المعنى يكون
على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يتغير من حالة المعاني
شيء وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف
التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا يسقط
النون منها لانها لا تكون للتنكير وكذا يسقط التنوين في اسا نحو يا زيد
ولا رجل بخلاف النون نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين
لانها ليست للتمكين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف
النون لانها متحركة واسكان المتحرك في الوقف وان كان الحرف
الاخير ساكنا فان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط
حذفت بعد الضم والكسر وقلبت الفا بعد الفتح لانها حرف منعرض للحذف
لعدم لزومها للكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف
فخففت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر
لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لما بجيء في التصريف من المناسبة بينهما
وان كان الساكن حرفا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو لبصر
ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا خفية نحو الفتى وعصا وحبلى
وان كانت واوا او ياء نحو القاضي ويرمي ويدعو فالاولى لانها ثبات وجاز
الوقف لحذف كما يجيء في باب الوقف وقال سيبويه التنوين في الاصل
عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف
اعراب استحقت من الحركة فجيء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين
اللذين كان المفرد ويستحقهما مع الحركة وان كانت مقدرة على الحرف
عند بعض اصحابه لكن لما لم يظهر كانت كالعدم ثم انه حيث جانب
الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا منهما قلبت معها



ثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين في
نحو جاني رجلان يا فتى عوض من هو الاصل وفي الرجلان عوض
من الحركة فقط وفي رجلا زيد من التنوين فقط وفي رجلان وقعا
ليس عوضا منهما ولا من احدهما وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض
من حركة البناء فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة الدالة على
ما دلت عليه الحركة مغنية عن التعويض من الحركة وقال بعض
الكوفيين انه تنوين حركة للساكنين فتوبيت بالحركة وهي ما اخترنا
ان اراد وا لا فهو كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني
الخمسة وفيما هو بدل من الحركة وجرها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة
وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف
والمثنى المرفوع وتبوته مع اللام لضعفه وكذا مع الياء والواو والجمع
وقيل هو بدل من سوين في المثنى ومن اكثر في الجمع بنا على ان
المثنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر
منهما ودون بعيجه حرط القتاد ومع تسليمه نقول انها بصوغها
سبعة اسم مفرد كغلام ورجال وعشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا
لانه اهدر ذلك التكرير للفصل واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشبهه
شبهه به لفظا لكون آخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز
عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى وهض ذلك
كحال الاضافة الى المضمر وهو تثنيته اشياء نحو كلانا وكلاكما وكلانا
لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تأكيدا
لنحو جاني الرجلان كلاهما وجيئني كلتا هما وحينئذ كلاكما وان جاز ايضا
ان تقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين وان تكون تأكيدا وكذا ما
كلاكما جيئتما وكلتاهما جيئتا وان كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو
موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى ان تكون معربا فالاولى
جعله موافقا للمشبه به في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع
المثنى المعرب نحو جيئني كلانا وجيئني كلاكما وجاءني كلاهما
جاءني واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ
لا يقال جاءني اخوك كلا اخويك وكأنه نعني بقولنا مضافا الى المظهر
ايضا اعراب الذي وذكر صاحب المعنى ان بعض العرب تثبت الالف
في كلا وكلتا مضافين الى المضمر فيقول نحو جاءني الضاربا زيدا
ولا اوري ما صحته والف كلا بدل من الواو عند سيبويه لانه

التاء في المونث كما في اخته وبنت ولم تبدل التاء من الياء الا في اثنتين وقال
السيرافي هو من الياء لسماع الامالة فيه واما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف
في امالة الالف المنقلبة عن الواو وعلى الكلام عليه في باب الامالة
وكانتا فعلا والالف للتانيث جعله اعرابا كما في كلا واما واما سمي بالف
التانيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التاء تخص
للتانيث فلهذا جاز توسطه بل فتحة منه لكونه بدلا من الهمزة في
المونث كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم ينقلب
تا بنت واخت ها واجاز يونس اختي وبنتي ولو كان يلحق التانيث
لم يجز هذه الامور والالف ايضا لما كانت تتغير الاعراب صار كانها
ليست للتانيث فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعل ولم ينثنيا
مثله في ما انهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزوم
حذف نونيهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد
للاحاطة خفف بحذف احد الامين وزيد الف التثنية حتى يعرفان
النقصد الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحد منهما اذ
لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء قالوا وهو خلاف
للضرورة استعمال الواحد قال في لمن رجلين سلامي دارين كلتاهما
مقرونة بواحد وقال كلت لعبه توالي دارا يحيوش من عقاب
وهم والجواب انهما لو كانا مشتقين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال
كلانا اذا ما قال شيا اقاله وقال تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ولو جب
قلب الفهما نصبا وجرا ضميما الى المضمر والى المظهر كسائر التثنية
واما التنا فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التا ولو كانت
معربة لوجب كسر التاء في قوله كلت وضمة في قوله كلت كفيه و
كان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافا
الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يوكد التاكيد المعنوي الا
المعارف كما لا يجوز ابا يه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا
ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا وكلا نحو نعرف المثنى
الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاقي التا بكلا مضافا الى مونث
افصح من تجريد نحو كلا المراتين وتجوز الحمل على اللفظ مرة
وعلى المعنى اخرى قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها
لم تاكل وتجريا خلافا لهما والقسم الثالث ما فيه الواو والالف
قال انما افردت الواو عشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر

السالم

السالم كل اسم يثنى مفرده بزيادة ان الموضوع وضع الجمع السلامة
وليس به اداة الجمع اولغة المفرد ولذا عشرون واخواته وليس عشرون
وثلثت واربع اجاد العشرون وثلاثون واربعون وان اوهم
ذلك اذ لو كان كذلك لفضل لثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليه
عشرون لان اقل الجمع ثلاثة وكذا قبل ثلاثون للتسعة مع كل
ثلاثة تزيد عليه واما علبون وقلوذ ونحوهما فان جمع عليه
وقله ونحوهما وان كانت على خلاف القياس هذا قول له ولنا ان كل
المثنى بانه اسم دال على مفرد بزيد في اخره الف او ياء ونون مزيدتان
فيدخل فيه اثنان وبنات ومذروان والزيدان وهذان بخلاف
كلا فلا يحتاج الى قيد هذا المسلمات بالذكر وبحد جمع المذكر السالم
بانه اسم دال على اكثر من اثنين في اخره واو وياء ونون مزيدتان
فيدخل فيه اولو وعشرون واخوانه واساء وقنسرون داخلين في
حد الجمع المذكر على ما في نسخة واحدة كان لان واحد ذو فاذ ولكني
اربيه الدويا قوله التقدير بنعم نعذر نخصو وعلامي مطلقا
او استعمل كقاض وجرا وخو مسلمي رفعا والفطي فيما غداه

هذا بيان الاعراب انما الاعراب المذكور في الاسما المعربة بلون
تقدر او في الفظ ظاهرا حصر الاسما المقدرة الاعراب لامكان
ضبطها فيما لم يذكر منها ظاهر الاعراب قوله فيما نعذر اي
في مصرف نعذر اعرابه بحذف المضاف وهو الاعراب واقام المضاف
اليه عني المضمر مقامه فصار مرفوعا فاستترت الفعل اعلم ان
تقدير الاعراب لاحد شيين اما التعذر النطق به واستحالته واما
للتعسر واستثقاله فالمتعذر في باب يستحيل في كل منهما واحكم علي
الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا والاول باب عصى اعني كل معرب
مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا في الاحوال الثلاث لان الالف
لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلبت حرفا اخر اي بحسب
فلا يمكن تحريك الالف مع بقايه الفا والثاني باب علامي يعني كل
مفرد احترازا عن نحو علامي وسامي مضافا الى ياء المتكلم فانه
يتعذر الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف ظاهر
عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع
العامل كما تقرر في قولك جاء غلام زيد مثلا له يستحق المضاف الاعراب
الا بعد كونه مسندا اليه او عمدة للكلام اذ هو المقتضي لرفع الاسما

وكونه مسندا اليه مسبوقا بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه المجرد عن ال
ليس مطلق العلم بل العلم المنصوب بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب
مسبوق بالاضافة فالاول والاضافة ثم كون المضاف عمدة اوفضلة
ثم الاعراب فتقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم الزموا ان
يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتقارب فاقتضى ارادة الاعراب بعد ذلك
وجدوا محل الاعراب مستثقلا بحركته لاريبه واحتمال الحرف حركتين
متخالفتين كانتا او مثلين مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه فثلاثة
مستثقل رفعا احد ممارفعا وجرا وهو الاخر رفعا فالاول الاسم المقصور
اي الاسم الذي حرف اعرابه يا قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر
على الياء الكسرة ما قبلها وذلك محسوس لضعفها ويثقل الحركتين
مع تخرزها ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم
يستثقل الحركتان عليهما نحو طبي ولو كربي ومصروفا ما الفتحة
فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رايت القاضي ويسمى
هذا النوع منقوصا لانه تنقص حركتين ويسمى نحو الفتى والعصى مقصورا
لكونه ضد الممدود ولكونه ممنوعا من مطلق الحركة والمقصور الممنوع
من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب وايضا
مذهب النحاة نحو علاي مبني على ما يجيء والمقصور من الالقاب المعرب
والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وجر مقدر
فيه وذلك نحو جاني مسلمي واصله مسلمي اجتمعت الواو والياء وسبق
متماثلهما في اللين واولهما ساكنة سبدلت للادغام فقلبا ثقلهما الى
احدهما اعني الواو الى الياء المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت
الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين
قلب الاول الى الثاني كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وادغم
بعد اولهما القلب في لاجري وكسر ما قبل الياء الاتمام ما شرعوا
عوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف
محل التغيير فمن ثمة لم يكسر الضم في نحو سيل وميال اي لانه لم يسبقه
تخفيف اخر حتى يتمم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست
الياء الساكنة المرجحة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة في
المتحركة وكانها متحركة ليصير ما قبلها مع المتحرك كحرف واحد فنحو
سيل كصيام واما كان الاسم الذي قلب واوه ياء لادغامه في الياء علي

اخف

متماثلين



اولا

اخف الاوزان اي ثلاثيا ساقط الوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله فقالوا
في جمع الوي لي قلبت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدرة جاني مسلمي
واما في حالة الجر والنصب فاليا باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولغته
امالة بعد كوجاني صالحا القوم وصالحوا القوم ورايت صالحي القوم
من المقدر حرفة لظهور عروض الحرف لان الكلمتين مستقلتا تتكلف
نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا مجرورا والمضاف اما فقط
رة في الاحوال الثلاث فقد دخلت رة باب علاي فلذا لم تقدر بالذكر
وكان عليه ان يعد رة قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكي في نحو من زيد
ومن يزيد او من زيد لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا لاشتغال
محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب علاي مبني لا
ضافته الى المبني خالفهم المص كما رايت لانه عد من قسم المعرب
المقدر اعرابه وهو الحق بدليل نحو اعرف علامه وعلامان وعلامات
ومن اين لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا سلب البناء بل لها شرط
كما يجيء في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدرا
ما مطلقا او رة بعض الاحوال دون بعض فيما يجيء من المعربات اعرابه
ظاهر وهو قوله والفتحي فيما علاه قوله غير المنصرف ما فيه
علتان من تسع او واحدة منه تقوم مقامهما وهي عدل ووصف ف
ياسث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زايدة من قبلها الف
ووزن فعل وهو القول الغريب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب و
ابراهيم ومساجد ومعدي كرب وعمران واحمد وحكمه ان لا يكسر
ولا ينون قوله ما فيه علتان اعلم ان قول النحاة ان الشيء الفلاني
علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه شيء اذا حصل
ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة تبين لذلك
الشيء وبين الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين لما توجيه العلة واما
عني المص بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر
والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وفسيرهم ايضا لكل واحد من
الفروع في غير المنصرف سيأتي وعليه مجاز لان كل واحد منها جزء العلة
لا علة تامة او باجتماع اثنين منها حصل الحكم فالعلة التامة اذن
مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد
منها وستعرف الشروط ان شاء الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكره
المص ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب وكذا المجموع لان

الا لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر فعلم ان ما بعد
صورة الكسر التي لا تدخل الفعل وهذا يوجب بنون العماد في نحو ضربني
واعلم بظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع احتمالهما
سببين نحو حمران ومسلمون علمين للمونث لان النون فيهما ليس
للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما
تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سميت بهما قاعرابا اعراب المفرد
اي جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلمية لان
اذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر ثم تقول اصل
الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهة للفعل وهو على ثلاثة
اضرب احدها وهو اقواها ان يصير معنى لاسم معنى الفعل
سواء كان في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو
البناء ويعطى عمله وتاثيره وهو بوسطها ان يوافقه من حيث تركب
الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول
والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها
ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء لتطفل بعضه وهو المضارع
على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الا ما قوي فيه شبه في الاقوى به
المشابهة للافعال التي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وما لا
وهو ضعيف ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه
بوجه بعيد لكونه فرعا لاصل كما ان الافعال فروع الاسماء افادة
واشتقاقا فانها الافادة فلان خبر المبتدا في الفعل في كونه كالجزء الاسم
واستغنى الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فبجري في باب المصدر فلا
يبنى لهذه المشابهة لضعفه مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى
عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول
وهو خلو منه بل يترع لهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون
اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او ينزع
التنوين والكسر معا كما تقدم وانما اخترنا في هذا الحكم الى كون
الاسم فرعا من جهتين ولم نقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان
المشابهة بالفرع غير مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرع غير
ليست من خصائص الفعل الظاهر بل يحتاج في اثباتها فيه الى
تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل
غير ظاهر كما يجيء فلم تكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين

واما علما والمجموع بالواو والنون علما للمونث كمسلمات ومسلمون وان
لم تحذف منها الكسر والتنوين لتنوين العلمين في جميع ذلك فيقع قوله
بعد وكونه صيرورة للضرورة او للتناسب نظرا ان المعطى الصرف على
قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب
القائم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما
وكان الوجه ان يقول وبروز حكم غير المنصرف للضرورة او
التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة مثل ما في حكم
المعرب اعني اختلاف الاخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه
لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما حد النحاة عن المنصرف اعني
قولهم هو ما يدخله الكسر والتنوين نحو ان يقال
نحو صرفه للضرورة وكذا على ما حد المص يكون ما دخله اللام او
الاضافة مما فيه العلتان من التسع غير المنصرف وعند غيره
هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان
الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان الكرخي قالوا ان الاسم
لما شابه الفعل حذف لاجل شبهه اياه علامة تمكنه التي هي
التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل
البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا يتبعه
الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وفوق هذا القول بانه
لما لم تكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط
الكسر فظهر ان سقوطه ليتبعه التنوين لا بالاضافة فعلى قوله
هو لاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف
كما في احمد واحمرو وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف
الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا
منصرف لان الكسر والتنوين حذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة
لمنع الصرف والاقرب الاول اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين
وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تبعا له مع انه لا
حاجة داعية الى ادعاء الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده
فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة
اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما يتبعه الكسر
في الحذف لان التنوين لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع
اللام والاضافة والبناء فاذا وادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط

فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه
الفعل ايضا فلم كان اعطا الاسم الفعل اولي من العكس قلت
لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق
المناسبة بينهما وذلك كما يصير اسم الفعل بمعنى الفعل ويتضمن اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر بمعنى الفعل فيتطفل
الاسما على الافعال في المعنى فيعطى حكم الفعل وذلك بينا اسم
الفعل وعمله عمله معنا وعمل البواقي حسب وهذا مطرد وكل ما
يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع اخر منها اذا انهو مشابهة الحرف للفعل
تضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة
الاسم الحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات
ان يتضمن معناه كاسما الشروط والاستفهام ونحو ذلك كما مضى
في باب المبني بلي الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصه وههنا تكفي
ادنى مشابهة لاجل ان الاسم كما انه مشابهة الافعال وذلك
ليتمكن الحرف ومرجوحيته في البناء ودون الفعل واذا شابه الفعل الحرف
ويلزم معنى الانشا الذي هو الاصل بالحرف اعطي حكم الحرف
في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع
اعرب كما يجيء في بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكل
الفعل قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط
قوله والنون زايدة انتصب زايدة على تمييز النسبة او حال من النون
والعامل معنى الكلام فان معنى قوله ومني عدل ووصف الخ هو
اي كون كل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا والنون زائدة
وقد الحق بالاسباب المذكورة مشابهة الف التانيث المقصورة
وهو كل الف زايدة في اخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق كما في
ارطى وذفري وحبلى او لا الحاقا بالعلمية تمنع من التا كالف
التانيث واذا عد الالف والنون لمشابهة الف التانيث بالامتناع
من التا فعد الالف المقصودة الممتنعة من التا اولى لمشابهتها
لفظا وامتناعا من التا واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع
العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من
التا مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شبهين احدهما ضعيف
يشبه الف الالحاق الممدودة اي الهمزة في نحو حمراء في باب
التانيث دون الالف في نحو سكري لكون الهمزة في الاصل الفا

كعشرين ح

والثاني

والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف
والنون في نحو سكران لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون
لبشتة مقام حرف اصلي والف الالحاق المقصورة لا المنقلبة عن
علامة التانيث اي الف التانيث الاصلية اي الالف المقصورة الممدودة
واما فوعيه هذه العلل فان العدل فرع ابقا الاسم على حاله والوصف
فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما
يعرفه كان مجهولا في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية
اذ الاصل في كلام الانام اطراد لسان احد فتكون العربية اذن في
كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف
والنون فرع الف التانيث كما مضى بعدا وفرع ما يزيد عليه ووزن
الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او وله زيادة
كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع
غيره وههنا فرع اخر له بعتبر وهما لكون الاسم مصغرا او منسوبا
وشاذا او غير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة
قوله وحكمه ان لا ينصرف الخ اعلم ان لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور
اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجر فتح فالفتحة الذي هو باحد
عندهم عمل الجار وهو يعمل لا لمحالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج
غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته
للمبني اي الفعل ضعيفة فحذف علامة الاعراب مطلقا اي التنوين
وبني في حالة واحدة فقط فاختص بالبناء حالة الجر ليكون كالفعل للمشابهة في التعري من الجر قوله ونحو نصرفه للضرورة
او التناسب مثل سلاسلا واغلالا وقواريرا قال
الاخفش اذ صرف ما لا ينصرف مطلقا اي في الشعر وغيره لغة
الشعر او ذلك انهم كانوا يضطرون بكثير الامر الى الوزن الى صرف
ما لا ينصرف فيحملون على ذلك البعض فصار الامر الى ان صرفوه
في الاختيار ايضا وحمل عليه قوله تعالى سلاسلا وقواريرا قال
هو والكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا انهم
منك وانكره غيرهما اذ ليس يختار عن احد في الاختيار نحو جاني
احمد وابراهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه
ولا يصرف ما فيه الالف المقصودة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون
صرف افعل في الضرورة لان من مع مجرورة كالمضاف اليه فلا

ح

يصرف ما فيه ينون ما هو كالمضاف والاصل الجوار لان الكلام في الضرورة
وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين
للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا الى شبه العلمية دون
غيرها من الاسباب لقوة كما يبين في عند الكلام في تفصيل الاشبا
وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهد بقوله
فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع ومنعه الباقون
اسنادا الى ان الضرورة تحوز الاشيا الى اصولها فجاز صرف غير
المنصرف ولا يخرج الاشيا عن اصولها وقريب من هذا
الوجه جواز قصر الممدود في الشعر دون عكس القصور الا مادرا
او منعوا وانتهض بان قالوا الرواية بفوقان سمي في مجمع والانصاف
ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها وان ثبتت هنا رواية
اخرى قوله سلاسلا صرف تشبيها للمنصرف الذي بلينه
اي اعلا الامر هو كقولهم هنا في السير ومرا في والاصل امراني قوله
قوارير بابعض اذا قوابل منونا الا اذا وقف عليها بالالف لان الالف
حينئذ كما تحتمل ان تكون بدلا من التنوين تحتمل ان تكون للاطلاق
كما في قوله تعالى الظنونا والرسولا والسبيلا فلا تكون نصا فيما استشهد
له من صرف غير المنصرف وانما صرف لتناسب اواخر الابيات
في هذه السورة لان اواخر الابيات كالقوارير في تغير قوافيها وكذا
وكذا اكمل كلام مسحم الابيري الى قوله عليه السلام خير الما
سكة مابورة وفرس مأمورة اي موه برعي كثيرة النتاج و
قال تعالى والخيل المأمورة وما سجعوا موافقة قال
قوله وما
يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث اعلم ان الاكثر بنى على ذلك مقام
الجمع الاقصى مقام السببين وقوله لكونه لا نظير له في الاحاد
العربية وامانحو ثلاث ثمان ورباع اي الذي الرباعية ورجل
سباع اي طويل وجمال دحراج اي غليظ قصير فسود وامانحو
الفراسي والتفازي فالاول فيه ضم ما قبل الاخر كتنه كسر اجل
الدا وامانحو طوارت وشراحيل علمين فمنقول عن الجمع وسيجي حكمه
وآمابمان وساسم فالالف فيهما عوض من احدى ياي النسب فهذا
الوزن عارض لما يعتد به وذلك لانهما صارا الى هذا الوزن م
بسبب احدى ياي النسب والالف الذي هو بدل من الاخرى و
بالنسب عارضة لا يعتد بها في الوزن نحو حمالي وكما في ذلك النسوب

الجمالي

الى جمال وثمال وكذا هاشم لا بلم قال سيبويه منهم من يقول يماني وشامي
من زيد اليا ومي قليل ونحن في جميع التصريف ان شا الله تعالى وانما
لم يعتد بالنسب عارضة في قماري وكراسي وعواري ونجاري ودنيا
ونحوها اعتداد البا في المفرد ووضوع الجمع عليه مطردا بقياس الابري
انك لا تقول في جمع عجمي عجماي وان كان يا وه للوحدة كما في رومي
وقيل ان ثمانيا مثل يمان الالف واليا للنسب الى الثمن الذي هو جزء
من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافة
الى ثمن كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس لا معنى لنسب هذه العدد
الى جزئها وتقدير النسب في الرباعي نسب فيكون منسوبا الى الربا
وفي السن ويجوز ان يقال في الثماني انه منسوب الى الثمانية
اي بمجردا العدد لان الثماني لا يستعمل الا في المعدود والثمانية
في الاصل العدد لا المعدود كما تقول انه صريح العدد ستة ضعف
ثلاثة ولا تقول ستة ضعف ثلاث وقد يجيء حقيقته في باب العدد
فالالف فيهما اذن عوض الف المنسوب اليه تعذر لكونه بدلا من
احدى يا النسب وكذلك الباغير ابا كما قيل في يمان وفلك وفكر
جاء ثمان في الشعر غير منصرف شاذا قال بعدوا ثماني مولعا بها
وهو على التوهم لما ذا في فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع كما في
جمعا آما سرا ويل فاعجمي وقد قيد فالاحاد بالعربية او عد في مفرد
شاذا وجمع تقدير اكما نحي ونحو واما الكلب واجمال فانهما وان لم
يات لهما نظير في الاحاد الا كونهما جمعي قلة وعلم جمع القلة حكمه
الاحاد بدليل تصغيره على لفظه في عصد جمعيتهما مع اند
نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد ولذا قال تعالى ممانة بطونه
والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو مر به اعشار وثوب
اشمال ونطفة اشاج ولم يوصف بغير هذا الوزن من الجموع
ولا يصح الاعتذار بنحو افعال في الوالد نحو اولاد لان اسم موضع
لكونه ملفوظا عن الجمع كمدائن ولا باجزء والا لما انهما اعجميان
ولا بالم لانها لغة رديئة شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باسد لانه
جمع شدء على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل قوله بلغتها
واجتمعت اشدي فانث الفعل وقال بعضهم انما قوي في
قام مقام سببين لكونه راجعا جمع التكسير اي جمع الجمع الى ان ينتهي
الى هذا الوزن غير نزع وهذا سمي بالاقصى نحو كلب وانكلب

والكاتب ونعم وانام وانا نعيم واما قوله عليه الصلاة والسلام انكن
صواحبات يوسف وقوله جذب الصوالين بالكسر وجمع صواحب
صار بمعنى الملاح فيهما جمعا سلامة ونحن قلنا انه جمع التكسير
وقيل لما لم يكن له في الاحاد نظير اشبه الاجنبي الذي لا نظير له في كلام
العرب ففيه الجمع وفيه العجمة ففيهما هذا فيه سببان لا سبب كما
لسبين وقال الجزولي شبه الجمع وعدم النظير في الاحاد وعلم
النظير فيه عند سيبويه مستقل بالاحتاج الى الجمعية كما ياتي في سراويل
فصنعه عنده ايضا سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال
المصانع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كالكاتب او كونه
على وزن جمع الجمع كسماحد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير
واما قيام الياء التي التانيث اعني الممدودة والمقصورة مقام السببين
فللزوم بهما الكلمة وبنا الكلمة عليهما بخلاف تا التانيث فان
بناها على العروض وان اتفق في بعض الاسماء لزوما كعنصوره في
محدودة ومجادة وغيرها كما ياتي في باب التانيث **قوله فالعدل**
**خروجه بعد صيغته الاصلية تحقيقا كثلاث واخر وجمع او تقديرا**
**كعمر وباب قطام** في تمام البدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية
كغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقوله لغير القلب
ليخرج عن ايس وناس وقوله لا للتخفيف ولا للالحاق احترازا عن
نحو مقام ومقول ومخذ وعتق وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو لم
در وقولنا لا لمعنى ليخرج نحو رجل ورجال قوله خروجه اي
خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف
يقال اسم معدول اي مصروف عن بنيته والعدول الانصراف في
اللغة خروج قوله عن صيغة الاصلية يخرج عنه احراف فانه لم
يعدل عن الاحمر بحمر عند من قال انه معدول عن مصرف
وامس غير تميم اذا جعلوه معدولا عن السحر الا مس واللام ليست من صيغة
الكلمة لان الكلمة لم تضع عليها الا ان تقول كانت من صيغة الكلمة
وبنيتها الشتمل عليها استراحت به قوله تحقيقا نصب على المصدر لان
الخروج واما خروج تحقيقا اي خروج يتحقق كرجل سوء يعني رجل
سوء اي خروج تقديرا اي خروج مقدر ويعني بالعدل المتحقق ما
يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير لون الاسم غير منصرف
بحيث لو وجدناه ايضا كان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا



تخالف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لصرف وجدان الاسم غير منصرف
وتعذر سبب اخر غير العدل كاذ عمر ثلاثة وجدناه منصرفا لعدم قطع
بعدوله عن عامر بل كان كاد واما ثلث وثلث فقد قام دليل على انهما
معدولان عن ثلاثة وذلك ان وصرنا ثلث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد
وفايدتهما تقسيم امر دي اجرا على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم
عليه وهو لفظ العدد مكرر وعلى الاطراد في كلام العرب نحو قرات
الكتاب جزء جزء وجاني القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا
وكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا
للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا
كلم بان اصله لفظ مكرر وثم بان لفظ مكرر بمعنى ثلث الاثلاثة
ثلاثة فقيل انه اصله وقد جاء فعال وفعال في باب العدد من واحد
الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة من قول الكميت ولم يستريثوك
حتى رميت فوق الرحال خصالا عشارا والمرد واللوفيون
يقتسمون عدل التسعة غير خماس وسداس وسدس في
مفقود بل تستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع باقي النسب
نحو الخماسي والسداسي والثماني والسباعي والتساعي وعند سيبويه لا ان
منع الصرف في هذا العدل فالوصف فان قيل الوصف في هذا
المكرر عارض كعروضه في نحو اربع في نحو تسوة اربع فكيف اثر
فيه وهو يوثر في اربع قلت هذا التركيب العدد فاطلق وضع
الاوصاف وله يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول
غير وضع المعدول عنه والغرا لحر وصف هذا العدول اذ الم يحر
على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الموصفيه كاحمر اوثر
فيه الوصف وان له يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف
لكون مبني من لا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه
عدل من معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل
لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان
اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين ازالة
مبني وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما
في عمر اذ لا تدخله اللام واذا اجري على النكرة فمحمول على المعدول
ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولو سلم ان فيه معنى الوصف
لجري على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاني القوم

مثنى واما اخرفانه جمع اخري التي هي مونث اخرو هو افعل التفضيل
بشهادة الصرف نحو آخر اخران اخرون واخرى واخريان واخريات
واخر مثل الافضل الافضلان الافاضلون والافاضل والفضل
الفضليات الفضليان والفضل بمعنى اخر في الاصل اشدنا اخرا
وكان حق الاصل معنى جائني زيد لا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور
اولا فلا يقال جائني زيد وحمار اخر ولا امرأة اخري ويستعمل اخر فيما
هو في المعنى الاول فلا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقه نحو جائني
فلان في اخريات الناس بمعنى الجماعيات المتاخرة ولذا الاواخر
فلما خرج اخر وسايو نصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من
دون لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وطويق بالمجرد
عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان اخران ورجال اخرون
وامراه اخري وامراتان اخريان ونسوة اخر فقبل الدليل على
عدل اخر انه لو كان من المقدر كما في الله اكبر للزم ان يقال
بنسوة اخر على ورنه افعل لان افعل التفضيل ما دام من ظاهره
او مقدره لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان
يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء
المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين
كما في حينئذ وكلا اثنتا او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذات
المضاف اليه نحو قوله الا علاه او بداهة سابح اخذا من استقرا
كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ولما تعذر بمنع الحصر فيما
ذكر من الوجوه فالاولى ان يقال — في امتناع كون اخر
بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره
ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع ابو علي من كون اخر معدولا عن اللام
استدلالا بانه لو كان كذا الوجب كونه معرفة كامس وسحر
المعدولين عن ذي اللام وكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله
تعالى من ايام اخر واجيب بانه معدول عن ذي اللام
لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن ابن له انه
لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان
معنى اللام في المعدول عن ذي اللام بل لكونه علما واجبا
لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف
سحر ليس لكونه معه ولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب

ابن حتى ان قياس اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد
لفظه في جميع الاحوال فاخرج في قولك بنسوة اخر معدول عن اخر
من ولفظه ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واخرى
واخريان واخريات معدولات ايضا اخر عن الان اخري واخر
عنيان عن اعنيا والعدل بالف التانيث والجمعية والمثنى والمجموع
بالواو والنون لا يبعدان فيما حكم منع الصرف في وضع نحو احمران و
احمرون كما مر واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة
كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يبعد ان يمنع الصرف لكونه
كعرفات مذاوع اذ عاكون الفاظ المونث والتثنية والجمع عين
معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعدا فالاولى ان لا يدعى كون
اخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على
التعيين بل تقول هي معدولة عما كان حقها ولازمها اعني احد
الاشياء الثلاثة مطلقا وانما عدل عنه لتعريه عن معنى افعل
التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما يجيء في باب افعل التفضيل
وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا يفسر العدل
بما فسر به المصاعني خروجه عن صيغته الاصلية بل تقول
العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة
او استلزام كلمة اخري فتدخل فيه كلمة سحر وامس ونحو صبي و
عشية وسا وبكرة معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ العام
شيء معين مما كان يقع عليه او وصفا ان يكون باللام او بالاضافة
ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لفظهما عن المضاف
اليه الذي كان يقتضيه وصفا فعلى هذا اذا اريد بالمعدول معربا
وانضم الى عدله سبب اخر امتنع صرفه فلم يمتنع صبي واخواته
لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجيء واما جمع
ومثله واخواته من لبع وصبع وتبع فالاكثرون على انه معدول
عن جمع الجمع جمع جمعا وقياس جمع فعلة افعل فعل نحو اوجه
وقال — ابو علي ليس قياس كل فعلة ان يجمع على فعل بل قياس
فعلة من نعت افعل المجموع على فعل وايضا واجب بجموع على
اجمعون لا جمع قولهم خلا بل اسودين واحمرين شاذ كما يجيء
في باب الجمع ولو كان الجمع معدولا عن جمع وفعل لصلح لجمع المذكر
والمونث لجاز جائني الرجال جمع قال والحق ان جمعا اسم لا صفة

وقياس جمع فعلا اسما فعالى ج التكسير فعلا واخر والصحاح كصحاري وصحرا
وات جمع معدول عنا حرفيا ويرد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا
كذلك لجمعه اذ لا على جمعون شاذا اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم
والوصف كما يجي ج باب الجمع واما السيب الاخر فيه وزن جمع فعن الخليل
انه تصريف اضارع لا ان الاصل ج جاني القوم اجمعون اجمعهم
اي جميعهم وقرات الكتاب اجمع اي جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف
الاضافة غير معتبر ج مع الصرف وله ان يقول انما لم يعتبر لانه
مع وجود المضاف اليه لا ان كلم مع الصرف فلا يتبين فيه كما يجي
واما مع حرفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه
التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تاكيدا لمعارف للاعلامية
التعريف فالموكدا يكون الا بعرفة الا ما خوذ الكل فيكون ج نحو
قوله قد ضربت اليوم يوما اجمعا مما كان الموكد فيه محدودا
ففيهما على هذا القول شبه العلمية ويرد عليه صاحا ومساء وبكرة
وضحى وعتمة ونحوه معينات فانها اذا كانت معارف بلا علامة
يختصه لبعد العموم كالاعلام الغالبة كالنجم والصعق ففيه
العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جمعها منصرفة وايضا
شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اه ما
العلم واما الوصف وقال المصنف فيه وزن جمع مع العدل الوصف
الاصلح فان صارا بالغلبة ج باب التاكيد فيهما عندي كاسود وارقم
ونحوهما وهذا قريب لكن ج ان الكلام ج ان جمع ج الاصل من اي
الصفات فلو امن باب احمر حمرا امن باب الافضل والفضلى
لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على جمعون وجمعه بالنظر
الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسما الغلبة افاعل كاساود
وادا هم قال اباقي وعبد الحوض من الجعفر فيا عبد عمرو
لو نهيت الاحاوصا فاعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها
وايضا افعل فعلا لا يجي ج الاغلب الا ج الالوان والخلق والاولى
ان يقال انه ج الاصل افعل التفضيل شاذة اجمعون وجمع فكان
معنى قولنا قرات الكتاب اجمع الاصل انه اتم جمعا ج قرات
من كل شي فهو تفضيل لقولهم اجمعون وجمع فكان تحقيق قولنا
جميع نحو احمد واشهر ج المجموع والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه
والمجي عنه معنى التفضيل بعد ج اللفظ عن كوادر افعل التفضيل





الثلاثة اعني اللام والاضافة ومثل كما ذكرنا واخرا جمع واخر فيهما العدل
والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف ويرد على جمع جمع من
باب الافتعال ان مونثه جمعا وخفه جمعي كلاشري والجواب
عنه انه لما المجي عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه
عما هو قياسه ولما ضمن فيه معنى الصفة جاز ان وزنه افعل صار كاحمر
الذي هو على افعل وموصفة فجاز جمعا كحمر واذا جاز ذلك ان تقول
حسنا وحسنا وعليا مع ان مذكره حسن وحسن وعال لكونها صفات
فكيف اذا انضمه الى الصفة وزن افعل هذا وكان على المصنف ان يذكر كذا
معنى ج العدد المحقق اذ هو غير منصرف ج القول المنصرف ويذكر ايضا
ج خمسا مس رفعا ج اللغة تميم كما يجي ج الطروف المبنية لقيام
الدليل على انهما وهو ان كل لفظ جنس لطائق واريد به فرد من افراده
معين فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما كنحو النجم
والصعق ولا نحو قوله فعصى فرعون الرسول احدا من استقرا القائم
فثبت عدل سحر وامس محققا واما علمتها فاسد كما يجي ج الطروف
المبنية قوله او تقديرا قد مضى التقدير اعلم ان ما يقوم على وزن فعل
من الاسما على ثلاثة اضرب اما الاسم جنس على صفة وذلك على ضربين
مفرد كصرد وهدي وجمع كعرف ونحر فهذا لا ينصرف وان سمي
به واذا كان المعنى مذكرا واما صفة فذلك على ثلاثة اقسام احدها
ما بالغة فاعل غير مختصه بالنداء نحو حطم وضيغم ج مبالغه حاطم و
ضاغم فهو لضروب ج مبالغة ضارب وتابع مبالغة فاعل مختصه
بالنداء نحو يا فسق ويا كلع فهو ج المذكر كفعال ج المونث نحو يا
فساق ويا كلاع كما يجي ج باب النداء فعل وفعال المختصان بالنداء
معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وضيغم فانهما لو لم يكونا نعتا ولبنى
بالكاف لم يختصا بالنداء بل ساوقا ما هما للمبالغة فيه ج شيوع
الاستعمال كما ساوق حطم ج الاستعمال حاطما فلم يختص بباب دون
باب وانا لا اري ج نقصان بعض الاشيا الشركة معنى عن بعض
ج التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن الشايع ويجي لهذا مزيد
بحث ج اسما الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال
مبنية كانت او ممنوعه من الصرف معدوله وكذا فعل المختص بالنداء
نبه عليه ان اذا سميت ج فعل لا ينصرف ايضا اتفاقا
نحو قسق للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم كوبار اسم ج الجمار

وفساق اعلاما وهذا الذي قالوا حق لو ثبت لهذا ان جميع معدول وذونه
ضوط العباد كما يجيء اسما الافعال وثالث الاقسام جمع فعل افعل
التفضيل ولا عدل في الاخر وجمع واتباعه كما ذكرناهما واما علة
وما وان جمع شرطين شبون فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير
منصرف كمصر ويحيى لانه ثبت قائم وحاج وعدم قتم ويحيى قبل العلمية
فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعده نقله عن فعل
الجنسي فقلنا هو علم منقول اي غير منقول عن شيء وهو معدول
وانما حملناه على كونه معدولا ولم نجوز ان يكون من تخلا غير
منقول عن شيء وهو معدول وانما حملناه معدولا كعمر وزفر وسعاد
لكثرة فعل الجانح للشرطين غير منصرف واصطرنا حينئذ الى
تقدير العدل على ما تقرره ليلا يخرم القاعدة المهدة وكل فعل
علم جامع للشرطين يجهل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف
فعلنا ان تقدير العدل فيه ويمنعه الصرف الحاقا للممنوع
فيه بالاغلب اما اذا وقفنا وان جمع الشرطين لكنه سمع في
كلامهم منصرفا فلا تقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين و
ذلك بان لا يجيء له فعل فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف
لوجا مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاله فاعل
قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا فانه فهو منصرف كخطم وضبع
علمين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل
ولا شعا ان النقل في الاعلام اليه واغلب من العدل اما عمر
وزفر علمين فكان الواجب بل هو الاصل صرفهما لانه جاله
فاعل قبل العلمية جا فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد
قال الاعشى يا في الطلامه منه النوافل الزفر لكنهما لما سمع غير
منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي
بل مما معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلامر
في كونه منصرفا ايضا ان اتفق مجيئه فان قيل هل لاحكم
في المرتجله التي هي نحو موهب ومكوزة ومحبب وجنوة انها
معدولة عن موهب بكسر الهاء ومكان ومحب وحبه قلت
وانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغييرات رجوع
الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل
وهذا رجوع اليه اما في محبب ومكوزة فظاهر واما موهب

فانه وان كان



فانه وان كان قياس معتل الفا بالواوي اكثر من باب يفعل بكسر العين والو
مبني على المضارع وقد جاء الكوفيون ان يصاغ منه مفعل بكسر
العين كذلك الاصل في بفعل مفتوح العين ان يبني منه مفعل بالفتح
فالعدول الى الكسر في نحو موضع ومرجل مخالفة للاصل وانما خولف
حملا على الاكثر وذلك لان معتل الفاء الواوي موضع بفتح الضاد
على الاصل واما مورق اسم رجل فانما صرف اما بنا على انه غير
معدول فوعل او على انه مفعل لكن كونه اكثر من مفعل كما يجيء
في التصريف او منهم انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكاف علما
واما شمس بن مالك بضم الشين فلما لم يلزم له بعد ترك الوزن ولو
سامنا لزومه فقلنا انه منقول عن جمع شموس والا لزم حذار صرفه
ونزاع صرفه كما في هند لان امر العدل ظاهر وليس كالعجمة في
نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الاوسط واما
حبوة فان الصيغة لم تتغير فالعدل خروجه عن الصيغة الاصلية
نوذن حبية وحبوة جمعا فعله قلنا ان تركيب حوبة معدوله قوله
وقطام في تميم اسما بني في لغة تميم في لغة اهل الحجاز فهيا ايضا
عدل مقدر عند النحاة لكنه مبنيه وكلامه في المعربات غير المصروفة
وبعني ساب فقط ام ما هو على وزن فعال من اعيان الاعيان الموسه
وذلك ان فعال على اربعة اقسام كما يجيء اسم فعل كنزال اونا وه
طاهر وعلم للمصادر على راي النحاة كفجار للفجور وصفة للمؤنث
كفساق بمعنى فاسقة وفيها ايضا مبنيان بالاتفاق قالوا الساعتها
باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في السائلة فالوزن ليلا يرد
نحو سحاب وجهام وكلاهما في معربة فقالوا كما ان نزال معدول
عن انزل فكذا فساق وفجار في التقدير معدولتان عن فاسقة وفاجرة
والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجاز وبني تميم كله لسائله
ايضا لنزال وزنا وعدلا معدلا وبنو تميم افترقا فبنين الاكثر هم على
ان ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر
لخصار وانما قدروا العدل فيها لخصوص الكسر اللازم بسبب البناء
كسر البنا الراء صحيح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الراء قطا
معربة غير منصرف للتانيث والعلمية ولم يعتنا جوازا في نزال
المصرف ههنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض
النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار الذي

وجب تقدير العدل فيه لغرض البنا الذي هو سبب الامالة فقدروا
فيه ايضا طردا للباب واقرارهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف
من ذوات الرا كان اولا ويجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في آسما
الانعال قوله الوصف شرطه ان يكون في الاصل الخ يتضح
العلمية فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامنع اسود وارقم
للحية وادهم للقيد وضعف منع اتبغي للحبه واجدل للصقر واخيل
للطائر تكرير العامل شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف
مررت بنسوة اربع فلا تنصره العلمية فلذلك امتنع اسود وارقم وادا
الى الان لم يتقدم دليل قاطع على ان الوصف العارض على معتد به
في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز
ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما تذكر وهو عدم
قبوله للتا فانها تقبله بعد لهذه اربعه لعدم الشرط وليس قولهم
ان التا اربعة ليست بطادية على اربع لان اربعة للمذكر واربعا
للمونث والمذكر في الذية قبل المونث بخلاف يعمل ويعملن فان
يعملن للمونث فالتا طاردة شيء واحد تقول افيه البظ لانه
اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعملن لكونه قد يعرض
له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التا في المونث تكلف يعتد
بالوزن العارض في اربع مع كونه على حاله خرج بها عن الشرط
اعتبار الوزن ويحيا يصاله بالها فاذا كان الوزن في حالة
حاصلا فيهما والمخرج عنه اعتبار في حال اخرى فسواكان
ذلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه
عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع المونث استعمال الاصل
اعني اربعة للمذكر وفي التي اعني نعملا وزن الفعل اصلا
لكنه غير لازم لانه يقال للمونث يعمله فالوزنان متساويان
في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل
قوله فلا تنصره العلمية معنى الغلبة ان يكون اللفظ في
اصل الوضع عاما في اشيا ثم يصير بكثرة الاستعمال في
احدها اشهر بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر
ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد
من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج لدلالة
الشيء الى انه بنية بخلاف سائر اخوانه وكذا النجم في الثريا

والبيت

في الكعبة فكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعمالهم
في الحية السود حتى لا يحتاج فيها الى قرينة مما هو صوف او غيره اذا عنين
بذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا يراد لكل منها اذا
قصد تقييدها بنية اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عبدي اسود
من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج الاوصاف العامة بما
الغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان
اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف
ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن
مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اي لا يطلق على كل ما
وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يمنع الموصوف
لفظا فلا يقال للمراد منه لم يكن الموصوف في باب ما لا ينصرف الوصف
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المص
في شرح قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومرهب
سيبويه او ان الممانعة منتفية ما لم اعتبار الوصفية الاصلية ان زال
تحقيقا معنى بل لاستدلاله في باب احمر اذا كثر بعد العلمية
بباب اسود الغالب لان معنى الوصف فيه احمر اذا زال بالعلمية
تحقيقا لما بعد بعد التكثير لان معنى دب احمر اذا دب سمي بالحمرة
كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز في السود ان المسمى كل واحد منهم
باحمر دب احمر لقيد فاده له بعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف
ويجوز مع العلمية ايضا بقا الوصفية كما يجيء فيجوز ان يعتبر
بعدها فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم وهو الوصف
الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقايه بحاله قطعا ويصير
بقا معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي في كتاب الشعر
الابرق والابطح وان استعمل استعمال الاسما وكسر تكسيرها
لم تخلع عنهما معنى الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولاخوهما
في النكرة فعلمت ان معنى الوصف مقر فيهما واذا اقر فيهما
الوصف معنى الحال علقت به والطوف بهما لفظه ونحن نعلم
ان معنى اسود الغالب حيه سود امعنى ارقم حية سود او
بياض ومعنى ادهم قيد فيهم فيه دهمة اي سواد في قيد منه
حديد لان الحديد اسود فلم يثبت نحو اسود ان الوصلية
الاصلية تعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن لسيبويه في منع

صرف احمر المنكر لعدم العلمية كما انه لو ثبت باربع كلمة ان الوصفية
العارضة لا تعتبر وقال بعضهم زعم لم يعتبر الصفة الغالبة
كحوائط ونحوه من الغالبات فتصرف وذلك لنقصان عن سائر
الصفات لفظا لعدم جريه على الموصوف وان كان معنى الوصف
باقيا فيه وقوله وصفة مع افعى معطوف على قوله صرف
اي وتكون الوصف الاصلي معتبرا صفة مع فعى لانه لم يتحقق
كونه وصفا اصل الوضع ولا يثبت ايضا في الاستعمال نحو اقسم
افعى بل نوهم انه موضوعة للصفة لما رأوا انه للحية الخبيثة
التلديغ من قولهم فعوه السم اي قوه وكذا توهم في الاحدب
الذي هو الصفة انه موضوع في الاصل للوصف اي طاير وجلد
وهو الاحكام وقد قيل في الدرع حدلاء كانه مونث الاحدب
وكذا توهم في احبل ان معناه الاصلي طاير وحيوان ولم
يثبت ما توهموه تحقيقا ولنا ان نقول صرف ملذ الكلمات ونحوها
لان مستعملا لا يقصد معنى الوصف مطلقا عارضا ولا اصليا
فافهم وان كانت في نفسها حينئذ واحدل لها براد ونوع واحبل
طاير اذا جلان الا الدال اذا قلبت ميما لقيت اجرلا فمعناه
هذا الجنس من الطير من غير ان يقصد معنى القوة كما تقول
رايت عقابا لا يقصد فيه معنى الوصف بالتمرد وان كان اقوى
من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا
كما اشار اليه المصنف فما منع صرف مثله بغلط وورم قوله التانيث
بالتاء شرطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تاثيره زيادة
على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز تصرفه وترك
وسقر ومياه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على
الزياده فقدم منصرف وعقرب ممتنع اعلم ان التانيث على الثلاثة
ضربين تانيث بالتا وتانيث بالالف فما هو بالالف متحتم التاثير
بلا شرط للزوم الالف منقلبا او صفا على ما مر ولذا قالوا مقام
سيبين ويريد بتا التانيث تاراين في اخر الاسم مفتوحا
ما قبلها منقلبة في الوقف ها نحو اخت وبنت ليس مونثا بالتا
بل البدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمونث دون
المذكر لمناسبة التا للتانيث فعاي هذا لو سميت ببنت واخت
وهنت مذكرا صرفتها التانيث بالتا على ضربين احدهما ان يكون

التانيه

على الثلاثة م

التانيه طا مر ان شرطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة لغره اولا
هذا وذاك عمرو ارض فالعلمية شرط تاثيره متحتما فلا يوزن من دون
العلمية بدليل حمراء وقايمة وفي قايمة الوصف لاصالي والتانيث
بالتا فالخليل لم يحكم الا من التانيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعا
على ما ذكر المص حاصل وذلك الخليل ان وضع تا التانيث والاصل
على العروض وعدم التباب قليل يعتد به وانما قلنا في الاصل لان
اصل وضعها للفرق بين المذكر والمونث ولا يحكى لهذا المعنى في الصفا
الاسما الاعبر لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة ومراة وحلة
وحمار واما في غير هذا المعنى قد تكون لازمة كما في حجرة وعرفة
كما يجي في باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت الكلمة من الكلمات العشر
صيرتها مصونة عن النقصان فيلزم التاسيس فما عاينة
كرا جعفر صارت لازمة لا تحذف الا في الترخيم كما تحذف الحرف
الاصلي وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وصل
الكلمة عاينة لا ينفك عن الكلمة فقولك عاينة في الجنس ليس
موضوعا مع التا فاذا سميت به فكانك وضعته وضعا ثانيا مع
النقصان الذي كان في الكلمة وهذا الوضع واما ان كانت العاينة في غير
الكلمة العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة في
قلب الحرف ان استقاوها كما في جبرئيل وميكائيل واسطاط
ليس فقالوا جبرال وجبريل وميكال وجبرين واسطو واسطا
ليس وكوذلك ورد وها على غير وزان كلمهم الخفيفة
وتركيب حروف المناسب مع عدم مناسبتهم مما ليس من اوضاعهم
ولذلك قالوا العجمي فالعرب ما شيت واما الزيادة في الاعلام
فتقول ان كان الحرف الزايد لا يفيد معنى كالف التانيث في نحو
بشرى وذكرى يجوز التانيث نحو عرفة والف الالحاق في نحو معزى
لم يجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا
فيما يراد على العلم بعد وضعه اذ استعمل حالي وضعه العلم
وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افادة العلم كنا الوحد والاثم
التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى اخر
فان لم يقع لفظ العلم بلفظ لذلك المعنى على ما وضع له اولا لم
يجز زوال الوضع العلمي فلا تزيد عليه التا المغير لمعنى التانيث
وان يقع لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا

له جازت مطلقا اذ لم يخرج العلم ح عن التعيين كباي النسبة وبا
التصغير ونون التمكن نحو هاشمي وطلحة وان خرج ح عن التعيين
جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كما في الزيدان والزيدون
على ما يجي في باب الاعلام فان قيل فاذا صار التا بالعلمية
لازما مهملا قبل في نحو حمزة انه قايم مقام سببين كالالف
فتكون العلمية شرط قيامه مقام سببين ولا يكون سببا ١١١
قلت لما ذكرنا من ان وضع التا في الاصل على العروض
فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضع على اللزوم
وثالثهما ان يكون التا مقدرا وهو الذي سماه المص بالمعنوي
سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كحلب ومصر والالف
لا تقدر كالتا اذ الالف تلزم ح الحذف حتى تقدر ولا تلزم
التا مقدرة ايضا الاسم العلمية ولا يصح الاستدلال على كون
التانيث المعنوي ايضا مشروطا بالعلمية لانصراف نحو حايض
وامراة حرج كما فعل المص في شرحه لان المراد بالتانيث المعنوي
ما كان التا فيه مقدرا كما مر والمونث الحقيقي وقد يحوجا يض
لا تا مقدرا اذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه عاما
للمذكر كعقرب وليس كذلك ولكنك تقول في تصغيره نصغير
ترخيم حبيضة كما تقول في سما سمية وليس كذلك
لانه تقول حبيض الانثى الى نحو حايض منصرفا مع التانيث
والوصف ومثله مع العلمية ايضا منصرف كما يجي وانما شرط فيه
العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط
الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية تصير التا الظاهرة
بمنزلة التانيث مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة
الاوسط كشاة علما لان العلامة ظاهرة واما التا المقدرة
فضعيف فان سد مسدها اللفظ حرفا حنر فروجوبا والا
ففيه الخلاف كما يجي وما يسد مسدها الحرف والاحنر الزايد
على الثلاثة لان موضع التانيث كلاهما فوق الثلاثة ولا تزاد تا
لتانيث وما نحو بيه وشاه فمحذوف اللام ودليل سد مسد التا
تصغيرهم عفيرا على عفيرب من دون التا بخلاف قدر فان
تصغيره قديره فالمونث بالتا المقدر حقيقيا كان اولي او زاد
على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا

او مونثا

او مونثا حقيقيا او لا هذا واما الى ذلك لان فيه تا مقدرة وحرفا ساكنا
مسدا فهو بمنزلة حمزة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط
او لا والاول اما سميت به مونث حقيقي كقدم في اسم امراة او غير
حقيقي لسفر لجريهم مجرى الفخرين على منع صرفه للتا المقدرة لقيام
تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القايم مقام التا والدليل على قيام
حركة الاوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في حبلي وحلوي
ولا تقول في حمري الاحمري كما لا تقول في حمادي الاحمادي
وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا
الى ضعف السادس مسد التا وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي
فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير التا التانيث وذلك
كرجل سميته بسقى وكتاب سميته بقدم وانما لم يقدر لطرو آت
التذكير في الوضع الثاني على ما ضعف تاثيثه في الوضع الاول
فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذا نبه وعينه
لرجلين فسمي بهما بعد التصغير وان له يسد مسد التا والاسد
السادة مسدها شيء وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو
اما ان يكون فيه عجمة اولي فان لم يكن فاذا سميت به مذكرا سواء
كان حقيقيا اولي كهند اذا جعلته اسم رجل او اسم سيف مثلا فلا
خلاف في صرفه وان سميت به مونثا حقيقيا او غيره فالزجاج و
سيبويه والمبرد جوزوا امتناعه من الصرف لكونه منصرفا
مونثا بالوضعين اللغوي والعلمي فظهر فيه امر التانيث وغيرهم
جوزوا فيهم بين الصرف وتركه لقوات السلامة مسد حرف التا
وما يسد مسد السادس وكذا الخلاف فيما سكن متواه للاعلال اللاوضعا
كدار وقار وزاي التاي كيد اسم امراة وان كان فيه العجمة كماد و
جود وقد سميت به مونثا حقيقيا اولي فترك الصرف لاعتبار ان و
العجمة وان لم تكن سببا ثانيا للثلاثي الساكن الاوسط كما يجي لكن
مع سوطه من السببية لا تقصر عن تقوية السببين حتى تصير الاسم
بهما متحكما المنع فظهر بهذا التفصيل ان المونث اذا سمي به مذكرا
حقيقيا او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلاثة احرف
او بغير تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شروط المنع حرف
المونث اذا سمي به مذكر تركها المص احترازا ان لا يكون ذلك المونث
منقولا عن مذكر فان رباب اسم امراة لكن اذا سميت به مذكرا

نبت

انصرف كان الرباب فيلم تسمية المونث كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو
سميت بنحو حايض وطالق تذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر
ولو صف به المونث اذ معناه في الاصل شخص حايض لان الاصل
المطردة الصفات ان يكون المجرد من التاء فيها صيغة المذكر وقد
التا موضوعا للمونث فكل نعت لمونث بغير التا فهو صيغة موضوعة
للمذكر استعملت للمونث وتاؤه اذا لا يكون تانيث المونث الذي يسمى
به المذكر تانيثا يحتاج الى تا وبل غير لازم فاذ نساور جالا وعلما
مكسر حالا من علامة التانيث لو سميت به مذكرا انصرف لان تانيثه
لاجل تا ويلا بما معه ولا يلزم هذا التا ويل لنا اذ تا ولا بالجمع
يكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد
ولا التذكير الحقيقي في نحو نسا ورجال بل تانيثهما باعتبار التا ويل
بالجماعة ونحو غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعماله
في المذكر قبل تسمية المذكر وذلك ان الاسما المونثة به
السماعية كذراع وعناق وسماك وحوت على اربعة اضرب
قسم غلبت اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومونثة فاذا سمي
بها مذكر جاز فيه الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة
فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها
مونثة فان وجد ترك الصرف اذا سمي به مذكر وجاز الصرف
ايضا او لا يستعمل الا مونثة فليس بعد تسمية المذكر الا منع
صرفه اما ان عكست الاسرا عني تسمية المونث باسم المذكر
حقيقتين كانا او لا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط
كجمل وحسن او زايد على الثلاثة كجعفر فلا ملاة في منع صرفها
للطهور امر التانيث بالطران مع ساد سدا التا او ساد سد
الساد وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كهند وبحر يسمى بمثلها
امراة فالخليل وسيبويه وابو عمرو ويمنعون الصرف مختارا كما
وجود لطهور امر التانيث بالطران وابن هرمز وعيسى الحرمي
كعادتهم مثل هند في جواز الامرين وبجر نصرفه على صرف
هند نظرا الى اصله قوله وشرط حكم تاثيره اي تانيث المعنوي
والمراد به تانيث ما التا فيه مقدرة سوا كان حقيقيا كزينب
او لا كعقرب قوله زيادة على الثلاثة او متحرك الاوسط
او العجمة اي اذا سمي به المونث وذلك لما ذكرنا ان اخروف

الزايد



الزايد على الثلاثة تقوم مقام التا وتحرك الاوسط يقوم مقام الزايد
الصا... وسعاد... لما ذكرنا التا واما العجمة فانها وان لم تسد
مسد التا ولا مسد الساد المذكور وليست ايضا سببا في الدلالة على كون
الاوسط كما يجي لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكونه على
مقدر بلا تانيث فالضعف من قبله لا من قبل العلمية وهو المحتاج
الى التقوية لا العلمية فكما قال شرط تاثير تحكم اي تانيث التانيث
المعنوي قوله فهند يجوز صرفه لخلوه عن جميع شرايط
التحكم الثلاث وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وما
وجود العجمة قوله فان سمي به مذكر اي بالمونث المقدر تا وهو
الذي عبر عنه بالمعنوي قوله فشرطه الزيادة اي
الزيادة على الثلاثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف
امر التانيث في الاصل ليست تانيثا تقديريا لعلامته فيزيل التذكير
الطاري في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف اذ الساد مسد
علامته حرف ولا بقا وتره الحركة القايمة مقام الساد ويكون
ماه وجوازا ذن كنوح ولوط لان الجمع تعلم المذكر فلا يكون التا
مقدرة ويجي ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط
بالسببية بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين وقد
وجوز منصرفا لعدم الحرف الزايد وعقوب ممتنع لان الساد
في مقام التانيث واما اسما القبايل والبلدان فان كان فيها مع
العلمية سبب ظاهر بشرطه فلا اشكال في منع صرفها كما هيلة
وتغلب وبغداد وجرجان وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن
فالاصل فيهما الاستقلال فان وجد منهم سكنوا في صرفها او تركه
صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم كصرفهم تغيبا ومعدا وحبنا
وايعا وتركه صرفهم سدوس وحنذف وهجر وعمان فالصرف
في القبايل بتا ويل الاب ان كان اسمه اسم كتغيب او الحي في
الاماكن بتا ويل الاماكن في الموضع ونحوهما وترك الصرف
في القبايل بتا ويل الاب ان كان في الاصل كحذف او القبيلة
في الاماكن بتا ويل البقعة والبلدة ونحوهما وان جوزا
صرفهما وتركه صرفهما كما في ثمود وواسط وقد يمنع تجويزهما
ايضا على التا ويل المذكور وان جهلت كيفية استعمالهم لها
قلت فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب هو والقبيلة فيمتنعون

المصرف وقال وبهم قريش الاكرمون اذا انتموا بوافرد عمان في العلي و
عروقا ويصفون بيت تميم بنت مر وقيس بنت عيلان وهكذا - ولو
اسم الام بالي فيصفونه بالتخ باهله بنا عصرونا هاله امرات وقد
يونث الي ما استمر الي اسم الاب مع صرفه بتاويل حذف مضاف
مونث نحو جاءتني قريش مصروفا اي اولاد قريش قال الله تعالى
كذبت ثمود المرسلين تصرف ثمود بصرف ثمود على ما قرئ في بعض
المضاف والمحذوف كما في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها
باسنا بياتا اوهم قائلون ويجوز ان تكون صرف مثله لتاويله
بالحي وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهو موول بالمذكر والمونث
باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا مانع منه واما نحو قولهم
قرات هود ان جعلته اسم النبي عليه الصلاة والسلام على حذف
المضاف اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك
الصرف لانه كما هو وجود واما اسما الكلم المبنية في الاصل نحو ان
تنصب وتن فع وضرب فعل ماض فالانتن الحكاية وان كما اعربة فللك
الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظ فيجي بسط
القول فيه فنقول اسما حروف التهجي اذا سميت بها السورا وغيرها في باب
الاعلام ان شاء الله تعالى قوله المعربة شرطها ان تكون علمية
وذلك لان المعارف جنس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا
مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو واللام والمضاف فلا
يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه الكسر
مع التنوين للسببين وفيما لم تحذف التنوين للسببين فكيف تبعه
الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما غير
المصرف فيكفي منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة
مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عند حكم منع الصرف وهو الكسر ولا
تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما
اعتبر الخليل في الجمع واخواته تعريف الاضافة لسقوط المضاف
اليه منها وتعوض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف
قوله العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمة وتزيد
الاوسط او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشيث وابرهيم
ممنوع قوله علمية في العجمة اي كون الاسم علما في اللغة العجمية
اي يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط لازما



بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل
استعماله كذلك في لغته ايضا علما كابراهيم واسماعيل او لا كالقالون
فانه الجبن بلسان الروم سمي نافع به رواية عيسى بجودة قراءته واما
اشتراط استعمال العرب له اولا مع العلمية اذا لم يكن في الاعجمي يقتضي
ان لا ينصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان هو
ينصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وفي صدره
اللام والاضافة فامتناعه معرف فجاز ان يمنع ما بعدهما ايضا اعني
التنوين رعاية لحق العجمة حيث امكنت ويصرف فيمنع الكسر التنوين
على ما هو عادته وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم
على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطروء
عليه فيقبل الاعراب وياالنسبة وياالتصغير وتخفف ما استثقل منه
بعض تحذف الحروف وقلب بعض نحو جرجاني وادرعي في كذكان
وادريكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا
مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا
مع الجر مع سائر التصرفات كالجام والقرنفل والبرق والبدرج
فيصير كالكلمة العربية فجعل بعد ذلك علما كان كانه جعل الكلمة
العربية علما فنظر ان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة
منع الصرف نحو جس وبقم فيهما الوزن وكذا اخر مخففا وان
لم يكن صرفته كلجام علما فيه العجمة على ما قال المصرح شرطان
معا واحيان العلمية والعجمة مع احد الشرطين اللذين وهما
اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه والكوفيين تحرك
الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو لمك عندهم منصرف بخلاف
نوح واوط فهم يعتبرون الشرطين المعنيين كون الاعجمي علما
في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى و
ذلك ان تحرك الاوسط في الميت نحو شفر انما التقيا فيه
مقام السادس علامة لها حيث يسد مسدها سبى بل الاعجمي
بمجرد كونه ثلاثيا ساكن وسطه او تحرك بشابه التانيث وامتا
العجمة فلا علامة لها كلام العرب وبعيد كائن خارج عن وضع
كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان
الحقيقية بخلاف كلام العرب والزمخشري تجاوز وعاد هب
اليه المعرب اذ جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جاز صرفه

وترك صرفه مع ترجيح الصرف فتجوز تاثير العجمة مع سكون الوسط
ايضا فكيف لا يؤثر مع حركة وليس بشئ لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف
في شئ من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه والذي غر علم منع
صرف ماه وجور ولولا العجمة وقولا لكان مثل هند ودعد نحو رضوه
وترك صرفه ودخل عن ان تاثير التي على صرفين اما كونه شرطا كما
لزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي واما كونه سببا كالعدل
في ثلث والعجمة في ماه وجور من القسم الاول لو كانت سببا في
الثلاثي الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او
غير فصيح وتبين لما تقدم عليه وجوب صرف نحو لوط وجواز منع
نحو هند مع بيان ان كل واحد من ثلاث ساكن الاوسط وذلك ان
حقت الاول الحقيقة بالعربي ايضا فالتانيث له معنى بنوعي في
الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو
التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها بنوعي بل معناه امر عدمي
وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة
فالتانيث اقوى منها قوله وشتر وهو حصن بارمان ويجوز ان
يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تاويله بالبقعة او القلعة الا
ان نقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر
لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح لملك لانه اسم ابي نوح النبي
عليه الصلاة والسلام قوله لجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بعدها
كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر علما
للصبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اما بلا تصرف
وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع مع
سروالة تقديرا فاذا صرف فلا اشكال ونحو خوارزم رفعا وجرا
كغواص قوله صيغة منتهى الجموع اي وزن غايته جموع جمع التكسير
لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الجهد الوزن
استع جمعه جمع التكسير نحو جمع كلب على اكلب وجمع اكلب على كالب
وجمع نعمة على انعام وجمع انعام على ناعم وانما قيدنا بغاية
جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وانما لم يكن قياسا
مطردا على ما يجئ في التصريف في باب الجمع نحو قوله عليه السلام
انكن صواحبات يوسف فقوله حرب الصريين بالكسر وقوله
واذ الرجال الى يزيد ارسلوا خضع الرقاب نواكس الابصار كما

ذكره

ذكر ابو علي رحمه الله في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا
ثالثها الفا وبعدها حرفان او احدهما حرف الاخر او لا كمساجد
ودوابب او ثلاثة ساكن الاوسط فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعة
كما في حمر وحسان يعني كل واحد منهما الجمعة والصفة فانما شرط
في هذه الصيغة ان تكون بغيرها احترازا عن نحو ملائكة لان التاء
تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وعلانية وطوائفه فتكسر
من فوق جمعيته فلا تفيد سببين ولا سيما على مذهب من قال
ان قيامه مقامها لكونه لا نظير له في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم
منع ثمانية ورباع وخراب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع
لان هذه الصيغة شرط السبب والمؤثر هو المشروط مع الشرط
وقوله سماعا حال كونه عاما وحضاجر علما للصبع والصبع لا تطلق
غير منصرف قوله عاما حال من الضمير في غير المنصرف اي لا بصر
في حال كونه علما للصبع والصبع لا يطلق الا على الانثى والذكر
صبعان وذلك لانه لا يتفق اذن فيه معنى الجمعية اذ يقع على كل واحد
منها وهو علم للجنس لا الوحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما
يجئ في باب الاعلام فقيد اذن الشرط وخرج وهو الصيغة من دون
معنى الجمع وكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع والجواب
عنه عند المصنف ان الجمع الافصح اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في
الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكر في الوصف فلا يضر زوال
الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية
في منع مجاهد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين
فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما ذكر المصنف
بعد من تضاد الوصف والعلمية قلنا ليستا بضادتين
ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة من الرجال
بكرام مثلا فيكون معناه هؤلاء الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون
معنى الجمعية باقيا وهذا كما سمي بابانين حلال فروعي مع العلمية
معنى التثنية فيهما وان جعلا كشئ واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه فهم
من معنى لفظ ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الحلالان المعينان
فلا تنازع بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندي ان لا
تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول الصبعد في
الشرح ان العلمية تقيد الخصوص والصفة تفيد العموم فنا

معينة

فيتا

فتقول لانسلم ان ماهية الوصف لابد وفيها من معنى العموم بل العموم
المراد من باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع والاعلي معنى غير
الشمول وصاحبه صحيح التسمية لما تخصص ودل الصاحب كما يجئ
في باب الوصف فاذا انضم الى اسم ان دلالته على ما ذكرنا وصحة
تسميته لذات المخصص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف عروض
ما يمنع حربه على دلالة المخصص وتسميته له الا يرى ان نحو اسود و
ارقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو القلب لكن لما كان المعنى الموضوع
له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض
على ان لي في اعتبار كونه دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وصفيته
من باب منع الصرف نظرا لما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يقال
في حاتم معنى الختم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض
له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم
الغلبة المانعة من الجري فالعلمية ههنا كالغلبة هناك لا فرق
بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها
لان العلمية تخصص بذات واحدة والغلبة بنوع واحد بل الفرق
بين العلمية والغلبة مطلقا ان الغلبة لا ينفك عن مراعاة
معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته
والدليل على امكان لحظ الوصف مع العلمية فهمهم انما سميت
هاشما لقهرها وقولهم حسان وشتق له من اسمه ليجله قد والعرف
محمود وهذا محمد وايضا عن لعلم ان اللقب كالمطفي وفقه من
الاعلام والقب هو الذي يشعر بنبه المدح او الذم فيمكن فيه معنى
الوصف الاصلي وموكد هذا قولهم انما تدخل اللام على الاعلام
التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس لتلحق الوصفية
الاصلية فلولا تحقق الوصف مع العلمية كيف كانت تلحق لحق قلت
فاذا لم يكن بينهما تناف فلولا تمنع صرفها في
ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم ملحوظ فيه الوصف
الاصلي قلت تلحق كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم في وضع
الاعلام لما كان تخصيص المسمى به سواء لحق في المعنى الاصلي كما
في اللقب او لم يلحق كتسمية الاحمر بالاسود وبالعكس وكان
المعنى الاصلي يلحق لحاظا خفيا فيه ويومي اليه انما تختلسان في
بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمسوخ

مع لحمه

مع لحمه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما انما لم يعتبر واعلم ان
العلمية واسلن لحظ في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع
العلم غير معنى الجمع فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران
في الموضع الذي يصح لحظهما فيه كيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم
رجل الذي لم يلحظ فيه معنى الجمع في حاتم اذ لم يلحظ معنى الوصف
فالاولى ان يمنع صرف مساجد علما كما قال ابو علي وهو
ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعجمي
لا يشبه العربي فيزيد عنه في الاسباب شبه العجمة وعند الجزولي
فيه بعد عدم النظير في الاحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية
وغيرهما وله بعد شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد بن الاخفش
يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المسموع عند هم
قوله وسراويل لا تنصرف على انه غير منصرف كما في فارسي وقرا
سراويل رامح واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه
اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الاخر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف
قطعا نحو قناديل لحمل على ما شابهه في منع الصرف ولم يمنع الاخر
مخففا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من العرف الا يرى نحو اكلب
واحمر فعلى فوله ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية
وفيه التانيث المعنوي وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة فانها
ليست سببا بل هي شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولي فسيبويه
يمنعه الصرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف وقال الجزولي
فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن
الكلام في العجمة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة
لانه في غيره لا طراد منع صرف جميع ما في هذا الوزن وقال
المبرد فوعل في جمع سروال والسروال قطعة خرقة قال
عائبه من اللوم سروال فليس برق لمستعطف ويشكل عليه بان اطلاق
لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس فلا يقال للرجل
رجال بل جاء ذلك على في الاعلام كمهالبين ومدينة معينة وجوابه
ان الجمع فيه مقدر تحقق كعدل زفر ودلك ان لنا قاعدة مطردة
ان ما هذا الوزن لا ينصرف الا للجمعية وليس يتحقق فيه صلوحه
لان له مفردة فقدرناها بلا تحرم القاعدة وايضا فانا استعملنا
الشيء على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع من

كبرمة فقط لتعريف بانها اعشار وليس التخصيص ان تقول ان مذا مثل مخصص
بوزن افعال بانه قد جا نحو قوله جا الشتا وقبيح اخلاف شر اخم يجب
منه التواق وشراه جمع بالاخلاف لفظ مفرد بانفاق والتواق اليه
وقد نسب الى سيبويه اياه بالاجر لاجل التعريب فقط لانكلوم منصرفا
مثله ان افعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من المعرب من يصرف
سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه
ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاصر وهو غلط لان نسبه سيبويه
اياه بالاجر لاجل التعريب فقط لانكونه منصرفا مثله الابري الى
قوله بعدا لانه اشد عجمة كالاترى ما لا ينصرف قوله واذا صرف فلا
اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وجعل
هذا او يمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا فصرف او لم يصرف
وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه نظرا الى ذلك المقدر
ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا بحورة نحو حمار حزاب
ان يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رابت
حمارا حزابيا وحزابيا تقول هو جمع جزبا اي الارض الغليظة والجمع
الحزابي كالصحاري بالتخفيف قوله وتحو جواري اي المنقوص
من هذا اعلم ان الاكثر ان جواري في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد
جا عن بعض العرب في الجر جواري قال العرزدق فلو كان عبد الله
مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال احو سما الاله
فوق سبع سمايي ومي قليله واخاريها الكسايي وابو زيد وعيسى
ابن عمر ولاخلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا
في كون جواري رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان
تنوينه للصرف وذلك انا لاهلا لعقدره اي منع الصرف لان الاعلال
سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما
منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم
والفعل علي ما تبين قبل قالوا فسقط الاسم بهذا الاعلال عن و
وبان اقصى الجموع الذي هو الشرط قصار منصرفا والاعتراض
عليه ان الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في جاني جوار
وكسر الراء حكم لبقاء الياء كمنع الصرف فاعتبارا حد بقاء وبالاخر بحكم
وكلما حذف لاعلال موجب فهو مشبه له الياء في كهد وشج والاركان
كالمعد ومركيد وحم ومن ثمه صرف حمدود لدل مقصوري جاد لي

وذلك دل

ود لاول فقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم
على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري
بحذف الحركة ثم جوار بتعريض التنوين من الحركة ليخف الثقيل بحذف
الياء للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء فسر
بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله هو
جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال
ثم جوار بحذف ثم جوار بحذف الياء لاستقبال الياء المكسور ما قبلها في
غير المنصرف للثقل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء لقطع
التنوين الحاصل طمع الياء الساقط الرجوع اذ لو لم يعوض اجتماع الساكنين
لو يقع الاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف
مقدما على الاعلال لوجب الفتح نحو قولك مررت بجواري كما في اللغة
القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضي شبه من حرف التنوين
ونفع الكسرة لانه في السقوط فصار به فتحا وايضا يلزم ان يقال
يقال جا في الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء
لان الكلمة لا تخفف بالالف واللام وثقل الفرعية باق فيهما كما وصف
السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين والاعلال
مقدم على منع الصرف كما ذكرنا لحذف الياء الساكنين ثم وجب بعد
الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصله تقديرا لان المحذوف في الاعلال
كالثابت بخلاف المحذوف شيئا كما ذكرنا لحذف تنوين الصرف
ثم حافوا رجوع الياء لجواز زوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل
لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء
بخلاف نحو احوي واشقى فانه قدم الاعلال في مثلهما ايضا
وجر عليه منع الصرف بعد الاعلال حاصله لان الف احوي المنون
ثابت تقديرا فهو على وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم
يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل
في جوار لان نحو احوي بالالف اخف منه بالتنوين واما جواز
فهو بالتنوين اخف منه بالياء والجمع الاقصى مقصوده في
غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على علته المعنوي
لكونه منتصفا بالفرعين الابري انك تقول خطايا وبرايا
واداوي بلا تنوين اتفاقا لما ثقلت الياء القائمة في الجمع الاقصى
وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار وقد ذكرنا ويجب ذكر

فيه الخلاف المذكور نحو قاضٍ اسم امرأة واعيل تصغير اعلي واذا جعل
هذا النوع اعني جوار واعيل علما فينبغي ان يجعل حاله مخالفا لحاله في التكبير
وذلك بانه يقدر منع الصرف على الاعلال فيبقى الياء ساكنة في
الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني جواري وقاضي واعيلي
بياء ساكنة ولابنت جواري وقاضي واعيلي ومررت بجواري وقاضي
واعيلي بياء مفتوحة في الحالين وانما قدر منع الصرف لان العلمية
سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف بها و
حدها في نحو قوله يقوفان مرداس في مجمع كما تقدم وانما عدد
سيبويه والخليل فحال نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء علم
انك اذا صغرت نحو احوي قلت اجي بحذف الياء الاخيرة تسكن
لكونها منطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في فعل فعال او جاريتجاه
كاحمي والمحي وقياس مثل هذا الحذف نسيا كما يجيء في التصريف ان شاء
الله تعالى فسيبويه بعد حذفها نسيا يمنع الصرف لانه يبقى بعد حذفها
زيادة ثالثة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لتقضائه
عن الوزن نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كما لتابنت بدليل كسر الراء
كما ذكرنا فلم يسقط عن افصلي الجموع والاولى قول سيبويه
الى يرى انك لا تصرف نحو بعد وبضع علما وان كان قد سقط
حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلا لا يحذف الياء الثالثة
من احيى نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول العلمية
الزيادة التي في الفعل ومبنى العلمية بخلاف عطى تصغير عطاء
فجعله كالحاري مجرى الفعل اعني المحي في الاعلال فاحمى عنده
كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض النون من الياء
كما ذكرنا وبعضهم يقول احوي في تصغير احوي كاسيود في
تصغير اسود كما يجيء في التصريف ويكون في الصرف وتركه كما
عيل على الخلاف المذكور قوله التركيب شرطه العلمية وان
لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك انما كان شرط التركيب
العلمية لان الكلمتين متى كانتا خلوان في وضع العلم فيومر حذف
احديهما اذ العلمية كما قلنا تؤمن النقصان ولولاها لكان التركيب
عرضة للانفكاك والى قال قوله وان لا يكون باضافة ولا
اسناد لانه لو كان احدهما وجب ابقاء المعربين على حالهما قبل العلمية
كما يجيء في باب المبنيات وكان عليه ان يقول ولا معربا







جزء ٣ الاخير قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه ان زيدا عالما وكذلك
نحو يا زيد وتقول ايضا وان لا يكون الثاني مما يبني قبل العلمية
ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر عالما فان الاصح ادون مراعاة
البناء الاول على ما يجيء في باب المبنيات قوله بانيه الالف
والنون ان كان اسما شرطه العلمية كعمران او صفة فانقلا
فلانه وقبل وجود فعلى ومن ثمة اختلف في رحمن دون سكران
وكذلك ان اعلم ان الالف والنون انما توثران لمشابهتهما الف
التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول التانيث عليهما معا وبقوات
لعلة الجهة تسقط الالف والنون عن التاثير وتشابههما ايضا ونحو
احمر لا يصرف لوازنه نحو نساوي المصدد بن وزنا فسكران من سكر ان
احمر من حمر وكون الزايدين في نحو سكران مختص بالمذكر كما
ان الزايدة في نحو حمراء مختصان بالمونث وكون المونث في نحو
سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء
كذلك وهذه الاوجه الثلاثة موجودة في فعلان فعلى عبر عنها
صلة في عملس وعثمان وعطفان ونحوها وشابهها ايضا بوجهين
اخرين لا يعدان من دون الامتناع من التاء ومما زيادة الالف
والنون معا كزيادة الف حبرى حمراء معا وكون الزايد الاول
في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان في نرمان وعثمان مع
انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من التانيث وقال
المبرد حجة السبعة ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها
الفا في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعا وبهرا وليس بوجه
لان المناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدلت
منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي
كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا ولذلك للمناسبة
التي بينهما لانبري الى ادغام النون في الواو وحراهم على
هذا الابدال قولهم في النسب الى اليمنية كالزنبة يمناني ورفقا
بزيادة النون من عبدان يبدل من حرف فزيادة مع قولها
مبدلة من حرف بناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان
تانيث الالف والنون لاجل مشابهتهما الف التانيث اختلفوا فقال
الاكثرون يجتمع الى سبب اخر ولا تقوم تنفسها مقام سببين
كالالف لنقصان المشبهة عن المشبه به وذلك الاحراما العلمية

كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير ان
الى سبب فالعلمية عندهم في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف
والنون اذ هي تمتنع عن زيادة التا والوصف عندهم في نحو سكران لا سبب
ولا شرط والاول اولى لتصميم قلم تقوم عليهم من قوله ان كان اسما
او غير صفة وانما شرط في العلمية ليومن بها عن دخول التا كما ذكرنا
التانيث بالتا قوله او صفة فاسقا فعلانه عطف با وعلى عاملين
مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفا على ان لان التقدير
وان كان صفة فشرطه انتفا فعلانه وليس هذا مما جوز المصرح له كما
يجي في باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان و
جود فعلى ليس مقصودا بالذات بل المطلوب شبه انتفا التا لان كل
ما يجي منه فعلى لا يجوز ولا يجي منه فعلانة في لغتهم الا عند
بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلانة حامنه فعلى فعلانه
ايضا نحو عصيان وسكران ينصرفون اذن فعلانة فعلى وهذا
دليل اقوى على ان المعتبر في تا نيث الالف والنون اسما الفا لا و
جود فعلى انتفا التا وقد خصل هذا المقصود في رحمن لابواسطة
وجود رحمى بل لانهم خصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم
يطلقوه على غيره ولم يصغوا منه مؤنثا لامن لفظه اعني بالتا
ولا من غير لفظه اعني فعلى بحيث يكون غير منصرف فان قلت
لانسلم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفا فعلانة بل هو
مقصود بذاته لانه تحصل بوجوده ما مشابهة بين الالف
والنون وبين الف التانيث لكون مونث هذا على غير لفظه كما
ان مذكر مذكرة اك على غير لفظه قلت هذا الوجه وان كان
تحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجه المشابهة ضروريا
بحيث لا يوجد الالف والنون بدونه بل الوجه المضروري كما
ذكرنا في التا تبرانتفا التا الاتري الى عدم انصراف مروان
وعثمان لمجرد انتفا التا من دون وجود فعلى ثم يقول مع صرف
رحمن اولى لان المعتبر من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا
في كلام العرب اكثر من المصروف فثبت لهذا ان اشتراط انتفا
التا اولى من اشتراط وجود فعلى وللخصم ان يقول بل الصرف
فيما يشك فيه هل صرفته العرب اولا اولى لانه الاصل وهذا
الخلاف بينهم قائم في فعلان صفة هل انثى منه فعلانة اولا

وهل

وهل وجد له فعلى او لا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل
وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب بل شبهه من حوث ومن علم كانه
لامع عمريان بان مسلوب وقد جاء الفاظ تحتمل نونها الاصالة
فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحتمل الزيادة فلا تصرف نحو حبان
وقبان فيهما اما من الحس والعمر فتصرفان واما من الحس والقبر
فلا يصرفان وكذا نحو شيطان وروبان قال ــــ الاخفش اذا
سميت باصيلا لم تمنعه الصرف لان اللام بدل من النون كما يصرف
اذا سميت لعراق اذا لهاء بدل من الهمزة قوله ومن ثمه اختلف
في رحمن يعني من اجل الاختلاف في الشرط لمن قال الشرط انتفا
فعلانة لم يصرفه في قوله الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ له
يجي رحماني ومن قال ــــ الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم
يجي ولم تختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا
في صرف رمضان لانتفا الشرط على المذهبين قوله وزن الفعل
شرطه ان يختص بالفعل كشتر وضرب او يكون اوله زيادة كزيادة
غير قابل للتا ومن ثمه امتنع احمر وانصرف يعمل فعل مختص بالفعل
وله باب في الاسما الا اعجميا نحو اهم ونحو شلم لبيت المقدس وكلامنا
في كلام العرب او منقولا عن الفعل عن شمر لفرس ويزر لما وعمر لموضع
وخصم لرجل فاصل هذه كلها افعال فعلى هذا نحو يزيد ويشكر وترجس
خرج لعدم هذه الاوزان في اسما الاجناس من العربية فيزيد ويشكر
في الاسما منقولان وترجس اعجمي نحو يعصب ويرخع وأعصر
واصبع ونزار واحمد من الغالبة في الفعل واما فعل فمن الخواص
اذ له باب فعال في اسما الاجناس الاذ ئل لدويبة وقيل ان العرب
قد تنقل الفعل الى اسما الاجناس وان كانت قليلا كقوله صلى الله
عليه وسلم ان الله تعالى يحب كل حمر مستطير اي كل فعل وقال وقوله لطا
لبسر ولاحمر تنوط التنويط عشه فيجوز في ذلك معنى دونه
ان يكون منقولا عن فعل بها لم يسم فاعله من قولهم دبل فيه اي
اشرع والدلان مشي السريع واما دلك علما فيجوز ان يكون من ذلك
ويجوز ان يكون منقولا من دال والتصغير دلالة النقل الى العلم كما
قيل سمس بن ملال فيكون في دبل علما الوزن والعدل مع العلمية
وان صح ما نقل ان الوعل لغة في الوعل والرسم اسم معنى لا يس
فيهما شاذان قوله او يكون اوله زيادة كزيادة اي اول وزن

نير

الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف ابنى وغيرها
فاولى المشتق منه فاما لون اذ اسمي به انصرف لان الهمزة اصلية
وكذا ابقى علما لكونه ملحقا بحضرموت وقاسمة اصلية ولو كان
افعل لوجب الادغام كاشر واحب واما اللبب علما فممنوع من الصرف
لكونه منقولا عن جمع لب والمك شاذ ولم يأت في الكلام فعل حتى يكون
ملحقا به ونون تفعل اصلية لصرفه مع العلمية والتحاة قالوا في موضع
قول المص او يكون اوله زيادة كزيادته او تغلب عليه اي كذلك
الوزن في الافعال او تساوي فيه الاسم والفعل اكثر منه في الاسما
في الاسما حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب
الوزن في الاسما او تساوي فيه الاسم والفعل له يقل انه وزن
الفعل والذي حمل المص على مخالفتهم اثنان احدهما انه راى
فاعل في الافعال غلب لو سميت بخاتم لا تصرف اتفاقا ولو
كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته
في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان تحصى والماضي منه
فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وساسم والثاني انه
راى ان نحو احمد واحمر لا ينصرف وعند انه هذا الوزن في الاسم
اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس منا للالوان
والعيوب يجي منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجي منه
افعل فعلا كاحمر واعور وكلامي اسمان واما افعل الفعل فلم يجي
منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب
لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وابصر ولذا رد علي الاخفش قياس
احسب واخال واظن واوجد وان زعم علي انه علم وارى قال
ويجي افعل ماضيا للافعال من غير ما جامنه فعل ثلاثي قليلا نحو
كاسحه والحمه واتمر ويقابله في الاسما ومن غير الفعل الثلاثي
ايضا في العلة نحو ابدع واقكل وارنب ولقائل ان يقول
علي قوله افعل فعلا لم يجي من جميع الافعال الثلاثية بل جا علي
ما اخترف انت من مذهب البصريين وما وان افعل للتعجب يجي
للفعل من كل ما يجي منه افعل التفضيل الاسم يجي افعل التعجب
للفعل والذي جاء في فعل يفعل بكسر العين وفعل يفعل بكسر الفين
في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو
اذهب واحمد ويزيد علي افعل قولا اقولا من غير ما به فعل يفعل

الا قليلا

الا قليلا كاشيب علي ما يجي في التصريف ان شا الله تعالي لكن له
الا نصاف ان العلمية في فعل الفعلي ليست بظاهرة اذ كون الوزن
غالبا في احد القبيلين لا يمكن الحاكم به الا بعد العلم بجميع او ذان
القبيلين وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما ان المبتدي فلا يصح ان
يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك
بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احد القبيلين دون الاخر كما تعرف
مثلا ان افعل في الفعل مثل ما جاس في الامر من يفعل الكثير الغالب
كاذهب ولحمد وليس في الاسم قياسا شائع شي كما صبع وكذلك ايضا
كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو القابل به في نحو شمر وضرب
لا يمكن الا باحاطة بجميع او ذان القبيل الاخر وهو متعذر
او متعسر وانما اشترطنا في وزن الفعل تقديره بالزيادة المذكورة
لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون
الاسما اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع ولا بد للمضارع
من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فانها
قليل فضاعت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال
دون الاسما استدللنا خصاصا بالفعل بحرف الوزن ولان كان مشتركا
كفعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال وزن الفعل وايضا فان
هذه الزوايد في الفعل لا يكون الا معنى واما في الاسما فقد يكون
لمعنى كاحمر وافضل مثال وقد لا يكون كاترب وافكل وابرع فانه
لم يزد فيه فصارت بالفعل اشهر فاخص لان الاصل في الزيادات
ان تكون لمعنى وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما
يلحقه تا التانيث ولا يكون عوضة له لان الوزن لهذه التا يخرج
منه اوزان الفعل اذا الفعل لا يلحقه هذه التا فما حكم الزيادة في
المصدر فالوزن الى جانب الفعل احق التا الى جانب الاسم لاختصاصها
بالاسم ويترجح التا في الحاق الوزن في الاسم فانصرف امثل
ويعمل مع الوصف الاصلي السليم من الخلل والوزن المشروط في
المصدر بالزيادة لجواز الحاق التا مجوار مله ولعمله اما الحاق
الفا باسود للحية فلا يضر لان هذا الحاق عارض بسبب غلبة
هذا اللفظ في الاسما والاصل ان يقال في مونثه سودا
هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل و
استفعل واستبرق اعجمي ومع تقاعل وتفوعل ودحرج ودحرج

وافتعل وافتعل وافتعل وكذا افتعل وانفعل وغير ذلك واذا
سميت برجس بكسر النون وتنوين بضم التاء الاولى فالصرف
واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا تؤثر
من دون الشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرا الى وزنهما الغالبين
اعني ترجس على وزن تضرب وتنوين على وزن تفعل واذا
غير وزن الفعل كما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة
في اول الوزن حرفا اخر كاشراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن
الفعل فان كان الها لاختصاص لها بالفعل كالهمزة وذلك لعدم
لزوم ذلك الابدال الا ان الاكثر في الاستعمال اراق واريق وان كان
التغيير تغيير ذلك وان كان التغيير الزيادة المصدر المعتبرة
حاصله فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تجوز وزن الفعل و
يدل عليه نحو يعد وذهب وكذا محذوف العين كقل في بع ولم
يحذف من قولك لم تقل لهمزة الوصل ايضا اخص كما ان مطردة
في الفعل اذ لا فعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره ان
يكون لهمزة الوصل ونحو عد وقل اصله الهمزة اولا لتحركه وما
ما بعد حرف المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام
لاجل الجزم او الوقف رددتها المحذوف الا ستوطنه اما كان
للجزم والوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون في الاسماء تقول
في المسمى بقل واخش جاءني قل واخش وكذا في المسمى بقل وبع
جاءني قول وبيع لم تعتبر الوزن الثاني الاصلي تقول جاءني قيل
وبيع وفي قل وبع وخف جاءني قول وبيع وخاف وان لم يكن بصد
التغيير لازما كما يقال في علم علم فهو عند سيبويه يضر ايضا
بالوزن كما في ود وبيع وقال المبرد ان كان التغيير قبل
النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد
النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه
جامع الوزن العلمية وزوال الوزن يكون فيه عارضا غير
لازم واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم ان لم يصادفه
الوزن العلمي الا تخفى هذا واعلم ان الوزن المشترك فيه
بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر
مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر الوزن الفعل مطلقا سواء غلب
على الفعل او لم يغلب لمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف



وجعفر وخاتم اعلاما واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن
الفعل نحو كعست واستدل بقوله انا ابن حلا وطلاع الثنايا مني
اضع العمامة تعرف فيها والجواب انها ان كان علما فيحكى كون الفعل
سمي به مع الضمير فيكون جملة كبرق في قوله تبت ايدي
بني برين طارا عاينا لهند قد برين وان لم يكن علما فهو صفة
موصوف مقدر اي انا ابن رجل رجلا امره اي انكشف وجلا
الامور اي كشفها وفيه ضعف لان الموصوف بالجمل لا يقدر الا
بشرط تذكر نوعه او الصفة واما تغيير بغير ذلك فقليل نادر
ولا سيما اذا لزم منه اضافة غير الطرف الى الجملة قوله
وما فيه علميه مؤثرة اذا تكرر صرف لما تبين من ان لا يخامع مؤثرة
الا ما بني شرطا فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان
فلا يكون الا احدهما فاذا انكر بلا شبه واحد يعني يكون العلمية
مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلاثة
اضرب لانها اما ان تكون سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا و
سببا معا فالاول موضعان الفا احدهما ان تكون مع العدل
في اسم لم يوضع الا علما كعمر وقطام من تميم والثاني ان يكون
مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر الا
كاصبع واثمد وبزيد ويشكر وزن موضعين على الخلاف الاول
باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي والجرمي
والسبب الثاني عند ابي علي شبه العجمة وعند الجرمي عدم النظير
في الاحاد والبست سببا عند المص لاعتباره الجمع الاصلي فيكون
ادل نحو عمان وورباع علمين منصرفا عند المص غير منصرف
عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث
المعنوي ويذكر لكن التانيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر في التانيث
فقال سراويل كعقرب اذا سميت به وعند الجرمي فيه العلمية والتانيث
والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا يؤثر العلمية
عند الحصول الاكتفا بالعجمة الجنسية عندي وعدم النظير لكن
عادتي ان لا يلغى سببا فتقول في حمرا علما سببان التاني
من الموضعين تعمل عمل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو
مثنى وثلث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال
الوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان معنى العدد وذلك

الجمع وبن ما ذهب الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو
قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعدا لعلمية والاتباع بين العلمية
والعدل بكر ليل عمر واما اخر وجمع علمين فغير منصرفين عند
سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وكذا الكع لان فيه
العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سمين بفضل من قولك
الفضل فانه تنصرف الاعرفة الاصل والاخفش والكوفيون
يصرفون اخر وجمع وكتع اعلاما اذا العلمية وضع اخر وقول
سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي والعلمية لم يتغير اللفظ
وعكس سيبويه الامر فقال سحر اذا سمي به غير ما وضع له اولا من
ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا
به ولعل ذلك لظهور فعل في باب العدل نحو عمر وزفر وكتع
عندهم بخلاف فعل والتاني موكون العلمية شرطا لا غير في
موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية
شرط عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانها يمتنع
من التاء فتشابه الف التانيث فيقوم مقامها سيبويه
وعند الباقين العلمية سبب مع ثان والثالث اعني
ان تكون العلمية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع انقلابا في
الموزن باللفظ او تقديرا وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي
الالف الزايدة المقصورة وحال العلمية غير الموترة على صرف
اما ان لا تجامع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف
وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تجامع
ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف نحو صحراء وسرى فلا فالجر ولي
فانه لا يلغى سببا فهذا حال العلمية في جميع باب
ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المصنف فنقول انما انصرف كل
ما فيه علمية موترة اذا نكر لان جميع ما العلمية الموثرة شرط
فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التانيث بالتاء والعجمة
والتركيب والالف المقصورة الزايدة والالف والنون في الاسم
فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع اسقاطه مجامعة الالف المقصورة
للالف والنون واقتضى ما لكون ايهما عنه من هذه العلمية والتا
والعجمة والتركيب والالف والنون كما تقول يزول
تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يوثر بدون الشرط

وجميع

وجميع ما العلمية الموثرة سبب فيه ثلاثة اشياء العدل والوزن وشبه
العجمة او عدم النظير في الاحاد في باب منها جر على الخلاف
المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية الموثرة لوجهين الاول
ان كل واحد منهما ايضا داخل الاخيرين لان اوزان العدل اما فعال
او مفعل او فعل او فعال كثلث ومثلث واخر وسحر وامس عند
تميم وقطام عندهم ايضا وليس شيء منها وزن الفعل والا وزان الجمع
الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضاد
الثلاثة ايضا لم يجتمع مع العلمية الموثرة اثنان منها اذ العلم يكون
اذن مفتوحا مما اجتمع فيه اثنان منها فلم لكن العلمية الطارية
موثرة لاستقلالها مع التصرف فقط ودون العلمية فاذا ثبت
لا يجتمع مع العلمية الموثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون منها
الا احدها فاذا انكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فينصرف
ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتحمل لنسبة قوم المصنف ويمكن انه
تركب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دلل وجحاجح يمكن
ان يقال صمت على المكان الفراد اصله اصمت بضمتين
فعدل الى صمت فجاء العلمية ولم ينظر العلمية فيه على وزن
الفعال والعدل حتى يقال ليست بموثرة لاستقلالها ما
لنا نرد وزنها لانه انما عدل علما كما قلنا في سحر من ملاك فاذا
نكر مثله في فيه العدل والوزن فلا ينصرف لان العدل وان
حصل فيه لاجل العلمية لكنه خرج العلم اذا نكر عن صيغته
ومن اين له ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا
كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب
الاخفش وان اعتبر كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي
الذي العينا ه لاجل العلمية قلنا نرد ثلث ومثلث وباقيها
لا تنصرف لا عتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق
بعضهم بين هذا الباب ومن باب احمر بان قال
الوصف ههنا لا يثبت من دون العدل وقد زال العدل بالتسمية
ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف
احمر المنكر فانه لا يمنع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا
اللفظ فيه الحمرة والذي يقوي عندي ان الزايل بالكلية لا يعتبر
وصفا كان او غيره في باب احمر كان او في غيره وسياتي تمام الكلام

عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في احمر ان يصرف اخر وجمع بعد
التكبير لانهما من باب افعل التفضيل وسبأ في افعل التفضيل لا يعتبر
فيه الوصف بعد التكبير واذا نكر سحر بعد التسمية فالواجب
الصرف لانه لا علمية فيه اذ ن ولا عدل اذ العدل انما ثبت له قبل
التسمية به لكون المراد به سحر يوم بعينه واذا سمي رفعا عند بني تميم
واذا نكر فتحوه ساجد بعد التسمية وهو غير منصرف عند الاكثرين
اما عند المصنف فلانه يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي طرأت عليها
ما نقص له تكليف لا يعتبره بعد التكبير واما عند الخليلي فلانه ليست
واحد وهو عدم النظير في الاحاد وشبه سبب اخر بقي الجمع
اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد
التكبير ايضا ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه
بعد التكبير بخلاف نحو احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير
صفة كارنب وافعل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر
ولا نقض للاخفش في ترك صرفه وقول الخليلي اولى واذا نكرت سراويل
بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس
قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمي حمل على موازنه كما
كان قبل التسمية وكقياس قول الخليلي اولى واذا نكرت
يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية كما اعتبرتا قبل العلمية
ومن صرفه قبل التسمية تصرفه ايضا بعدها واما الطامر فاحمر
بعد التكبير فسيجيء مثله لان الصفة اذا سميت به ثم نكرت سواء
بعد به الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش لو سميت
بامر مركب اخر جر به ذو الف التانيث او الجمع الاقصى نحو مررت
بصحراء ومعد مساجد ثم نكرته صرفته لان اسم الاخير بعد التسمية
صار جزء الكلمة فليس بجموع الكلمة ذا الف التانيث ولا الجمع
الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التكبير والاخرون لم
يصرفوهما بعد التكبير نظرا الى افرادهما وقول الاخفش قوي
قوله موترة حال ومفعول بجامع ما وبعني بما هي شرطية
التانيث بالتا والعجمة التركيب والالف والنون في الموضوع
اسما قوله الا العدل مستثنى مما يجتمع من المستثنى منه
المقدر والذي استثنى منه لفظه ما هذا استثناء اي لا تجامع
سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الا العدل فلا المستثنيين

من ذلك

من ذلك القدير نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا
غير زيد الا عمرا فالعلمية الموترة تجامع الاربعة الاسباب وهي شرط
فيها وتجامع العدل ولست والوزن شرطا فيهما بل هي سبب معهما
فلو كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كادر سحار فاذا نكر بقي بلا
سبب لان شرط الاربعة الاسباب وكذا اذا كانت مع اثنين او ثلاثة
من الاربعة وان كانت مع العدل والوزن قال ولا يمكن ان يكون
معهما معا لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما في نحو عمر واحمر
فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد قال وانما قلت هما متضادان
ليصح حكمي الكلي بان كل ما فيه علمية موترة منصرف بعد التكبير
اذ لو له بتضادا وجازا اجتماعهما مع العلمية الموترة في اسم لكان
ذلك الاسم غير منصرف بعد التكبير مع ان العلمية موترة للقاء
السببين المستغنيين عن العلمية الموترة واما بيان تضادهما فما
تقدم وا عترض علي قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا
الاعتراض اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم تكن العلمية
معهما اذا كانت العلمية اذن طاردة عليهما بعد استقلالهما بالتاثير
والجواب عنه الاعتراض منع وجوب طرو العلمية على
الوزن والعدل اذن كما ذكرنا واصمت والاعتراض الحق ان يمنع
التضاد بينهما وذلك يمنع حصرا وان العدل كما ذكر قبل علي ما
بينا قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما ثم نكرا اعتبارا
للصفة بعد التكبير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضاد
في حكم واحد قوله واعتبارا منصوب على انه مصدر لقوله
خالف سيبويه اذ قوله معناه اعتبر سيبويه دون اخفش قوله
ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في
اعتبار الصفة بعد زواله ونقض بان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره
بعد زواله لكان حاتم علما غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية
والوصف الاصلي فاجاب المصنف عن سيبويه بان هذا الالزام
لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع اعتبار ذلك الوصف الزايل بخلاف
احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف
والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص وبين العموم
والخصوص ساف قوله في حكم واحد يعني بالحكم منع الصرف
لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فتكون قد جمعت

المتضادين ش في حاله واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد
جاز ذلك لا بلزم اجتماعهما في حاله واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر
لان اصله صفة على حامر لاجل العلمية فقد حصل ش هذا اللفظ
متضادان لكن بحكمين فلم يجتمعا في حاله فاذا نكرا احمر فانه يصح اعتبار
الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى
يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى مرت احمر
رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر لمعنى اعتبار
الوصف الاصلي بعد التنكير انه كان ثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال
ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى
الوصف الاصلي فيه تجاريا بالنظر الى اللفظ لزوال المانع هذا والحق
ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه بقية بابي ما ويل كان خلاف
الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر لتجرد كونه موجودا فالاولى
ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي ش وحال التسمية كما لو سمي
مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف
بعد التنكير لبقاء به ش حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان
المقصود الاهم ش في موضع الاعلام التميز به عن غيره ما وصف له لغة
ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو
وقليلا ما يلحظ ذلك وان كان لم يعتبر ش في موضع العلم الوصف
الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي باحمر اسودا واشقر
لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش ش في كتاب الاوسط ان
خلافه ش في نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فهو
على منع الصرف هذا كله في افعل فعلا وكذا فعلان فعلى واما
افعل التفضيل نحو اعلم فانه اذا سميت به ثم نكرته فان كان
مجردا من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه
الوصف الاصلي كما اختاره ش في نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف
اجماعا بالخلاف من الاخفش كما كان ش احمر اما الاول فلضعف
افعل التفضيل ش في معنى الوصف وكذا لا يعمل ش الظاهر كما يعمل
افعل فعلا فاذا تجرد من من التلبس بافعل الاسمي الذي لا معنى
للوصف فيه كاكل وابرع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما
افعل فعلا فلثبوت عمله ش الظاهر قبل العلمية واشعاره
لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي ش في بيان كونه

موصوفا



موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن نحو اكل وظهر فيه
معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه
في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذن كما ذكرنا ويكون من مع
مجرون كالمضاف اليه ومن تمام افعل التفضيل من حب ذا المعنى
الوصفي فلو نون لكان الثاني منفصلا متفصلا كان التنوين يشعر
بالانفصال بسبب وجمع علامة للوصف بسبب وجود علامته الوصف
اعني من مخالف باب احمر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف
ولو سميت رجلا باجمع الذي يولد به ثم نكرته صرفته البتة اما
لكونه ش معنى الوصف على ما تقدم ش جمع هذا الحق من افعل به
التفضيل لانه صار معنى كما قبل العلمية واعني عنه معنى الوصف
على ما تقدم ش جمع هذا حكم جميع ما لا ينصرف ش حال العلمية
وبعدها ثم اعلم ان التصغير يخلص الاسماء منع الصرف بالعدل
عن وزن الى اخر لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك
الوزن مراعى ش والعدل اذا العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل
بالتصغير لوجوب رده على واحده فيقال ش رباع ومساجد ربيع
ومسجد ولو سميته باجمع المذكر ثم صغرته انصرف ايضا لزوال
علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف
لان التصغير لا يذهب بالتانيث المعنوي الذي يكون فيه كعناق
اذا نكر صغر بعد التسمية ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا
ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخصيصم ودحرج فيصير
ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله
كما تقول ش في تصغير احمد وش جعبس وشكلر وتغلب احيمد وش
وشكلر وتغلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو يبطر بيطر
واما ان عرض الوزن ش والصغر ولم يكن ش النكرة كما تقول
ش في تضارب ضيرب ش في حبلى حبيلى فيعضهم لا يعتبر
لعروضه ولا كثرون يعتبر ونه لان التصغير وضع مستانف
قال بعضهم يعتبر الوصف العارض ش التصغير لكونه مناسبا
كما اعتد بالوصف العارض ش في نحو مثنى وثلث لكونه وضعا
مستانفا فلا ينصرف اذ يرد تصغيره اذ وف للوزن والوصف العارض
ش التصغير والدليل على عروض الوصف ش التصغير قولهم
عليون ورجيلون ش جمع مصغر علاه ورجل قال ش وكان

القياس ان يصرف العلم في نحو جميره تصغير حمزة لعروض الوصف
المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد وابقى
الدليل على خفا معنى الوصف في المصغر عدم جريه فلا يقال
شخص رحيل وفيما قال نظر اذ لو له لكن ظاهره لم يعتد لها في ادبر
والاولى ان يقال الاتيان بير الوصف والعاصية كما ذكرنا لان الوصف
المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صيغ التبعية كما يخصص
الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك ان الفرعية
انما تتبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف
واما التنافي بين الوصفية والعلمية فقد ذكرنا ما علية واما الالف
والنون فنقول ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يحل التصغير
بهما نحو سكران وعثمان في عثمان وسلمان وان انقلب
ياء كما تقول في سلطان علما سليطين فانه يحل بهما ومعرفة ما
يقلب الفيهما لا يقلب ياء في التصريف في باب التصغير بخلي
هذا التصغير يحل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون
من وجه دون وجه ولا يحل بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب
والعجمة **قوله وجميع الباب باللام او بالاضافة يجر بالكسرة**
اي كان دونهما يجر بالفتح فصار بهما يجر بالكسر اعلم ان من
ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين هو
المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة
لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل
حذفت لانها لا تجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته
مشعرة بعدم تمامه فيتنافيا وايضا قد ارتفع اللام والتنوين فقد
ارتفع بيان نوفي المثنى والمجموع ويجوز ان يقول لما عاقبت
اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه وكانه ثابت
فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال
لم يجذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسما فترجح
بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه ليس فيه علتان
من تسع قد خلفه الكسر وعلى هذا صار الاسم بهما منصرفا وعلى
الوجه الاول هو باق على حاله من عدم الانصراف كان
لا سبب في الاسم وقد ذكرنا هذا يكون الاسم فاعلا ومفعولا
بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف

ويرد

ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا او مفعولا ومضافا اليه يحرف جر
ظاهرا ومقدرا من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر فالاولى ان يقال **فوله**
**المرفوعات** لما اشتمل على علم الفاعلية قدم المرفوعات
على المنصوبات والمجرورات لان الرفع المرفوع عمدة الكلام كالفاعل
والمبتدا والخبر والبواقي محمول عليها والمنصوب في الاصل فضلة لكنه
يشبه بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور
في الاصل منصوب المحل كما تقدم بتحقيقه **قوله** لما اشتمل ذكر
الضمير مع رجوعه الى الموتث اي المرفوعات نظرا الى خبر الضمير
اعني ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة الخبر له كما بقيته
للمعود اليه ومثله قولهم من كانت امك ويجوز باشتماله على علم
الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه ويعني
بعلم الفاعلية الضم والالف والواو والدالة على الفاعلية والابتدا
والخبر وما جرا بحرفها فقبل ما فيه احد هذه الاشيا مرفوع وان لم
يكن فاعلا كالمبتدا والخبر واسم كان واسم ما ولا المشبهتين
بليس وخبرلا التي لنفي الجنس اذا دل كل واحد منها على كونا لاسم
الذي هو في اخر عمد الكلام فقيل ما فيه احد هذه الاشيا مرفوع
والاولى على ما اخترنا ٥ قبل ان يقال **المرفوعات** ما اشتمل على علم
الفاعلية لان الرفع في المبتدا والخبر وغيرهما
من العمد ليس بحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل في جميع
العمد على ما تقرر قبل **قوله** تضمنه الفاعل وهو ما اسند الفعل اليه
وقدم عليه على جهة فعل به مثل قام زيد وزيد قايم ابوه في
منه الفاعل اي وما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومثلها
المبتدا والخبر حملا على معنى ما انما قدم الفاعل على سايرالمرفوعات
بنا منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة
الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند قد عرفت في حد
الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه
فاعل الفعل الاشاري نحو هيهات وهل ضرب زيد ويخرج قوله
او شبهه يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
واسم الفعل ولم يقل او في معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور
والمرتفع بهما الضمير في زيد قدامك او في الدار او الظاهر نحو
زيد قدامك علامة لكون الرافع في الحقيقة عند الفعل او اسم

المرفوعات

الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار على ما حكي في باب
المبتدا قوله وقدم الضمير انه للفعل او شبهه وفي عليه لما واجتزره
بقوله وقدم عليه عن المبتدا الا ان نحو زيد في قولك زيد قايم مسند
اليه قايم لان قايم خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الكمال او
الاصل كما مر في حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال
هو المسند الى المبتدا او ان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع هو
مسند الى المبتدا وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدا فهو مع مرفوعه
مسند الى المبتدا وكل خبر عن رافع شيء كالجوامد فهو وحده مسندا
الى المبتدا نحو ان زيدا ان فعل فالمبتدا في قولك قايم زيد
يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو
موخر تقديرا فتقديمه كلا تقديم قوله على جهة قيامه به اي
قيام هذا الفعل على وجه عملك وعلى جهة اي على طرز وطريقته
والجار في قوله على جهة ان لا يغير صيغة الفعل الى افعل ويفعل
واشباههما وذلك اما طريقة اسناد الفعل القايم مصدرا بالفاعل
على الحقيقة كما لامور التسبيم نحو قرب وبعد ويل وكذا الافعال
المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب
والمضروب لا يقوم باحدهما دون الاخر بل بهما بصدوره عن
احدهما ووقوعه على الاخر او قوله على جهة قيامه به كخرج
مفعولا لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري
فاعل اصطلاحا فلا تحترز ان عنه ليدخل في الحد وعند مرتجد
بهذا الحد ليس خلافا معنويا وتمثيله بزيد قايم ابوه لرفع شبه
الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد الاحتمال كون قايم خبرا
مقدما على ابوه لو قال ابوه لكان نصا والعامل في الفاعل
المسند خلافا للخلف فانه قال هو الاسناد وتذكيرنا في حد
الاعراب عليه وجوب تقدم الفعل على الفاعل قوله والاصل
ان يلي فعله ولذلك جاز ضرب علامة زيدا وامتنع علامة
ضرب زيدا يلي فعله اي يكون بعده بلا فصل من قولهم
ولد الشيء اي قرب منه قوله فلذلك جاز اي جواز هذه
المسئلة معللا بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك

ان يقال

ان يقال انما جاز ضرب علامة زيدا مع ان ما يرجع اليه الضمير متاخر
عنه لان زيدا فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم على الضمير تقديرا
وكذلك عدم جواز ضرب علامة زيدا معللا بما ذكر وذلك ان يقال
انما لم يجز ضرب علامة زيدا لان علامة فاعل واصل الفاعل ان
يلي الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل
الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بعد الا في ضمير الشان لغرض
يحكم الشان بذكر مبهما ثم مفسرا لياتون اوقع في النفس كما يجيء و
ليس هذا الغرض مقصورا فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجيء هو
بمفسر فيما بعد منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يحاء به
الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلتبس حالا فزيدا في مسئلتنا
فان يجيء ليكون مفعولا لا لكونه للتمييز فقط وانت اذا جئت
بعد المبهم بشيء الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الابهام
واما اذا جئت بعد بشيء الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول
ههنا فلا يكتفى في التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلي منه
ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع القراء والكسائي في باب التنازع
اعمال الثاني اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية نحو
جيء ولا قاما للبصريين وقد جوزوا الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب
علامة زيدا اي انفصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل
لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضايه للفاعل واستشهد
بقوله جزى ربه عني هديا بن حاتم جزاء الكلاب العاديات
وقد فعل وبقوله لما عضني محتاب مصطبا ادبي النبع الكل صابا
بصاع ونحونا لتاويل بل ترك الجزا واصحابه العصيان وبقوله
الا ليت شعري هل يبيتن ليلة جوار على ما حر من كان جانبه
والاولى تجويز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصريين
منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا ولذا يقول نحسن
اعطيت درهمه زيدا الان مرتبة المفعول الاول قبل الثاني ان
تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجيء في مفعول ما لم يسم فاعله
وبقي نحو اعطيت صاحبه الدرهم فانه ضرب علامة زيدا وكذا اذا
كان الفعل مفعول بتعدي اليه الفعل بنفسه فرتبته اذا قدم مما
يتعدي اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قلت باخيه زيدا
او مضمرا نحو اخترت زيدا اي من قومه فمن ثم حسن رجوع

الضمير الى المتاخر عنه في المسئلتين قوله واذا انتفى الاعراب لفظا
فيهما والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او مفعلها
وجب تقديمه هذا بيان لما عرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول
بعد ان كان جايز التاخر عنه قوله لفظا منصوب على التمييز اي
انتفى لفظ الاعراب لا تقديرا مع قوله فيهما اي في الفاعل والمفعول
به الذي دل عليه سياق الكلام اي اذا انتفى الاعراب اللفظي في
الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز احدهما
عن الاخر وجب تقديم الفاعل انه اذا انتفت العلامة الموضوعة
للتمييز بينهما اي الاعراب لمانع والقرايين اللفظية والمعنوية
التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين احدا وكلي مما نحو
ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل
نحو ضربت موسى خبابي واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب
فتاه موسى ونحو المعنوية نحو اكل الكمثري موسى فاستحق
المرتضى المصطفى ونحو ذلك قد ان كان الفاعل ضميرا متصلا
تقدمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا
او مضمرا منفصلا نحو ما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك
ليلا يصير المتصل منفصلا فان قيل في المثال الذي اوردته
اخيرا اعني ضربتك صاد الذي هو ضمير متصل منفصلا عن
عامله قلت لما كان الفاعل وضميرا متصلا وكلا الامرين
موجب للاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروف الفعل الاترى
الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك وذلك انهم لا يحركون
تواليا اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة
الواحدة عاملوه معاملته فصار ضمير المفعول في ضربتك
كانه اتصل بالعامل اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع
اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير منفصل بعامله ولا بما هو
هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا
متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قوله او وقع
اذا ذكرت قبل اداة الاستثنا معمولا خاصا للعامل فيما بعدها
وجب ان يكون ما لذلك المقدم من الفاعلية او المفعولية او
الحالية او غير ذلك محصورا في المتاخر وما لذلك المتاخر من
تلك المعاني باقيا على الاحتمال له بدخله الخصوص والعموم

كما اخر

قلت مثلا ما ضرب زيدا الا عمرا فضاربه زيد محصورة
في عمرا اي ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبيه عمرو فعلى
الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس
لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد مضروبيه عمرو مقصورة
على زيد اي له يضربه الا هو وضاربيه زيد باقية على الاحتمال
اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا نحو ما جاء زيدا الا
راكبا يجوز ان يكون حالة المركوب لغير زيد ايضا بخلاف
ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا تبين ان ضرب زيد في
قولك ما ضرب زيدا الا عمرا مقصورا على عمرو ومضروبيه
عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه
عليه من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس
المعنى اذ تصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال
فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد
احتمل ايضا فعند هذا نقول ان اردت ان عمرا وزيدا هما
مستثنيان معا والمراد ما ضرب احدا الا عمرا زيدا فاحتمل
ايضا ان مضروبيه عمرو في اصل المسئلة اعني ما ضرب زيد
الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقدير المذكور الان لا ضارب
الا زيد ولا مضروب الا عمرا فصار ضاربيه هذا مقصورة على
هذا ومضروبيه هذا مقصورة على هذا هذا مع ان استثناء
شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جايز مطلقا عند الاكثرين
لضعف اداة الاستثنا اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا تستثني
بها سيبان لا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول
في البدل ما سخى احد الا عمرو بكرهم ولا تقول في غير
البدل ما سخى احد شيئ الا عمرا الدنيا ويجوز مطلقا عند
جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين
والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احدا الا زيد
عمرا وذلك لان الاسمين يكونهما بدلين منهما قبل الا كانهما
واقعان قبل الا وليسا مستثنيين وكانه قلت ضرب زيد
عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من
جنس الاول لا بد لان والتقدير ما ضرب احدا الا زيد
ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا

زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم
بعضا وكلاهما مذكوران لكن المستثنين لم يرد لا منهما نحو ما
ضرب احد شيئا الا زيدا والا زيد السوط له لجاز ان المستثنى اذن
ليساكلوا قلت قيل الاومي تضعف عن استثنا سيبويه الاعلى
هذا الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله وكما
نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي فان له يذكر
المستثنى منهما التقدير ما نراك اتبعك احد الا اراذلنا
في بادي الراي اي بلا رويه قوبه قلنا غيرهم ان يعتذروا
بانه منصوب لفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الراي او بان
الظرف بكفيه رائحة الفعل ففيه ما لا يجوز في غيره و
ان اوردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب الا عمرا زيدا ان زيدا
مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيدا الا عمرا فانا
لعني لا ينعكس ولا يلزم استثنا سيبويه اذ ذات الاذان الكي النجاة
منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى لها الا اذ يكون
معمول له الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاني الا
زيدا احدا وتابعا للمستثنى منه نحو ما جاني الا زيدا الظريف او
مفعولا لغير الغارض العامل في المستثنى نحو ما لك راينا ادلم
يبق الا الموت صاحكا وذلك اذ ما بعد الا من حيث المعنى من
جملة مستانفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاني الا زيدا
بمعنى ما جاني غير زيد وجاني زيد فاختصر الكلام وجعلت
الجملتان واحدة فالاولى اذ لا بد ان يكون العامل المعمول في الخبر الاجنبي عن
عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الخبر غير منوع على قيده
وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان
المستثنى له تعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشي
الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الخبر الاجنبي من عامله او فقول لعلم
اذ لم يبق الا الموت معمول راينك وضاحكا معمول الاخر فاذا
ثبت هذا فان وقع معمول اخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلاثة
المذكورة اما مرفوعا او منصوبا ولا يكون الا في الشعر كقوله
كان لم يمت حي سواك وله يقم على احد الا على اباك النوائح و
كقوله لا اشتهر با قوم الاكارها باب الامير ولا دفاع لحاج
الحاجب اضمر وا له عاملا اخر من جنس الاول اي قام من النوائح

واشتهر



واشتهر باب الامير كارها والنسائي جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما
بعد المستثنى سواء كان العمل رفعا او نصبا صرنحا كان النصب كما
ذكرنا او لا كما في قولك ما مررت الا اكبا زيد في الشعر وفي غير
بلا تقدير لناصب ولا رافع وبن الانباري جوز رفع ما بعد المستثنى
فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان تجوز فيما ضرب زيدا الا
عمرا اما ضرب الا عمرا زيدا وانما قلت في بيان اول المسئلة معمولا
حاما اذا كان المعمول اما نحو ما ضرب احد الا زيدا فلا يقال ان مضروبيه
زيد يافية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شيئ يمكن ان يضرب
زيدا كما كان في ما ضرب زيدا الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد
ايضا قوله او معنا ما يعني ما في انما من معنى الحصر وذلك ان المفهوم
عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد
الا عمرا فلو قدمت المفعول على هذا العكس الحصر كما ذكرنا فما ضرب
زيدا الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين في افادة الحصر استدلالا
بنحو قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ
ما نوى بان المراد بالخبر التاكيد فكانه ليس عمل الا بالنية وليس
الولاء الا لمن اعتق وقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا
في المسجد قوله واذا اتصل به ضمير المفعول او وقع بعد الا او
معناها او اتصل مفعوله وهو غير منفصل وجب تاخير بيان لما
بعرض فيوجب مخالفة الاصل اي تاخير الفاعل عن المفعول قوله
اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول اي ضمير راجع الى المفعول
ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدم منه لكان اضمارا قبل الذكر
لفظا واصلا كما مر وينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم
وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو
ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم هذا رجل ضربه قبل قيل
ولو قيل يجوز اكرم رجل هذا ضربه جاز لان الفصل بين الوصف
والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذ لا فصل
الذي بين الاولين اقل مما بين الاخرين قوله او وقع بعد الا
اي وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيدا ومعناها نحو انما ضرب
عمرا زيد وانما وجب تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه من وجوب
تقديمه فيما ضرب زيدا الا عمرا فان مضروبيه ما قبل الا محصور
فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدمت الفاعل بلا الا لانعكس

المعنى ولوقد منه معها لجاز المحذوف المذكور قوله وقد يحذف الفعل القيام
قرينة جوازا في مثل زيد لمن قام من قام وليك يزيد ضارع لخصومه
ووجوبا في مثل ان احد من المشركين استجارك وقد يحذف ان معا
مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جوازا لا يحذف
شئ من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا
قوله زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيدا مبتدا والفاعل لان مطابقة
الجواب للسؤال اولى ومن ثمة قالوا في جواب ما اذا اذا كان ذا هو
بمعنى الذي انه رفع لان السؤال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان
ذا زيدا فان الاولى نصب الجواب كما يجيء في باب الموصولات
وايضا السؤال عن القائم لا عن الفعل واولاهم تقدير المسؤول
عنه فالاولى ان يقدر زيد قام بلا فولها الا خطية ولا البتة
برفع خطه من باب حذف الفعل بلا خلاف اي ان لا يكون للدع
خطية من باب حذف الفعل انسانا لا اليه اي غير مقصر فيما
خطابه النسوان عذار واجهن من الخدمة والتصنع وروى
السب فيهما على تقدير ان لا تكن خطبه فلا اكون اليه قوله و
ولسل بزيد ضارع لخصومه هذا مثل ايضا من جنس الاول
اي مما القرينة فيه السؤال الا ان السؤال هاهنا ايضا مقدر لدلو
عليه بلفظ المبني للمفعول لانه نائب الفاعل اذا على السابع
عنه وكانه لما قال لسك بزيد سال سائل من سكبه فقيل ضارع ه
اي سكبه ضارع والسؤال في الاول مصرح به والبيت للحارث بن
حلزة ومحنط مما يطبخ الطوابخ يقال كسبه اي كتب عليه
بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجيء في باب
المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضارع الدئيل من قولهم
ضرع ضراعه قوله لخصومه متعلق بضارع وان لم يعتمد على
شئ لان الجار والمجرور يكتفي برائحة الفعل اي بتكبه من يضرع
ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان ملحا وظاهر الاداد لا والضعفا
والمحنط الذي تاتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختطني و
فلان واصله من حنطت السمن اذا ضربته بالعصا ليسقط وروح
مما يطبخ اي يذهب وتهلك والطوابخ بمعنى المطبخات يقال
طوحته الطوابخ واطاحته الطوابخ اي ذهبت به ورمت به ولا
يقال المطوحات ولا المطبخات وهو اما على حذف الزوائد مثل

اورس

اورس فهو وارس وعلى عتب فهو عاتب او على النسب مثل ماوافق اي
وافق يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاخ يطيخ وهو واوي
من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل قوله مما تطيح
متعلق بمحنط اي يذهب من اجل اذهاب الوقائع ماله وما مصدرية
اويلي المقدر اي يتلى لاجل اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان يكون
ما لمعنى الذي اي لاجل خلال الكروم التي طوحتها الطوابخ ونطيح على
كل تقدير حكاية حال ماضية يورد الماضي بصورة الحال اذا كان
الامر هائلا للتصوير للمخاطب كقولهم لاسد فاضربه فاقتله
قوله ووجوبا انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر كما سيجيء
الظاهر ان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهر
لم يحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير
ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في
النفوس لان المبهم ان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم ان تعلم
العلم المقصود منه وايضا في ذكر الشئ مرتين مبهما ثم مفسرا تاكيد
ليس في ذكره مرة واحدة قوله ما لم يحكم بكون احد مبتدا واسما ونحوه
لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب
الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا مثبتا
على مذهبه اذ ان ليس من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب اليه يوجب
النصب في ان زيدا ضربته الا على ما جاء بعض الكوفيين من نحو
لا يعجبني ان منفسا اهلكته ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل
رافع لمنفسا اي ان هلك منفس وهو مع ذلك مردود على ما يجيء
الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في نحو
لو كان سوار لطمتني وهلا زيد قام اعني كل حرف لا يليه الا الفعل
ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يودي معنى الفعل
مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقيق فهي اذن دالة على ثبت
وتحقق فالتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجيء في قسم الحروف ليكون
ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها قائما صورة ذلك الفعل
اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر وذلك
بعد لو خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله هدانا اي لو ثبت وتحقق
ان الله هدانا ماضي وخبره قائما فدل ذلك المقدر قوله وقد يحذفان
معا نعم مثل ابي تحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم

ليس الا عند الكسائي كما يجئ في المتنازع وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل و
الفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الافرادي ايضا الا ضما
الى غيره كما سبق في حرا لاسم وههنا افاد المعنى الكلامي فلا بد من
تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقه لفظ نعم و
ذلك الكلام في مثالنا جملة فعليه فيقدر بعد نعم جملة فعليه واذا
كان السوال بجملة اسميه كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال
ازيد قايم فتقول نعم اي نعم زيد قايم وحذف الجملتين بعد حرف
التصديق جايز لا واجب ولذا قال قد يحذفان واذا تنازع الفعلان
ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني وآلرمني زيد
وفي المفعولية نحو ضربت وآلرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية
مختلفين ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون اعمال
الاول اعلم انه لو قال الفعلان فصاعدا وشيء مما يشمل اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو ما قاتل وضارب زيدا
ويشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت وآلرمت زيدا
لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل وهو الفعل وعلى اول
المتعددات وهو الاثنان لا يخلوا من ان يكون متصلا او منفصلا
ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا
ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع
فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازع لو خلاه الاخر والعامل
الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المضمر
يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزء ولا يتصل بعامل اخر واما
المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما آلرم الا انا وكذا الظاهر
الواقع هذا الموقع نحو ما قاما وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون
ايضا من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو
ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والغبته فلا بد ان يكون
فيه ضمير موافق للمتنازع وانما لم يجز ان يكون منه لان المعنى
ان يكون كان هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع
فان كان بدون الاضمار هكذا ما ضربت وما آلرمت الا انا وما
قاما ي هو اي زيد او ما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى
من المتعدد المقدر في ما آلرم والا زيد مستثنى من المتعدد
المقدر في ما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من ما ضربت

وما قام

وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهر ولا مقدرا فيصير الضرب و
القيام منفيين عن المتنازع بعد ما كانا مثبتين له وشرط باب
التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في المثبت وان كان الاضمار
في المثبت مع الالتفات في الاول ما ضرب الا انا وما آلرم الا انا اذ لا
يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع
لان المنفي في باب التنازع اما ان يكون خاليا من العمل في المتنازع
وفي ثانيه اخفى الضمير نحو ضربت وآلرمني زيد ولا ضربت هو
عند الكسائي او يكون فيه نايب عن المتنازع اعني الضمير في نحو
ضربت وآلرمت ضربا وآلرمت الزيدين ليظهر كونه منفيا ويكون
الاخر هو العمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابة عن
الا انا الذي بعد ما آلرم كما ظهرت في الف ضربا نيابة عن الزيدين
في قولك ضربا وآلرمت الزيدين فلا يظهر ما كون ما ضرب
منفيا ويكون ما آلرم معمولا اذ كل منهما من الفاعل مثل ما للاخر
على السوا وكان يجب ان تقول في الثاني ما قاما الا هو وما قعد
الا زيد ولا تستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قاما وما قعد
الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي
ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو
مذهبه على ما يجئ ويلزم البصريين ايضا وهذا المقام مناسبة
الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في ان هذا من
باب الحذف لا الاضمار حذف الفاعل مع الدلالة التنازع
عليه لانه هو وعمل ما ذكر فاعلي اعمال الاول في المنفصل هو
المرفوع يجئ مثله في اعمال الثاني فيه وان كان المتنازع له
فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما آلرمت الا اياك
جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذفت المفعول
مع الامن من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال
الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور
المنصوب المحل نحو مررت وغدر بكر فعلي هذا يجوز التنازع
في المضمر المتصل والمجرور ولا سيما اذا تقدم للكل ضمير
على العاملين نحو اياك ضربت وآلرمت فقول المصر بعدهما
لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا
نحو زيدا ضربت وقتلت وبكر قمت وقعدت واياك ضربت وآلرمت

الاخ

قوله فقد يكون الخ الفاعليه اي يكون التنازع اعلم ان العاملين
في التنازع على ضربين اوهما اما متفقان او مختلفان والمتفقان
على ثلاثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية
حسب نحو ضربني واكرمني زيد او في المفعولية حسب نحو ضربت
واكرمت زيدا او في الفاعليه والمفعوليه معا نحو ضرب واكرم
زيد عمرا ولم يذكر المصر هذا الثالث بتبين بالقسمين الاولين
لانهما اذا تنازعا في الفاعليه والمفعولية معا فقد تنازعا
في الفاعليه وتنازعا ايضا في المفعوليه والمختلفان على
ضربين لانه اما ان يطلب الاول الفاعليه والثاني المفعوليه
نحو ضربني واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد
فقوله متخالفين حال من المتفقين لان معنى قوله وقد يكون
اي التنازع فقد يتنازعان اي فقد يتنازع الفعلان في
الفاعليه والمفعوليه ايضا لكن متفقين في التنازع وانما
احتيج لقيده لان هذا القسم كما ذكرنا تابع من القسمين الاولين
حتى لا يتكرر بعض الاقسام قوله ونحتار البصريون اعمال
الثاني والكوفيون اعمال الاول اي البصريون يقولون
المختار اعمال الثاني مع جوز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون
يختارون اعمال الاول مع جوز اعمال الثاني وانما اختار
البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب
فالاولى ان يسند به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول
في العطفة في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل و
معموله بما جنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشيء وقد بقيت
منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا يجيء هذه العلة في غير
العطف نحو جاني لاكرمه زيد وكان يخرج زيد وقال
الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه
الى ذلك المطلوب اقدم مما احتياج الثاني ولا يتأتى مع
الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم قوله اعمال
اي اعمال الاول قوله فان اعملت الثاني اضمر الفاعل
في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي و
جاز خلافا للفراء في نحو ضربني وضربت وحذفت المفعول
ان استغني عنه والا اظهرت هذا بيان انه اذا اعملت الثاني في





على ما هو اختيار المصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاولان
اما ان يطلب المتنازع للفاعليه او المفعولية فان كان الاول نحو ضرب
واكرمت زيدا ضربا تنازع واكرمت الزيدين ضربوني واكرمت
الزيدين ضربتني واكرمت هندا ضربتا تنازع واكرمت الهندين ضربني
واكرمت الهندات والكسائي يحذف الفاعل من الاول حذرا من
الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا فجاء به كما قبل فكتب كالساعي الى
منعب موايلا من سبيل الواعد وذلك لان حذف الفاعل اشنع
من الاضمار قبل الذكر لانه قد جا بعد ما يفسر بالجملة وان لم
يجي لمحض التفسير ما جاء نحو ربه رجلا فهو يقول ضربني
واكرمت زيدا او الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين
او الهندات ونقل المصر من العرا منع هذه المسئلة اي اعمال
الثاني اذا طلب الاول الفاعليه وقال انه يوجب اعمال
الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن العرا في مثل هذا ان الثاني
ان طلب ايضا للفاعليه نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل
العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين
لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول على قسا
في الاصول وهم يحرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال
وجاز ان تأتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني
واكرمني زيد هو جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار
قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعوليه مع طلب الفعل الاول
الفاعليه نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده والاتيان
بالضمير بعد التنازع كما رأيت كل هذا احترازا مما لزم البصريين
والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قوله وحذفت
حذفت المفعول اي استغنيت عنه والا اظهرت يعني اعملت
الثاني وطلب الاول للمفعوليه فالواجب حذف المفعول
وافق البصريون هنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف
الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان الوجه للزوم الاضمار
قبل الذكر لا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول
هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف في السعة فكيف مع مثل
هذا المحوج اعني الاضمار قبل الذكر قوله ان استغنيت عنه
في منا ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد

وقال المالكي يجوز ذلك على قلة قوله والا اظهرت يعني ان له
يستغني عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب
علمت مع ذكروا لاخر وانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور
عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين والمفعول الحقيقي لان
المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني
مضاف الى الاول اي علمت قيام زيد مخالف مفعولي اعطيت
فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد في قولك اعطيت زيدا
درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضمار لكونه اضمارا
قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف
والاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز في الشعر
وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام
القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب بنزعه
ظاهر في المفعولية كمفعول اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن
والشعر فالقرآني قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم
الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف اول
مفعولي والشاعر لا تحسبنا على عمرك اياك ظالما قد وفى بنا
الاعداء اي لا تحسبنا اذ لا تحذف تاليهما سلمنا انه امتنع الحذف
لم يمتنع الاضمار نحو حسبته وحسبت زيدا قائما قوله
لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف فرع
هذا المفعول فليحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا
الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الاضمار
قبل الذكر وهي امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل
الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو
كما هو مذهب الفراء في ضربني وانا ضربت زيدا هو فنقول
ههنا حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكر السيرافي وهنا
والحق ان يقال في هذا الاخبار الفصل بين المبتدا والخبر
بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا صار في تقدير اسم مفرد بسبب
كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وباسه قوله وان
اعملت الاول لضمرت الفاعل في الثاني والمفعول في المختار
الا ان يمنع مانع فيظهر ● ● هذا بيان انه اذا اعملت
الاول على ما هو المختار عند الكوفيين فكيف يكون حال

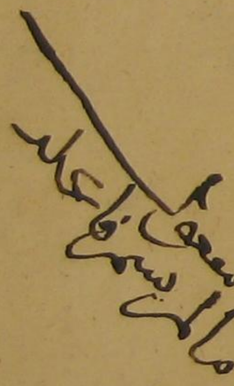
الثاني

الثاني فقال لا يخلو اما ان يطلبه للفاعلية او المفعولية تقول في الاول
ضربت وضربني زيد او ضربت وضربا في الزيدين وضربت وضربوني
الزيدون وضربت وضربتني هند او ضربت وضربتا في الهندين وضربت
وضربتني الهندات تضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا
خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا
للاول متقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان متاخرا لفظا قوله والمفعول
على المختار اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار
فيكون ضميرا بارزا ولا تحذفه نحو ضربني وضربته زيد ويجوز حذفه
ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثاني اقرب طالبين فالاول
اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان تشتغل بما يقوم مقام المطلوب
ويخلفه حتى يتزايد ذلك المطلوب للابعد الذي حقه ان لا يعمل
مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تاثيره فيه مع القرب
انه ليس مطلوبه وانه موجد الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون
في مثل هذه المسئلة اعني عند اعمال الاول وطلب الثاني للمفعول على
ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان فلو ان الثاني اضمر في قوله
تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله اتوني افرغ عليه قطرا دليلا
للبصريين على ان المختار اعمال الثاني والا كان افصح الكلام اي القرآن
على غير المختار وقد مر اذا كان ذلك اي على خلاف المفعول من
الثاني عند اعمال الاول قوله الا ان يمنع مانع فيظهر على غير المختار
وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من
اضماره مطابقا للمعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا قال المصنف لا يجوز حذف منطلقين
لكونه ثاني مفعولي حسبت والاعتراض قد سبق ولا اضماره
لانك لو اضمرته مثنى ليطابق منفرد المطابق المرجوع اليه
لحالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب
اظهاره وهذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي
حسبت قد سبق ولو سلم له لم يسلم وجوب المطابقة بين
الضمير والمعود اليه اذ لم يلبس المخالفة بينهما قال تعالى
فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان والا كانوا اخوة والضمير للاولاد فالاضمار
قد جاء على المعنى المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما هو

الزيدان منطلقا واذ كان المعود اليه مفردا مراعاه للمسند اليه وكذا
يجوز نقول حسبت وحسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبني
اياهما قائمة وحسبتني وحسبتني اياها هندا قائمة وكما هذا القبح
حاصل بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتدا والخبر
في الاصل قوله وقول امري القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال
ليس منه لفسادالمعنى هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت
على كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر صحح فقد
اعمال الاول بلاضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولاعتذره
ايضا لو اعمل الثاني لم يلزمه حذف واذا كان يكون الفاعل مضمرا
في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق
وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال
الاول مختار عند الفصحاء اذا لعاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم
مشقة ومكروه له دون الامر دون الامر الاخر الا لزيادة هو
ذلك الذي اختاره عمر في الحسن على الاخراج البصرية ان
الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه
لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو التي شرطا وجزاها
سواء كان مثبتين او منفيين فاذ كان مثبتين وجب انتفاؤهما نحو
لو كان لي مال لحججت فالحج ووجود المال منتفيان واذ كانا منفيين
وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فانا
لزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الاخر وجب
ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك ولو شتمتني
لم اكرمك رجعنا الى بيان فساد البيت لو كان من باب التنازع
فنقول اولا ان ما اسعى لا دنى معيشة وقوله انما اسعى لادنى
معيشة شرط لواي لو ثبت ان سعي لا دنى معيشة فكون المعنى
لم يثبت ان سعي لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل من المال وقوله
كفاني جزاء لو وقوله لما طلب قليلا من المال عطف عليه فيكون حكمه
حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا اي ثبت
ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما انفى او لا بعينه في المصراع
الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قلت الكوفي ان
التناقض انما جاء لجعلك الواو في لما طلب للعطف وخن نقول
ان الواو للحال فالجواب انك لم تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف

الراجح

الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد
ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره
على السواء لكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا
فان قلت لا وجه لقوله ولما طلب اذ له يكن موجبا
الى قليل قلنا قيد الى المحذوف المدلول عليه بقوله بعد ولكنما
اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل
اقل ما يعاش به من المال لكان يكفيني وجدان قليل من المال من الطلب
والجد وتمنعني منه لكنني ابتغي بذلك لانه فر حصل لي ذلك ولم اكن
اطلب المجد والاظهر ان مفعول لما طلب محذوف نسيا كما في قوله تعالى
يقبض ويبسط اي له القبض وله البسط وكذا ههنا معنى البيت لو كان
سعي لقليل من المال لمعنى ما وجدته منه عن السعي وله يكن مني طلب
مع ذلك الوجدان بل كنت استقر واطمئن ولكنني اسعى لتحصيل مجد مؤثل
اي موصل مذخر لنفسي ولعقبي يرجع اليه عند المتقاخرون واعلم انه قد
يتنازع الفعلان المتعديان الى تلا تة فصاعدا فالجرمي يجوز اعلمت واعلمني
زيد عمرا قائما بما على اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واضمار مفاعيل الثاني والاولى
ان يقال اعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول علمت في الحقيقة
كما ذكرنا هو مضمون المفعول بن فيكون ذكر اسناد اليه وانما متنعه
الجرمي لعدم السماع وكذا يتنازع ثلثة افعال نحو ظننت وحسبت خلافا لبعضهم نظرا
الى قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال
الثاني وحذف مفعولي الاول وما احسن واكرمه زيدا على اعمال
الاول قوله منعوت لما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فعله فاعله
وافيم هو مقامه وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا
يتبع المفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت والمفعول
له والمفعول معه لذلك واذا وجد المفعول به لغير له تقول
ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في دار قنعين
زيد فان لم يتعين فالجميع سواء والاولى من باب اعطيت
اولى من الثاني قولهم منعوت لما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل
الذي لم يسم فاعله وقولهم قبيل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول
الذي لم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله الى
فعل ويفعل اي الى فعل ويفعل وطايرهما مما يضم اوله وما قبل آخره



ويكسر ما قبل اخره حتى يعم نحو افعال وافعال واستفعال وفعال وفوعل وفعلل
وتفعلل وامثالها ويضم اول زائد المضارع ويفتح ما قبل اخره حتى يعم
ينفعل ويستفعل وتفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا
للرباعي وذي الزيادة فقوله ولا يفتح الخ المفعول الثالث من باب علمت
ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني
من باب علمت كما يجيء في بابه والدعاء اذا بسبب الهمزة هو المفعول
الاول اذا معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا
فالثاني والثالث مفعولا علمت فعلما ثبت للمفعول الثاني من باب
علمت يثبت للثالث مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثاني مفعولي علمت
ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك او اليوم
منطلق او في الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذي لا ينصرف
لزوم نصبه على الظرفية او الجار والمجرور من نحو من قتلك والجار لا ينوب مع
المفعول به الصريح كما يجيء والجملة كما لا تقع موقعه ايضا اذا كانت
بحيث جاز وقوعها مقامه لكونه بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى
قيل يا ارض ابلعي ماءك اي فيبس هذا القول وهذا اللفظ ولذا قد يجيء الجملة
في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة موولة بما
لا اسم الذي تضمنته كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا لهم وقوله اولم
نهد لهم كم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا لهم واولم نهد لهم اهلاكنا ويصح
نحو بس لكم كيف فعلنا وقد اجاز الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر
لكان وجعل مقام الفاعل نحو كان يقام وجعل يفعل فيعيد لو جعيت لخدهما
اذ هذين الفعلين من نواسخ المبتدا والخبر وما حذف في هذا الباب من
الفاعل فليس بمنوي ولا محذوف المبتدا الا مع كونه منويا فلا ينوب على
هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كان قايم وقد اجاز الفراء دون
الكسائي والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الا محكية او موولة
بالمصدر المضمون لا معنى لكن قايم القيام والمتقدمون جوزوا منعول
من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لان الاسناد
اسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه هو
صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان
كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء اخر في حالة واحدة لا يضر
كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فانه مسند الى ضرب وضرب
مسند الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شيء اسند ذلك الشيء الى ذلك

اللفظ



اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يقال يكون الشيء مضافا ومضافا اليه
بالنسبة الى شيئين كغلام زيد وقولك فرس غلام زيد وامام المتاخرون فقالوا يجوز
نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة
نحو ضرب قايم لان النكرة مرشدة الى انه هو الخبر والاصل والذي اري
انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة والالتباس مرتفع مع
الزام كل من المفعولين مرتبة وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل
بعد ما كان مبتدا قابلا نحو علمت زيدا اباك مع الالتباس تقديم الثاني
على الاول وهذا كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في نحو اعلمتك زيدا
اباك فاذا التزم كل واحد مرتبة لم يلتبس اذا كان فاعل وهو
نزع مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان لفظ الاصل بل معنى
ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني
المفعولين واعلمك زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل ولذا يجب حفظ
المراتب في باب اعطيت زيدا درهما فان لم تلبس لقرينة جاز العدول
كقوله تعالى افرايت من اتخذ الهه هواه هذا المعنى قلنا من حيث
القياس ولا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعولي علمت لكون
مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والحاق احق بصنعه وكذا لم يسمع الا قيام
اول مفاعيل اعلمت لقوله يثبت عمرا اعلم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل اعلمت
فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل اعلمت
مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول
مفعولي علمت اولى فتقول اعلمك زيد اباك ولا يلتبس مع لزوم كل مرتبة
قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك اما لا يقوم ان مقام الفاعل
لان النايب مناب ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل
من حيث المعنى وان جاز ان يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات
الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزء وكذا لا بد
له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدي من مفعول به يقع عليه
وكذا المجرور مفعول فيه لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كل مجرور
ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل
نحو عبدك للشمس قال تعالى يقال للشمس حيادرب فعل بلا عرض لكونه
عبثا ثم لم يقع المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول
معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع ان متعه
الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل لجزء الفعل

ولو حذف ثم لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضروريا
واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه فاعلا في الاصل فاقام زيد طاب زيدا
ساطيبت نفس زيد واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل
لكن قلة تحرك الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل
منه قوة واذا وجد المفعول به تعين له اي بالقياس مقام الفاعل
ودلالة لكون طلب الفعل للمفعول به واهما بعد الفاعل اشد منه لسائر
المنصوبات هذا مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض
المتاخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لانه واجب
استدلا بالقراءة الشاذة لو لا نزل عليه القران بالنصب وبقوله
الشاعر ولو ولدت فعيره حر وكلب لسب بذلك الجرو الكلابا واشباهه
ومنع الجرولي نيابة المنصوب ليسقط الخلاف وجود المفعول به
المنصوب من غير حرف الجر وكثرة امر تلك الجر والوجه الجواز لاتفاقهم
بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود
المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط في
المفعول المطلق القابل لمقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد
اجاز سيبويه اصالة المصدر المعهود فقال لمن ينتظر القعود
قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي استحسن قيامي
ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد او النايب
عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين
احتياج الفعل اليه ليصير اهما كالما فلو قلت ضرب ضرب لم
يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال
ضرب ضربة او الضرب الفلاني ولذلك قالوا المصدر
شديد وكذا يشترط القابلية والمتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا
يقال ضرب بني وجلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء
معلومة من الفعل وكالقابلية متجددة في ذكرها ويشترط في الظرف
النايب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير
المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم في غير الملفوظ
به مع القرينة نحو انت في دار ضرب اي مضروب فيها وقوله تعالى
كل اولياك كان عنه مسولا عنه مرفوع المحل بمسولا المقدر المفسر
بمسولا الظاهر كما في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
لكن ليس في مسولا المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر ذلك

الاصالة

لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلو منه بخلاف سيء الفاعل
والمفعول والاكثرون على انه اذا تعدد المفعول به تساوت الثلاثة في النيابة
ولم يفضل بعض بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور بانه مفعول به لكن
بواسطة ورجح بعضهم الظرفين والمصدر بانها مفاعيل بلا واسطة
وبعضهم المفعول المطلق لدلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال
كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به
فهو اولى بالنيابة وذلك اذن اختيار وقوله من باب اعطيت اي مما له
مفعولان او لهما ليس بمبتدا وانما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية
دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد عاط اي اخذ والدرهم معطو
وفي كسوت عمرا جبة عمرو مكتس والجبة مكتساة وكذا في غيره قوله
ومنع المبتدا والخبر فالمبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الالف الاستفهام
رافعة لظاهر مثل زيد قايم وما قايم الزيدان فان
طابقت مفردا جاز الامران اعلم ان المبتدا اسم مشترك بين ما
هيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية فجميع اخواتها
فاذا اختلف الشيآن في الماهية لم يجتمعا في حد فرد المصنف كلا منهما
حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمصنف
العوامل اللفظية في حد المبتدا بنواسخ المبتدا وهي كان وان
وظن واخواتها وما ولا ولا ولي ان تطلق ولا تخص بما لا دون
عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ويجيء عن قولهم بحسبك زيد
وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن فانها معدومان وعن قولهم
في نحو ان زيدا منطلق وعمرا ان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه
مرفوع المحل بالابتدا نحو اب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان
لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزايدة التي لا فايدة
فيها الا التاكيد فيشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار حملا لرفع هذه
الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدا ان اخترنا مذهب الاخفش
والمبرد وهو ان لا هذه عاملة على محل الاسم وخبرها مرفوع بها و
اسمها منصوب المحل ووجه الاشكال هو ان لا ليس نفيا كلا ولا جاريا
مجرى الزايدة فاسمها اذا اسم ليس مجرد عن العامل اللفظي وهو مبتدا
والا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب
سيبويه وهو ان لا هذه ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر

المبتدا فان قيل لم لا تحمل الصفة المرفوعة على اسم وحده بل على محل المركب
الذي هو لا مع اسمه وهذا المركب يجرد على العوامل فالجواب انه فد خرج
اذن على هذا المركب عن حد المبتدا بقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا
المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه لما تركب صار كاسم
واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة
اسم لا التبرية اذا كان مضافا نحو لا علام رجل ظريف في الدار لانه لا
يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد فقوله الاسم المجرد
لا يرد عليه تسمع بالمعيدي لا ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم انذرتهم
عند من قال انذرتهم مبتدا الثاني وليهما بالاسم اي سماع بالمعيدي
وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدا الاسم المسند اليه لدخل
فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
لدخل فيه الاسماء التي تعدها نحو واحدا ثنان والخبر والمبتدا الثاني
فبقوله مسند اليه خرجت الثلاثة قوله او الصفة الواقعة الى آخره
هذا هو حد المبتدا الثاني والنحاة كلفوا ادخال هذا الضابط في حد المبتدا
الاول فقالوا ان خبره نحو زيد قاعد او صله مسد الخبر وليس شيء بالم
يكن هذا المبتدا اصلا من خبر حتى يحذف ويسد عنه مسد ولو تكلفت
له تقدير خبر له بتات اذ هو زيد المعنى كالفعل اخبر له ثم ترتم بفاعل
كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا
يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث
ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة نحو زيد
واقعة لظاهرا خبرا عن نحو قايمان الزيدان واقايمون الزيدون
فانه خبر وبر بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا
نحو اقايم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقايمان هما فان هو
فولك مما عمل مع كونه مضمرا قوله بعد حرف النفي والف الاستفهام
كذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قايم الزيدان وان قايم الزيدان وقايم
الزيدون وهل حسن الزيدان والاخوان والكوفيون جوزوا رفع هو
الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام ما والنفي
نحو قايم الزيدان كما يجيزون في نحو في الدار زيدان بعمل الظرف
بلا اعتماد واجري نحو غير قايم الزيدان مجرى ما قايم لكونه بمعناه
قال عمر ما سوق على من يقتضي بالهم والحزن ومثل هذا قال رجل
يقول ذلك الا زيد عندي على كما يجيء في باب الاستثنا وكذا قولهم



خطه يوم لا اصيد فيه اي فلا رجل يقول ذلك ويخطي يوم لا اصيد فيه اي
يقال ويبتدا فهذه كلها مبتدا ات لا اخبار لها فيها من معنى الفعل ولا تدخل
نواسخ المبتدا عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر وورد عند ابي عمرو
مبتدا الاخبر له كما قيل رجل لما فيه من معنى التعليل الذي هو قريب من
النفي كما يجيء في باب حروف الجر وعند الاخفش والفراء قايما الزيدان
وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال لزوطن ايضا نحو ظننت قايما الزيدان
وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل لا
مع دخول معنى ينا سب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام ودخول
ما لا بد من تقدير فعل بعد كما للام الموصولة واما ان وظن فليسا من
دنبك ري بل هما بطلبانا لاسمية فلا يصح تقدير هما فعلا بعدهما
واما المبتدا الى العامل فقال البصريون هو بطلبانه الابتداء فسروه
بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدا الثاني
تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شيء واعترض بان التجريد امر
عدمي فلا يؤثر واجيب بان العوامل لما كانت في كلام العرب علامات في الحقيقة
لامؤثرات والعدم المخصوص صار معنى بحيث يصح ان يكون علامة
لشيء مخصوص فالعامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه فالمبتدا
الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شيء آخر في المبتدا الثاني وفسر الخبر
الابتدا بجعل الاسم في صدر الكلام لفظا تخقيقا او تقديرا للاسناد اليه
او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر ثم
قال المتاخرون كالرضي والخبر ولي هذا لابتدا هو العامل في الخبر
ايضا لطلبه لهما على السوا وقال الاندلسي عن سيبويه ان العامل
في الخبر هو المبتدا وحكى هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي
والفراء هما يترافعان وقد قوينا هذا في باب العامل وقال بعضهم
المبتدا الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف وارتفاع الفاعل
وقال الكوفيون المبتدا الاول يرتفع بالضمير العايد من الخبر لاشتراطهم
الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجيء قوله وان طابقت مفردا جاز
الامران اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها
في الافراد جاز الامران كونهما مبتدا ما بعدها فاعلا او كونها جملا
عما بعدها فتقول الصفة الواقعة حرف الاستفهام وحرف النفي اما
ان يكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد
مبتدا الاخبرا ولا والمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الان

والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدا لا غير ما بعدها فاعلا والتي
ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو قاما الزيدان وقاموا
الزيدون والاظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدا ما بعدها
فاعلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة والعامل في المبتدا الثاني في
تجريد عن العوامل لاسناده الى شيء اخر وعلى ما اخترنا في هذا القسم
يترافع هو وفاعله كالمبتدا الاول وخبره لان كون كل واحد منهما
عمدة يقوم بالاخر كالمبتدا والخبر قوله والخبر هو المجرد دخل فيه
المبتدا الاول والثاني والاسماء المعدودة قوله المسند به اخرج منه
المبتدا الاول والاسماء المعدودة قوله العاير للصفة المذكورة اخرج
منه المبتدا الثاني قوله واصل المبتدا التقديم ومن ثم جاز زيد قام
زيد وامتنع صاحبه قام في الدار انما كان اصل المبتدا التقديم لانه المحكوم
عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصدوا بالفظ ايضا ان يكون ذكره
قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه
عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول ولما اعتبر هذا
الامر الاصلي اعني العمل والتي الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم على
الحكم لان العامل طاري والاعتناء بالطارئ دون المطروء عليه
واما وجوب تقديم الحكم في نحو قاما الزيدان مع ان كلا احد عامل
في الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقبل
انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغنى
الاسم عنه فاراد في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل
وقصدوا ايضا الايذان من اول الامر انه فعلية فلو قدم الفاعل
لم يتبين للفعلية من اول الامر اذ امكن صيرورته كلاما باسم اخر
قوله ومن ثم اي ومن جهة كون اصل المبتدا التقديم جاز في نحو
المسئلة يعني اذا قلنا لم جاز وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل
المبتدا التقديم فالتقدير زيدا رأيته في الدار فالمعود اليه بعد الضمير
لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبه في الدار اي امتنع هذا
ايضا معللا بكون اصل المبتدا التقديم فيكون الضمير في صاحبه
راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبه لفظا واصلا فيكون ضمير اقبل
الذكر فلا يجوز من حيث ضرب غلامه زيدا فينبغي ان يجوز هذا
لان طلب المبتدا للخبر كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب
الكلام يقتضي ان يذكر المصنف ههنا المواضع التي تجب فيها تقدم المبتدا

والمواضع



والمواضع التي تجب فيها تاخيره ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدا
قوله وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصص نحو ما مثل ولعبد مولى
وارجل في الدار اما مقراه وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي
الدار رجل وسلام عليك اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون
المبتدا معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المصنف محكوما
عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد
فيما لفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص واما
قولهم ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا
حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فيكون
قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشيء لا يكون
الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت
الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة
المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء
او لم يتخصص فهذا ضابط نحو هذا الاخبار عن المبتدا وعن الفاعل سواء كانا معرفتين
ونكرتين مختصتين بوجه ما واحد وهو عدم المخاطب بحصول ذلك
الحكم للمحكوم عليه فلو علم المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا
فقلت وزيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل جاهل الرجال قائما في
الدار جاز لانه ان تقول رجل قائم في الدار وان لم يتخصص النكرة
بوجه وكقولهم كوكب الفقر السماء قال تعالى وجوه يومئذ ناظرة
وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول
قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان تقول
قام في الدار رجل ولا انكر ان وقوع المبتدا معرفة اكثر من وقوعه
نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان
فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم تقول قد يقع
المبتدا نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها النفي
على مذهب سيبويه كما يجيء في بابه والثاني المبتدا الذي هو فاعل
في المعنى نحو شر اهر ذا ناب واما قولهم عن لمرب وسر ما الجاك
الجملة عرفوب الثالث المبتدا الذي خبره ظرف او جار
ومجرور والرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما جرى او ما
يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار او رجل في الدار اما
امرأة الخامس ما بعد واو الحال نحو ما رأيته الا وسيفه على كتفه والساد

بعد اما كلام فليس عندك واما جارية فلا ملكها السابع الجواب
كقولك رجل في جواب من جاءك اي رجل جاءني لان السؤال بالاسمية
فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط لهم كقولهم
شهر ثوي وشهر ترى وشهر مرعى وقولهم امنزلة لجر لا قيك ولا
قوله تعالى وجوع يوميذ ناضرة واما قول المصنف ما التخييرية في
كوسر اهرد اناب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلا والفاعل يختص
بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا قد ذكرنا ما عليه وهو ان
المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت حاكم على غير المختص بهذا
ايضا فتأمل فلا يتم قولهم اذن في تعليل كون المبتدا من الخبر الجاز الابتدا
باي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخر لان التخصص في الصور
حاصل عند المتكلم اما يعلم كون احد مما في الدار فنقول لو كفى
الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدا عند المخاطب
على ما ذكروا ولو كان المجوز للتنكير في رجل في الدار امراة معرفة
المتكلم بكون احد مما في الدار للزم امتناع رجل في الدار وهل
رجل في الدار وارجل في الدار امراة لعدم لفظه ام الدالة على
حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء اخر يختص به المبتدا قوله
فيما احد خبر مناك ان وجه التخصيص فيه ان النكرة في سياق
النفي تعم فقولك احد جلس الا شرحبيل لم يبق احد منهم وقيده
نظر وذلك ان التخصيص ان يجعل لبعض الجملة شيا ليس لسائر
امثاله وانت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد انهذا
الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية
على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم
عليه اما اذا بينت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد فقد
تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد عليه وكذلك كلمات الشرط
كمن من صمت كما يحصل الفايدة فيها بسبب التعين الحاصل من
العموم لا ست بخصها بشيء وقد اصطرب اقوالهم فيها فاختار
الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزا الجواز خلو من الضمير
اذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتدا دون الشرط فانه اذا ارتفعه
كلمة الشرط على الابتدا فلا بد للشرط من ضمير كمن قام
قمت وتقدم عن كمان الناس نصبه ورجاوح فانت ورجاي وقيل
الخبر هو الشرط والجزا معا الصرودتها بسبب كلمة الشرط كالجملة ه

الواحدة

الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدا الاخبر له هذا ما قيل فيها ويمكن ان
يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام مركبة
مع حرف الشرط وحرف الاستفهام محذوفا لكثرة الاستعمال على
ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر او
مفعولة له او للظاهر فقولك من قام قمت اي ان من قام اي ان
انسان قام كقولك ان امرء هلك وقوله من ضربته ضربته م
اي ان من ضربته فهو مفعول للمقدر المفسر بالظاهر وكذا في
نحو ما كان فليكن كذا هو فاعل وفيما فقلت افعل هو مفعول
للفعل الظاهر بعده وفي ما فعلت افعل مفعول للفعل المقدر وما
تفعل افعل وما تفعله افعله وكذا في كلما لان الاستفهام قوله في
سلام عليك انه يختص بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلامي ه
فسلامي المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما
كان عليه كحال النصب على مطرد في جميع الدعا اذ ليس معنى
ويل لك ويلي لك لان معنى ويل الهلاك وقد ذكرت ايضا
ويل لك لغات خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فما
لاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا
ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب اما كان يذكر
الفعل الناصب والمسند اليه وانما اخر الخبر عنه مع كونه جارا
ومجرورا للتقديم الاهم والتنبيه على ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر
وقلت عليك فقيل ان تقول سلام فربما يذهب الوهم الى
اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا انحزل ابو تمام في
تردد الانشاد على ما تحكي لما انشد القصيدة وقال على مثل من
اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاصلا فقال لعنه الله
والملايكة والناس اجمعين وبعد المصراع تزال مصونات الدموع
السواكب هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت
لان سلمت مشتق من سلام عليك كما ثبت من لبيك وسبحت من سبحان
الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحت ه
معناي قلت لبيك وسبحان الله فمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر
سلمت قول سلام عليك فعلى ما قرر المصنف ينبغي ان يكون سلام عليك
قولا للفظ سلام عليك واقع عليك وليس كذا بل سلام في قولك
سلام عليك بمعنى مصدر سلمك اي جعلك الله سالما فالافضل

سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا
وكان النصب بدلا على الفعل والفعل على الحرف فلما قصد دوام
نزول السلام عليه واستمراره الى النصب الدال على الحدوث ثم
فرفعوا سلام وكذا اصل ويل لك هلاك وبلاء اي هلاكا فرفعوه بعد
حذف الفعل نقضا لما بنوا ومعنى الحدوث قوله والخبر قد يكون ثم
جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد يربط وقد
يحذف اعلم ان خبر المبتدا قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل
به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنه بالحكم المطلوب من
الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعضهم الكوفيين
لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو
وهم وانما تؤول من قبل المعنى لفظ خبر المبتدا وليس المراد بخبر
المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم
ما ذكر المصدوه هو المجرد المسند الى ضمير للصفة المذكورة ويدل
على جواز كونه طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا
اتفقوا على جواز الدفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه وقالوا
تغلب لا يجوز ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى
الجواز اذ لا مانع قوله فلا بد من عائد لان الجملة الواقعة خبرا
من ان تكون هي المبتدا معنى او لا فان كانت له تحتج الى الضمير كما
في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك من تولى زيدا
قائم يا ربنا ظهر به بلا ضمير لانه هو وان لم تكن اياه فلا بد من
ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما
احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصد
جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك
الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل
في بعض الاخبار كما يجيء ان الظاهر قايم مقام الضمير وهذا
الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع
وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبر ابتدايه والمبتدا
فيها جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه
لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان
المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان
بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام كما في البر الكر منه بستين لان

التعريف



التعريف غير مقصود فصار كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني يجوز
ان يكون جملة من الضمير الذي في الخبر والعائد محذوف اي البر الكر
كائن منه بستين كائنا منه قال العلامة ويحذف ايضا قياسا اذا كان
الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدا كل قال قد اصبحت ام الخيار تدعي
علي ذنبا كله لم اصنع وقال قتلت كلهم قتلت عمرا فاحزى الله
رابعة تقود قال لان كلهم ضربت بعضي الجداي ما منهم احد الا
ضربت وقال السيرافي ليس هذا بجيد اذ كل موجب نهايرد الى الجد
كما تقول قد زيدا ضربت ما زيدا لا مضروب ثم يقال له
اي فائدة للجد في جواز حذف الضمير مع السماع في غير ذلك
منه واما في المنصوب المجرور فنحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر
ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب
فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا فلو نصب بحسبت ونحوه اجراء
بضعفه محلا نحو زيد ضارب ولا يخص مع كونه سماعا بلغة بعض
الكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة
في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدا كما
يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة احسن
منه في الصفة لكونها اتصالها بالموصول اشد لاغنى للموصول
عنها ومما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله
رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في خبر المبتدا نحو
جاءني رجل ضربت لان مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه
مع المبتدا بجملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة
اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس
الصلة الصفة من ضرورياة الموصوف كما كانت الصلة من
لوازم الموصول وضروريا نه فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدا
على ما قاله سيبويه يجوز في الشعر للاضعف وهو في غيره
ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في معرض التفخيم
جاز قياسا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي ما هي وان لم
يكن فقد سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول
قال لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسي معن ولا متيسر
حرمنسي فاذا رفعت فهو خبر مقدم على المبتدا وقال لا ارى الموت
سبق الموت شيء وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال

الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا
المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا ولس
هذا في خبر المبتدا قال ويجوز زيد قام ابوه ظاهرا كان زيد
يكنى بابي طاهر قال تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا
نضيع اجر من احسن عملا ومنع بعضهم في غير التضخيم مطلقا ولا
وجه له مع ورود قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر
بجملة اي ظرفا وجارا وله يذكر لخبر به محراه في جميع احكامه
حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبر المبتدا
عند الكوفيين على الخلاف بعنون الخبر لما كان هو المبتدا
في نحو زيد قائم او كانه في نحو ازيد اخوك ام عمرو ارتفاعه
ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال
في نحو زيد عندك ان زيدا عند خالفه في الاعراب فيكون
العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر
ولا يحتاج عندهم الى تقدير شئ يتعلق به الخبر واما البصريون
فقالوا لابد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي اذ مخالفة الشئ
للشئ لا يوجب نصبه وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدا
وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه
كذلك اتفاقا مررت بزيد الان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك
العامل من الافعال العامة اي مما خلوا منه فعل نحو كائن
وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كاستقر
وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاصه
لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من يضمن ولا يجوز عند
الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد
الظرف مسده كما يجيء ولولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن
في الدار وقال ابن جني يجوز ولا شاهد له واما قوله تعالى
فاما آه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس معنى
كائنا وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع اخر الصفة والصلة
والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار
والمجرور الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به

فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف المتعلق وانما يتعلق الظرف باسم
الفاعل في نحو انا مارٌ بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق
به قالوا صل او ارتفع ايضا للقياس على الذي في الدار زيد وكل رجل
في الدار فله درهم فالمتعلق في الوصفين فعل لا غير كما يأتي في
ذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل
في خبر المبتدا ان يكون مفردا والمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله
الافراد لانه الفوت المقتضى بنسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب
شيأ واحدا كالمنسوب اليه والا لكانت هناك نسبتان او اكثر
فيكون خبرانا او اكثر لاخبر واحد فالتقدير زيد ضرب غلامه
وزيد مبتدا لعلامة ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيأ
واحدا كما قلتم لكنه دو نسبة في نفسه فلا تتدرج بالمفرد فيما
لمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي هو
تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وحواشيها ولا
يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجيء والجواب ان الظرف
في مثله ليس بمستقر اي متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ
بعده الذي هو اما قدامك فزيد قائم فهو كالمفعول به في نحو اما
زيدا فانا ضارب كما يجيء في حروف الشرط واعلم ان صدر
الجملة ذات محل من الاعراب لعينها لم يكن لا يدل على كونها
بتقدير المفرد بل يكون في صدورها ذات محل وقوعها موقع المفرد
وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا تعدا بي على
هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال
غيره هو العامل المقدر لان الظرف جامد لا يلائم الفعل في
تركيبه ملاءاته اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والصدر
له وكذا الخلاف في ان الخبر انما هو هم ذهب السيرافي الى ان الضمير
حرف مع التعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى
الظرف لانه يؤكد كقولك له فان فؤادي عندك الزهراجمع و
يعطف عليه كقوله الا انما تحاله مكان عرق عليك رحمة الله السلام
وينتصب عنه الحال كقوله تعالى في الجنة خالدين فيها قال
ابو علي واد عى بعضهم انه مجمع عليه على ان الظرف اذا اعتمد
على موصول او موصوف او ذي حال او حرف استفهام او حرف
نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقوية بالاعتماد كاسمي الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة وكذا اذا وقعت بعد مكان المصدر به كقوله
تعالى ومن اياته انك ترى الارض خاشعة لاصرح المصدر واما قوله
اخا بني ايا سلمى بن جندل لهدركم اياي وشط المحالس بلا اعتماد
الظرف قيل انما عمل لانه في ان بلا اعتماد لشبهه بالمضمر لانه لا يوصف
مثله ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على
مبتدا به اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار زيد قائم فلمرفوع
بعده اما المقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش هو فاعل في احد قوليه فهو
فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قايم زيد وانما
قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدا
معرفا كان او جملة فيوجبون الرتفاع زيد في نحو في الدار زيد و
قايم زيد على الفاعلية بلا تقدم الضمير على مفسره وليس بشيء
لان حق المبتدا المتقدم فالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب
غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه
بالابتدا ايضا فهو نحو تقدم الخبر على المبتدا لكنه لما اجاز
عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قايم زيد فاعلا
ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان
الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على
جواز في دار زيد فصح تقدم الخبر ومنع كون زيد فاعلا
والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا
دل على ان زيدا كان مبتدا والا لم ينتصب ومنع بعض النصريين
من نحو في دار قيام زيد في دارها عبد هند وذلك لان
المبتدا حقه التقدم فجاز عود الضمير من الخبر اليه في نحو في
دار زيد قائم اما اضيف اليه المبتدا فليس له التقدم الاصلي
والاولى جوازه مع كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عوض
عن المضاف اليه بسبب التركيب الاصلي الحاصل بينه وبين
المبتدا وصيرورته معه كاسم واحد مرتبته التقدم تبعا
للمبتدا وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في
الفاظ الاتية موضعين درج المليت واعلم ان ظرف الزمان
لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم
الفايدة الا في موضعين احدهما ان يسبه المعين المعنى في
حدوث وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال اي ان يعلم اضافة

معنى اليه



معنى اليه تقديرا نحو قولك امرئ القيس اليوم خمر وغدا امراي شرب
خمر وقولك اكل عام نعم تحونه اي خوايته وكقولك قلت الارض يوم الجمعة
او زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فايدة لتخصيص حصول شيء بزمان
هو نفي عين حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم المعنى بشرط
حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان
الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في
اكثره كانه باستغراقه اياه كانه هو ولا يستقيم التفسير المناسب
للخبر به ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجر بعض نحو الصوم في يوم
او يوما خلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم توجب التبعيض فلا
يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يجيزون النصب والاولى خلافه
كما هو مذهب البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوها
في المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل في اكثر الزمان سواء
كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا
من الفريقين نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في
الجمعة واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات قلنا البر الحج ودعا الناس
الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة
واذا كان طرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او
فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان
كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب وذا
مني يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين فالصفة
محذوف اما من المبتدا اي مكانك مني مكان قريب او من الخبر اي
انت مني ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل
فيجب رفعه وليس بظرف كما مضى عن قريب وان كان معرفة والرفع
مرجوح نحو زيد خلفك ودارك امامك وذلك لان اصل الخبر
التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة اختص بالشعر نحو قولك الا
جبرئيل امامه خلافا للجرمي والكوفيين واذا كان المكان في موضع
للخبر عن يمين والمراد تعيين المنزل من قرب او بعد فالغالب
سيبويه لا يستعمل منه الا ما سمعته العرب فلا تقل هو مني
مجلسك ومكان زيد ومربط الفرس قال ولو اظهرت المكان في
هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان مجلسك ومكان زيد وذلك
ان المكان يستعمل فيما سار في تعيين القرب او البعد ومما استعملته

العرب قولهم هو مني مزحرح الكلب اي مكان ومقعد القابلة اي قريب
وكذا مقعد الازار ومقعد الحائط بن وهو مني مناط الثريا اي بعيد
قال ابو دويب فوردن والعنوق مقعدها جانب الضربا فوق النجم
لاسلع اي عال مشرف كالامين علي الياسرين فانه اعلي منهم
ليشرف عليهم لي لا يخفوا قال بعضهم ما كان من هذه الظروف
بمعنى القرب نحو مقعد الازار نصبه ظرفا اولي من رفعه وما كان
منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولي قال لان
الظرف حاو للمظروف فقربه من المظروف تحقق له الاحتواء
وبعده عنه ببعده عن الاحتواء فيه نظر ودليل ان الظرف
في قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو
محتوى عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من
ظرفي الزمان والمكان اذا كان مظروفا وموقتا محدودا او
اجري به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او
البعيدة كدار لا مني فرسخ وانت مني بريد ومني ليلة
اي ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا
دوا مسافة سري ليلة ومني متعلق بمحذوف لان الخبر اي بعيد
مني هذا القدر وكذا قولهم هو مني فوت اليد اذا مدت
اليه يدي له انله وهو مني دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل
سامعه صيحة والمقدر ورد وكان فوت اليد ودعوة
بلوغ دعوة الرجل واما انتصابه في قولك داري خلف دارك
فرسخين وميلا وبريدا ويوما وليلة فلان الخبر هو خلف دارك
ونصبه على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات مسافة
فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو مميز عن النسبة والمسافة
تارة عدت فرسخين والفرسخان بعدان لها كما ان الميل والبريد
الا انا ما لي ويجوز ان ينتصب على المصدر كهو لك ونوبت
اي له اي كنوبتك كما قبل في قوله تعالى ورفعنا بعضهم
فوق بعض درجات ويجوز رفعه وخلف ظرف للخبر اي ذات
مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم داري
من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان دخول من في مثله
وخروجه على السواء كما في قوله جيت من قبلك ومن قبلك وقال
ابو عمرو واذا دخلت من وجب الرفع في الظروف التي بعد المجرور

لان التمييز

لانه التمييز فضلة ويدخل من خرج الكلام عن التمام وليس بشيء او
بقال واري من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز ايضا انت مني فرسخين
على ان معنى الخبر المبتدا اي من اشياعي وفرسخين حالا اي رؤي
سيري فرسخين او على الظرف اي زمن فرسخين اي انت من اشياعي مدا
سيرا فرسخين كقوله عليه السلام سامان منا واعلم ان من خلف
وقدام من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت اولم تضف وترد
الاضافة قليل وهو عند الكوفية لا يكون ظرفا الا مع الاضافة
اما مع الالف واللام فهي بمعنى اسم الفاعل بمعنى جالست خلفا عندهم
اي متاخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا اي مستقرا فاذا رفعت
خبرا عن المبتدا وجب عندهم رفعه كوانت خلف وقدام اي
متاخر ومتقدم والبصرية تجوز نصبه على قلة كما ذكرنا واما
رفعه عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وبني باقية على الظرفية
وهو الاولى اذ خروج الشيء عن معناه خلاف الاصل فلا تترك ما
امكن حمله على عده خروجه عنه وقوله وساع لي السراب
كنت قبلا اكاد اعصي بالماء الفرات اي قبل ذلك بقوتي مذهب
البصرية واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظي الجمعة والسبت
اي الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت
في معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين
او هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم والجواز للفراء وهشام
ودليلنا قولهما اليوم بالان كما يقال انا اليوم افعل كذا اي الان
لمعنى اليوم الاحد اي الان الاحد الان اعم من الاحد فيصح ان
يكون ظرفه هذا ولنذكر كل ظرف مما يتعلق اخبار المبتدا اذا كان
معربا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان تغاير المبتدا لفظا
اولا والاول اما ان يحمل به معنى كزيد احوك وزيد قائم او يعاين
معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما لمساواته في معنى كقوله
تعالى وازواجه امهاتهم او لحذف المضاف من المبتدا والخبر نحو
داري مناك فرسخان اي بعد داري فرسخان او داري مناك
ذات مسافة فرسخين او تكون واحد من المبتدا والخبر معنى و
الاخر عينا ولزوم ذلك المعنى لذلك العين حتى صار كانه هي
نحو الخمسة ترفع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال
وادبار وقوله تعالى ولكن البر من امن وان قدرنا المضاف

في مثله في المبتدا لكن ذا البر من امن وحالا اقبالا او ذا الخبر بخبر من
امن وذا اقبال اوجعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار ومي
مقبله جاز لكنه نحا من معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يعاند
المبتدا لفظا بذكر للدلالة على الشهرة او لعدم التغيير لقوله
انا ابو النجم وشعري شعري اي هذا المشهور المعروف بنفسه لا بشيء
اخر كما يقال مثلا شعري مليح ونقول انا انا اي ما تعرف عما كنت
قال رمونى وقال يا خويلد لا ترع فقلت وانكرت الوجوه هم هم وامثالها
الحامد فان كان موولا بمشتق نحو قولك هذا القائم عمرو فحمل كله اي
غلط تحمل الضمير فكله هنا تاكيد للضمير ويجوز ان يكون هو
مبتدا محذوفا خبره الخبر وان لم يكن من ولا بد لم يتحمله خلافا للكسائي
وكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك منصف بالاخوة وهذا زيد
اي متصف بالزيدية او محكوم عليه بذلك والا لان الخبر عرض
فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وهو الذي
يقدر اهل المنطق بين المبتدا والخبر فالحامد كله على هذا
يحتمل للضمير عند الكسائي لكنه لما شابه الفعل فلم يرفع الظاهر
كالمشتق وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفائه واما
المشتق فهو محتمل للضمير اتفاقا ان لم يرفع الظاهر
خبرا كان او نفيا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو
زيد قائم وان جرى على غير من هو له اكد المستكن بمنفصل خبرا
كان المحتمل للضمير نحو ما زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا
ضاربه انا او حالا نحو لقيك زيد مكرمه ابدا او صلة نحو الضاربه
انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل وهذه هو
الصور عند الكوفيين واما البصرية فاوجبوه طردا نحو هند
زيد ضاربته هي وتمام البحث فيه يجيء في باب الاضمار ان شاء
الله تعالى قوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر
الكلام مثل من ابوك او كانا معرفتين او متساويين مثل افضل
منك افضل مني او كان الخبر فعلا له مثل زيد قام وجب
تقديمه قوله من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه
خبر عند معرفة عن نكرة مضمنة استفهاما او نكرة هي افعل
تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو سيرت برجل
افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان

والمبتدا



والمثال المتفق عليه في غير هذا المقام من قام وما جاءك وايهم قام ومن قام
ومن وانما كان الشرط او الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير
معنى الكلام مرتبته الصدر لان السامع اذا سمع بذلك المغير اهتم راجع
الى ما قبله بالتغيير او مغير لما يجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه
وقد علم حكم المضاف الى اداة الشرط والاستفهام نحو غلام من قام
وغلام من تقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف
والا لم يجز تقدمه على ما له الصدر قوله او كانا معرفتين او متساويين
ليس على الاطلاق بل يجوز تاخر المبتدا عن الخبر معرفتين او متساويين مع
قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدا كما في قوله بنونا ابنو
بنائنا وبناتنا ابنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان الخبر
محط الفائدة فما يكون فيه النسبة الذي يذكر الجملة لاجله فهو الخبر
كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو اردت تشبيه
ابي حنيفه بابي يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول ابي تمام
لعاب الافاعي القاتلات لعابه وارى الحمى استارة ان عوامل
اي ابو بنائنا مثل بنانا ولعابه مثل لعاب الافاعي فوضع او
كان الخبر فعلا له اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد قام فانه
لو قدم اشتبه المبتدا بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا
نحو الزيدان قاموا قلت يشتبه المبتدا بالبدل من الضمير
او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او تقول منع ذلك حملا
على المفرد ومع انه قد جاء في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم
وقوله وأسروا النجوى الذين ظلموا ابو كثير والذين مبتدا ان مقدما
الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفا نحو الذي ياتيني
فله درهم نظرا الى اصل الفا الذي هو التعقيب وايضا لكونها
فالجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاقها انه صدر الكلام ويجب
ايضا تاخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما
زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا في
تقديم الفاعل وتاخيره ولا يجوز التاخير التقديم مع الا لما يجيء
في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدا بلام
الابتداء نحو لزيد قائم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما
قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل من زيد
او كان مصححا مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدا مثل

قاما والزيدون ص

على الثمرة مثلا زيدا او كان الخبر خبرا عن ان مثل عندي انك قايم
وجب تقديمه هذا بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال
الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام
لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذا الاستفهام وسائر ما يقتضي
صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر جملته من الجمل بحيث لا يتقدم عليه
احد لكفى تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المتغيرة ولفظها
وكان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي
تدخله فلا يقال اذ من يا تني استكرمه واما قولهم علمت
اللهم في الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها
المعنوي بظاهر كما فعال العلاج فانه بمحسوسة الآثار كالضرب
والشتم جوز تقديمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي ولام
الابتداء مع تاثيره فيه معنى مع ان تقديمه كلا تقدم اذ معنى ظننت
زيدا قايما زيد قايم في ظني ومنع من العمل فيه ظاهرا احتراما
للفظ المقتضي للصدر واما قولهم الذي ما يضرب والذي ان
تضربه يضربك فان الموصول واذ كانا مع الصلة لكلمة واحدة الا
انه لا يوثر في صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه منطلق وفي دار
من هو اولى بالجواز لان المبتدا كما انه لا يوثر معنى من المعاني في الخبر
ليس يوثر معه ايضا المفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل
كيف الجمع بين قوله ههنا ابن هرمز وقوله في ان وليد وما وقع طرفا
فالاكثر انه مفرد بجملة قلت اشار ان لفظ ابن اسم
مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فابن في ابن وليد مفرد هو
واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد
وان كان الاستفهام طرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به او
تقديمه على المبتدا اما مع الخبر نحو على من كلب زيد او بدونه
نحو على من زيد كلب فقوله واذا تضمن الخبر المفرد اعلم
انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام
نحو من زيدا ومضاف اليه نحو غلام من زيد قوله او كان هو
مصححا اي كان الخبر اي تقديمه مصححا لمجيء المبتدا نكرة على ما
ذكر شرط جواز تنكير المبتدا ان تتقدم عليه النكرة عليه هو
حصر حتى جاز وقوعه مبتدا وقد قلنا عليه ما فيه كفاية
فالاولى ان يقال سنة ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدا

المنكر

المنكر في الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف ليس الخبر
بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا فلو قدر وقوع الظرف خبرا
عن المنكر اعتمد ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ
ناضرة ووجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر يجعل الظرف على المبتدا
لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قايم قايم رجل
احتمل كون رجل خبرا عن قايم او مبتدا لا منه واما الظرف فانه اذا
تقدم تعين للخبر به بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب
سيبويه واما على المذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في
الاسم الذي بعده فليس اذ ذي من هذا الباب قولنا في الاغلب
احترازا عن قولهم امت في محل لامك وقولنا مما لا يتضمن
معنى الدعا احترازا عن نحو سلام عليك ويل لك فان الاغلب تاخير
الخبر لما ذكرنا قبل قوله او لتعلقه اي لمتعلق الخبر بكسر اللام
ويعني بالمتعلق حرف الجر في قولك على الثمرة خبر والمجرور وجروره
ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق
به والمجرور وحده يتعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقة
بل بسبب تعلق المجرور وبعامله القاصر يعني اذا انفصل بالمبتدا
ضمير يرجع الجار والمجرور وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم عود ضمير قبل
الذكر فلو قلت مثلا زيدا على الثمرة وليد منها جاز تاخير
الخبر عن المبتدا بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زيد على الثمرة
مثلا اذ الفصل بين الصفة والموصوف جايز فان تقدم المفسر
المتعلق بالخبر على المبتدا الذي الضمير وتاخير الخبر عنه نحو
في الدار ما كلمانيم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين
خلافا للباقيين وكان المانع نظرا الى ان المفسر مرتبط لما تاخر
لتعلقه بالخبر وليس بشيء لان التقدمة اللفظي كافية في صحة عود
الضمير الا ترى الى قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه وواقف
الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لان في
نحو زيدا غلامه ضرب وكانه نظر الى تقدم طلب الفعل
لمفعوله وكان مفعوله متاخرا بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له
بالشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم
اللفظي قوله او عنى ان يعني او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها
بريدا اذا كان ان مع صلتها مبتدا وجب تقديم خبرها عليها

وقد تقدم انه مع صلته فاعل عند ابي علي اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقدم الخبر ليلا يلتبس بان المكسورة لان المكسورة لا يصلح ان يكون مع اسمها وخبرها مبتدا لكونها جملة والمبتدا مفرد فاذا تقدم الخبر عن عرف من اول الامر ان الذي يجيء بعدها ان المفتوحة لان الخبر لا بد له من مبتدا ولا يصلح له الا المفتوحة واما ان قلت ان زيدا قايم عندي فزيما التبست المفتوحة بالمكسورة لانك لو جيت بالخبر بعد ان المفتوحة اما ظرفا كحوان زيدا قايم عندي او غير ظرف كحوان زيدا قايما حق لا تشبهت المفتوحة بالمكسورة ولم يدر فح الفتحة اليس تكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع يجيء خبر المبتدا بعد خبر ان اليس ايضا وربما يظن في الظرف لتعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر علمي ان عرف انه خبر المبتدا وانه ليس في خبر ان المفتوحة اذ هي حرف موصوله في يجيء في باب الموصول ان ما بعد خبر الصلة لا تتقدم على الموصول ولا على جزء من اجزاء خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر المكسورة مع اسمه وخبره لا يصح ان يكون مبتدا لانها جملة والمبتدا مفرد تعين ان ما بعد الخبر هي ان المفتوحة هذا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانها يتقدم على خبرها لما ذكرت في حروف الشرط ان الجملة الشرطية لا تتوسط بين اما وفاها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا تاخير المبتدا الذي بعد الا فقط نحو ما قايم الا زيدا ومعنى نحو انما قايم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدمه اداة الاستثنا على المحكوم في الاستثنا المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثنا واذا كان تقديم الخبر يوهم منه معنى لا يفهم بتاخيره وجب التقديم كما اذا قصدت بيان انك من تميم لا غير قلت تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غيرك مما يقتضي له الخبر فوقوعه وقد يتعدد الخبر نحو متل زيد عالم عاقل اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون تعطف او غيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولنا منا عالم وجاهل من هذا لان كلا منا ليس فيه تعدد فيه



الخبر عن شي واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان يكون متضادة او لا وليست المتعددة لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جامع تايع لانهما بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم يكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود وذو العرش المجيد فعال لما يريد في كل واحد ضمير يرجع الى المبتدا ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما ان تنصف جزء المبتدا ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر او بتنصف المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود ولبني هو في الحقيقة مما تعدد فيه الجزء لانه مثل قولك منا عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من ابيض واسود كما في عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدا بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدا بدليل مطابقته له افرادا وتثنية وجمعا كقولك مما ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احد مما عالم والاخر جاهل لانتصاب البعضين بخلاف جزئيهما فان كل واحد منهما منفرد عن الاخر واذا جاز اسناد الشي الى الشي مع ان المسند اليه في الحقيقة منفصلة الخارج منه مع قيام القرينة نحو ما احسن الغلام بنصب الغلام وجر فلا يكون اسنادا الشي الى الشي مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر اولا وهذا كما تقول التارج احمر ابيظاهر فشرج ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجها نصبا وجرا واما الثاني اعني ما انتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا اذ المعنى في جميع اجزايه حلاوة وفيه حموضة لانه امتزج الطعمان في جميع اجزايه والكسر احدهما بالاخر وحصر بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الاخر بالواو مع انتصاف مجموع المبتدا بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهما

الجزء الاول م

وليت الكنسة ز المزدحم وكذا ما هو بمنزلته ز رجوع الضمير من كل واحد
من الخبرين الى مجموع المبتدا اذ المعنى ز جميع اجزايه نحو هذا ابيض
واسود وهذا حلو وحامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع
المبتدا نحو مما عالم وجاهل فلابد من الواو والمبتدا مفكوك تقديرا
اي احدهما عالم والاخر جاهل قوله وقد يتضمن المبتدا معنى
الشرط فيصح دخول الخبر الفا ز الخبر وذلك الاسم الموصول
بفعل او ظرف والتكرة الموصوفة بهما مثل الذي ياتيني فله
درهم وكل رجل ياتيني فله درهم اعلم ان الفا قد تدخل على
خبر المبتدا الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقايم ولا تحذف الا
لضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم او لاضمار القول
كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم ويجي علة
الاتيان بالفا ز خبر مثل هذا المبتدا ز حروف الشرط وتدخل
جوازا ز خبر مبتدا مذكور ههنا وهو شيآن احدهما الاسم الموصول
اما بفعل او ظرف ويدخل ز قولنا الموصول اللام المصوله ايضا
نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلته لا يكون الا فعلا ز صورة
اسم الفاعل او المفعول لما يجي ز الاسما الموصولة والاغلب الاعم
في الموصول الذي يدخل ز خبره الفا ان يكون عاما وصلته
مستقبلة كما ز اسما الشروط وفعل الشرط نحو من تضرب اضرب
وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين قتلوا
المومنين والمومنات الاية لان الاية مسوقة للكاينة عند
جماعة مخصوصة حصل منهم القتل اي الاحراق وكذا قوله
تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه وقد يكون
الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت
الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت تفرون
منه بلقاكم اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع
كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر منه فالمعنى هذه
الماهية التي تفرون منها ملاقيكم ويجاز دخول الفا ز خبر
المبتدا هنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصوف
وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل
لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم والموصوف
بالظرف نحو الذي قدامك فله درهم وانما وصل المبتدا الذي

ز خبره

ز خبره الفا او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول
والموصوف كلمة الشرط والخبر كالجزا الذي يدخله الفا لصلة
والصفة تكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون
الا مبهما كاسما الشرط نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون
مبهما كما ز قوله تعالى ان الذين قتلوا الاية دخيل ز معنى
الشرط وكذا كان حق الصلة ان لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط
من وما الا انه لما لم يكن شرطا ز الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا
ز الفعلية بل يكون مما يقدر ومعه الفعل كالظرف والجار وان
لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى ان الذين قتلوا وكذا كان
حق الخبر ان يلزمه الفا لكونه كالجزا من حيث انه ليس جزا الشرط
حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي ياتيني له
درهم ولا يلزم مع الفا ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم
ان يكون ما بعد الفا لازما للمضمون ما قبلها كما ز جميع الشرط
والجزا في قوله قل ان الموت الذي تفرون منه الاية الملاقاة
لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا ز قوله تعالى
وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة بمعنى تعالى لازم لحصولها
معنى فلا يضر ذلك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزا او يجي تحقيقه
ز حروف الشرط ان شا الله تعالى والثاني النكرة العامة الموصوفة
بالفعل او الظرف او الجار نحو كل رجل اتاك فله درهم لما
ذكرنا ز الموصول وقد تدخل الفا على خبر كل وان كان مضافا
الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لضارعة عند لكلمات
الشرط ز الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير
بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند
سيبويه لا تدخل الفا على خبر غير ما ذكرنا من المبتدا ات
والاخفش يجوز دخولها ز جميع خبر المبتدا كقوله زيد فوجد
وانشد وقايلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو
كما هيا وسيبويه يقول مثله نحو هذا خولان فانكح توضيح
وليت ولعل ما نصابا تفاق جميع نواسخ المبتدا تمنع دخول
الفا ز خبر المبتدا المذكور الا ما تذكره وذلك لانه انما دخله
الفا لمشابهة المبتدا لكلمة الشرط ولزوم التصدر ولا يدخل
نواسخ الابتدا الا ان تلغا النواسخ توثر معنى ز الجملة وقد تقدم

ان ما يوترث الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر في
قوله واذا تضمن الخبر المفرد الاذان هذا المبتدا لكونه غير راسخ
العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يوترث في الجملة المتاخرة
معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين
الاية والحق المالكي بها ان المفتوحة وان لم تقع مع سماع لكنه
لما راى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز
على محل اسم ان كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى
بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها يجري
المكسورة على ما يجيء في الموضع المشار اليه آخرا كما يجري ان
المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية
فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتدا الا في الضرورة فيضمن مع ذلك
بعدها ضمة الشان حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير
عن التصدر في جملتها وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة
يوما يلق فيها حادا وظبيا قوله والحق سيبويه ان لها
اي الحق ان في المنع من دخول الفاء ليت ولعل قال المصنف اتباعا
لعبد القاهر ان هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش وكل قوله
وتبعه العبدي وابو البقاء وابن نفيس ان المجوز لدخول الفاء ان
سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل ما نعان بالاتفاق
لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتدا هكذا سوى ما استثنى
وما ذكره المصنف من امتناع دخول الفاء في ليت ولعل
للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون
الا خبرا اي محملا للصدق والكذب وليت ولعل لا يحتملان
ذلك ليس بشيء لصحة قولك ان جاءني زيد فاضربه فقال
تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير الحق
ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب
اليم قوله وقد تحذف المبتدا الغير مرفوعه جواز القول
المستهل للهلال والخبر جوازا مثل خرجت فاذا السبع ووجوبا
فيما الترم في موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا ومثل ضربي
زيدا قائما ومثل كل رجل وضيعته ومثل لعمرك لافعلن
المستهل المبصر للهلال وقد ذكرنا انه لا تحذف شيء لا وجوبا ولا
جوازا الا مع قرينة دالة عليه تعيينه اعلم انه قد تحذف

المبتدا

المبتدا وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجيء في باب نحو الحمد لله اهل
الحمد اي هو لعل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل
صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجيء ولو ظهر
المبتدا لم يتبين ذلك وتحذف وجوبا ايضا عند من قال
نعم الرجل زيد ان تقدير هو يرد فيه نظر على ما يجيء
في باب قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر اي حذفا
واجبا او جائزا واذا ترفي قولك اذا السبع للمفاجاة واختلف
فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله تجوز ان يكون
خبرا للمبتدا الذي بعدها اي فبالمكان السبع فتقول
على هذا مررت فاذا زيد قائما ولا عامل متعلق بكائن ونحوه
من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا
مضافا الى الجملة الاسمية المحذوف الخبر ولا يضاف من ظروف
المكان الا الى الجملة الاحبت على ما يجيء وفي الظروف الملبسة وما
ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك
فبالمكان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع
بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله
يجوز ان يكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير
مضاف اي فاذا حصول السبع اي في ذلك الوقت حصوله لان
ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر
محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير مسلم اي في ذلك
الوقت السبع بالباب فحذفه بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه
ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعاملة
محذوف على ما قال المصراي ففاجاني وقتا وجود السبع بالباب
الا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو اذا مفعول به لفاجاني
ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذ الظرفية غير منصرفة على
الصحيح ونقل عن ابن يرى ان اذا المفاجاة تنقلب عن الزمانية
انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انه فالسببية التي المراد منها
لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اي مفاجاة السبع لازمة
للخروج وقال المالقي هي زائدة وليس بشيء اذ لا يحكم بزيادة
وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف حملا على المعنى اي
خرجت ففاجاني كذا وهو قريب قوله الترم في موضعه يقال

الترمته التي قالت رمه اي قبل ملازمته اي في خبر التزم العرب
ذكر عين الخبر في موضعه فحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه
مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار
لفظ سادّ مسدّ ذلك الخبر وهو في اربعة ابواب على ما ذكر المص
اولها المبتدا الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال
الفراء الواقعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسما
كسائر العوامل وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل الفعل مقدر
كما في قوله لو ذاك سوار لطعنني وهو قريب من رجد وذلك ان
الظاهر منها انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني
كما يجيء من حروف الشرط ودخلت على لا وكانت لازمة للفعل
لكونها حرف الشرط فيبقى مع دخولها على لا على ذلك هو
الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما لا يخفى مع غير
لا من حروف النفي فمعنى لولا علي لهلك عمر لولم يوجد لهلك
عمر ينفي الاول اي انتفا وجود علي لانتفا هلاك عمر وانتفا
الانتفا ثبوت ممن لم يكن لولا مفيد ثبوت الاول وانتفا
الثاني كما افاده لو في قولك لولم تاتني لشتمتك كما مر في بيان
قوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة البيت لكن منع البصريين
من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست
لو الداخلة على الاول ان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد
من الانفصال بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا
مفسر وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي وغيرا لرعاية وجوب
القسم الا مقرونة في الاغلب كما يجيء في قسم الحروف ولا تقدير
بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدا ولا يجوز
ان يكون جواب لولا خبره كما مر في اما زيد فقائم لكونه جملة
حالية عن العائد الى المبتدا في الاغلب كما في لولا علي
لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف
احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة لولا اذ
هي موضوعة لتدل على انتفا الملزوم فلولا دالة على ان
خبر المبتدا الذي بعدها موجود لا قاعد ولا غير
ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ السادّ مسدّ الخبر وهو جواب
لولا وربما حذفت لولا هذا على الفعالية قالت فاتك اما مه

لما جيت

لما حيت انه هلا رميت بعض الاسهم السود لا ورد رك انى قد
رميتهم لولا حدوث ولا عدري لحدوثي اي لولا الحدوث وهو الحرمان
وتاليهما كل مبتدا يكون مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى المصدر
وهو فعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما
يجيء في باب نحو اخطب ما يكون الامير اي كون واكثر شربي
السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او
الى المفعول نحو ضربي زيدا واليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك
حال منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قائما بمعنى او تضاربنا قائمين
او من احدهما نحو ضربي هذا قائما او قائمة ويقع هذا الحال
فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمي زيدا كان ذا مال ويقال سمع ادق
زيد يقول ذلك اي سمع اذني كلام زيد على حذف المضاف وان
كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها
واو الحال نحو ضربي زيدا وغلامه قائم فات النبي صلى
الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال
فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع
غير موقعه منكر وجواز الكسائي يجردها عن الواو لوقوعها
موقع خبر المبتدا فيقول ضربي زيدا ابوه قائم كما في قوله
كلمته فوه الى فيّ ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر المذكور
بالتوابع نحو ضربي زيدا كله او ضربي زيدا الشديد قائما
ومنعه غيره لقلبه معنى الفعل عليه وهذا ذهب بن درستويه
الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب
زيدا الا قائما وله يسبع الاتباع مع الاستقرا وفي خبر مثل هذا
المبتدا اقوال ذهب يزد رستويه وبن باب شاذ انه لا خبر
له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما ضربه قائما
وهو مخالف لقولهم الزيدان عندنا وذهب الكوفيون الى ان كونا ما
حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي
هو مبتدا وخبر المبتدا منتظر ومقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي
زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال
مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه
قائما اي ما ضربي ابي اياه الا هذا الضرب المفيد وكذا اكثر شربي
السويق ملتوتا وذهب البصريون الى انه حال من معمول

المصدر ومعنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اي ضربي زيدا حاصل
اذا كان قايما والدليل على بطلان مذهب الكوفيه ان كلهم متفقون
على ان معنى ضربي زيدا قايما الا وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفا
الا من تقدير البصريه والاخفش وبيانه مبني على مقدمه
وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ
الواحد اذا استعمل ولم يقم قرينه تخصصه ببعض ما يقع عليه
فهو نص الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من الاستقراء كالمهم
بمعنى التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان
حالة كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم
مع الجلوس لا ينقض لكان مناقضا لظاهر دلالة اللفظ واذا قام
قرينه الحال الخصوص فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب الماء
لان شركا الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا
ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصريين بحال
تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم
فمدلول المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال
القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما ضرب
زيدا الا قايما واما عند الكوفيه فالجنس عندهم مقيد بالحال
المخصص له فيكون المعنى ضربي زيدا المخصص بحال القايم
حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من
حصول الضرب المعتد به اياه حصول الضرب المقيد بما
لقعود ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر
والمراد المتفق عليه وهذا يبطل مذهب بن درستويه ايضا
لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قايما وما بعده مذهب
الكوفيه خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس
في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد
الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر
لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ وكذا نقول في قولهم
اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا
اكثر من شربه غير ملتوت فقدروناه على مذهب الكوفيه
اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق
عليه اذ يجوز ان تقول هذا اللفظ اذن من شربه

ما ضرب زيدا الا قايما

ملتوتا

ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت الف مرة ويريد باكثر شربي
السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا ويرد
على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم
ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف
الا ان يقال اذا قامت قرينة قويه دالة عليه فلا باس بحذفه
كما قالوا في سيبويه زنة باب المفعول معه ان تقدير مالك وزيدا
ملك وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر
الذي هو حاصل عند البصريين هو الاخبار عن المصدر بكونه مقيدا
بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ السادّ
مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم
ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما وليس اذا للاستقبال ههنا بل هو
للاستمرار كما مر في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في
الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير حذف
حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك
والركض في الميدان فمتى اذا كان قايما الحال ثم حذف اذا مع
شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال
معنى الظرفية لان معنى جاءني راكبا اي في وقت
الركوب فالحال قايم مقام الظرف القايم مقام الخبر فيكون الحال
قايما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقايما
خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد المصدر
المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة لم يسمع مع
كثرة الاكل اقلوا كان خبر كان الجار وتعريفه وسمع ذلك مع طول
الابتداء هذا ما قيل فيه والذي يظهر لي ان تقدير نحو ضربي زيدا
يلابسه قايما انما اردت الحال عن الفاعل في المعنى وضربي زيدا
يلابسه قايما اذا كان عن الفاعل في المعنى ولم تقل حذف
المفعول الذي هو زيد والحال فبقي ضربي زيدا يلابس قايما فيجوز حذف
ذي الحال على ما اوردنا مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قايما
زيدا اي ضربته ثم حذف يلابسا الذي هو خبر المبتدا والعامل في
الحال وقام الحال مقامه كما تقول راكبا مهديا اي سر راكبا
مهديا فيكون على هذا سير طين من حذف اذا مع شرطه
الذي هو من جوز ان يعمل في الحال غير العامل في صاحبها يجوز ان

يكون التقدير ضربي حاصل قايما العامل حاصلا ورد والحال معمول
ضربي وفيه تكلف كثيره مع حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم
يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان هو
الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان
قايما ظاهرا من في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا
نظير له والذي اوقعهم في هذا توقع غيرهم بيما لزمهم التي هو
التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه
ولا صرفهم الجاهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على
ما ذهب اليه المالكي فنقول تقدير ضربي زيدا حاصل قايما
والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو ايا وزيدا
فنقول حذفنا كائن او حاصل العامل في الحال لكونه عاما شائعا
بجميع الافعال كما حذفناه في كوز بدعندك او في الدار لمشابهة
الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف
مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال
الساد مسد الخبر عن فعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة
بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قايما هذا عند الاخفش
والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانا جعلنا
ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قايما ايضا ولا يجوز مثل
ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا
قايما اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز
يجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون
بخلاف نحو اكثر شربي السويق ملتوتا وصوتي زيدا وذلك
لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما دمت سالما
فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير اي اوقات
كون الامير فيكون قد جعلت الوقت اخطب وقايما كما يقال
نهاره صايم وليله قايم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب
ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة وكثرة وقوع ما
المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الرافع فيه
كقوله ومالي الا مشي سالم ومنع المبرد من نحو قولك احسن
ما يكون زيدا القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا
يخبر عنه بنفس القيام واجاز الزجاج وهو الاولى لانا جعلنا

احسن

احسن وان كان في الحقيقة زيد مصدرا وذلك باضافته الى ما
المصدرية قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي
ههنا كناية عن الصنعة وضابط هذا كل مبتدا عطف عليه بالواو
التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته
خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع كانك قلت فكل رجل مع
ضيعته فاذا صرحت بمع لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو
وان كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف في غير المفعول
معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدا لم يكن خبرا فان قيل
يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو ويكون خبر المبتدا
كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه على ما يجيء في بابه
وذلك لانا نقول النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان
في الاصل على مع فاما قاه الواو ومقامه فلم يكن ان يكون عليه
لكونها في الاصل حرفا فانتقل الى ما بعدها فالجواب
ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل
الى ما بعدها بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا
لقيامه مقام الخبر بخلاف زيد معك كما تقول زيد عندك وقال
البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه
ايضا اشكال اذ ليس في تقدير مسد الخبر تكلف حذف
وجوبا لما قلنا ذلك لان الخبر متى تحمله بعد المعطوف وليس بعد
المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولو جاز ان تقول ان المعطوف
ساد مسد الخبر المحذوف بعد لم يصح الاعتراض على تقدير
الكوفيين في قولك ضربي زيدا قايما حاصل بانه ليس هناك
ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا تاخر الحال عن محله
فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون و
ضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول
زيد قايم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه لبقي البحث
في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسد وبجوز ان يقال
عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب
حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب
والله اعلم البلاغة واتم والساعة ترقب فلا تكون اذ ذن من هذا
الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون ان وضيعته معطوف على مبتدا

فعل لاحدهما واقع على الاخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء
دل ذلك الفعل على التفاعل اولا فالاول كقولك زيد والزيد يتضاربان
فيصح ان يكون خبرا عنهما لكونه بمعنى متضاربان والثاني كقولك زيد وعمرو
يضربه وقريب منه قول الحماسي المؤمنين علية السلام فهم
والجنة كمن قد رآها وانما جاز ذلك لتضمن الخبر ضميرهما و
البصريون يمنعون مثل هذا على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل
في ذلك كالصفة فلا يقال زيد وعمرو وضاربه بالاتفاق
وكقولك لها على ان يكون الفعل حالا لا خبرا فزيد والريح عنده
مثل كل رجل وصنعته ويباريه حال واعلم انه قد يعبر عما
اضيف اليه المبتدا عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما في قولك
راكب الناقة طليحان او قولك مقاتل زيد فوبان اي زيد
ومن يقاربه زيد فوبان في قوله ولعمرك لافعلن ضاطه كل
مبتدا في الجملة الاسمية القسمية متعين للقسم كقولك لعمرك
والله لتخرجن كما يجيء في باب القسم فالتعيينه للقسم دال على
تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجواب القسم
موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم
السوال ايضا كقولك لعمرك ليفعلن وقد ترك المقسم قسما اخر مما
يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق
العام كقولك زيد قدامك او في الدار على ما ذكرنا قبل وتجويز
ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامر بين اي
الدلالة له على تعيين الخبر والسد بشيء اخر مسد حاصلان
فوجب الحذف وفعل المقسم انما ترك ذكره لكون هذا السادد هو
مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا دون سائر ما تقدم مما
سد مسد الخبر ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدا
الا ان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه
مسند فشابه الفعل والفعل حال من التعريف والتنكير كما ذكرنا
في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرا
ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل فكان نكرة
وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح
لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا الا
غير فصار الاسناد لازما له دون الاسم واما قول النحاة اصل

الخبر

الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشيء لان المسند
ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا
وتوانتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك
زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد وانسناده اليه
لا اخوته واذا تعددت المبتدآت كقولك زيد بوع اخوه عمد حاله
ابنه بنته صهرها جاريته بيدها صديقه قادم فالمبتدا الاخير
مع خبره خبرعما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها
وهكذا الى المبتدا الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة
من حمل خبر عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدآت الى ضمير
مدلول الا المبتدا الاول وان له بتضمن المبتدآت كل واحد منها
الى ضمير ما قبله فانك تاتي بالعوايد بعد خبر المبتدا الاخير
فيكون آخر العوايد للاول المبتدآت وما قبل الاخر لما بعد اول
المبتدآت وهكذا على الترتيب وذلك كقولك زيد عمرو بكر
خالد قايم عنده في داره بامره فكانك قلت بكر خالد
قايم عنده وعمرو بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر
مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطه في داره فكانك قلت زيد
عمرو داره مشتملة على بكر مع خالد بامره اي زيد امر
عمرا يجمع بكر وخالد معلق على هذا القياس ثم جعل هذه الجملة خبرا
عن هند مع رابطه عنه فكانك قلت هند زيد امر عمرا يجمع بكر وخالد
معه وعلى هذا القياس ان كانت المبتدآت اكثر فقولك خبر خبر
اذ واخواته هو المسند بعد دخول هذه الحروف مثل ان زيدا
قايم وامرك مرجو خبر المبتدا الاول وقد يتم الا اذا كان ظرفا

اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل في رفع الاسم الفاعل وفي نصبه
المفعول لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع او منصوب غير
فهما مشبهان بهما من وجه كما يقال ان المبتدا شبه الفاعل لكونه
مسندا اليه والخبر بشبهه لكونه ثانيا جزئي الجملة وخبر ان و
اخواتها بشبهه لكونه عاملا اي ان واخواتها مشابهة للفعل
المتعدي الا انه قدم منصوبه على مرفوعه بتنبيه بفرعيته
العمل على تبعية العامل وخبرها لتبريم مشبه خبر ان هو
المشبه للفاعل واسم ما الحجازية مشبه لاسم كليس الذي هو
فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئية

ما

وخبرما المحازبه للمفعول وكذا تقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب
مشابهة للمفعول بكونها فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة
العمد فاعلة كانت او لا والنصب علامة الفضلات مفعوله كانت ولا
فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب
بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرية وخبر كان و
اخواتها وخبرما المحازبه الى تشبيهها بالفضلة فنقول ان ان واخواتها
لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء في بابها عملت رفعا ونصبا
مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما تقدم في ما المحازبة لان
معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعني ليس شيء واحد وكان
بترتيب معمولها كترتيب معمولي ليس اعني تقديم المرفوع على
المنصوب تطبيقا للفظ لا بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل
المتعدي على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه ولفظها
لفظه والمشابهة فيه كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل
في حال قوته وهو اذا تصرف في معموله بتقديم النصب على
الرفع وعند الكوفيين اذ خبران واخواتها ولبنا خبر لا التبرية
مرفوع بما ارتفع به حتى كان خبر المبتدا الا بالحروف الضعيفة
عن عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضاها للخبر على
السواء لا ولى ان تعمل فيهما ولاشتمالها مع مشابهة قوية بالفعل
المتعدي قوته بعد دخول هذه الحروف فخرج خبر المبتدا
وكل ما كان اصله كذلك سوا خبر هذه الحروف لكن دخل فيه
غير المحدود فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه
في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا
يرد على حد خبر لا التبرية نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار
وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الطريف
غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما
وكذا يرد على حد خبر المبتدا بقولنا المجرد المسند الى احد
صفة المبتدا في نحو قولك تعالى وكلبهم باسط ذراعيه فان
هناك المغاير للصفة المذكورة وتابع المبتدا وقال ههنا هو
المسند بعد دخول الذي كان في الاصل خبر المبتدا وفي اسم
ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدا السلم من الاعتراض
قوله وامر اي حاله وشانه كما مر خبر المبتدا اي في اقسامه

من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبتا
ومحذوفا وغير ذلك وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من
الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في تعدد به اي ليس
امر كامر خبر المبتدا في تعدده فانه لا يجوز تعدده عند اي اسم
اذ وقد جاز تعدد الخبر على المبتدا وانما جاز ذلك لان هذه
اطروف فروع على الفعل في العمل كما يجيء في بابها فاريد ان
يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب
على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت
في باب الفاعل والاصل ان يلي الفعل فلما اعملت الفعل الفرعية
لم يتصرف في عمولها بتقديم تاليهما على الاولى كما تصرف
في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل ومحال الخبر هما
خبر المبتدا في غير ما ذكر ايضا ودليله ان خبرها لا يكون مفردا
متضمنا ما له صدر الكلام كما يجيء في باب حروف قوله الا ان يكون
ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقدم اذا كان الاسم نكرة
كقوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم في وجوب تقدم
اذا كان الاسم نكرة نحو اذا من البيان لسخرا وانما جاز تقديم
الخبر ظرفا لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان
كل شيء من الخبر ثابت فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصار مع كل
شيء كقرينة ولكن اجنبية قد حالت لا يدخل عنزة كالخبر
بذلوه حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار والمجرور لمناسبة
بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والمجرور محتاج
الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف قوله خبر لا التي لنفي
الجنس هو المسند بعد دخول لا مثل لا غلام رجل ظريف فيها
ويحذف كثيرا وبنوا تميم لا يبتونه وجه شبهها للفاعل
مشابهته للخبر اذ المشابهة للفاعل نحو مشيه بالمشية وزيد
مشابهة لا التبرية لان ان للمبالغة في الاثبات والنفي فلو لم
كما ان ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت على حمل النقيض
وارتفاع خبرها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة
فان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه
بكونه خبر المبتدا والرجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما
صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه







سبب بنا يرمع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها
اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند عن مرفوع هو
بلا كما كان مع اسمها المنصوب. قال المص ليس تمثيل النحاة لان نفاع
خبر لا يحب لرجل ظريف يحسن لانه نزع الظاهر صفة لاسم لا والمثال
ينبغي ان يكون ظاهرا فيما مثل له ويستقبح اذا كان قبيحا احتمال
ما مثل له واحتمال غيره على السواء قبح منه اذا كان عين ما مثل له
اظهر ومثاله كذا بخ لان خبر لا تحذف كثيرا فقط يقدر ولا يحمل
نزع الصفة اظهر وقالت مثالنا لا يحتمل تطريف الا الخبر لان المضاف
المنفي بلا لا يوصف الا بالمنصوب والذي ذهب اليه من امتناع وصف
صف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد
حولفوا فيه ويجوز رفعه حملا على المحل وذلك لان لا هنا مشبهة
بان فكما يجوز في قولنا ان اسم ان كان معربا الحمل على المحل فكذا
نزع توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين
لا وان في هذا الباب بان ان لا يزيل معنى الابتداء بل مغناها
توكيد مضمون الجملة فكان المبتدا باقيا على حاله فجاز الحمل
على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير عما كانت عليه
فلا يجوز ان يتقدر بما بعدها ويجعل الاسم بعدها كالمبتدا لانها كما
فعلم مما ذكر ان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسم ما
الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا
فالحمل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من الرفع بالبعيد
الذي ان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لان التي
الابتدا معها كالباء واما اذا كان مبنيا فلنصبه بغير ذكر فعهم
لان النصب فيه صار سبب البناء فتحا فصار نصب تابعه حملا
على فتحه المشابه للنصب بعروضه بلا وزواله روالها مساويا
لرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان له في الاصل لان كلا واحد
منها يفيد قوله ظريف بخ لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد
الخبر ولا معنى له انتهى ملتقطا بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام
رجل والظرف خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف
ولو قال لا غلام رجل لا اذا كان ظرفا اقتدي فيه بحار الله
قال الجزولي بنو تميم لا يلفظون به الا اذا يكون ظرفا فاتت
الاندلسي لا ادري من اين نعلمه ولعله قاسه قال والحجاز بني تميم هو

بحذف نونه



بحذف نونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه
واذا لم تقم قرينة فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل هو لغة تميم اذن
كاهل الحجاز في وجوب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اتيانه مع عدم
القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند
اهل الحجاز ويجب عند بني تميم قوله واسمها ولا المشبهتين
بليس هو المسند اليه بعد دخولها مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك
وهو في لا شاذا اسما وخبرها قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما
زيد قائما وما ضاربي هو الظريف واما الجملة الاسمية التي يدخلها
لا ان يكون المبتدا فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا
عمرو او يكون جزاؤها تكريرين نحو لا رجل قائما قوله وهو في لا
شاذا اي عمل ليس في لا شاذا قالوا انما جيء في الشعر فقط كقوله من
صد عن نيرانها فانا بن قيس لا براح والظاهر انه لا يعمل لا عمل
ليس لا شاذا ولا قياسا ولا يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوبا
كخبر ما وليس وفي قوله نحو لا براح ولا مستصرخ الاولى ان يقال
هي التي في نحو لا اله الا الله اي لا الثانية الا انه يجوز في ان لا يعمل ما يعمل
نحو لا غلام رجل ولا قوة وبعد ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع الموت
وشذ في غير ذلك نحو لا براح ودليل ضعف في العمل كما يجيء في
المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع
المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر
سواء كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي والنهي او الاستفهام
ويحتمل ان تكون لغير الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل بل رجلان
واما اذا انتصب اسمها او انفتح فهي نص في الاستغراق كما ان ملحاني
رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما حاني
رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز
ما جاءني من رجل بل رجلان المنصوبات هو ما اشتمل على علة
المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلة
الفضلة كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف
والياء نحو رايت زيدا ومسلمات وبابك ومسلمين ومسلمين
وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلات في النصب يعنون به
المفعولات الخمسة ونحوا عليه وهو غير المفعولات من الحال
والتمييز وغير ذلك والذي يجعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل

المنصوبات

ليس

بعد ان جيء بالفاعل فقال للحال هو منصوب مع قيد مضمونه اذا الحي
في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا وثيار
للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكما نهد اشتراط التخصيص في التسمية
والمفعول بلا قيد شيء اخر هو المفعول المطلق كما يجيء في خبر جعل
المفعول معه والمفعول له اصلا في التصوب النصب لكونهما مفعولين
وجعل المستثنى والحال فرعين من مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد
كالاولين نظر وان كان الاصالة في النصب بسبب كون الشيء من
ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول
له اذ رب فعل بلا عله ولا مصاحب ولا فعل الا وقع على حاله
من الموقع او الموقع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلة
في الاصل فيدخل فيه الفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى
واما سايير المنصوبات فمما شبهت بالفضلات كما مع اذ واسكر
لا النبرية وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها قوله فمنه
المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقدم
المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل
المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول المطلق لانه المفعول به
الحقيقي به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب
زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه اما المفعول به نحو ضرب
زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدام زيد يوم الجمعة فليس مما
فعله فاعل الفعل المذكور اوجده ولذا المفعول معه واما المفعول
له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست
لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم رايتا في قولك
رزقتك طمعا لسبب لاجل قيام الطمع به بل لاجل الرزق فان
ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق به
بتقديم ذكره وايضا لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر اولم
يذكر بخلاف المفعول له قرب فعل بلا عله وقدم المفعول به
بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الواقع للفاعل له اشد من
طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة
اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول
منه بلا قيد اخر فقولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وجالد
اكدا مالك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو

مضروب فيه وخالد مضروب معه واكدا مالك مضروب له فتعلق ذلك
الفعل الى المفعول به يتعين صيغته من غير قيد اخر بخلاف زيد
قائما الى عمرو فجر فجر بخلاف ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان
وصيد يوم كذا فمجاز تقليل وكذا فرسخ سير وكذا ويوم مصيد وهو
على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا قال
سيبويه في قولهم جئتك خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فاتسع
في الكلام واختصر قال وليس هذا من سعة الكلام ما بعد من قولهم صير
عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت
المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا فجعله كما ترى في غاية
التقصير البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه
لان احتياج الفعل اليه اكثر من احتياجه الى المفعول له والمكان ضروري بخلاف العلة
والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لاجله
له ولا عرض قليل بخلاف الفعل الذي لا مصاحب قالوا لكثرته في
المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو وبخلاف سايير
الفاعيل ولو لا تمرعات التسمية كما قلنا لكان تقديم الحال
على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو المرجال مرجحة
المعنى وانما سمي ما نحن فيه مفعولا له والمفعول معه قوله
هو اسم ما فعله قال المصنف انما قلت ههنا اسم بخلاف سايير
الحدود التي يجيء نحو ضربت التاديب قولك ضربت ضرب فانه
شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد
بقوله فعله المتكلم او خرج بالقول اي قال فالقول في الحقيقة والا
كان معمولا الا ان الفعل في اصطلاحهم يطلق على غير
القول فيقال هذا مفعول وهذا مفعول فلم يكن ادخل داخلا في قوله
ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مفعول لا
ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المدلول فلا يخرج بقولنا
اسم ما فعله لكونه اسما وتاويله باللفظ يدخل في الحد جميع
الفاعيل فان لفظ زيد ويوم الجمعة وامامك لفظ او حال الفاعل
بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو
الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو اصل الضرب فلم
يكن داخلا حتى يخرج لانه اذا فعل مضمونه لم يفعله عندا ويبقى
باسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا

ف ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور هنا فعلا الا ان يقول
الفرع قرع الاثبات فجري مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا وفني
فناء جاء مجيء ما فعله الفاعل واختر بقوله فاعل فعل مذكور
عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله
فاعل الفعل الذي هو اعجب لان فاعل الضرب هو لا يفعل نفسه وكذا
استحسنت الضرب فوله مذكور صفة فعل وكذا قوله معناه
والضمير عايد الى اسم او الى ما فوله بمعناه احتراز عن نحو كرهت
قيامي فان قيامي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن
ليس كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد بنحو كرهت ذراعتي
واحببت حبتي وانقضت بعضي على جاز المنصوبات بمفعول به
قوله ويكون للتاكيد والنوع والعدد مثل جلست جلوسا وجلسة
فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه المراد بالتاكيد المصدر
الذي هو مضمون الفعل فلا زيادة في عليه من وصف او عدد وهو
في الحقيقة تاكيد لان المصدر المضمون كلهم سموه تاكيدا للفعل
توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعد ضربا
صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر
الذي هو المضمون وحل لا لاخبار والمراد بالذين تضمنهما الفعل
وبعني بالنوع المصدر الموصوف ودليله على ضروب لانه اما ان
يكون موضوعا على معنى الوصف كالتهمقري والقرفصاء والجلسة
والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة
الجنس والفتح والقتل والضعف وغير ذلك فالجلسة ليست
بمطلق الجلوس وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو
جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه
نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربت ضرب الامير
لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل
ضربة ضربا مثل ضرب الامير وذلك انك لا تفعل فعلا غير
واما ان يكون اسما صريحا مبنيا كونه بمعنى المصدر اما من نحو ضربته
انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما ان يكون نحو ضربته
اي ضرب واما ان يكون افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقد يجيء
غير مقدر بان اياما فعل التفضيل بعض ما ضيا فان انبه كما يجيء
في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا مما حذف موصوفه اي

ضربا

صربا اي ضربا ضربته اشد ضرب واما ان يكون بعض او كل نحو ضربته بعض
البعض او كل الضرب او غير مميز في اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا
واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا على بيان اختلاف الانواع نحو
ضربته ضربين اي مختلفين قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا
او معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديدا او خفيفا او
غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو وعدم سماع وقوع هذه الاسماء
وصفا شيء وعده سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم
بلا دليل وبعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا وهذا
اما مصدر موضوع له نحو ضربته ضربة وضربتين وضربات او
مصدر موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدده
صريح مميزا للمصدر نحو ضربته ثلاث ضربات قال الله تعالى
فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا ويجوز ان
يكون المراد صفته لصفة محذوفة اي ضربا الفا واما الة موضوعة
موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل
ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الالة
مقامه المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربته سوطين
واسواطا وتثنيتها وجمعها لتثنية المصدر وجمعه لا لتثنية الالة
وجمعها لانك ترى ما قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك
لم تضربه العدد المذكور الا سوط واحد لكنك تثنيت الالة وجمعتها
لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل
ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم اي فيما قامت الالة
مقام المصدر والنوع والعدد كما اجتمعا في قولك ضربته
ضربتين وضربا فاصلا اختلافا لانواع قوله فالاول
لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة
عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي هي لا للقصد
الى الماهية من حيث هي هي بكون مع قطع النظر عن قلة وكثرة
والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرة فتنافضا فوله
وقوله بخلاف اخويه بعد النوع والعدد وذلك لان النوع قد
يكون فيه تعيين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا قوله
وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اي قد يكون المصدر بغير

لفظ الفعل وذلك اما مصدرا و غير مصدر والمصدر على ضربين اما
ان يكون بلا زيادة الفعل زيادة الاشتقاق كقوله تعالى وتبتل اليه
تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان يلاقيه فيه كقوله قعدت
جلوسا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعله
المقدر اي تبتل اليه و تبتل نفسك تبتيلا و انبتكم من الارض ف
فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد و
السيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم
التقدير بلا ضرورة تلجئ اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا
منه ومن جملته الضمير الراجع الى مضمون عامله كقوله هذا
سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب اي
يدرس الدرس او الى مضمون غير عامله كقولي اعجبني الضرب الذي
ضربته او اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله كقولي اعجبني
ضربي زيدا ضربت ذا ومن غير المصدر كقولك اعطيته عطاء وكلمته
كلاما فانهما ليسا مصدرين لكلي من الافعال فوله وقد
يحذف الفعل لقيام قرينة جواز كقولك لمن قدم وخير مقدم
ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وحدعا وحمدا وشكرا
وعجبا اعلم انه لا مدرج الواجب الحذف والذي يدرج من القرينة
قوله جوازا او وجوبا فضيت على المصدر بفعل محذوف اي بعضه
تسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه
ثم وجوب الحذف قسما شاقوله الذي اراي اذهن المصنف
واما لها ان تعلم بما بعدها مما يسبق وبعني ما تعلقت به من
فاعل او مفعول اما الحرف جرا و باضافة المصدر اليه فليست مما نحن
حذف فعله بل نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وحدعك
حدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا وقد صرح البلاغة في الخطبة
البكالية بخروج على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله
واسنانه حمدا يكون لحقه اداء واما مابين فاعله بالاضافة نحو
كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك ودوالك
او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك
وسعديك ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بوسالك
اي شدة وسحقا لك اي بعدا وكذا بعدا لك او بين مفعوله بحرف
جر نحو عفرا لك اي جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف والاذن





او الشفة والبدو بشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل
في جميع هذا قياسا والقياس والمراد بالقياس ان يكون هنا ضابط
كلي لحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط هنا ما ذكرنا
من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا
لبيان النوع احترازا عن قوله نحو تعالى مكروا مكرهم وسعي
لها سعيها وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل
والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل ويتصلا به فاستحسن حذف الفعل
في بعض المواضع اما ابانة لقصد الدوام اللازم ومن حذف ما هو موضوع
للحدوث والتجدد في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله
وسبحان الله واما التقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم
وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام مما يستحسن الشروع منه نحو
لبيك وسعديك ودوالبك وهذا ذبك وهما جملك فبقي المصدر مبهما
لا يدري ما يتعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم
من احدهما بعد المصدر ليختص به غالبا ينبغي بعد المصدر بالاضافة
او بحرف الجر فتح اظهار الفعل بل له يجز فلا يقال كتبت كتاب الله
ووعدوعد الله واضربوا ضرب الرقاب واشبع سبحانا لله والحمد
لله وعفرا لله عفرا لك وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل
والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل باحد
الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف
الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول الى مكانه ومركزه بعد
الفعل متصلا بالفعل ومعمولا له فيقال انه وزان نحو قوله تعالى
ان امرأتك هلك واما قولهم جرد تجريده محمدت حمدي وقصدت
قصده وكوثت كوثه ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء ذلك
على المصدرية بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول
كقوله دار لسعدى اده من هواكا والمعنى فصدت شهيئة التي
ينبغي ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى جردت نفسه
جرده الذي يليق به وحمدت حمدي الذي ينبغي فيكون مضافا
لبيان النوع كما في قوله وقد مكروا مكرهم وفعلت فعلتك و
قوله تعالى وسعى في خرابها وسعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر
في محل الرفع على انه خبر المبتدا الواجب حذفه ليلي الفاعل او
المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفاعل كانه قائم مقام

الفعل كما كان ولي الفعل والمعنى هو لك اي هذا الدعا لك وكذا كل ما فيه
من التبيينه المبينة للمعارف نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله
ان جعلنا ما بمعنى الذي واللبينة للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلنا
ما في الاية نكرة وقد مر ايضا نقض انواع المفعول به اللازمة اضمار فعله
بحرف الجر نحو مررت بزيد وهلا نهلان اي هذا الدعا مختص بك
هذا ان فسر مرحبا بها من هذا الباب والجملة المفسرة المحذوفة
المبتدا العامل في ٦٨٦ مستانفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال
المذكور من استعمالك حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان يتوعل
شيء في حذف فعلها نحو بكيت لا بنوي قبلها تقدير ليصير المصدر
عوضا منه وقايما مقامه كالمصادر الصابرة اسما افعالها
كما يجيء في باب نحو هيهات وريد وشتان فتبنى لمقام مقام
المبنى ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي
قامت هي مقامه وبناؤها على الفتح اكثر اذن ان زادت على
حرفين لتنفي مشابهته على الاعراب الذي استحقه حال المصدرية
فيرجع اذن في استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذي
كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل
فيقال هيهات زيد وتجوز ان يراعى صلاحية المصدرية مع كونها
اسما افعال فيستعمل الفاعل والمفعول استعمالهما مع المصادر
قال تعالى هيهات هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعدا
لما توعدون استعمالا وامتناع المعنى فهيهات اسم فعل والام
بيان واما ان لا يتوعل شيء في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا
قبلها لتنفهم كالمصادر المذكورة ههنا فهذه المصادر كانها
قايمة مقام الفعل كالمصادر والاولى من حيث لم يستعمل الافعال
قبلها لكنها ليست قايمة مقام افعالها اذ لو قامت مقام لم
يبق قبلها فلم يكن تنصيب فيها نصبا عرفان الفعل مقدر
قبلها وشتان الاولى عرف قيامها مقام افعالها ويجوز في بعض
المصادر ان يستعملا استعمال الذي يكون مصدرا لاسم فعل
يجوز وبداريدا وبله زيد ويجوز ان يكون حاشا من هذا الباب
فيكون حاشا زيد مصدرا مضافا كقولك بدا زيد بدا بل القراءة
الشاذة حاشا لله مثونا ويكون حاشا في قولك حاشا لزيد
استعمالا لاسم فعل مستعملا استعمال المصادر ثم ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر

القياسية



المضبوطة بالضابطة المذكورة مصادر لم توضع افعالها ايضا نحو دفرا
له اي تنحى وبعدا له اي تعسا اما بعدا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل
مثل القهقري والقرفصا اعني ان جميع مصادر فعل لها على
مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وتنحى لم يستعملا
صبهما وسنا كرت بخلاف نحو القرفصا فانه استعمل ناصبه من
غير لفظها والناصب المقدر لدفرا وبعدا ايضا فعل من غير لفظهما
والتقدير بعد بعدا وتنحى دفرا ومنها اسما الاعيان التي قامت
مقامه مقام المصادر نحو تربا لك وجدعا اي رميت ومبابترب
وجندل فعلا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق و
بين بعدا والقهقرى ومنها صفات قايمة مقام المصدر نحو هنيالك
اي هنيء عيشك وعائذا بك اي عياذا وبي مثل قم قايما اي قيامي
وتعالى حاسبا والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد
قيل في هذا القسم انه تنصب على الحال المؤكدة لما قبل قم قايما
ومنها ايضا اسما اصوات قامت مقام المصادر كها هاصبا اي
نزوعا وواها لك اي طسا وافاقة لك اي كراهة فيقدر
لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب لما كان في الاصل
صوتا وان لم يمكن بيين بالجار نحو ويها اي كها ووها اي زيادة
وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر
اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسما
المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق
منه قايما مقام المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب له نصب المفعول
المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من معموله المطلق والاصوات
القايمة مقام المصادر نحو واعل بنصبها الا ان يكون عاملين
تاليهما حرف مد نحو وي لزيد وذلك نحو ويها وويها ويجوز البنا
على الضم الاصيل نحو واه بكاوه على اخواي واه من ذنوب والظاهر
ان ويلك وويحك وويبك وويبس من هذا الباب واصيل كلاوي
على ما قال الفراهي بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو
ويلك وويلي ثم خلط اللام بويي حتى صارت لام الكلمة كخلط
اللام ساعة قوله تجبر بعض عبد الناس منها اذا الداعي المثوب قال
بالاقصار معربا بالحاقه ثلاثيا في ان تدخل بعدها لاما اخرى
نحو ويلان لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدا

قتيل ويلاه كما مرّ في سلام عليك ثم جعل ويح وويب وويس كنايات عن
ويل فهذا كما قالوا قاتله الله تعجبي قتله ثم استشنعوها فكنوا عنها
بقاتله وكاتبه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر
قائما مقامه الفعل على قصد اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك
مما سنذكره في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلي مقام
الفعل ليصير اسم فعل على ما مرّ قبل وتجوز في كل صوت يدعى
به ورتبه اسم فعل ان يقال بيقاه على مصدريته ويكون
بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل فصه انت
وزيدا نحو ضربا انت وزيدا وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر
اسماء افعال يكون مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بنا
هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصله فلا ضرورة
تلجئنا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المضبوطة بالضابط
المذكور قولهم عمرك الله وعمرك الله بفتح الفاء قال
المبرد سمعت كسرها ممن اثق به وهما عند سيبويه منصوبان
على المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف فعل ذلك قال
عمرك الله الاعاد كرت انتا هل كنت جارتنا ايام ردك
سلام ولا يقال فعدتك الله واكثر ما يستعملان في ضمن السؤال
فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالامر والنهي قال فعندك ان لا هو
تسمعيني ملامه ولاسكاي قرح الفؤاد نبيحها وان يلمني
وقال ابو النجم التربا سميلا عمرك الله كيف يلتقيان هي
شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل يمان وقد ذكر الجوهري
استعمال قعدك وعمرك في القسم الذي لا سؤال الذي لا سؤال
فيه فلا يقال قعدك لاتينك ولا قعيدك وقعدك الله لا
اتينك وقعيدك الله لاتينك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك
الله ما فعلت كذا قال ابن سيده لا يستعمل
الا في القسم قال الجوهري وقد جاء عمرك الله في غير القسم واستشهد
بقوله عمرك الله كيف يلتقيان فقال المعنى سألت الله ان
يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا في البيت ان المراد قسم
السؤال والاصل عند سيبويه عمرك الله تعميرا فحذف الزوائد
من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول
وكذا قعدك الله تقعيدا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا ان سألت

الله



الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني
الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل اي جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال
من الله واحاذ الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اي يعمرك
الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير
اسالك الله عمرك اي اسال الله تعميرك واسال الله تقعدك اي تقصدك
وتمكنك على حذف الزوائد واسال متعد الى مفعولين او يكون المعنى هو
اسالك بحق تعميرك الله اياي عنده ادامة بقائه وايديمه وبتقعدك
الله اي تمكنك اياه الى المقعود اي الدوام والتمكن فيكون انتصابهما
بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا الزوائد
مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين ويجوز معنى ان
يكون من قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك اي قعودك اياي
ملائمك العالم بالاحوال وهو الله فالله عطف بيان لقعدك
ويؤيد هذا التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعيد والقعيد
بمعنى المقاعد فالحلف والحليف بحسب مذهب سيبويه وهو ان
نصبهما على المصدر على تاويلهما باسال تعميرك وتقعيدك
ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انه لا يستعملان الا في القسم
كما ذكرنا الا ان يقال لما كان للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم
السؤال الذي قد يبتدأ السؤال بالدعاء للمسؤول كما في قولك طول
الله عمرك افعل كذا قوله وقياسا في مواضع منه ما وقع منتفيا
بعد نفي او معنى نفي داخل على انه لا يكون خبرا عنه او وقع
مكررا ثم ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد وانما انت سيرا
وزيد ضربا ضربا قوله ما وقع منتفيا الى اخره هذا مصدر بحذف
حرف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لو
حملت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا لكونه صاحب ذلك
المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعدا الا ومعناها
نحو ما زيد الا سيرا وما الرهط الا تقليا وانما انت سيرا وزيد
سيرا والموصوف تقديرا وكذا ان دخل على المبتدا ان المخففة
نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا
من هذا انما وجب حذف الفعل العامل لان المقصود من مثل
هذا الحصر او التاكيد بوصف الشيء بدوام حصول الفعل منه
ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل

تقديرا

عما

الضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يبوي الطريد
ويفيض الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم
الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد
التنصيص على الدوام وهو اللزوم لم يستعملوا العامل اصلا لكونه اما
فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل
لمشابهته وصالحا للعامل لا ذكر الحذف فان اراد وا زيادة المبالغة
جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه نحو زيد سير سير وما زيد الا
سير كما ذكرنا في المبتدا انه قولنا وعدم المفعول المطلق الدال
عليه ولمثل هذا المعنى اعني زيادة المبالغة ترى الدواة رفعوا
بعض المصادر المنصوبة التي قدمنا ان فاعل او مفعولها
يبين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل تبيينا لمعنى
الدواة فان عجب لتلك قضية واقامني فبكم على تلك القضية
اعجب قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل
له كيف اصبحت قال احمد الله وثنا عليه ومنه سلام عليك وورد
لك فوله سقيا بعد نفي انما شرطها الا انه لو كان منقيا نحو
ما زيد سيرا ولم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا له بل قيد
معنى الحصر المفيد للدوام فله نجب حذف الفعل اذ قصد
هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا فوله داخل على اسم
صفة لنفي وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرطا وذلك
لانه يجوز كما قلنا نحو ما كان زيدا الا سيرا وما وجدتك
الا سيرا البتة ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول
مطلق لا يجوز ان يكون لكونه خبر الفعلين يجاز افالشرط
اذن ما ذكرنا اعني كون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو اياه
لمصدر وخبرا عنه الا مجازا فوله خبرا عنه او معنى له
يريد به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم
ان هذا المصدر الذي بعدا لا ومعناها قد يكون مكررا كما
ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيدا لا سير البريد وبا
للام نحو ما زيد الا السير وكذا يجيء مكررا نحو ما زيدا لا سيرا
قالوا فيجب حذف الفعل اوجب لقيام الاول مقامه فوله
او وقع مكررا بعد الا اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو
فوله تعالى وان الارض دكا دكا ولا يعطى لفظة هذه الفائدة

لعله نوع اخلال لان مراده
او وقع مكررا صح
لانه

الا تكلف

قوله ومنها ما وقع تفصيلا لمضمون جملة متقدمة
مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فدا يعني مضمون الجملة مصدرها
مضافا الى الفاعل او المفعول لمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق و
يعني بانتزاع ذلك المضمون فايدة ومقصوده وغرضه المطلوب
منه وسماه اشرا لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك
الشيء كالاثر الذي يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض
بيان انواعه المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة
طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوايد واغراض
فاذا ذكرت تلك الفوايد والاغراض بالالفاظ مصادر منصوبة
على انها مفعول له مطابقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها
وذلك لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون بعد
ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام
ما تتضمنه تلك تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح
ذلك وتكررت تلك الفوايد استغني بذكر افعالها قبل فالزم
قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه مقام متضمنات
فوجب حذفها فقوله تعالى شدوا الوثاق جملة يتضمن شد
الوثاق والمطلوب من شد الوثاق اما القتل واسترقاق او من
او فداء فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما
فدا وقولك في الجارية زيد يكتب فقراءة بعدا وبلعا وعمرو يو
يشتري طعاما فاما قمحا واما الا فلا وكقولك قوله ومنها ما
وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه
مثل مررت فاذا له صوت صوت حمار وصاح صراخ الثكلى
يعني ان قولك صوت حمار مصدر فايدة التشبيه اذ المعنى مثل
صوت حمار قوله بعد جملة يعني بها له صوت وهذه الجملة
مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدا المرفوع
وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به
ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام في تسلمنا فكان ينبغي
ان يضم اليه شرطا اخر وهو ان يكون ذلك معنى الاسم المضمون
للجملة الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه
غير لازم حتى تخرج نحو قولهم له علم علم الفقه وله هذي
هذي الصلعا فان الثاني اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة

المتقدمه لا تدل اذن على معنى الفعل اعني على الحدث والكثر النكاح
على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة
والمصدر بدل على الجملة المتقدمة دالة تمامه بعينه عنه
فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت تصوته صوت حمار اي
تصوبت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطا عطاء وكلم
كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله صوت له
لا بفعل مقدر وقال وانما انتصب لانك مررت به في حال
تصوبت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل
والفاعل فهو بمعنى يصوت دالة على المصدر الحادث وعلى
ما قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان ذلك
المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ مررت في
مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقد فرض
ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعنى الجملة
المتقدمة لان المعنى فاذا له تصوبت والتصوبت مصدر
يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجيء في باب المصدر
فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير اي من
ان ضربت ضرب الامير وقولك ضربي زيدا حسن من
ضرب عمرو وضربه لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ
النكلى بمعنى له صراح حاصل لان معنى الصراح خوار فقط
حصوله ان يفعل اي يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعا
بوقوع الفعل بخلاف له صراح فانه قطع بحصول الفعل
وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله
ظاهر ويجوز ان يدعي القول الثاني من هذه الاقوال
الثلاثة نحو قولك لله تعالى ضح الله وعد الله وكتاب الله و
صبغة الله لان هذا قبلها ما يودي معنى فعلها فيقال
هذه المصادر منصوبة بالمذكور قبلها لقيامه مقام افعالها
واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوص على معنى
حمار وصراخ النكلى اما على البدل او عطف البيان فاذ عطف
البيان هو بدل الكل من الكل يجيء في باب البدل واما على الوصف
وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف
اي مثل صوت حمار فيجب اذن تعريفه مع كونه الموصوف

بغير تعريف

غير معرفة لان مثل لا تتعرف بالاضافة ويبنى عليه انه يجوز هذا
رجل اخوك بدلا على الوصف اي مثل اخيك يرد عليه سيبويه وقال
لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وقال
غير الخليل هو جامد موول بالمشتق اي له صوت منكر كما تقول
مررت برجل اسد اي جري ومثله قليل كما يجيء في باب الوصف
فاذا تعرف فهو عند هو لا بد لا غير فاذا انتصب المصدر اعني
خصوصا حسنا جاز ان يكون حالا لا غير بالحال بين المذكورين
في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له واما اذا لم يكن هو
المصدر للتشبيه وجامد صرف فاذا له صوت صوت حسن
فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل
من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لان التوكيد اللفظي
كما في جاءني زيد زيد لان الثاني هو وصفه صار كاسم واحد
معيد حالم يفرد الاول وله لكن معه الصفة كان تاكيدا لا
غير وصار جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه لكونه
مع وصفه كاسم واحد لا تري انهم جعلوا الحال الموطئة
لان في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى انا انزلناه قرانا
عربيا وهذا كما قال سيبويه في نحو هذا بسرا قد اقان كررت
فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم
تنون جعل الثاني تكريرا للاول موصوفا بمعنى كالوصف الاول
ومن جعله بدلا فان معنى الوصف تابعه في الظاهر لا فيه
ولا مانع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن توكيدا لفظيا
كما يجيء في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف
النصب ايضا اما على المصدر او على الحال وانما اختار سيبويه
الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاولى
ومعناه فالاولى ان نجعله تابعا للاول حتى يكون تابع الثاني
كتابع للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر
المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب
على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا
اي صوتا حسنا وكذا ان كانت الجملة المتقدمة من صاحب
الاسم بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه
وصفا وبدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا زيد له صوت صوت

حماد وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل الخلوها
مما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد
اجازوا النصب فيه على المصدر او الحال كما مر وعدة بيت ه
رويه فها اذ هاف اعا اردها ف نصب انما مع انه لم تذكر ه
صاحب الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع
ثم مثله قوله ومنه ما وقع مضمون جملة لا تحتمل لها غيره
مثل له علي الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا للنفسه يعني ه
يكون المصدر مضمون الجملة لا يحتمل تلك الجملة من جميع التصرف
المصادر الا ذاك المصدر فلا يحتمل لا اذن من المصادر الا ذاك
المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه فاعترافا
ثم له علي الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنته
الجملة المذكورة كما ان المصدر المؤكد لنفسه ثم نحو ضربت
ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل من دون
الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان واما
ثم مسلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا
مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوت الخولان
الله اكبر اول الاذان الذي هو الدعا الحق او دعوة الحق او
هو الحق اذ هو دعا الحق اذ هو دعا الى الصلاة فدعوى الحق هو
كرجل صدق وحماد سومنه قوله اني لامنحك الصدود
واني قسما الباء مع المصدر دلا ميل لان قسما بمعنى التوكيد
وهو الحاصل من الكلام السابق بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد
للنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه
صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدم من
الكلام نص على معاني هذه المصادر ويجي بالمصادر مضافة
الى الفاعل لانه حاصل الباس من اطرافه كما قد مر في
مثل هذه المصادر ضابطان لوجود حذف افعالها الاضافة
المذكور وكونها تاكيدا لا نفسها ولا يمتنع كل منها هو تاكيد
للنفسه من المصادر اذ يقال الجملة المتقدمة عاملة فيها
لنيابتها عن الافعال الناصبة وتاديتها معناها كما قلنا
في زيد صوت صوت حماد فلا يكون من المنصوب بالملازم
اضمار ثم قوله ومنه ما وقع مضمون جملة لها محتمل غير زيد

فافهم

فاعلم حقا وبسمى توكيدا للغير اعلم ان قوله زيد قائم حقا مثل قولك
رجع القهقري ثم ان المصدر بكلتيهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان ه
المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفردا عني بجرد الفعل من دون
الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد للنفسه والا لكان
قوله لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان يكرر واذ لم يكن الثاني
ثابتا فكيف يقوي واذا كان ثابتا فمكرر انما يؤكد نفسه وبيان
كونه مؤكدا لنفسه ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما
صريح القول او ما هو في معنى القول قال تعالى ذلك عيسى
ابن مريم قول الحق وقولهم هذا القول لا قولك اي هذا هو القول
الحق لا قول مثل قولك انه باطل وزيد وهذا غير فانقول ك
ما فيه مصدرية اي قولا غير قولك ومعنى هذا زيد كعمرو
قوله انا ابو النجم حقا اي قولا حقا وكذا قولهم هذا عبد الله حقا
والحق لا الباطل وكذا قول الى طالب اذ لا تبغناه على كل حالة
من الدهر جدا غير قول الهازل اي قولا جدا وكذا قولك لا فعلنه
البته اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعه واحدة والمعنى انه ه
ليس فيه تردد كعكسه اجزم رأيك واليّ ثم اجزم رأيي مرة واحدة
اخرى فيلزم قطعتان او اكثر بل هو قطعه واحدة لا تبقى فيها
النظر وكذا قولهم افعله البته اي جزمت بان تفعله وقطعت
به قطعه فالبته بمعنى القوله المقطوع به وكان اللام فيها للاصل
للتعليل اي القطعة المعاونة مني التي لا تردد فيها فتقول للتقدير
الاصلي ثم مثل هذا المصدر اذ جعل الجملة المتقدمة مفعولا
ثم قلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا قلت نيابة نوع فالقول
الناصب مدلول الجملة المتقدمة من قولك المتكلم اذا تكلم بالجملة فهي
مقوله فمعنى جميع هذه المصادر اذا كانت بعد الجملة الخبرية
قولا مصادفا حاصلا مطابقا للخارج وهذا المعنى يدل عليه الجملة
السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ
اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب
فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم
الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول
لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل
اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ولذا ما يجيء بعد

الامر والنهي من المؤكد بغير كالتي بعدان عليه دلالة نص لان الامر
قاطع بطلب الفعل والنهي قاطع بطلب تركه واما قولهم احدك
لاتفعل كذا قال احدكما لاتقتضيان كذا كما ولا يستعمل الامر مع النفي
فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله
لاتقتضيا ان لكان مؤكدا لمضمون المفرد اعني الفعل لا فاعله
ليكون نحو رجع زيد القهقرى لان عدم القضا يكون اذن هو
المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها
فان قلت حد كما مضمون عدم قضا المخاطبين لا ذلك
قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفردات
قلت عدم القضا هو المحتمل للجد والهزل سواء اسند الى
المخاطبين او غيرهما ويعارض نحو زيد رجع القهقرى فان
القهقرى يحتمل هذا المعنى بيان لرجوع زيد لا لرجوع المطلق
فثبت ان حد كما بين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر
مؤكدا لغيره اذا اكد معنى الفعل الذي هو مضمون الجملة
لكونه مفعوله ولا يجوزان يقدر احدكما اقول لا يقتضيان
كما قدرنا في بيت ابي طالب اقوم انتصابه على حال جدا
لفساد المعنى فنصب احدكما اذن بطرح الباء والمعنى احدكما
مثل كما قال الاصمعي ومثله قوله احابني ابنا ساعدة بن جندل
تبددكم ايادي وسط المجالس اي في حق وفعني حقا وجدا
متقاربا او نقول انتصابه على الحال كما في فعلت جهدك
على الخلاف الذي يجيء فيه العامل في احدكما الفعل الذي جعلناه
اذا لم يكن مصدرا بما لان لا صدر العلامة ويجوز ان يقال
هو بتقدير الجدان جدا لم يبن ما يسأل عن الحد فيه وهو لا
يقتضيان فيكون اذن كما نجب حذف فعله بضابط اضافته
الى الفاعل فقد تبين لك مما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة
لغيرها ينبغي ان يكون مدلولة الجملة المتقدمة بحيث لا تحتمل
من حيث اللفظ سواها كما في المؤكد لنفسه ويقوي ذلك
انه لا يجوز لك ان تقول زيد قايم غير حق او هو عبد الله
قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم
في نحو مني زيد قايم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره
كحقا في قولك زيد قايم حقا ليس بشيء اذ ليس قولك زيد

قايم

فايد الاعلى ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قبله
احدك او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه
لكونه مضافا الى فاعله فاذ اثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذا المضاف
مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لان الاتيان انما تؤكد
بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة
في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكأنك اكدت بما
اللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى وللتعيض والنص
غير المحتمل فلذلك قيل بتاكيد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل
هذا الغرض فيسمى توكيدا لنفسه وهذا عبارة المتاخرين وسيبويه
يسمي التوكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التاكيد العام
وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اي التوكيد لدفع احتمال
غير وليس معنى لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون
الغير موكدا كالنفس وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد
لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالتابعتين عن الناصب من حيث
الدلالة عليه وقايمتين مقامه فلا يجوز تقدم المصدر على
الجملتين كونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمنع التوسط
نحو زيد حقا اخوك وانا لا ادري ما سار بكاب كون الجملتين
بالتفسيرية عاملتين في المصدر لان لا فادتهما معنى الفعل كما
ذكرنا فلا يتقدم المصدر ان عليهما لضعف العامل فلا يكونان
اذن من هذا الباب فالاضافة اذن الفاعل في نحو صيغة الله وقوله
لامن من اظهار الفعل مع حصول النايب عنه قوله ومن
ما وقع مني منل لبيك وسعديك ليس وقوعه مثنى من الضوابط
التي يصرف لاجلها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير
كقوله تعالى فارجع البصر كرتين لوجوب الحذف في هذا ومثاله
اي رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو صربته ضربتين اي
مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا ومثاله اضافته
الى الفاعل للمفعول كما ذكرنا قيل ولبيك مثنى عند سيبويه
مفرد كلدى عند يونس قلب الفا ياء لما اضيف الى المضمر
كالف لدى وليس بوجه لبقايا به مضافا الى الظاهر قال
دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور قال
ابو علي معنى لبيونس نحو اذ يقال اجري الساعة الوصل

يجري الوقف على لغة من وقف على الياء فاصل لبيك ه
التاء الف لان الياء في اقيه لانه من حذف منك وامتثال المامور
ولا يرجع عن مكانه في المثنية موضع والتثنية للتكرير كما
في قوله تعالى فارجع البصر كرتين والمعنى الباء بعد الباء امتثالا
فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوايد ورد الى
الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك
ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المامور به
حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى اب فلا يكون
محذوف الزوايد واما قولهم لبي بلبي فمن مشتق من لبيك
لان معنى لبي قال لبياع كما ان معنى سبح وسلم وسملي قال
سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبح بمعنى نزه وسلم
بمعنى جعل سالما فلم يشتق اسم من سبحان الله وسلام عليك
وسعديك مثل لبيك اي اسعدك اي اعينك اسعاد بعد الا
ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف اليك فانه يتعدى باللام و
قولهم دواليك اي تداول الامر دوالين وهذا دباع اي
اسرع اسراعين قال ضربا هذا دلك وطعنا وحصا اي حصه ضربا
يقال فيه هذا دبك كقوله حاوابزق هل رايت الدب
قط وهما حيك اي كف كفين كلها مصادر لم يستعمل الا ه
للتكرير عارك حنانيك ومتاك حوالبك وان كان ظرفا فانه
يستعمل حنان وحوال قال فقالت حنان ما اتاك ههنا اذ و
نسب اما انت ما عبي عارف ومعنى حنانيك اي تحنن حنانا
بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعله قياسا ايضا كل
ما كان تثنية مع استفهام وحان اولا كقوله ارضي وقد
بان المحبوب تتوشني وامكر وانت في الحديد وقياما وقد
علم الله وقيانا ما قد قعد الناس وانما وجب حذف الفعل
فيه حرصا على ان يرجع المنوح عما انكر عليه وقد استعملت
الصفات مقام المصادر في التوبيخ كواقيا كما وقد قعد الناس
وقايما قد علم الله وقد قعد الناس كذا قولهم تميما من و
فليسا احرى وقد قيل انها احوال كما مجيء في باب الحال ومما ه
يشبه ان يكون قياسا تاكل مصدر عطف على جملة بالواو
والمراد بالعطف تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول

المجيب

المجيب المطالب نعم ونعمة اي افعل وانعم عينا ونعمت عينك انعاما اي اقرها
محذ. فالزوايد واضاف الى المفعول او نعمت عينك نعمة اي قرن
وهو مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا
افعل ولا كيدا ولا هما وهو مصدر كاد اي قرب ويقال
ايضا لا كودا ولا مكادة ويقول الراد على الناهي لا افعلن كذا
ودعما وهوانا ونقول اعتديت ولا اعتد الغراب واهتديت
ولا اهتد القطا اي ولا اعتديت اعتد الغراب بل اسرع من ذلك
واما وحسبك حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة المفعول عليه
على الفعل المقدر واغنابه عنه ومن القياسيات نحو وبثل
اليه بثيلا عند سيبويه وهذا اخر القياسيات وقد حانت الجملة
قايمة مقام المصدر وهي فاها لفيك اي فا الداهية والمعنى
دهيت دهيا والاصل فوها لفيك اي الى فيك واللام بمعنى
الى كما تقول في الحال كلمته فاه الى في اي مشافها ويجوز
ان يكون هذا ايضا بمعنى المصدر اي كلمته مشافهة الا ه
انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك في فاها لفيك بل
جعلت الجملة التي فوها لفيك بمعنى المصدر اي اضافه وهيئة
فانحنى عنه معنى المبتدا والخبر وكذا صار معنى فاه الى في اي
مشافهة اي مشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه
معنى ومن الجار والمجرور معنى الجملة كما كان في الاصل عرب
من الجملتين ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المصدر
او الحال اي فاه وفاها فلما صار الجملة بمعنى المفرد واعرب
من ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذي
صادت بمعناه وهو المصدر والحال فقيل في فوها وفوه فاها
وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانوا وقيل
انتصاب فاها على انه مفعول به اي جعل الله فاه الداهية
الى فيك اي جعله مشافهتك قوله رفع المفعول به هو ما وقع
عليه فعل الفاعل مثل ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما
قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله ابو القاسم ما وقع
عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت
زيدا واوجدت ضربا واحدثت مثلا فكان اوقعت عدم
الضرب على زيد وكان الضرب كان شيا اوقعت عليه الايجاد

وفسر المص وقوع الفعل تعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغي ان
يكون المجرورات في مررت بزيد وقرنت من عمر وبعدت من بكر
وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا به ولا شك انه يقال
انها مفعول به لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول
به لا يقع على هذين الاستعمال اصطلاحهم وكلاستعمال في المطلق و
ايضا فان معنى اشتركت في قولهم اشتركت زيد وعمرو لا يفهم
بعد اسناد ذلك اياه الى زيد لا بسبب اخر وهو عمرو وعمرو ليس
بمفعول به في الاصطلاح والاقرب في رسم المفعول بان يقال
هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد به نوع عن عامله
المثبت او المجعول مثبتا فبقولنا اسم مفعول غير مقيد بطوع
من عامله يخرج جميع المعمولات اما المفعول المطلق فلان
الضرب في قولك ضربت ضربا واحدة ضربا وان كان
مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول
ان ضربا مضروب وفي الثاني انه محدث واما سائر
المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن
متعديا نحو ان البيوت مسير فيه وكذا فرسخا وجيت وزيدا
اكرمالك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا وزيدا مفعول معه
واكذا ما معمولا له وكذا في قولك مررت بزيد وقمت
الى زيد زيد ممرور به ومقوم اليه وزيدا في قرنت زيدا
وجيئا زيدا وبعت زيدا ما لا وكلت زيدا طعاما وبغيت
زيدا شرا وامثاله ملحق بالمفعول به نحذف حرف الجر لانه
مقروب منه ويحيي اليه وبيع منه ومكيل له وشتى لبر
وقولنا المثبت او المجعول مثبتا ليعم زيدا في نحو ضربت
زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب في الحقيقة لا
يتعدي الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا
الى الاول والمعلوم في علمت زيدا قائما فيما مر زيد لكن
قصدهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما
من دون الاخر مع انهما في الاصل مبتدا وخبر لانك لو حذفت
احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت
متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول لهذا الفعل هو
الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا ثيابه واعطيت زيدا

جبة

جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة
مكتساة ومعطوة اي ماخوذة وكذا اخواتها حفرت زيدا النهر زيد
حفر والنهر محفور فالمعنى جعلت زيدا على ان يكسى الجبة
ويعطاها ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني فلم يحفر بل
انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الجعل
فدلالة الفعل المطاوع اي جعلته على ان يحفر النهر كما مر وباب
اعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين فاذا المعلم
هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت
فنصب الثاني والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني في
كما قلنا في علمت وقولهم المفعول به الضمير يرجع الى الالف
واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل ويوقع عليه
يقال فعلت به فعلا فاد تعالى وما اددي ما يفعل بي ولا بكم
وكذا الضمير في المفعول فيه وله وجه وامانا صب المفعول
فالفعل عند البصريين او شبهه بنا على انه به يقوم المعنى
المقتضى للوقع اي الفاعلية وقال الفراء هو الفعل والفاعل
وقال هشام بن معوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا
في هذا العامل ان هذين القولين اولى بنا على ان النصب
علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقالت خلف من الكوفيين
ان عامله كونه مفعولا كما قالت في الفاعل ان عامله الاسناد
على ما تقدم. قوله وقد يتقدم على الفعل هذا الحكم ليس
مختصا بالمفعول به بل المعمولات الخمسة فيه سوا الا المفعول
معه وذلك لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف
نحو ضربت اثنا الكلام ويجب تاخير منصوب الفعل عنه
ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة او مخففة فلا يقال
زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل
دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير عام والا لم يخرج
عن مرتبته اي الصدر وفي تاكيد الفعل مودن بكونه مهما
قيدنا فان في الظاهر وكذا يجب تاخير ما حصر منه لو استثنيا المنصوب
يغير بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت
فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدا وكذا لو كان
الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معموله

جائز وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه
لا ينفصل بين الحرف الموصول وصلته كما يجيء في باب الموصول
ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام
او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت زيدا لانه
لا ينفصل بين الحرف واي حين تركبت اركب وغلام ايهم ضربت و
غلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا ان كان المنصوب
معمولا لما يلي الفا التي ترد في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه و
نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجيء في حروف
الشرط من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف تقديره
اما ولو كان له منصوب اخر جاز تقديمه ايهما شئت وعني الاخر
بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد سد شرط
اخر مسد شرط اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب حالا لم
يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب
لان في بدا متاخرا والتقدير من وجوه احدها بالنظر الى
غلامه لانه من تمام خبر والثاني بالنظر الى ضرب لانه
معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه معمول له فيلقى
الضمير المتصل بغلامه لانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى
واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المعمولية
وبخلاف زيدا ضربت غلامه فانه متقدم من جهة المعمولية
والمفعولية واجاز البصريون وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي
وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخته ضرب زيدا اي
شيء اراد اخذ زيد على ان يرد اراد ضمير زيد وذلك
لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز اه تقدير مبل
المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل
فكيف بمفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمتقدم تقديرا وهذا
بخلاف ضرب غلامه زيدا فان مرتبة المفسر قبل الضمير يجوز
تقدمه عليه واجاز البصريون وهو الحق نظرا الى ان
مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وهو
الى الفاعل اخرا فما اتصل به المفسر فنقول ان تقدير غلامه
ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا امنع اخوك ما طعامك
اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة

واعتنيت

واعتنيت بالمفعول الذي هو فضله وذلك بان قدمته على الفعل
واجاز البصريون وهو الحق لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم
انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسر الظاهر اي
لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب كما يجيء في المنصوب على شرط
التفسير قوله وقد تحذف لقيام قرينة جوازا كقولك زيدا
لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة ابواب الاول سماعي
مثل امرا ونفسه وانتهوا خيرا لكم اهلا وسهلا الذي يدل
على تعيين المحذوف قد يكون لفظيا كما اذا رايت شخصا يضرب
حشبة فاصرا يضرب شخص فتقول زيدا فقوله امرا ونفسه اي
دع امرا والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف تزل السماعيات
كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ما
تجب فيه وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى
فان الضابط كونه منادى قوله تعالى وانتهوا خيرا لكم تفسير
سيبويه انتهوا عن التثليث وابتغوا خيرا لكم وقال الكسائي التقدير
انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يحذف قياسا فلا يقال
عبد الله المنطلق اي كن ذا ذاك وقال الفراء لو كان على اضمار
كان لجاز اتق الله محسنا اي تكن محسنا وهو عند بتقدير
انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراك
اوسع لك يتقدير حسبك وايت خيرا لك ووراك وايت مكانا
اوسع لك يقوي ما ذهب سيبويه اليه تقدير ايت في الآية
وكذا قوله فواعجبا حتى مالك اوالدي بينهما اسهلا اي
قولي ايت مكانا اسهلا وكذا قولهم انته امرا قاصدا اي انته عن
هذا وايت امرا قاصدا وقرينة ايت في هذا المواضع انك نهيت
في الاول عن شيء ثم جيء بعده بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر
به فيجب ان ينتصب بايت او اقصد وما يفيد هذا المعنى و
ليس قولهم امرا قاصدا مما تجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه
واورده الزمخشري في ذلك واورد سيبويه انتهوا خيرا
لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انته
وايت امرا قاصدا باظهار فاصبح خيرا لكم وخيرا لك والا فالدليل
متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا اقصد قاالقصد نزل
الامر خلاف القصور والافراط قال طرفا قصدا

الامور وميم قوله اهلا اي اتيت اهلا لا اجانب وسهلا اي وطئت بلادك
مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر
اي وجئت بلادك مرحبا اي رحبا واهلت اهلا اي تاهلت
تاهلا فتدرله فعلا وان لم يكن له قبل ذلك في نحو الفهقري على
نحو ما ذكرنا وسهل موضع سهلا على وضع سهلا موضع سهلا
ومن الواجب اضمار فعل سماعا قولهم هذا ولا زعماتك كان
المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من
قول عليه سما الصدق صادرا من غير ان قيل له هذا ولا زعماتك
اي هذا الحق ولا تتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم
هذا ولا ازعم او ازعم هذا ولا تزعم زعماتك ومنه قولهم
من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة يسمى بزيد
وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت ذاكرا زيدا
او تذكر زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اي
من تكون مماثلا زيدا في كيف انت وقصعة من ثريد اي كيف تكون
ويقال هذا ايضا فيمن ذكر عظيما نسواي من انت تذكر زيدا
ويروى زيد بالرفع او كلامك زيد نحو كلمت فوه اي فمي والنصب
اقوى واشهر ومنه قولهم وعذر محنى ويجوز عذرك من
فلان والعذر هنا اما بمعنى العاذر كالمدح او المعذر كالاليم او
بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان يكون بمعنى
العذر الا ان لفعالا في مصدر غير الاصوات قليل كالتكذيب
واما في الاصوات كالصهيل والنهيم فكثير والعذير ايضا
الحال يحاول المرء يعذر عليها قال جاري لا تستنكر عذيري
سيري واشقاري على بغيري بين بقوله سيري واشقاري
الحال التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا
اساء شخص الضبيع الى مخاطبه اي احضر عاذرك اي عذرك
او الحال الذي تعذر فيها ولا تلام وهي فعل المكروه الى الداع
الشخص اي لذع العذر فيما جار به لسوء صنيعه اليك ومعنى
من فلان اي مناجاة الاساءة اليه والهاء اي انت ذو عذر
فيما تعامله به من المكروه ومنه ما يروى عن النبي عليه
الصلاة والسلام انه قال لا يبلغني احد عن اصحابي شيئا فاني
احب ان اخرج اليكم وانا سليم الصدر ويروى ان هلك الناس حتى

يعذروا

يعذروا من انفسهم اي يقيم العذر بسبب ذنوبهم لمعذبهم وهلكهم
معنى من انفسهم اي من جملة انفسهم واهلاكهما ويقال لمن يعذرك
من فلان اي من اجل ايذاي اياه اي لي عذر في ايذايه فهل
ههنا من يعذرني ومنه قولهم اهلك والليل او كان الواو في
معنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اي لا يستقل الليل بهم
وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلك اي
الحق اهلك واسبق الليل ومنه قولهم زيدا وعمرا اي اعطني كليهما
وعمرا واصله انه قال شخص بين بزيد زيد وسام وعمرا لاخر اي
هذين تريد مشيرا الى الزيد والى السنام فقال ذلك الاخر لك و
منه قولهم الكلاب على البقر اي ارسل واحشفا وسوء كيله اي
اجمع حشفا وسوء كيل ولا شيمة حر اي اصنع كل شيء ولا تركب
شيمة حر وان ثانيتي فاهل الليل واهل النهار اي فثاني اهل
الليل واهل النهار اجيء اهلا لك بالليل والنهار وديار الاحبة
اي اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اي ما رايت كرجل اليوم رجلا
على حذف ناصب رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم
حال سد مصدر من فعلا وقد يقال كلاما بالرفع وخيرا وكل شيء ولا شيمة
حر اي كلاما لي وكل شيء اسم ووجوب الحذف في جميع ما ذكر
واما لها لكونها امثالا او كالمثل وكثرة الاستعمال والامثال
لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا لاغراض افعال القلوب
كما عرفت في بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة
على بعيته نحو ما احسن واجمل اذا لا قائدة في التعجب من دون
المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا في جواب
من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستغنى
نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فمحمول على ضربت
اما سوى كما في قوله تعالى لمن شاء اي لمن يشاء ان يستقيم او غيره نحو
وذلك اما التضمين الفعل معنى اللام كقولهم تخالفون عن امره
اي يعدلون وقوله وان تعدلوا بالمحل من ذي ضروع الى
الضيف يجرح في عراقيبها نصلي اي يوتر بالجرح واما للمبالغة
بترك التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع قال الله تعالى
والله يقبض ويبسط فمن سمع والثاني المنادي وهو الطلوب
اقباله عرف نائب مناب ادعوا لفظا او تقديرا اي الذي طلب

منه ان تقبل عليك بوجهه قال المصنف المطلوب اقباله اخرج المندوب
لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وتعرف نايب مناب ادعو اخرج
زيدا في قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف المصنف هذا الحد وقال
ان الزمخشري لم يحد المنادي والظاهر ان جاز له لا اشكال له و
ذلك لانه لو حد بامر معنوي اي كونه مطلوب الاقبال دخل
فيه زيدا في اطلب الاقبال زيد ولو حد بامر لفظي اي بادخل
عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادي والظاهر
ان جاز له لم يحد لظهوره لا اشكال قال المنادي عند كل ما
دخل ما واخواتها والمندوب عند منادي كما صرح به ما فصل
احكام المنادي في الاعراب والبنا وكذا الظاهر من كلام سيبويه
انه منادي كما قاله الجزولي المندوب منادى على وجه
التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فهذا
فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعدا اي لا تهلك
كانهم من ضمهم عن الميت تصوروه حيا تكرهوا موته فقالوا
لا تبعدا اي لا تبعد فلا هلكت وكذا المندوب المتوجع عليه
نحو وا ثبورا ووا حزنا اي احضر حتى يتعجب من عظائم
والدليل على انه مدعو قوله تعالى لا تدعو اليوم ثبورا واحدا
وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقول واثبورا وكذا المستغاث منادي
دخله معنى الاستغاثة وكذا المتعجب منه منادي دخله معنى
اللام وما للدلالة على احضر اعني يتعجب منهما وكذا لا يرد عليه
المخصوص فانه يقال هو منادي نقل الى معنى الاختصاص
والعارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادي عند سيبويه
على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله
عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال
ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فايدته و
اجاز المبرد نصب المنادي على حرف النداء السادّ مسد
الفعل وليس بسديد لانه يحال اما لة الفعل فلا يكون اذن
من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب
الحذف وعلى المذهبين يا زيد جملة وعلى المنادى احد
جزئي الجملة فعند سيبويه هذه الجملة اي الفعل والفاعل
مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد احد جزئي الجملة

اي الفعل

اي الفعل والفاعل مقدر ولا مانع من دعوى سد مسدهما والمفعول
به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا ابدون
المنادى وما اورد ههنا نقضا من الفعل لو كان فقد لا او كان
باعوضا منه لكان جملة حينئذ غير لازم لان الفعل مقصود به
الانشا فالاولى ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت او ناديت
لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي وقال
ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسما افعال ومنع بان
اسما الافعال الا على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء
ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فجوزت في
ادائه ما لا تجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا
بان الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ولا لمتكلم
لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب
ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا
او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل
شيء من الضمائر بل تقول صه في المذكر المفرد المؤنث وكذا
في سائرها ومجموعها واذا كان اداء النداء بمعنى فعل المتكلم
استتر فيه ضمير فيكون كما قاله بعضهم في اف انه بمعنى ها
انضجر وتضجرت وتف اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل
لو كان اسم فعل البتة من دون المنادى لكونه جملة والجواب
انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل كلاما كالجملة القسمية و
الشرطية والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد ينتصب
عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا ويجوز
ان يكون مثل اسم الفعل دعوة الحق وزيد قائم حقا اي منتصبا
بعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو
يا زيد قائما اذا ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس
للجهل ضرارا لاقوام والظاهر ان عامله بؤس الذي بمعنى
الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعني الجهل تقديره الزمه
اللام في هو مثل اعجبني مجيء زيد راكبا قوله وبني على
ما يرفع به ان كان مفردا معرفة مثل يا زيد ويا جارز
ويا زيدان ويا زيدون انما قال على ما يرفع به ليكون
اعم من قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون

خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائي
المنادي المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظيه ولا
يعني ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدا بل المراد
بعدانه لو لم يكن فيه سبب البناء حتى يعني فلا يدخله من الاعراب الا
قالوا انا لو جردناه لساغه المضاف الي يا المتكلم اذا حذف
الياء ولو فتحناه لساغه غير المنصرف فرفعناه ولم نجوزه ليكون
فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدا
فان العامل فيه عند هو الخبر قالوا انما نصب المنادي المضاف
لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو عندهم مرفوع
او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا و
ليكون المنادى بين الصوتين ثم التقى يا و تنوين الالف فصارا
كالفايات فبني الضم على وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع
الف يا زيد فحركته عندهم ليست نصبا ولا ادري ما تقول في نصب
المضارع والمفرد النكرة ولم لا يجري المضاف مجراهما لكونه
منصوبا وقوله مفردا اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا
لدخل فيه نحو يا زيدان ويا زيدون ويعني بالمعرفة ما كان
مقصودا قصدا سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله نحو يا زيد
ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المقوص والمقصور
نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء
ويونس يحذف الياء في المقوص ويعوض منها تنوينا فتقول
يا قاض لانه لم يجد بدا من رد لام المقوص لئلا يمتزج السكون بلا
لام او اضافة ولا يحذف في امرئ من الاداة خوفا بين
الاجحاف بالكلمة وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع
الكاف الاسمية المشابهة لفظ ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزله
ادعوك وهذا الكاف كذلك لفظا ومعنى وانما قلنا
ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف بوجه او
الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني وانما المضاف والمضارع
له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر
لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر
منادى جاز يا انت نظرا الى المظهر قال يا احسن احرما

انثنائت

التاءات الذي طلقت عام حجا وجاز يا اياك نظرا الى الكاف معمولا
كما ورد في كلام بن الاحوص يا اياك قد لفيتك قاله لابيه لما
اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادي المضموم اقتصر
على القدر المضطر اليه من التنوين قال سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس ينصب رجوعا به الى
حركته الاعرابية لما اضطر الى رد لام البناء تنوين التمكن وانما
بني المفرد على الحركة لان له عرفات الاعراب وبني على الضم
فرقا بين حركتي المنادي المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة
المبني نحو يا قوم كما علوا دنيا ومن قبلك ومن قبل وقبل
فوضعوا وخفض بلام الاستغاثة مثل يا لزيد ويفتح لالحاق
الفرع مثل يا زيدا ولا لام مثل يا زيدان بنصب ما سواهما
مثل يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين هذه
اللام المفتوحة تدخل المنادي اذا استغيث به نحو يا لله او
تعجب منه نحو يا للماء ويا للدواهي وبني لاذ ادخلت علامة
الاستغاثة خصوص والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف
لمناسبة معناها لمعناها اذ المستغاث مخصوص من بين اماثله
بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين اشباهه بالاستحضار
لغرابته فاللام متعديه لاوعوا المقدر عند سيبويه او الحرف
النداء النايب مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان
ادعوا متعد بنفسه لضعفه بالاضمار له او لضعف النايب
منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن وانا ضارب
لزيد ولا يجوز ضربت لزيد قائما فتحت لام الجر في المستغاث
لاجتماع ساكنين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له و
ذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى
محذوف نحو يا للمظلوم و يا للضعيف اي يا قوم وانثنى وقوع
المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه لما ينحى حروف
الجر فان عطفت بغير يا نحو يا للكهول وللشبان للتحم كسرت
لام المعطوف لا لفرق بينه وبين المستغاث له حاصل عطفه
على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف
ايضا نحو قوله يا لعطا فناد يا لرياح وانما يكسر لام المستغاث
له لعدوله وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين وفتحت

ز والتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط او بطر فكسر لامه على انه مبني
له والمنادى المحذوف نحو يا للرجال ويا للماء ويا للفريقه وحكى
الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا ال زيد فخفف وهو ضعيف
لانه يقال ذلك فيما ال له نحو يا للدراهم ويا لله ونحوهما وقد
يستعمل المستغاث لزمن نحو يا لله من الم الفراق هو متعلق
بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث يا لله من الم الفراق
واما اللام الداخلة ز المستغاث له فهي متعلق ما تعلق به اللام
الاول فمعنى يا لله للمسلمين خص الله بالدعا لاجل المسلمين
وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد يدخل اللام
المفتوحة على المنادى المهدد نحو يا لزيد لا قتلنك قال
مهلهل يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر انى لا ين الفراق وقولهم
ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث لهم لنشر كليب واستغاثهم
لهم للفراق لكف ولا معنى للاستغاثة هنا حقيقة ولا مجازا ولا
يجوز دخول اللام على المنادى ز وغير المنادى المعاني الثلاثة
فلو قلت يا لزيد وانت تخدره لم تجز ولا يستعمل
من حروف النداء ز الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها
اشهر ز النداء وكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها هنا ز
المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد قوته ولا ادر
قال المحقق اللام بدل من الزيادة ز آخر المستغاث به والمتعجب
منه وكل واحد من اللام يا والالف بعدها في صاحبي الاستغاثة
والتعجب ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة حكم زيادة المندوب
فيكون مرخم واو او مرخم يا وامرة الفا عند اللام كزيادة المندوب
على ما مر ي وانما صار المستغاث به والمتعجب منه مفعولين
عند اللام وان كان مفردا معرفتين لان علة البناء المنادى
ضعيفة لانه لمشابهته للاسم المبني المشابه للحرف فغلب
اللام المفتوح المقتضية للحرف البناء المقتضية للسما
بضعفها ز اقتضا البنا على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضي
الحرف فقوله وينصب ما سواهما اي ينصب ما سوي المفرد المعرفة
والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواهما ثلاثة
اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضاف
المضاف اسم عجب بعد شي من تمامه اما معمول للاول نحو يا طلعا



جبلا او يا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق
على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما شيء واحد نحو يا
ثلثه وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو
كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فك ز مثل هذا العدد
المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضاف ه
للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا القول لا ثلثه وثلثين
عند ي وقال الاندلسي وابن يعيش هو انما يضاف اذا
كان علما والا فلا يقال عندهما ز غير العالم يا ثلثه والثلاثون
او والثلاثين كيا زيد والحارث اذا قصد جماعة معينة والا لم
قلت يا ثلاثة وثلاثين نحو يا رجلا وامراة لغير معين والاولى
ان لي بطوله قبل النداء او دنيا ط بعضه ببعض من حيث المعنى
كما ز يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة او ظرف نحو
قولنا يا حليما لا يعجل او يا جوادا لا يبخل قال اما شاعر الاشاعر
اليوم مثله خربق ولكن ز كليب تواضع وقال اعبد احل ز
شعبي غريبا لوما لا ابا لك واغترابا وقال اذا لا قيت اعرفي يهب
للعين عبرة فما الهوي يرفض او يترقرق وقال الا يا خلة ه
من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فكل هذا مضاف للمضاف
سواء جعلته علما او لا واذا لم تجعله علما جاز ان يتعرف با
لقصد كيا رجل يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا ه
فتقول ز النكرة يا حسنا وجهه طريقا ويا ثلاثة وثلاثين
طريقا ويا عبدا حل ز شعبي غريبا وتقول ز المعرفة يا حسنا
وجهه الظريف ويا ثلثه وثلاثين الطرفا وكان القياس
في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز يا حليما لا يعجل
القدوس واذا را يجزوي الدراسة لكنه ندر وصف شيء
المعرفة بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف
الا بالنكرة على تقدير ان كان موصوفا جمع نحو الصفات
النكرة قبل الثلاثة فتقول يا حليما لا يعجل عفارا الذنوب هذا ان
لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما شيء واحد
بل تحمل منهما اسم شيء مستقل نحو يا رجل وامراة ولم يكن الوصف
بالجملة او الظرف فليس مبنيا عما مضافا لانه
يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامراة ويا رجل

ظريفا بخلاف يا ثلاثة وثلاثين اذ الاول لا يستقل من دون الثاني ه
من حيث المعنى وبخلاف نحو يا طالعا لا يجعل لان الجملة والظرف
لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب الا الطالعا
ولا الطالعا لا يجعل ولا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف
يصح وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل
نحو يا طالعا لا يجعل واوا اخرى مضارعا للمضاف مع قصد
التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا ظريفا فانه قبل ادخال الجملة
او الظرف صلة للذي وقد صح وصفا للمعرفة قبل والتخالف وضع
بعد الكلام اذن جملا على اصله بزيادة الموصول والبدا
فوضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء
وصرح الكسائي والفراء نحو يا رجلا اكبا المعين على
انه مضارع للمضاف حتى انهما اجازا يا رجلا اكبا المعين على
حذف الموصوف وفي خبر كلام سيبويه ايضا ما تشعر
بجواز يا رجلا اكبا المعين وفيه اشكال لان لام رجلا
راكبا ولا قائل به واما سائر التوابع من البدل وعطف
البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادي بها مضارعا
للمضاف لان شبهه ليس منوعا اسم المسمى واحد
كما في ثلاثة وثلاثين في العدد ولا يلزم من ضم ه
منوعا فساد كما لزم في نحو يا طالعا لا يجعل قوله
ويا رجلا لغير معين الفراء والكسائي لان النكرة المفردة
بل بوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله يا راكبا
اما عرضت فبلغا ندامايَ من نجران ان لا تلاقنا اعاما
عندهما اما كلون راكبا وصفا لموصوف مقدر اي رجلا راكبا
او لكونه معرفة ولا يرى البصريون ناسا يكون المنادي
نكرة غير موصوفة لان في اللفظ ولان في التقدير ادلا مانع
من ذلك واجاز ثعلب ضم المنادي المضاف والمضارع
له واجاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا
رجلا وان لم يجز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة
غير حقيقية واذ المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد
الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز يا زيد ذا المال
الا النصب واجري المضارع للمضاف اذا صلح اللام يجري

المضاف

ه نحو يا ضاربا رجلا ويا ضاربا الرجل ويا ضاربا رجلا ظريفا ويا ضاربا الرجل ظريفا لكون جواز دخول اللام ع

## توابع المنادي

المضاف قوله وتوابع المنادي المبني المفرد من التاكيد والصفة
وعطف البيان والمعطوف المتصل دخول ما عليه ترفع على
لفظه وتنصب على محله مثل يا زيد العاقل والخليل والعطوف
بخيار الرفع وابو عمرو والنصب وابو العباس ان كان كالحسن
فكالخليل والا فكابي عمرو والمضافة تنصب والبدل والمعطوف
غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف
بابن مضاف الى علم بخيار فتحه كان عليه ان نقول

توابع المنادي المبني غير المستغاث الذي خرج زياده الا
ستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيدا وعمرو ويا تيمها اجمعين
ويا زيدا احا وا وكذا المجرور باللام نحو يا للكمول وللشبان ونحو
يا للرجل وعمرو ويجوز رفعه ونصبه لظهور اعراب المتبوع
وقال الاصمعي لا بوصف المنادي المضموم لشبهه بالمضمر
الذي لا يجوز وصفه فلا تقول نحو الظريف وليس بشيء لان
من مشابهته له قوله يا زيد الظريف على تقدير انت
الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشيء
اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه ثم
يقول توابع المنادي على ضربين اما بدل او عطف بحرف
عن اللام او غيرها من بقيه توابع الخمسة وهي النعت والتاكيد
وعطف البيان وعطف النسق دون اللام والضرب الاول
كالمنادي المستقل اي كالمنادي الذي باشر حرف النداء سواء
كانا مفردين اولا وكان متبوعهما مضموما اولي فتقول يا زيد
ويا رجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد و
رجل اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد
الله ويجعل وان كان مضافا او مضارعا نحو يا زيد وعبد الله ويا
عبد الله وطالعا جبلا وتقول في البدل يا زيدا حانا ويا عبد
الله اخ وذلك لان البدل يسد مسد المبدل منه والاول في
حكم الساقط وعطف النسق من حيث المعنى منادي مستقل
فلا الم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء عنى
اللام جعل في اللفظ كالمنادي السانف الذي باشره
الندا بعد اما نص عليه سيبويه واجاز يا زيد
وعمرا على الموضع اذ بين ما باشر حرف النداء حقيقة وبين

ماهو في حكم المباشر فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها و
على ما اجازه لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ
وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك بنا على انه
قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل سادس
المتبوع وجاز قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالمبدل
المستانف والذي اراي ان عطف البيان هو البدل كما يجيء
في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا عالم زيد ويا
المال بكر بالصرف فيهما ويجوز في البدل انه لا يجعل كالمستقل
فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يجيء في التوابع فان قيل فاذا
كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره
الحرف المباشر لمتبوعهما فليجز يا رجل غلام لعمرو في
البدل ولا غلام وجاريه في العطف قلت لم يطرد لك
اما الاول فلان بنا اسم لا للتركيب على ما قبل ولا تركيب مع كون
احد جزئي المركب مقدرا واما الاول فلعمل الاضعيفه لضعفه
مشابهته لان كما يجيء في بابه الا ترى الى الغرض الانتكرير
اسمه فاذا ضعفت عن التاثير بهذا ظهورها فكيف تؤثر
مع تقديرها بخلاف يا علي انه قد جاء لا غلام وجاريه
بالفتح في المعطوف واما الضرب الثاني من التوابع اعني
النعت والتاكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق
واللام فنقول ان كانت تابعه للمنادي المعرب تبعته
اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل له لمتبوع وقال
الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب انه هو
يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحا
وذلك لوقوع حكم كل واحد في حكم المستانف معنى فكانه مباشرة
حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل وكذا جاز ضم عطف
البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا حارث بزوقال
ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو عربي لم يذكر نحو
غير وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذ ان حكمه
اذا كان مفردا تابع المعرب او المبني فان كانت التوابع
المذكورة تابعة للمنادي المبني على ما يرفع به سواء كان
الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا فاض ويا فاق ويا

هذا

هذا فلا تخلو التوابع ان تكون مضافة او لا والمضافة اما لعظيمة
كما في يا زيد الحسن الوجه فالنداء فيها بمنزلة سيخه محمد
تمنى صاحب الاحلام وكذا المضارع للمضاف نحو يا هولا
العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها
حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع و
النصب لانها اون في حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان
تاما كالمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان ناقصا
فحكمه حكم المضاف والثاني اي المضافة اضافة معنوية
يجب نصبها نحو يا زيدا باعمرو وفي عطف البيان ويا زيد
ذا المال في الوصف وبا تميم كلكم في التاكيد وجازيا تميم
كلهم نظرا للفظ تميم فتبدل البدلان المخالط فيه
عارض وعطف النسق ذو المال لا يكون مضافا اضافة
حقيقية وبن الانباري يخرج في هذه المضافات الرفع
ايضا كما في المفرد وايد له يكن التوابع المذكورة مضافة
جاز رفعها ونصبها تقول في الوصف يا زيد الظريف
وفي عطف البيان عند النحاة يا عالم زيد وزيدا وفي
التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذي اللام
يا زيد والحارث واما التوكيد اللفظي فان حكمه حكم الاول
اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو لفظا ومعنى فكان حرف
البدا باشرها كما باشر الاول وقد يجوز اعرابه وجاء الله رفعا
ونصبا قال رويد اني واسطار سطرن سطرا لعل مهارنصر
نصرا ونصبا جعل اي علي يا زيد زيد بدل وجعل سيبويه
اياه عطف بيان نظرا لان البدل وعطف البيان يفيدان
ما لا يفيد الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن
فيه لا يفيد الا التاكيد قال وصفت الثاني نحو يا زيد زيد
الطريل قال ابو عمرو ينضم الثاني ايضا على انه تاكيد للفظ
للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله
تعالى بالناصية ناصية كاذبة كما ذكرنا في لزيد صوت
حسن فلا يجوز ان يكون الثاني تابع وصفه وصفا للاول كما
جاز هناك لان العلة لا يوصف به وحكي يونس عن رويه
انه كان يقول يا زيد زيدا الطويل تنصب زيدا الثاني

على انه توكيد مثل يا تميم اجمعون فلا يمتنع اذن رفعه ثم اعلم انه انما
جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير
ابن الانباري لان النصب في توابع المنادي المضموم كان هو
القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب في
اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاني هولا
الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على
المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحذف في
المنادي بحذف حرف النداء ونزول بزوالها صارت كالرفع
وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة نحو لا رجل
فلمشابهة الضمة للرفعة جاز ان ترفع التوابع المفردة
لانها كالتابعة للمرفوع وقلل شيا من استكراه رفعه حركة
الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير
بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك
بشبه الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى
المضاف واجب النصب واما ابن الانباري فلم ينظر الى
وقوعه موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعه للمرفوع
وتابع للمرفوع موقوع سواء كان مضافا او مفردا وليس
ببعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل فلم لم يجز بنا
التوابع المفردة ولا سيما الوصف مع كما جاز في لا رجل
ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام لا تمنع البنا
كما لم تمنع في الخمسة عشر قلنا انما جاز ذلك في لا لان
المنفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت
الوصف وذلك لا يبنى معه لا رجل ظريف فيها لا طرافه
في الرجال الذين فيهم المنفي مضموم الصفة فمعنى النفي
الطرف لا النفي الرجال وكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف
يا زيد الظريف فان المنادى لفظا وتعنيا هو المبنوع
على انه اورد الاخفش في مسايله الكثيرة ان بعضهم
يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل
ويا عالم زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل
وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل قول عمر والخليل
في المعطوف بتاء الرفع اي في المنسوق ذي اللام وانما

اختار الرفع



اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل
معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على
استقلاله معنى كما قال ايها الرجل وابو عمرو بن العلا يختار النصب
لانه لاصل اللام فتح وقوعه موقع المنبوع فاستبعد ان تجعل
حركته لحركة مباشرة الحرف وكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا
والوجه في التوابع ان تتبع منبوعاتها في الاعراب لا في البنا
ويلزمه الخليل وانا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار
الرفع والنصب في التابع المذكور مع كون المنبوع غير المضموم
قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل انا المبرد يوافق
الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذا اللام مثل الحسن في عروض اللام
وجواز عدمه فكانه اذن يجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار
النصب مع لزوم اللام كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء
مطلقا فكيف بقصد وتحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام في الاعلام
وعروضه وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اي كان في
الاصل للجنس ثم كثر استعماله لذلك الواحد مع لزم العهد التعيين
الاختصاص به ويسمى ذلك بالعلم الالتفاتي كانت اللام في مثله
لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف
ذلك العلم وذلك اما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما
واما في الصفة كالصعق ومن الاعلام الالتفاتية ما يكون بالاضافة
نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون هو
منقولا من الصفة او المصدر اولا والمنقول من احدهما كالعباس
والحسن والحسين والفضل والعلاء والنصر تكون اللام فيه عارضة
غير لازمة لانه لم تصر مع اللام اعلاما حتى تكون كالحجر
اجزاء بل انما دخلت اللام في مثله بعد العلمية وان لم يكن
العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح
المسمى به ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه
ان كانت متضمنة لذم كالقبيح والجهم لو سمي بها فقالك اخرجها
عن العلمية واطلقها على المسمين بها وصافا ومن ثم قيل في
المثل انما سميت هانئا لتهنا والصفات قبل العلمية اذا استعملت
في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين
بالضارب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانها في وصف

ح ايضا خصوصه وذوروعدل وليس جواز دخول اللام ف الاعلام المنقوله
عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول ف محمد وعلى المحمد
والعلي بل يجوز دخول اللام ف اكثرها وما ليس منقولا عن الوصف
والمصدر فان كان ف الاصل المنقول فيه معنى المدح او الذم فالاولى
جواز لحاق الاصل نحو الاسد ف السبع واسد والكلب ف بكلب قالوا
بنو اللبيت في بني ليث بن بكر معناه وان لم يكن ف الاصل المنقول
منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك انفاق وحينئذ اما
ان يضيف العلم او تقترن باللام وان كان في الاصل فعلا وليسا
بمطرد بن قياسيين قال علا زيد نا يوم النقا رس زيد كم مايض
ماضي الستة تين بمان وقال رايت الوليد بن اليزيد مبارك شديدا
باحيا الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد فيتاتى
والثلاثا والاربعا والخميس ممن الغوالب فيلزمها اللام وقد تجرد
اثنان من اللام دون اخواتها نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا
فيه وانما حكمنا بكونها غالبة ان لم يثبت الثلاثا والاربعا والخميس
اجناسا بمعنى الغالب والرابع والخامس محافظة على الفايدة و
المهملة ف كون الاعلام اللازمة لها ف الاصل اجناسا صارت
بالغلبة اعلاما مع لاحظ العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا ف نحو
الثريا والدبران والعيوق والسماك وان لم يثبت الفاظها اجناسا
ولم تعرف ف بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين في اخواته
كما عرفنا ف الثلاثا والاربعا وربما يكون ف هذه الاعلاء
ماثبت لفظه جنسا لكن لا يعرف كيفية غلبته ف واحد من جنسه
كالمشتري ف الكوكب المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراف فيه
ولذلك قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فلحق
بما عرف وعند لحظ ما لزم هذا اللام من الاعلام الف لم يثبت
استعمال الفاظها ف الجنس الشامل لذلك المعنى وليس كما
لثلثا والاربعا والدبران والمشتري ليس من الغوالب لان العلم
الغالب ما كان جنسا ثم كثر صار بالغلبة علما كما قاله بل هي
اسما موضوعة لمسمياتها وانما احتمل ارتكاب سيبويه تلك الطريقة
احد الامرين لا مجرى واحد في التقدير لما امكن وكان الاكثر
ماثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم
الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ماثبت

جنسيته



جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين واخواته
كالنجم والصعق وابن عباس وتانيها ما يعرف فيه ذلك ولم يثبت
جنسيته لفظه كالثلثا وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ويثبت
جنسيته لفظه كالدبران والعيوق لمن لا يعرف معنى العيوق والدبران
فيهما هذا ربطوله ومذهب المبرد ليس منها ما دخل عليه اللام ولا يفيدان
التعريف بل يكمل بهما الوصفية فقط فكانه تجرد عنهما لان تعريفه
بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان
اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب
المبرد في الحسن والصعق معا اختيار الرفع لان اللام لا تفيد التعريف
وهذا كما قوي خلاف ما نسب المصاف اليه قوله والمضافة المغبونة
اي التوابع المضافة ومعنى قوله قبل وتوابع المبنى المفرد
وليس في كسي الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية
كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح المصل في تجويز الرفع
في نحو يا ذا المحوفا في نحو يا صاح يا ذا الصامر العنس مع انهما
مضافا علة من احدهما ان صفة اسم الاشارة لا تكون الا مفردة
كما يجي في باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فا
لصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والمحوف
اسم موصول مع صلته في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف
فكانه قال الذي ضمرت عنسه ولو كان الذي ضمرت عنسه
يقبل حركة لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله ونزل علتاه
في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشا
ولا يكون الالف والسلام موصولا الا في اسم الفاعل والمفعول
ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف
اللفظي وان كان مضارعا للمضاف لكن لا يجري تابعا يجري
المضاف في وجوب النصب بل انما يجري مجراه اذا كان منادى به
قوله غير ما ذكر اي غير ذي السلام قوله اطلقا اي مفردين
كانا اولا وكان منويا مما مضموما اولا قوله والعلم الموصوف
بابن حكم ابنه حكم بن قيما ذكر واما ثبت فليس مثلها في النداء
اما في غير النداء فجريه مجراها وخطاء الاولى المنع لان التخلف
لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط
ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوف حذفا عن نحو يا

ع

زيد الظريف بن عمرو فانه لا يفتح المنادى ت ومسئلة اذ مسئلة غير كتاب الاستعمال
فالشروط اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل بن زيد
وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد ابن عمرو ت والدار علي
ان ابن عمرو مبتدا وكون بن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم
احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح
المنادى فلا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح
المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة
مناسبة للتخفيف فخفوف لفظا الفتح وسهل ذلك كون الفتحة
حركة المستحقة ت في الاصل لكونه مفعولا وخفوف خطا حذف الف
ابن وابنه والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي
صفة منصوبة نحو يا زيد الطويل وبعض البصريين يجوزون ت
فتح المنادى المفرد المعرفة عاما كان اولي اذا وقع موصوفا
بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالم بن عالم والعلم
المنصوف بابن وابنه الجامع للشرائط الاربع ت في غير النداء يخفف بـ
بحذف تنوينه وجوبا وبحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني ت
زيد بن عمرو وقوله جاريه بن قانص بن ثعلبة شاد وان اختل
احدى الشرائط لم تحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا والمقتضى
ت في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنه ولا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما
لانه لا يكثر استعمالها كذلك وكذا المعتمد كون العلم الموصوف
مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا استعمالهما
قوله واذا نوي المعرف باللام فقيل يا ايها الرجل ويا
هذا الرجل ويا ايهذا الرجل والنزموا رفع الرجل لانه المقصود ت
ونوابعه لانها توابع تعرب ت وقالوا يا الله خاصة لو دخل اللام
المنادى فاما ان يبقى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين
فهي كالتنوين فمن ثم قل بنا الاسم معها كالخمسة عشر واخواته
والان فاستكره دخولها مطردا ت في المنادى المبني واما ان
يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى
موقع الكاف وكونه مسلة ت في الافراد والتعريف وقايت
بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف
وفيه نظر لان اجتماع حرفين ت احدهما مبني لفظا يرتفع ما ت في
الاخر وزيادة لا يستنكر كما ت في لقد والان على ما يجيء ت في موضعهما

كانت ٥

قالوا وليس



قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا
عبد الله ويا الله وياانت بل الممتنع اجتماع اداتي التعريف مع حصول
الاستغناء باحدهما وقال المبرد ت في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء ولا
يتم ما قالت ت يا الله ويا عبد الله وقال المازني في اسم الاشارة ثم يجيء بحرف
النداء الذي يجيء من الاشارة ومن ثم لا يشار لهذا الرجل اي يا هذا ولا حاجة
الى ما ارتكب اذ لا مانع من كون الشيء المعين مواجها مقصودا بالنداء
محذور ت في اجتماع مثل هذين التعريفين هذا ولما قصد والفصل
بين حرف النداء والسلام بتي طلبوا اسما بهما غير مجرد الدلالة على ماهية
معينة محتاجا بالتوضيح ت في الدلالة على بقية اخر فيقع النداء الظاهر
على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى المخصوصة الذي هو دو
السلام وذلك ان من ضرورة المنادي ان يكون متميز الماهية وان
لم يكن معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شيء ويا موجود الا ان تلغي
عن المخاطب ما فيه بقية ما يكون ت في الغفلة الا ينصرف عليه
اسم الشيء والموجود وهذا مجاز وكلامنا ت في الحقيقة هو حد والاسم
المتصف بالصفة المذكورة ت يا بشرط قطعه اذ بقي تخصصه نحو
اي رجل اسم الاشارة واما لفظ شيء فانهما وان كانا مبهمين لكن
لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اي واسم
الاشارة فانهما وضعا مبهمين بشرط ازالة ابهامهما بقي
اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اي فباسم
اخر يعرب واما ضمير الغائب فانه وضع مبهما بشرط ازالة
ابهامه لكن ما قبل لا بما بعد وان التفق ذلك في الغالب ان يكون
ذلك متأخرا كما ت في ربه رجلا واما نحو رأيته نفسه فقليل واما
الموصول فانه وان زال ابهامه بما بعده لكنه حمله ثم نقول ان اي
المقطوع عن الاضافة ت يحوج الى الوصف من اسم الاشارة لانه
كما ذكرنا وضع مبهما ليزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة
فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقتضي على ما
هذا دون ي ٦ ومن ثم جوز بعضهم ت نعت يا هذا النصب والرفع
كما ت في رجل الظريف والوجه الرفع نعت اي وفصل بعضهم ت في
وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع
لانه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل
واما المازني والزجاج فجوزا النصب والرفع ت في وصف اسم الاشارة اي

فياسا على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت وانما قطع اي المتوصل الى نداء ذي
اللام عن الاضافة لما ذكرنا عن قصد الابهام وايضا لو لم يقطع لكان منصوبا
وتزاد واللام الذي هو وصفه فلم يمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا
بالنكرا كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب وايدخال ها التنبيه بلفظه
على كونه من المضاف اليه لانه لم يكن خلوا من مضاف اليه او من تنوين
قايم مقامه نحو ايا ما تدعوا وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين
بيد لمن مضاف اليه معلوم مقدر كما مر في قوله تعالى ورفعنا بعضهم
فوق بعض وكلا هدينا والقصد ههنا الابهام وها التنبيه ايضا مناسب
للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم تكون اسم الاشارة اوضح من اي وصف
اي به في بعض المواضع نحو يا اسمه افيقتضي عليه وانما توصل باي
الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل ما يشار به للمخاطب
الذي هو في الوضع غير المخاطب ولهذا يوتى فيه بحروف الخطاب
كما يجيء في باب نحو ذلك وبعض الاماكن من اذ يدخله حرف فجعله
مخاطبا اي حرف النداء فصل النداء باي في نحو يا هذا الرجل لاجل نداء المعرف باللام
على ما اومأ اليه المصنف بقوله لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهما
كثيرا على نحو يا هذا من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش في
يا ايها الرجل اي موصولة وذا اللام بعد خبر مبتدا محذوف والجملة
صلة اي وانما وجب حذف هذا المبتدا اتباعا للتخفيف للمنادى
ولاسيما اذا مزيد عليه كما ذا على ما يصح تقويه مذهبه
بكثرة وقوع اي معصولة في غير هذا الوضع وندور كونها موصوفة
كما يجيء في باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة
للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر
صلتها فالاغلب بناؤها على الضم كما يجيء في الموصول فحرف النداء
على هذا يكون داخلا على اسم مبني على الضم فلم تغير وان كان
مضارعا للمضاف كما مر في قولك يا من لوجهه قال كذا والاكثرون على ان
ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وعنوا لانه اسم دال على معنى
في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا احد النعت كما يجيء اي ما
دا على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاستغنا
والجواب ان الاستغناء ليس بشرط في الوصف كما يجيء في بابه

ولا يوصف

ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما ياتي في باب النعت
اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسما والمحتاج اليه
في الحال اسما الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعت من الصفات
المشتقة لانها تخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فتح هذا الابيض
واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين
المفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت
مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل لمعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين
المفرد الذي دل عليه الرجل ومن ثم قالوا تحصل من لام العهد فظهر سر
احتياج المبهم الى صيغته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت
ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا
تقريق صفاته نحو هو الرجل والفرس والغرقوء والترمواق في
الرجل اي اسم الجنس الواقع صفة اي صفة مفردة لمنادى مضموم
وهذا اولى كان الفراء جوز نصبه ايضا كما في يا زيد الظريف لكن
بينوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشر حرف النداء
واما الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود
به زيد وقد ذكرنا الخلاف في نحو يا نصه قبيل قوله وتوابعه اي
التي مر او رفع توابعه اعلم ان تابع تابع المنادي عند النحاة مثل متبوعه
مطلقا اي ان كان تابع المنادي مرفوعا ومنصوبا كمل تابع التابع
على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادي اي او هذا او غيرهما
تقول في غير مما يا زيد الطويل قال الخليل اذا جعلته صفة
للطويل وان جعلته على زيد نصبت ومن نصب الطويل قال اذا اللهم
لا غير كان نعتا للطويل او لزيد وامام في اي فانه التابع الذي يجيء
بعد وصفه لا يكون الا تابعا لوصفه اي لانه هو المنادى في الحقيقة
واي صلة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب
الرفع نحو يا رجل الرجل دون الما لو نحو يا رجل الرجل وعبد الله لان المعطوف
يزحم المعطوف عليه فيجب اذ ذاك ان يكون عبد الله صفة اي ولا
يجوز لانه لا يوصف الا بذي اللام ويجوز يا رجل الرجل الحسن الوجه
وذا الفاضل يا هذا والحسن الوجه وان ابدل من وصف اي فان
جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكن المبدل مما
يكون يجوز كونه صفة لاي اعني الجنس كاللام فلا تقول
يا رجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا رجل الرجل

زيد عمرو يا زيد صبيح ز وباب البدل انه يجوز اذا جعل منه البدل ز
حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم زيد ويا زيد بالرفع
والنصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بالضم زيد لان اي زيد
لما تقدم ان التابع الذي بعد وصف لا يتبع اي وما اذا جئت بعد
وصف اسم الاشارة قد يستبد من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل
وزيد وذا المال حملا على الوصف وزيد بالضم وذا المال حملا على هذا
فاذا كان ذلك في التابع عطف بيان مجردا عن اللام لم يجز الا حمله
على هذا نحو هذا يا هذا الرجل زيد والحمه لانك لو حملته على الوصف
كان وضعا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذي اللام كما قلنا
ز اي لا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي
هو صفة لمنادي المضموم نحو يا زيد الطويل ود والحمه اما
النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان
حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا
زيد والحمه برفع د و قال ولم يبق الا النصب عطف على زيد
واجاز المازني الرفع حملا على الطويل ومنع من كون المعطوف
كالمعطوف عليه ز وكل ما يجب له ويمتنع عليه الى نزي الى
قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث فالجواب
انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه اذا جاز لان
المانع من نحو يا الحارث لاجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا في
يا زيد والحارث فوصل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا في
العورتين تقديرا لا لفظا فقوله لانه توابع معرب يومي
الى ان المعرب لا محل له او الى انه لا يحمل على محله وترك تمام
اعرابه وز والموضعين نظرا اما الاول فلان المضاف اليه
اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا
لفظيا نحو حسن الوجه ومؤدب الاطفال الخدام وضارب
زيد وكذا اما اضيف اليه المصدر فللطلب لعقب حفه
المظلوم واما الثاني في ايهوان كان ظاهر كلام سيبويه
منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر وان جاز في الظاهر ما يوهم
خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا لقوله في ضارب زيد
وعمرا ان التقدير ضارب زيدا ضارب عمرو ولا تجز في الحسن

الوجه

الوجه والنداء الرفع للمعطوف كما هذا كراهية لمخالفة التابع لظاهر
اعراب المتبوع الى المحل الخفي لكنه يشكل بانا فهمنا على جواز العطف
على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو وله ان نرتكب الى الحملة
غير الموكدة اعني عمرو مع خبر المقدر وعطف على الحملة الموكدة اعني
ان مع اسمه وخبره ولا نقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا نقول
في نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك
العواذل فقولنا بالجوار والحديد ان المنصوب عطف
عطف على الجار والمجرور قوله والتزم وارفع الرجل كانه جواب
عن سوال مقدر هو انه اذا كان صفة للمنادي المضموم فلم لم يجز
كما في يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سوال
وارد على الجواب عن السوال الاول اي اذا كان هو المقصود بالنداء
او المقصود بالنداء كالمنادي المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه
ما جاز في توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل ز ويا ايها الرجل كما
لمعاربه اذا قيل له وتجب رفعه قيل هو المنادي المفرد الذي
يا ش حرف النداء المكونة مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب
اذن ان يجوز ز وتوابعه ما جاز ز وتوابع المنادي المضموم قيل
هو ليس نفس المنادي المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصه
يعني له يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظة الله قيل
انما جاز ذلك لاجتماع شيئين ز هذه اللام لذ ومع للكلمة ولانها
لازمة الا ترى انه قال يسمعها الاهه الكبار ولكونه بدلا من همزة اله فلا
يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الا له ان تكون كطيبة ولاديه
واعقيله وبرد اما النحم والصعق والذي بابه فان لامها لازمة
لكن ليست بدلا من الفا واما الناس فان اللام فيه عوض من الفا
واصله اناس ولا يجتمعان الا في الشعر كقوله ان المنايا يطلعن
على الاناس الا منيا الا انها ليست لازمة اذ يقال في السعة
ناس فقالوا واصله الالم فعال بمعنى مفعول والالاهة
العبادة واله بفتح العين اي عبد فاله بمعنى مالوه اي معبود
فاسه في الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كان كان علما
في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يوله
اي يعبد وصار كمع لاه الم يعبد علما له فلكثرة استعمال الهدز
اللفظة صار تخفيف همزها اغلب من تركه وصارا لالف

والالف كالعوض من الهمزة لعلة اجتماعهما ولا تقول اجتماعهما يخص
حال الضرورة كما قلبت في الاناسي وذلك انه قد حكي الالة في السعة او
رد ابو الفرج الاصفهاني ان اسمه بن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن
اسمه عبد الالة فلما خففت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما
هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموها
في الثانية ولا يدعم لو خففت نحو الالاهة بمعنى العبادة لان التحقيف
مع عروضه غير غالب في الله كما ان اللامين له ثقيلا والا كثر في الله
قطع الهمزة وذلك للابتداء او الاصل الالف واللام حرفا تعريف
كانا عليه في الاصل وصار الجزء الكلمة حتى لا يستنكر اجتماع يا
واللام فلو كان بقيا على اصلهما لسقط الهمزة في الدرج اذ همزة
اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو علي يا الله بالوصل على
الاصل وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه اي يستر ويقال
في قطع همزته واجتماع اللامين ان هذا اللفظ اختص باشياء
لا يجوز في غيره كاختصاص سبحانه وتعالى وخواصه في اللهم وتالله
والله وها الله وواالله بجواز حرف مقدر في السعة واما الله ليفعلن
بقطع الهمزة كما يجيء في باب القسم فهو من اجل يا التي تسمت
قلبي وانت تحيله بالوصل على شاذ ووجه جوازه مع الشدود
لزوم اللام وصوله فيا احلاما ان اللسان فدا ياكما لعنان سرا
اشد وبعض الكوفيين يجيز دخول يا على ذي اللام مطلقا في
السعة والضمان في اللهم عوض من يا اخبرنا بسر كالا بترا يا سعيد
تعالى وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فحذف بحذف الهمزة
وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمنهم بالخير ويجمع بين ما
والميم المشددة ضرورة قال ابي اذا حدثت الما قوف باللام
يا اللهما وقد يراد ما قال وما عليك ان تقول كلما سبحت او
صليت يا اللهم ما ارد دعلينا تيحنا سلما ولا يوصف اللهم
عند سيبويه كما لا يوصف اخواتها عني لاسما المختصة بالنداء
نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وقد جاء البرد وصفه
لانه بمنزله يا الله وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله
تعالى قل اللهم فاطر السموات وهو عند سيبويه على النداء
المستانف ولا اري في الاسما المختصة بالنداء ما يمنع من الوصف
بل السماع مفقود فيه قوله ولا في مثل يا تيم تيم عدي

الضم والنصب يعني مثله المنادي المكرر اذا ولي الثاني اسم مجرور
بالاضافة فالثاني واجب النصب ولك في الاول الضم والنصب
قال يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلفينكم في سوءة عمر وقال يا زيد
زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم في الاول
فواضح لانه منادي مفرد معرفة فالثاني في عطف بيان وهو البدل
على ما يأتي في بابه واما نصب الاول ففال سيبويه ان يتم الثاني
محله بين المضاف والمضاف اليه وهو توكيد لفظي لينه الاول
وقد مر في توابع المنادي المبني ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول
وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين
للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة
بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد اللام المجرورة وانما جيء بتاكيد
المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لابعد المضاف اليه لئلا يتشكر بقاء الثاني
بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء على الضم وجاز
الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب
كما يجيء في باب الاضافة لانه لما كررت الاول بلفظه وحركته
بالتغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل هناك
الا تري انك تقول ان زيدا قائم مع قولهم لا فصل بين ان
واسمها الا بالظرف وتقول لا رجل في الدار مع ان النكرة و
المفصول بينهما وبين لا التبرئة واجب الرفع فوجه تعالى لا
فيها غول فقال فلا والله لا يكفي ما بي ولا للما بهم ايراد الا
مع انحرف الجر لا يدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله
وصالياتكما يوقدين توقدين من هذا فلا يكون في البيت
دليل على اسمية الكاف التثنية وقال المبرد ان تيم الاول
مضاف الى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من
المضاف اليه التنوين كما ابدل في قوله تعالى كلا هدينا لان
القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعيد مثل المضاف
اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان الثاني
فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه
في مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله بين ذراعي وجبهة
الاسد وفوقهم نصف ودبع ورسم مهوح انتاقما اجود لان

كثرة التكرار ادعي الى الاستكراة فهو عند المبرد في الاصل مضاف ومضاف
اليه بعد ما سلمها وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقالت
بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله يا بنم عدي بنم عدي ان
بنم الاول مضاف الى عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني نحذوف
قال لما حذف المضاف اليه من الثاني نحو يا بنم عدي بنم فقدم
بنم على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا يقول هذا القايل
في نحو ذلاعي وجمهة الاسد الا انه لا يطرد له هنا ان يقول
ان الفصل كالاضافة لان المضاف للثاني ليس بلفظ الاول كما كان
في يا بنم بنم عدي فلا ولي قول المبرد وقد جاز السيرافي وجها
رابعا في نحو يا بنم بنم عدي وهو انه كان في الاصل يا بنم بالضم
بنم عدي ففتح ابنا على النصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وهذا
كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف يا بن ان الكوفيين يجوزون
فتح المنادي العلم الموصوف لمضوف اي صفة كان لان
بنم عطف بيان للاول فهو كالوصف في التبيين قوله و
المضاف الي ياء المتكلمة يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام
ويا غلاما ويا لها وقفا وقالوا يا بتي ويا امي ويا ابن ويا عم
امت فتحا وكسرا ويا لا لف حون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم
خاصة مثل باب يا غلامي وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اختلف
في يا المتكلمة فقال بعضهم اصلها الفتح لانه وضع المبرد ات
نظر الى الكلمة حال افرادها دون ترتيبها وكل كلمة على
حرف واحد كالواو العطف وفاء به وباجر ولامه وياء المتكلم
اصلها الحركة لئلا يبتدا بالساكن واصل حركتها الفتح لانه
الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة
من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو قول
لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة
حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر في المضمر الى حال
تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة و
الاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر في الكلمات
الا لحال تركيبها لم يطرد وصفه للكلمة التي ليس فيها حال
التركيب على انا على كلا تقدير احرف فما زاد بل جاز وضعها
على حرف او حرفين كما وضع يا الضمير وكافه وغوما ومن

هذا

هذا او على كل حال فلا شك ان اسكان يا المتكلم انما استعمل اذا لم
يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركته
لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدا بها مع كونها حرف علة و
هذان اعني الفتح والكسر مطردان في غير النداء ايضا نحو جاني
غلامي واما يا غلام بحذف التاء وابقاء الكسرة دليلا عليها في النداء
فلان النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود من
غرض فيقصر الفراغ من النداء سرعة ليتلخص الى المقصود من
الكلام فتخفف يا غلامي بوجهين حذف التاء وابقاء الكسرة دليلا عليها
وقلب التاء الفا لان الالف والفتحة اخف من التاء والكسرة وهذان
الوجهان لا يكونان في مناداي مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم
الذي غلب عليه الاضافة الى التاء واستهر به لبدل الشهرة على
التاء المحذوفة بالحذف او القلب فلا تقول يا عبدو يا عبدا وقد
جاء شاذا في المنادي نحو يا غلام ويا ابه بالفتح اجتزاء بالفتحة
عن الالف ما فتح يا بني واصلها يا بنيا فليس بشاذ كما شذ يا علام
لاجتماع الياءين وقد يضم في النداء ما قبل التاء المحذوفة ودليل في
الاسم الغائب عليه الاضافة الى التاء المعلمة بالمراد ومنه القراءة
الشاذة رب احكم وربما ورد في النثر في الحذف والقلب غير
النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي وليس بنادر طلبا للازدواج
قوله وبالها وقفا اذا وقفت علي يا غلاما فيها ليسا بالالف
كما حكي في باب الوقف واذا وقفت علي يا غلامي يصلون الياء
وصلا قاله قف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان
ما قبلها كما تقدم علي ما حذف يا ذه وصلا وذلك علي مذهب
من وقف علي قاضي بايسكان الضاد كما حكي في باب
الوقف واذا وقفت علي يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للو
وحالحاق ها السكت مع بقاء الفتح قوله وقالوا يا ابي ويا امي
يطرد فيهما ما مر في سايرالمنادي المضاف الى الياء ويزيدان عليها
بجواز ابدال الياء تاء تنبيها هذا عند البصريين قالوا والدليل علي
انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدلت تاء التانيث لانها
تدل في بعض المواضع علي التفخيم كما في غلامة وضاربة والاب
والام مظنة التفخيم وقيل كونها للتانيث انقلابها في الموقف
هاء وقال الكوفيون انها للتانيث وبالاضافة مقدرة بعد ها ولو

ج

ف

الامر كما قالوا السمع يا ابني ويا امتي ايضا ويجوز حذف همزة النداء لبدله
من الياء للترخيم فيلتزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكي في
يونس فيلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تنا والفرا يقف عليهما با
لتا لانها ليست للتانيث المحض كتاء اخت وبنت والاولى الوقف
بالها لانفتاح ما قبلها كتاء ظلمة وعرفة بخلاف تا اخت وبنت
فمن وقف عليها بالتا كتبها بالتا ومن وقف بالها كتبها هاء لان
مبنى الخط على الوقف وانما تفتح هذه التاء لانها يدل عن ما حركها
الفتح لو حركت وقال الاندلسي اصلها ابت ويا امت يا ابتا ويا
امتا فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف عديمة لا يستقل بحذف
وما حذفها ز ويا ابن ام ويا ابن عم محمل للنقل الحاصل بالتركيب
وفيه ز ويا ابت ويا امت انعما رحما بحذف التاء ردت التاء شوحة
كما جيء من نحو قوله كليني لهم يا اميمة ناصبا وقد يقال يا ابن
ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة
الكسرة للياء التي هي اصلها وصار بالتا ويا امتا لانه جمع بين
عوضين بخلاف يا ابني ويا امتي فانه لا يجوز فانه جمع بين
العوض والمعوض منه فقوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة
مثل يا غلامي المضاف الى يا المتكلم اذا اضيف اليه المنادى
فهو كما اضيف اليه غير الا لام والعم اذا اضيف اليهما ابن
او بنت منادى فانه يجوز فيه تخفيف الياء قياسا بالحذف
او القلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر
استعمال نحو يا غلام اخي فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب
يا غلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه ما طرا دفتح
الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجتزا بالفتحة عن الالف
لزيادة استثقاله فيوليغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام
ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم اكثر من حذف نحو
يا غلام قوله وترخيم المنادى جائز وفي غير ضرورة اما
كثرة الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكونه المقصود في
النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ من النداء والافضاء
الى المقصود بحذف اخره اعتباطا قوله وهو حذف في
اخره تحقيقا يعنون بالحذف التحقيقي ما لم يكن له موجب كما
كان في باب قاض وعصا والا فكل حذف لابد فيه من تخفيف و

يقولون

يتعلون لهذا ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لا بد
فيه من علة حذف التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم
فهذا الذي ذكر ان كان حد الترخيم خرج منه ترخيم غير
المنادى قلنا اردنا الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف
اخر الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة
وقفا لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخر
من نحو بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب
عليه ويخرج منه حذف في نحو يا غلامي اذ المضاف اليه ليس اخر
الكلمة الا ترى ان موضع الاعراب ما قبله ويخرج منه الحذف في
باب عطاء فان ذلك لاجل الاعتباط ويخرج ايضا حذف
لام نحو يد ودم لانه واجب قوله وشرطه ان لا يكون مضافا
ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما او بدا على ثلاثة واما بناء
ثانيث شرط ترخيمه المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة ومني
الا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا نكرة
مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخير سيجيء عن متعين بل
هو احد الشرطين احدهما كونه علما او بدا على ثلاثة احرف والثاني
كونه ثانيا ثانيث وانما لم يذكر المصنف مضارع للمضاف لان حكمه حكم
المضاف وانما لم يقل لا مندوبا لان المندوب نحو ليس بمنادى كما
مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر
الاسم الثاني نحو قوله يحذو احذيكم بالي عذره واذكروا اواصرنا
والرحم بالغيب تذكر وقوله ابا عمرو لا تبعدن فكل بني حرة سيمة
عوج داعي موتة فيجيب اي يا ام عكرمة وابا عمرو وهو عند
البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قوله ذي الرمة وبيداء
دوية ادمى تباعدنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وقوله
المثني سما فعل الصواغ في غير وخاب حاتم وضبه الاعمام
وبعض المعرب يرجم الجملة نحو تعجزها نحونا يطمس او الفرا
والاخفش جوز ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط عالما لا نحو كبد
الاوسط كالحرف الرابع فيه فان نحو رجل علما وفخذ ابن
الحشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علما ساكن الاوسط
او متحركه ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من تانيث
وعلميه على تقدير الاستقلال كان او على نية المحذوف

عند سيبويه والمبرد بوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه
بقوله الا اضحى حبا كم زماما واصبحت منك شاسعة اماما اما امامة
وانما لم يجز ترخيم المضاف والمضاف اليه على ما اختاره البصريون
ولا ترخيم الجملة لعلمين لانهما اذا سميا بهما براعي حال جزئيهما
قبل العلمية ٣ واستقلال كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث
اللفظ اى الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلمية واحكى بعد العلمية
عن كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله وتابط شرا
من حيث المعنى كزيد وروعي اللفظ والمعنى معا لم يمكن الحذف من
الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاجزاء ولا يمكن البقاء ولا
حذف اخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما ويجوز
ان يعلل الامتناع بترخيم المضاف والمضاف اليه ان المضاف اليه
لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يطلب حذفه باسره او حذف
اخره بدليل ان الاعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا
في اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح
حذف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة
تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر
الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب
على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف
حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث بيا ويا والام
لعدم ظهورها تراند افيه من النصب او البناء فلم يورد عليه
الترخيم الذي هو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد في
ترك ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم في المستغاث
الذي ٣ اخر زيادة المدلان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب
لان الاغلب فيه زيادة من ٣ اخر لاطالة النفجع وتشهير
المندوب وغير الممدود فيه قليل فوله ويكون اما علما مذكرا
انما اشترط العلمية ٣ في الترخيم لكثرة ندا العلم فناسبه
التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ينجي منه دليل على ما
ابقي وانما اشترط ٣ في العلم زيادة على الثلاثة لانهم كثروا
نقص الاسم تضصا قياسا مطردا عن اقل بنية المعرب اي
عن الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة لحاق نحو يد ودم فان
النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ



لايعبابه وخلاف يحرجه وشيخ وعصاماته وان كان قياسا لكنه لعلة ظاهرة
ملجئة الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني والاسماء المبنية تكون
على اقل من ثلاثة احرف نحو من وما قلت النائبة عارض فهو ٣
حكم المعرب وصمه مشبه للرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما
موصوفا بالزيادة على ثلاثة فالشرط كونه بناء ثابتا نحو ساة
وشبه فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلاثة وذلك لان
وضع التاء على الزوال كما ٣ باب ما لا ينصرف فبكليته اذ في مقتض
للسقوط فكيف اذا وقع موقعا تكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني
اخر المنادى واما لم يقل بيقاء كونه وساة بعد الترخيم
على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا
كان ناقصا عن الثلاثة اذ التاء كلمة اخرى لا كتاء امرئ حتى يقال
بكمالت صارت معتقب الاعراب فالامر فيه كما قيل ٣ والمثل قبل
البكما لت عابسه وقبل النفاس كنت مضمرة ولو اعتبرنا سد
التاء مسد الكلمة بكونه معتقبا لاعراب قلنا لما كان بناء على
عدم اللزوم لم تكثر ٣ بما يصير اليه حال الكلمة بعد ٣ والدليل
على عدم لزومه حذفه ٣ جمع السلامة نحو عرفات وتقديرن
٣ نحو الدار والشمس وليس لا لفي التانيث هذا الاحوال قال
سيبويه كل اسم ٣ اخر تا فان حذف التا منه ٣ كلام العرب
اكثر كان الاسم مع التا ثلاثة او اكثر وسواء كان الاسم علما او لا
ولغلبة الترخيم فيه عومل اخر غير المرخم منه ٣ بعض المواضع
معاملة المرخم اعني فتح التا كما ٣ قوله كليني لهم يا اميمة
ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب وصار ٣ المنادى المرخم
وجهان ضم التا وفتحها اعلم ان الذين يحذفون التا وهم
الاكثرون على ما قلنا وقفوا الحقوا اخرها فيقولون في يا طلحة
يا طلحة وقليلا ما يوقف بسكون الحا وذلك لانهم يلحقون هاء
السكت ٣ الوقف كثيرا باخر ما ليست حركة اخر اعرابيه ولا
مشبهة لها بجوز ٣ وقفه وابنه وحمله وان لم يكن هناك ٣
الوصل حرفه بنقلب هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك
هاء الاصل اولا ولا سي علي الرا ٣ الشعر الف الاطلاق نحو
قوله قفا قبل التفرق يا ضباعا ولا يكن موقفك مني الوداعا
ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشرط الا شاذ

من ناصاح رين شدوده فالوجه من ترخيمه كثرة استعماله وليس طرق
كري منه لان الكرا الاذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم نروان ولا
ضرورة اليه ما قال مع ما ذكرنا من المحمل الصحيح وتجود وصف
المرخم الاعمش الفراء وبين السراج قال فقالوا تعالى ما تري بن و
تحزم فقلت لهم اني حليف صدا ولا نهما رايا الوصف من تمام
الموصوف لكونه الاعلى معنى فيه فاذا رخم الكلمة حذف شيء
من جوهرها لا يزاد عليه ش من الخارج فعلي هذا لا يمتنع عندهما
مجيء سائر التوابع قوله فان كان ثالث زيادتا ان ثم حكم
الواحد كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من
اربعة حذف حرفان والا كان مركبا حذف الاسم الاخيران
كان غير ذلك حذف حرف واحد قسم ما تحذف للترخيم
ثلاثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فحذف هو
الحرفين ثم في موضعين احدهما اذا كان ثالث الكلمة زيادتان
ثم حكم الواحد بمعنى انهما زيادتان معا حذفتا معا لانهما
معا بمعنى واحد لان كل واحدة ثم مسلمان وكذا مسلمون
بمعنى اخرى فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان
سبعة اضاف زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان علمين
زيد تا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين
وياد تا جمع المونث نحو مسلمات وزياد تا نحو مروان وعثمان
ونرمان وحراسان وياي النسب وما اشبهها نحو كوزي
وروي وكرسي والفا التانيث كصحراء او ممزة الالحاق مع
الالف التي قبلها كما ثم حربا وعلباء فويه اسماء هذا اذا جعلنا
فعلا من الوسامة اي الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا افعلا
جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب
عمار لا من باب حمراء وقد يجيء ثم التصريف مجيء الفريقين فيها
وترخيمها فويه او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف
صحيح غير تا التانيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لا تحذف
ثم غير نحو عفريات وسعلاة الا التا وحدها وذلك لكونها
كلمة واحدة وان كانت على حرف فالتقى بها وكذا اذا كانت
المدة غير زايدة لم تحذف كما ثم في مستماح ومسيح ونقل عن
الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ويتعين

بالمدة

بالمدة الفا اواوا وياء ساكنين ما قبلها من الحركة من جنسها فلا تحذف مع
الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين في نحو كمهور وشريف لتحصينهما
بالحركة وتقويتهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن حركة ما قبلهما من
جنسها سواء كان للالحاق نحو سنور وبرذون ملحقان بجعفر دخل
اولم يكونا له لعلتين وقيسط ودلاح لشابههما اذن للحروف
الصحيحة بقلة المد فيهما لان المد في الاغلب لا يكون الا مع
الواو والياء اللتين حركة ما قبلها من جنسهما واما مذهب ورش في
مد نحو المنوت والمحسنين وقفا فمما انفرد به وانما حذف الحرفان
حكما ههنا لانه كان الاولى حذف المد الزايد لكن لما لم يكن اخرا
والترخيم حذف للاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير
صار منظرفا فسعه في السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما
قبل اخر حرف مد وهو اكثر من اربعة نحو عثمار ومروان
ولكنه فصل هذا التفصيل بينهما على خلاف علتي الحذف
في الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما
اشترط هذا البلا يبقى بعد الحذف على حرفين والا ترخيم
حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعثمار لكن لا يوجبه
كما في نحو عثمار ومسلمين ومنصور قوله وهو اكثر من اربعة
احرف قيد في قوله او حرف صحيح قبله مدة لانه في قوله زيادتان
في حكم الواحد لان نحو يدان ودمان وثبون وقلون وري يرخم
بحذف زيادتيه للترخيم لان بقا الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل
الترخيم بل قبله كان كذلك كما قلنا في نحو يد وشاة وذهب جرمي
الى منع حذف الحرفين في نحو يدان وثبون ودي والاولى اولا و
انما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما غير تانيا الواحد فكانه ليس
جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود واما الصراحذف الهمزة دون
الالف في نحو حمرا والمشهور بحذف الزيادتين معا وبعضهم
نحو يا حمرا مفتوح الهمزة قياسا على ذي التا في نحو قوله
كليني لهم يا اميمة ناصب والوجه المنع لان اختصاص ذي
التا بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير
المرخم منه بمعامله المرخم ولا كذلك ذو الالف وبعضهم اجاز
بمنع من ترخيم المونث بالهمزة على لغة الصمر ليلا يلتبس بالمذكر
وكذلك لا تجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المونث السالم

على لغة الضم ليلا يلتبسا بالمفرد فلا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا
وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا عند يونس اذ لو ضم لالتبس بجمع
المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء وهذا مما منع سيبويه من
ترخيم نحو قائمه وقاعدة غير علم على لغة الضم ايضا لان له نظيرا
يشتبه به اما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا لان المذكر له اذا
سمي بلفظه فيلتبس به فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم
بخلاف ما ذكر بعده لان جميع ما شرط بالعلمية واستحال المسمى بجمعه
مما يزيل اللبس والغالب ان الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل
اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على لغة الضم كان اولا والا فلا فالصواب حذف
الساكن ايضا في الاسم الذي قبل آخره ساكن نحو هرقل وسطرح على
نية المحذوف ليلا يتسبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى
نية المحذوف ان المحذوف كالملفوظ والكوفيون تحذفون في نحو ولا
يا ويزدرايا الاحرف الثلاثة اعني الالفين مع الياء التي بينهما لزيادة
الجميع والبصريون يجيزون تحذف الالف الاخيرة تخصيص الباقية
بحركة من الحذف فوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما ارى
حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان مع
كعظمين متصلين عند التركيب فهو اقبل للفك من مفاصل المتصل
بعضه ببعض لانه قريب العهد بالانبناء بسبب التركيب العارض
حذف الجزء الاخير بكماله فلذا رخمت خمسة عشر قلت ياخمسة
اقبل وفي الوقف تقلب التاء هاء للغير ولا يخالفه قالا ان تلك التاء
التي كانت في خمسة قبل ان يضم اليها عشر كما انك لو سميت رجلا
بمسلمين قلت في الوقف يا مسلمة بالهاء لان التاء طرحت لفظا
ولا يوقف على تاء التانيث الا في بعض اللغات قالوا فاذا رخمت اثنا
عشر واثنتا عشرة وابني عشرة حذف عشر مع الالف واليا لانها
عشر منزلة النون المحذوفة وكانك ترخم اثنان واثنين ومن
ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلاثة عشر واخواتها كما مجيء
في باب المركب قال المصنف فيه نظر من جهة ان التاني اسم برأسه
ولا يلزم من مماثبته للنون حذف الالف مع حذفها مع النون
قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اي غير ما حذف منه
حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحد وذو حرف صحيح هو
غير التاء قوله من ثلاثة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب

قوله

قوله وموثر في حكم التانيث على الاكثر فيقال ياحار ويا ثمو ويا
كروو قد يجعل اسما برأسه فيقال ياحار ويا ثمي ويا كر اي
المحذوف للترخيم في حكم ما بقي فيجيء الحرف الذي صار اخر الكلمة
بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي
بعد الترخيم اسما برأسه هو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم
ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم التانيث
فلذا بقي ما صار المحذوف من الحروف في نحو عدو ويدود من منقلب الاعراب
وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالتاء لم يحذفوه لان العلة موجبة
لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قرينة من الاعجاب
بطلبهم التخفيف في النداء ما امكن حتى فعلوا بالمضاف الى
ياء المتكلم الذي فيه ادنى ثقل للعجمة لكونه في صورة المنقوص ما
رايت وفي نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم وذلك
لما قدمنا من ان المنادى ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب
ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له فصار حذف
الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو
عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب ومن جعله اسما برأسه
نظر الى انه وان كان قياسيا مطردا الكثرة ليس بواجب فاذا كان
المحذوف منوي الثبوت لم يغير ما بقي الا في مواضع يعضد
تحمل فيه الذي حذفا له وقال المصنف ولعل ما قال لو قيل يا اعلم
ويا قاضي في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالتانيث
لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة القليلة اي لغة الضم لزوال الساكنين
لفظا وتقديرا ومما اسم ما بقي بعد المحذوف منه حرفا صلي السلوك كان
مد عما في ذلك المحذوف وقبله الفتحة اسحار بفتح الهمزة وكسرها
والكسر اكثر وهو ليت فسيبويه يتبع اطراف الساكن ما قبله من
الفتحة والالف فيقول يا اسحار بالفتح لانه التقى ساكنان ففتح الاخير
اتباعا لما قبله كما في قوله عجبت لمولود وليس له اب وذي ولد
لم يلده ابوان وقوله انطلق في تخفيف انطلق انه لما تصرف
فيه بعد الترخيم بضم رابعه على نية الاستقلال بنابه الفعل
الذي هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لالتقاء الساكنين دون
الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفعل وصانه له من الكسر ما امكن نحو
لم يلده وانطلق وله يضارب بالفتح على الوجه المختار وغير سيبويه

يجيء في عواسجار مرحما الكسر ايضا لساكنين على حالة هذه اللغة اي
الكسرة كما مر في هرق والفرا تحذف الرا الاولى ايضا في ايجار مع الالف
قبلها والساكن المدغم في نحو اردب بنا على اصله في هرق وما اذا لم
يكن المدغم اصلي السكون فانه يرد على اصله حركته ان لزم سا
كنان التقا فامثلة تقول في المسمى بكتاب باكتاب وفي واد بلاد
وفي مضاد اسم مفعول يا مضادوان لم يلزم ساكنان فالكتاة يبقون
الساكن على سكونه اذا المدغم فيه كالثابت والفرا يرد الساكن الى
اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم
فيقول يا بكر بكسر الرا ويا مفر بكسر الفاء وفتح العين في مقوم
ولا تحذف الحرف الساكن في نحو حرب لانه قادر على ازالة سكون
الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد على اصله ولم يمكن دلك
في جذب اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة وما ذهب اليه الفرا
من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم
يا قاض ويا علي في المسمى يقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق
بينهما بان الياء في قاض اصلا في السكون في بعض المواضع نحو رايت
قاضيا وقاضية بخلاف الكسرة في بكر فانه لم يثبت في موضع
من المواضع ومتى تحرك فانه يحوز عند الجمهور حمل المحذوف
سوي السكون بعد حرف الدال فقط فتقول يا مد لان الواو في
التقدير ليس اخرا لكلمة ومنع الفرا من ذلك لان الواو في الظاهر
اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية
المحذوف انه لا يجوز ابقاء حرف الساكن ساكنا لئلا يشبه الحرف قال
فاذا قصدت جعل حذف محذوف ثمود في حد حكم الثابت و
حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من نحو ترا عم ويا سمع وزعم
في ترخيم عمود وسعيد وعماد كما مر واذا جعل المرخم اسما برأسه
ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو يا جعرو يا
مرد ويا قرى في حارث ومروة وقرية وتقدير ان كان ياء مكسورا
ما قبلها او الفا نحو يا قاضي ويا مستراة في قاضية ومستراه وان
كان واو بعد ضمة كما في قلنسوة وثمود ابدلت الواو ياء والضمة
كسرة نحو يا قلنسي ويا ثمي وفي الكثير قلت يا ثمو ويا قلنو
لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها ضمة الا
وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التغازي والادلي لما يجيء

في التصريف



في التصريف في باب الاعلال والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنا
وان كان ما قبل المحذوف يا او واو بعد فتحه قلبتا الفا يقول في علي
وترى ان يا علي ويا ثمو في الكثير يا علي ويا ثمو لانك اذا نويت
المحذوف له يوازنا الفعلي تقدير احيي تقلب الفا بخلاف ما اذا
لم تنوه كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وان كان واو ويا
بعد الف زايدة قلبت همزة نحو يا سقاء ويا حمراء في سقاو وحمرا
وفي الكثيرة يا سقاو ويا حمرا لان كل واو ويا انطرفت بعد
الف تليدة قلبت الفا ثم همزة كما في رداء وكساء مثل هذه الواو
والياء انما تقلبان الفا لئلا همزة اذا انطرفتا كما يجيء في التصريف
وان كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين فاما عرفت
ما حذف من الاصول ردد نه لاما كما شاه في ترخيم شاه اوفا
كما تقول في ترخيم سيده وديه يا وشي ويا ودي بترد العين
الى سكونها كما يجيء في باب النسب فان الاخفش يقول وشي و
سيدي وسوي وان لم يعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ذا
اللامين كما تقول يا لاي في المسمى بلات وان لم يكن الثاني حرف
لين لم يرد المحذوف كما تقول يا بت ويا عدة في نبه وعز مكرر
ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مر
ويجيء في المعربات اسم ثانيه حرف لين لم يرد المحذوف ليلا
يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على
واحد وان ادت هذه اللغة اي الفاء الى قلب ما لا يكون منقلبا
كما برخم حليان وحلوي فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذ ن و
لانها تؤدي الى كون الف فعلي منقلبا عن ياء او واو ولم تعهد
الا للتانيث غير منقلبة عن شيء وقياس قول الاخفش
جوازها لانه يكون اذ ن ملحقا بجعفر بفتح الدال وامتنع
السيرافي في اجازتها وان لم يثبت فعللا قال لان هذا
شيء عرض وكلم يبنه وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى
نية الاستقلال فيه الى وزن لا نظير له انه لا يرخم الاعلى
نية المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وقرزد
وقد عمل وسعود وهندلع وعنفوان فاجاز السيرافي في ترخيم
جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية
الا ترى انه يجوز اتفاقا ان تقول في منصور عامي نية

الاستقلال يا منصور وفي خصه يا خص مع ان مفعم وفع ليس من ابنيتهم
فيقول يا طيلس ويا فرزد ويا قرعم ويا سمي ويا هيذل ويا علي
قالوا واذا رحمت صحراوي علي العلمي كتبت الواو وممزة فلو ارادته
عند النداء الصرفته لان همزة اذن ليست منقلبة عن الف التانيث
بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف
التانيث فبعد التانيث فيها والاولى انه لا تصرفه نظرا الى الاصل
قوله وتدا ستغنوا بواو صيغة النداء في المندوب وهو المنتفع عليه
بيا او وا واو احتصوا حكمه في الاعراب والبنا حكم المنادي وذلك زيادة
الالف في اخره هذا بنا على ان المندوب هو المنادى وقد ذكرنا
عليه فلا نعيده قوله المنتفع عليه دخل واو فيه المجرور في نحو
تفجعت على زيد فلما قال بيا او وا واخرج كل منادى يدخله معنى من
المعاني كالاستغاثة والتفجع والندبة لا يستعمل فيه الاحرف النداء
المشهورة اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لان امها فتصرفت وخلت
في جميع انواعه وتداخل المصر يا حرف سمي المندوب وهو المتوجع
منه نحو واحزناه واويلاه واثبورا قوله واختص بواو بعني اختص
لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظه وافواز بدا اختص بالندبة
وبازيد مشترك بين الندبة والنداء وقيل قد تستعمل وابي النداء
المحض قوله وحكمه في الاعراب والبنا حكم المنادي واريد و
اعد والله واطا لعاجيلا اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه
كتوابع المنادي على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل
لحقته معنى الندبة وقال المصرنا على مذهبه اعني ان المندوب
غير المنادي ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادي
مخصوص فاستعمل لفظ المنادي في المندوب لاشتراكهما في
معنى المخصوص وكثيرا ما يحمل العرب يا على يا باب اخر مع
اختلافهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص
اما انا فافعل كذا اي الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته
له في معنى الاختصاص كما سيجيء قوله وذلك زيادة الالف
في اخره اي ذلك الحاق الالف اخر المندوب ويجوز ان لا يلحقه
سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسي يجب الحاقها مع يا ليلا يلتبس
بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة
كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها تقول يا محمد

يا علي



يا علي بلا الحاق وجوز الكوفيون الاستغنا بالفتحة عن الف الندبة نحو
يا زيدا وازيدا ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب
قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه والى الله في غاية البعد
ومنه قولهم يا هناه في المنادي غير المصرح باسمه قوله فاذهبت
اللبس قلت واعلم انكية واعلم انكموص اخر الكلمة لا يخلوا من ان يكون
ساكنا او متحركا والتحرك اما ان يكون حركته اعرابية او لا والمعرب
بالحركات لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجلاه
في المسمى بضرب الرجل وكذا واضربت الرجلاه وواغلام الرجلاه
والفرا يجوز اتباع المدة للحركات فيما سا على مدة الانكار نحو واضرب
الرجلوه وعبد الملكيه ولم يثبت وانما غير الحركة الاعرابية لاجل
مد الندبة دون مد الانكار لان الندبة من مواضع مد الصوت اعلانا
بالمصيبة فاختاروا فيها الالف دون الواو والياء لان المدة في الالف
منه في الواو والياء فلا تقلب الالف واوا ولا يا الا لضرورة كما يجيء
واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مد ان يكون با
لالف على حروف العلة فيه سواء والفرا ان يقول الاولى ان يحافظ
على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم تكن الحركة اعرابية
ولم يود ي الحاق الالف الى اللبس كما في فطاة وحذام وحيث
اعلاما مشهورة فالاجود الالف لانها في الاصل في مد الندبة كما
ذكرنا فلا تقلب الا للبس وقال الاندلسي والمصنعها مدة من جنس
ولا تغير حركة يا الاضافة يا زيداه ويا علاماه فتحت الكسرة كما
فتحت الضمة في يا زيد قلت ولو اخترناها هنا تحتا الاندلسي
اتباع المدة للحركة غير الاعرابية كان اولا لحصول اللبس وقلت
الالف يا بعد فوت التثنية التي بعد الالف اكثر من سلامة قولا
ربداه اكثر من واريدناه ليلا يستثنى المتأتي بفعلان واما التي
بعد الياء فالالف هو الوجه نحو قوله واجهمتي السامساه وان
كانت الحركة غير اعرابية وادي الالف الى اللبس اتبعت حرفا
من جنسها اتفاقا نحو واعلامكية في علام المخاطبة ليلا يلتبس بعلام
المخاطب وامنهوه في المسمى ممنه ليلا يلتبس بمنه ولا يجوز في
النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف
اليه معا في حاله واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة
بل متفجعا عليه جاز واعلامكاه واساكن ان يجاوز ان يكون تنوينا
او الفا او واوا او ياء وميم جمع او غيرها فالتنوين نحو قفلا للساكنين نحو

واعلامرديداه وانما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل
المندوب المنادى الذي هو محل التحذيف واجاز الفراء والتبريزي هو
المندوب ثلاثة اوجه احدها فتحها لاجل الف الندبة والثاني حذفها
للساكنين وابتاع المدة حركة ماقبلها نحو واغلامرديداه بنا على مذهبه
في جواز اتباع الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين
واتباع المدة بكسرة كما في مدة الانكار وما ذكرناه اولا هو المشهور
المستعمل وان كان الفا حذفتها لالف الندبة عند النحاة نحو واغلاه
واغلامكماه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما
يجيء في التصريف وقال المبرد استغنى بالف الندبة وان
كان واوا او ياء كان كانت الحركة التي قبلها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا
قاضياه ويا داعياه ويا راميا ويا بريا ويا سميداه ويا
بغداه واما اذا ندبت باغلامي بسكون الياء كذا تقول عند
سيبويه باغلامياه لان اصلها الفتح عنده واجاز المبرد باغلامياه
بحذف الياء للساكنين ولم يعتد بسقوط التنوين المضاف الى الياء
نحو وانقطاع ظهراه قال السيرافي والقياس فيهما واحد بجواز سقوطها
لاجتماع الساكنين قال المبرد الحذف ليس بوجه قال نحو واغلامية اوجه
منه لان اصلها السكون فيمن قال بذلك فلا يزيد عليها من ضاحرجي
كما يجيء واما لان السكون العارضي فيه كالاصلي بدليل قولك
واصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها استغناء عن الف الندبة نحو
علا فالف التثنية فانك تطلب لها الف المقصور نحو مصطفيان
وذلك لمرور مر الف التثنية في المبني بخلاف الف الندبة فانها
لا تلحق المندوب اما قوله ان اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك
مختلف فيه واما قوله ان السكون العارضي فيه كالاصلي فنقول
ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة فجاز ان تعتبر عنها
كما ذهبت اليه واما الياء فلا كقولك يا قاضياه في يا قاضي وان لم
يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مبدلتين اي ما قبلهما من
الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه واغلامي علامكيه وواو
اضربواه واضربي اداسمي بهما فانك تلتقي بهما فيهما من المد
عن الف الندبة كلون مدهما اصليا بخلاف قولك يا قاضياه فان
اصل هذه الياء الحركة والف الندبة ليست لازمة للمندوب
كما ذكرنا فقد لا يوتى بها مع انه ليس في اخر المندوب مد
نحو وازيد فكيف اذا كان في اخره مد اصلي وان لم يكونا مدتين



جيئت بالف الندبة بعدهما ان ثبت نحو وافاضلاه واقاضلكياه واما
مبهم الجمع فلا ياتي بعدها الف الندبة بلا يلتبس الجميع بالمثنى نحو واعلا
ملموه وواخاعلا مهمي والواو والياء بعدهما اما اللتان حذفتا في
الجمع للاستثقال كما يجيء في المصغرات رددتا لمد الندبة واستغنى
بهما عن الف الندبة كما تقدم في نحو واغلاموه واغلامهي واما الفا المد
فلبعد الواو والياء واما الساكنان غير الساكن هل الاسيا فيلحق
ويلحق الفا نحو باماه في المبني بمن وسيبويه يجيز نحو وافسرواه
اذ لا مانع وقال الكوفيون المبني بالجمع التسالم المذكران كان
اعرابه بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه وان
اعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولا بد اذن
من ان تلزمه الياء كما يجيء في باب الاعلام جاز ندبته نحو واذيدا
ناه واوقفسريناه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى
واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس
بشيء اذ لا مناسبة بين الندبة والتثنية والجمع حتى يمنع فيما امتنعا
فيه وتقول في المسمى باثني عشر عند سيبويه واثنا عشراه بالف
الف في اثنا لانه غير مضاف وغير معاقب للنون وكانك قلت
واثنان وقال الكوفيون واثنا عشراه واثني بالياء نسبة له
بالمضاف لان نون المثنى لا تسقط الا في الاضافة فكانه مضاف
واجاز بن كيسان الوجهين يعني ان الحاق ها السكت بعد زيادة
الندبة واو كان اوبا او الفا جاز في الوقف لا واجب وتعضده
بوجهين مع الالف ليلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم
المفتوح ما قبلها نحو يا غلاما وينبغي ان لا يجب عند هذا القائل
مع واو ونون لتكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال
بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاء في الوقف
كما مر فالبس اذن حاصل مع الهاء وايضا الفارق هو القرينة
وانما الحقوا هذه الهاء بالحرف المد ولا سيما الالف لخفائها
فاذا جيئ بعدها بها ساكنة تبينت كما تبينت الحركة فيما قبلهما
على ما يجيء في باب من التصريف وهذا الم تحذف وصلا
ووقفا ثبتت فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة
بعد الالف والواو تشبيها بالضمير الواقعة بعدهما وبعضهم
يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل اجراء

الوصل بحرى الوقف قال يا مرحبا ه عمار فاحبه والكوفيون يثبتونها
وقفا ووصلا ز في الشعر وز في غير قوله ولا يندب الا المعرف فلا
يقال وا رجلاه وامتنع وا زيدا لطوله حلا فاليونسي هذا الذي ذكر
ز في المنتخع عليه اما المتوجع منه فانك تقول وا مصيباه وايست
بمعروفة وتعني بالمعروف المشهور علما كان او لا فان كان علما غير
مشهور لم يندب وكذا غير من المعارف فلا يقال واهذاه وانما
ذلك لتحصيل عذر النادب ز في الندبة لانه اذا لم يتبين المندوب
مشهورا لم يأمن النادب ز في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتوجع
عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا صاحب زيداه اذا
كان زيد رجلا عظيما وقد صرح به المتوجع عليه واشتهر وكذلك
يا حسناه وجمهور ز في المشهور بذلك وضابط المندوب ان يكون
معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة
تقول واقلعم من باب خيساة وامن حضرمي زمزماه لاشتهار
الرجلين بذلك وموضع من الندبة آخر المضاف اليه وان كان هو
المندوب ز في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمناه والمندوب
هو الامير لانك لما اردت المضاف الحالة من تين فلو الحقت علامة
المضاف لاتبعك من المضاف اليه فالحقت المضاف اليه والمراد
المضاف كما تقول حد زمانيه وان لم تكن ملكت الزمان بل
الملك فقط وكذا تستعمل ز المضارع للمضاف واطالها جلاله
وكذا الحقوا آخر الصلة نحو وا من حضر بير زمزماه وكذا قالوا
يونس وا كوفيون انك تلحق آخر الصفة لا آخر الموصوف
نحو وا زيد الظريفاه وقال الخليل وسيبويه بل يلحق آخر
الموصوف نحو وا زيد الظريف لان اتصال الموصوف بصفته
لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته
ويونس ان يقول ان ه متصل ع على الجملة لفظا واتصاله ز
ز في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف
اليه وان كان ز في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة
على موصوفها ع ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا
الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له قرطان
فقال واخيبتي الشامبتياه والجمعه القدح وحكى الكوفيون
وا رجلا سخاوة وقد استدل الكوفيون بهذا على جواز ندبة ه

غير المعروف



غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين
انهم زعموا ان المندوب ز في الوصل نحو وا زيدا يا هذا وبحذف
حرف النداء مع الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب نحو
يوسف اعرض عن هذا وا رجلا ومنذ اصبح ليل وا فقد محذوف
الطرف كذا يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف با
لنداء كيا رجلا ولم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضا
له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا صاحب زيد افصلت بهذه
الثلاثة واحدا بعينه اولا وانما لا تحذف من النكرة لان حرف
التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى معينا عليك منتهيا لما
تقوله له ولا يلزمك هذا الا في المعرفة لانها مقصودة فقصدها
وانما لا تحذف من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اكثر حرف
تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن
بقاؤه على اصل النكرة الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف
بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي متعرضة مع التعريف
التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا تحذف ضرائي ايضا اذ هي
ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه
كما تقدم وهو معرفة قبل النداء بالام جاز حذفه لانه يعلم انه لا
يجوز الحذف من يا هذا من غير ان يوصف هذا بذي الآلة كما لا
يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار ز في حذف حرف النداء
من اي بوصفه نحو وا رجل او بوصف وصفه نحو اي هذا
الرجل وانما لم تحذف الحذف عند البصريين بين مع اسم الاشارة وان
كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل انه موضوع في الاصل
لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم المشار اليه وكونه مشارا
اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج ز النداء عن ذلك الاصل
وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره ف
جعله مخاطبا وبين حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الظرف
من اسم الاشارة اعتدادا بكون المعرف قبل النداء واستشهدوا بقوله
تعالى ثم انتم هؤلاء وليس في الآية دليل لان هؤلاء خبر المبتدا كما
تجيء ز في الحروف فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذف
الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصولات
واما المضمرات فيشذ بذا ها نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصول

من لا يزال محسنا احسن الى ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه
يحذف مما لا يوصف به اي يلزمه جواز الحذف في يا علام رجل
ويا خيرا من زيد مع تنكير مما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف
من المستغاث والمتعجب منه والمندوب واما المستغاث به فالمبالغة
في تنبيهه باظهار حرف التنبيه تكون المستغاث لهما مرارا مما واما
المتعجب منه والمندوب فلانهما مناديان مجازا ولا يقصد فيهما
حقيقة التنبيه والاقبال كما مر في النداء المحض فلما ثقلا عن النداء الى
معنى اخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الزما لفظ علم النداء تنبيها
على الحقيقة المنقولين هما منها ولم يذكر المصنف لفظ الله فيما لا يحذف
منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين
منه في اخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللامان ان يتوصل
الى نداه بيا ك او ياسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه
اللفظة لكثرة نداياتها لم تحذف الحرف لئلا يكون اجحافا فقوله
اصبح ليل اي ادخل في الصباح وصير صبحا قالته ام جندب زوجة
امرئ القيس تبرمايه وكاد مفركا ويقال اذا سالها عن سبب تفريكها من
له فقالت اناني تقيل الصدر خفيف المحزر سريع الاراقة بطيء الافاقة
فقوله اطرق كرا رقيه يصيدون بها الكرا يقولون اطرق واكرا ان
النعام في القري ما ان ارى تهنا كرا فيمكن وبطرفي يصاد
وهذه مثل رقية الصبع خاسري ام عامر والمعنى ان النعام هو
الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القري فلا تعلى ايضا
ومثل ذلك قولهم افتد مخنوف قالوه مخصوص وقع في الليل على سليك
ابن سلكه وهو نابم مستلق فخنقه وهو افتد مخنوف فقال
له سليك ليل طويل وانت مغمر اي انت امن ان اعتالك
فغمه استعجالا له في الاسر ثم ضغطه سلباه فضرط فقال
سليك اضرطا وانت الاعادي فذهبت كلمة امثالا للمنادى مفعول
به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه وساير المفعول به
قد يحذف نسيا كما تقدم في قوله الا يا اسجدوا ومخفف الاعلي اي
حرف تنبيه وياحرف نداء اي يا قوم اسجدوا وامن قرا الا يسجدوا وامن
بتشديد اللام فاذ تاصبه للمضارع اذا تمحضت للاستقبال وهو
فعل مضارع سقط نونه في النصب اي فهم لا يهتدون الا يسجدوا
ولا زايدة في قولك ان لا يسجدوا وبدل من السبيل اي فصدهم

عن السجود

عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون لا زايدة اي
وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا هذا واعلم انه يذكر المسمى لانه
تستعمل في غير النداء مع قلة وقله وليس قل ترخيم قلان والا لم
يجز في المذكر الا يا قلا الا على مذهب الفراء كما تقدم ومن نحو قوله
نحو ياعم يا عماد ولو كان ترخيم قلان لقيل في المونث يا قلان
نحذف يا قلانة ومن ذلك يا مكرمان ويا ملان ما ويا نومان اي
يا كريم ويا سيم ويا نايم وكذا يا ملكعان اي يا لكع وكل ما هو علي
مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الاجنبية المختصة
بالنداء كل ما هو علي فعل في سب وفعال في سب المونث نحو جلبت
ولكع وحضات ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتي بمعنى
الامر من الثلاثي وكذا فعل في مذكرها وفعلان سماعي ودعاه
اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المحذورة غير منادى
لقوله في لجة امسك فلانا عن فل وقال اطوف ما اطوف ثم اوبي
الى بيت قعيدته لكاع ولم يسمع شيء من الاسماء المختصة بالنداء
موصوفا ومما اصله النداء اف الاختصاص وذلك بان يابتي باي
ونحو به بجراه في النداء من ضمه والمجيء مع التنبيه في مقام المضاف
اليه ووصف اي بذي اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الحاضر كافا
واني والمشاركة فيه نحو نحن واما الغرض ببيان اختصاص مدلول
ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو امر في معرض التفاخر
نحو انا كرم متاع الضيف اي انا المختص من بين الرجال
بالاكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين اي الرجل
اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال والمجرد بيان المقصود بذلك
الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل اي الرجل ونحن نفرا
اي القوم فعل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد بصفة اي
تصوما دل عليه ضمير المتكلم السابق للمخاطب وانما نقل عن باب
النداء الى باب الاختصاص بمشاركة معنوية بين الباب ين اذ المنادى
ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص
اظهار حرف النداء اي لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة
كما مر في يا زيد ولا مجازا كما يجيء في المتعجب منه والمندوب فكونه
استعمال علم النداء في الحالي من معناه بالكلية وحال ظاهره
اي ووصفه من ضمير الاول ولزوم رفع التابع لما للمنادى في النداء

نكن بجموع نحو يا رجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع
المال اي مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سوا انمت ام قعدت
ان ثبت او قعدت وان كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة لا
انه في الحقيقة مبتدا يرد مبتدا عطف عليه اسم اخر اي سواقيامك و
قعودك كما جي في حروف العطف وقد يقوم تمام اي المذكور
اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف با
للام نحو نحن العرب اقرى للضيف او مضاف نحو قوله صلى الله عليه
وسلم اما معاشر الانبيا فما يلنا اي قبيلة كلام وقولهم نحن الـ
فلان كرما وربما كان المنصوب علما قال ثنا نيما يكتنف الصياب
قال ابو عمرو ان العرب نصبت في الاختصاص اربعة اشيا معشر
وال واهل وبني قال اما بني فصيه لا نقر قوله لا شك ان الاربعة
المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص
محصورا فيها قال المص المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان
المنادى لا يكون ذا اللام ونحو يا رجل الرجل منقول عنه قطعا
والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه
بيا المقدرة كما في يا رجل الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني
او اخص او امدح قال والنقل خلاف الاصل والاولى انه ينتصب
انتصاب نحو العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول
عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اخر الباب الاختصاص حكمي
واحدا ثم نقول كلهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن
العرب لانه ليس منادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص
حرف النداء المذكور مع جامعته للام وقد يا تي الاختصاص باللام
فقط او الاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك الله العظيم وبك
اهل الرحمة انوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافة
بعد ضمير الغايب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو
الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو
منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو وامرا ته
حمالة الحطب او الترحم نحو قوله لنا يوم ولكد وان يوم
نظير لنا بسات ولا نظير وبا وي الى نسوة عطل وشعثا من صبح
مثل السعالي بفعل لا يظهر وهو اعني او اخص في الجميع او امدح
او ذم او ارحم كل في موضعه هذا ما قيل ولو قيل في الجميع بالنقل

من النحا

من النحا ما لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فيكون قد اجريا
هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو
قوله تعالى وامرا ته حمالة الحطب ينصب عليه ما يشبه به في
الفتح شيئا مما قبله لمحى الله جرما كما رد شادف وجوه كلاب هارشت
فاربا وت وقال اقارع عوف لا احاولك غيرها وجوه فرود تبتغي
من يجامع واعلم انه ليس لك في قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلم
ان تجعل المسلم صفة للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابهما
مفهوما لي قولك اصنع ما سرا بك واحب اخوك الصالح كما جي
في باب النعت واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين فهما صفتان لا
تفاق الموصوفين في اعرابهما واذا قلت يا هو لا وزيد الطوال
لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا ينفصل بين اسم
الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف
ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف بالمعنى لفظا فيرفع او ينصب
على المدح او الذم او الترحم اذا كان فيه معنى من هذه المعاني
والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف الثالث
ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل وشبهه
مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او صالحه
لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضرب غلامه وفي
زيدا حبست عليه ينصب بفعل تفسيره ما هو اي ضربت وحاو
اوهنت ولابست واما وجب اضمار الفعل هنا لان المفسر كما
لعوض بين الناصب فلم يوث به الا عند تقدير الناصب ليفسره
فاظهر الفعل يعني عن تفسيره فحكم الناصب هاهنا حكم الرافع
في نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا
في باب الفاعل وهذا عند الكسائي والفراء ليس مما ناصبه مضمر
بل الناصب عندهما للاسم لفظ المتاخر اما لذا نه افصح المعنى
واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل في
زيد لكما انه عامل في ضميره واما لغيره وان اختلا حدهما بتسليط
عليه فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وقد مسيل كما في زيدا
مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل في زيد هو قولك مررت
به لسد مسد جاوزت وفي عمرا ضربت غلامه ليس مسد اهنت
وليس قبل الاسم قد الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما جاز

هذا الكتاب وقف لله تعالى على طلبة العلم الشريف بالمدرسة الشرفية بالقاهرة المحروسة

عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره
معا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فاصلة
تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المعتد به تاكيدا يقع
الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عنهما من اخوات الخمسة لانه
لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير
مثل الظاهر اعرابا وجميع المثال وليس كذلك الا ترى الى قولهم
زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ولوقيا على مذهبهما
ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او
متعلقة هو بدل الكل من المنصوب المتقدم ان كان قولك في
زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت
به الا المعنى زيدا جاوزته وكذا الخافض في قولك زيدا ضربت اخاه
بدل من زيدا على حذف المضاف من زيدا اي متعلق زيد
ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا
لقيت عمرا في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا
لذلك هو واخو زيد وان كانت الملابسة في الصورتين بعيدة كما
يجيء في مذهب البصريين ايضا واختيار البصريين كون المنصوب
معمولا للفعل مفسرا ومبينا ما يعود ضميرا شائعا على المرفوع في نحو ان
امرؤ هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع في مثله
مبتدا والفاعل كما تقدم في باب الفاعل ولا يجوز كذلك وان
تركب ان ارتفاع ان امرؤ بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا
الباب اذ انتصاب الاسم بهذا المتاخر لان الفعل باتفاق من
جميع النحاة ما يرفع ما قبله قوت كل اسم بعده فعل احرا ان
نحو زيدا بوك ولا يريد بقولك بعد فعل ان يليه الفعل متصلا
به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعد نحو زيدا
عمرو ضربه وزيدا انت ضارب به قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا
انا ضارب به وانا حاء محبوس عليه ونفي شبه الفعل اسمي الفاعل
والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا الباب لان ما ينصب
بنفسه لوسط لا يفسر كما سيجيء ومنصوب المصدر لا
يتقدمه عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل
انما يفسر اذا له يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا



به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء فسر الرافع او الناصب نحو ان زيدا قام وان
زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدث
نحو زيد هندا ضارباها او بعده نحو زيدا انت ضارب عليه وزيدا
ضارب به عمرو وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضاربه
ضاربه العمران وما زيدا ضاربه البكران والا له ينصب ضميرا
لاسم المحدود ولا متعلقه لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران
كما يجوز زيدا يضربه العمران فهو مستغل عنه بضميره اي
مستغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع
اليه اي انما لم يعمل فيه وهو حقيق ان يعمل فيه لاشتغاله عن نحو زيدا ضربت فانه
ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن
نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان الفعل وشبهه لا يعمل الرفع
فيما قبله حتى يقال اشتغل عنه بضمير وظهر ان قوله بعده
لو سلط عليه او مناسبة لنصبه يحتاج اليه مع قوله مشتغل عنه
بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لو لا الضمير لعمل في ذلك المتقدم
والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر في مظانه فلم يبق الا النصب
فغير مشتغل عنه بضمير مشتغل عن نصبه بضميره اي لم يسلط عليه ولم يشتغل
بضميره لنصبه قوله او متعلقه اي متعلق نصبه بضميره او لما تعلق
بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا
الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت
عمرا اخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف بواسطة العطف او
موصوفا فالعامل في ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت
رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف
عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا او رجلا يضربه وزيدا
لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من المتعلقات وقوله
فكلا رأيهما اصيبوا بمتعلقه يحتاج الى تاويل لان ما يتعلق به
اشتغال الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يتعلقون ولا وضابط
التعلق ان يكون ضميرا لمنصوب من تتمة المنصوب بالنصب
وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم
نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به او انا ضارب به بل الشرط
اشتماله لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك
تقول هذا ضربت من يملكه او مررت بمن يملكه والضمير
مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها واحترز بقوله

شتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن
ان يتوسط بينا لاسم والفعل كاسمه واخيه التصدر كان واخواتها
نحو زيدا اني ضربته وعمرو لعساك تضربه واما ان المفتوحة فانه
وان لم يجب تصدرها كن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها
حرفا مصدريا ومن الواجب تصدرها كم نحو زيد كم ضربته
وحرفا لاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو
زيدا لا تضربه وحروف التخصيص نحو زيد هلا اضربته الا الا او
لولا او لوما وكذا الا للتمني نحو هذا لارجل يضربها ولام الابتداء
نحو زيد لعمرو يضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد
ما ضربته بخلاف لم ولن ولا يجوز عملها اضربه ولا اضربه ولن
اضربه اذ العامل يحطها قد اصحت ام الخبار تدعي علي
دبنا كله لم اصنع بروي برفع كله ونصبه اما لم فقيل ذلك فيها
لكونها تقتضيه سوف التي تخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب
واما لم فلا متزاحما بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت
كحروفه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى انه يقع بين الحرف ومعموله
نحو كنت بلا مال وارى ان لا يخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء
في الاسم الواقع قبل هذه الحروف النافية راجح نظرا الى كونها للنفي
الذي حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من مجانبته
عند تجرد الفعل عنه نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدرها
حرف الشرط نحو زيدا ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته
يضربك وكذا زيدا ان وما اضربه لانه لا يعمل لا الشرط ولا الجزاء
فيما قبل اداه الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء
به واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط
نحو زيدا ان قمت اضربه واما معمول الشرط فاجازه الكسائي
دون الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنه الاسماء التي
فيها معنى الاستفهام والشرط نحو هند من يضربها اضربه او
الكلم يضربها واجازه ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب
لانه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه نحو زيدا ما احسنه او
احسن به وكذا فعل التفضيل في نحو زيدا انت آدر منه علما ام
عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع
في نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما
قبله على مذهب البصريين نحو زيدا هاته وكذا الصلة والصفة

اذ ما



اذ يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة من الموصول
والموصوف في قاوبل اسم مفرد فلو عملتا فيهما لكان كل واحد منهما
منفعولها المقدم عليهما كلاما فالرفع اذا واجب فيهما اصر سحر على
ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كزيد وكذا لا تعمل الصلة والصفة
فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيد ان ضربته
خير وزيد رجل تضربه موفق وانما لم تعملا فيما قبلهما كراهة
لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل وكذا لم يعمل المضاف اليه
فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع
في زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لما تقرر في الكلام
وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع في ما رجل الا اعطيته
كذا وذلك لما ذكرنا في باب الا عاملا ان ما بعد الا من حيث الحقيقة
من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة فضلا
للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجز
عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها
فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف
الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله ولذا اجتزر
به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير منفصل راجع اليه نحو زيد
ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا
الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل
المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم
على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير
منفصلا فلا يقال زيدا ضربه على ان الضمير عايد الى زيد و
يجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا ما ضرب الا هو وانما لم يجز
الاول اعني زيدا ضربه ولا العكس اعني كون الفاعل مفسرا للمفعول
اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيدا مفسر للضمير المستتر
المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا فنحن نعلم ان مخالف الفاعل
والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلما لم يجز زيدا اعطيته على
ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير
المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو
المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدره المفعول
الثاني مضافا الى الاول كما يجيء في بابه جاز نحو زيد ظنه فايما

الضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن منطلقا وظن مسندا الى ضمير زيد لكنه امتنع احتياج الفاعل لدا تعالى ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تاخره رتبته واما نحو ضرب زيدا سيده واما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس كذا ان الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه والاجل الا كما تبين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز ان تقول في الفاعل زيدا لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد ان المنفصل من حيث انفصاله ومستقلا له صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في الضمائر نحو اياك ضربت جمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا يضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو علام هند ضربت على قلة والضمير لهند دليل نفس المفعول هو المفسر وكذا جاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر والخلاصة ان ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول كما نحو التي التي ضربت زيدا ضرب اي ضرب زيدا التي ضربته وهو كالاول معنى كما تقدم قلت ضاربه زيد ضرب ومنع الفصل المسئلتين وينبغي ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربتها علام هند لان المضاف اليه الجزء المضاف فيكون فيه التقدير مما كان معه في نية التاخير في ضرب علامه زيدا والذي ارى انهم كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا وكذا العكس كما ذكرنا لذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربتها علام هند وكذا لا يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختاره المراد السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه الى التفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى دليله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل وكذا الى دليله ايضا اما نحو ضرب زيدا سيده وضرب زيد سيده فاذ دليل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الاخر فلا يستنكر وكذا يجوز بقوله مستغل عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وبابه وغيرهما من حروف العطف وكذا في السببية الواقعة موقعها فان ما بعدها من الجمل لا يعمل فيما قبلها لانها دالة على ان ما بعدها من دبول





ما قبلها تعكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن اي يكون ما قبلها من دبول ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفا فيما قبلها اي في اذا على الحذف الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل فيها اذا اجزاؤها الشرط لان الفاء ابين لكن موقعها موقع السببية وصورتها صورة ما تدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء الشرط كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية واما نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وقوله تعالى واما بنعمت ربك فحدث فالفاء الجيء للسببية وجاز وقوع ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي يذكر في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجيء ونحو قوله كل رجل يأتيني فانا اكرمه لانها فاسببية واقعة موقعها اذ بني داخلة على الجزء المتضمن الموصول والموصوف كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فيما بعد الفا غير كاف الجزاء بلى لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل مهما يكن شيء فاجلدوا الزانية والزاني تذكر عما يعمل به ما بعد الفا نحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعمت ربك فحدث كما يجيء في حروف الشرط وشغل جلدوا بضمير الفاعل كان من هذا الباب كما في قوله تعالى فليذوقوه حميم على بعض التاويلات ويجوز ان يكون بتقدير هذا فليذوقوه حميم وبمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من جملة خبر فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته ويدوله فخرج على هذا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج زيدا ضربته او لا تضربه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا قبل ما لو سلط عليه وهو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض عن الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب وعلى سقا العمل بحيث لو لم يشغله

بنايب الاسم المنصوب المقدم اعني بضميره او متعلقه لنصبه فالم
يصلح هو او مناسبة للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا
ايضا هذا ربن كالمهم **فان قيل** اشتراط هذا القول يقتضي فساد
كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر ويودي الى صحة مذهب الكسائي
والفراء الى الناصب هو المتاخر ودليل لانه لو وجب ان يكون مفسرا
لعامل يجب لو لا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراد
ذلك في مفسر عامل الرفع نحو ان امرؤ هلك ان لا فارق فكان يجب ان
لا يتاخر المفسر عن المرفوع اذا لا يعمل الفعل فيما قبله قيل انا لا اصل
في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح
وكان له محل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محل اخر
اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا في نحو زيدا هل
ضربته وهلا ضربته للفعل محل اخر غير التفسير وهو كونه خبر
المبتدا لجعلناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد وامرأة في نحو ان امرأ
هلك ولو ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محل اخر اراد لو جعلناه
خبر المبتدا لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ولا يجوز وقعلى
ما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يضطر اليه
وكذا في ازيد قام هل تقول زيد مبتدا لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل
اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية
ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختار الاخفش في نحو اخوخش
قام ان يرفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر ونظرا الى همزة
الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو انت زيدا ضربته ان رفع زيد
اولى لان انت مبتدا لا فاعل على ما قدمناه فبقي جعل المبتدا وهو
زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه ونسبس
في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بين
همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو اليوم زيد ضربته
فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى
همزة الاستفهام ان تقدر داخلة على فعل وقال الاخفش في انت
زيدا ضربته ان نصب زيدا اولى بالنظر الى همزة الاستفهام
وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اي اضربت زيدا ضربته

فلما حذفت



فلما حذفت الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه ادق بنا
على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل
ما كان عند ممدوحه ويلزم الاخفش نحو يزيد قام زيد بالفاعلية
في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا بناء على هذا مفسر الرافع لا يكون
فعلا ولا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا بعد حرف لا يلزم للفعل
كحرفي الشرط وحروف التخصيص واما مفسر الناصب فقد يكون
شبه فعل لانه قد يفسر بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا
نحو زيدا انا ضاربه فوله او مناسبة لنصبه ليس في اكثر النسخ هذه
اللفظة اعني مناسبة والظاهر انها ملحقة ولم تكن في الاصل اذ المصنف
لم يتعرض لها في الشرح والحق انها لا بد منها والا خرج نحو مررت به والبصا
نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا يكون هنا من مناسب حتى ينصب زيدا
لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلط ضربت على زيدا
في هذا المواضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك
ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى اني اهنته بضرب غلامه
فالمناسب اذن يطلب في موضعين احدهما ان يكون الفعل الذي سلطه
واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكنه ان يتعدى اليه الا
بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا هدى
وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر
او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق
نحو زيد ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند تصر
التسليط فيما اشتغل فيه المنصب بمتعلق الضمير بالاحرف جران
يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود بعد تقديره ذلك
المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه زيدا
ضربت اي غلام زيد فتقول اذن حصل ضابطان احدهما ان
يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه
مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير سواء كان
قبل ذلك الاسم اسم اخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن
نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه لذلك الاسم
ايضا او لا يكون ثم مخالف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله زيد
عمرا ضربه سيبويه بنصب عمرا بضرب المقدر بعد زيدا المبتدا
خبرا عند اي زيد ضرب عمرا ضربه والاخفش نحو زيد قام زيد

يكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيدا وعمرا مفعوله اي اضرب زيدا
عمرا ضربة كما تقدم من مذهبيهما واما نحو ان زيدا عمرا ضربه فالفعل
منحتم التقدم به قبل المرفوع والاسم الملفوظ لفظا قبله نحو اليوم
عمرا ضربته والمنصوب علما بالسوط زيدا ضربته وقد تقدم
انه يجوز ان يتاخر عن الاسم المحدود قبل اسم خر وليس بجبان
يليه الفعل او شبهه نحو الخوان اللحم اكل عليه وان زيدا انت محبوس
عليه وقد يكتنفه اسمان نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه وان
زيدا عمرا اليوم ضربه وقد ينوالي اسمان منصوبان لمقدر بين
او اكثر نحو ان زيدا الحاه ضربته اي اهنت زيدا ضربت اخاه ضربة
وان زيدا اخاه غلامه ضربتها اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت
غلامه ضربته قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما مر
على ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته اي
ضربت زيدا ضربته او يكون اللفظ المفسر دالا على معنى المفسر
واللفظ غير اللفظ كما مر في مررت به وضربت غلامه وحسبت عليه
وهذا الثاني على ثلاثة اقسام لانه اما ان يمكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل
الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اي
معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر
قبل زيدا معنى بمررت سواء كان مررت عاملا في زيدا او في ضميره
او في غلامك او في ياحناك او في اي شيء كان لا يتفاوت معناه
باعتبار الفاعل وان لم يكن هذا نظرا الى معنى ذلك الفعل
الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي تضمنه ذلك الفعل المقدر
فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر
هاهنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي معمول كان بل هو
بمعناه مع غلامه او اخاه او صديقه او ما جرى مجرى ذلك الا ترى
انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن مع ضربت عدوه اهنت
بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى
الفعل الظاهر مع بعض معموله دون بعض بخلاف جاوزت فانه
بمعنى مررت مع اي معموله كان وان لم يكن هذا الثاني ايضا
اضمرت معنى لابست فانه يطرد في كل فعل مستغل بضمير او متعلق
الضمير اي متعلق كان ولنا ان نقول في تعيين العامل المقدر
رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم

المتقدم

بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيدا عمرا
زيدا ضربته وان عمل في الضمير بواسطة حرف جر فجر خوان زيد ضربه
وان زيدا مررت به فاعلم ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اي ان لو لبس
زيدا وكذا في ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه
اي ان لو لبس الخوان او ان لابسته واما ان قلت الخوان اكل عليه
اللحم وكل الوسط ضرب به زيد فلك ان تصل بان تقول ان كان هناك
فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك الاظهر اضمرته كما في ان
زيدا مررت به وان زيدا مررت به اي ان جاوز زيدا وان جاوز زيدا
الا فعل الملابسة كما ذكرنا في الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه وان
كان المفسر عاملا في متعلق الضمير قلنا ان تضمر فعل الملابسة مطلقا
اي وبما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا
ضربت غلامه اي ان لو لبس زيدا وان لابست زيدا وكذا في ان زيدا
مررت بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ولك ان تفصل وتضمر في العامل
بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور
فتقول في ان زيدا ضرب غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ان ضربت
متعلق زيدا ضرب غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ان ضربت متعلق
زيدا ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول الظاهر
تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا في نحو ان زيدا مررت به وان زيدا
لقيت عمرا وخالدا والفصل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه يتقدر
اضمارها للمرفوع في ان زيدا قام غلامه بل المعنى قام متعلق زيد هم
قام غلامه وتضمر العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا
متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف اليه المذكور فتقول
في ان زيدا مررت بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان جاوز متعلق زيد مر
بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعد
بمعناه فالملابسة نحو ان زيدا اكل وان لابست زيدا اكلت على خوانه
هذا وان جاز في جميع الصور المذكورة ان قدر الاسم المذكور ظرفا وجاز
نحو اليوم زيدا ضربته وبالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر ان
الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف والجار ايضا وان جاز قبل الاسم
المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى
كما في ان زيدا عمرا ضربته اي ان ضرب زيد عمرا ضربه فلا اشكال
وكذا في ان زيدا عمرا وضربه والا اضمرت فعل الملابسة كما في ان اللحم

هر

الحوان اكل عليه اي ان لا ليس اللحم الخوان واذا المفاجاة حالا لاسم
المحدود بعد واربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب
نصبه ويستوي رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه
واثبته بن كيسان قال وذلك اذا كان مشتغلا بالخبر وبه يتحقق فاعلية
الفاعل بان يكون الة الفعل نحو السوط ضرب به زيدا لانه لما حقق
فاعليه الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم
المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكر قياس
بارد والوجه جواز نصبه كون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بلى
ما بعد اذا المفاجاة واجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
كما يجيء ثم اعلم ان المصاير ابتدا بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل
لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتدا فيبين
بقوله بالابتدا عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب
حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل فقوله
عند بعده قرينة طافحة الصمير في خلافه للرفع وخلاف الرفع هاهنا
النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتدا او ينتصب بفعل
مقدر اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بحار وكلمات في اسم ينتصب
لفظا بما بعده لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور
عند علمه قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي يجتمع معها
النصب والتي يتساوي معها الامران على ما يجيء في شرحها ولا يريد
بمطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس
الاسم مما نحن فيه بل يريد قرائن النصب التي سيذكرها على ما
اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لانه
يحتاج النصب الى حرف الفعل واضمار هو الاصل عدمها بخلاف الرفع
فانه بحاسل معنوي عندهم لم يحظ حظ في اللفظ حتى يقال
حذف ما اضمر وعلى ما اخترنا في رفع المبتدا نقول انما اختير الرفع
على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قرينة او عند وجود
اقوى منها اي عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب
وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون اقوى منها سيان
نقط على ما ذكر اما لو اذا الفجائية انما فتجامع ثلاث قرائن للنصب
مع هي احدها المعلوبة ومع احد شين غالبة انما الاولى فالطلب على
ما ياتي والاخر ما ان عطف الجملة التي بعدها على فعليه وكونها

جوابا





جوابا الجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا تجامع من قرائن النصب الا واحدة
واذا غالبة عليها وتلاع القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على
فعليه كما يجيء اما اما فانما ترجح معها على النصب على القرينتين المذكور
لان ترجح النصب في غيرهما مسلمها بغيرها اما اما كان لمراعات التناسب
بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرا
اكرمته والقصد التناسب بين السوال والجواب في كونهما فعليتين
نحو زيدا اكرمته والجواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان
بما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينا
في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدا بعدها الكلام
ويستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يمكن قصد التناسب
معها كون وضعها لقصد مناسبة ما بعدها لما قبلها اعني الاستيناف
فرجعت بسبب الجملة الى كما كانت في الاصل عليه ونحو اختيار الرفع هو
للسلامة من الحذف والتقدير كما مر في الحقيقة ليست مقتضية للرفع
لانه وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السوا نحو قوله تعالى قامت
اليتيم فلا تقهر واما السايل فلا تنهر لكن عدم تاثير الصورتين لم يمنع
مقتضى النصب من التاثير فبقي مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل
سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى نحو قوله القاها فهي وان كانت يستانف
بعدها الكلام الا انها ليست منحصة للاستيناف كما ان الا يرب انها
لا تقع في اول الكلام كما مر فلم يكن الرفع بعدها اولى فهي كسايب
حروف العطف المظهور بعدها في ذلك الباب واما اذا كانت اما بمعنى الطلب
وهو الامر والنهي والدعا فقط لان سايب انواع الطلب نحو هل
زيدا ضربته وزيدا ليتاك تضربه يجب رفع الاسم معها لما تقدم واما
مع الثلاثة معلوبة اما زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمرا
فرحمه الله وانما صارت حتى هنا معلوبة لان هذه وقوع الاسم
خبر المبتدا قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية
فعليه اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا يرى الى اقتضا
حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتخصيض وات
قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فلم يمكن جعلها فعليه بتغيير
اعراب كما امكن في نحو زيدا ضربته وكذا في نحو هل زيد
ضارب وزيدا هل ضربته وعمرو لا تضربه واما قولهم ان قلة

يجوز ان يضربه ولا تضربه بالرفع لنا قضية الخبر الذي هو يحتمل للصدق
والكذب بهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتملهما الا بتاويل بعيد يخرج
للامر والنهي والدعاء غير حقيقة كقولك في زيد اضربه زيد اطلب منك
ضربه فمنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما يخرج عن
كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبرا للمبتدا كخوار زيد منطلق و
ليتك عندنا وكذا اكرم زيدا من ابواه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك
قتلته ولا يجب في خبر المبتدا احتماله للصدق والكذب وانما سمي خبرا
اصطلاحا كما ان الفاعل سمي فاعلا وان لم يصدر الفعل منه في بعض المواضع
فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا واما التست من قرائن
الرفع كما بينا يلغي التعارض في اما زيدا فاضربه بين الطلب واصالة
السلامة من الحذف والتقدير وترجيح الطلب اولى لكثرة الاستعمال
الى الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع
امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا للفاجاة فهي في ضعف
الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا يقعن في صدر كلام الا من دون
يتقدمها شيء كما تقع اما لكن التحاة قالوا انها اذا جاءت حرفا عاطفا
على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذن
اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا الكر يضربه
عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على ان الا التي بعدها
الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياسه
وجواب الرفع بعدها مع كونها بعد العاطف بلى او سمع نصب
ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا السماع فالاصل
منعه بنا على الاجماع المذكور فنختار النصب في الفعل الواقع
فعلية للمناسبة بعد حروف العطف والاستئناف هذا قليل بخلاف
معمول النصب في الاسم المذكور فانه يعطف على جملته فعلية
نحو قام زيد وعمرا لزمنه وكذا مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف
والمعطوف عليه في كونهما فعليين وكذا في مررت برجل ضارب
عمرا وهندا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن
بزيد وعمرو تضرب به فلا يقتضي النصب لكون فعل التعجب لجموده
وتجرده عن معنى العروض لا حقا بالاسماء كذا قال سيبويه والظاهر
ان الثانية اعتراضية لا معطوفة فتدبره وبعد حرف النفي متى لا
وما وان نحو قوله فلا حسبا فخرت به لبنة ولا جدا اذا ازدحم الجدود

وكذا



وكذا ما زيد اضربته وانما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في الجملة
لمضمون الفعل والاولى لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونه اولى وليس
لم ولما وان من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها
لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولا ان يكرما تقتله لما يقال
ان زيدا تضربه وضربته لقوة ان بحرفي النفي وامالیس فيمن
قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع
بكونه اسمه والجملة بعده خبر نحو ليس زيد ضربته وبعض من قال
بحرفيتها جوز الغاءها عن العمل الغاءها استدلالا بقولهم ليس الطيب
الا المسك برفع المسك كما جاء في باب وعمل عليه قولهم ليس خلق
الله مثله اي ما خلق الله فهو وزليس زيدا ضربته على العاليس والوجه
ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد
وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس مثله وفي قوله تعالى
زيدا ضربته ضمير الشان والمفسر عليه فعلية كما في قوله تعالى
فانها لا تعمى الابصار قوله وحرف الاستفهام عليه اولويته
بالفعل كعلة اولويته حرف النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع
في الهمز كجواز في نحو قام زيد وعمرو وكلمته يعني ان الرفع في
الثاني احسن فليس طلب المسألة بين المعطوف والمعطوف
عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة
الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعلها سيبويه الرفع مع
بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة
تصير طلبية ولون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا
تصير مع حرف النفي طلبية واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما
عربي فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيدا
وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية
التي خبر المبتدا فيها فعلية نحو ازيد خرج وقلما دخل فيه هل
هل التي اصلها ان يكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يجيء في قسم
الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر
المبتدا فيها فعليه واما الاسمية التي خبرها الثاني فعليه
فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا
تسلت عنه فان كان احد جزئي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت
الصحة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب ان تواسه اباه ولذا

بفتح دخولها على فعليه مع الفصل بينهما وبين الفعل باسم نحو هل زيدا
ضربته والنصب هاهنا احسن الفبيحين وقد مر الخلاف بين سيبويه
والاخفش في ان الرفع الذي او النصب في انت زيدا ضربته والوفاق
في اختيار النصب في نحو اليوم زيدا ضربته والاسيما المتضمنة للاستفهام
مثل هل تدخل على فعليه معها ما فوظ به و بفتح نحو متى زيد
ضربت ومتى زيدا خرج والرفع في متى زيد ضربته اقبح القبيحين
كما ذكرنا في هل وعن متى زيد قادم كما ذلك ان كل منطفل
على شي حقه لزوم اهل المنطفل عليه اذا امكن واصل متى الاستفهام
دخولها على الفعل صريحا وانما جاز نحو متى زيد فايم لان
الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحدود فرفعه
اولى نحو ايهم ضربته كما زيد ضربته والعلة كما تعلمه قوله
واذا الشرطية فيها خلافي نقل عن الكوفيين انها كاذ وقوعها
الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان تكون الخبر فيها
فعلا الا في الشاذ كقوله اذا الخصيم ابرى مائل الراس وتقل
عن سيبويه والاخفش في جواز وقوع الاسمية الشروطة بعدها
لكن على ضعف والاكثر كونها عند سيبويه اما ظاهرا الفعل نحو
اذا جاء زيدا ومقدرا في نحو اذا السما انشقت بالفعلية اي اذا انشقت
السما ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل نحو اذا
السما انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السما مقول له واذا الشرطية
يعني على مذهب سيبويه والاخفش وانما اختاروا بعدها الفعلية
لان الشرط بالفعل اولى كما تقدم وللاستقبال وانما لم يوجبوا الفعل
الا بعدها كما فعل المبرد لما ليست عريقة في الشرط كان ولو كما
ظاهرة في تضمن معناه تمن ومتى على ما يجي في الظروف المبنية
واما على مذهب المبرد فينبغي ان يكون لا يجوز بعدها الا الرفع الا
على وجه اذكره وهو ان بعضهم لم يجوز في جميع ما ذكرنا ونذكر
انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر
الذي هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز هلا زيدا قتلته
بتقدير هلا قتلت زيدا قتلته وروي الكوفيون لا تجرمني
ان منفس اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي اي ان اهلكت
منفس او ان هلكت منفس فعلي هذا يقدر على مذهب المبرد
في بيت ذي الرمة اذا ابن موسى بلال بلغته فقام بفاس بين

وصليلج



وصليلج جار على رواية رفع ابن اي اذا بلغ ابن ابي موسى بلالا والاولى
مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن قوله وحيث حيث
دالة على المجازاة في المكان كما ان اذا في الزمان نحو حيث تجلس اجلس
استعمالها استعمال الكلمات الشرط اقل من استعمال اذا وانها لا تدخل
على الاسمية التي جزاها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس
اما اذا اكتفت بما نحو حيثما فمي وسائر الاسما الجوازم التضمنه معنى الشرط
نحو متى وايانما لا تفصل بينهما وبين الفعل الا عند الضرورة قال
متى واغل ينزدهه كحوضه ويعطف عليه كما مس السايرفي وقال
صعدة نابته في حايز انما الرمح سمهاه عمل فلو اضطر الشاعر الى الفصل
نحو متى زيدا تزره يكرمك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل
بعدها قوله وزة الامر والنهي قد تقدم رد للرد بعينه قوله
وعند خوف ليس المفسر ما نصفه اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد
من مماليك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تشتر احدا منهم الا
بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين ينصب
كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من
مماليكي بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا
او قولك بعشرين متعلقا به اي كل واحد مشتري بعشرين وهو
المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك
بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من مماليكي فهو بعشرين فما
فالمبتدا اذا على التقدير الاول اعم لان قولك بل واحد من مماليكي
اعم لان قولك بل واحد من مماليكي ~~اعم~~ من اشتريته ومن اشتري
لك ومن حصل لك منهم بغير الشراء من وجوه التملكات والمبتدا
على الثاني لا يقع الا على من اشتريته انت فرفعه اذن مطرد لا عيب
الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اورد ما يكون
على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها
او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثة او غير
ذلك وكل هذا كلام غير مقصود له فالنصب اذن اولى لكونه نصا
في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي اورده
المصنف من الكتاب العزيز اي في قوله تعالى كل شي خلقناه بقدر
يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مسائلنا سواء جعلت الفعل خبرا
او صفة فلا يصح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شي

مخلوق نصبت كل او رفعته سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه
وذلك ان قوله تعالى خلق كل شيء بقدر ولا يريد به خلقنا كل ما يقع
عليه اسم شيء الا ترى ان الله تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المساهيد و
يقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الآية ليس كما في قوله
تعالى والله على كل شيء قدير لان معناه لان قادرا على كل ممكن غير
متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر على ان خلقناه
هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلوناه صفة كل شيء مخلوق
كائن بقدر والمعنيان واحد ولفظ كل شيء في الآية تختص ما
للمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير
الاول اعم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا ويختار النصب
ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهم بجملة فعلية كما اذا قيل
اراينا احدا او ايهم او علام ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما
كان النصب اولى ليطابق الجواب السؤال في كونهما فعليين وكما
اذا قيل اضارب الزيدان احدا فقلت زيدا يضربانه لان
معناه ايضرب الزيدان انا حدا فهو مقدر بالفعلية واختار
الكسائي النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى
نحو زيد هندا يضرب في زيد والمعنى هو الضارب وان كان في
اللفظ مبتدا فنصب هندا اولى لانه كان قبل يضرب زيد
هندا قوله وتستوي فيما لا من ان في مثل زيد قام وعمرو انطلق
وتستوي يعني تستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود اذا كان قبله
عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية وعلى الخ يعني
وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية
التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب لبنائها سببا في كونهما
اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار
النصب مع جواز الرفع لبنائها سببا في كونهما فعليتين وان حمل
على الرفع او النصب لسلامة من الحذف والتقدير عوض يكون للظاهر
المعطوف قريب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال
اعني زيد قام وعمرو اكرمته مثال اورده سيبويه واعترض
عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا
او المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواو
في الجملة التي هي خبر المبتدا رجوع ضمير الى المبتدا وليس في عمرو

اكرمته

اكرمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي ان جملة المعطوف
جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا اليم
يجز وبعبارة اخرى للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على
جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعتذار احدهما للسيرافي وهو جواب
عن جميع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل غرضه
تبيين جملة اسمية الصدر فعليه الخبر معطوف عليها او على الخبر فيها
وتصحيح المثال ليتم بزيادة ضمير فيه نحو عمرو وكلمته وزيد اولاه
ونحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم المتعلم
للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصح المثال اذا اراد واحاب بعضهم
عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه
فيما يجب ويمتنع الا ترى قولهم رب شاة وسخلتها ورد بان محلها
ايضا تكرر كما يجيء في باب المضمرات واجيب عن الوجه الثاني بانا نقول
زيد لقيته وعمرا واقد زيد لقيته عمرا لم تجز ولا يلزم جواز قيام المعطوف
مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بانا لا نسلم
انا لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة الاخبار لها
واشد الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال السيرافي كم ان مثل
هذا المثال اجاز سيبويه مسوغا بين رفع الاسم ونصبه على ما يودن
به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش فحاصل المعطوف من الضمير وجواز ابو
علي ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت في الجملة المعطوفة
ضميرا راجعا الى المبتدا الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد
قام وعمرو اكرمته قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوي
في بكرا الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا
قلت زيد قايم غلامه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسمي
الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم مشابهتهما للفعل
كما جاء في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعف المشابهة للفعل نحو زيد
مضروب غلامه ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التخصيص مثل
ان زيدا ضربته ضربته والا زيدا ضربته الى ضربته حرف الشرط ان
ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما في نحو اما زيدا فمنطلق فان كانت من حروف الشرط لان
الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخواتها انما وجب لاجل
الفعل المقدر المتعذر وشرطه فعل لازم واجب الحذف كما جاء غير
مفسر شبي فلا يكون من هذا الباب وتقدير اما يكن من شيء وليس

للشرط حرف غير هذه الثلاثة الا اذا ما عند سيبويه لكنه لا يفصل
بينها وبين معمولها اتفاقا الا في الضرورة ويفتح الفصل بينها وبين
الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذا ما زيد قام واذا ما زيدا ضربته
كما ذكرنا في متى وحيثما قوله وحرف التخصيص وهو اربعة هلا
والا ولولا ولوما عند الخليل الى المخففة قد كلوني للتخصيص كما
تجيء من قوله الاجلاح جزاه الله خيرا اي الا تروني اي هلا تروني
وحرف التخصيص لا يدخل الا على الافعال بالاستقراء اتفاقا منهم
وقد يقدر بعدها اياما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير
مفسر كما في قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطري
لولا الكمي المقنعا اي لولا تعدون وكذا ان ولو في نحو قد يقدر الفعل
بعدهما لا مفسرا نحو ان سيئا فسيئ واطلبوا العلم ولو بالصين
ولو شاء ان التخصيص والعرض والاستفهام والنفي والشرط
الثلاثي معان تلتبس بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة
عليها بالافعال الا ان بعضها تقبت على ذلك الاصل من الاختصاص
كحروف التخصيص وبعضها اختصت بالاسمية كلبت ولعل في
بعض اللغتين مع اولوية ما للافعال كالكيف والاستفهام
وما والنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كالا للعرض
كما يجيء الكلام عليه في الاسم لا للنفي للجنس وكذا ان الشرطية فان
المرفوع في نحو ان امرؤ هلك بحق عندنا لا بحق والفراء يكون
مبتدأ والمشهور وجوب النصب في ان زيدا ضربته والا زيدا
تضربه في العرض وليس اذ يذهب به منه فالرفع الى فاء
الرفع اي فالرفع واجب وانما قال انه ليس من هذا الباب لانه
وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه
اي عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب
كما ذكرنا وقوله اي عن نصبه لان عمل الفعل بضميره او متعلقه
اي بنصب ضميره او بنصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل
عن نصب اسم برفع ضميره فعني قولك اذ يذهب به خرج زيد
من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى
مشتغل عن نصبه بنصب ضميره وهذا على ان جواز ابن السراج
والسيرافي في مثل هذا المثال للمفعول اسناده الى مصدر مقدر
اي اذ يذهب الذهاب به فيكون المجرور في محل النصب فيكون

الاسم

الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر
المدلول عليه بفعله وجواز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون
حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا
نحو اذا ذهب يخص زيدا اذ ذهب به فالاذ مفسر المتعدي كما ذكرنا
قبل عن بعضهم انهم يضمرون في نحو ان زيدا ضربته لان الفعل الظاهر
عامل العكس اي ان ضرب زيدا ضربته ولهما خلاف الاصل اذ الاصل
موافقة الاسم المحدود لضميره او متعلقه في الرفع والنصب اذ ضميره
او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم
فينوي في ان زيدا ذهبت اذ ذهبت به او ذهب غلامه او ذهب بغلامه
رافعا وتنوي في ان زيدا ضربته او حق عليه الضلالة او ضربت غلامه
على غلامه الضلالة ناصبا وكذا الى الرسراي ليس من هذا الباب لانه
خرج بقولنا له مستغلا عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع و
هنا لو نصب كان يقتضي ان يفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا ان
الزبير قتل علي ان علقتنا الجا ويفعلوا ونحن لم نفعل في الزمير اي ونحاسب
اعمالنا شيئا اذ لم نوقع فيه فعلا بل الكرام الكاتبون وفعوا فيه الكتابة
واذ جعلنا الجار نعتا لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء ثبت في صحائف
اعمالهم فهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المقصود وحالة الرفع اذ
المراد منه مجرد ان زيدا في قولنا في كل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة
كل شيء اي كل ما فعلوه مثبت في صحائف اعمالهم بحيث لا تغادر صغيرة
ولا كبيرة نحو التراببة والراي فاجلد والفاء بمعنى الشرط عند المبرد و
حملناه عند سيبويه ولا فالمختار النصب الى النصب جميع الشرائط فيه
حاصلة وبدا النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو وربك
فكبر الا ان القراء اتفقوا منه على الرفع الا ما روي شاذا عن عيسى
ابن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والعطف
لا يجوز على غير المختار ويحمل له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور
لئلا يلزم منه غير المختار فتفوق لما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت
رابطة كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح كما تجيء في
الظروف المبينة وان تكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما في وربك
فكبر واما البتة فلا تقع واما الظالم فكين زائدة وكانت واقعة في
موقعها لما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم مرارا والاية التي كذلك
كذلك الالف واللام في الثانية مبتدأ موصولة لا فيه معنى الشرط واسم

الفاعل الذي ملوصلة كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء وهذا الذي ذكرته مذهب
الفراء والمبرد واقعة ٢ موقعه فيخرج عن الحد بقوله مستغل عنه بضميره
او متعلقه وقال سيبويه مما جعلناه اي الزانية مبتدا محذوف
المضاف اي حكم الزانية والخبر محذوف اي فيما يتلى عليكم حكم الزانية
فاجلدوا هو الذي وعدوا بان حكم الزانية فيه قالوا عائد للسبيبة اي
ان ابتت زنا هي فاجلدوا وتخرج ايضا بقولنا مستغل عنه بضميره مما قبلها
قوله والا فالمختار النصب اي لو ٢ التقدير ان المذكور ان للمبرد و
سيبويه لكان من هذا الباب فكان المختار النصب لقربه الطلب التي
هي اقوى قربا منه المبرد أقوى بعد الاضمار فيه كما ٢ في تقدير
سيبويه هذا اخر شرح ما ذكر الخص واعلم ان ما يشتغل عنه الفسر
من ضمير الاسم المذكور او متعلقه سواء وقع بعد الا فالفعل
المقدر ينبغي ان يكون مثبتا فيقدر ٢ ان نحو ان زيدا لم يقم الا هو ان
قام زيد لم يقم الا هو ٢ نحو ان زيدا لم يضرب الا اياه ان تضرب
زيدا لم تضرب الا اياه وذلك لان تابع المذكور يقع من الفعل المقدر
موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احد واقع من استجارك
المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر وكذا زيدا من ان زيدا ضربته
واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان
فاعلا او مفعولا مثبتا غير ان الاستثنا المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب
وليس قبل الاسم المذكور الا حتى ينقض ٢ الفعل كما نقض الا المذكور
قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق ٢ ه
المعنى النحا المتعرض نفيه بالا فقام زيد ٢ مثالنا يوافق ٢ المعنى
لم يقم الا هو وكذا تضرب ٢ زيدا موافق لم تضرب الا اياه فان قلت
هذا قلما فد يكون ٢ في المفسر ضمير ان للاسم المذكور مرفوع ومنصوب
وقد يكون فيه ضميرين كذلك فالاولى كالا تضرب الا ان الضميرين
اما متصلان او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا متصلين فالى
الخيار ٢ اضمار فعل واقع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله
ان زيدا لم يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه فقدرت
فكذا لم يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا
لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت فكذا اعطاوك
اياه زيد لم يعطك اياه الا هو كان التقدير ان زيدا اعطاوك اياه
من تقدير موجب كما قدمه وتسليط المفسر ها هنا على الاسم المذكور





محال اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا
فالاعتبار بالمتصل يعني ان كان مرفوعا ضمير الرفع وان كان منصوبا
ضمير النصب فالاول ان تخبر زيدا اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز
كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان
زيد لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاوك زيدا اعطاك اياه لم يضرب
زيد لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير انا اعطا
زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد
بنا امتناع ذلك مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع
تاخره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك اياه فيكون نحو زيدا ضرب ولا
يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا اياه لكان التقدير
ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز ان والثاني اي الذي
المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو اي لم يضرب
زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان من
زيد والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع
ذلك وان كان متصلين فلا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب
ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك
متصلين الا في افعال القلوب كما يجيء ٢ بابها ٦ نظرا كان الاسم المذكور
ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيدا علمه قائما اي
علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت وكان التقدير ان علم زيدا اياه
علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز
لا افعال القلوب ولا غيرها مع تقديم المفعول نحو زيدا علمه قائما
فكيف مع تاخره عن الضمير ولكان بالتسليط ان زيدا علمه علم
قائما ولا يجوز لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى
ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر وذلك
بعد جري ذكر زيد ان اباه علمه قائما اي ان علمه علما قائما
اتصل به الضمير المتصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اباه علم
قائما فيجوز ان هو علمه قائما اي ان علم علمه قائما باستتار الضمير
لما ظهر العامل واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به تخالفا
رفعا ونصبا نحو ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه
وان زيد مر بغلامه وان زيد مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل
٦ بالمتعلق فيجب ٢ ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا

بمتعلق الضمير لكان التقدير ان ضرب زيدا اي غلام زيد كما ذكرنا قبل
من ان المضاف في مثله محذوف فيفسر المحذوف بالمفعول الفاعل ظاهرا
مع تاخر المفعول ومع المضاف يفسر بل المفعول الفاعل وكلاهما لا
يجوز كما تقدم في اول هذا الباب وعلى تقدير المص يكون التقدير ان
لا لبس زيدا وضميرا لا لبس لزيد ولا يجوز كما قدمناه وعلى ما قررنا
قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب
زيد اي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسر الفاعل
وهو ضمير منفصل وفي التقدير يرتبس المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز
ان مع تقدره للمفعول يجوز زيد ضرب وغلام هند ضربت فكيف
مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيدا لا لبس او ان زيدا ضرب
اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز وامان كان الضمير في المسالتين نو
منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب
غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو فتقدير الرفع في
المسالة الاولى ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب
غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه انما اذا حذفت
الضمير المستثنى حذفت اواه الاستثنا فصرت الفعل موجبا سمي
معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثنا وتقدير الرفع في
الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير
النصب فيها ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه
الا هو وان لم يلا لبس زيدا يضرب غلامه لم يضرب غلامه
الا هو وعلى تقدير المص وبالتسليط ان زيدا اي غلام زيد لم يضرب
الا هو وعلى تقدير المص ان زيدا لم يلا لبس يضرب غلامه الا
هو واما النصب الذي معه متعلقان ان لضمير الاسم المذكور هو
مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيدا ضرب اخوه اياه فذلك في الاسم
المرفوع المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد اي متعلق
زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان ضرب اخو زيد زيدا اي
متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان ضرب زيدا اي اياه
زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المص ان زيدا لا لبس يضرب ابنه
هذا ما عرض لي تمام هذا الباب والله اعلم بالصواب

قوله الرابع الى الطريق سمي اللفظ المحذر به من نحو اياك والاسد
ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير

قوله



قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده مودن بان لفظ التحذير
هو اياك دون المعطوف وليس كذلك بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف
عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير يعني ضربين اما لفظ
المحذر المحذر منه معمولا البعد مقدرا واما لفظ قوله تحذيرا مما
يعمل مفعولا له والعامل فيه الذي بعده اياه وتعين بوقوعه هاهنا مصدرا
المصدر اعني التقدير اي بان يقدر اتق تحذيرا مما بعده دون المحذور
المعمول كما لا يشتد المعنى اتق فعلك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد
اي بجبته ولو قال بتقدير ح وكان اولى في قوله او ذكر المحذور فيه
فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر في عطفه على قوله معمولك او ذكر
المحذور منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لا ما
في تقسيم المنصوبات الآتي الى قوله الثاني المنادى والثالث ما
اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ او
ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لانا وهنا منفصلة ضرورة
المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاني زيد وعمرو لو كانت
منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مغير بيد وا
لك فتقول واسيء بعني انا اسيء فيكون الاضراب عن الاول والاول
الثاني كما يجيء في حروف العطف قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع
منهم اثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانه اذن امره
بعينه بل فيكون الاضراب عن النهي عن طاعة الاثم فلو قلنا هم زنا وذكر
لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه
في لفظه نظر وضابط هذه الباب ان يقول كل محذر معمول محذرا او بعد
او سبهما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة
او مضمرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مذكور معمول لبعد فيدخل
في الاول نحو اياك والاسد واياي والسم والاسامة والسيف فالمحذر
اذن اما ظاهرا او مضمرا والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر
لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما كما مر واذا كان معطوفا
على المحذر جاز ان يكون ضمير غايب نحو اياك واياه من الشر وقولهم
اذا بلغ الرجل الستين اياه واياه الشراب شاذ من وجهين من جهة
وقوع اياه محذرا او ليس بمعطوف ومن جهة اضافة اياه الى المظهر و
سيبويه يقدر نحو اياي والشر نحو لا محذر ونحوه قال الخليل وبعضهم
فيقول اياي اذا قيل منك واستجاب كانه يقول لا حذر تصيبي واحفظ

وغير سيبويه يقدر زيدا خواياي والشر حذر كما في اياك وقولهم اياك
اياي وان تحذف احدكم الارنب بالعصا ليبدل لكم الاسد والرباح يحتمل
امر المتكلم اي لا تعد نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب
اي تعد انت عن مشاهدة حذفه واما التي اعني المحذر منه المكرر فيكون
ظاهرا ومضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه
اياه واياي اياي سواء كان الظاهر مضافا او لي والمضمر متكلما او مخاطبا
او غايبا واجاز قوم ظهور العامل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد
واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول كالتاكيد لا يوجب حذف
العامل هو قوله تعالى دكت الارض دكا دكا ومنع الاخرون وهو الاصح
لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا نقول ان كل ما هو
معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمه اختصاص وجوب الحذف
بالمحذر منه المكرر بكون تكريره والاعلى مقارنة المحذر منه للمحذر
بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن منه وذلك
بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسد جاز
اظهار العامل اتفاقا قالوا لما كان اصل اياك والاسد انتك نفسك لم
انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا
اتصلا جاؤا بالنفسه مضافا الى الكاف فقالوا انتق نفسك ثم حذفوا
الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان
اجتماع الضميرين ذا لتحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف
ولم يجز ان يكون منفصلا لان عامله مضمر كما يجيء في باب الضمائر
فصار منفصلا واري ان هذا الذي اركبه تطويل مستغنى عنه
والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد اياك باضمار العامل بعد
المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون
احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي
فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة في ما ضربت
الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اي ما ضربت
احدا الا اياي فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين
لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت ضمير المنفصل كلمة
في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب
على شريطة التفسير لكونه مشتغلا بمثله وقد صرح السيرافي
بجواز نحو اياي ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول

المقدم



المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المصنف في شرح المفصل عند
قول جار الله الله احمد ثم علي اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك
بعد ما تعيد الا اياك وانما وجب الحذف في الاول والثاني لان القصر
كما قلنا في النداء ان وقع المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى ياخذ
المخاطب حذره من ذلك المحذور وذلك لا يستعمل هذه الالفاظ الا
اذا شارف المكروه ان يرهق والمعطوف في اياك والاسد في المكرر وانما
وجب الحذف في اياك اي بعد نفسك من الاسد فنحو هذا الكلام احذر
الاسد لا تجعد الاسد اي بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا يعني
احذر الاسد ان تبعد الاسد عن نفسك بان يباعد عنه وكانك
قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف يخالف المعطوف عليه واياه
محذورا والاسد محذور منه وما متخالفان فكيف جاز العطف قلت الجواب
انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي
انتسب بها المعطوف عليه لان عامله وجهة انتساب اياك الى عامله
كونه معمولا به اي مبعدا وكذا الاسد مبعدا المعنى اياك بعد وبعد
الاسد ونقول الى من اذا جاء المحذر منه بعد المحذر في ان يكون مع او
او لا مع فالذي ينبغي ان نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه
مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فمن متعلقة بمحذوف
المقدر اي بعد نفسك من الاسد فالذي مع ان نحو زيدا فيه هذان الوجهان
نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث
وهو حذف الجار لان ان حرف موصول طويلة تصلح ان تكون مع
الجملة التي بعدها تاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم
واحد جاز فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذي هو مع
المجرور كسني واحرو كذا ان المصدرية وبعد حذف الحرف صار ان مع
صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال
الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى
لضعف حرف الجر عن العمل مقدرا نحو الله لافعلن فاذا روحذف حرف
الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اي من ذنب وقال
الاخفش الصغير بجواز حذف حرف الجر قياسا الا اذا تعين وان كان
مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف الجار من اياك
الا لم يسمع فان قيل فاحذف العاطف قلت حذف ايضا لا يجوز
وهذا اشد من حذف حرف الجر قياسا مع ان وان سادكمين في
غير هما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال موعلي في

قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت واما قول
الشاعر فاك اباك الرافدا لي السرعا والشر حالب فاما الضرورة
الشعر واما الان اباك اباك من باب الاسد الاسد اي الحذر منه مكرر
والمراد منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما الان المراد مصدر
ان تما وعي فتحمل في جواز حذف حرف الجر على ما يقدر بمع هذه
لا يجوز قياس سائر المصادر عليه وهذا قول ابن ابي اسحاق ولا يمتنع
ان يدعي ان الواو التي في الحذر بمعنى مع وقد تترك المصاحبة باحد
مما يجب لصاحبه رفعله قياسا وهو باب الاغر وضابطه كل معنوي به
مكدر او معطوف عليه بالواو مع معطوف فالمكدر نحو قوله اخاذ
ان من لاخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذي مع مع العطف
نحو شانك والحج ونفسك وما يعنيك والعامل فيهما الزم ونحوه وعلى
وجوب حذف في المكدر وهما هنا مثله هناك وان لم يتكرر وجاز من
العطف فالخلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز
هاهنا ان يكون الواو بمعنى مع الفعول الى مكان بعني بقوله
فوعايد مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور والفعل الذي
هو قسيم الاسم والحرف وذلك نحو قولك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت
في لفظ ضربت اليوم الذي تكلمت به اليوم والضرب الذي مضمونه فعلته
امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن
نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فاني لا ابدان يفعل في يوم الجمعة
فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاح
مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة خرجت في قولك خرجت في يوم الجمعة
داخل في هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير في يعني
ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه وما ينتصب بتقدير في
شرط نصبه تقدير في واما اذا ظهر فلا بد من خرج وهذا خلاف
اصلاح الفقه فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير
في والاولى ان يقال هو المقدر بعني من زمان او مكان فعل فيه فعل
مذكور قوله وشرط في الاصح ظروف الزمان كاي بمعنى ما
وموقعه يقبل ذلك اي يقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان
هو الذي لا حد له بحصر معروف كان او كان نكرة كحين وزمان والحين
والزمان والموقت منه ما له حد بحصر سواء كان معروفا في
النكرة ان كان مبهما اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة

وليس بشيء لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بالاحلاف
على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاولى فخرج منه
المقادير الممسوحة لفسخ وقيل والاحلاف في انتصابها على الظرفية فقال
هو لا ينتصب من الاكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم
الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين والاوحذا وحذو وتلقاء وما
هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانبك وما بمعناه من جهة ووجه وكيف
وذي فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكتفه بل في جانبه والى جانبه وكذا لا
الدار كما قال سيبويه بل من جارجه كما لا يقال زيد ذخل الدار وجلس
البيت بل في داخلها وفي جوفه وتكلف المصادخال المعدود في لفظه او
المبهم ما تبين له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان المصمت كالفرسخ
داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي
الذي هو امر خارج عن مسماه وقال الوقت ما كان له اسم بسبب امر داخل
في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لما باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل
بلد وسوق ودار فانها اسماء تلك المواضع بسبب اشياء داخله فيها كالدور
في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين
وشمال وبين وحذا فان هذه الاشياء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما
تضاف اليه الاسماء وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما
بمعناه وكذا ظرف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما في اوله ميم
زائدة من اسم مكان لانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع
فيه والحدث شيء خارج عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا
الجنس فلا يقال ثمت مضرب زيد وقمت مصرعه بل هذا النوع من المكان له
بدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى
الاستقرار والكون في مكان او لا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا بما
لفعل الذي ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت
وسكنت وهو كالمضرب فالمصل والمأكل والمشرب ونحوها لا الاول
ينصبه على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو الجلس
والمقعد والمأوى والمسجد والمقتل والبيت فتقول قابلت موضع القتال
ونصرف مكان النصر وكذا تقول قمت مقامه ودخلت مجلسه واويت ما
واه وسددت مسده وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان
لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وخرجت مكان الشلون
وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعود مزكز

فقيل هو النكرة

قال تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وكذا مت ميلته وجلست مجلسا ومقاما وما ليس فيه معنى الاستقرار لا تنصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ودخلت الدار بالسهم موضع بكر وقتلته مكان الفراة وشتمك منزل فلان وقال الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها وهذا التأويل هو الذي ذكره المصنف في الكافية ثم قالوا احمل عندك ولدك وبين ووسط المراد من الموقت على الجهات فانتصابها بالمشابهة للمبهمات في الابهام قال المصنف وكذا احمل لفظ مكان على الجهات الا الجهات فان قولك جلست مكان زيد لا اجد بأسا في لفظ مكان بل لكثرة استعمالها حذف من منه تخفيفا ولا ينبغي للمصنف كتب الصحف هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت الصحف مكان ضرب زيد كما قدمناه وينبغي على قولها والاكثرين ان تحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه فتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا واعلم انما ينتصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعضي الازمنة اعني الازمنة الثلاثة مدلولة تطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه بمقابلة لمطابقة لان كل فعل لا بد له من مكان فتصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة واما انتصاب نحو قعدت متقعدي وجلست مكانه وتمت مبيته فلكونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرار في ظرف لمضمونه فسمي بكونه ظرفا لمكوث بمعنى الاستقرار كما ان نفس ظرف لمضمونه كذلك نحو الضرب والعمل فلا حاجة له ينصبه على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار واما قول المصنف في السرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشاها الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة لا على المعين المراد به هاهنا المحصور كاليوم والليلة ولذا قوله الفعل لما كان يدل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية دلالة الفعل على

المكان



المكان عقلية لا وضعية ومع هذا تدل فهو عقلا على مطلق المكان بالتنوين الذي فسر قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه بينما كان اما لا نحو دخلت الدار ونزلت المكان وسكنت العرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف فيها حرف الجر اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي وخلت منفرد فما بعدها مفعول به لا مفعول فيه والاصح فيه الاول الا يرى ان غير الامكنة بعد دخلت بنفسها في نحو دخلت في الامر وتمثلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعد نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن طلموا انفسهم وقولك نزلت في المكان وكون مصدر دخلت على الدخول والفعول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم التعاقب بحيث كونه لازما من ثم قال على الاصح واما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية التعاقبي ذهب لازم وهو سار وكذا قوله فلا تعقيم فما وعوا رضا ولا قبلن الخيل لابه صرعدا ك في فنا وفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وبكثر حذف في وان كان سائغا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق بالقياسي نحو هو مني مرجر الكلب ومناط الثريا ومقعد القابلة ومنزلة الشتاء ولا باس ان نذكر بعض ما اهملة المصنف من احكام الظروف فنقول ظرف المكان والزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم كالمختص غير العدد وكما يصلح لهما وهو المختص العدد اما اذا كان صالحا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت سهر رمضان فان له يمكن استغراق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول لشهرا في جواب كم صمت او كم سهرت فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع لياليه والذي يصلح جوابا لمتى هو الذي الزمان المختص المعدود اذا كان كالعشر الاول من رمضان اولا وعدد اذا كان كيوم الجمعة اولا كالزمن الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان تجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلاثة ايام وكذا

قلت ثلاثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلاثة الاولى
من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض لان
صالح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم
فهو له كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض
فهو له كيوم نحو الجمعة في جواب متى خرجت من البلد وليس كل ما يصلح
جوابا لمتى يصلح جوابا لكم استغرقه وكيس الفعل وليس ايضا كل ما يصلح
جوابا لكم يصلح جوابا لمتى كالمعدود الذي لا يختص بثلاثة ايام
وشهر وسنة فانه لا يصلح الا جوابا لكم لا متى المختص غير المعدود وكيوم
الجمعة وما لا يصلح لا جوابا لكم المعدود وغير المختص بثلاثة ايام وشهر
وسنة فانه يصلح جوابا لهما وللمعدود والمختص كالغد الاولى من رمضان
قال سيبويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لا يصلح الا جوابا
لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى يسبحون الليل والنهار
اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل فهو سير
الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى وقال سيبويه اسم الشهور
كالمحرم وصفر الى آخرها اذا لم يضف الى اسم الشهر فهي كالدهر
والليل والنهار والابد اي يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن
جملة واحدة لعدد الايام كانك قلت سير عليه الثلاثون يوما
اذا قلت سير عليه صفر فانه يستغرق السير ولو اضفت اليها شهرا
صارت كيوم الجمعة وصحت جوابا لمتى هذا كلامه فان كان
مستندا الى رواية عن العرب فبها ونعمت والا فاي فرق بينهما
من حيث المعنى فانه قيل سير عليه الثلاثون يوما
قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بما تع عن وقوعه جوابا
لمتى كالعشر الاولى من رمضان على ما ذكرنا وقد ذكر حكم الظروف
في التصرف وضده وفي الانصراف وضده المراد بغير المتصرف
من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن و
قد يجر متى بالى وحتى ايضا وبحراس بالى ايضا مع عدم ذكر
تصرفها او من الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى
في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما
نحو جئت من عندك وهب لي من لدنك فلا بد فيها من الغاية والتصرف
من الظروف ما لم يلزم الاضافة بمعنى في او الجر اما بمن
الاولى كاكثر الظروف المبنية لزوما كقبل او اعلى التفصيل الذي يأتي

في الظروف



المبنية وصباح مساء ويوم يوم كما يجيء في المركبات وقد
يجيء حيث واذ منصرفتين نحو اقعد حيث يجعل رسالاته وقوله
تعالى بعد اذ انزلت من المعربة بعلامات بين وذات مرة وذات يوم
وذات ليلة وذات غد وذات العشاء وذات الشمائل وذات اليمين
وذا اصباح وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق فهذه الاربعة بغيرها
وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة
وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال
شاعرهم عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود واما
ذات اليمين وذات الشمائل فكثرتا التصرف كما يجيء في باب الظروف
المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات ومعنى
ذات مرة واخواتها يجيء في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات
بين اي فراق يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه
ثم يأتيه ثم يمسك عنه كذلك الى آخره ومعنى التقريب لقربت من
اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف
على السماع ومن المعربات غير المتصرفة ما عين من غدوة وبكرة
وضحى وضحوة وبكر وسحر وسحرة وعشية وعتمة ومساء وصباح
وليل واعني بالتعيين ان يريد غدوة يوما وبكرة وضحاه
وضحوته وبكرته وسحرة وعشيته وعتمته ليلك ومساها تقول
سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك وغدوة وبكرة بكونان
ايضا علما من غير ارادة يوما غدوة بعينه وبكرته كما سيجيء حكمهما
فتكونان اذن متصرفتين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة
مبني على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان
المعين من دون علمية ولا اضافة تعريف لهذه الظروف المعينة
لازما لطريقة واحدة اعني الظرفية تنبيها على كثرته لسائر
المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها من العلمية
او من اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت
بتجرد عناية المتكلم لا بالعلمية والدليل على انها ليست
اعلاما ان عتمة وعشية ومحوف من هذه الظروف منصرفة
على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تنصرف فتعريف هذه
الاسماء اذا كونها معدولة عن اللام في معدولة عن اللام وليست
متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني البناء لو تضمنت

لبنيت بنا امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم المهدرة
ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه الا اذا كان مضافا او معرفا
بلام العهد او لا كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون
الرسول فاخذ بل وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف
فاضطر ما الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين
وقال بعضهم انه عند تعيينه متضمن باللام فهو عدل مبني كامس عند
الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكرا
وسحرا وصباحا وعشاء وليلا معينة فانها ممنوعة اتفاقا اما فعمر
الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري كما ذكر اسامه فتدبر
في باب العلم ان علة الجنس ما صحته اما عدوة وبكرة فمعناهما وان كانتا
معينتين مع العلمية الا ان تلك العلمية هي الجنسية كما في اسامه
وتذكر في باب العلم ان علم الجنس في معنى النكرة على ان الخليل كما
يجيء بعيد على اتتك اليوم عدوة وبكرة ممنوعتين والحق عبد القاهر
عنه وصحة معينتين سحر في منع الصرف لا عن سماع والاولى ما تقدم
اذ لم تسمعا الا ممنوعتين فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه المعينة
فهو اما لتضمن اللام فينبغي لسحر عند بعضهم واما للعلمية المقدرة
لسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه اما عدوة وبكرة فقد
زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في صحة نحو
اتتك بكرة اليوم عدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن
يوثق به اتتك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن
الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانتا كذلك
علمين للجنس كما يجيء فتقدر العلمية فيهما كما في سحر فالمقصود مما
تقدمه ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعيينها من دون
علمية ولا اثنة تعريف وتعيينها لذلك مستند الى السماع فلا
يقاس عليها في مثلها من الشهور نحو شهر وسنة وساعة وعديه
وغيرها فلا يثبت اذ ذاك عدم تصرفها فالظروف الثلاثة غير
المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم تكن معينة
كانت متصرفة نحو صيد عليه عدوة فاذا تصرفت واردت
تعيينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة تقول رأيته عند السحر
الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف
وعدم انصرافها فسيجيء

واعلم

وان لم تكونا معينتين كونهما من اعلام الاجناس كاسامه تقول في التعيين
اتتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين لقيته العام الاول او
يوما من الايام غدوا او بكرة فيمتنع الصرف في الحالتين فهما في غير
التعيين كما تقول لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير
معين وقد يجيء لاعلام علما على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها
لفظية لا معنى تحتها وان لم يقصد تعيينهما جاز فيهما ما جاز فيهما اتفاقا
قال تعالى ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او في غداة
وبكرة فهما ممنوعتان لا غير لان كلا وبعض من خواص النكرات والاغلب
في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما لا منقولة من النكرات
كاسامه وتمامه وجعفر فهو مرتجل في اعلام الاجناس تسعا
وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداه في الجنس كقولك
هذه غداة باردة ومخففة غداة طيبة وقد جاء غدوة جامدة
في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي فان سيبويه
والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها اجتماعهما
في المعنى وفي البينة كما ان يذر محمول على يدع في حذف الواو
وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر
وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فيه بعد بيته والغدية
بعد الغبية اي الحين بعد الحين فهي علم جنس كما تقول لقيته
في ندي ولقيته في النادي اي في النادي وكذا سيبويه ان بعض
العرب يدع الشين من عشية كما في غدوة ويعني انه يجعلها ايضا
علم جنس كما وجده المبرد وقال عشية مبنية على كل حال قال
السيرافي في حكايته سيبويه لانها ظرف وسمي غير منصرف لانه علم
الجنس بل الذي اراده بالحق بوعمك ومن الظروف المكانية ما هو
عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا
اضافة وجوال وحوالي وحول وحوليه واحوال والشبيه للتقريب
كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين وكذا هنا واخواته
وبدل ومكان بمعناه ولفظتا يمين وشمال مختصرتا التصرف وكذا
ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف
وكذا لفظ بين اذا لم يركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون
بمعنى قدام فنادرة التصرف قال المبرد في صلاة ورس وسطها
قد تعلقا ووسط بتحريك السين متصرف وقد يدخل دون التي

معنى قدام معنيان احدهما متصرفة وذلك معنى اسل
كحوانت دون زيد كان لزيد مرتبة عالية للمخاطب مرتبة تحتها فوصل
الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيه بهذا المعنى نحو هذا
شيء دون اي جلس ومعناها الاخر غير ولا يتصرف لهذا المعنى
وذلك كقوله تعالى اتخذوا من دونه الهة كان المعنى اذا وصلت
الى الهة كتخ بها ولا اطلب الله الذي هو خلقهم ورازقهم فهي كانهم
قد امعنوا في المكان تعالى الله عنه ومما يلتحق بالظرفية عند سيبويه
صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله الا قالت الحسناء يوم لقيتها
ارانا حديثا ناعم البال او فرعا اي زمانا حديثا وجوز في لفظ مايا
وقرساطه التصرف نحو قولك سير علي الفرس ماي من الدهر
وقريب ومليا وقد يبيا واما غير سعيد كانهم اختاروا في الصفات
المذكورة الظرفية وله يوجبوها وانما اختير نصبها ووجب
ليكون اول على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما
عدم تصرف سائر ما نصت فتحه ذلك من الظروف فسماعي واعلم
انه يكثر جعل المصدر حسب السعة الكلام نحو انتظرني جور جرو وبين
وسير عليه تروبحتين اي مثل زمان جور جرو وبين ومثل زمان
تروبحتين قال تعالى واد بار النجوم اي وقت ادبارها وكل ذلك على
حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر يقام مقام الزمان من غير
اضمار مضاف لما بينهما من التجانس لكونهما مدلولي الفعل ولان بنيت
الفعل بهيئتهما وموقتيهما بخلاف المكان واما قولهم ثم كان ذلك مقدم
الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان ويفعل قيام الحين
مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بوقايعه وقد
يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو مسيت
غلوة سهم ورميه شتانا اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث
اقطع النبي صلى الله عليه وسلم لابي حاضر نرسه وقد يقوم المضاف
اليه الذي هو اسم عين مقام مضافه الذي هو مصدر قابر شامر
مضافه الذي هو حتى نحو لا ابتك الشمس والقمر اي من طلوع
القمر ومنه قوله باكرت حاجتها الدجاج اي وقت صياحه
هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لاغالبت بالبكور قال النحاة قد
يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به مخبرا به يسوغ ان
يضمر مستغنيا عن لفظ في نحو قولك يوم الجمعة صمته وان يضاف

اليه المصدر

اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى بل مكر الليل والنهار
وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا
فيه وغير متوسع فيه سواء فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم
لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين حتى يلحق المتعدي الى ثلاثة
يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدي الى ثلاثة محصور
فلا يزاد عليه وجوز الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدي
الى ثلاثة محصور فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه تخرج الى غير
اصل اذ ليس معنا متعد الى اكثر من ثلاثة وجوز والناقصة
نحو يوم الجمعة ليسه زيد قايما هذا ما قالوا والذي ادى ان جميع الظروف
متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في
يوم الجمعة كان يوم الجمعة مع الجار منصوبا به بسبب حرف الجر
ثم صار منصوبا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى ما كان
وكذا المفعول له هو ايضا منصوب به تعدي اليه بنفسه بعد ما تعدي
اليه بحرف الجر فهما مثل دبنا في قولك استغفر الله ذنبا الا ان حرف
جر في الجر اي في واللام صلوفيا سائر في البابين كما كان حرف الجر
قياسا مع ان وان ليس بقياس في غير المواضع الثلاثة فلا تقول
مررت بزيد وتعنت الى عمرو مررت زيدا وقت عمرو انما كان قياسا
في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما المفرقة
لاحدهما على الحرفين المقدرين من فعلي ما قدرنا المفعول فيه والمفعول
له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين
واما قول المصنف في نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون
مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان والمكان فمنقوض بنحو
خرجت هذا اليوم فلفظ هذا هنا ظرف انفاقا بدلالة صفته
وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول
فيه والا انتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا
او مفعولا قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو المفعول به لانسلم
انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد
وكذا سارق الليلة وانما لم يتبع المفعول له ضميرا ولا اسم اشارة كما
لمفعول فيه لقلة استعماله فاراد ان يكون لفظ المصدر مصرحا
به ليدل على كونه مفعولا له فتقول اضافة الصفة الى ظرفها
كاضافتها الى المفعول به يكون غير مختصة لانه كالمضاف الى المفعول

بالشرايط المذكورة في باب الاضافة وقد تكون بمعنى اللام كما لك يوم الدين
كما جيء باضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام
فهي تختصه الا انه كما تضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا بنزع
الخافض كقوله باكرت حاجتها الدجاج بسحر اي حاجتي اليها
فهي في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص وتختص التي
بغيره وبادني ملابسة نحو كوكب الخرقا وقيل الطف وليس بمعنى
في كما ذهب اليه المصنف على ما يجيء في باب الاضافة **قوله وينتصب**
**الى التفسير** اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جايز
الاظهار او ممتنعه كما مر في المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول كقولهم
الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وقد جا
بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينيذ الان اي كان ذلك حينيذ
واسمع الان والثاني كما مر في المنصوب على شريطة التفسير حسبما
ذكرنا في المفعول به منفصلا فيما يختار ذكره نحو يوم الجمعة سرت
فيه وما يختار نصبه بوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة
سرت فيه وسار زيد يوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة
سرت فيه شرت فيه ويوم الجمعة سرفيه او لا تسر فيه ومثال
ليس المفسر بالصفة كل يوم سرت فيه في الصيف وما يستوي فيه
الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم
الجمعة شرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه **قوله المفعول**
**له المصدر** قوله فعل مذكور اي مضمون الفعل وسببه
وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكور
احتراز عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التاديب اعجبني
التاديب فان التاديب فعل له الضرب لا انك تذكر الضرب
في قولك عاملا فيه فالخوان يقول في المفعول له هو ما فعل
لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه
مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحد بنحو قولك
ضربت وقد اعجبني التاديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك
وذكر المضمون للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم
وجودا على ما جعل علة له كما في ضربته تاديبا فوقوعه لا يتقدم
وجوده عليه كما في قعدت حيثا فالمفعول له هو الحاصل على الفعل
سواء تقدمه وجوده على وجود الفعل كما في قعدت حيثا فالمفعول

صمتم

اوتاخر عنه

اوتاخر عنه كما في جيئك اصلاحا لحالك وذلك لان الغرض المتاخر وجوده
يكون علة غايته حاملة على الفعل ومبدا احدى العلل الاربع كما هو مذكور
في مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متاخرة من حيث
الوجود فالمفعول له هو العلة الحاملة وليس بمعلول له كما ظن بعضهم
نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربت تاديبا وان الضرب تاديبا علة
التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت حيثا وجعل المفعول
له علة لمضمون عامله يطرد لان التاديب علة حاملة على الضرب
ولفظ المفعول له يود ان يكونه علة لان اللام فيه للتعليل وهي
تدخل على العلة لا المعلل نحو قعدت هذا الحد العلة قوله خلافا
للزجاج مذهبه ان ما سمته النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق
لما راى من كون مضمون عامل المضمون المفعول له تفصيلا وبيانا
له كما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب والتاديب مجمل
والضرب بيان له وكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ونصح ان يقال
الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل
هو المعمول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود
ليس الحيثي ولا يقال قعوده حين الاتاني وكذلك قولك جيئك
اصلاحا لحالك بالاعطا او النصح او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح
بل بيانه الاعطا او النصح كما صرحت به ولعله يقدر في مثاله فعود
حيثي ومجيئي اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المصرداعلى
الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب
ليس بمعقول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر وذلك
ان ضرب تاديب ايضا بعيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول
مطلق اتفاقا دون الثاني واي مانع في ان يتفق المعنى المقصود المختلفان
في الاعراب حيث وكما جيئت وقت ركوبي الاول حال والثاني مفعول
فيه والحريري يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر
التي تكون حالا فيلتزم تنكيره ويقيد بنحو قوله تعالى حذر الموت
منكورين بان الموت لتكون الاضافة لفظية فلا يطرد له وذلك
في نحو قوله ودعل المحبور والهول من تهول المحبور الان بجعلها
مصدرين للحالين المقدرين قبلهما اي زعلا وعل المحبور وهولا
الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك ووجدك على ما جيء
في باب الحال ومذهب البصريين اولى من اليا قيين كسلامته من

الحذف والتقدير اللازمين لغيره قوله وشرط الى ومقارنا
له يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له ٧ شرط كون الاسم
مفعولا له فحو للسمى ٧ كرامك الزايدين في قولك جيئتك للمسمى ولا الرامك
الزايد عندي مفعول له على ما يدل عليه حد وهو كما قال في المفعول
فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان
كان صحيحا من حيث اللغة لان السمى فعل له الجي لكنه خلاف اصطلاح
القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرايط
فحد الصحيح هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في
الفاعل والزمان ومعني تشاركهما في الفاعل ان يتوليا شيء واحد
كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في
الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجيئتك طمعا
وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر
كجيئتك خوفا من فراقك او بالعكس كجيئتك اصلاحا لحالك وسمى
الحرب ابتغاء للمجد بين القريتين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا
للمصدر المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان
في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد
لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب
والاعطاء هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر
المنصوب لان الشيء لا يكون علة نفسه بل مبي آخر اي ضربته
لتاديبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التاديب لم ينتصب عند
النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل
هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن درستويه والنحو
ان فوهته من زيغه لم يقدح الشقيف منه ما النقوي وانما نصبت
هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل
والزمان اذ هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل
وهو الذي تقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل
على جواز عدم التشارك قول امير المومنين رضي الله عنه في
نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطه واستتماما
للبليه والمستحق للمستحق للسخط ليس والمعطي للنظرة هو الله
تعالى ولا يجوز ان يكون استحقاقا حال من المفعول لان استتماما
الذي يكون حالا من الفاعل وتبا الحاد العدة ولا يعطف حال
الفاعل على حال المفعول وكذا قوله الحجاج يركب كل ما في عاتق

جمهور

جمهور مخافة وزعل المحبور والمحول من لقوة المحبور فان المهول بمعنى
الافتراع لا الفزع والفوز ليس بمفزع بل هو فزع وكذا اجاد ابو علي عدم
المقارنة في الزمان وذلك انه قال في التذكرة علي القراءة الشاذة
هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم
في الدنيا قوله وانما يجيء حذف اللام الخ حذف اللام وقوله اذا كان
فعلا للفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول فعلا للفاعل الناصب
له وهو الفعل المعلل المفعول له اي اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا
واقتصر المص على شرطين شرط في المفعول له فلم يشترط كونه
مصدرا لكونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا للفاعل الفعل المعلل
ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجواب لو وان لا يكون من غير لفظ
الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب
قال لانه الحامل علي احداث الفعل والحامل علي الشيء متقدم عليه وافعال
الجوارح كالضرب والقتل تتاتى ولا تسعى حتى تكون حاملة علي الفعل
واما افعال الباطن كالخوف والعلم والارادة فانها تنفي الجواب
انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا الممنوع وان اراد وجوب تقدمه
اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قلت
بجواز جيئتك اصلاحا وارادة تاديب قلنا نجوز ايضا جيئتك اكراما لك
وجيئتك اليوم اكراما لك عند تقدير المضاف المذكور بل الصور جيئتك
سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فنقول
المفعول له علي ضربين اما ان يتقدم وجوده علي مضمون عامله
كجئتك خشية فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم رعاية
الفعال بصورة اي يكون عرضا لا يلزم من كونه فعل القلب كما قالوا
واما ان يتفقه رعاية الفعل كحو ضربته تاديبا وجيئته اصلاحا
قال المص وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان عامل
الافعال كثيرا ما تجيء جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين
ظاهرة مسهوة في العلية والفرض ان يكون هناك ما يدل
علي اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها
ويشير الى الرياشي وجوب تنكير المفعول له لشابهة الحال
والتمييز وبيت الحجاج قاض عليه وكذا قول له حاجة واغفر عورا
الكريم ترادف جاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما واكرم اخوانه و
تعالي حذرا الموت وقال الجزولي اذا اجر باللام وجب تعريفه فلا

يقال جيئتك ولا آكرم الملك وسمعه الاندلسي وقال لما ادري منه ما نعا وقال
ابن جعفر انما تمتنع في حال تنكيره هيئة الحال والتمييز تقول كون البيان تنكيره
فوجب انتصابهما به مثلهما والظاهر جواز ذلك الا يرى الى قوله تعالى
فيظلل من الذين هادوا حرمنا والباء للسببية هاهنا كالام قال المكودي
اذا حصل الشرايط فخبر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد
بالعكس ويستويان الامران في المضاف هذا قوله والاولى ان يجاب
بان ذلك على السماع ولا يعلل قوله المفعول معه الى معنى قوله
لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو صيغت ثوبي كل رجل وصيغته فان
مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع وبعني بالمصاحبة كونه مشاركا
لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا
مشاركان للمتكلم في السير في وقت واحد اي وقع سيري معا معا وفي
قولك سرت انا وزيد بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون
السيرين في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي
يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيد انظر الى ان عمرا في
قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا فمفعول معه وينتقض ما
قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى
يكفيك واما عمل في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل
المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعدها عن العطف الى النصب
نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جاءني زيد وعمرو
يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل حصول مجيء احدهما قبل
الاخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا الاولى
التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي
هو الاصل اظهر قوله قد ذا الى تضع اعلم ان مذهب جمهور النحاة
ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى
مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا
واصل هذه الواو واو العطف الذي في معنى الجمع كما مجيء وبابه
فناسب معنى المعية قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في صاحبه
اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما تقدم سائر المفاعيل على
عامله وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب تمسكا بقوله
جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خلال ليست عنك نمرعوي فالاولى
المنع رعاية الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب

على الخلاف

على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدا والاولى
احاله العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال
الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كما تقدم قلت جاء البرد ولابس
الطيالسة او صاحبها وكذا في عبر والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر
هو منصوب بنفس الواو والاولى ترجيح الواو تكون غير عاملة ولكن
نصبت بمعنى مع مطلقا نصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش هو
نصبه نصب الظرف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام المنصوب نا
لظرفيه والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب ما بعدها
عارية كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان
كما قاله لجاز النصب في مل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته
قوله ان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا واولى مما
قال عبد القاهر نحو قام زيد وعمرو فانه لا يجوز فيه الا العطف
ولعله قال ذلك لان مخالفة الاصل الذي هو العطف لادلة وهو
ممنوع لان ههنا دليا هو النص على المصاحبة وقوله جيئت انا وزيد
وزيد الا وجيه لان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب
للعطف فهل يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه
من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد
والسارية اذ لا يسند الجالوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد و
طلوع الشمس وانما دللنا عندنا من علة الاصل الواو في العطف واجاز
غيره استكره لا يقال ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى
وله ان يقول ان ذلك لاستغراق السير للنيل لما اقترن بما يصح منه
السير كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض وطلوعها
بالغدو والاصائل وقريب منه قوله تعالى فمنهم من يمشي على
بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على اربع يخلق في المعطوف
كقوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها وقيل لا يجوز العطف
في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ها هنا ليس بمعنى استقام
بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى دومن فاستوى وله ان يجوز
العطف في هذا المثال ايضا ويقول استوى ها هنا بمعنى يساوي
والا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوي الماء والخشبة في العلو
اي وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ها هنا
مقياس يعرف به مقدار ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك

انت اعلم ومالك لانك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب في العلم الما
له والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم
حذف بحذف عامله اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه مالك
لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني
من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو
ثالث عشر ثلاثة عشر على ما يأتي في باب العدد
وقوله فانت ومالك مثل كل رجل وصنيعته اي فانت ومالك
مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا استعين عليك
بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت
اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد يراد به انت اعلم بربك
فلعل اجتراءك عليه بما علمت من تردده مكافأته للمحرجين تعالى
الله عنه فانت وربك اي انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا
ادعوك عليك فانه حسبك وهذا المعنى يلمح ما يكون في باب
التهديد بالتخويف وقد يعبد الظاهر المعنى اعلم انت وربك هو
مجازيك فهو وعيد على حذف خبر المبتدا من الجملة الثانية و
ليس ما ذهب اليه بذاك وكذا قول العبدي ان تعذبوه انت
اعلم من غيرك وربك اعلم منه وهذا البعد مما تقدم من حيث
المعنى المفهوم من انك اعلم وربك قوله وان لم يجز العطف
بين النصب خوجيت وزيدا جميعهم والنحاة على ان النصب هو
الحق ها هنا لا واجب وذلك مبني على ان العطف على الضمير
المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف
والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف قوله
وان كان معنى اي وان كان الفعل معنى فالفعل المعنوي على
ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشتقا به قوي اولا فالاول
نحو مالك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما
سائك لانه قولك ساءك بمعنى فعلك وصنيعك فهو بمعنى
المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وقبيلك قد
تكون بمعنى كفاك ونحو ويلا لك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك
وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم راسك والحائط واسراويله
ونفسه وسائك والجان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب
قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز

العطف

العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو مالزيد وعمرو وماشان زيد و
عمرو قال سيبويه العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصار على غيره
لغير ضرورة وليس كما قال لان النص على المصاحبة هو الداعي الى النصب
وقد يكون الداعي الى النصب ضرورة ولو سلمنا انه ليس بضروري
قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال
غيره للعطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد
النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا والثاني نحو مالك وزيدا
وماشانك بجعل الضمير وكان الظاهر المجرور فالكوفيون يجوزون
في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون
يجوزونه للضرورة وامافي السعة فيجوزونه لكنه كلف وذلك باضمار
حرف الجر مع ان لا يعلم مقدار الصنعة فقال المصنف انه يتعين
النصب نظرا الى وجود التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف
على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لورود ذلك في
القرآن لقوله تعالى فتساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة وفي
النصب في مثل هذا اعني ماشانك او مالك وزيدا وماشان زيد
وعمرا اربعة اوجه الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك
ومالك اي ما تصنع وذلك كان مطالبة للفعل تكون استوائية
وبعدها الجار والمصدر وفيما معنى الفعل فتظافر على الدلالة
على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذا لك وابالك لفوات
ما الاستفهامية وقال سيبويه تقدير ماشانك وشان ملابسك
زيدا ومالك وملابستك عمرا وماشان زيد وملابسته عمرا فجعلوه
مفعول المصدر المقدر قال السيرافي وهذا تقدير معنوي لا يخرج
ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا ملابسته ايضا
وفي ان سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك ان الاسم المنصوب
بهذا المصدر المقدر كان المصدر العامل مع معموله كالموصول
وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض
الاخر كما يجيء في باب المصدر وانما قدر سيبويه هذا البيان
المعنى فقط لان اللفظ مقدر بما ذكر قال الاندلسي بل اراد
ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك هنا لقوة الدلالة
عليه لان ما لك وماشانك اذا بعدهما نحو زيد ادل على ان
الانكار انما هو لملابسة المجرور لذلك لا سيما اذا لواو بمعنى

مع تؤذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان
مقدرة كما في ما انت وزيدا اي ما كان شانك وما كان لك وقال
السيرافي وبين حروف الاسم منصوب بلا لبس كانك قلت مالك
لا بست زيدا والواو الى معنى لابس وانما ارتكبا هذا تقادما
مما لزمه سيبويه من نصبا لاسم بمصدر مقدر ولزمهما بانابة
الواو عن الفعل ونصبا لاسم بها اذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك
الفعل المقدر فيوري مذهبهما في هذين مذهب عبد القاهر في
الجميع والقسم الثاني اعني الذي من تزيد وما المتعدي والمقصور
لهما هنا العطف اولا بلا خلاف وان قصد في المصاحبة لعدم
الناصب وضعف الدال عليه وهو معا الاستفهامية وكيف وذلك
لكثرة دخولهما في غير العطفية قال سيبويه اذا نضب ما بعد
مع ذلك وضعف قدرت كان بعد ما الاستفهامية وتكون
بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والسبي والامر وقوعهما
في موضع حال نحو ذه بخلقها وصار كانه منطوق به ورد المبرد
ذلك تدبر سيبويه وقال الاعلمي لتخصيصه ما بالماضي وكيف با
لمستقبل قال السيرافي ولم يقصد بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل
على الوجه الممكن التمثيل ليس حدا لا يتجاوز وقول الواعي ازمان
قومي والجماعة كالذي منع الرحاله ان تميل مميلا اي ازمان
كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه ولحاف اي كنت
واياه ولحاف ابعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وضعفه
من بالنصب وذلك لاستعمارها وكيف بالفعل بما فيهما من معنى
الفعل مع تنوع وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في
قوله واياه قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم على
العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت وذاياك
فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعلي ومعناه
واجاز الضمري نصبه بالعامل المقدر في انكر بن بابسا
ونجب على مجيز النصب ضما لمجرور قبل الواو اي كل رجل مقرون
وضيعته وان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز
نصبه هذا كله بنا على اصلهم وانا لا اري منعا من تقدم المفعول
معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف
الذي هو الاصل جايز نحو زيدا وعمرا لقيت فنقول العامل

في الجماعة

في الجماعة واياه كالذي وقع في لحاف وانما امتنع النصب في الاسم من
صيغته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول
معه حال مما قبله او خبر عنه نحو لست وزيدا قائما وسرت وزيدا
راكبا لحكمه في مطابقة ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد
يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال لست وزيدا منطلقين
وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والاصل الواو اي العطف
ومع ذلك اي كيسان وفي كون المفعول معه قياسا خلاف فذهب
الاخفش وابو علي الى كونه قياسا وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز
ما سمع منه وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب
شركاءكم على انه مفعول معه وقالوا لكونه لا يكون الواو للعطف على
ان ينتصب شركاءكم مقدرا اي واجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع
لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا فوله الحال الثامنة
قال المصنف ليدخل فيه النعت في نحو جاءني رجل عالم لان المراد في
الحدود ان يكون لفظ المحدود الاعلى ما ذكر في الحد وقولنا عالم
في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في
لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لو ظننه عالم هاهنا
مبتدا بل انما علم كون عالم في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة
الفاعل من تقدم قولنا جاءني رجل عالم بخلاف الحال وان راكبا
في قولك جاءني زيد راكبا وزاني زيدا راكبا لفظ فيه دلالة
على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت رجل قايما
احول لم يخل لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل فوله
لقايل ان يمنع ان المحدود يلزم ان يدل على كما يذكر في حد
بل يكفي ان يكون فيه ما يذكر في حد وبعد التسليم فليس
في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ما هيته لانه ربما يتوهم
انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لان في عالم
الفعل فيطلق في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا
لا في جاءني حال المجيء فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الحملة
الحالية بلا الذي حال نحو قوله تقول وقد بر الوطيف وساقها
الست تري ان قد انتحيت سويد وقوله وقد اعتزى والطير
في وكناتها بمجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج ايضا الحال عن المضاف

ليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله
تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله تعالى ابراهيم دابر هولاء
مقطوع مصبحين وقول الشاعر كان حواميه مدبرا حضرين وان
لم يكن عضب وقوله عود ولهه حاسدون عليهم حانق الجدين
مضاعفا يتلهب واما قوله تعالى النار مثواكم اي موضع مثواكم
اي لم يكن خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب
زيدا مجردا فالمنصوب فيهما حال من الفاعل او المفعول فلا يراد
اعتراضا وله ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل في الحال
لا يجيء الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام
المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام
نتبع ملة ابراهيم جاز فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال
عن المضاف كما في قوله تعالى دابر هولاء مقطوع مصبحين فقوله
مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لان دابر نائب عن
دابر فهو حال عن هولاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال
عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو خبر المضاف اليه
لان دابر الشيء اصله فكانه قال يقطع دابر هولاء مصبحين
فكانه حال عن المفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كان حواميه
مدبرا اي تشبه حواميه مدبرا او اشبهه حواميه مدبرا
فكانه حال من الفاعل او من المفعول وكذا قوله علتهم حلق
الحديد مضاعفا فالاولى ان نقول الحال على ضربين مستقله
وموكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المستقلة جزء
كلام تتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في
ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجري مجراهما فقولنا
جزء كلام تخرج الجملة التابعة نحو ركب زيد وركب معه به
علامه اذا لم يجعل حالا وتخرج بقولنا حصول مضمونه المصدر
نحو رجع القهقري لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت
حصول مضمونه وتخرج النعت بقولنا بتقييد تعلق الحدث
بالفاعل او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه هو
ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجراه يدخل حال الفاعل
والمفعول المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكانه خارج من
جلبت صحته على ما يجيء والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون

في المعنى

في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد
الحال في نحو قوله تقول وقد بر الوطيف وساقها ونزع
قوله وقد اغتدي والطير في وكناتها وحد الموكدة اسم غير
جزء من مفرد المضمون جمله كما يجيء شرحها وقولنا
غير جزء احتراز من المنصوب بنزع الخافض اعلم
ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده نحو جاء زيد راكبا وعن
المفعول نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فان قلت
لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين
صاحب الحال جاز ان تجعل الحال من له من الفاعل والمفعول
ولم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب
صاحبه لا ازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه
فهو عن المفعول واذا جاءت الحال عن الفاعل والمفعول معا فان
كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا
راكبين ولا امتناع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا
ولقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك
قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما
كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم
تكن قرينة فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت
منحدرا زيدا مصعدا منحدرا الى مصعد زيدا ومنحدرا زيدا وذلك لانه
لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحال
بجنب صاحبه لحالها وقدمت حال المفعول على حال الفاعل
اذ الاقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم تكن
كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالي احد
الحالين الفاعل والمفعول على الآخر نحو لقيت زيدا راكبا
وماشيا قال وابا سرف ندركنا الى ما بنا معذرة لنا ومعذرا
وجوز الجمهور وهو الحق ان يجيء شيء واحد احوالا متخالفة
متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا وغير
متضادة كقوله تعالى اخرج منها مذءوما مدحورا كما
يجيء ان في خبر المبتدا ومع بعضهم مرتبة في الحال المتضا
كانت اولى قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مدحورا
حالا من ضمير منها وما استنكر مثله في المضاده فيهما

لبين

كبا

ده

مطلقا والاوجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل في زمانين او
مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم
امس بلى لو عطفت احدهما على الاخر جاز لدلالته على
تكرار الفعل نحو جلست واما مامك ولذا يجوز ان لم يتباين
المكانان او الزمان نحو جلست امس وقت الظهر وامامك وسط
وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قولهم
مدوما مدحورا او بمتضادين في متحدين غير متوجين كما
في اشتريته ابيض اسود او ممتوجين كما في اشتريته
حلوا حامضا فلا باس به واعلم ان تكرير الحال بعدا واجب
لوجوب تكرير اما نحو اضرب اما قاعدا واما قاعدا ولذا
يجيء لانها تتكرر في المتعاطفين الا على كما يجيء في اسم لا
التبرئة نحو جاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا وبتكرار افرادها
نحو جاءني زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال من الفاعل
او المفعول اي ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل
والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي فنحو سبحاني
قوله تعالى هذا تعالى سبحانا ذا تعالى خبر مبتدا وهو في
المعنى مفعول لمدلول هذا اي انبه عالما بعالي او اشير اليه
سبحانا واما ان الفاعل المعنوي فكما في قولنا كانه خارجا من
جنب صيحته سفر سفر وشرب كسوع عند مناداة المعنى
يشبه خارجا سفر وشرب ولا تفسر باسمه خارجا لان
المشابهة مع التقييد بحال الخروج لا التشبيه وقالت
المعتزلة سال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار
قائما وقته نظر لان قائما حال من الضمير والظرف و
هو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالملفوظ به كقولك
زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل
اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا
عند من جوز تخالف عاملي الحال وصاحبها قوله و
عاملها الى معناه يعني يشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل
وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة والمصدر بمعنى الفعل ما يستنبط منه
معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار

والمجرور



والمجرور وحرف التنبيه نحو ها انا زيد قائما عند من جوزهما
التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه
واسم الاشارة نحو انا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا زيد
منعما كوا ما حرف التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلي
جالسا عندك انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا
بتقييد بالحال بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب
الاخفش كما يجيء نحو مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه
نحو كانه خارج الساعة وزيد عمرو راكبا وكذا معنى التشبيه
من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو معلا والمنسوب
نحو انا فريشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما
نحو ماشانك واقما قلان الشان بمعنى الصدر كما ذكرنا
في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حرف الاستفهام و
النفي فارد على كما لانها لا تشبه الفعل لفظا مع علمهم بالحال
وكذا كاف التشبيه ونحو ان يشبهانه لفظا ومعنى
ولا يعملان في الحال فالاولى احالة ذلك مع استعمالهم وان لا
تعلله قوله وشرطه التاول انما كان شرطه ان يكون
نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث
المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هنا بل
فلو عرفت وقع التعريف ضائعا وانما كان الغالب في صاحبه
التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها وتخصصها
من بين امثالها اعني وضع الاولى من ذكر ما يقيد الحدث
المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشيء اولا ثم
تبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث
فعلى هذا اولت المعرفة حالا لان التعريف غير صالح
ولم يرد النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى
فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها
لان تنكيرها واجب لا غالب قوله وارسلها العراك
محمد مثال تعريف الحال في الظاهر وتقول الحال المعرفة
ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف
باللام نحو ارسلها العراك او معرفا بالاضافة نحو افعله
جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيه

فان قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي
معرفة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وبادا والطاقة بمعنى
الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة والجهد
الوجد مصدر وجد مثل قال وجدا وجدا كوعد يعد وعدا وعدة والجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم
وضمها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء وهو بفتح الجيم المشقة
وبضمها الطاقة وقولهم علي بذل متعلق بعوده او برجع
والحال موكدة والبذل مصدر بمعنى الابتذال جعل بمعنى المفعول
اي عايدا على ما ابتداه ويجوز ان يكون عوده مفعولا به
مطلقا لرجع اي رجع عايدا عوده المعهود كانه عهد
منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع على ما كان
عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى وفعلت فعلتك فلا يكون
هذا من الباب وقال ابو علي ان قلت المصادر منصوبة على
انها مفعولات مطلقة للحال المقدرة اي ارسلها معتركة
العراك وافعله مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا
وحدك اي انفرادك ورجع عايدا عوده كلها مضافة الى
الفاعل فلم لا جاز حذف العامل وجعلها مرة في باب المفعول
المطلق فجعل المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة
على المصدرية كما ينتصب على الظرفية ما قام مقام ظرف
المتزام من الظروف نحو ديد قدامك ولا يعرب اعراب
ما قام مقامه وقوله فارسلها العراك ولم يذدها
يشفق على بعض الرجال يصف الحمار والاتن والرجال
والورد ان تشرب البعير ثم يرد من الغد الى الحوض
ويرد خل بين بعير بن عطشانين ليشرب منه ما عساه
لم يكن شرب فيقال شرب رجال ويقال نقص البعير اذا لم
اتم شربه فمعنى نقص الرجال عدم تمام الشرب اي
اوردها من غير راحة وله يخف على انه لا يتم شرب بعضها
للما بالراحة اما قولهم جاوا قضهم قاطبة فالاولى ان يقال
ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اي قاصرح بقضيضهم
اي مقضوضا منهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الاول
الاردحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون

قضهم

قضهم مبتدا وقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه اي فمي وهو
هاهنا اظهر لانهم استعملوه على الاصل فقالوا كلمته فوه
اي في ثم المجيء عن الجملتين اعني قضهم قضيضهم وفوه الى
في معنى المفرد لان معنى فوه الجزء صار مساويها ومعنى
قضهم قضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وان
سودات اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول الاعراب المفرد
الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاعل
سواء وكذا ينبغي ان تقول في بدا بدا اي ذو بدء ويدل على
حذف المضاف الى المعدد بالعدد وكذا قولهم بعت الشاة
بدرهم اي شاة بدرهم اي كل شاة بدرهم كقولهم رجل
خير من امراة اي كل رجل خير من كل امراة قال تعالى علمت نفس ما قدمت
اي كل نفس وكذا قولهم بعت الشاة ودرهما واثوابا ومعنى
مع كما مر وكل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مضروبان اي
كل شاة فنصب هاهنا لقبولهما الاعراب فقال الخليل يجوز
ان تاتي به على الاصل نحو بعت الشاة بدرهم وشاة و
درهم ثم لزم ما كان مبتدا التنكير لتمامه فقال الحال وقاة الى
تر شاذ ووجهه انه لما جر حذف المضاف اليه لتنكر لئلا
يلتبس المعرب على حرف واحد وقد حاذا لهم قال
المسي وقتلتني على حوف فمالهم فحذف المضاف اليه
وابدل من الواو ميما لئلا يلتبس على حرف وهذا شيء قد
عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم
بقضيضهم ورايت القوم قضهم قضيضهم فنقول
قد تستعمل قضهم تابعا لما قبله في الاعراب نحو قولهم
جاء القوم قضهم بقضيضهم ورايت القوم قضهم قضيضهم
ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم اما على البدل
على ان يكون اصلة جملة بنيت على جزءها الاول اعراب
جميعهم لصيرورتها بمعناه كما ذكرنا في الحال او على الحال
اي جاءوا قضهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين ان
انتصاب وصل على الظرفية اي لامع غيره في المعنى
ضد معا في قولك جاءوا معا وزعما ان في معا خلافا فهل
هو منتصب على الحال اي مجتمعين او على الظرف اي

في زمان واحد فكذا اختلف زيد وحده نحو جاء وحده او هو حال
اي منفردا او ظرف اي لازم عشرة وجاء وحده بمعنى انفرد ووحد
معدود من فوعل وحدك وسيحك وحدا اي انفراده وهو في الاصل
توكيد لا ينتصب على انه حال لانه لا يستقيم للشخص المنقطع عن
الطير ويقال فلان يجلس وحده وعبير وحده رجيل وحده
في التعجب برأيه وقيل جاء علي وحده اي علي انفراده وعلى
بمعنى مع فوحده لازم الاضافة الى المضمر لازم النصب
الا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير المصادر
اما بالالام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجما من الجم
وهو الكثير يقال امرأة جما المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق
والغفير من الغفر وهو الستر معنى الغافر اي الساترين
بكثرتهم وجاء الارض حذف الياء جملا للتفعيل بمعنى الفاعل
على المفعيل بمعتمل المعمول لقوله تعالى ان رحمة الله قريب
من المحسنين وهو صفة الجما اي الجماعة الكثيرة الساترة
واللام في الاسمين زائدة كما في قوله ولقد امر على اللئيم
يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ويقال ايضا مررت
بهم جما غفيرا وسمه قولهم ادخلوا الاول فالاول
قال صلى الله عليه وسلم يذهب الصالحون اولا فالاول
فالاول اي مرتبين واللام زائدة كما في الجما الغفير وقد
يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول
واما بالاضافة نحو جاءني الرجال ثلاثتهم واربعتهم و
خمستهم الى العشرة هذه الاسماء التمانية اذا اضيفت الى
ضمير ما تقدم منصوب عند اهل الحجاز على الحال الموضوعة
موضع النكرة اي مجتمعين في المجيء وبنو تميم يتبعونها ما
قبلها في الاعراب على انها توكيد له وربما عومل بالمعاملتين
العدد المركب نحو جاءني الرجال خمسة عشرهم وقد
يعرف هذا المركب عند الاخفش مضافا كما تحي في باب
العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى فيّ وقال الكوفيون
هو مفعول به اي جاعلا فاه الى فيّ وقال الاخفش هو منتصب
بتقدير اي من فيه الى فيّ ولا يقاس على قولهم فاه
الى فيّ فلا يقال ما شيته يده بيدي ونحوه خلافا لهشام

واما

واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين رضي الله عنه زنة صنين
لما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم رسنا النخيف فعلى حذف
المضاف اي مثل اسد العرين ومثل رسن النخيف ويجوز ان يبقى
بشبهها بالوضع وان لا تقدير مضاف كما قالوا سيبويه في حمدك
ونحوه قوله فان الى تقديم اعلم انه يجوز تنكير الحال
اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث سابق رسول الله صلى الله
عليه وسلم بين الخيل فاتى وحاله سابقا وكذا تقول مررت
برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل
محتبيا له او شبهه بالمضاف نحو قوله فما حل سودى عرسا
بليدة ولما جاءني رجل راكبا او في او استقبلني مرودين لانه
يصير النكرة مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه
ابهام كما ذكرنا في باب المبتدا وكان الوصف به على خلاف
الاصل نحو قولك جاءني رجال مئتي وثلاثة فالمقصود
تشبيههم على هذا بالعدد من حال المجيء والوصف لا يفيد
هذه الفائدة او كان معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال
نحو جاءني رجل وزيد والبتا او تقدمه الحال نحو جاءني راكبا
رجل لانه يؤمن من ان يظن الناس الحال بالوصف اذا الوصف لا
يتقدم عن الموصوف واما اذا تاخر نحو جاءني رجل راكبا فقد
يشبهه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف نحو رايت
رجلا ذا كرة قطو ورفعا وجرا واما سنشبهه دهم لتقدم
الحال بالوصف نحو مررت على صاحبه المنكر بقوله لمية
موحشا طلل فكذلك يستقيم عند من شرط اتحاد عامل
الحال وصاحبه الا على مذهب الاخفش من تجويز ارتفاع
زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه
فلكون الضمير في لمية ذا الحال ومن جوز اختلافهما في
العامل في الحال وصاحبه جوز كون لمية عاملا في الحال
وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء فان قيل هلا
جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه اي
ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيتحد
عامل الحال وصاحبه قلت ليس المعنى على ان الابتداء
بلفظ اطلل للاسناد اليه مفيد لكونه موحشا فكيف يعمل

ز والحال ما ليس متبدا به واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام
الدليل نحو الذي ضربت مجرد ازيد اي ضربته قوله ولا الى
الاصح قد عرفت قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا
الجار والمجرور فعلى ما قال المص ينبغي ان تتقدم الحال على الظرف
وشبهه وفي هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعف
الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال
نحو زيد قائما في الدار وذلك بنا على مذهبه مع قوته
الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في
نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتدا فاما مع تاخره عن
المبتدا فابه واقوى سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار
ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ودليل تقدم الحال على عامله
الذي فيه ضعف ما عند الاخفش اتصالا انه ليس من تركيب
الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه بابي عنه اي المبتدا
اما في نحو زيد قائما في الدار فيجوز فاكون زيد صاحب
الحال بنا على جواز اختلاف عامل الحال وصاحبه فالحال
متاخر عن صاحبه وان لم يجز ذلك وقلنا ان الضمير في
الظرف هو صاحب الحال بنا على وجوب اتحاد العامل
في الحال وصاحبه فالحال متاخر عن صاحبه بابه اي زيد
اما نحو زيد في الدار قائما او في الدار قائما زيد وفي الدار زيد
قائما فجائز اتفاقا فقول صرح بن هشام بجواز تقدمه على
عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم
في الظروف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غيرها فانهم
نحو ان الينا اوبهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اي
الكر منه بستين فمنه حال والعامل فيه بستين والعامل
المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال
عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو
ما شانك وحرف النداء واسما الاشارة وحرف
والتنبيه والمنسوب نحو تميمي ونحو مكي وغيرك واسما
الافعال كل ذلك لضعف نفس مشابهة الفعل لعدم
موافقته له في الترتيب واما ضعف نفس الفعل بعدم
التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب

فلا يقال

لا يطرد مع

فلا يقال احسن بزيد قائما بمل وظاهر هذه الجوامد وكذا
الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها
للفعل وظاهر لفظ جار الله في المفصل يوذن بجواز تقديم
الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل
الا ترى انه لا يرفع الظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط
كما جاء في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا
وزيد قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرا عدا مثله فسيجيء
الكلام عليه عن قريب واجاز الزجاجي ان تقول درهمك
موزونا دراهم عبد الله والعامل في الحال معنى التشبيه في
قولك دراهم عبد الله لان معناه يشابه دراهم عبد الله
فيكون حال من ضمير درهمك في الخبر او من دراهم عبد الله
والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت
كدراهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من دراهم عبد الله
لان حال الجار والمجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا
من ضمير درهمك في خبر المبتدا والاولى المنع مع اظهار
الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو ولم
يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جاء زيد مراعا
لاصل الواو وهو العطف ولا تتقدم الحال ايضا على عامله
اذا كان العامل مصدرا لتقدم بره بان الموصولة وما
في خبر الصلة لا تتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل
صلة للالف واللام او لحرف مصدري كما وان لا تتقدم
الحال اذن على على هذه الموصولات لا يجوز تقدمه على
صلاتها متاخرا عن الموصولات ايضا غير جائز لما يجيء
في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري
والا ما الموصول وبين صلتيهما فلا تقول اعجبني مجردة
الضارب هندا ولا ان ضرب زيد هندا ولا ما
مجردة ضرب زيد هندا واما في سائر الموصولات نحو الذي
راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان العامل
مصدرا باللام لا يتقدم ولام القسم حال تقدم الحال عليه بلا
توخش عنا للامين نحو ان زيدا لراكبا لاكفوله تعالى لا الى الله
تحشرون وتقديمه على لامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام

واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا دخلت عن
الموانع المذكورة فيجوز تقديم الحال عليها نحو راكبا جاء
وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب قوله بخلاف الظرف
يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى كان
راكبا في جيئك راكبا بمعنى وقت الركوب الا ان الظرف هو
يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف والجار خاصة
سواء كان بعد المبتدا نحو زيد يوم الجمعة عندك وقبله
كقوله تعالى لكل نبوء مستقر وقولهم كل يوم هو في شان
والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا او عند الاخفش
من جميعه على الظرف وشبهه بشرط تاخره عن المبتدا كما
مر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكان على المص
ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف
والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه و
التشبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف
واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدا في الحال او في الاصل
وتوسطهما ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدا
وانتصابه على الحالية نحو قوله تعالى واما الذين سعدوا ففي
الجنة خالدين فيها وقوله تعالى وكان عاقبتهما انهما في
النار خالدين فيها والكوفيون يوجبون انتصابه على الحال
كما في الاساس لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرف فيتن به
لم يكن للثاني فايدة واما عند البصريين فالحالية هو
راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم أولى بكون خبرا بعد
خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او بكون الظرف
الاول متعلقا بالخبر الذي بعد والثاني تاكيد للاول
والتاكيد غير عزيز في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر
غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا
بمقدر فخبرية الاسم الذي يلي المبتدا الذي يلي ذلك
الظرف واجبة عند البصريين نحو قبل زيد راغب
ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائي
نصب ذلك الاسم نحو قبل زيدا راغبا على تقدير فيما
تغبة زيدا راغبا والحال دال على ذلك المضاف المحذوف

اي هو

اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء اي ان يرغب
في شيء فهو يرغب فيك قوله والا على الجر وذلك في الاصح الذي
تقدم لكان اذا كان تقدم الحال على عامله وتاخر عنه وهذا
حكم تقدم الحال على صاحبها علم ان الكوفيين منعوا تقديم
الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا
او مجرورا الا في صور واحد وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال
موخرا عن العامل فيجوز وفي جارا كما زيد وبعضهم يجوز ايضا
تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال
فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فيجوز
تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك
لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار
قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتاخر
واما اذا كان ضميرا فالضميران اذا كان في عودهما على
مفسر لهما واما جواز تلك الصور الواحدة اعني نحو جاريد
راكبا فلستة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ورأى الفعل
والحال ولي الفاعل فلا يكون اصلا قبل الذكر واما البصرية
فاجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء
كان مظهرا او مضمرا لان النية في الحال التاخير عن صاحبه
فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدا
نحو في دار زيد وفي الفاعل والمفعول به قوله تعالى
فاوجس في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا كان
مجرورا بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضا
فة محضة كما في قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا نحو
طابي محردا صار به زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي
الحال والمضاف اليه لا تتقدم على المضاف فلا تتقدم تابعة
ايضا وان الحرف والحال كحرف الجر فسيبويه والاكثر البصريون
يمنعون ايضا تقدم عامله المعنوي المذكور وقد نقل عن الكسائي
وابي علي وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلنا
الا كافة للناس والعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف
الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف وكانه من تمام الفعل
وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبا مسرعا وكانك

ف

ك

قلت اذهبت رأسه هذا قال الشاعر لبين كان يرد الماء حران
صاديا الى حبيبا انه لحبيب وقال الاخفش اذا المرء عيبته الرؤوه
ناسيا مطلقا كهلا عليه شديد وبعضهم يجعل كافة حالا
عن الكاف والتا للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال
في نحو مله ابراهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور مضافا
غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد راكبا فعند من جوز
اختلاف العامل في الحال وصاحبها لا اشكال فيه واما من
منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة
بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان معنى مله تنث
لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لان بناء احد العاملين ان
معنى الفعل فزاد بسطة في مسله وقال بعضهم لما كان لا يضاف
مما يتسع بعامل في الحال الا حروف نحو انظر الى اندر زيدا ماشيا
اذ ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف نحو قوله تعالى مله
ابيكم ابراهيم كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف
في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في
التقدير بين المذكورين كانه المضاف وكون حال المضاف
اليه حالا للمضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز
وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف
في نحو يعجبني ماشيا بدر زيد مع اتاذكرنا قبل ان حال
المضاف اليه لا تتقدم على المضاف وتجب تقدم الحال
على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاءني
راكبا الا زيد وانما جاءني راكبا زيد بمثل ما مر في باب
الفاعل اعني لمعنى الحصر وانعكاسه لو اخر من صاحبها
ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عايد الى ملابس
الحال نحو لقيتني سائرا اخو زيد اخوف قوله وكل الى
نطبا هذا رد على النحاة وقالوا جمهورهم شرط اشتقاق
الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتاويل الى المشتق قالوا
لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق
فقالوا في نحو هذا التمر اطيب منه هذا تمر اطيب منه
مرطبا اي كائنا تمرا وكائنا رطبا وهو ناقة الله لكم
اية اي دالة قال المصنف وهو الحق لاجاجه الى هذا التكلف لان

الحال



الحال هو المبين للهيئة كما ذكر في حد وكل ما قام لهذه الفايدة
فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله المشتق
وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجي في بابها
ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوضع الاشتقاق
ثم الاحوال التي جات غير مشتقة قياسا الحال الموطئة
وهو اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة وكان
الاسم الجامد وطا الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيه فيها
موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا
وقولك مررت بزيد رجلا صالحا ومنها ما لم يقصد به التشبيه
لقول بعض اصحاب امير المؤمنين رضي الله عنه في بعض
ايام صفين فما بالنا امس اسد الهرين وما بالنا اليوم
سا اليحف وقول المسيب بن زيد مناة توارمالت جوط بان وقلت
عنيزا ودبت عرادة وتاويل مسله وجهان احدهما
ان يقدر مضافا قبله اي امثال اسد الهرين ومثل قمر و
الثاني ان يؤول المنصوب بما يصح ان يكون هسه لما تقدم
اي ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيره و
نحو ذلك وذلك لان تمر يجاءون السي مشتهر بمعنى من المعاني
كالصفة المفيدة لان المعنى نحو قولهم لكل قرعون موسى
يصرفها اي كل جبار وهو من الحال ونحو بعت الشاة
ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل كل جزء من
اجزاء المبيع قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتاتي
بعد ذلك الحال بالواو العطف كقولنا شاة ودرهما ونحو
الجر نحو بعت البر قفيزا بدرهم وخلت زكاة ماله درهما
عن كل اربعين وقد مر فيه درهما في درهما بجعلت في مقابلة
كل درهم منه درهما في او بغير ذلك نحو وضعت عندكم
الا ثلاثة دنانير الذي كل واحد وكل واحد من هذه الاحوال
كانت جزاء اول من الجملة الا ما ذكرنا عليه ما مر قبل ومنها
الحال في نحو بيته بابا بابا وجاءني زيد راكبا راكبا واحدا
واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التقصير
المعنى وضابطه ان تاتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزء
مكررا وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزء معطو

فا

فابالغا او يتم نحو ادخلوا رجلا رجلا وضعوا كتبكم بعضها الى بعض
هذا الترتيب المعين ومنه حال هو اصل لصاحبه نحو يعجبني الخاتم
فصه والثوب جزا اوضح فرع له نحو يعجبني الفضة خاتما
والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبني الحلي خاتما والعلم نحو
ومنه الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه او من غيره رطبا
وضابطه ان يفضل الشيء على نفسه او غيره بالة التشبيه او بدونها
نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا
في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي وابن عصفور
العامل فيه معنى الفعل وهذا ولا يجوز ان يكون افعل
التفضيل والة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم
معمولهما عليه ويستدل لذلك عليه بمثل قولك زيد راكبا
احسن منه راكبا فانه جايز اتفاقا فمن حلو المبتدا من
معنى الفعل ومثل قولك تمر هذا بسرا اطيب منه
رطبا والاسرائي بسرا اطيب منه رطبا والعامل
في مثل هذه الصور افعل بلا خلاف ولا يضلح اسم الاشارة
هذا عاملا في بسرا لتقدم الاشارة بالبسرية فوجب الا
يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة في
هذا يعلي شيخا تقيدا ولم يقع الاحال شيخوخته والحيوة
حال خذ يدا وكما لم يكن الا حال الركوب ومن تعلم ضرورة
انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال
البسرية واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة في اول
الحالين بان المبتدا اذا تقيد لم يحال له بتقييد الخبر بالحال
الا بان اسم الاشارة لما يتقيد بالحال في هذا يجيء ما لم
يتقيد الخبر بذي الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه
رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا يتقيد المبتدا بحال
فهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف اما اولا فانه لا يلزم
من امتناع تقييد المبتدا والخبر معا بالحال في مثال معين
امتناع تقييدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك امثلة الخاص
ما تعاقب تقييدهما البسر في غيره واما ثانيا فلان المدعى في المثال

المذكور

المذكور المتنازع فيه ان المبتدا مقيد بحال والخبر بحال اخرى
وهو لم يتبين ترى نحو هذا زيد قايما لاستحالة تقييد مما بحال
واحد فلو سلم ايضا طردا استحالة تقييد المبتدا والخبر
في كل موضع بحال واحد لم يلزم منه استحالة تقييد كل واحد
منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول
ايضا افعل التفضيل والة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم
ولتقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل على حدثين
فصاعدا يضلح كل واحد منهما العمل على صريح احدهما ما يدل
على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بحدث الاخر
نحو يضارب زيد عمرا ويضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد
منهما تعلق بالاخر ويقعان معا ويتعلق كلاهما بشيء واحد
نحو تنازعا المديد ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب
احدها حذفا عن منصوب الاخر معمولا به وتميز حالا لهما
نحو تسابق زيد قايما عمرو قاعدا وطاوعا فاهما نحو تسابق زيد
في الدار وعمرو في الصحة ويجوز ان يكون حالين ولا تحمل
زمانا هما لان الغرض وقع الحدثين معا وتميز اهما استثنا
ايضا اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة
الا الكسائي في هذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق
كل منهما بغير محدث الاخر وبغير ما تعلق به الاخر
وقوعه في وقت اخر ومكان اخر وعلى حال الخر وذلك افعل
التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف ضربهما
وكونهما غير ما نحو زيد ضرب عمرا واضرب من بكر الخالد قاك
تعالى منه للكفر بن بهذا قرب منهم للايمان وكذا يجوز
اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت
وكذا المكان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان
نحو زيد قايما احسن منه قاعدا وكذا الة التشبيه فدل على
حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو في
يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قايما مثله قاعدا الها افعل
التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعني حدثي الفاضل
والمفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان زيدا فاضل
حسنا وعمرو المفضول حسنا واما الة التمثيل فلا يدل بصيغته على حدث

حدثيهما

بهما

معينين بل يدل على معناها على حدتين مطلقين لان معنى
زيد شعر وان هناك حالة يشتركان فيها فلما جاءا لبيان متما
ثلثان واما ان تلك الحالة فامر غير مصرح به في اللفظ فعنى
قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت الى زيد تشبه حالته
وداته يوم الجمعة حالته وداته يوم السبت فالظرفان منصوبان
بمعنى الحالة والداب اذا عبرتهما عن كل حادث لازم كالحسن
والجمال او غير لازم كالضرب والقتل الا يرى الى تعلق الجار
والظرف في قولك كدابك من اه الحوبرة قبلها بدابك لما كان
بمعنى يمتلك فلذلك ولم يصرح وقد يقوم مقام آلة التشبيه قرينة
تدل على الحدث المعين فيتعلق بها جاز ان يتعلق الجار في بيت
امرئ القيس بدابك لما كنى به عن التمتع فكذلك قوله صلى الله
عليه وسلم انت مني بمنزلة هارون من موسى اي قريب
مني قرب هارون من موسى عليه السلام قال ولقد نزلت
فلا تطفي غيره مني بمنزلة المحب المكرم وتقول ما مولي مني هو
بمنزلة اكثر بامن المتبا ول اي بعد مني بعدها منه اذا تقرر
هذا فلنا لما لم يتميز عمل واحد من الحدثين من الاخر
في افعل التفضيل وآلة التشبيه وباي فاعل وتفاعل وغيرها
مما يدل على حدثين حتى يعمل منصوب كل واحد بجنبه اللزم
ان يكون مفهوم منصوب كل واحد بجنب ومعنى تفاعل الوجه
الذي صاحبه المصرح به فقيل يفضل زيد راكبا على عمرو راجلا
وسابر زيد قائما وعمرو قاعدا وراي زيد في الدار عمرا في
السوق ولذا في افعل التفضيل والمراد التمثيل كحور ربن مني كعمرو
منك وبكر للضيف الرقم منه للجار ومجرور قائما احسن منه
قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه
او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل
بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما هو
دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلما لم تقدم معمولاهما
عليهما مع منعهما واما الضمير المستكن في افعل وفي آلة
التشبيه فانه وان كان مفضلا او ممثلا لكنه لما كان يظهر
كاذكا لعدم ومع هذا كله فلا اري باسا بان يقال وان لم
يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال علي رضي الله عنه

في الجار

في الجار والله لابن ابي طالب انس بالموت من الطفل بثدي امه
وهذا كما تقول ضرب زيد قائما عما قاعدا لعدم الالتباس وان
يقال علي صعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال
من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب
نحو ضربت زيدا قائما قال المالكي ومن الاحوال القياسية
غير المستفادة المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال نحو انت في
الرجل علما اي انت الكامل في الرجولية علما ومثله هو بحر
شعرا وكونه حالا اي الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر
اي انت العالم علما والذي اريد ان المصدر في مثله هو
تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت علما اي علمه وهو الكامل
شعرا اي شعره والدليل عليه انك تقول هو قارورة كنزا و
الخليل عروضا وسيبويه بحر وهذه ليست بالاحوال ولا مصادر
اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا بل يقتصر
على ما سمع منه فقلته صبرا ولقيته فجاءه وعيانا وكلمته
مشافهة واتيته ركضا او عدوا او مشيا والمبرد يستعمل القياس
في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ما صنه نحو اتاني
ركضه وسرعه وبطاء ونحو ذلك واما ما ليس من تصاريف
افعاله فالاخفش على خلافه لحاكحكا وبكاء
ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد
ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدر به لا الحالية و
العامل محذوف اي اتيته اركض ركضا كما هو مذهب ابي علي
في ارسلها العراك ولو كان كما قال لجاز نصر بكما وغيرها على
ان انتصابه على الحال لا على حذف المضاف فمعنى مشيا ماشيا
وقع المصدر بصفة كما ان الصفة وقعت مصدرا في قم قياما
على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال موكدة كما يجيء ولا يمتنع
ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اي اتيته ذا ركض
الا انه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدا ومما جاء الحال
فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهو منه
بقيس عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد وارسلها العراك
وسابر ما ذكرنه عند ذي يجيء الحال معرفة واما نحو ادخلوا البر
فقبرين او صاعين فالاولى ان المنصوب خبر حالا حال كما يجيء

ز الافعال الناقصة قوله ويكون الى مقدرة قوله اما جواز
كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون
القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب
كونها خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع
مضمون عامله بوقت وقوع الحال فمعنى قولك جاءني زيد
راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع
الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال
يشبه الظرف معنى والاشاءة اما طلبية او ايقاعية
بالاستفهام وانت ز الطلبية ليست على يقين من حصول
مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول
ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان
المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت تحصل فيه مضمونها
بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو منافٍ لقصد وقت
الوقوع بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ
بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله فالاسمية
بالواو والضمير اما ربط الجملة الحالية بالواو دون الجملة
التي هي خبر المبتدا فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجيء
فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج ز الاكثر الى فضل ربط
فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع
للربط اعني الواو التي اصلها الجمع لتؤذن من اول الامر
ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدا والصلة
والصفة فانها لا تجيء بالواو لان بالخبر تتم الكلام وبالصلة
يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها
لمعنى فيه كان من تمامه فاكتفي ز في تلاقيها بالضمير لان قد
تقدر الصفة والخبر بالواو واذا حصل لهما ادنى اتصال
وذلك بوقوع احدهما بعد الاخر ما حسبتاك الا وانت بخيام
وما جاءني رجلي الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها
مثل هذا الحال فلا تراها ابدا مصدرة بالواو فوقه
او بالواو او بالضمير اجتماع الواو والضمير ز الاسمية
والفرد الواو متفاوتان بان ز في الكثرة لان اجتماعهما اولى
احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاخفش ان

كان

ب
بط

كان المبتدا اضمر صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد
وهو راكب والعلة ذلك كقولك مثل هذه الجملة ز في معنى المفرد
سواء المعنى جاءني زيد وهو راكب افصدرت بالواو ايذانا من
اول الامر بكون الحال جملة وان ادى معنى المفرد وان لم
يكن المبتدا ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما
صدر به الجملة سواء كان مبتدا نحو جاءني زيد وهو على
راسه وكلمته فوه اي ز او خبرا نحو قوله خرجت مع الباز
على سواد فلا حكم بضعفه مجردا عن الواو ودلك لكون الواو
في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل يقال لها اقل من اجتماع
الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في اخر الكلمة
كقولك نصف النهار الماء امر فلا شك ز في ضعفه وقلته
وقال الله بنا على ان انفراد الضمير ز الاسمية ضعيف
مطلقا على ما ذهب اليه المصان قولهم جاءني زيد عليه
جبة وشتى بمعنى مستقرة عليه جبة وشتى يدل انه
ليس بجملة بل هو مفرد قد ز اقل احلاس الواو ودلك
لان الظرف اذا اعتمد على المبتدا اجاز ان يرفع الظاهر
كما مر ز في باب المبتدا فان اراد انه واجب ان يكون ز تقدير
المفرد فعليه نظر كقوله فالحقه بالهاذيات ودونه جوا
جرها ز في ضرع لم تزبل وقوله وان امرء اسري الباك
ودونه من الارض جواماه وتيرا سهاق ولو كان مفردا لم
يجز الواو ايضا تقول لعتبته وان عليه جبة وشتى ولو لم يكن
جملة لم تدخل عليه ان واذ اراد انه لا يمتنع ان يقدر ربط
بمفرد فمسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كانت في عليه
ز في حكم الاسمية ز ان اجتماع الواو والضمير او انفراد الواو
اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس بمجرد النفي على الاصح
ولا يدل على الزمان فهو كحرف النفي فلو قيل على الاسمية فما
لاسمية مقحما كانها بانه على اسميتها بخلاف لا يكون وما
كان ونحوها وقد علوا الاسمية من الرابطين عند ظهور
الملابسة نحو قولك خرجت ز يد على الباب وهو قليل
قوله والمثبت المضارع بالضمير وحده وذلك لان المضارع

علي وزن اسم الفاعل لفظا وتقديرا معنى فجائني زيد
بركب بمعنى زيد راكبا ولا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين
الحالين تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين كما يجيء فا
ستغن عن الواو وقد سمع قمت واصل عينه وذلك اما
لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصل
فتكون اسمية تقديرا ويشترط في المضارع الواقع حالا كونه
من حرف الاستقبال كالسين وان ونحوهما وذلك ان الحال
الذي يخبر به او الحال الذي يدل عليه المضارع وان
تبايتا حقيقة لانه في نحو جاء زيد غدا يركب لفظ
يركب حال باعتبار المجيء غير حال بالاعتبار الذي
التكلم لكنهم التزموا تعريد صدر هذه الجملة اي المصدرة
بالمضارع من علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال
في الظاهر وان لم يكن التناقض ههنا حقيقيا ولمثله
التزموا لفظة قد لها ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا
كان حالا مع ان حالته بالنظر الى عامله ولفظه قد تقرب
الماضي من الحال التكلم فقط وذلك لانه اذا كان يستشنع
في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام
الاول وقد ركب فالمجيء بلفظ قد ها هنا الظاهر الحالية
كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك فقوله
وما سواهما اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت
وهو ثلاثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي
المنفي بحوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلاثة اوجه اجتماع
الواو والضمير والاكتفاء باحدهما فصار تسعة اقسام
بعدد امثلة جاءني زيد وما ركب غلامه وما ركب عمرو
ما ركب غلامه جاءني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب
عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد
ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قاله المصرفالا الاندلسي
المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو وكان مع الضمير
اولا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض كضرب بمعنى فكما
ان ضرب لما قضته لنفي الحال ظاهرا احتاج الى قد المقربه

قوله على اشتراط عدم علامة الاستقبال في الجملة المضارعية اذا وقعت مراعاة للظاهر وكذلك هو اذا جعل الحال الماضوية

قوله عن ان الاندلسي يلزم الواو على الجملة المحالية المضارعية المنفية بلم

لم

له من الحال



له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الجاؤا الى
بي علامة الحالية لما لم تصلح معه قد لان قد تحصل الحصول
ولم للنفي واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم تدخله الواو لان الماضي
المجرد يصلح للحال فكيف لا اذا انضم معه ما يدل بظاهره
على الحال وهو ما فعالجي هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا انتفى
المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب
اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جائني
زيد لا يركب اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد وقد جوز
لا لانتفاء الملازمة والاغلب كما كان عليه لكثرة استعمالها
فلهذا جاز ان تقول لئن لا ازرك وقد لا ازرك كما جاز ان تقول لئن
وقد ازرك وكذا تقول كنت ما كنت مصاحبة المضارع المصدر
بلا للواو واكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس الحال
في الحقيقة نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابهه
في نحو يركب لان الحال في الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال
ولا ينفي المضارع حالا كما ذكرنا قبل قوله ولا بد في الماضي
المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قد تقدم علة ذلك والاخفش
والكوفيون غير القراء يوجبون قد في الماضي المثبت ظاهرة
او مقدرة استدلالا بنحو قوله كما انتفض العصفور بلله و
القطر وقوله تعالى وجاؤكم حصرت صدورهم وغير
او جبوع لما مضى والاول قريب وقيل ان الماضي في نحو
قولهم اضربه قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة
ومقدرة والاولى انه شرط لا حال اي ان قام او قعد كما يجيء
في حروف العطف ولو كان حالا لسمع معه قد او الواو كما تراه في
غيره من الماضي الواقع حالا فاذا كان الماضي بعد الا فانتفاؤه
بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني او
دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسم فهو بتاويل الامر ما
لي فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو وقد نحو قوله
ما لقيته الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني
لان الواو مع الا تدخل في خبر المبتدا كقليف بالحال كما يتقدم
ومثاله ما رجل الا وله نفس امارة ولم يسمع فيه قد من نحو
الواو ونحو ما لقيته الا قد اكرمني وفي غير هذا الموضع ينظر فان

مطلب الاغلب تجرد الواو من المضارع المنفي بلا

ن

كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد
جاء ذلك ايضا نحو قوله تعالى جاءوكم حصرت صدورهم
قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من انفراد
احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاءني زيد وقد
خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم خرج ابوه وان لم يكن معه
ضمير فالواو وقد لابد منهما كقوله تقوله وقد بر الوطيف و
ساقها الست ترى ان قد نبت بهدلا يقال جاءني زيد قد
خرج عمرو ولا خرج عمرو واجاز الاخفش على ضعف دخول
قد في الماضي المنفي بلا نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه
لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل
وما للنفيه قوله وتكون الى اسمية اعلم ان عامل الحال
قد يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولابد من
قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا
حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا
او تقدم ذكره امتثالا واستفهاما كقولك قائما في جواب من قال
كيف خلفت زيدا وغير الاستفهام كقوله تعالى لكم حسب
الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها
قادرين ومن المواضع التي تحذف فيها قياسا على الوجوب ان
يبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا مقرونة بالفاء او
ثم نقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زيدا اي
فذهب الثمن فصاعدا او فزايدا اي فاخذا في الازدياد بقاك
هذا في ذي اجزاء يبيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر وتقول
في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم
زيدا اي ذهبن القراءة وازديد وكانت اي في كل يوم جزء زيادة
ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر كوصر زيد قائما وقد
تقدم ومنها اسما جامدا متضمنا تشبيها على ما لا ينبغي
من التعليب في الحال مع همزة الاستفهام ويدونها ايضا كقولهم
اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله اني لسلم اعيارا هم
جفاء وغلظة في الحرب اشباه النساء فوارس اي يتحولون
تميميا وانتقالون اعيارا واشباه النساء وذا فوق في
اثر الكلام او لاداء الواجب في العبادة او لاداء العلات وتقوله

في غير

ومصدقا فالاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك
كاملا وستاك الدراما وآية ومعروفا وبينا لتقدير مضمون الجملة وتأكيده
وقولك عطوفا كلاهما وانما سمي الحال حالا موكدة وانما لم يكن القسم
الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر موكدا اذ ليس في كونه
حقا معنى التصديق حتى يوكد بمصدقا وكذلك ليس في كونهم
مسلمين معنى كونهم مطلوبين لان مضمون الحال لا يستلزم في الاغلب
لمضمون الجملة فان التصديق لا يستلزم حقانية القرآن فصار كأنه نحو
وكذا المرحومية لا تستلزم الاغلب للمسكنة واختلفت في العامل في
الموكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه بما عامل مقدر بعد الجملة
تقديره زيد ابوك اصفه عطوفا بتقال حققت الامر اي تحققته و
عرفته اي تحققه واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت
الاب وعرفته في حال كونه عطوفا فان اريد ان المعنى اعلمه عطوفا
فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر بكونه موولا بمسمى
بكذا اي حاصلا تحقيقا وليس بشيء لانه لو بلغ بحيث وقت تسميته بكذا لم
ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو
هذا بعلي شيخا وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس
الخبر فيه علما وقال ابن حروف العامل المبتدأ التضمنه معنى انبه
كذا لتعلم وتحقيقا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا لا
وزيد ابوك مما له بيت نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي
ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان المعنى الجملة كما قلنا في الضمة
الموكد لنفسه ولغيره كأنه قال يعطف عليك ابوك عطوفا وحرم
مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان حرفها مدلولا
هو وا محضا فلا شك انه تحصل من اسناد واحد جزء الى الاخر
معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيد فعلى
هذا لا يتقدم الموكد على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعف ما
في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال
مع القرينة كقولك لمشتم في جواب من قال ما لقيت زيدا راكبا
وكما يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضرب زيدا قائما او
اذا توقف المراد على ذكرها كما تقول في الجواب لا شيء الا راكبا او
قد يجر ببعض الاسماء الخالية نحو كافة وقاطبة والاضافات
وتقع كاقتة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال

العامل فيه

وقد



وقد خطوا فيه قوله التمييز الى مقدرة قوله ما يرفع الابهام جنس
يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وسيهما وقال عن فانه احترز
عن الحال فانه لا يرفع الابهام وكشف عن هيئة الذات التي هي الرجوع الى
نفس الرجوع ان ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة وهي الانتقال
الى ما ابتدأت الذهاب عنه لكن الصفة نحو جاءني رجل طويل او ظريف
يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجل
فيذكر احد اوصافه تمييز عما يخالفه كتمييز بطويل عن قصير وظريف
اذا رفع الابهام المستقر اي الثابت وضعا على ما فسر المصنف الذات
المذكورة ولذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل
من الضمير الغائب في نحو مررت به وبزيد به يرفع الابهام عن المقصود
بالضمير كما في نحو نعم الرجل وربه رجلا سواء ويدخل ايضا المضاف
اليه في نحو جاءني غلام رجل وصه كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب
والجر فيه سواء وكذا يدخل المجرور في نحو ما به رجل وثلاثة رجال
وله ان يعتذر بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه
قد ينجر اذا كان جرها احف من نصبه كما في هذا كما اعتذر في حد المفعول
عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول لكنه لم يبين
لعروض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة
وفي بحثان قوله الابهام المستقر قال احترزت بالمستقر عن الابهام
في اللفظ المشترك كان صيغة المشترك ترفع الابهام عن المشترك
في نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع وان
الذي يثبت فيه برفع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا
لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع
ذلك اللفظ لمعين اخر فيعرض للابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك
العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع فقد يعني
المستقر في اللغة هو الثابت وربما عارض ثابت لازم والابهام في
المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع
القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي سائر المقادير لا فرق بينهما
ايضا من جهة الابهام ولا بد لفظ المستقر على ما وضعي كما فسر والحد
لا يتم بالعبارية والالفاظ الجملة في الحد كما تحل به قوله عن ذات
مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المقصود والتمييز عن
النسبة قوله قالوا الى الكثرة قوله عن مفرد لفظه عن في مثله

يفيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال فعلت عن هذا الامر
وعن تقدمك اي ان اشركه سبب لحصول الفعل فالتمييز صادر عن
المفرد لانه سبب له او عن نسبته في جملة او شبهها اي النسبة
لانك تنسب الشيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره
فتلك النسبة اذن سبب التمييز لهذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح
جعله لما انتصب عنه اي للاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه
كزيد في طاب زيد نفسا لانك لو اتيت باسم فاعل طاب اليه لكان
ينتصب نفسا لكان يرتفع اذ هو في الاصل فاعلا على اي طاب نفس
زيد فزيد هو سبب انتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب
عن تمام الاسم او عن تمام الكلام بالفاعل وتحوزان يقال ان عن
في هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى طبقا عن طبق
والاولى اولى قوله عن مفرد مقدار غالبا مفعول التمييز على حدين
رافع للابهام عن ذات مذكورة ورافعة عن ذات مقدرة والاول
لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو
الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به
قدره وبين والمقادير اما متفاوتة ليست مشهورة موضوعة ليعرف
بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر الكيل كالقفيز والمد
والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كقفيزات الوزن
كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل وتحو ذلك وما
يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع والقدوم والباع وقد يشير
وتحو ذلك او متفاوتة غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقولك
تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا واما
غيرك انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضد به وقولك
يعجبني رجلا وبعرضه ايضا او نخالطه حسنا وتحو ذلك من المقاييس
ايضا فملء المقادير اذا انتصب عنه التمييز اريد به المقدار
لا المقادير لانك تقول عندي عشرون درهما وذراع توبا
ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا بجرد العدد وبذراع
المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا
في غيرها وغير المقدار ما فرع حصل له بالتفريع اسم خاص عليه
اصله ويكون مما يصح اطلاق الاصل عليه تحو خاتم حديد وباب
ساجا وثوب خزا والخصوص في هذا الزمان في المقادير ذلك

لان



لان المقدار مبهم يحتاج الى مميز ونصب المميز نصا على كونه مميزا وعلى
الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه على الاضافة فهو في عبرة المقدار
اولى لان الابهام فيه ليست بالمهم المقدار مع ان الحقه مع الجر اكثر لسقوط
التنوين والنون بالاضافة وان لم تتغير تسمية البعض بالبعض
نحو قطعه ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب الثاني على التمييز
وقد خالفوا القاعدة فالتزموا الجر في العدد من الثلاثة الى العشرة
وفي المائة والالف وما يتضاعف منهما كالكثيرة استعمال العدد القليل
التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشذوذ على الاصل خمسة هو
اثواب وما بين عاما وقلما تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان
المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد
المركب الى ضميره والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز
لكان فصلا بين الثلاثة اسما كاسم واحد لفظا ومعنى واما نحو ثلاثة
عشرك فلمخالفة المضاف اليه معنى للمضاف سهلنا الاضافة وكذا
تركوا الجر والاعلب في العدد الذي اخره نون الجمع كعشرون و
اخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيه ليست
بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب بل شابهته لفظا
فلم يحذفوا الاضافة حذف نون الجمع لما بينه وبينها ولم يثبت
معه لمشابهته نون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون
معه وحذفها وقد جاء نحو عشر وردهه قليلا واكثر منه اضافته
الى صاحبه نحو عشروك قال وستولك قد كربت كل تمام احدى
له تجري احد عشريك قوله وامائة غير اني في غير العدد وليس
مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا ومثله زيدا بيان نوع
انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة
اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكر قبل واما بالتنوين وهو
اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر ونحوه
واما بنون التثنية كما في منوان سمنا واما بالاضافة كما في مثله
فالمبهم المحتاج الى التمييز كما في ملوها ومثله هو المضاف الا المضاف
اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملء
الانا ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز كما في ملوها
ومثله لانه ما لمثل والملء اي قدر ما يملأ به الشيء فرجلا تفسير مثل
وزيد تفسير ملء ومعنى تمام الاسم ان يكون بهذه الاشياء بانه

الفعل اذا تم بالفاعل وصار كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي بعد المفعول
او قوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام
فيصير ذلك الاسم التام بمنزله عامل لشابهته الفعل التام بفاعله
وهذه الاشياء التي تتم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي به
يتم الكلام يكون تمامها في احد الاسمين كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى
ان لام التعريف اذا كان بنية الاسم لا يضاف معها ولا له
ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الرافق وجلا وقد يكون
الاسم في نفسه تاما لا بشيء اخر اعني لا يجوز اضافته فينتصب
عنه التمييز وذلك في سبعة احدها الضمير وهو الاكثر وذلك
في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتعظيم كموضع التعجب نحو
يا له رجلا وتالله قصه وتالله ليلا ويا لها حطبه وما احسنه بقلة
ولله دره رجلا وويحه رجلا لقيته وذا ويله وللناعم رجلا
وليس عندي وسامتلا ومن هذا الباب الذي فيه التعظيم
ربه رجلا لقيته اذ هو مثل لمن قال ما لقيت رجلا
من ويله الى يالة فينطرق كان الضمير فيهما لا يعرف المقصود
منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقول له عليه السلام في نهج البلاغة
يا له مراتعا لا بعد وقول امرئ القيس قبالك من ليل كان نجومه
بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقولهم في الترحم يا بؤسه رجلا ووجه
والترحم مصعوقه والغيث مرتجزا والسيل يقترب وان عرف المقصود
من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاءني زيد فقبالته
رجلا وويله وارسا ويا وجه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا
او بالخطاب لشخص معين كقولك لزيد يا لك من شجاع و
لله دره من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام
اذن في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك
اذا كان المضاف اليه ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول الشاعر
ووكلها بامر الشباب معيشة مع الكثر يعطاه الفتى المتلف
البذي ولله دره زيد رجلا قال الله در انوشروان من رجل ما كان
اعرفه بالذود والسئل وويل زيد رجلا ومثله قولهم قاتله
الله عز وجل من قائل ولقيت زيدا فايله الله شاعرا ومن شاعر

التمييز

التمييز في جميع هذا طابق ومضمره كما في قولهم كفى بزيد رجلا وحسبك
به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز هو
نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجل هو
زيد ووكلها بامر الشباب معيشة اي ويلم معيشة هي ايام الشباب
كما ان معنى كفى بزيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد
علما وطار فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى
طاب علم زيد وطار ذكر زيد وتعجبي مما كان اذا لله هذا مثلا فمن
قال انه تمييز لا حال كذا قولك حسن زيد رجلا والعامل
في التمييز من القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما وستأتي
للفعل التام بفاعله فالاظهر ان الناصب في نعم رجلا وكذا
وساءمثلا وحبذا رجلا هو الفعل لا هو الضمير كما في ربه رجلا قوله
فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ليس هو
بتقسيم حسن والجواز يقال ان التمييز عن الذات المذكور اما ان
يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس
اما ان يقصد به الانواع اولا وعلى كلا الوجهين يجب افراده
التمييز والاول يجب طلوه عن تا الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا
والثاني يجب كونه مع تا الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فا
لاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد ولا يجوز ان
يقصد الامر ان اي البيانين تتعلق عشرون ضربين اي
ان محل عشرين نوع او تقول عشرون ضربا ومعنى اختلاف انواع
الاحاد لان الاعداد لا يثنى مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجيء
في باب وان كان عن عدد ولنس بجنس وجب افراده نحو عشرون
رجلا او درهما والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت
الانواع فمثل ان اردت المثنى والجمع ان قصد الجمع والا فافر
ونحو عندي مثله تمرا وتمرين وتمور او ان كان جنسا ولم تقصد
الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابق
به ما تقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او
رجلين او رجالا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ومعنى بالجنس
ها هنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تا الوحدة منه على القليل
والكثير نحو تمر وضرب وجنس بخلاف رجل او فرس فانه
كان بالتنوين او بدونه للتنكير جاز الاضافة انما جازت ابتدا

ب

بهتها
للتمييز م

للتخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين
بالطاهرة فان ما فيه تنوين منذ رح ومذ مي مي بامين كم الاستفهامية
والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضافان الا على الغلب الى التمييز كما
يجيء ان شاء الله تعالى بيانهما في موضعه والاقل وذلك اذا كان مع نون الجمع
والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة
بل هي مشبهة له واما في لهذه فلوجهين حسنين وجه فليس
من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز
عن المفرد وكذا في لهم ممتنعي ما ومما لان ما ومما ان اكثر
ما لا يليق ان تنصب فيه التمييز عن الظاهر والمقدر
وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما
في مثلا الا ما فيمن اذن عن نسبة تمام الكلام واما الاضافة فلامتناع
امتناع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ
لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف فان اضيف مع حذف
المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجلي فيصير
المعنى انك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شيء مثل رجل
وكذا في قولك عندي ماء ملء عسل مثل عسل لان الملاء هو قدر
ما يملأ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ العسل وقوله وعن غير
مقدار وقد ذكرنا لما كان الجر فيه اكثر قوله والثاني الى قوله
يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات المقدر في قوله عن نسبة
في جملة اي نسبة حاصلة في جملة او شبيهة جملة وشبه الجملة اما
اسم فاعل مع مرفوعه نحو زيد منطلق ابوه او اسم تفضيل
نارا او اسم المفعول معه نحو الارض منفجر عيونا او فعل التفضيل
معه نحو ان اكثر منك مالا او خبر مستقل او الصفة المشبهة
معه نحو زيد طيب اباه والمصدر نحو اعجبني طيبه اياه وكذا كل ما
فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا ويكفي زيدا رجلا ويا
لزيد فارسا فوله او في اضافة عطف على قوله في جملة
اي نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل
في شبه الجملة انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان
ظاهرا مضافا الى ظاهر واما ان كان مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز
عن مفرد للحقان التمييز في نحو هيه درة زيد فارسا ويلمه
كذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه

معنى الفعل



معنى الفعل اي عجبا من زيد فارسا وعجبا من ذات الشباب معيشة
قوله ابا او ابوة ودارا وعلما تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة
وذلك ان يقال اما ان يكون نفسي ما انتصب عنه لا غير نحو علي زيد
ورجلا وسه درز زيد رجلا فرجلا هو زيد لا غير ونعني بما انتصب التمييز
عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى نفي التمييز بسبب قيام ذلك
الاسم مقامه فضله كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب
نفس زيد وكما لارض في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان اصله
فجرنا عيون الارض فكذا في زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل بصورة
واما ان يصلح ان يكون نفسه ومتعلقه نحو طاب زيدا يجوز ان
يريد يا نفس زيد وان يريد يا ايه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه
بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان لا يصلح ان
يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيدا ابوه ويجوز ان يكون
المعنى طاب ابوه لغيره وطاب ابوه ابيه واما ان لا يصلح ان
يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير نحو طاب
زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان تقول اما ان يصلح عنه اولا
اما ان يصلح ان يكون صفة نفس متعلقه ايضا كطاب زيدا او لا
يصلح نحو في زيد رجلا والثاني اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه
او لا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد
ابوه او لا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا
ان نصرح بالمقدر ههنا قلنا في فجرنا زيد رجلا كفى شيء زيد
رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا وعلما او دارا
فالمقدر المفرد هي الشيء المنسوب اليه كفى وطاب فاذا ظهر انه
صار زيد في فجرنا زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا
اليه الشيء ورجلا تمييز لشيء المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فاذا قصدنا
ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان نسبة اليه
الفعل وشبهه ونريد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركز الاصل
جعلنا ما انتصب عنه رجل زيد وطاب اب زيد وان كان التمييز
متعلقا لما انتصب عنه او وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى
ما انتصب عنه نحو طاب ابوه زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد
ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافة الشيء اليه فوله
ثم الى الحال يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما

وقوله ما انتصب عنه لا غير نحو علي زيد ورجلا وسه درز زيد رجلا فرجلا هو زيد لا غير ونعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى نفي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضله كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكما لارض في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض فكذا في زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل بصورة زيد واما ان يصلح ان يكون نفسه ومتعلقه نحو طاب زيدا يجوز ان يريد يا نفس زيد وان يريد يا ايه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان لا يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيدا ابوه ويجوز ان يكون المعنى طاب ابوه لغيره وطاب ابوه ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان تقول اما ان يصلح عنه اولا اما ان يصلح ان يكون صفة نفس متعلقه ايضا كطاب زيدا او لا يصلح نحو في زيد رجلا والثاني اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه او لا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوه او لا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالمقدر ههنا قلنا في فجرنا زيد رجلا كفى شيء زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا وعلما او دارا فالمقدر المفرد هي الشيء المنسوب اليه كفى وطاب فاذا ظهر انه صار زيد في فجرنا زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه الشيء ورجلا تمييز لشيء المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فاذا قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان نسبة اليه الفعل وشبهه ونريد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركز الاصل جعلنا ما انتصب عنه رجل زيد وطاب اب زيد وان كان التمييز متعلقا لما انتصب عنه او وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوه زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافة الشيء اليه فوله ثم الى الحال يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما

او صفة فالاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه او لا فان صح جعله لما
انتصب عنه يعني اذ صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه كابوة جاز
ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفسه
متعلقه ايضا كابلق في طاب زيدا ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون
ابا زيد وكذا جاز ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة
في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يريد بها بوة نفسه كالاولاده وان
يريد بوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فانه حلال في
كفى بزيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه
وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه وله يصح ان يكون صفة
لمتعلقه قوله فيطابق فيهما يعني بالمطابقة الافراد ان
قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع في
قوله فيهما اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز
الذي جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد ايها المفرد والمثنى والمجموع
تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيدا ابا والزيدان
ابوين والزيدون ابا طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهو
ما انتصب عنه اي زيد فثنيته اي ثنيت زيدا وجمعته اي
اي جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت اباه وحده او قصدت
اباه الاول المقصود مفردا وان قصدت ابوي زيد نسبيا قلت
طاب زيدا ابوين لان المقصود به مثنى وان قصدت اباه جميعه هو
قلت طاب زيدا ابا لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في نحو
طاب زيدا ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون ابا هل
التمييز ما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القرائن فاذا كانت
فاما ان اختلف التمييز او لا انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا
ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيدا ابوين او ابا وطابت
الزيدان ابا وطاب الزيدون ابوين او ابا فليس من ان التمييز
ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا طابق ما انتصب عنه واما ان اتحد
اختلفا وكان التمييز جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فالليس
حاصلا اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا
وكذا ان طابق به ما يقصد به فيما لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب زيدا دارا او
دارين ودارا هذا ما قالوه والاولى ان تقول فيما ليس بجنس سواء جعلته
لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلتبس فالاولى الافراد

وعدم

عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله دره فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه واما نسبة الفعل اليه تعالى فصد التعجب منه لان الله تعالى منزه عن التعجب فكل شيء عظيم يره يدرون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى وبضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك لمعنى لله درك ما اعجب فعله قوله ولا الى المازني اي لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان تمام الاسم انما قاله لانه لا يفصل بين عامله وبينه وقوله ثلاثون ثوبا للمحول كاملا ضروري وانما لم يتقدم لكونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصرفة به نحو هو دوز بيد فارسا وويلمه زيد شجاعا ووجع زيد رجلا قالوا ينتدم على عامله لضعف الصفة وافعل التفضيل وما فيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو وهو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا ينقرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قاله بعضهم واما اذا كان العامل الفعل الصرف نحو طاب زيدا بابا واسم الفاعل واسم المفعول فجوزه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل وضعفه الباقون هو فعل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملاه الماء فاعل على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العامة بموصوفة اذ ما يخرج الذي عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كالمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاعل مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييز ان يكون مصوبا بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل على هذا ان يقال طاب رجل مثله وسمن سواه ولما كان الاصل في طاب زيد نفس طابت وانما خولف به لغرض الابهام او لانه

ليكون



ليكون اوقع في النفس لانه تشوف النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم واصل التمييز النكرة لمثل ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو حاصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضائعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وعلى رأيه ويطر عيشه والمريطينه ووفقا امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه وعند البصريين سفه نفسه سفها وسفه في نفسه اولم يطفه متضمن معنى شكي ووفقا امره ورشد امره وبطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشته والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجيء في باب الاضافة واعلم انه لو قيل ان افعال التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه بعض افعل المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده على التمييز فالمنصوب سببك جرى عليه افعل ومتعدته نحو زيد احسن منك ابا فقولك زيدا ابوه عبدا زيد هو العبد وفي قولك زيدا وجهه منك عبدا زيد مولى العبد اقول وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول ما رأيت رجلا ولا سمعت الناس رجلا ولا سمعت احدا اشين على ما اورد ويه اي هو اسمج رجل في الناس وما حبر اثنين في الناس والمنصوب على التمييز هو الذي جرى عليه افعل لا سببه والدليل على انه تمييز قولك هو اسمج الناس من رجل وما حبر الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال تعالى فالله خير حفظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو الجد سواء خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وقال الاعشى تقول ابنتي حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا ابرحت اي جئت بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة بمعنى برحت صرت ذا شدة وكمالك اي بالغت وكملت ربا فهو كقولنا زيد رجلا اي ابرح جارا وهو انت وكذا قوله هو جارا تما ما انت جارا لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم كان وقوله تعالى القارعة ما القارعة اي كملت جارا بمعنى ما انت كملت فالمنصوب تمييز عبارات النحاة في نحو قولهم سيرا هو ذا فاب ان سيرا مبتدا لفظا فاعل معنى المفعول المنصوب بمثابة وكاين معناه فاعلا تمييز عن النسبة تقديرا اي كاين مبتدا لفظا بمعنى لفظه كاين مبتدا ومثله كثيره وفي كلامهم فوائد

**المستثنى الاخراج** اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد
منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال لان ماهيتهما مختلفتان
ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهيه في حد وذلك لان الحدين
للماهيه لما هيه بذكر جميع اجزايها حتى يجتمعا في حد والدليل
على اختلاف حقيقتهما ان احدهما يخرج والاخر غير يخرج بل يمكن
جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع
اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها
هذا اخر كلامه ولقايل ان يمنع اختلافهما في الماهيه قوله لان
احدهما يخرج من متعدد والاخر غير يخرج قلنا لا نسلم ان كون الفصل
يخرج ما من متعدد من اجزا ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان
او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مما قلنا نفيا واثباتا
لم نقل كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه
الامن تمام ماهيته الجمار للقوم في المجيء قوله من متعدد اي
من شيء ذي عدد ذكر قوله لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد فانه قد
يكون ملفوظا به نحو جاني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو
ما جاني الا زيد اي ما جاني احد الا زيد قوله بالا واخواتها
ليخرج نحو جاني القوم لا زيدا وما جاني القوم لكن زيد وجاني القوم
لكن زيد وجاني القوم ولم يجي زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا
في المتعدد الاول قبل الاستثنا منقطع سواكان من جنس المتعدد نحو
جاني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة هو اليه عن زيد او لم
يكن نحو جاني القوم الا حمارا معينا فقد تبين ان المتصل ليس هو
المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثنا مستكمل باعتبار منقوليته
لان زيدا في قولك جاني القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم
فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثنا المتصل مخرج والاخراج
لا بعد الدخول فان جاز الشك في مسئله لم يصح في نحو له علي دينار
الا واتقا للعلم بان دانما مخرج من الدينار واتبا في بعدهم العزيمة
وان قلنا انه داخل في القوم والاخراج زيد سلم بعد الدخول كان
المعنى جاني زيد مع القوم فلم يجي زيد وهذا ناقض ظاهر ينبغي
ان يجيب كلام العقلا عن مسئله فقد ورد في الكتاب العزيز من
الاستثنا شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين
عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم تلبث تلك
الخمسين تعالى الله عن مسئله علوا كبيرا فقال الله تعالى مختارا انه غير

داخل

داخل بل القوم في قولنا جاني القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم
جماعة ليس فيهم زيد فيه الا بيان قوله نقول السامع على مراد
المتكلم قلنا انه اراد بالقوم غير زيد وليس يلزم ٧ اجماع اهل اللغة ان
على ان الاستثنا مخرج ٧ اخراج الامع الدخول وايضا بتعذر دعوى
عدم الدخول في قصد المتكلم بقوله على عشرة الا واحدا لان واحدا
داخل في العشر في قصده ثم اخرج والا كان مريدا بلفظ العشر تسعة
وهو محال وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال
المستثنى والمستثنى منه والا الاستثنا بمنزلة اسم واحد فقولك له
علي عشرة الا واحدا يعني علي تسعة ٧ فرق بينهما من وجه فلا حاجة
هنالك ٧ اخراج وهذا ايضا غير مستنبر لقطعنا بان عشرة في قولك
هذا دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثنا وهو الحاصل
والاصعد للاستثنا وواحدا هو المخرج وتسعة لا تدل على شيء
من هذه المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثنا مخرج يبطله
هذا وبلزم مثل ما قرر وامتنع بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله
تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع لان الناس حشو يعم
المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم
وغير مستطيعهم وغيرهم فيكون تكليف بل المحال مستطيعهم وحل وقال
اخرون هو الضمير المندرج عنه الاسمالات كلها مر ذكرها ومنه وما
ليعلم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل البعض داخل
في المبدل منه والتناقض يجيء زيد واتنا يجيء في جاني القوم
الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوبا الى القوم
فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان
نسبة الفعل في خوجاني غلام زيد ورايت غلام طريقا الى الجزئين
معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذو جزئين
او اجزا قابل كل واحد منهما للاعراب اعراب الجزا الاول منهما عاستحقه
المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزا النسب
اليه كحران استحق الجر كالمضاف اليه وينبغي ان استحق التابعية كما
في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيأ من ذلك نصب كالمستثنى تسميها
بالمفعول في مجيء بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع
نحو جاني القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه فزيدا الكلام
ان دخول الثاني في المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كان قبل

اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاني القوم الا زيدا
لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاني ولا في نحو له علي عشرون
الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له علي ذلك
لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم
وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب
سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففي الاستثنا لما كان المنسوب
اليه هو المستثنى منه تم الاول والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة
قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة
فلا تناقض اذن قوله الى يكون سرع يبين اعراب المستثنى
فبدا ما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع في
الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثنا في كلام
موجب ولم يجئ الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما
كان بعد الا التي للوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثنا
في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثنا كما يجيء و
اختلف في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه
الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل
معنى اذ هو جزء ما نسب اليه الفعل وقد جاء عدما له الكلام فشابه
المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيامها معنى الاستثنا به
والعامل ما به تتقدم المعنى المقتضى ولكونها نائبة عن استثني
كما ان حرف النداء نائب عن انادي وقال الكسائي هو منصوب
اذا انتصب باذ متقدم بعدا لا نحو ما قام القوم الا زيدا
قام القوم الا اذ هذا لا يتم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحالة
في انتصاب ان مع اسمها وخبرها الا في تقدير المفرد واما الاعتراض
بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا تقدر ولا يرد عليه
لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما جاء والما تقدير
الحرف المصول فله اسوغ بالبصريين في تقدير هم ان الناصبة
للفعل تكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها والا تكون عندهم
كالنائب عن ان المتدرجة وقد لا يقدرا لامرين كونها من ان ولا لعاطفة
حذف النون الثانية من ان واد غمت الاولى في لام ما فاذا انتصب
الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب فعلا لعاطفة
فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لم يقم

فلا

فلا يلغى حكم ما قبلها الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك
كان زيدا اسد الا اصل عند بعضهم ان زيدا كالاسد فقد مطل الكاف و
ركبوها مع ان وفيما قالوا نظر من وجوه الان لا على المعنى الذي اردنا
غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا تاتي الا بعد الاثبات
نحو جاني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاني القوم الا زيد ولان فيما
قالوا غرر الا تاتي مع ولا خرج عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب
بها مع وينتفع ما بعدها لما قبلها اخرج ولا يجتمع الحكمان معا
في موضع ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمقدر الذي هو
المعطوف عليه عند بعضهم مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال
بعضهم هو منصوب باستثني كما ان المنادى منصوب بانادي
والا وحرف النداء نابا عن الفعلين المقدرين والمستثنى على هذا
القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير
امتنع ولا يلزم ذلك لانا نفعل ما ثبت وورد من كلام العرب وهو ورد
الرفع كلنا نقدر امتنع ونحوه لا نبري انه يجب النصب في ايادي والاسد
بتقدير يرعد ونحوه ولورود الرفع بخوانت والاسد كنا نقدر ابعد
انت من الاسد ونحوه وقال المصنف في شرح المفصل العامل فيما استثنى
منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل
نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين
ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخرج النسب
اي ينسبون اليك بالاخوة فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم
عليه لتقويته بالاولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على
عامله وان كان فعلا مر بعد ان اصل الواو العطف فروعي ذلك
الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان تنصب المستثنى
اذ الجملة ليست بانقص شابهة للفعل التام كلاما بقاء ما من المفرد
الذي يتم بالنون والتنوين ينتصب التمييز ولا سيما مع تقوية بالة
الاستثنا والى مثله بشير سيبويه في كتابه في مواضع فقوله فعمل
فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم محذوف عليه على هذا الجملة
عاملة في المستثنى لتمامها لا لمعنى الفعل سواء كان فيه معنى الفعل
اولا وهو المختار عندي هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع
فذهب الفراء ايضا منتصب بما قبله الا من الكلام كما انتصب المتصل
به وذلك قوله في الكتاب فحمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل
العشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا

فهي وان لم تكن حرف عطف الا انها كمل كن العاطفة للمفرد على المفرد
ز وقوع المفرد بعدها ولهذا اوجب فتح ان الواقعة بعدها في قولك
ز يدعني الا انه شقي والمتاخر ون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة
بنفسها نصب لكن للاسم وجرها في الاغلب محذوف نحو قولك
جاني القوم الا هما راي لكن حمارا لم يجيء قالوا وقد جيء جر بها
ظاهرا نحو قوله تعالى الا فوه ريه يس لما استوا شفنا عظمها وقال
الكوفيون الا في الاستثنا المنقطع بمعنى سوي وانتصاب المستثنى
بعدها كانتصابه بغير المتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى
المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا وايجابا كما ز لكن وز سوي
ز يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار ان سوي الدينار الفلاني
ز ذلك لو كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد هنا
بالاستدراك فيما ز رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما
قبلها انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثنا المنقطع بعينه
وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يكون فيه
كما يجيء والابدال ايضا لا يجوز ز في نحو جاني القوم الا زيدا لانك
لو ابدلت لكان المبدل منه ز في حكم الساقط فيودي الى التفريغ
ز في الايجاب فلم يبق الا النصب قولا ز او مفعولا على المستثنى
منه يعني اذا كان بعلا او نقدره على المستثنى منه وجب النصب
لانه ان كان ز في الوجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان ز في
غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل
منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثنا على انه
قد حكى يونس ان بعض العرب تقول ما لي الا ابوك احد فجعل
المستثنى منه الموخر بدلا من المستثنى كما فعل ما مررت بمثله
احد الا زيد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول ما لي الا ابوك
صديقا على ان ابوك مبتدا والجار خبره وصديقا حال وتقول من لي
الا ابوك صديقا فمن مبتدا والجار خبره وصديقا حال والا ابوك بدل من
من كانك قلت ما لي احد الا ابوك وصديقا حال وتقول ما لي
الا زيدا صديقا وعمرا وعمرو فتنصب عمرا على العطف على زيد
ورفعه على انه مبتدا محذوف الخبر اي وعمرو كذلك واعلم
انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فحسب ان يتاخر عما نسبته
الى المستثنى منه نحو ما جاني الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب
وجب تاخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز

عند البصريين



تك

احد

لاول



عند البصريين تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله
وبلدة ليس بها طوري ولا حلا الجن بها انسي شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره
ليس بها طوري ولا بها انسي ولا بها انسي حلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وهما
ليس الظاهر نفسه له فاذا قام المستثنى مع الة الاستثنا مقام المستثنى منه وذلك
في الاستثنا المفرغ التام عند هم تاخير المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا
ما ضرب وزيد الا اكلم يا تني وجوزه الكوفيون والسعة تقدم المستثنى
على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا ما ضرب والا لي عند مذهب البصريين
لعدم سماع مثل هذا ويمنعه القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى
منه ز في الحقيقة او لا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر مخرج
من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجيء ز في قولك جاني
القوم الا زيدا وان له في الحقيقة حكما منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد
المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز
لكثرة استعماله تقدمه عليهما معا نحو جاني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا الا
ولم يجز تقدمه عليهما معا وز المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجز تقدمه
عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل ز في المستثنى هو العامل في المستثنى
منه بل قد يختلفان كما ز في قولك القوم الا زيدا اخوك هذا عند من جعل
العامل ز في المبتدا الابتدا لا الخبر او متقطعا اي منقطعا به والا فمن
الدار الا حمارا اهل الحجاز من حيث ان نصبه مطلقا الان مطلق الغلط غير
موجود ز في الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قسم المنقطع قسمين احدهما
ما يكون فعلا مسندا او غير متعد بحيث يصح حذفه نحو ما جاني القوم الا
حمارا وما جاني زيد الا عمرا فههنا يجوز نصب البدل ثم ان ذلك الاسم
الذي بعد الا ز يجب ز حذفه اما ان يكون مما يصح او دخول المستثنى فيه نحو
قولك ما ز في الدار الا الحمار اما يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قاله
ابو ذويب فان تمس ز في دار هوة تاويا ابيك اصل المنبر تصح ومثلهما
في عتاب الا السيف فليس في مثله وجهان اذ البدل احدهما جعل المنقطع
كالمتصل لصحة دخول المبدل ز في المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو
احد فيها الا حمار ان يقال ما فيها الا حمار اي ما فيها شيء الا حمار لكنه
خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد مما ظن استعداد
المخاطب سمول المتعدد المقدر له كانك تظن ان المخاطب سيبعد تخصيصها
حاوها من الادمي فقلت لا احد فيها تاكيد النفي لكون الادمي ز فلما ذكرت
ذلك المستبعد يقين ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب

تنبيه على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور وعلى هذا لا يكون هذا من قبيل
الاستثناء المنقطع كما كان في الوجه الاول وذهب المازني انه من تغليب الفاعل
على غيره كما تقول الزيدان والحماران جاءوني وهذا لا يطرد له في جميع الباب
نحو قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له بسلطان
الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم
مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قول سيبويه وذلك نحو ما جاءني زيد
الا عمرو وما اعانه احد الا حمارك قال والحرب لا يشفي لحاجم التحمل والمراح
الا الفتى الصابر في المحدثات والفرس الوقاح وقال عائشة لا تقتني الرماح
فكلها ولا النبل الا المشرف المصمم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون
قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه
كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله تعالى
وقال بعضهم اي لا معصوم لا عاصم فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد
بمن رحم الراحم اي الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا منقطعا واما قوله
تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الارض
الا قليلا وقوله فلولا كانت قرية امنت نفعها ايمانها الا قوم يونس فلا
يجوز الا بدال في الا بيين لان التخصيص كالشرط والامر ولا يجوز ليقوم
القوم الا زيدا وكان الزجاج يجيز البدل في قوم يونس لان معنى الكلام لو كانت
قرية ما امنت قرية لان اللفظ يدل على ما فات دلالة على اتقائه ومثله
قولهم لا تكون من فلانة شيء الا سلاما اي متاركة وداعا من
قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى سلاما اي مع
سلاما اي متاركة متتابعة ويجوز ان تكون اليا للبدل اي تسلم عليه
ونرد سلامه بدل سلامه ولا نخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما ضر
الا ما نفع وما زاد الا ما نقص وما فيها مصدرية وابو سعيد ونمر وان
بعد ان الخبر اي ولكن النقصان امر ولكن النفع امر ومذهب
سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ولا عيب
فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت
اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال باقيا وظاهر فيه اول وجمين
سيبويه به المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة
في المدح اي ان كان ولا بد من العيب فيهم عيب واحد فحسب وهو
قول سيوفهم من القراع وزوال حدها نقص واحد وهو وجوده
الكامل المميز فما له بعد ذلك ما في ظاهر صادق شائبة من النقص

وانما

وانما في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب على ما قال بديع الزمان
عيبه ان لا عيب فيه فنفي عنه الكمال عن مقابلة قوله وكان بعد خلا وعدا
في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا كسر الجر بعد الا الاخفش فانه قد نهج في بعض
ما ذكر خلا في جواز الجر وقال ابي السيرافي وما اعلم خلا في جواز الجر
بخلا الا ان النصب اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فمنع في الاصل لانه
متعد الى المفعول من نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز
فيتعدى بنفسه افعل هذا وخلاك ذم وانما موها هذا التضمن في باب
الاستثناء لكونه كما يكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب
ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وقاعل عدا وكم تظهر معهما قد مع توهم
في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون واما
عدا المتعدد في غير الاستثناء ايضا وفاعلها خلا وعدا عند النحاة بعضهم
وفيه نظر لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن
معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه
مجاوزة الكل وخلو الكل فالوجه ان تضمر فيهما مصدرا راجعا الى مصدر الفعل
المتقدم اي جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى هو اقرب للتقوى فيكون
مستتر الضمير بسياق الفعل والنصبة في قولهم قبله كل شيء مبهمه ومرك
وله يشبه ما النساء وذكر هنا بعد ان مضمرة وقال بعضهم ما نوى بالاول
يثبته قوله وما خلا وما عدا ثم لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية
وهي تدخل على الفعلية عالها كما تجيء قبل الحروف وفي الاسمية
قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين فيهما فعليتهما فوجب
النصب والمضاف محذوف اي وقت ما خلا مجيئهم زيدا اي وقت خلو
مجيئهم زيدا وذلك اي الحذف قبل ما المصدرية يعمهما مطرد
شائع وكم وجوز الجرمي الجر بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على انهما
حرفان قوله وليس ولا يكون مما ايضا في محل النصب على الحال اذا ضمنا
معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو
ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير
المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار
فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة
القدر وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب خلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف
بليس ولا يكون منكرا ويعرف باللام الجنسية نحو جاءني الرجل ليس وزيد
زيدا وسمع من العرب ما انا بالذي امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة فاتحتها

اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث وليست تفعل
ما رايت رجالا الا يكون زيد اوليسه ازيد او لم يجيء مثل ذلك في خلا وعدا
ولم تستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال الاخفش فاتت
الصنع الذي قد تركته ولا الغيط مني ليس جلدا واعطاني الا جلدا ولا يستعمل
هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع ايضا
كقوله وكل اخي باسل غير اني اذا غرضت اولى الطرايد باسل قوله
فعوزا الى قليلا اعلم ان لاختيار البدل في المستثنى شروطا احدها ان يكون
بعد الا متصلا وموجبا عن المستثنى عنه المشتمل عليه استفهاما او نفيا او
نفي صريح او موول غير مردود به كلام تضمن الاستثنا وان لا يتاخر المستثنى
عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهاما او نفيا او نفي يدخل فيه
الضمير الراجع قبل الاستثنا بالاعلى اسم صالح لان يبدل منه محمول للابتدا
او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيد يجوز ذلك الابدال منهما
ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير
من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لقيته
كذبهم الا زيد او مثال في حوز النواسخ ما طننت احدا تقول ذلك الا زيد
بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد
والابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولاحتياج الى تاويل لكونه
في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدا في الحال الاولى الاصل لم يجز
الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا تقول ذلك الا زيد
بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول بمعنى بل النفي الضرب قال سيبويه
اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد او رايت بمعنى ابصرت
وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتدا هذا قوله وانا
لا ارى باسا في غير نواسخ الابتدا ايضا الابدال من ضمير راجع الى ما
يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا
ينصفني الا زيد لان المعنى ما انصفني احد كلمته الا زيد ومنه قول
عدي ابن زيد في ليلة لا يرى بها احد يحاي علينا الا كواكبها ويرى من
رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر
لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت فالابصار والحكاية سيان بعيني لي
لو قلت لا اوذي احدا بوحدانه تعالى الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير
يوحدان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط وكذا يجوز الابدال من
المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير موجب كالمضاف

اليه

اليه متعددة نحو ما جاني اخو احد الا زيد قولنا او موول به نحو ما رجل قائما
يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا عمرو
واقل رجل يقول ذلك الا زيد وزيد قل رجل وقائما رجل واقل رجل معنى النفي
قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف بل قلما سمعتني اظنها
لنصب لا غير ولو كان لاثبات لجاز الرفع كما يجيء في نواصب الفعل قال
ويجيء بمعنى اثبات الشيء القليل قوله فلما عرس حتى محه بالتاطير
من الضبح الاول ويكون اقل رجل موولا بالنفي لا يدخله نواسخ الابتدا
كما لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر
فعلا اوظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذكر مستلم
تحسن على ما قال الاخفش قال ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في
القياس قال ومن جر فلا عطاه بمعنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز
حكاية نحو ليسه وعاقله اذا سمي به كالحملة وفاعل قل وقلما لا تدخل
الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قالا ابو علي اقل
مبتدا حذف خبره وجوبا استغنا بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما
بعد لولا وفيما قاله نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك
موجود كما لا معنى لقولك اقائم الزيدان موجود قاك او تقول هو
مبتدا لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقايم الزيدان وقال
بعضهم تقول ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدا والا
زيد بدل من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان
واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون قال وانما ثنى ضمير يقولان
وجمع ضمير يقولون ذلك لان فعل التفضيل كما مر في بابه اذا اضيف
الى نكرة ان كانت مفسرة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهو
مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة فتحوا فضل الرجلين وافضل
الرجال والحق من هذا المذهب ما بني قولي ايجعلني لانك تقول اقل
من يقول ذلك الا زيد وقل من يقول ذلك الا زيد ومن ثم لا بد لها
من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالحملة اذن وصف
للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظة المضاف اليه
في اقل رجل لان اقل رجل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك
البدل الذي هو مثبت وهو ايضا فاسد لان ما نفي الحكم عنه لا يجوز
ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه اطرحته في التفسير
فيبقى تقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام

معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المولد به الكلام
اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد اي ما يقول ذلك الا زيد وينبغي
ان يكون تاويل النفي ظاهرا ومن ثم رد على الزجاج في تجويز الرفع في قوم
يونس في قوله تعالى الا قاله لو كانت قرية امنت الآية لجعل التخصيص
كالنفي وقد تجري لفظة ابى ومانصرف منه مجرى النفي في قولهم ابى الكرام
الا كفور وما ابى الله الا ان يتم نوره والمضرع لا يعطى قوة الوجب الا نادرا
فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم ان يقوموا الا زيدا اذ يتحيث يجوز المضرع
يجوز الابدال وتاويل النفي وغير الالفاظ المذكورة نادر كلها لم يعتد
فسروا منه الا قليلا اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز مات الناس الا
زيدا اي لم يعش الناس الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال
والنقرير نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد قمت فكان الزجاج
يجيز البدل في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت فتنفعها ايمانها الا قوم
يونس لتاويله بالنفي كان المعنى ما امنت قرية اذ اللوم على ما فات
دلالة على انتفائه وقد رده النحاة واما قوله تعالى فلو كان من القرون
من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب
لاغير وقولنا غير مردود به لانه تضمن الاستثناء احترازا عن نحو ما قام
القوم الا زيدا رد اعلى من قال قام القوم الا زيدا اذ النصب ههنا
اولى لقصد التطابق بين الكلامين قولنا وان لا يتراءى المستثنى
عن المستثنى منه احترازا عن نحو ما جاني احد حين كنت جالسا ههنا
الا زيد فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختار القصد
التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراءي ما بينهما لا بد من
ذلك فاذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابتدا لعند البصرية
لان عبرته بجواز حذف المتبوع وهو هنا جايز وقال الكسائي
والفرا الاحرف عطف هذا شروط وخلاف يفهم في معنى الا وانه
للاستثنا وانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد
والمستثنى من جهة المعنى كلام والمستثنى منه في اخر لان معنى
ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب
انهما في الافظ كلام والابدال معاملة لفظية قد يعضهم لو كان
بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال كذا ويجوز
شبيه بدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام والجواب
انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقربه الاستثنا المتصل فان

ان

ان المستثنى بعض المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف
للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا مانع منه مع الحرى المقتضي لذلك
كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم حملا حرف
النفي مع الاسم بعد صفة للرجل والاعراب على الاعراب لذلك ومن ثم
ما جاني القوم الا زيد فقولنا الا زيدا بدلا والاعراب على الاسم ولو كان
عطفا لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع معناه مع تبوئه اذ ذاك
من احكام البدل لا من احكام العطف والفرا يمنع النصب على الاستثنا
اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدلية نحو ما جاني احد الا زيد
ويجوز النصب والابدالية في جاني القوم الا زيد والا زيدا ولعله قاس
ذلك على الموجب فانه لا ينتصب المستثنى فيه الا و المستثنى منه معرف
باللام ولا يجوز جاني قوم الا زيدا لان دخول زيد في قوم منكر غير قطعي
حتى يخرج بالاستثنا وليس شيء لان اشتباع ذلك في الموجب لعدم
القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر
ولهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر في
الموجب جاز الاستثنا اتفاقا نحو له علي عشرة الا واحدا وذهب بعض
القدما الى انه يجب النصب على الاستثنا ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام
للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاني القوم الا زيدا فانه يجوز جاني
القوم الا زيدا فكما انه لا يجوز الا بدال في الموجب لتعذره في غير
الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ما فعلوه الا قليل
فان الفعل يصلح فلا يجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح
الفعل للايجاب نحو ما جاني احد الا زيد وما جاني رجل الا عمرو فانه
يجب البدل والنصب اذ لا يجوز جاني احد الا زيدا حتى يقاس عليه
غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل للفرا ومن هذا القايل لم
قياس غير الموجب على الموجب ومن ثم لم يجعلا ذلك هذا ولما تقرر
ان الاتباع هو الوجه مع الشرايط المذكورة وكان اكثر القول
على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك
تكلف جار انه ليكون قليلا لكون قراة الاكثر بخلافه على وجه غير
مختار فقال امراتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من
قوله تعالى فاسر باهلك لا من قوله لا يلتفت منكم احد فاعترض
عليه المص بلزوم تناقض القراتين اذ لا يجوز تناقض كلها
للقرات لانها كلها قران ولا تناقض في القران قال وبيان التناقض

ان الاستثنا من اسر يقتضي كونهما غير مسريين بهم والاستثنا من لا يلتقت احد يقتضي كونهما مسريين بهم والجواب انا لا نسلم ان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعده الا التفات اذ المراد اسر بالهما ع اسرا لا التفات فيه الا اسرا تا فاذا قيل فسري بهم اسرا ع الا التفات فاستثن على هذا على هذا ان ثبت من اسر ومن لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول اسر لا تستحي اني اسر شيا لا تستحي فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته كقولها جاني رجل الا عمرو وجيز من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف منتقد م وحكى ان سيبويه يختار النصب على الاستثنا والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة لجزء الموصوف وكانه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه ايضا فان الابدال من تتمة علامة الاستغنا عنه والغاية ووصفه بعد ذلك علامة للاعتدادية والاعتنا بالشي بعد الاستغنا عنه بعيد **قوله ويعرب اعما** هذا الذي تسميه النحاة الاستثنا المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يتفضل مستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم ان المنسوب اليه الفعل او شبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما عرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزا الاول والمستثنى صار بعد مزحوم الفضلات فاعرب بالنصب تمران امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فمهما اولى كما في ما قام القوم الا زيدا اذا كان من تمام المنسوب اليه وغيره امكان اتباعه اياه بنحو بزحذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يحز حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا واما على امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي قلنا ما فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعبد اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثنا بصحة دخوله تحته حتى جاز بعضهم جاني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثنا اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستقل لا دلالته على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به لان المقدر متعدد من جنسه نحو وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن

ان يكون



بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى منه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاكثر على مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع لتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جايز في غير الموجب كما قام الا زيد لان استثنا جميع افراد جميع الجنس في انتفا وقوع الفعل منهم او عليهم مخالفة واحدا ياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما استثنا الكل في وقوع الفعل منهم او عليهم مخالفة واحدا ياها فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الا في الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى لانه مدرك العالم وصدرت انه يستطيع تعالى ان الا المستحيلات وقدرات الانبيا مركنا وصدرنا الا بالله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال او متحيزا الى فيه ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى منه دليل كما اذا قيل لك ما لقيت صناع البلد يسئول لقيتهم الا فلانا فالكل الاغلب عدم التقريب في الموجب فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كما هو المستثنى والة الاستثنا وكان المستثنى منه كما تقدم اولى فان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزا اول صار المستثنى بعد المعمول لما اقتضا العامل من الاعراب اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل من الاعراب او لم يبق من احد المنسوب اليه المقابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي فيما قام الا زيد كما لم يكن القوم مما لم يسند اليه في ما قام القوم الا زيد بل كل واحد منهما جز المسند اليه جقيقة وان كان المسند اليه في ما قام القوم الا زيد بل على واحد منهما جز المسند لفظ الا الاستثنا المفرغ تجري في جميع معمولات الفعل من المفعول والحال والمجرور اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وان تظن الا بعيدا ظننا وما راينه الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما المفعول معه فلا يجي بعد الا لانه لا يقال لا تمش الا وزيدا ولعدم ذلك الا ما بعد الا كان منفصلا من حيث المعنى عما قبله لمخالفة له نفيا وايجابا فالا موذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين موذنين من حيث المعنى بالفصل ولما لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا عمرو كما تقع الصفة فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من

الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جاز يد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلا الاناء الا ماء
ونحو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم الواو للحال
لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة والواو لحصول
التعلق بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال
من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالاتي بالواو وربطه وتحو ذلك
قولهم ما في الدار ليس وما ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت
خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكذا المفعول
الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل ويحتاط الواو
في خبر كان بغير الا كقوله عليه السلام فدكنت وما اهدد بالحرب
تشبيها بالحالية واما التفريع في المبتدا والخبر وفروعهما فنحو ما زيد
الا قايم وما قايما الا زيد وما عالم رجل الا ظريف ولم يكن زيد
الا عالما وما طلقتك الا طلقة لما علم ان فيما الا زيدا قيل زيد
اسم ان ولو قلت اعلم انا الا زيدا فيما وزيدا الا راكبا لم يات لم
يجز لما تقدم ان الا لا تتقدم في المفرغ على الحكم وفي المفرغ لا تتقدم
على المستثنى منه معا فيحو وكيف الا زيدا اخوتك وابن الا زيدا اخوتك
لان العامل اي الحال كم ابن وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما
اخوتك وكذا تقول من الا زيدا اخوتك ومن مستثنى منه وتقول هل عندك
الا زيدا احد وما عندك الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيد عندك
احد ولا هل الا زيد عندك احد لتقدم الا المستثنا عليهما وفي المفعول
المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الا اشكال كقولك له تعالى ان نظن
الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد متعدد
مقرب باعراب المستثنى منه مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى
يدخل فيه المستثنى نقيضين ثم يخرج بالاستثنا وليس مصدر
نظن محتملا مع الظن غيره حتى تخرج الظن من نبيه وحيله
ان يقال انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت
مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والتسريح
في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا الرفع ذلك الوهم
كما انك اذا قلت جاني زيد جاز ان يتوهم انه جاءك من بحري
بحراه فقلت جاني زيد زيد لرفع هذا الوهم فلما كان قولك
ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه
فيما ضربنا الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث

غير م
الحكم م

التوهم

التوهم وكانك قلت ما فعلت شيا الا ضربا قاله وما اعترض الشيب الا
اعتزارا قال بن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن
الا نظن ظنا وما الشيب الا اعتزارا اعتزارا وهو تكلف واما الاستثنا
في التوابع ففي البدل نحو ما جاني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا
في المفرغ ولا يمنع من كون سايرا نواع البدل مفرغة نحو ما سلب
زيد الا ثوبه في الاشتمال وما ضرب زيد الا راسه في بدل البعض اي
ما سلب زيد شيا منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضوا منه الا راسه
وعطف النسق لم يجيء فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد
وذلك لان عطف البيان لو جا لكان مستثنى من مصدر متعدد هو
ايضا عطف بيان ولكونه متعددا كالكل لكونه عطف بيان لانه
اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم توضع الالفاظ عامة
شاملة لالفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى
تقدرها وتخرج الفاظ التاكيد بها والوصف نحو ما جاني احد الا ظريف
وما لقيت احدا الا انت خيرا منه وفي خبر المبتدا نحو ما زيد الا
قايم وفي الحال نحو ما جاني زيد الا راكبا لاشتمال الاول المعنى يكون اذن
ما جاني الا احد متصف الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا بصفة
القيام وما جاني زيد الا عالي حال من الاحوال الا عالي حال الركوب وهذا
محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولو لم
يكن الا التحيز ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المصنف في حله وجهين
احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان
ما دونه في حكم العدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف
المضاف للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل
انتفاؤها وقال المالكي في الصفة انه صفة بدل محذوف فاي ما جاني
احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدا انه
وكلن فيه نظر انه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثنا كالوظاهر
موصوفه نحو ما جاني احد الا ظريفا على الاستثنا ولم يسمع والفرا
يجيز النصب على الاستثنا في المفرغ نظرا الى المقدر استدلالا بقوله
يا ابنى عمي تميمين انا وما لي ما عمر الا تميميا نحو ان يزيد
الا تميمية حمال فرخمر في غير النداضرورة وما جاز مردود
لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب ولا سيما في الفاعل
اذ لا يجوز حذفه الا مع قايم مقامه وهو بخير ما قام الا زيدا قوله

ولو في غير الموجب ليفيد يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي
الصرف او الموول كما ذكرنا وقوله ليفيد معنى قد تقدم انك اوقلت
قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس الا زيدا وهو بعيد وقرينة
تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب فاشتمل
الاستثنا المفرغ في الموجب قوله الان يستقيم المعنى اي يستقيم
في الايجاب معنى الاستثنا المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه
نحو قلت الا يوما كذا اذ لا يبعد ان تقرأ في جميع الايام الا اليوم المبني
واعلم ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال كما
تقدم قوله ومن ثم اي من جهة ان المفرغ انما يعني في غير الموجب
امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال موجب اذ النفي اذا دخل على
النفي افاد الايجاب الدايم كما يجيء في الافعال الناقصة فيكون
المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال
ولما يقال ان يقول اخص الصفات المبنية على ما يمكن ان يكون متلبسا
عليها مما لا يناقض واستثنى من جملتها العلم كما قيل في ما
زيد الا عالما لم في الصفات المنفية واجمل ذلك على المبالغة في
نفي صفة العلم كما تقول ما في الدار احد الا حمار اذ امكن ان يجتمع فيه جميع الصفات
الا صفة العلم كما حمل هناك على المبالغة في اثبات الوصف قال
المصنف ووجه اخر ههنا في منع نحو ما زال زيد الا عالما وذلك ان ما
زال الاثبات خبره والا للنفي تعدد ذلك الاثبات فيكون خبره
مثبتا منفيا ولقائل ان يقول ما زال لاثبات خبره ان لم يعرض
ما يقلبه الا النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما
يقتضي اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا فوله واذا الى قايما
اعلم ان يتعذر التبدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور من
الاستغراقيه والمجرور بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ما زيد
وليس زيد او هل زيد بشبي وفي اسم لا التبرية اذا كان منصوبا
او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بالمجازية
وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور من المذكورة لانها وضعت
ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور سوا باشرت المجرور
كما في ما جاني من رجل او كان تابعا لما يباشرها نحو ما جاني من رجل
واصراه والا لانتفى بعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب
ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعدها ولذا تعذر





الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لا وضعت لتدل على تاكيد عدم
الايجاب فيكون المجرور في سواء كان مجرورها مباشرا لها نحو ما زيد بقايم
اي قيامه غير ثابت قطعا او تابعا للمباشر لها نحو ما زيد بقايم ولا
قاعد والا لانتفى بعد ما مبطله لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف
يبقى موكدا ولذا يتعذر الابدال من اسم الا وخبر ما المذكورتين لان عمل
الحرفين انما كان لاجل تفيهما كما ذكرنا فاذا الا لتبطل النفي الذي هو
له فكيف يعملان مع عدمه بيت العامل ولا يجوز على مذهب الاخفش
ايضا الابدال من لفظ المجرور من المذكور وان كان مذهبه جوازه
في الموجب نحو قد كان من مطر وبغفر لكم من ذنوبكم لان كلا منا
من الاستغراقيه ولا يمكنه ان يركب جواز زيادتها في الموجب
والذي يحول زيادتها في الموجب ليست هذه ولذا الباء المذكورة في
نحو التجريدم وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي نحن فيها اي التي
لتاكيد غير الايجاب وقد اجاز الكوفيون اعمالها من في الباء المذكورتين
اي المحتمة تتبين بغير الايجاب فيما بعدها اذا كان منكرا نحو ما جاني
من احد الا رجل فاضل وما زيد بشبي الا شبي حمير واما اذا كان معرفا
فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان من الاء
لما لزمت المنكر وضعا والباء المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة لان
موضعها الجر واصله التنكير جاز ان تعمل في المنكر لشابهته ما
ينبغي ان تدخل فيه وان كان في خبر الايجاب وسهل ذلك عدم
مباشرة الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة
فيها زيادة امتناع جر معمول ما بعد الا بهم المعرف والمنكر وما ذكروه
كان يمكن ان يتعدد به لو بنيت في النفي جز المنكر بعد الا بهما وقال
ابو علي انما لم تجز جز البدل في ما جاني من احد الا زيد ونصبه
في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقيه على المعرفة
وعمل لا التبرية فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو ما جاني من احد
الا رجل صالح ولا نحو ولا بحر ههنا اتفاقا منهم من البصريين ولا في
نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز زيد له على اللفظ
اتباعا والباء ان تقول انها لم تجز الابدال على لفظ اسم لا وخبر ما
المذكورتين لان اعمالهما فيما بعدها لا يقتضي بقائهما بعدهما
اذ لا يعدل ان الا المنفي في بحيي لا يقتضي بقاء ان بقيهما بعدهما
فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس

زيد شيأ الا شيأ لا يعبأ به لان معنى ليس وما سواها جماعا منهم قلت سلمنا
تساوي معنييهما ولا يجوز التناقض لان اعمال ليس فيما بعدا لا لا ينتفي
بقاء بعضهما بعد ما اذ عمل ليس للنفي بل لكونه فعلا وفعليته لا تزول
بالا فما يزول نفيه فان قيل فقد اثبت لما معنيين احدهما يزول
بالا وهو النفي والاخر لا يزول به وهو الفعلية وما مثلهما في المعنى الحرفي
فلعله ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل
ما كان وانما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال اياها نحو ليست وليت
ثم سلبت الدلالة على الزمن الماضي فبقيت مفيدة للنفي كون مضمون
خبرها مطلقا او في الحال كما يجيء ومعنى النفي كون مضمون الخبر
وهو معنى ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما نفي واحد في الحقيقة
وان كان نفي الكون معنى الفعلية وليس في الحاد معنى النفي في لفظ
اخر ذلك وهو معنى ما ثمن ثم قيل انهما بمعنى واحد اي في الحقيقة
ورب شيئين معناهما الوصفي يختلفان ومودا هما شيء واحد فاذا ثبت
هذا قلنا ان الا نقضت معنى النفي في ليس ونفي معنى الكون هو
بحاله وهو الناصب للخبر دون النفي كما في ما كان زيد الا منطلقا
واما ان ليس ايضا يفيد الحاد معنى نفي الكون في لفظ اخر وهو
الحمله بعدها فينبغي ان تكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية
فالجواب ان ذلك في ما عارض وكان اصلها ان تكون بمعنى
ما ثبت وما حصل تفيد معنى في نفسها كسائر الافعال التامة
فافادتها الكون المنفي خبرها وافادة لفظ كان الكون الثبت
في غيرها عارضة بمجرد غسبي وليس عن الزمان كما سبق في اول
الكتاب فان قلت فاذا لم يكن الخبر ولا النصب في ما بعد عشري
الا في نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به ولم يكن النصب في نحو ما زيد
شيأ الا شيء لا يعبأ به فما وجه الرفع قلت المبتدا والخبر غلبتهما
لكن بقي عملهما فقدر اذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثم اذا كان
العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة
نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر
الا اذا اضطر اليه كما في ما كن فيه فان لم يبق طن قالا
اعتبار ذلك وسهل ذلك الاعتبار ضعف ما المجازية في العمل
لعدم كرونها احد القبيلين كسائر العوامل ولذا لم تعملها
بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل تاخر الخبر

وبتوسط

وشبه ليس بين المعمول لكن اذا وجد منه وجد لم يحمله على هذا
الاعراب المحامي فلا يقال ما زيد جلا ظريف ولا ما هو جلا وامراة با
لرفع لان الحمل على الاعراب المحامي القوي اذا وجد اعراب ظاهر
مرجوح غير لبس كما في ضرب زيد وعمرو حتى قال بعضهم
لا يجوز فكيف المحامي الضعيف فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو
ما زيد شيء او شيأ الا شيء وفي نحو ما زيد بقايم او قايما بل قاعد او لكن
قاعد كما في خبر ما فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة هذا وفي
رفع ما بعد الا في نحو ما احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل الا حد
والابدال من الضمير المستكن في قولك قال الشاعر وهو قاله
ابيس بي الا الصريح والاصلا والبر ما فيها كما قلنا في نحو ما رايت احدا
يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه
ههنا اقل من النصب في نحو ما جاني احد الا زيدا لان النصب على
الاستثناء مطلق اقل من الدليل على ما تقدم وهو مع قلته بليس
مما لا يجوز من اللفظ في نحو لا رجل فيها الا زيد ولا يليس بالبدل
في ما جاني احد الا زيد واما فيما رايت احدا الا زيد افانه يليس بالبدل
لبدل غير جايز فعلى هذا يكاد يجيء النصب وفي نحو لا احد فيها
الا زيد الا شاذ القليل قال الشاعر
ابس بي الا الصواعق والاوصال
ولا مر للمعصي الا مضيعا وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكير ذي
الحال لكونه عاما كانه قال للمعصي امر مضيعا واما نحو قولك لا اله
الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثنا
اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيد لان العامل فيه وهو خبر لا
محذوف ما قبل الاستثنا واما بعد الا في نحو لا احد فهذا الا زيدا
ظاهر وهو خبر لا ومما يقرب مما مر من جعلهم الحمل على المعنى قولهم
وان كان ضعيفا حسنا على ما قال سيبويه ان احدا لا تقول ذلك
الا زيد فبدل زيد من الضمير في يقول فترفعه او من احد فتنصبه
وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الواجب وانما ثبت بعد
ان اوجب وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى
لا يقول ذلك احد الا زيدا كما جاز ان تقول علمت زيدا ومن هو
يرفع زيد لما كان في المعنى علمت ايوم زيد على ما يجيء في افعال
القلوب فلما جرى مجرى الواقع في خبر المنفي جاز ان يكون الا
زيدا لا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثنا وانما

جاز ذلك لاختصاص احد بغير الوجب فكانه واقع في خبر غير الموجب فلا
يجوز ان تقول قياسا عليه اما القوم غير ايتهم الا زيد بالرفع بدلا من
القوم وان كان القوم في المعنى جيزا لنفي ايضا اذ المعنى ما رايت
القوم الا زيدا ولا باس بان يذكر بعض ما اشتمله المصر من احكام
الاستثنا وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها بمثل ما
قلناه في السببيه والواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة
التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثني لها الا ان يكون مستثنى
منه او تابعا للمستثني على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى
ما راه واحده سيان فلا عطف خلافا لقوم فلا يقال ما ضرب احد
احدا الا زيد الا عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل
يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب عمرا وقد
ذكرنا ما فيه في باب الافعال وثالثها انه لا يجتمع استثنا النصب
خلافا لبعض البصريين يقال له على عشرة الا خمسة وكذا لا يجتمع
استثنا الاكثر نحو له علي عشرة الا سبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين
ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان الصحيح المتكلم يجوز
في ذكر المستثنى منه ان يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود
الى التحقيق فيخرج ما توهمه المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما
تسمي التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد
الذاهة توهم السامع ولا يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من
الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف ويبعد
ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من
نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق
معنى الاستثنا وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم نقول الغرض من
ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين بلفظ واحد نقول لك
جاءني القوم الا زيدا لو قلت غير زيد لم يكن نصا على انه
لم يجئك زيد ولو قلت لم يجئني زيد لم يدل على انه جاءك
غيره وافدت بمجاءني القوم الا زيدا الفايدتين وكذا اذا لم يجئني
القوم الا زيدا على العكس وكذا تقول لمن اعتقد ان شخصا
لك عليك عشرة فقلت لك على عشرة الا درهمين كان نصا في
انه ليس عليك زيد على الثمانية ولو قلت مكانه لك علي ثمانية
لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثنا هذا الغرض وهو مقصود

في استثنا

في استثنا النصف والاكثر فلا يمنع منهما وتقول مع هذا كله انك لو قلت
ابتدا بلا داع الى تعيين العشرة له علي عشرة الا خمسة او الا ستة
لاستهجن بلا ريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل
هنا داع اخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي واحد نحو قولك
له علي عشرة الا تسعة وذا بعلم انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان
لان تستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او لا فان تغايرا واما كان اشتراكا
في ذلك الاستثنا بلا بعد اشتراكهما فيه نحو ما ترى في الا زيدا اي
ليس في الدار احد الا زيد وان لم يكن اشتراك نحو ما فضل بن ابانا الا
زيدا او كان بعيدا نحو ما ضرب احدا احدا الا زيدا فان الاغلب
مغايرة الفاعل للمفعول نظرا فان تعين دخول المستثنى في احد
دون الاخر فهو استثنا منه وكبه او لا عن ما فوقي وصبي نبيا الا
عليا وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تاخر عنهما المستثنى
منه نحو ما فضل بن ابانا الا زيدا وكذا ما فضل ابا بن الا زيدا
لان اختصاصه بالاقرب اولى لما فيه من رجوعه اليهما معا وان
تقدمهما فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثنا منه
لان مرتبته بعد الفعل وكان الاستثنا وليه بعد دخول نحو ما فضل
الا زيدا ابا بن او من ابن فان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به
لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد ويقدر للاخير عامل
على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم راجح بدلان
اصل المستثنى تاخر عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابانا
الا زيدا ابن ويقدر ايضا للاخير عامل وان لم يتغايرا معنى
اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب احد وما قتل
الا خالد الان فاعل فعل مضمر لاحد ومتعلق فوقه تعالى فاجلدوهم
ثمانين جلده ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما يحيى وخامسهم انك ان
كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد او لي فان كررت للتاكيد فاما
ان يكون ما بعدها عطف النسق فلا بد من حرف العطف قبل
الا نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو والا ان يكون بدلا وهو اما بدل
الكل نحو ما جاءني الا زيد الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني
الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو واما
ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيدا اذا كان زيد
الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا راسه وبدل

وان كررتها لغير التاكيد فاما ان يمكن استثناء كل بدل من متبوعه او لا فان
امكن فاما ان يكون ترد العدد او في غيره فالذي في غير العدد نحو جاني
القوم الا زيدا الا اخاه سيما الا عقيلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر
الا النصب على الاستثناء لانه من غير موجب ولها والقياس انه
يكون في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه من غير موجب
والمستثنى منه مذكور ونعني بالوتر الاول والثالث والخامس في
السابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع
ونحوها فكل وتر شفعي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون تر في
مسيلمة قد جاءك من المليين عبد قريش مع جميع بني هاشم
الا عقيلا او تقول في غير الموجب ما جاني الكيون الا قريش الا هاشما
الا عقيلا فالقياس ان يجوز ذلك في كل وتر النصب على الاستثناء
والبدل لانه من غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في
الشفع الا النصب على الاستثناء لانه غير موجب فكل وتر مثبت
داخل وكل شفع منفي خارج فيكون تر مسيلمة قد جاءك من الكيين
مع عقيل جميع قريش الا هاشما سيما والذي نفسي في العدد نحو علي عشرة
الا تسعة الا ثمانية الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين
الا واحدا في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل
كما كان في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة عشر اذا اقمت
كل اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد دخلنا معه ثمانية صارت
تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت
ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلاثة ادخلنا معها اربعة صارت
سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت
ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر
كما مضى في موجب غير العدد وتقول تر في غير الموجب من العدد
ماله على عشرة الا تسعة الا ثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون
كل وتر كذا خلا وكل شفع كذا فتكون التسعة مثبتة داخلة
تسقط منها ثمانية يبقى منها واحد تضم اليه سبعة تصير ثمانية
تسقط منها ستة يبقى منها اثنان تضم اليهما خمسة تصير سبعة
تسقط منها اربعة يبقى ثلاثة تضم اليها ثلاثة تصير ستة
تسقط منها اثنين يبقى منها اربعة تضم اليها واحدا تصير خمسة
فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما تر في غير العدد والذي

هو

هو غير موجب هذا هو القياس الا ان العرب قالوا اذا قلت ماله علي عشرة
الا ستة بالنصب لم تكن مقرا شيء لان المعنى ماله علي عشر تستثني
منها تسعة اي ماله علي واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل
يلزمك تسعة لان المعنى ماله علي الا تسعة وتر في الفرق نظر لان البدل
والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا تر نحو ما جاني
القوم الا زيدا وزيد او ان بتر زيد على مذهب ابي حنيفة على وهمه
وهو ان الاستثناء من المنفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلاة الا بفاتحة
الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلاة بحوار احتمال
سابر سر وجهان كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء
اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا وانما عنى استثناء
قال من متبوع فان كان تر في العدد نحو قولك له علي عشرة الا ثلاثة الا
اربعة فذهب الفراء ههنا ايضا ان الوتر اي الثلاثة منفي خارج والشفع
اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلاثة سبعة
باخراج ثلاثة من عشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل به الا اربعة
وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد
المنفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي فقولك الا اربعة لا يمكن
ان يكون من الثلاثة فهو اما من العشرة كأن الا يلزمه منها او من
السبعة الباقية بعد الاستثناء وكلاهما ممتنعان فتكون الاربعة على
التقدير من متبوعه فيكون الاقرار بثلاثة على الوجهين ومذهب
غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلاثة
كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له
بطل فقوله واحدا لقوله علي خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له علي عشرة
الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن
استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء يلغوا ويلزمه احد
عشر فان كان تر في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا
او لا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت الكليات
على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاني الا زيدا
الا عمرا الا خالدا اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان
تاخرت عن المستثنى فلاحد المستثنيات سواء كان الذي ولي المستثنى
منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب
بعد الابدال لان المبدل منه من لا يبدل منه اخرج اذ صار با

لا بيد الا منه اولا كالساقط وسأله ما جاني احد الا زيد او الا زيدا الاعمر
الا بكر الا احمالا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب
لا غير على الاستثناء احد المتاخ ان جاز الابدال والنصب على الاستثنا
وبلغة واجب النصب بعد الا بدا ل نحو ما جاني الا زيدا الا عمرا احد
الا بكر الا احمالا وان كان الاستثنا مفرغا شغل العامل ببعضها ان
كان ونصب ما سواه على الاستثنا وجوبا لامتناع شغل الفعل بما
كثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثنا
نحو ما جاني الا زيدا الا بكرا الا عمرا الا احمالا او نقل عن الاخفش
نحو بزيد ضما زحرف العطف بتسليطه عطفه على ما اشتغل به الفعل
وليس ضما زحرف العطف بالفاشي المشهور واعلم ان في جميع هذه
الاقسام من المفرغ وغيره مستثنيا مخرجة من متعدد واحد
ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاني احد
الا زيدا الا عمرا الا احمالا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقي
من احد بعد اخراج زيد وعمرو والذي ما جاني غير زيد وعمرو والاحمالا
فالكل مستثنى من النفي الاول فيكون الكل مستثنا وكذا في المفرغ
نحو ما جاني الا زيد الا عمرا الا احمالا عمرو مستثنى من المتعدد
المقدر بعد هر وجاء زيد وخالد يخرج منه بعد خروج زيد وعمرو
كذا لو كان الاول موجبا نحو ما جاني القوم الا زيدا الا عمرا الا احمالا
فلا يكون التفريغ والابدال ههنا اي ههنا منفية وان كان المستثنى
منه اكثر من واحد وان كان في غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنى
المستثنى الا على النصب على الاستثنا نحو ما اكل احد الا الحمار
الا زيدا الا ان التي قد تنقض بالاولى فهو استثنا من موجب
للمعنى كل احد اكل الحمار فقط الا زيدا فانه لم يأكله فقط اخل سا
اخرا ضما فان لم تذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا
اشتغل العامل به كما رايت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال
والنصب على الاستثنا نحو ما اكل احد شيا الا الحمار الا زيدا وان كان
الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ
على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الحمار الا زيدا
والنصب واجب في الاول والمستثنيين لانه غير موجب واما ثانيهما
فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثنا لانه في المعنى عن
غير موجب بسبب نقض الا لمعنى لا لانجاب والمعنى ما اكل القوم

الحمار الا زيدا

الحمار الا زيدا وان كان القوم في اللفظ في حيز الانجاب وساوسها
ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو واذا تعقبها الاستثنا الصالح
للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا
الاية لما يقتضي مذهب بعضهم وهو ان الجمل بكمالها لا جملة و
المستثنى عمل عشرون في الزهد وان العامل معنى الفعل فيما ان الجملة
الاخيرة قائمة بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا المعمول
واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين
او اكثر وهذا ما لا يجوز فيه محملا للعوامل على المؤثرات الحقيقية وان
كانت الجملة الاخيرة منقطعة والواو للابتدا فلا كلام في انفرادها به
كقولك اكرم بني تميم والنحاة منهم البصريون الا فلانا قوله وبخفض
الاكثر قوله وبخفض عطف على قوله وملوا منصوب في اول باب
الاستثنا وانما وجب خفضه بعد هذا لاسما لكونه مضافا اليه وفي سوى
اربع لغات كما في نجمه القراة بفتح السين مع المد وكسرها مع القصر
ومما السهو بالتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر قوله وبعد
حاشا في الاكثر النوم بسيبويه بحرفيه حاشا لقولهم حاشاي من دون
نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما القصد
مطرد الحلا وعدي عمن فعلت على انه روي الاخفش قول الشاعر
رايت الناس ما حاشا وفرا فانا نحن افضلهم معالا وما حاشى المازني
من قول بعضهم اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا السيطان وابا لامسع
سمع السيطان اي جانب الغزان السيطان شاذ عند سيبويه وفتح
الغزا انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام معلقة به بحذوفة
لكثرة الاستعمال وهو بعيد لان تكاب محذوف بن اثبات فعل
بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف مقدر وهو نادر وعند المبرد
تكون تا فعلا وتا حرف جر فقط واذا ولته اللام تعين عنده
فعليته هذا ما قيل والاولى انه مع اللام اسم لجيبه معربا منونا
لقراة بن السماك حاشا لله فنقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما
قالوا في سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا قال لسبحانه ثم سبحانا نعود
به وقبلنا سبح الجودي والحمد فيجوز على هذا ان يركب دون حاشا
في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيه وتنزيها واما حذف النون من
حاشا لك فلا استكارههم للنون فيما غلب عليه بخرين منها
لاجل الاضافة وهذا كما قاله بعضهم في قوله سبحان من علقمة الفاخران

ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه في صورة المضاف لما
غلب استعماله مضافا كما يجيء في بيان سوى ويجوز ان يقول ان حاشا
الجار حرف وملون في نحو حاشا اسم بني لمشابهته لفظا ومعنى لحاشا
الحرفية واستدل المبرد على فعليته بتصرفه نحو حاشيت زيدا و
احاشيه قال الله تعالى وما احاشي من الاقوام من احد وليس بقاطع لانه
يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا او اسما كقولهم لوليت
اي قلت لولا ولا ليت اي قلت لالا وسحلت قلت سحان الله و
ليبت اي قلت لبيك وهذا هو الظاهر ولان الشتق الذي هذا حاله
بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منه فالتسبيح قول سبحان الله و
التسليم قول سلام عليك والتسملة قول بسم الله وكذا عبده ومعناه
شيت زيدا اقلت حاشا زيد واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه
والحذف نحو حاش سم ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف
ويحذف منه سوا فعل في سوف فعل وكثير فيهما حاش وقد حسن الان
الحذف في الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره
فمعناه تنزيه الاسم الذي يعقب من سوء كرمي وغيره او فيه فلانه
مستثنى فيه الامر في مثل المعنى وربما اراد وابرحيه شخص من سوء
فسدد يوده تنزيه الله تعالى من السعي لم يرده من اراد وابرمنه
على معنى ان الله منزه عن ان لا يظهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون
الكذوا باخ وقال قائل حاش لله ما علمنا عليه من سوء قد جاءني كلامهم
الاقبل ما خلا وما عدا الا قيل غير ما فيكون تكريرا معنويا كلمة
الاستثناء وجوز الكسائي دخول لا على حاشا الجار قوله
وغيرا لي غيره قوله غير مبتداه وصفة خبره اعلم ان اصل غير
الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها الموصوفها اما بالذات نحو مررت
برجل غير زيد واما الصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه
الذي خرجت به والاول هو الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي
تبين فيه اثر الغضب غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات
وماهية المستثنى كما ذكر بابه حرف وهو المغايرة لما قبل اداة
الاستثناء فيما وانيابتها لها اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة
الاستثناء معنى المغايرة لما قبل حملت امر ادوات الاستثناء
اي الاثر في بعض المواضع على غير هذه الصفة وحملت غير على
الاثر في الاستثناء في بعض المواضع ومعنى الحمل ان صار ما بعد غير مغايرا

لما قبل



ب

لما قبل نفيا وايجابا كما بعد الا ولا وتعتبر معاني ذلك له ذاتا او صفة كما كان
في الاصل الا ان حمل غير على الاكثر من العكس لان غير اسم والتصرف على ما
عاريه واذا دخل غير على الا واصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل
الاعراب وما بعد الذي صار مستثنى تشتغل غير على الاستغراق لا
بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعراب الذي كان يستحق لولا
المانع المذكور في الاسماء الكثيرة منه في الحروف فوقع في جميع مواقع الاسم
المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره موخرا عن المستثنى
منه وقد ما عليه وما حمله في جميع حالاته لانه لا بد خل على الجملة كالا
لتعذر الاضافة اليها ولم تحمل الا على غير الا بالشرائط التي تذكرها
فاذا دخل الا على غير والا في الاصل حرف لا تحمل الاعراب في حملها
فجعل اعرابها الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور اي استغنائه بالجر
على نفس غير عارية فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب
ما في غير في الاستثناء بما قاله بعضهم لما اي انتصابه من دون واسطة
كما كان في المستثنى بالا وهو انه لما انتصب بلا واسطة لشابهته
الظروف والمبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى العذر المذكور لما بينا
ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وبني عليه عارية وكان غير
بني الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة وابى والدليل على ان
الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاني من
غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاني الا زيد
قال الفراء ان يجوز ان يبني غير في الاستثناء مطلقا اضيف الى
معرب او مبني لكونه معنى الحرف بمعنى الا ومنعه البصريون
لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف به الى ان
فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها
غير ان نطقت كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله
غير اني قد اسعى على الهم اواحف بالسري الحام من هذا
الباب اي مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله تعالى مثل
ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا
وقولهم بيد من غير ولا يجيء الا في المنقطع مضافا الى ان مع
وصلتها قال صلى الله عليه وسلم انا افصح العرب بيد اني من قريش
ويجوز ان يقال بنائه لاضافته الى ان وان يقال منصوب لكونه
في المنقطع قوله كما حملت عليه في الصفة اي حملت الا على غير

ز في الصفة قوله لجمع اي ما يدل على الجمعية جمعا كان او لا كقوم او رهط
وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها حالة صفة حالها اداة استثناء وذلك
ح ش ح له ز في الاستثنا من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا
فلا تقول ما في الصفة جاني رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف
قبل الا وصفا كما جاز في غير وذاك لتلون اظهرت في كونها صفة و
شرط كون الجمع منكرا انه اذا كان معرفا نحو جاني الرجال
او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فتصح الاستثنا
واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فلا م
يتعذر ايضا الاستثنا الذي هو الاصل ز في الا فالسامع يحمل الاعلى
اصله من الاستثنا فاحتركونه منكرا غير محصور ليلا يتحقق
دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع على حمل الا على غير الاستثنا
واشترط ان يكون المنكر غير محصور والمحصور سيان اما الجنس
المستغرق نحو ما جاني رجل ورجال او اما بعض منه معلوم العدد
نحو له علي عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد
الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثنا فلا هو
بعدل نعمه وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاني وله علي عشرة الا
درهما وربما كان المنكر محصورا ويجوز في الصفة لعدم دخوله
قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد ففيه الصفة
لا غير وكذا في المحصور الاخر نحو ما جاني رجلان الا زيد وما
جاني رجال الا عمرو فان معنى ما جاني اثنا رجلان ما جاني اثنان
من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه ولذا تعين
ما جاني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس
ز في مثاله اذن الا الصفة او الاستثنا المنقطع هذا كله مبني على
ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور
النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثنا مع هذه الشروط
ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثنا بصحة الدخول وقال الاندلسي
والمالكي لا يجوز الا اذا كانت من متبوع ظاهر كما ذكر المصنف جمع
او شبهه منكرا ومعرف باللام الجنسية قال بعضهم فالبيت بلد ففوق
بلد قليلها لا يصوات الا نعام ويجوز في البيت ان تكون الاستثنا
وما بعدها بدلا من الاصوات لان ز في قليل معنى النفي كما ذكرنا ومذهب
سيبويه جواز وقوع الصفة مع صحة الاستثنا قال ز يجوز في قولك

ما اتاني

ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا لا وصفه وعليه اكثر المتاخرين تمسكا
بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وقوله عليه السلام
الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون
والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي
تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان حرف الموصول
لا تحذف الا بعد الحروف الذي يذكر ز في نواصب المضارع وقال المصنف ز في
البيت وشذ وذان وصف كل دون المضاف اليه والمسموع وصف المضاف
اليه اذ هو المقصود وكل افادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضروري لانه
لو جاز له وصف المضاف اليه وحده وان تقول الفرقدين لم تحتج الا صفة
بل كان تجعله استثنا والسر وجود الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف
وهو قليل وقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا قال سيبويه
لا يجوز ههنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
لم تجز بعني ان البدل لا يجوز الا ز في غير الموجب وليس الشرط وان لم
يكن موجبا صريحا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال قال المصنف ولا
يجري النفي المعنوي كالملفوظ الا ز في قلما واقل رجل دابة ومنصرفاته
كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثنا ولا يجوز الاستثنا
ههنا لان الله غير واجب الدخول في الهة المنكرة لانه غير عام ولا
محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق
لم يجز استثنا المفرد منه كما تقدم وانما المبرد رفع الله على البدل لان ز في
لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما آلهة
الا الله وهو كما اجري الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلو كانت قرية
امنت الا يونس بجري النفي ز في قوم يونس والاولى اجراء الشرط والتخصيص
ز في جواز الابدال والنفي يجري معهما مجرى النفي اذ لا يثبت واما عدم
وجوب دخول الله ز في الهة فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثنا
بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو ز في غير ضعيف يعني جعل الاصفة
ز في غير مثل هذا الموضع للطامع للشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ
مفارقه اخوه البيت ضعيف عند المصنف لا بضعف عند سيبويه
واتباعه كما تقدم قوله واعراب الى لا صح انما انتصب سوى
لانه ز في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى مكانا سوى
اي مكانا مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه في قطع
النظر عن معنى الوصف اي معنى لا مستوي الذي كان ز في سوى

ف

فصار سوي بمعني مكانا فقط ثم استعمل سوي استعمال لفظ مكان لما قام مقامه
في افادة معني البدل تقول انت في مكان عمرو اي بدله لان البدل يسد
مسد المبدل منه وكاين مكانك ثم استعمل معني البدل في الاستثنا لانك
اذا قلت جاني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأت فجرد عن معني البدلية
ايضا لمطلق معني الاستثنا فسوي في الاصل مكان مستوفيا صار
بمعني مكان ثم بمعني الاستثنا ولا يجوز في سوي القطع عن المضاف اليه
كما يجوز في غير علي ما يجيء والتزام بعضهم وجوب اضافته الي العارف
فلا يجوز جاني القوم سوي رجل منهم طويل وهو الظاهر في قولهم
وعند البصريين هو لازم النصب علي الظرفية لانه في الاصل صفة لظرف
والاولي في صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه
علي كونه ظرفا في الاصل والا فلا فليس الان فيه معني الظرفية
والدليل علي ظرفيته في الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاني
الذي سوي زيد وعند الكوفيين يجوز خروجه عن الظرفية والتصرف
فيه رفعا ونصبا وجرا كغير وذهب الاخفش الي خروجه عن معني الظرفية الي
معني الاستثنا قال ولم يبق سوي الهدوان دناهم كما دانوا وقالت
خانف عن حم اليمامة فانتهي وما عداني عن اهله السوائكا ومثله عند
البصريين شاذ لا يجيء الا في ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سوا اذا
اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استظهارا لرفعه فيقولون جاني
سواك وفي الدار سواك ومثل هذا الاستظهار الرفع فيما غلب انتصابه
علي الظرفية قوله تعالي ومنهم دون ذلك وقد تقطع بينكم
وتقول لي فوق السمايا ودون السمايا واعلم ان المستثني لكثرة حذف
من الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير
الكائن بعد الا تقول جاني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لغير
بالغايات حتي حذف المضاف اليه كما يجيء في الظروف وغير خبر
ليس اي ليس الجاي غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد
حذف المضاف اليه والتبي المضاف علي حاله لقوله خالط من سلمي خياشيم
وفاها وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان
حذف المضاف اليه وابقاء المضاف علي حاله قليل وقد يقال ليس غيرا
لنصب علي ابقاء المضاف علي حاله بعد حرف المضاف اليه وقد يبنون
علي ما حكاه الاخفش في الحالين كوليس غير وليس غير اكد وهذا مما
يقوي مذهبه من كون ليس غير بالضم علي حذف المخبر ويجوز ان يقال

حسن

حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله في
الاستثنا والنصب علي اضمار اسم ليس اي ليس الجاي غير ح واذا اضيف
غير ظاهر اجاز عند الاخفش ان تاتي بعد لم يكن نحو جاني زيد لم يكن
غيره وغيره بالرفع والنصب علي التغيير المذكور قال وتقول
حينئذ ليس غيرك وغيرك وغيره بالرفع والنصب علي التغيير المذكورين
قال وتقول جيئني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما لا سيما
فليس من كلمات الاستثنا حقيقة بل المذكور بعده مبنية علي اولويته با
لحكم المتقدم واما عد من كلمات لان ما بعده يخرج عما قبله من حيث
اولويته بالحكم المتقدم فان جر ما بعده فما اضافة بمعني الذي ومابعده
وحتمل ان تكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع
وهو افضل من الجر فخبر مبتدا محذوف وما بمعني الذي او نكرة موصوفة
بجملة اسمية وانما كان افضل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي
هي صلة كقراءة من قرا تماما علي الذي احسن او صفة قليل وليس نصب
الاسم بعد لا سيما بقياس كما زعم بعضهم بل سيما يوما بدا ان
حلحل بنصب يوما ايضا فحملوا النصب وجوها فاز بعضهم ما نكرة
غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اعني يوما وقيل علي التمييز قال
الا تري لا يتنصب بعد لا سيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا
القول منه مردود بجواز نصبه قياسا علي انه تمييز لان ما يتقدر بالمشتق
كما مر في كم رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوي المعرفة والنكرة قال
الاخفش في قولهم ان فلانا كريم لا سيما ان اتته قاعدا ههنا لان
عوضا من المضاف اليه اي ولا سيما ان اتته قاعدا واعلم ان الواو
التي تدخل علي لا سيما في بعض المواضع كقوله ولا سيما يوم بدارة
جلحل اعتراضية كما في قولهم كانت طالق والطلاق اليه اي متي ما
يعدها بتقدير جملة مستقلة والسي بمعني المثل بمعني جاني القوم
ولا سيما زيد اي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤني فهو
احض بجواز حذف خبر لا المشبهة بالجيء وخبر لا المحذوف وتصرف في هذه
اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولا سيما
بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعده لا سيما علي اصله
بمعني خصوصا فيكون منصوب المحل علي انه مفعول مطلق وقلة
كما مر في باب الاختصاص من قول بعضهم انا معشر الرجل من باب البدا الي
باب الاختصاص بجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها

الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في
البدا من ضم اي ورفع الرجل كذلك لا سيما ههنا بكون باقيا بعد على نصبه
الذي كان له قبل الاصل حيث كان اسما لا النبرية مع كونه منصوبا لمحل
على المصدر لقيامه قيام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا
او على الفرس فمعناه بعضي وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل
المقدر اي واخصه بزيادة المحبة حصوصا راكبا وكذا في نحو احبه هو
ولا سيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب وخصوصا ان ركب
جواب الشرط مدلول خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز
ان تجعل معنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون معنى ولا سيما
راكبا اي ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكره
الاخفش اعني قوله ان فلانا اكرم ولا سيما ان اتبنه فاعدا اي يختص
بزيادة اكرام اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجيء الواو قبل لا سيما
اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان يجيء اكرمني اعترضية
كما ذكرنا ويجوز ان تكون عطفا والاول اولى واعذب وقد يقال
لا سواء ما تقام لا سيما واعلم ان اصل لا ان تدخل على الاسم وقد يليها
في الشعر قبل مضارع اما خبرا للمبتدا كقولك ما الناس لا يعيرون وما
زيدا لا يقوم او حالا نحو ما جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني من
رجل فيهم الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا كالعموم في الحال
وانما شرطنا التقريع لتكون الاستفهام عن العمل عائدا قولا واحدا وعن التوصل
بها الى العمل على القول الاخر فيسهل دفعه عما يقتضيه من الاسم لاكتساب
شوبها بالا لغا وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهته للاسم واما الماضي
فيجوز ان يليها في الشعر ياحل قبيلة سمن ودك اما اقتر انه بقد نحو
ما الناس الا قد عمرو او دعاء لتقربه من الحال المشبهة للاسم
واما تقدم ما من نحو قولك ما انعمت عليه الا شكر وما اتيته
الا اتاني وعن عليه السلام ما ابس الشيطان من بني آدم الا ايأسهم
من قبل النساء وذلك اذا قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لمضمون
ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو
معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت
في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متحققا لمضمون الشرط
بل يكون متقارنا له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان احراق
وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار



ناطق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا
لمضمون ما قبلها المراد وكان معنى حرف النفي مع الا بقيد معنى الشرط
والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جاز ان يعبر بمعنى الشرط والجزاء مع حرف
النفي والا قيصاغ ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما
بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما يزورني الا
يزورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين
او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو
مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون
ما بعد الا على هذا المعنى المذكور اما ماضيا او مضارعا مجردا كما ذكرت
وجاز ايضا ان تشترط في كون مثل هذا الفعل حالا ان يكون الحقيقة وان كان فيه
معنى الجزاء فيوتى به ماضيا او مضارعا مع الواو ونحو ما زرتني الا واكرمني
او ان يزورني الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير
مقترن بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني
زيد راكبا ولفظة ايضا منفصل عن العامل بالا فجاز ان يبتدا بها
مطردا في ربطه مثل هذا الحال بعاملها لفظ الحرف الرابط اي الواو
ومن ثم اطرد نحو ما زرتني الا ويكرمني وندرت واصابعه كما
مر في باب الحال وجيء بالماضي مع الواو قد ايضا نحو ما زرتني الا وقد
زارني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرتني الا قد زارني لانك
ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال فالجزاء لا يخلو
عن القا ذا كان مع قد كما مر في باب ان نظرت الى الحال الذي
هو اصله فليس فيه حرف الشرط المذكور وانما قلنا ان الاغلب
في الحال مقارنة مضمون المضمون عامله لانه قد يجيء بخلاف ذلك
كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا اي عازما على الصيد
وكما معنى الخبر اي ما ايس الشيطان من بني آدم من جملة غير النساء
الا عازما على اتيانهم من قبلهن حملوا المخروم عليه المحروم به كما
لو اقع الحاصل وقد تدخل الا والما بمعناها على الماضي اذا قصد بهما
قسم السوال كقولك شتمت زيدا الا فعلت وقول عمر في كتابه الى ابي موسى
عجبت عليك لما ضربت كاتبك سوطا كتبه اليه لما لحن كاتبه في
كتابه الى عمر وكتب من ابي موسى والحق ان هذا ليس للحن لان كلمة شهدت
بلفظ ابو بالواو والكتبة من اقسام العلم والاعلام نصان عن التغيير
بحار من ابو موسى ايضا وان كان الواو من الاسماء الستة كالضمة

الاعراب الا ان الفرق بينهما ان الضمة مجتلبة لمحض الاعراب فلا يجوز من محمد
الله بضم الدال وان كان علما واما الواو في هذه الاسما كلام الكلمة او عينها
جعلت كما مر في اول الكتاب مختارا ان يعتبر ذلك في العلم المشتهر بالواو
ولا يجوز من اختار زيدا اشتهر العلم بالالف روي عن علي رضي الله عنه
انه كان يكتب علي بن ابي طالب وانما ذكر الزمخشري في الكشاف انه كان
لشخص ثلاثة بنين اسم واحد منهم عبد الله بالضم واسم اخر عبد الله
بالكسر جاز من ابي عبد الله في العلم المشهور بالالف ورايت في الجريد
في المشهور بالياء لانه اذا جاز في العلم حط به الحركة محكاية للحرف يكون فيه
اقعد منها اجوز وقولهم شكرتك الله من قولهم نشدتك اي ذكرتك فتذكر
فنشد المنقدي الي واحد مطاوع للاول المتعدي والمعنى ذكرتك الله
بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت
اي طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم الناس لاقسم به تعالى عليك
ومعنى الا فعلت الا فعلك والا تنقض بمعنى النفي الذي تضمنه الهمزة
في انشدك الله اذا حلفت عليك فعلت الحق المصدر منصوبا به لما اطلب الذي
دل عليه نشدتك الله كقوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم الخ اي
المعنى كلكم اي وانما جعلته صلة لما قصد المبالغة في الطلب حتى
كان المخاطب فعل ما يطلبه وصار ما طلبه ضيا تراث تخبر عنه
فهو مثل قوله تعالى وسبق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك
الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو قسم الملوك ولما في
الاستثنا لا يخلو الا بعد النفي ظاهرا او مقدرا كما رايت ولا يجيء الا في الفرع
كقوله تعالى وان كل لما جميع قوله خبر الى معرفة تاما قال
لصوا السند دخل فيه خبر المبتدا وجميع ما كان في الاصل داخلا فيه كقوله
بعدد قولها كم كلم وقد ذكرنا انه يدخل في حد نحو قايم زيد
قولك كان زيد ابوه قايم مع انه ليس بخبر كان قوله اسراه على
نحو خبر المبتدا اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا او
جملة ومتقدما على المسند اليه ومتاخرا عنه وما يجب من تقدمه
على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله
على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام
المذكورة في باب المبتدا وقد تختص خبر كان ببعض من الاحكام
المذكورة تذكر بعضه هنا وبعضه في الافعال الناقصة فمما
قيل انه من خصايصه ما ذهب اليه ابن درستويه ولهوانه لا يجوز

ان يقع

ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قايما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع
نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة سواء جمهور البصريين على انه غير مستحسن
ولا يكاد يمون بمطلق المنع فقالوا ان وقع فلا بد من قد ظاهرة او مقدرة
لتقيد التقريب من الحال اذ لم يستعمل من غير كان وكذا قالوا في اصبح
وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنع نحو اصبح زيد يقول
وكذا الهوائي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك نحو يزيد وقوع خبرها ماضيا
بلا قد فلا تقدرها في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا يولون
قد وقول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة فلا هو ابداها ولم
يتقدم ولا في قوله اضحت خلا وحط اضحى عاهلها احتملوا حتى علي
الذي احتى علي لبيد اذ لا مانع من قيام شيان بعيد ان معنى الماضي و
منع ابن مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس وما دام وكلما كان
ماضيا من مازال ولا زال ومراد فاما صار فكقوله طاهرة في الانتقال
في الزمن الماضي الى حاله مستمرة وهي مضمون خبرها نحو لبثت يضا
فصرت سقيما فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال
المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت منذ ثلاثة تكلمت
ولذا صار لكل اخواتها موضوعة للاستمرار ومضمون اخبارها في الماضي
الا ان تمنع قرينة وما يصلح للاستمرار وهو الاسم الجامد نحو هذا اسد
والصفة نحو زيد قايم او عني او مضروب والفعل المضارع نحو زيد يقوم
في الحروب ونحو انا موجوده اي هذا عادته لانه وان كان في الاصل
فعلا دال على احد الازمنة لانه لما ضارعته اسم الفاعل في القطا و
معنى صار مستعملا غير مفيد للزمان استعمالا له فلذلك اذا قلت كنت زايد
زيد الا يدل على الاستمرار واذا قلت كنت اراه فظاهر الاستمرار وانما
سبب التلازم اي الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار
ان تقع اخبارا لصار وما زال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل
في الاستمرار استعمالا في هذه الثلثة فلم تقع خبرا لهذه الافعال
واما ما دام فلم يقع خبرها ماضيا لان ما المصدرية للمدة نحو ما دام
سارق تغلب الماضية في الاغلب الا معنى الاستقبال كما يجيء في قسم
الافعال فلهذا تقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد تجيء بمعنى الماضي
كقوله تعالى ما دمت فيهم وما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب
سيبويه على ما سيجيء في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من
دون تعرض الزمان اما جامد او صفة او مضارع لمشابهته اسم

الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي وقوع احبار جميعها ماضية والاول
ما تقدم لعدم السماع قوله وتتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدا لانه لم
يجز تقديمه على المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالباس اما هنا فلا
لبس وان كانا معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابهما رافع للبس ولكني
ظهر اعراب احدهما نحو كان زيدا هذا وينبغي هنا ايضا اذا انتفى الاعراب
فيهما ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا قوله عامله زيد
نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اربعة
اوجه ويجوز الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت قوله
عامله اي عامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه
لا تحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها
بعد ان ولو ان كان اسمها ما علمه من غايب او حاضر نحو اطلبوا العلم
ولو بالصين اي ولو كان بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اي ولو كان
الدفع اصبعا اي قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا
فما اعتذارك من شيء اذا قيلا اي ان كان حقا وتقول لا وتحلن ان فارسا
وان راجلا ولو فارسا او راجلا اي ان كنت ولو كنت وكذا الخطاب نحو
ارجل ولو ارجل وان راجلا اي ان كنت ولو كنت واما في مثل التركب
الذي في المثل اعتى ان يكون بعد ان اسم وخبرها الفاء وبعد الفاء
اسم مقدر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان حبرا فحبر
فتقول بنظر فيه فان جاز مع كان المحذوفة بعد ان تقدير فيه او معه
او نحو ذلك كما مر في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال
ان كان معه او في عمله خير فكذا جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا
ولكن على ضعف معنوي اي معنى ان كان معه او في يده سيف ان كان
في عمله خير معنى غير مقصود لانه مراد المتكلم اذ كان نفس عمله هو
خيرا وان كان ما قتل به سيفا لان له اعمالا وفي تلك الاعمال مجال
خير ولان في يده واني محتمله وقت القتل سيفا هذا الذي قلنا
في المعنى ضعيف واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لانه حذف كان
مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما
اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو بخصوصه
ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت تقدر للرفع كان التامة
قلت تضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الكثير الا استعمال للتخفيف
ولتكون الشهرة دالة عليها لمحذوف وان لم يحس تقدير مثل ذلك

تعين

تعين نصب الاول نحو سير كما تسير ان راكبا فراكب ولن راجلا فراجل اي ان
كنت راكبا فاركب ورب ما جر ما بعده ان وان لا مع ما بعده فانهما ان صح رجوع
كان المقدرة الى مصدر ما بعدها نحو شر فجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان
سيف فسيف اي ان كان قتله سيف فقتله ايضا سيف وحكى عن يونس
مرورت برجل ان لا صالح فصالح اي ان لا يكن المرء صالح فالمرور بطالح
ومررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم
ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاول
الذي بعد الفاء فرفعه او لان رفعه باضمار مبتدا بعد الفا وهو سايغ
كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفا اي فيكون ما يقتل به سيفا
او بتقدير فعل لائق نحو فيجزى خيرا بحذف المبتدا اولى لانه مطرد
من حذف الجملة وايضا حذف المبتدا اكثر من حذف كان وغير ذلك من
نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لا ان يجيء الفا مع الجملة الاسمية
اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجيء الفاء في الفعلية انما
يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفا نحو ان
ضربني فزيدا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني
اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين
ورفعهما ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد
قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو
قوله اباخراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تكلمهم الضبع اي
ان كنت فحذف وصف الجر جوازا على القياس المذكور في المفعول
ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف ليلا يجمع بين العوض
والمعوض منه واجازا لمبرد ظهورتا ان على ان ما زايدة لا عوض فلا
يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا
فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار
اما انت ونقول ايضا اما زيدا فضربت كما اقمت وقال الكوفيون ان المفتوحة
بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجيء ان المفتوحة شرطية
قالوا القراءتان في قوله تعالى ان تضل اي بفتح الهمزة وكسرها بمعنى
واحد اي معنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف
ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لسماعه في اللفظ والمعنى اياه
اما المعنى فلان معنى قوله اما انت وانف البيت ان كنت ذا عدد قليلا
بمفرده واما اللفظ فالمجيء الفاء في هذا البيت وفي قوله اما الله واما انت

م تعالى فالله بكلامات اتي وما تذر مع عطف اما انت بفتح الهمزة اما فمت
بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت
منطلقا انطلق معناه بالرفع والكوفيون يجوز واجزمه بان المفتوحة
الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا
حذفا لازما ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه دخلت فان
معنى اذ فاما معناه اذ ما فاذ ما شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين
من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت وانفر الذي هو
معنى لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لم تكلهم لان معمول خبر ان لا
يتقدم عليها واما كما اما يوم الجمعة فان زيدا قايم فسيحي الكلام
عليه حروف الشرط لا يضاما بعد الفا لا يعمل ما قبل الفا الا ما
الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى واما ثمود فهديناهم
واما مقدرة نحو وربك فكبر كما يجي في جروف الشرط فيقدر
البصريون اما انت فانفر تقديره مهما يكن وتضمر ويجوز على هذا
ان يكون قوله فالله بكلا جواب اما انت والعامل في اما انت
من تجلا بحذوف فلا يجي بكلا زيد الله لاجل ارتفاع الدال وله تطف و
الاولى ان تقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة
فان حذف شرطها جوازا لم يغير حرف الشرط عن صونه نحو ان
سيفا صيقل وان حفا وان كدبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع
مفسر كما في ان زيدا كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر
فهو كما لعوض ستاتي فاذا غيرت عن حالها الوضعي بها حذف
شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كما ليست في الظاهر
حرف الشرط ولا بد اذن من ما لتكون كالكافة عن مقتضاها اعني
الشرطية لانها وحالها عند ذلك من ان تحذف عنها كان مع اسمها
وخبرها او تحذفها وحدها فان كان الاول وجيء جزاها
الفا لوجوب ان اما في الاصل حرف الشرط لان العامل
السببية مجيء لما يغير صورة حرف السببية اعني ان وسقط
على سبب الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع اسمها او
خبرها وذلك نحو اما زيد فمنطلق اي اما يكن في الدنيا من
فزيد منطلق اي ان يكن شيء موجودا في احد انطلاقة اي
هو منطلق لا محالة ولا بد لازم من اقامة خبر من الجزاء مقام
الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يجي في حروف الشرط فان كان



الثاني فالفاء غير لازم بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا
انطلقت واما انت فانفر فان قومي واما فتح همزة ان الشرطية من
دون حذف الشرط كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور وقد تحذف كان
بعد اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجر حذف الفعل مع اما المكسورة
قال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تاكيد الفعل فمن ثم
جاز في اما تخافن ومن عصمه ما يتبين تقديرها النون كما جازت
مع اللام في نحو لتفعلن كما جي في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل
مع ثبوت ما يولده وقد جا كان الناقصة محذوفة بعد لدن والخوانة
من لدسولا قالي ايلا ١٨ اي من لدكانت سولا والا تلا ان تلد الناقة
فصيد ذات تلوقوله اسمان واخواتها هو المسند اليه بعد
دخولها ينتقض بمثل يعجبني اخوك زيد فان زيدا قام اخوه
المنصوب الى متاول لم يعد اسما لا التي لنفي الجنس كما قال اسمان
واخواتها لان كلامنا في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكور ليس
منصوبا بل بعضه مبني بحيث لا يحل فيها قصد المنصوب احتاج الى
التنبيه اذ المذهور لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماع هذه
وفي ثلاثة كونه نكرة ولونه مضافا او مشبها به فان يليها فلو
اختل واحد منها لم ينتصب كما تجي ولو قصد الى اسم لا من حيث
كونه اسم لا كان يكفيه ان اسم لا التي لنفي الجنس كما هو عادته هو
المسند وهو الحال الضمير المجرور في اليه قوله لا غلام رجل لك
مضاف وقوله لا عشرين درهما الذي مضارع له وقد بنا معنى الضاف
للمضاف في باب المنادى قوله فان كان اي اسم لا مفردا اوام
يتجرد كرا اسم لا نصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود
الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا
قوله على ما ينصب به هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم
مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلام لك ولا مسلمين لك ونعني
بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع فيدخل فيه المثنى والمجموع فا
لنكرة في الاصح عند الرجاحي والسيرافي واعرابه خلافا للمبرد و
الاخفش وغيرهما وانما الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيبويه
وذلك لانه قال ولا تعمل فيما بعدها فنصبه بغير تنوين قال

وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه هل من رجل
من رجل في الدار لان لا رجل ~~في الدار~~ بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر
فاول المفرد فوي نصبه بغير تنوين انما نصبته اولا تكن بني بعد
دليل لحذف من التنوين للبنا كما حذف من خمسة عشر للبنا اتفاقا
وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عا
ملة لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة لحذف التنوين مع
كونه معربا لتنا قله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب
مع عامله لاضافة لا النكرة للاستغراق كما افادته من الاستغراقية
في هل من رجل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل
من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب
بالسوال ثم حذف التنوين لتناقل الكلمة بالتركيب مع كونها
معربة والاول ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين
في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود
وايضا التركيب بين لا والمنفي ليس باشد منه بين المضاف و
المضاف اليه والجار والمجرور ولا تحذف التنوين من الثاني في الموضعين
وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لان لا تعمل الا في
النكرة ولا مع معمولها في موضع ابتدا فلما خولف بها عن حال
اخواتها خولف بلفظها معنى اختصاصها بالتنكير وكونها مع
ما بعدها مبتدا وخبرا بنا معمولها على مذهب من قال ببنائه
او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها هو
مجموع الشيئين حالفت سايرالعوامل كان واخواتها فخولف معمولها
سايرالمعمولات وهذا ضعيف اعني بنا المعمول او حذف التنوين
منه لمخالفة العامل اخواتها والحق ان نقول انه مبني لتضمنه
من الاستغراقية ودليل ان قولك ~~لا رجل~~ في الدار ولا امراة قايمة
وان كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا نصا بل هو
الظاهر كان ما جاني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاني رجل
اذ يجوز ان يقال لا رجلة في الدار بل رجلان وما جاني رجل بل
رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاني
من رجل بل رجلان لما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا
النكرة معنى من فبنوها وانما بنيت على ما تنصب به ليكون
البنا على حركة استحقت النكرة في الاصل قبل التركيب البنا ولم





ع

بين المضاف ولا المضارع لان الاضافة تجر جانب الاسمية فيصير
الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون مضا
فا ولا مضارعا الا نادرا كخمسة عشر لا وجه ومن قال المنفي معرب بحذف
النون فيه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضا
ف له لانه لا يتركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فسيجي
حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني طلقا للمبرد فان قال
لان التنوين كالنون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فما عوض
نحو يا زيدان ويا زيدون ومسلمان ومسلمين مع وجود التنوين اذ لو
كان معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين
في الدلالة على التركيب كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال
لان المنفي والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع
للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب لا مبني
نحو لا رجل وامراة ولا بد ان يقول الرادف به عطف النسق الذي
يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرناه في البدل في نحو ثلثة
وثلاثين ولا شك ان المثنى والجمع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض
بيا زيدان ويا زيدون وصل انما قال ذلك لانه ليس من المركبا
يبنى فيه الجزء الثاني فتجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لا
مركب مع المنون ولو سلمنا فليس بناه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا
فنحن نقول حصرموتان وحصرموتون في المسمى بحصرموت
كما يجيء في باب المثنى واما جمع سلامة المونث فنعصمه بسببه
على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للتمكن
لا للتمكن بدليل قوله تعالى من عرفات وهو منقوص نحو
ياء مسلمات محذوفا عن التنوين اقتفاء والجمهور يكسرونه بلا
تنوين ~~لا~~ وان لم يكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن على
هذين القولين واعلم ان في عموم قوله بني على ما ينصب
به والمازني لفتحه بلا تنوين نحو قوله او دين الشاب الذي
مجد عواقبه فيه بلمد ولا لذات للشيب جدط من مخافته في الحوه
لسايرالمبني بعد لا النبرية عما فانه مقرر بالحركة قبل دخولها
وهذا اولى مما قيل طرد الباب على نسق واحد واعلم ان
الجار اذا دخل على لا النبرية منع من بنا المنفي بعدها نحو قولك
كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتغير وقد يرد من بعدها

الا يجوز بلا من مال وايضافا عمل لا انما كان لمشابهتها ان كلمتي ونسبها
يبطل المشبه لان اذ لا بد لها اما من التصدير بما فتح نظرا الى لفظ
لان فقيل كنت بلا مال وذلك كما بني مع لا زايدة نظرا الى لفظها كما
انشد الاخفش لو لم تكن عطفا لاذ توب لها اذن لزارد واحسابها
عمر افلاذ زايدة وقد اعتبرت فتبني الاسم لها فما ظنك بجواز السامع
عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قولك تعالى لا تثريب عليكم
اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي
والامكان مضارعا للمضاف فانتصب كما في لاحيا من زيد بل
الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدا كما في قولك عليك تثريب
واليوم معمول للعاصم فنجوز الوكس وكذا قوله تعالى لا عاصم
اليوم من امر الله خبر المبتدا وان كان نحو ان المعنى لا وجود عاصم
على حذف المضاف وقوله من امر الله خبر المبتدا المحذوف كما
العصمة المنفية من امر الله وهذه الجملة التبيينية لا محل لها كما
قلنا في سعيا لذ ان النقدير هو لذ وان ما لم يكن الجملة المبينة
محل لانها مستانفة لفظا وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه
لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا تظن ان مثل هذا الجار
والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهمت ذلك في الظاهر بل مثله
متعلق بمحذوف وكل مصدر متعدي بحرف من حروف الجر يجوز
حذف ذلك الجار وجره عن ذلك المصدر منيبا كان او منفيا كما
تقول الانكار عليك والبأس المصير ومناك الخوف وبك الاستغاثة
وما عليك المعول وليس بك الالتجاء ومنه تثريب عليكم وذلك
لان الخبر المقدر ههنا اعني ما يتعلق به الجار دائما نحقق المبتدا
للضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول
بك ما ناعلى ان بك خبر عن ما ولذا افدرنا ما مدلول لا عاصم لقوله
من امر الله وتقول لا مصلي في الجامع اذا نفيت من الوجود من
يوقع صلاته في الجامع اي ليس في الوجود من يصلي ويجوز ان
يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي
في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصل سوا صلى في الجامع او
غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف
والجار في الخبر المعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي
المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبني وذهب بن مالك

الجان

الى ان مثل هذا مضارع معرب كمنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف
قوله وان كان معرفة ومفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير
اعلم ان لا التبرية انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان للمبالغة
في الاثبات نفاد معناها التحقيق لا غير ولا التبرية للمبالغة في
النفي لانها لنفي الجنس فلما نوعلنا في الطرفين اعني في النفي والاثبات
تشابها فاعملت عملا وعملها مع هذه المشابهة ضعيف كوجهين
احدهما ان اصل التي هي اذا انما تعمل بمشابهة الفعل لا بالاصالة
فهي مشبهة به بالمشبهة والتالي ان الظاهر ان بين ان ولا التبرية
تنافيا وتناقضا بمشابهة ومقارنة فعلي هذا تقول انما لم تعمل
بالمفصول بينه في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس
لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ
جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها واذا لم تعمل في المفصول بينه
وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا يبعد على العمل في البعيد عنها
وكذا لم تجز العمل في المفصول لم تجز بناء وايضا لان الموجب للبناء
تضمن من الاستغراقيه ودليل تضمنها التبرية فلما بعد دليل
ضعف امر التضمن ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حرف التنوين
بعد التركيب دلالة على التركيب وقد ارتفع التركيب بالفصل فالدليل
انما لم يبن مع الفصل لانهما لما مر جاز ان يعرى البناء من لا الى المنفي
بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى بعدي البناء تقول ويجوز
لما ذكرنا من ضعف عملها ان يلغيها مع كون المنفي نكرة غير منفصل
وتجيء في الواضح البلة اي التي الغيت فيها لا اما وجوبا كما مر في
المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكرير لا يحسن
ذلك اذا اعملت او بنيت اسمها وذلك لان المفصول فيها ما القريبة
على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او بنا اسمها كما في هذا الفصل
انما يمكن ان الا مع لا التبرية واما اذا الغيت فانه جعل تكريرها
مبنيا على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير
النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير خبران لما فيها من نفي
الجنس الذي لا يمكن ان يحصل مع المعرفة واجاز ابو العباس وبن
كيسان عدم تكريرها في الداخل على المبتدا وخبره كقولك لا رجل
في الدار ولا امرأة وكأنهما لان لا البناء جوعنها
واما مع المنكر المتصل نحو لا رجل في الدار قال وانت امرؤ ما خلقت لغير

ناحياتك لانفع وموتاع فاجع ومثله قولهم الاسواء وقوله فانا بك قليس
لابراح وقوله تركتني حين لاحال اعيس به واجيب باذقوله لانولك
ان تفعل كذا معنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي تفي المعنى بي الداخلة على
المضارع وتلك لايلزم تكريرها والنون مصدر بمعنى التناول وهو
ههنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك وماخودك هذا الفعل اي لا
ينبغي للان تاخذ وتتناوله ويسدده قوله ان لا البنا رجوعها ولا
نفع ولا براح ولا مستصرخ ولا مال ويكون لان ولا سواء عوضا
من المبتدا المحذوف اذ لا يقال مجاسواء على ماذهب اليه سيبويه
وقولهم لاسواء وقيل ان لان لا نفع وما بعدها بمعنى ليس وقد ذكرنا
في الموضعات انه لا يثبت اعمال لا عمل ليس فعلى هذا يقول
تحت في الاختيار تكريرها لان المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل
الاتي موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك
اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا
اي لا رحبه موضع مرحبا ولا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي
لا وطئت سهلا ولا نعمة اي لا نعمت عينك نعمة وقد لا مسرفة
كرهه اواذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلم عليك ولا
بك السوء لان الدعا بالفعل اولا لانه في الاصل امر او نهي وكانه
قيل لا سلمت سلاما كما ذكرنا في باب المبتدا والثاني اصابك السوء اذا
دخلت على قولك نحو لا تولك ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم
تكرر الا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها
الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى
على ما جي في قسم الحروف وثانيهما ان تكون لا بمعنى غير مع
احد ثلاثة شروط احدها ان تدخل على لفظة بين سواء جرا بالاضافة
نحو هوا بين لا شي او بحرف الجر اي حرف كان نحو لقيت بلا شي وغضبت
من لا شي وما انت الا لا شي وخلقت من لا شي او انتصب نحو انك ولا
شيئا سواء او ترفع نحو انت لا شي وثانيها انه يجب ما بعد لا اسما الجر
قبلها نحو كنت بلا مال ولا يجر اذا لم يكن لفظ بين الا بما من بين
حروف الجر ولم يشت الجران بالاضافة واما قول حريرما بال
جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين فالاول
ان لا زايدة كما في قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب والثاني فما سعراي علا المشيب
في وقت وقت المشيب اي لم يشب قبل وانما اي في وقت يكون في مثله

في وقت

في وقت الشيب والاول اي الوقت الاول من الثلاثين الى ما فوقها مثلا
فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه وقال ابو علي لا غير زايدة على
تاويل وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلاثين واما قول الشاعر حنت
قلوص حين لا حين حن بحين الاول مضاف الى الجملة اي حين لا حين
حين حاصل وثالثها ان تعطفها بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى
غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع نحو
تقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو
وقالوا لا فهم فيه غير مقصود فصل فهو حكم الكرا عداصورة
لا غير يجعل لفظ بمعنى غير فانها يلزم تكرير ها مع المنكر قبل العلم
واما المعرف باللام فان التعريف فيه غير مقصود فصل فهو حكم
المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل
ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرية فلا بد معه
من تكريرها نحو لا رجل في الدار ولا امراة فلا ستضعاف هذا التعريف
بعد خروج لا الى معنى غير ولضعف ايضا بهذا الخروج يجوز عدم تكريرها
نحو انت غير الفارس ولا الشجاع والزمن التكرير قبل خروجها لقوتها
وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذا الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله
تعالى لا ذي ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب وقولك
زيد لا اكل ولا ماش وجاني زيد لا اعمى ولا اماشيا واما قولهم العواء
نحوا لا اراكب ولا انسان اغذ من البعير فغير مستنكر الى الجمع
وجوز ترك التكرير مع الشرط الاول معللا بكثرة استعمال الاسم شي
وهو مع الشرط الثاني معلل بعدم لا عن اصله اعني كونها للتبرية
وذلك لتغير وقد مر من الاستغراقية بعد التعذر دخول حرف
الجر على حرف الجر فلا اجاز جلت بلا زيد من غير تكرير مع العلم
وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها مكررة لا غير معناها وبتي
يكون لا بمعنى غير كونها للنفي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون
لها صدر الكلام ويكون للتبرية انها للنفي مضمون الجملة فيلزمها
التصدر واعلم انه قد يزول العلم المشتهر ببعض الحلال بكثرة
فيلتصب بلا التبرية ويترع لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن
في الحسن البصري ولا صعفق في الصعفق ومما اضيف اليه نحو لا ام
قيس ولا ابن ذبين ولا محرز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد
الرحمن اذا الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تكريرها

قال لا يهمسه الليلة للمطي وقال اري الحاجات عند ابي خبيب تكدن ولاء
امية ز في البلاد دولنا ويله بالمنكر وجهان اما ان تقدر مضاف هو مثل فلا
يتعرف بالاضافة علة ز في الاسم مرو انما يعمل في صورة النكرة بنزع اللام
وان كان المنوي في الاضافة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى
اي معرف كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قالوا لا خمسة علي هذا
التاويل بمنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو
معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يعمل العامل لاشتماره بتلك
الحلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضيته
ولا ابا لحسن لها لم فيصل لها اذ هو عليه السلام كان فيصلا في الخصومات
علي ما قال النبي صلي الله عليه وسلم اقضاكم علي فصار اسمه عليه
السلام كالجنس المفيد لمعني الفصل والقطع كلفظ القتل وعلي هذا
يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسي اي لكل جبار فهما
قد صرف فرعون وموسي لتنكيرهما بالمعنى المذكور وجوز الفراء جرا
المعرفة بحرف النكرة باحد التاويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا
نحو لا اياه هنا ولا اها وهو بعيد غير مسموع وفي الثاني يعني اذا
كررت لان مع غيبة كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة
اوجه الاول فتحهما ووجهه ان يجعل لا في الموضعين للتبرئة فتبني اسمها
كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز علي مذهب سيبويه ان
تقدر بعدهما خبرا لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجود وان لنا
لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان في خبر قسما في موضع
الرفع فلا قوة مبتدا معطوف علي مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر
المبتدا الاخير لا قيلولة الكلام جملة واحدة نحو يد وعمرو ضاربان
ويجوز عنده ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اي لا حول موجود ولا
قوة موجود لنا فيكون الكلام جملتين واما علي مذهب غيره وهو
ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما مثلنا به لا المنصوب
اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لها معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون
مرفوعا بلا الاولي والثانية وهما وان كانا عاملين الا انهما منفيان
فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان
كانهما شيء واحد وانما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة
عملا واحدا في معمول واحد قياسا علي امتناع حصول اثر من مؤثرين
ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل واحد منهما خبرا علي حياله والثاني

فتح الاول

فتح الاول ونصب الثاني علي ان يكون لا الثانية زايدة لتاكيد نفي الاول
كما في قولك ما جاني زيد ولا عمرو كما بك قلت لا حول ولا قوة كقوله فلا اب
وابنا مثل مروان وابنه علي ما مضي فلا يجوز عند سيبويه ان تقدر لهما
خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر لا قوة
مرفوع بلا لان الناصب لاسم لا عامله عنده في الخبر وفاقا لغيره فيقع
الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز ان تقدر لكل منهما خبرا علي حياله
وعند غيره يجوز ان تقدر بخبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم
لا واحدها ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا والثالث فتح الاول
ورفع الثاني علي ان لا زايدة كما في الوجه الثاني لان العطف ههنا علي
المحل كما يجيء في باب ان فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما معا خبرا
واحدا لكونه خبر المبتدا وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد
لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في الخبر ويجوز ان تجعل لا غير زايدة بل
لتاكيد الجنس لكن تلغي عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون
اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لا في العمل وقد حصل ههنا شرط
الالغاء كما تقدم وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولي
والثانية معا كما في لا حول ولا قوة او الغيت الاولي دون الثانية
كما في لا حول ولا قوة علي ما يجيء بعيد او الغيت الثانية دون
الاولي كما في مسباتنا وفي لا حول ولا قوة ويقدر بر الخبر مع جعل
الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها زايدة سواء ولا يقول ان لا النافية
ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم
عمل لا عمل ليس بل لم يعرف الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر
محذوفا نحو لا براح ولا مستصرخ قطعوا بانها عامله عمل ليس بل
والحق انها لا التبرئة ملغاة لم تقدر للضرورة والرابع رفعهما علي ما
ذكرنا انه يجوز الغا لا التبرئة لضعف عملها ويلزمه التكرار كما تقدم
فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء والثانية اما زايدة كما في
الوجه الثاني واما ملغاة غير زايدة كلا الاولي ومذهب سيبويه
وغيره في تقدير الخبر وهذا الوجه واحد لا عمل ههنا الا لاسم
فقط فاما ان تقدر لكل واحد خبرا والجملتان الكلام او تقدر
لهما معا خبرا والكلام جملة والخامس رفع الاول وفتح الثاني
علي ان الاولي للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها
وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لا ان

يتوافق الاسمان بعد هما في الاعراب اذ النكرة هو الشرط فتطاول
قد حصل في اذا تقرر هذا فلا حاجة بنا الى ما ذكره المص من قوله ورفع الاول
على ضعف لكونه بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل
الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكبير وتطابق الاسمين في
اعرابا ليس في شرط ولا في لجميع للنسبة الغيبة التي فلم فيها
النصوصية على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما مر في الثالث
سواء على المذهبين قوله واذا الي والتمني قال الاندلسي لا اعرف
احدا يقول بتحقق الف الاستفهام اذا دخلت على المنفي المجرد الاستفهام
بل لا بد اما ان يكون للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي
قاله مخالف للمنقول ظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام
تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر ثم ذكر قول
حسان الاطعان الافرسان غادية الا تحسونكم وسط التنابر
وفي مثل الاقماص بالعير يضرب لمن ذل بعد عزه فمعنى الاستفهام
فيما ذكر من البيت والمثل لظاهر ولم يذكر سيبويه ان حال
الانكار والعرض كذلك قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي
والمص وردد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا
كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب
الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان بمعنى التمني كقوله
الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصر بن حجاج فالمانع في
المبرد فالاحكم له بحكم المجردة فيجوز عنده مما العطف والوصف
على الموضع نحو الا مالكا كبيرا الفقه والا مالا وخمرا اشربها وحبرها
عندهما اما ظاهرا ومقدرا كما في الحروف واختيار المص والجزولي
مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع اذا التمني
بغير ها وبصير معنى اسم معنى المفعول فمعنى الاعلاما
اتمنى علاما فلا تحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر وقولك
اللهم علاما اي هب لي علاما واما ما يلي لا اي اسمه فلا خلاف
بينهم ان نقطة على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف
والمضاف والتاء في المفرد المنكر واما قوله اما رجلا جزاه الله
خيرا يدل على محصلة تلت والبيت مصنوع فقال يونس هو
لا يه ضرورة وقال الخليل الاحرف تحضيض كهلا وسيذكره
في قسم الحروف والفعل محذوف اي هلا ترى رجلا ورأيت

الالغاز



الالغاز التي للتمني نحو الا رجل جزاه الله خيرا ورأيت الا رجل بالجر
اي الا من رجل قوله ونعت الي وابنا قوله ونعت مبتدا والاول
والاول صفته ومبني خبره وقوله مفردا يليه حالان من الضمير
في مبني والعامل مبني اي يبنى النعت اذا ولي مبني لا وكان مفردا وانما
جاز بنا النعت المذكور رفع انفصاله عن لا التي هي سبب البنا اذ بها
يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلثة اشياء فيه
احدها كونه في المعنى هو المبني الذي وليه اعني اسم لا وفي اللفظ متصلا
به والثاني كون المنفي في المعنى داخلا فيه لان المنفي في قولك لا رجل
ظريف هو الطرافة لا الرجل فكان لا دخلت عليه وكأنك قلت لا ظريف
فلذلك قربت صفة المنادى في يا زيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف
والثالث قربه من لا التي هي سبب البنا اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا
هو هو فليبنا النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبني بلا لانعت
المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت
الاول لا الثاني وما بعده فلا يبنى كقوله في لا رجل ظريف كريم
وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا غلام
فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن
الوجه وانما لم يبن بنعت المعرب لانتفا الوجه الاول من الثلثة
المذكورة ولم يبن النعت الثاني وما بعده لانتفا الاول والثالث
ولانتفائهما لم يبن النعت المفعول من المبني بغير النعت ايضا
وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا ولما
لا اسم بعين لها فكيف يبنيان بحرفيها يجري اسم ولا تقول
في هذا النعت المبني انه مركب مع المنعوت خمسة عشر لانه
محتاج اذن في دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلاث كلمات
كلمة واحدة الى تكليفات مستهجنة وقال ابن برهان والسيرافي
بعضيا من هذا البتة لا في هذا الموضع خاصة مركبة مع المنفي
بالمبني داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل في محلها
كما تعمل في خمسة عشر ولا مفردة وحدها على ما ذكرنا عن ارتكاب
تركيب لا مع المنفي في هذا الموضع وفي غيره وعن تركيب المنفي
ههنا مع نعته قوله ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة
مفردة او مضافة او مضارعة الخ قال ابن معط صفة
المبني ولفارق ان يفرق بان بالمباشرت المضاف لم يكن فيه

الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة لما باشرته وتجوز في المضاف الذي
باشرته الرفع وذلك اذا اردت بقولك لاغلام رجل في الدار ولا غلام امراة فلم
يلزمه النصب لما وقع صفة لما باشرته وايضا الضمة التي في المنادى
تنادي فكان حمل وصفه المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى
على النصب الذي هو حركته الاعرابية واجبا بخلاف المبني للافان
الفتح فيه بناء على قول واعرابي ضعيف على الجر والرفع اعرابي
فكان حمل وصفه المضاف الذي لا يمتنع وصفه رفعه لو وقع منفيا
على الرفع الذي هو حركته الاعرابية جائزا وقد ذهب بن برهان
الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع
وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المصنف
في شرح التسهيل وقد ذهب بن برهان ايضا ان رفع نصب مبني
لا في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة ترفع بحمل الاسم
ولا في الخبر بل هي باقية والخبر المقدر مرفوع بكونه خبرا للمبتدا
اذ لو عملت النصب في المبتدا ومع غيرة معنى الكلام فكانت كليت
ولعل وكان ونحوها فلم تجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اسما
اوصاف ثلاث لانتفاء معنى الابتداء معها كلها والقائل ان يفرق بين
لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل لا الا يرى انه يبطل بالفصل
وبه خولفها على المعروف ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه ايضا
على رأي المبرد فهو عامل ضعيف يحمل لمشابهته المشبهة اعني
ان مشابهته ضعيفة فلا جرم جوز اعتبارا باسمها الاصلي عني
الرفع بجواز لا غلام رجل ظريف حسن الوجه فترفع وصف
المبني مضافا كان كالمبني او مفردا ومضافا كان الوصف او مفردا هذا
والاعلى في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا
على المحل لو كان هو القياس لان التوابع تتبع منصوباتها في
الاعراب لا في الحركة البنائية نحو حياني هؤلاء الكرام بالرفع وانما
جاز النصب حملا على الحركة البنائية لشبهها للاعرابية
لعروض عروض لازوالها بزوالها فكانها عاملة محدثة
لها كما مر في نحو يا زيد الظريف ويجوز ان تقول ان النصب
في الصفة حملا على محل اسم المنصوب لانها تحمل عمل ان فمحل
اسم المبني رفع ونصب قولك والعطف على اللفظ وعلى
المحل جائز لما قلنا في الصفة سواء هذا ان لم يكن المعطوف معرفة

فان كان



فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا في سائر
توابع المبني ومن قال لا رجل شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه
لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجيء في باب المعرفة ولا يجوز البناء في
المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اتحادهما
في الامور الثلاثة فلا يجوز لا اب وابن كما قلت في النداء يا زيد وعمرو
وذلك لضعف لا عن التاثير الا فيما يليه او كان في حكم ما يليه
اي النعت المذكور على انه قد يقال نحو لا رجل وامراة بالفتح في المعطوف
وقياس قول من جعل العامل في خبر المبتدا نفس لا لا الابتداء ان
لا يجيز رفع المعطوف حملا على المحل الا بعد الخبر كما في ان وفاقا
للاندلسي الذي هو من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل
وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نقض لهم فيما ذكرنا ثم ينبغي ان
يكون حكم اسم لا حكمه مع المنادى المضموم في البدل
نحو لا بناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي وقال بن مالك
البدل ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب
رفعه وقول الاندلسي قرب اذا لم يفصل البدل المفرد المنكر عن النفي
المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا اذا جمع الشرائط
بل يرى عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل من مالك فرق بين
البدل والوصف بان الوصف كالجزء من الموصوف واما البدل فبمعزل
المبدل منه في حكم الساقط فلا يبنى البدل لعدم تركبه مع المبدل منه لكونه
في حكم الساقط ولا مع لا لانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب
امر لفظي لا تقديري اقول قد تقدم انه كم نقدم دليلا على التركيب
بين لا واسمها ولا بين الموصوف والوصف واما عطف البيان فهو البدل
كما يجيء في بابه وقد ذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة
مستقلا واخرى عاملا مستتبعا في باب لا التي لنفي الجنس كما تقول
لا مسلم احد ولا كريم عندنا رجل ولا تمر واحد فالامر في القياس وبلهنا
في هو لا المعمولا طيبة الجوطالبة ولا هذا الذي في الارض مطلوب
وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل اذ لا فرق
بين عطف البيان والوصف واذا حمل على اللفظ قلنا لا
مسلم احد ولا كريم رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز
كما في قولك لي مثله رجلا وملوء عسلا واما قول جرير لا كالتيسية
زايرا ومزورا فتقبل النصاب زايرا بتقدير الفعل اي لا اراك

كعشية اليوم زايدا اي كزايد عشية اليوم زايدا كما تقول ما رايت اليوم
رجلا وذلك ان العشية ليست بالذات حتى يكون عطف بيان لها واقول
مع تقدير كزايد عشية اليوم زايدا صار الاخر هو الاول كما في قولك
هذا كالعشية عشية فيجوز ان يكون زايدا تابعا على اللفظ واما التاكيد
فلا يجوز تاكيد المبني تاكيدا ان المؤكد لا يؤكد الا التوكيد كما
يجيء في باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرناه في المنادى كونه
على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك
وان كررت مبنيا لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر تقديرا وصفت
الثاني كقولك ما ما يا زيد لان شبه سبب الثاني لفظا الى كونه تكريرا
لفظا وان شبه اعربته رفعا ونصبا وذلك لانك لما وصفته صار
معنى وصفه كانه وصف للاول كما في الحال الموطئة نحو قوله تعالى انا
انزلناه قرانا عربيا فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا الى
كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر
اعني بارد فليس فيه الا الاعراب **قوله ومثل الى ليس** تعني ان
الكثير ان يقال لا اب له ولا علامين له فيكونان مبنيين كما
ذكرنا وجاز ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر
السالم وفي لا اب والاخ من بين الاسماء الستة اذا ولي لا الجر ان
تعطى حكم الاضافة بحذف نون المثنى والمجموع واثبات الالف
في اب واخ فيقال لاعلامي لذة ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخا
له فتكون معربا مع اعلم ان مذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان هذا
المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فتقديره الا ترى ان اللام لا يظهر بين
المضاف والمضاف اليه بل تقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة
وهذه الظاهرة تاكيد للام المقدرة كقولهم الثاني بايم سمي عدي
على مذهب من قال ان يتم لا يضاف الى عدي الظاهر فكان
الفصل بين المضاف والمضاف اليه بلا فصلا فقيل لهم ما الذي
حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه
باللام المضمرة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا
بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرب بلا من غير تكرير بها
تخفيفا ومن المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا فصلوا بين المضاف
لفظا حتى يصير المضاف في هذا الفصل كانه ليس بمضاف
فلا يستكره نصبه وعده تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا

العرض



العرض لهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون
لا ابا الرجل حاله كذا ولا غلامي لشخص غيره كذا والدليل على انه مضاف
قوله وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم لا ابا لك يخلد فصرح
بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخا لا ولا بديك وقد جا
الفصل باللام المضمرة بين المضافين لاجل الغرض في المنادى وهو
شاذ كقوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا
حقيقة لانه لو كان كذلك كان معرفة فوجب رفعه وتكريره والجواب
لم يرفع ولم تكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل
باللام ان لا يرفع ولا تكرر فكيف يرفع وتكرر مع الفصل باللام
وقال ايضا لا ابا لك ولا اب لك سوا في المعنى انها قالوا لا اب لك
تكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا ابا لك اذ المعرفة لا توافق النكرة
معنى والجواب انهم انما قصدوا ان معنى الجملتين اعني لا ابا لك ولا اب
لك سوا ولم يقصدوا اب لك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود
من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احدهما معرفة وفي الاخر
نكرة فالمسند اي خبر لا في لا ابا لك محذوف اي لا ابا لك موجود
واما في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجود لك فالجملة الاولى معنى
لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى كان اب ومحتوى الجملتين هو
واحد مع كون المسند اليه في احدهما معرفة والاخرى نكرة
ثم قال المصنف الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا
للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطي حكم المضاف من
اثبات الالف في ابا واخا وحذف النون في غلامي ومسلمي لابرده
بمشابهته للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذي مر في
المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولا حا
كتاب الله وايضا فان ابا لك واب لك عندي بمنزلة لهذا بي
واحد من حيث المعنى فكذلك في ابا لك اما خبر لا وصفة لاسمها
واسم لا لا يصير بالصفة ولا الخبر مضارعا للمضاف بدليل انك
تقول في لا رجل في الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف
لوجب لا رجلا في الدار ولا غلاما ظريفا فان قلت لا غلامين
ظريفين لك لم تحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب
البصريين فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمعمول المضاف
واما على مذهب الكوفيين فللفصل بين شبه المضافين بما لا يفصل

بد بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقص دون الظرف
المستقر نحو لا بدي لك ولا علامي اليوم لك فاجازه يونس اختيارا
لك لان الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف ولم يجزه
سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما في
قوله كان اصوات من ابغالهن سا او اخر الميس انقاض الفراريج قوله
وحذف الخبر عليك اي يحذف اسم لا ز لا عليك ولا يحذف الا اسم الا مع وجود
الخبر كما لا ان يكون كن يد بما اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود
وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلنا الكاف حرفا فالاسم
محذوف اي لا احد كزيد قوله خبر الى فارفع قوله هو المسند
بعد دخولها اي بعد دخول ما ز مسببة ولا ز مسببة لا انما اجتمعتا
معا وللاعتراض عليه كما في حبر كان قوله وهي بحجازية اي هذه
اللغة وهي اعمال ما ولا عمل لليس وقد ذكرنا الفرق بينهما عن احد
لا الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فا
للغة الحجازية اذ ان اعمال ما وحدها دون لا عمل لليس بسر وطه
سيجيء وغير الحجازيين وبنو تميم لا يعملونها مطلقا قوله واذا
زيدت ان بعد ما هذه شرط عملها على ليس احدها ان لا يليها ان
كقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا اعلم ان
الاصل في ما ان تعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان تختص
بالسم الذي تعمل فيه من الاسم او الفعل لتكون متمكنة بتمكنهما
في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم
اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها ليس لان معناهما سواء
في الجملة وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان ثم حرفت عن
الدلالة على الزمان فبقي معنى الكون ومعنى ما نحو لنفي وهو سلوم
ان نفي الشيء بمعنى نفي كونه سواء من حيث الحقيقة كما ذكرنا في
باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق اعم المطلق
النفي كما يجيء في الافعال الناقصة فلما كان قياس اعمالها ضعيفا
انتقلت لاقتضاء عارض فمن ذلك مجيء ان ما بعدها واما غير لتوكيد
لا وان كانت زائدة لكنها تشابه ان النافية دخلت على نفي
والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان كالا النافية
لنفي ما نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما الغرض
للفعل بينها وبين معمولها بخلاف الظرف وقد جاء ان بعدها

غير

ان لا م

ما التميمة واجازه الاخفش وهو الوجه لانه تدخل بعد ما المكفوفة
بان القاها نحو ما ان زيد يقايم قال نعم لك ما ان ابو مالك سواه ولا
بضعف فواه ومنع ابو علي والاخفش دخولها في خبر ما المتقدم
خلافا للربعي والبيت الذي كور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في
خبر ليس غير نقض النفي بالاوجه لان الباء لتاكيد النفي فلا تدخل
بعد النفي ما ضه ويدخل فوقه الباء على خبر مبتدا بعد هل نحو هل
زيد بخارج وفي الخبر المبتدا بعد ظن نحو ما ظننته بخارج
وقد تزاد في خبر لا التبرية نحو لا حسن بعد النار وقيل
هو بمعنى ليس وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاني زيد بثوب
وفي خبر ان الا شبه بعد باب ما انت منفيا كقوله تعالى اولم يروا
ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر
وقد ترد بعد ليت قال ندمت على لسان كان مني فليت بانه
في جوف بكم ومما يبطل عمل ما ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم
المتقدم فلا تكون ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله
تعالى وما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسم انتصب
ما ضمنه او خبر وانتصاب الثاني سرح الخافض اعني الباء وليس بشيء
لان الباء زيدة فاذا لم يثبت له حكم بكونها محذوفة وايضا
ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول
الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع
الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه ينصب المجرور ريما لكونه
مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر
عمله المقدر هذا مع ان حذف اسم ما استغنى بدله موجب الجار
ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان واجاز
الاخفش حذف اسم ما استغنى بدله موجب نحو ما قايما الا زيد اي
ما احد قايما الا زيد وليس منه لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ و
قايم مقام المنفرد المقدر فيكون قد عمل ما على هذا في الاسم
مع تاخره في الخبر وانتقاض النفي واحدهما مبطل لعملها فكيف
اذا اجتمعا ولا يجوز ما الا زيد قايما لتقدم المستثنى المفرغ على
المحكم وايضا لا تعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير
الظرف ومع انتقاض النفي قوله واذا عطف عليه اي على خبر
ما سواكان منصوبا او مجرورا بالباء الزايدة قوله بموجب ذلك



اذا عطفت عليه بل او لكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجيء في باب
حروف العطف قوله فالرفع اي الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل
وبقي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثنا فلا نعيده و
قال عبد القاهر هو خبر لمبتدا محذوف اي ما زيد بقايم
لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عندهم مما نحن فيه من باب
عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه
عندهم على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عندهم فهو على هذا من باب
القطع مما يجيء في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على
التوهم لانه كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند ما يعزل عن العمل
فيتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في نحو قوله مساويم فلم
يبسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا بين غرابها وليس ما ذاهبا
اليه بشيء لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا يرفع سمعه الكلام واذا عطفت
على خبر ما او خبر ليس المجرور بالباء مفيا نحو ما زيد بقايم ولا قاعد
جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال
معاوية انا سر فاسمح فلسنا بالجبال ولا الحديد ويجوز الرفع على
ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدا محذوف اي
ولا هو قاعد وقد تجر المعطوف على خبر ما المنصوب ايضا مع
الرفع والنصب نحو ما زيد قايما ولا قاعد ولا قاعد ولا قاعدا ولكن
يتوهم الباقيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما في قوله
مساويم ليسوا مصلحين البيت واما ترفع غير خبرهما نحو هل زيد
خارج او داخل فضعيف نادر لانه لا يكثر في مثله الباء حتى يكون
المعدوم كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب
اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته
اليه نحو زيد ضارب عمرا او بكر فان عطفت على خبر ليس او ما
المنصوب وضعا منفيا مرتفعا به بعد ما هو من سبب اسمها
نحو ما زيد قايما ولا قاعد غلامه جاز لما مر في ذلك الوصف
وجاء جر وهو ان ترفعه على حمله ابتدائيه متقدمة الخبر على
الجملة التي هي ما زيد قايما لا على زيد قايما فتكون عطفا سببيه
على اسميه وتكون في مثل ذلك في نحو ما كان زيد قايما ولا قاعدا
غلامه فتكون عطف اسميه على فعليه ويكون مضمون المعطوف
عليه هنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حال

ف

لانه ليس مبنيا علي ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال
واما ز ما وليس مضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت
الوصف الذي بعد حرف العطف او نصبه لان ما وليس للنفي المطلق
وظاهرهما الحال وتقول علي هذا ما كان زيد قايما ولا عمرو قاعدا
او قاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود منفيان ز في الماضي واذا
رفعت فالقيام منفي ز في الماضي والقعود ز في الحال واما ز في ما زيد
وليس زيد قايما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان حاليتان رفعت
قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا ز في المواضع الثلثة اعني مع
ما كان وليس وما علي عطف الاسم والخبر الا انه لما يتقدم الخبر ز في
المعطوف يبطل عمل ما ولا يجوز ذلك ز في ما كان زيد قايما ولا قاعدا
ابوه ولا ز في ليس اذ لا يبطل عملها بتقدم خبرها علي اسمها بل يجب
ان يكون ذلك معها علي عطف الاسمية علي الفعلية ويجوز
ز في نصب قاعدا ز في ليس زيد قايما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل
عطف الخبر علي الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه فيما
زيد قايما ولا قاعدا ابوه ان يكون كلوته خبرا مقدما علي الاسم والاحسن
هذا الوجه ز في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف علي توهم
الحرف المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد علي المفرد ولو جعلناه
علي عطف الاسم والخبر علي الاسم والخبر جايز ز في ليس علي تقدير
جواز العطف علي عاملين مختلفين علي ما سبجي من مذهب
الاخفش وجاز ز في ما علي تقدير جواز دخول الباء علي خبر ما المتقدم
وكذا ان اظهرت الباء ز في هذه المسئلة ز في قايما نحو ليس زيد ز في ما
زيد بقايم ولا قاعدا بوه جاز ذلك ز في قاعد الرفع والنصب والجر
علي الوجه المذكور سواء لو جعلت مكان البيت المذكور اعني
ابوه اسم ما مكررا فقلت ما زيد بقايم ولا قاعد زيد فالرفع
اجود من النصب لان الكلام مع الرفع جملتان ذو مع النصب جملة
واحدة وتكرار الاسم ز في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد
ضربت زيدا علي اقامة الظاهر مقام المضمر لان الضمير احق
الا ان يكون ز في موضع التفخيم نحو قوله القارعة ما القارعة واما
ز في الجملتين فكثير وان اتصلتا كقوله تعالي لن نؤمن حتي نؤتي
مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب
اسمه بلا ضمير يرجع الي الاسم نحو ما زيد قايما وعمرو ابو زيد لم



نجز لانك لم تجعله ز في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم ز في نحو
ما زيد ضارب بكر فان فيه ربطا بتكرير الاسم لفظا فلذا جاز مع
ضعف علي ما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب قاعدا ولا عمرو ذاهبا ولا مقيمه اذ
لم يجز نصب مقيمه لخلوه مع المرفوع بعده من العايد ز في الاسم
الي ابو زينب وان جعلت موضع السبب اجنبيا نحو ما زيد بقايم
او قايما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان عمرا لا يصلح ان
يكون قاعدا للفاعل علي عطف الخبر لان المعطوف ز في حكم
المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب ز في المعطوف عليه ان يكون
فيه او ز في معموله ضمير يرجع الي اسم ما لكونه مشتقا فكذا يجب
ز في المعطوف الذي نحو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا ز في
معموله فاذا لم يجز عطف الخبر علي الخبر لم يبق الا عطف
الجملة علي الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه علي الاسم
او جره انجورا نادخول الباء علي خبر ما المتقدم والخبر ويجوز الرفع
علي عطف الاسمية علي الفعلية ونحو الجر علي ما ذهب اليه
الاخفش من تجويز العطف علي عاملين مختلفين لانه لا يشترط
ز في المعطوف عليهما ما يشترط في المجرور من كون الاول مجرورا
والثاني منصوبا او معرفة مرفوعا كما يجيء ز في باب العطف
وبعض المتقدمين منع من نحو ما زيد قايما ولا عمرو ذاهبا وكذا ز في
ليس بنا علي ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف ولا
يجوز ما لا عمرو ذاهبا ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد
ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل ز في المعطوف عندهم هو
العامل ز في المعطوف عليه لا المقدر كما يجيء ز في التوابع واجاز
المبرد اعمال النافية عمل ليس مستشهدا بقوله ان هو مستولیا
علي احد الا علي اضعف المجانين وليس بمسموع وجميع النحاة
جوزوا اعمال لا عمله ليس علي السند وهو فيه النظر الذي تكرر
ذكره قال الا تدلس ينبغي ز ولا العامل له عمل ليس مراعاة الشروط
المعتبرة لاعمال ما بل هي فيها اولي فانها اضعف من ما قالت
لكن النحاة لا يذكرون ز في كتبهم الا شرطا واحدا وهو كونه معمولها
نكرة اسما كان او خبرا قال ومن راي اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا
هذه الشروط وقد يلحق التاء لان ف يختص لفظ الحين
مضافا الي نكرة نحو لات حين مناص وقد تدخل علي لفظه او

ان ولفظه هنا ايضا وقال الفرا تكون مع الاوقات كلها واستشد
ولات ساعة مندم والتاء في لات للتانيث كما في رب وثمن قالوا
اما التانيث الكلمة اي لا اولما لغة النفي كما في علامه فاذا ولهما
حين فتنصب آخر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها
عولا تالحس حين مناص يعمل عمل ليس مشابهة له لمنع التا
اذ يصير على عدد حروفه ساكنة الاوسط ولا يجوز ان يقال
باضمار اسمها كما في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر
فيها وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلة فهو اسم لا
والخبر محذوف اي لات حين مناص حاصلا ولا تستعمل الا
محذوفة احد الجزين هذا قول سيبويه وعند الاخفش ان لات
غير عامله والمنصوب بعدها بتقدير فعل اي ولات
حين مناص اي لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدا
محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجه حذف الفعل وخبر المبتدا
له مواضع سيبويه ولا يمتنع دعوى كون لات في لا التبرئة
ويقدر به لزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها
فالخبر محذوف كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات
حين حين مناص كما في لا عليك ونقل عن ابي عبيدان التا تمام
حين كما في العاطفة ومجيء ما من عاطف عاطف والمعطوف
زمان ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهرة تجيء في اللغات
واستهلات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا
ولا يقال وان ولها واذا لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين
لات حرف جر كما ذكر السيرافي عنهم وليس بشيء اذ لو كان
لجر غير اوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم
يسمع لات حين جر حين الاستاد او ايضا لو كان جارا لكان لا بد له
من فعل او معناه متعلقة به اوان عند السيرافي والمبرد كونه
مبنيا لكونه مضافا الى الاصل الى جملة لمعنى قوله طلبه اصلحها
ولات اوان فاجدنا ان ليس حين بقاء اي لات اوان طلبوا ثم حذفت
الجملة وبني اوان على السكون ثم ابدلت النون من المضاف
اليه كما في يومئذ بكسر النون لثلاثة سواكن كما كسر دال اذا او
نقول حذفت الجملة وبني على الكسر لا على السكون لئلا
يلزم اجتماع ساكنين ثم ابني بنون العوض ولا يعوض النون

في البيات

في المبنيات عن المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا يبدل في نحو من
فعل وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اي لات من اوان
فكذا يكون ولات حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا لاصل
اي لامن رجل واما لات من اوان فكذا يكون ولات هنا فهما في
الاصل للمكان استعير للزمان قال حنث نوار ولات هناحنت
وبدا الذي كانت نوار احنت ومضاف الى الجملة الفعلية وفرده
يقطع عن الاضافة قال في ات الاطعان عيبل تلحم تعم لات هنا
ان قلبك مسيح اي ليس هنا تلحم ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب
الا المسك لغة تميم لجملهم ليس على ما وقال ابو علي في
ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك الفرد
لوروده في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع ويجوز
ايضا ان يكون الا المسك بدلا من الطيبا وصفة له والخبر
محذوف اي ليس الا المسك في الدنيا او نستكمل ذلك بلزوم

حذف خبر لا سادا مسده قوله
يثبت ثم الجزء والاول

بحمد الله وعونه وحسن
توفيقه وصلى الله على سيدنا
محمد واله وصحبه وسلم
وحسبنا الله ونعم الوكيل
والحمد لله رب
العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن

المجرور ا ... موما اشتمل على علم المضاف يتبين شرحه
بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى في ثلثة كسر
والنيح والياقوتة والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف
جر لفظا او تقديرا مرادا بنى الاسم او لا على ان المجرور بذلك حرف جر
ظاهر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف
ما هو مشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا طلق لفظ المضاف
اليه اريد به ما الجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول
للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت بزيد مضاف
مضاف اليه اذا ضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر فقوله
لفظا يخرج زيدا في مررت بزيد قوله او تقديرا على الحال
وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة والعامل
معنى واسطة اي يتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا قوله
مقدرا حال بعد حال اي مقدرا مرادا قال احترزت بمقدر
مرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه
غير مراد ولقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز
والمقدر في الاضافة اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر
وايضا انت تقدر بتقدير حرف فيهما وكل مقدر مراد معنى
اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اي ليس في حكم
الملفوظ به حيث لم يجز والمقدر في الاضافة مراد اي عمله وهو الجر
باق وان كان قلت المضاف اليه كالاسم صفته كالمجرور بحرف
جر فيه تقدير فيكون على حكم ما انكرت من حروف الجر بان يكلف
احدهم ويقضي الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا محتاج
الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقة جر يعرف ان
كما قلت في الفاعل انما عدوه ليعرف فيرفع ثم جعلت مرادا حذرا
معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما
ذكرنا باقيا عمله اي الجر واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية
خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا
اليه حسن بتقدر حرف الجر بل هو هو وكذا في ضارب زيد لان
ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا لحرف الجر
كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حيث نصبه ايضا ولم يخرج

ف اضافته

ف اضافته الى ان حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد عدم
اسم الفاعل عن فحوى بمعنى المواضع وان كان من فعل متعد
بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا
وذكر العامل في المضاف اليه خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب
وفي العامل في المضاف اليه للفظي اشكال ان قلنا ان العامل هو
الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدر وكذا ان قلنا ان العامل معنى
الاضافة لانا لا نريد مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب
جر الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل يريد
الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل
هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب
لا يعمل الجر الا بنائبه عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف
قلت ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لشابهته للمعنى
الحقيقي بتجريده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله و
الاضافة مقتضيه للجر والمضاف اليه للرفع والمفعولية للنصب
وبقي غير العوامل بمعنى ان العوامل ما يقوم به هذه المعاني القتضية
كما تقدم في اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما يقوم به المقتضي
لا الى المقتضي فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون
المقتضي امرا خفيا معنويا وما يقوم به المقتضي امرا ظاهرا
جليا في الاغلب قوله فالتقدير بشرط ان تكون المضاف
اسما مجردا بنية حلها قال في شرح الغرض اي يندرج فيه
اللفظي والمعنوي ثم ينفصل المعنوي عن اللفظي بقوله بعد
فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه
نظر لان اللفظي كما ذكرنا كما لحسن الوجه وعودت الخدام وضارب
زيد ليس الجر فيه مقدرا فكيف يندرج في التقدير بل انما قال
اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر عن مررت بزيد فان المضاف
يكون فعلا او بمعنى الفعل قوله مجردا تنوينه اي التنوين
او ملحقه سماه من تنوين التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين
والنون بتقدير انه لو كان فيه تنوين او نون لحذف لاجل الاضافة كما
في كم رجل وهو جوارح بين الله والضارب الرجل وانما حذف
التنوين او النون لانهما دليل تمام ماهية فيه كما ذكرنا في اعراب
المثنى والجمع فلما لا دوا ان يمزجا الكلمتين مزجا يكتسب به الاول

من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامه تمام الكلمة
وقد تحذف من المضاف ها التانيث اذا امن اللبس كقوله تعالى واقام
الصلاة وايتا الزكوة وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا
ان الغرا يقيس عليه قوله وبي معنوية ولفظية فالمعنوية ان
يكون المضاف غير صفة مضافة الى ما هو في معنى اللام
فيما عدى جنس المضاف وطرفه او بمعنى من في جنس المضاف او
بمعنى في في طرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب
اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها
تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من التلبسه
الاثواب وشبهه من العدد ضعيف اعلم انه لا يلتبس المعنوية
الا باللفظية ففسر المعنوية بمقابلها اللفظية التي هي ان يكون
المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون
المضاف صفة مضافة الى معمولها اي هي على ضربين اما
ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد او ان يكون صفة
لكن لا يكون صفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر
والله خالق السموات والارض لان اسم الفاعل بمعنى الماضي
لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية
ثلاثة اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في فقوله
فيما عدى جنس المضاف ما كنا به عن المضاف اليه اي في
مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير طرفه ومعنى
كون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف
ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم
وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق
على بعضه وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال
بعض منه ونصف منه ويد منه لان من الشيء يتضمن الكل
الاضافة هي التبيينية كما في خاتم حديد واربعة دراهم
شرط من التبيينة ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين
كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك
ثلثه دراهم ورا قود خل فانما كنت فيه بالمقدار عن المقدار
كما يجيء في باب العدد فالثلاثة هي الدراهم والرا قود هو
الخل نحو له دراهم ثلثه وخل لا قود وثوب ذراعان وان كان

المقدار



المقدار في اصل الوضع غير المقدر به ونقولنا يصح اطلاقه على
غير المضاف ايضا حرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سينا
وتوء الاحد فجميع اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد
الجامع على ما يجيء من الثاوبل لان الثاني اعني الجامع علب
وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع في
العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز
التصريح لها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام
فقولك طور سينا ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام
في مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم وقتيل كرز فالمعنى
اللام كما قاله ماحي النحاة ولا يقال ان اضافة المظروف الى الظروف
بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص يكفي في الاختصاص
بمعنى اللام لقول احد طالبي الحسبة لصاحبه حذف ظرفك
ونحو كوكب الخرقا سهيل وهي التي يقال لها اضافة لادنى
ملابسة فيقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف
اليه بالتفسير الذي مر من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام
وكل اضافة كان المضاف اليه جنس المضاف فهو بتقدير من ولا
تاتي لها قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع
النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افاد
تعريفا مع المعرفة لان وصفها لتقييد ان لواحد مما دل عليه
المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للبتة في معرفة فلا يدري
اذا قلت علام زيد راكب ولزيد علمان لبيبة فلا بد هو
ان تشير به الى علام من بين علمانه له مزيد خصوصية
بزيد اما بكونه اعظم علمانه او اشهر لكونه علاما له او يكون
علاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة يحتاج برجع
اطلاق اللفظ اليه دون سائر العلمان وكذا كان يحيى بن
الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعهم ثم قد يقال
جاني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان
ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا
اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك
على خلاف وضعه فلا تظن من اطلاق قولهم في مثل غلام
زيد انه بمعنى اللام اذ معناه ومعي غلام لزيد سواء

معنى غلام لزيد واحد من علمانه غير معين ومعنى غلام زيد و
انه معنى الامر ان معناه معنى غلام الغلام المعين من علمانه اذ كان
له علمان جماعه واذ ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن الا واحد
قوله وتخصيصا مع النكرة نحو تولى علام رجل اذ تخصص غلام
امراة قوله وشرطه اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد ه
المضاف من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما
نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ نحو
قوله علام زيد فابوه غلام زيد كم بابيض ماضي التعريف
مان ولا يجوز اضافة سايرالمعارف من المضمرات والمبهمات
لتعذر تنكيرها وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه
اذ لا مانع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب
النداء وذلك اذا اضيف العلم الي ما هو متصف به معنى نحو زيد
صدق يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله
قولهم مضر الحمراء وانما زانة وربيعة الخيل فان الاضافة فيه
ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد المضاف في الاغلب
عن التعريف لان الاسم من الاضافة الي المعرفة تعريف المضاف
وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من
الاضافة الي المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص
مع الزيادة وهي التبيين واعلم ان بعضا لاسماء قد توغل في
التنكير بحيث لا تتعرف بالاضافة الي المعرفة اضافة حقيقية نحو
غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسيء
وسواك وشبههما وانما لم يتعرف لان مغايرة المضاف ليست
صفة تخصص ذاة دون اخري اذ كل ما في الوجود ليس الا ذات
موصوف بهذه الصفة وكذا مماثله زيد لا تخصي ذاتا
بل نحو مثلك اخص من غيرك لكن المتبادر ان يمكن ان تكون
من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيبة والسواد والعلم
وغير ذلك مما لا يحصر قال في السدي اذا اضيفت غير الي معرف
له ضد واحد تعرف غير لا تحاصر الغيرية كقولك عليك بالحركة
غير السكون فلما كان قوله تعالي غير المغضوب عليهم صفة
الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير الله
المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه

بالمرضي



بالمرضي عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بما تلك به شيء من الاشياء كا
لعلم والسماحة او بضدهما قبل حاتم لمن سمع به كان معرفة اذا قصد
الذي بما تلك به في الشيء الغالبي والمعرفة والنكرة بمعانيهما وكل
شيء خص الله بعضه من سايراميه فهو معرفة وقدح بن السراج
في قوله هذا بقوله تعالي نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان
معنى غير الذي كنا نعمل اي الصلاح لان عملهم كان فاسدا
بقول الشاعر ان قلت خيرا قال شر اغيره فالجواب انه علي
البدل او الصفة او حمل غيره علي الاكثر مع كونه صفة لا ان الاغلب
فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قليلا غير معمول
لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال
المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا يقال انا زيدا مثل ضارب و
انما جاز هذا لحملهم غير علي لا مكانك قلت انا زيدا الا ضارب
وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب
بلا التبرية من حمل لا علي غير والدليل علي ما حيهما العطف
علي غير بتكرير لا كما في قوله تعالي غير المغضوب عليهم
ولا الضالين فانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين وكما
سيبويه في عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من
البصريين من غير سماع عشرون غيره وهنيهما الفراء والسماع
لا يرد ولا سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون غير
ايما رجل وايما رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا
ولفظ مثل يتعرف بالاضافة لاختصاص الشبه في جميع الوجو
وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في عليم وسميع
لمعنى مردت بالرجل مثلك اي من يشبهك في جميع الوجوه
وقال ابو سعيد في مثلك وغيرك ومن في معناهما انها لم تتعرف
لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الي مفعوله اي مماثلك ومشابهك
ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل
انما تكون لفظيه اذا اردت الحال او الاستقبال فالجواب
انه لما قام مولانا المضارع لم يشترط فيما حد الزمانين او يقول
شرط كون اضافة اسم الفاعل والمفعول لفظية ان لا يكونا بمعنى
الماضي لا ان يكونا بمعنى الحال والاستقبال كما سيجيء في هذا
الباب او الامتداد كما يجيء بعد فالواجب انها تكون لفظية اذا كان

اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال كما يجيء بعيد والاطلاق يفيد
الاستمرار وقالوا في حسبك وسرعك وكفيك وثميد وهيك انها لم
تتصرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيدا لبلغ بك زيد
وكذا اخواتها وانما بني قولهم وقطك وحلك دون حسبك واخواته
لانها صارت اسما لافعال كما يجيء في باب اسم الفعل بخلاف حسبك
واخواته ويدخل عليها من توابع الابتداء ان فقط اهو له تعالى
فان حسبك الله لا يغير معنى الكلام ولا يقع اذا جاوزت هذا
الموضع الا موقوفا يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل
ويكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة
نحو هذا عبد الله حسبك وسرعك منصوبين ولم يتصرف في هذه الاحكام
الا في الاعراب فلم يثن ولم يجمع مساهمة قدك وقطك غير المتصرفين
وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من
رجلين وبامرأة كافيك من امرأة اجراء في عدم التصرف مجرى
قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل
برجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيتك وكذا سائر تصرفاته
وقالوا مررت برجل هدك من رجل وبرجلين هدلك من رجلين و
برجال هدلك من رجال وبامرأة هدك ومعنى هدك اي اهلك
وصف بمصاسه فاجروه مجرى قدك في عدم التصرف لافادته
فايدته وربما جاء فعلا متصرفا نحو برجلين هدالك وبرجال هدودك
وبامرأة هدتك وبامرأتين هدتاك وبنسوة هدودك ويجوز ان يقال
في حسبك وهدك ونهيك وزهاك وسرعك انها لم تتصرف لكونها
في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل واحدامه وعبد بطنه
نكرتين قال حاتم اماوي اني رب واحدامه اخذت فلا قتل
عليه ولا سر وليس العلة في تنكير معاما قاله بعضهم ان واحد
مضاف الى مرادف مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره
لكان كتعريف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود
الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف
نحو رب رجل واحدامه فالهاء عائدة الى رجل وكذا في قوله
رب واحدامه اي رب رجل واحدامه ويجيء في باب
المعرفة ان الضمير قد يرجع الى نكرة غير مختصة بكرة كقولك رب
شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة يعرف

المضاف

المضاف لكون الضمير معرفة نحو رب واحدامه وكذا ان كان نكرة
مختصة نحو رب غلام يتيم رأيت رجلا هو واحدامه وكذا ينبغي ان يكون قولك
صدر بلدة وبلس فسلته وبئس قرية دهره ونحو ذلك واجاز
ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لشبهه
الانفصال نحو جاءني غلام زيد طريف اي غلام لزيد كما تقدم ومثل
ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ولقد يسبني
المضاف الثاني من المضاف اليه ان حسن الاستغناء بالغلام الذي
هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه او يصح ان
يقال سقطت اصابعه بمعناه قال لما اتى خبر الزبير تواضعت
سور المدينة والجبال الخشع اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال
اذا نقص السنين تعرضي ركبي الايتام قد ابى البلم وقال
امر الليالي اسرعن في نقضي احذن بعضي وتركن بعضي اذ يقال
السنون تعرفني والليالي احذن بعضه قوله فما حب الديار
شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا فالتي للتانيث والجمع وقد
يكتسي المضاف البأس من المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية
قوله وشرط تجريد المضاف من التعريف قد مر وجهه وقوله
وما اجازه الكوفيون نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد
مضاف الى معدوده نحو الثلثة الاثواب الى العشرة والمائة الدراهم
والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان
تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فتكون اللام في المضاف
ضائعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحا والفصحا
على غيره قتل وجهه على صحته ان المضاف من حيث المعنى
هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جيء بالمضاف
اليه لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود
بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستفادا من غيره ثم
اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان هذا المعرف من اي نوع
هو كما لو كنت ذكرت اولا ان عندي ثلثة متلا ولم يذكر
من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلثة اي تلك
الثلثة ثم بين نوعها فقلت الثلثة الاثواب وهذا هو الوجه
لمن قال الثلاثة اثواب وان كان ارجح من الاول لاضافة النكرة
الى المعرفة ولا نظير له الا في المعنوية ولا في اللفظية كما هم

لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه مفهوم لان الاضافة لبيان
نوعه لا لتعريفه فدفعوا هذا الاعتذار نظرا اما اولا فلان المقصود
بالنسبة في العدد المضاف هو المميز وانما جيء بالعدد لتخصيصه
كتخصيص المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على
التخصيص لم يأت بالعددين ايضا الا غلب وصف المضاف اليه
لا المضاف لقوله تعالى سبع سموات وارضين فلا يلزم كما ذكر
حاصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم الفضة
قوله واللفظية ان تكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب
زيد وحسن الوجه ولا يفيد الا التخفيف في اللفظ ومن ثم جاز
مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضرب
زيد وامتنع زيد ضرب خلافا للفراء وضعفا لمواهب المانعين و
عمدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على المخاوزة في الحسن الوجه
والضارب لك وسمعه فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك قوله
ان يكون صفة اي بكون المضاف صفة احترازا عن نحو علام
زيد وباب ساج فقوله مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها
او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها
نحو مضارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان
جميع صفات مضافة لا الى معمولها فاضافة محضة قال
المصنف ومن ذلك قال يوم الدين علي الاصح وهذا منه عجيب وذلك
ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما يدعيه في صرت اليوم
فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمولا
اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم
لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة كما فيه
حقيقة واما ان يكون بمعنى ما كان مفعولا فيه فاقع فيه فالحق
بالمفعول به كما يدعيه النحاة في نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو
ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة غير محضة قال رب بن عم
لسليمى مسمعل طباخ ساعات الكري زاد الكسل ولعل المصنف
جعل مالك يوم الدين يقتضيا للام كمضارع مصر قلت اقاك
ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله
قبلي او بمعنى اللام نحو قتيل في طرفه والوجه في تعريف مالك
يوم الدين حتى وقع صفة لله انه بمعنى اللام نحو قتيل كريم لا صلوا





صلوات الله عليه وانه بمعنى الماضي كما قال مالك يوم الدين اي امر
يوم الدين فيكون كخالق السموات وابراده ماضيا على طريقة قوله
وسيق الذين ونادى اصحاب النار فكونه من الامر المحتوم وكانه
وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة حرت على الله على وجه البدل
والاول اولى والتفق عليه من اللفظية ثلثة اشياء اسم الفاعل المضاف
الى فاعله او مفعوله كما مر واسم المفعول المضاف الى مفعوله دون
فاعله والى المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضافة الى ما
هو فاعل في المعنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما مر في
باب ان شاء والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي ثلثة اشياء اضا
ما ظاهر انه موصوف تضاف الى صفته او ما ظاهر انه صفة مضا
الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجيء بيانها بعون
الله اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية فتفيد تون اض
الصفة اضافة لفظية مبني على تنوين عاملة في محل المضاف اليه
اما رفعا ونصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر
ليس بمجرور في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر مبني
فيكون الاضافة بلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة
اما ان تكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او فعل تفضيل
اما فعل التفضيل فسيجيء حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي التي
جاز له العمل فاضافتها اللفظية واما اسما الفاعل والمفعول
فعملها في مرفوع ومنصوب جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او
بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحدا لازمنة البتة بل كانا
للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضارب عمرا بطنه وسود
وجهه ومودب خدامه وذلك لان في مشابهة الفعل تكفي في
عمل الرفع لشرف اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا
الاجنبي الى رفع الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على
مذهب ابي علي ونحو مررت برجل مصري حمار ولذا برجل
حر صفة سرجه واذا كان كذا فاضافتهما الى سببهما فاعلهما
معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان
المضاف في الحقيقة نعت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت
زيد قابض الدرهم فالمعنى كزيد درهم قابض وكذا مودب الخدام وحسن
الوجه والنعت هو المعنى للموصوف المخصص له لا للمنعوت منه

المختص فلم يكن بغير هذه الثلثة مما اضيفت اليه ولا تخصصه منه
بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة هاهنا صفة
للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل اسم الافعال
الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق فانا او بمعنى
احد الازمنة الثلثة كمو مررت برجل ناصر زيد وضارب
عليا بالامس بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يقع
انتقاله الى الصفة او اثباعه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا
يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما يجيء ولذا يعملان في الظروف و
الجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكتفيه لاحد الفعل كمررت
برجل ضارب امس في الدار ومضروب اول من امس بالسوط وكذا
ينبغي ان يكون الحال لشابهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه
ليس باحسى واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره
من المعمولات الفعلية فمحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما
للفعل معنى وورودا وتحصل هذا الشرط لهما تنبيها اذ كانا بمعنى
الحال والاستقبال والاطلاق المفيد للاستمرار ولانهما يشابهان
اذن المضارع الصالح لهذه المعاني الثلثة الموازن على الاطراد
لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحيته للحال والاستقبال
فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة
جارية بتسامح اذا قصد وا معنى الاستمرار ان يعبروا عنه بلفظ المضارع
لشابهته للاسم الذي اصل وضعه للاطلاق كقولك زيد
يوسف بالمال ويحتمل وجوده اي هذا عادته فاذا ثبت ان اسمي
الفاعل والمفعول يعملان عمل الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني
الثلثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي لفظية اي هذا مبني على
العمل كما تقدم واسم المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة
عملت بجوانبه لمحاذاتها وضروب بنصل السيف سوق سمانها
واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من مطلقا بانهما لا يدلان على الفاعل
المستمر فكان اضافته لفظية كقوله ممحرز قيدا لا ابرا هيكلا اي
مقيدا لا ابدا وهذا فوق هذه بمرتبة غير ان هذه الصورة احرى ان
يعبر عنها بكتوله باسارق الليلة واما اذا كانا بمعنى الماضي فلا
اضافتهما محضة لانهما لم يوافقا الماضي فلم يعملا عمله لا عندهم
الكسائي فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على

ان كونها



ان كونها محضة قوله تعالى فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا
جعل فاطر وجاعل صيغتين للمعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث
المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي والمستقبل
في نحو ضارب زيدا امس فيصح ان تخصيص الغلام بزيد في غلام زيد
حين اسند اليه ماوليته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب
فلم يستقر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه حتى تتعين المضاف
لها او تخصص واسم الفاعل او المفعول الذي يصح ان يكون اضافته
محضة كما يصح ان يكون كذلك وذلك اذا وان كان بمعنى المضارع الا
ان استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه يصح تعيينه به او تخصصه
ولا سيما اذا كان معنى الاستمرار في الفعل غير وضعي فان وضعه على
الحدوث فلا يسوغ به تقول مررت بعبد الله ضاربك اي المعروف بضربك
كما تقول برجل شبيهك اي المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى
لم يعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كان في صاحبك وان كان اصله
اسم فاعل من نصب بنصب بل تقدره كانه جامد قال الله تعالى حكاية
حم اتنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب
وقال التوب شديد العقاب ومثال اسم المفعول المضاف الا لاجنبي
اي المنصوب قولك زيد معطى الدراهم يعطي الدراهم ومكسو الجبة
اي يكسى الجبة وحاله تجاه اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر
واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة
وذلك لتقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم
موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يتقيد فاشبه الاسم
صميمه وبيان ان بخلاف الصفة فانها تؤدي مؤدى الفعل بلا صميمه
تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اي ان ضرب وتقول مررت بزيد ضارب
عمرا اي يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما
ظاهر او مضمر بخلاف المصدر كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي
مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكقوله اعجبني ضرب قائما مجردا عن
المرفوع ثم ان المنصوب فيما كان الصفة قوي شبهها بالفعل كانت
اولى بعملها عمل الفعل وكان تقديرا لانفصال فيها ظاهر فمتى قام
بها كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر المعمول اليه
معموله محضة فتختص المصدر او تعرف بنسبته الى فاعله او
معموله لاستوائه به كاختصاص الغلام برجل وتعريفه بزيد في

قلت تقتضي ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولي من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك لان المصدر لا يحتاج في عمله الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل واسم المفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سياتي في ابواب قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر والمتعدي اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضروريات عقلا لا وضعا فبعد حصولهما له بكيفيه للعمل فيهما ادنى مشابهته للفعل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى تعمل عمل الفعل فالحاصل ان طلب المصدر للفاعل والمفعول كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه يتضمن المصدر عملها فيهما قوي لكونه مشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جرت في اللفظ فاعلهما فلا بد من ضمير فيهما قائم مقام الفاعل مرفوع ان لم يكن في الحقيقة فاعلا كقايم الغلام وحسن الوجه فاذا كان فاعلا في المعنى من المصدر كما في اضافة يتقدير الانفصال الي من المصدر لان الاضافة مبنية على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان اجتماعهما عمل الفعل وفي الاثر يطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او نون نحو ضارب زيد ومعطي الاخ درهما عمرو وملبسو والفرا واما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى السببي والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قايم الغلام وحسن الجمال وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في الصفات وحدها ومنها وهو الضارب زيد في محل الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغي ان يعرف حال اسم الفاعل والمفعول كقايم غلامه ومررت بخادمه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجيء في ابوابه وقد يكون في المضاف اليه وحده كقايم الغلام

اضافة

والمودب

والمودب الجمال والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا لضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بل الفائدة في التخصيص بين نصبه وجره ومنصوبا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة فوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي من جملة الرجال بعد تعريفها بل افادت تخفيفا فمن حمله انها لم تفد تعريفا جاز في هذه المسئلة واشتبه بزيد حسن الوجه فاذا افادت تعريفا لم تجز الاولى لتردد كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جملة ما تفيد تخفيفا جاز الضارب وبارد لحصول التخفيف بحذف التنوين وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا للاضافة قال الفراء جاز الضارب زيدا لانه يوهم ان لام التعريف دخلت بعد الحكم باضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف ولحي فيه ايضا وقال وكل الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلت بعد الحكم باضافة فانه رجم بالغيب من اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر انما انت بعد الحكم يذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم تحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مسببه به وذلك نفو الحسن الوجه والحر فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لحلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما ياتي في باب الصفة المشبهة واما النصب في مثله فموطئه للجر وذلك انهم لما اراد والاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجي بالمضاف باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير ومثل هذا المقام مطرد في غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله لحاف لحاف الصيف والمبرد يرده والاولى انه يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في المثل المذكور سابقا في الصلة

او بالصفة اذا كانت حملة وغير ذلك مما اشترط فيه ممر قلا فلما جي با
للام مع قصد الاضافة نصبوا اولا ما قصدوا جعله مضافا اليه تشبيها
للفاعل بالمفعول قبيل للحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل لصحة الاضافة
اليه لانهم لو اضافوا الي المرفوع لكان اضافة الوصف الي موصوفه اذا
الرافع من الصفات بعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الاترى
ان قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو مع
براعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز
في المحضة اضافة الصفة الي موصوفها على ما الاصح كما مجيء لم
يجز وان في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع م
في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف الي موصوفها
فتبين من هذا التطويل ان المختار في الحسن الوجه جر الوجه
وان نصبه قبيح له بالمفعولية في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه
حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم تعمل كما شبه الحسن الوجه في
النصب على سبيل الشاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب
وليس للفراء ان يقول فلشبيه الضارب زيد بالحسن وجه وذلك
لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية بمنزلة بحري المحضة
فكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الي النكرة فكذلك لم يجز ورد ان
في اللفظية وسب بن ملك الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الي
المعرف من العلم وغيره اما الي النكرة فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب
زيدا بنصبه الحسن الوجه ايضا من حيث ان المضاف اليه معرفا
وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف
والمنكر كما نقل عند السيرافي فان قال ان الفراء يجيز هذا الضارب
زيد وهذا الضارب رجل ويرتضعه هذا كهو ضارب زيد
وهذا لهو ضارب رجلا في هذا الذي هو ضارب زيد وضارب
رجل بتحمل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير ولا يوجب
كون صلة الالف واللام فعليه كما هو المشهور عند النحاة قلت
السيرافي في هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه وهذا
العلام زيدا في هذا الذي هو علام زيد قال المصنف واما قياسه على
الضارب فلا يجوز وذلك لان في الضارب قولين كما يجيء عن قريب
احدهما انه ليس بمضاف بل الضاف الكاف منصوب على انه مفعول
فقياس الفراء حينئذ عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف لانه

عمل

حمل في صحة الاضافة وان يحصل به تخفيف على ضاربك فانه اضيف لا
نظرا الي التخفيف وانما قلنا ان الاضافة ضاربك ليست للتخفيف لانها لو كانت
لاجله لم تكن لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة كما
في ضارب زيد وضارب زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان
في الخبر اما تنوينا او نونا وبهما يستعران بتمام الكلمة والضمير المتصل
في حكم تتمة الاول فلم لم يحذفا ولم يحذف الكلمة لزم كون الضمير
منفصلا متصلا في حاله واحد فلما التزموا الاضافة في ضاربك
من غير نظر الي تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا لا تحقيق
لانهما باب واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا ردم كلام المصنف فيه نظر
وذلك لان المقول ان يقول انما جاز ان حمل ذي اللام في الضاربك في
وجوب الاضافة انهما على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام
وهي اجتماع النقيضين لم يضف لما ذكرت انهما لما ذكرت انهما من
باب واحد فهلا جاز لي حمل ذي اللام في الضارب زيد على المجرد منها
وهو الضارب زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون
ذي اللام وهو حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا
وينبغي ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام
ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولي ان اسمي الفاعل والمفعو
المضافين الي ما هو من سببهما في حكم الصفة المشبهة كما يجيء واما
اسما الفاعل والمفعول المضافان الي الاجنبي المنصوب بهما فنقول
اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما
ان يليه مفعول ظاهرا او مضمرا لظاهر ان في المجرد اذا اضافه
اليه وله نحو ضارب زيد وان وفي المقرون باللام جاز الاضا
اذا كان المقرون به مثنى او مجموعا تالوا والنون لحصول التخفيف
بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد وكذا نحو اذا كان
المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون حالما من تثنية
المثنى والمجموع بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد وكذا
نحو اذا كان المفعول به معرفا باللام نحو الضارب الرجل الرجل
الرجل والضوارب الرجل لمشابهة للحسن الوجه كما تقدم او مضا
الي ضمير المعرف بها وهلم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخي
الرجل قال بن مالك او مضافا الي ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب
غلامه وذلك لجري ضمير المعرف باللام عند مجري المعرف باللام

فا

فا

وكان عامة قياس قولهم ان يجوز الضاربة على الاضافة اذا عاد الضمير على ذي اللام ومذهبه ان الضاربة ليس بمضاف بل قد يحصل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما مر في قول الواهب المائة الحسان وعبدها لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع فينسبان الى التابع كما يجيء عن قريب وان ولي المقترن باللام المجرد المجرد عن التنوين غير ما ذكرنا من المظهر اتم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولي المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربك وضاربي في الشعر والنثر وليس بمليء الا في حال وقيل بل النون للوقاية تشبيها بيحملني وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحملني لا ما ملني وانشد ايضا هم الفاعلون الخير والآمرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما وقال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وابي المعتفين رواهمه قال سيبويه هذا الضرورة هو الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء للامر والنية ويحتضرونه للكتب لم يحذف فيها اجز للوصل يجري الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير لما يثبت وصلا ثم ان الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وقام فانه عنده مما في موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنوين والنون ليس عنده مما للاضافة بل للفصل بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون وهن منصوب لا غير نحو الضاربه لاغتباره المضمر بالمظهر فالضاربة عنده كالضارب زيدا لا نحو فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما مر في قوله لقافطوا عوف العشيرة بالنصب قال الرماني والمبرد في احد قوليه وجاز الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل فاما المفعول وامثاله فتابع المضاف اليه فسيبويه يجر فيه ما لا يجوز في المسوغ فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيدا على ان يكون زيد عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما ياتي في بابه فان قدرت البدل فيما مقام المبدل منه لم يجز ذلك

والله

وان لم تقدر كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا عالم زيد ويا عالم بريدون بدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينسبان الى التابع كما ذكرنا ان التابع البكري لشارب يتصب بشارب لا غير حملا على محل البكري وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما لا يكون في قوته ما يعمل وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى ضمير ما فيه اللام كقولك الواهب المائة الحسان وعبدها وتمرتيره وعبد المائة قال واما اذا عطفت عليه نحو زيدا وغلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور وقد مر سيبويه به قوي اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان الفتح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز وقوفهم يا زيد والحارث وعمرو بالرفع واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللاذ بان فاما ان يكون مجردة من اللام او مقرونة بها فان ولي المجردة منها ظاهر سببي جرته باضافتها اليه نحو ما ذكرنا وجاز تشبيها لها بما ذكرنا لان الظاهر يحل باللام محل المضمر درجة او درجات او منكرا لذلك نحو قوله حسن الوجه وحسن وجها اي الغلام وحسن وجه وحسن وجه ابي غلام او مضافا الى ضمير ذي اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا ضرورة قال اقامه على ربعها جارتا صفين كميتا الاعالي جونا مصطلاهما وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله ربيت قطاب الجيب منها رفيقه عمر الندا في نضة المجرد اذا حذفت التنوين من جنيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي لان المعنى كميتا الاعالي فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يجيء في باب الصفة المشبهة عليه استقبح جميع لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفة جنيب بالتنوين وان ولي المجردة مضمرا ذو هو فاعلمها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كزيد حسن خلافا للكسائي على ما نقل عنه بن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه وحذف التنوين والنون للمعاقبة لا للاضافة

كما ذكرنا من مذهب الاخفش وقام مقام اسم الفاعل المجرد وان ولي ذات
اللام ظاهر سببي مرفوع به وان اضيفت اليه وجب ان يكون اذ الام
بدرجة او درجات نحو الحسن وجها اي العلام اذ لا يجوز الحسن وجه
ولا الحسن وجهه لما يجيء في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك
ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسين الاخ والجميل
وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا
يلزم نحو الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز اتفاقا على القياس جواز
اضافة ذات اللام التي فيها تؤنث المثنى والمجموع الى اي ضمير كان و
الى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت
بالرجل الحسن غلامهما والجميلة وكذا بالرجال الحسني العلام والجميل
وجهه ويجيء في باب الصفة المشبهة لهذا الوجه مزيد شرح
ان شاء الله ولا يضاف الصفة الى مرفوع به غير سببي نحو قولك هم
مررت برجل طيب تروداه نومان لعدم الشبه في الصفة مرفوع به
في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قوله الهاية الهمان
اي ما يتقى النافة والجمان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك
على ما يجيء في باب الجمع قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها
وتمام البيت عودا ترعى خلفة اطفالها العود جمع عايد وهي
الحديثة الساح ورعي اي ساق قوله ولا يضاف موصوف الى
صفته ولا صفة الى موصوفها نحو مسجد الجامع وجانب الغربي
وصلاة الاولى وثقلة الحمقا متناول ومثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب متناول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص
كليث واسد وحسن ومنع لعدم الفايدة بخلاف كل الدراهم و
وعين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحو متناول
اعلم ان الاسمين الجامدين اذا طابقا معنى على شيء واحد على ضربين
اما ان يكون لواحد منهما زيادة فايدة كالصفة والموصوف
والاسم والمسمى والعام والخاص او لا يكون والاول على ضربين
اما ان يجوز اضافة احدهما الى الاخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام
الى الخاص او يكون على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى
العكس والمتفق على جوازه اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج
ذلك الى التاويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التاويل العام
غير اللفظي الحي والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم

وعين



وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد وثياب القصب وبلد بغداد ونحو
ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص
ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام الجامد لتحصيل الابهام
فلا يقال مثلا نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه من
غيره لا يكسى من غيره الابهام والذي يحتاج الى التاويل المسمى المضاف
الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز وكوكبة وذات
مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ
الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلم واسم السيف ولفظ
الحي مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قولك الين الحي رباح اما
الاسم المضاف الى اللقب فتقول اذا اجتمع الاسم واللقب تاخير اللقب
لانه ابين واشهر من الاسم كما يجيء في باب العلم ويجيء هناك انه
يجوز نصب اللقب الموخر ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضا
او احدهما مفردا دون الاخر وانه ان كانا مفردين او لهما حانا اضافة
الاسم الى اللقب ايضا وهي الاكثر وظاهر كلام المصريين انك اذا اردت
تقطع الثاني رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد جاء الزجاج
والفراء والاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاءني
قيس قيه وان كانا مضافين او لهما اليه بحث الاضافة بل يجب اما
القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما والاتباع على ان الثاني عطف
بيان لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان تاويل نحو سعيد كرز ان
يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ والدال انه كما يطلق
اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك
اللفظ الدال تقول متاع جاني زيد والمراد المدلول وكلمتني بزيد
والمراد اللفظ فمعنى جاني سعيد كرز اي ملقب هذا اللقب ولا
ينعكس التاويل اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون
معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانه ينسبق الى الاذهان
ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال
سعيد لرزقان قلت فلم لم تعدوا اللقب مضافا الى الاسم او
غير مضاف قلت قد قدمنا ان المقصود ذكرهما معا ولو قدر اللقب
لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم
مع زيادة وصف ممدوح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر
منها بالاسم واما ذو وذات وما تصرف منهما اذا اضيفت الى المقصود

بالنسبة فتاويل قريب من التاويل المذكور اذ معنى حيث ذا صباح اي
وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف
محذوف وكذا حينئذ ذات يوم اي من صاحبة هذا الاسم واختصاص
ذا بالبعض وذاتا بالبعض الاخر محتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا
غبوق فليس من هذا الباب لانا الصبوح والغبوق لبسارا فين بل
ما يشرب فيهما فالمعنى حينئذ زمانا فاصاحب هذا الشراب فلم يضف
المسمى الى اسمه وقولهم لبكم ذوي التالبني فطلعت نوازع من
قلبي ظمأ والرباب اسم صحاب هذا الاسم وجانبذ واسيويه اي صحاب
هذا الاسم كما هي في باب الجمع واما قولهم الحم وال مرامرتين
السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ
كما ان الهوبر بمعنى الجماعة المنسوبة الى موبر وايا ما في نحو قولهم
هذا حي يزيد فتاويله بخصه الحي فكانك قلت بخص زيد فهذا
من باب اضافة العام الى الخاص بمعنى هذا حي زيد عينه وذاته
لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحي توغلا في باب المبالغة
فاذ قلت فعله زيد فكانك قلت فعله هو بنفسه وهو حي
موجود الا انه في اليه الفعل وهو بعد ومر وهذا في زيد اي هو
بعينه حاضرا فيما لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التاكيد بمعنى ذاته
وعينه وان كان المشار اليه ميتا قال الافوه الاودي لله بني زياد وحي اسلم
منح الجماد وقالوا يا قوان اباك ذو حويلد قد كنت قانعة على الاه
الاحماق وقد حكم بعض النحاة بالفاظ حي وزيادته في مثل
هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله الحمد لله
ثم اسم السلام عليكما ومن يسلم جوابا كاملا فقد اعتذروا في قوله
تداعين باسم الشيب في مسلم جوابه من نصر وسلام وفي قوله
لا يلعش الطرق الا ماحو نعداع ينادي باسم الماء فيعوهر ويلغا
لفظ المقام في قول السماخ ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام
الذئب كالرجل اللعين والحوان الاسم في المواضع المذكور له
معنى فقوله اسم السلام اي لفظه الدال عليه وكلمته يعني سلامه
عليكم واسم الماء واسم الشيب اي صوت الماء وصوت الشيب اذ الاسم
هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل
على ان زيادة الاسم في مثله تنصيص على ان المراد هو اللفظ
لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة الاسم بل لم يكون لفظ

الاسم

الاسم المحكوم بزيادته الامع ما يتعلق باللفظ نحو تداعين وينادى
في اسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم
الشيب اي وصوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما
قولهم مقام الذئب فهو من باب الكنايات تقول مكانك ميمنعيد
اي ابعد مني بعيد الامن بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعد الذئب
فقد بعدت مكانته الذي هو فيه والمختلف فيجوز اضافة احدهما الى
الاخر الموصوف وصفته فالكوفيون يجوزون اضافة الموصوف الى صفته
وبالعكس استشهادا للاول بنحو مسجد الجامع وحاب الصريح والثاني
بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب قالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف
بحذف التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ هو
اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وميزة الاضافة ليست كاضافة
الصفة الى معمولها عند هم اذ الاولى لا تخصص ولا تعرف فالى
بخلاف هذه فان الاول ها هنا هو الثاني من حيث المعنى لانهما موصوف
وصفة فيخصص الثاني وتعرفه تخصص الاول وتعرفه واما على حسن
الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انه جعلته لغيره ثم
الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعد ذلك ثم
اللفظ مع المجرور به غاية البعد فعاد هذا تقول هذا مسجد الجامع
الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا تجوز اضافة الصفة الى الموصوف
ولا العكس وهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة الذي
ثم نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على
شيء واحد فهو اضافة الشيء الى نفسه ولانهم هذا مع الكوفيين
لانهم يجوزون اضافة الشيء الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما
يجيء من مذهبهم قالوا ولانه يجوز وه ايضا لجاز على الاول في احدهما
زيادة فاين كما في نفس زيد وقال المصريون ذلك لان ما يكون
الموصوف والصفة الا عراب واحد وليس شيء لان ذلك انما يكون اذا
بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا سبيل له وهو
موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقا سيف تميم اي المضاف
اليه في الحقيقة هو موصوف هذا المحذوف والاصل حذف واقيم صفته
مقامه اي بقلة الخبيثة الحمقا وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في
السيول وموالج الاقذار ومسجد ابو موسى الجامع وذلك الوقت يوم
الجمعة كان هذا اليوم جامع الناس في مسجد للصلاة وجانب

المكان العربي وصلاة الساعة الاولي اي اول ساعة بعد زوال الشمس وكقولك
كوجرد قطيفة بالتاء بل كخاتم فضة لان المعني شيء جرداي بالـ
ثم حذف الموصوف واضيف صفته الجنس للتبيين اذ الجر يحتمل
ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من
الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعني من ويجوز عندي ان يكون
اصله اضافة الموصوف الي صفته من باب طور سيناء وذلك فان يجعل
الجامع مسجدا مخصوصا والعربي جانبا مخصوصا فالاولي صلاة
مخصوصة والخمسة قليلة مخصوصة مهيئ من الصفات الغالبة ثم تضاف
المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة الي هذا المختصة لغايتها و
التخصيص فيكون صلاة الاولي كصلاة الوتيرة وبقلة الحمقا كالبقلة
البدرة وجانب العربي كجانب اليمين واما الاسماء الدالة ليس
في واحد مما زيادة فايدة تكلف لحوط النووي وليت اسدا فالغرض تغيير اضافة
احدهما الي الاخر للتخفيف قال ان العرب تحذر اضافة التي الي نفسه
اذا اختلف اللفظان نحو قوله فقلت اجوا عنه كما الحلة انه
سير فكما منها سام وعارية والتما هو الجلد والانصاف ان مثله كثير
لا يمكن رفعه كما في نهج البلاغة لصلح الرحا منهم سفقات وجلهم
وقوله وحاد الدعة وسكان الهوا ولو قدنا ان بين الاسمين في كل بعض
فرقا لالحقنا الي بعضات كثيرة ومما اختلف فيه هل اضافة محضة
اولي علي ما تقدم ان فعل التفضيل فعولي هو في حال الاضافة علي
ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه علي كل واحد مما اضيف اليه
التي دل عليه لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجيء
ذكر احكامه في باب والمقصود ههنا ان اضافته بالمعني الاول فيها
الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابن علي والجرولي هي غير
محضة لكونها بمعني من والجار والمجرور في محل النصب انه مفعول
افعل كما لو ظهرت من فان الجار في قولك افضل من القوم لا بد منه
الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة
مضافة الي معمولها الذي هو المجرور بعده سوا الجر عن ظاهرة
او مقدرة فهو كاسم فاعل مضاف الي مفعوله نحو ضارب زيد وعمي
من الابتدائية نحو افضل من القوم انه انطلق زيد في الارتقا
والزيادة في الفضل من مبدا هو القوم بعد مسار كهم له في اصل
الفضل الا انه لنقصان درجته في مساهمة القاعل عن الصفات

المشبهه



كما تجيء وبابه لا يرفع مظهرا الا بشرايط اثنتي عشرة بابه ولا يو
ينصب مفعولا صريحا ولا شبهه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع
مضمرا ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز ه
الذي ينصبه الجوامد ايضا كما في عشرون درهما نحو احسن وجها
ودليل تذكيره قول الشاعر ملك اصلح البر به لا يوجد فيه
لما لديه نفاق وقوله ولدارقم ما مثلنا خير قومهم اقل تعصبا منا
علي قومهم نحو او مذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل هي
حقيقة مطلقا وذلك انه في حال الاضافة علي ضربين احدهما
ان يكون بعض المضاف اليه كان قيد دخل فيه دخولا اي في اضيف
اليه والمعني فيه ان صاحبه مفضل في المعني الذي وضع له
المصدر المشتق هو منه علي كل واحد واحد مما بقي بعده من اجزا
المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد اظرف الناس مفضل في
الظرافة علي كل واحد مما بقي منهم بعد هو لا يلزم منه تفضيل الشي
علي نفسه لانك لم تفضله علي جميع اجزا المضاف اليه بل علي ما
بقي من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا
المعني بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم وتمام وجزوهم واحد منهم
ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد
افضل من عمرو ولو كان بتقدير من البيانية كما في خاتم فضة لوقع
اسم المضاف اليه مطردا علي المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب
ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته كهذا المعني
كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فتكون محضة
بدليل قوله تعالي فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اضاع
البريه خبر مبتدا محذوف اي هو اضلع وثانيهما ان يكون افعل
مفضلا علي جميع افراد نوعه عطفا لتخصيصه الي شي للتخصيص
سواء كان ذلك الشي مشتملا علي امثال المفضل نحو زيد افضل
اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداديا اي افضل افراد نوع
الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص
كما في غلام زيد ومصارع مصر لا لتفضيله علي اجزا المضاف اليه
فهذه الاضافة محضة مختصة اتفاقا بمعني اللام تقول افعل
بالمعني الاول اما ان يضيفه الي المعرفة او النكرة فان اضيفه
الي المعرفة لم يخل اما ان يكون مفرده نحو افضل الرجل وافضل زيد

اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بلى اذا كان دالا على الواحد من اسما الاجناس
التي يقع لفظ مفرد منها على القليل والكثير نحو البرني اطيب التمر
جاز والرجل ليس جنسا لهذا المعنى فلا يقال افضل الرجلين اي احد هما
المفضل على الاخر وافضل الرجال اي احد هم المفضل على كل واحد
من الباقين واما اذا اضيفت الى النكرة ويجوز اضافته الى الواحد و
المثنى والجمع نحو بيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون
افضل رجال فتبطابق صاحب افعل والمضاف اليه افرادا وتثنية و
جمعا ونحو افراد المضاف الصفة وان كان صاحب افعل مثنى او مجموعا
قال تعالى ولا تكونوا اول كافر به وحكم اجزاء الاضافة حكم افعل
يعني انك اذا اضفت ايا الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه
مثنى او مجموعا واذا اضفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا
ومثنى ومجموعا والعلة في ذلك اذا استفهمت عما كان او شرطا او هو
موصوله موضوع ليكون جزا من جملة معينة بعد يجتمعه منه ومن
امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا من جملة كخ نحو
الفرس اقره الفعال ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى
الاول اذ ليس جزا من جملة بعد هو قولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل
رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا قائدة في كونه افضل من بين جملة
غير معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اي رجلين زيد
واي رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اي للتعيين وليس بتعيين من
جملة غير متعينة وقولنا يجتمع منه ومن امثاله يخرج نحو وجه
زيد احسنه ونحو قولك اي زيد احسن اوجهه لم يرد ام رجاله
فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي
بعداد اطيب اي اي دورها الا ان يقدر المضاف اي احسن
اعضا بر واي اعضاء زيد واي دور بغداد فاي موضوع للتعيين
بعض من كل معين بعد على سايرها فاذا تقرر قلنا
لك زيد افضل الرجل واي الرجل هذا لان الرجل ليس كلا يشمل زيدا
وغيره بخلاف قولك البرني اطيب التمر وقولك اي التمر هذا لكون
التمر جنسا يقع على الكثير وهنا افضل الرجلين واي الرجلين
لكون المضاف فيهما بعضا من الجملة المعينة بعد وهي المثنى فكذا
افضل الرجال واي الرجال سواء اردت بهذا الجمع مجموعين هو
معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة

واما جاز

بجزم



واما جاز اي رجل هو واي رجلين هما واي رجال هم مع ان المجرورة جميعا
ليست في الظاهر جملة معينة كالبرني لان المراد بكل واحد من هذه هو
المجرورات الجنس مستغرقا مجتمعا من المسؤول عنه وامثاله وفي الحقيقة
منتسبة الى المسؤول عنه وامثاله كما شرطنا فمعنى اي رجل اي قسم من
اقسام الرجال اذا قسمت ارجلا رجلا واي رجلين اي اي قسم من اقسام
هذا الجنس هو اقسم رجلين رجلين واي رجال اي اي قسم من اقسام
هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا فالزيدان افضل رجلين اي
افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلا فافعل سوا اضيفت الى
المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مسلة من اجزا ما
بعد من افرادا او تثنية او جمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين
لان الرجلين ليس لهما اجزا مثل الزيدين تثنية بل هو جزو احد
مثلي الزيدين وجاز زيد افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتهما و
رجلا رجلا كزيد وعمرو رجلين رجلين كالزيدين ورجلا رجلا كالزيدين
ولا يطرد ان صاحب افعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف
اليه فنقول زيد افضل الرجال انما افضل من مجموع الرجال من حيث
كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل هو قسم
من اقسام الرجال كما كان في النكرة سواء وكذا اي للتعيين قسمه
من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اي الرجلين
هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منه متميز حتى يعين احد
تلك الاقسام ويجوز اي الرجال هذا واي الرجال هذان او هولا لان
الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا ومثنيات ومجموعا فان قيل
فكيف جاز التعيين عن استغراق الجنس باحد اجزايه في النكرة وحقه
قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك
في المعرفة قلت لان المنكر لا يختص في اصل وضعه بواحد
بعينه فصح ان يعبر به عن كل واحد واحد على البدل لا اذ يغني
الجنس بخفيفة اخلاف المعرفة فانه للتخصيص بعض الاجزاء
تعيينه فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره واي وافعل لا يضافا
الا الى جملة ذات اجزا كما قلنا وايضا فان اي ما يكون بمجرده با
لعطف فيهما فلاجل تكرر السؤال عنه فانك والمفضل في افعل
نحو زيد وعمرو افضل رجل واسلم واي رجل واسرة انت هذا او هم
واما قولهم هذا ابي واباك فالمراد به ابينا لكنهم قصدوا التخصيص على

ان المراد المتكلم والمخاطب اذا كان لا بدل عليه الضمير في اينا فصرحوا
بالضمير بن فوجب اعادة اي سهابة لحق المعطوف والمعطوف عليه
اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شي
الا باعادة الجار فتكرير اي للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك
بيني وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال اي
ما وايك كان شر هبد الى اللئامه لابراها وجامثلة في الضرورة و
اظلمي واظلمه واي معرب مع ان فيه اما معنى الشرط والاستفهام
او هو موصول للزومه للاضافة المحرجة لها لاسمية المقتضية
للاعراب ولا تحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه
نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسما الحسنى اي اي اسم وكرهل
من التا مضافة الى مونث الصحيح من الحاق التا كما عي في الموصول
قال تعالى باي ارض تموت قوله ولا يضاف اسم تمام تل للمضاف
اليه في العموم اي لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان
في العموم قوله عين الشي بريد باشي سيا معنا كزيد وعمرو
كما تقول عين زيد والاقاتي اع من المتباين وقد داخل المض بعض
احكام المضاف الاضافة فلا بأس ان تذكرها احدها حذف المضاف
اقاامن اللبس وجا ايضا في الشعر مع اللبس فقال فهل لكم فيما
الي فانني طبب بما اعيا النطاسي حذقا اعلى ابن حزم فاذا حذف فا
لاولي والاسم قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب
كقوله تعالى واسيل القرية وقد يترك عبد ربه على اعرابه
ان كان المضاف معطوفا على متلم مضافا الى شي لم يقال في المثل
ما كل سودا تمرة ولا بيضا شحمة اي ولا كل بيضا قال ولو لم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على
عاملين مختلفين ولا يجوز عند وعند غيره يجوز ذلك فلا
يقدر مضافا وتقول ما مثل عبد الله تقول ذلك ولا اخته وما
مثل خيل ولا ابيك تقول ان ذلك اي ولا مثل اخيه ولا مثل
ابيك قالوا ينجب اضمار المضاف هنا فيكون مما حذف المضاف فيه
واقيم المضاف اليه على اعرابه وذلك لانا خيه لو كان معطوفا
على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقال ذلك وليس هو
المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك وايضا لو كان
معطوفا عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالجرو

باحى

ر

باحى ولا يجوز كما يجيئ في باب العطف ولو كان ابيك في المسئلة الثانية
عطفا على اخيك لم يقل تفقان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف
في المسئلتين لكان الداخل عليه لا الزيدة معطوفا على غير ما نسب
اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانك تقول ما جاني زيد ولا عمرو ولا يجوز ما
جاني غلام زيد ولا عمرو وعنى عمرو الجي ليس مستغنيا عن زيد بل عن
غلامه واجاب المصنف عن الاستدلال كما بان مثل ههنا كناية و
ليس بمقصود فكانه معدوم يقال لمثلك لا يفعل هذا اي انت ينبغي
ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب
مرادا عند ذلك وعند ذكر يفسد المعنى لانه لا يمتنع حينئذ ان يكون
المعنى مثلك لا تفعله وانت تفعله كما تقول احوز يد لا يفعل هذا
ولكن زيد يفعله لما كان لا خ مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله
ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا يجي للسادات المذكورة قال
بعضهم ان في هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مجاسا جيد
المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف
الا ترى انك لا تقول مثل لا اقول ومثلك لا تقول بالتا ومتكلم لا
تقولان ومتكلم لا تقولون لو اقول لاذ اللفظ المفرد معنى المثنى و
الجمع غير عبرة في كلامهم كاسما الاجناس فانه يصح اطلاقها
على المثنى والجمع وكذلك استعمال المجرد من علامة التانيث
مجرى المونث كثير فعلى هذا لا امنع من اكتساء المضاف معنى التا
والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء بالكلام الذي
هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فلما مر من قوله
مر اللبالي اسرعت واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك وابيك
يقولان ذاك واما الجمع فكقولك ما مثل اصحاب الديار تقضي واما الفاظ
الغيبة مع الخطاب فلمرعي الامع حرف الخطاب نحو يا زيد
ومن ثمة لم تجز ما مثلان تقولا بالخطاب كما جاز في المثنى مثل
اخيك وابيك يقولان وفي التانيث كقوله عليه السلام ما رات مثل
الجمة بالطلع وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف والتذكير
قال وسقوني من ورد البصير علهم بردي تصفق بالرحيق هـ
السلسل اي ماء بردي وهو مؤنث فقال يصفق بالتذكير ويبقى مر
مقامه في التانيث ايضا نحو قطعت اليمارق فاندملت اي قطعت
يدي وفي العقل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا

نيت

البريص

بيانا اوهم فايلوت فقال لهم وقال الخليل يقوم مقامه في التكبير ان
كان معرفة اضيف اليها مثل محمد هذا رجلا خورياي مثل اخي زيد
واستضعفه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل
الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قصية ولا ابا حسن لها فليجعل
العلم معنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما
ذكرنا في لا التبرية وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا فيقام
المضاف اليه الاخير مقامه كقوله وقد جعلتني من حربهم اصيبا
اي ذا مقدار مسافة صيبوتا بها حذف المضاف اليه فان كان المضاف
ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان
او مشبها به في الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف
مضاف اخر الى مثل ذلك المحذوف فانيا على الضم وتسمى الظروف
غايات ومنها قط وعوض ومذ وحيث كما تحيى في الظروف المبنية
جمع احكام وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك
المنوي سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد
زيدا ومن غيرها كقوله يا من راى عارضا اسر به بين ذراعي
وجبهة الاسد وقوله الاعلالة او بداهة سابح فهذا الجر اجازة لتم
بيد لما من المضاف اليه سوغ وله بين المضاف لان المضاف اليه
كالبدل في بما يفسر ان بني هذا على قول المبرد ومن مذهب سيبويه
ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف الى الحقيقة
اي ضميره والتقدير لاعلالة سابح او بداهته لم حذف الضمير
وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون
الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب
الندا في باسم سعد اني ومذهب سيبويه في زيد وعمرو وقائم
ان خبرا لمبتدا الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا ومذهب
المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف
اليه في السعة واما نحو يا تيم تيم عدي في كما يقدر ذلك فيه
لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف
من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ادراك
من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذ واو وان كقوله تعالى
كلا ضربنا لها الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض واذا قطع كل و
بعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما

وبعضهم

وبعضهم جوز وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه
في صورة النكرة وان كان معرفة حقيقة لكونه يتقدر بكله وقد حكى
الخليل في الموت كامن وليس بمشهور وقالوا الفصل بين المضافين
اعلم ان الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور وغيرها
عزير كقوله لما رأت ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها
وقوله كان اصوات من ايغالهن اواخر الميس انعاص الفراريج وبغير ما
عزير قليل جدا نحو قوله فزججتها متمكن وقد سفت علاجيل عبد
القيس منها صدورها وحكى ابن الاعرابي هو غلام ان الله ابن اخيك
وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد
وذلك لكثرته دورانه في الكلام وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول
ان كان المضاف مصدرا او المضاف اليه فاعلا له كقراءة ابن عامر
قتل اولادهم شركائهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص
ابي مزاده وقوله تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم
سفاد الصيارف عند من روى بنصب الدراهيم وجر سفاد وانكر
اكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل
بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير
الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير
الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كما مر وابا
لا البرية والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا
كان الفاصل او يمينا او غيرهما فقراءة ابن عامر لست بدعا لان ولا سلم
تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين فواسم
واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر اخره والياء
مفتوحة او ساكنة فان كان اخره الفا انقلب وهذا يتقارب الغير
التثنية يا فتى كما اذا عمت واذ كان واو قلبت ياء واذ غمت وفتح الياء
للساكنين قوله الاسم الصحيح الصحيح في اصطلاح النحاة ما حذف
اعرابه صحيح نحو عمرو وزيد ويعني بالملحق به ما اخره يا او واو
قبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو ولدي واعمى ويعني الحاقه بالصحيح
اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح وانما احتملها لانحراف
العلة تخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما تخف
النطق به اذا سكن هو نفسه قوله كسر اخره انما الرمز ما قبل يا
المتكلم الكسر دون الضم والفتح ليناسبه وهذا جوز هذيل قلب

الفعل المقصور ياواو ان كان الالف اخف من الياء فالواو فيه ولهذا قالوا في الاصح
في تقلب الواو ياء كما يجيء قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء
اللاحقة للصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة لغير ما قبلها مفتوحة للتناسب
كما يجيء وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون او
الفتح ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك
قوله فان كان اخرها الفا يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به
فلا يخلو الحرف من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تثنية في اللغة المشهورة
الفصيحة للتثنية كانت كمسلماي او الفتاي وحبلاي ومعزاي
وهذيل تجعل قلب الالف التي ليست للتثنية ياء كما تقدم مرارا والف
الكسر لما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به وراوا ان حرف
المد من جنس الحركة على ما ذكرنا في اول الكتاب ومن ثمة ثابت
عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فغيروها
الى الياء ليكون كالكسرة قبلها واما الف التثنية فلم يغيروها لان
يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف واما الف المقصور فالرفع والنصب
والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لوانقلبت
الالف ايضا كان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا
ان لا تقلب واو الجمع في جاءني مسلموي بالياء ليلتبس الرفع بغيره
قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف قد زال قلب قبل الياء لم
تخنها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذا قلبها
لامر استحساني لا موجب عند هم ايضا فالاولى تركه اذ ادى الى اللبس
بخلاف قلب الواو في مسلموي فانه لامر موجب للقلب عند الجميع
وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد
اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انك تقول
مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر قلب
الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال يا بن الزبير طالما
عصيكما وطالما عنيا اليكما للتصريع بيتها فمنه قوله فان كان ذا
اي ان كان اخر الاسم يا وذلك في المنقوص نحو قاضي وفي المثنى
والمجموع بصاديجر نحو مسلمي ومسلمي قوله وان كان واوا ولان
في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء لان قياس تصحيح
كما يجيء في التصريف انما اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما قلبت
الواو ياء وادغمت اولاهما في الثانية وانما لم يعيا كراهة اجتماع

المتقاربين



المتقاربين في الصفة اي اللين فخفف بالادغام وقلب العلة الى الواو
الى الاخف اي الياء وسهل امر الادغام تقرضهما له بسكون الاول وتقلب
الواو ياء سواء كان اولى كعلي او ثانيا كسيد واصلهما طوي وسيود فاذا
حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة بقيت على حالها كالحقت
نحو مصطفى واعلى في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم
يود الى لبس وزن يوذن وجب قلبها كسرة لتسلم الياء كما في مسلمي وسهل ذلك
قربها من الاخير الذي هو محل التغيير فلهذا لم يقلب في سيل وميل
وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلمي بالادغام تموه بقلب
الضمة كسرة لمخالفة ميل وان ادى الى اللبس فانت تجيز في قلبها كسرة
وابقائها نحو لجئ في جمع لوجاء اذ يشتبه فعل بفعل قوله وفتحت الياء
للساكنين يعني اذا كان قبل ياء الضمير الفا او ياء او واو ساكنة فالاكثر
فيها السكون كما يجوز في الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين فاذا
كان اخر الاسم ياء مشددة مكسورا ما قبلها كما في نحو جواري وكرسي جار عند
اضافته الى ياء المتكلم حذف الياء الثانية وادغام الياء الاولى في ياء الضمير
ومنه الحديث لعل الذي جواري وجواري الرز الزر لتخلص الياء على ما اخترنا
الوضاح وان الفتح ما قبل الياء المشددة جائز حذف المدغم فيه تعمل بالاضافة
في المنادى له ومنه القراءة يا بشرى وذلك لان المنادى لكثرته قد يخفف
وان لم يكن مثله في الغاية الحري الجر حمله وقد جاء كذلك مع الا
صيحة الاعتماد عليه واما الاخر الوصل يجري الوقف ومع هذا فهو عند
النحاة ضعيف وجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قياسها وذلك
لتشبيهه بالها بعد الياء كما في غرفيه ولديه ومنه قراءة حمزة ما انتم
بمصرخي وهو عند النحاة ضعيف قال قال لها هل لك يا تافية قوله
واما الاسماء الستة اعني ابا واخا وحما وفما وهنا ومالا يضاف الا نادرا كابي واخي وفوه
ويقال في الاكثر وفي هذا حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء
المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن
الاضافة فلا يضاف الى مضمر وهو روحاء فلا كلام في هذا
الباب اذ لم تتكلم في المضاف الى ياء المتكلم وهو ضربي وضرب
يقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهي على ضربين ضرب
اعرابه على الكلمة ولامه محذوف وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة
وهي الاربعة الباقية اعني ابوك واخوك وحموك وهنوك اما فوك
فحلاته ثلاث قطع الاضافة واضافته الى ياء المتكلم واضافته الى غيره

اما في حالة القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفها وابقايه اما الحذف
فلعدم التمكن على حرف واحد ولا يجوز ذلك لان الاعراب انما يدور على احر الكلمة
ولا بد ورعلى كلمة احرفها او لها واما الابقاء فلانه منصوبا الى اجتماع
الساكنين فيؤول الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء و
سكون العين اما فتح الفا فلانه الاكثر واصح من الضم والكسر
واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون بحذف
لامه نسيا منسيا فلو لم يقلب الواو ميما لدل الاعراب على العين كما
في يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان
الالف والتنوين فحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى
حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين واما
قوله خالط من سلمى خياشيم وفا فقيل حذف المضاف اليه ضرورة
واصله فاها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من
التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما قال في بالناي من اسما
كاف وقال واحد من سمل حي عصم وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف
عين الكلمة فلا يلتبس المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم
فموقوف على لغتين اشهرهما في الاحوال الثلث وقياس اصله
فوي كعدي ثم قلبت الواو ياء لتحركها وانفتاح ما قبلها لانه لما
جرت العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يسكن
من جملة الحركات على الكسر للتناسب وكان العين ههنا كما
تحرك لاعرابه الواو كما بالضمة والياء كما بالكسر والالف فالفتحة التي
الباقية في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن
الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التي ليست باعرابية ولا بناء عند
المحاة الكسرة البنايية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها
وذلك كما شبهت الضمة البنايية في يا زيد بالاعرابية في يحيى يدلها
بالواو والالف في يا زيدان يحيى يدلها بالياء يا زيدون وشبهت
الفتحة البنايية في لا رجل بالاعرابية كل ذلك للعروض فلما صارت
الياء التي هي عين في شبهه بالاعرابية فقيل لا رجل ولا مسلمين
فجيء بدلها بالياء ما قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسور
فكسرت الفاء في فمي وفهم وفهن بدلت فجميع الاضافة
قال لا بروبه سمي بفمه يفصح طمان وفي الكسر فمه والاول اصح واضح
لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة هي

حرف

حرف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في
المضاف فالاول لم تزل ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين اليمين والواو وقال
مما تفتات في من فوهما على المناع العاوي اشد رجام وهو جمع بين
البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال لم يبدل من الها
التي هي اللام تقدمت على العين واما اضافته الى غيبة المتكلم فالاعرف
فيه اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء زيد كما مر واما الاربعة الباقية فلها
ايضا بلاثة احوالها احدها القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف
لاماتها وقد ثبتت في بعضها كما يجيء في ذكر لغاتها وثباتها الاضافة الى
غير ياء المتكلم فالاعرف ادخول حركات الاعراب على ما قبل الاخير
هن وهن حذف اللام كما يجيء في لغاتها وثباتها الاضافة الى ياء المتكلم
قال الجمهور يجب حذف اللامات كما يجيء في لغاتها ادرد هاء في حالة الاضافة
الى غير ياء المتكلم انما كان الغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في الضمير
الى ياء المتكلم فلا معنى لردها معه واجاز المبرد فيها ساعلى الاضافة
الى غير ياء المتكلم رد اللام في اربعة كما نقل عنه يعيش وابن مالك
وشاخ باب فقط كما نقل عنه حاشيه والمصنف ولما ردها لزم اليا لما
قلنا في ذي على الاصح وسيجيء قول الشاعر وابي ملاءة والمذهب
بدار واجيب بانه يحتمل ان يكون جمع اب مضافا الى الياء كباب
في اب ابون قال فلما تبين اصولها بكين وقد سما بالابتنا كما قيل في
اخ اخون قال وكنت لهم كشر بني الاخينا والمذهب لا يثبت بالمحتملات
قوله واذا قطعت فيها خ واب وحم وهن وفم وفتح الفا افصح منهما
وجاحم مثل يد وحب لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان
يكون بالمحذوف اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكون تمامها
فتثنيتها ابان واخان والجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين
مطلقا كعصى والثالثة ان يكونا ممدودين مقطوعين مطلقا مع
حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين
منقطعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ بالحروف
في الاضافة الى غير ياء المتكلم ونقصه قال المقطع عنه واعرابه على
العين وثانيتها ان يكون كذلك مطلقا اي في الاضافة والمقطع والثالثة
ان يكون فمها مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان
يكون كحب والسادسة ان يكون كرت مطلقا واما هن ففيه ثلاث
لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف في الاضافة

الى غير اليا والنقص في غيرها ولما لم يكن مي المشهور زعم صدر
الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها و
بالتاء تشديد بونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو
قوله وحتى وفي رجليك ما فيهما وقد بداهنك من المزر فلاضروره
وليس بلغة اربعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف
في الاضافة الى غير اليا وفتح الفا مع خفة الميم حالة القطع وابدال الواو
با عند الاضافة الى الياء التاتيه والثالثة والرابعة فحمتلت الفا
محذوف اللام رسما مطلقا مع اطلاق ابدال الواو ميما وبتثليث الفا
بنا على ان الواو التي ابدل منها الميم تقلبت في حالة الاضافة الفا
وبا وواوا فيكون الفا في الحالات الثلث اذ متاليا للاعراب
فجوز تثليثه في الافراد اعني الاعراب ايضا والخامسة والسادسة
والسابعة لمن مثلث الفا مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل
والمبدل منه او الميم بدل من اللام قد متع على العين كمر فيكون قوله
فموهما مثنى لهما والثامنة والتاسعة فمشدد الميم مطلقا
ومضموم الفا ومفتوحها فالحبي اذا ما خرجت من فمه قال
ابن جني هو للضرورة وليست بلغة وكان الميمين بدلان من العين
واللام فلجمع اقسام العاشرة اتباع الفا للميم في حركات الاعراب
نحو هذا فم ورايت فما ونظرت الى فمو وكانه نظر فيه الى حالة الاضافة
بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع فا مر اتباع حرف الاعراب فيقال
مرو مرا ومرٍ وعين امري وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا
وفي ذلك لغات القصر للحصا والتضعيف كمر وحذف اللام مع
تخفيف العين وهو المشهور كيد فوه وذو لا يضاف الى مضمر
ولا يقطع ابدا لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو موصل الى
جعل اسم الاجناس صفة وذلك انهم اردوا ان يصفوا اشخاصا الى
الذهب مثلا فلم يثبت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاوا بذو او
اضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما
يقع صفة كالحي لم تتوصل بذو والتي لوصف بهما وان كان بعدهم
التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسما
الاجناس التي هي كالضرب والقتل فلا واذ لم يكن مما يوصف
به الا اقل من جنس ما يقع بصفتها اي اسم الجنس لضارب وقاتل
وايضا لو حذف المضاف الموصوف والمضاف اليه ضمير او علم لم تجد

قيامهما



قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صلى على محمد وذويه فشاذ
كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله فلا اعني بذلك
اسفلكم وكلني ادير بها الذوبيا شاذان وذدان لا حد له مجرى صاحب
واما قولهم ذو زيد وذوي التيمي فانما جاز لنا وبال العلم باسم الجنس
اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قالوا واصلها هذه الاسماء الستة
كلها فعل بفتح الفا والعين الا فوك كما ذكرنا فكان قياسها ان تكون في
الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصارا عرابها مع با
الحروف كما مر في اول الكتاب ولم يكن فيها مقصورة لكن لما كثرت
الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم يكن
فيها مقصورة حملوها في ترك القصر مزدات على حال الاضافة واما
كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها على افعال كابا واخا واما
لان قياس جمع فعل صحيح العين افعال كجمل واجمال واما دو فلا دليل
في ادواعل فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتل افعال ايضا
كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه سوغته اعينات
واصله ذوات كنواة لقولهم في متاع فاد وانما حذفت العين في
ذات للكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث
ذيه كظبيه وقال الخليل دون دو فعل بالسكون واللام محذوفة في
جميع تصرفات ذو الا في قلت وذواتا وقال العرب الاخ ساكن العين
في الاصل ولعله قال ذلك لقلة اخا واما هن فانه لم يسمع فيه اهنا
حتى يستدل به على تحريك عينه وموتته وهو هنة بالتحريك لا يدل
على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام فتح
العين لاجل ما قبل تا التانيث لا بد من فتحها وكذا لا دليل في صوات
لانه يمكن ان يكون كمرات واما قوله فاصله فوه بسكون الواو كما
ذكرنا ادلة دليل على حركة افواه لا يدل عليها كما لا يدل ادوا ولام فوك
ها لقوله افواه وفوه بها كلام دويا لان عينه واو بدليل ذاتا وذوات
واذواء فان طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاغلب والى اذا هم
اشبه الامر والاعراب واخ وحم وهن واولهما ابوان واخوان و
حموان وهنوان واحوة واخوات واما هنيهة فتاء هنة فلان لامه
وجهين ولذا لام حم قد يكون ميما كما بين في موضعه التوابع
كل بان باعراب سابقة من جهة واحدة قوله كل تاكد يشمل التوابع وخبر
المبتدا وكل ما اصله خبر المبتدا الخبري كان واخواتها ويشمل هو

الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقة اي مع اعراب سابقة
من جهة واحدة تخرج الكل الاخبار المبتدا وثاني مفعولي ظننت و
اعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن
المنصوب كفجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة قال تخرج هذه
الاسيا لان ارتفاع المبتدا من جهة كونه مبتدا وارتفاع الخبر من
جهة اخرى وهو كونه خبرا المبتدا وكذا انتصاب اول المفعولين
من جهة كونهما اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب
الاول في ضربت زيدا قايما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني
من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول
من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر
لان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدتي الكلام
كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسما المذكورة من جهة واحدة
وهي كونها فضلات وان قلنا بتغاير الجهات بسبب تغاير اسم
كل واحد من الاول والثاني قلنا لنا ان نقول ارتفاع زيد في جاءني زيد
الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه
صفة وكذا باقي التوابع لم نقول الاحيا المتعددة نحو قتقعد مذموما
مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا
لا بتغيير اسماوها ولا جهات اعرابها فينبغي ان تدخل في حد
التوابع ولو قال الكل ثان باعراب سابقة لكفاه اي باعراب الثاني
لاصل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه
نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا قصره
حصرا لمنع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه
وكذا التاكيد المتكرر وعطف النسق المكرر لان كلا منهما ثان للمتبوع
كالتابع الاول واما الكلام في عامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة
والتاكيد وعطف البيان ففيها اقوال قال سيبويه العامل
فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كالابتدا
المبتدا والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني
مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى
المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجيء في جاءني

زيد

زيد الظريف ليس في قصد منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد
بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما اتصل
معنى التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع
معا كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى
اسناد عمل المنسوب اليهما معا بطريق اللفظ بالمعنى اما اذا قلت
جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيدا لان الثاني
ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما
ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام
العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع
فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الحتمي اذا
امكن العمل بالظاهر الحقيقي واما البدل فالاخفش والرماني في
الغاية والاكثر المتاخرون على ان العامل فيه مقدر من جنس
الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى
لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك مما لا يحصى واما القياس
فلكونه مستقلا مقصودا بالذكر ولذا لم نشترط
مطابقته للمبدل منه تقريفا وتنكيرا والحاصل ان الاول
ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور في العامل وهو
لجعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده
بدلا من المجرور لم يصح قلنا هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور
ليس مشتملا على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في
قوله للذين استضعفوا لمن امن منهم من بعض الذين استضعفوا
قلنا الحاصل من اللام فايدة التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كما
لعدم ذكرهم بدل الاشتمال نظرا الى المجرور وحده لا تكرر في اللفظ
في البدل من العوامل الا حرف الجر لكنه كبعض حروف المجرور
والجواب عن القياس ان الاستقلال الثاني وكونه مقصودا يوزنا
بان العامل هو الاول لانفراد آخر لان المتبوع اذا اسقط وكان
العامل لم يعمل في الاول ولم يباشر بل عمل في الثاني ومذهب
سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف ان العامل في
المبدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح
وكان عامل الاول باشر اثنين فهذا استغرق في باب عطف
البيان انه في الحقيقة هو المبدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل

ن

واما عطف النسق فعنده ثلثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو
الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري وبرجبي
في سر الصناعة لان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك يا
زيد وعمرو واقول لا دليل فيه اذ غلبة البناء في الثاني وقوعه موقع
الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يا زيد
والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع لحرف النداء المقتضي
للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لان تقدر
له حرفا اخر واستدل ايضا بقولهم قام زيد وعمرو وقيل التعرض
الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد
بل هو مصدر في الاصل والمصدر يصلح للكثير والقليل بلفظه
الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وذلك لاجحة
في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للكلام للقيام الصالح للقليل
والكثير ولو كان العامل معتمدا الوجب بعد اذ الغلام في جاءني غلام
زيد وعمرو لهذا متحد ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم
كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد بما معا بدرهم
وايضا لم تجز يا زيد والحرث ولم تجز يا زيد قائما ولا عمرو فاعدا
وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا تكون تقديرا ما وليس بعد
لا وايضا لم تجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتدا بلا
ضمير مع كونه محملا وقال بعضهم العامل حرف العطف بالسابه
وهو بعيد لعدم مرلزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفائدة
الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من
قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل
فيهما هو الاول هذا واما قدم المصنف النعت على سائر التوابع لكون
استعماله اكثر فقوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه على قال
في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد هو
الاول فكل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا اولا فيدخل فيه
خبر المبتدا والحال في نحو زيد قائم وجاءني زيد راكبا او يقال
انهما وصفان ومعنى بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى
تابعا نحو جاءني رجل ضارب فالمراد العام ما دل على ذات باعتبار
معنى هو المقصود وينتقض حد باسما الاله والمكان والزمان
اذ المقتل مثلا دال على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل

هو المقصود

هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسر ثم سال نفسه وقال ان اسما
الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا
موضوع لذات باعتبار الذكورة والانسانية قال الجواب انا احترزنا
عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسما الاجناس المقصود بها الذات
والصفات المقصود بها المعنى لا الذات ولقائل ان يمنع في الموضعين
اي في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسما الاجناس
ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد
الواضع بوضع رجل ذات لها معنى الرجولية بالاخلاف وان اردت
ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا نم
بتفعله لان الصفات ايضا اذا ذكرت فانما تذكر متبوعاتها لان معنى ضارب
ذو ضرب كالضرب والحسن ثم نقول قولك في الصفات ان المقصود
بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة ما دل على
ذات باعتبار معنى وكرر بدل بالوضع على الذات ثم ان المقصود
بها ليس ذاتا ولا دلالة اللفظ على شيء الا مع القصد بذلك اللفظ
الى ذلك الشيء وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فنقول في ضارب
وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم من يجلهذا اللفظ بيان
اللفظ المعنى بل المعنى الذي دل عليه تركيب ض ر ب فلم يوضع منه هذه
الصفة المختصة الا للدلالة على ذات يقوم بها المعنى ذلك وكذا
نحو المضروب فانه موضوع لذات مطلقة وقع عليها الضرب قال
ونحو المضروب والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى
في متبوعه مطلقا قال تابع يدخل في تابع جميع التوابع ويخرج عنه
ما سواه قلت يدخل فيه البدل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو
قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول نحو يعجبني
قائم ابوه فيه ثم تقول اما خروج البدل وعطف البيان وعطف
النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي فظاهر واما التاكيد
المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد كلهم في جاءني القوم كلهم يدل
على الشمول الذي والقوم فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه
الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في
جاءني الزيدان كلاهما فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حد
مع انه يلزم منه ان لا يكون واحد واثنين في قوله تعالى
تحية واحدة والمعنى اثنين نعتا قوله مطلقا فقصد به اخراج

الحال نحو قولك ضربت زيدا مجردا دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا
بل مقيدا بحال الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع لمتبوعه
لانه ليس بتابع بل متبوع من جهة واحدة هذا ولا يبعد ان يحد بنا
الوصف العام اي ما وضع من الاسماء وضعا سواء استعمل تابعا او لا
بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح
التبعية بكل ما تخصص صاحبه فقولنا اسم تخرج الجمل الاسمية و
الفعلية وان صح وقوعها نعتا بتاويل نحو جاني رجل ضرب
ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع تخرج الفاظ العدد في نحو جاني
رجال ثلاثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا سائر الفاظ المقادير نحو عندي
رزبت رطل وتخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برحل اسد
او لا نحو زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب
الوضع وكذا تخرج خصوص ومعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس
بالوضع فلا بد خل في الصفات العامة بلى يدخل في حد الصفة
الخاصة كما سيجيء فيقال ان اسد وصوم في برحل اسد ورجل صوم
صفة وكذا نحو اتاني رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على
معنى تخرج الفاظ التوكيد الدالة للشمول فان نحو نفسه لا يدل
على معنى في شيء بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول
تخرج الفاظ التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاته
وجاز في القوم تلثيمهم عند التميمين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل
على الشمول وصاحبه اي جميع وجميعهم وقولنا وصاحبه
تخرج المصادر و يدخل اسما المكان والزمان والآلة وقولنا صحيح
التبعية تخرج هذه الاسماء لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها
بل لو جرت صفات في بعض المواضع نحو رجل مقتل فليس
ذلك من حيث الوضع كما مر في مررت برجل حمار وقولنا لكل
ما تخصص صاحبه تخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان يتبع
بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل و
ايها الرجل ومع هذا فهي اسماء اصفات عامة وكذا تخرج اسم
الاشارة لخصوصه كما جيء ببعض الموصوفات ويدخل في قولنا
صحيح التبعية الحال وخبر المبتدا وغير ذلك في نحو جاني زيد
راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم يتبع
شيا لكنه يتبع وصفا ونقول في حد الوصف الخاص اي التابع

هو تابع

هو تابع دال على ذات ومعنى فيها غير الشمول فيدخل فيه التابع في نحو
هذا الرجل وبرجل اي رجل وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير
ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه فانه وفايد تخصيصه
او توضيح وقد يكون لمجرد الثنا او الذم او التاكيد نحو نفخة واحدة
معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في
النكرات ودلك ان رجلا في قولك جاني رجل صالح كان يوضع الوا
محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك
والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف
اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل قوله وقد يكون
لمجرد الثنا فقط التي هي للتقليل في المضارع موذنة بان مجيئه
لمجرد الثنا او الذم او التاكيد قليل وانما يكون لمجرد الثنا او الذم اذا
كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان ما لا شريك له في ذلك
الاسم كوبسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تعالى في اسم الله
ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو
اتاني زيد الفاضل العالم والفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب
زيدا الاتي قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم وانما يكون
الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف بمعنى ذلك الوصف مصرحا
بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك المعنى
المصرح به في المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجال
كلهم اجمعون والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما مر في قوله تعالى و
الهكم اله واحد فان انما هو للدلالة على ان معنى التابع يعني المنبه
سوآ بالمطابقة فالتابع تاكيد نحو برحل نكرة نحو الرجل نفسه وزيد زيد
وقد يجيء لمجرد الترحيم نحو انا زيدا الماس الفقير في قوله ولا
فرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذا كان وضعه لغرض المعنى
عموما مثل تمر وودي مال او خصوصا مثل مررت برجل اي رجل
ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا قال في الشرح يعني ان معنى النعت
ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه وذا كانت دلالته كذلك
صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان
الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من
النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق و
هذا كلامه اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق

ع ن ن ضع

فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف
بزيد اسد حال فكانه يشترط في الوصف لان الحال الاستغراق وفي
الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك بينهما معا والمصنف لا يشترطه فيهما
ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان اولا و
يكون الحال هيئة للفاعل او المفعول فقوله اذا كان وصفه لغرض
المعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته
كالمنسوب وذو والمضاف الى اسم الجنس فان لها موصوفات في جميع
المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما
الوصف العام وقد حددناه ومن الجوامد الموصوف كذلك كل موصول
فيه الالف واللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي
كم بمعنى القايم فوضعه اوخصوصا يعني به اذ يوضع للدلالة على
معنى في متبوعه في بعض استعمالاته ومي كاسم الجنس الجامد
بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه
اعني في اسم الاشارة كهذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء مما نوهم
جعلته صفة لغير اسم الاشارة كمررت بزيد الرجل الكامل ذا
في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك
مررت برجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم تكرار حرف
باسماء الاجناس بافادتها معناها على ما وضعت له سايرالمبهمات
التي هي غير اسماء الاشارة كما جاء وصفها بها فيقال مررت بشخص
رجل وسبع اسد كما يقال لهذا الرجل وبذاك الاسد فانه تخصيصا و
سببها ان كاسم الاشارة قلت لتجرد الموصوف في مثله
عن فايدة زايدة على ما كان يحصل منها اسماء الاجناس لو لم تقع
صفات اذ قولك مررت برجل يفيد التخصيص واسد يفيدهم
الشجاعة بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول
يكونان في غير الرجل ايضا وهذا يحذف الموصوف في الاغلب
مع قرينة دالة عليه نحو قوله ربما الا لاسما وي لقلة الا الاسما
والا الاد والسبل وكالاورقة الحمام والاطلس الذيب
والغبرا والخضرا في الامرض والسما اما قولك هذا الرجل فللموصوف
فايدة جعل الوصف خاصا معينا وفي اي الرجل للموصوف فايدة
منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموضوع للدلالة على
معنى في متبوعه خصوصا على ما قال المرادي واسم الاشارة

في نحو مررت

اي م

في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا اي اما يقع صفة للنكرة
فقط بشرط قصدك للمدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى
المضمر والى العلم والجامد الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما
في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذي يقوى عندي ان اي رجل لا يدل
بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي استفهامية وذلك
ان الاستفهامية موضوعه للسوال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند
جهالة المسول عنه فاستعيرت لوصف الشي بالكمال في معنى من المعاني
والتعجب من حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال يكثر ان يتعجب
منه يكون مجهول الحال كثيرا يحتاج الى السوال عنه ومن ثم قال الفراء
ما احسن زيدا ان ما الاستفهامية ولهذا الصف شرطت في اي الواقعة
صفة ان تكون صفة للنكرة حتى تضاف الى النكرة لان المضافة الى
المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اي الرجلين هو من هو من بين
هذين الرجلين وكذا اي الرجال هو بخلاف اي رجل فمعناه اي
من افراد هذا الجنس سواء مر في باب الاضافة واذا جاءت بعد المعرفة نصبت
على الحال نحو هذا زيدا اي رجلا وبهذه المخالفة بين الموصوف والمضاف
اليه لفظا اذا تواقفا معنى نحو مررت بجارية ايما امة واسما امة واما اسم
الاشارة فانما يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم الى الاسم
الاشارة لان الموصوف خاص او مساو والمشترك في غير هذه المواضع فلا
كالمنسوب وذو والموصول ذي اللام وذو الطائية او خصوصا كما في التابع
للنكرة واسم الجنس للنكرة التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع
لما ذكرنا وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة شيا لم يذكرها المصنف وهي على
ضربين قياسي وسماعي فمن القياسي كل وجد وحق تابعة للجنس نصبا
الى مثل منصوبهما لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل
ولا يتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف
لهذه الالفاظ الثلث كالتاكيد اللفظي فلهذا لم يحسن انت الرجل
كل المرة وليس في معنى زيد الرجولية حتى يوكد بكل الرجل ويوصف
بالتابعات ايضا فيقال نحو انت رجل كل رجل وحق رجل وجد رجل
ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال
ومعنى جد الرجل اي كان ما سواك لمزل وحق الرجل اي من سواك
باطل ومما من باب جرد قطيفة ويقال ايضا في الذم انت اللئم وحق
اللئيم حد لئيم وحق لئيم ومنه قولهم ما شئت من كذا مقصورا على

نكرة نحو قولك جاني رجل ما شئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة
بعدها او موصولة في خبر مبتدا محذوف على الحالين والجملة صفة
للنكرة قبلها وانما استعمل مادون من لانها لابهم امرها وان كان من اولي
العلم كقوله تعالى ومارب العالمين وقوله تعالى اني نذرت لك
ما في بطني محررا وما تحن فيه موضع لابهام وقد معنى قولك رجل
ما شئت من رجل عندي رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك
من رجلين ورجال لهبك او نهاك او كفيك من رجال ورجل بمك وهدك
من رجل كما ذكرناك في باب الاضافة والجار والمجرور في جميع ذلك يفيدان
المدكور وهو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا صفقوا رجلا
رجلا او رجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل
رجلين وافضل رجال وبجيء مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح و
التعجب نحو يا لدع من ليل ونعم فوز يد من رجل وقاتله الله من شاعر
وقاتله من قايل والمعنى في الجميع واحد اي هو رجل يصدق بمعنى هو
المفعول اي بمدوحك او مقصودك او من همه اي ادبه اي تدبل
وصف محاسنه كقولهم هدك اي سقال عليك عدد مناقبه من هذه
المصدرية اي اوهنه وكسرته ومن المقيس ايضا ان تكرر الموصوف
وتضيفه الى نحو صدق وسوءى عندي رجل رجل صدق وحمار حمار
سوءى والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة ولا الصدق
في الحديث وذلك لان الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم
حيث اذا قصدوا الاعراب شيء قالوا كذب عليك في لغة بن معدي
كرب لمن سكا اليه المفصل كذب عليك العسلا اي العسل يعني
عليك به والزمه ومجوناه بريد بالعسل المعروف قال في دباته
اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروق اي عليكم بها والاضافة
في نحو رجل صدق ودابر سوء للملابسة وهم كثيرا ما يضيفون
الموصوف الى مصدر الصفة نحو خير السواي الخير اسي فمعنى رجل
صدق رجل صادق اي جيد فكانك قلت عندي رجل صدق
التثنية رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفته صار
رجل مع صفته صفة للاول كما مر في باب التبرية في نحو لا مائة
بها ردا وجوزان يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى
بالناصية ناصية كاذبة خاطئة الاان وجوب مطابقهما تعريفا
وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسي الوصف بالمقادير نحو عندي

رجال

رجال ثلثة قال عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة
وتقول عندي برقتيران وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير
ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو
ذلك والسماعي على ضربين اما شايع كثير وهو الوصف بالمصدر والاء
ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعو
نحو رجل رضي اي مرضي قال بعضهم هو على حذف المضاف
اي ذو صوم وذو رضي والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على
الفاعل والمفعول مبالغة كما لهما من كثرة الفعل جسما منه واما غير
شايع وهو ضروب احدها جنس مشتق بمعنى من المعاني يوصف
به جنس آخر كقولك مررت برجل اسد قال المبرد هو على تقدير المثل
اي مثل اسد ويقوي تاويله قولهم مررت برجل اسد سد اي
يشابه الاسد شدة فانتصاب سدا على التمييز من نسبة مثل الى ضمير
المذكور كما في قولك الكوز ممتلي ماء كما ذكرناه في الحال وقولهم
هو ذهبا شعرا وقد يقال برجل الاسد سدا وهو يدل على ما عند سيبويه
ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بنا ويل مثل الاسد كما ذكرنا في
قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل نار حمرة اي مثل
نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة
وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حرف المضاف بل يكون كقولهم
انت الرجل علما كما ذكرناه في باب الحال والمنصوب في مثلا صالتمييز
من نسبة الكامل الى ضمير المذكور وقال غير المفرد بل يتاول الجوهر
في مثل هذا مما يليق به من الاوصاف فمعنى برجل اسد اي جري و
برجل حمار اي بكيد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة و
على هذا التاويل وان كان الشاعر وبيل يكون يقول الناس من ظلماته
سواصحيحات العيون وعورها كان له لفاسنه بيونا حصينة سرجا
اعالها وساجا ستورها اي سودا اعالها وكتيفا ستورها وثانيها جنس
يوصف به ذلك الجنس فيكون اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل
رجل اي كامل في الرجولية ورايت اسدا اسدا اي كاملا وقالوا
جنس مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا خاتم حديد
وقال سيبويه يستكره نحو خاتم طين وصفة خز وخاتم حديد
وباب ساج في الشعر ايضا قال السيرافي اذا قلت مررت اسرج
خز صفته وبصحيفة طين خاتم وبرجل فضة حلية سيفه

غلب
ل

وبدار ساح بار٦ واردت حقيقته مدلول الاسم لم تعتبر فيها غير الرفع ويكون
كقولك بدا له اسد ابوها انت نزيرا لاسد السبع بعينه لان
هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل
على المعنى جاز هذا كلامه قلت وما ذكره كلا في الظاهر لان
معنى فضة حليه سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمه كمعنى
جود على فرح الوصف بالجواهر على المعنى بتاويل محمول من طين ومحمول
من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اي كاين من عرفج
ومررت بقور عرب لحمهن اي كاينين عربا حلية سيفه اي
مشرقة وان لم يكن فضة واما طين خاتمه فالتشبيه فيه بعيد ومن
غير الشايع قولهم مررت برجل ابي عشر واخ لك واب لك قوله
وتوصيف النكرة بالجملة الخبرية ويقدر الضمير اعلم ان الجملة ليست
لانكرة ولا معرفة لان التنكير والتعريف من عوارض الذات اذ التعريف
جعل الذات مشارا بها الى خارج اثنان وضعية والتنكير اذ لا يشار
بها الى خارج في الوضع كما يجيء في باب المعرفة والنكرة واذا لم يكن
الجملة ذات فكيف يصرحان لها فيخص قولهم النعت يوافق المنعوت
في التعريف والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم تكن الجملة
لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت
لمناسبة النكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل
وذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول
مررت برجل ابوه ذاهب بمعنى كاين ابوه زيد اذ كل جملة يصح وقوع
المفرد مقامها فتلك الجملة موضع من الاعراب كما تحصل
لخبر المبتدا او الحال والصفة والصاقبيه ولا تقول ان الاصل في هذه
المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان محل لكونها
فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة
ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما مر في المواضع
المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار
الى ان المحكوم شيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو
كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السما فوقنا والارض تحتنا وليس
بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم
ما ذكرناه الآن اعني كون الذات غير مشارا بها الى خارج اشارة
وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد

قلنا

قلنا ان ذكر المجهول المتاخر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما
نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة مضافا الى المحكوم عليه
فان المجهول في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى
زيد ولو وجب تنكير ما لم يكن جاءني زيد العالم وانا زيد وجوارد
مقطوع به وانما وجبت في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية
لان انما تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول
المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول
من اوصافهما مضمون الصلة والصفة فلا يجوز ان الا ان يكون الصفة
والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر
تلك الجملة وهي الجملة الخبرية اما انشائية كوبعت وطلقت وانت
حر ونحوها او طلبيه كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف
المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا
للمبتدا ولا مخصصا للجاز كونه انشائيه كما مر في بابه وتنبيه لهذا
وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب
قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف بلام الاستغراق
لها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه
لفظي على ما يجيء في باب المعارف ولا تقيد على ادخال الالف واللام
في الوصف ليطابق الموصوف لفظا في التعريف وهذا كما قالت
الخليل في النعت المقدر نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك
وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك اي مثلك وخير منك
على بنيه الالف واللام وانما جرا مع علي ذلك اجتماع شيئين كون اللام
في الموصوف لفظا اعني نحته لا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله
مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام
عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال
الالف واللام نحو بالرجل الشبيه ولا يكون ذلك في كل جملة بل في
الجملة بلت في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل
ابوه قايم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة لتطابق الموصوف
تقدروا انما يقدر اللام في الفعل اذا وقع في المضارع للاسم نحو تقول
ويقوم ويقعد وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لا صفة فلو
ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط
بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط ايضا

الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاضافة
تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمرو لم يكن الرجل بتصف
بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص به فاذا قلت قام عمرو في داره صلح
الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر
المبتدا وقد تقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت
في الحقيقة كقوله حتى جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط اي بمذق مقول
عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اي
مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت الناس
احسر بعلة قوله وبوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت
برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير و
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في
الخمسة الاول وفي البواقي كفاعل فوقه كالموصوف والجار والمجرور
في محل الرفع فاعل بوصف اي تحمل حال الموصوف اي هيئته وصفا
له وهو الكثير كما في رجل قايم ومضروب وحسن وقد تجعل حال متعلق
الشيء وصفا لذلك الشيء لتنزله منزلة حاله نحو مر برجل مصحبة حماره
في حصول الفايدة بذكره وهو الذي ان كان مؤنثا فهو يجري على
الاول رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل
ضارب ابوه زيدا وضارب اياه زيد ولا يكون اذ ذاك اسما للافعال
الفاعل والمفعول الناصبين للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما
لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا يخلو من
ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة تجب اضافتها الى فاعلها
ان اضيف نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة
اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم مضاف الى الفاعل نحو
برجل قايم الغلام ولا يتعرف بالاضافة الى معموله ولا يجوز اضافة
الماضي المتعدي الى الفاعل لانا بينا ان اضافته الى الفاعل بلا ذكر
المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول
فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم تجز
ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به واذا اضيفت الى
المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو يزيد ضارب
عمرو غلامه امس ويزيد ضارب غلامه عمرا اذ لو لم تذكر لكان
اسم الفاعل غير مسمى وتتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وان



لم يكن السبب ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كما في المنون
سواء كان حالا او مستقبلا نحو مر برجل ضارب غلامه زيدا الان او غدا وسواء
كان علاجا او لا وما كان محسوسا يرى كالقاتل والضارب او غير علاج كالعالم
والعارف والخالط والملازم وقال يونس لا يخلوا من ان يكون حالا او
مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجا
او لا نحو مررت برجل ضاربا به عمرا وبزيد مخالطه واوالزمه سيبويه
نحو مر بزيد نصبه على الحال مع كونه معرفة لان المانع عنده من اجرايه
على الاول الاضافة فيبقى نحو مر بزيد الضارب الرجل غلامه هو
بنصب الضارب على الحال واما نصبه نحو مر بزيد المخالطة دفرسا
لا يلزمه لان ركابه انه ليس مضاف الى الضمير وكلامنا في المضاف
بل نقول الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة وهو
مع مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس مر برجل ضارب به عمرا وسيبويه
يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في جرهما
مستدلا بقول ابن ميادة وفطرن من حلل الستور باعين مرض
مخالطهن السقام صحاح واسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكم الحال
والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال والرواية مخالطهن بالجر واشد
غيره حين العراقيب العصا وتركنه به نفس عال مخالطه بسر
برفع مخالطه وليونس ان حمل رفعه على الابتداء قال لان كان او مستقبلا
غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا
وجب اتباعه للاول وسيبويه ينازعه ايضا في الوجوب لانه في الجواز
والزمها سيبويه ما لا محيص لهما عنه وذلك انه قال المضاف
اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنون سببا
كان او غيره يجوز جره على الاول علاجا كان او لا حالا كان او
مستقبلا فكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون تقديرا والسبب في
الاضافة عارض لا يجاب الرفع او النصب فايجاب احدهما لا يوجب
بحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد
ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت
برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمة
بمنزلة ما لم يوضع من الفعل كما تجعل صاحب كذا فعلى هذا تقول
في المثنى والجمع برجلي ملازما الزيدان وملازمو بنو فلان

ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
الاسم المنسوب نحو برجل مصري حمار نحو تو يعني منسوب فيعمل عمله
ومما جاء من ذلك سماعا على قبح سواء نحو برجل سواء هو والعدم وسواء
ابوه وامه مشهور والفصيح المشهور رفع سواء على الابتدا فعلى هذا
يتبع كون انذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في
قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم
على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه مرفوع عاد بران بل الوجه
ارتفاعه وما بعده على الابتدا والخبر وقد جا مررت برجل سوي
درهما اي تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لان معنى مستو
فهو بين اثنين فصاعدا ومن السماعي قبح كقولك برجل حسبك
فضله وبرجل رجل ابوه اي كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة
علما انه وعمه ذراع طولا وكذا الجنس المصوغ منه الشيء نحو
بسرج حرصعه برجل مثلك ابوه وبرجل اخي عشرة ابوه وهذه
كلها من الجوامد التي تقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها
قوله فالاول يتبعه اي الوصف حال الموصوف يتبع الموصوف
في اربعة اشيا من جملة العشرة الاسباب المذكورة احد تلك الاربعة
واحد من الثلثة التي هي من الافراد والتثنية والجمع واما برمته
اعشار وحمار وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة بجملته
من الاكسد والاعشار وهو قطعها والثوب مؤلف من قطع
كل واحدة منها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشيا كل واحد
منها شيج فلما كان مجموع الاجزا ذلك الشيء المركب منها جاز
وصفه بها وجراعم من ذلك كون نافعال جمع قلة فحكمه حكم
الواحد قال تعالى مما نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وقال
سيبويه افعال واحد لاجمع وجا قميص سراة وسحة حراد لونا
واحد من التعريف والتنكير وجاز بعض الكوفيين وصف النكرة
بالمعرفة بما قبله مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى لكل ممن
لم الذي جمع بالا وعدده والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع
رفعا او نصبا كما مضى في موضعه واجا الاخفش وصف النكرة الموصو
بالمعرفة قال الا ولبا صفة لاخران يقومان مقامهما والاولى ان انه
بدل او خبر مبتدا محذوف وثالثه واحد من التذكير والتانيث
ورابعه واحد من ثلثة انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب

والجر

والجر وانما تبعه في هذه العشرة لكونه اياه في المعنى قوله والثاني
يتبعه في الخمسة الاول اي الوصف حال المتعلق بتبع الموصوف
في اثنين من جملة الخمسة الاولى اعني واحدا من ثلثة انواع الاعراب
وواحدا من التعريف والتنكير فقوله وفي البواقي كالفعل اي هذا السبب
في الخمسة البواقي اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كالفعل اي ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا
افرد المسمى كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه
السبب كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث او يذكر اذا كان
الفاعل غير حقيقي التانيث او حقيقيا منفصلا كالفعل ولو نظرت حق
النظر لوجدت الاول وهو الوصف حال الموصوف ايضا في الخمسة
البواقي منظورا الى فاعله وكابنا كالفعل لان فاعله حينئذ الضمير
المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير لحقته
الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث
والمؤنث في الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين
ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامرأتين ضاربتين
وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن فقوله ومن ثم حسن قام رجل
قاعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه اي ومن اجل ان السبب
في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد
غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي
كما حسن تقعد غلمانه وضعف جاني رجل قاعدون غلمانه لانه
بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل
المسند الى ظاهر هو المثنى والجمع ضعيف كما جي في اخر الكتاب
لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف تقعدون غلمانه لانه
الالف والواو في الفعل قد جاءا في الاغلب الاكثر وعوضا مما علامتين
للتثنية والجمع ضعيف كما جي بعد فالالف والواو في المثنى والاسم
ومجموعه قاما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى
في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم يتعلقا في حالتي النصب
والجر نحو رايت قاعدين وقاعدين بل هما في المثنى مثلهما في
غير المثنى الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون واما جاز
قام رجل فقعود غلمانه وان كان فعودا ايضا جمعا كقاعد وتلا فاء

اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل
ومناسبته لان الفعل لا تكسر فلم يكن ش فعود غلما نه شبه اجتماع
فاعلين كما كان ش فاعد ود علما نه لمشابهته ليقعد ود غلما نه
الذي اجتمع فيه فعلان ش الظاهر لا ان تخرج الواو عن الاسمية
ان الحرفية او تجعل المظهر بدلا من الضمير او تجعل الفعل خبرا
مقدما على المبتدا فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعد بن ابواه
لانه يقتضي ان ابواه بدل الرجل قاعدان ابواه او رجل قاعدان ابواه
والمضمر لا يوصف اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما الاول فلان
فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل وصف المعارف
ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف
المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه استتبع فيه ما هو الاصل
ش وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسر ش فلا غلب
لفظي فصار كسببه واضحا عن يحتاج الى التوضيح المطلوب ش
وصف المعارف ش في الاغلب واما الحمل على المتكلم والغائب لانه
مرجع نسبهما واما انه لا يوصف به فلما يجيء من ان الموصوف
ش العارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر
ولا مساوي له حتى يقع صفة له وقولك بعضهم حمل لم يقع صفة
لانه لا يدل على معنى فيه نظرا ذ هو يدل على ما يدل عليه مفرد
فلو رجع الى العلمي معين كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لدل عليه ايضا كقولك ش يذكر بمر وانت هو واجاز الكسائي وصف
الغائب ش بنحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك
مررت به المسكين والجهود محمولان منه على البدل ولم يذكر
المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف
اخص او مساو فانه لا شيء اخص من المضمر ولا مساو له فتنبه
والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا عمله او
بالمضاف الى مثله ينبغي اولا ان تعرف انه ليس مراد منهم بهذا انه
ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الاول اخص او مساويا
يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لان
المعارف وكم ش النكرات اما ش المعارف فانك تقول جاءني الرجل
العاقل ش وهذا الرجل ولقيت الشيء المجيب واما ش النكرات
فانك تقول رايت شيئا ابيض وهذا ذات قديمة او واجبة الوجود



بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات
اخص اي اعرف من صفة او مستعدة للتعريف فقولك الرجل العاقل
الذي في قبه وان كان اخص من الاول من جهة مدلوله اللفظ الا انهما
من جهة التعريف الطاري على مدلوليهما الوضعيين متساويان
ش في قولك هذا الرجل لفظه هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان
يشارك يصح واحدا اي مشاركة كما ان كلي التعريف الاشاري
اقوى من تعريف ي اللام كما يجيء فعلى هذا اختص قولهم هو
الموصوف اخص او مساو يا لمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف
ش وكون بعض اقوى من بعض حتى تتبين عليه الامر ش في قولهم
الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة
ان اعرف المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام
والموصولات وكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر
واما الغائب فلانا حتياجه الى لفظ يفرق جملة منزله وضع اليه
وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم
ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف
اسم الاشارة فان مدلوله العلم ذات معينة عند الواضع اي ذات
معينة كائنة وتعيينها الى المستعمل بان يقترن الاشارة الحسية
فكثيرا ما يقع اللبس ش في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر
اسما الاشارة موصوفات لازالة ابهامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة
ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف
من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعينين
والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العينين فما اجتمع
فيه معرفة بالقلب والعينين اخص مما يعرف باحدهما ولضعف
تعرف ذي اللام يستعمل بعض النكرة نحو قوله تعالى لين اكله
الذئب كما يجيء ش باب المعرفة والنكرة والموصول كذي اللام واما
المضاف الى احد الاربعة فتعرفه مثل تعريف المضاف اليه سواء
يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف
المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسبي منه ولذا يوصف
المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعندنا نحو الظريف في قولك
رايت غلام الرجل الظريف مدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لا
غلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو

اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه
بالمعين والقلب ثم المضمر العلم ثم ذو اللام وقال ابن ما لك اعرفها المضمر
المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب
جعلهما في درجة ضمير الغايب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه
منبرع ثم المشاربه والمنادي ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب
المضاف اليه اقول المشهور الذي عليه الجمهور فما تقرر ذلك
فذو وضعت الاخصر فيهم فتابعة غير الاخص فهو بدل عند صاحب
ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة في قولك يزيد هذا بدل عند ابن
السراج صفة عند غيره وعليه فنسرع انما لم تجز ان يكون النعت
اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدل المتكلم ما هو اخص
فاذا ابلغ به المخاطب وذاك ولم يحصل بالنعت والاداة عليه من النعت
ما يراد به معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبنينا على
مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اذ موافق واشهر فنقول لي
المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع
الا للذات المعينة لا لمعنى في ذات وذلك اذا نقل الى العلمية عن
الجنسية اسم دال على معنى كحاتم بالتسمية لخواص
واشقر اذا سميت به ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما اول بالذي
نحو الذي والتي واللذان وما شابهته لفظا للصفة المشبهة
للدلالة على تذكير فصاعدا بخلاف من وما واما اي الموصول فلم يقع
وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا قليل
فدعي ذو ذع الاكثر وانما يوصف به والطابنه وان كانت على حرفين
كما في قوله قولا لهذا المرء ياساعيا هلم فاد السرع الفرائض
لمشابهته لذو الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال
واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له سلفا قطعيا بل قال
الزجاج ان الموصول صفة لكن ان كما يحيى والظاهر انه مستغن
بالصلة عن الصفة فالعلم نعت بالمبهمين وذي اللام وبالمضاف
الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر
لانه اعرف من العلم اذا عتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه
واما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذي اللام والموصول لما يحيى
وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبا
المضاف الى احد هذه الثلثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضا





الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف
بجميع المضافات فاذا رأيت الرجل صاحب فرس وصاحب زيد قال والمنع منه
تعسف وعلى مذهب سيبويه لو جاءك ذلك فهو بدل لا صفة فاذا جعلنا
المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين
وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين
والى ذي اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين
وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذي اللام واما
المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذي اللام وبالمضا
الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي اللام وبالمضا
اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بما هذا كله على مذهب سيبو
الذي عليه الجمهور ولك ان تعرف مذهب غيره ان تصف
المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غير ما تقتضيه
مذهب بعضهم فهو بدل لا وصف على ما مر وقد تبين مما ذكرنا معنى قولهم
ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف با
الموصول ايضا كقوله لهذا المرء وقد جاءك ياساعيا قوله واما التزم
وصف هذا بهذا الذي اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت بهذا
الابيض وحسن بهذا العالم لانه سيل فقيل كان الواجب بناء على
قولك الموصوف اخص او مساو ان يوصف اسم الاشارة بكل واحد
من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد الثلثة وهذا لا يوصف الا
بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي قاله كذا وبهذا
ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اي اسم الاشارة
مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها بما بالاشارة الحسية
او بالوصف فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم اخر
مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام و
المضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والا لبقي بالحكمة
ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لانه الذي الذي
يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم من تعريفه
المستعار فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول
عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضار
وايضا الموصول الذي يقع صفة ذو اللام وان كانت زايدة الا ترى
الطائيه وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذي اللام

في باب المنادى فليرجع اليه وذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذو اللام
عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اي كمر حمة ذا المراد
من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف هذا الابيض
لان الابيض عام لا يختص نوعا دون اخر كالانسان والفرس والبقر
وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم يختص نوعا من الحيوان فكانه
قلت هذا الرجل العالم ولا باس ان نذكر بعض ما اغفله المصنف من احكام
النعت وهي اقسام احدها جمع الاوصاف مع تغرق الموصوفات اعلم
انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان في الاعراب بسبب عطف
احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا افرادا وكل واحد منهما
يوصف ويجاز جمعهما في وصف واحد فالاولى نحو جاني زيد الظريف
وعمر الظريف والثاني نحو جاني زيد وعمرو الظريفان ورايت رجلا
وامراة ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت التذكير على التانيث
كما رايت والحمل على غير نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين
وكذا في خبر المبتدا والحال ونحوهما نحو الزيدان والحمر مقبلون
وجاني زيد وهند راكبين مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا
فاما ان يصرد ذلك واحد منهما بنعت او يجمعهما في نعت مقطوع
نحو جاني رجل وزيد الظريفين فان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف
نحو اعطيت زيدا اياه فلا يجوز جمعهما في وصف بل تفرد كلا منهما
بوصف او يجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع
اعرابا فلا يكون اسم واحد معمولا اول وثانيا فان كان العامل
واحدا ومعمولاه مختلفي الاعراب فانا نختلفا معنى ايضا لم يجز
جمعهما في وصف فلما ان تفرد كلا منهما بوصف وجمعهما في نعت
مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد الى جنسه
نحو لقيني زيد الظريف عمرا الظريف فيجوز جمعهما نحو لقيني زيد
عمرا الظريف الظريف فنعت الثاني جنسه ونعت الاول بعد نعت
الثاني لانه اذا كان لابد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما
من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما
عند البصريين اذا اتفقا نحو ضارب زيد عمرا واجاز هشام وثعلب
جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من
حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد
الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وثعلب يسوي



بين الرفع والنعت لتساويهما في المعنى واذا لم يكن العامل واحدا فاما ان
يكون العمل واحدا او لا والاول اما ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما
في وصف نحو قام زيد وقام عمرو والظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد
فان كان العاملان مرفوع واحد اي كانا رافعين او ناصبين او
كانا جارين او مبتدايين او خبرين وكان احدهما معطوفا على
الاخر والمعمولان مشتركان في اسم واحد كان يكونا فاعلين او هو
معمولين او خبرين او مبتدايين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما
في وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان
وضربت زيدا واكرمت عمرا الظريفين او بكرا الطويلين وغلام
غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان
سواء كان الظريفان صفة للمبتدايين او للخبرين والمبرد والزجاج
وكثير من المتاخرين يابون جواز ذلك الا اذا اتفقا لفظا ومعنى
مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان
والمبرد يمنع نحو هذا رجل وامراة مطلقا لاختلافا في الاشارة
قررنا وهذا خلاف لسيبويه فانه جعل جنسهما كافيا على الفعلين المختلفين
فان لم يعطف احدهما على الاخر ولم يشتركا المعمولان في اسم
خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول
هذا جارية اخوي اثنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوي
ولاثنين معا بل تقول كرما على القطع وكذا يقطع نحو هذا
فرس اخوي اثنين العقلا الحكما وذلك لان احدهما ليس معطوفا
على الاخر وكذا لا تقول هذا رجل وفرس كريمان لان المعمولين
لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدا والاخر خبر وكذا لا تقل
جاني زيد وذهب رجل كريمان بل يقطع لاختلاف المعمولين
تعريفا وتنكيرا او ذهب بعض المتاخرين الى وجوب القطع عند
اختلاف العاملان مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شيء
واحد على الصحيح فيلزم ركون الصفة معمولة العاملين وان لم
يكن جمعهما في وصف العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان
عمرا قائم وهذا الغلام زيدا واخوهما منطلقا جمعهما في وصف
واجاز بعضهم نحو غلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان
والعمل معا فالجمهور على امتناع قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي
فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا واهنت

عما الطريقان لان زيدا وعمرا قائمان معا فاعلم انه لا يجوز ذلك من عبد
الله وهذا زيد الرجلين الصالحين فاعلم القطع لانك لا سبيل لك الى من
اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من علم بمن لا يعلم فيجعلهما
بمنزلة واحدة وثانيا تفريق الصفات مع جمع الموصوفات اعلم
ان الموصوف اذا كان مجموعا متعاطفا والصفات فاما ان تجري بالصفات
على وفق عدده او اقل فالاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على
انه خبر مبتدا محذوف او مبتدا محذوف الخبر تقول مررت بثلثة
رجال شاعر وكاتب وبزاز او منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم
بزاز ولو خالفا تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع اولى اذ لم
يكن هناك للحال معنى جوابا لرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه
الى النصب ايضا على الحال اذ كان لها معنى جوابا لرجلين ضاحكا
وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع و
اما الرفع في جبر تواسخ الابتداء كقولنا فلا يجعلني صبي ضعيف
معرب واخر معزول عن البيت جانب اي منهما ضعيف معرب
ومنهما اخر معزول وقوله فاصبح في حيث التقينا شريدهم طليق
ومكتوف اليدين وسرعفا اي منهم طليق وقوله مرعفاني
ارعفه الموت اي قاربه ورفع الثاني اي فيما كان الصفات فيه
اقل الرفع لا غير على القطع نحو رايت ثلثة رجال كاتب وشاعر
وقد اجاز بعضهم وصف البعض ووصف البعض محتجا بقوله
كان صلوبهم لما استقلت ثلثة كواكب ينطاردان واما ان كان
الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل كاتب شاعر
بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو كاتب ولا يجوز
تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثة قطع الصفة رفعا او
نصبا اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت لتاكيد
كحواس الدابر ونحوه واحدة لانه يكون قطعا للشيء عما هو متصل
به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نصرفه معنى الصفة دال
عليه فلهذا لم يقطع التاكيد في نحو جاءني القوم اجمعون كتعين
والشرط الاخران يعلم السامع من اضافة النعوت بذلك
النعت ما يعلمه المتكلم لانه انما يعلم فالمنعوت يحتاج الى ذلك
النعت ليبينه ويميزه والقطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف
بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا اخر فلك

القطع

القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المحامي فان العلم
في الاغلب يستلزم الشجاعة ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان
كان نعتا اول كقوله وامرأة حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد و
الزجاجي في القطع ذكر النعت فلانه هو عليه فنقول ان كان النعت
المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا
ان اسم الاشارة محتاج الى نعته ليتبين ذاته وان كان نكرة فالشرط
سقوط نعت اخر معين وان لا يكون النعت التابع ايضا لمجرد التخصيص
لانه اذا احتاجت النكرة الى الف نعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا
قطع مع الحاجة والاعرف يجيء نعت النكرة المقطوع بالواو والدالة
على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة يحتاج الى الوصف فالدال القطع
بحرف فوق نص في القطع اعني الواو وقال وتابعي الى نسوة عطل و
سعبا من اضيع مثل السعالي ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع
الواو كقولك الحرث لا يعدل قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر
النازلين بكل معترك والطيبين معاقد الازر والواو في النعت
المقطوع اعتراضيه بصيغة او رفعية ويجوز مخالفة النعت المقطوع
للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى في ظل ظليل ممزق لمن الذي
جمع ما لا واذا كثرت نعوت شيء معلوم اتبعت او قطعت او اتبع
بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع لا الاتباع بعد القطع
قبيح والاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو
الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون
تشنيعا نحو يزيد الناصب حقه وقد ذكرنا في المدح احكام هذه المنعوتات
والموقوعات وبوشر واجب الاتباع في الترحم اما على النعت
فيما اذا كان واما على البدل فيما اذا لم يمكن نحو رايت البائس ومررت
به المسكين والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كليهما في المدح والذم
ولم يتضمن النعت شيا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه لقولك
بزيد البراء وصاحب الثياب الا بعد بل وكلن فانه يجوز قطع ما
بعدهما على الرفع قصدت المعاني المذكورة او لا سواء كان المعطوف
عليه نعتا او لا لانهما حرفا ان للاضراب والاستدراك فيهما موذنان
بالقطع تقول مررت برجل فارس بل قاعد ونحو غير النعت ما زيد
قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو والاتباع ما
حالة وطال بل المنعوت كما قال الزجاجي في ولكن البر من امن بالله

ف

قوله والموصوف بعجم اي الموصوف من هذا الذي ذكرنا من شروطه
النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الابتداء بالنعت ايضا واما اذا لم
يجز كما في الامثلة المذكورة في النسم الاولى من جمع الاوصاف
مع تعرف الموصوفات فلا وراجع حذف الموصوف اعلم انا الموصوف
قد يحذف كثيرا اذا علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم
قاصرات الطرف عين فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط
المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم مقام الشيء ينبغي ان
يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف
والجار والكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذفه موصوفا بما
بشرطان يكون الموصوف بعضا مما قبله من المجرور بمن او في نحو قال
تعالى ومنهم دون ذلك وقال ومامنا الا له مقام معلوم اي مامن احد
الا يكننا الا لملك له مقام معلوم وقال الشاعر وما الدهر الا منازلان
فمنها اموت واخرى ابتغي العيش اكدح اي منهما تارة اموت و
حتى سيبويه مامنهم ماعدا الا وانه نحو قال وكلمتهم ثلثمائة
كلما منهما واخرى على لوح اخر من الجمر وقال لو قلت ما في
قومها لم يبم يفضلها في حسب ومنسم قال لم يكن كذا لم يفهم
الظرف والجملة مقامها لانه في الشعر قال ابن جلاوطلع الساق
منتاضع العمامة تعرفوني وقال ملك عندي عشر سلم
ومجرو غير شديدة الوتر كانت من ارمي البشر وقال
كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن وانما كثر با
شرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون
كانه مذكور واعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز
تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف بجل قال
والوحش العاديات الطير سميت بذلك بين العيل والسند
وقريب منه قوله وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يتقدم
الا ضرورة والبه الناخير كما تقول في ان رجلا ضربك وفي الدار ان
ضربك رجلا وانما وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة قدر
المفرد واخراجوا الباقي بحثا لان الغالب كقوله تعالى وهذا ذكر مبارك
انزلناه وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله
تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله تعالى نسوق بانيا اليه
بقوتهم وجبونا اذلة وقال الشاعر وليل اقاسيه بطيء

الكواكب

يتوسط بينه الى الخبر ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره
بعد تمام حده قال واما استغنى في الحد بقولي العطف تابع يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات تعطف بعضها على
بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم
وقوله بالطف زيانة للكوت الصالح فالقائم فالاديب ويجوز ان
يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها مع انها معطوفة
الا ان يدعي انها في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم
العطف عليها مجاز قوله واذا عطف على المرفوع المتصل المجرور
بمنفصل مثل ضربت انا وزيدا الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل
اليوم وزيد واما عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت
بك وبزيد انما اكتفى بالمنفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجزء
مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في
الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل
كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على
بعض حروف كلمة فاكد او لا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك
المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده بما اتصل
بتاكيد فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف
على هذا التاكيد الظاهر لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
وكان يلزم اذ ذاك كون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو
محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم
يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا
لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض الا
العطف نحو اضرب انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه
سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله قلت يبادل لا الميت
برحلي او خيانة الكذوب او بعدها كقوله ما سرنا ولا ابانا وانا ان
المعطوف هو انا وانا لا زائدين لتاكيد الرفع ومع يؤكد بالمنفصل لقوله
تعالى فلكيموافقوهم والغاووون وما عبدنا من دونك من شيء عن ولا ابانا
وقد لا يؤكد والامران يتساويان فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك
لان قبول الكلام قد يغني عما هو الواجب بحذف طلبا للاختصار
نحو فولد حضر القاضي امراة والا فطوعا ورغما بالنصب فكيف
لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين

ان التاكيد



ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوز ان العطف بلا تاكيد ولا فصل كان
على قبح لانهم حطموه اصلا عابت لا يجوز ان يركب واما الكوفيون فيجوز
العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله
واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض وانما لزم ذلك لان اتصال
الضمير المجرور اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان
لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جار سواء
كان ضميرا او ظاهرا فكرر العطف عليه اذ يكون كالعطف على
بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطفت المضمر على المجرور
الا باعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والحال بين زيد وبينك
وليس المجرور بضمير منفصل كما عني في المضمرات حتى يولد به
اولى ثم يعطف عليه كما قيل في المرفوع المتصل فلم يغن الاعادة
العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو
مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل الا اسمي الا اذا لم يشاكله انه لم
يطلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما مر في قولنا بينك وبين زيد
او لا يمكن ان يكون هناك بينا بين بالنسبة الى زيد وحده وبين اخر
بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا انكر
الثاني لهذا الغرض فقط فان البس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت
تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز ثانيا يجوز لو قام فزيد دالة
على المقصود فان قلت ما تقول بعد اعادة الخافض اتقول الجار
والمجرور عطف على الجار والمجرور او تقول المجرور عطف على المجرور
قلت الذوق المستقيم يقتضي ان القول الثاني اولى وذلك لان القول
به في نحو المالين بيني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر
فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى وفي نحو مررت
بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني فيه معنى الا يقتضي الباء
الاولى من حيث المعنى اسمين يحران به كما اقتضى معنى بين ذلك
اذ يمكن ان يكون استوفى معنى الجار والمجرور فيلزم سبك الاستيفاء
للباء الثانية ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء
الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذي اجتلب له بين الثانية بعينه
وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور ههنا كما مر في مسئلة
بين فاذا تقرر هذا قلنا ان قول المصنف ومجرور مع تكرير العامل
بما كان مجرورا به قبل تكرير اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني

ف

كالعدم كما قال سيبويه ع في نحو لا ابا لزيد ان جر بالاضافة لا باللام الظاهرة
والاول ان عمل جر على العامل المكرر اليس بأقل من الحروف الزائدة
نحو هل من زيد فانها لا تلغى مع زيادتها وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم
اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ونحو عندهم
تركها اضطرارا كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب وما
بك والايام من عجب واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاسماء ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة ولا خلاف
معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب
بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في
الاختيار الا في نحو الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار فالعمل للاول
كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال
لان قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السؤال لا يكون الا مع
الباء كما مجيء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين
لانه كوفي ولا تسلم تواتر القراءات السبع وذهب الحريري وخلق
الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تأكيد ما
لضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على
العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشيء لانه لم يسمع ذلك
مع ان تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب
واخف فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاء هو كلهم
والابد لا منه نحو اعجبتني جاريتك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل
وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابد لا
منه نحو اعجبتني جاريتك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف
في الابعد الاول التأكيد بالمنفصل وفي الثاني لا مع اعادة
الجار في الجواب ان التأكيد والبدل ليسا باجنبيين منفصلين
عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب
اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتأكيد
عين الموكد واما اللفظ فلانه لا انفصال بينهما وعين متبوعهما
حرف كما في عطف النسق فلم يتكرر جري ما هو كالجزء مما قبله
ومتصل به واما عطف النسق فينفصل عن متبوعه لفظا بحرف
العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف
عليه فانكر جري ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو

كالجزء مما



كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع فان قلت فهلا طرد الحكم على
هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متصل ممتنع عاريا كما قلت ولهم
افردوا النفس والعين بتأكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل او بالمنفصل قيل التأكيد قلت ذلك لعله اخر ي وذلك لان النفس والعين
كثيرا ما يليان العامل ويقعان غير توكيد نحو طابت نفس فلان في
لقيت عينه فلو لم توكد معهما او بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان
غائبا او غايبه بالتأكيد نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها
لم طرد الحكم في البواقي مع ان ضمائرها بارزة نحو ضربتني انت
نفسك وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو
الكتاب قرئي كله لان كلا تلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول
جاءني كلكم ولا قلت كلكم ولا مررت بكلكم بلى قد استعمل مبتدأ لا
غير اما لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور او لان مرتبته
التأخر عن خبر المبتدأ كما اخترناه في اول الكتاب هذا وقد علل
المصنف اختصاص النفس والعين بتقدم تأكيد موكدهما بالمنفصل بانهم
كرهوا ان يؤكدوا الجزء ما هو كالمستقل قال لان النفس يستعمل غير تأكيد
ولفظ كل لا يستعمل تأكيدا او يلزم العلم مع تبعيته في قولهم
مررت بكل فسد قال وأما قد ساه قوله والمعطوف في حكم
المعطوف عليه ان كمل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا نحو
قيام للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المضمر
على المبني او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب
للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كون جملته ذات ضمير عائد
اليه يكون صلة لم يلزم مثله في المعطوف كما اذا اقتضى ما قبله
كونه نكرة لمجرور رب او مجرور ربكم وجب كون المعطوف كذلك
ولذا ضعف الواصف الحاية الجاني وعبدها وتقول في رب شاة
وسخلة اذا المعطوف نكرة كما مجيء في باب المضمرات وكان يجب
على الاصل المتقدم ان لا يجوز نحو علفتها تبنا وماء باردا وقوله
متقلدا سيفا ورمحا كما منه انما جاز لانا المنصوب بعد العاطف
مهما بمعمول العامل مقدر معطوف على العامل الاول بحذف عامله
على فهم المراد اي علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا ومتقلدا سيفا
وحاملا رمحا وكذا وجب بنا على الاصل المتقدم يا زيد والحرث

لوجوب تجرد المعطوف عن اللام بالنظر اي بالكن لما كان المكروه هو
اجتماع اللام وحرف النداء ولم يحتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز
كما في يا زيد الرجل ان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه
وان لم يتبين معا وجب مثله للمعطوف وان كان في نفسه مثل المعطوف
عليه فلذا وجب بنا المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادي بالنظر
الى حرف النداء اي كونه مفردا معرفة وكان يجب بنا المعطوف
على هذا الاصل ولا رجل وامراة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت
في المنصوب بلا التبرية وان لم يكن حال المعطوف في يا زيد و
عبد الله لان ضم المنادي ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه
مفردا كما قلنا وكما لم ينصب المعطوف في لا رجل ولا زيد عندي لان
نصب اسم لا بالنظر الى لا والي قابل النصب وهو المتكرر المضاف
والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فنقول يجوز عطف الخبر المحمد
على المشتق مثل زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق
الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط المبتدا بل تجرد ايضا عن الضمير
اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر
المشتق لا بد له من ضمير فيه اذ المقصود ان المعطوف
يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه
فوقه ومن ثم لم يجز في ما زيد قائم ابوه قائما ولا ذاهب
عمرو الا بالرفع وذلك لانه وجب لقولك قائم او قائما الضمير لكونه
خبرا مع كونه مشتقا فوجب انه يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه
وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر
الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير
في ذاهب عمرو بالجر ولا في ذاهبا عمرو فان قلت لم تجوز ولا
ذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر فلت
ليس ذلك لان نفي كما ان المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم
الاعراب لانا لاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عملها فيهما
بخلاف الثاني فصارت في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل
ولا زيد عندي في عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في نائب
على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر لا يجوز عطف الخبر
فيرجع اليه وطرح على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد
ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة فليرجع اليه وانما جاز مررت

برجل

برجل قايم ابوه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف
حملا على المعنى لان قاعدا بوه مشتمل على ما ثبت فيه الضمير وذلك لان
الضمير المستكن المثبت في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه
اعني ابوه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل
حسنة جاريته لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيحة جاريته قوله وانما
جاز الذي يطير فيغضب زيد الرباب فيغضب زيد الرباب
تقول الذي يطير فيغضب زيد الرباب فقولك يغضب زيد و
عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما في
المعطوف عليه وهو حال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق
واجاب بان هذه الفا للسببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف
هذا الذي قاله المصنف والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها
الضمير كخبر المبتدا والصفة الصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى
متعلقة بالمعطوف عليه بمعنى يكون مضمونها احد مضمون الاول
مترائيا او لا او غيرذلك جاز تجرد الجملتين عن الضمير الرابط
للجملة الاخيرة التي هي لحرة سواء كان مضمون الاولى سببا
لمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب او لا كما يقول مخبرا عن زيد في
جاءني زيد فعربت الشمس الذي جاء زيد فعربت الشمس زيد لان
المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد ويقول مخبرا عن الشمس
التي جاء زيد من بعد غروب الشمس وليس مجيء زيد سببا للغروب ولذا يجوز
مع تجرد الضمير مضمون معطوفها بعد مضمونها الاول وان كان متراخيا
بقول الذي جاء ثم غربت الشمس اريد الذي جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا
ممن غروب الشمس زيد ولذا الذي جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا
تقول في خبر المبتدا زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت
الشمس فقام لا مع من جميع هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط
في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرا
او تعطف ضميرا على بعض احد الجملة اللازمة للضمير الحالية
منه نحو زيد ضربت عمرا واياه وانما جاز ذلك لان في احد الجملة
المذكور ضمير اذ المعطوف المفرد جزء المعطوف عليه لاجل
عدم الاستقلال فلما لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم و
تعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة تنقلب مضمونها
مضمونها صارت كما هذا اخبارا بها فاتى بالضمير في احدهما واما اذا

حيا

لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام و
قعدت عند زيد لم تجز الا ان تعلق المضمون بالمصحوب معنى فتقول
الذي قام وقعدت عند عمرو فتعلق الخال زيد والذي ينزل الجبال
فلا يزول انا والذي تقوم القيمة ولا بسه انت لان الاقتران معلوم
من قرينة الحال وان لم يكن الواو وقرينة الاقتران لم تجز لان الواو
لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء تعلق
معنوي بين المضمونين هذا وقولك عند لقيت زيدا وابا عمرو يجوز
انتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم او حتى
لا يجوز هاقوص لان الاجتماع ليس حاصلا مع الفاء وثم واو وحتى
اما تقدير فعل اخر للمعطوف فتنتفي الجملة الاولى بلا ضمير عائد
على المبتدا بخلاف الواو وغيرها فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس
بشيء لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما تبين في حد التوابع و
لو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا ان للجملة الثانية مع الفاء وثم
واو تعلقا معنويا بالاول واما ان صرحت بالفعل في الثاني مع
الواو نحو زيدا اكرمت عمرا واكرمته اباه فان قصدت بالتكرير التاكيد
جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف امتنعت الاولى لخلو الجملة
المخبر بها عن الضمير قوله واذا عطف على عاملين لم يجز خلافا
للمبرد الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه معنى
قولهم العطف على عاملين ان يعطف بحرف واحد معمولين
مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كا
لمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين نحو قولك ان زيدا
ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف
المعمولان على عاملين بل على معمولهما فهذا القول منهم على
حرف المضاف واما عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين
على معمولي عامل واحد فلا باس به نحو ضرب زيد عمرا وبكرا خالدا
وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا و
بشر خالدا محمد اكرمائ لان محمدا حرف العطف كالعامل ولا يقوى
ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل
عملين او ثلثة او اكثر اعلم ان الاخفش جوز العطف على عاملين
مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف
المجرور نحو في زيد الجحر وبكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم

ممن



ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين
العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف
على عاملين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله غير بعض الكوفيين
مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع ممن ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور
في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو في زيد في الدار والجحر عمرو
اجاز الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عندهم انما
كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز
كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بانيابة المجرور للعاطف
فلهذا جوز الاخفش مازيد بنا بهم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف
على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن
كونه مثل عاملين مختلفين فنحو قولهم مررت بالغلام والجارية
والجيد ركب لا يجوز اجماعا اي الاسمين اوليت حرف العطف اذ الاجر
يتبع مخفوض لا شبه وبين العاطف الذي كالجار ولا يجوز ذلك سواء
كان الفاصل ظرفا نحو في الدار زيد وامس بكر في او غيره مثل يجب
ان تقول في الدار وامس عمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف
والمرفوع او المنصوب فيختلف فيه منع الكسائي والفراء وابو علي
في السبعة وذلك اذا لم يكن العامل الفاضل معطوفا مثل
يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب
الذي يعمل نحو ضرب زيد وعمرا اليوم وجاني زيد والبوم عمرو وقد
فصل الشاعر بالظرف قال اتعرف ام لا اسم دار بعطلا نو
من العام يعشاه ومن عام او لاقطار وكاد ان حرف كما انها مصدرية
نوع رعيل فجملا وان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله
لم تختلف في جواز ذلك في المرفوع والمنصوب ومع عدم جواز ذلك في
المجرور نحو جاني امس عمرو اليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكرا خالدا
ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد و
امس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او
المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا
يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما لا يفصل بين العامل
ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور
بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة فلا
تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزم

حرف الجواب فلا يكون ما بعد المسموع عطفا على ما قبله بل الجملة
المسموعة اذن معطوفة على ما قبلها وهذا الفصل بالشرط ايضا نحو
اكرم زيدا ان اكرمني عمرو وبالظن نحو خرج محمد اظن
عمرو بشرط ان لا يكون العاطف الفا والا وكونهما على حرف
واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما ولا ام لان ام العاطفة اي
المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما يجيء
في حروف العطف ولترجع الى العطف على عاملين من مفهوم الحصر
لا يمنع من تصور العطف على عاملين لا ما فيه الفصل بين العاطف
والمجرور وقد ذكرنا وسيبويه والفراء ضمن الجار في كل صورة توهم
العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي
ولا كل بيضاء وقوله تعالى واختلاف الليل والنهار الى قوله ايات
بينات على القراءتين بان ايات اعيدت توهما للاولى لما طال
الكلام وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو
مذهب الاخفش والمنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه
والفراء واما المتاخرون فان الاعلم الشنتمري منع نحو زيد في
الدار والحجرة عمرو ومع قدم المجرور الى جانب العاطف قال لانه
ليس بمستوي لحزازة الكلام واوله قال اذا قدمت في المعطوف عليه
الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وجاز لاستواء الجزء
الكلام واولى لمزية تقديم المخبر عن على الخبر عنهما قلت يلزمه
تجويز مثل قولنا زيد يخرج وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا
اخوه لاستواء اول الكلام واخره وهو لا يجوز والصحيح بالقيد الذي
ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه و
يتاخر المنصوب والمرفوع وباقي المعطوف على ذلك الترتيب
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو او ان في الدار زيدا والحجرة عمرا لكن
لا للعلة التي ذكرها الاعلم بل قال الذي يتبادر الى ذهني مما سمع
ووجدنا استقراء العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور
فوجب ان يقتصر عليه ولا قياس عليه غير انا العطف على عاملين
مختلفين مطلقا خلافا للاصل فان اطردت صورة معينة دون
غيرها لم نقس عليها فلم يلزم المصير بالزوم الاعلم من تجويز
الصور تين المذكورتين لكنه سهو لا اشكال عليه في علم تخصيص
الصورة المعينة بالجواز دون غيرها اذا كان العطف على عاملين

مخالفا

مخالفة مطلقا والفراء

، مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتى
، لا يكون مخالفا قوله خلافا للفراء يعني ان الفراء جوزه مطلقا وهذه
الامثلة تظهر كما مر قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي ويجوز
مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور قوله خلافا لسيبويه
اي لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولنذكر فيه احكام
العطف فنقول انه يحذف قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع المتبوع نحو
كلما اقبل من الذي تعرف تمرك موزون بدقلة استوى عمرو واي اشترى
عمرو وزيد والله تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل وقاتل اولئك اعظم
درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا وكذا
ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا الليل يصلي
الكلب يعني ام تشاهد الكلب وقد يحذف الواو من دون المعطوف قالوا نوعا
في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي و
قلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد حذفوا وكما يقول لمن
قال اكل الدبن والسمن اكل سمكا لبنا اي اولبنا وذلك لقيام قرينة دالة
على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها
تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اي بل قام زيد وعمرو وانما
حرف تصديق يدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق والمثبت
كما حكى ع با و كذا نعم لبلى فزيد وبلى او زيد بلى
لان زيدا في للجواب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام زيد وعمرو
وتقول لمن قال ما قام لكن نعم لكن زيدا نعم ما قام بكن زيد
اي لكن قام زيد لا بعد مقدر لما سبق فيما كان اوانبانا وكذا
للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في حروف العطف وتقول
لمن قال ما مات الناس بلى حتما لا نبيا وتقول لمن قال ما قام زيد
بل عمرو او نعم بل عمرو اي بل ما قام زيد بل قام عمرو ونعم ما قام
زيد بل عمرو ولا تحذف المعطوف عليه بعد حروف النضمن اذا
كان العاطف ام او اما او دون لان ام المتصلة ويجيء العاطفة تقتضي
سبق الهمزة واما تقتضي سبق اما اخرى كما يجيء في حروف العطف
وقد يحذف المعطوف عليه بعد ام وان العاطفة من قائنا الليل اي
الكافر فرجه ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء
وثم واو وثم في صورة الثلاثة على المعطوف عليه نحو ضربت
زيدا وعمرا ونعمرا او ثم عمرا او عمرا او لا عمرا ان زيدا بشرط ان لا يتقدم
المعطوف على العامل فلا يجوز زيد فما مر عمرو ولا مررت وزيد

بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالداخل
عليه ومرتبة الداخل بعد المستعمل له والاشتراك يكون التابع مقدما
على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في العامل فلم يلم
تقدمه على معطوف معمول الترم اضمار عامله فلا يقال والاسد
اياك لانه يكون اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف
عليه لزوما تصال عامله به فلا يقال وزيدا ضربت انت بالعطف
على التاء ولم تقدم على المعطوف عليه فاذا كان مبتدا موخرا لخبر
دخله حرف ناسخ اولا فلا تكون اذ وعمرا زيد اقائمان وما زيد وعمرو قائمين
لضعف الحرفين فلا يليان مع الفصل بغير الظرف ولذا لا تقول
اما قعد وزيد لمنطلقان والذي ابوه زيد ضارباني انا وهل وزيد
عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان لانه يتقدم على العامل
ايضا وهو ايضا الابتدا والخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر
نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا التاخر
عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف
اضطرارا ان لا يكون وذلك لم يكن الا حرف المعطوف عليه مزيدا
بالا او بمعناها فلا تقول ما جاني وزيدا الا عمرو وانما جاني وزيد
عمرو وذلك لكون الا في حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفيا وايجابا
كما مر في باب الفاعل فلا يقع تمام المعطوف الذي هو في حيز ما
بعدها ومنه ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف
عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاني ومات الناس حتى
الانبيا فضوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى
والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون
الكنوز لانه لا يكنزون على الكنوز وقوله والله ورسوله احق
ان يرضوه اي يرضوا احدهما لان رضا احدهما رضا الاخر وقوله
واذا رأوا تجارة او لهوا انفضوا اليها الى اي الرؤية ونحو زيد وعمرو
قام على حذف الخبر من الاول لكونه عين الثاني ولذا تجوز زيد
قام وعمرو وعلى حذف الخبر من الثاني لكونه عين الاول اي وعمرو
كذلك وفي الموضعين ليس المبتدا وخبره عطفا على المبتدا لانه لو
كان كذلك لقال قاما ولما الفلو تحرفان كان الضمير في الخبر عن
المعطوف بهما مع المعطوف عليه في مطابقته لهما خلاف قال
بعضهم كحذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قائم

وزيد



وزيد ثم عمرو قائمان اي زيد قائم ثم عمرو قائم وامامن الثاني نحو زيد قائم فعمرو
اي فعمرو قائم اي فعمرو قائمان او قائمون لذلك قالوا ولا يجوز المطابقة
لان تثنية الضمير وجمعه في الترتيب يمنع اشراكهما في الاضمار احاد والباقون
مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو فاما الاشتراك في
الضمير لا يدل على انتفا الترتيب مني ساعص الماء ثم ادقد يقال
قام الرجلان مع ترتيب ضميرهما والاضمار والاظهار في هذا سوا
فقاما وقام الرجلان مثلان في اجتماع احتمال القيامين وترتيبهما
وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو
جاني زيد فعمرو فقلت لهما وجاني زيد ثم بكر وما صديقاي
واما لا ولكن وبل واو واما فمطابقة الضمير معها وترجحانهم
لان قصد المتكلم كان ضمت احدهما وذلك واجب في الاخبار
عن المعطوف مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد
لا عمرو جاني وزيد بل عمرو قام وزيدا وعمرا رأيتك وكذا تقول
زيدا وهند رأيتني ولا تقول جاني الا لمعنى احدهما جاني والعلم
للتذكير وتقول لتوكيد غير الخبر جاني اما زيد واما عمرو واكرمته
وان زيدا ضربت ام عمرا فاجعله وما جاني زيد لكن عمرو واكرمته
وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيدا لا عمرو جاني
مع انخداعهما وزيدا وعمرو جاني وقد جيئتهما واكرمتهما وتقول
في الالتي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وكلمتهما وبأحدهما
وبأحدهما ولا تقول لهذا ما جواهرا وعرضا واما عرض
تخير تقول ومنه محمد بان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا
فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو وكما قال بعضهم بل تقول
جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان
الله اولى بالغني والفقير معا واما قال تعالى وما اذا رأوا تجارة
او لهوا انفضوا اليها باقراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان
لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله رأوا ولا يستلزم
عود ضمير الاثنين الى المعطوف بأو مع المعطوف عليه وان كان
المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين
الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صادكلواو ولهذا جاز
قوله وكان سان ان لا يبرحوا غنما او يسرحوه بها واعترت
السوح فقال مع سيان او يسرحوه والخفض ويسرحوه وتقول

ازيدا ضربت ام عمرا او عمرا وما استحقا ذا للضرب وما جاني زيد لكن
عمرو او بل عمرو وقد دعوتهما ومنهما انه يعطف الفعل على الاسم
وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى فالق الاصباح و
جاعل الليل سكنا على قراءة عاصم اي فلق الاصباح ولذا قوله
صافات ويقبضن اي يصففن ويقبض قاد باب يغشيه بغضب
بائر تقصد في واسوقها وجاءني لا يجوز ولا يجوز مررت برجل
طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل و
يعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم وقال تعالى
والذين يمسكون الكتاب واقاموا الصلاة وكقوله ان الذين كفروا
ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد
ولا يقعد زيد عدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة
وبالعكس نحو جاءني اما زيد او ما يحسن زيدا بوجه كريم وعالم اخوته
لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونهما فرعا عليه
في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة لفظ الاعراب
نحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل وابوه
كريم ونصرف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان
تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال
وصاحبها الا ترى ان الاولين تطابقا تعريفا وتنكيرا دون
البواقي في قولك جبناك اخاف والاحياء هذا ابوها كريم وسريره
ليس في القبح نحو برجل ابوه كريم وسريف ويجوز عطف الاسمية
على الفعلية وبالعكس قال تعالى جئتك بالواو دون الفا واخواتها
لاصالة الواو في العطف واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب
اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرا اي وعمرو كذلك ولقيت زيدا
او عمرو اي وعمرو كذلك قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع
من المال الا مسحتا او مجلف المسحت المذهب والمجلف الماخوذ
الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف عطف على المعنى اذ
المعنى لم يدع مسحتا له بقي من جوز الامسحت ويجوز ان
يكون المعنى اذ هو مجلف او منقطعه اي بل هو مجلف كما يجيء
في حروف العطف او يكون مجلف مبتدا عطف على عطف كما
في قوله تعالى ومن قرأها هل في قوله التاكيد تابع يقرر
يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله يقرر معنى

برجل ابوه كريم ح

كيد

التقرير



التقرير هنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداه تابعا في المتبوع يدل عليه
صريحا كما كان معنى نفسه تابعا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه او يفهم
من زيد نفسي زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من قولنا
في جاءني القوم كلهم اذ لا يجوز ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة و
فيكون خفيفة في مجموعهم بقرينة ذلك الامر اي يجعله
مستقرا متحققا حيث لا يطلق عند عرف فرب لفظ دال وضعا على معنى
حقيقة فيطن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مراده له بالفعلية
او يظنه بالمتكلم الغلط او يظنه به التجوز في الغرض الذي وضع له
التاكيد احد ثلثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع
وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد
هذين الامرين فلا يخلو اما ان يكون باللفظ الذي ظن غفلة السامع
عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه فتكرير الفظ نحو ضرب
زيد زيدا او ضرب زيد ولا يجمع ههنا التكرير بالمعنوي لانك لو قلت
ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت
نفسه بناء على ان المذكور عمرو ولذا ان ظننت به الغفلة عن سماع
لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك ورب ما يكرر غير المنسوب و
المنسوب اليه لظنك الغفلة الى مع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك
اما في الحرف نحو ان زيدا قائما او في الجملة نحو قوله تعالى
ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد
في هذا المصراع لانه لفرد امر المتبوع وكلى لا في النسبة ولا في الشمول
ولا يضر ذلك لانه في هذا التاكيد الاسمي والغرض الثالث
ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به نحو او ملوه ثلثة انواع
احدها ان يظن به نحو او في ذكر المنسوب فيما ينسب الفعل اليه
مجازا او انت بريد المبالغة لان غير ذلك الفعل منسوب اليه حقيقة
فتقول زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت
تريد غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يقع شك في كونه
حقيقة نحو قوله عليه السلام ايما امراة نكحت بغير اذن وليها
فنكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع به نحو او في
ذكر المنسوب اليه المعين فربما نسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق
بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه
فيجب اذا اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيدا اي

ضرب ملولا من يقوم مقامه او تكرير معنى وذلك بالنفس والعين
ومصرفاتهما لا غير والثالث ان يطلق مع به نحو الاثر والاصل
النسبة بل نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يرد
النسبة الى بعضه لان العمومات المخصصة كثير افيدفع هذا الوهم
بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وبنيهم واربعتهم ونحوها فهذا
هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد قوله اسم المتبوع اى ما يتعلق
بالمتبوع من اضافه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول
تقدر ما يتعلق بالمتبوع من اضافه بكون ما نسب اليه عاما لاجزاءه
شاملا وقوله نفس او النفس بيان للامر المراد به صفة
المتبوع وشانه كما يقال اتاني زيد العالم او اعظم من انه توصف
واما نحو جاءني الصعر ظاهر اى في باب العلو وباب الفقر فالمعنى
يقدر امر المتبوع في باب كونه منسوبا اليه وفي باب كون النسبة
شاملة عامة لافراده فعلى هذا خرج عن حد التاكيد نحو قوله تعالى
انما هو اله واحد وان واحد وان قرد وحق امر متبوعه وهذا لو
حد كمن لم يتبين ذلك الامرين باب كون المتبوع منسوبا اليه
وكذا نحو قوله تعالى نفخة واحدة لفظة واحد لم تعد كون نفخة
منسوبا اليها صونة نفخ ولا يكون النفخ سالما لاحاد النفخة اذلا
احاد لها وقد اورد المص الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال
ان نفخة واحدة تقريرا لوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تاكيدا
واما بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن ذلك دلالة
تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة
مجردا لوحدة مدلول اللفظ تضمنا لا مطابقة والقائل ان يقول
المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل ما هو
مدلول المتبوع امر ذلك المتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة
او تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء حيث لم يخرج
يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معروفا
بالالف المشار بها الى رجال معينين لان مدلول اصل الكلمة
اعني كونها رجالا لا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن
اجتماعهم وكذا مجاني الرجلان كلاهما لفظه كلا موضوعة
الا بتثنيه التي هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تاكيد
فان قلت بل معنى كلاهما في مجاني الزيدان كلاهما كلا الزيدين

وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا
معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم قلت
مذاهبهم ان التاكيد موطلا المضاف ومعناه الاثنان لا سما الذي هو
المضاف اليه الذي مدلوله معنى القوم ضمنا لا مطابقة واعلم
انهم اذا اكدوا الوحدة والتثنيه والاجتماع الا باعتبار نسبة الفعل
لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد
ورجلان اثنان ورجال اجمعون ورجال جماعة ونحو تصدقت بعين عدد الجماعة
تقول رجال ثلثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس واما اذا اكدوا
الوحدة والتثنيه والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ
الدالة على هذه المعاني الى لفظ جميع فان الاغلب فيه كما يجيء
قطعه عن الاضافة مع قصد اجتماع المذكورين باعتبار نسبة
الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضربين فبعضها لم
يجيء الا منصوبا على الحال وهو حرف فقط نحو جاءني زيد وحده
اي لم يشاركه احد في المجيء وبعضها لم يجيء الا تابعا على انه
تاكيد وهو كلا وكلتا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنين لم يستعمل
مضافا فارغ المنسوب سوى الفصيح استغنى بكلا ويستعمل العوام نحو
جاءني الزيدين اثنيهما واجمعون وتصرفاتها تراخواته مثل كما تقدم
الا تابعة مضافة في التقدير على اي المخلبين وربما نصبت
جمعا وجمع حالين كجاءني الصبية جمعا والقياس جميع وهو قليل وقد
يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به كالمثنى نحو جاءني
القوم باجمعهم ولا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه
فانه يؤكد بهم مع الباء وبدونه نحو رايته عينه ورايته بعينه
واما جميع فهو بمعنى جمعين ويستعمل على اربعة اوجه
اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى عسى الله ان ياتيني
بهم جميعا اي بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال
المجيء وان اردت هذا المعنى فقل يا بنيي لا تدخلوا من باب
معا بل معناه ان لا يتخالف منهم احد اجتمعوا او افترقوا
كاجمعين من حيث المعنى سواء ما نضافا غير تاكيد بليه
العوامل نحو مررت بجميع القوم ورايت جميعهم واما مضافا
كالكبراء وهو قائم الثلثة نحو جاءني القوم جميعهم وربما تستعمل
من تاكيدا على التاكيد ومن حالا وذلك من الثلثة وما فوقها

قول

فا

كما مرّ في باب الحال نحو جاني القوم بلسهم وجاوني ثلثتهم ولا يؤكد
بثلثة واخواتها الا بعد ان يصف المخاطب كمية العدد قبل ذكر
لفظ التاكيد والا لم يكن تاكيدا لخلاف الوصف نحو جاني رجل
بثلثة فبيّن بهذا انك تقول في الوصف واحد واثنان وجماعة
لغير معيّن العدد وثلثة واربعة فصاعدا لمعيّن العدد وتقول في
التاكيد او الحال وما بمعنى واحد منها وحد وكلاهما وجموع
واخواته لغير معيّن العدد وكلثتهم واربعتهم فما فوق ذلك
لمعيّن العدد فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الالفاظ
نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها فاذا قصدت بها التاكيد
او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها وصاحبها انه شمل ذلك
الفعل جميع افراد المتبوع فالصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه
الالفاظ صفات عند التاكيد الا بقوله او الشمول والا فمعناها
تاكيدا وصفة يدخل عطف البيان في قولنا نقرأ مرّ المتبوع و
يخرج بقولنا في النسبة او الشمول اقول ان كان معنى التقرير ما
ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ ودلّ عليه فليس جميع
ما هو عطف البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع ونحن نقول انا
في النسبة او الشمول ان كان نحو جاني العالم زيد والفاضل
عمرو فلا دلالة للعالم على زيد بل ربما دلّ بعض متبوعاته
عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر
اذا فرضنا انه ليس هناك ممن سمي بابي حفص الا اثنان او
ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا
وان كان سببا اخر فليس ببواضح وينبغي صيانة الحدود عن مثل
هذه المحتملات قوله وملفظي ومعنوي في اللفظي تكرير
لفظ الاول مثل جاء زيد زيد وحرفي في الالفاظ كلا وكلتا والمعنوي
بالفاظ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع و
اكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف ضميريهما وضمير
ما يعود نفسه انفسهما انفسهم انفسهن والثاني
بالتي كلاهما كلتاهما والباقي بغير التي باختلاف الضمير
مع كله وكلاهما وكلتاهما وكلهم وكلهن والصدع في البواقي نحو
جمعاء اعلم ان التاكيد اما التقرير بشمول النسبة وهو بادبكر
بحيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا ودل بكلا وكل واجمع

وبلسهم



وثلثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما تقرير اصل النسبة وهو اما
بكرير اللفظ الاول او تكرير مادل عليه المتبوع مطابقة وذلك
بلفظين النفس والعين وما ينصرف منهما والتكرير اللفظي حرك
في الالفاظ كلها اسما كانت او فعلا او حرفا ومفرده كانت او جملا او
غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما حوز
الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يحوز فيه ذلك كالضمير
المتصل وكل حرف الا ما يبودي معنى الجملة وحذف معه في العا
وبلى ونعم ولمى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها
فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفاء ولام
الابتداء او كان مما يجب اتصاله باول نوع من حروف الجر الذي لا
تنفك عن جر ورد بعدها او باخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه
لا يكرر وحد الاضطرار في ضرورة الشعر نحو قوله فاذا والله لا يكفي لما بي
ولا لما بهما ابدا سما قوله وصاحبات كما تو مين والكاف
واللام على حرفا واحدا مع وجوب اتصالهما بمجرور لم يكرر مع
عماده نحو مررت بك بل وانك انك وضربت ضربت وان كان
العماد في الاول منصوبا ظاهرا فالمختار عدم اتصاله بضميره لا بظاهره
كقولك زيدا يا رجل في الدار فيها وان لم يكن غير المستقل على
حرف والاواجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم
والاحسن الفصل بينهما بنحو ان في الدار اذ زيدا قائما وان عمرا
الاول معمول ظاهرا حيث عمل الثاني بضميره نحو ان زيدا انه
قائم وليت بكرا ليته قائم ويكون عمله بظاهره ايضا وقد
جوز وان في تكرير الضمير المتصل وهو اخر غير تكرير العماد و
هو ان يكرره منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من
باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضمائر
داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكرير متصل بلا عماد بدليل انه
يصير المتصل عند منفصلا وتقوله في المجرور مررت بك انت
وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤتى به فاستعير له
المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب
المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رايتك اياك ورايته
اياه كلهم سمع الجاز واتاني به بالمنصوب المنفصل جاز وان اتى
بالمرفوع المنفصل نحو رايتك انت ورايته هو فالمرفوع المنفصل

نحو ابتك انت ورامته هو فالمرفوع المنفصل يفيد تاكيد المضطر الاي
متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب
المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور واكثر
فيدا اكثر ومن ثم لم يفد المنفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما
حمى في باب الضمائر بردا لولا هذا النظر لكان القياس اذ يؤكد
الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين الجر والنصب من
الاخوة كما في باب التي وعمي الصباح وباب ما لا ينصرف
وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد في ضربتك
اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول
بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق
بين البدل والتاكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما وقال
الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من
الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل
وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد
بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بلا يكون في بدل البعض والاشتمال
ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو تلت الرعيض اياه
اكلهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجيء في باب
البدل لا عبرة دون عاطف البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما
هو كما جاز لا ترى انك تقول في باب النداء يا زيد اي فتجعله كالنداء
المستقل هذا كله في غير المستقل اما المستقل فالاحسن ان يحبس
وقال في الحرف المستقل لا الا يوجد منه ما يحذف على
موافقا وعمودا ومع فصل كقوله تزكهم نبلي ترا كما وقال تعالى
ومم بالاخرة هم كافرون وحسن التكرير اذا كثرت ما يطلب بغير
شيئين ولهما له دليل كقوله المقتضي بعدنا مرذيل الا ولا نحو قوله
تعالى لا تحسبنهم تالنا الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما
لم يفعلوا فلا تحسبنهم بالنا ايضا عفا في من العذاب فانه طال
المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين ٧ يذكر
اما ان يفيد لفظ الاول بعينه نحو جاء زيد زيد وجاني جاني
زيد او تقويه بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الاخير وسمي
اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر
نحو هنيا مريا وهو مريا ولا يكون له معنى وان لم يكن له في حال



الافراد نحو قولك حسن بسن وسن او يكون له معنى لكنه كلف عن
ظاهر نحو حمش قبيت من بس الشراي اسحر حته وقولهم اكتعون
اصعون اسعون ميل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل
من الثالث مسنق من حول كتيع اي تام ومن بصع العرق اي سال
او من بصع اي روي ومن الدلع وهو طول العنق مع سدة معترض
وعلى الوجهين يمكن ان عمل ما قاله برهان ان هذه الالفاظ تنا
كيد لا جمعون كالمؤكد الاول فكانه جعلها من القسم الثاني
او من الثالث نظرا بالنسبة الى اجمعون كحمش بس او كخبيت
بس وباب الاتباع بعضه مبني كخبيض بيض وجب بض كما
يجيء في المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين في باب الاتباع
بما يمكن فلهذا قلبوا واو بوص ياء اصله خبيض بوص وقد يكون
مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم
تحسبنهم بعد قوله تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا
يعطف بعض الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع
في الوصف فلا يقال جاني القوم كلهم واجمعون والاجاني القوم
كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف
المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع
فيه شبها على المدح والذم والترحم الذي فيه والفاظ التاكيد
ليست مستقلة بنفسها مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على
بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فيقطع فلو عطفت
او قطعت كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما
جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء او ثم فكما جاء في مرو
العطف وقد يفيد بعضها لابدال معنى الفاظ السمول فيجري مجرى
التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ضرب شديد وبطنه او يدر وراجلة
وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف
والمعطوف عليه معا معنى كلة فيجوز ان يكون ارتفاعهما على
البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وحزننا شرقنا
نزعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطرقوك ليلهم
وراعيهم هذه البقية في الاصل بدل الاشتمال لجواز مجيء التاكيد
اذ المعنى مطرت اماكنا ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم
كلها على حذف المضاف من المتبوع عامها فيجوز ان يكون ارتفاعهما

على التاكيد ولحرها يجري اجمع جاز حذف الضمير ولا يطرد ذلك في بدل البعض وبدل الاشتمال فتقول ضرب زيد الظاهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع و مطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت او قاتهم كقولك صد يوما على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جا بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهرا وبطنا اما على انه هو مفعول ثان على ظهر وبطن كقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه او على الظرف اي في ظهر وبطن نحو دخلت البيت ومسبت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل وتقول مطرنا السما ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل ولذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب الظرف شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع و الضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار وعلى ظرف قوله قالا والبعض نفسه وعينه قوله بعضان اي بعضان على الواحد والمثنى و المجموع في المذكر والمونث فلا واحد المونث بغير الصحيح فقط تقول في نفسه وعينه نفسها وعينها وبغير الصحيح مع التصغير في مثنى المذكر والمونث ومجموعهما نحو الرجلان والمراتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو قولهم اولى من قلبا كما كما يجي يجي في باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن من قوله والتالي كله للمثنى المذكر وكلتا للمثنى المونث تقول كلانا وكلتا كما وكلتاهما قوله والباقي اي كله واجمع اي ابصع لغير المثنى اي المفرد بن والجمعين باختلاف الضمير فقط تقول كله نحو كله وكلهم وكلهن ولذا جميعهم وان لم يذكر المصنف وباختلاف الصيغ في البواقي في يعني في اجمع وما بعده تقول للواحد المذكور اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة جمعا كتعا تبعا بصعا والجمع المذكور اكتعون ابتعون ابصعون والجمع المونث كتع تبع بصع عادة كاذا وغيرها نحو ذلك اجراء للواحدة اعني جمعا واخواتها على كل جمع الاجمع

سلامة المذكر



سلامة المذكر لا يونث كما يجي فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالرستاق او بالدور كلهن جمعا كتعا بصعا بتعا التاويل فيها بالجماعة ويجوز ايضا اجراء جميع الجموع الا جمع المذكران مع يجري جمع المونث نحو بالقصور او الدور كلهن جمع كتع بصع بتع كما تقول بالنسوة وبالرستاق كلهن جمع كتع وجوزا لاندلسيون وجمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل الجماعة مستشهدا بقول جرير اقبلن من تهلان اودي حسم على قلاص مثل هيطان السلم ومنه قولهم الجوارح جمع خارجة اي قوته خارجة وقوله تعالى والصافات صفا اي الطوائف الصافات وليس بشيء لان ذلك انما جاز في نحو الجوارح والصافات بكون واحدها مونث اللفظ كما ذكرنا وقد جاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان ولمثنى المونث جمعا وان كتعا وان بصعا وان بتعا وان وهو غير مسموع قوله ولا يوكد نكل واجمع الا ذو اجزا يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واخذت العبد كله علاف جاز بيد كله يعني بعضه عن بعض وبالذي يصح افتراق بعض اجزايه حسا نحو القوم والرجال فان له افراد بتميز في الحسن بعضه عن بعض وبالذي يصح افتراق بعض اجزايه حكما مفرقا منفصل الاجزا كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزاوه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشري والبيع فيجوز اذ يوكدوا بالكل نحو اشتريت العبد فانه يصح شري بعضه دون البعض ولا يفترق اجزاوه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجي والذهاب فلا تقول جاني العبد كله وذهب زيد كله ولا اجزا العبد لا تفترق بالنسبة الى المجي بان يجي بعض منه دون بعض الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين والا فلا يصح ان يقال اختصم وهو واجب الا ان اختصم الزيدان كلاهما وتنوسي بما ذكرنا وبعده السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبد من اشتريت العبد كله كلن لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بما يراد لو قلت اشتريت العبد كلهم لرفع احتمال افتراق اجزاوه حكما لا استبه برفع احتمال افتراق الاجزا حسا الاحتمال الثاني

اظهر يكون افتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود
فاذا اردت رفع الاحتمال قلت اشتريت جميع اجزاء العبد عن وجميع
اجزاء العبيد واذا كان العبد واذا كان الاسم نكرة لم يوكد اذ التاكيد
كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل اي المتبوع او عن عمومه او عن
عموم نسبته لا فراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات النكرة لتميز عن
غيرها اولي من تاكيدها وتستغني عن تعلم المذكور اعني منع تاكيد
النكرات شيء واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة مما لا تحتمل
عليه نحو قوله عليه السلام فنكاحها باطل باطل ومثله قوله
تعالى دكت الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير
المنكرة في نحو قرات الكتاب سورة سورة وقوله وجاء ربك والملك
صفا صفا فليس في الحقيقة تاكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق
بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع
الصور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر اذا كان
معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل في
اخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال
تعلق الفعل ببعض ذلك الوقت تعالى هذا لا يشترط تطابق
التاكيد والمؤكد نعتا وتذكيرا عندهم خلافا للبصريين واما
نحو رجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تا
كيده واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله يا ليتني كنت حمسا
مرصعا بجلي الرقاحوكا اجمعا وقول الاخر قد صرت البكرة
يوما اجمعا واما قوله اولاك سوحيي وسر كلهما اجمعا ومعروف
الم ومنار فمحمل كلهما على البدل عند اهل البصرة او على ان خبر
وسر ليس ما بعد الواو بل مجموع كلهما غير تاكيد اذا كان تابعا
كقوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه
عطف على احدهما فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدا
والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو
بدل لكونه معطوفا على البدل وقد حذف المؤكد واكتفى بذلك
في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه
وبعدها الصفة نحو جاءني قومك ضربت كلهم اجمعين وبعدها
خبر المبتدا نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت
في باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من

الصفة



الصفة وكونه في الصفة اولى منه في خبر المبتدا وبعضهم منع من
حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فتنافيا وقال
هشام اذا عطفت على شيء لم يخلص الى تاكيده ولعله نظر الى ان العطف
عليه دال على انك لم تغلط امه والاولى الجواز نحو ضربت زيدا
وعمرا ولانك لو جاز ت في نسبة الضرب الى زيد اوهمت انك غلطت
في ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت بنا على ان المذكور بكر
قوله ما لم يؤكد المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد منفصل نحو ضربت
انت نفسك قد مضى شرحه في باب العطف قوله واكتع واخواته
اتباع لاجمع ولا يتقدم ذكرهما دونه ضعيف اعلم انك لو اردت
الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي قدمت النفس على العين فقلت
النفس لفظ موضوع لماهية حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة
اجمعين لحراسة من العين الى النفس ما يقديم النفس على
الكل فلان لا يحاطه صفة للنفس ومعنى فيه فتقديم به النفس على
صفة اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع
لماهية حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة هو
المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه اي
ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق
للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل
وايضا ان كلا قد يتبع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما
تقديم اجمع على اخواته فلكونه دالا على معنى الجمعية المرادة
من جميعهم واما تقديم اكتع والصحيح على اخويه فلكونه
اظهر في افادة بعني الجمع فيهما لانه من قولهم حول كتيع
اي تام وهذا المعنى خاف فيهما وان لم نقصد الجمع بين هذه
الالفاظ ظرفا للاقتصار على ما سبق ومن النحاة من اوجب
لا بد له ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل للعلماء تذكر العدد
من دون النفس واجمع ومنصرفاته واخواته من دون كل واما
اكتع واخواته فالبصريون على ما حكي الا يذكر ليس منهم حملوا
الثالثة ابصع ومنصرفاته واحد يذكر والاتبع ومنصرفاته
قال وهذا يدل على قلته والعدد اذا حملوا الثالثة اسبع
واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الخوارزمي في
المفصل وقد اتبع على اصبع واتبعوه المص ولا ادري ما

صحته والمشهور ساصبع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك
اذا اردت ماذكر اخوان اجمع وجب الابتدا باجمع ثم بجي باخوانه
على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع
عن اخواته وقال بن كيسان تبدا ما يتهن شئت بعد اجمع والقول
الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجود عامة الترتيب المذكور والقول
الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع تقديم بعض الستة
الباقية على بعض وسمع جاني القوم اكمعون وسمع ايضا اجمع بصع
وجمع بضع وايضا جمع تبع وايضا جمع بصع تبع ولا خلاف انك اذا اردت
ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب المذكور وقال
ابن برهان اذا قلت جاني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون
ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي
كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول
كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد
الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على
ان السجود منهم في حالة واحدة وليس في لا بد اذا قلت جاني القوم
اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لاجتماعهم في وقت
واحد فكيف يكون مع تقديم لفظ كلهم وكانهما كررا تراد ف
لفظين بمعنى واحد وای محذور في ذلك مع قصد المبالغة قوله
البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دون قوله مقصودا
نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قالت
قوله دون يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع
معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول
هذا قوله ولا يطرد ما قاله في نحو جاني زيد بل عمرو قال المقصود
هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق قول وانا الى الان
لم يظهر لي فرق جلي بين البدل الكلي من الكل وبين عطف البيان
بل ما اراي عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه
فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو
مررت برجل عبد الله كانه قيل من ايش مررت او ظن انه يقال
له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله عنده قوله تعالى
وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل ايضا
قولك مررت بقوم عبد الله وزيد خالد والرفع جيد اي هم عبد



الله وزيد خالد قال ياتي ان تقعد الى قوم اولادهم احلامهم فان
الدهر خلاس عمرو وعبد مناف والذي عمدت بطن عمر ابي الظلم
عباس قال والفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه
بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود
هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل
الكل من الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط كان كون الثاني
فيه هو المقصود دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول
في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولابد ان يكون في كل
فائدة لم تحصل لو لم تذكر كما يذكر في كل واحد من الثلثة صونا
لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله
عليه وسلم فاذا عاكونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه
في الظاهر واستعماله عاي فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى
خلاف الظاهر ثم نقول في بدل الكل انا لفائدة في ذكرهما معا احد
الثلثة اشياء لا استقل اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة
نحو مررت برجل رجل صالح او كون اولهما متصفا بصفة والثاني اشهر
نحو مررت بزيد رجل صالح او كون كل واحد منهما متصفا بصفة نحو
مررت برجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير
بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان
للابهام اولى تم التفسير تاما وقعا وكانه ليس للاثنان بالمفسر
اولى وذلك نحو مررت برجل اخيك زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل
من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس
نحو مررت بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى
عطف البيان من حمله بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول
وذلك اما بان يكون لمسمى اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان
لم يكن احص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر وذلك
الخطاب رضي الله عنه كان عمر اشهر منه بابي حفص واوضحنا انه
ليس في الدنيا من اسمه عمر فلا حسن كنيته ابو حفص الا اياه واما
بان يكون اسمان مطلقا على ذات تباينهما جامد وهو بعض افراد
الاول سواء كان اشهر من الاول او افرد اولى كما اذا كان لك خمسة
اخوة اسم احدهم زيد وسماك خمسة رجال تسمي بزيد احدهم
اخوك فاذا قيل جاني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو
واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذلك عكس قيل جاني

زيدا خوك فاخوك واحد من حمله ما يطلق عليه اسم زيد فالتاني في الصو
اخص من الاول عند الاقتران واما عند الانفراد فاخوك
فاخوك مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة
والاغلب ان يكون البدل جامدا تحقيقا لو حذفت الاول لاستقل التاني
ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا نحو له ولا
وابيك خير منك اني كبودني التفهم والتسهيل فقد الموصوف
اي فلا وابيك رجلا خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول
في جاني زيد العالم لاحتاج التاني الى مقدر قبله لان الوصف
لا بد له من موصوف كما قدمنا قبل ان التاني في نحو العالم ان الطبر
بدل وفي الطير العالم ان صفة وبخلاف التاكيد فانه وان كان
جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من
اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج
الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع سما فهم
ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان تعود
مقام المتبوع ولما كان اعرابه يتبعه الاول جاز ان يعتبر غير مستقل
اخرج فالاول نحو يا زيد براخ وبالخا زيد مسيس واما في يا غلام
بشر وبشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله
انا بن التارك البكري بشر بالجر وكذا المشوق نحو جعله مستقلا
نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة
بينهما وانما لم تجز يا زيد وعمرو اولا يا زيد وعمرو وبالتنوين
كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف كحرف
النداء والمعطوف صالح لمباشرته له لان الغاية في بدل البعض
البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام
لما فيه من التاثير في النفس ودل ان المتكلم محقق بالتاني
بعد التجوز والمسامحة في الاول تقول اكلت الرغيف ثلثه
فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك في
الاول ثلثه وكذا في بدل الاشتمال فان الاول فيه نكب على
حذف المضاف ولا تجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه
ويكاد سيبويه في قوله اعجبني ان يكون نحو يطلق ويراد
به التاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب توهم ان ضرب
ضربت وهو ما اول ما انك اذا اردت ان تخبر ان زيدا ذو

فائدة



فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيدا اذا سلب ثوبه
على حذف المضاف ولا تجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه
وقال سيبويه في قوله رايت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها
اولها اناء اذا اردت رايت اكثر قومك وصرفت وجوه اوله وكذلك
سب الاسم توكيدا كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا
الذي قاله قريب الا بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والصرف الاخر
ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل
فيه ظاهرا فاي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا
ان ندعي ذلك فيما سموه عطف البيان على التسليم في البدل وفرقوا
ايضا بينهما بعد وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا
بخلاف عطف البيان والجواب تجويز التخالف في المسمى عطف
بيان ايضا هذا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندك قوله وهو
بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول مدلوله
مدلول الاول والثاني جزوه والثالث بينه وبينه ملابسة بغير
والرابع ان تقصد انه اضرب بعد ان غلطت بغيره فقوله فالاول
مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ المدلول قولك اخبك في مرير
اخبك لو كان عين مدلول زيد كان تاكيدا واخوك بدل على اخوة
المخاطب ولم يكن بدلا علما زيد لكن مراده انهما بطلقان على
ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيه لا يدل عليه
الاخر قوله والثاني جزوه اي بدل البعض جزء الاول نحو كسوت
زيدا ثوبه قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغير هما اي بين
الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل
فيه بعض بدل الغلط نحو جاني غلامه زيد او حمار ولقيت
زيدا اخاه ولا يدخل كونهما من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل
الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع * لا لاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتضمنا
له توحدما تحليت بتقفي النفس عند ذكر الاول مسموعه الى ان كرر ان
مسطور له فيجيء الثاني مخصصا لما احتمل في الاول مسئاله وقال
المبرد والفراء ان متقاربان سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل
المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد وبتمه لان الاعجاب
في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفي به من جهة

المعنى لانه لم يعتمد للحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر
في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشيء في
قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام غير مقيد الا ان يكون حكمهم
من احكام غير معين وكذا العين احكاب مفيد الا تعلمهم بذلك الا
خذوه ما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبد فانه يدل
الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء اخر ولا تقول في بدل
الاشتمال ان لا يستفاد مفهوم من المبدل منه معينا بل يجوز النفس
مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وهنا الاول
غير مجمل او يستفاد عرفا من قولك فتل الامير ان القاتل سيافه
وكذا في اتيانه فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر
الابدال في الاربعة انه لا يخلو امدلول الثاني من ان يكون مدلول
الاول او لا الاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه
بعض الاول او لا او الاول بدل البعض والثاني اما ان يكون
فيه الفعل المسند الى المبدل منه او المبدل منه مشتملا على
الثاني اي منتاضا له بوجه ما او لا والاول بدل الاشتمال والثاني
بدل الغلط وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلثة اقسام اما
بدا وهو ان يذكر المبدل منه وهو عن قصد ولم يتم توهم انك
غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا يعتمده الشعراء كثيرا للمبالغة
والعمى في الفصاحة وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى
كقولك هند نحم بدر وشمس كانك وان كنت معتمدا لذكر النجم
تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر
وكذا قولك بدر شمس واما غلط صرح بحقق كما اذا اردت
مثلا ان تقول جاني حمار وسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت
الغلط فقلت حمار وما نسيان وهو ان يعتمد ذكر ما هو غلط
ولا يستدل انك اني ذكرته لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك
تدارك له بذكر المقصود ولا يجيء الصرف ولا بدل النسيان
في كلام الفصحاء وما يصدر عن رؤية وفطانة نحن فلا يكون
في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول الغلط
فيه بل هو معنى بدل الغلط وبدل الكل البدل الذي كان سبب
الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه الا ان يكون البدل هو الغلط
وبدل الكل من الكل يجيء موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية

والجمع

والجمع والتانيث فقط لان في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا
يلزم موافقة البدل منه في الافراد والتذكير وفروعها ايضا
قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين واذا كان نكرة من
معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اعلم ان البدل
والمبدل منه في الابدال الاربعة بقسمات معرفتين ونكرتين والاول
معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة
عشر فامثلة الكل من الكل بزيد اخيك رجل اخ لك بزيد اخي
لك برجل اخيك لامثلة البعض بزأسه زيد برجل راس له بزيد
راس له برجل راسه امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له برجل
عليه امثلة الغلط بزيد الحمار برجل عمار بزيد حمار برجل الحمار
قوله واذا كان نكرة اي اذا كان نكرة مبدله من معرفة سمعت
ذلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل في بدل الكل من
الكل وان ردت نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني نكرة مبدله
من معرفة قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز تركه اي وصف
النكرة المبدله من المعرفة اذا استفيد من المبدل ما ليس في المبدل
منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذ الم يحمل طوى اسم
الوادي بل كان مثل خطه وختم من التي لانه قدس مرتين
فكانه طوى بالتقديس وقولك عشرانا وحدنا بنى حلال
كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر اي لا ذي طول ولا ذي
قصر وقوله فلا وابيك خير منك البيت فان لم يفد النكرة
الا ما افاده والاول لم تنكر لانه يكون ايهما بعد التفسير نحو
بزيد رجل وقد مر انه لا فايدة فيه وقوله ويكونان ظاهرين
ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا في
الغايب نحو ضربته زيدا هذه قسمة اخرى مستانفة للابدال
وفي هذا الاعتبار ايضا ستة عشر فمدد قسمة البدل با
عتبار الاضمار والاظهار والاولى كانت باعتبار التعريف و
التنكير فامثلة الكل من الكل ومما مظهران بزيد اخيك واذا
كانا مضمرين فنحو قولك لقيتهما اياهما واذا تقدم لفظ الزيدين
واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون
اخوتك النجاة يرددون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه
وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا كلهم في مثل

بين

اسكن انت وزوجك الجنة اى انت تاكيد وكذا فى مررت بك انت وبه
هو وكذا هذا والمضمر مع المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان
زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تا
كيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت
بك انت بكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك
لقيته زيدا والاخ هو زيد وامثله البعض قطعت زيدا يده والمضمر
من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها والمضمر من المظهر
نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون فى مثله
نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة ه
الظاهر بلفظه مع حمله واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف
ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعت يده وامثله هو
الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا م
جهالته وبعضها اياها والمضمر من المظهر كرهت جهالة زيد
وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته واعلم
الغلط كرهت زيدا دابة والمضمر من المضمر نحو زيد كرهته جهالته
اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا
اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة
وزيما سمي بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا
لاشتمال الاول على الثانى لكونه كلا له ولكن المشهور افاده
بالتسمية بدل البعض ولا بد فى بدل البعض والاشتمال اذا لم
كما ان ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقها
بالاول وانما ليس بدلا للغلط لقوله تعالى قتل اصحاب
الاخدود النار ذات الوقود اذ هم عليها قعود فانهم ملئوا الاخدود نارا
وقال الكوفيون نحو زيد اللام مسد الضمير تقديره فوقهم مطرنا
السهل والجبل اى مطرارضنا على حذف المضاف فعلا و
جعله هو نحو قوله لحافى لحاف الصيف والبرد برده قاد
ابن الخشاب ٢ نحو زيدا جاءنى اخوه اتفاقا والاعتدا
نحو مطرنا السهل والجبل قد مضى فى باب التاكيد قوله و
يبدل ظاهر من مضمر الخ اعلم ان بدل البعض والاشتما
والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم و
المخاطب قال الشاعر فى بدل البعض اوعدنى بالسجن والاوا

امام

رجلى

رجلى ورجلى مسنة للناسم وقال فى الاشتمال ذوبنى ان كلمك اذ بطاعا
وما المسى حلمى مصاعا تحالف بدل الكل من الكل وفى غير الاخفش لابد
نحو بى المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لان البدل
ينبغى ان يفيد ما لم يفده والمبدل منه ومن ثم لم يجئ بزيد رجل
وافاد فى بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهر لان مدلول
هذه الثلثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول
قلوا بد لتافيه الظاهر من احد الضميرين اى المتكلم والمخاطب ومن
اعرف المعارف كان البدل انقص فى التعريف من المبدل منه فيكون
النقص فى الافادة منه اذ المدلولان واحد وفى الاول زيادة تعريف
وجواب الاخفش يمنع اتحاد المدلولين فى بدل الكل كما ذكرنا فى
هذا الباب ولو اتحدا لكان البدل تاكيدا لا بدلا وفى افاده التاكيد
التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل
فرب نكره افادت ما لا تفيده المعرفة وان كانت فى المعرفة فاين
التعريف التى ليست فى تلك النكرة واستدل الاخفش بقوله تعالى
لنسفعا بالناصية الى قوله القيمة لا ريب فيه الذين خسروا والباقون
يقولون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع الوضع او منصوب ولا
يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعما بل الكلى فيه
نعنى الوصف الاخيرى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى
جمع مالا وعدده ان مالك لا بد له من الضمير اللازم للاستتار ولفظ
فى افعل امر او تفعلين فى الخطاب افعل وتفعل واذا وقع ما يوهم
ذلك فهناك فعل مقدر نحو يحيى الاول نحو يحيى حالك اى يحيى فا
يحيى حالك ونحو فلان استفتاحا لابراد الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا
ولا ضميرا ويضمر اباز واذا الاول ما لا يضمن معنى الاستفهام
فلا بد من قدر ان الهمزة بالبدل نحو من ضربت ازيدا ام عمرا لان البيين
انه بدل من متضمن الاستفهام ولعا قوله تعالى عم يتساءلون عن
النبا العظيم فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل واختلف
النحاة فى المبدل منه فقال المبرد انه فى حكم الطرح معنى بنا على
ان المقصود بالنسبة وهو المبدل دون المبدل وعلى ما ذكرنا من
فوايد البدل منه يتبين منه ان الاول ليس فى حكم الطرح معنى لا
فى بدل الغلط والاضراب ان البدل ليس فى حكم الطرح لفظا لوجوب
عود الضمير اليه فى بدل البعض والاشتمال وايضا فى بدل الكل قد

يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لحق السراة كاندما حاجبه
معين نسواد ولم يقل معتينان وقال اذ السوف غدوها ورواحها تركت
معا ازن مثل فراه الاعصب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر
هو دون الثاني وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني ايضاح البيان
على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب
ان على الله ان ما بعا تؤجركرها وعصاها نعا ولو كان الثاني بمعنى
الاول سواء كان تاكيدا لا بد لا خوان ينصر بعد انصرك ولا اعرف
به شاهدا والذي يفصل به مذكور ان كان وافيا بمعاني المذكور من
الاعداد جاز في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى قد
كان لكم اية في فئتين التقتا فئة تقاتل الا بعاي مسهم فيه قال
الشاعر وكنت كذي رجلين رجل صحيحة واخرى بها في قيم الزمان
فسلت بدوي رجل رفعا وجرا وان لم تف نعوت الرفع نحو مررت
برجال رجل فاضل واخر كريم وقد جا نصب الوافي وغيره في البدل
باضمار اعني كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت
بدي بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالعطف وقد تقدم
قبل التاكيد وما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا توصف ونزل
كيسان يتقدم التاكيد على النعت اذ النعت يفيد ما لا يفيده الاول
خلاف التاكيد وانما تقدم التاكيد على البدل لان مدلول البدل
غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه
واما مدلول تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة
معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او بالتبعضية او الاشتمال
واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه قوله عطف
البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر
وفصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر قوله
يوضح متبوعه تخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل السنة
او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر ولذا البدل
عند النحاة لان البدل الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم فلم
يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة و
الاولى ان يحذف بدل الاحد الابدال الستة فدخل فيه عطف البيان كما ذكرنا
وبدل الغلط فقال ان اهلي عمروا بني على ناقة دبرا عجفا و
نضاوا استحملته فطفق عاذبا فلم يحملا فانطلق الاخر يجر

فانطلق

فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقل النطحا وجعل يقول وهو يمشي
خلف بعيره انسبح باسم ابو حفص عمرو ما مسه من نصب ولا ادبر اغفرلهم
اللهم ان كان نجر وعمرو مقبل من اعلا الوادي فجعل اذا قال له اغفرله يقول
اللهم ان كان نجر وكاذبا اللهم صدقه حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن
برا حلتك فوضع فاذا بي نصه عجفا فحملهما على بعيره ومروده وكساه
قوله تعالى مثل انا بن التارك البكري بشر قال الفاقتة تمثل
استانف الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا ابنا فلان
الحرث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث ولذا يا غلام
زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في باب
البدل والغرا بجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت
على ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد انكر ذلك وبه الجزولي فانه
لا يجوز في بشر الا النصب بنا على انه بدل والبدل يجب جواز اقامته
مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبة
وقوعا فالتارك عدياه الى مفعولين فقوله عليه الطير ثانيهما
والا فهو حال فعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه
بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان
فاعلا بعلته واذا كان مبتدا فهو حال من الضمير المستتر في عليه
وبخ قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمرو وجوده الثاني فيهما
كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شيء
من اوصاف زيد علمه وخصله من خصال عمرو وجوده ولذا كسرت
من زيد بين اي كسرت عضوا منه يدا مثلا حذف المعطوف عليه و
اقيم المعطوف مقامه كما حذف المستثنى منه وقام المستثنى
مقامه في نحو ما جاءني الا زيد وهذا اخر قسم المعربات من الاسما
والحمد لله رب العالمين قوله المبني ما ناسب مبنى الاصل او
وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف اخره لاختلاف العوامل المبنى كما
مر في حد المعرب صريحا اما مبني لفقد ان موجب الاعراب الذي
هو التركيب كالاسما المعدة كواحد اثنان ثلثة والف باتا وزيز
عمرو وبكرو واما منع وجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وجود
المانع مشابهة الحرف او الملتبس او الامر وهو الذي سمي ما مبني الاصل
او كونه اسم فعل كما حكي قاروا لا يفسل الحد بنقطه او لانه الجزء
احد الشيئين ههنا للمسك الذي يتاخ تبعا لماهيه قاله ولما قال

في حده ما لا يختلف اخره كسائر النحاه لان معرفة انتفا الاختلاف فرع
على معرفة ماهية المبني فلا يستقيم ان يعلل ماهية
المبني فرعا على معرفة انتفا الاختلاف فيؤدي الى الدور وكما ذكر
في الاعراب فد اكلامه وقد مر الكلام عليه في حد المعرب فلا يعيده
وهذا الحد لا يصح الا من يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف
الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني كما ذكر
في حد المبني لفظا المبني قوله والفاظه ضم وفتح وكسر ووقف
اي الفاظ حركات او اخرج الضم والفتح والكسر الفاظ عطف
الحركات توحدها سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على
الضم او حركات المعرب كقولك تقول يزيد انه ينخرج بالضمة في حال
الرفع او الجر هذا اولاذاك كقولهم في جيم انه متحرك بالضم ولا
تقع على حروف المباني فان قال ان يا زيدان مبني على الضم وانما
الفاظ الاعراب فانه كما يطلق على الحركات تطلق على الحركات
الحروف فلم خصصت فيما ذكرت بحركات الزيدان والزيدون انها
مرفوعة قلت هذا على مذهب المصنف والذي يغلب على ظني انا المتقدمين
لم يضعوا الفاظ الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر الا
الحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر
ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب
اسما الحركات مجازا فقولهم كونك الزيدين ان الزيدين هم
منصوب مجازا وكذا يجوز اذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا
اسم المنوب على النائب مجازا فقالوا في السموات واحمد ترفع
الله السموات وباحمدان الاول منصوب والثاني مجرور فليس
المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة مقام حركات المبنيات
اسما فلذلك الحركات مجازا فيقال في الارجلين انه مسوح وكذا في
الاسلمات عند من يكسر وينقل في يا زيدان ويا زيدون
انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكونان لرد المصنف على النحاة
اطلاقهم ان يا زيدان مبني على الضم والارجلين على الفتح وجه
هذا والتمييز بين الفاظ حركات الاعراب وحركات البناء
سكونهما في اصطلاح البصريين متحدة منهم ومتاخريهم
تقريبا على الرفع واما الكوفيون فيخصون الفاظ الاعراب
في المبني وعلى المعتمر لا يفرقون بينهما قوله وهو المضمر

واسما الاتان

واسما الاتان والموصولات والمركبات والكنايات واسما الافعال والاصوات
وبعض الظروف حصر جميع المبنيات جمله فليطلب لكل واحد
منه علة البنا لان الاصل في الاسما الاعراب كما مر في اول الكتاب
وان كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك علتان اخريان احديهما
للبنا على الحركة فانا اصل البنا السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة
واخرى للحركة المعينة ثم اختيرت دون الباقيتين من قوله المضمر
ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكر لفظا او معنى او حكما
اعلم ان المقتضى دون موضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت
لا يصلحان للعينين وكذا ضميرا الغايب نص في ان المراد هو المذكور
بعينه في نحو جاني زيد واباه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفعه
الالتباس الاحتصاد وليس كذا الاسما الظاهرة فانه لو سمي المتكلم
والمخاطب بعلمين فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور كان ضمير
الغايب قريبا يوهم انه غير الاول وانما ثبتت المضمرات اما لشبهها
بالحروف وضعا على ما قيل كانا في ضربت والكاف في ضربك
ثم اصرت تقتضيه المضمرات نحو انا ونحن وانتما ومحرامنا
طردا للباب وامالشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر عنى المحصور
في المتكلم والمخاطب وبعد الذكر في الغايب كاحتياج الحرف الى
لفظ يفهم به معناها الافرادي واما لعدم موجب الاعراب فيها وفي
ذلك ان المقتضى لاعراب الاسما فوات دلالة المعاني المختلفة على صيغة
واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني
عن الاعراب الا يرى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور
له ضمير خاص قوله ما وضع لمتكلم نحو خرج فخرجت من اسمه
زيد وزيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد
الغايب زيد يفعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب
والغايب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للغايب ولا للمخاطب
المتقدم الذكر بل الاسما الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا
لا باعتبار تقدم الذكر فمن ثم قلت يا سمي كلهم نظرا الى اصل البناء
قبل النداء ولهذا يقول السمي يا يزيد ضرب ولا يقول زيد ضربت
والحاجة داعية كما تم كما لا زيادة في الخطاب وليس في زيد ضرب
دليل المتكلم قوله لفظا او حكما قسم المتقدم اللفظي
قسمين احدهما ما تقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه والاخر

المضمر وفيه الكلام في نون الوقاية وبعد ضمير الفصل وضمير الشان

ي

متقدم لفظا نقدير نحو ضرب غلامه زيدا زيد متقدم رتبة اللفظ اعتبارا
كونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل
الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لان الفعل
يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر
البتة اما لا تضمنا كقوله تعالى ولابويه لانه لما ساق الكلام قبل وذكر
الميراث لزم من ذلك السياق ان تكون الضمير عليه من
حيث المعنى هذا تقرير كلامه رحمه الله وفيه مخالفة لطريقته هو
المألوفة لان عادته جعل التقدير قسيم اللفظ لا قسيمه كما قال
في اول الكتاب في العرب لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال
بعيد التقدير فيما تقدم ثم قال وللفظي فيما عداه فيدخل نحو ضرب
غلامه زيد مما تقدم معنى اولي اذ هو متقدم معنى وتقديرا لا
لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بان يقال ليس لفظ
المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا فان قال
اردت كانه متقدم لفظا من حيث التقدير فعد نحو اعدلوا
وهو اقرب ايضا من هذا التقسيم لان المفسر فيه كانه متقدم
اللفظ ايضا في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو غلامه
زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدلوا هو اقرب والتقدم في
كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في التقدم اللفظي
لان المفسر الملفوظ به او المقدر وقد قرر على الصواب بعض
الفاضل وهو قوله في ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم عليه
يرجع اليه هذا الضمير يتقدمه لفظا او معنى يا وهو راجع الى زيد
فهو متأخر لفظا ولو لا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز جعله
من باب التقدم معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان
يقول التقدم اللفظي ان بدل المفسر قبل الضمير ذكر صريحا
سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيدا غلامه لان
الفاعل من حيث المعنى مقدم على المفعول او كان من حيث المعنى
متأخرا كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المفعول من
حيث المعنى متأخر عن الفاعل واعلم انه اذا تقدم ما يصلح
للتفسير شيآن فصاعدا فالمفسر هو الاقرب ٧ غير نحو جاءني غلام
وجاهل تزوجته زيد وبكر وضربته اي ضربت بكرا او نحو زيد

الفرينه

الفرينه ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته والتقدم
المعنوي ان لا يكون المفسر مصرحا تقديمه بل مما يستلزمه غيره ذلك
الضمير فيقتضي كون المفسر قبل موضوع الضمير وذلك ضربان تعيني
الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد
ومعنى الابتداء المقتضي كون المبتدأ قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى
المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا
وكذا نحو صورت في داره زيدا ولفظ الفعل المتضمن للمصدر
المفسر لضمير منفصل بذلك الفعل نحو هذا سراقة للقرآن يدرسه
او منفصل عنه نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله بل
نصوشرها وكذا الصفة كقوله اذا رحوا السفينة جرى اليها اي
الى السفينة وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قويا كقوله تعالى
ولابويه لان سياق ذكر الميراث دال على الموروث دلالة التزامية
او بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على
توارى الشمس وكقوله انا انزلناه في ليلة القدر اذ انزال القرآن في ليلة
القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله
تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وكذا قولهم ما ترك
على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على
ان المراد ظهر الارض وكذا السامع لفظه على في قوله كل من
عليها فان وكذا قوله تعالى فان كانت واحدة اي ان كانت الوارثة
واحدة اذ موضع بيان الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر
موخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا دلالة
الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى
الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغايب وانما يقتضي
ضمير الغايب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا
بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكر بعده ولم يتقدمه مفسر
رفع بهما منكرا غير مقر بمجيئه يأتي نفسر بعد وتنكيس
حاله وضعه فان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة
مقتضى وضعه بتأخير مفسر عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم
في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولا اسما مبهما حتى يتشوق
نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسر فيكون وقوعه في
النفس وايقاعه فيها اكمل وذلك المفسر مذكور امرين لاجمال اولا والتفصيل

ثانيا فباون الدخان قلت تقدم المفسر قلت الذي اري انه فكر كما مجيء
ز وباب المعرفة وعند النحاة ٣٣ معرفا لكني تعريفه انقص مما كان ز في
الاول لان التفسير يحصل بعد ذكر مبهما قبل الوصول الي التفسير فيه
والابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقايه علي وضعه من التعريف لانه حصل جبران
ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل هو كالمضاف الذي يكتسي التعريف
من المضاف اليه اما الجبران ز في اربعة رجلا وليس رجلا وباما فلان
قطاهم لان الاسم المفسر المنصوب لم يوت به الا لغرض التمييز
والتفسير فنصبه علي التمييز مع عاد انفصاله عن الضمير قايم
مقام المفسر المتقدم فالجبران ز في مثاله ز في غاية الظهور وقريب منه
ضمير سد لمنه مفسر نحو مررت به زيد انلم يوت بالبدل الا هو
للتفسير واما ز في ضمير ان ن والصفة فالجملة بعده ان لم تات
كالتمييز الان قصد بالتخيم ان ن يذكره محملا ثم مفصلا مع اتصاله
الخبر المفسر بالمبتدا اسهل الاتيان به مبهما فهذا التفسير دون الاول
واما ما ذكر المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا علي
مذهب البصريين فالحق انه بعيد لان محور تاخير المفسر لفظا ومعني
وقصد تفخيم المفسر مع الاتيان به بمجرد التفسير بلا فصل كما في
نعم رجلا زيدا وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير ان ن
وانت ز في باب التنازع لم تقصد التفخيم ولاحب المفسر لجبره النفس
ولا كان متصلا بالضمير بل هو منفصل ثم ثم حذف الكسائي
الفاعل مع ان فيه محذورا ايضا وما اجاز المبرد والاخفش من
نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل
المقدم ليس باضعف مما ارتكبه البصريون من الاتصال الذي بين
الفاعل والمفعول اذا كان الفاعل اكثر من الاتصال الذي بين
الضمير ومفسره علي ما ذكره البصريون في باب التنازع قال المصنف
اردت بالتقدم الحكمي لانك قصدت الاهتمام بالتفخيم فتعقلت
المفسرة ذهنك ولم يصرح به للابهام علي المخاطب واعدت الضمير
الي ذلك المتعقل فكانه راجع الي المذكور قبله فذلك المتعقل
في حكم المفسر المتقدم ولانتم ما ذكر ز في باب التنازع اذ لا قصد
هناك للتفخيم قوله وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل
بنفسه والمتصل غير المستقل يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج

الي كلمة

الي كلمة اخري قبله يكون كالتتمة له بل هو كالظاهر سوا انفصل عن
عامله نحو ما ضربت الا اياك او اتصل به نحو ما انت قايما عند المجاورة
وذلك لا يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت
قايما فليس كالجزء مما قبله والا لم يجز انفصاله عما قبله والمتصل ما
يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وقد يعرض
حروف فالضمائر المستترة ز في نحو زيد ضرب ويضرب وهند تضرب
وضربت واضرب ونضرب وتضربين ز في خطاب الذكور في ذلك
الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان الي اخر تصاريفها
كلها متصلة كما مجيء تحقيقه وليس المستتر فيها ما يبرز ز في نحو زيد
ضرب هو وعمرو فاستكن انت وزوجاك الجنة وهند زيد ضاربته
هي بل البارز ز في الجميع تاكيد للفاعل كما مجيء ز نحو هو
منفصل بدليل قولك زيد ضربت واضربت انا واضرب وتضرب
وتضرب اليوم هو وعمرو وهند زيد ضاربته اليوم هي قوله
وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب منفصل ومتصل
والمجرور متصل فلذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الي
ضربن وضربن والثاني انا الي نحن والثالث ضربني الي ضربنا
والرابع اياي الي اياهن والخامس غلامي والي غلامهن ولهن
اعلم ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير
كما قلنا قايم مقام الظاهر لرفع الالتباس وجرم اوله وللاختصار
فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور
الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو كالجزء الاخير لعامله بحيث لا
يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل اليس الفصل
جايزا بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر
فتح فلم يلتفت اليه الواضح ز في الضمير وكل واحد من هذه الانواع
الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لكل واحد منها اما ان يكون
لمتكلم او مخاطب او غايب وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان
يكون لواحد او مثنى او مجموع صارت تسعة وكل واحد من التسعة
اما ان يكون لمذكر او مونث فصارت للمتكلم ستة وللمخاطب
ستة وللغايب ستة وضعوا للمتكلم منها لفظين بدلا عن
ستة المعاني المذكورة لضربت وضربنا فضربت مشترك بين
الواحد المذكر والمونث وضربنا بين الاربعة الباقية المذكر والمونث

ع

الونث والمجموع المذكر والمجموع المونث وانما شركوا في المتكلم بين المذكر و
المونث مفردا كان او غيره لعلة الالتباس في المتكلم وانما انجعل لمثنى المتكلم
وجمعه صيغة بني نا وكذا قولك نحن ولم يزيدوا للمثنى الفا وللجمع
واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه والغايب وجمعه لان مسمى
اسم انضم اليه لفظ اخر مثله بدليل انك اذا قلت لك فصل انتما
قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وهو حقيقة المثنى كما يجيء وكذا في الجمع
اذا قيل فصل انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد وما اذا اوهم
قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيدا وانا وانت او انا
وهو وتقول في الجمع انا وزيد وعمرو وليس كما افراده انا فلما احتاج
شرط المثنى والمجموع وهو ائتلاف الاسمين والاسماء في اللفظ حاصلا لم
يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما اجري عليه الساير والمجموع
فاخلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيه للامن من اللبس بسبب
القرائن وقد تقول العظيمة نحن وانا يا عد النفسه كالجماعة
ووضعوا منه للمخاطب خمسة الفاظ اربعة نصوص وهي ضربت
وضربت وضربت وضربتن وضربتما ووا حد مشترك بين المثنى
المذكر والمثنى المونث وموضوعتما وحكم الغايب حكم المخاطب
في النصوصية والاشتراك كو ضرب وضربت وضربا وضربتا
وضربوا وضربن والضمير هو الالف المشترك بين التثنيتين والتا
حرف تانيث ويجبان يكون المقدران في ضرب وضربت متغايرين
كما في البارز ونحو مووني هذا وثنية الانواع الخمسة جارية هذا
المجري اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة
فصار المجموع سبع عشر كلمة لثمانية عشر معنى واعلم انا لاول
ما ابتدى بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان
المرفوع متقدم على غيره والمتصل متقدم على غيره لكونه احص
وسهل انما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل
وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا كما في المخاطب
ثم الغايب وفتحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه تخفيفا في
كسر وللمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها
للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا
هو مقدم على المونث فخص للفرق بالتخفيف فلم يبق للمونث
الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى في نحن وقبل واو الجمع في
نحو الهلا بلتبس المثنى بالمخاطب اذا اتبعت فتحته للاطلاق والجمع

بالمتكلم

بالمتكلم المتبع ضمته وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف
العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة
الى حروف العلة لقربها وكونها من مخرج الواوي سموها ولذا ضم
ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان
لم يلها ضمير استمر من اتباع الواو مضموما ما قبلها وذلك لانهم
لما سووا الضمائر وجمعوها والقصد بوضع منذ التخفيف كما قلنا لم
يأتوا بنوب المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان
واللذان واللذين فوقع الواو في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها وهو ما
مستثقل حسا كما مر في الترخيم حذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها
لاجلها للامن من التباس بالمثنى بثبوت الالف كما يجيء في التصريف
واما الذي في الجمع ضمير مخصوص بنوه وجب في الاعرف وجوع الضمير
والواو التي للضمير لا تصلها صاد كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم يقع
طرفا وجوز بعضهم حذف الواو وسكون الميم مع الضمير ايضا ولم
يثبت ما ذهب اليه واو التي في الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ودالجمع
الى اصلها وقد يكسر كما يجيء وزيدت للمونث نون مشددة فتكون با
نا الميم والواو في المذكر وانما اختاروا النون لمشابهته بسبب
العلة للميم والواو معا مع كون الثلثة من حروف الزيادة واستتر
ضمير الغايب والغايبة لانه لما كان مفسرا بغايب لفظا متقدما
في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب اراد وا ان يكون ضمائر الغيب اخص
من ضمائر هما فانفردوا في المفرد بن بغاية التخفيف وهي التقدير
من دون ان يتلفظ بشيء منه واقتصروا في المثنى مذكرا ومونثا على
الالف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى وعلى الواو في جمع المذكر
وقد يستغني بالضمة عن الواو في الضرورة قال

فلو انا على حدب كان الاطبا كان حولي وكان مع الاطبا الاساة استثقالا للواو المضموم ما قبلها
في الاخير واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواوات كانت
واحدة قول النحاة ان الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت
هو وهي قدر ليس لضيق العبارة عليهم لانه لم يطرد لهذين
الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا
مثل ذلك المقدر ولان المقدر هو ذلك المصرح به وكيف ذا ويجوز
الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت
بل المفصول هو المصرح به غير المتصل فهو عكس والى هذا نظر من قال

من التحامان المقدرتين في ضرب وضربت ينبغي ان يكون من الالف نصفه
او نقصه ودل الان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى واما
التاء في ضربت وضربنا فهي حرف للتانيث لا ضمير بدليل ضربت هند
وقد جعل الالف والواو والنون حرف التانيث كما تجيء اخرا لكتاب نحو
ماقاما اخواك واكلوني البراغيث ويعصرن السليط اقاربه فصلا
كله في الماضي واما في المضارع والامر فلا يبرز الضمير في افعل ونفعل
لاشعار حروف المضارعة بالفاعل لان افعل مثلا معناه انا فاعله انا ونفعل
معناه نحن والهمزة بالهمز والنون بالنون وكذا يفعل نحو زيد هو
الغايب فلم تحتج حواله الى ضمير بارز واما تفعل فانه وان كان محتملا
للمخاطب والغايبة كلتيهما لم يبرزوا ضمير احد المفردات المضارع
مجردا واحدا تجدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش
على ان قال التاء في نصربن ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل في هند
والضمير لازم لاستتار او انه استتر لحكم بكون ضمير المفرد
اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما
افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم نفعل للمخاطب لان الامر
والنهي ماخوذان من المضارع كما مجيء في قسم الافعال ومذهب
المبارد ان الحروف الاربعة في المضارع والامر اعني الالفة المثبات
والواو في جمعي المذكر والتاء والنون في جمعي المونث هي
علامات كالف الصفات واوها في نحو ضاربان وحسنون وبيكلها
حروف والفاعل مسكن عنها ولعل الذي حمل المضارع على اسم
الفاعل واستتاره الوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اي النون
واما الضمير المرفوع في الصفات اعني اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة فلم يبرزها لانها غير عريقة في اقتضاء
الفاعل بكل اقتضاء هاله لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير
الفاعل وكذا اسما الافعال والظروف على ما مجيء بعد وارضا
الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة كالزيدان
والزيدون حروف دلت علامة للمثنى والجمع بلا ريب فجعلت
مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامد وجموعها لان
الصفات فروع الجامدة لتقديم الدلالة على ضمنها فصارت
الالف علامة المثنى والواو علامة الجمع فلم يمكن ان يوصل الف
الضمير واوه بالمثنى والمجموع والدليل على ان الالف والواو الحامر





ليسا بضمير ان انقلابهما با لعوامل نحو قولك ضاربين وضاربين والفاعل
لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاني زيد واكباء غلامه
لم تعمل جاءت غلامه وكذا استكن التي للتانيث في ضاربت ومضروبات
تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر اذ هو الاصل واذا استتر في التي
والجموع فالاستتار في مفردها احدر فلزم الاستتار في الكل فلا
ترى الفاعل ضميرا بارزا في الصفات الا في نحو اقايم منا وما قايمان انتما
واما في نحو يدعو وضارب فالمنفصل ليس بفاعل بل هو مبتدا له لما
سيجيء تولما فرعوا من وضع المفعول المتصل في الافعال والصفات
احذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمونث
وقد تبدل ميمه هاء نحو هنا وقد تمد ميمه نحو انا فعلت وقد سكن
نونه في الموصول وهو عند البصريين ضمير ونون مفتوحة والالف
يوتى به بعد النون في حاله الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت
الفتحة للوقف وكان يلتبس بالحرفية لسكون النون وكذا كتب با
لالف لان الخط مبني على الوقف والابتدا وقد يوقف على نونه ساكنة
وقد سمع فتحها وقفا ثم السكت قارحا ثم هكذا فزدني انه وقال
ان كنت ادري فعلي بدنه من كثرة التخليط في من انه وبنوا تميم
يثبتون الالف في الوصل ايضا في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل
الا في ضرورة كقوله انا بسيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذريت
السناما وجاء في قراءة قاطع اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او
مضمومة دون المكسورة قال ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها
والاولى ان لا يثبت الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين ان
الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه في الوصل في الاغلب
مع فتح النون او سكونه ومعاقبتها السكت له وقفا دليلان على
زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا ولحق للمتكلم مع غيره مثل قاعي
المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والجموع والعلة كالعلة وحركته
للكسر وضمها اما لكونه ضميرا مرفوعا واما لدلالته على الجمع الذي
حقه الواو واما انت الحاتن فالضمير عند البصريين ان واصلها انتي
وكان الاصل عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابدلوا با
لمتكلم انه يشيع بالتا المضمومة على ثلاث الان المتكلم لما كان اصلا
جعلوا مرك العلامة له علامة وبنوا المخاطبين بتا حرفية لعدان
كالاسمية في اللفظ او في التصريف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم

اسم والتاس نفس الكلمة وقال بعضهم انا الضمير المرفوع هو انا المتصرفة
فكانت مرفوعة متصلة فلما اراد ان ينفصلها عمدوا بان استقل لفظا
كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان
الكاف المتصرفة كانت متصلة فاراد ان يستقل لفظا لضمير متصلة
جعلوا اياء عمادا لها فالضمائر هي التي بلى اياي واياء عماد لها وماري هذا
القول بعيد من الصواب في الموضعين وقالوا في الغايب هو وهما وهم
وهي وهما وهن قالوا وانا التاء وهو وهي عند البصريين من اصل
الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الها وحدها بدليل التثنية
والجمع فانك تجد فيهما فيهما والاول هو الوجه لانه حرف الاشباع لا يتحرك
وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير
الكلمة بالتحريك مستقلة حتى يصح كونه ضميرا منفصلا اذ لولا
الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت
عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو هو وهي وكان قياس المثنى
والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهومو وهين تخفف بحذف
الواو والياء والهاء في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة
النون في جمع المونث على ما ذكرنا في المتصل سواء هذه الضمائر
الموضوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات
وليست كالمرفوعة المتصلة فانها لا شركة بين الماضي والمضارع فيها
الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا مثل ما ضرب الا هو وما يضرب
الا انا واضاربي انا وتكتبن هاهو وهي بعد الواو والفاء واللام الابتدا
جايز كما يجي في التصريف ولقد سكن بعدها الحرف ضرورة شاذا وقد
تحذف الواو والياء واللام الابتدا اضطرارا كقوله فبينا نساسي يسوس
قال قايل المرجل رجلا للملاط بحسب وقوله دار لسعدي اذ من هو
اكا وتسكن هي واسد وتشددهما هما ان قالا وان لساني شهدة
يشفى بها وعلى من صبه الله علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع
شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة
والجر علامة بواسطة فابدا بالمتصل المنصوب لتقدمه على
منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما جي بعد فوضعوا لكليهما
يا اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة وانا للمتكلم مع غيره
كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب على تاء التصرف نحو
كما كم لك كما كن وبعض العرب يلحق كاف المذكر اذا اتصلت بالضمير



الفا وكاف المونث ياء حكى سيبويه اعطيكاه واعطينكيه تشبيها للكاف
بالها نحو اعطيتهاه واعطيتهوه قال ابو علي وقد يلحق انا المونث تبع
الها قال رميته فاقصدت وما اخطات الرمية وربما كسرت الكاف
في التثنية والجمع بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالها نحو بكما وبكم
وبكن وعليكما وعليكم وعليكن واللام في ذلك وانوعليكموا واسكان الميم
كما مضى في نحو ضربتم ولما اراد واضع المنصوب المتصل الغايب من هذا
القسم اختصر وامن المرفوع المتصل الغايب فحذف واو هو والياء من هو
وهي واقلبوا ياء الها فصارها لان ضمير المذكر اذا وقى اكسر قلب الواو ياء نحو
لري لم تدر ثم خافوا التباس المونث بالمذكر وحركتها المذكر ضمة الا ان
يكون قبلها ياء او كسرة فان كان فلها احدها فاهل
الحجاز سمعوا ضمة ويقولون بهاو كرا طهو وغيرهم يكسرونها وعلة
ان الها حرف خفيف فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الى كتة اولى
الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت لها لاجل الياء بعدها ولو كان الكسر
غير الياء وضم الها متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر بن
وائل يكسرون لها في الواحد والمثنى نحو منه ومنهما ومنهم ومني انبا عا للكسر
وهذا هو الكلام في حركة الها واما الكلام في اسباع حركتها وتركه فتقول
سطرتها المذكر فاذا وليت المتحرك اشبعت حركتها نحو اي وهو
وصرطهو وعلامهو فسولد من الضمة واو ومن الكسرة ياء وتبوعقبا كلا
يجوزون حذف الوصلة اي الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع انقا
ضمة الها وكسرتها نحو مد علامه ويجوزون تسكين الها ايضا كقوله
فيه لدى البيت العتيق اربعة ومطراي مشتاقان له ارقان وغيرهم
يجوزونها في احد الامرين الحركة وحذف الضرورة الشعر لاختيار واذا وليت
ها المذكر ساكنا حرف لين كان او ان من كلمته او غيرها كمنه فالمختار
اصلاس الحركة اي تركها لوصلها لان الها حرف خفي كما قلنا فكانه التقى
ساكنان وبن كثير يصلها مطلقا نحو عليهي ومنهو وعنهو وعليهما فعل هذا
يجيء فيها المذكر التي بعد الكسر او الياء باعتبار ضمها وكسرها
واختلاسها ووصلها اربع لغات والكسر اشهر الاولى كسرها من
غير وصل بياء بعدها وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسر لاذ في الاول
شبهة التقاء ساكنين والثانية كسرها مع وصلها بياء نحو بكي وعليهي
وهو بعد الكسر اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة ضم الها بلا
واو نحو عليه وعنه الرابعة ضم الها مع الواو نحو عليهو وعنهو وبجيء

فيه اذا كانت الكسرة لغة خامسة وهي امام كسر الهاء من الضمة بلا وصل
وان حذف قبلها المذكر حرف لين جزما نحو غير ضه وبصله او وقفا نحو
فالقه اعرض جاز اشباع حركة الهاء اعتبارا بالتحرك قبلها في اللفظ وجاز
اختلاسها اعتبارا بان كسر المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان الهاء
اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بالوجوه الثلاثة في الكتاب العزيز وامّا
الهاء المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة فهي مضمومة لا
غير نحو لهما وعلاهم وان كان الف او واو ساكن صحيح فكذلك الا ان سيبويه
ابو علي من تحوه منهما وعلاهم مرهم واضربهما واضربهم على ما
مضى للاتباع وعدا لحاجز غير حصين لسكونه وان كان كسرة او ياء
ممن قال به الواحد هو وعليهو وهو اهل الحجاز قال في المثنى والجمعين
ايضا بضم الهاء نحو ان علاميهما وعلاميهم وغلاميهن وبغلاميهما
وبغلاميهم وبغلاميهن وحمر مخضرة في جمع المذكر قلت كلمات
عليهم والبهم ولديهم قبلها دليل لكون الياء فيهما بدلا من الالف
فاعطي الياء حكم اصلها وقد حاء علاه والاه وكداه على الاصل وكان يجب
على هذا التعليل ان يقر الف الواحد والمثنى وجمع المذكر عليها
عليهما ولم يقروا ولعل دليل الاتباع الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون
الهاء المثنى والجمعين مطلقا كان في الواحد وهو الاسم هذا كلامه وحوله
الهاء وامامهم الجمع التي بعدها المكسورة فلا يخلو امّا ان تقف عليها او لا
فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع
الضمائر تحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف في
ضربتها وبها وان لم تقف عليها فلا يخلو امّا ان يكون بعدها متحرك
او ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم اتباع كسر الهاء ولالتقاء
الساكنين اقيس نحو من دوهم امرابهم وعلابهم الدلالة على قراءة الى
عمرو وبالفراءة على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها
متحرك فالاسكان استخفوا عليهم غير المغضوب عليهم وبعضهم
يتبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب كقراءة بن كثير واتباع
الكسرة مثله اقيس للاتباع فصار للميم بعد الهاء المكسورة خمسة
احوال حالتان قبل الوصل وثلث قبل التحرك
الوصل وثلث قبل التحرك الاسكان واتباع الضم واتباع الكسر
وكذا ان كان الميم بعد الهاء المضمومة نحو عنهم وعليهم في لغة
اهل الحجاز في نحو غلامهم ولهم وقفا هم على ما هو متفق عليه وفتحو

منهم

منهم على الاستمر وكذلك في انتم وضربتم وغلامكم قلت ايضا خمسة احوال حالتان
قبل السكون الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر
نظرا الى التقاء الساكنين وهو نزر غايظ القلة ومنعه ابو علي في تلك قبل التحرك
الاولى الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمة ووصلها بالواو والثالثة وهي
مختصة بهم قبلها هاء مكسورة او ياء لاجل كسر الميم ووصلها بما نحو
عليهمي وبهمي فكسر الميم لمجانسة الياء او الكسرة قبلها فقلب الواو ياء
لاجل كسر الميم وتسمعهما ايضا ابو علي ثم لما فرغ من وضع المنصوب
فجاء بايا متصلا بصيغة ضمير المنصوب المتصل واختلف النحاة فقال
سيبويه فما يتصل به بعد حرف يدل على احوال المرفوع اليه
من التكلم والغيبة والخطاب لما كان اياستر كما هو مذهب البصريين
في التاء التي بعد ان في انت وانت وانتما وانتم وانتن وقد مضى وقال
الخليل والاخفش ما يتصل به اسما اضيف اياالبه لقولهم فاياه واي
الثواب وهو ضعيف لان الضمير لا تضاف وقال الزجاج والسيرافي
اياسم ظاهر مضاف الى المضمر لان كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم
من الكوفيين اياك واياه واياي اسما بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في
الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره كما فاوها وياوقال بعض
الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة بايا واما
دعامة للضمير بسببها منفصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب
كما قدمناه في انت وقد تفتح ميمه ايا وقد تبدل الميم ضادا مفتوحة او مكسورة
هاء مملوا ضمير الجر ورد على المنصوب لان المجرور منفصل لكن بواسطة
وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلا
عليها مضى فضمير الجر ورد مثل ضمير المنصوب المتصل سوا فرقوه
فالمرفوع المتصل خاصة بستة من الماضي للغايب والغايبة وفي
المضارع المتكلم مطلقا والمخاطب والغايب والغايبة وفي الصفة
مطلقا اعلم ان ابستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور
فصلة لانهما معمولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب
الضمير المتصلة التي وصفها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل
وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل عنه كما
يحذف في آخر الكلمة المستترة تسمى ويكون فيما يعود ليدل على ما
التي على ما مضى في الترخيم وعلة استتار فيما يستتر فيه قد
مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في غايب المضي وغايبته وفي

المضارع نحو افعل وتفعل ويفعل ونفعل مخاطبا وغايبه وافعل ونحو
جميع الصفات واسما الافعال والظروف قد تقدمت ولا يظهر الضمير
المتصل في هذه المواضع اصلا وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل الا ظاهرا
ولا في مضمر او في افعل وبفعل ونفعل مخاطبا وافعل امرا واسم فعل
الامر مطلقا ايحنف الواحد والمثنى فالمجموع وما يظهر في نحو اسكن انت
وزوجك توكيد للمستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعلن الا انا ولا
تفعل الا انت ونحو فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغايبه يظهر الفاعل
المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا امي وتضرب
هند ولا تضرب الا امي وكذا في الصفة المفردة نحو ما ايه الرجلان
وما قايم هما وكذا في الظرف عند الي علي اذا اعتمد نحو في الدار زيد
وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر
نحو هيهات زيد والمضمر المنفصل نحو هيهات ما هو قوله ولا
يسوغ المنفصل الا للمضمر المتصل وذلك بالتقديم على عامله وبا
لفصل بالغرض او بالحذف او بكون العامل معنويا او حرفا والضمير
مرفوع او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو
اياك ضربت وما ضربك الا انا وايانا والشر وانا زيدا وما انت قايما
وهند زيد ضاربته هي اعلم ان اصل الضمير المتصل المستتر انه
اخص من المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخص
من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضرب
ان الا ان ضربت شيئا معنى واخص منه لفظا قول الضمير المرفوع و
الضمير المنصوب يصلحان كما مر لان يكونا متصلين ومنفصلين
دون الضمير المجرور فلذلك ذكروا فيهما فنقول ان الاصل في الضمير
المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الاخير
من الجملة التي يليه وكون الشيء كجزء الكلمة انما يتم اذا كانت
مقتضية له بالاصالة ومن حيث الذات والفعل مقتض للمرفوع كذلك
ومن ثمة لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه
اما سايرما يرفع وهو اما ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال
المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى
وليس بكلمة واما مسند او خبر كما حررناه في اول الكتاب والمبتدا
اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل اذ ليس كل اسم رافعا
والخبر اما اسم واما جملة وليس المرفوع من لوازم احدهما واما المجاورة

فليست



فليست ايضا كالفعل في طلب المرفوع اذ هو حرف نعم وحوله على الفعل
اولى ومن ثمة كان النصب فيما زيد ضربه او في من الرفع وايضا عملها ها
للرفع لمشابهته لا بالاصالة واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها لا يجوز
ايضا لانه لا يحسن ان زيدا انت لما عرفت فلم تكن الضمير المرفوع بهذه الاداة
اذن متصلة واما اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة او المصدر
او اسم الفعل او الظرف والجار والمجرور فهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل
على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشيا بغير المصدر لكن بشرط
الاستتار كما مجيء وكذا المفعول هو المقتضي للمنصوب بالاصالة
وسايرما ينصب الضمير هو ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيدا اباك
واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما تنصب بمشابهة
الفعل والحمل عليه وكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل
او الاسم المشبهه كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والتوان في الحمل
عليه كلمة لما جاز في الاصل اي الفعل ان ينفصل به مع استغنايه
عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما مجيء
فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يعمل فيهما
الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع
الاول اذا تقدم على عامله ولا يجوز بكون الا منصوبا نحو اياك
نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا نحو فوربك انا اياه ضربته
وان انت ضربت وحوايا له لما مر ذلك من اضرب وقد مر في باب
التحذير ان اياك والاسد من تقدم المفعول على ناصبه وانما لزم
الانفصالية في الموضعين لانه لا يمكن ان يكون كالجزء الاخير من
العامل المحذوف او المؤخر لثبات اذا فصل عن عامله بغرض
لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا نحو اسكن انت
وزوجك الجنة وعتد اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظه اخيك
لقيت زيدا اياه او عطف فسق على عاتي زيد وانت ولا يقع الضمير
وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما
ضرب الا انا واما فوقه وما لي اذا ما كنت حاويتا الا محاورة الا اياه
دياد وفتاة لا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا نحو انما
يوم هري اي تعتا اياه ومنها ان يلي ما نحو جاني اما انت او زيد
ورايت اما اياك او بحسب الغرض منها افادة السامع من اول الامر
ومنها ان يكون تاليا معمولي علمت واعطيت ويورد اتصال الضمير

المشابهة بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا ابا
واعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت زيدا اباه ابوك والذي
اعطيت اباه عمرو ولا يجوز ان يقال الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته
زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول واما اذا لم يلتبس فالاتصال
في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول
الثاني في اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم
اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تعتد على المتصل
بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز الفصل فتوطئة لازالة
اللبس في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت
زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثاني في علمت زيدا قائما فقولك الذي
علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا قائما بحروف
لتوطئة المذكورة او لرعاية اصل المفعول الثاني اذا العامل فيه في
الاصل ما يجب انفصاله عنه كما سماه كما جي فان كان الضمير من
غير الفعل فامان يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون الا
منفردا او خبر ان واخواتها واسم ما الامر واما اذا ارتفع باسم
الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار
والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لا بد منه الا بالفصل مما ذكرنا
في الفعل وجب انفصاله نحو زيد انت قائم وانت ضارب اما هو او
اخوك وهيهات زيد وانت وسرت برجل في الدار اخوه وانت ومثله
الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير ما هي له فانه تاكيد للضمير
المستتر فيها لا فاعل كما في اسكن انت وزوجك وذلك لانه يقبح
مطردا الزيدون ضاربوهم نحو الزيدان الصدقان ضاربا هما وقل
عرفت ضعف نحو جاءني رجل قاعدون عامتهم وقال الزمخشري
انما حسن بل تقول ضارباهم نحو ضاربا هما فاعلين لانك
فهو فاعل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا
مع المرفوع عمدتين وذلك اذا اعتمدا على نحو الاستفهام او حرف
النفي نحو ما قائم انتما واقائم انتما في الدار انتما عندا بي علي وذلك لانه
يعرض لهما اذ ذاك كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتني بالمرفوع لكونه
احد جزئي الجملة الى اللفظ فرقا بينه كاينا احد جزئي الكلمة وبينه
اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير المرفوع به احد جزئي
الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد اسكان الضمير فيه على ما هو



حق ما شابه ما مر وجب اتصال المرفوع به لكون اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف واخيه سادة مسد الافعال
من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج المصدر في تقدير بالفعل الى ان
لكن لا يكون هذا المتصل لهذه الاشياء الا مستكنا لكونه اضعف من الفعل
في اقتضاء المرفوع الذي فرع عليه في ذلك فلم تجعل المرفوع كالجزء
من اجزائها في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل فلزمت
واما المضمر المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وانما وليه بالاضافة
لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان تقول اعجبني ضرب انت زيدا
اذ الحرف والاضافة اثران الكلام به اخف واعجبني الضرب
انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل واما المضمر المنصوب
فكان حقه ايضا ان لا يتصل الا بالفعل كالمرفوع لطلب الفعل
له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل بالفعل
ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغيره
الفعل ايضا اذا شابهه فلذا كان مع غير الفعل فان كان العامل مما
وجب انفصاله عن المنصوب وضعا كالحار بتجوز مازيدا بك
او فصل بينهما الغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو ما
انا ضارب الا اياك وانا ضارب اما اياك واما زيدا وانا ضاربك هو
اياك وجب اتصال الضمير كما راينت وان لم يكن كذلك فلا يخلوا ان
يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال
الضمير به نحو انك قائم وليتك قاعد وانك في الدار ولا تقول
ان في الدار اياك وذلك لان الحرف غير مستقل فالاتصال به واجب
مع الايمان وكذا يجب الاتصال باسم الفعل كقوله تراكها من ابل
تراكها ويقولون دونيك وحمله وحكي يونس عليكني وانما وجب
الاتصال في القسمين بما ذكرنا من ان المنفصل لا يجيء الا عند تعذر
المتصل وجاز ايضا الانفصال فيما اتصل بها الكاف من اسماء الافعال
من ذلك نحو اليدك وريدك اياه وعليكه وعليك اياه
تشبيها بنحو اعطاك اياه كما جي وان لم يكن الكاف ثمة الكاف
اما في المصدر فان كان سوغ ان لم يتصل المنصوب به مع التنوين
المضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال
على عدم تمامها مع ضعف مشابهة المصدر للفعل فيجب ان تقول
اعجبني ضرب اياك ان لم تضف والاضافة اكثر ولا يمتنع على ما هو

مرزقه الاخفش في نحو ضاربك وضاربوك ان يكون حذف
التنوين في ضربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا
كما مر في باب الاضافة وان كان المصدر والامر فالاشهر انفصال
الضمير بعد نحو اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين
في تمام الكلمة به وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما
اسما الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما سويي
كانا او لا خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله
بالمصدر ويكون مساويهما للمفعول له من مشابهة المصدر له
تقول ضاربك وضاربك والضاربك والضارب اياك والمعطي اياك والمعطاه
اياك والمعطاه وعطاك واما الظرف والجار والمجرور فلكونهما
قائمين مقام الفعل اللازم لا يعدى بعدهما ضمير منصوب بهما ولنعد
الى شرح ما يحتاج الى شرح من كلام المصنف فنقوله او بالفصل لغرض
احترازا عن نحو ضربي زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل
وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك زيدا معناه قلت
قلت ليس ذكر الفاعل قبل المفعول مثلا الى ذكر المفعول
ليس بالصحيح ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل فان ذكر المفعول
اسم قلت تقدم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون هو
ذلك لانسياق الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد
الفعل يفيد كونه اسم والاولى ان يقال انه يفيد القصر كقوله
تعالى بل الله فاعبد اي لا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول
المطلق ضربته زيدا انت ضربت زيدا ضربا ولا تقول ضربت زيدا
اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيدا ولا تقول لقيت زيدا ضربا
ولا تقول ضربت زيدا اياه واما في قوله ضمنت اياهم الارض فضرورة
قوله او يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له قد ذكرنا
انه ليس مسندا اليه الصفة بل هو تاكيد للمسند اليه ثم نقول انما
ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير ما هي له و
يعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وهي
بالحري ان يكون نعتا نحو مررت برجل ضاربه او ضاربه نحو
قولك حسن ضاربه وحسن ضاربه انتما او صله نحو الضاربه
انت زيدا وخبرا نحو زيد هند ضاربها هو فنقول اذا اختلف ما جرى
عليه محتمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد وفروعه اعني

ومعطي



التثنية والجمع والتذكير وفروعه اي اذا لم يلبس خلا لبس سواء كان المحتمل
للضمير وصفه او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو وضربها هو فلو لم يكن
بالضمير في ضاربها ايضا علم ان الضارب لزيد لاحتمال ان اتفقا
في الافراد او فروعه وفي التذكير او فروعه وان اتفقا في الغيبة
ايضا فالبس حاصل فلما كان المحتمل وصفة ولا يرتفع ذلك اللبس الا
بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو وان زيدان
العمران ضاربا مما او يضربانهما وكذا في المونث والجمعين وان
اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منفوي في جميع الافعال
نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحو ضاربانها او يضربانها
وهند انا ضربتني او تضربني الا في غايبة المضارع مع المخاطب
وفي غايبة مع مخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك
وانتما الهندان تضرباننا والهندان انتما تضرباننا فان اللبس
حاصل هنا ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في
جميع مع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد
ضاربه انا ونحو الزيدان ضاربا مما نحن والزيدون نحن ضاربونا
وكقولك المونث انا هند ضاربتها انا فلما رفع الاتيان بالمنفصل
اللبس في هذه الصور طرد الاتيان به عند البصريين في
الصفة الا في اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان ولم
يرتفع وا لم يكن واما الكوفيون فلما ذا ترك التاكيد بالمنفصل
في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قالوا وان امر السري
اليك ودونه من الارض موماة وبيدا سملق لحقيق ان تستحثي
لصورته وان تعلمي انا المعان موفق وكذا اذا لم يرتفع بالضمير ولا بعد
في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره
البس او لم يلبس كان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في ان نعم وبئس
فقط كما مر كما ذكرنا وفي انت هند فضربتها وانتما الهندان تضرباننا
وهندان تضربك والهندان انتما تضرباننا فان اللبس حاصل
رفع اللبس تاكيد حاصل به في كل موضع اختلف فيه من حيث
عليه ومن هي له عليه وخطابا وغيبة فان قلت ضمير الرفع
الموصول مع هذا الاختلاف رافع الى زيد لعلت انا زيد ضاربي
فلم لم يكتفوا به في رفع اللبس عن هذا الضمير قلت لما كان هذا
الضمير لم يثبت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه حذف الالتباس

على تقدير حذفه فانه ضمير لا يجوز حذفه لمجرد رفع اللبس قوله واذا
اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان اصلهما اعرف وقد مته
فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتك وضربك والا فهو منفصل
مثل اعطيت اياك واياه اذا اولى ضميران عاملا خاليا من موانع
اتصال الضمير به المذكور فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب
تقدمه على المنصوب لما تقدم من كون المتصل المرفوع متوغلا
في الاتصال وكالجزء من الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير
وناب ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك
المرفوع نحو ضربني او لا نحو ضربتك وقد عرف ان الاعرف هو المتكلم
ثم المخاطب ثم الغايب وانما وجب اتصال الثاني بكونه كالمتصل
بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر
وان ولي العامل المذكور منصوب متصل فالضمير الذي على صفة
المنصوب بلي مرفوع فصله نحو اعطاكني زيد وجاء المنصوب
المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي بلي ذلك
المنصوب اما ان يكون انقص مرتبة منه في التعريف او اعرف
او مساويا فالاول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه
جوز الانفصال والانفصال نحو اعطاك زيد واعطاك اياه زيد
واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلتكه وخلتك اياه وجه اتصاله
ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا عصاصه
على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال
ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضله ليس اتصاله كاتصال
المرفوع والانفصال في باب خلت اولى منه في باب اعطيت لان
المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في
باب ما لم يسم فاعله فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي هذا
مفعولي خلت بعد التحامه المبتدا والخبر اللذين حقهما الانفصال
وجب اتصال اولهما لقربه من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال
رعاية للاصل والثاني عني الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه
وعلى سيبويه عن النحاة يجوز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك
واعطاهاك قال انما هويته فاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا
الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة وانما لم يجز
في الثاني الانفصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول بكونه

اعرف

اعرف منه من كونه منفعلا عما هو اداني منه والذي جوز ذلك
قياسا سماعا نظر الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث اعني
المساوي للمتصل المنصوب فنقول ان كانا غايبين نحو اعطاهوها
اعطاهاه فالاتصال قياس سيبويه حال الاتصال وهو عربي لكنه ليس بالكثير
في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غايبين فالمبرد
يجيز اتصال الثاني ويستحسنه قياسا على الغايبين ومنعه سيبويه
والرمة النحاة الغايبين بجواز اعطاهوك واعطاهاني جوابا لهم
من يختني اي يختني نفسي وهذا دليل على ان لفظ لا يقولونه به وا
كان الانفصال ههنا ايضا المشهور بانه تالف الثاني من النطق
بما هو مثله ويصير من ثمنه ودبوله وانما جاز ذلك في الغايبين
لعود كل واحد منهما الى غير ما عاد اليه الاخر خلافا للخاطبين
والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا ومعنى وانما لم يجز
في التابع نحو ضربتهوم كما اعطاهوه لان طلب الفعل المتعدي
للمفعول ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه اعطاهوه فانه
طلب الفعل المتعدي للتاكيد فلما كان حاجة المفعول اشد كان
اتصاله الذي من اتصال التاكيد هذا كله في الضمير بن بعد الفعل
واما اذا كان بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل فلا يكون الا
مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز انفصال
الثاني وانفصاله ايضا نحو ضارب اياك وان كان الاول مجرورا
فان كان الثاني منصوبا فكما اذا كان بعد الفعل ولا سيما منصوب
اي ينظر الى الثاني مما هو فنقص تعريفا او زيدا ومساواة تقول
في الانقص ضربكما وضربك اياهما قال ولا يطمع ايب الحسن في
ومنعك شيء يستطاع وكذا اسم الفاعل نحو معطيكما ومعطيك
اياها فمثل اعطيتكه واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيما
ولي الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب
لان الفعل افتقر في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل
لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما يشاركانه وكذا يستز
الاتصال في الثاني في ما اذا كان اقل او مساويا نحو ضربوني
وضربوه قال وقد جعلت كنفسي تطيب نفسا بان تصيرها هامة
العظمى وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه
منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او انقص او مساويا اذ البارز

المرفوع المتصل لا ينفصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك انا
وضربه هو ولا يكون الا واحد منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش كما
مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما
حكم الضمير الذي يلي المجرور قوله وليس احدهما مرفوعا الا انه ان
كان مرفوعا وجب تقدمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول
اعرف او لا قوله فان كان احدهما اعرف انما ذلك لانه ان لم يكن
احدهما اعرف اولم يكن احدهما مرفوعا وجب انفصال الثاني نحو
اعطاك اياك وصرت بي اياي قوله وقد مثله اي قد مثت الاعرف
لانه اذا كان احدهما اعرف واخرنة وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا
انفصال الثاني نحو اعطاك اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلثة يكون
احدهما مرفوعا وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف متقدما
كان ذلك الجواز في الثاني كقوله والافهو منفصل اي ان لم يكن احدهما
اعرف كاعطاك اياك فالثاني منفصل كما رايت قوله والمختار في
خبر باب كان الانفصال الا اكثر لو لاتت الى اخرها وعسى الى اخرها
وطالما لان عسال الى اخرها انما كان المختار في خبر كان واخواتها
الانفصال لان اسم كان في الحقيقة هو مضمون الجملة لان العمل بنى على
عامله بلا فاعل في الحقيقة هو مضمون الجملة لان العمل بنى على
قولك كان زيد قائما قيام زيد كما جيء في الافعال الناقصة قال
عمر بن ابي ربيعة لبين كان اياه لقد حال بعدك عن العهد والذي
قد يتغير وقال ليت هذا الدهر شهرا نرى فيه عربيا ليس اياي
واياك ولا تخشى قبيا قد جاء على ما حكي سيبويه ليسني وكاثني
قال عدد ت قومي كعديد الطيبى اذ ذهب القوم الكرام ليسي
وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليستني
وقال ابو الاسود والا يكنه او تكنه فانه اخوها عدته امه
بلياتها ووجه الانفصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول
فكنيته تضربته قوله والاكثر لو لاتت الى اخرها يعني ان
الاولى ان يجيء بعد لو لا غير التحضيضية ضمير مرفوع منفصل
لانه اما مبتدا او فعل محذوف او مرتفع بلو كما على ما مر
في باب المبتدا فيجب على الوجه الاخير الانفصال فقد يجيء
بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه
منعه وقال هو خطا والصحيح وروده وان كان قليلا كقوله لو لاك

هذا العلم

هذا العام لم اصح وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوي باحرامه من
فيه النبق مهوي والضمير عند سيبويه في محل رفع بلو لا عند هم حرف جر هنا
خاصة قال ولا يبعد ان يكون بعض الكلمات مع بعض حالا فيكون
لو لا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر فجر معها مع عدم عامله نحو لولا
زيد ولولاك ومثل ذلك بلدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا
اذا ولي غدوة فانها تنصبه كما يجيء في قوله نظرن ذلك ان الجار
اذا لم يكن ذكرا كما في محل فلا بد له من متعلق لا متعلق في نحو
لولاك طاهر ولا يصح تقديره وقال السيرافي الجار والمجرور اي
لولا كائن موضع الرفع بالابتداء كما في عسيك درهم وفيه نظر
لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زائدا فلا بد
له من متعلق فيكون معمولا لذلك التعلق لا مبتدا وعند الاخفش
والفراء الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع
عن المجرور في نحو ما انا كانت وان نحا مذهب سيبويه بان التفسير
عند تعبير واحد وهو تغيير لو لا وجعلها حرف جر خلافا لمذهبهما لاحق
ان تعبير الضمير بتعليم بعض مقام بعض ثابت في غير هذا الباب
بخلاف تغيير لو لا فجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر
اذا كان منشعلا هون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل و
ان قل وكذلك الاولى ان يجيء بعد عسى ضمير مرفوع منفصل نحو
عسيت وعسينا الى عسيت لانه فعل ما بعد فاعله وقد جاء
بعد عسى الضمير المنصوب نحو عساك وفيه ثلثة مذاهب
قال سيبويه عسى يحمل على لعل لتقاربهما في المعنى كان معناهما
الطمع والاشفاق تقول عساك ان تفعل فتحمله على لعل مع اسمه
فتنصب به وسع خبر مقترنا بان كما كان مقتضاه في الاصل
لان اصل خبر عسى اقترانه بان نحو عسى زيد ان يخرج فيكون
الخبر من وجه محمولا على خبر لعل وهو كونه مع ان على الرفع ومن وجه
يبقى على اصله وهو اقترانه بان لان خبر لعل في الاصل خبر
المبتدا ولا يقال انت ان تعسا فاقتران المضارع بان مع عساك
ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير
ان واستعماله اكثر من استعماله عسى زيد يخرج وذلك لحملهم
عسى على لعل في اسمه فاجروا خبره ايضا مجراه بان يجري
خبر لكن لا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عساك لخارج كما

يقال لعلك خارج ودما جبي خبر لعل مضافا بان حملها على عسى
في الخبر وحدوا كما حمل عيسى في عساك ان تفعل على لعل في اسمه
وخبره قال لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر يحذف
اي لعلك ملاق ان تلم ملمة ايجاب تلم وهذا لاستعمال في لعلك
كثير في الشعر قليل في النثر فعلى هذا ذهب سيبويه عسى مغير
عن اصله والضمير جاء به على القياس تبعا لتغيير عسى كما في لولاك
وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه
ضميرا كما كان خبر لولا عند من مختصها بالضمير فلا يقال عسى زيد ان
يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بالحوفي هو
نون الوقاية في عساني قال وفي نفسي اقول لها اذا ما تنازعني
لعلي او عساني فلولا ان هذه النون لم يلحق البتة بعد الفعل الا اذا كانت
منصوبة وقال الاخفش عسى باقية على اصلها والضمير المنصوب
بعدها قائم مقام المرفوع اسما لعدى وقيل ان تفعل او تفعل
منصوب المحل خبر لها كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت
تفعل ونقل عن المبرد وجهان في حق يا بنا علك او عساك احدهما
ان الضمير البارز منصوب بعسى وخبرها والاسم مضمر فيها مرفوع
فيكون كقولهم عسى الغوير ابوسا وهو ضعيف من وجوه
احدها ان مجيء خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر
اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو
عساك ان تفعل وتفعل الا ان تجعل ان بفعل بدلا من الكاف بدل
الاشتمال اي عسي الامر ايانك فعلاك ويكون تفعل في عساك
تفعل حالا من الكاف ويضمر اسم عسى على حسب مدلول الكلام
كما تقول في عساك بطعم بالمراد عسيي الواصل اياك طافرا او
يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي خير
تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل وكل هذا تكلف
وايضا ليس هذا بدل المضمر مفسر ظاهر وثالثها الوجهين المنقولين
عنه ان الضمير المنصوب خبر قدم الى جانب الفعل فاتصل به
كما في ضربته زيد والاسم اما محذوف كما في قوله ما اما علك
او عساك على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاني
زيد لبس الا اي ليس الجاي الا زيد او اما مذكور كما في قولك
عساك ان تفعل وكذا في عساك تفعل بتقدير ان افعل





ان اراد حذف الفاعل اضمار كما هو الظاهر من ليس فهو الوجه الاول هـ
والظاهر انه قصد الحذف الصرف ويكون ذهب مذهب الكسائي
في جواز حذف الفاعل كما مر في باب التنازع ويكون موضع الفاعل
المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عسانا ان تفعل عندي
بمنزلة قاربك الفعل كما ان عسيت ان تخرج عند النحاة بمنزلة قاربك
الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدا وخبرا لان احدهما جثة والاخر
حدث الا ان يقدر في احدهما مضاف اي عسى حال ان تفعل او عسا
صاحب ان تفعل كما معنى في افعال المقاربة قوله ولزوم الوقاية
مع اليا لازمة بنا في الماضي وفي المضارع عرضا عن لزوم الاعراب وان
مع النون في لدن وان واخواتها بحر وختان في لبت ومن وعن وقد
وقط وعكس لعل اعلم ان نون الوقاية انما تدخل الفعل كتشبيه من
الكسرة ان ما قبل ياء المتكلم عجب كسر كما مر في باب الاضافة ولما منعوا
الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر والتي فرعاه كما
تبين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض انواعه
علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر ودخل لها في نحو اعطاني
وتعطيني اما طرد الباب او لكون الكسرة مقدرا على الالف في
اليا لولا النون كما في عصاي وقاضي ودخل لها مع نون الاعراب
نحو يضربونني ويكون التاكيد نحو اضربنني ومع ضمير المرفوع
المتصل نحو ضربتني ويضربنني انما جاز لكون نون الاعراب و
التاكيد والضمير المذكورين في الفعل ولم يحفظوا الفعل من الكسر
الذي كلسانين في نحو قل اعوا فاضرب اضرب لان الكسرة العارضة
للياء الرمز من العارضة للساكنين في نحو قل ادعوا الى لتكون
ضمير استصلا لجزء الكلمة وقائمة الكلمتين في نحو قل ادعوا استثقلوا
فتقول بلزم فحذفوا النون جميع امثلة الماضي ويلزم من المضارع ما
ليس فيه نون الاعراب والذي فيه نون الاعراب من المضارع هو
الامثلة الخمسة تفعلان وتفعلون وتفعلين فيلزم النون غير
هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو تضربنني او نون
التاكيد الخفيفة او الثقيلة او لا نحو قوله هل تبلغني دارها
شدنية لعنت بحمر وم النشاب مضرب الاولى فيه خفيفة و
الثانية نون الوقاية والجائز في ايام النون الاعراب مع نون
الوقاية دون نون الاعراب الضمير ونون التاكيد وان كان

اجتماع الساكنين في العلم حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية
اذ اعراب الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين على ما بني في
قسم الافعال ولا سيما امر لمعنى بخلاف نون الضمير ونون التوكيد هذا
على مذهب من قال المحذوف نون الوقاية كالجرولي لان النقل حاصل
لا من نون الاعراب اما على قول سيبويه ولهوان المحذوف نون
الاعراب لانها معرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لعارض في
عدم حذف نون الضمير ونون التاكيد ظاهر لانها ليست معرضة
للحذف ولا معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة
قال تراه كالمعام يعل مسكا يسوء الغاليات اذا فدى ولا يجوز ان تكون
المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد يدغم نون الاعراب
في نون الوقاية وابقاؤهما بالادغام وقوي قوله تعالى اتحاجوني
على انه لدن حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه
والترجيح الاضطرار وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف
للضرورة لثبوته في السعة وعلى كل حال كان قوله ان يدركني
الصبر امام مع الماضي او مع ليت ومن وعن كقوله بيض الوجوه
في لدن انت عنيزة والغزاة حملتهما على ما قالا والحاق نون الوقاية به
في لدن وان لم تكن فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم
وان لم يقاوما في علي وابي ولدي وان كان اخرها ايضا ساكنا
سكونا لازما لانهم في انكسار لدن الى كونه حرف علة ولدن
ان ما قبل يا المتكلم اذا كان الفا او واوا او ياء حركت الياء بالفتح وبقي
ما قبلها على سكونه كما بين في باب الاضافة فلذلك لم يحلوا
نون الوقاية في نحو قاضي ودعاي وعصاي وقاضيّ
سماي في مسلمين وعشري ومسلمي في عشرون ومسلمون
او عشرين ومسلمي فان قلت فكان يجب ان لا تحلب ايضا
في نحو يدعوني وضربوني واضربوني ورماني وضربني واضربني
واضربن وان يكون يدعوي وضربني ورماتي وضرباي و
اضربي قلت ذلك لخبر الباب الفعل يحرز واحدا واحملا للفرع
على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضمائر
المرفوعة المتصلة ولو لم تحلب له نون الوقاية لدخله الكسر
مع عدم النون ايضا وهو العمل اللازم والمتصل به الضمائر
المذكورة قوله وان واخواتها يعني باخواتها ان وكان ولكن

ولما ليت



واما ليت ولعل فسيجيء حكمهما بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان
واخواتها المشابهة للفعل على ما يجيء في الحروف واما جواز حذفها
فلان الالحاق ليس لمعنى لا بالاصالة ولاجتماع الامثال في ان وان كان
ولكن ان الحقت مع كثرة استعمالها قوله وتخالف ليت السهو
في ليت ان حذف نون الوقاية لا يجوز فيه الا لضرورة الشعر لا في
السعة كذا قال سيبويه وعند ح قال الكسائي جاز ذلك ليتي اصادف
واعد بعضهم الى قوله من وعن وقد وقط لكلا الجر ولهذا الاثبات
فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذا الكلم ضرورة لا يجوز
الا في الشعر قال ابن يدل عنه وعلي لست من قيس ولا قيس مني
وقال قد كفاني من حصر العدى قدري ليس الامام بالشحيح المحمد وانما
الحق النون في هذا الكلم لما قلنا في لدن انها لما قطعت على السكون
اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم
اللازمين قال سيبويه في لدي ولو اضفت الكاف الجارة
الى ايا لقلت ما انت بجبان الاسم والحرف المبنيين على السكون بشا
الفعل نحو خذوني ومنعوني من الاسماء المتمكنة بشرط بها السكون
الذي لا يدخلها فاجريا مجرى الفعل في الحاق النون وقوله و
عكسها لعلاي حذفوا معه اولى لاجتماع الامثال فيه وهي متماثلة
النون قريبة منها في الخرج وليس بين الاولى والاخرتين الا حرف
واحد اعني العين وان من لغاته لعن ولكنا الحذف في محل اولى من
الاثبات وان كان ساكن الاخير مثل قد وقط لكراهة التقاء ساكنين
قبل النون وتفسير النطق والحفظ ليس كليت اي ان الاثبات
معها اولى كما قال لعليه رجلا ليسني وجانبني قال اذهب الغوم
الكرام ليسني على غيري وجاسماي عملا على لعل والاكثر ها
عساني وعوذ الحاق في اسماء الافعال لانها بمعنى الفعل وعوز
تزكي ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكي يونس عليدني
وحكي الفراء مكاني وليس حاملي الا ابن حمال ستاد سواجعلت
النون للوقاية او سوناكما ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيو
في فصل التعجب استطال النون نحو ما افزلني منك وما احسني وما اجملني
قال السيرافي ليست ادرية عن العرب فكوا هذا ام قاس على مذهبهم
في ما افعل زيدا لانه اسم عندهم في الاصل قوله وتتوسط
بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل

مطابقة للمبتدا يسمى فصلا لفصله بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون
الخبر معرفة او افعل من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو او موضع له
عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدا ما بعده خبره وقوله قبل
العوامل نحو زيد هو القائم يعني قوله وبعدها اي بعد دخول عوامل
المبتدا والخبر وهي باب ظن وفي ظننته هو اياه وباب ان نحو
انه هو الغفور الرحيم وما المجازية نحو ما زيد هو القائم وباب كان نحو
كنت انت الرقيب قوله صيغه مرفوع لم يقل ضمير مرفوع لانه
اختلف فيه هل هو ضمير او لا يمكن الاختلاف في انه
صيغة ضمير مرفوع فقوله مطابق للمبتدا اي في الافراد وفروعه
والتذكير وفروعه والغيبة والتكلم والخطاب نحو انا انا الله
وانه هو الغفور الرحيم فانا انت الغفور ورد ما وقع بلفظ
الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب كقوله وكأين
بالاباطح من صديق الا اني لو اصبت هو المصابا اي يريني مصابي
هو المصابا قوله تسمى وصلا هذا اصطلاح البصريين قالت
المتأخرون انما سمي فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه
خبرا لانك اذا قلت زيد العالم جاز ان يتوهم ان مع كون القائم
صفة فيلتظر الخبر فجيء بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة
وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما
بعده بدلالته على انه ليس من تمامه بل هو خبر واما الزمخشري
فيجيء واحدا لكان فقد رأيتهما حسن من غير رسم ولكونه تقول
يسمونه عماد لكونه حافظا لما قبل حتى لا يسقط عن الخبرية
كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من
الفصل في الاصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجيء
الا بعد مبتدا بلا ناسخ او منصوب بفعل فلا يشترط كونه معرفة
غير ضمير وكون خبره وادم تعريف صالحا لوصف المبتدا به
وذلك لانه اذا دخل على المبتدا ناسخ ينتفي به الخبر عن النعت
بسبب تخالف اعرابيهما نحو كان وان وما الحجازية لم يحتج الى
الفصل واذا كان المبتدا نكرة لم يثبت بالفصل لانه يفيد التأكيد
ولا تؤكد النكرة الا بما سبق استثناء وتقدم باب التأكيد فانا
قلنا ان الفصل يفيد التأكيد لان معنى زيد هو القائم زيد
نفسه القائم لكنه ليس تأكيدا لانه يجيء بعد الظاهر والضمير

ولا يؤكد

ولا يؤكد الظاهر بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل
عليه اللام نحو انك لانت الحليم ولا يقال ان زيدا لنفسه قائم وقد
جمع بين النفس والتأكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته
هو نفسه وضربته اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو
اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل ويونس الفصل
لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه في منع المتقدمين ولم يجوز
سيبويه بناء على دليل ظننته هو اياه القائم وان جعلت اولهما فصلا
والثاني تأكيدا لان الفصل كالتأكيد من حيث المعنى كما مر قال
فان فصلت بين الفصل والتأكيد نحو ظننته هو انفسهم هو القائم جاز لعدم
الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدا الذي يليه الفصل ان لا يكون
ضميرا من الناس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق
الخبر الذي بعد الفصل ان يكون معرفا باللام اذا كان كذا افاد
الحصر المفيد للتأكيد فناسب ذلك تأكيد المبتدا بالفصل فالمبتدا
الخبر عنه بذي اللام ان كان معرفا بلام الجنس فهو مقصور على
الخبر كقوله عليه السلام الكرم التقوى والحسب المال والدين النعيم
اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا النصيحة
لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن ذو اللام الجنسي فالخبر
المعرف باللام مقصور على المبتدا سواء كان اللام للجنس نحو
انت العربن الحليم اي لا عز الا لك فهو ابلغ في قولك
انت الرجل كل رجل والمعهد نحو انت الكريم وانت الكريم اي انت
ذاك الكريم لا غيرك وسواء كان اللام موصولا نحو انت القائم او زيدا
داخلا في الموصول نحو انت الذي قام اليوم فان اتسع في الفصل
فادخل حيث لا لبس بدونه ايضا وذلك عند تخالف المبتدا والخبر
في الاعراب نحو كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم وعند كون
المبتدا ضميرا الى ان العفو عند كون الخبر ذا لام لا يصلح لكونه
لصفة المبتدا كقولك الذين هو ينصحهم وعند كون الخبر افعل
التفضيل لمشابهته ذا اللام وجه المشابهة كون محصله حرفا
يقتضي افعل التفضيل معنى اعني من فمي ملتبسة بمجرورها
معه نحو ان المخصص اللام حرف يختص معنى اي اللام ومن ثمة جاز
ما يحسن زيدا اجبر منك ان يفعل كذا وكون من التفضيلية هو

كالام معني لاختصاص فلا تقول الافضل من زيد كما يجيء في بابه وجوز
اهل المدينة يجيء الفصل بعد النكرة نحو ما اظن احدا هو خير امنك
قال الخليل والله أن يعظم في المعرفة فضيروم اياه يعني اذا كان
مستنكرا في المعرفة مع انه قياسه كما مر في اظنك بالنكرة واجاز الجرمي
وقوعه بين افعل تفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو وجوز
بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو غيرك
وكذا جوز رايت مثلك هو مثل زيد بكون المضاف الى المعرفة
نحو اني انا احوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد
ولو ثبت نحو اظنك انت اياك واظنك انت زيدا لصح قولهم والحق
ان كل هذا دعاوى لو ثبت صحتها بسببه من قرآن وكلام موثوق به ونحو
قوله تعالى اني انا احوك ليس بنص في تحمل ان يكون انا مبتدأ
ما بعده خبره والجملة خبر ان على ان هو في كلام يصح الاستدلال
بنحو ما اظن احدا هو خيرا منك وكان خير من زيد هو افضل من
عمرو ورايت زيدا هو مثلك او غيرك وكان مثلك ومثل زيد
وكنت انا اياك واظنك انت زيدا بنصب ما بعد صيغة الضمير
المذكور في ذلك في كلها بكونه فصلا ولا شاهد عليه ولا يثبت ذلك
بمجرد القياس والفاء الضمير ليس بامر بين فينبغي ان يقتصر
على موضع السماع ولا يثبت الا بين معرفتين تاليهما ذات اللام
او بين معرفة ونكرة بني فعل التفضيل كما ذكر سيبويه واجاز
المازني وقوعه قبل المضاف لمشابهته للاسم وامتناع دخول
اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال التعالبي ومكرا وليد هو
ببور قال ولا يجوز زيد هو قال لان المانع يشابه الاسماحتي
يقال فيه كانه اسم امتنع دخول اللام عليه وهذا الذي
قاله دعوى ايضا بلا حجة وقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور
ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره وقوله
لا يجوز زيد هو قال ليس شيء بقوله تعالى وانه هو اضحك
وابكى وانه هو اماث واحيى وروي عن محمد بن مروان وهو
احد قراء المدينة هو لا بناء في هما ظهر كلهم بالنصب وكذا روى
عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو ابن العلاء حتى بن مروان
في لحنه يعني بانتفاع الفصل بين الحال وصاحبه وقد اجازوا
الفصل بين الخبر من اذا كان للمبتدا خبر لك معرفتان باللام

لام

لحق

نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الخبر الاول
وانا لا اعرف بها شاهدا قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم
نحو هذا الفتى هو زيد لانهم من التباس الخبر بالصفة اذ الصفة
لا تتقدم على الموصوف وجوز الكسائي كما جاز نحو قوله تعالى
كنت انت الرقيب مع الامن من اللبس هذا واما جيء بصيغة ضمير
مرفوع منفصل مطابق للمبتدا ليكون فاصلة صورة مبتدأ ثان
ما بعده خبره والجملة خبر المبتدأ الاول فيتمحض حينئذ للسببية واللام
عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس بمبتدأ حقيقة اذ لو كان
كذلك لم ينتصب ما بعده نحو ظننت زيدا هو القائم وكنت
انت القائم لما كان الغرض المهم من الاتيان بالفصل ما ذكرنا
وقع التباس الخبر الذي يعرب بالوصف وهذا هو معنى الحرف
اعني المعنى في غيره صار حرفا والخلع عنه لباس الاسمية
فالزم صيغة معينة اي صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما
يجب عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عديمة التصرف
لكنه بقي فيه تصرف واحد كما ان فيه حال الاسمية اعني كونه
مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا
لعدم عراقته في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف
لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اي افادته
في غيره وتلك الفوائد كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا
به واحدا ومثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا فانه صار حرفا مع بقائها
التصرف المذكور فيه فان قلت قلنا اسما كثيرة مفيدة
للمعنى في غيرها كالاسماء الاستفهامية والشرطية مع بقائها
على الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت
بينهما فرق وهو ان اسماء الاستفهام والشروط دالة على معنى
في نفسها ودالة على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب
الحرفية لا يدلان الا على معنى في غيرهما وقد تقدم في حد
الاسم ان الحد الصحيح للحرف ان يقال هو الذي لا يدل الا على
المعنى في غيره ولا يتناول هو ما دل على معنى في غيره اعلم
انه انما يتعين فصليه الصيغة المذكورة اذا كانت بعد ما صل
على صيغة اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبا نحو كان زيد هو
المنطلق واذا دخل لام الابتداء وانتصب ما بعدها وان كانت

اي و

بعد مضمر نحو ان كنت لانت الكريم وذلك لانها اذا كانت بعد مضمر
بلا لام ابتدا جاز كونه تاكيدا لذلك الضمير نحو انه هو الغفور فانه
قد يوكد المنفصل بالمتصل المرفوع كما مر في باب الابتدا واما اذا
كانت بعد ظاهر وانتصب ما بعدها فانها لا تكون تاكيدا لان
المظهر لا يوكد بالمضمر ولا يكون مبتدا لانتصاب ما بعدها وكذا
اذا دخل لام الابتدا مع انتصاب ما بعدها وقوله تعالى انا لانت
الحليم يحتمل ان يكون مبتدا ولا يجوز كونه تاكيدا لاتصال اللام قوله
ولا موضع له عند الخليل الا اظهار الا عند البصريين انها اسم
ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا لغيت نحو غاما وهذا قال الخليل والله
انه لعظيم لان الغا الاسم ليس بمهمل كالغا الحرف وقال بعض
البصريين انه حرف استكار لحلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا
ولما ذكرنا قيل من طرحان معنى الحرف عليه والكوفيون يجعلون
له محلا من الاعراب ويقولون هو ما بعدنا قبله فان الضمير
المرفوع قد يوكد به المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد
نحو ضربتك انت ومررت بك انت ويرد عليهم ان المضمر لا يوكد به
المظهر فلا يقال جاءني زيد هو على ان الضمير فيه زيد وحتى نقول
ان زيدا هو القائم ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان
لا تدخل في قاعدة الاسم فلا يقال ان زيدا لنفسه لكريم وبعض
النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه لا يقع مع ما بعده
كالشيء الواحد وقد يدخل عليه لام الابتدا نحو انك لانت
الحليم وهو ضعيف من قول الكوفيين لان اللام انما يجيء ما بعدها
في الاعراب قوله وبعض العرب يجعله مبتدا ما بعده خبره
فلا ينصب ما بعده في باب كان وباب علمت وما الحجازية
وعليه ما تمثل في غير السيبويهي وكذلك قولهم العطاؤون وان
تنزني انا اهل بالرفع وقوله عليه السلام كما تولدون مولد
على الفطرة حتى يكون ابواها اللذان يهودانه في بعض نسخه
ثلثة اوجه احدها ان يكون في ضمير الشان والثاني ان فيه
ضمير المولود وقوله ابواها اللذان جملة خبر كان في الوجهين
والثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر
كان وروي هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره وهما
فصل قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب يسمى ضمير ان



يفسر بالجملة بعده ويكون متصلا ومنفصلا مستترا وبارزا غايبا
حسب العوامل نحو هو زيد قايم وقام وكان زيد قايما وانه زيد
قايم وحذفه منصوب باضعف الامع ان اذا صغرت قايم لزم
قولهم ضمير غايب اعم الوجوه كونه غايبا دون الفصل فانه يكون
غايبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدا فيتبعه في
الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصة فيلزمه
الافراد والتذكير كالعود اليه اما مذكرا وهو الكثير كما يجيء
وهذا الضمير كانه راجع الى الحقيقة الى المسؤول عنه سواء افرد وتقول
هذا الامير منطلق كانه سمع صوتا وجلبة فاستفهم فقيل ما الامر
والقصة فقالت هو الامير منطلق اي الشان هذا كما ان المعود اليه
الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل ذكر التفسير كذا هذا الضمير
لانه موعن للمسؤول عنه ومبين قبال ذلك فهذا ان الجملة بعد الضمير
لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسايرا خبار المبتدات لكن سميت
تفسيرا لما ذكرنا والقصد بهذا الاعلام ثم التفسير تعظيم الامر
وتفخيمه اذ ان فعلى هذا الابد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شانا
عظيما يتعين به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير وقد ذكر عن ضمير
الامر المستتر منه تقديرا بالمفرد وتعقل هو الدهر حتى لا يوجب
عاصر قد باقيه قال ابو الطيب هو البين حتى ما تاتي الخرائد كانه
قال اليك سبيل وقع من المصايب فقال هو البين وقوله حتى ما تاتي
مبين على ما يفهم من استغراق امر البين المستفاد من اللام
الضمير اي ان امر البين في الصعوبة حتى لا تاتي جماعات
الابل ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير ان مفرد موول بالجملة نحو
كان قايما زيد وكان قايما الزيدان او الزيدون على ان قايما في
جملة خبر عن ذلك الضمير وما بعد مرتفع به ولا اجاز نحو
ظننته قايما زيد او الزيدان او الزيدون ولذا ليس نعلم اجاز نحو
وما هو بلا صبين الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا
يجوز وقف الاخفش ليس نعلم ما جاءني من احد وما هو بلا صبين الزيدان
على ان يكون احد اسم ليس وما بمعنى غير مقدم او يكون اسم
ليس ضمير شان والجملة الابتدائية بعده الخبر خبر هذا
وفسر السيرافي بتجويز ما اجاز الفراء من نحو ما هو بلا صبين الزيدان

وجها وذلك ان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضرب الزيدان جملة لانها
مبتدا مستغنى عن الخبر فيكون ضمير الشان مفسرا بالجملة وفيما ذكر
نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما تكون مع فاعلها
جملة اي اذا اعتمدت على نفي ما لاعما المبتدا بعدها فالخبر ما في نحو
ما زيد بضارب اخوه ومذهب بعض البصريين منهم متى كونه نفي بدا منبئ
احوالك وهو مذهب زيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان
تفسيره جملة ولا يكون الباء خبرها وليس الا اذا كان مفردا واما
قوله تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فهو ان يكون ضمير
التعمير الذي تضمنه قوله قيل لو يعمر وان يعمر بدل من هو او يكون
هو اخوالي احدهم وان يعمر فاعل بمزحزحه نحو ما زيد بناء له
فضله والبصريون يوجبون التصريح بجملة المفسر كضمير
الشان لانها مفسرة فلا تفي استغنا جزءها عن مفسر واجاز الكوفيون
عدم التصريح باحد جزءيها نحو انه قام زيد وانه قائمان زيد لهم
به شاهد وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول لا ذلك
الشان يحملون الكونة مقدرا اي ان يقم زيد ولا يعود اليه ضمير من الجملة
التي هي خبره لما مر في باب الابتداء ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يقدم
الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الابهام المقصود منه ويختار تانيث
الضمير لترجيعه الى المؤنث اذا كان في الجملة المفسر مؤنث لتفيد
المطابقة لان مفسر ذلك المؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار
وقوله على ان لا تعفو الكلوم وانما يوكل بالادنى واجعل ما بعى
والشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار نا نحو ان
عرفه وان لا يكون كالفضلة فلا يختار نا كانت القران منحصرة
لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مفعول
فهم فلا يراعى مطابقته للفضلات وبانيته واذا لم يتضمن الجملة
المفسر مؤنثا قياس ان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم
يدخله نواسخ المبتدا فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذا
كانت جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار
ونقول ما هو قائم زيد فقوله ويكون منفصلا وذلك اذا كان هو
مبتدا واسم ما ويكون متصلا منصوبا بانا في انا وطن ومنفصلا
مرفوعا مستترا في باني كما في وكما قوله وحذفه منصوبا
ضعيف لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل



ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدا ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه
ويكون محذوفا منصوبا مع صفة لصيرورته بالنصب بمنزلة ما يلفق فيه
حاذ واوطبا وقوله ان من لام في بنت حسان الم وا عصه
في الخطوب وذلك الدليل ان نوع المبتدا لا تدخل على لام الجحاذاة
كما مر في باب المبتدا قوله الا مع ان اذا خففت فانه لا يلزم اذ لغفت
المفتوحة جاز اعمالها في الاسم الظاهر واهمالها كالمكسورة على ما
قال الجزولي قال بعض المحققين ترك اعمالها في الظاهر اكثر وقال
المصنف كما يجيء في باب الحروف اعمالها في البارز شاذ كقوله فلو انك
في يوم الرخاء سالتني فراقك والاكثر مع الالغاء ظاهرا ومضمرا نحو
في ضمير شان مقدر بخلاف المنفاة فانها اذا الغيت ظاهرا
الغيت مطلقا ولم تعمل تقديرا وانما لم تعمل المفتوحة المنفاة ظاهرا
في ضمير شان مقدر لتحصل بينها وبين الجملة التي قبلها رابطة
عند من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لئلا يكون لها بسببها ارتباط
ولا بسببها بالخبر ارتباط فتحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر
اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط المنفي بينهما لارتباط بينهما
معنوي تام وذلك لانها حرف موصول وبي مع جملتها في تقدير
المفرد اي المصدر لانها حروف مصدرية فكان ان وخبرها
بعض حروف ذين المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها
ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم واعني
باعمال المفتوحة تقديرا في حال الغائها لفظا فلا جاز سببوا
الغائها لفظا وتقديرا كالمكسورة فيكون لها صدر به وهي
مع جملتها في تقدير المفرد فلا يرتبط بينهما لفظا ولا بضمير
ذلك وهو المذهب البين بعيد واعلم ان اعني الضمائر
اختصاصا ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب وبطلب الاخص
في الاجتماع نحو انا وانت وهو فلنا وانت وهو فلتما قوله
اسما الاشارة هنا وضعا لشيء وبي خمسة ذا للمذكر وتاه
ذان وذين وللمؤنث تا وتي وتنه وذه وذي وتاه تان وتين
وجمعا او لا ومدا وقصرا وبكم حرف التنبيه ويتصل به حرف
الخطاب وهي خمسة ذ خمسة فيكون ذا وخمسة وعشرين
وهي ذاك ذاكن ذاك ذاكما ذاكم ذاكن وكذلك البواقي ويقال
ذا للقريب وذلك واما تم وهنا وهنا فللمكان خاصة

اعلم ان اسم الاشارة يتبين عند الاتيان بالتنبيه معنى الحرف وهو
الاشارة لا معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقه ان يوضع
له حرف يدل عليه وذلك ان عادتهم جارية في الاعلام بكل
معنى يدخل الكلام او الكلمة ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام
في ازيد ضارب وكتثنية فيما ضرب عمرو والتمني والترجي والنفي
والابتداء والاتباع والتشبيه الموضوع لها حروف التمني
ليت ولعل ومن ولي وفها وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى
الحرف في عدم الاستقلال كالاعراب الدالة على المعاني المختلفة
وكتغيير الصيغة في الجمع والتصغير والمنسوب وفي الكلمات
المشتقة من اصل نصر وينصر وضارب ومضروب من
الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف الى هو سبب حرف
الجر المقدر بعده وقد نابت غير المتنازع احترازا عن نحو ضرب
وضارب ونحوهما وفي اسم الاشارة معنى الاشارة واحتيج
لهذا المعنى حرف وكان حقه ان يكون كاسم الشرط والاستفهام
على ما ذكرنا من حذف الاسم حذف حرف الشرط والاستفهام قيل لما
وضمنت معناهما وقيل كما بنيت لاحتياجها الى التنبيه الرافعه
لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف
في غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه
لام العهد داخلة في هذا الحد لان الضمير يشار به الى الغيبة و
المظهرات ان كانت نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين من
وان كانت معرفة فالى واحد معين فالجواب ان المراد من قولنا
مشار اليه اشارة حسية اي بالحواس والاعضاء والاسماء المذكورة
ليست كذلك فلم يخرج احد الى ان تقول لمسمى اليه اشارة
حسية لان مطلق الاشارة يتحقق في الحسية دون
الذهنية فالاصل على هذا ان لا يتناول باسماء الاشارة الا الى
مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير
مشاهد نحو تلك الجنة فليصح كما لو شاهد وكذلك ان اتى
بها الى ما يستحيل احساسه نحو ذلكم الله وربكم كما مر في علمي وربي
قال المصنف معناه انه ليس حرف لاسم الاشارة بقوله ما وضع
لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم من قولهم العلم ما
اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له في اصطلاح

النحاة



النحاة اسم الاشارة قوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية
لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاشارة
ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود اي اسم الاشارة الاشارة
اصطلاحية تتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي
هو العلم حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك قلت هذا الدور
غير وارد والاشارة في قوله اسم الاشارة لغوية ومعناه الاسم
الذي يكون للاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي ولما
لم يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود
على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء الحد وايضا عليها انه ربما
كان معرفة محدد الحرف ضرورية ومكتسبة بغيرها الحد
قوله اذا للكف قال الاخفش هو من مضاعف الياء ان سببه
حكي فيه الامالة وليس في الاسماء تركيب نحو حيوت ولامه ايضا
ياء واصله ذي بحذف العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام
اعتباطا او لكثرة ما يرد وهم ثم قلبت العين لان المحذوف اعتباطا
كالثابت واعلم بان كذا المركب العين الاثري الجنوبي مرفق
فان قيل فلعله ساكن العين والعين مبنى الحد وقد تسكن
والمعلوف هو اللام المتحركة قلت فاذن لكن الاولى حذف
اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم قال المحذوف العين اعتباطا
تشبيه وكثير المحذوف اللام كرم ويد وعدة ونحوها وليس
اصله ذوي لان باب طويت اكثر من باب حميت ثم اما ان تقول
حذفت اللام وقلبت العين الفا والالف تمنعه واما ان تقول
حذفت العين وحدها وقليل كما مر فلا حرم كان حمله من باب
حييت اولى فان قال الكوفيون الاسم الدال والالف زائدة لان تثنيته
ذان بحذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لان
الثنائية غلبت احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف
به وتثنيته وجمعه وتحقيره ويضعف بذلك قول الكوفيين
والجواب عن حذف الالف في التثنية انه لاجماع الالفين ولم يرد على اصله فرقا بين المتمكن كعرفان وغيره
كما حذف الهاء في اللذان قال بن يقيس لا بأس بان تقول هو
تيا كي كما وذلك اذا سميت به قلت ذا فتحيد الفا اخرى
لم تقلبها همزة كما تقول لا اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي

لاثالث لها وضعا اذا كان ثانيها حرفا لين وسمي لانه كان اصله ثلثة
لغات واي روايه الحاصله ومشاهدان حذف الالف للساكنين كما
ذكرنا قال الاكثرون ان المثنى سمي لقيام علة التثنية فيه كما في
المفرد والجمع وان صيغه مرتجله غير مشتقه على واحد
واثنين عليه لقيام ذيان فلان صيغه للرفع وذين صيغه
اخرى للنصب والجر فالبعض بل هو معرب لاختلاف اخره
باختلاف العوامل ولانه ان كل واحد منهما صيغه مستانفة
خلاف الظاهر فقال الزجاج لم يبن شئ من المثنى لانهم قصدوا
ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد اذا كانت التثنيه لا تختلف
فيها مذكر ولا مونث ولا تخالف ولا غير هو في بان لا يختلف المثنيات
اعرابا بخلاف الجمع فانه تخالف بعضه بعضا والتحقت الذان
واللذين بجمع ذان وذين وقد جاء ذان وتان والذين والتين
في الاحوال الثلثه وعليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان
ولمونث تاوذي بقلب ذال ذا التي صارتا وقلب الفه
ياء حتى صار ذي وذلك لان التا والياء قد تكون للتانيث
كضاربه وتضربين فتاس ذا التي من الذي وذا من ذي
كهي من هو وفي بالجمع بين التا والياء لا تقول ان التا والتا هنا
علامة التانيث بل تقول لتخصيص ابهامها بالمونث دون المذكر
لانهما يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث كما في اخت
وبنت فكما قالتا فان تا هما ليست علامة التانيث وده تقلب
باذي ها واصل ذلك ان يقلب ها في الوقف لبيان الياء
كما جيء به في باب الوقف ثم تكر الوصل مجري الوقف فيقال
ذه في الاصل ايضا وانه بقلب الذال فا وقد ذكر الحان با
خلاس اي من تحير صلة كوده وانه في الوصل خاصه وهو
قليل والاكثر ذي وتي بيا ساكنه وفي الوقف تسكن
الهاء وتحذف الياء كما جيء به باته وقد يقال في المونث ذات وتاه
تان وتي على خلاف المذكر وفي ذان وذين لحنا اولا
عاقلا كان او غيره قال ديم المنازل بعد منزله اللوى والعيش
بعده اولياك الايام وقد يبنون تكسيرا ويكون التثنية
للتكثير كما في صه وقد يقصر فيكتب بالياء لان الفه يحمل
الاصل فحمل على الياء لاشتراك اكتساف تقلبين للكلمة

ومما الضمة

ومما الضمة في الاول والواو في الاخير ولهذا لم يكتب اهل الكوفة
نحو القري والضحى بالياء مع ان اصلهما واو ومن ثم ثنى بعض
العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان الغالب
من واو ايضا وقد يبدل الهمزة الاولى من اولى ها فيقال هلا
وقد يضعوا الهمزة والاخيرة نحو اولى ومما يشبع الضمة قبل
اللام نحو لا نحوطوما ولا ما قوهم ماولا علي وذان نوادر
قال لحلد لا سهلي ملولا ملد اكي لمالك اسفا وغيظا فليس بلغة
بل هو تخفيف هو لا تحذف الف ها فقلب همزة او واوا وقوله
ويلحق بها حرف التنبيه يعني ها التي تلحق من جملة المفردات
اسما الاشارة لدخولها على تعريف اسما الاسماء اصل الوضع بما يقترن
بها من اشارة المتكلم الحسية نحو هذا او بها نحو ذا في بيته
من المتكلم المخاطب حتى للمتحقق اليه وينظر الى اي شيء يشير
من الاشياء الحاضرة فلا جرم اتوت بها الا فيما يمكن مشاهدته
وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب وكان
محلها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر استعمالا من
هذاك لان تنبيه المخاطب ابصار الحاضر الذي سهل ابصاره
اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذي ربما يحول بينه و
بينه حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه
العاقل احد الا لشيء ما ليس ثمة مرى فلذلك قالوا لا تجتمع ها
مع اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب قد دللنا عند ذكر
الفصل على كون هذا الكاف حرفا لا اسما وتوجد ذلك من حيث
اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعه ولو كان اسما لم يمتنع ذلك
كالكاف صربتك وبك وقد ذكرنا ضابطا فابدرنا ولنذكر
ههنا على تخصيص المتوسط والغائب والبعيد بها دون
القريب فان فايدتها قد ذكرناها عند ذكر الفصل فنقول
ان وضع اسما الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه
للمشار اليه حسا وشاهد بالاشارة الحسية فالاصل للمخاطب
القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان
مستحضرا بالوضع للحضور كانت صالحة لكونه مخاطبا اخرجته
كاف الخطاب به اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا مخاطب
اثنان في كلام واحد الا ان يجمعا في كلمة الخطاب كقولنا ذان

فعلتما وانتما فعلتما او عطف احدهما على الاخر نحو انت وانت ه
فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاضطراب
عن خطاب المعطوف عليه فصار ذلك مثل علامك اعني
اخرجته الكاف عن ان يقع مخاطبا كما اخرجته نحو غلامك فلا
تقول يا هذا كما لا تقول يا غلامه ولا غلامك قلت لذا ه
فالكاف توجب كون ما وليته غائبا في التعبير عنه نحو غلامه
فاذكرها وان لم يمتنع حضور انتما قلت هذا مع حضور
غلام المخاطب فلما اوردت الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة
وقد كان كما هو موضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار
اليه القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو
حال التوسط فاذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامة
بعلامة وهي اللام فقلت ذلك ثم تقول لغة ذلك يصح ان
يشار به الى كل غائب عينا كان او معنى على عنه او في حكم
يوني باسم الاشارة تقول في العين جاني رجل فقلت لذلك الرجل
وفي المعنى تصاد عواضربا بليغا فجاءني ذلك الضرب
وانما تلي ذا اسم الاشارة للفظ البعد لان المحكي عنه غائب
وجوبا مثل المصور على قلته ان يذكر اسم الاشارة للفظ
الحاضر القريب نحو قلت هذا الرجل هو الذي هذا الضرب
اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه وان كان غائبا
الآن ذكره جرى عن قريب وكانه ماضر وكذا يجوز ذلك في
المنقول المسموع عن قريب ذكر اسم اشارته بلفظ البعد
كما تقول يا ايها الطالب الغائب وذلك فسم عظيم لا فعلن
قال تعالى وكذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا بذلك
الى ضرب المثل الحاضر المتقدم مرامو قوله ذلك بان الذين
كفروا اتبعوا الباطل وان الذين امنوا اتبعوا الحق من ربهم
الايه وانما جاز ذلك لان ذلك زال سماعيه فصار في حكم
الغائب البعيد والاغلب في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ
الحضور فتقول وهذا قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ
البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة الشيء
او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما بعد المسافة
كقول السلطان لبعض الحاضرين من ذلك قال كذا او لقوله بعضهم



ذلك السلطان ديتقدم بكذا ومنه قوله تعالى ذلك الكتاب لا
لتنبيه فيه ويجوز ان يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من عظمة
المشار اليه او المشار قوله فعلت له والرجع الى باطن متنه تامل
خفاء فانه اتى اكا وذلك من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر
البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذا القيمة
قد قامت ويجوز ذلك فتقول اسم الاشارة لما كان موضوعا لما يشار
به الى حسية او معقولة فسماه لتبذكره الاشارة كالشخص
البعيد والمعالي بجاذ وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية
مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد
اذن اعني ذلك ويخرج كضمير الغائب ويحتاج الى مذكور قبله
او محسوس قبله حتى يشار اليه فيكون كضمير راجع الى ما
قبله وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية بلي وابصر وانظر وهلا و
ليس ونعم وبئس وحبيت وكم رويد والنجا وحميد واراءيت
بمعنى اخبرني كما في قوله ويقال ذا للقريب الى اخر ما ذكر الجمهور
كثير استعمال ذي القرب من اسم الاشارة في موخر ذي البعد
منه وبالعكس لقرب من التاويل كما ذكرنا حاكيه الشك
في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فلم ار من ترجمها
ولم يقطع بل احاله على غيره فقال ويقال ذا للقريب يعني
لم يختلف ذلك عندي واقول انا لا ادري بينهم خلافا
في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة
ذلك القريب وغيره فاعلم ان لهم مذهبين فمذهب بعضهم
انه لا واسطة بين البعيد والقريب كما مر فلذا على ما
يجيء ليقولون اسم الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب
والمقترنة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان
بين البعيد والقريب واسطة فقالوا واذا تم ذلك وبعضهم
يقول الذ والتي وتا وذي وته وذه بسكون الهاءين وبكسرهما
ايضا مع اختلاس او مع اشباع كما تقدم وذاك وتيك وتي
كثيرة الا تعال وقالوا ومي دونها واما تيك فقد اورده
الزمخشري وابن مالك وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطا
ثم تلك وتي كثيرة وتلك مخففة التا وسلمى وقالت بلحرث قلبته
والا حركت اللام بالكسر كذلك وسكنت في تلك لان الالف

خفيفة فلم يقصد واحد منهما فحركت اللام بالكسر لسكونين ولدلت في
سلال لان اليا التي بعد الفتحة فر منه من الالف في الجمع واما
تلك فادخلت اللام التي فيها على ولم تحرك اليا بالكسر لاجتماع
الكسرتين واليا بل بقيت على سكونها فحذفت الياء لالتقاء
الساكنين واما تلك فتحذف الف ثا قليلة قليلة وللمعنى فان
وذين وتان وتين واما شذوذ النون فقال البرد في التثنية
بدل من اللام في ذلك وتالك كما بدا دخل اللام مكسورة بعد نون
التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك وتالك
واولالك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام
قلب اول المثلين في الثاني لان المراد تغييره عن حاله بالادغام
في الثاني فتغييره بالقلب اولى وانما في الثاني لان المراد تغييره
قلبت هنا التي تليه الى الاولى لتبقى النون الدالة على التثنية ويجوز
ان يدخل اللام قبل النون فيصير ذلك فتقلب اللام نونا وتدغمه
فيه كما هو القياس والاول اولى ليكون اللام بعد تمام الكلمة و
ايضا ادغام اللام في النون ليس بقوي كادغام النون في اللام
كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وقال غير البرد ان التشديد
عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لاظهر قالوا ايضا
في تثنية الذي والتي اللذان واللتان مشددة والنون عوضا
من اليا المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل
هذان بالتشديد مع هاء كما لا يقال هاذلك وقال الاندلسي
لا فرق بين اللغتين بين المشددة والمخففة في القرب والبعد
والنحاة يفرقون بينهما وذلك بنا على مذهب البرد فالبعيد و
المتوسط عند غير البرد وانما غلب المذكر في المثنى بلفظ واحد
وفي جمعها اولا واولاء واولي واولاك ثم اولالك واولا بالنون
كما ذكرنا ان التي تين كاللام في افادة البعد وعلى راي الجرمي
اولاء واولالك ثم اوليك واولالك وزعم الفراء ان من ذلك اللام
في الكل لغة ثم منهم من يكون نون هذا مشعرا للبعيد والمتوسط
بالكاف وحدها وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله تعالى
ذلكن لمن خشي العنت منكم وقوله ذلكما مما علمني ربي
قد يشار بالمثنى الواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك
والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه بنا ويل المثنى والمجموع

بالمذكور

بالمذكور وربما استغني عن الميم في ذلكم باشباع ضمة الكاف وبفصل
ها التنبيه عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف نحو يا لاعاني
العلم بانصافها به للترخيم استغنى بها معه وذلك يا نا واحيانا
كثير كحوها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا وها هي ذه حروف
التنبيه ويغيرها قليل وذلك اما قسم كقوله يمين الله ابرح قاعدا
قاسما وقولهم لاها الله ذا ما فعلت كما جيء في باب القسم
او غير قسم كقولك له ما ذا قاعدا ان لم تكن تسعى وقوله
ونحن اقسمنا الما ان نصدينا بلينا فقلت لهم هذا لها ما وهذا
اليا اي هذا لها وهذا اليا فصل بينهما وذا عرف العطف
قوله تلك وذاك وذانك مسددة تين وذا ولالك مثل ذلك
لعرض تبيان ما هي مثل ذلك للبعيد والذي للقريب
واضح لانه مجرد عن الكاف واللام وكذا الذي للمتوسط اذ هو
المجرد بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض
الاشكال لسقوط اليا في تلك وانقلابها نونا في ذلك وتالك
وعدم اتصالها با ولا المهد ودخول الداسهن مع اولى المقصود
قوله وثم وهنا وهنالك خاصة يعني ان هنا الفاظا
مختصا بالاشارة الى المكان فقط والمذكور يحتمل صالحة
لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم الظرفية
اما منصوبا او مجرورا بمن والى فقط فههنا للقريب فقط اي
للمتوسط وهنا بين للبعيد واما ثم وهنا بفتح الهاء وتشديد
النون وهو الافصح وهذا بكسرها فههنا لك وهنا الزمان
قال تعالى هنالك الولاية لله اي حينئذ قال حسب ولاية هنا
حيث فهي ظرف زمان لاضافة الى جملة كما يجيء في باب
الظروف المبنية ان شاء الله تعالى قوله الموصول ما لم يتم
جزء لا يصله وغايره انتصاب جزء على انه خبر يتم وذلك
ان الافعال الناقصة تحتاج لها على ما يبين في باب الفعل
يتم جزء يصير جزء تاما وكذا فقول كان تسعة وكلمة عشر
اي صيرني عشر كاملة قال المصنف في شرح المفصل الموصول
ما لم يتم جزء لا يصله من قبيل العالم من قام به العلم اي من
باب تعريف الشيء بنفسه وذلك محال وذلك لان المحمول
في قولك العالم ماهية العلم لا كونه ذا علم اذ كل احد يعلم

الذ الفاعل ذو المعل فلو بين العلم ثم الحد وقال العالم من قام به العلم
الثلاثة لتم الحد وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول الذي يلحق به
صلة وانما الاشكال ثم ما معنى الصلة اي شيء تعريف الموصول
بالصلة تعرف الشيء بما لا اشكال من ذلك الشيء الا هو فقال المصنف
انما قلنا انه ليس من هذا الباب لان المراد بالموصول الموصول في الاصطلاح
لا في اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم
فعلى هذا وقع فيما قرر منه لان معنى كلامه اذ ان الموصول في
الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح ومعنى
الموصول والمحتاج الى الصلة شيء واحد قال وغير متصلة بعد
بقوله وصلة بجملة خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقر ان في نفس
الامر اشكالا من دون التفسير قال ولو حمل موصوله بصلة بجملة لارتفع
الاشكال فمراده من قوله بتحرجزا اي يصير جزء الجملة ويعني بكل الجملة
المبتدا والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء
الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت
ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلته وعايد قوله وعايد اي
ضمير يعود اليه قال هو احتراز عن ما يجب اضافته الى الجمل حيث
لا اذ فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس موصولا في الاصطلاح وهذا
الموصول الحرفي ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما مر
من حروف المصدر ولا يحتاج الى عايد الا ان يكون صلته جملة
خبرية على قول الاكثر خلافا لمن قال وبعضهم يقيد القول
فيه حتى يصير خبرا بان قلت الذي قام فتجيء
البحث فيه في تواصل المضارع وانما ثنيت الموصولات لان منها ما وضع
وضع الحرف كما ومن واللام على ما قيل لم تحمل البواقي عليها
طردا للباب او لاحتياجها في تمامها جزا الى صلة وعايد كما يحتاج
الحرف الى خبره ثم الجزئية فواضح وصلته جملة خبرية ليتم العايد
ضميرا له اما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان
يطلقه المتكلم على ان يعتقد ان المخاطب يعرفه بعرفه
بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مسلما نحو يسر
الله الذي يبقى ويفنى كل شيء او الذي هو باق او واحد الازمنة
نحو الذي ضربني او اضربه او الذي هو ضارب او يكون متعلقه
محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مسلما او واحد الازمنة

نحو الله الذي

نحو الله الذي ينفي مكانه او ملكه باق نحو زيد الذي ضرب غلامه او غلامه
ضارب او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سببه محكوما عليه
بشيء دايما او في بعض الازمنة نحو الذي اخوك لهو او الذي اخوك
غلامه او الذي مضروب لك لهو او غلامه فهذا يصلح دليلا على امرين
احدهما ان الموصولات معارف وضعا وبدع لما قلنا ان وضع على
ان يطلقه المتكلم على المعلوم عند المخاطب ومن خاصية المعارف
ويسقط به اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته
وهي جملة فهلا تعرف النكرة الموصوفة بجملة نحو جاءني رجل ضربته
لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان لا يكون فرق بين قولك لقيت من ضربته
فرق بين كون من موصوفة او موصوله وبدع لانا نقول كما سبق
ان تعريف الموصول بوصفه معرفة سببا لابدان المعهود بين
المتكلم والمخاطب بمضمون صلته نعني قولك لقيت من ضربته
اذا كانت من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا للذ
فهي موضوعة على ان يكون معرفة بصلتها واما اذا جعلت موصوفة
فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك لقيت
انسانا تخصيص بمضروبيته المخاطب لكنه ليس بمخصص وضعيا
لان انسانا موضوع لانسان تخصيص فيه بخلاف الذي ومن الموصولة
فان وضعهما على ان يتخصصا بمضمون صلتهما والفرق بين
المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهذا الوجه
بالشهرة عندهم وليس المراد مطلق التخصيص الا ترى انك قد
تخصص النكرة بوصف لا يشاركها شيء آخر مع انها لا تسمى بذلك
معرفة لكونه غير وضعي كما تقول اتاني اليوم رجل عالم عليك اليوم
وحده قبل كل احد وكذا قولك واعبدوا الله خالق السموات
والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصوفة
وتخصص قلت لا نسلم كثيرا من الجمل كما تقدم في باب الوصف
ولو سلمنا ايضا فتخصص في كل واحد منهما على الانفراد وقد
حصل التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف فالمقصود ان تقييد
الشيء بشيء تخصيص وان كان المقيد غير خاص وهذا وقال بعضهم
انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة وفيه
نظر فان قصد ان يقول انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت
الموصول لانه يجب ان يجعل الجملة التي فيها ضمير عندهم كذا ايضا فان

قصد والله لولا الضمير لم يكن الصلة مختصة للموصول لانها لم يكن
لها به اذن تعلق يوجه ما بالذي ضرب عمرو ممكن وتانيا ان الصله
ينبغي ان تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول
على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنه الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم
والمخاطب انه يعلم حصوله للموصول فلا يقال انا الذي دخل و
الا لمن يعتقد انه يعلم ان شخصا دخل وقال بعضهم لا يجب ان
يكون الموصول معلوما للصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط اقول
لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء اما اولا فلان وضع
الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب
في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره واما
ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصا بوجه
كما مر في باب المبتدا وثالثا ان الصلة ينبغي ان تكون جملة
لان الحكم عليه بشيء من مفهومات الجمل او ما اشبهها
من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضاء
الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل من جميع ما يتضمن
الحكم الا ما يكون تضمنه له اصلا لا لشبهه وهو الجملة وشبهها
عنها ظروف او جار ومجرور مسوي معه فعل وفاعل وهو
العايد ورابعا انه يجب للصلة حملة خبرية لما ذكرنا انه
يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوما للوقوع للمخاطب
حال الخطاب والجمل الانشايية والطلبية كما ذكرنا في
باب الوصف لا تعين مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما
قول الشاعر واني لرايح نظرة قبل التي لعلي وان شطت
نواها ازورها وقد قطع القسمية صلة قال تعالى وان منكم
لمن ليبطئن اي لمن والله ليبطئن وصيغه بقضهم ولا ارى
منه مانعا وقد جاز حذف حرف القسم وبقي القسمية صلة من دون
اضمار القول نحو جاني الذي ما احسنك ومنعه ابن ياسين
وساير المتاخرين وهذا الوجه لكونها انشايية وخامسا
انه لا بد في الصلة من ضمير عايد وذلك لما قلنا ان ما تضمنه
الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو
او سببه او محكوم به هو او سببه فلا بد من ذكر نايب الموصول
في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنايبه وذلك

النايب



النايب هو الضمير العايد اليه ولو لم يذكر الموصول في الصلة يبقى الحكم اجنبيا عنه
لان الجملة مستقلة بانفسها لولا الرابط الذي فيها وقد يعنى الظاهر عن
العايد على قلة نحو ما جاني زيد الذي ضرب زيدا قوله وصلة الالف واللام اسم
فاعل او مفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان تكون جملة استدرك ذلك
وكانه قال لكن صلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول اعلم انهم
اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول فقال المازني هي
حرف كما في سايير الاسما الحامزة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم
موصول وذهب الزمخشري الى انها منقوصة من الذي واخواته ودليله
لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فيتنا قل ما هو
كالكلمة الواحدة لكون احد جزيها جملة فخفف الموصول قارة بحذف
بعض حروفه قالوا في الذي الذ والذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه
على الالف واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون المثنى
والمجموع نحو الحافظو عورة العشيرة كما مر والاولى ان تقول اللام للموصول
غير لام الذي لان لام الذي زايدة خلافا للام الموصولة قالوا الدليل
على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو الممرور به
زيد اجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر بمعنى ضارب
غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد اذ لا يكفيه بل لزمه بحذف وزان احد
اعمال اسم الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد الامور
الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدا وحرف النفي وحرف
الاستفهام وعلمتما من غير اعتماد على شيء مذهب الاخفش والكوفيين
ومذهبه في هذا غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير على موصوف
مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما
هو في قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور
لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه
قلت الموصوف المقدر بعد كونه منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة
عليه كما ذكرنا في باب الوصف نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله
كانك من جمال بني اقيش البيت وايضا الجار والمجرور يكفيه رائحة
معنى الفعل واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه
بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد
من كلام موثوق به ولا يقال في السعة جاني الحسن وجهه على رجوع
الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق عندي بين اللامين كما لا يقال

حسن وجهه في الاختيار بل قد يجيء متله في الشعر نحو قوله تسود نواصيها
وحمراكفها وصفر تراقيها وبيض خدودها او لو جاز عمل الفاعل او
المفعول ذو اللام لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم
يعمل معنى الماضي بما لا يعمل المجرد فيهما بل كان هو الاولى بترك العمل
المعنوي لانه دخله على مذهبه ما هو من خواص الاسما اعني لام التعريف
فتباعد به عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لم
تحذف النون قياسا نحو الحافظوا عورة كما لا تحذف مع المجرد عنها
فنقول بنا على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الضرب
والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا
ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة اللام
مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما يدخل عليه فصيروا الفعل
في صورة الاسم الفعل المثنى للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني
للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى
زيد ضارب زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب اي ضرب
او يضرب لكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى
الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى
كالمجرد عن اللام وكان حقا الاعراب اي يكون على الموصول
كما تقدم فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل
اعرابها الى صلتها عارية كما في الا الكابد بمعنى غير على ما مر
في باب الاستثنا فقلت جاني الضارب ورايت الضارب ومررت
بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان
صلة اللام ليست جملة بل جعل صلتها ما تضمن من المفردات
الحاكم المطلوبة في الصلات بمشابهة الفعل لا على وجه الاصالة
وهو اسم الفاعل والمفعول فضا الحق الالف واللام وقلتم انما عمل
اسما الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول كما يعملان
اذا اعتمدا على الموصوف حتى لاحتاجوا الى ان يقولوا انما عملا
بلا اعتماد لكونهما في الحقيقة فعلين والجواب ان عملهما انهما
الماضي مع اللام لهما بمعنى في الحقيقة فعلان الا ترى ان اسمي
الفاعل والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفي
مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول لا يعملان بمعنى
الماضي فما لم توصل بالصفة المشبهة مع تضمنهما للحكم



لنقصان مشابهتها للفعل وكذا لم يتوصل بالمصدر لانه لا يقدر
بالفعل الا مع ضميمة ان كما مر في باب الاضافة وهو معها بتقدير
المفرد والصلة لا تكون الا جملة فعل وتوصل في ضرورة الشعر بالجملة
الاسمية ايضا وقد دخلت على الاسمية في غير الشعر على ما حكي
الفراء قال ان رجلا اقبل فقال للاخر هذا هو ذا فقال السامع نعم الها هو ذا
وقد وصلت في الشعر بالمضارع في قوله وقد تخرج السرحوع من
نافعائه ومن تحت ذي الشبعة الشيظم يقول الهمي او بعض اللحم
ناقتها الي ربنا صوت الحمار اليجدع وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز
ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا قالوا في قول العمري
لانت البيت اكرم اهله وانعد في افنائه بالاصابل ان التقدير
لانت الذي اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم كسائر الاسما
الموصولة عند البصريين اللام غير مقصودة وصلة والمضارع
صفة له كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فامضي
مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين ولم يجز بالرجل القائم
ابواه الا الذي قعد الا ستتار ضمير المثنى في القاعدين وظهوره
في قعدا او خفا الموصول في القاعدين وظهوره في الذي قعدا
فكانه قلت مررت برجل قايما بوالديه لا قاعدين واعلم ان حق
الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما
جيء بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اي الموصول
نحو جاني ايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان فيمن قال باعلى هما
واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول
اعتقادا منه انها صفة الموصول لبيبين له كما في الجمل الواقعة
صفة للنكرات وليس بشيء لان الموصولات معارف اتفاقا
منهم والجمل لا تقع صفات للمعارف كما مر في الوصف والجمهور
على انه لا محل للصلة من الاعراب اذ لم يصح وقوع الاسم المفرد
مقامها وذلك في اربعة مواضع فقط وذلك لان الاعراب الاسم
في الاصل وفي للاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفردا
والصلة جملة لا غير قوله ومي الذي والتي واللذ واللتان
بالالف والبا والالي واللذين واللاي واللاتي واللواتي ومما
ومن واي وايه وذو في طايية وذا بعد ما للاستفهام والالف
واللام هذا حصر جميع الاسما الموصولة والذي عند البصريين

على وزن عمد وشجع اراد والوصف بها من بين الاسما الموصوله لكونها
على وزن الصفات بخلاف ما ومن فادخلوا عليها اللام الزايدة تحسينا
للفظ حتى لا يكون موصوفه كمعرفه بوصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة
اللام لما مر من ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما
معرفتين بلا لام وانما الزموها اللام الزايدة لانها لو نزعت قام
وادخلت اخرى لاوهموا كونها للتعريف كما في الرجل ورجل وانما
وصف بذو والطايية وان لم تكن على وزن الصفات نظرا الى
لفظها اذ هو على لفظ ذو والذي توصل به الى الوصف باسما الاجناس
في نحو جاني رجل ذو مال وقال الكوفيون اصل الذي الذ الا ترى انه
اذا ارادوا او ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة ليلا يجمعوا
بين الدال الساكنة ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الدال بما
كسروا اتبعوا الكسر فتولدت بها حركت ذال الفا بالفتح واتبع
فتولدت الف وكل ذا تقريب من دعوى علم الغيب وتقول في
الواحد المونث التي تغلب الدال تا كما قلنا في ذا وتا وقد يشدد
بالسما نحو الذي والتي فاذا شددنا اعربت الكلمتان عند الجرولي
باعراب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر او هو
الاصل في التقا الساكنين قال قليس المال فاعلمه بمالك وان
اغناك الا الذي بنال به العلا وتصطفيه لاقرب اقربيه
وللصفيه وحكى الزمخشري انه يبنى على الضم كقبل وبعد وقال
الاندلسي لعل الجرولي سمعه به ضم كما هو المنقول عن الزمخشري
لقراءته في الشعر المذكور مكسورا لمحكم باعرابه وقد تحذف الياء
اذ في الذي والتي مكسورا ما قبلها او ساكنا قال الشاعر في الكسر
والذ لو شا كانت نجما او جبلا اضم مسجما او قال اخر في السكون
كالمدري زبيه فاصطيدا وقال فقل للت تلومك ان نفسي
اباها لا تعود بالتميم قال الاندلسي الوجوه الثلاثة فيها يعني
تشديد الياء وحذفها ساكنا ما قبلها او مكسورا يجوز ان يكون
لضرورة الشعر لانها انما تحذف اذا تخفف تشدد للضرورة
ولا يكتفى لها بالكسر عن الياء ويحذف الجزء بعد الا كتفا قال
الاان تبغلوها في حال السعة لا في الشعر فسمعا اطاعة
وتثنية الذي والتي الذان والتان بحذف الياءين وجاز
تشديد النونين ابدا لان الياء المحذوفة وهما نعوبان

ومبنيان



ومبنيان على الخلاف الذي مر في واو ذوان وقد جا اللذان والتان في الاحوال
الثلث في غير الافصح فالاولى في القول باعرابهما عند الاختلاف
كما مر واما مثنى الضمير نحو هما وكما وقلنا فلما غير عن وضع واحد
ولم يزد فيه المزيد بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستانفة
وخرج عن شبه المثنيات وقد تحذف النونان في اللذان
والتان لاستطالة الموصول بصلته قال ابن كليب ان عمي
اللذا قتلا الملوك وفكا الاغلا لا قال ابن اللتا لو لدت تميم
لقيل فخر لهضم ضميم وجمع الذي في ذوي العلم الذين في الاحوال
الثلث على الاكثر والذون في الرفع هذيل قال جار الله اعراب
الجمع لغة من شدد الياء في الواحد وهذا كما قال الجرولي ان الذي
مشدد الياء معرب وكان اصله اللذين فحذفت احدى
الياءين ثم عمل ما عمل الغاضون وحكي بعضهم اللذين رفعا
والذيين نصبا وجرا ومبني لغة من شدد الياء جمعه بلا حذف
شيء منه وقد تحذف النون من الذون تخفيفا قال فومي
اللذ والعكاط طيروا شرا من روس فومك ضربا المعاقل
ومن اللذين ايضا قاد وان الذي جانت بعلج دماوه هم القوم
كل القوم يا ام خالد ويجوز في هذا ان يكون مفرد مفرد اللفظ هو
مجموع المعنى اي وان الجمع الذي استوقد نارا قال سود هجر وانا البيض
الذي قوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا والحمل على اللفظ اي
الجمع الذي استوقد ثم قال سودهم محمد على المعنى ولو كان
في الاية تخفف الذين لم يكن افراد العايد اليه قلنا قوله
تعالى والذي جا بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا
كثير اعني ذكر الذي مفردا موصوفا به مفرد ومفرد اللفظ
مجموع المعنى اما حذف النون من الذين نحو جاني الرجال
الذي قالوا كذا فهو قليل قلة اللذا في المثنى وقد يقال الذى
ولذان ولتفى ولتان ولاتي بلا لام وجمع الذي من غير لفظه
الاولى بوزن العلى واللامين رفعا وجرا وحذف النون فقال
اللاي للهمزة بعدها ياسا كنة كالقاض وهو قليل في الذكر
قرا الاخفش واللاي يولون من نسايهم وقال اللاءحذف
الياء وقد جا اللاون رفعا واللايين نصبا وجرا وجمع التي اللا
على وزن الفاعل من الفي وهو اسم جمع كالجامد والباقر

واللاي بالهمز مكان اللاتي جمع المونث واللواتي وقد تسهل همزة
اللايين واللواي فانهما جمعا الجمع وقد تحذف الياآت من الاربعة
فيقال اللات واللاي واللواتي واللواي وقد تسهل بتمرة اللايين
الهمزة والياء كلتيهما مكسورة على ما هو قراءة ورش اللا بسكون وقد
يقال اللاي بياء ساكنة بعدها الف من غير همز كقراءة ابي عمرو
والبزي قال ابو عمرو وهي لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة
ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء اجراء للوصل
مجرى الوقف وقد يقال اللوا بحذف الياء وحدها وقد يقال
اللات كاللاءات مكسورة التاء ومعربة اعراب السلمات والاولى
جمع التي ايضا لامن لفظه فالتي واللتي يستركان في الاولى
واللاي الا انا الاولى في جمع المذكر الا تر واللابي بالعكس ومعنى
الذي وفروعه من المثنى والمجموع والمونث من وما واي مضافا
الى معرفة فيلزمن موصوله معرفة والاضافة اما ظاهرة نحو
اضرب الهمز في الدار او مقدرة كلقيت ابا ضربت فالاكساي
يجب ان يكون كامل اي مستقلا وقد نوزع فيه فلم يكن له
مستند الا انه قال كذا خلقت يعني كذا وصفة الواضع فقال
له السايل استحييت للعرب يعني ان هذا ايضا متنازع فيه
وقد علل له ابن باذش بان قال اي موضوعة على الابهام و
الابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدري معطوف لا
مبدوء بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام
في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه اي الموضوعة على
الابهام وليس شيء لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما
بالاخر وعند الكوفيين يلزم ايضا تقديم عامله عليه وخالفه
البصريون في الموضعين لعدم الدليل على الدعويين واذا اريد به مونث
جاز الحاق التاء به موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت ايتهن
وايتهن لقيت قال الاندلسي لم تات في شيء من كلامهن وجره
الناس وسرة الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها ويصلها الاستفهام
وغيره اياهما اخواكما وايوهم اخوتك ومما اشتد من التانيث و
يجوز مما تصرفهما في باب الاعراب قوله وذو الطايية لا الذي
وذو الطايية لا تتصرف تقول جاني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا
وذو فعلنا وذو فعلن قال وبيري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرت





ولا تعرب ايضا قال قوله قولا لهذا المرء وساعيا لهم فان الشر في الفرايض
ولم يقل ذي جاء في ذو الطايية اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم
تصرفها مع بنايها والثانية حكاها الجزولي ذو لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه
وذات مضمومة لمفرد المونث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها
ايضا وهي كالثانية الا انه يقال لجمع المونث ذوات مضمومة في
الاحوال والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف
ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصوله على التي
بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طايية قوله وذا بعد ما الاستفهام
اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسما الاشارة موصولة بشرط
ما الاستفهامية كانت او لا استدلالا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء
تقتلون انفسكم اي انتم الذين وقوله عدس ما لعباد عليك امارة
نجوت وهذا تحملين طليق اي الذي تحملينه وقوله تعالى وما
تلك بيمينك يا موسى اي ما التي بيمينك ولم يجوز البصريون
ذلك الا في ذا بشرط كونها بعد ما الاستفهامية كما ذا المرتكن زايرا
فمن نحو ما اذا صنعت محتمل كونها زايدة ومعنى الذي وقولك ما
ذا الذي صنعت نص في الزيادة ومثله ذا بعد من الاستفهامية
نحو من ذا القيت ومن ذا الذي يقرض الله واعتذر البصريون عن
المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسما الاشارة فيها باقية
على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش
وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية حرفا وجعلاها اسما
فيما يقدر بالمصدر في صلة ضمير راجعا اليها وما كناية عن المصدر
فقوله تعالى بما رحبت اي بالرحب الذي رحبته وليس بسديد
اذ لم يعهد هذا الضمير بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار
وسيجيء الكلام عليها في الحروف المصدرية في قوله والعايد
المفعول يجوز حذفه عايدا لالف واللام لا يجوز حذفه وان كان
مفعولا لحقا موصولية والضمير احد ولا يلي موصولية كما
مر من الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف احد العايدين اذا
اجتمعا في الصلة غو الذي ضربته زيد في دار زيد يستغني
عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل تحذف الضمير
اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب بحذف
بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا غو جاني الذي ما ضربت

الا اياه واما في غيره فلا يمنع كقولك الزيدان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه وكذا الذي انا ضارب زيدا اي ضارب اياه ونحو ان يكون المحذوف ههنا مجرورا في محل النصب كما جاي اي الذي انا ضارب به والشرط ان يكون مفعولا نحو الذي ضربت زيدا لان الضمير اذا فصله عن الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلم يحذف في نحو الذي انه قايم واما المجرور فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيدا اي ضارب به كما تقدم او بحرف متعين واما شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف الحرف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى اتجعلنا هازوا اي تهزوا به اي باكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به اي باظهاره فقال فقلت لها لا والذي حج حاتم اي حج اليه وتتعين حذف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه مثل ما مررت به فالجاران متماثلان وكذا ما تعلقا بهما ومثال الموصوف مررت بزيد الذي مررت وربما يحذف المجرور بحرف ان لم يتعين نحو الذي مررت زيدا اي مررت به وان احتمل مررت به او له او نحو ذلك ومذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرفا الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمحوج له ههنا استطالة الصلة ومع هذا المحوج فلا باس بحذفهما مع المجرور لها واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا او غير دا ما خبره وكون الضمير خبر المبتدا اقل قليل فلا يكون اذا في الكلام دليل على ان خبر المبتدا هو المحذوف بل يحمل على ان المحذوف هو المبتدا لكثرته وفوعه ضميرا واما فاعل فلا يجوز حذفه واما خبر ان وكم حملة خبر المبتدا اي كما ذكرنا واما اسم ما الحجازية ولا يحذف فاعلا لضعف عملها وبشرط في المبتدا المحذوف ان لا خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ادا لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف انه حذف بل اذا الجملة والظرف يصلحان مع العايد فيهما كونهما

صلة

اي صلة واذا حصل المبتدا المشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا وقوله تسلم على اكمل افضل لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة فان لم تطل الصلة وقال الاندلسي ان لها من التمكن ما ليس لاخواتها فلذا اضاف وتصرف فتصرف في صلته ايضا بحذف بعضها وان لم يكن في صلة اي لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السما اله وفي الارض طالت الصلة بالعطف عليه واما الكوفيون فجوزوا الحذف بلا سدود مطلقا في صلة اي كانت او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما في قوي في الشواذ على الذي احسن بالرفع وروي ما انا الذي قايل لك شيا واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم جاز ان يكون العايد اليه غايبا وهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال علي انا الذي سمتني امي حيدرة قال المازني لو لم اسمعه لم اجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى ههنا كله اذا لم يكن للتشبيه اما معه فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم البري وهب المبين اي مثل حاتم وان كان ضميرا ان جاز للدرج في غير التشبيه حملا احدهما على اللفظ والاخر على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضرب زيدا وانت الرجل الذي قال كذا وضربت زيدا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم او المخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فايدة اذ ذاك في الاخبار لانك اذا قلت الذي ضربت فقد علم ان ضارب هو المتكلم فيكون الاخبار بانا لغوا وكذا قولك الذي قلت انا فظاهر لهذا ان قوله القايل انت انا ليس بوجه والوجه القائلة انت انا واعلم ان حذف الضمير في المعطوف على الصفة احسن من حذفه من المعطوف عليه نحو هذا الذي ضربته وقلت فلهذا حسن حذف الضمير في المعطوف عليه الجملة التي هي خبر المبتدا نحو زيد ضربته وقلت وان قبح حذفه

من المعطوف عليها قوله واذا اخبرت بالذي صدرتها الي واسم
المشتمل عليه هذا باب يسميه النحاة باب الاخبار بالذي او بالالف
واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه
في بعض ابواب النحو من المسايل وكذا كثيره اياها كما يتذكر مثلا
بمعرفة ان الحاد والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما ومعرفة
ان المجرور بعلى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مضمرين
وبمعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تصدره لعوض هم
الاضمار قبل التفسير فنقول لمعنى قولهم اخبر عن الذي في ضمن
الجملة الثانية بب الموصول اي ضع من هذه الجملة جملة اخري
اسمية واخبر في الثانية بب عن ذات متصفة بما اتصف به اي في
الاولى معبرا عن تلك الذات بب الموصول ولا تغير الاولى عن وضعها
الا قدر ما يفيد فيها هذا الاخبار المذكور فلا بد اذا تخعل في
الثانية ب مبتدا مصدرا بالاسم المسول منك ان تخبر عن تلك الذات
اي ب والمخبر عنه في الاسمية مبتدا والمبتدا مرتبط بالصدر
ولا بد ان تجعل مكان ضمير الي ب لان المسؤل ان تصف ب الي
بالوصف الذي كان لا بالي تغيير شيء من الجملة الاولى
ولا يمكن ان يكون ب مكان التصدير ب مبتدا لانه لا بد ان يكون
ثانيه وهو الضمير العايد اليه مكان او لا بد ان. يوخذ الجملة
الثانية خبرا لان المدلول ان تخبر عن ب او رتبة الخبر عن الموصول
بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم تخبر عن ب الموصول
بل اخبرت عن ب الموصول بالا انك لما اخبرت عن ب با
والمبتدا في المعنى هو الخبر اي يطلق على ما يطلق عليه
فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه امكانك
اخبرت عن با وانما ذكرت المخبر عنه باسم ادون ب لان هو
المذكور في الجملة الاولى التي هي المصوغة للعلوم اجزاؤها
دون ب وهو المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك في السوال
ب الموصول فليس معناه اجعل ب يخبر به بل الباء فيه في
للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذا لمعنى اختر الاخبار
المذكور بان تجعل ب الموصول مبتدا ومثال ذلك ان يقول
العالم للمتعلم ليدربه او ليجربه اخبر عن زيد في قولك
ضربت زيدا بالذي فالمعنى اجعل الذي مبتدا خبره زيد

واجعل

واجعل تلك الجملة الاولى وهي ضربت زيدا صلة الذي بلا تغيير شيء منها
الا ان تجعل مكان زيد ضميرا عايدا الى الذي وتوخر زيدا خبرا عن
الذي فتقول الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية
انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب من لا يعرف ان لك مضروبا في
الدنيا وربما تخاطب به من يعرف شخصا مضروبا لك لكنه لا يعرف
انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه
الثاني اي تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة
يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيدا
اذ لو عرف لوقع الاخبار عنه بانه زيد ضايعا فالجملة الثانية نص
في المحتمل الثاني للجملة الاولى قوله صدرتها اي جعلته الذي
في الصدر مبتدا قوله واخرته خبرا اخبر انصب على الحال او ضمن
اخرته معنى جعلته خبرا متاخرا قوله وكذلك الالف واللام في
الجملة الفعلية لتخبر بالالف واللام الاعم اسم في الجملة الفعلية
خاصة قوله ليصح بنا اسم الفاعل والمفعول منها وقد ذكرنا
ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك لانه يمكن ان
يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل
مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو
زيد ضارب اي ضرب او يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان
الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل
نحو زيد مضروب اي ضرب او يضرب وليس شيء من اسم الفاعل
والمفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يسبك منها
احدهما مع المرفوع بل هما مع مرفوعهما جملتان اسميتان في نحو
اضارب الزيدان وما مضروب البكران تكن في اولهما حرفان
يمنعان من وقوعهما صلة اللام كما سيجيء ويجب ان يكون الفعل
الذي يسبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف
نحو نعم وبئس وهذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل
ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في نحو ليس زيد منطلقا
ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من
اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف
النفي قوله فان تعذر امر منها اي الامور الثلاثة وهي تصدير
الموصول ووضع العايد اليه مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك

الاسم خبرا فحسن فالشرط الاول وهو تصدير الموصول متعذر الاخبار
عن كل اسم في الجملة الانشائيه والطلبيه لان الصله كما تقدم لا تكون
الاخبر بها ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار عن اسم في جمله
مصدره بالذي لانهم يا توا بحول الموصول على الموصول
اذا التقيا لعطا واما في قوله من النفي اللاتي اللذين اذا لم تهب
اللئام خلقة الباب فقعسوا فيرد وذه من المنفر الاسم الذي
والاولى تجويز الرواية الاولى لانها من باب التذكير للمعنى كانه
قال من النفر اللاتي اللاتي فان تعابير كالذي من فعل كان اسهل
عندهم قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول الحرفي قليل
وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدربا لهم فحو الذي م
الذي في دار عمرو زيد فقولك في دار صله الذي الاخير وخبره
صلة الذي الاول وعايد الاول الها المجرورة في دار وزيد خبر
الذي الاول كانك قلت الذي ساكن في دار عمرو زيد وتقول الذي
التي اللذان ابواهما قاعدان لدانا كريمان عزيزة عندك حسن
حسن تبتدي بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعايد
والخبر الاستغنا به مما في حيزه عما قبله واحتاج كل مما قبله
اليه كونه من صلته فتقول ابواهما قاعدان صلة اللذان وعايد
الضمير المجرور في ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعني اللذان
مع صلته وخبر خبر التي والعايد الى التي من صلته الضمير
المجرور في لدنا فالتي مبتدا مع صلته المذكور وعزيزة عندك
حسن والجملة اي التي مع صلته وخبر صلة الذي والعايد من
الصلة اليه الها المجرورة في عندك والذي مع صلته المذكورة
مبتدا خبره حسن وهكذا العمل اذا ادت الموصولات ولا تقف
على حد قاصدا لغلط واعط كل موصول حقه وبالشرط الثاني وهو
وضع الضمير العايد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل
والجمله والمجاز والمجرور اذ لا تضمن هذه الاشيا ويخرج كل
اسم لازم التنكير كالمجرور بكم واسم لا التبرية وخبرها
والحال والتمييز المنصوب والنكرة لفيد ما لا يستفاد من العام
كالتفخيم في ايما رجل والاستغراق في كل رجل وافضل رجل
وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النفي حو لا احد ولا غريب
ولا كشيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظهار

كما على



كما على حد ما والمصادر السادة مسد الحال كالعراق ووحدك وجهدك
وسايرما ذكرنا في باب الحال لانها بلفظها تدل على الحال والاضمار
يزيله وكالمصدر وكالمصدر العامل الا لا يجوز نحو مروري بزيد
حسن وهو بعد قبيح لان لفظ المصدر مراعى اذ هو من جهة التركيب
اللفظي يشابه الفعل فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة
عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة واما
الاخبار عن قايم زيد قايما فنحو ما اذا لم يعمل في الضمير
المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند
الاخفش يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله نحو انما انت سيرا
وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر
عليه واجاز المازني علي قبح الاخبار عن ضربا بمعنى ضربت ضربا
ومنعه غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح لكونه صله وقبح
الاخبار عن المصدر الذي للتاكيد لعدم الاخبار عن فايدته
معتبره وكالمفعول له اذ يشترط فيه لفظ المصدر كالمجرور
بالكاف وواو القسم وتاليه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعد ما
اذ شرطه لفظ الزمان وكتميز الاعداد المجرور فان المحققين
استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كون المفسر صريحا في تعيين الجنس
والاضمار على بدلك وبعضهم جوز نحو الذي هذا ناته الدريهم
وكالمضاف دون المضاف اليه اذا لضمير لا يضاف وكالموصوف
بدون الصفة وكالصفة بدونه وكالموصول بدون صلته
وكصله اللام دون الموصول اذ لفظ شرط واما البدل والمبدل
منه فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا
كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفة ولا يفرد
بالمبدل منه وايضا خلو الصله من العايد في نحو جاني زيد
ابوك ان اخبر عن البدل عنه من جعل البدل في تحكم تكرير
العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول
نقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت به زيد رجل
ومخبرا عن البدل الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار
لان المجرور لا منفصل له ويجوز ان نقول برجلهن واقعا
للمرفوع مقام المجرور والمحذوف اختلفوا في بدلا البعض و
الاستعمال فاجاز الاخفش اذا الضمير نفس ما بعده ومنعه

الزيادي اذ الضمير لايدل علي البعض والاشتمال قبل ان يذكر خبر
الموصول وخبر عسي واخواتها وكالفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك
الالفاظ معبرة في افادة التاكيد وايضا يبني خبر الموصول تاكيدا
بلا موكد وكعطف البيان دون المعطوف وكالمضاف اليه من ام
الكتبي والاعلام للاناسي وغيرها كابي القاسم وامر القيس وابن
اوي وبن عوس وابن فيره وبن نعرض وام حنين وسام ابرص
اذ المضاف اليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة
وكذا فرح في قوس وكل جزء من المركب غير بيت بين وخمسة عشر وبعلبك
وكمذ ومنذ فانهما لايضمران وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر في نحو الحاقة
ما الحاقة وقوله لاارى الموت يسبق الموت شيء مما اظنه يفيد
التعميم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر
المبتدا ويخرج ايضا ما جاز اضماره لكن الضمير لايعود الي ما تقدم
من الموصول كالمجرور برب وفاعل نعم وبيس واخواتها فان فعل الضمير
لايجيء الا مبهمة مميزة بما بعدها وكذا كل ضمير مستحق لغيره اي
استحقه غير الموصول كالضمير في زيد ضربته وفي زيد ضربت
وفي زيد قام اذ المبتدا استحق الضمير من مدلول الاخبار فلو قلت
الذي زيد ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الي زيد
لم يجز لانا قلنا يجب ان يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد الي
الموصول وايضا تبقى الصلة خالية من عائد الي الموصول وقولك
هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول فان جعلناه عائدا
الي الذي بقي خبر المبتدا وهو جملة خالية من عائد الي المبتدا وقولك
هو في الاخير ليس في حير مني زيد قولك والاسم المستتر عليه
اي الاسم الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول
لعلامة في زيد ضرب غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعني
لفظ غلامه مشتمل علي الهاء الذي استحقه المبتدا قوله عليه
اي علي الضمير المستحق لغيره قيل وان استغني بضمير جاز الاخبار
عن ضمير اخر وان رجع الي ذلك المبتدا وذلك كما في نحو زيد ضاربه اخوه
جاز ذلك الاخبار عن اي ضمير شئت منهما وقال الاندلسي لايجوز ذلك
لان العائد رجوع عائد من الصلة الي الموصول بل لعدم فائدة في الخبر
له بعدها المبتدا الذي في قولك الذي زيد ضاربه اخوه هو لفظ
هو يرجع الي زيد لا ضمير قد اخر وزيد مذكور في الصدر فلا يكون

في ذكر ضميره فائدة وليس ما قاله بشيء لان ذكر زيد في الصدر لايجعل
المبتدا الذي هو الموصول نصا في زيد حتى تحصل الاخبار بزيد عنه عن
الفائدة بيان ذلك ان اخبرت عن قائم ضاربه يكون المعنى الذي ضاربه
اخو زيد زيد فقد عريت المبتدا ان ههنا شخصا هو مضروب اخي زيد
فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا وغيره فتقول ذلك اذا في الحين زيد
قيد فائدة وعلم ان زيدا مضروب اخيه دون عمرو وغيره و
كذا ان اخبرت عن قائما اخوه يكون المعنى الذي ضارب زيدا اخوه مضمن
الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب اذ ههنا شخصا اخوه ضارب
زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد فاذ صاحب المعنى
لايكون الاخبار عن احد الضميرين لان عوده ما علي المبتدا سابق علي
استحقاق الموصول لهما ويتوقف المبتدا علي ارتباطهما به كارتباط
الواحد وليس ايضا بشيء اذ لا يلزم من ما عاد اليه الضمير المخبر عنه
بعد الاخبار عنه حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن تا ضربت ونحوه
ولا يتوقف المبتدا علي ارتباط الضميرين به بل يكتفي باحدهما فنقول
الاولي جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز
الاخبار عن ضمير عايد الي ما تقدم ان استغني ذلك المتقدم عن ذلك
الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية يتم ذكر المفسر في جملة
اولي لا تعلق لها بالثانية كما تقول زيدا خوف ثم تقول قد ضربته
فيصح الاخبار عن هاء ضربته فالشرط الثالث وهو ان خبر المخبر عنه
خبر يخرج كل ما لا يصلح ناخيره كضمير الشان اذ لو اخرته لم يحصل
الافهام قبل التفسير وهو العرض في الاتيان به كما مر وكذا كل مبهم
مفسر بما بعده للتعجيب كضمير نعم وبيس ورب ويخرج كل اسم
فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما وايهم وكذا كم الخبرية وكاين
لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه
كالظروف غير المتمكنة نحو عند وسوي وليس ونحو ما قالوا وان
اخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بفي كما اذا اخبرت عن يوم
الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة
الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبني علي ان الضمير
لا يكون ظرفا وقد قدمنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع علي ما قالوه
الاخبار عن المفعول له نحو الذي ضربت له تاديبا هذا والضمير
القايم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز منفصل

وان كان مرفوعا فضمير امستتر كما اذا اخبرت عن زيد من حاذ زيد وامّا
واما بارز منتصل كما اذا اخبرت عن الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت
عن زيد في ما جاءني الا زيد وينفصل ايضا المرفوع المتصل الذي كان
في الجملة قبل الاخبار منتصلا اذا اخبرت بالالف واللام وجيء بصلتها
صلتها على غير من هي له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا با
للام فانك تقول الضارب انا زيدا هذا عند النحاة وقد فهمت في باب
المضمرات الى المتصل مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت
مواضع كل واحد من هذه الثلثة في باب المضمر اعني المستتر والبارز
المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه واذا كان منصوبا فضميره اما
بارز منتصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا او منفصل كما اذا
اخبرت عن زيد في ما ضربت الا زيدا كما عرفت من مواقع المتصل
والمنفصل واذا اخبرت عن ي ضمير كان ولابد من ان اخبره مرفوعا
منفصلا لانه خبر المبتدا واعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم
والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القايم مقامه غايبا يرجع عند
الى الموصول وهو غايب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك
ولا تحوج الحمل على المعاني كما في انا الذي سمتني امي حيدرة لعدم الفايدة
فلا تقول في الاخبار عن انا ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار
عن الكاف الذي ضربتك انت فليس اذا قوله القايل انت انا بصحيح
الاخبار عن الكاف على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختاروا الاخبار
بالذي دون من وما واي وسايرالموصولات لانها ام الباب وهي
اكثر استعمالا ولا يكون الا موصولة واما الاخبار بالالف واللام فا
ختاروه ايضا لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل او مفعول
وابراز الضمير كما في نحو الضاربة انا زيدا في نحو ضربت زيدا حتى
يحصل الدربة فيه اكثر ولنذكر حكم الاخبار في باب التنازع فان
فيه بعض الاشكال فنقول الاولى في باب التنازع ان لا يغير الترتيب
ويراعى ترتيب المتنازعين على حالهما ما امكن عما مر في بيان حقيقة
الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطررت
اليه فاذا وجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب
واكرم زيد قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب
واكرم زيد قام مقام زيد ضمير فاستتر في اكرم والضمير في
ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد كان قبل راجعا الى زيد اذ لم يمكن



ههنا تنازع الفعلين في الضمير القايم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر
عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل وتقول
بالالف واللام عند الرماني وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضا
ربا واكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا
فعل لكن في صورة الاسم على ما قدمنا والاخفش يدخل اللام في
مثله على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه في الخبر خبرا عن الموصولين
فيقول الضاربا والمكرم زيد كما تقول والعاقل والكريم زيد وكما
في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوف قد
مقدر فهو مثل قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة
في المرد حمو وعري الرماني الى المازني وليس في كلامه ما يجعل الكلام
جملتين اسميتين كما كان في الاصل فعليتين لان المبتدا والخبر نظير
الفعل والفاعل فتقول في مسلتنا عند اعمال الثاني او في من الثالث
لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين في النوع
كان الفعليتين في الاصل فما الم يرجح يد على المذهب الاول اذ عطف
الفعلية على الفعلية باق في الحقيقة مع قلة التغيير واما ابو الحسن
فله ان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من حيث كون
المتنازع فيه جزء كل واحد منهما فهو الرابط بينهما واذا عملت
الاول في مسلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم
زيد جعلت مقام زيد ضمير ا فاستتر في ضرب لان الغرض انه فاعل
وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب واكرم زيد وعند
الاخفش الضارب واكرم زيد وقياس قول المازني الضارب
والمكرم هو زيد لتكون الاسمية معطوفة على الفعلية بين جزئي
المعطوف عليه كما كان في الاصل الفعلية معطوفة على الفعلية بين
جزئيها واذا وجد العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضرب
واكرمت زيدا قلت مخبرا عن الثاني الاولى بالذي الذي ضربت واكرم
زيدا انما جعلت انا اكرمت ايضا ضمير غايب وان كان المخبر عنه
هو التاء في الجملة الاولى فقط لان التاء تعطف على الاول ولا بد ايضا
من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان المعطوف اذا كان مبتدا
وهو مسكوت عنه من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى
فلا يقال الذي ضربت انا العدم فايدة الاخبار والمتنازع ههنا باق
على حاله لجواز انتصاب زيدا بضرب وقولك اكرم وان فصل

بين بعض الصلة وبعض الا انه ليس باجنبي كما يجيء في هذا الباب وتقول
مخبرا باللام الضارب واكرمه زيدا انا وعند الاخفش الضارب واكرمه
زيدا انا والتنازع غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف
على الموصول مع بقاء بعض الصلة وقياس قول المازني الضارب انا
واكرمه زيدا انا وكذا اخبر عن تا اكرمت بالذي وبالالف واللام سواء
على المذاهب الثلاثة وتقول في الاخبار عن زيد انا الذي ضربت
واكرمته زيدا بالالف واللام الضاربة انا واكرمته زيدا بروز ضمير
المفعول في الضاربة وان كان محذوفا في الاصل لان ضمير الالف
واللام لا يحذف كما ذكرنا وانما جرى انا الجري الصفة على غير من هي
له وبعض المتقدمين حذف ضميري اللام في مثله نظرا الى الاصل
ويقول على مذهب الاخفش الضاربة انا واكرمه انا زيد وعند
المازني الضارب انا علي انه مبتدا وخبر واكرمه انا زيد جملة
معطوفة على اخرى وتقول في هذه المسئلة اذا اعملت الاول نحو
ضربت واكرمته زيدا انا بروز الضمير في اكرمته على المختار كما مر
في باب التنازع مخبرا عن التا الاولى بالذي الذي ضرب واكرمه
زيدا انا وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع باق
قوا لموصولين وعند الاخفش الضارب زيدا واكرمه انا قدمت
زيدا لي جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته
وعند المازني الضارب زيدا انا واكرمه انا والاخبار عن تا اكرمت
كالاخبار عن تا ضربت سواء عندهم واما الاخبار عن زيد
بالذي فتقول فيه الذي ضربته واكرمته زيد تصل الضمير العائد
مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا بالالف واللام
الضاربة انا واكرمت زيدا لها في الضاربة هو الضمير القائم مقام
زيد وابرزت انا الجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش
الضاربة انا واكرمه انا زيد وعند المازني الضاربة انا واكرمه انا
هو زيد وزيد خبر للضاربة لانه كان في الاصل مفعولا ضربت في
الجملة المعطوفة اعني اكرمه انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف
عليها مفعول ضربت وتقول في نحو ضربني وضربت زيدا عند اعمال
الثاني مخبرا عن انا واليا بالذي الذي تضربه وضرب زيدا انا
ولا تقول ضربني ولا ضربت لما مر والتنازع باق على حاله وتقول
في التثنية على مذهب البصريين الذي ضرباه وضرب الزيدين

انا وعند



انا وعند الكسائي الذي ضربه وضرب الزيدين انا بحذف العائد و
تقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابروز هو لجري الصفة
على غير صاحبها والتنازع باق وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو
والضاربه زيدا انا والاولى ان يقال الضاربة زيدا لان الاضمار قبل
الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه
ايضا وليس بقياسي في جميع المواضع وعند المازني في الاخبار عن التا والالف
هو انا والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربة زيدا انا لما ذكرنا وفي
الاخبار عن اليا الضاربي هو مبتدا وخبر والضارب زيدا انا وان اخبرت
عن زيدا بالذي قلت الذي ضربني وضربته زيدا لا يمكن بقاء التنازع
اذ لا تنازع في ضمير منفصل كما مر وبالالف واللام الضاربي وضربته
زيد وعند الاخفش الضاربي والضاربة انا زيد بابراز انا لجري صفة
على غير من هي له وعند المازني الضاربي هو الاولى الضاربي زيد
والضاربة انا زيد واذا اعملت الاول والمختار ضربني وضربتني هند
باظهار ضمير المفعول كما مر في باب التنازع قلت في الاخبار عن
اليا واليا بالذي الذي ضربته وضربتها هندا انا واليا التنازع باق
وبالالف واللام الضاربة وضربهما هندا انا وهند فاعل ضاربته
عند الاخفش الضاربته هند والضاربة انا قدمت هندا لجنب
عامله ليلا يفصل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبي وعند المازني
الضاربته هندا انا والضاربة في الاخبار عن هند بالتي التي ضربتني
وضربتها هند وبالالف واللام الضاربني والضاربتها انا هند وعند
المازني الضاربني والضاربة انا هند وتقول لمخبرا عن اليا واليا في
ضربت وضربتني هند بالذي عند اعمال الثاني الذي ضرب وضربته
هندا انا وعند الاخفش الضارب والضاربته هند انا ويقول
المازني مخبرا عن انا الضارب والضاربني هندا انا والضارب مبتدا
وانا خبره وعن اليا الضارب انا الضاربته هندا انا وان اخبرت
عن هند قلت التي ضربت وضربتني هند والضاربة انا وضربتني
هندا ظهرت المفعول في ضاربة لان عايد اللام الموصوله لا تحذف
وبعض المتقدمين يحذفه مراعاة للاصل وابرزت لجري الصفة
على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربة انا والضاربني هند
وعند المازني الضارب انا علي انه مبتدا وخبر والضاربني
هند وان اعملت الاول قلت مخبرا بالذي عن انا واليا الذي ضرب

وضربته هندا انا وبالالف واللام الضارب وضربته انا هندا وبالالف
واللام الضارب وضربته هندا انا وبالالف واللام الضارب وضربته
هندا انا والتنازع باق فيهما وعند الاخفش الضارب هندا والضاربته
هي ستغنيهم عن هندا الى جنب عاملها كما مر وقول المازني يخبر عن التاء في
الضارب هند والضاربتني هي انا وانا خبر الضارب وعن الياء الضا
هندا انا والضاربته هي انا وتقول يخبر عن هند بالتي ضربتها او
ضربتني هند وبالالف الضاربتها انا وضربتني هند وعند الاخفش
الضاربتها انا والضاربتني هند وعند المازني الضاربتها انا والضاربتني
هي هند وهند هي خبر الضاربتها وتقول في اعطيت واعطاني زيد
درهما يخبر عن التاء والياء بالتي اعطى واعطاه زيد درهما انا وبالالف
والمعطي واعطاه زيد درهما انا والتنازع باق فيهما الصورتين وعند
الاخفش المعطي والمعطية زيد درهما انا واما المازني فانه يرد في مثله
كما حذف منه خبر مفعولي الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه
هو اياه انا وليس بوجه لمخالفته الاصل في الفعل الاول يرد مفعوليه
وفي الثاني باقامة الضميرين مقام مفعوليه الظاهرين بلا فرق
ولو سلك في هذا الباب سبيله في المتعدي الى واحد اعني جعل الضمير
جملتين لقال المعطي زيدا درهما انا والمعطية هو اياه اخاه وان
اخبرت عن زيد قلت الذي اعطيت واعطاني درهما زيد والمعطية
انا واعطاني درهما زيدا برز هاء زيد اللام وبعض المتقدمين
يجوز حذفه على ما تقدم والابراز لجري الصفة على غير صاحبها
وعند الاخفش المعطية انا والمعطي بالاضافة والمعطي اياي
كما تبين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطي انا مراعاة للاصل
والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني
وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فاذا لا حذف فعاد الامر
كما مر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول
فاذا رددنا المفعول الاول كما هو مذهب المازني قلنا اياه درهما
والمعطيه والمعطي اياه زيد كما ذكرنا في المضمرات نحو صوني
اياك وضربيك فلو قلت المعطيه انا اياه والمعطي درهما زيد
على ان يكون اياه عائدا الى درهما لاضمرت المفعول قبل الذكر
في غير باب التنازع وهذا لا يجوز في باب التنازع كما مر وان لم
اخبرت من الدرهم قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم

وصلت



وصلت الضمير اذ لا موجب للفعل وباللام المعطية انا واعطانيه
زيد درهم وعند الاخفش المعطية انا والمعطي انا بحذف الضمير
والمعطية والمعطي اياه زيد درهم تضربك وضربي اياك والمازني
يرد المحذوف نحو المعطية انا زيدا او المعطيه او المعطي اياه هو
درهم وتقول في ظننت وظنني زيد القائم يخبر عن التاء والياء با
لذي الذي ظن وظنه زيدا اخاك انا وباللام الظانه وظنه ذو
اخاك انا بحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان
والظانه زيدا اخاك انا والمازني لو جعله جملتين ورد المحذوف فقال
الظان زيدا اخاك انا والظانه هو اياه انا فالمتصل ضمير اللام والمنفصل
ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرز له لجري الصفة على غير صاحبها
وان اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنني اياه او ظنني
نحو خلتكه وخلقك اياه على ما مضى في المضمرات اظهر ضمير المفعول
في الظان تركا لكونه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه مراعاة للا
واظهرت الثاني مفعولي الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب
ذكر احد مفعوليها ذكر الاخر وابرزت انا لجري الصفة على غير
صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظانه او الظاني
اياه زيد وان اخبرت عن اخاك قلت الذي ظننت وظنته زيد
او ظنني اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظنته او ظنني اياه
اخوك واجاز بعضهم الظانه انا زيدا والاولى انه لا يجوز ذلك لما مر
في باب الضمير ان تاني المفعولين ليس بجب ابقاؤهما عند الالتباس
او لهما وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه والظاني هو اياه اخوك
او الظانه هو اخوك كما مر في حلتكه وفرسك وابراز الضمير في
الظانه او الظاني هو اياه لكون الصفة للالف واللام التي عن
الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ من حيث المعنى كذلك لمعاملته
مع ظاهر اللفظ في هذا الباب وتقول في اعلمت واعلمني زيد
عمرا منطلقا يخبر عن الياء والتاء بالذي الذي علم واعلمه
زيد عمرا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت
واعلمني عمرا منطلقا زيد باللام المعلمة انا واعلمني عمرا منطلقا
زيد هذا عند من يحتج بالاقتضاء على المفعول الاول وعند سيبويه
المعلمه انا عمرا منطلقا واعلمه اياه زيد وعند الاخفش المعلمه
والمعلمي اياه اياه زيد طاه الاول لتمرد والثاني لمنطلقا ويجوز

المعلمي اياه زيد نحو ضربيك وضربي اياه وان اخبرت عن عمرو فلت الذي
اعلمت واعلمنيه زيد منطلقا عمرو وما اللام العلمية انا زيدا اياه منطلقا و
اعلمنيه اياه عمرو ابرزت ايا الجري الصفة عاي غير صاحبها واياه
ضمير اياه لم يجز حذفه لان عايدا للام لا يحذف عاي الاصح وصلته
منفصلا اذ لو قدمته ووصلته بالمعلم فقلت المعلمية انا الا ليس بالمفعول
الاول كما مر في مفعول ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقا الان ذكر
الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث فلو وجب هنا ذكر المفعول
الاول اعني زيدا ليلا يلتبس الثاني بالاول ولقائل ان يقول اذا ذكرت
في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما والثاني
احد الباقيين لان ذكر احدهما يوجب ذكر الثاني فيتعين
ان المفعولين هما الثاني والثالث بل يمكن ان يقال وجب
ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس المفعول
الاول وتقول عاي مذهب الاخفش المعلم انا زيدا اياه منطلقا
والمعلمي هو اياه عمرو فاياه الذي بعده ضمير انا هم وهو القايم
مقام عمرو والمخبر عنه والثاني ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقا
بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمرا اياه منطلق والمعاجر
انا زيدا عمرا اياه واعلمني اياه انا اياه منطلق ابرزت انا جري
الصفة عاي غير صاحبها وفصلت الضمير العايد الي اللام اعني
اياه الذي بعد عمرا ليلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول وذكرت
الثاني اعني عمرا لدرك الثالث اعني ضمير انا ليلا يلتبس اللام
وما ذكر الاول اعني زيدا فيه النظر المذكور ونحو لا علمنيه
اياه وعند الاخفش المعلم انا زيدا عمرا اياه والمعلمي هو اياه هو
منطلق والمعلمنيه اياه هو وانما ابرزت هو لجري الصفة عاي
غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة قوله
وما الاسمية موصولة او استفهامية وشرطية وموصوفة وتامة
بمعنى شيء وصفة قوله وما الاسمية الي وصفه لما كان في
المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم تجعل له بابا
برأسه بل بين توضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل
من المبنيات في اسما الافعال كباب قطار وباب فساق وباب قطا
الموافقة لباب نزال ولو قصد الاختصار ودعاية المناسبة
اللفظية لكان القياس يقتضي ان نجعل ابوابا براسها لكل منها ما

قوله

قوله وما الاسمية اعلم ان ما تكون حرفية ايضا ولما كان هو من
قسم الاسما تعرض لاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية
الي قسم الحرف قوله موصولة كما ذكرنا والاستفهامية نحو ما
صنعت عندك وما صنعت ويدخلها معنى التحقير كقوله ما انت وابيك
والفخر ومعنى التعظيم كقوله يا سيدا ما انت من سيد والحاقة
ما الحاقة ومعنى الاركاد نحو فبما انت من ذكراها اي لا تذكرها
علي احد التاويلات وقد تحذف الف الاستفهامية في الاغلب
عنه الجار لها بحرف جر او مضاف وذلك لان اصل الكلام ان يكون
استفهام ما وله صدر الكلام فكرهوا ان يكون ما استفهام
يصير المجموع كلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام
عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليلا التركيب ولم تحذف
اخر من وكم الاستفهاميتين مجرورتين لكونه صحيحا ولاجراي
الجر به مجري الصحيح في تحمل الحركات وقد جا الالف ثابتا قالت
علي ما قام يشتمني لئيم لحتر بوع يمرع تح دمان فاذا جا بعد
ما الاستفهامية لم تحذف الفرق نحو بما تشتغل وذلك لان ذا
لم تثبت زيادته ولا كونه موصولا والامع ما صار ما ذا كلمة واحدة
وصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل من الوسط تحصنه
من الحوادث ولذا لم تحذف الالف من ما الشرطية المجرورة وان
شاركت الاستفهامية في التصدر والشرطية في نحو ما تصنع
اصنع والنكرة الموصوفة اما بعض نحو مررت بما معجب لك واما
بجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر فرجه كحلل العقال وجاز
ان يكون ما ههنا كافة محمولة علي ربما يود الذين كفروا
قال المص لان النكاة اختاروا كونها موصوفة ليلا يلزم حذف
الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه وهو من الامور وذلك
قليل اما بالشرط المذكور في باب الصفة هذا قوله ولا يمتنع
ان يكون منطلقه بنكره وبي للتبعيض كما في اخذت من
الدراهم شيا فكذا ههنا معناه نكرة من الامر شيا وقوله
فرجه صفة الامر لان اللام غير مقصود ونحو ايضا تضمين
نكرة معنى تتميز وتنقيص وتعني بالنكرة لكن غير موصوفة
وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه ونعما بي اي نعم شيا
عند الزمخشري ويكون ايضا معرفة تامة غير موصوفة ولا

موصولة عند سيبويه بمعنى الذي قال فنعما بي اي ان نعم الشيء هي
وكذا في دفنته دفانعما اي نعم الشيء ونعم الدفن وما الصدرية
حرف عند سيبويه اسم موصول عند الاخفش والمازني والمبرد
واما الذي المصدرية فلا خلاف في اسميتها للام فيها وذلك نحو قوله
عليه السلام في النهي نزلت انفسهم منهم في البلا كالذي نزلت
نزلت في امر حالي نزولا كالنزول الذي نزلته في الوجا قوته وصفة
اختلف في التي على النكرة لافادة الانحصار وتوكيد التنكير فقال
بعضهم اسم فعنى قوله سلام اي مثل وقال بعضهم
زائدة فتكون حرفا لان زيادة الحرف اولى من الاسم لاستبدادها
بالجزئية وهذا الخليل وتعجب من الفصل بكونه اسما زيد لفائدة
الفصل وايضا ثبتت زيادتها نحو فبما رحمة من الله ووصفيتها لم
تثبت فالحمل على ما ثبت في موضع الالتباس اولى وفائدة ما هذه
اما التحقير نحو هل اعطيت الا عطيدما او التعظيم نحو لامر ما
خدع فصير انفه ولامر ما يسود من يسود او التنويع نحو ضربه
ضربا ما اي نوعا من انواعه اي نوع كان وتجتمع لتفخيم المعاني كلها
في الابهام وتاكيد التنكير اي عظيمة لا تعرف من حقارتها وامر مجهول
لعظمته وشهرته بالمجهولية غير متعين قوة ومن كذلك الا في التمام و
الصفة اما من الموصولة فنحو لقيت من جاءك والشرطية نحو من تضرب
اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن تضرب والنكرة الموصوفة
بالمفرد كقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمدا ايانا
وبالجملة كقوله ربما تجزع من النحيت غنظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع
ولا تعني تامة اي غير محتاجة الى الصفة والصلة الا عند الي علي
فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجيء عند الكوفيين حرفا
رابعا واشاروا الى الزبير ساءه المجد فقد علمت ذاك العشيرة والا
تزوة من عدط وعند البصريين موصوفة اي الا تزوين انسانا
معدودا واشاروا ايضا بايتاه من قنص لمن حلت له حرمن علي
وليته لم يخرم والمشهور بايتاه بما قبص وعلة بنائها ومن الشرطيتين
والاستفهاميتين والموصولتين ظاهرة واما الموصوفتان فاما
لاحتياجهما الى الصفة واما لمشابهتهما لهما موصوليتين لفظا وكذا
ما النائبة ومن وجوهها الذي العلم ولا تفرد لما لا يعلم خلافا
لقطرب ويقع على ما لا يعلم تغليبا كقوله تعالى ومن يستمد رزقني

وتقول

وفي الاشارة من في الدار غلاما كان او جارية او فرسا ومنه قوله تعالى فمنهم
من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه قال تعالى ومنهم
الضمير عائد الى كل دابة فغلب العلم في الضمير ثم بنى على هذا التعليل قوله
فمنهم من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وهذا في الغالب لما لا يعلم
وقد جاء في العالم قليلا حكي ابو زيد سبحان ما سخركن لنا وسبحانه ما
يسبح الرعد بحمده وقال تعالى وما ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا في الغالب
في صفات العالم نحو زيد ما ملو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفته والجواب
عالم او غير ذلك ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيرها في المجهول ما هيته
وحقيقته ولذا يقال الحقيقة التي ما هيته وهي منسوبة الى ما والماهية
مقلوبة الهمزة هاء والاصل المايية او نقول انه منسوب الى ما هو على
تقدير جعل الكلمتين كلمة كقولهم كنتي تقول ما هذا فراس ام
بقراب انسان فاذا عرفت انه انسان مثلا وسكتت انه زيد او عمرو لم تقل
ما هو وقالت من هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سؤالا
عن الماهية ويكون موسى عليه السلام بدأ بالاوصاف دون بيان
الماهية لفرعون على انه تعالى لا يعرف الا بالصفات وما هيته غير
معلومة للبشر وقولهم سبحان من سخركن لنا وسبح الرعد بحمده يجوز ان يكون
بكونه تعالى مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفرد اذ مذكران صالحان
للمثنى والجموع والمؤنث فاذا عبر بهما عن احد هذه الاشياء راعاة اللفظ فلم
يعبر بهما عنها من الضمير والاشارة ونحوهما اكثر واغلب وانما كان ذلك
لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة على المعنى اذ هو وصلة الى
المعنى وكذا ريخ غير من وما تقول ذلك الشخص صاحبته وان كان مؤنثا
قال تعالى وخلقكم من نفس واحدة والمراد به عليه السلام وتقول ثلث
انفس من الرجال وتثنيه وجمعه كذلك من النساء هذا اولى من العكس كما يجيء
في باب العدد وان تقدم على المحمول عليه من وما وسبهما من المحتملات
ما يقصد المعنى اختير مراعاة المعنى في ذلك المحمول كقولك من منهن
من احبك فهو اولى من قولك احبه لتقدم منهن فلهذا لم يخالف الفراء في تذكير
من يقنت ومن يات غلاف قوله تعالى بعد قوله مكانكن وهو عائد
للمعنى فلهذا قال لنوجها واحصارا بمراعاة اللفظ البس وجب مراعاة
المعنى فلا تقول لقيت من احبه وانت تريد من النساء الا ان يكون
هناك قرينة وتجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول
عليه المعنى نحو من يجيء يحسن امك ولا يجوز تحسن لانه خبر لما في المحمول من

الذي بمعنى التي والخبر المستتر يجب مطابقته للمبتدا تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية
وجمعا واجاز ابن السراج من بني يحسن نظرا الى ان مي مرادبه من الذي يجوز
اعتبار لفظه ومعناه فان حرف بني التي هي صدر للصلة كما هو قولهم
ما انا بالذي قايل لك شيا وقيل من يحسن ملك سهل التذكير لان التقدير
لم تتعارض كونه بلفظ المذكر والمونث والاصل الحمل على اللفظ كما مر فيجب
مذكرا او تكون مراعاة اللفظ اكثر واولى كما اذا اجتمع المراعاتان تقديم
مراعاة اللفظ اكثر من العكس قال تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله ويعمل صالحا
يدخله جنات تجري من تحتها الاظهر حملا على اللفظ فقال خالدين فيها
ابدا قد احسن الله له رزقا واما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ
من اول الامر فنقل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه فالاولى الجواز
على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضارب
جاءتني وصولها ثم انك وان اثبت لها بصاحب من الموصوف والمبتدا
جاز الزيدان الضارب غلامهما ويجب الموحد خدامهم لم يجز فيهما يعبر عنهما
من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت صلتها تكن قبلها
للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث بلفظ واحد وذلك لحقها موصوليتها
وكون كلام التعريف به نحو بيتما الحسن غلامهما فكما بالضمير راجع الى صاحبها
لا اليها وان لم يجب بصاحبها جاز مراعاة لفظها او بصحيح في الظاعن
المولي اي في الظاعنين المولين ويجوز ان يكون افراده كلو نر ضفة
قوله واي دابة كمثل ومي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها
قد ذكرنا حكمها اي في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فالموصوله نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم
لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسما الحسنى والموصوفة نحو ايا ما
الرجل افضل فكونها معرفة موصوفة الا في النداء واما الاخفش كونها
نكرة موصوفة كما في نحو مررت باي معجب لك قيل جا الذي نكره
موصوفة عن بالذي محسن اليك واي تقع صفة ايضا بالاتفاق لا
كما قال فيه خلافا فلا ادري لم لم يذكره المصنف بل جعلها من التي
لا تقع صفة ولعله لما ان الصفة في الاصل استفهامية لان كل
معنى برجل اي رجل عظيم يسال عن حاله لانه لا يعرفه كل احد
حتى يسال عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة فاعتور عليها
اعراب الموصوف واي معربة من بين اخواتها الموصولات على
خلاف في اللذان واللتان وذو والطائية ومن بين اخواتها المتضمنة

لمعنى



لمعنى الاستفهام والشرط وانما ذلك لالتزامهم لها الاضافة المرجحة لجانب
الاسمية وليس كل مضاف معرب على ما مر لازم الاضافة الا ترى الى عدم
اعراب خمسة عشر لك وكم رجل لعدم تاثرهما الاضافة ولما اضاف اول
الى الفعل ايضا كما يضاف الى الاسم والاضافة اليه كلا اضافة كما مر
في الظروف المبنية وانما الزموها الاضافة لان وصوفها لتبعيد بعضا من
كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب
كما في النداء وان كان مقدرا بني على ما بني عليه كما في قوله تعالى ايا ما تدعوا الا
له الاسما الحسنى وكاين فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه يصير كالمبني
على ما يجيء في الكنايات قوله الا ان يحذف صدر صلتها وصلتها اما اسمية
او فعلية والفعلية لا يحذف منها شي فالذي منها والاسمية قد يحذف
صدرها اي المبتدا شرط ان يكون ضميرا راجعا الى اي فلا يحذف المبتدا
نحو اضرب ايهم هو علامه قام وانما يحذف ضمير اي مع اي
دون سايرا الموصولات لكونه مستقلا مع صلته بلزوم اضافته وانما
لم يحذف احد جزئي الفعلية لان الائتلاف الحاصل بينهما اشد وانما حذف
المبتدا اذا كان ضمير الموصول فيها اشد وانما حذف المبتدا اذا كان ضمير
الموصول لانه بالنظر الى الموصول كالاسم المكرر على المولا بمعنى فاذا حذف
المبتدا صار مبنيا كما نوانه الموصولة وذلك لان شيا اذا فارق اخوانه
لعارض فهو شديد الشروع اليها فاذا بني سبب يرجع اليها وبني على الضم
تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما به يضمحه ويبينه اي الصلة
المبنية للموصول كما مر كما تحذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف
هذا هو مذهب سيبويه وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف
المبتدا فارسيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وجا في الشواذ
ايهم اشد بنصب وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف الصدر
احد جزيها وقد بقي ما هو معتمد الفايدة اي الخبر قال الحريري خرجت من
خندق الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول لقيت ايهم افضل
الا منصوبا وان لم يضف مع حذف المبتدا نحو اكرم ايا افضل فكلام
العرب الاعراب واجاز بعضهم الساقيا سالاسما عا فتقول اكرم اي
افضل مضموما بلا تنوين والخليل ويونس نحو لان اضرب اي افضل
مرفوعا اما على الحكاية او التشبيه كالحي على مذهبهما فارسيبويه لا يرفع نحو اضرب
ايا افضل ولا يبني ايضا على الضم قياسا على اضرب ايهم افضل لان
ذلك خالف القياس ولم يسمع من العرب الا ايا افضل منصوبا ولو قال

قالوا اي لو رفعوا او ضموا قال الجرولي اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل عما
انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفيه
كما مر في قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى انهما معربتان ومثل هذا الموضع
معربة مقطوعة عن الاضافة مبنية على الضم لشبهها بالغايات في الابهام
قالوا هي في الابتداء خبره اشد ومن كل شيعة مفعول اشد عن كما تقول اكلت
من كل طعام قال تعالى اوتيت من كل شيء فيكون من للتبعيض والكلام يحكي اعني
ان الهمز اشد صفة على اضمار القول اي على كل شيعة نقول فيهم انهم اشد
كقولك جاءوا يمدون هل رأيت الذيب فقال الخليل وابصر على هذا استفهم
عن قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي يقال له ايهم افضل
كما قال الاخطل ولقد اتيت من الفتاة بمنزل فابيت لا حرج ولا محروم
اي ابيت مفعولا فيه لا حرج ولا محروم اي هو لا حرج قال سيبويه ليطابق
اضرب ايهم على الحكاية لما اضرب الفاسق الخبيث بل يجيء مثله
في ضرورة الشعر لاتساع الكلام ومذهب يونس في مثله ان الفعل
الذي قبل اي متعلق عن العمل وتجويز التعليق في غير افعال القلوب
ايضا نحو اضرب او اقتل ايهم افضل كما يجيء في باب افعال القلوب
وليس بشيء لان المعلق يجب كونه في صدر والمنصوب نحو اضرب واقتل
لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفي او لام الابتداء واي بعد نحو اضرب
واقتل لا تكون استفهامية اذ لا معنى لها على وجه الحكاية كما قال
الخليل بل هي موصولة بعدح وقال الاخفش في الاية من فيها زائدة
كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول كبر عن
والمعنى اشد جملة مستأنفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم
فاعل شيعة اي لنترعن من كل فريق يشيع ايهم هو اشد واي بمعنى
الذي وعند ابي عمرو اية اذا حذف منها ما تضاف اليه منعت الصرف
نحو اضرب اية لقيتها قال لنعرفها بالصلة والتاء فزاد على حد منعه
في التعريف المانع من الصرف لتعريف الموصولات واعتدنا التاء بلا علمية
وغيره يصرفها وهو القياس قوله وفيما صنعت وجهان
احدهما ما الذي وجوابه رفع والاخر اي شيء وجوابه نصب اعلم
ان ذا لا تكون موصولة ولا زائدة الا مع من الاستفهامية والاولى
في ماذا هو قولك من ذي خير منك الزيادة وتكون على تعدان تكون
بمعنى الذي اي ما الذي هو خير منك على حذف المبتدا نحو ما لنا نرى
قائلا واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم الاشارة لا غير ويحتمل في



من ذا الذي يقرضه وماذا الذي ان تكون زائدة وان يكون اسم اشارة كما في
قوله تعالى امن هذا الذي هو جندكم وهاء التنبيه داخلة على اسم الاشارة
فيقال ايضا ماهذا الذي تقول وقد جاز دخول ما الموصولة فاردفي ماذا
علمت سأنصره وكفى بالغيب نبيئي ولقائل ان يمنع مجيء ما موصولة مطلقا
ويحكم في ماذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في نحو قوله تعالى
يسئلونك ماذا ينفقون قال العفو برفع البدل في قوله الا سألان المزة
ماذا بمعاول لا تحب فيقضي ام ضلال وباطل فلان ما مبتدا والفعل بعد ذا
المركبة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي
والذي حملهم على ادعاء كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب والبدل
في الفصيح المشهور ولو جاز انه يجيء في الجواب انه غير مطابق للسؤال
وان ذلك يجوز ان لم يكن كثيرا لم تجز دعوى عدم التطابق بين البدل
والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا بمعاول وامثاله جملة اسمية خبر المبتدا
فعليه واما ذكر من حذف الضمير فقليل نادر كما تقدم في باب المبتدا
وتجرد الجملة الخبرية في نحو ما اول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة ذا لا
لما لان حذف الضمير الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه
من الصفة اكثر من حذفه في الخبر كما مر في المبتدا وانما قلنا الظاهر الضمير
المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات لان الموصولة الاوقليلا
الاستفهامية او من لان ذا لا تكون موصولة الا وقليلا احدهما او كان
الشائع الخاص باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف
الضمير الذي هو فضلة اولى وهذا كما جاز حذف المبتدا في الصلة ايما
في السعة دون الصلة غيرها لشائع ظاهرا بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما
كان الجواب او البدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ما اذا اذا وذا
خبره على ما مر في باب المبتدا والاولى من الجواب مطابقة السؤال
فرفع الاسم على انه خبر مبتدا محذوف وذلك المبتدا ضمير راجع
الى ذا الموصولة فقوله تعالى ليس بجواب كقوله للكفار ما انزل ربكم
اذ لو كان جوابا له لكان المعنى هو اساطير الاولين اي الذي انزله
ربنا اساطير الاولين وانكما ولا يقولون الا افك فهو اذا بلاء مستأنف
اي ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا
مرتفعا فما منصوبه المحل مفعول لا للفعل المتأخر فالسؤال اذا جملة
فعليه تكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار
مثل الفعل الذي انتصب به ما في السؤال محذوف لدلالة السؤال

عليه فقوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا ابى انزل خيرا واما الرفع ههنا النصب
ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب تصريح بكونه انزل مقدرا والرفع يحتمل
استيناف الكلام في ساط الاولين ويحتمل تقدير الموصول المذكور في السوال
كما في قوله تعالى العفو وان اشتغل الفعل بعد ما فانها بضمير منصوب نحو ماذا
تفعله ويتعلقه نحو ماذا يقتضي حقة فيكون ما مبتدا اولى واذا جعلت
ذا زايدة ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى من النصب كما مر في المنصوب
على شرطية التفسير فرفع الجواب اذا اولى كانت اذا موصولة اوزايدة واما
نحو ماذا قيل وماذا عرض وقوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا وماذا اجل لهم
مما ليس بعد ذا فعل ناصب لما قبله ولا مشتغل عنه بضميره او متعلقه با
لجملة ابتدايه جعلت ذا زايدة او موصولة فرض البدل اذا واجب ورفع الجواب
مختار على كل حال وقوله وماذا عسيي الواشون اي يتحدثون سوي ان
يقولوا انني لك عاشق قبل اذا فيه زايدة لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا
خبرية وعسي ليس بخبر وهذا بين عام في خبر المبتدا ايضا فانه قبل
خبر المبتدا قد يطلبه كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وزيد ضربته
قبل الصلة ايضا كلمات لعل مع حرف كقوله واني لراح نظره قبل
التي لعل وان شطت نواها ازورها وعسي في لعل متفاوتان بان فان
قد يقال هنا جاز المنازع ان يتقدم ايضا في خبر المبتدا ولا يجوز
ان يكون ماذا مفعول ان يتحدثون ان موصولة فالتقدير ان يتحدثون
هذا ولا باس بان نذكر ما اشتمل المصنف من احكام الموصول واحكام من وما
واي في الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزي اسم
وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبنية له فيجب للصلة التاخر
فلا تتقدم الصلة ولا جزء على الموصول ولا تتم الصلة ولا يتعلق بها
فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذ جزها وقد تقرر ان جزء منها لا
يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول لان ذلك هو
المتعلق به المقدم اذ جزء الصلة ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين
بعض الصلة وبعض بتابع الموصول كالوصف والبدل والعطف على التاكيد
ولا بخبر عن الموصول ولا باستثنا منه اذ هذه الاشيا لا يجي الا بعد تمام
الكلمة وقد جاء في الشعر موصول معطوف على اخر قبل الصلة وما
بعد تما اما صلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول بحذف دل عليه
بالظاهر عليها كما يجي بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدليل
وذلك نحو قوله من اللواتي والتي واللائي زعمن ايكبرت لذاتي وقد



يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي اياه ضربت
لان الفصل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثله الا اذا كان الموصول
حرفا فلا يقال اعجبني اذ زيدا ضربت لان اطرد في الموصولة حروف
مصدرية مي والجملة التي بعدها تاويل المصدر فيطلب قربها من
متضمن المصدر وكذا ما فالالف واللام الموصولة اذ لا يدخل الا على
فعل او وصوف اسم الفاعل او المفعول كما مر فيكون نحو ما دخل عليه
كاللام المحرفة مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل
بين الصلة وبعض بالعطف على الجملة التي هي صلة كما تقول في باب
التنازع معملا للاول الذي ضربت وضربني زيدا وليس الفصل باجنبي
من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول لي جاني
الذي قام ابوه والذي ضرب زيدا اخوه اذ لا مانع منه فان قيل
اليس كما ان الموصول والصلة لجري اسم بعض الصلة والبعض الاخر
ايضا كالجزئين فكان ينبغي ان يتقدم بعضه على بعض كما لا يتقدم
الصلة على الموصول قلت بلا سما ايضا كالجزئين لا انهما كجزئين
لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل الجزئين تعقب كل منهما للاخر
بخلاف الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب
لكونها مبنية للموصول لما مر فتبين بهذا فساد قول من قال ان خبر
ما داما لا يتقدم على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الا سمي
غير الالف واللام اذا علمت قال فان ادع اللواتي من اناسي اضاعوني
لا ادعوا الذي وقد التزم حذفها مع التنا معطوفا عليها التي اذا قصد
الدوام فيها فيفيد حذفهما ان الداهيتين الصغيرة وصلتا الى الحد من العظم
لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان فلذلك تركنا على ابهامها بغير
صلة مبنية ويجوز كون تصغير التنا للتعظيم كما في قوله دويهية
تصغر منها الانامل واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولة
الاسمية خلافا للبصريين قالوا لقوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم
اي الا لمن له مقام معلوم وبخوع قال المسيى بيس اللبالي سهرت من
طربي ويجوز ان يكون من هذا العمري لانت البيت اكرم اهله موافقة
ت واما به بالاصل ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث النيابة
اذ قد تحذف بعض حروف الكلمة ان كانت فا او عينا كسنة وشفة
وليس الموصول بالزق منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان
في المواضع المخصوصة كما يجي في الافعال المنفي بها وذلك لقوة الدلالة

عليها وكون الحروف التي قبلها كما ينبه عنها واما احكام من وما واي في الاستفهام
فتقول اذا استفهمت بمن عن مذكور متلو عاقل ووقفت على من جاءك قلت هو
حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتانيثه
في لفظ من تقول منوان اذا قيل جاني رجل وما اذا قيل رايت رجلا ومني اذا قيل
مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين
ومنون اذا جاني مسلمون او رجال او قوم ورايت نصب والجر منين ومنه اذا
قيل جاني ضاربة او طالق وكذلك في النصب والجر لا يختلف ومنان
او منتان اذا قيل جاني ضاربتان او طالقتان وفي النصب والجر منتين ومنات
اذا قيل جاني مسلمات او ضوارب وكذلك في النصب والجر لا يختلف
اما اشتراط الاستفهام عند المذكور في الحكاية فلان حكاية هذه
العلامات لا بد فيها من تحكي مذكور قبل الحكاية بنت فيه تلك العلا
مات حتى تحكي وغرضهم في الحكاية ان ينبهوا المخاطب ان المسول
عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا وانما اشترط في
لحاق العلامات المذكورة من كونها سواها عن نكرة لان المعارف
اذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير
محكية كما يجي لان الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام
عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسول عنه كما في النكرات
ولو كررت ايضا النكرات لم تخرج حكايتها بعد من لان النكرة اذا تكررت
فلا بد في الثانية من لام العهد ليصير ان المذكور في الثانية
اولا فتقول من الرجل الذي قال جاني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن
الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان
فلما لم يمكن حكايتها فان لم يقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو
او من ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الكثير حذفت النكرة واتيت
العلامات في لفظ من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام
عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة فلما كان حذفها بعد كان
من الذي من اتباع ومع الحذف فالحكاية فيمن اولى لاجل التنصيص
من اول الامر على ان المستفهم عنه هو النكرة المذكورة لانك اذا لم
تقل من فربما توهم السامع ان المستفهم عنه نوردده بعدها
واما اشتراط العقل في هذه الحكاية فظاهر لان من للعقلاء واما
اشتراط الوقف على من ولم تشترط على اي بل مول في اي فتي
كما يجي فلان من مبتدا مستكن عليه الاعراب قصدا بعدها



من الاعراب



من الاعراب فاتبعوا حكاية الاعراب عليها في حالة لا يلون فيها على المفرد المذكو
رة الاغلب وهو اصل المثنى والجموع والمونث اعراب ولا تتبع النون التي هي
حالة الوقف لان الكلمة تجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين واما اي فانها
كانت معربة فاجروا مستكن عليها حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا وانما
زادوا في المفرد المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات لانهم لو جعلوا
حركات المذكر كما في لكان الكلمة في حالة الوقف محركة بصورة الرفع
والجر وهذا خلاف عادة الوقف فابدلوا من الحركات حروفا تشبهها ساكنة
وجاءوا قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد وقال السيرافي في
اتبعوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما في اي لما كان الحال حال الوقف
واخر المرفوع عليه ساكن اتبعوا الحركات قبل الحروف وكلما
قبل الين ممكن وان لم يمكن اتيان حروف المد الدالة على الاعراب
في منه اذها اثنا بها لا تكون في الوقف الا ساكنة فاكتفوا بحكاية الثابت
وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب
فرع البناء فاذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل
اولى واجد وامات في فروع حكاية اعلها واذ كانت ممكنة بالاتيان
بحروف المد محربي مسلمات وهندات في الوقف فانه لا يثبت فيه
شيء من حركاته بخلاف من وما فانه كالمنزلة نحو زيد اقام فستكن
في من الجاري مجراه عند قصد الحكاية اتيانا بالحركات والمدات بعدها
واسكان النون في مثنان ومثنين بسببه على ان التا ليست لتانيث
الكلمة اللاحقة بي بل الحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يلتزموا
فيما قبلها الحركة التي تلزم ما قبل تا التانيث بل كانت بدلا من اللام
وربما سكنت النون في المفرد نحو منت والاكثر تحريكها فيه لانهم
لم يقدروا في المفرد على حكاية الاعراب كما ذكرنا فلا اقل من حكاية تا
التانيث كما هو حقه واما في المثنى فقد خلت الاعراب لحبلها في الرفع
بالالف وفي النصب والجر بالياء من مثنان ومثنين ولما جاءوا بنون مثنان
تحرك النون التي قبل التا هذا وكان في من المرفوع عليها المستفهم
بها عن النكرة وجهان احدهما ان تريد من حروف المد والين
كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد والمذكر حاكيا للاعراب فقط والاحكى
علامات المثنى والجمع والمونث وان كنت تسيل بها اجرى من على اصلها
من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فتقول اذا قيل جاني رجل او رجلان
او رجال او امراة او امراتان او نسوة منوا وعلى هذا قياس النصب

والجر وتابعهما افراد من على كل حال بلا حكاية لاعراب ولا لعلامات اخر كما
في حال الوصل هذا حكم من المستفهم بها عن المنكر واما اي فاذا استفهم
بها عن المذكور المنكور حالة ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثنى
والمجموع والمونث في لفظها الا انك لا تاتي حروف المد بالمفرد المذكر
بل تعربه بالحركات فتقول حال الوصل كقولك اي يا فتى واي يا فتى وفي
يا فتى في حالة الوقف تسكن ما هو في الرفع والجر وتقلب النون الفا في حالة
النصب كما في الوقف على سائر المعربات لانك يا معرب فسقط في حوار
الحكاية في لفظ اي شرطان كانا في الحكايات من وما فلما مر في من وانما
اصل عن اي مستعمل في العقلاء وغيرهم بخلاف من وما فلما مر في من وانما
اشترطها في حكاية كون المحكي مذكورا مستعملا لما مر في من ودل في اي
وجد اخر وصلا وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة وتقول اي وايا
واي في المفرد والمثنى والمجموع مذكرا كان او مونثا وفي الحركات
اللاحقة لاي في حال الحكاية وجهان احدهما اي اعرابها فتكون هـ
مبتدأة محذوفة الخبر وتقديره محذوفة الفعل ومجرورة بحرف
الجر وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا تثنيته اي
وجمعه لغير الحكاية كثير ضعيف فان والاولى ان يقال كما في من و
ان هذه العلامات اتباعات اللفظ المتكلم على وجه الحكاية
محلها رفع على الابتدا والتقدير من هو واي هو اي اي رجل هو
واجاز يونس الحكاية بمن وصلا قياسا على اي فقال من بافتى ومنا
بافتي وعليه حمل قول الشاعر انا ما زي فقلت منون انتم فقالوا
الجن قلت عموا ظلاما وليس بشيء لانه لم يشاهد جمع مذكر حتى يحكي
وحكي يونس انه سمع ضربت من مناك استفهاما عن الضارب والمضروب
قال سيبويه هذا بعيد او قال يونس ايضا هذا لا يقبله كل احد وذلك
لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فقيل حكاية كانه
سمع رجلا يقول ضرب رجلا رجلا فاقلب يضرب مع قيام علة
المبنا والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض الكلمات اعرابها
على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم وليس بحكي كما زعم
يونس الا منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في
اخر الكلام الا هـ في حالة الوقف فاذا قيل رايت رجلا وامراة قلت
من ومنه واذا قيل رايت امراة ورجلا قلت من ومناه في جاني ه
رجل وامراتان من ومنتان وعليه فقس واذا اجتمع من ه يعقل وما

لا يعقل

يعقل جعلت السوال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي نحو من وايش
وفيمن قال رايت رجلا وحمارين واما المعارف بعد من فتقول بي اما
اعلام او غيرها فتغير الاعلام فيها فتنه او جه اشهرها انه لا حكاية
فيها ولا يتبع من بعد حذفها وحكي الجرمي عن يونس فلم حكمه عند سيبويه
انها تذكر بعد من محكيه بالاعلام اذا قال القايل رايت اخا زيد قلت
واجاز ذلك سيبويه على وجه الاختصار كما قيل دعي من نمر فقال لبيك
يزيد ضارعا فانك ان حذفت وبقيت علامات الحكاية في من كان في النكرات
وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك
كما حكي سيبويه انه يقال ذهب معهم طير معهم فيقال مع مذين
ويقال قد راينه فتقول مناويقال خلف دار عبد الله فيقال دار مذين
اما الاعلام المذكورة بعد من فيها مذهبان مذهب اهل الحجاز في
مذهب بني تميم فاهل الحجاز يكون العلم بعد من بشروط وانما حضه
الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لان وضع المعارف
الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف سائر المعارف وان كان واحد
منها لا يتعين كان كما ياتي في باب المعارف والحكاية لدفع الاشتراك
كانت بالاعلام انسب والشروط المذكورة ان لا يكون المسول عنه
منعوتا ولا موكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان
اعيدت هذه المنوعات مع تتابعها تغني عن حكاية اعتبار المدبر
المخاطب ان المسول عنه المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة
بعينها اليه فتقول لمن قال رايت زيدا الظريف او زيدا نفسه او
زيدا ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد نفسه ومن زيدا ابو محمد
بالرفع لا غير لانه لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين
لم يمتنع حكايته عند اهل الحجاز لانه وان اعني لو وصف المذكور
ايضا كسائر الاوصاف الا ان يقول هذا الموصوف مع هذا الوصف
صيرله اسم واحد بدليل حذف الضمير التنوين من الموصوف
ونصب الموصوف في المنادى جوز الحكاية فيه فتقول لمن قال
رايت زيد ابن عمرو من زيد بن عمرو بالنصب وان قال رايت زيد
ابن اخي عمرو بالرفع لا غير واما عطف النسق بلا فكغير من فهو
كسائر التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواكان
علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكا
اذا كان المعطوف عليه علما سواكان المعطوف علما او لي نحو من

زيدا وعمرا ومن زيدا واخاعمرو لمن قال لقيت زيدا وعمرا اولقيت زيدا واخا
عمرو والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسؤال
واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التوابع
فهي في الحقيقة منسوبة اليها وان لم يكن المعطوف عليها كما اوقيل مررت
باخيك وزيد لم يجز الحكاية في السؤال اتفاقا بل يجب الرفع لان
المتبوع لا يجوز حكايته وكذا التابع واما ان اعدت من في المعطوف نحو
من زيدا ومن عمرا ومن زيدا ومن اخوه ومن زيد فانه يجوز الحكاية
في العلم دون ما ليس بعلم وذلك لكون كل واحد من المعطوف و
المعطوف عليه استفهاما مستقلا فيكون كل واحد منهما حكم نفسه
كما يقرر ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا و
لمن زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام
المخاطب مؤذن بان السؤال انما هو عمن ذكر دون غيره ويجوز حكايته
اللقا اتفاقا وفي الكتب خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا على ما
حكي بيانه ولذا اختلف في حكاية معنى الجمع العلم ومجموعه فالمجوز
نظر الى واحد مما والمانع نظر الى زوال العلمية بالتثنية والجمع كما حكي
في باب العلم ثم لعول اذا حكي ما بعده من لمن مرفوع الموضع فيما
لا بتدا فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا على انه خبر بل
الرفع الذي يكون لاجل الخبر مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا
فهو مرفوع الموضع تقديرا اعرابه لاشتراط المحل لاعراب تحريه محلية
للحكاية كما ذكرنا في اول الكتاب وقيل ان بعد من في الاحوال معمول العامل
محذوف كما مر وهو ضعيف لما مر هناك وقد جاء حذف العامل
بعد من واثبات علامة الحكاية فيها قبل حلف دار عبد الله فقال
السامع دار من بني او ما بنو اتميم فافهم سكتوا بالعلم في الاستفهام عنه
عن مسلك غيره من الاسما فانوا به مرفوعا على كل حال بالابتدا جريا
على القياس واما اذا سالت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان
ما بعدها لا يحكى فاذا قيل رايت زيدا ومررت بزيد قلت بالرفع
لا غير لان الاعراب يظهر في اي فكروا ان كان الباقي بخلاف من زيدا ومن
زيد هذا وربما حكي بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون سوال ايضا كما
قال بعضهم دوعنا من تزنان ام حكاه قول من قال ما عندنا من تمران قال سيبويه سمعنا عربيا
يقول لو حل ساله فعال ليس بهم سما على هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سالت بمن او اي من
غير العلم ايضا كما حكي عن يونس كما مر ممن عن عاقل ينسب اليه علم سواء كان العلم المنسوب



استفهام

علم عاقل او لا بل الشرط كون المنسوب اليه عاقلا كما يقال لقيت زيدا وركبت
اعرج حازيدا اذ تقول المني اي البكري او القرشي ثاني من مكان المنسوب
اليه العاقل وتدخل عليه الالف واللام وتلحق بآخر النسب احرف كما كان في
آخر المسؤل عنه والاكثر الاستغناء عن همزة الاستفهام على الالف واللام
فتقول المني بالمد والتسهيل كما مر في التصريف في باب تخفيف الهمزة
ان شاء الله وانما ادخلتها لانه كذلك في المسؤل عنه لو صرحت نحو البكري
او القرشي وانما جاز الجمع بين من الاستفهامية وهمزة الاستفهام لضعف
تضمنها للاستفهام لمعاملتها معاملة الحرفيات التي لا تتضمن معنى
الحرف وذلك بادخال اللام عليها والحاق بآخر النسب باخرها وبعضهم
لا يأتي بهمزة الاستفهام فتقول المني مقصورا كتفا بما في من من
معنى الاستفهام ومحلي في لفظ المني اعراب العلم المسؤل عن
نسبته سواء كان السائل واصلا او واقفا كالحكاية في لفظ اي سواء
فتقول لمن قال جاني زيد المني وجاءني وكذا المثنيان والمثنيون
والمنسوبين والمنيه والمثنيان والمثنيتين والمنيات معاوبالتا المسؤل
بالجواب على وقف اعراب المني فتقول رايت اسيدا المني فتقول
القرشي على انه وصف لزيد المذكور او لاخ في كلامك وجوز الرفع في الكل
على اضمار السيد اي هو القرشي لانفصاله عن الموصوف بوسط الا
قال المبرد ان سالت المبرد اذا قال لك رجل رايت زيدا وارت ان تسال
عن صفته قال لا تقول المني كان في قلت الطرسي او العالم او البزاز قال
السيرافي وهذا تقريب منه وقياس وليس بمسموع قلت كانه جعل الباقي
الظرفي ونحوه للتاكيد كما قيل في اخمري ودواري وان كان صنعه العلم
منسوبة الى ما لا يعقل كان مالكي والبصري فلا يجوز المني اتفاقا قال المبرد
القياس الساتي او الماوي قال السيرافي وهو تفريع منه وليس بمسموع
واجاز الاخفش الاستفهام باي على وقف المني قياسا فقال ايتا الكاتب
فيصلح للمنسوب اليه الفاعل وابي غيره والوجه المنع لعدم السماع ولا
مستشهد بالبيات قوله اسما الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي
مثل رويد زيدا اي امهله وهيهات ذات اي بعد اعلم انها اسما
بنى اسما الافعال لمشابهتها فعل الماضي والامر ولا تقول ان صه اسم
للامتكلم وجه اسم للافتعل اذ لو كانا كذلك لكانا معربتين بل هما
بمعنى اسكت واكفف وكذا لا تقول ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى
اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا كمسميا هما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت

الانشائيين ويجوز ان يقال ان اسما الافعال بنعت كلها اسما لما اصلها النا
وهو مطلق الفعل سواء بني عليه ذلك كالماضي والامر او خرج منه كالمضارع
فعلى هذا لا يحتاج الى التعذر المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان
هذه الكلمة وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال الامر
لفظي ومعنوي ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها
وتدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض وظاهر كون بعضها ظرفا
وبعضها جارا ومجرورا واما تعيين اصولها وابحاثها عن اي شيء تنقلت
فتقول النقل عن المصادر والظروف في بعضها ظاهر كزيد زيدا
وبكه زيدا بنصب المفعول به وقداي لك الاقدام باكسر واما
مك زيدا وعليك زيدا استعمال هذه الكلمات على اصلها كان يقال
زيد وتله زيد بالاضافة وقدالك بالرفع والنصب وامامك زيد
بالرفع وبعضها يشبه ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت
استعمال له مصدرا كالوشكان سرعان وبطنان فانها كليان في الحث
وكهيات فانه كقوقاة وفزالة فانه كنجار وسمد نضرب فتقول انها
كانت في الاصل مصادر لاينه قام دليل قطعي على كونها منقولة الى
معنى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة
بينهما وزنا ومعنى لما حوتها من نحو زيد وتله وقدا والظاهر
في بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر على ضربين ضرب
لزم المصدرية ولم يصرف فعل نحو هيهات في الكف وهيهاة في الدعا
وواها في التعجب والاستطابة وواها وعدا في الاقتضاء من ولي
وحذر ووبسك ووي كلمة وعلي مامر في باب المفعول المطلق
وبعضها انتقل من المصادر الى الاسما الافعال نحو صه ومه وها
ودع اي انتفش ولمي اي ارفق وهيا وهلا وحي وايه وهيك
وهيت ويجيء معانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه
انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما في صه وايه وبني منه نحو
لامنصوبة وفي الضرب الثاني نظر وعلى المصدرية وبناؤه
مراعاة لاصله اعني اسم الصوت كما مر واما اخ وكخ واوه وخ
اذ لم تستعمل استعمال المصادر وهو ان تنصب او تبنى بالحرف
كاف لك فالاولى ان يقال سقاها على ما كانت عليه وانها لم تصر
مصادر ولا اسما الافعال لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فرطك
بمعنى تقدم او احذر من قدامك وبعدك اي احذر من خلفك وحذارك



عمرا والنجاك ان يقال انها باقية على المصدرية اذ لم يقدر دليل على انتقالها
الى اسما الافعال والفرط التقدم اي تقدم او احذر فرطك اي تقدمك
وبعدك اي ابعد بعدا وحذرك وحذارك عمرا اي احذر حذرا او احذارا والنجا
اي انج النجا والكاف حرف كما مر في ذلك فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسما الافعال
منقوله اما عن المصادر الاصلية او عن الملحق باحد الكائنة عن الاصل اصالة
او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا يقدح اذا باعتبار الاصل الاول في حد
الاسم ولا في حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا يضر لما ثبت عروضه
عارضا بالدليل اذ ضرب اصل مرفوض وعارض لا ينكر واما ابين فتقول سويان
وليس الامر اوزان العجمة كفابيل وهابيل بمعنى فعل كما قرع النبي صلى
الله عليه وسلم حين سماه ابن عباس وبني على الفتح وخفف بحذف الالف
فيقال امين على وزن كريم ولا مانع ان يقال اصله الفصيح امد فيكون نعريا
مصدرا في الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا
يقال لاسم الفعل الذي هو في الاصل جار ومجرور نحو عليك والبك اسم
فعل لانا نقول لما تصور وجدانه اسما بالنظر الى صلته والجار والمجرور
لم يكن اسما الا لما لهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى
الفعل غير مطرد كالمطرد في نحو رحمك الله ولم يضرب فيصح ان يقال
انه في نحو كذب العقيق بالنصب اي كذب اسم فعل كما جيء نحو اعلم
ان بعضهم يدعي ان اسما الافعال مرفوعة المحل على انها مبتدأة لاخبر لها في
اقابح الزيدان وليس بشيء لان معنى تاجر معنى الاسم وان شابه الفعل
في ذا قيام فصح ان يكون بمنزلة انطلق في اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية
فيه ولا اعتداد باللفظ اذ ان في قولك سمع بالمعيدي خير من ان تراه مبتدا وان كان
لفظ فعل لان معناه الاسم نا سم الفعل اذ الكاف ذلك وكالفصل عند من
قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا
الى معنى الحرف فيه لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا اعراب له فكذا اسم الفعل
كان له في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل
لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق ايضا محل من الاعراب في الاصل
لم يبق ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا في المفعول المطلق ومما ذكر يعلم
من ان اسما الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت كذلك
لكان الافعال قبلها مقدرة تكون قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية
ولا تقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه
صار كفتح فاجعف وكذا لا تقول في عليك والبك اسمي فعل انهما حرفا جر مع

بقوله يا ايها المالح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا ويزيد عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر دلوي اي دلوي قدامك وانما سميت ظروف الزمان والمكان اسماء الافعال بمعنى الامر اذا لامر تنبيها ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف لا يكتفى بلفظ قايم مقامه ولا كذلك الخبر ومعنا ان هذه الاسماء انما سميت اسماء الافعال امرا كانت او غيره ابلغ واكد من معاني الافعال التي يقال ان هذه الاسماء معناها اما ما كان مصدرا من الاصل والاصوات الصايرة مصادر لها اسماء الافعال فلما تبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا واما المظروف الكاين زيد في خذه فقد امكنك فاقتصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر الامور الى الاشتغال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد والتكلم بي اي ضم رجلك ونعلك اليك واذهب عني وولاك اي تاخر وراك مخبر بي في كلها الا انه صار لغرض التاكيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات اي ما ابعد وسنان اي ما اشد الاقتراف وسرعان وشكان اي ما اسرعه وبطان اي ما ابطاه والتعجب هو التاكيد المذكور وكلها بلا علامة للضمير المرتفع بها ويؤيده في شيء منها دليل فعليته وانه ليس منها كهلم وهات على ملحق وليس بلحاق كاف الخطاب ولا التنوين في جميع هذه الاشياء قياسا بل سماع فيقتصر بما هو ظرف او حرف جر في الاصل نحو امامك واليك اولى فهو في الاولى اسم مجرور نظرا الى اصله وفي الثاني ظرف كان الاسم الذي اتصل به الكاف بما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيدا ودونك بكرا احتمالان بكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا له مضافا الى فاعله وان بكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويد زيدا وان لم يحكم بكون الكاف مضافا اليه فهي حرف خطاب كما في هاك ان لم يات هاء زيد بالاضافة كما جاء زيد زيد ومثله النحاة وان لم يكن اسم فعل على ما ذهبنا اليه وقال الفراء الكاف في جميع ما مر فوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء لانا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي كان فعل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بالي بحكم دعوى ذلك في جميع ذلك وهاك لان الكاف لم يثبت في هذا الاسم بن قبل صيرورتها اسم فعل مع ان وضع بعض الضمائر موضع بعض خلافا للاصل وينبغي له ان يقول ان في نحو رويد يا مجرد بن عن





مجرورتها متعلقان بمقدر بل المضاف اليه في الاول الكلمة وكذا الجار والمجرور في الثاني فصارا اسم المصدر والصوت او الكاف اسمي فعل مثال الفصل وبه علمين لذات وصارا المضاف اليه والجار والمجرور في قامك وعليك اسمي فعل لعبد الله وناب طرسا علمين فهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قاله بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي الفصيح ربما يقول لصة مع انه لا خطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت اسه لاسكت او امتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما يودي هذا المعنى لصح فعلمنا ان المقصد عند المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما مر في قوله عمره كذب العتيق وماء شن بارد ان هت سايلتي غير وفا فادلجي اذ اروى بنصب العتيق وكذا في قول من نظر الى بغير بضوفقاك لصاحبه كذب عليك البرد والتوي بنصب البرد قال محمد بن السري ان مضر تنصب به واليمن ترفع ففعني كذب عليك البرد اي الزمه وخذه ووجه ذلك ان الكذب منهم في غاية الاستهجان وربما يغري بصاحبه و باخذ المكذوب عليه فصار معنى كذب فلان الاعرابة اي الزمه وخذه فانه كاذب فاذا قرن بعليك صار بالغا في الاغراء كانك قلت اقتني عليك فحذف لما استعمل في الاغراء بكل شيء وان لم يكن مما يصدر منه الكذب كقولهم كذب عليك العنبري اي عليك بالعلان قال ودبنا بنيه او صبت نيبه بان كذب القراطف والفروف اي عليكم بها وكذب الحج اي عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فينصب به جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الزمه فينصب به كما ينصب بالزم قال ابو علي في كذب عليك البرد ان فاعل كذب ضمير اي كذب السمن اي لم يوجد والبرد منصوب بعليك اي الزمه ولا يتاتى له هذا في قول غيره كذب العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرنا اقرب واسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا ان الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فيعمد بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوبا بها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر معلومة مرموقة امتناع تقدم معمولها عليها واما صوت حامد في نفسه منتقل الى المصدرية نحو منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور وهما صيغتان قبل النقل ايضا كون عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا لما

بقوله

الكاف ضمير امستترا كما في اضرب ولا يقول لحذف الكاف لان الفاعل
لا يحذف وقال الكسائي الكاف في الجميع منصوب وهو ضعيف لان النصب
قد جاء بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن ها
شذ الكاف في الجميع حرف خطاب كما في ذلك ويبطل قوله ما اورد
عليه الفراء واما التنوين اللاحقة بعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتنكير
وليست لتنكير الفعل الذي دلت الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون
معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التنكير راجع الى المصدر
الذي دل الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها
اما مصدر او صوت فاجري مقام المصدر او لا فينقل عنه الى ان اسم
الفعل نائبا كما مر فصه بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد
من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت
المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي السكوت عنه اي
افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا لان لا يسكت
المخاطب عن غير الحديث المشار اليه ولزامه عما يكف عن هذا
الشيء وايه اي هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر وراجع
الى تعريف متعلقه واما التنكير فيه فكانه للابهام والتعظيم كما في
قوله الا ايها الطير المربه بالضحى على خالد لقد وقعن على لحم اي لحم
فكان معنى منه اسكت سكوتا واي سكوت اي سكوتا بليغا اي اسكت
عن كل كلام وليس نزول التنوين في جميع اسماء الافعال عند هذا دليلا
التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف وقال
ابن السكيت والجرمي رحمهما فيما يدخل عليه منها ومن دليل كونه موصولا
ما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صه صه ومه مه بتنوين
الاول وسكون هاء الثاني قالا وقول ذي الرمة وقفنا وقلنا ايه عن
امر سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاز غير منون وقد وصل
لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكن
الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير موصوف عليه جرد
عن معنى التمكن في هذه الاسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكور
فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجمالا واما الكلام عليها تفصيلا
فنقول بين مبني للمتعدي او لازمة غير المتعدي بها وهو اسم لحذ وفيه
ثمان لغات الاولى بها بالف مقرونة ساكنة للواحد والاثنين والجمع و
مذكرا كان او مونثا الثانية ان يلحق هذا الالف كاف الخطاب المؤنثة



كما في ذلك وتصرفها نحو هاك هاكما هاكم الى هاكن الثالثة ان تلحق هذه
الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف نحو هاءها وهاءما وهاءهم هاءها
وهاءن الرابعة ان تلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب و
تصرف الكاف الخامسة هاء همزة ساكنة بعدها الكاف السادسة ان
تصرف هذه الخامسة تصريف ذرع السابعة ان تصرفها تصريف
خف ومن ذلك ما حكى الكسائي من قول من قال له هافا لالهاها فاها بفتح
همزة المتكلم وكسرها الثامنة ان تلحق الالف همزة وتصرفها تصريف ناد
والتلاث الاخيرة افعال غير متصرفة لا ماضي لها ولا مضارع وليست باسماء
الافعال قال الجوهري واما بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتح بمعنى خذ
واذا قيل له هابالفتح قلت ها اها اي ما اخذ ولا اها على ما لم
يسم فاعله اي ما اعطي وهذا الذي قال مبني على لغة السابعة نحو ما احا
وما اخافه ومنها هاء بمعنى اعط وتتصرف بحسب المامور افرادا و
تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هاها وهاتنا هاتوا هاتي الى هاتين
وتصرفه دليل فعليته تقول هات لاها سلب وهات ان كانت بدلا
منها فاما اهانك كما اعاظك قال الجوهري لا يقال منه هائت ولا
يبنى منه فهو على ما قال ليس بتمام التصرف وقال الخليل اصل هات
ان من اتى وبوتي اتينا فقلبت الهمزة هاء ومن قال هواتم فعل قال
لحوق الضمائر به لقوة مشابهته لفظا للافعال وتقول في هاتاه وهاتا
الله مشتق من هات كما حكيناه من حاشى وبسمل من بسم الله ومن بلة اي
دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال بله زيدا بالاضافة
الى المفعول كبعد زيدا وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو علي عن الاخفش
انه يجيء معربا كيف فيرفع ما بعده وينشد قوله تذر الجماجم
ضاحيا هامها تاها بله الاكف كانها لم تخلق بنصب الالف ورفعه
وجر واذا كان معربا كيف جاز ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا
يطيق ان يحمل الفهر فمن بله لان ناتي بالبصرة اي كيف فمن اين
ويروي من يتهل على المغلوب وذلك لا يخفى فمن ان الاستثناء في قوله
اعطيتهم الجميد مبنى بله ما سمع ان بله الحرف جر كعدا وخلا بمعنى
سوى قبل ومنه قوله بله ما اعطيته عليه ومنع تبدر زيدا اي امهله
وحكى البعداوين تدرك زيدا قال ابو علي لم يحك احد لحاق الكاف
بله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاق به فعل ما قال
كانه جعل لحاق الكاف حرفية بجميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر

كما مر قال ابو علي شبه سن التؤده فقلبت الواو ياء وابدل الهمزة واوا كما حكى سيبويه
بيس الرجل في بيس وسمع رويد زيدا وهو مرة لا اصاتصغير ارداد مصدر اراد
اي ارفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغير تعليما او يجوز ان
يكون رويد بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا او اسم فعل
لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ويجيء على ثلثة اقسام اولها المصدر
وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب
ورويد زيدا اكضربا زيدا الثاني ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما
صفته للمصدر نحو سر سيرا رويدا اي مرورا واما لا تحوشيرا رويد اي
مريدين ويجوز ان يكون بمعنى امهلهم زيدا يحتمل المصدر وصفته المصدر والحال
الثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر
مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا بنصب زيدا وانما فتح
رعاية للاصل الحركة الاعرابية وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان
يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما
مر وقد يراد ما على رويد اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه
لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعير ومن اللازمة صدا اي
ايكت ومه اي الف وايه اي زدني في الحديث او زني في العمل وصه ومه
يستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم
الاصمعي ان العرب لا تستعمل ايه الا منونا وخطأ الزمه في قوله
وقفنا وقلنا ايه عن ام سالم وقال ابن السيرافي انه اراد المنون اذ عنا
كان حديثا اي حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة ومنها
ايها اي كف عن الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق الزجر ويجوز ان
يكون صوتا قائما مقام المصدر معربا منصوبا كسقيا ورعيا اي كفا
يقال ايها عنا ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذ كما في صه
وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو ويلا
او جهلا وويلها وجوز ابن السيرافي في ايها الفتح من غير تنوين على
قلة واوجب غيره تنوينه وقد تبدل همزة ايه واوا فيقال
هيه وهبه ومنه قدا بالكسر مع التنوين حسبي هذا قد الان الاقوام
كلمهم وما اتمر من ساله ومن ولدا اي ليبعدك ومنه هيت مفتوح
الهاء مثلث التاء وفيه لغة رابعة وزن كسرها وفتح التاء ومعناه هو
اقبل وتعال وقال الزمخشري اسرع وادان بن بالامر نحو هيت لك لنا من
صوت قايم مقام المصدر كاف كما الان او يجوز اعرابها اعراب

المصادر

المصادر نحو اقائما وهيت واجب انتظارا الى الاصل مع كونه مصدرا
واذا لم يتبين بالام فهو صوت قايم مقام مصدر قايم مقام الفعل ليكون
اسم فعل مع انا قد وبينا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات القايمة
مقام المصدر التي يقال انها اسما افعال يجوز ان يقال بقيامها على مصدر
وبناوها نظرا الى اصلها حين كان صوتا وهو الاقوى في نفسي اذ الاصل
ملحمه الى دعوى خروجها عن ذلك الباب كما بينا هناك فالاولى ان تقول
اما هو نصوص المنصوب نحو افا ونعا مبني على الفتح والتنوين فيه
كما مر فيه لان الاصل بقاء كل شيء على ما كان عليه ومنه ودع ودعا واما
ودع ودعا اي اتفق ودعا تكرير ودع لتوكيد ما اشتق منه المصدر
اعني الدعوة بمعنى قولك ودع ودع للعاثر ومنها هلا وله معنيان اسكن و
اسرع قال الاحيمر اليربوعي وقولا لها هلا فقد كنت اعنز محلا اي اسرعي
ومنها هيا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف
نحو هيك وقد تخفف هيك فيقال هيك والمعنى اسرع ومنها قدك
وقطك وعلك وكان الاصل قدد وقطط اي اقطع هذا الامر قطعا
فهو في الاصل مصدر مضاف الى فاعل فاقيم مقام الفعل فبني فحذف
المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا
علك اي اكتفاك بقال علني اي كفاني الا ان الضمير قد يحذف
من محل خلاف قد وقط فمعنى قدني اي كفاني ومعنى قدني لا اكثر
قال قد بني من قصر الحبلين قوي ليس الامام بالشيخ المحدود قال
ومعنى هالك قلا احلفه عالي الآن من العابس محل ولم يصرح بسبب
وان كان قريبا منه وزن المعنى اسم فعل بل هو معرب منصرف بيع
مبتدا رحاله كما مر في باب الاضافة ويجب فوت الوقاية في قد وقط
دون بعد وعن في الاعرف لكونهما على حرف دونه كما مر في باب
المضمرات ومنه حي اي اقبل بعدي بعلي نحو حي على الصلاة اي اقبل
عليها وعن ابي الخطاب ان بعض العرب يقول جهل الصلوة وقد
حامتقدما بمعنى بايت قال انشاد اساله ما يالك فقيه حي الجمول
فان المركب قد دهيا وقد يركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعجل
فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا فتعدي اما بالي نحو حيهلا الى الثريد
واما بالباء نحو حيهلا بعمرو اي اسرع بقدومه والباء للتعدية كذهب به
او بمعنى اقبل فتعدي بعلى نحو حيهل على ثريدكم وبمعنى ايت فيتعدى
بنفسه نحو حيهل الثريد ورد المركب لغات حيهل بحذف الف هلا للتخفيف

بيت

حتى يكون كخمسة عشر وقد تسكن هاء ها وتتوالى الفتحات نحو جيهل كما قالت
خمسة عشر وقد يلحق التنوين مولبين فيقال جيهلا وجيهلا بفتح الهاء وسكونها
واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيهما في
الاصل لغة ردية وقول لبيد يتمادى بي تغ الذي قلت له ولقد يسمع قولي
جيهل بكسر اللام للقافية ولا يجوز في غير الوقف وفي الكتاب الشعري
لابي علي جيهلى بكسر اللام وتنوينه وعندي ابي علي حالها مع التركيب في
احتمال الضمير كحالها نحو طوطما مصيبي ان في كل منها ضميرا كما كان
قبل التركيب وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون
المجموع بمعنى اسرع او اقبل او اتى وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا
وليس في كل منهما ضمير لانه انما جيء عن كل منهما بالتركيب لحكم الاستقلال
واما قوله صهيج الحجى من كلب فطال لهعه بمعنى كثير سادره وجيهلة فضمة
اللام حركة اعراب وهو مفرد بالضمير وذلك ان كل لفظ مبني غير
جملة فسب الى لفظه حكم حاران يحكي كقولك كضرب فعل ماض فاذا
بجيهلا ترجون كل مطيه امام المطي ياسيرها المشمر فحكي وحاران تجري
بوجوه الاعراب كقوله ان لوا وان ليتا عنا وقوله تنادته وجيهلة
فاعرب وذلك لانه صار اسما للكلمة كما جيء في باب العلم وقد يقال
جيهلك ومعناه جامتوديا ولازما هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى فقال
يقال هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداءكم وهو عند
الخليل لها التنبيه ركب معها امر من قولك لهاه اذا زجره اي جمع اي
اجمع نفسك السائق اللازم واجمع غيرك المتقدي واما غير المتعدي
معناه عند التركيب لا تزل صار بمعنى اقبل او احضر كسائر اسماء الافعال
المنقولة عن اصولها فلم تتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف
ولم يقولوا فيه لمم كما هو القياس عند غير في اردد وامدد ولم يقولوا
هلم كما يجوز ذلك في مدكل ذلك لسعة التركيب قال تعالى هلم شهداءكم
هلموا وقالت الكوفيون اصله هلا ام وهلا كلمة استعجال كما مر فغيرت
الى هل للتخفيف التركيب وضمه قالا. ابو علي في كتاب الشعر رد اعليهم
ان هل معنى اسرع ضمن ام عند الكوفيين معنى اسرع اقبل وتعدى
بالى تعدي اللازم فقيل هلم الي واما في المتعدي كقولهم هلم زيدا فتمويل
على معنى ايا اسرع افصد زيدا فاحضره او بتقديم يصرفونه نظرا
الى اصله وليست بالغصيصة نحو هلما سما هلمي هلمن وزعم
الفراء ان الصواب ان يقال هلمن بالنون هلم على حالها وزيادة نون



قبل ضمير الفاعل مدغمة في الضمير ليمنع السكون الواجب قبل نون الضمير
عليه ذلك النون وبقي منه هلم على تشديدها وفتحها كما يدغم النون
في مني وعني محافظة على سكون من وعن قال وهذا كما يروي في بعض
اللغات من زيادة الالف ردات بذلك ولا يدان من العرب من يدغم
في زيد كما ادغم قبل دخول التا فيريد القا فقبل التا لتسكن ما قبل
التا كما هو الواجب ويروي عن بعضا لعرب هلمين فقلب النون المزيدة
قبل نون ضمير الفاعل ميما وقد يقال هلم لك مبنيا لك باللام اجراه
له وان لم يكن في الاصل مصدرا يجري مجراه من اسماء الافعال التي تتبين
بحروف الجر نظرا الى صلة ها الذي هو المصدر نحو قوله تعالى وهيهات هيهات
لما توعدون اي بعدا وحكى الاصمعي انه يقال لها لم فيفعل المخاطب لا اعلمه
معديا بنفسه كانك قلت لا الم والها المفتوحة ما يرض اولا اوم
على المذهب الاخر فلم يغير لها لجواب لها واللام مراعاة للفظ و
الخطاب فهذا الذي ذكرنا كله معنى الامر ومن اسماء الافعال بمعنى الخبر
هيهات وتاء ها الحركات الثلاث وقد يبدل لها وها الاولى همزة
من ثلثيت التا ايضا وقد ينون في هذه اللغات الست وقد سلف التا
في الوصل ايضا لاجراء قديه مجراه في الوقف وقد يمد فيقال التا بخوهيها
وايها ووقد يلحق هذه الرادوة عشر كافا الخطاب نحو هيهاك وقد ينون ايضا
نحو ايها وقد يقال ايهان للتثنية ونون مفتوحين وقال صاحب المعنى
بنون مكسورة وقال بعض النحاة اذا مفتوحة التا مفردة واصلها هيهمة
لزلزلة نحو قوقاة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتا
للتانيث والوقف عليها بالتا فكان القياس هيهمة تركوا تقول قوقيات
في جمع قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف
هذا وذا التي في المثنى والمضمومة الباء تحمل الافراد والجمع فيجوز الوقف
عليها بالتا والتا وهذا كله نوهجر وتحجبن بل لا يمنع ان تقول التا
والالف فيها زايدتان فهو مثل كوكب ولا يمنع ايضا ان تكون ها جمع
الاحوال مفردة مع زيادة التا فقط واصلها هيهة وتقول نحن التا
على الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت لبنا
لان اصلها البناء الكسر واما الضمير فللتنبيه بقوة الحركة على قوة
معنى البعد فيه اذ معناه ما بعد كما ذكرنا وكان القياس بنا على
هذا الوجه الاخير اعني ان اصله هيهية في الاحوال ان لا يوقف عليه
الا بالها وانما يوقف عليه بالتا في الاكثر تنبيها على التخافها بنفسه

الافعال من حيث المعني فكان تاوها مثلما قامت وهذا الوجه اولي من الوجه
الاول وايضا من جعل الالف والتا زايدتين لان باب قلقال اكثر من باب
سلس وبين منهما شتان بمعني افترق مع تعجب اي ما اشد الافتراق فيطلب
فاعلين كما تفترق غوشتان زيد وعمرو وقد يزاد بعد ما غوشتان ما زيد
وعمرو وقد يقال في غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو قال
ربيعة الرقي شتان ما بين اليزيدين في الندي يزيد سليم والاغر
ابن حاتم وانكرها الاصمعي وقال الشعر لمولد وذلك بنا منه علي مذهبه
وهو ان شتان مثني شت وهو المفترق وهو خبر لما بعده وموهما
تا احدهما لغة في شتان ومي بكسر النون والثاني اذا المرفوع مه
بعده لا يكون الا مثنيا وما هو بمعني المثني ولا يكون جمعا ولو كان
بمعني افترق لجاز وفوق اجمع فاعلا في اللغة الفصحي ومي بفتح النون
تبطل مذهبه وايضا لو كان خبرا لجاز تاخيره عن المبتدا اذ لا موجب
لتقدمه ولم يسمع متاخرا وكان ينبغي اذ لا يجوز شتان ما بينهما تبنيا
علي المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان بمعني افترق لان لفظ ما
لا يصلح ههنا الا ان يكون عبارة عن شيئين والمعني افترق الحالان
اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بحل وجود مثلا علي
معني ان احدي الحصلتين يحل احدهما والاخري بالاخر كما يقال
في الاعيان بيني وبينك شهران مع ان يكون احدي الشهرين كتب
احدهما والاخر يجب الاخر بل لا يقال الا في المعاني بينهما شيء او شيآن
او اشيا الا اذا كان مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين او الاشيا نحو
قولك بينهما قرابتان اي مشترك فيهما قولهم فسرنا قوله شتان ما
بين اليزيدين بمعنيا افترق الحالان اللتان بين اليزيدين وهما
البخل والجود لكان بحل واحد من الحصلتين مشتركا فيهما وهو ضد
المقصود فتفعل اما جاز شتان ما بينهما علي ان شتان بمعني بعد
لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا وما كناية عن الكونين او المسافة
اي بعد ما بينهما من المسافة او الكونين ويجوز ان يكون ما بين فاعلا
كان مردون بين وشتان بمعني بعد ويكون بين فاعلي شتان
كما هو مذهب الاخفش في قوله تعالي لقد تقطع بينكم قال بينكم
مسندا اليه لكنه لم يرفع استنكارا للاخراجه عن النصب المستمر له
في اغلب استعماله ومثله قوله تعالي ومنهم دون ذلك وقولهم
بلي فوق الحماسي ودون السداسي وقال الزجاج بيني شتان علي

الفتح

الفتح لانه مصدر لا نظير له وودود لبان يكديه ومنع سرعان ووسنان
مثليثي الفا بمعني سرع وقرب مع تعجب اي ما اقرب وما اسرع ومنع بطان
بضم الباء وفتحها اي بطو ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح و
جهل ومنع افد فيها احدي عشر لغة اف مضمومه الهمزة مشددة
الفا مثلثة الفين وتونهن وتونهن اف بكسر الهمزة والفا بلا تنوين واتف هو
كبشري مما لا واف لخذ اف منونه وغير منونه وقد يتبع المنونة
نقه فيقال اف له ونقه وقد يرفع افه كويد ومنع اوه بفتح الهمزة وسكون
الواو وكسرها واه بقلب الواو الفا واوه بكسر الواو وشددة و
مكسور الهاء واوه بكسر الهمزة الواو المشددة بلا اشباع واو بكسر الواو
المشددة وحذف الهاء واوه بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون
وسكون الهاء مع المد وجا اوه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر
التا وقد تمد الهمزة تا فهل تا فيقال اوه كما مين تا امين ولبست علي
وزن فاعله اذ لو كانت اياها لانقلبت للامر يا كما مر في قاوية من
قويت ويقال في اوه اوواه بزيادة الالف والهاء كما مر في الندبة فتكون
الهاء ساكنة في الوقف ومضمومه او مكسورة في الوصل كما مر
وجا اويه تخفيفا اوه تخفيفا للاسما المبنية بفتح الاول قال ابو علي
هذه اجدر لانها اقل تصرفا قلت وتجوز ان يكون تصغيرا اوه هو
تصغيرا لترخيم لحريث في حارث ومنه الظروف وشبهها نحو
ضمير مخاطب كثيرا وضمير غايب شاذا قليلا نحو قوله عليه
السلام شخصا يسبني وقوله عليه الصلاة والسلام من استهي منكم
الباه فعليه بالصوم فانه له وجاء فعندك ودونك بمعني خذ والا
عند زيد مخرج وكذا اليك زيد ودونك زيدا برفع ما بعدها
علي الابتدا فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها علي الظرف
وكثر استعماله حتي صار بمعني خذ فعمل عمله والظروف مبنية
علي الفتح لانه الحركة التي استحقها في اصلها حين كانت ظروفا
كما قلنا في المصادر الصادرة اسما افعال ولا محل لها كالمصادر
ولقيامها مقام ما لا محل له وراءك اي تاخر وامامك اي تقدم واو
احذر وبحوزان يقال بهما باقيان اوهما لا ينفصلان كعندك والليل
فيكون التقدير استقر وراءك وامامك ولزم مكانك اي الزم مكانك
ويقال عليك زيدا اي خذه كان لا بد لك من اصل عليك اخذه ويقال اليدعني
والاصل اصمت عليك اليدع عني فاقتصر كما ذكرنا وسمع الخطاب

ف

من قبالة اليد فقال الى اى انتهى فهو شاذ مخالف لقياس الباب اذ قياس
الظرف وشبهها ان تكون اوامر فلا يقال علي ود وني قياسا عليه واما
على بمعنى اولى فهو مخالف للقياس من وجه اخر وهو امر تكن الضمير المجرور
به فى معنى المفعول يقال على زيدا اى قربه والقياس ان يكون هو
المجرور فاعلا وسمع الاخفش على عبد الله زيدا اى قربه اياه وهو
اشد من على لجرح المظهر والكسائي يجوز الامرين جميع ظروف المكان
وحروف الجر قياسا وغيره يقتصر على السماع وهو الوجه ويكون تاكيد
الضمير المجرور والبارز شبه هذه الظروف وشبهها بالجر كمر عليك انسان
باعتبارا الاصل قيل صه ورويدها اسما افعال كقوله عليكم كتابكم بالرفع
قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثي الى كقولهم ضراب فعال المبني
على اربعة اضرب الاول اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه
هو مطرد فى الثلاثي نظرا الى كثرته فيه قال المصنف لو قيل على
مذهبه ان هذه الصيغة من الثلاثي فعلى امر لا اسم فعال لم يكن بعيدا
لانها جوف من الفعل على صيغة واحدة كجربان صيغة فعل قال وكانه
وكانه لما احدثوا منها حروفا وافعال من صيغ الاسماء وهذه على صيغة
لانه لا منع من استعمال الاسماء والافعال فى صيغة كما فى فعل وفعل
قال ولما دل من دخول الكسر فيه مع اجتناب الضرب من اطراد
الكسر على الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذرا من وهذا عكس
قريب وفتح فعال من الامر لغة اسد يه وافصل لو كان فعال فعال
لاتصل به الضمائر كما فى سائر الافعال وقال المبرد فعال فى الامر
من الثلاثي مسموع فلا يقال قوام وقعاد فى قوام وقعاد ليس لاحد
ان يبتدع صيغة لم تقلها العرب وليس لتلميذ ابن السراج ان يقيس
فلا تقول فى شاكر وغافر وغير قلت هذا القول منه مبني
على ان فعال معدول عن فاعل للمبالغة ولذا يقول الكثير هذه
وفيه نظر كما يجيء قال الاندلسي منع المبرد قوي فالاولى ان تاول
ما قاله سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثير فكانه قياس لكثرة ورود
فى الرباعي فالكثرون على انه لحريات منه الاثر فان قرئ
صوت قال قالت ريح الصبا فرفار والثاني عرعار اي نادا عبوا
بالعرعرة وهي لعبة لهم قال يدعو انصارا وليدهم عرعار حكاية
اصوات الصبيان كما يقال لغاق غاق قال السيرافي الاولى ما قاله
سيبويه لان حكاية الاصوات لا يخالف الاول فيها الثاني مثل غاق



غاق ولواراد والحكاية لقالوا فار وفار وعار عار وعند الاخفش فعال امر من
الرباعي قياس ولعل ان مذهب النحاة ان يقال لذ فعال هذه معدولة
عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر لفعال وهو
مبالغة فاعل خاعل وكذا قالوا فى بتان وبتكان وسرعان انها معدولة
والفتحة فيها كالفتحة التي كانت فى الفعل المعدول عنه قال عبد
القاهر اصل نزال انزل انقل انزل ثلاثا او اكثر والثلاث وما فوقها
جمع والجمع مؤنث فحقه ان يلي الفعل الياء التي هي ضمير الجماعة
دليلا على ان المراد المبالغة كما فى الف لقيت فاطمة دليلا على
التكرار المعنوي واصله الف الوقاية المراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا عن
امر انزل فقيل انزال كما ترى يعني انهم جعلوا الالف التي هي
دليل تانيث الفعل للتكرر والياء التي هي دليل تانيث الفعل على علامة
تانيث اي كونه مكررا ثلاثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الاخرى
قوله ولا انت اشجع من اسامة اذ وعيت نزال فلحق فى الذكر هذا كلامه
والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل
لهم عليه والاصل فى كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه اخذا
من استقراء كلامهم فكيف خرج الفعل بالعدل من الغلبة الى الاسمية
واما المبالغة فهي تانيث فى جميع اسماء الافعال على ما بينا قبل لان الوجه
الذي فى عبد انا ما رايناه تانيث الفعل فى وعيت نزال لا يدل على انه اصل
نزال فعال امر مكرر للتاء ويل دال على اللفظة او الكلمة او النحو كما جيء
فى باب العلم وكذا لا يخالفوا قياسها المصدر والصفة من معنى المبالغة فحماد
ولكاع البالغ من الحمد واللعاس التي من اقسام فعال المصدر وهو على ما قيل
مصدر معرف ومؤنث ولم يفهم الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه
ومذهبهما من اعلام المعاني كثير وسحاب على ما يجيء فى باب العلم
وربما استدل على تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص
طردا فانهما مؤنثان اذ لا يطلقان الا على المؤنث كما يجيء وهذا استدلال
عجيب وقيل فجار معرفة فى قوله انا اقسمنا حظنا بيننا فحملت برة
واحتملت فجار للتعريف فرينته وهي وهذا الدليل لا يدل الا على التعريف
اذ دخل كلمة على اخرى فى التانيث والتعريف مع عدم استعمال المحلة
معرفة ومؤنثا فى بعيد بل يؤنث وصف فجار بالمؤنث المعرف نحو
فجار الفجيعة مثلا جاز الاستدلال به على الامرين التانيث والتعريف
على ان السيرافي جوز كون برة بمعنى البان فلا يكون الفجار بمعنى الفاجرة

كانه قال احتملت المصالة المرض واحتملت الخصالة الفاجرة فهما صفتان
غالبتان صارتا بالغلبة علمين كما يجيء في التقسيم الثاني ولو سلمنا
فاسس الدليل على تعريف كل من هذا القسم على ان قولهم في الطبا
اذا وردت الماء فلاعباب اي فلاعب فاذا لم ترد فلا اباب اي فلاب
اي لا تراع اليه وقول المتلمس حماد لها حماد ولا تقولي طوال الدهر ما ذكرت
حمادا اي قولي لها حمود ولا تقولي لها حمادا وقول العرب لامساس اي لامس
طائفة من التتر ومن كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة لا
او مصدرا او مؤنثا او علما فانه سمي به مذكر وجب عدم انصرافها هو
كقطام ويجوز عند النحاة جعلها متصرفة كصباح وهذا منهم دليل
على تردد بعضهم في كونها مؤنثة الثالث الصفة المؤنثة ولم يجيء صفة
وجميعها تستعمل مجردة من الموصوف ومبني بعد ذلك على ضربين
اما لازمة للنداء سماعا كعوي ياكاع ويا فساق ويا خباث اي يا فاسقة
ويا خبيثة ويا رحاب ويا دفار وكذا يا حصاف ويا حساق كلاهما هو
بمعنى الظرافة ويا خراق من الخرق وهو الرزق ولا يجيء هذا
اللازمة للنداء علما للجنس اي لا يكون بسبب الغلبة نعتا موصوف
بحيث يصير علما له كالصعق ونحوه على ما يجيء في الاعلام واما
غير لازمه للنداء ومبني على ضربين احدهما ما صار بالغلبة جنسا
كما في اسامة وهو الاكثر وذلك نحو خلاق وحباد للحنية كانت في
الاصل صفة عامة لكل ما يخلق ويحدا اي يحيد ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا وكذا حباد وبلاح من الحيد للشمس وهو الذي
والبراح وهو الزوال وكلاع وازاه وجداع للنسة وساط للحمى لا ساط
في البدك من الشعر السباط وسلة كنيز كذا للخمرة اي توخذ
مما زوجها سميت كذا لانها الروح اي تزده وبزعمهم يقال
باكر اذا كريه ان ادبر فرديه وان اقبل فسريه وفساس وحباد
وحمام للداهية لانها تفسق اي تخرج ريح الكبر وتحيد اي تميل
سميت بها بعولا ونضما اي شديدا يقال قساتس فسمه من استه
الى فيه اي اخرجي ريح الكبر منه من اسنم مع فيه ويقال جدى
حبادا اي ابعدي بالاجعة ويقال صمي صماما اي اشتدي يا سنة
اي زيدي في الشدة او افني على شدتك كالنا وبالين في قوله تعالى
اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهون انقع
طلعته حداد حد به اي باديه الحادة اي المانعة وقناح للمرارة

ويقولون



ويقولون فيجيء صاح اي اسعي يا متسعة علي يا ويل صبي صماما ويقا
كوبته وقاع وبي علم كبه على الجاعرتين وانتصابها على المصدر
من كوبته اي كبه واقعة لازمة ويقال طمار للمكان المرتفع
كانها طامرة اي وثابة ويقال للضبع قشام وجعار وضباح من
القشم وهو الجمع ومن الجعر وهو الفسخ وهو تفرج بين الرجلين فمنع وامثلة
اعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو جباد الطالعة ولو لم تكن
معارف لم يجز حذف حرف النداء منها نحو فساس رفسه وحداد وخذ
وحيدي جباد كما مر في باب النداء والضرب الثاني من غير اللازمة
للنداء ما بني على وصفيته نحو قطاطا اي قاطه كما فيه قال طابت
قراطم حتى اذا ما قلبت سراتهم كانت قطاطا وسيته سبة تكون
لزاما اي لازمة ولا تنبل فلان عندي بلال اي بالة اي يصيبه
عندي ندى ولا يصله عندي صلة قال ولحيل تعدوا في الصعيد
بداد اي متسرعة متفرقة فهو حال والرابع الاعلام الشخصية وجميع
القاظها مؤنثة ولو كان المسمى به مذكرا ايضا وما قولهم قد كنت
احسبك اسود حسبته فاذا الصاق البيض فيه احمر فتذكير الضمير
الراجع الى الصاق فتاويله بالموضع ويروى فيه والصاق منزل من
منازل بني تميم وخصاف فحل وفي المثل اجرب من حاصي خصاف
وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحلة فمنعه وخصا
وكذا حضار في كركب وظفار مدينة وقد يسمى بهذه المؤنثة
رجل كما يسمى بنحو سعاد وزينب وقطام وجدام وهباب وغراب
وسجاح لمسوة معينة وسكاك لمدكة وسكاب وحكاك مرتجلتين
وطلاع لمصنتين وومار وشراف لمرضين وعرا للفرع وظفار
لمدينة وجميع المصادر والصفات مبنية اتفاقا وقد اختلف في
علة بنائها فقال المبرد هي لثلاثة اسباب التانيث والعدل والعلمية
قال يسبين بسلب الاسم بعض التمكن فيستحق بالثلثة زيادة
السلب وليس بعد منع التصرف الا البناء وقوله نظر لانه لم
يقصد كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية المصدر ولا على
علمية جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما مضى ولو بنيت
التانيث في المصادر لجرى بقية العلمية ولو سلمنا اجتماع
الثلثة فهو منقوض بادرة بيجان فانه اكثر من سيبين ونحو
عمر اذا سمي به مونث فانه اذا معرب انقاقا مع اجتماع التانيث

فيه والعدل والعلمية وقيل يمكن تضمن تا التانيث وبعد تسليمه تقدير
تا التانيث زوال المصادر فهو منقوض بنحو هند ودار مما لا يحصى وقال
لمشابهة تزال زنة فورد عليه سحاب وكهام وحمام من المعربات
فضم الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه وتبو
المجور وفاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من
الجائز ترادف لفظين زنة ومعنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر
وان ادعى العدل المقدر لاطراد وجوده مما مبنيين الى ذلك كما ذكر
لمنع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على كون تزال الذي
هو الاصل معدولا وقد قالنا قبل ما عليه وان قدر العدل في الاصل
ايضا هو تكلف على تكلف والاولى ان يقال بنى مسوح المصادر والصفات
لمشابهتها لفعال الامر كنزال وايا ومبالغة علاك نحو تبات وكلام وقطام
لمبالغة فيها واما الاعلام الجنسية كقوام وحداد فكان حقها الاعراب
لان الكائنة المشبهة اذا سميت بها عبر لفظها وجب اعرابها كما يجب بان
يخص على ما يجيء في الاعلام لكنها بنيت لان الاعلام الجنسية اعلام في
لفظية على ما يجيء في باب العلم فمعنى الوصف باق في جميعها اذ هي
اوصاف غالبة واما الاعلام الشخصية لقطام فبنوا تميم جروا فيها
على القياس باعرابهم لها غير منصرفة واما الاعراب فللعدل عن
معنى الوصف واما عدم انصرافها فلما فيها من العلمية والتانيث
وبناها الحجاز لها يخالف القياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعى
البناء الذي يكون لها لزوال الوصف لكنها حولا ما لها لانتفاء بين الوصف
والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب ما لا ينصرف فبنوها بناء الاوصاف
وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف اجروا لها مجرى العلم
المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره او نقول اجروا الاعلام
الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء قال المصنف بني بعريد
غير منصرفة عند تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض دليله
عليه باجتماع العدل والوصف في نحو فساق عند النحاة والعدل
والعلمية في قاس وفتاح ونحوهما من الاعلام الجنسية مع انتفائهم
على بنائها وفي ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظر كما مضى هذا
هو مذهب الاقل من بني تميم واما مذهب الاكثر منهم وفصحائهم
فانهم يعتبرون صرف اعلام الشخصية الا ما كان اخره راء نحو حضار
فانهم يبنونه وذلك لان تقديري الاعراب والبناء مستقيمان لكن

قد يترجح



قد يترجح احد التقديرين لغرض وغرض تخصيص البناء بذي الراء قصد الامالة
اذ هي امر مستحسن والصحيح للامالة هنا كسرة الراء وهي لا تحصل الا بتقدير
علة البناء لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم تكسر وان بني كسر دائما فاذا
كان كذا كان تقدير علة البناء لغرض المذكور اولى من تقدير علة منع
الصرف لان كان ايضا مستقيما لو منع واما القليل من بني تميم فقد جروا
على قياس منع الصرف في الجميع دون قياس البناء وقال المصنف
في القسم الاخير يعني العلم الشخصي ان قيده عدلا عند اهل الحجاز عن
تقدير ما اي يحصل مشابهة لباب كزال بالوحدة بين العدل والوزن يحصل
موجب البناء ولو اكتفى بالوزن لوجب بناء باب سلام وكلام قلت وانما
كان العدل لتقدير ما اذ ليس لنا فاطمة وحامد عدلا عن فطام
وحذام كما ليس لنا عامر معدولا عنه عمر قال وعند تصحابني تميم
في نحو حضار والعدل التقديري والوزن في نحو قطام التانيث
والعلمية لانا غير مصرين لمنع الصرف الى العدل اذ الكتابة حاصلة
بالتانيث والعلمية قال وبعضهم يقدر فيه ايضا العدل لانه من
باب حضار المضطر فيه الى تقدير العدل اي من باب العلم الشخصي
فيضطر تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصي لمن اضطر في بعضه
اي في الزاهد او من الكلام على تقدير البدل في قوله الاصوات اي و
التاني كيخ اعلم ان الاصوات التي يسميها النحاة اصواتا على ثلثة
اقسام احدها حكاية صوت صادر عن الحيوانات العجم كغاق او عن
الجمادات كطق وشرط الحكاية ان تكون مثل المحكي وهذه الالفاظ
مركبة من حروف صحيحة تحركه بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك
لانه ربما ركب من الحروف واذا الحيوانات والجمادات لا تخص الافصاح
بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي
هي شبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من
تركيبها من حروف صحيحة لانه يعسر عليهم او يتعذر مثل نقاع الاجراس للقطا
ونحو كاكاء الاعصم مثل السلام الصادر من جنس الانسان الا في النادر
كما في السعفاء خرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين اعني
الحكاية والمحاكي فصار الحكاية اي كون الحكاية كالمحكي سواء صار الواقع في
كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات وثانيها اصوات خارجة عن فم
الانسان غير موضوعة وضعا بدا له طبعا على معاد في انفسهم كاف
وتف فان المتكلم اذا سمع شيئا يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف وتف

الاصوات

ق

على هيئة مستكرة يصدر منه صوت شبيه بنفخ وكذلك اه للمتوجع او المتنحب
فهذه وستة اصوات صادرة منهم طبعا كاح لذي السعال الا انهم لما
ضموها كلاما لهم لاحتياجهم اليها نسقوها نسق الكلام وحركوها بحركة
وجعلوها لغات مختلفة كما مر في لغات اف واوه وتا فهذه اصوات يصوت
بها للحيوانات لطلب تيه وهذه اما للحيوان كالفاظ الدعاء نحو جوت وقوس
ونحو بما واما الذهاب كهلا مج وهما ونحو بما واما امر احرك ساكن
وهذه للسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات
العجم حتى يقال انها امر ونواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا تصح
ان تكون لها مخاطبة لعدم فهمها للكلام كما قاله تعالى كمثل الذي ينعق
بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد
انقياد بعض من الحيوانات لشيء من الافعال فيصوت لها اما
بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها
واما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى لتلك تم حرصه
مقارنا لذلك الصوت اما بضرب يراد به واما بايناسه واطعامه
وكان الحيوان ان يمتثل المراد منه اما رهبة من الضرب او
رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك الصوت لذلك الفعل
او البر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان
يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فيمتثل
عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك المركب من الحروف كالامر
والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا المثل هذا الغرض صوتا مركبا من
الحروف ولم يقنعوا بسادج الصوت لان الصوت مرجعه ومشتته الافراد وما يرد
للسطيع والا عتماد بها على المخارج سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات
مختلفة اراد واختلاف العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما
ذكرناه من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالذئب والفرد
والكلب وغير ذلك هذا وانا لا ارى منعا من ارتكاب صدور هذه
الاصوات المقارنة في الاصل للضرب او البر لما استغنى الطالب عنهما
اسما الافعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم فمطلوب او امر ونواهي لانه
سبحانه وتعالى جعل الحيوانات في فهم المطلوب من هذه الاصوات
بمنزلة العقلاء فلا باس بان تخاطب وتكلم بما تفهمه كالعقلاء وتقول
انما سميت الاقسام الثلاثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا
لان هذه في الاصل اما اصوات مسادجة لحكاية اصوات المحيوانات

والجمادات

والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان
كالالفاظ الطبيعية وكم يصوت به للحيوانات وهذه الاقسام الثلاثة
ليست في الاصل كلمات موضوعة فسميت باسم سادج الصوت فقيل
اصوات ثم جعلت الثلاثة بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها
في اثنا الكلام كالكلمات فعاملوها معاملتها واخفها باشرفه الكلمات
اي بالاسم ليكون ادل على دخول لها في ظاهر اقسام الكلمات فصرفوها
تصريف الاسم فادخلوا التنوين الذي هو من اخص علامات الاسم في بعض
نحو غاق واف والالف واللام في بعض اذ اقصد لفظ الصوت لا معناه
كقوله كما دعت بالجوت فهو كقولك مر تكه باضرب اي لهذا اللفظ وجعلوا
معاني بعض معاني المصادر فحينئذ اما يقع في اعراب المصدر نحو واها
اولا نحواف كما فهذه الاصوات من الكلمات كالناس من الناس صورة
صورتها وماهية غير ماهية اذ ليس موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات
والتنوين فيما دخلته تنوين الحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين
مسلمات وليس ما قاله بعضهم من ان تنوين الالحاق وتنوين غاق
للتنكير بشيء اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا يمنع من ان تقول
في تنوين نحو صه وايه مثل هذا لما قدم في اسم الافعال انه نحو صه
كان منونا في الاصل وقد يرجح اذا بما تكلفياه هناك لتوجيه التنوين
على ما سبق من الوجهين وانما بنى اسم الاصوات لما ذكرنا من انها ليست
في الاصل كلمات فقد استعملها في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا
فيها الى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب واذا وقعت حركة جاز ان تعرب
اعتبارا بالتركيب العارض وقد اجعلها بمعنى المصادر كانها مثل نزال
واف كما واذا قصدت ايقاظ الاعمانيين قال جعفر ابن العباس
نزد تجهل وعاج وانما من العاج والجهل حسن جنونها وقال تداعس يا
فتى مسلم جوابه من بصرة وسلام وقال كما دعت بالجوت الحمار القطار
على الحكاية مع الالف واللام وتقول زجرته لهند ولهند ولهذا
كما تقول في الكلمات المتبينة اذا قصدت الفاظها ان لو اوان لبتا عنا
ولا يحذر الله يا بن وابن عامي عما يجيء في الاعلام ان شاء الله تعالى والاعراب
مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والجهل بالجر وباسم الشيء لانها
علامة الاسم الذي اصله الاعراب وهذا كما يحكى عن بعض البغداديين
كما لابن وكل لابن معربا ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكى عن الخليل قال
لابي الرقيش هل لك في ترين كان وكها عيون الضباون فقال استد

الهل معربا والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل الان والذي وخمسة عشر
واما اذا دخلت التنوين في هذه الاسما فان قصدت بها الفاظها لقوله
بحيهل وعاج فاعرابها واجب وان دخلتها من
غير هذا القصد كما في غاق وصه فهي مبنية وان دخلها التنوين لالحاق و
المتابكة لا تنوين التمكن كما مر هنا هو الكلام عليها اجمالا واما
تفصيلا فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان
او الحيوانات او الجمادات وهو حكاية صوت الصاحك وعيط حكاية
صوت الغيان اذا اقصايحوا في اللعب وغاق بكسر القاف وقد ينون
وهو صوت الظراب وشب حكاية صوت شافر الابل عند الشرب
ومنها ماعجم ميمالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل بهمزة ساكنة
وبيم مفتوحة صوت الطبيه اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف
وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية
وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي يصوت بها للابل بسم
هلا لزجر الفحيل اي توسمي في الجري وقد تزجر به الناقة ايضا وعد
لزجر البغل وقد سمي به بغلة وزجر قوله عدس مالعبا وعليك امارة
نجوت وهذا تحمل بن طليق زجر وليس باسم للفعل والا لم تسلك اداة
الان يقال اجري الوصل مجرى الوقف وهيد زجر للابل بكسر الهاء
وفتحها وكذلك الدال بلا تنوين فيه اربع لغات وهاد بفتح الدال
بمعناه وقد اعربهما الشاعر لما قصد اللفظ قال حتى استقامت
له الافاق طايعة فما يقال له هيد ولا هاد اي لا يمنع من شيء ولا يزجر
منه ويقال انا هيم ثما قالوا هيد مالك اي لم يسألوه عن حاله وسع
وجد لزجرها وقد يقال للمستريح الضاجع وجوخ مثلث النا بتنوين
ودونه زجر للابل ايضا وكذا حاحي وعاي بيا مكسورة بعد الالف
منونة وغير منونة وجاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير
منونة وقد يقصر ان يقال انا بنيت الفعل منها جاجيت وعاعيت
بابدال الالف يا واصلها حامي وعاعي كما تقول لا لبيت لم اكثر من
قول لا لا وتقول حيحيوت بفتح النا دعا لها الى الشرب وصل زجر للناقة وكذا
هيج بفتح الها وكسر الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير
منون وجب بسكون النا وكسرها منونة زجر للجمل وكذا حاه مكسورة
لما منونة وغير منون وقد يسكن لصفار الابل اذا نفرت وقد وع بكسر
الها وقد يسكن دعا للديك وفتح النون وتشديد الحا المفتوحة او المكسورة

وقد

وقد تخفف ساكنة صوت عند اناخة البعير وكذا بيج واج بكسر اولهما ويجوز
في الجيم الكسر والسكون ويقال لزجر الغنم اس مكسورا لهمزة ساكنة
بين السين وكذا هس وهيل لضم الها وفتح السين المشددة وكذا بيج
بفتح الها وسكون الجيم وبقال ايضا في تسكين الاسد والذيب والكلب
وغيرها وقد تكسر الجيم منونة وكذا مجا وقع وقاع لزجر الغنم ايضا وليس
دعا لها بضم البا وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة وابي
بكسر التا وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعا للنيس عند السفاد وحي وعه
وعير بكسر العين والزاي وفتح والعين زجر للضان وساو تسوا للحمار
المؤدوعوع دعا للحمش وبي دعا للفرس وحي صياح بالدجاج وفوس
زجر للكلب بسكون السين وقس دعا له وكه بفتح الدال وسكون
الها وتشديد الراء ساكنة زجر بطاقا بمعنى اضرب واصله فارسي وقد
جعلت بمعنى المصدر مراعى اصلها في البنا فوصلها الاداه فلا
اي ان لا يكون ضرب الان ولا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات
الدالة على اصوات الناس نفس المتكلم وي وبي التنزه او التعجب وقد
ذكرنا ذلك في باب المفعول المطلق اذ وبا عند الفرا اصله وا ان اللام
كانت حرف جر وكان الاصل وي لك اي عجبا لك ثم كثر استعمالها حتى
وصار لام الفعل وصار وبلك وبلك تقولان حتى قالوا وبلا ووبل وبذهب
غيره اه وبل ووبس ووخ ووبب كلمات براسها بمعنى الهلاك
وانها مرصاد للافعال لها وقوله وبامه بروي بكسر اللام وضمها
فالضمة على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه بتدا محذوف
الخبر اي هلاكها حاصل اي اهلكها الله وهذا كما يقال في التعجب قاتله
الله ان الشيء اذا بلغ غايته يدعى له صونا عن عين الكمال كما قالوا
وي امه شيء عيني بشته بالفتح وي بالفتح اذا تعجبوا
وقولهم قاتله الله من شاذ حيث حذف الهمزة على غير القياس تخفيفا
لما صار وبلمه كلمة واحدة شبيه لمعنى عجبا واما ان يقال اصله
وي لامه اي عجبا لها اي ولد ولدت فقيل ضمة الهمزة الى اللام
المتحركة على غير القياس وحذف الهمزة تخفيفا لقصد التركيب
المذكور والكسر على ان اصله وي لامه فحذفت الهمزة على غير
القياس مع ضمها واما وي كان بحذوي كان الله عند الخليل وسيبويه
وي التي للتعجب ركبت مع كان مشتملة كاف الاية او مخففة منها في
قولهم ويكان من يكن له نشب يحب ومن يفتقر يعش عيش صعلوك

هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر في نحو قوله
وبكان الله بسط الرزق وبكانه انه لا يفلح الكافرون ونحو قوله و
بكان من يكفل له نسب وقال الفراء كلمة تعجب الحق بها كان الخطاب
كقوله قبل الفوارس ويك عنتر اقدم اي ويلك وعجبا لك وضم
اليها الله وتعني وبكانه لا يفلح الكافرون الم تر انه كان الخاطب يدعي
انهم يفلحون فقال له عجبا لك فسئل لم يتعجب منه فقال لا يفلح الكافرون
فحذفت حرف الجر مع ان وان كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى
الم تر بان اعرابيه سالت زوجها ابن ابيك فقال وبكانه وراء
البيت اي الم تر ان الله وراء البيت ثم لما صار بمعنى وبكان الحرف
تر لم تعمل كما في الخطاب للميت والمثنى والمجموع بل لزمت حالة
واحدة وهذا الذي قاله الفراء قريب من جهة المعنى ومن هذا
النوع اف واوه وقد ذكرنا بعضها والاسماء الافعال ومنه حيث تفتح
الحاء وتسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه غصة ما يغصه
ويوجعه كالجرح والطعن ومنه بخ وهي كلمة تقال عند الاعجاب
والرضى وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ لكل شيء يعجبك ويرضيك
للام فهو مستعمل استعمال المصادر كرضى وعلى ابن السكيت
به بمعنى بخ بخ ومنه بخ بكسر الهمزة وفتحها وجاء مشددة مكسورة
وكذا اخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر من قوله وصار وصل
الغانيات اخا وبروي كخا كالمصدر فاعرفه وهو مصدر بمعنى
المفعول اي تكرهها ومنه طخ حكاية صوت الضاحك وشيب
صوف مسافر الا بد اعبد الضرب وعيط صوت الفتيات اذا اد
نصابجوا في اللعب كلها مكسورة الاواخر ومنه مض بكسر
الميم والضاد على المشهور وفعل ثم صار الفتح وهو اسم لصوت
مخرج عند التمطق بالشفتين اي التصويت بانفراج احداهما
على الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثله زاد اياس بالكلية
بل فيه اجماع ما من حيث العادة ومن ثمة قيل انه في بض لطعما
ولما لم يكن هذا الصوت ثم فصارت بض كالحكاية عن ذلك
الصوت فبني بناء سائر الحكايات عن الاصوات قوله المركب
كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب في الحد العموم
فلا حاجة الى قوله كلمة وانما يطلب فيه بيان ماهية الشيء ولم
يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما في سائر الحدود المتقدمة

لانه



لانه في قسم الاسماء ولعله ذكر ليباين الوحدة اي اسم واحد حاصل من تركيب
كلمتين وليس من هذا الوجه ايضا محتاجا اليه لان المسمى بان اقسام الاسم
والفعل والحرف المذكورة في ابواب النحاة كلمات مفردة وقوله من كلمتين
اي حاصل من تانيفهما وانما قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين
ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف وفعل وحرف قوله
ليس بينهما نسبة اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك
ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة التي هي لان بين جزئيها
نسبة قبل العلمية وليسا بمبنيين بعد التسمية هي والمركبات
المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب واما
الجملة من لا قل توصف قبل العلمية لا بالاعداد ولا بالمبنيات من عوارد
الكلمة لا الكلام واما بعد العلمية فهي بحكيه اللفظ على ما يحكى فلا
يطلق عليها انها معربة في الظاهر او مبنية لاستقلال حرفها الاخر
بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذي كان
كذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدودات لان المقدر فيه حرف عطف
نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهي
نسبة العطف وغيره ولا يدخل في هذا الحد الامارات لاجل
العلمية نحو معدي كرب وتعلبك ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين
وذلك لانه اما مركب للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين
اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء او لا فان كان فالاول
والاشهر ابقاء الجزء الاخير على ما بدء مراعاة للاصل ويجوز اعرابه
اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا تمكين على قلة اضافة صدر
المركب اليه فيعرب لهما بالمضاف والمضاف فيعربان لفظيا كما جاء
في معدي كرب كما يحكى ولا يستنكر اضافة الفعل والحرف ولا اضافة
اليهما لانهما خرجا بالنسبة عن معناهما المانع من الاضافة هذا
هو الغالب على ما قيل وان لم يسمع في نحو سيبويه الاضافة وما
الجزء الاول فواجب البناء لضعفه الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني
فشابه الحرف فبني على الفتح ان كان معربا في الاصل او مبنيا
على غير الفتح نحو حكاية حركات المبني وانتاوي على حركته
اي حركة كانت وسكونه وهذا النوع فسيح اضاع لان الثاني اما
اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو طاب به او حرف نحو من زيد
واما فعل حال من الضمير والاول اسم نحو انا ضربت او فعل نحو خرج

ضرب احرف نحو من ضرب واما حرف والاول اسم نحو ابن من او فعل نحو
ضرب مز او حرف نحو من وان لم يكن في الاخير فيه الترديد سبب البنا
كمعدي كرب ويعلبك فالاولى بنا الجزء الاول كما ذكرنا وهو احتياجه الى
الثاني وجعل الثاني غير متصرف وقد بينى الثاني ايضا تشبيها بما بقي
من الحرف نحو خمسة عشر كما مر ايضا كلمتين احديهما عقيب الاخرى
وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كلمتان وقد يضاف صدر هذا
المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل مالم يعتل كمعدي كرب فان
حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا والعجز حينئذ مالم يضف امن الصرف
وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف فيه وان كان فعل التركيب منصرفا
اعتدادا بالتركيب الصدر كما اعتد به في اسكان يا معدي كرب وبان
ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني على الاضافة اما ضعفه فلان
التركيب لا ضارع غير معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلان
ليست حقيقة بل شبه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من
حيث ما كلمتان احديهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لا
تنصب يا بحي معدي كرب في النصب والثاني الذي كان مركبا
قبل العلمية معربا استحقا الاعراب معينين لفظا او تقديرا ولا فان كان
وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله
من الاعراب المعين وان كان لم قبل ذلك كما مر في الجملة الاسمية والفعلية
اذا كان الفعل معربا او من الاعراب العام اذا كان كذلك قبل
العلمية كما مر في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل
عمل الفعل نحو ضرب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه وكل
ذلك احتراما لخصوص الاعراب او عمومه وان لزم منه دوران
الاعراب على اخر الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة وكذا يترك الجزء
الاول على البنا اذا كان مبنيا كما في الفعلية اذا كان
مبنيا وكان في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب
وكما في نحو زيد وعلى زيد ولزيد والاسماء بغدو من الاحرف مبتداه
في الظاهر قال سيبويه السمي بالمعطوف مع العاطف من دون الجزء
واجب الحكاية اذ العاطف اما عامل او كالعامل على ما مر في باب التوابع
وكذا كل اسم يعمل للحرف نحو ان زيدا وما زيدا او من زيدا الا ان
حرف الجر فيه تفصيل وذلك انه لا يخلو ان يكون اصليا او لا فان
كان عند سيبويه والخليل فيه للحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله كالمضاف



كما في الثاني والثالث وقال الزجاج الجواز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفان
من جنس حركته ما احديهما في الاخرى ويعربا اعراب المضاف كما تزيد مما
عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجيء في باب العلم هذا قوله والاولى في
ان تزيد حرفا والاين الحرفين انما زيدتهما عليه في حال الافراد لياسقط
حرف اللين لساكنين فيبقى الحرف على حرف ومع الاضافة فالتنوين
حتى يكفي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وموطاهر
مذهب سيبويه لا يجعل اعراب المضاف لاغير فان كان فيهما حرف
لا يرد عليه حرفا من جنسه كما فعلوه في المسمى بحي بن زيد في
مشددة الياء كما مر في الافراد على ما يجيء في باب العلم والاولى
ترك الزيادة لانك امن من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة
واجاز الزجاج الحكاية في الثاني ايضا وكذا الخلاف في الثالث في حكاية
واعرابا نحو منذ سمر وان لم يكن الاول حرف فالحكاية كما مر في
لا غير افقا منهم بحو زيد ولزيد انما اختص حرف الجر بان يعامل
المجرور بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون محكيا
كما لا يكون المعرب محكيا كذا قال سيبويه هذا وقد جاء هذا الجملة هو
المسمى بها مضافا الى عجز اذا لم يكن الصدر ضميرا تشبيها للجزئين
بالمضاف والاولى اليه والاولى ان يكون ايضا تشبيها لضمير الخبر وجه
عدم مجيئه لو ثبت اضافة الفعل او الحرف بعد التركيب كما مر وكذا
ينبغي الجزء الثاني على حاله اذا كان مستحقا لاعراب تقديرا كان
مع ذلك مبنيا على حركة شابهة للاعراب كمار ويا زيد والاحسن
ان يحكي الجزءان على ما كانا عليه قبل التسمية احترازا عن الحركة الشابهة
لحركة الجزء الثاني من الاعرابية وان احترز الثاني قبل العلمية مستحقا
لخصوص اعراب فلا محالة من ان يحكي ومن الرقبل العلمية مطلق
اعراب مع التركيب اولا فان كان وهو في التوابع الخمسة مع متبوعاتها
لا غير بقي التابع مع المتبوع على ما كان عليه قبل التسمية من مخالفة
الاعراب عليه كما قلنا في المضاف والاسم العامل عمل الفعل ورايحي
الاصل في الاصل وتركه ايضا فيصرف عاقلة طريقة سمي به رجل
او امراة لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بل المجموع وليس المجموع
اسما مونثا فان سميت بعاقلة وحدها لانه ترك اللفظ الصرف
لان اللفظة مفرد وبجوز صرفه على الحكاية اذا جاز ان يجري الصفة
والموصوف وان كان موصوفها اسما فكما لك سميت بامراة عاقلة كما تقول

الحسن والحسين والحارث بالاعراب اعتبارا بالاصل الصفة ولذا سميت بطلحة وزيد
لم تصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فقال اردت
بطلحة واحد الطلحات اسم يختص صرفه كما كان مصروفا قبل التسمية
وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود التبوع كما
حكى بلا متبوع كان العامل على ما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع
قبل الوصول الى الثاني مقتضى اعراب فاصلا جرى بوجوه الاعراب
وتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثاني ليلا يصير المتبوع تابعا ويجوز
في الثواني مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو معدي كرب وجمي كرب
والاضافة الا عطف النسق في ان حرف العطف ما فرضناه فان حذف
حرف العطف قبل العلمية فبنيا ومعربا والى بعدها لتمام موجب في كليهما
امتنع الاول فالاحتياج الى الثاني وامتنع الثاني فتضمن الحرف
ويجوز كما في نحو معدي كرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف
مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف
الثاني وتركه وكذا كل ما تضمن الثاني فيه حرفا وان لم يكن عاطفا
نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلثة لبعد العلمية وانما جاز اعراب
الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك الحرف انجى بالعلمية
وان لم يكن للجزء الثاني فعل العلمية لاطلاق اعراب ولا معنية
فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وكما واذما وانما وكان ولعل
ونحوها وهذا تمام الكلام فيما سمي به المركب فوله فان تضمن
الثاني الى قوله الاصح اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة عشر وعشر
حذفت الواو وقصد المزج الاسمين وتركيبهما وانما مزج هذا المعطوف
بالمعطوف عليه دون مثل قولك لاب وابنا لان الاسمين معا
ههنا عدد واحد كعشرة كما في بعلاف نحو لاب وابنا وانما مزجا
البتة مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين واحد واثنان
ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي الفاظها
مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني
لتضمن الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة على عروض
البناء وان لهما في الاعراب اصلا وعلى المزج يخفف بعض الثقل
الحاصل من التركيب واجاز بعض الكوفيين اضافة البيف الى العشر
كسابقه بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما مر في العلم المركب
وانت كلف من عنايه وشغوفه بنت تمانى عشر من محبته وبني



حادي عشر الى تاسع عشر بنا خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر خمسة
وعشر كما تقول الخامس والعشرون والرابع والخمسون جوت عادتهم
بانما الجزء الثاني فيما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا تأتي المفرد من
المتعدد كما كان العدد تقول الثاني والعشرون كما قلت في العدد
اثنان وعشرون كان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه
في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلثة وعشرون رجلا ثلثة رجال
وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلثة عشر رجلا ثلثة رجال وعشر رجال
وليس معنى ثلث عشر واحد من الثلثة وعشرة ولا معنى الثالث والعاشر
والعشرون الواحد من الثلثة والعشرين بل المعنى الواحد من الثلثة
والعشر والواحد من الثلثة والعشرين فما معنى هذا العطف قلت
كان القياس ان يبنى من مجموع جزئي المركب نحو ثلثة عشر اسم فاعل
وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلثة وثلثين اذ
لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على موجد
من المتعدد لكان اسمي فاعلين والبين على مفردين وهو ضد المقصود
فلما بين اذ عدت في قولك ثالث وعشرون ليس بمعنى المفرد من
المتعدد كما في قولك الباب العشرون بل هو وفاق على معنى العدد
كما كان في ثلثة وعشرون ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلثة عشر
ثالث عشر اذا المفرد من العشر عاشر وليس كالعشرين اذ في لفظ العدد
ولفظ المفرد من المتعدد ههنا في صورة واحدة حتى لو اردنا بنا
اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلثة وعشرين او ثلث كما بنى من لفظ
الاحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بنا اسم الفاعل منهما مع بقاء
حروفهما لان لفظ الفاعل اسم كما في زيد فيها الف بعد الفاء وحرف
الاسمين اكثر من ثلثة مع حذف بعض حروف كل واحد منهما
وابقاء الاخر نحو ثالث في ثلثة عشر او ثالثين كان يلبس فاصط
الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها مستعمل من مجموعهما
على احدهما لفظا ويكون المراد انه من المجموع لان المعنى واحد
من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون
الثاني ليوذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد
وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف على الجزء الباقي
على متعدد المشتق ذلك الفاعل منه هو عدد معطوف على عدد
لا متعدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا معنى المعطوف عليه في

الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا او يستوي فيما قلنا المعطوف بحرف
ظاهر كما في الثالث والعشرون او بحرف مقدر كما في ثالث فاصل قولك جاءني
ثالث عشر جاءني واحد من ثلثة عشر فعشر معطوف على ثلثة لانه في واحد
ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة ثم عطفوا عشر على ظاهر
هذا الذي هو مقام المجموع لما اضطروا اليه فان قيل اولا كان معنى ثالث عشر
واحد من ثلثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلثة عشر فيقال ثالث عشر ثلثة
عشر اذ يكون المعنى واحد من ثلثة عشر وثلثة عشر فكذا هذا كما يضاف
ثالث مع ان معناه واحد من ثلث ثلثة فيضاف ثالث ثلثة وانما اضيف في
الموضعين لاحتمال ان يراد ثالث عشر اولو يضف الى اصله ثالث عشرين
او خمسين او مائة او فوقها لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد
يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه كما تقول الحسن رضي
الله عنه ثالث الاثنين عمر كما يجيء في باب العدد واذا عرفت هذا فثالث
عشر وثلثة عشر باللام فلا خلاف في بنائه على يائه لبنا علة البناء مع
اللام واما اذا اضيف كثلثة عشر ثلثة فقد ارتفع اعلاه خلاف كما يجيء
في باب العدد فان قلت فلم لم يجز الاعراب مع اللام المرجحة كما ثبت
الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل اين قلت لان الخروج
باشر اللام من المركب اي كسرة تستحق اعرابه للزوم دورانا لاعراب
في وسط الكلمة فالحق الاخير لم يباشره اللام بخلاف كل الاين فان
اللام باشرت فيه ما كان مبنيا وخلافا للاضافة فانها تباشر الثاني
في نحو قاتلة عمرو زيد ثم جوز الاخفش اعرابه كما يجيء في بابه
فهذا لانها تجر مع اللام على ان اين معرب الصدر لظهور الاختلاف
فيه كما في الزيدان وتحملوا اعرابه علة كما حكى وقال مذ ومنذ مبنيان
كسائر اخواته من الصدر لكونه محتاجا الى الجزء الثاني منه وقال كل
واحد من نطقي احد عشر واثني عشر صيغة مستقلة كما مر في هذان
وهذين واللذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور الصدر منه لانه
عرض بعد دخول علة البناء فيه اي تركيبه مع الثاني وكون الاعراب
لو اعرب كالحاصل في وسط الكلمة مما اوجب كونها كالعدم ورد ذلك
انهم لما اراد وا مزج الاسمين حذفوا الواو الموذن بالانفصال
ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر
الكتاب ولم تحذف النون لاجل البناء الا يرى الى بنا نحو يا زيدان
ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فمام عشر بعد

حذف



حذف النون مقامهما والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون
كلا تجعلهما كالابن في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب
يكون من التمام فلذا تختلف الاعراب قبل النون في المثنى والمجموع
كما تختلف قبل النون فصار اثنا عشر كاثنان والدليل على قيام عشر
مقام النون انه لا يضاف اثنى عشر كم يضاف اخوته تقول ثلثة عشرك
وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنان ويكون ان يقال
صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى و
الجمع لم يعتبر في غير هذا الموضع حذفها الا للاضافة فصار كانه
مضاف والمركب الاصافي لا يوجب البنا وليس قول من قال انه اعرب
لانه استنع حذف علامة التثنية اي الالف لاجل التركيب وتلك العلامة
اعراب فلم يسقط الاعراب الذي لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبنيان قائما
مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بنا المثنى جرد علامة التثنية عن
كونها اعرابا وذر علامة الجمع قصدوا الاعراب الثاني كجعلك ويا
الاولى في الاصح فقد تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا
المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه ومن المركبات قولهم
يا دي بدي وفيه لغات احدها هذه ومعنى عشرون ثاني الاول والثاني
تقول اعطه يا ذي يدي فالاول فاعل من بدات الشيء اي فعلته
ابتداء والثاني فعل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل ضاف الى مفعوله
واتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتدا المناسب ان يفعل ابتداء و
المراد بالبدي مصدر الفعل المتقدم وهو الاعطاء في مثالنا فعلى هذا
هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي ان يكون كل واحد منهما
معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد
من كلمة واحدة اذ معنى يا ذي يدي مبتدا وذلك كما قلنا فاه الى فيه
بفيه بدا بيد في باب الحال فشبه المضاف والمضاف اليه لا بحسب
معناهما الاصلي وافادتهما معنى المفرد بالمركب في نحو خمسة عشر فانه
مركب مشبه معنى المفرد افادته لمعناه اي العدد المعين كما افاده
عشرة لمعناها فانهى الاول لكونه جزء الثاني واحتياجه اليه وبنى
الثاني وان لم يتضمن الحرف تشبيها بما تضمنه نحو خمسة عشر
وبيت بيت كما ذكرنا في بعد يحذف ولم بين الجزاين واحد منهما
في نحو براح وبحوساة ودرهما وان افاد افادة المفرد ولذلك
اعرب او نهما اعراب المفرد الذي يفيدان معناه كما بين في باب

الحال للظهور لانفكاك الجزئين احدهما من صاحبه بالحرف المتخلل وكان بناء التي
جري بادي بدي على غير القياس كما يجيء فكثر بناؤه ايضا معناه النوع
الافراد بادي الحمى وبادي بدي لان العالم ينزل بالكلية عن معنى الى معنى
آخر عن غير لح للاصل الالحاح خفيا في بعض المواضع كما في نحو الحسن
والقياس فيما غير المضاف من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل
المنقول منه من احد الطرفين اي اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادي
بدء فان معناه الاضافة فيما نقلا اليه الا ان المنقول منه أظهر والمنقول اليه
افراد وجعل جار الله بادي بدي وايادي بدي وايادي سبا من باب
معدي كرب حملا على سيبويه من باب حمسة عشر وهو الاولى فان كان على
جمت الشيب ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب ان يقال شتى بن بادي
وبدا لان فيهما تركيبا بلا علمية ولم يسمعا منونين وكذا ايادي سبا
فانه لا يقال سبا لاسم رجل لان معنى ايدي سبا اولاد سبا بن يو
لم يشتهر ولبس قبيلة كما اول قوله تعالى لقد كان لسبا في مساكنهم و
حينئذ من سبا واما قال في قولها فعدها سيبويه من اخوات ايدي سبا
وجار الله من اخوات معدي كرب ولا دليل فيما على مذهب سيبويه
لان مجموع العلمتين علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية
ولا يكون مبنيا واما تخفيف يمرئ بادي بدي فنقول انه سكن الهمز
من بادي وقلب ياء وحذف الهمز من بدي وكلا التخفيفين خلاف
القياس فتاء بادي بدي اولى كما مني هذا ولي كما مني اللغة
والتاء بنية على وزن دعا فاصل بدء الحيان لان بدا على وزن طاب لم
يأت من هذا التركيب محققا الهمز تخفيفا وبدا مصدر بمعنى المفعول
فهو كبد من حيث المعنى والثالثة والرابعة والخامسة بادي بدي و
بدي او بدء الاولى من هذه اللغات كما ولي المكررين والثانية
على وزن كح او كرك اوجياد والبد والبدا مصدران بمعنى المفعول
وليس الجزآن في بعض اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه
كمكن الزم يا بادي السارق بعد القلب للتخفيف والثانية فيها كلها غير
مخففة وقد يقال بداه ذي بدء وبداه ذي بدء بداه ذي بدء
بداه على فعله ذي فعل وهي حالة المضاف اليه في الثلث بمعنى
المفعول لانه يقال للمضروب ذي ضرب كما يقال للضارب والقاضي
مصدرا بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال ليكون المعنى
كما في بادي بدا او منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف

اي وقت

اي وقت ابتدائك بما يبتدي به ومن ايدي سبا قولهم تفرقوا ايدي سبا
اي متفرقين اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي
كناية عن الايدي والاسوة لانهم في التفرق والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز
ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف المضاف وايصاله ويجوز
ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدي سبا وامر في بنا الاول والثاني
كما مر في بادي بدا فلذا لزم بادي السكون وسكن همزة سبا وقلبت الفا
وقد يقال ايدي سبا بالتنوين فيكون ايدي وايادي مضافين الى سبا كلمة
بلزوم سكون تاليهما وقلب همزة سبا وقد استعمل حوالي الخمسة عشر مبنية
الجزئين ظرف كقولهم يوم وصباح مساوحين بنيين واحوالي الكوفيين كقوله
كفة وهو لاي بيت بيت واحد برفة اولغيته صحرح صحرح وبجر اضافة
المصدر من هذه الظروف والاحوال الى المجرور انما لم تعين ما الجزئين فيها
تعين في خمسة عشر لظهور تضمن الحرف في خمسة هذه المركبات اذ يحتمل
ان يكون كلها بتقدير كلها بتقدير الحرف وان لا يكون فاذا قدرناها قلنا
ان معنى قيله يوم يوم وصباح مساوحين حين اي يوما فيوما وصباحا
مساوحينا اي كل يوم وكل صباح ومساء وحين والعائد في هذا
اليوم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اي في كل ساعة اذا قلت الفا
التعقيب فيكون المعنى يوما ويوما عقيبه بلا انفصال الى ما لا يتناهى فاقتصر
على اول الحد ز اي التعجيبة كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين وتساق وكره
وكذا صباح ومساوحين وقلنا ان اصل كفة وبعناه متواجهين ودي كفة
مني كفة منه فان كلا منهما يمكن ان يكون صاحبه عن الاول والاعراض واصل
حادي بيت بيت والمعنى ملاصقا بيتي والمعنى ملاصقا بيتي وبينه
اي تجانف سائر فان كما تقول كما تفعل كل رجل وضيعته كما ذكرنا
في باب الحاء في قولهم بين الشاة شاة ودرهما واصل القيمة صحرح تحرح
ومعناه ظاهر بين ذوي صحرح اي انكشاف وبحر اي اتساع اي في غير حيض
واخيرته صحرح بحره ومعناه كاشفا للخبر اي ذا صحرح ويجوز ان يكون
مصدرا لا حالا اي لاقا لها واحيانا اذا صحرح وان لم يقدر حرف العطف
فانا ازا المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء حينا بعد حين كقوله
ولا فاضلهم فان يمسوا عدوا بالحرب حينا بعد حاين ولغيته دائنة
مع لغة اي بعد كفة كما يروى عن رؤبة لغوه اي بعد كفة تقول لغوت كما
عن كراع وهو جاري بيت بيت اي ذا بيت بعد بيت واحيرته محرم مع حره
واذا صحرحه الى آخر الثلاثة نحو صحرح بحرح على الاتباع كما في

حيث بيت اي بتقدير تركيب ثنت كلمات والنحو ايضا بمعنى الاظهار لان نحو
الابل يتضمنه ومنه قولهم قتله خبرا وقولهم للعامل نحو بر الان الفعل
والنحو يتضمنا الاظهار مأخوذ من دليل الحيوان قال اضيف هذه الظروف والاحوال
فاما ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عد تقدير
الحرف واما ان تكون تشبيها بالمضاف في المضاف اليه كما قلنا في معدي
كرب ولدات في نحو خمسة عشر اذا جعلا علما جاز الاضافة تشبيها فاما اخرجت
هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم يجز الرفع
فلو لا قال يوم يوم ما ارد ناجزا لك والقروض اما جزا وانتهك في كل يوم يوم وفي
صباح مساء ذلك لان علة بنا الاسمين لم تكن فيهما ظاهرة كما مر تمكن لهما
حسن تقدير ذلك وقوعهما موقع ما يكثر بناؤه وهو الظروف وفي موقع الحال
التمييز فاذا لم يقعا موقعها لم يقدر ذلك واستعمل الخمسة عشر وجوها
احوالا لازمة للحالية نحو تفرقوا اشعث رثا وشذر مذر وتفتح فاه الكلمات
وكسرها وجذع جذع بكسر العين لاحول ولا حول ومعنى منشورا وكرة
بيتا حيث بيت اي متحيزين ضايعين وسقط بين بيتا اي بين الحي
وبين الميت وبين اثنانية زايدة كما في قولهم المال بيني وبينك ولم
يسمع في هذه الكلمات الاضافة كما سمعت في المذكور فهل مع انه يمكن
ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاولى فيشعر من اشعرت
عليه صيعته اي انتشرت ولم يربط ونحوه من نعمر النعم اي هاج
بالمطر وسرح وشذر من التشذر اي التفرق ومذر من التذرير وهو
الاطلاق سراف والميم بدل من الباء ويقال تشذر بذر بالباء على الاصل
او من مدرت البيضة اي فسدت وجذع من الجذع وهو القطع وبدع
من قولهم فلان مدراع اي كذاب يغشى الاخبار وينشرها وحيث
بيت وقد بيتوا ان وقد يقال حيث بيت بكسر الباءين واصلهما حذف
بوت وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو حيث بوتا
من الاستحانة والاستباتة ومما بمعنى يقال استحث البعير اذا ضاع
في التراب فطلبته وقد جاءت بات بنحو الثانين وجاءت باث
بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو قاس باس وحاك باك وجاز
قلب الواو ياء والفا للاستثقال الحاصل بالكسر ومن نونهما قالوا في
الثاني انبا عا كما في حيث بيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع
كونها مشتقة لجذع مذع وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب
وقد مثل لهذا المركب في غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير

الحرف

الحرف في مثله غير متعين وانما حسنه الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم
قعدوا في حيص بيص اي وقعة عظيمة بفتح الصاد بن والباء ان مكسورتا ن
او مفتوحتان والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اي وقعوا في
هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة فقلبوا الواو يا للازدواج
ونحو اولي من العكس لان الباء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب الباء واوا
وقد ينون الجزاين مع كسر الثاني وفتحها فيكونان معربين والثاني
اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الصادين والفاء ان مفتو حتان
او مكسورتان تشبيها بالاصوات وجاحاص باص كجاف باث بنحوهما
واما الخاز باز فانه مركب من اسم فاعل جزي اي مهر وغلب في من فاعل
بزي اذا سما وارتفع كاند قيل هو الخازي والبازي فركب وجعلا اسما
واحدا وتصرف فيه على سبعة خاز بان بكسر الزاءين وبنا الاسمين على
الكسر تشبيها بالصوت وخاز باز تشبيها بخمسة عشر وكان اصله
الخازي والبازي على عطف احد النعتين على الاخر وجاز باز كسابك
على ان يذهب اولهما على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول ههنا بخلاف
نحو يعلبك نظرا الى صل الراب وانما منع الصرف في هذين الوجهين
للعلمية الجنسية والتركيب واذا دخله اللام انكسر الثاني جرا كان في جر
سايرغير المنصرف وجاز باز باعرابهما على اضافة الاول الى الثاني كما
يجوز في تعلبا فيجوز صرف الثاني وترك صرفه وجاز باكما ضوفا وجاز
باركفرطاس وليس الاخيران مركبين من كلمتين بل هما واحد منهما اسم
صيغ من اسمين كما قيل عبقسي في عبد القيس واذا دخلت اللام على
هذه اللغات لم يغير ما كان سببا عن بنايه كما في حمة عرقا دوجز
الخاز باز حنونا ولها خمسة معان ضرب من العشب وذباب يكون في
العشب وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور وحاك باف للكلاح
وفاش ماش للفلمان وكل منهما سمي بصوته كما يحكى على صوتا بيهما
الكتاكم وكذا للعدد وكتب ودويبة للحديث الكناية في اللغة والاصطلا
ان يعبر عن شيء معنى لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة
عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد
زيدا وقال فلان كيت وكيت اي ما عاني بعض من سمع او لتشاحه المعبر
عنه كمن في الجرح او الفعل القبيح كوطيء وقضيت عن جامعت
والغايط للحدث او للاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم او
لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد كثير القرى اي الغير الذي

من الاعراض والكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ
كقوله كان فعله لم تملا مركبها ويا بكر ولم يخلع ولحز كانيا اي حليما ورب
برجل افعل اي احمق وقد يكون المراد بحرف ذلك كالعار والمعميات نحو
اكفف اكفف في صمه وكذا الاوزان يعبر بها عن موزوناتها في اطلاح
النحاة كقولهم افعل صيغة لا يتصرف هو عبارة عن كلمة او لها بمنزله
زايد بعدها سابعة عين مفتوحة بعد لام وكذا غيرها من الاوزان
كما يجيء في باب الاعلام فيكون على هذا الاستفهامية كناية لانها للسوال
من عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسما الاستفهام لان كلها
سوال عن معين غير مصرح باسمه فمن سوال عن ذي العلم المعين غير
المعين باسمه ولو صرح من قلت ان يدا لعمرو واذلك الناصل امر ذلك
الجاهل وابن سوال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسما الشرط
كما يجيء كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى اي الموضوع
للمعين شرطا كان او استفهاما ايكلني بمعنى الاسما شرطا او استفهاما
عن المعينات غير المحصورة اختصارا اذا كان يطول عليك لو قلت
مكان اين زيد دار امر في السوق امر في الخان الى غير ذلك من
المعينات فحرف الشرط والاستفهام ومقدار ان قبلها كما هو مذهب
سيبويه وهي كنايات عن المعينات التي لانتناها كما مر وقولنا الصنف
ليس من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم ان من
كناية عن العقلاء وما عن غيره وقولك انا وانت ليس بكناية لانه
تصريح بالمراد وضمير الغايب كناية اذ هو دال على المعنى بواسطة
المرجوع اليه غير صريح بظاهره فيه ويقال كنيت عن كذا وكذا وكنوت
قال والذي لا كنوا عن قدور بغيرها واعرب احيانا بها فاصرح فالكناية
ضد التصريح لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات ليست بمبنية
فان فلانا وفلانة معربان بالاتفاق ومما معربان والمبني منها كم وكذا
وكابن وليت ودهيت واما اسما الاستفهام والشرط فلم يعد
ههنا لان لها بابا اخر اختص به فالكنايات كالطروفة تكون كل
واحد منهما قسمين معربا ومبنيا قال المصنف المراد بالكنايات
الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا اما لابهامه
على المخاطب او لنسيانه هكم لا يكون من هذا القبيل على ما افربه
استفهامية كانت او خبرية والا لفظ كذا في قولك عندي كذا رجلا
لانه ليس حكاية عما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك

كان

كان من الامر ليت وكيت وذيت وذيت بلى قوله قال قولك ان كذا وقال
كيت وكيت داخلة في حد وكابن خارج عنه نحو كابن رجلا عندي واعلم
ان بنا الخبرية لشبهها باخوات الاستفهامية قاك المصنف والاندلسي
لتضمنها معنى الانشا الذي هو بالحروف غالبا كضمن الاستفهام وحرف
التخصيص وغير ذلك فاسبهنا ما تضمن معنى الحرف فان قيل الكلام
الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة
مطابقا لما تكلم فان طابقه سمي كلامه صدقا والا فكذبا والانشاء
ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يقصد المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام
والكلام المصدر بكم او برب لا يدفيه من قصد المتكلم مطابقته للخارج
نحو كم رجل اكرمت ورب من تشجعت عيطا صدره فيصح ان يقال
ما لقيت احدا ولم ينقض صدرا حد وجواز التصديق والتكذيب
دليل كونهما خبرين فالجواب ان معنى الانشا في كم ورب الاستكثار لكثرة
رب للاستقلال ولا يقصد المتكلم ان للمعين خارجا بل هو الموجد
لهما بكلامه بل يقصد ان شيا في الخارج كثرة او قلة لاستكثار او لاستقلال
فلا يصح ان يقال له كذبت وانك ما استكثرت اللقاء وما
استقللت الانضاح كما قال ما اكثر هجرهم صح ان يقول ليسه الكثير
ولم يصح ان يقول ما تعجبت من كثرتهم وليس كذلك ما قام زيد
فانه لا يفيد انك تعد قيامه منفيا بهذا الكلام كما افاد كم رجل لقيته
انك تعد لقاءه كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم ما تنفيه في
الخارج وما في تمام القول فيه في افعال المدح والذم ان شاء الله تعالى
واما بنا كذا فلانه في الاصل اسم المقصود به الاشارة ثم دخل فيه
كاف التشبيه وكان ذا مشابهة الى عدد معين في ذهن المتكلم
عند نون السامع ثم صار المجموع بمعنى كم والجامي عن الخبر معنى
التشبيه والاشارة كما ذكر فاء في فاها لفيك وايدي سبا فصار الكلما
كلمة واحدة ولذا تقول ان كذا مالا على انه خبر ان ولا تقول
ان اسمها ان الكاف الاسمية لانها عند سيبويه لا تكون اسمية
الا للضرورة كما يجيء في حروف فيبقى ذا على اصل بنايه فقوله كذا
للعدد وقد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا واما كابن فهو
كاف التشبيه دخلت على اي التي هي في غاية الابهام اذا قطعت
عن الاضافة فكابن مثل كذا في كون المجرور بها معلوما عند السامع
الا ان في ذا اشارة في الاصل الى حاضر في ذهن المتكلم بخلاف اي

ت

فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكاين زنة في الاصل عن الكاف لا عن ذا واي كما في مثل رجلا لانك تبين زنة في ذلك رجلا وكابن رجلا از مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم يبن العدد المبهم فاي في الاصل كان معربا لكنه التحق عن الجزئين معنا هما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد يعني لم الحق به فصار كانه مبني على السكون اخر نون ساكنة كما في من لا يرى تمكن فكذا يثبت مع الياء ون مع التنوين لا صورة لها خطا ولاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقيل كابن بالالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة فالبونس هم اسم فاعل من كان وذهب المبرد مو الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوها اسما على فاعل فالكاف فالكلمة والهمزة التي كانت فاي صارت عينا وصارت احد ي الياءين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل الياء الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها اذ قبلها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت العين اي الياء الساكنة على الهمزة وقلبت الفا مع سكونها كما في طاي ثم فعل كسرة الياء الى الهمزة ايماما للتغيير وحذف التنوين بتوليا ان من لغاية في نحو ككع بحذف وحركة الهمزة مع الياء الاولى وجاء نحو ضع يضع اما على العين حذف واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام الى الهمزة وحذفها للتنوين كما في عد وسج وعند الكوفيين كذا ايضا مركب كابن من كاف التشبيه وذلك لان ما ذكرناه من الموصولات للجمع ماهيته لا ذ وايا مثلا اي وذا حذفت الها وسكن الميم للتركيب وحذف الفها اذ الكلمت في الاستفهام فيا سر يحمل موقعه فتكون لم الاستفهامية لقوله يا ايا الاسود لم خليتني واما عند البصريين فلا تركيبة فيه واما كيت وذيت قائما بكيتا الان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي هي لا تستحق اعرابا ولا بناء كما مر في المركبات فان قيل فكان يجب ان لا تكون مبنية ايضا

كالجمل



قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفرد ويجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بناء لم يجز ان يخلو منهما شيء في على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلام عليه وهو البناء او بعض المبنيات وهو الخالي عن التركيب يكفيه عروه عن سبب الاعراب سبب البناء كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انهما وضعا للتكوفا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قولك فلان كيت وكيت اي زيد قايم مثلا وهو في موضع النصب قلت ان الاعراب المحكي في الجملة عارض فلم يعتد به وبناهما على الفتح لثقل الياء كما في ايين وكيف ولكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل فجوز بناءهما على الضم والكسر ايضا نحو حيث وحيثما لاستعمالا الامكنة بين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففتان من كيه وذيه بحذف لام الكلمة وابدال التاء منها كما في بنت والوقف عليهما با تا كما علي بنت ومن العرب من يستعملها على الاصل فلا تكفا الا مفتوحتين لثقل التشديد والوقف عليهما بالها ولا مهما با لا واو اذ ليس في الكلام مثل حيوت وواو حيوان بدل من الياء الا عند المازني ولم يقل ان اصلهما كويه وذويه كان التاء في كيت وذيت بدل من اللام فلو كان العين واو القلت ذوت وكوت والتا فيهما كلتوهما عبارة عن الفضيتين وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء مكان تاكيت مفتوحة ومكسورة قوله كلمة الاستفهامية مميزها منصوب مفرد والخبرية مجرور مفرد ومجموع ولذا جاز من هم فيهما ولهما صدر الكلام اي كلمة الاستفهامية والخبرية تدلان على معدود وعدد فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهام والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود لا يحذف الا لدليل كما تقول متى لكم عندك اذا جرى ذكر الدنانير اي كم دينارا اي كم عندي اي دينار قالوا وحذف مميز الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا لها على المرتبة الوسطى من العدد ويجيء العلة في باب العدد وانما حملت على وسطى المراتب لان السايل لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة اولى وكم مؤنثة

تقدير اكم فصل المميز عن كم الاستفهامية جايز في الاختيار نحو كم
بدن غلاما ولا يجوز في العدد الا الضرورة كما قال علي ابني بعد ما قد مضى
ثلثون الهجر حولا كميلا وذلك ان العدد مع المعدود كلمة واحدة الا ترى
ان عشرين مع مميزه بمنزلة رجل او رجلان ولو وجد الظاهر الا
على المعدود دون العدد كما في المفرد الذي لم يضاف الى العدد وكذا
كل مقدار مع مميزه لا ينفصل بينهما نحو طل زيتا لانه هو الدال على اطلاق
احدهما على الاخر بخلاف كم الاستفهامية مع مميزها ولا يجوز جر مميز
الاستفهامية الا اذا اجرت بحرف الجر نحو على كم جذع بنى هذا
وكم رجل مررت فيجوز مسئلة مع النصب الجر والمجرور فصد نظا
كم ومميزه وجرا والجر والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه
كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويكون اضمارها
قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان ما البدل يتضمن
الاستفهام فيفترق بمن الاستفهام كما مر في باب البدل ولا يكون
مميز كم الاستفهامية محمولا على مميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين و
على ما اجازاه مررت في العدد اعشرون غلاما لانك اذا اردت طوايف
من الغلمان يبتغي جوابا كم غلاما لك بهذا المعنى وقال البصريون
لو جاز نحو كم غلاما لك فالنصوب حالا لا تمييز والتمييز مجرور
اي كم نفسا لك حال كونها غلاما والعامل في الحال الجار و
المجرور ولا يجوز عندهم كم غلاما لك الا على مذهب الاخفش
كما تقدم في الحال والجر في مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفرا
فانه عنده بمن مقدرة وهذا قال الخليل في لاه ابوك انه مجرور
بلام مقدرة وانما جوز الفرا عمل الجار والمقدر ههنا وان كان في
محل الموضع نادرا لكثرة دخول من على مميز على مميز الخبرية نحو
كم من ملك وكم من قرية والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه
لقوة الدلالة عليه فان فصل بين الخبرية ومميزها جاز جره
عند الفرا لانه يجره بمن المقدرة لا بالاضافة وغيره يوجب
نصبه حملا على الاستفهامية ولا يمكن الاضافة مع الفصل
الا على مذهب يونس فانه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظرف
وشبهه فيجيز في الاختيار نحو قوله كم يوم دونك نال العلى
وكم بخله قد وضعه وقال الاندلسي ان يونس يجيز الفصل



بهما ان الظرف وشبهه اذا لم يكن مستقرا ولم يتحمل ضميرا عدم الاستقرار عن
يونس كما تقدم في باب لا التبرية نحو لا ابالك اليوم والدليل على
جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله كم رع بني سعد ابن بكر سعد منهم
الدسيعة ماجد نفاع وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل وان كان بالظرف
الا للضرورة نحو قوله كم رع بني سعد بن بكر سيد البيت واما الجر مع
الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفرا بنا على مذهبه المتقدم وذلك
نحو قوله كم نالني فضلا على عادة اذ لا اكاد من الاقتار احتمل واذا
كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل مميز وجب الاتيان بمن ليلا
يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله كم تركوا من جنات وكم
اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور ومميزها هي الفصل
كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض ما ذكرنا ينصب مميز كم
الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييز بينها و
بين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان تكون كم
عمة بالنصب خبرية وانما اكثر مميز الخبرية المفرد وهو الاكثر من الجمع
لان كم للتكثير فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف
وانما جاز الجمع فيه ولم يكثر في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير
دلالة على الكثرة فاستغني بذلك عن جمع المميز واما كم فهو كناية
عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوز واجمع مميزه نصريحا بالكثرة
قوله وتدخل من فيما اي في مميز ما من الخبرية فكثيرا نحو
من ملك في السموات وكم من قرية ودلك لما افقته جر المميز المضاف
اليه كم واما ضمير كم الاستفهامية فلما اكثر عليه مجرورا بمن دل
دل عليه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا جر المميز
بمن وجب نقد بركم سنونة قوله ولهما صدر الكلام اما الاستفهامية
فللاستفهام واما الخبرية فانما تضمنته من المعنى الانشائي الكثير
كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلا
وانما في تضمنهما معنى الانشاء اعني رب وكم نظر كما جاي في باب
التعجب وانما وجب تصدر ما تضمن معنى الانشاء لانه موكل في الكلام
بخرج له عن الخبرية في كل ما اخرج معنى الجملة من الاستفهام والعرض
والتمني والتشبيه ونحو ذلك فحقه صدر تلك الجملة حرفا ان يحمل
السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جا المغير في اخرها
تشوش خاطر لانه يجوز رجوع معناه الى ما قبله من الجملة موترا

فيه وجوبا الجملة على حالها فيترتب جملة اخرى موتر ذلك الموتر
فيها قوله كلا اسما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما قبله حرف
جر اضاف مجرور وكل ما بعده فعل غير مستقل عند كان نصبه
مفعولا على حسبه والا فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان
ظرفا وكذلك اسما الاستفهام والشرط قوله كلا اسما اي كم لاستفهامية
وكم الخبرية وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان
ولا بد لكل اسم متقدم كب من اعراب وسماقبلان لعوامل الرفع
والنصب والجر قوله فكل ما بعده فعل اخذ بفصل مواقعها في الاعراب
يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير
الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان منصوبا محمولا
على حسب ذلك الفعل اي على حسب اقتضائه ان اقتضى له
المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربته
وكم غلام ملكت والاولى ان تقول محمولا على حسبه وحسب التمييز
معا وذلك انك تقول كم يوما صمت فكم منصوب على الظرف
مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك
من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل
وحسب التمييز فبقولك تعين للظرفية ولو قلت كم رجلا لكان
انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب بكونه
مفعولا مطلقا ويكون ان يجعل في هذه المواضع مبتدا والجملة
خبره والضمير في الجملة مقدر على ضعف كما مر قوله ما بعده فعل
اي فعل او شبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب
وليس معمولا لنصابه لا مفعولا به او ظرفا او مصدرا او خبر كان
نحو كم مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله
كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه متقض بقولك كم جارية ان
جاء فعل غير مشتغل عن كم بضمير لان بمعنى لا اشتغال عنه
بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب غير كما ذكرنا في باب المنصوب
على شريطة التفسير قوله وعلى ما قبله حرف جر او مضاف مجرور
انما جاز تقديم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام
لان تأخير الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم
الجار عليهما على ان يجعل الجار مع ما سواكان اسما او حرفا مع المجرور
كلمة واحدة مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته

ولهذا

ولهذا حذف الف ما الاستفهامية المجرورة كما مر في الموصولات تقول
بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراد
كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اي ان لم يكن بعده
فعل غير مشتغل بضميره والا قبله جار فهو مرفوع وذلك انه اذا لم
يكن لا قبله عامل لا بعده كان اسما مجردا عن العوامل على رأي
البصريين فيكون مبتدا او خبرا فاما ان لا يكون بعده فعل نحو كم
مالك وان كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية
نحو كم رجلا جاءك او لم رجلا جاءك غلامه او على المفعولية نحو كم
رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول
او متعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير بكم رجلا ضربت ضربته
لجاز لان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتفسير كما يأتي
قبيل ولا مانع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر بعد وهو لفظا
والتصدر المقتضى هو المنصوص قوله ان لم يكن كم ظرفا وكونه
ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك فكم هنا منصوب المحل
او لا داخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان
التقدير بكم يوما كان سفرك ومرفوع المحل نائبا لقيامه مقام
عامله الذي هو خبر المبتدا ومثال كونه مفيدا كم رجل جاءني واما
كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبر الابتدا لكونه نكرة وهما
بعد معرفة كما مر في باب المبتدا قوله وكذلك اسما الاستفهام
والشرط اي يقع مرفوعه ومنصوبة ومجرورة على ما ذكرنا من
مواقع كم الآن ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين واذا لم تجر
نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا
عن الظرفية كما يجيء في باب الظروف ويقع اسم الاستفهام
محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا موصوفا نحو متى
عمدك نفلان وانما اسما الشرط فلا يكونان الا منصوبة على الظرفية
وما ليس بظرف نحو من وما يقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا فالمرفوع اما مبتدا نحو من ضرب ومن قام فمت واما
خبر ولا يكون الا استفهاما نحو من انت وما دينك والمنصوب
اما مفعول به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما
فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقرأ والمجرور
نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن

ثم راعى النظر في كلمات الشرط نحو من وما واي الى الشروط الا الى الجزاء
فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متقدما كان او لا ما في
مبتدا نحو من كان فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان
متعديا غير مشتغل عنه ناصبا الضميرها او لمتعلقه نحو من ضربته
يضربك او من ضربت غلامه يضربك فالاولى لونها مبتداه وجوز
ابتناءها بضمير يفسر الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل
عنه بضميرها ولا متعلق ضميرها فهي منصوبة نحو من ضربت
ضربت ونحو زكونها مبتداه على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء اداة
الشرط كما هو مذهب بعضهم في متى حيثما حينما على ما يجيء
في الظروف المبنية لكان كل من في نحو من جاءه فاضربه في
منصوبة المحل بفعل يفسر الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في اداة
الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما يعمل بنفسه لا يفسر العامل
كما مر في المنصوب على شريطة التفسير والسر في جواز عمل
الشرط في اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها للصدر
كانت القياس ان لا يعمل فيها لفظا اصلا وان كان متاخرا لان
مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فبصير لها مرتبة
في التاخير من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان
يعمل فيها ما خفه ان يليها بلا فصل كالشرط واما الجزاء فمفرط
تاخيره عنها لم يجوز عملها فيها سواء كانت ظرفا كمتى واين او
غيره كمن وما والدليل على انه لا يعمل الجزاء قبلها لانها لم يسمع من
الاستفراغ نحو اجهد جهدك فاضرب بنصب ايهم وان قلنا ان الجزاء في
الشرط مقدر قبل كما انه كما هو مذهب سيبويه فكما انه اذا امتنع
لفعل مقدر ان يفسر ما بعد ايا سواء كانت مصدرية او منصوبة
اذ حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او مقدر كما يجيء في
قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات
الاستفهام لان ممزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم
قوله وفي تمييز مثل كم عمة لك بل بدير وخاله ثلثة او جدود
تحذف في مثل كم مالك وكم مكثت البيت للصدر ذف وقامه
قد عاقد حلبت على عشاري العدعا الموجة الرسع من البداو
الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم التي تيبع يعني انما كثرة
الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها تشبه الى شوء الحافة

ولما عدي



واما عدي حلبت بعلى لتضمين حلبت عشاري معنى ثقلت او
تسلطت اي كنت كاره الحلب منه مستكفا منه فحذف متعلق على كرهي
ووجه النصب في عمة كون كم خبرية على ما تقدم من جواز نصب تمييزها
عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل
التهكم كانه يقول تنعى الحلب تابه الا انك دائب عني عدد الحالبات
والجر على ان لم خبريه والرفع على حذف المميز اما مصدرا بتقدير كم
حلبة نصبا وجرا فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على
الاخبار واما ظرفا بتقدير كم من نصبا على التهكم وجرا على الاخبار
فبرفع عمة بالابتداء صفته والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة
المحل اما مفعول مطلق لخبر المبتدا او ظرف له كما تقول اضربان زيدا
ضرب ام مرتين اذ تقدير ضرب واعلم ان تمييز كم لا يكون الا نكرة استفهامية
كان او لا اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية
فلانها كناية عن عدد مبهم وبعدد وكذلك والغرض من اتيان بيان
جنس ذلك العدد والمبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف وقع
التعريف ضايعا وكم في كاينة بمفرد اللفظ تذكر قال الاندلسي يجوز
الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسؤول عنه مثنى ومجموع و
يجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاءك وجاولك وكذا الخبرية وقال
بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعنى فينبغي على هذا ان لا يعود عليه
ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم عن عدد الجماعة
الذين جاؤا المخاطب مفصلين رجلين رجلين لوجب ان يقال
كم رجلين جاءك لانك اذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى او
مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين وابي
رجلين لا افضل رجال واي رجال على ما مر في باب الاضافة ولم
يسمع كم رجلين استفهاما ولا خبرا ويجوز كم امراة جاءتك وجيتك
وجاز حملا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا
الى التمييز لفقا المبتدا بالاضمير من الخبر وهي جملة ولا تقول كم رجلا
وفتاة جاؤك والعطف للجمع على مميز الاستفهامية عند البصريين
واما قولك كم شاة وسخلة فالكوفيون المعطوف ايضا مجرور على ما يبين
في باب المعارف وقد جوز بعض النحاة نحو كم رجلا وفتاة لانه يجوز
في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المائة الهجان
وعبدها وتقول لمن ليت امراة وكم رجلا وهي جاءاني عطفا على لهم

ولا يجوز كم امراة وايا ها بالعطف على التمييز لان المراة الملفقة ذات واحد
فلا يدخل فيها التفصيل ولا التكثير ولما كان لفظ السراج عن سيبويه
انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لانه يستقيم كم مال ولا يستقيم كابن
لك كما لا يستقيم رب لك وليس بدليل واضح وذلك لان كم لكثرة
استفهما لها دون كابن جاز حذف مميزها وقال بعضهم يجر مميزها بعدها
ولعل ذلك لانه لو لم يثبت بمن جب نصب مميزها لتحيه بعد التنوين
فكان مميزها كمميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى الخبرية وقد جاء
كابن غير ذا الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابي بن كعب لو زيد
حنيش كابن غير سودة لاخرابي اي كم الخبرية وورود كذا مكررا
مع واو نحو كذا وكذا اكثر من افراده ولم تكرر بلا واو ويكنى به عن
العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا ولا دلالة
فيه على التاثير القافا وكنى بعضهم المميز بجمع نحو كذا اذا بهم عن تلثة وبما
وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد
وعشرين وبابه وبه قال ابو حنيفة رضي الله عنه فطا بقوا به العدد
حتى جاز والدراهم بالجر حملا على باية درهم وهو خروج عن لغة العرب
لانه لم يرد ممير كذا بجر وراوان في رحمه الله لا بنظرية تفسير
الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصل لان الفصلة
تدل على كمية العدد نصا والمبهمة لا تدل عليه بل يلزم بالافراد بما
لهم ما هو بين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهم واحد اذ هو
المتيقن اعراب كذا وكابن ما قلنا في كم ولو لم تقول ان الكاف فيها واو
في محل الاعراب لان الجزء بين ما دايا بالتركيب كلمة واحدة كما مع ولا تقدم
من تقدير الاعراب على انا عتبار الموصل قوله الظروف منها ما قطع
به عن الاضافة كقبل وبعد واخواتهما غير وليس غير وهب اعلم ان
المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة وبعد وتحت وفوق وامام
وقدام ووراء وخلف وسط ودون واول وعل وعلى وعن علو ولا يقاس
عليها ما معناها نحو يمين وشمال واضم وغير ذلك ينبغي ان يعرف
انه يحذف المضاف اليه ويورد المحذوف فيضاف اليه اسم تالغ للمضاف
الاول نحو قوله الاعلاله او بداهة سابغ وان لم يورد فلا يحذف
الا مما هو دال على امر نسبي لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتها المذكورة
وكل وبعض واذ وقد هذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين
ذلك المحذوف وانما يثبت حذف الظرف عند قطعها عن المضاف اليه

لمتابعتها



لمشابهتها احتياجها الى معنى وهذا المحذوف فما قلت فهذا الاحتياج حاصل
لها مع وجود المضاف اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب
اسميتها لاختصاصها بالاسما ما حيث قالوا قاف وان كانت مضافة
الى الجملة الموجودة الان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى
مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوفا ولما ابدل التنوين
من المضاف اليه لهذا بنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله واما اختيار
الثاني من الظروف دون النقيض لانها ظروف قليلة التصرف وعاد
منه على ما مر في المعمول فيه وعدم التصرف يناسب البنا اذ معناه عدم
التصرف فلا اعراب ويجوز ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين
من المضاف اليه ويعرفن كقوله ونحن قتلنا الازد ازد شنوءة فما شربوا بعدا
على لذة * نعم وقال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات وفي
القراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن بعد وبقال ابدا بها او لا عطاي هذا
لا فرق في المعنى بين ما اعرف من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها
وهو الحق وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى
كنت قبلا اي قبل ما وابدا انا ولا اي متقدما ومعين من قبل ومن بعد اي
متقدما ومتاخرا لان من لا يدخل قبل وبعد وتنوين هذه الظروف المضمنة
لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبل وقبلا كما قيل في النادي
المضموم يا مطر ويا مطر فيجوز ان يكون قوله فما شربوا بعدا وقوله وكنت
قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة غايات لانه كان
منتهى الاصل ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية
هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب
صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه
ولم يسم كل بعض مقطوع الاضافة غايات لحصول العوض عن
المضاف اليه وتقول حيثه من علما يضا كم ومن عال الغاض ومن معاد
كمراد ومن علا كقضا ومن علو مفتوح الفا مثلث اللام فاذا ابنيت على
الضم وجب حذف اللام اي الياء فسا اذا قلت على لاستثقل الضمة
على الياء لو حذفتها وقلبت ما قبلها ياء يتبين كونها مبنية على الضم كما
واما نحو يا قاضي فاطراد الضمة في النادي المفرد المعرفة وبرشي
اليه واذا قصدت بنا على ساكنة العين وجب فتح فاء وكان مع الاعراب
يجوز ضمه وكسره تقول على الدار كما تقول اسفل اما جواز بنا على على
الفتح نحو من علو من دون سائر الغايات فلثقل الواو المضمومة واما الكسر

فيد نحو علو وقاما التقدير المضاف اليه كما في قوله خالط من سلمي خياشيم
وقا وقولهم ليس غير بالفتح على ما سمع من الاستثنا فعلي هذا لا يكون هذا
الكسر الا مع الجار قبله او مع الاضافة الي ياء الضمير واما البنا بيه على الكسر
استثقالا للضمة واما الضم نحو من علو فعلي قياس سائر الغايات ويروي
بين الاعشى يا هلة اني اسي لسان لا اسر به من علو لا عجف منها ولا ذه
بضم واوها وكسرها وفتحها وبنا الغايات علي الحركة ليعلم ان لها
عرفا في الاعراب وعلي الضم خيرا با قوي الحركات لما لحقها من الوهن
بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها
في حال الاعراب كانت في الغالب غير متصرفة فكانت اما مجرورة عن او
منصوبة علي الظرفية او ليخالف حركة بنايها حركة اعرابها قوله
واجري مجراه لا غير وليس غير حسب شبه غير بالظروف والغايات
لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة ولابهام
غير لا يتعرف بالاضافة وهي اشد ابهاما من مثل فلذا لم يبن مثل علي
الضم ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرية وليس نحو افعل
هذا الا بمبزر وجاني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا ولان و
غير التي بمعنى بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى
بعد ليس والمضاف اليه المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف
في نحو جاني زيد ليس الا فاما حذف منها المضاف اليه بنيت علي الضم
لمشابهتها بالغايات بالابهام واما حسب فجاز حذف منها المضاف
ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني علي الضم تشبيها بغير اذ لا تتعرف
بالاضافة مثلها مر في باب الاضافة قوله ومنه حيث ولا تضاف
الا الي جملة في الاكثر اعلم ان الظروف المضافة الي الجمل اما واجبة
الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة لا غير حيث في المكان واذ واذا
في الزمان علي خلاف فاذا هل هي مضافة الي الجملة التي تليها هو
اولا كما تجيء وحيث واذ يضافان الي الفعلية والاسمية واما اذا
في جواز اضافته الي الاسمية خلاف كما في النصوب علي شرطية الشهر
واما جايزة الاضافة الي الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الي الجملة
مستفادة منها احد الازمنة الثلثة ان شرط ذلك ليتناسب المضاف
والمضاف اليه في الدلالة علي مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين
وانما احتيج الي هذا التناسب لان الاضافة الي الجملة علي غير الاصل
اذ المضاف اليه هو المصدر الذي تضمنه لا نفس الجملة فعلي هذا لا يجوز

اضافة

اضافة مكان الي زمان لان الجملة لا يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا
قلنا الاصل ان يضاف الزمان الي الفعلية لدلالة الفعل علي الازمنة وضعا
فلذلك كانت اضافة الزمان الي الفعلية اكثر منها الي الاسمية والاسمية المضاف
اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثاني جزئي فعلا كقوله تعالي يوم هم
علي النار يفتنون او بكون مضمونها مشهور الوقوع في احد الازمنة الثلثة
وان كان جزآها اسمين اما في المضارع نحو اتيتك حين الحجاج امير او في المستقبل
نحو لا احترمك حين لا تكرم قال تعالي يوم هم بارزون قال المبرد في الكامل
لا يضاف الزمان الجايز الاضافة الي الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعني
حملا علي اذ الواجبة الاضافة الي الجمل وقال تعالي يوم هم علي النار يفتنون
ويوم هم بارزون ونحو ذلك بدله هذا الذي ذكرناه كله اذا اضيف الزمان
الي جملة هو في المعني ظرف مصدرها كما رأيت فاذا لم يكن الزمان ظرفا
للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما
يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الا حرف مصدري كان وان وما قبل
الجملة قال تعالي من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد تزيغ ومن قبل
ان تخرج ونحو ذلك واما الاضافة الي الفعلية نحو توقف لي بيت اخرج البك
فلكونه مصدرا بمعني البطء مقاما مقام الزمان المضاف والاصل زمان
وبت خروجي اي مدة ان يبطئ خروجي بني بدخل في الوجود والمعني الان
اخرج فهو كقولك حذف الجملة فلما قام مقام الزمان جاز اضافته
الي الفعلية وكذا اية بمعني علامة ونحو زاضافتها الي الفعلية لمشابهتها
الوقت لان الاوقات علامات يوقت لها الحوادث ويعرف لها
الافعال لكن لما كان وبت واية رجلين في معني الزمان اضيفا الي
الفعلية في الاعراب مصدر في بحرف مصدري قال ابو زيد تقدمون
الخيل سعنا كما ذ علي سائرها مدا ما قال الا من مباغ عني تميما انه
ما يحبون الطعاما ونقول اقم ربما اخرج فاذا اريد اضافة نفس
الزمان الي الفعلية مع حرف مصدري علي ما نقله الكوفيون كما يجيء
فكيف بما مشابهه ويضاف ايضا مع ايا كما عرابه في نحو وما الله
بالواو والالف والبا الي الفعلية في قولهم اذهب بذي تسلم في
اذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون فقال بعضهم هو شاذ وذي
صفة للامر اي اذهب مع الامر الذي السلامة اي مع الامر الذي تسلم
فيه والبا بمعني مع وقال السيرافي في الموصوف بذي الوقت اي اذهب في
الوقت ذي السلامة او في وقت تسلم فيه والبا بمعني في فلا تكون الاضا

قه

شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم لهو ذو الطائية اجيب
وهو بعيد لما مر في الموصولات انها كالواو والنون في الحال على الاقوال وربما
استعملت ذو في الاضافة الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاني ذو
فضل وذو افعلا وذو فعلا واذات فعلت وذوا قاما فعلا واذوات فعلن
ويحتمل ان تكون طائية على ما حكى ابن الدهان كما مر في الموصولات
وان تكون بمعنى صاحب اضيف الى الفعل شاذا وقال سيبويه اذا كان
اجد جزي الجملة التي بل حيث واذا فعلا فتضيف بزيد الى الفعل اولى
لحيث تجلس زيدا ولي من حيث زيد مجلس وفيما ذكر من ذلك في اذا من
نظر لكثرة نحو قوله تعالى اذا السما انشقت واذا السما انفطرت واذا
الكواكب انتثرت واما الكلام في بناء حيث واذ واذا الا فهما نسيان
مثلها ولانه لا حصر لهما كما انها غير محصورة بحدود خاصة اخصا
نحو اليوم والدار فيضافان الى الجملة لكن لما كانا مشبهين بها شبيها
بعيد الم يضافا الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة
بحرف مصدري كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون لقوله لم
يمنع الشرب منها غير انه نطقت حماة من عصون ذاف اوقار
وقوله غير اني قد اسعى بي على لهجر اذا حف بالنهي الحماة وانما
صدرا ما اضيفا اليه بحرف مصدري دون ما اضيف اليه الزمان
الجايز اضافته الى الجمل واذ كان الاضافة البهما في كلا القسمين غير
لازمة لان التناسب بين الزمان المضاف والجملة المضاف اليها
في دلالتهما على الزمان وكون الزمان ظرفا لمضمون الجملة المضاف
اليه منعا من الحرف الفاصل بين المضافين الى المصدري في الزمان
وليسا موجودين في مثل وغيرنا حيث معهما الى الحرف المصدر مع انه
نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا الى ان
السددة والمخففة نحو اعجبني يوم انك محسن ويوم ان تقول
فان صح النقل جاز في تدع الظروف الاعراب والبناء كان في مثل ما انكم
وغير ان نطقت على ما مايتي واختلف في كون الظروف مضافة
الى ظاهر الجملة او الى المصدر التي تضمنته والنزاع في الحقيقة
منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث
المعنى الى مصدرها لان معنى يوم قدم زيد قدوم زيد فلو كان مضافا
في الحقيقة الى ظاهر الجملة ومبنيا خبرا لكان المعنى يوم هذا
الخبر الحين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد

في الاضافة

في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام لم
يتهذر دخولها على الجملة قال صاحب المغني تعرف الظروف المضاف
الى الجمل فيصح اذ يقال ايوم قدم زيد الجار والبارد على ان يكون صفة ليوم
قلت ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ان لا يتعرف المضاف
اذا كان الفاعل في الفعلية او المبتدا في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم
امير كبير قدمه اذ المعنى يوم قدوم امير ونحو اعلم انه لضاف الزمان او
حيث الى الجملة واذ لم تكن ظرفا اي منصوبا بتقدير في قال الله تعالى
هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم ينفع الصادقين بالرفع والله اعلم
حيث تجعل رسالاته ومن مفعول به ليعلم مقدرا اذ قال يا ذا حيث
يكون من سديل وقال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين
صفة لا مضاف اليه قلا ان حيث مضاف ظرفا لا اسما فالمعنى حيث
يجعله وحيث يكونه اي يجعل فيه ويكون فيه والاولى ان نقول
انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف
الزمان واما نحو بويمذو ساعيد فقالوا ان الظروف مضافة الى
المضاف في المعنى الى جملة محذوفة بدله منها التنوين وفي ذلك نحسن
من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت
ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى كما في قوله تعالى
بعد اذ انتم مسلمون او معناه بعد ذلك الوقت واما قوله تعالى يوم
الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما لك
ولا يجوز معنى قوله تعالى ثم ميقات ربه ثم ميعادي به فهو بمعنى قوله
واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الا واذ لان اليوم
اما وضع الزمان واما برهة من الزمان ولوقلت اي برهة الزمان او يوم
الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذي يبدو لي عن هذه الظروف
التي كانها في الظاهر مضافة الى اذ ليست مضافة اليه بل الى الجمل
المحذوفة الى الخصر حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها ثم
يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقة بعد الظروف كما ابدلت في كل
وبعض واذ لان كلا واخواتها لازمة للاضافة معنى فيستدل بها
لمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحالية
من سياق الكلام فيكمل المراد كقوله تعالى ولا انتباه ورفعنا بعضهم
فوق بعض وقوله تعالى عن طلابك ام عمرو بعافيه وانت اذن
صحيح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتنوينها لان يكون عوضا

لبعد معنى التنكير والتمكن منه واما هذه الظروف فليس بلازمة للاضافة
معنى فانك تقول جاءني زيد وكنت حينا لما وقصدت حذف المضاف اليه ابدلت
تنوين حينا منه اي حين ذلك لم يكن ظاهرا فذلك المعنى بلفظ فرع
ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوما و
حينا وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على
الجمل المحذوفة المضاف اليها مبنية في الاصل بادابدلوا من تلك الظروف
بدل الكل طرفا لازما للاضافة الى الجمل فحينئذ ناسب اللفظ صالحا لجميع انواع
الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك فتعود الحذف
الجمل المضاف اليها مع ابدال التنوين منها كما في قولك وانت اذ صحيح فجئ
به بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه
ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل
منه في المعنى يطلق عليه ما اطلق عليه كانه هو والوجه اذا كسر
لالتقاء الساكنين ليكون كاسم ممكن مجرد مضاف اليه الظرف
الاول حتى لا يستنكر حذف المضاف بلا بناء على الضم ولا تنوين
عوض لانه لا بد فيما حذف منه المضاف اليه من احد هما الا ان يعطف
عليه مضاف الى مثل ذلك المحذوف كقوله الاعلاة او بداهة سابح نهد
لهواره ولما توصل باذ الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة
قد تكون مستقبلة وماضية مجردة عن اذ معنى الماضي لمطلق الظرفية
فيجوز استعماله في المستقبل ايضا كقوله تعالى فسوف يمد للمكذبين
ونحوه والحق انه اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين
في غير نحو يومئذ جاز فتحه ايضا ومنه قوله تعالى فعلة اذا وانا
من الضالين اي فعلة اذ ذنبي اذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل
في اذا ان للجواب والجزاء وكسر الذال حينئذ لالتقاء الساكنين
لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبنا اذ
يمنع جره وايضا يخدش بعلمه انه في قوله وانت اذ صحيح لبس بمجرور
وهو مثله في حينئذ لكنهم انما التزموا الكسر ليكون في صورة
المضاف اليه الظرف الاول ويجوز في غيره الفتح ايضا كقوله
تعالى اذ اوانا من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف
الى الجملة لما كان ظرفا للمصدر الذي تضمنه الجملة على ما قررنا
قبل لم يجز ان يعود من الجملة اليه ضمير فلا يقال اتيتك يوم قدم
زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل

باضافة



باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا للمضمون فيكون كانك قلت يوم
قدومه فيه اي في اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظر
مرتبطا باذ كان سوغا نحو يوما قدم فيه زيد فان تعالى يوم تبيض
وجوه وقد يقول العوام قسوة فيه الوجوه ونحوه ولقد ذكرنا شرح قوله
في اخر الباب والظروف المضافة الى الجمل واذ حي زيناوها على
الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان ههنا فانه محتاج اليه لبيان بنا
حيث فنقول اذ ظرف لازم للاضافة الى الجمل انما يبنى منه الفرد والجمع
اذا بني ولا يبنى المثنى لما ذكرنا في نحو هذان واللذان واذ ظرف لما مضى
الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في
الاغلب واذ واما اذا فيها كلاف على ما مجيء وهل هي مضافة الى
شرطها او لا واما جايزة الاضافة وهي غير ذوات الدلالة فالواجبة الاضا
اليها واجبة البنا لانها مضافة في المعنى الى المصدر والذي تضمنه
الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها
اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه فلهذا بنيت
حيث على الضم كالغايات على ما لا يعرف واما جايز الاضافة اليها
فعلى ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ماضية المصدر نحو قوله
على حين عاتبت المشيب على الصبى فقلت الما نصح والشيب
وانزع فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها
للاضافة لكن الجمل فعلة البنا اذا عارضه واما البنا فلتقوي العلة
العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع
المضاف اليه الذي يكتسي منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير
وغيرذلك كما مضى في باب الاضافة واما اذا لا يضاف الى الجملة
المذكور وذلك بان يضاف الى المفعوله التي صدرها معربا مبنيا
في اللفظ نحو حينئذ يومئذ امير اذ لا بد له من الاعراب محلا
فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظرف
المضاف اليه لضعف علة البنا وعند الكوفيين وبعض البصريين
يجوز بنا وه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولاجله قصر فيما ثبت في
السبع من فتح فوله هذا يوم لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور
في يوم ينفع ولا في قوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيا على
قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين واما غير
المضاف الى ما مصدرها ان ومثل المضاف الى ما مصدرها فيجوز

بالاتفاق منهم اعرابهما وبناهما قال تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون بفتح
مثل مع كونه نعتا لحق او خبرا بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا
لكونه مصدرا بمعنى انه لحق حقيقا مثل حقيقا به لتطعنّ وقال لم
يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة من عصون ذات اوقال فنخ
غير مع كونه فاعلا ليمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الاسم
في باب الاستثنا وعلة بنائهما مشابهتهما لاذ واذا وحيث لانهما
مضافان من حيث المعنى الى مصدر ما وليهما وان فيهما الابهام
مثلها لفقد الحصر كما مر والبنى هو ما وان واذ واقع موقع ما اضيف
اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى ما يصدر
ان المشددة او المخففة لجاز اعرابهما وبناهما نحو مثل وغير ولذا جوا تفاقا
بنا الظروف المتقدمة على اذ في حينئذ واعرابهما قرئ قوله تعالى
من جزي يومئذ بفتح يوم وجر اما الاعراب لعروض علة البنا اعني
الى الاضافة الى الجملة واما البنا فلوقوع اذ البنى موقع المضاف اليه
لفظا فصار نحو قوله تعالى على حين غابت فثبت بما قلنا ان قوله
الظروف المضاف الى الجملة يجوز بناؤها ليس بشيء ان يكون على هو
اطلاقه وقوله ومثل وغير مع ما وان اي مثل مع ما وغير مع ان
مشددة ومخففة وهذا تمام الكلام في الظروف المضاف الى الجملة يجوز
المصنف بني حيث لانه موضوع لمكان حدث يتضمنه الجملة فشابه
الموصولات في احتياجه الى الجملة وكذا قال في ان واذا بني حيث
على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لانا اضافته كلا اضافة
على ما ذكرنا وقد يفتح الثا وتكسر وقد يخلف بالميم والواو مثله
البا ايضا واعرابها لغة قيسية وندرت اضافة الى مفرد قال
وتطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم بيض المواضي حيث لي
العمايم وقال اما ترى حيث سهيل موجود طالعا وبعضهم
يرفع سهيل على انه مبتدا محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود
وحذف خبر المبتدا الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة
الى المفرد يعربه بعضهم لعله تقال البنا الى الاضافة الى الاضافة
الى الاشهر الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة
الى المفرد وترك اضافة حيث مطلقا الى جملة ولا الى مفرد
انذر وظرفية غالبة لازمة قال لدى حيث التقت رحلها
ام قشعم وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل وهو مفعول

ترى



ترى وكذا قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته وحكي سبي احسن
الناس حيث ينظر فانا ظراي وجهها هو تمييز وقال الاخفش قدرا
ذيه الحين حائر في قوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدم
قوله ومنه اذا وهي للمستقبل وهي معنى الشرط فلذلك اختير بعد
الفعل وقد يكون للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها واذا لما مضى ويقع
بعدها الجملتان وقد تقدم هاهنا علة بنائها وذكرنا في المنصوب
على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجمل بعدها فنقول قد يكون
اذا للمضي كما ذكرنا في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا
ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله كما ان اذا يكون للمستقبل
كما في قوله تعالى واذا الله فاعتدوا به فسيقولون على انه ما لمن ان يوول
بالتعليلية وكما في قوله فسوف يعلمون اذا الاغلال في اعناقهم
ويمكن ان يكون من باب فانادي اصحاب الجنة وقد يكون اذا مع
علته لاستمرار الزمان نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا
في الارض قالوا اي هذا عادتهم المستمرة ومثله نحو قوله تعالى
واذا لقوا الذين امنوا واذا ما اتوك لتحملهم والاصل في اسما اذا
ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل تخص من بينهما بوقوع جملة
فيه مقطوع به والدليل عليه استعمالها في الاعلب الاكثر في
هذا المعنى نحو طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت
وهذا كثير في كتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب با
لامور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود
مضمون اولاهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول
مفروض يلزم والثاني لازمه فهذا المفروض وجوده قد يكون
في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه فالكلمة
المضمومة له لو وان لم يكن مع قطع بعدمه فيه استعمل فيه ان
لاعلى اسما موضوعة له كما يجيء فلهذا كان لو لانتفا الاول
لانتفا الثاني كما يجيء في حروف الشرط لان مضمون جواب اللزوم
لازم لمضمون شرطه وبانتفا اللازم ينتفي الملزوم وقد يكون
في المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط في اسم
الا بتضمن معناها قولا موضوعة لشرط معروض وجوده
في الماضي مقطوع بعدمه فيه لعدم جزايه وان موضوعة
لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا وقوعه

ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزا بالوجود ولا بالعدم سواء
يعلم وقوعه كما في حقنا او لم يعلم كان الواقعة في كلام الله تعالى
وقد يستعمل ان الشرطية في الماضي على احد تاويلين او جدا اما على ان
يكون التكلم وقع الجزا اولا وقوعه فيه كقوله تعالى اذ كان
قميصه قد من قبل فصدقت واما على القطع بعدمه فيه وذلك لنكتة في
الموضوع له لو كقوله تعالى اذ كنتم قتلتم فقد علمتم واما على القطع بعدمه
فيه وذلك لنكتة في الموضوع كقوله يحيى زيد وان كان غنيا لكنه يحيل
واستعمالها في الماضي على خلاف وضعه ولا يستعمل فيه الا على الاوجه
كان لما يأتي والجوازم وقد يستعمل في المستقبل بمعنى اذ وقد يكون
ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا قال عليه الصلاة والسلام لوادي لابن آدم
واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا فيقول لما كان اذا للامر المقطوع
بوجوده في اعتقاد المتكلم وان كان مستقبلا لم يكن لغرض وجوده لبنا في القطع
والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى اذ الشرطية لان الشرط كما
بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان يكشف لنا الحال كثيرا في الامور
التي تتوقعها قاطعين بوقوعها عن خلاف ما نتوقعه جوزنا تضمين
اذا معنى ان كما في متى وسائر الاسما الجوازم فنقول اني ايا ما اذا جيتني
فانت مكرمي ساكنا في مجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى
متى جيتني سواء كان اصل اذا قبل متى وسائر الاسما الجوازم على ما هو
مذهب سيبويه في اسما الشرط صار بعد العروض عريقا تا بتا الم
يوضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت
اذا له فجاز ان يوضع الغرض الذي هو معنى الشرط في الحدث الواقع
فيها واما اذا فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع
بوضع الغرض الذي هو معنى الشرط صار بعد العروض في الحدث
الواقع فيه معنى يدل على الغرض بل صار عارضا على شرف
الزوال فلهذا لم يجز مثل الخا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه
بمعنى متى قال سرفع لي خندق واله يرفع لي نارا اذا احمدت بزاهم بعد
وقالوا اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدايا فنضارب
ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم بعد الاخفش ووقوع
الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ولما لم يكن
دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين
جازا استعماله وان لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية

استمرار



استعمال اذا التضمنه لمعنى ان وذلك لمجيء جملتين على طريق الشرط والجزا وان
لم يكونا شرطا وجزا كقوله تعالى اذا جا نصر الله والفتح الى قوله فسبح
كما انه لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفا في
خبره طرد دخول الفا في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله
ان الذين فتنوا الى قوله فلهم وقوله وما افا الله على رسوله الى قوله
فما اوجفتم لان الفتن والافاء متحققا الوجود في الماضي فلا يكون
فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض ومنه ايضا قوله تعالى وما بكم من نعمة
والفا في مثل هذا الموضع في الحقيقة زايدة وانما رتب اذا والموصول
في الايات المذكورة والجملتان بعد ما تركيب كلمة الشرط وجملتي الشرط
والجزا وادله فيهما معنى الشرط لهذا الترتيب على لزوم مضمون
الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزا الشرط والتحصيل هذا
الغرض على ترتيب اذا جزا او مع كونه بعد حروف لا يعمل ما بعدها فيما قبله كما
في صبح والله لئن قولك اذا جيتني فانك مكرم ولهذا الابتدائية قوله تعالى
ايذا ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفا وان في الذي قبلها في
نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم وامازيدا فانى ضارب للغرض الذي
لهذا الترتيب كما يجيء في حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا العامل
في متى وكم ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون
ولا يجوز ان يكون جزاه على ما قال بعضهم كما لا يكون في غير الظروف
على ما مر انك لا تقول ابهجك فاضرب بنصبهما وهو ايضا
عمل الجزا في اداة الشرط لقلتها الشرط اولى لانهما يوجبانها الى معمول
والاقرب اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين وكوكان العامل
ههنا الابتداء كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب
بضمير المفعول عند اهل المصرين كما في زارني واكرمته زيد فكان
الاولى ان يقال متى جيتني فيه او متى جيتنيه ولم يسمع واما
الاستدلال على كون الشرط في مثله هو العامل بمجيء الجواب
في بعض المواضع بعد ان واللام والفا نحو متى جيتني فانك مكرم
وفانت مكرم وفلانت مكرم مما لا يتم لان تقدم الاسم لغرض
وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر جوز لمثل هذا الترتيب
كما مر انفا واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاه وقال بعضهم
هو الشرط كما في متى واخواتها والاول ان يفصل ونقول ان تضمن
اذا معنى الشرط لمحاكمة حكمه اخواتها من متى ونحوه وان لم يتضمن

ل

نحو اذا غربت الشمس جيتك بمعنى اجيتك وقت غروب الشمس فالعامل
هو الفعل الذي في محل الجزاء وان لم يكن الجزاء في الحقيقة دون الذي في محل
الشرط وهو مخصص للظرف وتخصيصه له اما لكونه صفة له او لكونه
مضافا اليه ولا قائل باستقرار ولا يجوز ان يكون وضعا اذ لو كان لكان الاولى
الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات والمبهمات وكلام في تخصيصه
له اذ الكونه مضافا اليه كما في سائر الظروف المتخصصة يضمون الجمل التي
بعدها الا على الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل واذ ساعدنا ايضا
انه صفة قلنا لا يجوز عمل الوصف في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في
المضاف ودل على ان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة
بمعنى وقوعهما معا جز كلام يجوز ان يعمل اول مبهمات الثانية كالمضاف
في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يجعلا كلمة واحدة بعضها جزاء
مقدم من وجه مؤخر من آخر وكذلك ما هو بمنزلته في المعنى فمن ثم
لم يعمل صلة الموصول ولا تابع متبوع ولا مضاف اليه في مضاف
اما كلمة الشرط كلمة واحدة اذ لا يتعاقب اداتا موقع المفرد كالفاعل
والمفعول والمبتدا فيجوز عمل كل واحد منهما في الآخر نحو متى تذهب
اذهب وايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بل ان لم يعمل الشرط في كلمة
خر من قام قمت جاز وقوعهما موقع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم
والا تنقرر هذا قلنا ان الفاء في نحو قوله تعالى فسبح وابن ليكون الكلام
على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور واذا حكمنا بزيادتها
لان فائدة التعقيب كما ذكرنا ان السببية لا تعقل من معنى التعقيب
واذا جاء التسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجيء بل في وقت المجيء وقال
المصنف في شرح المفصل ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر
الفعل بعدها وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا ومتى ما تطلع
الشمس فيه وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له
لا لمجرد ذكره بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة يأتي لتخصيص
لتخصص متى في متى قام زيد وهو غير متخصص انما قام منهم واما
استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله اذا ما مت لسوف اخرج
حيا واذ الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج وقت الموت
فكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت في وقت فالجواب ان المعطوف
مع واو المعطوف محذوف في الآية لقيام القرينة والمعنى ابدامت
وضربت ومبنيا بعتاي مع اجتماع الامرين قال تعالى ابدا ما

وكنا



وكنا عظاما ورفاتا اينا لمبعوثون خلقا جديدا واستدل ايضا بتحرقها اذا جيتني
اليوم آلم منك غدا والجواب اذا اما مذ بمعنى متى فالعامل شرطا او
تتنزل المعنى اذا جيتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما في قولك في غضبان
جيتني اليوم فقد صدقت امس ان المعنى ان جيتني اليوم بكيت جزاء لمجيئك
اليك امس ولعدم عراقة اذا في الشرطية جاز مع كونها للشرط ان يكون
جزاؤها اسمية بغير فا كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله
والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون والاصح ان هم في الآيتين تأكيد
للواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقة اذا ايضا جاز ان
كان شاذا مجيء الاسمية الحالية عن الفعل بعدها في قوله اذا الخصم ابرز
ما بين الرأس والكتف قمن ليس زل واذا في قوله تعالى والليل اذا يغشى معنى الشرط
اذ جواب الشرط اما بعدها او مدلول عليه بما قبله وليس بعدها ما يصلح للجواب
لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه فليس منا ما يدل على
الشرط فقيل اذا الاولى التسعة فاو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يقسم
اقسم فلا يكون القسم متحملا بل معلقا بنفسيان الليل وهو ضد المقصود
اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهاريا
على متوقف على دخول الليل فان قيل اذا كان ظرفا فاجعلوا اذا يغشى
ناصبه قلت قال المصنف ناصبه حال من الليل اي والليل حاصلا قبل
غشيانه وفي فيه نظر اذ لا معنى هنا لتقدير عامل في حاصلا مقيدا في القسم
فهو حال من معمول اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور
في قولك مررت بزيد صار خارجا في حال صراخه وحصول الليل في وقت غشيانه
لان وقت الغشيان ظرفه كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخول
المخاطب فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما مر وايضا في
قوله والقمر اذا اتسق يلزم كون اتساق القمر حالا عن الجنة ولا يجوز كما لا يجوز
ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من المقسم به مخرج عن الظرفية واي
وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث ان اخراج اذا
عن الظرفية قليل والثاني ان المعنى بحق القمر متسقا لا بحق وقت اتساق
القمر وليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال
لانه اقسم بشيء لاجل العظمة فتعلقه بالمصدر المقدر كما ذكرنا
في المفعول له من جواز عمله مقدرا عند قوم الدلالة عليه وخاصة في
الظرف فانه يكتفى بأدنى ملابسة الفعل وتوسعهم كما هو مشهور فالتقدير وعظمته
اذا اتسق فهو كقولك عجبا من زيد اذا ركب من عظمته والظرف هنا لا يصلح

ان يكون معمولا للانشا التعجب كالامر يصلح هنا لكونه معمولا لانشا القسم
فاضمر العظمة اذ لا تعجب الا من امر عظيم ٣ معنى كما لا يقسم الا بعظيم
٣ معنى من العاجي واذا اجا اذا بعد حتى كقوله تعالى حتى اذا هلك فانتم فهو
باق على ما كان عليه من طلب الجملتين لتنصب باخرهما كما مر وحتى
يكون معها حرف البتدا اذ ليس معنى كونها بحرف ابتدا انه يقع المبتدا بعدها
فقط بل معناه انه يستانف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية
كقوله حتى يقول الرسول بالرفع ويقول سر حتى بكل الناس قال بعضهم
يجوز ان يتجرد بعد حتى عن الشرطية ويتجرد عني ولعله حمله عليه قوله
حتى اذا اسلكوهم ٣ قياسا كما تطرد الحمالة السوداء وهذا البيت
اخر القصيدة ويجوز ان جوابه مقدر محافظة على اغلب احوالها
وقال المبرد اذا اضيفت زيدت ولنا عن ابي زكريا زيادته مندومة
اذا حذف الخبر الا التخيير الامر عبر عنه كما في قوله اذا السما استقبت
اي يكن امر لا تقدر على وصفه وعن بعضهم ان اذا لازمانية تقع
اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد اعني
وقت قعود عمرو وانا لم اعثر له على شاهد من كلام العرب واما
قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى
زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء كما يجي ٣ في باب الشرط وقد
يقع للمفاجاة فيلزمه المبتدا بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجاة
٣ في باب المبتدا والتي تقع هذا بالشرط للمفاجاة كما يجي في حروف
الجزم والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا زيد قائم بنصب
القايم على ان زيد مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذا للمفاجاة
عندهم ظرف مكان واما نصب القايم فقالوا لان اذا للمفاجاة تدل على
معنى وجدت فتعمل عمله لان معنى مفاجاتك الشي وجدانك له
مجاة قالوا بينا انا خارجة فوجدت زيدا قايما والقايم تاني مفعوليه
ومنه قول الكسائي ٣ المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل
قولهم اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز
الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا للمفاجاة تجب
الابتدا بعدها قال الزجاجي مشتغلا على الكوفيين فاذا عندهم كما
للعامة فيما ٢ حملي قالت انا طايرة قيل لها طيري قالت انا محال ان
كانت اذا كسايرا الظروف لزمه ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوا اعمل
وجدت طالبناهم بفاعل ومفعولين قال يلجوز فاذا عمرو قايما على ان اذا



خبر عمرو وقايما كالاي فما لكان عمرو قايما اذا مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين
الا الرفع على انه خبر المبتدا وقال ثعلبا عند الكوفيين ٣ في نحو فاذا هو
ايا ها انه هو عماد واذا الوجدت مع احد منصوبين كانه قال فوجدته هو
ايا ها مكانه فاصحت ولو كانت خبرا ساد دورها اذا ها مكان السوق او هي
اقربا اي واها من اقرب قال الزجاجي وليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين
قال واظن الحكاية فيها عن ثعلب غلطا لان العماد عند اهل المصريين
لا يكون الا خصلة يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاطها هو ٣ مسئلتنا اصلا هذا
اخر كلام الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل الهوجد ٣ كلام العرب الا اذا
كان خبر المبتدا معرفا باللام او افعل تفضيل ٣ الاتيان به مع غيرهما
نظير كما مر ٣ باب الضمايرة وقوله او هي اقربا معنى او هي ٣ مكان
اقرب فهو نصب على الظرف وقد يرفع اذا واذ في جواب بينا وبينما وكلتاهما
اذا للمفاجاة والاغلب مجيي اذ ٣ جواب بينا قالت ضبا سوس الناس
والامر امرنا اذ غن فيهم سوف تنتصف ولا يجي بعد اذ المفاجاة الا الفعل
الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وكان الاصمعي لا يستصح الا تركيبهما
٣ جواب بينا وبينما اكثر مجي جوابهما بعد وبينا واكثر لا يذكر اذا المكثور
غير فصيح بل يدل على ان الاكثر مجي جوابهما الا صح الا يري الى قول امير المومنين
رضي الله عنه وهو من الفصاحة بحيث ما رويناه تستقيلها ٣ حياته اعتدها
لاخر ٣ بعدي وقاته ولما قصد الى اضافة بين الازمة اضافته الى المفرد
الى الجملة والاضافة الى الجملة كاذا اضافة على ما تقدم مرارا وعلية ما
الكافة ٢ التي تكف المقتضي عن الاقتضا او اشبعوا الفتحة فتولدت
الف ليكون الالف دليل عدم اقتضايه للمضاف اليه لانه كافه وقف عليه
والالف قد يوتى به للوقف كما في انا والطنفسا واصل بين ان يكون مصدرا
بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدير فعلت بين خروجك
ودخولك اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه فبين كانت بين مستعملة في الزمان والمكان واما كف بما والالف
واضيف اي فلا يكون الا للزمان كما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجملة
الا حيث وبينما ٣ الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف
الزمان المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقات زيد قايم اي بين اوقات قيام
زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة الازمنة
الى الجمل دون الامكنة وعبر هنا فيتبادر الفهم الى كل مضاف اليها الى
الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين اذا اضيف الى الامكنة

اوجب غيرها فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف الى
الازمنة فهي للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى الاحداث
نحو بين قيام زيد وقعودة الا ان يراد به مجاز المكان نحو قولك زيد بين
الخوف والرجاء تفرق لما بين الحدثين مكان افهمذا وقع بين خبر عن
الجثة فبينما المضاف تقديرا الى زمان محذوف وظاهر الى جملة مقدرة
حدث لا بد ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جازت اضافته الى الجمل وكل
قليل وبينما بطرفية كلما من مجيء الكافية لتكفه عن طلب مضاف
اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجملة فكلما اذا من مضاف
الى الجملة لان كلا وبعضا من جنس ما يضافان اليه زمانا كان او مكانا
او غيرهما فلما تكن كلما من معنى العموم والاستغراق الذي يكون
في كلمات الشرط نحو من ومتى شابهها اكثر من مشابهة بينما
فلم يدخل الا على الفعلية بخلاف بينما وبينا ولهذا جاز وقوع الماضي
بعدها بمعنى المستقبل لكنه ليس ذلك بمستمر في كل ماض كما كان
في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى اذ وكذلك كل ماض وقع بعده
حيث احتمل الماضي والاستقبال للعموم الذي فيه كلما تشرط
فيه وفي كلما بقية الشرط واما حيثما فهي كلمة تشرط بحرف
وتقلب الماضي مستقبلا لمن ومتى فالعامل في كلما وحيث ما هو
في محل الحال الذي في محل الشرط كما في اذا لانهما في الاغلب يستعملان
في الفعل المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وجلست
حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع به نحو كلما حيثني
اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل الاسما المتضمنة لمعنى
ان في المقطوع بوجوده نحو متى طلعت الشمس اتيتك وكل ذلك
على خلاف الاصل ويدخل بينا وبينما وكلما في الماضي في المستقبل
ولبنا ان يركب بينا بينما وكلما على الفتح لتكون اضافة
كما ذكرنا في حيث اذا بنيت على الفتح اذ كانت تستحقه حالة الاعراب
بخلاف حيث فانه لم يبن لانه كالة اعرابه في منصوبه في حين يراعى
حركة واعرابه بينا وبينما وكلما مع جملة ترتيب كلمات الشرط او
الجزاء ما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط
ولهذا دخلته اذا واذ للمفاجاة في جواب بينما وبينما ليدلا على اقتران
مضمون الاول بالثاني مزاجاة بلا تراخ فيكون اذن في معنى اللزوم و
قيل في كلما انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما تقدير يجوز

ادعاشله

ادعاشله في بينا فان دخل بينما اذا اذ للمفاجاة في جواب بينا وبينما فان
قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذا المفاجاة ظرف مكان وكذا بينما يقول
في اذا المفاجاة فاذا ظرفا منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا و
بينما ظرفا زمان فمعنى بينا زيد قايم اذا اتاني هذا بين اوقات قيامه
في ذلك المكان او في مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان كما هو
مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما مخرجان عن الظرفية
بهذا الاخبار عما بينهما والمعنى وقت زيد قايم هذا حاصل
بين اوقات قيامه والاولى القول بحرفية كلمة المفاجاة كما هو مذهب
ابن برهان في العامل في بين وبينما كما قال الجوهري وابن قتيبة وابو
عبيد بزيادة اذ في قوله تعالى واذ وعدنا موسى وبزيادة اذ و
بزيادة اذا في قوله تعالى حتى اذا اسكوا في ما بين الدين والكلام على
مثل قوله تعالى فاذا اصاب به من يشا من عباده اذا هم يستبشرون
كالكلام على بينما زيد قايم اذا بي عمرا سوا وقد جوزوا اذا للمفاجاة
في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاني عمرو وبجوز اضافة
بينا دون بينما الى المصدر قال بينا تعانقه الكرام وداعه يوما
اشيم له جرى سفع بتقدير بين اوقات تعانقهم والاعراب
الرفع على انه خبر مبتدا محذوف اي تعانقه حاصل قوله واذ لما
مضى ويقع بعدها الجملتان وذلك لانه يطرا عليها معنى الشرط كما في
اذا الا ترى جميع اسما الشرط متضمنة لمعنى اذ وان للشرط في المستقبل
واذ موضوعة للماضي فتنافيا واذا ادخل على المضارع قلبه الى
الماضي كقوله تعالى واذ يمكر بك واذ تقول ويلزمها الظرفية
الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى بعد اذ هدانا وقوله بعد اذ انتم مهتدون
ولم يجر مجرورا باسم الا سعد ويقع مفعولا به كقولك اذكر اذ انتم
من بانيا تكثيره وقوله تعالى واذكروا اذ كنتم قليلا واذ ندر على ان اذ يدل
من قوله اذكروا نعمتي وقيل في نحو قوله تعالى واذ وعدنا موسى ان اذ زايدة كما
مضى وقيل في مفعوليه لاذكروا ويلزمها الاضافة الى الجملة وان حذفت
لقيام القرينة عوضت منها التنوين كما في قوله وانت اذ صحيح فكسر
ذالها او تفتح كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ لما مر وجيء اذ للتعليل
نحو جيئك اذ انت كريم اي لانك والاولى حرفيتها اذا اذ لا معنى لنا و
بالوقت حتى يدخل في حد الاسم واعلم انه يفتح اذ يلها اسم بعد فعل



يلها

نحو زيد قام بل الفصيح او قام زيد لان اذ موضوع للماضي فايلاؤه الماضي
اولى ولا يرد عليه نحو اذ زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخل على يقوم
المقدر المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها على دخولها
اسمية خبره فعل فمهما ورد عليه ولا يخصص هذا الاستعمال مثل هذا ايضا
اعني نحو اذا زيد يقوم فالحق انه قبيح قليل الاستعمال وقال المصنف
معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم ليس للاستقبال بل للحال
على وجه الحكاية وقيد لان مثل اذا زيد يقوم فعاليه كذا مقصود به
القيام الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة لم تثبت كما مر حكاية
تثبت حكاية للحال الماضية واذا جاءت ما بعد اذا فهي باقية على ما
كانت لا تصير جازمة تنفيه للشرط والجزا والشذ الفرد ذكر ذلك
اذا ما يسلل السيف يضرب والرواية فيما قوله ومنها اين واني للمكان
استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما وكيف
للحال استفهاما قال ابن الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين
تكن اكن وبنيا مما على الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستقبال الصحة
والكسر بعد المعتل الياء والالف تليه معان استفهامية كانت او شرطية
احدها اين الاان التي تقع من ذي الاستعمال اما ظاهرة كقوله من اين
عشرون لنا من اني او مقدرة كقوله تعالى اني لك هذا اي من اني
اي ولا يقال اني زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لانها تدخل
في اكثر الظروف التي لا تتصرف او بقل تصرفها نحو من عند ومن
بعد ومن اين ومن قبله ومن امامه ومن لدنه فصار مثل في جواز ان
يضمر في الظروف اضمارها ومنه قوله صريع غوان راقهن ورقنه
لدن شب حتى شاب سود الذوائب اي من لدن شب وحتى ان تعني
كيف نحو توفى وتكون وتجوز ان يكون بمعنى من اين توفى وتكون حتى بمعنى
متى وقد اول قوله تعالى اني شئتم على الاوجه الثلثة ولا تجيء بمعنى
متى وكيف الا بعدها فعل واما اني الشرطية فكقوله اصبحت اني
تاتها تلتبس بها للامر كسما حتى رجلك ساجرا اي من اين تاتها قوله
ومتى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط وما جرت هذه الالفاظ
بمعنى على لها بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر
لهن سحح او بمعنى في فتكون على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى
ابو زيد وضمنه متى كي اي وسط كمي اقبل وكي والجر متى لزيد

لان الزمان

لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت وبلاك فمتى ليس
بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدا الذي بعده غير ساد مسد كما سد في نحو امامك
زيد وانت وبلاك نحو كل رجل وضيعته اي متى انت وبلاك مجتمعا وايان
للزمان استفهاما كمتى لا سيتها به الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان
تختص بالامور العظام كقوله تعالى ايان مرساها وايان يوم الدين
ولينا الايان فتح وكسر بعضهم لغة سليم قال الاندلسي كسرتها لغة الا في
الفتح لمجاورة الالف وكسب الهمزة وساكنة على ذلها الشرط واجازه بعض
المتاخرين وهو غير مسموع وتختص ايان الاستفهامية بالمستقبل بخلاف
متى فانها تستعمل في الماضي والمستقبل قال ابن جني ينبغي ان تكون ايان
من لفظ اي لامن لفظ اين لان اين للمكان ولعلة فعال وكثرة فعلان في الاسما
فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسي ينبغي ان يكون اصلها اي وان اي حين
خففت لحذف الهمزة فاتصلت الالف والنون باي وفيه نظر لان ان
غير مستعملة بغير لام التعريف اي لا يضاف الى مفرد معرفة قوله وكيف
للحال استفهاما عما يعقل كيف في الظروف لانه معنى على اي حال والحال
والظرف متقاربان وكونه ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم
بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا
لا بدلت من الظرف نحو متى حبيت ايوم الجمعة ام يوم السبت وللاخفش
ان يقول يجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيد على حال الصحة
ام على حال السقم فيكون عند سيبويه مقدرا يقولنا على اي حال
حاصل وعند الاخفش يقولنا على اي حال وحاصل عند مقدرا فان جا
بعد كيف فعل مستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب بالعمل
على الحال لحط تها والبدل منها منصوبا ان تقول في الجواب متكيا على اخر
او معتمدا فالبدل كيف يقوم زيد معتمدا او كانك قلت باي صفة
موصوفا يقوم زيد امعتمدا ام معتمدا بدل من موصوفا مع الحال المتعلق
به ويجوز ان يكون كيف في هذا الموضع وهو ان يليه فعل مستغنى به
منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك الفعل وكان معنى كيف
زيد فاما حاصلا على اي صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال
لسقوط الاستفهام عن مرتبة التصدر لكن لما كان الموصوف وكيف
اي المصدر مفردا جاز ذلك فجوابه على قياس سريعا والبدل منه
قياسا سريعا ام بطيا وان جا بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد
فهو في محل الرفع على انه خبر المبتدا فتقول في جوابه صحيح ام سقيم

وان دخلت ذا سخ الابتداء على غير المستقبل بعد كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فكيف منصوب بالحال خبرا ثانيا للمبتدا الذي هو ذا الناسخ والاستفهام بكيف عن النكرة قالا يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز الصحاح في جواب كيف هو زيد وشذ دخول على عليه كارو ي على كيف تبيع الاحمرين واما قولهم انظر الى كيف يصير فكيف فيه خرج عن معنى الاستفهام لشوط اعمل الصدر والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزا بكيف وكيفما قياسا ولا يجوز البصريون الا شذوذا قال سيبويه اتما جزم الجزا مستكرها وقال الخليل يخرجها يخرج الجحاة يعني في قولهم كيف يكون الون لا فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط الا انه لما يسبع الجزم قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة قبلهما المفرد المعرفة ومعنى الجمع قبليهما المقصد بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل وان فيقدر زمان مضاف وهو مبتدا ما بعدهما خبر خلافا للزجاج عند النحاة اصل مذ منذ بحذف النون استدلالا بانك لو سميت به بمذ صغرته على مذيذ وجمعته على امذاذ وبنوا على هذا ان الاسمية على ما غلب للحذف وهو تصرف فيبعد عن الحرف فان الحرف قان الحرف لا يحذف منه الا المصنف منه نحو رب ودب وهذا كما قال بعضهم في اذا انه عن اذا ومنع منه صاحب العين وقال قولهم منيذ وامذ ذ غير منقول عن العرب وانما تحريك دال مذ في نحو ما رايته مذ اليوم بالضم للساكنين آلت من الكسر فلا يدل ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع وضم دال مذ سواء كان بعد ساكن او لا لغة غريبة فعلى مذ يجوز ان يكون اصله الضم فحذف فلما احتيج الى تحريك الساكنين رد الى الاصل كما في لحم اليوم وكسر ميم مذ ومن لغة سليمية قال الاخفش مذ لغة اهل الحجاز وعند لغة تميم وغيرهم وبنو اركهم فيه اهل الحجاز وحكي ايضا ان الحجازيين يخفضون بها مطلقا والتميميين يرفعون بها مطلقا وجمهور العرب اذا استعملت مذ الذي هو لغة اهل الحجاز على ما حكي اولا يخفضون بها معرفة في الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم في الجر بها في الماضي ولا يستعملون في المستقبل اتفاقا قال الفراء مذ مركبة من من وذو ولعل اللغة السليمية عزته فالمرفوع عندي في نحو مذ يوم الجمعة خبر مبتدا محذوف اي امذ الذي هو يوم الجمعة اي من الوقت الذي على حذف الموصوف وصوفا يه وينبغي ان يكون التقدير عندي في نحو ما رايته مذ يومان من ابتدا الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف فيا الموصوف للتعميم قال بعض الكوفيين

اصل منذ



اصل منذ منذ فركبا وضم الذال لالتقا الساكنين والمرفوع فاعل فعل مقدر تقديره منذ يوم الجمعة منذ مضى يوم الجمعة اي من وقت مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عندي في نحو ما رايته منذ يومان من ابتدا يومان اي اذا ابتدا اليوم الذان قبل هذا الوقت يدخلهما في الوجود اي من وقت ابتدا يومان وان التكليف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغي ان يكون منذ الجارة على المذهبين مركبة اذ يبعد ان تاويلات فيها ما لم يكون حرفا موفق للفظ هذا المركب وقال بعض البصريين مما اسمان على كل حال وان خفض بهما فعلى الاضافة وعلة البنا عندهم الاما في حال رفع ما بعدهما فانما يجيء من كون المضاف اليه جملة كما في حيث واما في حالة فلتضمنها معنى الحرف لان معنى منذ يوم الجمعة من حد يوم الحد ومن نا زعه فيهما بمعنى الحد المضاف الجائز ان مضمنا معنى مذ كشهر نا من اول شهر نا ومعنى مذ شهرا اي من اول شهر وفيا على ما يجيء انه لا بد لمذ ومنذ من معنى ابتدا الزمان في جميع منتصرفاتهما فاذا تقرر هذا فلنا اذا انجر ما بعد مما فاضافة كونهما اسمين في ارتفاع ما بعد مما قول الاخفش وجمهور البصريين انهما مبتدان ما بعد مما خبر مما على ما يجيء فيه فقد يرد والثاني لابي القاسم الزجاجي انهما خبر امبتدا ين مذ يومان فان فسر الزجاجي مذ ومنذ والمدة وجميع المدد مرفوع عين كما يجيء من نفسير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت تخبر عن الاول باليومين وايضا كيف يخبر عن النكرة الموضوع بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصح تنكير المبتدا الموخر الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قبل الا ان فسرهما بظرف كما تقول مثلا في ما رايته مذ يوم الجمعة اي مع انتها ما رايته الا في يوم الجمعة وفيما رايته مذ يومان اي بعدها اي بعد الرويه بيومان قله وحينئذ مع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين لا تقدم ولا باس ان يرتكب مذهبا خاسسا من هذه المذاهب مما قال المالكي فيهما فتقول انهما اداة وابتدا غاية للزمان خاصة فاخذوا الفظ من الذي هو مشهور في ابتدا الغاية وركبوه مع اذا الذي هو للزمان الماضي وانما حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتدا والوقت الماضي في جميع مواقع مذ كما يجيء وبما معنى من واذ غلب على الظن تركيبه منهما مع مناسبة لفظة للفظهما وانور النحو الكلام هاطني فقول حذف لاجل التركيب ممزة اذ فبقي مذ بنون وذال ساكنين وحق اذا ان يضا

الى الجمل والاضافة اليها كما اضافة كما مر فضموا الدال لما احوجوا الى تحريكها لئلا
تشبيها له بالغايات المتمكنة في الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلثة احرف
بخلاف ذ قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه
وضع الحروف فلم يشبه الغايات المعربة الاصل كما نبهنا حيث فكانه حرف
لا اسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلثة احرف او اكثر فبقي منه
كما هو اللغة السليمة ثم استثقلوا الخروج من الكسر الى الضم لا رمع ان بينهما
حرفا غير حصين فضموا الميم اتباعا للدال ثم جوز تخفيفه بحذف الثوت ايضا
فاذا كان كذا رجع الدال الى السكون الاصلي اذ التحريك انما كان للساكنين و
الغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعين
ذلك المحدود كتحديد زمان عدم الرؤية في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة
وتحديد الزمان بحصل اما ان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره
المتصل بزمان التكلم نحو منذ يومان ومنذ اليومان ومنذ ستتان وما رايته
قايما منذ قام وما بعد كل اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم
غير متكلم منفرض لذكر الاخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصا
لذلك الاول بما يشاركه غيره مما هو بعده نحو منذ يوم الجمعة ومنذ يوم لا
فيه ومنذ قام زيد يريد بيوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه
في هذا الاسم ما بعد من الايام فيخلص الاول اصل منذ من اول اذ حذف اول
المضاف الى اذ ثم تركب من من واذ منذ كما ذكرنا وذلك لان معنى منذ زيد
قايما من اول وقت يوم زيد واما في الثاني فلانها حوافية الى تقدير
مضاف وحذفه اذ معنى منذ قام زيد من وقت قيام زيد فتقول
يضاف منذ الى جملتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد قايم والمعنى فيها
جميع المدة ولا اعلم بهذا القيد مستعملة لاول المدة واما الى احد
جزئي فعلي فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام
فهو لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب
فان كان المضارع حالا فهو من جميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو
لاول المدة ولا يكون مستقبلا ولا يكون لان منذ لتوقيف الزمان
الماضي فقط لتركبه من ما الموضوع للماضي وقال الاخفش لا يجوز منذ
يقوم زيد للزوم مجاورة كون بقوم مقام قام وحذف زمان مضاف
على ما يجيء في تقدير ويذهب جمهور البصريين والاصح جوازه لان
يقوم كما قام حالا وحكاية حال وليس المضاف كالمحذوف فاكثر ما اختير ما
وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة بحرف مصدري لتغير اذ



للتركيب عن صورة التي كان معها واجب الاضافة الى الجملة لتكون وابه
وعلى ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التي بعدهما بحرف مصدري لتكونهما
غير صريحتين في الظرفية فتقول منذ ان الله كان ويجوز ان يدعي ان
منذ وما له مضاف الى جملة محذوف احد جزئيها كما يجيء بعد في المصدر
الصريح نحو منذ سرع ثم نقول يجوز حذف احد جزئي الجملة المضاف اليها
اذا كان الباقي مع مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم معرفة
كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ وجب اذا كنت تقول وجب ومنذ شهر نا او
كان الباقي اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان
او نكرة نحو ما قرره منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد ومثل هذا
الحد يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع اجزايه وذلك لجواز
دخول الكل في المحدود وخروجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه
بلا ريب ويجوز كون الزمان المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون
العدد مقصودا بل يكون المراد به مجرد الزمان المخصوص نحو ما رايته
مذ سنة الخامسة ومنذ شهر رجب ومنذ يوما لثنايك ومذ عشر ذي الحجة
واما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته مذ عشر ذي الحجة وانت تريد
الرؤية انقطعت في اليوم الاول لا الآن وكذا الثالث الى اخر العشرة فهو
محال لانه اذا انقطعت في اليوم الاول لا الآن فكيف يبقى حتى ينقطع في
الثاني والثالث بل المقصود انها انقطعت قبل العشرة ان قلنا بدخول الحد
في المحدود وان لم نقل به فالمعنى انها انقطعت في يوم غير معين من ايام
العشر لان ايامها اذا كساعات يوم الجمعة او عند اقتضايها ويجوز ايضا
حذف احد جزئي الجملة اذا كان الباقي مصدرا والا على احد الزمانين المذكور
بقرينة الحال نحو منذ يوم زيد اذا كان وقت الكلام قايما ومنذ خروج
زيد اذا مضى خروجه وانما وجب حذف احد الجزئين في الموضع المفيد
كما ذكرنا وان لم يسد مسد المحذوف شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال
وتقدير الاول من ابتدا يوما على حذف الفعل اي من وقت ابتدا يومين
اي اليوم بين اللذين اخرهما زمان التكلم او يوما ان مبتدان على
حذف خبر المبتدا اذا لا يبتدا للاختصاص يومين من حيث العهد بالبومين
المتقدمين على وقت التكلم وانما استغني عن التعريف لان من العلوم
ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذي اخره وقت التكلم فجميع استغراق
سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثاني
منذ كان يوما الجمعة اي منذ يوم الجمعة كائن اي من وقت كون يوم الجمعة

وجاز ان يجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة
فادبي سناد واما المصدر الدال على احد ما فتقول في المعنى الاول مذ يومه
اذا كان وقت الكلام فايما اي مذ ابتدا نومه او نومه مبتدي وفي المعنى
الثاني مذ خروجه اي مذ كان خروجه او خروجه كائن ويجوز ان يكون
نحو مذ انك قائم في المعنى الاول ومنه ان الله خلقني في الثاني من هذا
ثم تقول انما جوز واضافة مذ الى الظروف المذكورة والمصادر كومذ يومين
ومذ يوم الجمعة ومذ سفره ومنه قولهم مذ كم سوت ولم سوال عن الزمان
اي من وقت يومين اي من وقت ابتدائهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت
سفر ومن وقت كم من الاعداد اي وقت ابتدائكم منه وانما جاز ذلك لخروج
اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة
اصل مذ من الضمة اذا اضافته الى المفرد عارضة قبلها كما انها في ضمة
حيث عند اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه
الظروف ورفعها اصلا ولا تضع الى ما ذكر بحث في بعض الكتب ان بين
الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة وهو
جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك
وهم هذا الذي مذ الحرف قد يوقعون بعد نكرة غير محدودة
للدلالة على طول الزمان على كومذ حين ومذ سنين وذلك خلاف
وضعه لاذا لتعيين الزمان وهذا كم وضع حتى لتعيين النهاية متى
قبل حتى حين وحتى مرة وهذا الذي ذكرنا وان كان نزرا في بعض مواضعه
اذ لتي نفسف فان ذلك يقتفر مع قصد فعله في جميع استعمالاته راجعا
الى اصل واحد على قدره واحد ويرجع الى شرح ما في الكتاب من
احكام مذ ومنذ وهو مذهب البصريين قال مذ ومنذ معنى اول
المدة فيلزمهما المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا رفع الاسم بعدهما فهما
اسمان في محل الرفع بالابتدا او لهما معنيان اما قائل من الفعل الذي
قبلهما ماضيا كان او منفيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي مدة انتفاء الرؤية
يوم الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد
معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رايته مذ
اليومان الليلتان عاشرتنا فيهما اذا لم يلتبس العدد بمقصود او لدا
يجوز ان يكون نكرة نحو ما رايته مذ يوم لقيني فيه اذ المقصود بيان
زمان مختص واما جميع مدة الفعل الذي قبلهما ماضيا او منفيا نحو
ما لقيته مذ يومان اي من صحبته يومان قبلهما الزمان الذي فيه

معنى العدد

معنى العدد سواء كان مفردا او لا معرفة او لا يجوز مذ يوم ومذ يومان ومذ اليومان وقد قدمنا انه يجب ان يكون مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل زمان التكلم ولا شرط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيته مذ عمر نا ومذ زمانا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد فقوله المقصود اي المقصود به العدد مع العدد والباء بمعنى مع والا كان الواجب ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عددا اثنين لا انك قصدت بالعدد يومان قال الاخفش لا تقول ما رايته مذ يومان وقد رايته امس قال وقد يجوز ان يقال ما رايته مذ يومان وقد رايته اول امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم فلا شك فيه لانه قد يكون قد كمل لانتفاء الرؤية يومان واما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فالمما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم اي يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه بجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم يوم الاخبار يوما ولا يحسب بعض اليوم الاخر وان عددت بهما معا كما ذكرنا ان تقول ما رايته مذ ثلثة ايام قال ويجوز ان تقول ما رايته مذ يومان يوم الاثنين وقد رايته يوم الجمعة ولا يعتد بيوم الاخبار ولا بيوم الانقطاع وقال يجوز ان تقول ما رايته مذ يومان وانت لم ترم منذ عشر قال لانك تقول قد اخبرت عن بعض ما مضى افقول وعلى ما بينا وهو ان مذ لا بد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه لا يجوز ذلك قالوا نهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة ويقولون مذ العام قال وهو على غير القياس ولا يقال مذ يوم استفنا بوضعهم مذ امس ولا يقولون مذ الساعة لقصرها قال وكان جميع ما قال مسندا الى السماع فيهما وتعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر لين عائم لانه جوز مذ اقل من ساعة فوقه وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان انه مضاف اليهما نحو الله لان معنى ما رايته مذ سفره او مذ انه سافر او مذ سافر هو مذ زمان سفره ومذ زمان انه سافر ومذ هذان سافر ولا بد لكل المصنف جملة الاسمية نحو مذ يد سافر على مذهبهم ومذ ومنذ لا اسمان عندهم مبتدان ان ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان مدة انتفاء الرؤية يومان فكانه كان في الاصل في الموضعين مذ ما رايته حتى تكون الجملة مضافا اليها فحذفت لتقدم ما يدل عليها وبني مذ ومنذ بناء قبل وبعد ولدن

قيل منذ بالضم وقيل مبني لتركبه على وضع الحروف ثم حمل منذ عليه لكونه
بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفيين عندهم وقيل للزومهما صدر
الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليهما فصار كحرف الاستفهام ونحوه والكلام مع
منذ الاسمية عندهم جملتان فما رايته جملة ومذ يوم الجمعة جملة اخرى
قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان كان ذلك اذا صرحت بتقدير
كما تقول ما رايته ومذ ذلك يوم فان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة بما
للاولى ممتزجة بها وصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية عندهم ورجحوه
لانها كالمفسرة وقال السيرافي مقتضية المحل على الحال اي ما رايته منقطعا
قالوا واذا اجر ما بعدهما فهما حرفا جر كما فان الفعل العامل فيهما ماضيا
فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم لهم ذلك في
نحو قولك ما رايته مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى كقولك ما
رايت من يومين الان يفسروه بمن اول يومين بتقدير المضاف واذا كان
الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهرنا ومذ الليلة فهما بمعنى في قال الاندلسي
وهذا تقريب والا فقد يقتضي ابتداء الغاية ولا يقتضيه في هذا تمام
تقرير المذاهب ولك الخيار في الاختيار فاذا عطفت بعد المجرور بمذ
ومنذ والمرفوع جاز لك ان توافق بالمعطوف ما بعد مذ جرا او رفعا وان
تنصبه بالعطف على عطف نفس مذ على ما اخترنا لانه ظرف منصوب
ان تقع ما بعده او اخر الا ان المعطوف ان وافق ما بعد منذ في لونه لاول
المدة او مجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على مذ
فتنال الموافقة في المجموع الحق فالعطف عليه اولى وان لم يوافق ما
رايته مذ سنة ويوم في اول المدة ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس
او مذ يوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن العدد مقصودا بل المقصود
مجرد الزمان المعبر بها ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رايته مذ يوم الجمعة
وخمسة ايام ومذ خمسة ايام او مذ يوم الجمعة لان احد
الزمانين لاول المدة والاخر لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم
وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ تجوز الرفع والنصب والجر
في المعطوف في نحو ما قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر على الزمان
المقدر والنصب والجر في المعطوف في نحو ما قام زيد ويوم الجمعة
اما الرفع والجر على معنى ما قام زيد لان معناه من زمان زيد وعلى
تقدير فعل اخر اي وما رايته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف
على ما دل الزمان بعد قيل وربما دخلت كان الجر على مذ يروى

عن بعض

عن بعضهم العرب انه قيل له منذ كم فعد فلان فقال كما حذف في حديثك قبل
والكاف هنا للتشبيه دخلت على الاسم بعد حذفه الفعل وسكنت
الميم كما قال يا ابا الاسود لم اسلمني لهموم طارقات وذكر
ومنها لدي ولدن وقد جا لدن ولدن ولدن ولدو لدن مثل عضد
ساكنة النون بني المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان تحولان
صباح وسف لدن حليم وقلما يقدر فيها من فاذا اضيفت الى الجملة تحضت
للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا يضاف الى الجملة منها الا حيث ودلا
كقوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوايب
ويجوز تصدير الجملة بحرف مصدري لما لم يتمحض لدن للزمان
قال يحمو بن حسان قان البكاء بعيني قد بدا ولم افترق لدن الي غلام
وفيها قان لغات لدن بضم الدال ولدن بكسرها فكان لدن خففت بحذف
الضمة كعضد فالتقى ساكنان فاما ان تحذف النون فتبقى لدوها
ان تحركه الدال بالفتح او الكسر للساكنين واما ان تحرك النون للساكنين
كسرا لان وال الساكنين يحصل بكل فهذه خمس لغات مع لدن التي هي
اصلها وقد جا لدن ولدك وكان لدن خففت بنقل ضمة الدال الى اللام وان
كان نحو عضد في عضد قليلا كما يجي في النصريف فالتقى ساكنان
فاما ان يحذف النون واما ان يكسر وقد جا لدن بحذف نون لدن التي هي
الجميع واشهر اللغات ولدي بمعنى لدن الا ان لدن واخواتها المذكورة
يلزمها معنى الابتدا فلذا يلزمها من ظاهر وهو الاغلب او مقدرة كما
في معنى من عند واما الذي هو معنى عند ولا يلزمه معنى الابتدا
وعند اعم تصرفا من لدي لان عند مستعمل في الحاضر القريب وفيما
هو في حد ذلك وان كان بعيدا بخلاف لدي فانه لا يستعمل في البعيد
واعراب لدن المشهور واغة قيسية قال المصنف الوجه في بنائه ان
ان ما لفظها ما وضعه وضع الحروف فحمل التقيه عليها تشبيها به ولو لم
يكن لدن لم يكن لبنائها الا مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي
ارى ان جواز وضع بعض الاسما وضع الحروف اي على قلة من تلك
احرف بنا من الواضع على ما يعلم من كونه حال الاستعمال في الكلام مبنية
لشبهها المبني على ما ذكرت في صدر الكتاب في حد الاعراب فلا يجوز ان
يكون بنا هما مبنيا على وضعها وضع الحروف فالوجه في بنا لدن ان يقال
انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم
تصرفه لازما معنى الابتدا فوقع في مشابهة الحرف دونها واما لدي

نه

وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندي
انك عني وربما فتحت عينه او ضمة ويلزمها النصب الا اذا اخبرت بين ومن
حذف نون لدن لم يجز حذفها مع الاضافة الى مضمر فلا تقول من لد بل تقول
من لدنه ولدنك وتجر لدن ما بعدها بالاضافة فقط ان كان مفردا او تقديرا
ان كان جملة وان كان دلن لفظ غدوة جاز نصبها ايضا مع الجر وقد يرفع
اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه انه لما حركت لالتقاء الساكنين من جهة
تبدلها واشبام النون النون من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ
كراقود كلا تشبيها بالتمييز او تشبيها لها بالمفعول به في نحو ضارب زيدا
وغدوة بعد لون لا يضاف تكون الا نكرة الا منونة وان كانت معرفة ايضا
لها تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما الا لوحدتنا الشوبذلك
بدا منصوبة بها ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف احد جزئي الجملة اي لدن
كان غدوتك كما قلنا في مذ يوم الجمعة والف لدن تعامل معاملة الف على والى
تساهم في الظاهر وتقلب عنها مع المضمر وقد حكى سيبويه عن قوم من
العرب لدا لك وعلاك قال طاروا علاهن فطر علاها واشد ما يسمى
حضر حفراها واما واما قلب الف هذه الكلمات الثلاث مع المضمرات تشبيها بالف
رمى اذا اتصلا بالمضمر المرفوع نحو مذنت واما شبه المجرور بالمرفوع دون
المنصوب نحو مذاك لان الجار والضمير مع المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع
مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه بالف نحو عصا
لان الواو تقبل والياء قرب الى الالف من الواو وانما لم يقلب نحو عصاك
وفتاك لان هذه الالفات اصلا فكرهوا قلبها تشبيها بشيء اخر بخلاف الف
على والى ولدى وثلث الف على الاسمية وان كان لها اصل في الواو وتشبيها
لها بعلى الحرفية ولا يتصل من المقصور الذي لا اصل له الا علم لفظ
بالمضمر الا هذه الثلثة واما حتاه على ما جوز المبرد فليس بمسموع وانما
هو قياس منه وقط للماضي وعوض للمستقبل المنفي معنى قط
الوقت الماضي عموما ومعنى عوض مستقبل عموما ويختصان بالنفي وعوض
من الاصل اسم للزمان بمعنى الدهر الكلي عوض قد يستعمل لمجرد الزمان
فيعرب قال فلو نبل عوض في حصماني واوصابي ويقال افعل ذلك من
ذي عوض كما يقال من ذي الف اي فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى
ابدا لانه مشتق من القط وهو القطع كما تقول لا افعله البته الا لانقطاع
الذي لما سيدكر على خلاف البته وربما استعمل قط بدون النفي نحو كنت اراه
قط وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الزيد قط وقد يستعمل



عوض المبني للماضي وهو الاثبات ايضا قال ولولاد فاعي عد مضاف وشهدي
لهوت بعد اق عوض عنها مغرب وهو منتفي معنى لكونه في جواب لولا وبنا
عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع
المضاف اليه نحو عوض العايضين اي دهر الداهرين والعارض الذي ينفي
على وجه الدهر فكان ما نفي في الدهر داهر وبني قط لتضمنه لام الاستغراق
لزوما لان استغراقه جميع الماضي واما ابدا فليس الاستغراق لازما لمعناها الا
يرى الى قولهم طالما لا ابدا وبني قط على الضم حملا على اخيه عوض وهذه
اشهر لغاته اعني فتح القاف مضمومة الطا المشددة وقد تخفف الطا في هذه
وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطا المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطا
مثل قط الذي هو اسم فعل وجاء عوض بفتح الضاد وكسرها ايضا وكثر ما
يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيعي لبان ثدي امرقما باسحم داج
عوض لا نتفرق ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين وعلة بنائه
تضمنه للام التعريف وذلك ان كل يوم منقدم على يوم فحواسسه وكان
في الاصل نكرة ثم لما اريد به اليوم المتكلم دخله لام التعريف العهدي كما هو
عادة كل اسم قصد الى واحد من بين الجماعة المسماة كما ذكرنا في باب
غير المنصرف ثم حذف اللام وقدرت لسادرتها كل من يسمع اسس مطلقا من
الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس الاحدث ولم
يبن صباحا ومساء واخواتهما المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان
التعريف الذي هو معنى اللام غير ظاهر فيها دون قرينة ظهوره في
امس واما سحر فامر متعلق بما قبلها بناء او بتقدير صرفه لانه كالغد الا انه
من صباحا ومساء وضحى معينة فهو شاذ من بين اخوانه مبنيا كان او غير
منصرف واما لدن بنوا عدا مع قصد عدد يوم التكلم كما مر تفصيلا لتعريف
الداخل في الوجود على تعريف المتدروجود وذلك لان التعريف فرع
الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود
وان كان منتفيا حال التكلم مع انه قد روي عن بعض العرب اعراب امس مع
صرفه كعمر وليست بمشهورة واما بنوا تم فالذي نقل عنهم سيبويه
اعرابه غير مصروف حال الرفع وبناؤه على الكسر كالمجاز بين في حالة
النصب والجر قال سيبويه بعض بني تميم يقول ما رايته امس بعد مذ قال السيرافي
انما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع وينخفض فلما تركوا
صرفه من يرفع منهم نحو هذا امس تركه ايضا بعدها من نحو وكان سيبويه
يقول هو قال لقد رايت عجبا مذ امس عجبا مثل السعالي خمسا قاك وهذا

قليل قال سيبويه ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق
اذا سميت به وذلك ان كل معرب مبني يسمى به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف
كما يجيء في باب الاعلام وان سميته على لغة بني تميم يسمى به شخصا فالواجب
فيه الاعراب مع الصرف كما يجيء في باب الاعلام وان سميته بني تميم صرفته
ايضا في الاحوال الا انه لا بد من صرفه في النصب والجر لانه مبني على الكسر عندهم
فيهما واذا صرفته في الحالتين وجب الصرف في الرفع ايضا اذ ليس في اسم
منصرف والنصب غير الرفع ووجه منع الصرف في امس اعتبار علة بنائه
المعدول كما قلنا في باب غير المنصرف واختاروا منع صرفه رفعا وبناءه
نصبا وجرا كما اختاروا ابنا عوضا وترك صرف نحو هذا هو وقطام مع ان
الجميع من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذاك وذلك انه جاز ان يعتبر
فيه علة البنا كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فابتدوا بنا
عنا بالاعراب اذ هو اشرف من البنا والى بالاسما واختير اسم الوقت للاعراب
واشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصرف والى الثنتين الباقيتين
اعني الجر والنصب مستويتين حركة في غير المنصرف فازدادوا ان بنوه على فتح
الكلمة فبنوا على ذلك الاستواء فجعلا مستويين في الضم لم يبن
اعرابها رفعا اذ كانت تصير كسائر غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا
اولى ما بني عليه الكلمة بعد السكون الكسر وايضا كون هذه الكلمة
حالة البنا على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال الزمخشري
وجماعة من النحاة وان امس تعرب عند تميم مطلقا اي في جميع الاحوال
الاحوال ولعلة عزهم قول بعض تميم لقد رايت عمرا مذ امسا وقد قالت
سيبويه ان بعضهم يلحقون امس بحد مذ فقيد هذا القول بقول بعضهم
ويقوله بعد مذ كيف يطابق باب كلهم يبنونه الجر بعد اي جار كان فان
تكرر امس كقولك كل عام بصير امسا وكل امس بصير اول من امس اوضح
نحو مضى امسنا او دخله اللام نحو ذهب الامس ما فيه اعرب بالاتفاق الزوال
علة البنا اي لتقدير اللام وسيجيء الفاء ان اللام ولعل ذلك لتقدير
وبادة اللام قال سيبويه ولا يصغر امس كما لا يصغر عد اذا اردت
فالاعراب لان اللام انما قدرت ليعاد الى من الى واحد من الجنس لشهرته
من بين اسمائه فاذا بني او جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام
لعدم شهرة المثنى والمجموع من شهرة الواحد وليس بنا امس على الفتح
لغة كما قال الزجاج معتبرا بقوله لقد رايت محمدا مذ امسا وسنها الان قال
الزجاجي بني لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا اليوم وهذا مذهبه



شرح بنا امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة مع اعرابه
قال السيرافي لشبه الحرف بلزومها في اصل الوضع موضعا واحدا وبقاءها في الاسما
عليه وعلو التعريف بالاعلام وسائر الاسما يكون في اول الوضع نكرة ثم يتنكر ولا
يبنى على حال فلما لم يتصرف فيه بترع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف
فيها وقال ابو علي بني لتضمنه اللام كامس واما اللام الظاهرة فراين اشترط لمعرفة
ان تدخل على النكرات فتعرفها والان لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصله
الفعل من امس يامس بمعنى الذي اي الوقت الذي جاز فيه فعل
قال كما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قيل وقال فانهما فعلان استعملا
استعمال الاسما وتركا على البنا الذي كانا عليه والجواب ان قيل وقال بمعنى
والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات والا ان ليس بمحكي
وكذا مذ عند الفراء امس اسم امر من امسى يمسي ويقال في الاك لان وهو من باب
تخفيفها ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذا سمع عند ابي علي يستعمل استعمال الشرط
كما يستعمل كلما وكلام سيبويه محتمل فانه قال لما لوقوع امر لغيره وانما يكون
مثل لو فتنهما لما لو لوجوب لوجوب فقال ابن خروف وان لما حرف وحمل كلام سيبويه
على انه شرط في الماضي كلو الا ان لو لا تنفي الاول لانتفاء الثاني ولما تثبت
الثاني لثبوت الاول وقال ابو علي كان ظرفا لما كان طرفا لخبر لما اسلم دخل الجنة والجواب انه
على التاكيد والتشبيه فكانها دخلت لذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال
هو ظرف وضع وضع كلمة الشرط مع جملة للغرض الذي ذكرناه في اذا وليه
فعل ما ضي لفظا ومعنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا الفجائية
كقوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفا ودعا كان ماضيا مقرونا
بالفا وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف الجهية قولهم لقيته ايتوك اي منذ
ايتوك اي منذ ايتوك لان اصله كان وكرور وحكمه حكم الظروف عند هجرف
لام الجر لكثرة الاستعمال وقد دلام التعريف فبنى لاه ايتوك قالوا لاه ابن عمك
لا افضلت في حسب عني ولا انت وبانى فيخروني فبني لتضمن الحرف فحذفت
الالف التي موضع العين وسكن اللام لوقوع موقع الالف الساكن ورجعت
الالف التي اصلها من البنا لسكون العين كما هو احد مذهبي سيبويه في الله وهو
انه من لاه يليه اي استتر ففتح لخفة الفتحة على الباء دون الكسرة وقد تحذف
الباء فيقال لا ايتوك وامالم فهو ظرف بالاطلاق عادم التصرف معرب لازم
للنصب وظاهر كلام سيبويه انه مبني فالسكانة يعني الجليل لاي بني نصبة
يعني انها بنيت على السكون هذا لفظ ابن قال انها بنيت قال لتكون وضعا
وضع الحروف فاولى اشباههما للحرف بعلة التصرف اذ لا تكون الا منصوبة والاولى

الحكم باعرابه لدخول التنوين في كونكما معا واخراده بمن وان كان شاذا فحيث
من معه من الذم وقال بعضهم حر وهو الحق في هذه اللغة هر فجر اذ لا مجيء لكما
فيه معد وماة مع المفتوحة العين المعربة لو قلنا باسمية المصطبان لكم
يبق ثم تقول يلزم اضافة مع ان ذكر قبله احد المصطبين عوكنت مع زيد
وان ذكر قبله المصطبان لم يبق ما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية
نحو جينا معا اي زمان وكنا اي في مكان وقيل انتصابه على الحالية اي
مجتمعين والفرق بين فعلنا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال
الفعل وجميعا يعني كلنا سواء اجتمعا او لا والالفة معا عند الخليل
بدل من التنوين اذ لا لام له في الاصل عند ومي عند يونس والاخفش
وهو الحق مثل الف فتى بدل من اللام استنكارا للاعراب الموضوع على حرفين
فمع عند يما عكس اخوك ترد لامها في غير الاضافة وتحذف في الاضافة
لقيام المضاف اليه مقام لامها فوزه الظروف المضافة الى الجمل وان
تحذف بنا وها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان وقد مضى شرحه فيما
تقدم فقوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات
والاعلام والمبهمات وما عرف باللام والنداء والمضاف الى احدها معنى
قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يرد ان الواضع تصدى لحال وضعه
واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل الا الاعلام اذ الضمائر والمبهمات
وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين فقصد المستعمل فالمعنى
ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان الواحد مقصودا للواضع كما في
الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعمال له في شيء بعينه لكان
اصرح وانما جعل ذا اللام موضوعات كالرجل والفرس وان كان مركبا لما كان
مر في حد الاسم ان المركبات ايضا موضوعة بالتاويل الذي ذكرناه
هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه
موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد ويدخل في هذا الحد العلم النكرة نحو
رب سعاد وزينب لتعينهما الا انهما وضعا لشيء معين ويدخل الضمير في ربه
رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض على قولنا الحذف
لضمير الراجع الى النكرة مختصة قبل كلام من الاحكام نحو جاءني رجل
فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره وكذا ذو اللام
في نحو جاءني رجل فضربت الرجل واما الضمير في نحو رب شاة وسخلتها
فنكرة كما في رب رجلا لانه لم يختص المنكر المعود اليه عكما اولا ولا
يصح في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعيه

فيدخل

والنكرة ما وقوله



فيدخل فيه جميع الضمائر وان عاد نا الى النكرات والمعرف باللام العهدية وان
كان المعهود نكرة اذا كان المنكر المعود اليه او المعهود مختصا صالحا لحكم
لانه يشير بها الى خارج مختص وان كان منكرا واما ان لم يختص المعود اليه
بشيء قبل نحو ارجل قام ابوه وظني كان اباك امام حمار كما جبي اللبن فيه في
باب كان ونحو ربه رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا وبالها قصه ورب رجل واخيه
فالضمائر كلها نكرة اذ لم يسبقها اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل
كريم واخيه لم وكذا كم شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة
برجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حالا ستر اكما عن محمد
وعلى اذ يشار بكل واحد منها الى مختص عند الوضع ويخرج منه النكرات
المعينة للمخاطب نحو قولك لجاني رجل تعرفه او رجل هو احق لان يوجد لم يوضع
للاشارة الى مختص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت
رجلا اذا علم المتكلم ذلك المتحاذ ليس فيه اشارة لاستعمال الاعلام وضعا
فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون
الاشارة فيه حسيا بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو
موضوع للدلالة على ما استقر في علم المخاطب يكون ذلك الاسم والا علم ومن
ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته لذلك اللسان
فصح بهذا كل كلمة اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان دلالة اللفظ موضوع
له فلو لم يتعلق الى خارج لدخل فيه جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتبين بما ذكرنا
ان قول المصنفة نحو قولك اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ان يأكله
الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس
بشيء لان هذه الفائدة تتصور لنفي المجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام في شيء
لفظي كما ان العلمية في خداش متى لفظية كما سيجيء في الاعلام فنقول اولا ان
التنوين في كل اسم تمكن غير علم نفيد التمكن والتنكير معا وتعني بتنكير
الذي شاعت في امته وكونه بعضا مجملا لان جملة الا في غير الموجب نحو ما جاءني
رجل فانه لاستغراق الجنس وكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة كونه
بعضا من كل اذ تلك العلامة التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر في اواخر الكتاب
فينظر في ذلك الاسم فان لم تكن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على ان
بعضا مجملا من كل كقولك اشتري الشاة وتريد لا حالة ولا مقالية دالة على ان
اشتر اللحم ولا دلالة على ان بعض معين كما في قوله تعالى اني انست نارا
اواجد على النار هدى فمي اللام التي جيء بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى
بها للاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية

او الجمع كالضربين والعالمات او تجرد عن جميع تلك العلامات كالضرب والعالم واذا
وجد حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالا على ماهية خارجة
فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها والا واسطة بينهما في الوجود الخارجي
بل يمكن تصورها في الذهن خالية عن الكلية والبعضية لكن لا امتناع في
الشخصات الخارجية لان الالفاظ موضوعة بازائها لا في الذهنية فاذا
لم تكن البعضية لعدم دليلها اي التنوين وجب كونه للجنس فعلى هذا قوله
عليه الصلاة والسلام الماء طاهر اي كل الماء والتمر حرث اي كل التمر
اذ ليس في الكلام قرينة البعضية لا مطلقا ولا معينة فلهذا جاز وان كان
قليلا وصف المفرد بالجمع نحو اهلك الناس الدينار والدرهم البيض
على ما حكي الاخفش فالمفرد في مثله يعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى
فالاستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل خير من المرأة الا الزيدين
اي لا كل واحد منهما وقوله تعالى ان الانسان في خسر الا الذين
امنوا اي لا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول الرجل خير من هذا الجمع
الا الزيدين معا ولا الا ما تكلم معا بل يجوز ذلك اذا كان الاستثنا منقطعا
وكذا لا يستثنى من المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان هذا الجمع الا اخوتك
الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان الا اخوتك معا بل يجوز الانقطاع
واما الجمع فيصح استثنا الجمع والواحد والمثنى منه نحو لقيت العالمين الا زيدا وذلك
لان الجمع المحلى باللام في مثل هذا الموضع يستغرق بمعنى منكر مضاف اليه
كل مفرد وغير في معنى لقيت العالمين الا زيدا اي كل عالم وكل عالمين وكل
عالم وهكذا حالا المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب قال عليه الصلاة
والسلام لا تخرج الا ملاحفة اي كل واحد واحد من هذا الجنس وكذا الا ملاحفتان
اي كل اثنين اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا واحد ولا
من المثنى الا المثنى اما الجمع نحو ما لقيت العالمين فهو بخلافهما بل هو بمنزلة
منكرة في سياق غير الموجب مفرد وغيره في استغراقها اي ما لقيت احدا
من العالمين ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثنا المفرد والمثنى والمجموع
منه نحو ما لقيت العالمين الا زيدا والا الزيدين فقوله تعالى لا تدركه الابصار
اي شيء من الابصار لا جميع الابصار على ما توهمه بعضهم فحال الجمع
في الموجب وغيره خلاف حال المفرد والمثنى هذا هو المعاوم من استقراء
كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا فلا
يستثنى من واحد ومثناها ومجموعها الا مثلها فقولك ما لقيت رجلا
او رجلين او رجالا الا زيدين اي لا كل واحد منهم ولا يجوز ان تقول الا بزيع

هذا الجمع

هذا الجمع رجلا الا الزيدين معا وتقول ما لقيت اخوين متضايفين اي اخي فلان اي
الا اثنين منهم ولا يجوز الا زيدا او تقول ما لقيت رجلا الى الزيدين ولا يجوز
الا اخويك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى ما لقيت جماعة من
الرجال وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد به الاستغراق فان كان
هناك عهد فاللام عهدية على ما مجيء في بابه وان لم يكن فان كان فيه
علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيتك الا تمرة او التمرتين فلا فرق
بينه وبين المعرف والمنكر معنى فكانك قلت ما اعطيتك تمرة او تمرتين وان
لم يكن علامتها نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذي
اللام والمجرد ان المجرد لاجل ان التنوين الذي فيه للتنكير يفيد ان كل
الاسم بعض من جملة فمعنى رأيت تمرا ورجالا اشيا من الكثير وجماعة
من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية المجردة عن البعضية
لكن البعضية مستفادة من القرينة كالرؤية مكانك قلت لقيت هذا
الجنس واشتريت هذا الجنس ثم قد تقام تخصص بالقرينة فالمجرد و
اللام اذن بالنظر الى القرينة بعضي وبالنظر الى نفسيهما مختلفان فمن ثم
جاز وصف المعرف باللام من هذا النوع بالنكرة نحو قوله ولقد امر على
اللئيم يسبني ولذا مررت بالرجل مثلك وما تحسن بالرجال خير منك
كما مر في باب الوصف فعلى هذا كلام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا
التي للمعهود الخارجي قوله وهي الضمرات وقد تقدم ذكرها وهي با
لمبهمات اسما الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرهما وانما سميت مبهمات
وان كانت معارف لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه
مبهم عند المخاطب لاحضرة المتكلم اشيا تحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا
الموصولات مردودة الصلات مبهمة عند المخاطب عند النطق بها و
ذو واللام المعهدية قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه اعني ان
حرف التعريف هي اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل ما عرف
الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هي المعرفة
فقط انك تحلي العامل اياها بالرجل وذلك علامة ما تراجما بالكلمة وصير
ورزق
كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل
الضعيف واما نحو ان تفعل وان تفعلي وبلام فلجعلهم لها خاصة من جميع
ما هو على حرفين كجزء الكلمة فلذا يقولون الا فوس والا فسان واما
نحو بهذا وفيما رحمة ان الفاصل من العامل والمعمول لما لم يغير معنى ما
قبله ولا ما بعد عد الفصل كلا فصل وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته

نحو كان الرجل مقابلا الرجل حتى جاز قابلهما قابلين ولم يكن ابطا وهذا انما يكون
اذا كانت وحدها معرفة وانما وضعت اللام لتسمح الامتراح وايضا
دليل اي التنوين الذي هو ضد التعريف على حرف فالاولى كون دليل التعريف
مثله وقال الخليل الكمالها الة التعريف نحو هل وقد استبد لا لافتتاح الهمزة
وقد سبق العذر عنه وبانه يوقف عليها في التذكر نحو قولك اذا تذكرت
ما فيه اللام كاكتاب ويفصلها عن الكلمة والوقف عليها تحقيق الاضطرار
كالوقف على قد في نحو قوله اوف الترحل غير ان ذكارنا ما ان لرحالنا وكان
قد ولكن قوله يا خليل اربعا واستجر الا منزل الدارس من اهل الحلال
وانما حذف عند سمع القطع في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد
في باب الثاني ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم
اللام اليها ليلا تشبه النفي بلا الاستفهام وفي لغة حمير ونفر من طي
ابدال الميم من لام التعريف كما روي الصوم من توبت عنه عليه الصلاة والسلام
ليس من امبر امصيام في امسفر ولام العهد اللام التي يعهد الخاطب مدلولها
مصحوبها قبل ذكره اي لفظه وادركه ذهنا ان عهدت فلانا اي ادركته و
عهدته اما بجري ذكره متقدما كما في قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول او بعلم الخاطب به قبل الذكر نحو لا جري
ذكره نحو قولك خرج الامير او القاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض
واحد مسمى بذلك او امير واحد وقد يزاد اللام في العلم كقوله اما وده با
ما قراب بها لها على فيه المعري وبالكسر عند ما على ما يجيء في الحال
نحو الحمد لله النقد بروفي التمييز نحو الاحد عشر الدرهم على فتح كما يأتي
في باب العدد وقد تكون لام الزائدة لازمة كما في الذي ومنصرفاته و
تكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير نحو مررت برجل حسن الوجه
اي وجهه وعند البصريين لا يعوض من الضمير في كل موضع شرط فيه
الضمير كالصلة والصفة اذا كانت جملة والخبر او الوصف المشتق ويجوز
في غيره كقوله لحارثي لحاف الضمير والبرد بردوه وقال الكوفيون
قد تكون اللام للتعظيم كما في الله وفي لا اعلاه ولا بعرفهما التصرف
واللام في صه اسم الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل وايا ما
الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة وهي في غير الموضعين لتعريف
الغايب نحو ضرب الرجل وبعرض للام العهد به العليد كالصعق
والبيت على يذكر في الاعلام قوله والند نحو يا رجل ومن لم يرى التحويين
في المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب



كما مر في باب النداء قوله والمضاف الى احدها يعني احترازا عن الاضافة اللفظية
وانما يتعرف بالخصة ما ليس من الاسما التوغلة في الاعلام كغير ومثل على
ما موت في الارض قوله العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع
واحد قوله غير متناول غيره يخرج سايرا لمعارف لتناولها بالوضع اي
معين كان بخلاف العلم على ما تقدم قوله بوضع واحد متعلق بتناول
اي لا يتناول غير ذلك المعنى بالوضع الواحد بل ان تناول كان في الاعلام
المشتركة فانما يتناوله بوضع اخر اي بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى
كما اذا سمي شخصان زيدا ثم سمي به شخص اخر فانه وان كان متناولا بالوضع
لمعنيين لكن تناوله للمعنى الثاني بوضع غير الوضع الاول بخلاف سايرا
المعارف كما تبين فانما ذكر قوله بوضع واحد ليلا يخرج الاعلام المشتركة
عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر
المصنف وذلك انه قال اعلام الجنس وضعت اعلاما للحقايق الذهنية
المتعلقة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم على الحقيقة الذهنية بكل واحد
من هذا الاعلام موضوع لحقيقة في الذهن تتحد فهو اذا غير متناول غيرها
وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية عن هذا اسامة مثلا
فليس ذلك بالوضع بل بمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقا
كل كلي عقلي لجزئيات بيانه الخارجية نحو فهم الانسان حيوان ناطق
فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على
وجه التشريك واسامة موضوعة للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه
على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنف بكونه مجازا
اولا لانه من كونه مجازا على مذهبه في الفرد الخارج اذ ليس موضوعا له
على ما اختار وقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له
كالمتواطئين قال الاندلسي فلا تقول في اسد معين في الخارج اسامة
كما تقول الاسد لان المطابق للحقيقة الذهنية في الخارج ليس الا شيا
من هذا الجنس مطلقا لا واحدا محصورا لاوصاف العرفية ولذا ينفي
عنه الا لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال اسامة
كل الاسد الا لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق
بما الجنس فيها التعيين والحاصل ان التعيين المخصوصين للنحاة على هذا التكلف
في الفرق بين الجنس وعلم الجنس الهذر واخو اسامة وتعالله وابا الحسن
وام عامر قاولبس لها حكم الاعلام امتناع منع صرف اسامة وترك
ادخال اللام على نحو اولبس واضافة اب وام وابن في نحو ابن الجعير ها كما في



العلم

بقية

قه

مة

ق

الكنى في اعلام الاناسي وفي عنها الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا كله
يطلق على المذكر خلافا لاسد وذيب وصبع فاذ ذلك لا يجري مجرى
الاعلام في الاحكام المذكورة واقول اذا كان لنا تانيث لفظي كعرفة وبشرى
وصحراء وشبه لتانيثه نحو كريسي فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام
كما ذكرنا واما بالعلمية كما في اسامة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعها
لغير الاناسي من الطير والوحش واحاش الارض والمعاني فوضع البعض
اسما وكنيه نحو اسامة وابو الحارث في الاسد ولبعض اسما لا كنيه نحو
للضبعان ولبعض كنيه بلا اسم كابي براقش ثم بعض مما لا اسم
جنس له نحو ابن مقروض وصما رقبان وفي اكثر هذه الاعلام نحو معنى
بناسبا لمسمى به كحضاجر لمعنى لعظم بطنه وابن وابه لوقوعه على
رابة البعير وكذلك وقال في المعاني للصبيه وشعوب وام قشعم
وللمرة برح وللكلمة ذو بر للعذر وكسان وقالوا في الاوقات عندوه
وبكر قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر ما
يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء موقتا في الشعر كقوله
سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبل سبح الجودي والحمد وقد جاء باللام كقوله
سبحانك اللهم والسبحان قالوا دليل علميته قوله سبحان من علقمه
الفاجر ولا يمنع من ان يقال لحذف المضاف اليه وهو مراد للعاجر به والتي
المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين كقولهم
خالط من سلمى خياشيم وفا واما اولي لك فمبني على الوعيد فاولي مبتدا
ولك خبره والدليل على انه ليس بافعل التفضيل ولا افعل فعلا وانه
علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الاكا وهاف الان اذا اوعد واما
قد حول الثانيث دالا على انه ليس افعل تفضيل ولا افعل فعلا جعل هو مثل
ارجل وارجلة واولاة ايضا علم فمن لم يصرف وهو من وليه الشراي
قربه وليس اولي اسم فعل ايضا بدليل اولاة بتانيثه بالرفع والاكان
خبرا ولاة اي النسر القريبا الان واما هاه الان فالرمان متعلق باسم
الفعل كذا قال ابو علي فتجرد اولي من التنوين للعلمية والوزن وقوله
التالا رض الوزن لان ذلك في علم اخر فمهما لو سميت برجل وارمل فكلاهما
ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا مستانفا واعلم ان العلمية
واذ كانت لفظيها لانها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة
وتعالة وكيما كالاسد والتغلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي فكما
ان لفظ مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق لامع القرينة هو

المخصصه

المخصصة فكذا مثل هذا العلم بقال اسامة خير من بقال اي كل واحد من افراد هذا
الجنس من حيث المخصصة قال ولا نت اخر ان اسامة اذا رعيت فزال ولج الذعر
ويصح الاستثناء من مثله كما صح في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا
نقول اسامة تفتر من الانسان الا الداجرمة والقرينة المخصصة حوثيت
اسامة محا اهل الاعلام وكلها محال اللام المعبل للتعريف اللفظي اذا كان
ذو اللام مفرد اجرد اعن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب واللحم والسوف
وقد عرف حكمه وقد اجري النحاة في اصطلاحهم من غير ان يقع في كلام العرب
الامثلة التي بوازنها اذا عبر بها عن موزوناتها يجري الاعلام اذا لم يدخل
عليه ما يختص بالنكرات كل ورب على ما جاء قالوا فعلان الذي مونثه
فعلاء منصرف فوصفوا بالمعرفة ونصبوا الحال نحو لهم لابصرف افعل
صفة ومنعوا الصرف منه لما جامع العلمية فيه سببا اخر هنا التانيث
نحو قاعلة او وزن الفعل المختص كافعل او الالف والنون المزيدتين كفعلان
او الالف الرابعة المقصورة للتانيث واذا نكرت هذه كلها بدخول كل اورب
او من الاستغراقية او غيرها من علامات التنكير انصرف نحو قولك كل فعلان
حاله كذا وان كان على وزن افعل الذي مونثه فعلى فمع الف التانيث لم ينصرف
معرفة ونكرة فان صحبت الالف للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى تقلب
الفه في التثنية ياء فانه يجوز فيه الاعتباران جعلت الفه للتانيث لم
تصرفه وان جعلته لغيره صرفته للتنكير به بدخول كل وذلك لان نحو ارطى
وسلمى داخلان في فعلى فهذه الاوزان تفيد مع استغراق الجنس لان
معنى قولك فعلان الذي مونثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد
هذا الجنس حتى تستغرقه كما ان معنى قولك تمر خير من جراده ورجل
خير من امراة ذلك وانما عدا الاول من الاعلام دون الثاني بدليل صرف
تمر وجراده لانهما وان بعضه منقولا كالاعلام من مدلوله الى مدلول اخر
فان افعل مثلا وضع لغة للزايد في الفعل على اخر فهو من الفعل كاكبر
من الكبر وعبر به عن كل لفظ اوله همزة من بين مفتوحة وقافية فا
ساكنة بعدها عين مفتوحة لام وبعضهم يدخل كما يحال الاعلام
نحو قولك فعلله التي هي مصدر الرباعي نحو كذا فان فعلله لا معنى
لها لغة وقوي هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام انهم اذا عبروا
عن موزوناتها لم تقع على فرد شاع منها كما تقع النكرات لفظا ومعنى
فان قلت لم جعلوا اهل الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان
التي يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت

برجل فاعل اي عاقل او جاهل على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد
قلت لانها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين فالمراد من لفظ
الكناية ذلك المعنى بتوسط استعارة ذلك اللفظ الذي هو صريح فيه
صارت كصورة القضاء دالة على المعنى الجنسي فكان لفظ الكناية منقولا من
جنس الى جنس اخر ومرتجل الجنس فلم يصلح ان يجعل علما بخلاف الاول
فان المراد منه موزونة فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي ومن ثم قال
الخليل لما سأله سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف
افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل ههنا ليس بوصف وانما عن انما
كان على هذا المثال وقد كان وصفا لا ينصرف فقال افعل ههنا وكان
افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل المختص
بالنكرات عليه ففي افعل ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية
واذا كان موزون هذه الاوزان معربا كما تقول وزن اصبع افعل فالاكثر
انه لا يجري مجرى الاعلام فتصرف افعل ههنا فعلى هذا كان القياس
وزن طلحة فعلة التنوين ولم يحذف لمنع الصرف والتحقيق جعل هذا
القسم ايضا علما وهو الحق فتقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين قال
المصنف انما ذهب اليه اجراله مجرى اسامة اذا اطلقت على واحد
من الاساد فانك تحكم بمجرى الاعلام كما كان في الجنس علما نحو قولك
اسامة خير من ثعالبة فكذا اجرى الوزن ههنا مجرى الجنس اي الذي
معنى الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس الذي ذكرته فيه نظر
لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون معناه الموزون واذا كان معه
الموزون فمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل ووزن اصبع هذا الوزن
فليس في الحالين كاسامة في حالة اي كونه جنسا وكونه فردا من افراده
فانه في الحالين بمعنى وايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما لما سبق
معينه مرادا هنا وليس اسامة المراد به واحد من الجنس كما واعية محمولا
عليه في العلمية كاسامة بل تعريفه في الحالين لفظي سواء كان جنسا او
فردا مساعا وليس قياسا فيقاس عليه والاولى ان يقال انما ذهب اليه
لكونه منقولا من معنى الموزون او مرتجلا له ومع اجرائه لمثل هذا
مجرى الاعلام بنون نحو مفاعله في نحو قولك يضارب ضارب ممنعا
على وزن فاعل بفاعل مفاعله وهو تنوين المقابلة عند حذف التنوين
الصرف والنسبة الذي هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه
عند سيبويه في الصرف وتركه حكم الموزون قال المسمى كان فعله لم

تملا

تملا موجبه وبارد بحر له تخلع وله تذهب فمنعه الصرف لان موزونه قوله تقول
مررت برجل افعل اي احمق وقال المازني ليس في فعله علمية ولا في افعل معنى
الوصف فلموازن نظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون الكنى عنه فلا يصرف
نحو فعلى ومفاعل لاشتمالها على سبب منع الصرف ويصرف نحو مررت برجل افعل
اي احمق وفعله اي ممرة ومذهب سيبويه منع الصرف وبه قرئ نحو وجعل
الظلمات هو الخواذ معناه معنى الموزون والكناية عن العلم حاصلة باللفظ جراه
بدليل ترداد ها لهم اللام على فلان وفلانة ومنعهم صرفه فلانة كما جرى واو
الاردف بالالف والواو وان الفعل فحكمه حكم موزونها حركة وسكونا وتجردا
عن التنوين كان الموزون معربا اولا نحو تولك افعل مررت واستفعل حكمه كذا
وضارب يضارب على وزن فاعل بنا على استعارة بكونه مرادا الفعل الذي لم
يحط له لان في الصرف ولا في تركه كلفة مع ذلك علم لوصفه بالعرفة
كتولك افعل الذي ممنوع مكسورة امر للمخاطبة فحملوا الكلام اذا الاوزان
اما ان يراد بها الموزونات اولا والاول اذا كان وزن فعل فحكمه في جميع الاشياء
حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية عن موزونه
ومعناه فليس بعلم الا في جريه مجرى موزونه في الصرف وعدمه
خلاف بين سيبويه والمازني وان لم يكن معناه معنى الموزون بل المراد
لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا تنصرف انضم الى العلمية سبب
اخر وان نكرته في حكم حكم النكرات في الصرف وتركه وان لم يرد بها
الموزونات بل اريد الاوزان تسمى اعلاما وقال ابن جني في
سر الصناعة وكذا رأيت بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاحداث اذا قصد
مطلق العدد لا المعدود وكانت اعلاما فلا ينصرف ان انضم الى العلمية
سميت اخر كقولك سنة ضعف ثلثة غير منصرفين ومائة ضعف مجيء
قال المصنف الطاهر ان ارادة ابن جني ان استعمال ضعفه قال ووجهه انه
اذا سنة مبتدا فلولا انه علم لكانت مبتدا بالنكرة من غير تخصيص وايضا
فان المراد به كل سنة فلولا انه علم لكانت مستعملا مفردا نكرة في الايجاب بالعموص
قال ونعم ما قال وجه ضعفه انه يودي الى ان تكون اسما الاجناس كلها اعلاما
اذا ما من نكرة الا ويصح استعمالها كقولك نحو رجل خير من امراة اي كل رجل
وهذا جار في كل نكرة فامن قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من
جنسه فيجوز الابتداء بالنكرة هنا لكونها للعموم وقد جاء النكرة غير المبتدا
ايضا في الايجاب للاستغراق لكن قليلا كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت
وقوله ونفس وما سواها واعلم انه اذا قصد بكلمة دلالة اللفظ دون معناها

كقولك ابن كامة استوهاه وضرب فعل ماض فهي علم ذلك لان مثل هذا موضوع
لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه يقال من ضرب واحد هو اللفظ وقد
يكون بعض الاعلام اتفاقيا اي يصير علما لا بوضع واضع معين بل لاجل
الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه اعلم ان اسم الجنس انما
يطلق على بعض افراده المعين بادات التعريف وهو اللام والاضافة فالعلم
الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف كوادن عباس غلب على عبد الله
من بين اخويه وكذلك ابن عمر وغيره ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللات
في الاصل التعريف العهدي وقد يفيد ان العهد قد يكون بحسب ذكر المعهود قبل
وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة
من القسم الثاني كان معنى النجم قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم
للسامعين من النجوم ثم يكون هذا الاسم الذي هو ثريا بن اسماله ولذا البيت في
بيت الله لا في غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا الضاف نحو ابن عباس
لان التعريف الحاصل بالاضافة كالحاصل باللام العهدي المشار به الى ما علمه
المخاطب من دون تقدم ذكر هو اقلا فقال غلام زيد لا يليق علميته فانه لهذا
الاسم بكونه اعظمهم واخصهم به وبالجملة لاشتهاره بعلاميته حتى
كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذو اللام الغالبين
في العلمية يجب كونهما اشهر فيما غلبا فيه منهما في سائر الافراد التي شاعا
فيها قبل العلمية فاذا صارا علمين التزما لزوم الاضافة فيما كان مضافا
فلا تحويده عنه واما ذو اللام فالاكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجرد
عنها كما قبل في التابعة تابعة وذلك قليل قال سيبويه يكون اشتهار علما
لليوم المعين باللام تقول هذا يوم اثنين مبارك فيه ورده المبرد
وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام الكونه من الغالبة
وقد ذكرنا الغوالب بتقاسيمها في باب العدد فليرجع اليه وقد يتكلم العلم قليلا
فاما ان يستعمل بعد على التشبيه بمضروب نحو زيد كعمرو وقولك لكل فرعون
موسى الا زيد وكل مرحوم الكرات او يعرف وذلك بان يوول فيدخل
عليه اللام كقوله وابنا الوليد من اليزيد مبارك شديد باحنا الخلافة
لاهلها والاضافة كقوله علا زيد يوما فوق زيدكم بابيض ماضي
الشفرتين يمان ويبي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقائه تعريفه كما
مر في باب الاضافة نحو زيد الخيل وانما لا تشاه ومضمر الحمراوان لم
يكن اشتراك في العلم واذكيني العلم اوضح فلا بد من زوال التعريف العلمي
وقد ذكرنا ان تنكير الاعلام قليل قال المصنف لان هذا التعريف انما كان بسبب



وضع اللفظ على معين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة نحو
اثنين وعاشرين وما يجري مجراهما فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تثنية الاعلام قليل
قال المصنف وجب جرد ذلك التعريف الغالب باخصه اذ التعريف وهي
اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه لا مفردين باللام العهدية كما قلنا في نحو فوقد
خرج القاضي اذا لم يقع في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وان
يعتبر لا بوجب خبر التعريف الغالب في المثنى والجمع بل يجب تنكيرهما ووصفهما
بالنكرة والاستقراء يقوي مذهب المصنف مع القياس واجري بجري العلم
الجنسي العلم اللغلبي فقيل في تثنية اسامة واجمعه وتكثيره الاساتيد والاسامات
فاذ قد تعالى ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتكثيره قليل مخالف
للقياس فوجب فلهما ايضا وليس كذلك قليل العلم واقع في كلامهم كثيرا فاذا لم
يثنوا ولم يجمعوا ادي الى ما كثر مسموع من مثل جاني رجل ورجل ورجل فلما علم
الفهم اذا ثنوا وجمعوا ادي الى تكثيره الذي هو قليل مخالف للقياس قصدوا
الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يدفع ذلك محذور والتعريف الزايل
بالزامه اللام لزوم التعريف العلمي له وكان فيه توفيه الامرين جمع الخلاص من
التكثير بتعريف اخر وان كان التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود وقد جاء بعض
المثنى والمجموع غير مجرود باللام وذلك في اشياء مشتركة في الاسماء اللازمة غالبا
كابا بين الجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابيات الريان لكثرة الماء فيه وللاخر
ابان العطشان لقلته فيه وكذا حمادان جبلان لهذيل متقاربان اسم كل
واحد منهما عمادة وكذا حمادان وانما جاز جرد هذه الاسماء من اللام لان
احد الجبلين لما لم ينفرد من الاخر جاز ان يكونا كالشيء الواحد الذي لا سمي
مثلا شخصا ذا بدان بخلاف شخص مسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب
فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا شخصا بالمثنى حتى يقال لهما ذا بدان و
عرفات لا ياسين وعماسين لان كل موضع منها كان سمي عرفة فقيل عرفات
للجموع واما ادرعات بلد بالشام فليس من هذا اذ لا يقال للبعض منها درعة
بل هو كمساجد موضوعا لشخص معين واعلم انه يكني بفلان وفلانة عن اعلامي
الاناسي خاصة فيجريان المكني عنه اي يكونا كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمتنع
صرف فلانة اجريا مجرى افعال بمعنى احمق يجري المكني عنه الامتناع من الصرف
على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يقال جاءني فلان وانهر فلان
احمر ذهو موضوع كناية عن العالم واذا كني عن المكني قيل ابو فلان رام فلان
واذا كني بفلان وفلانة واذا كني بفلان وفلانة عن اعلام البهائم اسما كانت
او كني ادخل عليها لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وامر الفلان وام الفلان

كتقصد العرق وكان كناية اعلاه البهيم اولى باللام من كناية اعلام الاناث لان
الانسان بجنسه اكثر فهو عندهم اشهر من اعلام البهيم فكان فيها نوع تنكير قال
ابن السراج وشبهه الصفة ان لفظ فلان لم يات الا محكيا كقولك تعالى لبيتني
لم اتخذ فلانا خليلا وهو مشوش على مراد ابي الاصمعي عن مراد العابسي سكتوا هو
سنتا او الحص والصمت ترك منها زهم بتواد بيان واذا قالوا مات عن الكروه
وقعوا معا وفقد فلان وبقول معنى ابن اوس المزني اخذت بعني المال
حتى لهكته وبالدين حتى ما اكاد ان وحتى سال الفرض عهدي
الغني وود فلان حاجتي وفلان ويكفيني بهن وهنة مشوحة العين وهنت سا
كنهن عن اسم الجنس عن العلم فلذا انصرف هنة ويدخل جميعها اللام واذا سكت
النون فيا التانيث مبدلة عن اللام كما في اخت وبنت سكنت العين ليوذن بان
التا ليست لمجرد التانيث لان فا التانيث تمنع ما قبلها قبل وقد يكفيني بهن عن العلم
كما في قول ابن هرمة تخطاب زيد الا اعطاك فضلا من عطية على هنوهن
فيما مضى وهن بمعنى عبد الله وحسنا وابراهيم بني حسن ابن حسين وكانوا
وعدوا شيا واخلفوا هذا والظاهر ان ذي من الجنس اي على اسم وليسم وليسم
حوسوا عن ذلك ومنه ياهناه للمنادي غير المصرح باسمه تقول في التذا
كبير ياهن ويا هنان ويا هنون وفي التانيث ياهنت ويا هنتان ويا هنات وقد
يلي اواخرهن ما يلي اخر المندوب وان لم يكن مندوبة تقول يا قطاه بضم
الهاء الاكثر وقد تكسر كما ذكر نا في المندوب وهذه الهاء انما في السعة
وصلا ووقفا مع انها في الاصل هاء السكت كمن قال يا من جباه نحمار ناجيه
وقالا يب بادباه ايا ك اسلك حالا الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض
البصريين ولما واي اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اعني ويا هناه
مضمومة ظنا انها لام الكلمة بني واوين هنوات كما ابدلت هاء مشبهه
وقال بعضهم في بدل من الهمزة المبدلة من الواو وابدالها في كساوان لم
يستعمل هنا كما ابدلوا في اياك فقالوا هياك ويجيء الكسر في هاميناه يقوي
مذهب الكوفيين وايضا اختصاص الالف والها بالنداء وايضا الحاق الالف
والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكي الاخفش يقول يا هناه وجا
هنانيه كما مر في المخصوص المندوب ويا هنتاه او يا هنتياه ويكني
بهنين عن جامعت ونحوه من الافعال المستهجنة والقياس هنوت لان لامه
واو بدليل هنوت واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو
اما عن اسم اما عين كمثوى واسد او معنى كفضل او الاسم اما صفة كحاتم او غيرها
كما مر وقد يكون الاسم صوتا كسر واما عن فعل اما ماض كشمر واكتسب واما مضارع



كتقلب ويشكر واما امر كاصمت لبرة معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر
كاسامة تقول لقيت به وحش اصمت وبلد اصمت والوحش المكان الخالي وكسر ميم
اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل تبعا
لنقل معانيها قال في شمس ابن مالك شمس بضم السين والمرتجل ما لا معنى له
في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اذا اخرعها من غير روية وملموس ارتجل الامر
كانه فعله قائما على رجله من غير ان يقعد متانيا فيه فالمرتجل حتيث وقعس وقال
بعضهم مما منقولان من الحسق اي الجراد والقعس اي البلادة واما كان شتمنا
من تركيب مستعمل لكن غير للعلمية بزيادة حرف كقطعان من خطف العين
اي بسعته او نقصانه كعمر ومع تغيير الحركة كان او لا فهو ايضا مرتجل اذ ليس منقولا
من مسمى الى اخر وان كان مشتقا واما ان غير ما هو ثابت في الجنس اما بنقل الادغام
كما في محب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب نحب كقعد وعهد لان هذا
التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كحذام موهب لرجل والقياس
كسر العين كموعد وموضع ولسا عابي فوعل من مطب ومهب لانهما لم يستعملا
كلاهما وانا بكسر المفتوح كمعدي كرب عند من قال اصله معدي فحذف ومر
لا معدي وانا بتصحيح ما يعل كمكوزة لرجل ومريم وليس كفعوله وفعيل من
مكرو مرعدما استعملا لهما واما مدين فيجوز ان يكون من مكرم اي اقام وهو
باعلال ما يصحح كموز لرجل والقياس حيد لان عندهم يه عينه ولامها ياء والحاو
والحوايا من تركيبه بل حوي اي جمع لجمعة لهائه سقطه وعند غيره اصل
حيه حويه كقولهم الحاو حب والحوا قلبت العين الى موضع اللام التي حيوة هو
عندهم فاعلاه بهذه التغييرات عند النحاة صير مرتجلة ولم يستعمل في
الاجناس مع هذه التغييرات ولو قيل بنقله والتغيير امامع النقل او بعده في حال
العلمية كما في شمس وجاد والاعلام تشاضرب اما اسم وهو الذي لا يتضمن به
مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يتضمن به احدهما كبطة وقفة وعابد
الكلب في الذم وكالمصطفى والمرتضى وسيف الدين وفخر الدين في المدح و
لفظ اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في المدح وهو النبز في الذم خا
واما كنية وهي الاب والام او الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم
وابن اوي وبنت وزدان واكنيته من كنيت اي سترت وعرضت كالكناية
سواء ان يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق
بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يصلح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ
بخلاف الكنية فانها لا يقصد بها الا معناها بل يعد ذم التصريح بالاسم فان بعض
النفوس تانف من ان تخاطب باسمها وقد يكتفى التخصص بالاولاد الذين له كابي

الحسن لابيه الوسيم علي كرم الله وجهه وقد يكنى به الصفر تقول لا ازال يعلس حتى يصير
له ولد اسمه ذلدع واذا قصد الجمع بين اللقب والاسم الي بالاسم اولا ثم باللقب
لكون اللقب اشهر لاذ فيه العلمية مع شي من معنى النعت فلو اتي به اولا لاغنى عن
الاسم فلم يجتمعا ثم ان تبع اللقب الاسم عطف بيان له نحو زيد اسهر او يقطع و
عند رفعا او نصبا على المدح او الذم لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع
المذكوران سواء كان مفردين او مضافين او مختلفين نحو ذلك وان كانا مفردين
او اولهما كان اضافة الاسم الي اللقب كما قدم في باب الاضافة وظاهر بعض
كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع
ايضا وهو الاولى لما روي ان الفرزدق سئل عن ابيه فقال وكان والله بعد صخم العينين وبين
قيس الرقيات بنتين من قيس واحدا الرقيات عليه والاشهر اضافة قيس الي الرقيات
اما على ان الرقيات لقب قيس والاضافة كسعيد كرز او على ان الاضافة لادنى
ملابسة لنكاحه دون اسم كل منهن رقية وقيل من جداته وقيل سميت بثلاث
كذلك قال ابن قيس اخي الرقيات ما احسن العرف في المصيبات وقال
الشاعر ومن طلب الاوتار ما جز انفه قصير وراء الموت بالسيف يهيس
تعاسيه لما صرع القوم رهطه وبين في اثوابه كيف تلبس وقد ينقل العلم
عن المركب كما سبق في باب المركب سرجة ثم نقول اذا اردت التسمية بشيء من الفاظ
فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حد ضاربان وضاربون او خاربا بجراها
كانا ثاني وعشرون اعرب في الاكثر اعرابه قبل التسمية ويجوز ان يجعل النون
في كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يجاوز حروف الكلمة كسبعة لان حروف
العوقر عندانه غاية عدد حروف الكلمة فلا يجعل النون في مستقيمان و
مستقيمون معتقب الاعراب فاذا اعرب النون في المثنى الالف دون ايا
لانها اخف منها ولانه ليس في المفردات ما اخره يا او نون مزيدتان وقبل
الياء فتحة فالالف كالحبلى بالسعدان والرمز الجمع بالواو دون الواو وكونها
اخف منها وفي جاء البحترين في المثنى على خلاف القياس يقال هذا بحرين
بضم النون ودخلت البحترين قال الازهري ومنهم من يقول البحران
على القياس لكن النسبة الي البحران الذي هو القياس اكثر فيحرانى اكثر من
بحرين وان كان استعمال البحترين بجعل النون معتقب الاعراب اكثر من
استعمال البحران كذلك وجاء في الجمع الواو قليلا مع الياء قالوا قنسرين وقنسرون
ونصيبين ونصيبون وبرزين وبرزون لان مثل برزون في كلامهم موجود
وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو قبل النون المجعول معتقب الاعراب
قياسا قال ولا اعلم احدا سبقه الي هذا قال ابو علي هو بعيد عن القياس وقال

ع قوله



في قوله ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا بكسر النون انه اسم النحي ويصوب
شرح كتاب سيبويه بالميم والطا المفتوحة وتشديد الصحاح الباطرون بالنون والطا
المكسورة وقد روي في الشعر المذكور بالنون المفتوحة قال قلنا انه اعجمي في
حين لا يكون اللام للتعريف اذ لم يتم الاسم الا عجمي والا انكسرت في
موضع الجر واذ قلنا عربي فليس النون معتقب الاعراب لانفتاحه وكان القياس
الماطرين بالياء ففي جعل الواو مكان الياء اشكال وطولون وحمير ون اعجميان
واذا سميت بالمجموع بالالف والتاء كعرفات وادرعات ففيه المذاهب الثلثة
المذكورة في اول الكتاب عند ذكر التنوين واذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها
علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانا
في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حاشا
كلما وضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد عربا بحو ليت يعصب ويرفع
قاريا شعري وابن متى ليت ان لنا غنا فان اولته بالمذكر كاللفظ
فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الوسط
كليت فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر او لاثيا متحرك الوسط فهو
غير منصرف قطعا وان كانت العلمية ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت
الاعراب ضعفت الثاني اذا كان حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلتها
علما للصدر اللفظ فانك لا تضعف ظاهر بل تقول جاءني كم ورايت منا ومررت
بمن مخففين فتجعل من باب ماحذف لامه نسيا وما وخرف عليه كيد فلا تضعف
على كي كيد به وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان المعرب لم يوضع على
اقل من ثلثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر وجدا فامن غيره وانما
جعلتها من باب يداي من ماحذف لامه نسيا لا من باب عضي لانه لم يكن لها
لام في الوضع فكاد جعلتها من باب يداي مما جعل لامه بالحذف لانه لم
يوضع اولي وصول الاول اكثر من الكم ومن لهد سددتان وذلك لان
لم ينقل بالكلية وانما نقل من المعنى الي اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف
ثانيه ليصير على اقل اوزان الحركات واما المنقول بالكلية اي المجعول
علما لغير اللفظي فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا في اللفظ
والمعنى واذا كان ثاني الشبيه حرف علة وجب تضعيفه اذا عريته
سواء جعلته علما للفظ او لغيره محكيا او لا وهو بي تقول هذا لو
وفي ولا ادت على الفكا الفا اخرى وجعلته همزة فتقلبها بواو كسنا
وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف اخر
استقطت حرف العلة للتنوين فيبقى المعرف على حرف ولا يجوز ذلك

لواولنا مثل الكلمة او سميناه المرأة ومعنيا الصرف وجب التضعيف لانا لا
ما من التذكير فيجب التنوين اذن وحكي عن بعض العرب انه يجعل الزيادة
المجتلبة بعد حرف العلة الثانية ياء بكل حال نحو رأيت حوي وفي ولا والاول
اي التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي ولاجل حرف بقا المعرب على
حرف اذا اردت اعراب اسما حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو باتا
وان لم تكن المعرب منها على ما صفت الالف وقلبتها همزة للساكنين فتقول
هذه باء وتاء ودليل تذكيرها وصفها بالمذكرات نحو هذا حسنة ودخول
اللام عليها كالباء والتاء واما اي فهو على ثلثة احرف اخرها الياء كالواو اعني
اولم تعرف وفيه لغة اخرى زي نحو كي فاذا ركبتها واعربتها قلت رأيت
زيا نحويا ولا تحوز الحكاية في اسما حروف المعجم مع التركيب مع عاملها
فلا تقول كتبت باحسنة كما جاز في نحو من وما وليت اذا جعلت اعلاما
للفظ لانها موضوعة لتستعمل في الكلام المركب مع الغير فجاز لها حكاية
تلك الحالة في التركيب بخلاف اسما حروف المعجم فانها لم تستعمل الا لتستعمل
مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجراهم موقوفا عليها فاذا استعملت
مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها وانما وجب اعراب
الكلمة المسمى اذا سمي بها غير اللفظ ولم تجر حكايتها كما جاز في اذا سميت باللفظ
لانك لم تراع اذن اصل معناها الذي كان نسيبه منبئيا اصلا بل اخرجتها
عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعي معناها من وجه
وتدل ان معنى ان تنصب وترفع اي ان التي معناها التحقيق تنصب
وترفع فلذلك اذن نظرا الى اصل معناها والدليل على المدعى قولك هذه
باء مزيدا ولم تبن على اصل الوضع فتقول في الافراد باقا كالمد وما وضع
على ثلثة احرف يكون في حال الافراد ايضا كذلك كزيد عمرو وبكر وسيبويه
جعلا باجاد وهواز وحطي وكلمن مشددة عربيات فهي اذن متصرفة
وجعل سعفص وقرشت اعجميات فلا تتصرف للعجمة والعلمية
وانما جعل الاول عربيا لان باجاد مثل ابي بكر وجاد من الجواد وهو العطش
وهواز من هوز الرجل اي جاع وحطي من حطط قال المبرد يجوز ان يكون
كلها اعجميات قال السيرافي لا اشك ان اصلها اعجمية لانها كانت يقع عليها
تعليم الخط بالسريانية وقرشيات بدل هلوز الشويز كلمن بالعرفا وتعريبها
من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو كتبت كلمون او هذا
اللفظ او هذه الكلمة واذا سمي بقوقال الخليل تقول لم ار الضرب قد
هتنا امر هذا الموضوع فقالوا قد بدلوا الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا



فوع يرد المحذوف كما هو مذهب سيبويه في ذوا اذا سمي به فانه يقول هذا ذو
كغزي بنا على ان عينه متحركة وقال الخليل بل تقول ذي بجعل القلب الواو
ياء لسكون العين على ما مر من مثل مبهما في باب الاضافة واجاز الزجاج
في فوا اذا سمي به ان يقال فو ردا الى الاصل ولا يكون فيه رد حرف العلة كما
مد في هو لان الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي وان سميت مونثا بهو كان
كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف واذ سميتا
بها هي فهو كما لو سميتها بهند وجاء الصرف وتركه وان سميت بحرف
واحد فان كان واوا او ياء او الثاني اما ان يكون متحركا في
الاصل كو او العطف ولام الجر وبا الاضافة على قول او لا فان كان متحركا
لحال ثلثة احرف بتضعيف بحانس حركته فانه اولى لكون الحرف من جنسا
لحركته وانما جعلوا ثلثة لما يلحقه من التصغير والجمع فتقول في النسبي نسبا
الحرى ولو زدت حرفا واحدا من جنس حركة لسنط بالتنوين فصار المعرب
على حرف واحد وتقول في المسمى بلام الابتدا لاوان كان الحرف ساكنا فلام
التعريف عند التعريف عند سيبويه وبالاضافة على مذهب بعضهم
محكمه عند سيبويه والزجاج حكم جر الكلام كما يجيء وعند غيرهما تحرك
اللام بالكسر ثم يضعف بحانس الفتح فيقال يا وان كان الحرف الواحد جزء
كلمة فاما ان يكون متحركا من غيره او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا
بتضعيف بحانس حركته كما ذكرنا في ما ليس بعضا والاولى ان يكمل بالتي
من تلك الكلمة فالمبرد حمل كلمة تلك على اعادة جميع ما لحذف فيقول رجل
في المسمى باحد حروفه وقال غيره بل لا يجاوز قدر الضرورة فان كان
ذلك المتحرك فالحمل بالعين يخرج في المسمى برا رجل وان كان عينا كمل
بالفا فيقال رج ايضا في المسمى بحيم رجل ولا يكمل بالام لان الكلمة
المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة الفا وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى
به لاما فالمبرد يكمله بالعين لكونها اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل
فيكون مما حذف فاؤه كعدة والاخفش يكمل بالفا نحو جال فيكون
محذوف العين كسه وهو اولى لان المحذوف الفا لا بد له من بدل كما في عن
وان كان الحرف ساكنا العين جعفر وبين عدس فالمبرد يكمله بما كمل به
المتحرك اي يرد الكلمة الى اصلها وسيبويه يهمز الوصل مكسورة هـ
فيقول اع واهش واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل
فتقول هذا اس وقام اس وقال قد اتى بعض الاسما على حرف اذا اتصل
بكلام نحو من اب بتخفيف الهمزة ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمز غير لازم

فكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل المتحرك والمزاج بزيادة
الهمزة كما زاد سيبويه ويقطعها هذا ما امر مرسيس به ولان همزة الوصل
في الاسماء الصرفة قليلا وانما يكون في الفعل والاسم الجاري مجراه اعني
المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك
بوحش اصمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم بقيتها على
حالها بعد نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هولاء المذكورين التفصيل
ببعض تلك الكلمة كما ذكرناه في الحرف المتحرك فالعين تكمل بالفا واما
اللام فتكمل اما بالعين عند المازني واما بالفا عند الاخفش واذا كان ذلك
الساكن قبله همزة وصل فان كان بعد همزة الفعل كضاد اضرب حيث بالهمزة
منطوق عند لما ذكرنا وان في الاسم كنون انطلاق تكمل بالحرف الذي بعدها
فتقول انطلاق وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا كاردد ويردد
ادعمت فقلت اردد ومدد غير منصرف بن لان المفكوك قليل في الاسماء كوردد
ومهدد كثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان يعارض زائد
في الاسم وهو الجزم او الوقف الجاري مجراه ولهذا يبقى الفك اذا سمي بما
من قولك ساء الى ولهذا زاد اللام اذا سمي بفعل بحذف اللام جزما او
العين جزما ووقفا بقم وبر وبخش واخز وارم واخش وبخف وبعل
وسع ايحي واخز وارم واخشي وكاف ويقول وسع وقول وبيع وخاف
كما مر في غير المنصرف واما مثل اذا سميت بقائل لانرد الهمزة لانها
لم تحذف لوجب الجزم والوقف وترد اللام مع العين في ذلك لان اللام
حذفت تشبيها بحرف العلة فلم تعد لذلك ها السكت من كلما بي فيه
اذا سمي به نحو رده وقه وبعضهم لانها للوقف وترد مع اللام المحذوفة
للوقف تردد الهمزة التي هي عين اذا لم ترد ها احتجت الى زيادة الف
اجنبي كما مر في لا فرد الاصل اولى فتقول جاني زاي والاخفش يرد همزة
الوصل ايضا مقطوعة فتقول ازاي غير منصرف لان الوان تصير ساكنة
بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة وكذا ترد مع اللام المحذوفة فلا لقا
ساكنين فيه يقول جاني ضرب اد اولا الرد لوجب تضعيف الياء كما في وانما فتحت
الواو لخفة الفتح وتكونها مسبوقة بالف في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت
التاء هاء في الوقف وصار مثل السلة لخروج الكلمة الى قسم الاسماء واما
سميت بنحو ضربا وضربوا على اذ الالف والواو حرفان زيدا تاء علامتين
للجمع والتثنية كالتاء في ضربت كما الوقف البراءة وجب الحاق نون عوضا
من تنوين كان فيحقه ضرب لو سمي به فيقول ضربان ضربون ثم بعد ذلك يجوز



ان يعرب اعراب المثنى والجمع وان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت
بعمرين وبضربون على لغة بنقانبون عليهم الكتاب اما لو جعلت الالف والواو
في الجميع ضميرا فتكون من باب التسمية بالجمل او بمفرداتها في المركبات ولو سميت
بدوي واولي فلا يرد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت بضربن على
لغة بعضهم فان السابط افاد بعد جعلت النون معتقب الاعراب ولم تضر قبل
التعريف والوزن ولو سميت مذكرا بانت وانت صرفت لانهما كمسمى اذا سمي به
مذكر والتاء للتانيث بل يدل على اللام كما مر في غير المنصرف وقال بعضهم
لا ينصرف لان في التاء زائدة التانيث فهي ثلاثية فلو مذكرا واما هنت لو
اذا سمي به فانك ترده الى هنه لان له مواد فاجريا على القياس بخلاف بنت
واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وتنزع اللام من الاسم الذي
كان يلزمه اذا سمي به كالان والاول والذي والتي وقولهما ان اصل
العام ان يستغني عن اللام واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوائلها
او سميت بها غير السور من افساد او غيره فان كن اعرابها وجب وذلك اذا
كانت مفردة نحو قاف قاف ونون غير منصرفة للتانيث والعلمية ويجوز
الصرف كهند وكذا اذا سميت بها امراة وان سميت بها رجلا فالصرف
وكذا وجب الاعراب مع منع الصرف اذا كانت مركبة من اسمين كبس وحم او من
اوسط ثلثة اثنان منهما بوزن المقدد كعسيم طان طس بوزن قابيل وكانه
مركب من سين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص والحكاية لغير لعدم امكان
الاعراب اذ لا مركب في كلامهم الا من كلمتين وجوز جار الله الحكاية في نحو قاف
وكويس وحم ونحو طسم ايضا مع جعلها اسما للسورة فيه نظر وذلك انا
بينا ان النهي اذا سمي به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب على مذهب
جار الله وهو ان هذه الاسماء المعدودة معربة لكنها لم تعرب لعدم المقتضي
للاعراب فكيف تحكي ولا يعرب مع حصول المقتضي للاعراب اذا سميت بها
السور وحكي عن يونس انه كان يجر في كهيعص فتح جميعها واعراب
صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد فالتاء حسو لا بعده به قوله
واعرفها المضمر المتكلم اي اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه ربما دخل
الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه
حدها على ما ذكرنا من حد المعرفة ما لم يشر به الى خارج اشارة وضعية
والاحتراز ان تفهم من حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي
والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا كانت مفردة او مثناة او مجموعة
على ما ذكرناه في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بالقرائن نحو ما جاني

رجلوا حد بل رجلان او بل رجال وما جاني رجلان مما اخواك وهذا مال رجال
مم اخوتك ويح الاطلاق ايضا يحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا
فلهذا كان رجلا ظاهرا في الاستغراق محتملا لسواه واذا دخلت من ظاهر
نحو ما جاني من رجل او مقدرا نحو لارجلا اي لامن رجل فهي نص في الاستغراق
ومن هذا وان كانت زايدة كما ذكر النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق كان
اصلها من الابتدائية لما ابتدا استغراق الجنس ابتدي منه بالجانب الشمالي
وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود فكانه
قيل ما جاني هذا الجنس من واحد ثم مما لا يتناهى ثم تنزل اذا قصد
الاستغراق ما جاني احد ومن احد وان فقلت النكرة في سياق الاثبات
الثلاثة فظاهر قاعدة الاستغراق وقد تكون للاستغراق نحو اذا كثر الماء
ان كانت مبتدأ كثمرة خير من ربيعة ودرهم خير من مراة ودينار في الميزان وغيره كقوله
تعالى علمت نفس ما قدمت والدليل على هذه الكونة في الموجب نحو اذا
في العموم بخلاف المعرفة باللام تعريفا لفظيا كالخ الدينار خير من الدرهم
اذ الاستغراق يتبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص وعدم الاستغراق
بلا لام والسبق الى الفهم يدل قرينة اقوى دليل الحقيقة قوله اسما العدد
ما وضع لكمية احاد الاشياء مقصوده تحديد الفاظ العدد وماهية العدد
وكمية الشيء عدوه المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو
العدد المعين كان ماهية الشيء حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بما
الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء وصفة المعين الذي
يستفهم عنه بكيف فكانه قال اسم العدد المعين احتراز عن الجمع فانه وضع لعدد
غير معين ويخرج منه المائة والالوف وقوله احاد جمع احد فينبغي ان لا يكون
واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحدا لم يوضع لكمية احاد الاشياء وكذا
اذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان لم يخرج رجل ورجلان
لانهما وضعا لكمية الشيء وان كانا وضعا دالين لماهية دالين الشيء ايضا
ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج
واحد واثنان لان لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من الفرد والمثنى وما فوق
دالين ويجوز ان يقال ما وضع لكمية فحسب ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد
واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد قالوا ان الفرد
الاول اي الواحد ليس بعدد فلذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه
راجع الى المراد بالعدد هل على تفسير تمام العدد بكونه زايدا على الواحد او ادخل
الواحد ويدخل الاثنان لانه زايد عليه وعلى تفسير النحاة اي الموضوع لكمية



يدخل الواحد والاثنان قوله اصولها الثلاثة عشر كلمة واحد الى عشر ومايه والف
يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنا عشر كلمة وان كانت
تلك الاسماء غير متناهية وما عدا تلك الالفاظ متفرع منها بتثنيته كما بان
والفان او بجمع كعشرين واخواته الجاريه مجرى الجمع او بعطف كثلاثة وعشرين
وكاحد ومايه ومايه والف وكذا احد عشر واخواتها لان اصلها العطف لا تقدم
واما ما ضاقة نحو ثلثمايه وثلثه الاف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام
سوى العطف نحو ثلثمايه وثلثة الاف ودرهم لم يشرع في كيفيته قبيل
استعمالها للمذكر والمونث فقال واحد اثنان واحدة اثنتان وثنتان يعني
ان واحد واثنان للمذكر والمونث واحدة واثنتان وثنتان للمونث جري واحد
واثنان في التذكير والتانيث على القياس ذوا وذوات للمونث والمجرد عن التذكير
والواحدة اسم فاعل من وحد يحد واحدا او وحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد
اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كسايل الفاظ العدد فيقال رجل واحد
وقوم واحدون والكسير وحدان واحداث كشباب وشباب والهمزة بدل
من الواو ويقال في الصفة الشبيهة منه وحد بفتح الحا وكسر وحيد وتبدل
الواو في هذا التركيب همزة اما في احدان فقياسا لان الواو المضمومة يجوز
ابدالها همزة في الاول كاجوه او في الوسط كقوس واما في احد فشاذ عند
الجميع واما في احدي فهو قياس عند المازني اي ابدال الواو المكسورة في الاول
همزة كالخ واشاح شاذ وعند غيره واذا استعمل في الاعداد المنفية اختاروا
لفظ احد واحدي على واحد وواحد تخفيفا وقد يقع في النفي واحد
وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون
وواحدة وعشرون وربما قيل واحد عشر ويستعمل احد واحدي الا في النفي
او مع الاضافة واما احد يستعمل مطردا لعموم العلما بعد نفي او نهي او
استفهام او شرط نحو ما جاني احد ويلزمه الافراد والتذكير قال تعالى
لستن كاحد من النسا ونعني به حينئذ نادرا وقد يستغني عن نفي ما قبله
بنفي ما بعده اذ تضمن ضميره نحو ان احدا لا يقول كذا ولا يقول احد في جواب
يراد به العموم فلا يقال لمن احدا لا يريد احدا قالا يريد ويستعمل واحد
ايضا لعموم العقلاء في غير الموجب كالمن يونث نحو ما لمن واحدا منهم ولا
واحدة منهن وقال ابو علي يمتنع احد استعمل في غير الموجب اصلية لا بدلا
من الواو واما في الموجب نحو فاما هو احدكم يدا فانفاقا كانه لما لم يجز في
نحو ما جاني احد سوى الوحدة ان تكلف كون الهمزة اصلا والاولى ان تقول
همزته في محل موضع بدلا من الواو ومعنى ما جاني احد ما جاني واحد فكيف فوقه

وقد يستعمل قليلا احد في الموجب بلا تنبيه ولا اضافة استعمال الواحد قال تعالى قل هو الله احد
وقد يقال للمدح وفي المثل ما واحد الاثنين وهو احدي الاحد منعوا احدي على احد
فشذوا بسبعة اسدس وسدس فعني هو احدي الاحد واما حمزة فبنى احدي الاحد قال حتي
استنار واليحدي الاحار ويستعمل استعمال الاحد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ
وهي غرب ودياري وداري وطري وطوري وطاري وارم وارمة وتبع وكواب
ودعوي وسنز وقد يضم سينه وقد لا يصحب نفسا ودبي ودبج وابر وابن بالراي
وتامور ولومور ولومري ونمي واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحد من اثنين
واثنتان بحذوف اللام والتاء للتانيث وتثنا مثل بنت وتاء التانيث فيه بدل من الياء
وهو قليل وابدال التاء من الواو كثير كاخت وبنت وثغرات ونكلة فوائد ثلثة عشر
ثلث الي عشر يعني ان ثلثة الي عشرة للمذكر كثلثة رجال واربعة رجال وثلث الي
عشر للمونث كثلث عشرة وتسع نسوة خولف باب التذكير والتانيث من ثلثة
الي عشرة فانث المذكر وذكر المونث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندي ان يقال
ما فوق الاثنين من العدد موضوع علي التانيث في اصل وضعه واعني باصل
وضعه اذ يعبر به عن مطلق العدد كخمسة ضعف ثلثة واربعة تضف ثمانية قبل
ان يستعمل بمعني العدد كما في ثلثة رجال فلا يقال في مطلق العدد سبت
ضعف ثلث وانما وضع علي التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مونثا في كلامهم
بسبب كونه علي عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مونثا بسبب عروض
هذا العرض فتانيث العرض في نفسه اولي واما كون العدد عرضا فلانه من اقل
الكم وما عرض علي ما يذكر ونؤنث في موضعه ثم انه غلب علي الفاظ العدد والتعبير بها
عن المعدود فطرا عليها اذن معني الوصف الذي هو معني الاسماء المشتقة اذ
صار معني ثلثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها كان
استعمالها غير تابعة للموصوف اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال
رجال ثلثة وان كان الثاني ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه
الالفاظ في الجمود ولقصد التخفيف ايضا واو اضافتها الي معدود ما بحصل
التخفيف بحذف التنوين فصار علي هذا التاء عوضا عن اصل جميع الفاظ العدد
اذ يضاف الجمع معدودها فان لم يضف كان احد عشر الي مائة فلعله كما جي فاضافة
ثلثة رجال ومائة وه وميم كاضافة حوف قطعة واخلاق علي الخلاف المذكور
الفعل البصريين وهل المضاف مبني له كما مر ذهب البصريون فيه الخلاف المذكور
في باب الاضافة عند ميم في مثلها للتعظيم ثم يكسر وخول اللام في الاول وان
كان تعرف الثاني هو تعريفه كما مر في باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع
الجرد التعظيم كثلثة لما ورد السماع به في الفاظ العدد فالوجه هذا فلما ثبت يعني





الوصف بالفاظ العدد وجرت تابعة لالفاظ المعدودات كثيرا كثلثة رجال ثلثة والناس
كاهل مائة واذا لم يجر علي الموصوف اتي بما كان موصوفا بعدها اما مضافا اليه نحو
ثلثة رجال ومائة رجل واما من نحو ثلثة من رجال واما منصوبا نحو عشرين درهما
جاذا جروها مجري الصفات المشتقة كضارب وضاربة اما الجوامد فقليل
نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغير العدد من المقادير يوصف به ايضا نحو
ثوب ذراع وبر قفيز لكن لا كالاعداد في الكثرة فصل في تانيث
صيغة الجمع المذكر علي تانيث الموضوعة هي عليه باب جمعا التاء الدالة علي تانيث
لحقته دالة علي تانيث موضوعه وذلك من الثلثة الي العشرة لكونها صيغة الجمع
والجمع مونث خلافا لنفط الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة للجمع فقيل رجال
ثلثة كرجال ضاربة واذا جي بما كان موصوفا بها مضافا اليه نحو ثلثة رجال
صارت الاعداد تابعة له في التانيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف
بعينه اخر للغرض المذكور كما اذا كان المميز مفردا وذلك فوق العشرة
فلم يونث العدد لانه لم يبق عين الموصوف المونث كما جي فاصل عشرون درهما
درام عشرون وكذا اصل مائة رجل والف درهم رجال مائة ودراهم الف وقد
توافق الاعداد مونثاتها المجموعة في التانيث اذا جرت عليها كما ذكرنا لان واحد
عشرون واخواته لزمها الواو والنون ولا حكم لمراجعة مائة التاء كما جي فتنبهما
الالف في نزال الموافقة لما استقر بالاولين الفطام عن العادة فلما لم توافق
موصوفاتها انحرف عليها لم توافقها ايضا اذا اضيفت اليها فقيل الف رجل والف
امراة ومائة رجل ومائة امراة وانما بقي ثلثة الي تسعة ايضا علي حالها قبله
وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف بمجموع لان مميزها المجموع بحذوف
اكتفي بالمميز الاخير عنه اذ عادة الفاظ العدد اذا ترادفت انه عشري مميز
العدد الاخير من جملتها يقول مائة وثلثة وثلاثون رجلا كان الاصل مائة رجل
وثلثة رجال فثلاثون رجلا ولد ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وثلاثون
رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلاثة رجال وعشرون رجلا ومميز العشرات لم يكن
مع الثنين بخلاف مميزه مع الثنتا وهو مع الاول مجموع مجرور ومع الثاني
مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان مميزها في الحالين واحد نحو ثلثون
رجلا وثلثة وثلاثون رجلا وكذا قولك ثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة
رجال ومائة رجل فلما كان مميزها المقدر مجموعا عوملت بها مع المميز
الظاهر فلما نصروا اجريها مجري الصفات المشتقة بانبات التاء فيها اذا هو
كانت موصوفاتها وحذفه منها مع التذكير الموصوفات ولا موصوف له مقدرا لا
يصلح الا صفة للجمع والجمع مونث جمع مذكر كان او جمع مونث فلو اثبت التاء فيها مع

الجمعين لم تبين ما قصدوه من اجرايه مجري الصفات المشتقة وكطن ان التاء في
لتانيث مطلق العدد في الاصل غير معمولة لتانيث الموصوف لان الجوامد ذوات
التا أذا لم تكن للوحدة لزمها التا في الاغلب كالصفة والغرفة والحاجم فمن ثم
لم يقلبوا الاهرشفا وعبابية بغير هاء وان لم يلزمها التا اذ يقال عباءة وذلك
لان مبنى التا وامثالها في الصفات وفي المقصود به الوحدة في غير لازمة فلذا يقول
عراة فلو ثبتت التا فيهما لتساويتهما نا نحو الصفة والغرفة واستثناؤه
من الجوامد فاسقطوها مع جمع المونث لان تانيثه حقي فكان مذكرا بالنسبة
الي تانيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المونث المعتبر هو العارض
بسبب الجمعية كما تانيث جمع المذكر السالم الذي كان قبله بدليل انه لو كان الاصل
معتبرا لم يجز في السعة قالت نسوة كما لا يجوز فيها قالت امراة فلما زال التانيث
العارض التذكير الاصلي في رجال وايام زال التانيث الاصلي ايضا في نسوة
لكن هذا الظاهري ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة لان الشي لا يتعقل
عن مثله انتفاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفا تانيثه فقيل رجال
ثلثة ونسوة ثلاث صارت التا التي كانت في الاصل لتانيث تجرد العدد على ما
قررنا لتانيث العدد هذا كله في جمع المذكر واما الجمع السالم فلا يقع مميز للعدد
عند سيبويه ان كان وصفا الا شاذا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث مسلمات
اذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الغاية
اذ اكثرها للعموم فلذا لا يقولون جمع المكسر وصفا ثلثة طرفا واما غير
الوصف فاذا كان علما قد وقع مميزا لان جمع العلم لا مرفيه من اللام والعرض
الاهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فميزه منكر في الاغلب وان
كان مجرورا قلذا قل ثلثة الزيدين وقلت الزينبات واذا لم يكن علما فان
جاء مكسرا لميز بالسالم في الاغلب فلا يقال ثلث كسرات بل تقول
ثلاث كسر لقلة تميز العدد بالسالم في غير هذا الوضع وقد جا قوله تعالى سبع
سنبلات مع وجود سنابل وانما يات لمكسر ميز بالسالم لقوله تعالى
ثلث عورات فثبت ان الاغلب في تميز الثلثة الى العشرة الجمع المكسر فبني
امر تانيثه وتذكيرها عليه دون جمع الثلثة فاذا تقرر هذا قلنا ينظر في
تانيث الثلثة واخواتها الى واحد المعدود ان كان جمعا الى لفظ المعدود
فان كان الواحد مونثا حقيقيا كثلث نسوة وطوالق ومجازا كثلثة غرق
وعيون حذف التا منها كما رايت وان كان الواحد مذكرا ثبت التا فيهما
سوا كان في لفظ الجمع علامة التانيث كاربعة حمامات وثلثة ابيات
عرس وبيات اوي والواحد حمام وابن عرس وبن اوي او لم يكن فيه هو

علامة



علامة التانيث كثلاثة رجال وان جاز تذكير الواحد وتانيثه كساق ولسان جاز
تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة سوق وخمس سوق
وان كان المعدود صفة تانية عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال
الصفة قال تعالى فله عشر امثالها والمثل مذكر اذا اريد به الامثال الحسنات
اي عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل ملاسم جمع كجيل او
جنس كنمر وستعرف الفرق بينهما وباب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر
كالرهط والنفس والقوم فانها بمعنى الرجال فالتانيث في المعدود واجب قال
تعالى تسعة رهط وقال تسعة رجاله وهو اسم جمع قابم مقام رجال وان كان
مختصا بجمع الاناث فحذف التا واجب نحو ثلثة من الحاض لانها بمعنى حوامل
النوق وان احتملها كالبط والخيل والغنم والابل لانها تقع على الذكور والاناث
فان نصصت على احد الجنسين فالاعتبار بدلالة النص بهما والمعدود نحو عندي
ذكور ثلثة من الخيل او عندي من الخيل ذكور ثلثة او عندي من الخيل ثلثة
ذكورا او عندي من الخيل ثلثة ذكورا بالاضافة او عندي ثلثة ذكور ثلثة من
الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد المعدود نحو عندي ثلث من
الخيل ذكور فحينئذ ينظر الى لفظ المميز لا الى النص فان كان مونثا لاغير
كالخيل والابل والغنم حذفت التا وان كان مذكرا لاغير وما يحصرني له
شا اثبته لحاق المونث من هذا الجنس بجمع المونث وللمذكر منه بجمع المذكر
وان جاز تذكيره وتانيثه كالبط والدجاج جاز لحاق التا نظرا الى تذكيره
وحذفها نظرا الى تانيثه ومما لا بد خله معنى التذكير والتانيث بنظائره
الى اللفظ فيونث خمسة من العرب ويذكر نحو خمس من الشارع ونحو الامر
نحو ثلثة من الحجارة وثلث من النحل لانه يذكر ويونث قال تعالى نحل منقعر
ونحل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظ اشياء وان كان اسم
جمع كخطر فالاناء قابم مقام جمع شيء فكانه جمع ١٧ سم يجمع فاذا تقرر امر
التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من
جملة الفاظ العدد الاثني عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا
اعني جري الواحد والاثنين على القياس وجري الثمانية على غيره في النظائر
اين وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا تقول ثلثة عشر رجلا وثلثة
وثلثون رجلا وثلثة ومايتا رجل الا لفظ عشر عند التركيب فانه يرجع الى
القياس اي تثبت التا فيه في المونث وتسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا
وثلث عشرة امراة وانما رجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يونث العدد
بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشرة مرتين سايل العقود مميزه في التذكير والتا

ان

نبت

في التنبيه لانه كان يلابسه ايضا ما فقا المميزه تذكيرا وتانيثا كعشرة رجال
وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقد تبين بما ذكرنا تعليله قوله احد
عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة
الى تسعة عشرة اى احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر
الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسعة عشرة للمونث قوله وتميم بكسر
التي تسعة السين يعني شين عشر المركبة في المذكر لما كرهوا توالي اربع فتحات
فيها هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذي في اخره فتحة عدلوا
من فتح وسطها الى واما الجمان بوزن فعلون من حركة الوسط الى السكون
ليلا يكون ذالك قفل سبعة اخرى في العصى وقد تفتح السين على قلة لان
التركيب عارض وهما ساكن غير عشر المركب يحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات
احدها فتحة اخر النيف نحو احد عشر وثلثة عشر بخلاف اثنى عشر قوله
واخواتها فيهما يعني في المذكر والمونث كان قياس هذه العقود اذ يقال عشر
ان رجلا مثلي وثلث عشرات رجلا الى تسع عشرات رجلا فقصدوا التخفيف
فحذفوا المضاف اليه اعني لفظ عشرات وكان المضاف مع المضاف اليه كالكلمة
واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة والف فكان المضاف مع
المضاف اليه كالكلمة مونثة بمعنى ثلث عشرات كما استعمل نحو عشر ونسوة
بحذوفة اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة
ولو استعملت ثلثة بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلاثة التي في مرتبة
الاحاد فلم يحصل التبيين المقصود بوضع العدد ومن ثم لا تاتي تاء التانيث في لفظ
العدد لفظا مستمرا اصلا كما يجي في غيرها من الالفاظ ويجيء في باب
الجمع ان جمع المونث بالتا المحذوف لا مية سالم بالواو والنون نحو قانون
وتبون ومايون فقيل عشرون وثلاثون تشبيها لها بهذف المحذوفة اللام
وابتدي بتغيير عشرات المبني لحفظ عشرون الصحيح صيغة الجمع
ليكون كالتوطية للجمع غير القياسي الامضافا لفظا او معنى الى مبني
اخر كما في قوله تعالى وصفت فلو بقي كما على ما يجي في باب المبني الحق لفظ
عشرون الصحيح صيغة الجمع يكون وانما غير لفظ الواحدة عشرون
بكسر العين فيه بخلاف اخواته فانه لم يحرك تغييرا لامكان معنى الجمع
في ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلثة عشر مرات وكذا اربعون و
غيره ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرون بوجه فقصد وا بتغييره
الى جعله كبناء مستانف فالواو والنون في عشرون واخواته كالحرف مما تحد
كما قيل في عشرون وكروان وليس من باب تغليب العقلا المذكرين على غيرهم

كما قال



كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون في الرجال والنسا
والطيبون في الرجال والجمال وانت تقول عشرون امراة وعشرون جملا ولا
يمكن دعوى التغليب في نحو عشرون رجلا وامراة قوله احد وعشرون ثم
بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين مائة والف مائتان والفان
ثم على ما تقدم قوله بلفظ ما تقدم اي بكون المعطوف الذي هو العدد
والمعطوف عليه اي المبني بلفظ ما تقدم في التذكير والتانيث فالعشرة
لهما لفظا احد واثنان على القياس وثلثة الى تسعة على خلاف القياس قوله
فيهما اي المذكر والمونث قوله ثم على ما تقدم يعني ترجع مراتب اكل مائة
الى اثنتين الجاعلا العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك
العدد نحو احد ومائة اثنان ومائة ثلثة ومائة او تعطف على المائة نحو
مائة واحد ومائتان واحد الف واثنان في المعلوم معدوده في غير المعلوم
مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اي عاطفا لاكثر على
الاقل استعمالا لا الاقرب ان العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه والتقدير
فثلثة عشر في تقدير ثلثة وعشر وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون
وثلثة فاذا وصلت الى الالف استانفت العمل فيكون بين كل الف الى سماء الف
اخر ما من اول العدد الى الالف تعطف الالف على ذلك العدد والنيف عليه نحو
احد والف عشر والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والف
وان شئت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع انافه عليها وكان الكيا
ان يكون العاشر من الالوف ثم العاشر من ذلك العاشر اسما مستانفا وكذلك الالي
نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة والعاشر من المآت اسم الالف
الا انهم لما راوا الاعداد لا نهاية لها فكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود
يودي الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال واقتصروا على الالف
فقالوا عشرة الاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلثمائة
الف الى الفالف ثم مائة والف الف مائتان والف الف ثلثمائة والف الف الى الف
الف الف والفان والفالف وثلثة الاف والف والف الى الف الف الف وهكذا
الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشر مائة بل قالوا الف ولا احدى عشر مائة
بل مائة والف ولا اثنتا عشرة مائة بل ثلثمائة والف وثلثة واخواتها اذا
اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مونثا نحو
ثلثمائة رجل وامراة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات التا سواء كان مميز
الالاف مذكرا او مونثا نحو ثلثة الاف رجل وامراة لان مميزها المائة والالا
لما اضيف اليه المائة والالاف واصل مائة مئة كسدة حذف عجزها

ف

فلزمه التاء عوضا منها كما في عزة وشبه ولاهها يا لملكي الاخفش رايت سابعيني مايه
وانما تكتب مايه بالالف بعد الميم حتى لا تشتبه بصورة مئة خطا فاذا جمع
او ثني حذف الالف قوله وفي ثماني عشرة فتح الياء وجاز اسكانها وشد حذفها
بفتح النون اما الفتح فلان الياء تحتمل الفتح كما في راي القاضي وجاز
اسكانها كثير النشا قال المرتب بالتركيب كما سكنت في معدي كرب وقالي قالا
وبادي بدا وجويا وجاز حذف التاء مع قلته للاستثقال ايضا وبعد حذف
الياء فتح النون اولى من كسرها لبوا قتلصا انه لا يفتوحة الا واخر مركبة
مع العشرة وتجوز كسرها لميل الى النون الياء المحذوفة وقد تحذف الياء
في ثمانية في غير التركيب ايضا وتجعل الاعراب على النون قال لها ثابا
اربع حسان واربع فعرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح
النون وقد يفعل ذلك بر باع وخوار وخماسي والبضع بكسر الباء وبعض
العرب يفتحها ما بين الثلاثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة
وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة اذا لم يقصد التفصيل
قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشر ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرين
والمشهور جواز استعماله في جميع العقود قوية ومميز الثلثة الى العشرة
مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسه
مياءات وميين ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مايه
والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد قوله الى العشر الحد ههنا داخل في
المحدود اعني ان مميز الثلاثة والعشر ايضا مخفوض بمجموع اما مخفضه
بالاضافة فلان الكلمة تصير بها احق على ما مر قبلا وقد تترك الاضافة
فيقال ثلثة اكلب على البدل ومما جاء في الشعر بثلثة اثوابا واثماسه.
النصب ان المعدود في الاصل كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو
نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات واما النصب في احد عشر
رجلا فسيجيء القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه
كان في الاصل موصوفا فاقيم العدد اليه للتخفيف واصل موصوف
الثلاثة فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد المميز فوق العشر فلما جيء
قوله لفظا او معنى الجمع المعنى اما اسم جنس كالتمر والعسل واسم
جمع كالرهط والقوم والا لاتراه اذا كان المفرد احد مما فصل عن نحو
ثلثة من النخل او خمس من التمر انهما وان كانا في معنى الجمع وقال الاخفش
انهما اضافة العدد اليهما وابو بقوله تعالى لرسعة رهط وقالوا ثلثة
نفر وقالوا ثلاثة انفس وثلث ذود ولقد جاز الزمان على عيالم تقول





اذ لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف العدد اليه واذ لم يكن له الا جمع كثرة اضيف
اليه كثمانية افلاس واربعة رجال واذ كان له الجمعان معا اضيف العدد الى الغالب
الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود في نحو ثلثة احبال وقد جاء ثلثة قروء و
جود اقرا وليس بقياس وقال المبرد يجوز قياسا ثلثة كلاب بتاويل ثلثة من كلاب
وليس بمشهور قوله الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثنا من قوله بمجموع لان المايه
المضاف اليها ثلثة الى تسعة مفردة عن مجموعه وكان القياس ثلثمات لان
للمايه جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مايون وقد تقدم
ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا ان يضاف اليهما يعون جمع جمع تكسير
كما في ثلث عورات كنهم كرهوا ان على التمييز بالجموع بالالف والتا بعد
ما فوت وصورة الجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على
على المفرد مع كونه احصر وقد جاء في الشعر ثلث مايين وخمسايه قال ثلث
مئين للمملوك وثنى بها رداحي وجلت عن وجوه الاهانم وبعضهم يسم
كيسم ميم مايه في الواحد ايضا ساسا من الضم للايبس الضم وذلك هو
الاخفاف الاخفش لو ضممت ميم مياه قلت مياه كما في سنون جاز
وبعضهم يجعل نون مايين معتقب الاعراب لسبقي على ما يجيء في باب
الجمع وقال الاخفش هو فعلين في الاصل كسابين حذف اللام فهو عنده
اسم للجمع وقال بعضهم هو فيعل كعصي ابدل الياء الاخيرة نونا وقوله
وجاء الطاي وهاك الماي عند الاخفش في الاصل الماين حذف
النون ضرورة وحكي مويان مطروح الكاف تمر ولو كان كما قال
لقيل ماي كمعي كما تقول في تثنية لتي ولتي طتي وقد فيل اصله مايئ
ككليب كسر الفا كما قيل سعير في تخفيف كلون العين حرف حلق كما يجيء
في التصريف ثم ضعف لاجل القافية ومايك كاليب مسموع فبقي هذا القول
نظر قوله وممزا احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما من هو
عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم لجعل ثلثة اشيا كاسم واحد فان قلت
فقد قالوا ثلثة عشر زيدا وخمسة عشر درهما فجاز الاضافة لانها الى عشر لما
مر في باب المركب قيل هذا ليس مثله لان المضاف اليه اذا كان مميز المضاف
المقصود بالاولية المعنى وانما جيء به ليبانه فكان جميع كالشيء الواحد
والمضاف اليه نحو ثلثة عشر شيا خروا ما عشرون واخواتها فلان النون
ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي مشبهة بها فان قيل فلقد بقاله
ارضون اليد وبكر وعمرو وهذه النون مثلها قلت بل ارضون جمع الارض
حقيقة وانما يكن قياسا كاذرعات وعزين واخواتها فانها ليست جمع عشر لما مر

في اول الكتاب ولم يملك الاضداد مع اباك لنون اصالة بسبب ان
الجمع وربما جاء المجرد ودرهم واربعون ثوب وموقليل واما افراده فلان جمعيته هـ
الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا انما حوفظ عليها حال الاضافة لان
المضاف غير فضله بل من تمام الاول كالموصوف فانه بقي الجمعية له مضافا
كما كانت له موصوفا فلما تعذر الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة
المضاف لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة والجمعية مفهومة من العدد
المتقدم والمفرد اخصر فاقتصر عليه ومع صريره تمييزا في صورة المضاف
يراعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب الاغلب ولا يؤنث العدد لانه
المقصود من حيث المعنى والعدد وان كان متقدما عليه كالوصف له تقول
عندي عشرون رجلا شجاعا كما يوصف متى اذا كان مضافا اليه قال تعالى
اني اراني سبع بقرات سمان وتجوز وصف العدد ايضا على قلة قوله وثلثمائة
وجمعه اي تثنية المائة والالف وجمع الالف اذ المائة لا تجمع مضافا اليها
ثلث واخوانه كما مر وان لم يخفف الهائلث واخوانه جمعت واضيفت
ذلك الجمع الى المفرد نحو مائة رجل قوله كخفوض مفرد اما خفضه فعلى
الاصل كما ذكرنا نحو ثلثة رجال واما افراده فلما جر احمد افراد التمييز المنصوب
الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمع وتثنية
الاحاد وجمع قلة وحكم جمع القلة عند هم الافراد في كثير من الاحوال سيما
لتصغيرهم له على جمعه ولفظه له مرة بعد اخرى التكسير واما هل من
المرية فسمع وكثرتها لكن نبه الاكاد فاغنت عن جمع تمييزها وقد
يجمع المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين
عاما فقد ذهب اللذاذة والفتا قال المصنف ونعم ما قال فيمن قرأ قوله
تعالى ثلثمائة سنين وبالتنوين وبني عن غير حمزة والكسائي انه على
البدل لا على التمييز لوجب اذ يقولوا ثلثمائة سنة ووجهه انه قد علم
ان تمييز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو
كان سنين تمييز الكان واحد من ثلثمائة واقل السنين ثلثة فكان
كانه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة قال المصنف وهذا يطرد
في قوله مع اثنتي عشرة اسباطا فلو كان تمييزا لكانوا سنة وثلاثين
على مائة وفاك وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي
لانهما قرأا ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما تمييزا لا غير وان
لم يكن منصوبا ولا شك ان قراءة الجماعة اقيس عند النحاة من قراءتهما
وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذهب بخصوص بان يكون



المميز مفردا اما اذا كان جمعا فالتصدر فيه كالتصدر في وقوع ما بين التمييز جمعا في
نحو ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجميع الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم
فاذا استعمل المميز استعمل كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما
وضع العدد له فلهذا اخر كلام المصنف واذا وصفت المميز جاز لك في الوصف
اعتبارا للفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا طريفا ومائة رجل طويل وطوال قال
فيها اثنان واربعون سودا لحماها الغراب الاسحم واعراب سيبويه وحمل
من النحاة عليه فيجوز ان يكون مميز العدد في اي درجة كان صفة نحو فذلك سبع
طوال واحد عشر طوالا ومائة ابيض لان المقصود من التمييز التخصيص وهو
وهو معدود في اكثر الاوصاف بل ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم
يفتح نحو ثلثة علما ومائة فاضل لهذا العالم واذا اضيف العدد
المركب نحو احد عشر زيد فعند سيبويه الاسمان على بنائهما
موجبه اي التركيب والاضافة عندهم لا تخل بالبناء كما لا تخل به اللام في الاحد
عشر اتفاقا وان كانت الاضافة والالف من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء
فالهما فرقا بين اللام والاضافة وذلك لان اللام كثيرا ما يوجد في غير هذا
الموضع كالذي والتي واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا يكون
الا معربا الا لدن واخواته الا ترى الى اعراب اي للزوم اضافتها مع ثبوت
علة البناء فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتها مع الاضافة والبناء عند انقطاع
منها واما بناء نحو علام في عند النحاة وبناء حيث واذا ونحو قوله على حين عاتبت
المشيب على الصبا فقد مضى الكلام عليه في موضعه والاخفش يعرب
ثاني الاسمين فيما سامع الاضافة نحو جاءني خمسة عشر زيد اجراه مجرى
بعلبك والفراء جعلا جزئي المركب عند الاضافة معربين اعراب المضاف
والمضاف اليه تشبيها لفظا بالمضاف والمضاف اليه فيكون خمسة عشر
زيد كاسن عشر من زيد قوله واذا كان العدد مؤنثا واللفظ بالمذكر او بالعكس
فوجهان يعني مثل قولك شخص اذا طلعت على امراة وقولك نفس اذا طلعت
على رجل ففي الاول المعدود وهو المراة مؤنث وفي لفظ الشخص مذكر
وفي الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك ان تغتبر
اللفظ وهو الاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلثة
اشخص للمرأة وثلث اشخص للرجل وان شئت اثنتي عشرة نفس ولك
شخوص كاعنان ومعصر قوله ولا يميز واحد واثنان استغنا بلفظ التمييز عنهما
نحو رجل ورجلان لافادته المقصود بالعدد انما لم يميز واحد واثنان لان
الفاظ العدد قصد بها الدلالة على خصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك

فضلا واختصاص ولذا اذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثة ومائة رجل
وامراة وثلث والف ناقة وجمل وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان كان المذكر
من المميز بن عاقلا سواء كان المميز عاقلا اولي فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر
امراة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لاميراد التذكير المقارن للعقل وان
لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار باسبقهما نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربعة عشر
بقرا وصفة واربعة وعشرون يوما وليلة هذا اذا كان المميزان يوما وليلة نحو
سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد باربعة عشر ليلة واربعة عشر يوما لان بيع
الليالي ايانا بعدها ولا كذا نحو ثلثة عشر بين عبد وامة او خمسة جملا وناقة
بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء
ويجوز ان يتساوي فيكون خمسة عبيد وخمسي آما ويجوز ان يختلفا والنكرة
المضاف اليها بين في مثل هذا اي مخالفا موضع التقسيم بقصد بها الجنس ولفظ
بين مستعار من الظرف المكاني فقولك القوم بين موضع التقسيم بقصد بها
الجنس ولفظ الي رجل وامراة اي ليسوا خارجين من هذين القسمين كما ان
ما بين السنين ليس خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل
في تاريخ العرب يقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية على الشهور
والقمرية وذلك لكون اكثر شهورها اهلة اليوادي الذين يتعذر عليهم معرفة دخول
الشهر الليلا ان لاستهلاله يكون في اول الليل فيقال اتى اول ليلة من الشهر
كتب اول ليلة منه او اخريته او لهلهه او لمستهله وفي اليوم الاول ليلة خلت
واللام هي المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلثة اضرب اما ان يختص الفعل
بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص به لوقوعه بعد نحو لليلة
خلت او يختص كله لوقوعه فعله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة مع
الاطلاق يكون الاختصاص لوقوعه فيه ومع قرينه نحو خلت لوقوعه
بعد وبقرينه نحو بقيت قبله وتقول في الليلة الثانية كتب لليلة الثا
من كذا وعلى هذا القياس الى اخر الشهر وان وقع الفعل في الليل ولم يقصر
الى ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول
في ثاني الايام لليلتين خلتا وفي ثالثة ليلات ليال خلون وكذا في عشر
ليال خلت والاولى ان يرجع النون الذي هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحا
عشر لاحدي عشر ليلة خلت الى ان تكتب في الرابع عشر لاربع عشر ليلة
خلت ويجوز خلون حملا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ وقرب من
ذلك ما حكي الماذني في الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذ
وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة اي من الثلثة

د ب

ا ع

فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة واقتصروا لم يعلم ما بعد فلما كان نحو رجل
ورجلان يفيد المعنى سعا استغني عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد
رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجالا لان لفظه رجل وجدها تفيد الوحدة والمعدود
ولم يقولوا اثنى رجل ولا اثنتا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظه رجل وحدها
تفيد الوحدة والمعدود ولم يقولوا اثنى رجل ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجال
لان لفظة رجلين تفيد الاثنينية وقوله كان حصيه خصيه من التدلل
لطرق عجز فيه سا خطل ضرورة فلما استغنينا بلفظ التمييز عنها بقي
لم يبق لها واحد رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني الا
بسببه وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجال واثنا رجال وثنتا خطل واذا
قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركب ادخل اللام عليه
واحدا كانا واكثر كالعشرون رجلا والثلثة والثلثون جملا وان كان مضافا
فعلى المضاف المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف الى الاخير
فالاول كقولك الدراهم وماية الدراهم وثلثة الماية واربعة الالاف والثاني
ثلثمائة الالف وثلثمائة الف الالف الف الدرهم وقد
يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه معا شذوذا نحو الثلثة الاثواب
الاثواب وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة واذا كان مركبا دخل
على الاول كالاحد عشر ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا
على ثاني جزءي المركب لانه يكون كانه داخل في وسط كلمة وقد يدخل على
الجزءين والتمييز نحو الاحد عشر الدرهم نصف نحو الاحد عشر درهما
وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزءين والتمييز نحو
نحو الاحد عشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد
المميز يذكر ويؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينه بلفظ من او بين
اولا فان كان فالغلبة للتذكير نحو اثنى عشر بين عبد وامة ورايت خمسة
عشر من النوق والجمال الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للتانيث
قال فطافت للاثين يوم وليلة وكان التاخير اذ لا تضيف وتجاذا ذا تاريخ هم
مبني على الليالي كما جيء فلهذا اذا ابهمت ولم يذكر الايام والليالي جرى
اللفظ على التانيث نحو قولك اقام فلان خمسا قال تعالى يترصن بانفسهن
اربعة اشهر وعشرا فانما غلبت التانيث لانه والمفصل اذ كانه مع المفصل لم
يذكر المميز قاسيبويه يقول في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة
لكنه ليس بحجة لام العرب وان لم يفصل بينهما فان كان العدد مضافا الى المعدود
فالعلة للاسبق نحو خمسة اعبد وآدم وخمس آم واعبد اذا لاضافة اليه تفيد

فصل

الى العشرة كاف ضميره جمعا كونه اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو اكثر ضمير
الواحد قال المستأنس في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة اي ما فوق
العشر لكان مميزه مفردا كقولك ثلثمائة عشر جذعا وقلت في الخامس عشر النصف
من لدن وهو اولى من قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشر ليلة بقيت
مع جواز ذلك ايضا وذلك لان الاول احصر منها وفي السادس عشر لاربع عشرة
ليلة بقيت او بقيين كما قلنا وبعضهم يقول ان بقيت لتجويز نقصان الشهر الى
ان يكون ثمانية وعشرين ثلاثا من بقيتا وفي التاسع والعشرين ليلة
بقيت وفي ليلة الاخيرة ليلة سنه او سلخه او انسلاخه لاخر يوم من كذا او
سلخه والسلاخة قوله وتقول للمفرد من التعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية
الى العاشر والعاشرة لا عدد وباعتبار حاله الاول والثاني والاولى والثانية الى
العاشرة والعاشر والحادي عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع
عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي يصير منها من يتمها
ثلثة والثاني ثالث ثلاثة اي احدهما وتقول احادي عشر على الثاني خاصة وان شئت
حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر فتعرب يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد والعدد
وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما مر في قولك ثلثة هو
ضعف سنة ثم استعملت في المعدود ذات كانت رجال ثلثة وستة رجال فاذا كانت
هناك معدود معين كعشرة رجال وقصرت ذكر واحد منهم فاردت ذكره
بلا تنبيب جيت بواحد اي واحدا او ثلثة الفاظ الاثني عشر فقلت هذا
واحد العشرة او احدهم واذ قصدت الى احد منهم مع حفظ الترتيب العدد
فذاك على وجهين احدهما ان تقصد الى ذلك المعين درجته العددية
بالنظر الى حاله اي درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد اخر كالثالث اي الواحد من الثلثة والثاني اي الواحد من الاثنين وهو معنى
من الاثنين قوله باعتبار قوله والثاني ان تقصد الواحد المراد الى درجته العددية
مع النظر الى درجته التي تحت درجته بحوز اضافة الاسم وحاله للجمع اسم
درجة نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته كقولك ثالث اثنين اي واحد من ثلثة
بسبب الى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلثة وكونه عن المجموع اسم اثنين يعني
ثالث اثنين مصيرا اثنين ثلثة بنفسه وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فافهم
قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان يبنى من الاثنين كقولك ثاني واحد
اي مصيرا واحدا اثنين بنفسه فاذا جيت بعدد معدود هذا المصير اما بجود
او منصوبا وجب ان يكون عددا انقص من العدد المشتق منه هذا المصير
بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص من اكثر من درجة

ولا ازيد



ولا ان يزيد بثنتي اذ المعنى انه صير مفعوله باتصاله به على العدد والمشتق هو منه
وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص بدرجة والا انتصبت به قائما تنتصب اذا كان بمعنى
الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجيء في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر
من النصب بخلاف سائر اسمي الفاعلين فانهما متساويان فيهما والنصب اكثر وانما
قل النصب ههنا لان الاتصال والتأثر في هذا المصوغ غير ظاهر الاتاويل وذلك
لان نفس الاثنين لا تصير ثلثة اصلا وان انضم اليهما واحد بل يكون المنضم
والمنضم اليه معا ثلثة والتأويل ان سقط عن المجموع الاول باضمام ذلك الواحد
اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلثة فكانه صار المجموع الاول
هو المجموع الثاني فعلى هذا جاز اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منهما
فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين ثلثا وكذا ربعت الثلثة
الى عشرات التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق
كاربع واسبع واتسع وقد يكسر هذا ايضا على الاصل وقد جاءت هذه الافعال
لهذه المصادر بفتح عين المضارع الا فيما لامه حلقي بمعنى اخر وبقولهم
ثلث الرجل اي اخذت ثلاث ماله وكذا ربعته وخمسته الى عشرته وليس هذا
المعنى مما نحن فيه ولا يجيء هذا المعنى تثنيت الرجل اذ لا معنى له ولا يتجاوز بفعل
العشرين العشرة واجاز سيبويه ان يتجاوز العشر ما هو بمعنى التصيير خلافا للاخفش
والمازني والمبرد قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي جعلتهم
ثلثين وكانوا تسعة وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي ان كثيرا من
النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشر وهذا هو القياس
قال ومنهم من يجيزه وبثنته من لفظ البيت فتقول هو ثاني احد عشر وهو
وثالث اثني عشر وبنونه قال المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفعل
الماخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه واعلم انه
انما لم يجز الاشتقاق فوق العشر بمعنى المصير وجاز بمعنى احد عشر وثلثة
عشر لانها هو بمعنى الاحد في صورة اسم الفاعل وليس به بمعنى كما بيطر وكاهل
فلا باس ان يبنى من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل واما
المصير فهو استة فاعل حقيقته واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت
فعل ومصدر مبنيان من العدد الذي فوق العشر والذي حكى ابو عبيدة انما
هو في العقود من الى مائة كعشرين وثلثين الى تسعين فقط وليس من المركب
والمعطوف والظاهر ان سيبويه ولا ناس ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى
الاحد ولم ينقل ذلك عن سماع فعلى ما قاله يجوز فيه وجهان رابع عشر ثلثة عشر
على بناء فاعل من اول جزئي المركب والاتيان بثانيهما كما هو رابع بلا عشر على

بنا الفاعل من جزي المركب والاتيان بنا بينهما كما هو رابع ثلثة عشر بحذف تا
واعراب اولهما الزوال التركيب ولا يجوز ههنا حذف اول جزي المركب المضاف اليه
لا علي اذ تركيب رابع مع عشر الاخير فتبنيهما ولا علي ان تضيف رابع الي عشر ثم
فتعربه اي تعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعني الاحد كما مجيء واما ان تعيد
الي ذلك الواحد باعتبار حاله فان لو تضيف قلت الاول والثاني والثالث الي
العاشر وانما بدلت الواحد بالاول لان الواحد كما ذكر لا يطلق علي كل واحد من
مفردات المعدود اذا لم تقصد الترتيب فتلت الاول لتبيين الترتيب وهذا
المبني علي وزن اسم الفاعل وان لم يكن اسم فاعل لحقيقته كما مر لكن فيه معني الوصف
بخلاف نحو الحايط وهذا يجوز ان عاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادي عشر
فتسلب الواحد الي الحادي بجعل الفاء كالفا وتقول الثاني عشر فتسكن
بالحادي والتاني مع انهما مركبان كما في نحو معدي كرب واما العشرون و
التسعون الي التسعين والمايتة والالف فلفظ المفرد فيها واحد كما مر وباب
المركب وكان القياس العشرون والثلاثون وتقول في المعطوف الثالث
والعشرون والثالث والمايتة والرابع والالف وان اردت اضافة هذا النوع
الي ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشرين فلك ان تضيفه اما الي
اصله وهو الاغلب او الي ما فوقه فتلفظ الاول لا بضاف الا الي ما فوقه نحو
اول العشرة واول الخمسة ولا يضاف الي الاحد نحو اول الاحد ولا اول الواحد
لان معني الاسم المضاف بهذا المعني بعض المضاف اليه ودال البعض هو
الواحد فقضي ثلثة احد ثلثة وليس للواحد بعض حتي يضاف ذلك البعض اليه
واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وقولك عطارد ثاني
السبعة السيارة ولا يجوز عند الجمهور ان تنصب اصله اذ ليس باسم فاعل
حقيقة فقال الاخفش عن تغلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجريت
ذلك فقد اجريته مجري الفعل فهل يجوز ان تقول ثلث ثلاثة قال نعم علي
معني اتممت ثلثة وجعلت الثالث ثلثة بضم نصبي الي اثنين فاذا جاوزت
العشرة واردت الاضافة قلت عاشر ثلثة اجاز سيبويه وحكاه عن العرب حادي
عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادي عشر بمنزلة ثالث
عشر بمنزلة ثلاثة فالمركب الاول يجريه مضاف الي المركب الثاني بجزيه
وكلا جزي كلا المركبين مبنيان وقد انكر تغلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين
وقال الفهم لا يجوزون الا ثالث ثلثة فالمركب الاول يجريه مضاف الي المركب
الثاني بجزيه وكلا جزي كلا المركبين مبنيان وقد انكر تغلب هذا الوجه وحكاه
عن الكوفيين وقال الفهم لا يجوزون الا ثالث ثلثة عشر وحجتهم انه لا يمكن

بنا الفاعل

بنا الفاعل من جزي المركب فتبنيه من الجزء الاول وهو البيف وفعل سيبويه اولي لانه
ليس اسم فاعل علي الحقيقة وحكايته عن العرب لا تنكر مع بعده وعلته ولا يجب
ان حذف تا في جزي المركب المضاف آلة استعمالا لخفته ولاستعمال تكرار لفظه
عشر في المضاف والمضاف اليه فاذا حذفته اعرب اول الجزيين بوجوه الاعراب
لزوال التركيب الموجب لبنايه وامتناع تركيبه مع جزي المركب الاخير ويجوز حذف
اول تا في المركبين ايضا اعني ثلثة فيبقي ثالث عشر فالذي ذكره سيبويه بعد الحذف
فتحهما جميعا اما الثاني فلتضمنه الواو واما الاول فلقيامه مقام تا في جزي المضاف
مقام تا في جزي المضاف وذكر الكوفيون جوازا عراب الاول واما الثاني
فلا لمانع في بنايه لتضمنه الحرف ووجه اعراب الاول قيام تا في جزي المضاف
قال السيرافي هذا قول قريب لم ينكر اصحابنا وروي الكسائي الوجهين عن
العرب قال المصنف في الوجه الاول اعني بنا الجزيين الظاهر ان هذا اللفظ
الاسمين الاولين بالاضافة الي المركب الثاني لعدم الالتباس واعلم ان قولك
ثالث ثلثة عشر معنيين احدهما الجزء الثالث من المعدود الذي هو ثلثة عشر
وعلي هذا المعني يجوز ان تقول ثالث اثني عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث
من ثلثة لا من ثلثة عشر وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلثة عشر وعلي هذا
لا يجوز ثالث اثني عشر ويجوز ثالث اربعة عشر واصله ثالث عشر اربعة
عشر واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمعني المصير او الواحد او غيرهما
حكم سايز اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المحدث الثانية
والثالثة والرابعة الي العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف
نحو الثالثة عشرة وثلثة الاسمين في المركب للمونث كما تذكر مما للمذكر نحو الثالث
عشر وانما ذلك لان اسم لواحد مذكر فلا معني للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر
رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة
والعشرون قوله ومن ثم قيل في الاولاي من اجل اختلاف الاعتبارين
تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فاضافة المصير الي ما دونه
واضافة ما هو بمعني الواحد فقط الي مثله او الي ما فوقه قوله المؤنث
ما فيه علامة تانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التانيث التا
والالف مقصورة وممدودة كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة
سواء كان التانيث حقيقيا او لا يسمي مونثا فالحقيقي المونث الظاهر العلامة
نحو ضاربة ونفساء وحبلي وغير الحقيقي نار وقدار ولا يقدر من جملة العلامات
الا الثلاثة وضعها علي العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا وتقدر
بخلاف الالف ودليل كون التا مقدرة دون الالف رجوعها بالتصغير

مات

نحو هيدن وقد يرجع واما الزايد على الثلاثي فحكمه ايضا ان يعتد بالتاء قياسا على الثلاث فاذا هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قد يدمه ودريه قوله وعلامة التانيث التا التانيث ش الاسم اصلا وملحقا بالفعل فرعه لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم اي فاعله واصل العلامة ان يلحق كلمة تبني علامة لها فلهذا كانت التا الاسمية اكثر تصرفا بتحملها للحركات وانقلابها في الوقف ها وقال الكوفيون الهاء اصل التا لما وجدنا الهاء للاصل وليس شيء للتا الا الاصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف وقال الله التا علامة التانيث ش نحو دي والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوعة للتانيث كها وليس ش اسم الاشارة ما هو على حرف واما التا ش تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر ش باب الضمائر وتا التانيث قد تدخل الحرف كربت اذا كان المجرور بها مونثا كقوله فقلت لها اصب حصاة قلبي وربت رمية من غير رامي وقد جا يا صاحبا ربت انسان حسن ويجوز ان يريد بالانسان المونث ويلحق بها ايضا اذا عطفت بها على قصة على قصة لا مفردا وبقال لات لمشابهة ليس كما مر ش بابه ويقال لعلت ش لعل واما التا لعمر ولعمك فليست لمحض التانيث بل هي بدل من اللام ش ما حل لتانيث وكذا سان ما قبلها او ش منتاذ كانه بدل من اللام لكون واحرف ومنه كشنه والالف الممدود عند سيبويه ش الاصل منقوصة زيدت قبلها الف زيادة المد ولهذا لان الالف للزوم صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما في حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احدهما لصار للاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف تقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبه الفا كما مر وكسا ورد لكون ما قبلها الفا فيهما فان زالت الالف انقلبت يا وتليت الف التانيث يا ايضا كما مر ش قوله لتداعدوا على اشفر بقتال الصحار يا وبعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله تعالى والشمس وضحاها او بالاشارة اليه باسم نحو تلك الدار وبالحذف علامة التانيث بفعله او شبهه المسند اليه او الى ضمير نحو طلعت الشمس والتفت الساق بالساق ويكاس من معينين بيضا لذة ولسليمان الريح عاصفة وبعصفر اذ كان المكث ثلاثيا نحو قد برع وبحرد عدده من الثلاثة الى العشرة من التا نحو اذرع وعشر ارجل وجمعه على مثال اعكب فيه وكلك

بقي ما خاص



بقي ما يعد على خاص بالمونث كفواعل في الصفات لطوالق وحوايض او على مثاب عاب فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويعين تجمعها على افعل في المونث وقد جاء في المونث المذكر على افعل قليلا نحو مكان واماكن وحين واحين وقطا واقطل ويجيء لتا الاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمونث اما في الصفة كضارب به ومنصور ش وحسنة وبصيرة وهو القياس في هذه الانواع الاربعة اي في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب باليا واما نحو ربعة ونعمة ش المذكر والمونث فلكونهما في الاصل صفة النفس اي نفس ربعة ونعمة واما في الاسم الجامد وبني اسما مسموعة قليله كرجلة وافسانه فلانه الثاني لفصل الاحاد المخلوقة واحاد المصادر من اجناسها كنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونمله ففي قوله تعالى قالت نملة يجوز ان تكون النملة مذكرا والتا للوحدة فتكون تا قالت التا الوحدة ش نملة لا لكونها مونثا حقيقيا كما جي في المصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجه واستخراج واستخراجه وهو قليل ش في كل واحد من الجنسين المذكورين والمراد بالجنس هنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جات قليلا للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها وبني اسما محض علة ه كسفين وسفينة ولبن ولبنة وربما الحقت الجنس وفارقت الواحد وهو قليل نحو كميت وقمعة للجنس وكم او قمع للواحد وقال بعضهم اذا الحقت ايضا للوحدة والمجردة منه للجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز واحدته بالتا بذكرها المحاذيون ويونثه غيرهم وقد جاء في القران كلا مما قال تعالى كانهم اعجاز نخل خاوية وقد يجيء بالنسبة للوحدة ايضا كما ان نحو اعرابي واعرب وفارسي وفارس وعربي وعرب وروي وروم اكثر ما يجيء التا للمعنيين المذكورين وبني فيهما عارضة غير لازمة ولذا قلب اللام همزة ش نحو غراة وسقاة وداية وياء في تعاريه بخلاف نحو سقاوة وجزاية وسقايه وعلاوة وهواوة وشحمة وهي فان التا فيها للتانيث اللفظي وبني باعتبار لازمة نحو عرفة وظلمة كما جي واذ جاف ش بعضه غير لازمة كسقاوة الاناء وضوها ش المونث اللفظي على المذكر واما جواز قلب اللام وتركه ش وعماه وعماه وعطاه وعطاه وصلاه وصلاه فلما جي ش التصريف ان شا الله تعالى اي يجيء للدلالة على الجمع وذلك ش الصفات التي لا تستعمل موصوفا بها وبني على فاعل او فعول او صفة منسوبة باليا وعلى فعال كقولك خرجت خارجة على الامير وسالبة ووارده وسادية وقولهم ركوب وركوبه وحلوب وحلوبه وقتوب وقتوبة وقولهم البصرية والكوفية والمدائنية والزبيرية والجمالة والبغالة

ع

والحمارة والتاء في هذه الكلمات ونحوها للتانيث كما في ضاربة وليس كما في كمئة وعدة وذلك لان التاء في مثله صفة الجماعة تقدير الكلمة قبل جماعة رجال فالموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجمع كركوبة وركوب فالتاء اذن للوحدة لا للتانيث وقد قيل ان الركوب والركوبة وكذا الحلوب والحلوبة قالتا اذن للنقل الى الاسمية كما في الذبيحة والاكيلة على ما يجيء الرابع ان تدخل لتاكيد الصفة التي على فعالا وفاعل وفعول كنسابة وراوية ومطرابة وفروقة فهذه تفيد مبالغة في الوصف كما تفيدها يا النسب كما في احمري ودوار وكان التاء في هذا القسم للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجرى النسبي الواحد مجرى جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء في مثل هذا المثل على الانتصاب وقد تدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكن بمعنى المفعول كوسيمة وسبة ولكمة ولعنة وهذه هي الوزنين لازمة الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كحواريه ومواشية وكيالجة دلالة على ان واحدها معوجة شفار المهارة امارة العجمة وذلك ان العجمي ينقل الى العربية كما ان التانيث تنقل عن التذكير وليست التاء في هذا القسم على اللزوم بل تجوز الجوارب والموازج السادس ان تدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحدة منسوبا كالاشاعنة والمشاهدة في جمع اشعثي ومشهدي وذلك انهم كما الادوا ان جمعوا المنسوب بجمع التكسير وجب حذف ياي النسب لان ياي النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال ورجالي بل ورجلي كما يجيء في باب النسب فحذف يا النسبة ثم جمع بالتاء فصار التاء كالبدل من الياء كما ابدلت من الياء في قرانه وعاجه كما يجيء واما ابدلت منها لتشابه التاء والنون كونهما للوحدة كتمرة وروي وللمبالغة كعلامة ودوارة وكونهما زايدتين لا للعين كطلحة وكبير وقد تحذف ياء النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير وانما يكون هذا في اسم تكسيره لو جمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرون والاشعثون في جمع اشعري واشعثي ولذا الفتون والفتاوص في جمع مفتوي قال مبنى كناماك مفتوفا والتاء في مثل هذا التكسير لازمة تكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المعرب او جمع المنسوب غير الاقصى لم ياف فيه الياء فلا تقول في جمع فارسي وفجام فرسة ولحمة بلي فرس ولحم وكان اختصاص الاقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء الى اصله من الانصراف وقد يجمع في الغرائب بكون معربا ومنسوبا فتاتي التاء في الجمع امارة عليهما كحواري في جمع بربري وسباكة في جمع سبحي وهو غلام المداح وقد يجيء له شرح في المنسوب ان شاء الله تعالى السابع ان تدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا عن الياء المحذوفة قبل الاخر كحاجة

في حجاج

في حجاج واما فوازنة وزناقة فيجوز ان يكون عوضا من الياء وان يكون التغريب الواحد والتاء والياء في عرجاجيح لا يسقطان معا ولا يثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف الياء التاسع ان تدخل لتاكيد كتانيث الجمع وذلك اما واجب الدخول وممتنع بان افعله كاعرية وفعلة كحلمة او جايز وممتنع لله ابية فعاله فعالة كحمالة وقد يلزم كما في حجارة ودكاك وفعوله كصنوبرة وبعوضة وحيوطة وقد يلزم كعمومة وخويلة والجمع الاقصى كصيانة وملايكة ولا يلزم التاسع دخولها لتاكيد معنى التانيث في الصفة لجوز وعجوزة فانه يجوز ان يوصف به للمونث والتاء فيه غير لازمة العاشر دخولها لا لمعنى من المعاني بل هو تابع للفظ كما في عروة وظلمة وعمامة وملحفة وهي لازمة الحادي عشر دخولها عوضا من فا الفعل كما في الاضافة وهي يا ابت ويا امت فقط الثاني عشر دخولها عوضا من يا الاضافة وهي في يا ابت ويا امة فقط الثالث عشر دخولها امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء غير لازمة والاولى ان التاء في حلوبة وركوبة ورحولة وكل فعولة بمعنى مفعولة هكذا لانها لا تذكر معها الموصوف البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعلة كحوامرة شكور وصبور وكل ما الحقت هذه التاء المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمونث قال ابو عمر وقد يكون التاء عوضا من الالف التانيث كما في جميزة تصغير مبادي وعند غيره لا تنصرف شبها بقالحبيرة في التصغير قال الزمخشري تجمع علامة الوجوه الثلاثة التاء وشبه التانيث والاصل في الصفات المختصة بالاناث الكاينة على وزن اسم فاعل ومفعل ان لا تلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحايض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة كحاضت فهي حايضة وطلقت فهي طالقة وقد تلحق التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة ورعاث محردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمونث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر ورجل وامراة عانس وفي تجريد هذه الصفات عن التاء عند عدم قصد الحدوث تكلة اقوال احدها قول الكوفيين وهو ان التاء انما يوتى بها للفرق بين المذكر والمونث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر وعانس ويقتضي تجرد الصفات المختصة بالمونث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي تجرد الفعل ايضا في نحو حاضت وطلقت لان اصل العلة الاطراد ويقتضي ان لا يقال الا امراة مرضع وقد تبين انه يقال مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه هو ما وارد نحو انثا

حايض او سبي حايض كان ربعه مولة بنفس ربعه واتفاقهم على انه للحقة و
التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة غير هذا التاويل وقال الخليل انما
جوزت عن التاء لتاديتها معنى النسب قال المصنف في شرح كلامه ما معناه
ان اصل التاء في الاسماء ان تكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومونثها وانما يدخل
على الصفات اذا دخلت على افعالها فالصفات في لحاق التاء بها فرع الافعال
تلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت فهي قايمة وضربت فهي ضاربة فاذا
قصد فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حايضة لان الصفة حينيذ
كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق قلت بمعنى الفعل بل
بمعنى النسب فان كانت على اسم صورة الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناها
ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث اي لبني وتمري كذلك معنى حايض
وطالق ذات طلاق وحايض اي ذات حيض وطالق غاية مرمى كلامهم
ان اسم الفاعل اذا لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي
مبناه على الحدوث فلم يوشح تانيث الفعل لعدم مشاهته له لفظا
وهذا ينتقض بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث ولاشابه
الفعل لفظا ايضا فكانت احق بالتحريك عن التا ولا تحذ وايضا فان
الاسم المنسوب باليا الذي مثل حايض وطالق يحمول عندهم عليه
يونث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل الا من حيث المعنى
والتاويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة ومن ابن لهم ان المنسوب
الذي على وزن فاعل وفعال كلابن وتامر ودراس وقواس اذا قصد به الونث
لابد دخلة التاويل يقال لامراة ناسية ونباله وكيف صار حكم نابل الذي
هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم حايض في لحاق التاء بها فرع
من التانيث وقوله تعالى عجبة ناصبة بمعنى النسب عند الخليل مع دخول
التا وحمله للمبالغة كما في علامة خلاف الظاهر وهب ان نحو حايض وطالق
من ابنية النسب كما ان نحو نابل وناشب منها القاقا فلان معناها بناسبي
وشابي ولا فعل لهما حتى يقال انهما اسما فاعل منه وكيف يكون ان يقال
منقطر ومرضع في قوله تعالى اسما منقطر به وقولك فلانة مرضع من
ابنيته ولم يبن من ابنية النسب المتفق عليها مفعل ومنفعل حتى يحملهما
عليه كما حملنا حايضا عليه نابل والاقرب في مثله ان يقال ان الاغلب في
الفرق بين المذكر والمونث بالتا هو الفعل بالاستقراء جعل اسما الفعال
الفاعل والمفعول لمشاهتهما له لفظا ومعنى كما جيء في بابهما فالحقا
التا للتانيث كما يلحق الفعل لم جاء ما هو على وزن الفاعل مما يقصد به من

عليه ع

الحدوث

الحدوث كالفعل ومن الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فاثبتوا التانيث
ما قصد وافيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتانيث الفعل لمشاهته له في
معنى بخلاف ما قصد وافيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما
الصفة المشبهة والاسم المنسوب باليا فلم يقصد في شيء منهما مرة الحدوث
ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التا في احدهما دون الاخر
بل كان ابدا للاطلاق فاذا قلت فالقياس اذن تحرير منها عن التا لتجريد الفاعل
المقصود به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التا بهما لمشابهتهما الفعل
لكن الحاق التا بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك
لانهما اسمان في بابهما بمعنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع
سلامة المذكر كما في اسمي الفاعل والمفعول ومما لا يلحق التا التانيث غالبا مع
كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمونث مفعال وفعل وفعال وفعال
كمعطار وحرب ومنطيق وحصان وحلمي سيبويه امراة حيان وحيانة وناقة
دلاث ومثلها فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله وملايكته واما فعول
بمعنى مفعول فيستوي فيه ايضا المذكر والمونث ومما لا يستوي فيه المذكر
والمونث ولا تلحقه التا فعيل بمعنى مفعول الا ان تحذف موصوفه نحو هذه
قتيله فلان وجريحته ولشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل وقد حمل عليه
فتلحقه التا مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل
عليه فيحذف منه التا نحو ملحفة جديد من نحر مزح عند البصريين وقال
الكوفيون هو بمعنى مجدود من جز اي قطعه وقيل ان قوله تعالى ان رحمت
الله قريب منه وبنا فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد يجيء بمعنى
مفعل قليلا كما ذكرا لحكيم اي محكم على تاويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالخليس
والحليف وربما لم تلحق التا في فعيل نحو ناقة ربض واما الف التانيث المقصورة
الزايدة في اخر الاسم على ثلثة اضرب اما للالحاق كارطى والتكثير حروف
الكلمة كالقبعثري اولهما والتي للتكثير ما يكون زايدة ساداسة ويلحقه
التنوين كهذري ويتميز الف الالحاق خاصة عن الف التانيث بان ترد ما فيه
الالف وجعل في الوزن مكان الالف لاما وان لم يجيء على ذلك الوزن اسم
علمت ان الالف للتانيث نحو حلي وسروي فانه لم يات على فعلل اسم حتى يكون
الاسمان ملحقين به ويجيء معنى الالحاق في التصريف ان شاء الله فمن الاوزان
التي لا تكون الف الا للتانيث فعلى في الغالب وانما قلنا في الغالب لما حكى
سيبويه في تاجي وعماه ودوي بعضهم في دوبار وبياه ومما شاذ ان فعلى
اما صفة او غير صفة والصفة اما مونث افعل التفضيل كالافضل والفضلى

وهو قياس اولي كانثي وحنثي وحبلي وغير الصفة امصدر كالبشري والرحمي
او اسمي كبهمي وحرثي وسماه وروداه ان صحا فالفهما عند سيبويه فيهما للالحاق
ايضا كما عند الاخفش مع انه لا يثبت فعللا كيرفع لما مر في التصريف في باب
زيي الزيادة ومنه فعالي ولم يات في كلامهم الا اسما قيل لم يات فيه الا ثلثة
اسما شعبي واد مجيز موضعين وارني للداهية قال بعضهم حينئذ اسم
موضع وزواه سيبويه بفتح الفا مع المد ومنه فعلي بفتح الفا والعين وهو اما
مصدر كالبشلي وادمي نز موضعين وارني للداهية قال بعضهم حينئذ
اسم موضع ورواه سيبويه بفتح الفا والحمري واما وصفه كفوس اوبي وناقة
ولحي اي شريعه واما اسم ولدفري وعلي واحلي اسما بواضع ومنها افعل
كاجعل لكثرة ومنه فالي لحبادي الطاير وفوعال لا يكون الا بالموضع وفعالي
كبعاري بدل وفعالي لحي من قبيلة من الانصار وفعيلي كبقيري لعبة وفعيلي
لحليني وفعولي كرحموتي وفعوالي كجوبري وفوعلي وفعيلي كحوريني وحرمي
لمشيرة بها تفعال ويفعل كيسري لنباطل ومفعلي مكوري لكسيم ومفعل
كمرعزي لخبالي وفعولي كرحموتي وفعولي كمريدي لسنة نز في شنق وفعللا
وفعللي كعبدريا وفعالي كسبطري سنة فيها وتحبر وافعيلي كاهجيرا للغة
فيه احد وثلثون مثالا ولعلها تحيط باكثر ابنية المونث بالالف المقصورة
المختصة بالتانيث واما فعل وفعل فهما مشتركان نز في التانيث والالحاق
ففعالي اذا كان مونث فعلان او مصدر كالدعوى او جمعا كمرضى وحرجي
فالفها للتانيث واذا كانا اسما غير ذلك فقد يكون الالف للالحاق لعاقي و
لتبت فيمن يون وكذا نثري فيمن يون وقال علقاة وقد تكون للتانيث
كالشروى واما فعالي فان كان مصدرا كالذكري او جمعا كحباري وطرثي
ولا ثالث لهما فلا يكون الفه الا للتانيث واذا كان صفة قال سيبويه ولا
ونون الامع التانيث فالفه فلالحاق ويجوز رجل عزهاة وامراة سعلاة وقال
في ضبي وحباري اصلهما ضم الفا وحباري لعلبر عربي مونيا بلاتا وهو
مخالف لما ذهب اليه سيبويه واذا كان غير الاوجه المذكورة قد تكون
للالحاق نحو معزي بالتنوين وقد تكون للتانيث كالدلبي والشعري
وقد يكون ذا وجهين كدفري منونا وغير منون ومن الاوزان التي لا
تكون الفها الممدودة الا للتانيث فعلا وهو قياس في ثبوت افعل الصفة
نحو احمر وحمراء وقد يجيء صفة وليس مذكره افعل كامراة حسناء ودمله و



هطلا وحلة شوكاء وداهية دهياء والعرب العربا وكي بمصدرا كالنصر والشر
واللا واو اسما مفردها غير مصدر كالصحرا والصحرا اواسم جمع كالطرفا والعقبا
وقد يقصر بعض الممدود للضرورة فالمحذوف من اللامين الاولى الا لاخيرة
لا هي لمعني ولا هي لو كانت المحذوفة لا نصرف الاسم لزوال الالف التانيث كما ينصرف
حبارى اذا صغرته بحذف الفا التانيث نحو حبير فاذا حذف اللام الاولى رجعت
الاخيرة التي اصلها من الالف لان سبيل ما هي منه ان يرجع اليه كما ذكرنا قبل وبعد
ومنه فعلا بفتح الفا والعين ولم يات عليه الا اربعة احرف فلان بن ثاداه
اي ابن الامه والسمحا بمعنى السمحة وجفنا وفرها بالقاف عند سيبويه والفا
عند الجوهري موضعان ومنه فعلا ولم يات عليه الا السير اوقالا الفرا اصله
ضم الفا كسرف طلبا وفعلا كخربا وحشا قيل لخفان نفرطاس وقرطاس ومنه
فاعلا كفاعضا وفعليا كخربا وفعلا وهو اما مصدر كالبرا بمعنى التبان
نز الحرب واما اسم كالتلا واما صفة كطباقا وفعولا كبيرا وكابمعنى الاجلاء
البرا كا وفعلا كهندبا بكسر الدال وفتحها وفعلا كعثمثما وفعلا كختفسا وفعلا
كهرشا ضرب من التمر وفعلا كرمكا وقد يقصر وليس الالف للالحاق بمدا لانه
لا يتون وافعلا اما مفرد كاربعا واما جمع كانبيا وموكنيرا وافعلا بضم العين كاربعا
وقد يفتح الياقية ثلث لغات وفعليا كزكريا وفاعولا كعاشورا ومفعولا كمعبورا
وفعالا للاجمادا نوع من الجراد وفعالا كبرباسا بمعنى الناس وفعللا
كقرقصا وملوحتيي ولعقلي فالحقيقي ما ازايه ذكر امنها وتانيثه غير
حقيقي اذ تقول استتري بحلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرا
ونفسا وحبلى وبلا علامة كزبان وعناق ولو قال الحقيقي ذات الفرج من
الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من حيث التخيل
العقلي قوله واللفظي بخلافه اي الذي بخلافة اي الذي ليس بازايه
ذكر من الحيوان كطلحة وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كذجاجة ذكر
وحمامة ذكر فيجوز ان تقول عندي حمامة ذكر وعندي ثلثة من البط
ذكور فيجوز ان تكون الهاء في قوله تعالى فنادته الملئكة ذكرا واعتبر لفظ
فانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك على علم المذكر الحقيقي الذي فيه
علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعضهم الكوفيين
وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليهم ولعل السر في اعتبار التانيث في منع
صرفه لا تنه الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي لما طرا عليه منع ان تعتبر دلا
تانيثه في غيره وتعدي اليه ذلك واما منع الصرف فحاله يختص فلا يغير
واذا كان المونث اللفظي حقيقي التذكير وليس بعلم كتاة ذكر جاز في ضميره وما

اشير به اليه التذكير والتانيث عندي نحو من الذكر حمامة حسنة وحسن قال
طرفة كسا معني شاة نحو عبد مفرد ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير نحو غرفة
حسن ولا يجوز ان يقول صاح دجاجة ابني على انك الغيت تانيث دجاجة
بالسا كونها للوحدة لان التانيث لازم وان الغيته يبقى التانيث الحقيقي فيكون
كقام هند وهند في غاية النذرة كما يجيء واذا اسند الفعل فبالتاء وان
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم
ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير السالم فعلت وفعلوا والنسا والايام
فعلت وفعلن قوله اذا اسند الفعل اي فعل او شبهه الجامد المونث مطلقا سوا
كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لي ظاهر العلامة اولي فدلك الفعل وشبهه مع
التا الايذان من اول الامر بتانيث الفاعل قوله وان في ظاهر غير الحقيقي هو
بالخيار اذا فاك ظاهرا حترازا عن المضمر وعن الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان
تانيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجيء ثم اعلم ان الفاعل
المونث اما جمع السلامة او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد
والمونث اما الجمعان واسم الجمع فيجيء حكمه وغيرها اما ظاهرا او مضمر
والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل او لي فالاغلب في الظاهر
المتصل الحاق علامة التانيث برافعه نحو ضربت هند
وضربت الهندان وحكي سيبويه عن بعض العرب قال فلانه استقبحوا
لمونث الظاهر عن علامة تنه وانكره المبرد ولا وجه لانكاره حكي سيبويه
مع ثقته وامانته وان كان الرافع ضمير ويس فكل واحد من الحذف
والاتيان فصيح نحو نعما المراة هند ونعمت المراة لمساكنتهما الحرف
بعدهما التصرف ولا يلحق في نحو كرم هند التي هي عند من لا يدغم الضمائر
الى هند كما لا تلحقه الضمائر في نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر لكون
الفعل غير متصرف وايضا لتزوم كون الفاعل في صورة المفعول
والفعل في صورة ما يطلبه بالمفعولية اما نحو قولك ما جانني امراة
وكفت بهند فليس اخراجا للفاعل بلازم ولا الفعل في صورة ما يطلب
المجرور بالمفعولية وان كان متصلا عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام
الا هند فالاجود ترك التا في الرفع لان المستثنى منه المقدر هو الذي
كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثنا فالمستثنى
قام مقامه في الارتفاع مع الفعل بالا او تقول للمسند اليه نحو هو مع الا
مع المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا
في باب الاستثنا وان كان بغير الا نحو فاتت اليوم امراة فالالحاق اجود

لان المسند



لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر واما الحذف فانما اعتبر لطول
الكلام ولكون الاتيان بالعلامة اذن وعدا بالشي مع تاخير الموعود وان كان
الظاهر غير حقيقي التانيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة
احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا
لقصد الحقيقي على غيره سوا كان بالا او غيرها نحو قوله تعالى فمن جاه
موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضمير هما فان كان متصلا فا
لعلامة لازمة لرافعه سوا كان التانيث حقيقيا كقمتما خرجتا او غيره كالشمس
طلعت الا لضرورة نحو قوله فلا مزنة وودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها
وانما لزمت العلامة لخفا الضمير المتصل مرفوعا وكونه جزا المسند بخلاف
الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا هو كالظاهر لاستقلاله بنفسه
واما الجمعان المذكوران فان اسند الى ظاهر هما سوا كان واحده المكسر
حقيقي التذكير او التانيث كرجال ونسوة او بحاذي التذكير او التانيث
كايام وذود وكذا واحد المجموع بالالف والتا بقسميه هذه الاقسام الاربعة
نحو الطلحات والزيدات والجيلات والغرفات فحكم المسند الى ظاهر هما
حكم المسند الى ظاهر المونث غير الحقيقي لانه شي واحد وهو ان حذف
العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال او النسا او الزيدات
احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى
جماعة وانما لم يعتبر والتانيث الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قال
النسوة لان المجازي الطاري ازال الحكم الحقيقي كما ازال التذكير
الحقيقي في رجل وانما لم يبطل التثنية التذكير الحقيقي في رجلان ولا
التانيث الحقيقي في الهندان ولم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي
في الزيدون لبقا لفظ المفرد فيه فاختروموه وكان قياسه ان يبقى التانيث
الحقيقي في الجمع بالالف والتا ايضا نحو الهندات لبقا لفظ الواحد فيه
ايضا الا انه لما كان بتغير ذلك المفرد والعلامة اما بحذفها ان كانت تا
نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفا كما في الجيلبات والحبارى كان ذلك
التغير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل
عليه ما لا تا فيه مقدرا فلا يظهر فيه التغير كالزينبات والهندات لان
المقدر عندهم في حكم الظاهر والدليل على انه تانيث نحو الزينبات بجازي
قول الحماسي حلفت بهندي مسعر كرانه تحت بصحرا العبيط دراقة وحكم
البنين حكم الابنا وان كان بالواو والنون لعدم تا واحده وهو ابن قال
لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل ابن شيبانا وكذا حكم المجموع

بالواو والنون المونث واحرف كالسنون والاربعون حكم المجموع بالالف والتا لانه
لجمع بالالف والتا كما يجيء فالواو والنون فيه عوض من الالف والتا وبيا وي
التاء اللزوم وعدمه تا مضارع الغايبة ونون التانيث الحرفية نحو يعصرن
السليط اقاربه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع وهو قوله وضمير
العاقلين الخ احتراب فنقول ضمير الجمع اما ان يكون ضميرا لعاقلين اولا
العاقلين اما بالواو والنون او لا فضمير العاقلين بالواو والنون هو اولا غير
نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقا لفظ المذكر الحقيقي وانما خصوا العاقلين
بالواو دون النون لان اصل جاز اذ من حروف اللين والالف اخو الياء المنقلبة
والجمع بالواو اولي منه بالياء لان نقل الواو مناسب لكثرة اليتة في الجمع وكانت
الواو لاصالتها في الجمع بالعاقلين اولي لاصالتهم لغير العاقلين بالواو والنون
اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الي العقل واما ضمير المونث العاقل
نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الي طرو معنى الجماعة
على اللفظ واما غير العاقلين وهو تسعة اقسام مذكر لا يعقل كالايام
الجبليات ومونث يعقل كالنسوة والزينبات ومونث لا يعقل كالدور والطلحات
فيجوز ان يكون ضمير جمعها الواحد المونث الغايب بتاويل الجماعة وان يكون
النون كذلك جمع غير العاقلين وقد يقدم ان النون موضوع له فتقول
الايام والجبليات والنساء والزينبات والدور والعرفات فعلن وفعلن
وهذا التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جاز في جميع الضمائر على اختلافها
تقول في المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفي المنصوب المتصل
ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم اياكن
اياهم اياهن وفي المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل انتمو وضربكمو واياكمو
ولكمو واما انتما الجنس فيجوز اجراؤها هرم وضميره مجري ظاهر المفرد
المذكر والمونث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجري ضمير جمع التكسير
نحو انقعر النخل وانقعرت النخل والنخل انقعت وانقعرت وانقعرن
واما اسما الجمع فبعضه واجب التانيث كالابل والخيل والغنم فحاله حمع
التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب فان
مع الصحيح ركب من احاطة تجعل فيهم كاسم الجنس نحو مضي الركب ومضت
الركب والركب مضي ومضوا والله اعلم بالصواب المتي ما الحق
اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسور ما قبل ان معه مثله من جنسه
يريد بالجنس ههنا علي ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع صالحا
لاكثر من فرد واحد معنى جامع بينها في نظر الواضع سواء كان ما هيا لها مختلفة

كالابيضين



كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظر البياض وليس نظره الي الماهيتين
بل الي صفتهما التي اشتركا فيها او متفقه كالفولان الابيضان لانسانين والبيض
لافراس وسواء كان الوضع واحد كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر
كل واحد من الواضعين في وضع لفظ زيد ليس الي ماهية ذلك المسمي
بل الي كون ذلك المسمي اتي ماهية متميزا لها لاسمه عن غيره حتي لو سمي
بزيد انسان وسمي به فرس فالنظر بالوضعين الي شيء واحد لخارج الابيضين
وهو كون تلك الذات متميزه عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه
المصنف يخالف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس
وقوعه علي كثيره بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون
جنسا وعند المصنف نرد دته في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه
باعتبار معانيه المختلفة كقولك القروان للطهر والحيض والعينان لعين
الماء وفرص الشمس وعين الذهب وغير ذلك منع من ذلك في شرح الكافية
لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه علي الشذوذ وفي شرح
المفصل وذهب الجرمي والاندلسي وابن مالك الي جواز مثله قال الاندلسي
يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهما يعتبرون في التثنية
والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعني وهذا المذهب قريب من مذهب
الشافعي وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء
حكمها كذا او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت فالفا
نعم في مدلولاتها المختلفة كالالفاظ العموم سواء والاصح ان يستدل بتثنيه
العام وجمعه علي صحة تثنية المشترك الي سمياته بان يكون كل واحد
منهما واقعا علي معانيه لا بوضع واحد اما عند المصنف فلانه يشترط
في التثنية والجمع كون المفردات بمعني واحد سواء كان بوضع واحد او لا
ومعاني المشترك بوضعات واحد في خلاف الاعلام كما مر واما عند غيره فقال
المصنف لم يسلم ايضا ان نسبة العلم الي مسمياته كنسبة المشترك الي مسمياته
فبينهما فرق وذلك ان المشترك له اجناس فوق آحاده فقد يجمع
كالقراء للطهر ان والقرء للاظهار فلو ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة
او رث اللبس وقد يثنى ويجمع غير المتفق في اللفظ بعد جعلهما متفقي
اللفظ بالتغليب بشرط تناسبهما وتناسبهما حيني كالفهما شيء واحد
كما قيل لابي بكر وعمر فقالوا العمران وكذا القمران والحسنان ويشترط ان
يتغلب الاخف لفظا كالقمرين والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف
فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احد مما مذكورا والاخر مونثا لم ينظر الي

اليهما او على الاخر المتساويه فيهما على وجهين اما بواو العطف ظاهرة نحو جاني زيد
وعمرو او مقدرة نحو جاني خمسة عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة
صالحة للجميع وضعا وهذا على ضربين (١) ان يوضع الكلمة للمجموع بعد وضعه
للمفرد كلفظ المثنى والمجموع او يوضع للمثنى والمجموع اولا لكلا وكل وجميع وما
فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمان
ورجلان اتفاقا على اطراد ما ذكرنا فيهما ايضا قوله والمقصور ان كانت الفه
عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فان جهل قلبا او الممدود ان كانت همزته اصلية
ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان يعني بالمقصور ما اخر الف
لازمة احترازا عن نحو زيدا في الوقف وسمي مقصورا لانه ضد الممدود او لانه
محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واو اي عوضا عن واو
وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد تلحقها التغيير عند
التثنية فتعرض المصنف لذكر ذلك وهو ثلاثة انواع المقصور والممدود و
المحذوف فاخر اعتباطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو ورد الى
اصله ولا يحذف لساكنين ليلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا
رد الى الاصل سلمت الواو واليا ولم تقلب الفا ليلا يجهل ايعاد الى ما فر منه واما جاز رد
الواو من الثلاثي الى اصله دون الواوي مما فوقه لحقه الثالثي فلم يستثقل معه
الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء كحبي وعلي والي لا
اعلاميا فان الالف في الاسم الصريح ابدا اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك
بان لا تقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيه الامالة ولم يكن
هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها واوا وان لم تسمع فيه
الا واوا ولى لانها اكثر وقال بعضهم بل اليا في النوعين اولى سمعت الامالة اولى
لكونها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو
في كلمة مضمومة الاول كالعصى او مكسورة كالربو اوجب قلبها ياء ليلا
يثقل الكلمة بالواو في الجر مع الضمة او الكسرة في الصدر فيميل مثل هذه
الالف ويكتبها بالواو وعمم قلب كل ثالثة اصله الواو واشهر قوليه والا فبالياء
اي ان لم يجمع الشرطان وبما كونه ثالثا عن واو وذلك اما بان يكون تالثا
عن يا كالفتى والرحى اقلب ابدا على الثلثة عن واو كالاعلى في المصطفى في
المستعفي او عن يا كالمرمى والمرتمى والمستعفى اوقلب ابدا على الثلثة وابد للثالث
كالحبلى والقصيرى والحبارى او للالحاق كالارطى والحنيطى او للتكثير كالسعفر
والكمثري وقد تحذف الالف الزايدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع
بالالف والتاء كما في ربعي وقعثري ولا ينقاس عليه خلافا للكوفيين وانما



المعة بل يجلب المذكر في الشمس والقمر ولزوم الالف في المثنى لغة بني الحارث ابن
كعب قال احب منك الانف والعينانا وقال ان ابا ها قد بلغ في المجد غايتاها
وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه اللغة وفتح نون التثنية
لغة كما في قوله العينانا وقوله يارب جاد لك من عرسه فسوته تقتضي هو
شهرينه شهري ربيع وجماد بسه وقري في الفعل ايضا في الشواذ تفدانني
وقد تضم نون المثنى وقري في الشواذ ايضا ترزقانه قيل اصل
المثنى والجمع العطف بالواو وقد لك يرجع اليه المضطر قال بت وليت في
محل ضنك كلانا ذو اشر وبحك وقد كان بين فكما والفك فازه مسك
وبحت في مسك وقد جيء العطف نكرا في الشذوذ واما اذا قصد الكثير في قوله لعمر
قبر كان اكرمهم ميتا وابعدهم عن منزل الذام او فصل بينهما بفصل ظاهر نحو
جاني رجل طويل ورجل قصير او بفصل مقدر نحو جاني رجل فاكرمت الرجل والرجل
الذي ضربته اي الرجل الجاني والرجل الذي ضربته فيجوز العطف كما رايت كن
غير شديد وضرير وقد تكرر المتكرر بغير عطف نحو صفا صفا ودكا دكا
وقد جيء ايضا المتكرر كقوله تعالى فارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك
ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر
وليس الاختلاف وعدم اعرابا بل كل واحد صيغة مستانفة كما قيل في الذان
وهذان وليس شيء لانه لم يحذف المعطوف في نحو خمسة عشر بل حذف حرف
العطف فتضمنه المعطوف فبني امتنع المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف
مع حرف العطف لو سلم انه كان مذكورا حرف العطف فلم يبق المتضمن
لهذا حرف العطف فان قال بلى المفرد الذي لحقه علامة التثنية والجمع
والجمع تضمن معنى حرف العطف لوقوعه على الشيئين او الاشياء وعلامة
التثنية دليل تضمن المفرد واو واحد وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر
من واو فهو مثل تضمن من لهمزة الاستفهام وان الشرطية قلنا بل
اهدر معنى العطف لو سلمنا انا صلة كان ذلك وجعل المفرد في المعنى
واقعا على شيء بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظه كل سوا الا ان كلا
لم يقع على المفرد فلم يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عنه
التثنية الى علامة ليلا يلتبس الواحد وكذا تقول اجعل المفرد في المجموع
جمع السلامة واقعا على شيء كلفظ كل فاحتيج الى علامة الجمع رفعا للتجانس
فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذي اجزاء متضمنا لواو العطف
والا وجب بناء عشرة وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجميع و
ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزءين المتساويين في نسبة الحكم له

قيل مذروان لانهم انما يقلبون الالف الثانية في المفرد ياء عند التثنية
وههنا لم تثبت الف قط حتى تقلب ياء وهو متى لم يستعمل واحد قوله وان كان
وههنا لم تثبت الف قط حتى تقلب ياء وهو متى لم يستعمل واحد قوله وان كان
اما مبدلة من الف التانيث كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او ياء اصلية
كسماء ورداء واصليه كقراء الحمد للقراءة فالتي للتانيث تقلب في الاشهر واوا
دون الياء اما القلب فلكونها زيادة مخصصة فهي بالابدال الذي هو اخر الحذف
اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلوقوعها بين الفتحتين
فبالغوا في الهرب من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون
الواو والهمزة متقاربتين في الثقل وبهما صحت حمراآن وحلبى المبرد عن المازني هو
قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف في الاصلية بقاؤها في التثنية نحو حلبى ابو علي
عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة عن الواو
والياء الاصليتين فيجوز قلبهما واوا منقلبا وايقاؤهما همزة لان همزتهما ليست
باصلية فشابهتا همزة حمراء واحدهما منقلبة عن اصلية والاخرى عن واو
يا ملحقة بالاصلي فشابهتا همزة قرا الا ان ابدال الملحقة واوا من اولى تصحيحها
لانها لا اصلا ولا عوضا من اصل بل هي عرض من زايد يلحق بالاصل فنسبتها
الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب
نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من اصل يا ولا تكاد
عليه خلافا للفراء واما صحة الثنايين لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفة
بعد الالف الزايدة للهمز كما في كساء ورداء والشبيه اما ان يصحح الهمز او يقلبها
واوا وههنا لم تتطرف الياء حتى تقلب همزة اولم تستعمل واحد حتى يان قالالف
والنون ههنا زمان كما في مذروان فتثنايان كسماية وعماية وجاز حذف
زايدين في التانيث اذا لم تتفاوت الاربعة نحو قاصعان وخفقان للطول و
ليس بقياس خلافا للكوفيين واما حذف احرف اعتباطا فان كان المحذوف
رد في الاضافة وجب رده في التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن لا غير
تقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وقيل ابان واخان واما فوك فلم
ترد اللام في التثنية لانها لم يقل فوان كما قيل يد ويدان لان ذو لازم الاضافة
بخلاف فم فانه متصرف مختص من الحذف بما هو من الشفتين فاجري مثنى كل منهما مجرى
مفرده لعروض التثنية وقد جاء في الشعر فوان قال حميد بن ثور الهلالي
على النابح العاوي اشد رجام فقيل موجع بين العوض والمعوض منه
فيكون ضرورة وقيل هو مما اعتقب على لامه الواو والياء كسنهه وسنه
فلا يكون اذن ضرورة وفي جامهان وهو ابعد ورد لام ذات في التثنية

دعاء



٧٧٧م د وقالوا واما مار وقد جا ايضا ذا فار وهو قليل واما عدو ويرددم مما لم يرد
لامه فجا الاضافة فلا يرد ايضا في التثنية فقالوا ذمان وبدان واما يدان قال يدي يان
وان عند محلم فعلى لغة من قال في المفرد يدي لرخمي وجا دميان ودموان قال فاو
انا على بحرد بحناجرى الدميان بالخبر اليقين قال الجوهري لامه واو انما قالوا دمي
يدمي كرضي يرضى من الرضوان ولعل ذلك لان ذوات الواو اكثر فدميان شاذ عند
قال سيبويه هو ساكن العين لجمعه على ما وهي كطبا وطبي ودلو ودلي ولو كان كما
لم تجمع على ذلك فدميان اود موبان عند مبني دمي لانه لغة في دمي دمى
فقط وقال المبرد اصله فعل بحرك العين ولامه يا فدموان شاذ عند قال دليل
عليه تثنيه على دميان قال لا ترى ان شاعرا لما اضطر اخرجه على اصله في
قوله فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على اقدامنا تقطر الدما قال فان قيل
قد جا يدان كدميان مع ان يد ساكنة العين اتفاقا فالجواب انه مبني يدي
وهي لغة في يد والمشهور ان يدا في الاصل ساكن العين لان الاصل السكون ولا حكم
بالحركة الا بثبت فلم يتبعه السيرافي في ان يكون اصل يد فعل بحرك العين كقوله
يارب سار بات ما توسدا لاذراع العلس او كف اليدا فاما حذف لامه لعله توجيه
فهو اما مقصور ممنون وقد ذكرناه واما منقوص كرذل ولا يحذف الياء في تثنية
المنقوص مع ان بعده ساكنا كما حذف مع التنوين لان ياءه واجبة الفتح مع ذلك
الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لا يلتقيان مع التنوين في حالة النصب نحو رايت
قاضيا قوله ويحذف نونه للاضافة وحذفت تا التانيث في حصيان والبيان
انما تحذف النون في الاضافة لما مر في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة
وقد تسقط للضرورة كقوله مما خطتان اما اسار ومنه واما دم والقتل بالـ
لحر احرى بوفع اسارا اذا جر فيا للاضافة واما فصل وقد تسقط كتقصير العذل
كالضارب يا زيدا بالنصب على ما مجيء في اسم الفاعل قوله حذفت تا التانيث
في حصيان اعلم انه يجوز حصيان والبيان على القياس انثا فاقال مني ما
تلقني فرد بن ترجف روابق السدف وتسطار ابقاك ابو علي الوجه في ذلك
للمبرد الحمار وحصيناه احب الي فوارع من قرار فاما حصان والبان فقال
ابو علي الوجه في ذلك انه لما كان الحصيان لا ينفرد احدهما عن صاحبهما
صار اللفظ الدال عليهما معا اي لفظ التثنية موضوعا وضعا اولا على التثنية
كما في مذروين وكذا البان وليس حصية واليه بمفرد بن لحصيان والبان بل
مفردهما حاضي والي في التقدير ومثنى حصيه واليه حصيان والبان وقيل
بل البان وحصيان من ضرورات الشعر فانهما لم يأتيا الا فيه قال لرجل اليشكري
انتجاح الوطب وقال كان حصيبه من التذلل طرف تجوز فيه سا حنظل

تعالى رب ارجعوني اي ارجعني ارجعني واما ان اكثر الرفعا ثلثة فيخاطب
كل واحد منهم صاحبه ثم الاغلب يخاطب كل تبع الجمع مقام واحد او مثناه
نحو قوما لهم حب مذاكير ح وبغير اصحب العثانين وقطع الله خصاه ويجوز تثنية
اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى غيرنا وملوحين قال لنا ابلان فيهما ما
علمتم وقال لاصبح الحي اوبا زاولثم تحمدوا عند الشرق في الهيجا لين ولا
يجوز لنا مساجدان قوله الجموع ما دل على احاد متصورة بحروف مفرده
بتغيير ما قوله ما دل على احاد يشمل الجموع وغيره من اسم الجمع كرهط ونفر
والعدد كثلاثة وعشر ومعنى قوله متصورة بحروف مفرده تغيير ما
اي مقصود تلك الاحاد ويدل عليها بان يوتى بحروف مفرد ذلك الدال عليها
مع تغيير ما في تلك الحروف اما تغيير ظاهر او مقدر فالظاهر اما بالحرف كسماء
او بالحركة كاسد ح واسد وعمر كرجال وعرف والتغيير المقدر كحمار وفلك فقوله
بتغيير ما اي مع تغيير وهو حال من قوله حروف مفرده اي كائنة مع تغيير ما ودخل
ح في قوله بتغيير ما جمع السلامة لان الواو والنون ح اخرا الاسم من تمامه وكذا
الالف والتا فتغيرت الكلمة لهذه الزمادات الصيغة اخرى وخرج بقوله
متصورة بحروف مفرده بتغيير ما اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على
احاد لكن لم الى تلك الاحاد بان اخذت حروف مفردها وغير بتغيير اما بل احاد
الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل فنحو ركب ح وراكب وطلس ح
طالب وجامل وباقر ح جمل وبقر داخل فيه اذ احادها من لفظها كما رايت
اجيب راكب وبخر خروفه فصار ركب قلت ليس ركب بمفرد ركب وان اتفق اشتراكهما
ح في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم
تكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما مجيء بل جموع كثرة وجمل الكثرة لا يصغر
على لفظه بل يرد الى واحد كما مجيء في باب التصغير وهذه لا ترد نحو ركيب وجمل
ايضا لو كانت جموعا لم يكن يجوز عود ضمير الواحد اليها قال لنا جامل لا لهذا
اللبا ساهر وقادم الصعب ركب من احاطه بجمل ونحوه ايضا اسم الجنس اي
الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتا نحو تمر وتمرة وبالياء نحو رومي
وروم وذلك لانها ح دالة على احاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد بل وضع لمافية
الماهية المعينة سواء كان واحدا او مثنى او جمعا ولو سلمنا الدالة عليها بل
عليها بتغيير حروف مفرده فان قيل التمر احادة اخذت وغيرت حروفها
بحذف التا والياء قلت ليس في التا وذ والياء مفرد بن لاسم الجنس لا وجه
الثلاثة المذكورة ح في اسم الجمع وتزيد عليه ان اسم الجنس يقع على القليل
والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا ان اكلت تمرا وتمرتين

وفي غير الضرورة لا تحذف التا منهما وقال بعضهم والياء مستقلان وبما الفتان
في خصيبه والبه وان كانتا افلا استقلالا منهما واعلم اذا اضيف لفظا او معنى الحران
الى متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من
لفظ التثنية قال كانه وجه تركيبي قد عضا والاضافة معنوي كقوله حبا
الله وجهها لدرين ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقوله تعالى صغت قلوبكما
وذلك لكراهتهم ح الاضافة اللفظية الكثير الاستعمال لاجتماع مثنيين مع
انصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف
جزء المضاف اليه مع عدم اللبس يترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان
ادى الى اللبس لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما سيجيء تقول فلعت ضرسها
اذا فعلت من كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فانه اراد ايمانهما بدا
لخبر والاجماع وفي قراة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد
لمناسبة التثنية في انه ضم مفرد الى مثله ح لذلك قال بعض الاصوليين ان المثنى
جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول مشتركا ح في كل واحد منهما نحو قلوبكما
او يكون نحو ايديكما اسند لا لا يقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو
مذهب الكوفيين ان الجمع ح في مثله لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة ح كما في الاية
وقد جمع بين اللغتين من قال ظهرا هما مثل ظهور الترسين فان قرن المتضمنان
بالعطف اختير الافراد على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمرو وليكون
ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه فان لم يكن المضاف جزء المضاف
اليه بل كانا منفصلين فان لم يلتبس نحو لقيت غلامي الزيدين فتثنيه
المضاف واجبة فان امن جاز جمعه قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم
يجوزونه سماعا نحو ضعت رحالها وانما امن اللبس لانه لا يكون للتغيرين من الاحوال
الا الصغير الراجع الى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ
والمعنى نحو نعوسكما اعمياني واعمتني وكذا الوصف والاشارة ويحوذ لك وقد
يقع المفرد مفردا موقع المثنى فيما يصطحبان ولا ينفردان كالرجلين والعينين
تقول عيني لانتاه اي عيناي وقريب منه قوله وعيناي ح روض من الجلس
ترتع وقد يقع المفرد موقع المفرد كقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا
وقوله وهم كلهم عدو وذلك لجعلهم كذاة واحدة في الاجتماع والبراءة
كقوله عليه الصلاة والسلام المومنون كنفس واحدة من قيام المفرد مقام المفرد
مقام الجمع قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن حميص وقد يقوم
افعلا مقام افعل لقوله تعالى الفتيان حصنا اما على تاويل الفتى اقامة
للتذكير الفعل مقام تانيثه الفاعل للملابسة التي بينهما ومثله فسر قوله

تعالى

وعاملتين رديا اوردييتين جاز لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الردىء ولو
كانا جمعين لم تجز ذلك لما لا يتبع رجالا على رجل ولا رجلين بلي قد يكون
بعض اسما الاجناس مما استند في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين
وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند الاخفش جمع اسما
الجموع الذي اليها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع ظلا فالسيبويه
وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه اسم جمع وكاكبة فرودركب واسم جنس و
كتمر ودوم فهو جمع والا فلا واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من
لفظهما فليسا بجمعين اتفاقا كحوايل وقراب وانما لم يجيء لمثل حل مفرد بالنا
اذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم
الجنس استراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع
وعدم الجنس كفعله وافعال وفعال المشهورة فيه كفعلة نحو قسوة ان اسم
الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد
اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز اما بالتا او ياليا بخلاف اسم فان قيل
فقد خرج بقولك مقصودة بعض الجموع ايضا اعني جمع الواحد
المقدر نحو عيابيل وعبابيد بمعنى الفرق ونسوة في جمع امراة فينبغي
ايضا ان يكون من اسما الجمع كابل وغنم قلت ان اسما الجموع كما مر مبنى
القيد لمعنى الجمع مخالفة وبخصوصية الاوزان الجموع الخاصة والمشهورة
فيه نحو عباديد وعبابيل وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه
فورد لها اوجب ان تكون الجموع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل كعباد و
عباد ود وسا كغلام وعلمه فكان له مفرد غير تغيير اما وقد الحق بجمع
الواحد المقدر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومشابه
في جمع شبه وان كان لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسا فكان واخذها
مذكورا ومذكار ومحسن وشبه ولذا احادث النبي عليه افضل الصلاة
والسلام في جمع الحديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشيء الطيف
الردل هو نبي النبي صلى الله عليه وسلم عن مثله وما يقع على الجمع وعلى
الواحد ايضا مما لنسبي في الاصل بمقدر او صف به يعرف كونه لفظا مشتركا
بين الواحد والجمع وكونه اسم جنس بان ينظر فان لم يبن الاختلاف
النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان بني لاختلاف النوعين
فهو جمع مقدر بغير هما نحو كمان بمعنى الابيض وكالفلك والدلاص تقول
في التثنية مي انان وفلكان ودلاصان فهجان ودلاص في الواحد
كمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وخص الحركات والحرف

المزيد



المزيد غير حركات الواحد وحرفه تقدير او اما الصفة الذي بمعنى كان في الاصل مصدرا
نحو صوم وعدو فيجوز ذلك بعتبار الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال تعالى حديث
ضيف ابراهيم المكرمين وقال تعالى نعوا الخصم اذ تسوروا المحراب ويجوز اعتبار
حاله المنتقل اليها فتثنى وتجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول واما قال الشاعر
فلا تلحمه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا واما قوله تعالى
وهم لكم عدو ويكونون عليهم ضدا فليس باسم الجنس اذ يقال عدو ان وضدا
للاختلاف النوعين ولا مشتركا بين الواحد والجمع كهجان لانهما لسا على
وزن الجمع ولا اسمي جمع كابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولانهما موثران في الاصل
مصدرا ذا لم يستعملا مصدرين بل هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل
قوله وهو الصحيح وتكسير الصحيح لمذكر ومؤنث المذكر ما لحق اخره واو مضموم
ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة للدلالة على ان معه اكثر منه فان
كان اخره ما قبلها مكسرة حذف نحو قاضون وان كان مقصورا حذفت
الالف وبقي ما قبلها مفتوحا نحو مصطفون قيل قد يكسر نون الجمع
ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبني رباح واكرنا زعانف قوم اخرين
ولا تخلوا ويجب ان يكون المذكر السالم ان يكون صحيحا او لا وقد مضى حكم
الصحيح والمعتل اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك فالمنقوص
غير ذلك نحو حكم الصحيح لطبيون ودلوون في العاقل لسمي بطبي ود
والمنقوص نحو قاض وذلك لانها تضم قبل الياء والضمة والكسرة
مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها ظرفا كما في جاءني القاضي ومررت بالقاضي
وهذه الياء مع واو الجمع وياءه في حكم الطرف لعدم لزومها فحذفا فالتقى ساكنان
حذفا واولهما هو القياس في الساكنين فحذف اولهما كما هو القياس الذي
اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو ليناسبها للضمة كما في الصحيح ولو ابقيت
الكسرة مع بقا الواو بعدها لتعسر النطق بهما ولو قلبت الواو ياء لم يبق فرق
بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا في نحو مسلمي فانت تدع
ليا الاضافة التي بقي على شرف الزوال واما في النصب والجر فحذف الياء وبقي
الكسر على حاله كذلك يا الجمع بعدها ولم تحذف يا المنقوص في المثنى لانها
كتفتح كما ذكر ناقبل الف المثنى وياءه والفتحة لا تستثقل على الياء كما في الجر
القاضي وان كان الاسم مفصولا حذفنا الالف في الاحوال الساكنين في نحو
مصطفون ومصطفين والعسون والعسين وانما حذفت في الجمع و
قلبت في المثنى مع التقا الساكنين فيه ايضا وكونوا ولهما حرف مد لانه
لو حذفت فيه ايضا لالتبس في الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاءني علاء خوتك

لو

بخلاف الجمع فانك تقول فيه اعلوا اخوتك واعلموهم فلا يلتبس به واما ان فتحة الواو
قبل الالف او الياء في نحو عصوان وعصوين ورحبان ورحبين اخف من ضمتها
او كسرتها قيل الواو والياء ومن ثم لا تري في طرف نحو عرووق ورميية
كما تري نحو تروان وعليان فاذا لم يات ذلك في الطرف مع كون الواو والمضمومة
في نحو عرووق والياء المكسورة في رميية في حكم الوسط للزوم الواو والياء
بعدهما كما في سبروت وعضريت فما ظنك في نحو اعلوون واعليين مع
عدم لزومهما والجمع الجمع وبابه بل يجري مسلمة في الوسط نحو قوول وطويل
وعيوز وبيع والكوفيون يلحقون فالالف الزايدة بالمنقوص من جوارا
فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرها قوله وشرطه ان
كان اسما الخ كر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل
فعلا مثل احمر ولا فعلان فعلا مثل سكران ولا مستوفيه مع المونث مثل احمر
وصبور ولا بناء تانيث مثل علامه قوله شرطه اي شرط الجمع المذكر السالم
ان كان اسما اي غير صفة قال في الشرح قال مستغنيا عن قوله مذكر لان
الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم
كاللقب الذي يطلق على الشي وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض
بالاسود فيقال الجمع المذكر لغير جمع المذكر ليرفع وهم من
يذهل عن تقدم التذكير ولا يشكل في بروده هذين الوجهين ثم قال او يظن
ان طلحة داخل في جمعه على طلحين وهذا ايضا ليس بشي لان نحو طلحة ان
طلحة داخل في خرج بقوله مذكر نحو خرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج
بالاول لان مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا وكان عليه
ان يقول شرطه التجرد عن التانيث دخل نحو طلحة وحمار ورقا وسلمى اسمي
رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحمار واعلم
ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسما والصفات
وخاص باحدهما فالعام له بيان احدهما التجرد عن تا التانيث فلا يجمع
نحو طلحة في الاسما وعلامة في الصفات بالواو والنون على ضربين
عام للاسما خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التا فانهم اجازوا
طلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحهما قياسا على الجمع بالالف
والتا مثل طلحات وحمرات وذلك لان حذف الالف والتا كما قالوا ارضون
بفتح الراء لما كان حذف الالف والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال
اما الاستعمال فنحو قوله نضربها عظما دفنوها بسيحان طلحة الطلحات
واما القياس فلان التا لا تلحق مع الواو والنون لاجتماع علامتا التذكير

والتانيث



والتانيث واذ حذف كما علم حذف مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه
جمع المجرد عنها لكثرة الجمع المجرد بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة
نحو بعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا واذ قد سوا ذا التا على ذي الالف فليس
لهم ذلك الا في الممدودة تقلب واوا فتصح صورة التانيث وانما قلبوا بها دون اليا
لمشابهتها في الثقل كما قيل صحراوات والالف المقصورة تحذف وتبقى الفتحة
قبلها وانما لم تحذف الممدودة والمقصورة بسبا حذف التا للزوم ما الكلمة
فكانها لامها وذكر ان المازني كان يجيز في ورقاوون الهمز في الواو ولاجل الضمة
قال السيرافي هذا اسهل من ان تضمها بالواو الجمع بعدها كما تضم مرفهو واودلوك
او تضم مرو واعلو القوم ولا يجوز الهمز وهما اتفاقا وانما يجوز همز الواو المضمومة
ضمة لازمة كما يجي في التصريف واذا سمي بسعاد وزينب وهند مذكر عالم
جمعت ايضا بالواو والنون كما تجمع بحوز بدا اذا سمي به مونث بالالف والتا واما
اذا سمي باحمر مذكر عالم قلت احمرون واحامر وان سمي به مونث قلت احمرات
واحامر والثاني من الشرطين العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو عوج
وفرس طويل بالواو والنون وقد يشبه ذوي العلم نحو في الصفات اذا كان
مصدر تلك الصفات من افعال العلما كقوله تعالى ابتغاطا يعبرن وقوله
تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين ومسلمة في
الفعل وكذا قد يسبحون وقوله المصنف علم يعقل ومذكر يعقل الاولى
ان يقول عن يعقل ليشمل قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى
انه عاقل لايهام العقل المنع من الصالح الجايز في صاحبه تعالى عنها
علوا كبيرا وانما خص واو العلم بالجمع الصحيح بالواو والنون لانهم اشرف من
غيرهم والصحة في الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو فلما مر
في تخصيص ضمير العقلا في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص بهذا الجمع من
بين العلما الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم فتحصينا
له بالتصحيح عن جمع التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم باعتبار وعادة
العلم جاريه بالمحافظة عليه من الطرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم
يلحقه الوهن بالجمع بسبب زوال التعريف العلمي كما مضى فجبر بالتصحيح
كما جبر في نحو قولون وكرون ولهذا شارك باب العلم المجموع هذا الجمع
وباب كرون في جواز جعل النون معتقب الاعراب واما الوصف فلانه
لما وضع مشابها للفعل موديا معناه بالاصالة معنى بالعلامة مصححا بتصحيحه
كما بين اريد ان تكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري عليه
في الجمع علامة الفعل وهي الفعل واوي نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعل

ايضا في الوصف وان كانت واوا واو الفعل اسما واو والاسم حرفا ولتناسب الواوين
قبح قام رجل قاعدون غلامانه للتصحيح لم يجز تصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو
والنون اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الا ما يستثني والصفة
المشبهة والمنسوب والمصغر الا ان المصغر يخالف لسائر الصفات من حيث
لا يجري على الموصوف جريها وانما الفرق لان جري الصفات عليه انما كان
لعوده دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والبصري
فانها لا تدل على موصوف معين واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف
المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير فوزانه وزان رجل ورجلين من حيث
دلالتهما على المعدود فلم يحتج الى ذكر عدد قبلهما كما لم تذكر مرة وكل
صفة تدل على الموصوف المعين لا تذكر قبلها كالصفات الغالبة وبعدها
ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات ترفع الفاعل بما
هو على موصوف معين والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا تذكر
بعده كما لا يذكر قبلها فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم
يعمل في غيره من الظرف والحال وغيرهما لان الخاص من الشروط الجمع
بالواو والنون فشبان العلمية وقبول تا التانيث فالعلمية مختصة بالاسما
لما ذكرنا وقبول تا التانيث تختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل فعلا
وفعلان فعل وما يستوي مذكره ومونثه كما ذكرنا في باب التذكير والتانيث
وانما اعتبر في الصفات قبول التالان الغالب في الصفات ان يفرق
بين مذكرها ومونثها بالتا التانيثية معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه
بالتا نحو الرجل قام والمراة قامت وكذا في المضارع التا وان كان في الاول
نحو نقوم وانما غالبة في الاسما الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومونثها بوضع
صيغة مخصوصة لكل منهما كبير وانات وجمل وناقة وحصان ومجراو
مستوي مذكرها ومونثها كبش وفرس هذا هو الغالب في الموضعين وقد
جا العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمرا والافضل والفضل وسكران وسكرى
في الصفات وكاسري وامراة ورجل ورجلة في الاسما فكل صفة لا تلحقها
التا فانها من قبيل الاسما فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلي وفعلان فعلي
واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت
نسات بني نزار حلالا سوديا واحموميا وهو عند غيره شاذ واجاز
ايضا حمراوات وسكرانات بنا على تصحيح جمع المذكر والاصل ممنوع
فكذا الفرع وقد سد من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون
مع انه يلحقه التا ولعل ذلك خبر لما فانه من عمل الفعل في الفاعل المظهر

والمفعول

والمفعول مطلقا مع ان معناه في الصفة ابلغ وانه من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما
لاجل معنى الصفة كما جر الشبه بالواو والنون في نحو قاوون والرون وارضون
كما يجي وانجاز سيبويه قياسا لاسما عامر يانون تنزيله التاكيد مانه وكذا سمعانون
لتولهم سمعانيه كانهما من قبيل السرو دفالاولى ان يحمل هذا الجمع حملا على الاعم
الاغلب واما نحو عربانون وحصانون فيجوز انها قالان فعلان الصفة بضم الفا
ليس اصله عدم لحوق التا ولما ندرت من بين الصفات التي يستوي مذكرها و
مونثها عدوع حملا على صديقه ومسدينه حملا على قيوفا نعصمهم بجورة وسكين
وعدو مسكينون وعدوون بجوزة في الونث مسكينات وعدوات حملا على المذكر
وهذا قياس لاسماع كما قال سيبويه شذ عن نظائره وسدت من هذا الاصل صفة على
خمسة احرف اصلية كمصطلق فانه يستوي مذكره ومونثه مع انه يقال
مصطلقون ومصطلقات لكن تكسير الخماسي ستاتيه كما جي قلم يبق الا
الصحيح قوله وشرطه اذ كان اسما قد ذكر علم عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز
ان يكون قوله اذ كان اسما قد ذكر شرطا وجزا خبر المبتدا الذي هو الضمير
بعد الفا ضمير راجع الى اسما اي فهو علم فتحاموا الجملة من ضمير راجع الى المبتدا
الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه
ان تكون علما فيكون على هذا جواب الشرط محذوفا دل عليه الجملة التي هي قوله شرطه
قد ذكر وفيه تحذير وان الاولى دخول الفا في خبر المبتدا مع خلوه من معنى الشرط
كقوله وقائلة خولان فانكح التا في ان فعلا تمام عند الاخفش والشرط كونه مذكرا
وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث ان الفا الشرط التي بين المبتدا
والخبر ضرورة لقولهم انك يصرع اخوك تصرع كما عينية في بابه ويمكن ان يعتذر بكون
الشرط والجزا خبر المبتدا والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير المقدر بعد
الفا راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع لعسف في هذا العزو وكذا
قوله بعد وان كان صفة مذكر قوله والا مستويا فيه مع المونث عبارة استخف من
الاولى لان مستويا عطف على افعل فعلا فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر
مستويا في ذلك الوصف مع المونث والا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشي ونفسه
مع غيره ولو قال والا مستويا في المذكر مع المونث لكان سالما قوله وبحذف نونه
بالاضافة قد تدر نحو سنين وارضين قد تحذف النون للضرورة كما في المتنبي لقصيره
الصلة كما في قوله الحافظو اعورة العشيرة لا يانيهم من ورايهم نطف ودعما سقطت
قبل لام ساكنة اختيارا كما في الشواذ انكم لذايقوا العذاب بنصب العذاب تشبيها
لها بالتنوين في نحو قوله وحانف الطامي وهاب المائة وشذ نحو سنين
انشاد من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها السنون قال ذعمت تماخر اني اما انت

يسد واسرها الاصاغرجات و هذا عند البصريين جمع اسى اسى مقدرا على وزن
افعل كاضحى شذ وصوه عندهم لان جمع المصغر لم يثبت مكبره وقال الكوفيون هو
جمع ايس وهو تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كما دل ان جمع ظبي هو عندهم ساد من
وجهين كونه جمع المصغر لم يثبت مكبره ويجيء افعل في فعل نادا كاحمل واذن
في جبل وزمن وقال الجوهري شذوده تكونه جمع ايس تصغير ابن كعمل مانع
الوصل قطعا وقال ابو عبيد هو تصغير بنين على غير قياس ومنهم دهيد هون
وابيكرون في قوله قد تشوبت الا الدهيد هينا قليصات وابيكرينا فهما جمع دهيدهة
مصغر هداه وهو صغار الابل وجمع ابيكر تصغير ابكر مقدرا كما سمعي عند البصريين
فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون من غير العقلاء والثاني كونه
جمع مصغر لمكبر مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع بكر فشذوذه
من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدهين ومنهم اولوا فانه جمع ذو على
غير لفظه ومنهم عليون ومواسم لدلوان الخبر على خبر ظاهر هو ما فسر الله
تعالى في قوله كتاب مرقوم يعلمه الذين شذوذ لانهم يكون علما منقولا
عن جمع المنسوب الى كرسي وان قلنا ان عليون غير علم بل جمع عليه وليس
بمنسوب اليه وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ لدوام التذكر والتعقل
فيكون التقدير في قوله تعالى كتاب مرقوم مواضع كتاب على حذف المضاف
ومنهم العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة
التغليب كلون بعضهم عقلا ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي
يعلم منه ذات موجد ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنهم اهلون
وشذوذه لانه ليس بصفة ولا علم ويجوز ان يتحمل له ذلك لانه بمعنى الانس
واما قوله ولي دونكم اهلون سيد عماس وارقط زهلول وغيرها جبل
فاراجمعه بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذيب والارقط والعرفا
بمنزلة اناسية ومنهم عشرون الى تسعين وقد مضت ومنهم ارضون والفا فتحت
الراء ان الواو والنون في تمام الالف والتا فكانه قال ارضات وللتنبيه على
انها ليست جمع سلامة حقيقة ويجوز اسكان الراء ضون ومنهم بون واخون
وهنون وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم واما ذومال فوصف ومنهم
بنون وابن لان قياسه ابنون واما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف
الاسم نسيا في الجمع كما حذف في الواحد ومنهم قولهم بلغت مني التاعين
والدراحين بضم الفا فيهما والتبت منه البراجين بضم الفا وكسرها وكذا العكر
كلها بمعنى الدوامي والشدايد وقولهم لست عشرين يجوز ان تكون شاذا
من هذا الباب جعل النون منقوب الاعراب واعلم ان قد ساع بالواو والنون





مع انه خلاف القياس فيما لم يات له تكسير من الاسم الذي عوض من لامه هاء التانيث
المفتوح ما قبلها مفردا او بدل بعض تلك الجموع تتبعها على انها ليست بجمع سلامة
في الحقيقة فقالوا في المفتوح الفا كوسنة سنون بكسر الفا وجاسنون بضمها
وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرون وجاء في بعض ما هو مضموم منه
الف التكسير كما قالوا ابسون وليسن بمطرد اذ الظبون والكروان لم يسمع فيهما
التكسير واما التكسير الفا فلم يسمع فيه القصير كالعصين والماين والعبلين
والرابين والعباذلين لا عند التكسير بين الضمة والفتحة وحاقليلا مثل هذا
الجمع لما ليس بتكسير ايضا كالثنتين والاثنتي في التنبيه وربما جاء المحذوف الفا
ايضا كقوله ورقين ولده ولدن وفيما قلبت لامه كالاضاه والقناه لكن تحذف
لامه فسياحتي تصير كالنسبة فيقال اضون وقنون والتغيرت لاما فعا لقيل
الاضون والقنون تكونهما بعد حذف التا منصوبين كالاعلون وعلى هذا
قال ولكني اريد به الدوبنا ولو اعتبر اللام لقال الذوبن كالاعلين فاذ ذو
مفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب الاضافة لكنه لما حذف لامه في
المفرد فسيا لم يعتبرها في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المضعف ايضا كاوزن و
حرين وحكى يونس احرو ربفتح الهمزة وكسرها قيل قد جاء هو في الواحد وقيل لم
يجيء ذلك ولكن زيد الهمزة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسي وعلل النحاة
جمع ما حذف لامه او فاره هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع كما ذكرنا فجبر هذا
الافضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف فسيا بالواو واما احرون واوزون فلما
لحقهما من الوهن الادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان حرف العلة قد
يبدل من احد حرفي التضعيف كما في تظيين وقد يجعل النون في بعض هذه
الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقبا الاعراب تنبيها على مخالفته
للقياس فكانه مكسر يجري فيه اعراب التكسير فتدخله النون ولا يسقط
بالاضافة قال ذلان في من يحذف سنينه لعين بنا شيبا وشينا مراد قال
وما ايدري الافران منى وقد جاوزت راس الاربعين وقال عمرات الوشيح
صامتة البرين وقال وانا ابن الحسن عليا اب بر ونحن له بنين وبنوها
اذا كما يلزم اذا سمي بجمع سلامة المذكر كما قلنا في باب العلم واكثر ذلك في
الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب شايع في
الاختيار في هذا كما في الجموع القياسية مع العلمية وحكى عن ابي عبيدة وابي
زيد جعل بنون معتقبين معتقب الاعراب شايع ولعل ذلك لان القياس
معتوبون يا النسب فلما حذف يا النسب صامتوون كقولون وقوله مني
كنا الاملك معتوبا الالف للاطلاق وحكيا جميعا رجل معتوبن ورجلان

مئتون ورجال مئتون قال ابو زيد وكذا النساء والمرأتين والنساء ولعل سبب تخصيصهم
على جعل مئتون للمثنى والمفرد في المذكر والمونث مع كونه في الاصل جمع المذكر
كثرة مخالفته للمجموع وذلك من ثلثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف
بالنسب الذي في الواحد وبنو مئتوي والحاق علامة الجمع بما بقي منه وهو
مئتو مع عدم استعماله واو استعمل للقلب واوه الفا فقيل مئتي والجمع على مئتو
كاعون لا على مئتون وانما قلنا ان واحد مئتو المحذوف الياء كما قال سيبويه
في المهلبيون والمهالبة انه سمي كل واحد منهم باسم من نسب اليه فكان كلا
منهم مهلبا لان الجمع في الظاهر للمحذوف منه بالنسب ويجوز ان يقال
ان بالنسب في مثل مئتو بون واشعر بون واعجمي ون وحكى ابو زيد في
مئتو بن فتح الواو وقبل الياء فيمن جعل النون معتقب الاعراب نحو مئتو بن
وذلك ايضا لتغييره عن صورة الجمع لما خالف ما عليه جمع السلامة واعلم
ان التذكير غالب للمونث كما تقدم في المثنى والمجموع فيبقى كون البعض
مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد وهندات ضاربون وكذا العقل
في بعضهم كما في نحو زيد والحمر مقيمين وشذ ضبعان في الضبع التي
للمونث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون
ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر ايضا ضبع والعلم
المركب الذي يبنى جزوه الاول للتركيب اذا لم يكن جزوه الثاني مبنيا فعلل
وسهدي كرب تبي وجمع نحو البعلبكات والبعلبكون لان الجزئين لكامة
معربة والتثنية والجمع للمعربات واما اللذان واللتان واللذين واللتين
وذان وتان وذين وتين صيغ مستانفة وان كان الثاني مبنيا اما للتركيب
خمسة عشر او لغيره لسيبويه فالقياس ان يقال ذو اسيبويه وذو سيبويه
وكذا ذو خمسة عشر وهذا كما يقال في الجملة المسمى بها ذو قام ابوه
وذو قام سراقا وذو قاما سراقا فرقا هالان الجملة يجب حكايتها
فلا يلحقها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم ان تقول في المثنى والمجموع
على حده كما اذا لم يجعل تونيهما معتقب الاعراب نحو جاني ذو مسلمين
وذو مسلمين معاملا يجتمع على آخر الاسم اعرابان بالحرف وشذ بالاثنين
الا ثاني واضافة ذو وامتصرفات هما من اضافة المسمى الى اسمه كما في
ذات مرة والمجرد جيز في نحو سيبويه السيبويهان والسيبويهون مع
بنا الجزء الثاني ولذا يلزمه تجويزه في الخمسة عشر على واما مع اعراب
الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بعلبك ومعدي كرب
والعلم المركب تركيبا اضافيا شيء يجمع منه المضاف نحو عبد اضاف وعبد



واضاف واذا كان كذلك جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا كقولك في الزيدين
ابوا الزيدين وابا الزيدين والاقتصاد على تثنية المضاف وجمعه فيها ايضا
اولى لاذا جمع من كذا اود وكذا كلمين كانا اولى فان كانا لعاقل قلب سوكذا اود و
وكذا اوا ما كذا اوذ وكذا وان لم يكونا لعاقل سواجا لمونثة بنت كذا بنحو ابنة اللبون
وبنت اللبون وجمل ذو عشرون وناقة ذات عشرون اولم يات لمونثه ذلك
نحو ابن عرس وعلي ذوات كذا نحو جمال ذوات عتابين وذوات القعدة
الحاقا لغير العقلاء في الجمع بالمونث على ما يجيء كما مر من قولهم الايام مضين
وحكى الاخفش بنو عرس وبنو نعش ذكروا فتصوروا كانه جعل نعشا ابن
نعش وان لم يستعمل قوله المونث ما نحو اخرج الف وتا وشرطه ان كان صفة
وله مذكر فان يكون مذكره جمع بالواو والنون فان لم يكن له مذكر فان
لا يكون بمجرد الحا يض والاجمع مطلقا فوسم المونث اي الجمع المونث السالم
ولا يتنقض حرج بنحو سلمات لان قوله قيل وهو صحيح وتكسير والصحيح لمذكر
ومونث بين ان المونث ما دل على احاد مقصوده بحروف مفرده بتغيير ما
وعلى هذا كان مستغنيا ايضا في حد المذكر عن قوله ليدل على ان معه
اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد وانما جلب له علامتان ليكون فاكريا
جمع المذكر وانما خص المذكر الزيادة بالالف والتا لانه عوض فيه الجمعية
وتانيث غير حقيقي وكل واحد من الحرفين تدل على كمال من الخمسين كما
في رجال ومسلمي والجمالة وضاربة فقوله شرطه اذا كان صفة الى آخره
ينظر الى المونث اما ان يكون صفة اولا فان لم يكن صفة قال المصنف جمع
مطلقا اي لا بشرط شرط وهو فوقه والاجمع مطلقا وليس بسديد
لان الاسماء المونثة بتا مقدرة كقدر وتار وعقرب وممن من الاسماء التي
تانيثها غير حقيقي ولا يطرد فيها الجمع بالالف والتا بل هو فيها مسموع كما
لسموات الكابنات والشمالات في الرح وذلك لخفاء هذا التانيث لانه
ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء
المونثة الا علم المونث ظاهرة كانت فيه العلامة كفيروز وسلمى وحسنا
او مقدرة كهند او ذو نا التانيث الظاهر سواكان مذكرا حقيقيا كحمزة
اولي لعرفه ومنه فولك الاكرمات والتخرجات ونحو محال ان الواحد
اكرامه وتخرجه بنا الوحدة اكرام وتخريج وجمع المجرد كاريم وتخاريج
عند اختلاف الفصل الانواع فالاكرامات كالضربات والقتلات والاكارم
كالضروب والقتول فلا يقال ثلثت اكرامات وتخرجات بتجرير التا وثلثة
اكارم وتخاريج اذا قصد ثلثة انواع من الاكرام او ذو الف تانيث اذا لم

يسمى به المذكر الحقيقي كالبشري والضاري اذا سمي به المذكر الحقيقي بالواو والنون
كالابالغات والتاءات الجاحرواذ وذلك لانطواء ابواب الجموع الاهذا وبجمع هذا
الجمع ايضا مطردا وان لم يكن موتنا علما غير اهاء فعل المصدر باضافة ابن وذو
نحو ابن عرس وابن مقرض وذو القعدة وذو الحجة كما ذكرنا ويجمع هذا الجمع
غالبا غير مطرد نوعان من الاسماء احدهما اسم جنس مذكر لا يعقل
اذا لم يات له تكسير فجمامات وسراداقات وكذا كل ما سمي صالي الحروف
نحو طلحات لا تكسير ومكسرة كما جاء وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد
واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع علما يقولوا جوالقات لقولهم
جواليق واما نوفات مع ثبوت نون فناد وتاينهما الجموع التي لا تكسر
نحو رجالات وصواحبات وبيوتات فلا يقال كليات لقولهم اكالب
وان كان الموتث صفة فلا يخلوا من ان يكون علامة التانيث اولي فان
كانت فهو جمع بالالف والتاء سواكان صفة لمذكر حقيقي كرجل ذربعات
وعلامات او لحكضاربات وحبليات ونفساوات الا ان يكون فعلى فعلان
او فعلا افعل فانهما لذ يجمعا بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا
بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ابن كيسان كما ذكرنا حمراوات وسكرانات
كما جاء احمرون وسكرانون فاذا غلب الاسمية على احد هما جاز
اتفاقا لقوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة وكذا كل فعلا او
فعلي سميت به غير المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة الموتنة علامة
تانيث ظاهرة وان لم يكن خماسية اصلية الحروف لم يجمع بالالف والتاء
سواكان له مذكر مساركة في اللفظ كجدح وصبور وسابر ما يستوي
مذكره وموتنه حملا لها على مذكرانها الممتنعة من الجمع بالواو والنون
اولم يكن له مذكر كحايض وطالق ومطفل فرقا ما جرد من التاء وبين ذي
التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل الموتث بلحقه ضمير
جمع الموتث نحو يضربن فالحق ذوات ايضا علامة جمع الموتث اياه بل
جمع جمع التكسير نحو حوايض وحيض ومطافل وان كان صفة الموتث
المجرد عن العلامة سواشترك فيها المذكر والموتث او اختصت بالموتث
خماسية اصلية الحروف كالرجل او المراة الصهصاق والمراة المحمرش هم
جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال فسوة صهصقات لقيات
ومحمرشات ويجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء
كان مذكرا حقيقيا كاصافات للذكور من الخيل وجمالات سملات اي
ضخمات وسيطرات اي طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وحقاق

ذوات



وحصلت بالابرة وتوقف منه محققا وهذا مجازا الالصاق وتكون بمعنى مع وهي التي
يقال لها بالمصاحبة نحو دخلوا في الكفر وهم قد خرجوا به واشتريت الدار بالاثاث ولا
يكون هذا المعنى الا مستقرا والظاهر انه لا مانع من كونها للغو او تكون للمقابلة نحو
اشتريت وبذلت به ويكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك قوله ويكون للتعدية
جميع حروف الجر للتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية
المطلقة ان يتصل معنى الفعل بالهمزة والتضعيف وغيره وهذا المعنى يختص
بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اي اذهبته واقمته ولا يكون
مستقرا حرفه وللظرفية اي المعنية نحو ما جاء الكثير بالاطلال اي فيها
وتكون للسببية نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حللت لهم الدخول
وهي فرع الاستعانة وقيل حالة للتبعيض نحو قوله تعالى وامسحوا برؤسكم قال
ابن جني ان اهل اللغة لا يعدونه عد المعاني بل تورده النحاة ومذهبه
انها زايدة لان الفعل متعدي الى مجرورها بنفسه ويجيء بمعنى من نحو عينا
يشرب بها عباد الله وبمعنى عن نحو سال سايل بعذاب واقع ويجيء للتجريد
نحو رايت بزيد اسدا اي بروية كما مر في قوله وزايدة في الخبر وفي الاستفهام
لهل لا مطلق الاستفهام فلا يقال ازيد بقايم كما يقال هل زيد بقايم والنفي
بليس نحو ليس زيد بقاعد ومما نحو ما زيد بقاعد وقيل بلا التبرية ونحو لا حر
بطريق الغادر والاولى انها بمعنى في وان لم يسمع في النفي بان ما كان كان
المصدف اذ يطلق النفي والاستفهام وتوقيفيا ساير في المرفوع في كل ما هو
فاعل لكفى ومنصرفاته وفي فاعل افعل في التعجب على مذهب سيبويه وفي المبتدا
في حسبك ونزال سافا في خبر المبتدا نحو جزا سنمة عند الاخفش بكثرة في الفعل
به نحو الفتى بين ونحو يضرب بالسيف وترجوا بالفرج قليلا في خبر لكن قال
ولكن احدا لو تقلب منن وهل ينكر المعروف في الناس ولا احروما ان مرفوعه
قالوا لا اهل اتاها والحواب خمسة بان امر القيس تملك معشارا فدر ذكرنا مع اصبع
زيادتها فيما الحجازية ومن غريب زيادتها ان تزاد في المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسا
عما به اصعر في نحو الهوا ام تصوبا ويضمر كثيرا مع الله في القسم نحو والله لافعلن
وشاذا قليلا في غيره كقول رويه خير لمن قاله كيف اصبحت قوله واللام للاختصاص
لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها ايضا معه لغة خزاعية
وربما فتحت قبل ان المضمرة نحو ليعلم بفتح الميم ونقل فتحها من جميع المضمرات
اعلم ان كل كلمة على حرف واحد نحو الواو والفاء ولام الابتدا فحقها الفتح لتقل
الضمة والكسرة على الكلمة التي هي غاية لتطفه بكونها على حرف واما
كسرت بالجر ولامه لموافقة معمولها ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما

لنه

ايضا فجرها ايضا ليس بالاصالة بل انما هو بمقام الحرف عند المضارع هو الجار وانما مالزق
لام الجر الداخلة على المضمر في فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الامر والام
جواب كم وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك ليلا يلتبس اذن بغيرها من
اللامات اذ الضمير المجرور من المرفوع والمفتوحة في غير المضمر لا تلتبس بلام
الابتدا والفرق بالاعراب لا يتم اذ ما يكون الظاهر منها اما موقوفا
عليه وفايدة اللام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد ولد والكموت
فرع لام الاختصاص كان حقهم تحتهم وولادهم للموت وكذا الذي
للتعليل نحو جيتك للكرم والضرب اذ المجي لذلك واللام المقوية للعامل
الضعيف بتاخيره عن معموله نحو لزيد ضربت ولكونه اسم فاعل نحو انا
لاضارب لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن ولكونه مفرغا نحو ما اريد
ويا للام الاختصاص وقد يجيء بمعنى اي نحو سبحن الله الى من حمد وهو
بمعنى على نحو وتله للجبين اي عليه وتخرون للاذقان اي عليها على
قوله وزايدة في ردف ويتعدى بنفسه وكذا شكرت له على ما مر في باب
التعدي واما في ورثت المال وزنت له فاللام ليست زايدة بل هي مقوية
قد تحذف وتحقيقها وهي زايدة كما لك زايدة عند سيبويه وكذا اللام المقدرة
بعدها اي فعل الامر والارادة على ما مر في نواصب الافعال وزايدة ايضا
في قوله تعالى واذ بوانا لابراهيم وكذا اللام في قوله والله لا ابتلي لها
ولا للما لها ابدا ويجوز ان يقال التاكيد تاكيد لفظي قوله ومعنى عن مع
القول معنى في قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما
سبقونا اليه ولو كانت كاللام في قلت لزيد اكان يقال كما سبقونا وقد ذكرنا
في افعال القلوب الكلام على هذا قوله ومعنى الواو في القسم في التعجب نحو والله
بوخر الاصل قوله في التعجب تعقوب في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب
منه فلا يقال الله لقد قام زيد بل يستعمل في العطاء نحو الله لتبعثن وقيل
ان اللام لا يلائم قريشي وللفقر الذي احصر والتعجب والاولى ان يكون
للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم وقد يجيء بمعنى في وبمعنى
قبل وقد يكون للاختصاص ذكرنا ذلك في باب العدد قوله ورب للتقليل
لها صدر الكلام مختصة بنكرة موضوعة على الاصح وفعلها ماض محذوف
غالبا موصوفة في رب تمابي لغات اشهرها ضم الراء وضم الفا المخففة
والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامس فتح الراء وفتح الباء مشددة
ومخففة بعدها مفتوحة ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال
ما لقيت وجارب رجل لقيت اي انكر لقاي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم



شيا وان كانت قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما
ظاهرا ومقدرا تهيي في الاصل موضوعة لجواب افعل ماض يبتغى فلهذا لا تجر ون
رب رجل كريم اضرب هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى
التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج
الى القرينة نحو قوله رب هيضل نحو لقيت هيضل وقوله مادي يا رسما عاره
منسوا وقوله فان تسبني نجو القيان فما اقام به بعد الوقود وقود ووجه ذلك
ان المادح ينتقل الى الكثير من المدايح لان الكثير كانه قليل بالنسبة الى الممدوح
بها وذلك ابلغ في المدح ومن هذا القبيل قوله تعالى وقد يعلم الله لان قد
للتقليل الصارع في الفعل وذلك كما يقدر الممتدح بكثرة العلم لا يكون اعرف
شيا من العلم وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم
على ارتكاب هذا حروف الجر في التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في
اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كافادة كم اياها لم يروها بنحو حرف
جر ولا باضافة كما تجرهم فلا يقال رب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم
حرفيتها بنحو رب رجل كريم لقيته فانها تجر نكرة موصوفة والمجرور لا يتقدم
المجرور الذي لولا معالم بعض اليه واكرمت بتعدي بنفسه قال صاحب
المغني انما ذلك لانه بضعف الفعل المتاخر من المفعول عن العمل فيعمل بحرف
الجر لقوله تعالى اذ كنتم للرويا تعبرون ولا سيما اذا وجب تاخر الفعل
كما في رب والجواب ان العادة ان يعمل مثل ذلك الضعيف باللام فقط
من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يخص مضمون ذلك الفعل الضعيف
عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر مثله فيه نحو لزيد ضرب
وانا ضارب لزيد وضربي لزيد حسن ويشكل ايضا مثل قولك رب رجل كريم
اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعوله بحرف الجر والى ضمير معا فلا يقال
لزيد ضربته وانما يقال ان اكرمته شيء واحد والاولى جواب بالخلاف فلا اشكال
الا اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمت فلم يحصل
معنى الكلام الذي هو شيء اخر مقدر يحصل بتحقق او ثبت على ما ادعوا وان اعتذروا
بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله هذا سراقة
للقرآن تدرسه كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال
خلافا نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت المقدر كما في
زيد ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب
للجار والمجرور بفعل اخر نحو بزيد جاورته ويشكل ايضا نحو رب رجل كريم
حماني في جواب من قال ما جاءني رجل ولا يمكن ان جاءني هو جواب رب اذ لا يتوقف

معنى الكلام على شيء اخر ثم تقول جاني فيكون كقولك بزيد مررت فالضمير في كربه
وكقولك زيدا ضربته والضمير للمنصوب وقد مر في المنصوب على شريطة التفسير
امتناع ذلك ان تركب مركبا تعمل ان جاني صفة والعامل تحقق ونحوه فهو
كما لو عدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المصنف صرح في شرح قوله محذوف
غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم وقد حصل ويقوي عندي مذهب
الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما قرب مضاف الى النكرة فمعنى رب
رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا
الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدا لاخبر له كما اخترنا في باب الاستثنا
في قولهم ما اقل رجل لقوني ذلك الا زيدا فانهما متناسبان لا في رب من
معنى القلة وكما ان نواسخ المبتدا لا يدخل الا في نحو عسى ربما سوف على من
وقولهم خطبة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام
فلذا لا تدخل على رب لانها للقلة تجري عندهم مجرى النفي فمن ثم
كان لرب صدر الكلام وقال ابو عمرو رب لا عامل لها اصلا ضارعت
النفي والنفي لا يعمل فيه لتضمنه معنى الفعل كان قياس مصحف مجرورها
ان لا يكون الا فعليه كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي
يطلب الفعل الا ان تخريجها الى معنى الكثرة في اكثر مواقعها جار وقوع
نعت مجرورها اسما كما مر في قوله رب هيجا هي خير من دعة وتكثير
وقوعه ايضا صنعة تعطية معنى الفعل هنا بخلاف باب اقل رجلا كما مر
في باب الاستثنا قال صلى الله عليه وسلم الا نفس رب طاعمة ناعمة في الدنيا
جائعة عارية يوم القيمة وبدا الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير شيء
اخر خلافا لمن ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل
في وقوعه فعليه اما ظاهرة او مقدرة فالظاهر كقوله رب رقد هر فتنه
فلا يتوقف على شيء اخر والرقد المدح الضعيف يقال هر فتى رقد اذا مات
وهو كناية لقوله صعب وطابه والمقدر كما مر في قوله واسري من معشر
اقبال اي اسري من معشر حصلت لي واما مجرورا فاقل فعولية او ظرف كما مر
اخترنا في باب اقبال اي اسري من معشر الاستثنا واستشهد الاخفش
على اسمية رب بقوله ان يقتلوني وان قتلك لم يكن عارا عليك ورب
قتل عار قال رب مبتدا وعار خبره والاولى ان يكون عار خبر مبتدا محذوف
والجملة نعت مجرور رب لقوله يا رب هيجا هي خير من دعه فوله مختصة
بنكره كما ان لم مختصة بالنكرات وانما وجب دخولها على النكرة لان
النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو جاني رجل فلو لم تعتمدها لم تستعمل فيها

والمعرفة



والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة على الكثرة دون
القلة كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما يحتاج حينئذ الى العلامة
في المحتمل حتى يصير بها نصا قوله موصوفة على الاصح هذا مذهب ابي علي
وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يحتاج لذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدا
على ما اخترنا لافادة صفة مجرورها معنى الجملة كما في قول رجل يقول ذلك على
ما اخترنا وقولهم خطبة يوم لا اصيد فيه ولا بوصف رب فلا يقال رب
رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون رب كحرف النفي فان التقليل عندهم
كالنفي فلذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر وقولنا اذا كان الكلام الذي رب
جوابا عنه متصلا به نحو ما لقيت رجلا لم يمتنع حذف نعت مجرور رب لدلالة
القرينة وكذا ان كانت غير ذلك كما مر في واسري من معشر اقبال اي اسرهم
وان لم يكن هناك قرينة وجب وصف مجرور رب بما يفيد نحو في الكلام التام
كما ذكرنا في اقل رجل ووصفه اما فعليه نحو رب رجل لقيته او جار ومجرور
او ظرف نحو رب رجل في الدار او امامك او اسمية نحو رب مبتدا اي خير
من دعة او وصفة مشتقة نحو قوله صلى الله عليه وسلم رب طاعمة الخبر بتمامه وليس شيء من هذه الاشياء عاملا في رب بل هو وصف مجرور
كما ذكرنا وتسميته بجواب بعيد ويجوز ان يعطف فيما سيأتي للمجرور برب وكم
وعلى النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف الى ضميرها اكون ذلك الضمير
نكرة كما مر في باب المعارف نحو رب شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل
رجل وابيه واي رجل وغلامه قال الجزولي هذا المعطوف معرفة لكنه
جاز لان الاتباع لا يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال الجاز رب
غلام والسير قوله وقد يدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مر في باب
المعارف قوله ميز نكرة الى قوله في مطابقة التمييز وشرحه مر في باب
تم وليس قوله وتلحقها اذا دخلها ما قال الاكثر كونها كافة ورب الكافة لا
محل لها من الاعراب وان كان اسما على ما اخترنا لكونها حرف النفي الداخل
على الجملة وقد جاء ما بعد رب زائدة قال رب ما ضربه بسيف صقيل بين
بصري وطعنه بجلادي قال ما راي باوي اعار ومثلها ما النفي تلي كاف
التشبيه الاولى ان تكون كافة نحو كن كما انت اي كما كانت كائن وشذت صيرة
كما عمر انجى وشذا عمال الكاف معربا وما لا تكف عن ما قليل واما واما اذا
وليته الباء من فالاولى زيادتها واعمال الجار من خوفيها رحمة وربما خطيا بهم
وقد تكفهما كما يجيء ورب المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما قاله سيبويه
وقوله بعد الحامل الموصل فيهما وعاجيج بينهن انهار ساذ عند قوم مثله

قياس عند الجرولي فيجوز ربما زيد قايم والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون
كون الفعل ماضيا لان وضع رب للتقليل في الماضي كما ذكرنا والعدد عندهما
في خوف له تعالى ربما يود الذين كفروا ان مثل هذا المستقبل الامور الاصوبة
غالب عليه ثم القران بلفظ الماضي نحو وبين الذل ونادي اصحاب الجنة
وقال الربعي اصله ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما قال
قلنا وقال القيل اقيل ربما يكون علي القوم الكرام من الطفراي ربما كان مثل
قوله فقد يكون المادم ودمالح والمشهور جواز دخول ربما علي المضارع
بلا تاويل كما ذكره ابو علي في غير الايضاح وقوله ربما تدرع التفوس فما
فيه نكرة موصوفة عند النحاة لا كافة كما مر في الموصولات وقد تحذف الفعل
بعد ربما عند القرينة قال وذلك ان تلق اكرمة فاقبلها حميدا وان تستغن
يوما فربما اي ربما يوتع ذلك قوله وواها اي واوب مثل قوله و
بلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس اعلم ان حروف الجر لا تحذف
مع بقاء عملها الا رب والله تسمع عند البصريين واجاز الكوفية قياس سايير
الفاظ القسم بدخول المصحف لا فعلن وتحذف حرف الجر قياسا مع بقا
عملها اذا كانت الجارة رب بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر
خاصة والثاني ان يكون بعد الواو والفا وبل واما حذفها من دون هذه
في الشعر قالوا وكقوله وقاتم الاعماق حاوي المخترق والفا كقوله
فان هلك فقد صالطاه علي بكاد ملتهب التهابا وبل كقوله بل بلد مل
دي صعب واصاب اما الفا وبل فلا خلاف عندهم ان الجر لها برب
المقدرة بعدها لانها حروف عطف لها علي ما قبلها والفا جواب الشرط
واما الواو فللعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول الفصيدة
والرجز كقوله وبسط الفرش ربما وقاطعت اللاتي لها يتبتل وكونها
للوطف ظاهر وان كانت في اولها وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوف
عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين
انها حرف عطف ثم صارت قايمة مقام رب جارة بنفسها الصبر ولها
بمعني رب فلا يقدرون في نحو وقاتم الاعماق معطوف عليه لان ذلك
تعسف وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو وليمة وحر لا يقدرون عاطفا
علي الكلام السابق بل هو عندهم بمعني رب وجاز مثله ولو كان
للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفا وبل فهذا الواو عندهم
كانت حرف عطف قياسا علي الفا وبل ولكنها صارت بمعني رب لجرف



كما تجر مع ذلك لا تجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو وليلة حسن ولا
قوليلة اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فلذا
جاز دخول واو العطف والفاو ثم عليها هذا كله مذهب البصريين تر رب اما علي
ما اخترنا فرب مضاف مقدر مدلول عليه بالجر الثلاثة قوله وواو القسم
الي قوله عليه اعلم ان واو القسم لها ثلاثة شروط احدها حرف فعل القسم منها
فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها لفظا والقسم فربي اكثر استعمالا من
اصلها اي الها والثاني ان يستعمل في قسم السوال فلا يقال والله اخبرني كما يقال
اخبرني والثالث انها لا تدخل علي الضمير فلا يقال وه كما يقال بك لاختصا
بالحملين الاخرين تكونها فرعا وبدلا واما حكم باصالة لان اصلها الاصالة
فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا
لفظيا تكونهما شفتيين ومعنويا الاتري الي واو العطف واو الصرف
مع الجمعية القريبة تر معني الانصاف والفا بدل من الواو كما في اراك وزاك
وكله الاخفش تزكى وتزكى وتزكى الكعبة وهي شاذ ولام الجر تجر معني الواو كما
ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله تر الامور العظام وكذا من تكسر الميم
وقد تضم والكسر اكثر مختصة بلفظ ربي ومذهب سيبويه كما ذكرنا انها
حرف جر قائمة مقام الباء لدلالته تغير معناها وخروجها عن باها كما تقول
في العلم سمس ابن مالك بضم السين ومذهب بعض الكوفيين ان المضمومة
مقصورة من من والمكسور فيها من يمن وفيه نظر لان ايمن مختصة كما
تجيء بالله او بالكعبة ومن تختصه بلفظ ربي ولا يمنع ان يقال لتغير حكمه عند
اختصاره ويمكن ان يستدل بنيابه علي انه ليس بحد وقامن ايمن لان
اختصار العرب ورد في حرفين لا يوجب البنا كما مر ويدوم والاولي ان يقال
انما روي من قولهم من الله مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظ الله
وحدها بقي من الجارة المستعملة من ربي اتبعت النون للميم ضما وكسر السا
واما من الله بفتحتين فتقول من الله بكسر الميم وفتح النون اتبع الميم النون وان
كانت فتحة عارضة للساكنين طلبا للتخفيف فهل هذا من الجارة في القسم مختص
بربي او بالله وقيل بل الثلاثة الي مضموم الميم والنون ومكسورهما ومتوحيهما
مع لفظ الله مقصورة من ايمن اما اختيارا من الله بضمتين من ايمن فظاهر
اما المكسورة لهما والمفتوحة بهما فلا اري لكونهما مقصورتين منه وجها
لان ايمن عندهم واجب الرفع سماعا كما مجيء والقصر لا يوجب البنا من ان
جا بكسر النون وفتحها فان جا ايمن الله علي ثلثة اوجه بالرفع والنصب والجر
كايمن الله رفعا ونصبا عند الجميع وجرا ايضا عند الكوفيين جاز ان يقال اتبع الميم

كنين

والنون فتحا وكسرا ويجوز ان يكون من الله فتحتين مقصورتين من يمين الله باتباع النون
الميم لان حركة الاعراب لا تزل لاجل الاتباع واما ايمن الله بفتح الهمزة المفتوحة و
كسرها وضم الميم فمقصوران من ايمن بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال هيم
الله بقلب الهمزة المفتوحة فا وقد تحذف ايضا مع النون فيقال ام بفتح الهمزة
وكسرها بالقصر من ايمن ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن منها وقد يقال
لم الله وما الله بضم الميم وكسرها من من من علي ما قال سيبويه وقال
هما مقصورة ان من ايمن ففي كسر الميم اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة
من يمين وقيل هما بدلان من الواو كما ليا تكون الميم والواو سقوبين فاختصا
بلفظ الله كما ليا وفيه نظر لان الكلمة التي هي حرف لم يجيء في كلامهم
مضمومة واذا حذف حرف القسم الاصلي اي الباء فان لم تبدل صلتها فالمختار
النصب بفعل القسم ويختص لفظ الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض
نحو الكعبة لافعلن او المصحف لم يكن كذا ويختص لفظ الله سمع بعضهم
ها او همزة الاستفهام من الجار وكذا معرف من الجار فيها قطع همزة
الله في الدرج ثم روعت عوضا من الحرف وجار الله جعل هذه الاحرف
بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظ الله كما ليا فاذا جيء بها الله
علي سبيل ان يحي بلفظه وابعد القسم به نحو لها الله ذا واي ها الله
وايتبين نحو لعمرك الله فانسما والظاهر ان حرف التنبيه من تمام اسما
الاشارة كما ياتي في حروف التنبيه قد ولفظ المقسم به عند حذف الجار
ليكون عوضا فيها واذا دخلت ها على الله ففيه اربعة اوجه اكثرها
اثبات الف ها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنا الف ها واللام الاولى
من الله وكان القياس حذف الالف لان مثل هذا ذلك انما يغتفر في كلمة
كالضالين اما في كلمتين كالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه لم
تحذف في الاغلب ها هنا ليكون كالتنبيه على نحو ذا الفها من تمام ذا فاه
ها الله ذا بحذف الف ها للساكنين كما في ذا الله وما الله وهي الثانية وهي دون
الثانية في الكثيرة اثبات لفظ بدا وقطع همزة الله مع كونها في الدرج والدرج نسما
على ان حقها ان يكون ذا بعد الله مكان الهمزة ثم يتبع في الدرج والرابعة
حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وفتح الفها ما
الساكنين بعد قلبها همزة كما في الضالين ودابة قال الخليل ذا من جواب
القسم وبي خبر لمبتدا محذوف اي الامر ذا او فاعل ليكون ذا والجواب
الذي باتي بعد نفيا واثباتا نحو ها الله ذا لافعلن او لا افعلن بدل من الاول
ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله ذا اخوك ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام القسم

اما صفة



اما صفة الله الحاضر الناظر او مبتدا محذوف الخبر اي ذا قسمي فبعد هذا ما ان يجيء الجواب
او يحذف مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج رضي الحسن البصري
الله ليقودن عبد من العبيد فيقول كذا وكذا او للاستفهام كما قال صلى الله عليه وسلم
لعل الله ابن مسعود كما هذا راس اي حمل الله لا اله غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام
على الله فاما ان تبدل الثانية الفا صريحة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس في الرجل
ولا تحذف للبس ولا يبنى للاستقبال واما قطع همزة الله فموقوف مكان مخصوص وذلك
اذا كان قبله فا قبلها همزة الاستفهام فتقول لشخص لها بعد ذا ك فيقول نعم فتقول
افا الله لقد كان كذا فيجوز دخول الفا وغير الاستفهام نحو فا الله لقد كان كذا همزة الا
الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم هنا للتعويض للفصل بينهما وبين الله بنا العطف
وعند الفا في فا الله زايدة ودليل كون هذه الثلاثة معاقبة لحرف القسم ولزوم الجر
معها دون النصب مع النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعني القسم
والجواب كالشرط والجزاء صار تا بقرينة القسم كجملة واحدة فان كانت القسمية اسمية
ما فان تبين الاسم الذي جعلته مبتدا للقسم كايمن الله ولعمرك او لا فان تبين
وجب حذف الخبر وهو ما اقسم به وسد الجواب مسد الخبر وان لم يتبين القسم كامانة
الله وعهد الله وايمن الله وايمن جاز ذلك حذف الخبر واثباته نحو امانة الله
وعهد الله لافعلن والمراد بامانة الله ما فرض الله على الخلق من طاعته
كانها امانة له تعالى عندهم تجب عليهم اداؤها اليه تعالى قال
تعالى انا عرضنا الامانة الاية ومعنى يمين ما حلف به تعالى من نحو
والشمس والليل والضحى ونحوها اذ اليمين الذي يكون باسماء تعالى
نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يميني ويجوز
اثبات الخبر نحو علي امانة الله وعلي يمين الله وكذا تقول الكعبة
والمصحف لافعلن او الكعبة يمين لافعلن وقال الفراء ان كان المبتدا
اسما معينا نحو لعمرك وايمن الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى
تقدير خبر اخر لان لعمرك يمين الله ايضا فهو هو وليس بشيء لان العمر
البقاء فهو مقسم به ولا افعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا ذاك وكذا الكلام
في امانة الله وايمن ونحوه والمبتدا المحذوف في خبره ان اقترن بلام الابتدا
نحو لعمرك ولايمن الله وجب رفعه قال الجرولي لم يسمع في لفظ الله
الا النصب او الجر وجوز الاندلسي الرفع ايضا قياسا وايمن الله عند
الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين جعلت همزة الوصل تخفيفا لكثرة
الاستعمال كما قال الخليل في همزة الـ المعرفة وعند سيبويه هو
مفرد مشتق من اليمن وهو البركة اي بركة الله يميني وهمزته للوصل

في الوصل والدليل عليه تجويز كسر همزة ما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله
ويستبعد ان تكون الهمزة في الاصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا تقدم افعل بكسر
الهمزة في الاسماء والافعال وكذا قالوا في الامر من نحو نصر انصر بضم الهمزة ما
ويستبعد اصالة افعل في المفردات ايضا فيصدق فيهما قوله كلا مركبي ما
تحت رجلك شاحر واذا تكرر والواو بعد ظ والقسم نحو والليل اذا يغشى والنهار
اذا تجلى ومذهب سيبويه والخليل ان المتكرر واو العطف وقال بعضهم
واو القسم والاولى اقوى ودليلنا انها لو كانت للقسم لكانت بدلا من الفا
ولم تعد العطف وربط القسم به الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير
اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلثة اي ان كل
واحد منها مستقل وكل قسم لابد له من جواب فتطلب ثلثة اجوبة
فان قلنا حذف جوابان استغنا بما بقي فالحذف خلاف الاصل وان
جعلنا الواحد جوابا للمجموع مع ان كل واحد منهما لاستقلاله يطلب
جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان تقول القسم شيء
واحد والمقسم به ثلثة والقسم هو الطالب للجواب لا للمقسم به
فكفاه جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم
لشتى وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف بالله فالله لافعلن وبحياتك
لافعلن ولا تقول اقسم باسم اقسم بالنبي ولافعلن والحمل على ما ثبت
في كلامهم اولى واعترض على كونها واو العطف بلزوم العطف على عاملين
لان النهار يكون اذن معطوفا على الليل واذا تجلى معطوفا على اذا
يغشى والعاطف واحد اجاب جار الله بان قال الواو كانها عوض
عن حرف القسم وفعله معا وقال ردا لانه كثيرا ما استعمل في القسم
لم يستعمل الفعل معه نصا لما لم تجامع الفعل كانه عوض من الفعل ايضا
كما انه عوض مني الحروف فقوله والنهار كانه عطف على عامل واحد
هو الواو وقال المصنف فيلزم على هذا ان لا تجر اقسم بالله اذا يغشى
والنهار اذا تجلى وقد جا قوله تعالى فلا اقسم بالخنس والليل اذا عسعس
فقوله تعالى والليل وان لم يكن معمولا له الا ان تكون قد قايما مقام
اقسم والباء نحو انه بجر وينصب وهو المجرور وقال المصنف انما هذا
لانه مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا كما تقدم في باب العطف وعلى
ما ذكرنا في باب الظروف المبنية ان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى
فيكون الواو قايما مقام العظمة ومتى عامل واحد فيكون التقدير
الليل عسعسه فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد واعلم ان

القسم



القسم على ضربين اما قسم السوال وهو نستبدك وعزتك الله وقعيدك الله وبالله
لتفعلن وقد تستعمل العرب في قسم السوال جواب قسم السوال امر ونهي واستفهما
نقوله بدينك هل ضممت الدك وجاب بالاولى ايضا نحو نشدتك الله الا فعلت
ولما فعلت وقد مضى في باب الاستثنا وقوله قعيدك الا نسه وبين ملازمه
ان فيه زايدة وربما قيل في قسم القسم تلقاه بكم او استقبله اي اجابه به
اعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او منفية
فالمثبتة تصدر بان المشددة او المخففة او اللام وهذه اللام لام الابتدا
المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين الام من حيث العمل واما احب القسم بهما
لانهما مفيدان للتاكيد الذي لاجله جا القسم واللام الداخلة بعد ان
المكسورة في الاصل لام الابتدا ايضا كما يجي في باب ان فلا تدخل هذه اللام
اعني لام جواب القسم الا على ما تدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ومذهب
الكوفيين في مثل لزيد ثم جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدر وفعلي هذا
ليس في الوجود عندهم لام الابتدا قالوا لانك تقول لطعامك زيد اكل فقد
دخلت على غير المبتدا واجيب بانها في التقدير داخلة على المبتدا ورد
عليهم بنحو ظننت لزيد ثم قايم واللام القسم لا مدخل له بعد ظننت المفيد
للشك ويجوز ان يعتقد وا بان الظن الغالب قايم مقام العلم فهو مثل
قولهم نعلم الله ان زيدا ثم بكسر ان ولهذا قال بعضهم ان الذي لهم
وظنوا ما لهم من تحيص ظنوا كالقسم وما لهم بل لو جا المثل لظننت
لقد فعل لكان ايضا في جواظننت يجري القسم تقول الاولى كون اللام
في لزيد قايم لام الابتدا مفيدة للتاكيد ولا يقدر القسم كما فعله
الكوفيون لان الاصل عدم التقدير والتاكيد المطلوب من القسم حاصل
من اللام ثم انها لا تجامع حرف النفي وان جاز ان تؤكد الجملة التي في خبر
حرف التعجب نحو لزيد ما هو قايم فلا يقال لما زيد وذلك لان اللام للتقدير
والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما تناف وانما
تقول لزيد ما هو قايم وان زيد لم يقم فان واللام انما تاتي مضمون الجملة
جامعة بين الحرفين ثم ان لام الابتدا تدخل على المضارع لمشابهته للمبتدا
في كونه اول طرفي الجملة مع مضارعته لمطلق الاسم قال
سنة يقتدي بها واجلو عمي ذي شيمة ان توهما وتدخل على مضارع مصدر
بحرف التنفيس نحو لسوف يعطيك خلاف الكوفيين كما مر ولا يدخل على
الماضي وان كان اول طرفي الجملة لبعده عن مشابهة الاسم وقد دخلته
قد كثر دخول لام الابتدا عليه نحو لقد سمع الله وقد تبين وقد

تقرب الماضي من الحال فيصير الماضي كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى
قد لان قد ايضا معنى التحقيق ويدخل ايضا لام الابتداء على خبر المبتدا اذا
وقع موقع المبتدا نحو لطعامك زيد آكل ولفي الدار زيد قائم بشرط كون
الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد قد آكل او لا يقال
لطعامك زيد اكل ولا يدخل على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره
وانما يدخل على نعم وبئس وان كانا فعلين والاصل ماضيين لما ذكرنا في انهما
من صيغ مدح وذم معنى الاسم نقول نعم الرجل زيد تقول لك حسن زيد
واذا وقع لام الابتداء بعد اذ جاز وقوعها في هذه المواضع ايضا نحو خبر المبتدا
المؤخر كان زيد القائم كما يجيء في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا للتوكيد جوابا
لقسم مقدر دخلا فالكلوفية بل هي لام الابتداء والاسمية تنفيه مصدره
اما ما معمله عند اهل الحجاز معمله عند غيرهم او بلا النافية على اختلاف في حوالها
نحو والله لازيد فيها ولا عمرو والله لا يجر فيها احد ولا امرأة واما
مصدر به نحو والله ان زيدا لقائم فعلية فان كان الفعل ما
مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره باللام وكسرة بالنون نحو لاضربن الا ان يدخل
على منفعل الشروع مقدم عليه كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون و
فان فيه اللام فقط ولذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا
يأتي بالنون الكتفاء ما جرى مجراها في الاستقبال عن الاخرى وقد تحذف المضارع
عن اللام استغناء بالنون وقد جاء شيء من ذلك في الشعر وانما قوله تعالى
يصد ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون الا في الضرورة
والكوفيون اجازوه بلا ضرورة وحكي عن ابي علي موافقتهم في تجويز
التعاقب بين اللام وضم الدال ويروي لتردين بكسر اللام ونصب
الدال وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله
لتفعلن هذا كله اذا كان المضارع مستقبلا الا ان كان حالا فلهم وجهان جوازا
وقوعه جوابا للقسم حملا على المبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج
الى تأكيده بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز اذ رب موجود غير
مشاهد يصح انكاره اشد النكير الذين كانت قد ضافت على بيوتكم ليعلم
ربي ان بيتي اوسع فتقول والله ليصلين زيد فيجب الاكتفاء باللام ولا يأتي با
لنون لانه علامة الاستقبال وان كان المضارع منفيا فصه كما وان ولم
على ماضي لكن ما وان اذا لم تتقيد بالزمان المستقبل فظاهر مما
يعين الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة فالمبرد لا يجوز والله ما
اقوم وان اقوم لكونه ظاهرا في الحال ومذهبه ان المقسم عليه لا يكون



حالا ولا يجوز نفي المضارع بلم ولن في جواب القسم بلزوم نقلونه مما يجوز حذفه
للاختصار كما يجيء والعامل الجزمي لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطلوا العمل لم يتعين
الثاني في المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين وقد نحو لقد خرج
واما في نعم وبئس فاللام وحدها اذ لا يدخلها قد لتعذر تصرفهما فان قلت سمعنا نعم السير
ان وحدتما وان طال الكلام او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما
قال تعالى والشمس وضحاها الى قوله قد افلح فلم يات باللام للطول وقال الشاعر
حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث وصال بتقدير قد بعد
اللام لان اللام لا تبتدأ الا تدخل على الماضي المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر
من العكس واما نحو قوله افسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر وطلم
فمذهب سيبويه ان ان موطئة كاللام في لئن جبتني لاكرمنك فاللام في لكان
اذن جواب القسم لا جواب لو فيكون جواب القسم ترفي قوله وافسم لو نجى
اما فارسوله سوال واكثر لم يجد لذلك موقعا تحذفون ويجيء الكلام عليه في حروف
الشرط واذا كان الماضي منفيا فيما نحو والله ما قام واما ان نفي بلا او ان انقلب
الى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي فلحسب المحبين في الدنيا عذابهم والله
لا عذبنهم بعدها ستاتي لا تعذبهم فلا يلزم تكرير لا كما لا يلزم اذا كانت
في الماضي الذي للدعاء نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضي في الموضعين بمعنى
المستقبل وفي غير ما يجب تكرير ما نحو لا صدق ولا صلى وربما جاء
في الشعر غير مكرر كقوله فاي الامير سير لا فعله واما قوله تعالى فلا
اقتحم العقبة فانما لم تكرر فيه لتكرير تقدير العقبة وهو قوله فك رقبة
الى اخره وكانه قال لا فك رقبة ولا اطعم سنين مسكينا وان كان القسم
عليه جواب شرط مستقبل قبل ذلك الشرط فسم قريب اداة الشرط كثيرا
باللام مفتوحة تسمى توطئة اي مهيئة معينة لكون الجواب للقسم
لا للشرط نحو قوله والله ان اتبتني لاتبتك ونحو والله ان اتيتني اتيتك
بلا لام فان حذف القسم وقد قل الاكثر المجيء باللام الموطئة تنبيها
على القسم المقدر من اول الامر وقد يجيء بغير لام كقوله تعالى وان
اطعتموهم انكم لمشركون وان تقدم على الشرط الماضي وهو ما يكون
بلو فسيجيء حكمه في حروف الشرط ونحو وحرف الثاني من المضارع الذي
هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي والاسمية سواء كان المضارع
لا يزال واخواته او غيرها قال الفقعسي بمن ابرح قاعدا قال تالله تاتي
على الايام دوحد تسحو به الطسان والاسل وانما لم يحذف من الاسمية
لانها اقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية والحذف لاجل التخفيف

وحذف من المضارع دون الماضي لكونه في القسم اكثر استعمالا لانه مع ان لفظا
المضارع اثقل ومنه ثم جاز حذف حروف النفي في غير القسم من لا يزال واخواتها قال
تنفك تسمع ما حييت بها حتى يكونه وانما في الخاصة للزوم النفي اياها فلا
يلتبس بالايجاب واما قوله فلا وابي دما زالت عزيزة فلم تحذف النافي
بل تصل بينه وبين الفعل كما مر في الامثال الناقصة وانما جاز تحذف
علامة النفي في المضارع دون علامة الايجاب لانها تكون في الاغلب علامتين
اللام والنون كما ذكرنا فحذف احدهما مستلزم لحذف الاخرى فيكثر الحذف
وانما حكم بان المحذوفة من المضارع لا دون ما لم تكثر استعمالا لانها في نفي الخبر
قوله فتحذف جوابا اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اذا اعترض
القسم اي توسط الكلام كوزيد والله قائم وقام والله زيد وفي نهج البلاغة
قد والله لقوا الله قوله او تقدمه ما يدل عليه كوزيد قائم والله وقام
زيد والله وهذا الكلام الذي توسطه القسم او تاخر عنه هو من حيث
المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط
في مثل اكرمك ان تاتني كما مر لي بابه وقد يجيء بعد الجملة الاسمية
قرينة دالة على الجواب فيحذف وليست من حيث المعنى بجواب كما مر كوزيد
وذلك لقوله تعالى والنجم والليل اذا عسعس اي لنبعثن لدلالة قوله
الم تر كيف فعل ربك الاية عليه وقد تحذف القسمية كلون ظرف من
معمولات الفعل الواقع جوابا دالا عليها كولا افعله عوض العايضين
واما كان كذلك لكثرة استعمال عوض من القسم مع ان معناه ابدا والتنه
فيه من التاكيد ما يفيده وابدة القسم ولاجل افادة قابدة تلك قلت تقدم
على عامله فاما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بالحرف يمنع
عمله فيما تقدمه لون التوكيد وما نيابا عوض لا منك وعوض ما اشتكت
لغرض سد مسد القسم كما يجيء في الحروف اما يوم الجمعة فان زيدا قائم
وقد استعمل في غير القسم كقوله هذا ثناي بما اولبت من حسن لا زلت
عوض قولين العين محسودا ويقوم مقام القسمية ايضا بعض حروف
التصديق وهو خبر بمعنى نعم والجامع ان التصديق توكيد وتوثيق
كالقسم تقول خبرا لافعلن كانك قلت نعم والله لافعلن وهي مبنية على الكسر وقد
تفتح تكيفا وليس اسما بمعنى حقا خلافا للفراء وبنا وحقا عندهم لموافقة
خبر الحرف لفظا ومعنى ولا يكفي في البنا الموافقة اللفظية الا قوي ان
الاعراب في الى بمعنى النعمة وقد يوتى بها دون قسم قال ولقد علق على
الفرزدق او لي مشرب اجل خبران كانت ابحت دعائره ودما تونث



ضرورة قال وقايله اسب فقلت حراسي امني من فاك الله وبه استدل من ذهب
الى اسمية قال عبد الله ما واسم فعل بمعنى اعرف ولا بعد وما ارتكبه في جميع حرو
القصد ليق وقد يستغني به كثيرا عن ذكر المقسم به كقوله فاقسم لوسبي
انا مارسوله اي اقسم بما تقسم به ويستغني كثيرا عن القسم بجوابه ان اكد بالنون
كحوادث ملك لان النون لها مع الضع كما عين في الصرف كحوادث من زبر واما كقولك
سمع الله ولمن حمده فليس بقسم دليل على كونها جواب القسم خلافا للكوفيين كما
تقدم وقد يقوم مقام القسم حقا وبسبا وقطعا وما اشبهها مما نحو خلا لافعلن
وكذا كلا اذا لم يكن ورد ما نحو كلا لينبذن وكذا الا لتراه اما انه ربحو سه على كذا لا
فعلن او عمد نحو عاهد الله او علي عهد الله لافعلن وعن الي وخلا قوله
عن للمجاوزة اي لبعد شيء عن المجرور بسبب كما دالمعدي بها نحو رميت عن
القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع اي
بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقوله رويت عنه
علما واخذته عن مجاز كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اي تراخيت
عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى تخالفون عن امره ضمن معنى تخاوز
وطبقا عن طبق اي طبقا منجاوزا لرتبة الشدة عن طبق احرى وهي فيكون كل
طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد
طبقين فقط بل المقصود اطباق كل واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل
التثنية في لبيك وقوله تعالى كرتين والمراد في الكل التكثير والتكرير
فاقتصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تحقيقا وكذا قولهم ورب
السواد كابرا عن كابر اي كابر متجاوزا الى الفضل عن كابر اخر وقال
بعضهم اي بعد كابر فالاولى ان قال الحروف على معناها ما امكن وقوله
لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني ضمن افضلت
معنى تجاوزت في الفضل قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى اي بالهوى
والاولى اي بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر اي نطقا صادرا عن
الهوى فعن في مثله تفيد السببية كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله
تضمر وتبدي عن اسل ضمن في تبدي معنى تكشف اي تكشف الغطا عن
وجه اسل قوله وعلا للاستعلا اما حقيقة نحو زيد على السطح
او مجازا نحو عليه دين كما يقال ركبه دين كانه يحمل فعل الدين على عنقه
او على ظهره ومنه علي قضا الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق كانها
راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما تعالى عن استعلا
شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء مستمرا في الاستعمال في شيء لحق براع اصل

معناه نحو ما اعظم امية ومنه توكلت علي فلان كانا تحمل بثقلك عليه ومنه قوله
توكلت على الله ومنه قوله اذا رضيت علي بني فسير فالحمل رضيت علي سخطت
وقوله رعته اشي سرا وعلا عليها اي علي مذاقها كانه ملك مذاقها وتسلط عليه
فمعي تتبعه وقولهم فلان علي جلالته تقول كذا اي معه كان المعنى انه يلزمها
لزوم التراكب لمركوبه من قولهم ركبته الدين اي لزمته ومنه سر علي اسم
الله اي ملتزما به فكانه مركب تحملك الي مقصدك ومررت عليه يفيدان
مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف مررت به وقوله ان الكريم وابيك يعتمل
اذ لم يجد نوما علي من يتكلم علي ليس فيه زايدة بل الكلام علي التقديم والتاخير
واصله ان لم يجد نوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور والراجع
الي كما مر في باب الموصولات فقدم علي ما سبق من يتكل فصار حذف الضمير
اتصالا به متصلا صار كالفوله وقد يكونا اسمين وعلي اسمين فلا يستعملان
الا مجرورين من بمن وانما يتعينان اذن اسمينيتهما لان الجر من خواص الاسماء قال
يصف قطاة غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قبض بزيزا يجهل
وقال فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فبينا ان
كلتيهما علي لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنيي فيلزمه عن الاضافة ومعناه
جانب بخلاف علي فانها تستوي الحوض نوشا من علي نوشا به تقطع
احزار التي اي من فوق فوله والكاف للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه
صلة في نحو جاني الذي تريد فهو مثل الذي في الدار في قيل لا يجوز
كونه معنى المثل والمبتدا محذوف اي الذي هو كزيد اي مثل زيد قلت
تقدم في باب الموصولات ان حذف المبتدا في صلة غير اي اذا لم
تطل في غاية القلة واستعمال نحو الذي كزيد شابع كثير وتعين اسميتها
اذا انجرت كما في قوله يضحكن عن كالبرد والمبهم واذا ارتفعت كما في
قوله اسمي يون ولن يهي ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل
وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة واما الاخفش فيجوز زيدا
من غير ضرورة وتبعه الجزولي وتكون ايضا زايدة اذا لم يلتبس با
لاصلية كما في قوله لواحق الاقراب منها كالقطا فيها المفق اي الطول
ويحكم بزيادتها عند دخولها علي مثل نحو ليس كمثله شيء او دخول مثلين
كقوله فاصبحوا مثل العصف ماكول اذا الغرض ان لا يشبه بالشبهة
فلا بد من زيادة احدي اذ الي التشبيه وزيادة ما هو علي حرف اولي
ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والمحكم بزيادة الحروف
اولي واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصاليات ككما يوقين فلما ان

يكون



يكون من باب التاكيد فهما اما اسمان او حرفان كقوله ولا للما بهم ابداد واما ان
يكون احدهما زايدة فيكون ذلك الزايد حرفا اذ زيادة الحرف الحرف اولي من
اما الاولي فهو مثل قوله ليس كمثله وامّا الثانية فهو مثل لا تعصف ويجوز ان يكونا
اسمين او حرفين واحدهما زايد فان قلت لفظ مثل لا بد له من اسم مجرور
فكيف حكمت بزيادة الكاف في مثل كعصف قلت لا يمتنع منع الاسم عن الجر
للضرورة وان كان لازما للاضافة لان علة الجر ليس بما لاصالة ويجوز ان يكون
مثل مضافا الي مقدر مدلول عليه بكعصف الظاهر كما قلنا في يا تيم يتيم
عدي فعلي هذا لا تكون الكاف زايدة وكانه قال مثل عصف كعصف
ويجوز في قوله تعالي ليس كمثله شيء ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون
علي طريقة قوله ولا يري النصب بها ينجر وقوله ليس لاخي زيد اخ اعني
نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم واخو زيد يلزمه
والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم
والمراد نفي الملزوم اي لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد وكذا
هنا ليت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالي اذ لو كان له مثل لكان
هو تعالي مثل مثله والكاف لا تدخل المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخله لادي
الي اجتماع الكافين اذا اتصلت بالمخاطب لمطرد المنع في الكل وقد دخل في
الشعر علي المنصوب المنفصل قال فاعمل واحسن في اسيرك انه ضعيف
ولم يأسر كما يأسر وهو من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض وعلي المجرور
قال فلا ارى بعلا ولا حلايلا اهولا ولا اكهن الاحاطلا قال وام اوعال
كها اوقربا وقد يدخل في الشعر علي المرفوع نحو انا كانب وبجيء لما الكافة
بعد الكاف فيكون لها بالنيابة معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون
اخري كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد بالمفرد قال تعالي اجعل لنا الها
كما لهم الهة فلا يقتضي الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب
ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر موصوفة كما ذكرنا
لان يقتضي بالفعل الناصر عن المفعول به والمفعول به لا بد له من فعل
او معناه ومعني كن كما انت كن في المستقبل كما انت كائن فانت مبتدا
محذوف الخبر فانك تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الان
ومنه قوله صلي الله عليه وسلم كما تكونون يولي عليكم شبه التوليه
المكروهة بكونهم المكروهين الي الغاية المكروهة وثانيها ان تكون
كما بمعني لعل حكي سيبويه عن العرب انتظريني كما اتيك اي لعلما اتيك
قال رويه لا تشتم الناس كما لا تشتم فيكون قد تغير معني الكلمة بالتر

كيب

وذلك كما تجيء كما معنى ربما وانى كما اضرب اكلبش ضربة على راسه يلتقي اللسان
اي ربما وتقول اني كما تمعنى ربما قال بعضهم اي بما تجيء ايضا بمعنى ربما عوانى
بما افعل اي ربما وتانيها ان تكون بمعنى قرات العقل من فالوجوه تجوا دخل
كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمر ووجوز الكوفية نصب المضارع بعد
كما بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذفت الياء تخفيفا ولم يدغموا
الرفع ولم يثبت البصرية لافادة كما للتعليل ولا نصب الفعل بعدها واستحسن
المبرد القولين واشد الكوفية لا تظلمون الناس كما لا تظلمون اي لعدلها وقد
يكون ما بعد الكاف مصدرية ايضا نحو كما تدين تدان وافعل كما يفعل ونحو
ان يكون القسم الاول اي يكون ما كافة واما ما التي بعد رب فمن قال
ان رب حرف فهي تكفها عن العمل فلا يطلب شيئا فما ذكرنا في كما ويلغى
رب لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم
فهي كافة ايضا له عن طلب المضاف اليه وما التي بعد قل وكثر وطال اما كافة
للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال
بعضهم اي فقوله صددت فاطولت الصدود وقلما وحال على طول
الصدود تدوم زايدة ووصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة ووصال
مبتدا قوله ومدوم من الى الخر الباب قد مضى في شرحه مستوفى واعلم
انه اذا اتصل ان في كل حرف بتمامه خروجه عن اصله وكونه معنى كلمة اخرى
اي زيادته ان ينبغي على اصل معناه الموضوع هو له وتضمن فعله المعنى
معنى من المعاني الذي يستقيم به الكلام فهو الاولى بل الواجب فلا تقول
ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل تضمن اكتالوا
معنى تحكموا في الاكتيال وتسطوا ولا تحكم بزيادة في في قوله تخرج
في عرقيها تصلي بل تضمن تخرج معنى يومر بالخروج وقد مضى
كثير من ذلك في ما كتبته قوله للحروف الى الافعال سيبين الحروف المذكورة
الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما لانها تشبه ليس الذي هو فعل ناقص
غير متصرف وهذه تشبه التام المتصرف المتعدي وايضا ما الحجازية تشبه
ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه الافعال معنى كما تجيء ولفظا من حيث
كونها على ثلثة احرف فصاعدا واما فتحة او احرفها فكم انفصل به لمشابهتها
الافعال ان قلت ما ي لاستحقاقها بسبب شديد الا اخر والباقي ليت فلمجامعة
اخري بها تشابه الماضي فتعمل عمل الافعال وان قلت انها المشابهة للفعل
فلا يشابه تشبيها الافعال لانها تكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة
فما اعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذا دون الوقاية

ان قلنا

ان قلنا انها لحفظ فتحها فقط كما حفظ سكون من وعن في من جهات المشابهة
وان قلنا ي لاجل المشابهة فلما ما بهت الافعال المتعدية بمعنى لطلبها الجزين
مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا المادكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى
من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها
وذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرف
في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال
التي هي اصلها من اول الامر او بينها بجعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل
وهما تان العلتان تابتتان في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها فالعلة هي
الاولى ومشابهتها معنى لمطلق الفعل من حيث ان في ان وان معنى خففت
واكدت وفي كان معنى شبهت قال الزجاج للتشبيه اذا كان خبرها جامدا
نحو كان زيد اسد وللشك اذا كان صفة مشتقة نحو كان قايم لان الخبر
هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه والاولى ان يقال هي للتشبيه ايضا والمعنى
كانك شخص قايم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما
بالاخر الا انه لما قام الوصف مقام الموصوف المقدر فلهذا تقول كانني شبي
وكانك تمشي والاصل كان رجل يمشي وكانك رجل تمشي فصل هي للتحقيق
في نحو كانك بالدنيا ولم تكن وكانك بالاخرة ولم تزل وكانك بالليل وقد
اقبل وابو علي يعتقد في مثل زيادة الاسم وحرف الجر حتى يبقى كان
للتشبيه اي كان الاولى لم تكن والاولى ان تقول بقي كان على معنى
التشبيه ولا محكم بزيادة شيء وتقول التقدير كانك تبصر بالاذنا
وتشاهدها من قوله فتصرف به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء
حال اي كانك تبصر بالرنبا وتشاهدها غير اباية الا تري قولهم كاني
بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك والباء لا تدخل الجمل اذا كانت ما
اخبارا لهذه الحروف وفي لكن معنى استدرك ومعنى الاستدراك
رفع متوهم يتولد من الكلام السابق رفعا سببها بالاستثناء ومن ثم قدر
الاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاني زيد وكانك توهم ان عمرا ايضا
جاء لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجيء
وفي ليت معنى تمنيت وفي لعل معنى ترجيب وماهية التمني غير ماهية
الترجي ان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهو استعمال التمني بحيث
حصول الشيء سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله اولى والترجي اذا تقاعد
شيء او فوق في حصوله ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب
الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق

ذوات عنانين في ابن اللبون وحمل ذو عشرين او غير حقي التذكير كالايام الحاليات
وكذا مصغر ما لا يعقل كجميلات وكسيرات لان المصغر فيه معنى الوصف وان
لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر جمع الموت لانهم قصدوا الفرق بين العاقل
وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المونث فرع المذكر فالحق غير
العاقل بالمونث وجمع جمعه وله مذكر فان يكون اي فمه ان يكون والضمير
راجع الى المبتدا الذي هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزء في محل خبر المبتدا و
معنى هذا الكلام ان الموت اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر اولا
فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا من التا كحايض وان كان له مذكر
فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلا افعل
وفعلى فعلان وجميع الاسماء التي يستوي مذكرها ومونثها كصبور وحريح وبتنا
شاذ ووجه ان يجعل قياسه لحاق التا في الموت كسبيط ومبيطة وخرج ايضا
الوصف والتا الذي يترك فيه المذكر والموت كمرضعة وعلامة وعطارة
ونحوها لا يجوز ان يجمع بالواو والنا وفتحن في جمع بنت وابنة بنات وبني
جمع اصلها ان الاصل سون كما بنون جمع اصل ابن اي بنو على حذف اللام
نسيا في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اي اخوة بغير حذف اللام
واخون جمع اخ على حذف اللام نسيا في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت
اي اخوة بغير حذف اللام واخون جمع على حذف اللام نسيا والتا في المحذوف
اللام المعوض عنها التا على لغة اصرب اما مفتوح الما ورد الكلام في جمعه
بالالف والتا اكثر لصفوات وسفوات وضعوات في سنة وهنة وصعه وذلك
لحقه الفتحة وجا بحذف اللام ايضا ذوات وهنات وجا مالم يجمع با
لواو والنون ولا بالالف والتا استغنا بجمع التكسير وذلك كاة وشاة وشفه
واما مكسورا لفا وترك الرد فيه اكثر كمئات ودمات لثقل الكسرة وقد جا عضو
واما مضموم الفا فالرد فيه اكثر كبنات وطبات وكرات يكون الضم اثقل
الحركات وجا في بعض اللغات فيما لم يعهد المحذوف فيه فتح التا حاله النصب
قالوا سمعت لغاتهم وجا في انشاد الفرا وانبانا ولعل ذلك لاجل توهم
تا الجمع عوضا من اللام كالتا في الواحد وكالواو والنون في كرون وتبون وقال
ابو علي بل هو تا الواحد والالف قبلها اللام المردودة بمعنى سمعت لغاتهم
اي لغتهم قال وذلك ان سيبويه قال ان تا الجمع لا تفتح في موضع وفيما قال
نظر اذا المعنى في سمعت لغاتهم وانظر وانباتا الجمع وحكى الكوفيون في غير
محذوف اللام اسنا صل اسه عرفاتهم بفتح التا وكسرها اشهر فاما ان يقال
انه مقدر والالف للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاوه شاذا كالعرف





ان كان المذكور نحو لعلك تموت الساعة وان اضطرب كلامهم في لعل الواقعة في كلامه
تعالى لاستحالة الترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى فقال اضطرابا على معناها
لتعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحموا اي لترحموا ولا يستقيم ذلك في قوله
تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب او لا معنى فيه وقال بعضهم اي لتحقيق ما
مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى
اذ لم يتصل من فرعون التذكر واما قوله امنت بالذي امنت به بنو اسرائيل فصوبه لا
بمعنى بحتها ولو كان تذكر لكان خطابا للقبل منه والحق ما قاله سيبويه وهذا ان الرجا
والاشفاق تتعلق بالمخاطبين وانما ذلك ان الاصل ان لا يخرج عن معناها
بالكلية فلا تجعل منه تعالى على ان يرجوا ويشفق كما ان او للتخيير للشك اذا
وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك وقيل ان لعل تجيء
للاستفهام تقول لعل زيدا قايم اي هل هو كذلك واخبارهن الحروف
عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتدا وكذا خبر لا التبرية
ومذهب البصريين ان عمل الحروف في المبتدا والخبر معا طلبهما لهما معا ويجوز
عند الفرا نصب الجزءين بلعل زيدا قايما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله
مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فنصبت الجزءين كما ذكرنا
وعلة نصب افعال القلوب لهما سوا ومن ثم جايت ان زيدا قايم كما جا
علمت ان زيدا قايم هو عنده كافعال القلوب في العمل سوا واستشهد
الفرا بقوله يا ليت ايام الصبي رواجعا والبصريون يحملون رواجعا
على الحالية وعامله خبر ليت المحذوف اي يا ليت ايام الصبي ترجع
رواجع والكسايي يقدر كان اي يا ليت ايام الصبي كانت رواجع
وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا قبل اسنفسل اسنفسرا لهما فيه
فتكون الشهرة دليلا عليهما كما في قولهم ان خير المخبر ويجوز عند بعض
اصحاب نصب الجزءين بالجملة الباقية ايضا كما روا عنه عليه السلام
ان قعر جهنم لسبعين خريفا واشتروا كان اذنيه اذا اشترفا قادما
او قلما بحرفا وذلك لان اسم كان مشبه وخبره مشبه به فهما مفعولا
لشبهه الاول مفعول بالاجار والثاني مفعول بحرف جر وليس ما قالوا
بمشهور وقد رد على هذا الشاعر وقت انشاد هذا البيت وقال
الممدوح الصواب بحسبا ذنيه اذا تشوفا قادمة لتقول اذ ليت متضمنه
معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال صريحة فلا يصل بها التضمين
الضعيف مرتبة نصب الجزءين بدلالة كون مضمونها مفعول فعل تضمنه
ليت واما نحو قوله يا ليت التي وسبيعا في غنم والخرج منها فوقكرا احم

فان ما اسمها

اذ كالنوان مذكرة جمع مكسر وهو العروق جمع بالالف والتاء مثله ولنذكر شيا
من احكام الجموع بالالف والتاء ان كان المصنف يذكر في قسم التصريف فنقول
كل ما هو على وزن فعل وهو مونث بتاء مقدرة او ظاهرة كقدره وجفنه
فان كان صفة كصعبه او مضاعفا كمدة او معتل العين كبيضه وجوزه وجب
اسكان عينه في الجمع بالالف وان خلا من هذه الاشيا وجب فتح عينه فيه
كثمرات والدعوات والتمرات جمع لحية لحيات بفتح العين لان في لحية لغتين
فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما التزم
التانيث في لحية تكونها صفة للمونث ولاجل ذكرها قالوا شاه لحية اذا قل
لبنها صار كالاسما في لزوم التانيث كجفنة وقصعة واجاز المبرد اسكان عين
لحيات قياسا للاسما وغلب الفتح في جمع ربعة لتخويز بعضهم فتح عين
الواحد وقيل انها كانت في الاصل اسما لا وصف به فلوحظ فيه الاصل كما
يقال في جمع امراة كلمة نسوة كلمات بفتح العين ولا يقاس عليه غيره
نحو صخمات وصعبات خلافا لقطرب ويجوز اسكان ما استحق الفتح من عين
فعلات للضرورة قال ذو الرمة اذ ذكر عوذن احشاء قبله حنوفا وارضاعا
الهوى في الفاصل وجا في المعتل اللام نحو اخوات وبكريات بسكون
عينهما وقد يقاس عليهما قصدا للتخفيف لاجل النقل الحاصل من اعتلال
اللام ويجوز ايضا في النباس ان يقال نحو نسوة كلمات اعتبارا للصفة
العارضة كما يقال صيقلان بفتح العين اذا سميت بصيقل واهل في الاصل
اسم دخله معنى الوصف فقيل في جمعه اهلون واوخلوه التانيث قالوا اهلة قال
واهلة ود وقد يترين ودهم واليتهم في الحمد جهدي ومالي اي جماعة
متاهلة للود وقالت فيهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا الجوا بالليل يعوون
كوترا وتقول اهلات ايضا بالسكون اعتدادا بالوصف العارض وفتح فويل
العين المعتله كجولات وبيضات وقالت ابو بيضات رائح متاوب وقوري
في الشواذ ثلث عولات وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا بان
الصفة بالسكون التي لثقلها باقتضاء الموصوف وسائنها للفعل
ولذلك كانت احدي علل منع الصرف وسكن المضاعف والمعتل العين استثقالا
وانما لم يقلب العين في نحو جولات وبيضات عند هذيل الفا لعروض الحركة
في الجمع كما لم يقلبت واوخطوات المضموم ما قبلها يا لعروض الضمة واما
فعله بضم العين كغرفة وكذا فعل المونث الجمل فان كانت مضاعفة
فالاسكان لازم مع الالف والتا كحدات وان كانت معتلة العين ولا يكون
الا بالواو كسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما



ثم بيضات وروضات لانهم عللوا بخفة الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة
لكن سيبويه قاد لا تحرك العين في دلوات والظاهر انه اراد بالضم وان كانت
صحيحة العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان
لم تكن اللام ما جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سواكان اللام واوا
كخطوات او لا كغرفات والاتباع ههنا اكثر منه في فعله وان كان الكسر اخف
لان نحو عنق اكثر من نحو ابل وان كانت اللام يا نحو كليه لم يجز الاتباع اتفاقا
للثقل واما الفتح فالمبرد نص على جوازه وليس في كلام سيبويه ما يرد عليه واما
نحو لغطا راءات في الناس اكثر من اماة وفي غيرهم بالعكس والكلام في زيادة
المعنى واصالته يجيء في التصريف واما فعله بكسر العين وفعل مونث كعضد فان كانت
مضاعفة فلا تجمع بالالف والتا لاسكون العين نحو قدات وان كانت معتلة
العين ولا تكون الا يا اما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع
اجماعا ولا الفتح الاعلى قياس لغة هذيل وعبرات في جمع عبرى شاذ عند
غير مبرد وان كانت صحيحة العين فالاسكان كجمالات وان كانت اسما فان كان
اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان عراضا
الاتباع لمخفه سيبويه المبرد كرشوات ومنع الاخفش الفتح وان كانت اللام
يا كلمية جاز الفتح والاسكان واما الاتباع فمنعه سيبويه لعلة باب فعل
في الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجازه السيرافي لعروض الكسر وقياسا على
خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان والفرا امنع ثم
العين مطلقا في المضمومة الفا وكسرها في المكسوره صحت العين او لا الا فيما
سمع كخطوات وعرفات قوله جمع التكسير ما تغير بناؤه احد كرجال وقراش
وجمع العلة افعل وافعال وافعله وفعله والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة لا قلة
ان جمع السلامة بالواو والنون بتغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانه
يلتبس بهما بناء ستا فاقا للمفرد صار كلمة اخرى بدليل كما ان التاء تمنع مثلا
اذا ضمت اليها الا ترى صارت عشرة ويكون الجمع الثاني غير الجمع الاول
وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا في جمع السلامة فقالوا اخذوها هلاقا في حد
الجمع بتغيير فلم يدخل فيه جمع السلامة فلذا اللام في الجمع بالالف
والتا مقدرة فالاولى في التغيير فيه اظهر لان علامة التانيث تغير فيه
ولا يبقى على حاله الا ما التا فيه مقدرة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال
هو الجمع الذي لم يغير مفرده الا بالحاق اخر علامة الجمع وجمع التكسير ما غير
بغير ذلك واما التغيير في نحو ثمرات بفتح العين في نحو خطوات وسدد
بفتحها واتباعها فبعد حصول هذه التغييرات بعد سكون عينها لغرض

وانما يثبت نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في
الجمع بالالف والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التاءين بجميعه من باب جمع السلامة
باعتبار الاصل قوله وجمع القلة افعل الى اخره قالوا يطلق الجمع على ضربين
قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق
العشرة فالواو جمع القلة من المكسر اربعة افعل وافعال وافعله وفعله وزاد الفراء
افعلة كتولهم اكلب راس اي كليلون تكفيهم ويشبعهم راس واحد وليس
بشيء اذ القلة مفهومة بشبعهم باكل راس لا من اطلاق فعله ونقل التبريزي
ان منها افعلا كاصدقا وجمعا السلامة عندهم منها ايضا استدلا بمشاهتهما
للتثنية في سلامة الواحد وليس بشيء اذ مشاهتهما شيء لشيء لا يقتضي مشاهته
له معنى ايضا ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشده قوله لنا
الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما قللت ه
جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على ان الجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال
ابن خروف جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة والظاهر انهما لمطلق الجمع
من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاص
امثلة التكسير الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها لها في تمييز الثلثة الى العشر
واختصارها فيه على سائر الجموع ان وجدت واعلم انه اذا لم يات للاسم
الا بناء جمع القلة كرجل في الرجل او الا جمع الكثرة كرجال في الرجل وكذا كل
جمع تكسير للرباعي الاصلي حروفه ولما لا يجمع الا جمعه كاجادل ومصابع
فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود
دال الاخر كقوله تعالى ثلثة كروء مع وجود اقراء قوله المصدر اسم الحدث
الجاري على الفعل معنى بالحدث معنى قابما غيره سواء صدر منه كالضرب
والمشي او لم يصدر كالطول والقصر والجري فانهم يستعملون في اشباهها
هذا المصدر جاريا كالضرب على هذا الفعل اي اصله وما اخذ مشتق منه فيقال
في حمدت حمدا ان المصدر جار على هذا فعله وفي تبتل اليه تبتيلا ان
تبتيلا لا يجري على فعله وقال اسد الفاعل جار على المضارع اي
يوازنه في الحركات والسكنات وقال الصفة جاريه على مبني على مبني
اي ذلك الذي صاحبها انا مبتدا لها او دوحالا ومرصوفا او موصوف
والاولى صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث يشتق منه
الفعل لكان حدا تاما على مذهب البصريه فان الفعل مشتق منه عندهم
وعكس الكوفيون قال البصريون يسمى مصدرا لكونه موضع صدور الفعل
وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر يعني قعدت مقعدا حسنا اي

قعودا



قعودا والمصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل لا العدو بمعنى العادل واستدل
الكوفيون على اصالة الفعل بعله فيه كعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو باطل
لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول
والنزاع في ان وضعه غير مفيد على وضع الفعل فاين احدا المقدمين من الاخر
وينتقض ما قالوا بنحو ضرب زيدا وبزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيها على الحد وضع
العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع يضاهي من اصل ينبغي ان يكون
فيه ما في الاصل مع زيادة بيان الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من
الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض
من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك
زيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد كلهم طلبوا بيان زمان الفعل
على وجه اختصروا وضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوروده على
الزمان وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فاذا انتصب بفعله او بمعنى
سمي مفعولا مطلقا كما مر فيهما به وقوله الحادي على الفعل احتراز من نحو العالمية
والقادرية قوله وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس نقل اخرج اخراجا
واسترج استخراجا وبر تنجى ابنية مصادر الثلاثي الى اثنين وثلثين فالاغلب
كما يجيء في التصريف واما غير الثلاثي فقياسي كما تقول مثلا كلما ماضيه
على افعل فمصدره على فعلل وكلما ماضيه على فعّل فمصدره على تفعيل
وكلما ماضيه على فعلل فمصدره على فعللة ويجوز ايضا ان يرتكب قياس
واحد لجمع الرباعي والمزيد فيه وهو ان يقال ينظر الى الماضي وتزاد قبل
اخره الف كان كان قبل الاخر والماضي متحركا كسرت اولهما فقط كما تقول
في افعل افعالا وفي فعل فعلالا وفي فعلى فعلالا وفي فاعل فيفال وفي فعل
فعلل وان كان ثلثة متحركات كسرت الاولين كانفعال وافتعال واستفعال
واستعمال واضلال وافعيلال اذا اصل ماضيه افعلل وافعالل وتفعال وليس
هذا بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل لبيان كيفية يجيء المصدر
قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل والاشهر في مصدر فعل وفاعل وتفعل
خلاف القياس المذكور وهو تفعيل وفعلله ومفاعلة واما فعالا في مصدر
فاعل كقتال فنحو مخفف القياسي اذ اصله قيتال ولم يات من تفعلل وتفاعل
وما الحق بتفعلل من تفوعل وتفيعل ونحوهما الا خلافي القياس كالتفعلل
والتفاعل ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يعمل مفعولا مطلقا ولا يتقدم
معموله عليه ولا يضمر عليه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى فاعله
وقد يضاف الى المفعول واعماله بالالا قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل

وان كان بدلا منه فوجهان اعلم ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل و
يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو التعدي الى غيره
ولبعضها من الآلة كالضرب تكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير
نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان تكون وضع الواضع لكل لفظ على
ان يلتزمه في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه الا ترى انه وضع
الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزم ان يكون وضع الواضع
في الفاظ الدالة على محالها فتقول اذا قصد تبيين زمان الحدث الذي
ما واحد الازمنة الثلثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي
يقوم به او زمانه الخاص غير الازمنة الثلثة او مكانه او ما وقع عليه صيغ من
هذا المصدر الذي هو موضوع كمسادح الحدث صيغة اما المجرد حركاته و
سكناته كضرب ت والضرب او تغيير مما مع الحذف كما ستذكر في الاستخراج او
بتغيير مما مع الزيادة كيضرب واضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على
احد الازمنة الثلثة معينا وتقتضي وجوب ذكر ما قام به بعدها فتسمى لذلك
الصيغة فعلا سميا الفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا وتقتضي وجوب
ذكر احد لوازمه الآخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر
والمساء ونحو ذلك او المكان او ما وقع عليه او الآلة او غير ذلك وعلى الجملة
كل ما كان عند المتكلم ذكره اهم من باقي لوازمه فتسمي تلك الصيغة فعلا
سميا للمفعول وذلك اللازم المذكور بعدها مفعولا مالم يسند فاعله فالمقصود
من وضع الفعل ذكر تعيين احد ازمنة الحدوث الثلثة معينا مع بعض لوازم
الآخر الاهم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة معينا مع بعض لوازمه الآخر
على احد الازمنة الثلثة ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم في الاغلب
لحيني بما كان منها ذكره اهم بعدها وانما قلت في الاغلب لانه امكن في
بعض ذلك كاضرب وتضرب ولكنه لما كان الاغلب بها لم يمكن فيه ذلك
اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضمر انا بعدها
اضرب ونحن بعد تضرب بدلالة العطف عليهما انا ونبدوا انا جعل لما قام به
صيغة تختصه اعني المبنى للفاعل ولباقي اللوازم صيغة مشتركة بينها اهتماما
بمحل الحدث فان المحل الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا
كان المبنى للفاعل اكثر استعمالا من المبنى للمفعول فرفع كل مرفوعه الفاعل دليل
على كون ذكر اسم من لوازم الحدث سوى ما تقدم على سائر اللوازم في اللفظ
نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك او بالسوط او ناخر عنك او نحو هذا
ولم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا تاخر المرفوع عن المنصوب

نحو

وسكناته



نحو ضرب عمرا زيد سيء يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قبل ان يتقدم المفعول على
الفاعل وحده وعلى الفعل بيد كونه اسم ليس بشيء بل الرفوع اسم علي كما حال فيفايدة
تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع في الكلام فقط وفايدة تقديمه على
الفعل انما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقولك تعالى بل
الله فاعبد اي من دون الاصنام او كون تعلق ما يمكن تعلقه به كقولك الفعل به
اولى من سائر ما تعلق عمرو بزيد ضربت وبكرا وعمرا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم
صار تاخر الفعل متصلا به او انفصل فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون
مصدرا مسندا الى شيء مذكور بلفظ يخالف نفس المصدر وانه ليس موضوعا
على انه ينسوب الى شيء في اللفظ وانما ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه
مرو المقتضي مزينة على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المصدر اليه
من المفعولات التي له تقم مقام الفاعل بما لا تقتضيه للفاعل وضعا وعمله فيه
لانه فتح له باب الطلب والعمل وصار الفعل اصلا للعمل في المسند اليه وغيره وغير
الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فروعا عليه و
ان دل على واحد منها ايضا على المصدر الذي سببه كان الفعل يطلب الفاعل
والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب
تابع للوضعي كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل والمفعول لهما فليس بوضعي
ولا تابع للوضعي بل هو عقلي وقد طرا الوضع على العقلي وازال حكمه لان الواضع
نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن في نظره
لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في تطريره دال على الفاعل فلا
يطلب لفظا اخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول
وكان حق هذه الاسماء ان لا تعمل في الفاعل والمفعول لكنها لما شابهت الفعل
فعملت عمله وشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا
ومعنى كما مر في باب الاضافة فيلزم عما ذكرنا في جميع المواضع عمل الفعل والزما
المسند اليه كالفعل وجواز الاضمار فيهما كالفعل والاصل في اضمار الاتصال به
الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعي مجازا ان يتصل به غاية الاتصال وهو
اضمار مستتر او لما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول
لا لفظا بالمجاورة ولا معنى بالله لا يقع موقعه بلا ضميمة كما يقع اسم الفاعل
والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان لم يلازم عمل الفعل ولا يلزم مجيء المسند
اليه بعده ولا جواز الاضمار فيه واما اشتراط الحال او الاستقبال في نصب
اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما مر في باب الاضافة فان قلت
فاذا كان مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت الاصل كان

المسند

بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا فبادي سنا فهم لطلبهما وضعا عيني الفعل
متحرك ذلك الوجد الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب
لازما كما في اسمي الفاعل والمفعول ولان العمل واسما الفاعل والمفعول يطلبانهما
لتضمنهما المصدر فيطالب عقلا اقوى من طلبهما وقد مر سطر صالح من هذا في
باب الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير
حرف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه يصح اذن تقديره
بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة او ضربا شديدا اضربت ان
اضرب واما في قولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا
في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص وعلى هذا
للمصدر بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان اذا دخلت على المضارع
خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى
المضي كما تقدم وقد روح بانه دون ما وفي وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الآن زيدا
شديدا لكونها اشهر واكثر استعمالا منها ولتقدير هو له بان والفعل وهم بعضهم
وظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذ ذاك قوله ولا يتقدم معموله قبله لانه
عند العمل موصول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول
المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم
على الموصول كما مر في باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين
معموله بالجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لا معنى
لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام
كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما معدودات بمعنى صوموا
اياما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول
مع بعض الصلة وابقاء البعض الا اذا يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور
كما مر في المفعول معه هذا ما قالوا وانا لا ادري من تقدم معموله عليه اذا كان
ظرفا او شبهه نحو قولك للمهجار رقتي من عدوك البراء واليك الفرار
قال تعالى فلا تأخذكم بهما رأفة في دين الله وقال تعالى بلغ معه السعي
وفي نهج البلاغة قلت عنكم بيوتة وسئله في كلامه كثير وتقدير الفعل
في مثله تكلف وليس كل موول لشيء حكمه حكم ما اول له فلا منع من تاويله
بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بلي لا يتقدم
عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رائحة الفعل
حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى
ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى

بنعمة الله



بنعمة الله وبحرف مزك الجنون لا معنى لتعلقه بمجنون وكذا قولهم اقعد لئلا سلمت
لاهبنك بترك قيامي فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما في قوله
وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها وكذا يجوز
ان يكون العامل في الظرف اعني يومئذ في قوله تعالى فذلك يومئذ يوم عسير اسم
الاشارة لان المراد به البعث وكذا يجوز معدودات وكذا يجوز اعماله مضمرا على ما مر
بينه وبين معموله بالجنبي على هذا لا تقدر الفعل لقوله تعالى ايا ما معدودات وكذا
يجوز اعماله مضمرا مع قيام الضمير الدليل عليه قوله لا يضر فيه يعني كما يضمر في الصفة
وقد ذكرناه وقد علل المصنف المصنف ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه
لو اضمر لاضمر المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثنى والا لم يناسب ضمير المثنى والمجموع والمفرد
بعضه بعض ولو ثنى المصدر وجمع باعتبار ما هو مستحق لذلك باعتبار محله لم يخل
من ان يوتى فيه بعلامتي التثنية والجمع وهو مستقبل او بحذف احديهما وهو مؤد
الى اللبس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يتبع عليه مرتوعه
وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنيه احدهما وتثنية الآخر وجمعه وتقابل ان يقول
يجوز ان يحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفاعل والظروف قوله ولا
يلزمه ذكر الفاعل وقد تقدم علته قلت انما ذلك لان التزامه كان يودي الى اضمار
فيه اذا كان الغائب متقدم الذكر قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة ولقابل ان يمنع القياس لاذا القياس الى الاضمار الممتنع على ان عدم التزامه بخلاف الفعل
وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به فجعله مع
كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد
وايضا طلبه للفاعل شديد من حيث الفعل لانه محله الذي يقوم به وعمله ضعيف
لضعف مشابهة الفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائز في
المصدر دون اسم الفاعل وسيجيء الكلام فيه في اسم الفاعل وليس اقوى اقسام
المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن
كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون ضد ذلك اشد تنبيها بالفعل وانما
يضاف الى المفعول اذا اقامت القرينة على كونه مفعولا اما ان يجيء الا بوله منصوب
حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيدا الكريمُ او لتجب الفاعل صريحا كقوله امن
رسم دار مربع ومصيف لعينيك من ماء الشؤون وكيف او بقرينة معنوية نحو
اعجبني اكل الخبز وجوز ان يوول بفعل مبني للمفعول فيرفع المفعول وذلك
مع القرينة المعنوية نحو اعجبني اكل خبزي ان اكل خبز فيجوز الاضافة اليه
مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كالمحي للمجرور وتتابع مرفوع
نحو اعجبني اكل الخبز النفي واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما يليه رفعا ونصبا

نحو عجبت من ضرب اليوم زيدا عمرا قوله واعماله باللام قليل انما قل استعماله لتقدير
دخول اللام على ما يتقدر المصدر العامل به وهو الحرف المصدري وليس كذا اللام
التي تدخل اسمي الفاعل والمفعول لانها موصوله داخله على الفعل واما اللام التي تدخل
الصفة المشبهه فانما يضعف بها لان عملها لمشابهه اسم الفاعل كما يجيء لا لشبهها
الفعل قيل ولم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول
صريح بل قد جاء مجرورا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا تكتب الله الجهر بالسوء من القول
ويجوز ان يقال ان من ظاهر فاعل المصدر اي ان يجعل اسما للفاعل والاستثنا منفصل
ويجوز ان يقال ان التقدير ان يجعل ظاهرا على اسما للمفعول فيكون الاستثنا منقطعا ويجوز
ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اي الا حضور سيبويه والخليل جوازا اعمال
المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف النكاية اعداءه كما قال الفرزدق في الاخطل
وقوله لقد علمت اولى المغيره انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فانتفى على
ان يجوز نحو عجبت من الضرب زيدا على ان الكاف مفعول والمراد منعه قال ولا استحسنها
الاسمية فيه وقال في قوله اعداءه فيضمر قالا ويكون منصوبا
بمصدر منكر مقدرا اي ضعيف النكاية كاينا اعداءه فيضمر المصدر لقوة القرينه
الداله عليه قوله وان كان مطلقا اي مفعولا مطلقا فالعمل للفعل انما كان
العمل للفعل المقدر لما ذكرناه من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل
سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جايزا الاظهار واما ان كان واجب الاضمار
فيجيء الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه فو جهان اعلم ان المفعول
المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقه اذ لو كان لاقتضى الفعل قبله كما مر
في باب المفعول المطلق فلم ينتصب بل يكون من الفعل اذا صار اسم فعل
كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا لم تكرر اظهار الفعل فكانه بدل منه
لما لم تجز ان تجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا تجمع بين البدل والمبدل منه فاذا
حذفت الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هي المصدر لكونه كالفعل
لا لنيابته بان والفعل ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل بعده وذلك
باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق وقال السيرافي بل العامل
هو ذلك الفعل المقدر فعلى مذهبه ما يجوز تقديم المنصوب عليه من المصدر لانه اما
عامل لا يتقدر بان وهو ما منع من تقدير المصدر واما غير عامل قال المصنف
وان لم يكن الفعل حذف لازما كما في ضربا زيدا اذ تجوز اضرب ضربا زيدا
فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف
فعله لازما كان الحذف او جايزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل
والاولى ان يقال العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بغايب مقامه

حقيقه



حقيقه بل هو كالنايب مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل
والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الا فعال ومن ثم يعبر الوصف
تشبيها عن العمل ويجوز حمل توابع ما الذي لم يدخل الا فعال ضيف اليه المصدر على
اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل اذا تعذر
الحمل على اللفظ وهو الارجح الظاهر كما مر في باب الاستثنا وتحمل التوابع على محل
المجرور ايضا خلافا للمجرمي في الصفة لان قال له يتم الموصوف في المعنى والعامل
فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا
بخلاف البدل فانه من جملة اخبري والعامل فيه غير العامل في الاول عندهم وكذا
في عطف النسق قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع
المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر فان جاء ما يوهم الحمل على المحل
اضمر له ناصبا اورافعا او فعلا او صفة من جنس ذلك المضاف فيجوز مثل
هذا الاضمار لقوة القرينه الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه
انما يترك الظاهر الى المضمر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من
حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الطريف او اذا تقدر الحمل
على الظاهر كما مر في قوله طلب العقب حقد المطلوم انما ارتفع المطلوم فيه
لكونه فاعل حقد اي غلبة المظلوم بالحق ويجعل اسم المصدر عملا المصدر
وهو شيبان احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله كالمقتل والمستخرج
والثاني اسد العين مستعملا لمعنى المصدر لقوله اكفر بعد رد الموت عني
وبعد عطايا ك المايه الرتاعا اي اعطاوك والعطا في الاصل ما يعطى ويستعمل
المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماغور اي غايرو بمعنى اسم المفعول كقوله دار
لسعدي اياده من هواكا فيستوي فيه المذكر والمونث والجمع اعتبارا للاصل
ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكونا محدودين في المضاف اي ماد وغور ومن
ذوات هوا لك وفي التقدير الاول مبالغة كان ذوا الحدث تجسم من الحدث كما
اضافه به اسم الفاعل مما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته
من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة
وكسر ما قبل الاخر قوله ما اشتق من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان
سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثانا والدليل على انه لم يرد بالفعل
نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول
مشتقان من الفعل والفعل مشتق المصدر ان الضمير في قوله لمن قام به
راجع الى الفعل والثاني هو الحدوث قوله لمن قام به الاولى ان يقول لما قام وذلك
لما ذكرنا ان المجهول امر يدكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب ويخرج بقوله لمن

اسم الفاعل

قام به اسم المفعول والالة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل
جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مماثل عمرو وانا مقرب من فلان او متبعد منه ويجتمع
معه فان هذه الاحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون
الاخر قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق هو
الحدوث والاستمرار وان قصد لها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل
فيقول ما احسن جاسن الان او غدا قال الفاكهي في ضيق وضايق به صدرك وهذا
مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل
اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وشارف ومتور وعذير ان يقال
ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث كما في قولك الله عالم
وكاين ابدا وزيد صايم النهار وقايم الليل قوله الثلاثي المجرد اي غير المزيد
فيه نحو اخرج واستخرج قال المصنف وبه سمي اي للفظ الفاعل الذي هو
وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي جعلوا اصل الباب له فلم يقولوا
اسم المفعل والاسم المستفعل وفيما قاله نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم
اسم الفاعل اسم الصيغة الاتية على وزن الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء
ولهذا يقال اسم المفعل والمستفعل ونحو ذلك بمعنى الذي فعل حتى يقال
اسم المفعل يلي لو قالوا لفظ اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كما
لمنكسر والمتدحرج والجاهل والضال مرادا لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة
ان يفعل فعلا كالقاعد والخارج والمستخرج فلهذا كان شبيها قوله ومن غير
الثلاثي يشمل الثلاثي المزيد بالزيادة والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومشبهه
الرباعي فيكون للجميع بوزن مضارعة المبني للفاعل بميم مضمومة في موضع
حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخر وان لم يكن في المضارع مكسورا كمتدحرج
ومنضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين او نقصد عينه اتباعا للميم في
منتن ومنتن وربما استغني عن مفعل بفاعل نحو اعشوشب فهو عاشب واورس
فهو وارس وابقع فهو باقع ومنه قوله وارسلنا الرياح لواقح على بعض النسا وبالاث
وقد استغني عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها في نحو اسهب فهو مسهب واحصن
فهو محصن وافلس فهو مفلس قالوا وقد جا فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق
اي مدفوق وعيشة راضية اي مرضية والاولى ان يكون ذلك على النسب كما يقال
وقاب اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كما يجوز
ايضا كونه مما جا به الفعل فيشترك واسم الفاعل في اللفظ ولذا قيل يكون
اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى كان وعده ماتيا اي اتيا والاولى
انه من اتيت الامر اي فعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا ويعمل عمل

فعله

فعله تشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما
فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي وان كان بمعنى اخر
فيعمل مقدرا نحو زيد معطي عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت
بالضارب ابوه امس استوى الجميع انما اشترط فيه الحال او الاستقبال للعمل
في المفعول لا في الفاعل كما ذكرنا وباب لا اضافة انه لاحتاج في الرفع الى
شرط زمان وانما اشترط هذا الزمان ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى
لانه اذا كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظا لانه لا يدل انه سيتمرا
قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما
للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا عمل الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان
طلبهما لهما فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا للذات المتصفة بالصدر
اما قايما لهما كما في سمي الفاعل او واقعا عليها كما في اسم المفعول والذات
الذي حاصلها كذا لا يقتضي لا فاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل ما تتضمنهما
بذكر ما وضعا محتاجين اليه ونعني بخصصهما وذلك لانهما وضعا للذات
مبهمة متصفة بالحدث الذي اشتقا منه مذكورا فيها ما يخصص كرجل
ضارب ومضروب بخلاف الالة والموضع والزمان والمضرب فانها وضعت
للذات المبهمة المتصفة بحدث لها غير مختصة بما يعينها قبل واما وقوعها
بعد حرف هو بالعقل اولى كحرف الاستفهام وحرف النفي ويعني بصاحبه
المبتدا اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد
ضاربا اخواه وظننتك ضاربا اخواك وان زيدا اضاربا اخواه والموصوف
نحو جاني رجل ضارب زيدا وذا الحال نحو جاني زيدا راكبا حملا وقال
ابن مالك وهو حلا كونه خبرا للمبتدا او حالا ايضا معتمدا على الموصوف
يكثر مفردا وفيه تكلف ولا سيما في الحال لان الحال يجيء جامدا موصوفا
بمشتق كقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا فاعل وهو الذي يسمى الحال
الموطية قوله او الهمزة او ما الاولى كما قال الخبر والحرف الاستفهام وحرف
النفي ليشمل اصل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب ابواك
ولا ضارب زيد او ان قايم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل مولد به نحو
انما قايم الزيدان اي ما قايم الا الزيدان ويعتمد الاستفهام نحو قايم الزيدان
ام قاعدان والاخفش يجوز عمله من غير اعتماد على شيء من الاشيا المذكورة
نحو قايم الزيدان كما مر في باب المبتدا قوله وان كان للماضي وجبت الاضافة
معنى يعني يجب ان يضاف الى ما يجيء بعده مما يكون من تمام معنى مفعوله نحو
ضارب زيد امس ويكون اضافته معنوية هذا ان جا بعده ذلك والا جاز

ان لا يضاف نحو هذا ضارب ويرفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره ولا ينصب الا
الظروف او الجار والمجرور نحو ضارب زيد امس بالسوط لانه يكفيه ما اشبهه
الفعل فيعمل فيهما اتفاقا واجازه الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي كما يعمل بمعنى
الحال والاستقبال سواء تمسك بجواز نحو زيد معطي عمرو امس درهما وظا
زيدا امس كثيرا مما قاله تعالى جاعل الليل سكنا قال السيرافي الاجود هنا ان يقال
انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه
لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفي في الاعمال بما في الاسم الفاعل بمعنى الماضي
من معنى الفعل فاذا لا يجوز الاعمال من دون مثل هذا الضرورة وانما لم يوجز
عاملا في المفعول الاول في الموضع مع كثرته دورم في الكلام وقال
ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل
كانه لما قال معطي زيد قيل وما اعطى قال درهما اي اعطاه درهما كقوله تع
الفاعل لبيك زيد ضارع قال الكوفيون رد على الفارسي لا يستقيم ذلك
في مثل هذا ظان زيدا امس قائما المزوم احد مفعولي ظان وللفارسي ان يرتكب
جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيء في افعال القلوب فيضعف
مذهب السيرافي في قولهم هذا ضارب زيدا امس وعمرا الا اضطرارا وههنا
الى نصب عمرا الا ان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى ولا استدلال
لكسائي في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه لانه حكاية الحال الماضية قال
الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كائنا موجودا في ذلك الزمان
او تقدر ذلك الزمان كائنا موجودا الان ولا يريدون به ان اللفظ الذي
في ذلك الزمان تحكي الان على ما تلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل
المقصود حكاية المعاني الكائنة في الالفاظ قال جار الله وتعم ما قال معنى
حكاية ان يقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم قوله تعالى فلم تقتلون
انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تخضع للمخاطب
وتصور له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاحا السيف فاقتلها فاذا تقرر
انه لا يعمل بمعنى الماضي الا ان يكون اضافته معنوية تعرفا اضيف الى المعرفة
نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم
شرحه في باب الاضافة قوله فاذا دخل اللام استوى الجميع اي عمل بمعنى
الماضي والحال والاستقبال وقال ابو علي في كتاب الشعر والزماني ان اسم الفاعل
انما لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمرو ولم يوجد في كلامهم
عاملا الا وهو بمعنى المضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن بمعنى الماضي فتوسل
الى اعماله بمعناه باللام واذا لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في

صورة

ب

صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن الدهان ذلك ايضا عن سيبويه ولم يصرح
سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه اذا عمل
بمعنى الماضي والحال والاستقبال واستدلوا بانه لو فيت الحمد بعشيا وطوارقه
من حروف رحله بين الظاعنين غدا وكتحمل انتصاب غدا برحله وبين والظاعنين
والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلامنا فيما ينصب مفعولا به والظرف تكمله
رايحة الفعل وانما عمل دون اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما
نصب دون اللام بمعنى الماضي تشبيها للمنصوب بالمفعول لانه مفعول به كما
في زيد الحسن الوجه قال الان الماضي لم يشبه الفعل وليس بشيء لانه ليس في الحقيقة
اسم فاعل حتى تطلب المشابهة بل هو فعل ونقل عن المازني ان انتصاب
المنصوب بعد ضارب بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما
مر في الموصولات فليس فيه واللام في الحقيقة عنده فعلا واعلم انه يجوز للاسم
الفاعل والمصدر المتعدي بين الجار المفعول به بالتشبيه ان تعمدا باللام نحو انا ضارب
لزيد وانا محبي ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان تعمد
الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك
لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص
المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعدما كان من نحو علم وعرف وعرف وقدر
وحمل بالبا نحو انا عالم به لجواز زيادتها مع افعالها ايضا كما مر وما وضع
للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمتعي والمجموع مثله
لبنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلثة وهذه الثلاثة مما حول
اليه اسم الفا عليين التي من الثلاثي عند قصد المبالغة قال فيما الزام وشحوابي
مقدما على الحرب حواضا اليها الكمايا وفي كلامهم انه لمحاد بواكيها اي سمانها
وقارضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدمن اذا فانك عاقر وما بني
فعال ومفعال وفعول من افعل نحو جياس ودراك من احسن وادرك وقالت
تسم مها وبن ابدان الجزور ويحامي عن القسمات لاخور لاقرم جمع مهوان من الها
قال سيبويه فاعل اذا حول الى فعيل او فعل عمل ايضا واستشهد حتى سماها كليل
موهيا عمل بانت طرابا وبات الليل لم ينم فكليل مبالغة كال يعني البرق
وسماها اي ساقها والضمير للاتان ومنع ذلك غير سيبويه وقالوا ان موهنا ظر
لسماها ولو كان لكليل بمعنى كل فهو نصا مفعوله على المحل كما يقال ابيت
يومك فعلى اذن مبالغة مفعل قلت لا استدلال بالمحتمل لا سيما اذا كان
بعيدا واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله حذرا هوارا ما تخاف وامرا ليس
منجيه من الاقدار ومنعه غيره وقال ان البيت مصنوع يروى عن الاخفش ان

ب

ف

ن

سيبويه سالني عن ساهدز فتعدي فعل فعلت لهذا البيت اما اذا لم يكن فعيل وفعل
مما حول اليه اسم فاعل كظريف وكريم وطبن وفطن فلا خلاف انها لا ينصبان
اذ كلامنا في ابنية المبالغة لانز في الصفات المشبهه وقد جا فعيل مبالغة مفعل
كقوله تعالى عذاب اليم على رأي وقوله امن ربكا نقالداعي السميع يوم قني
واصحابي المجوع واما الفعيل بمعنى الفاعل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة
فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغه لفوات الصفه
التي هي اشابه اسم الفاعل الفعل وان جا بعدها منصوب فهو عندهم بفعل
مقدر وقال البصريون انما تعمل لما فوات الشبه اللفظي لحين المبالغة في
المعنى ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل
فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم تشترط
فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن
باشاد لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والابيات المنشدة ظاهرة
في كونها للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل منتي المبالغة ومجموعها
صحيحا كان او مكسرا فاذا تجردوا اضمرت في قولهم عفور له غير مجرور وتقديم
منصوب ابنية المبالغة عليها جايز كما في اسم الفاعل ومنعه الفراء ضعفها
وهذا دليل على ان العمل لها عند من قوله المثنى والمجموع مثله اي بعملان
عمل اسم الفاعل مشابه الفعل اما المثنى وجمع السلامه فظاهر لبقا صيغه
الواحد التي كانت لها اسم الفاعل مشابه الفعل واما جمع التكسير فلكونه
فرع الواحد قال ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشبه غير مهبل
قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا يعني بالتعريف
دخول اللام وبالعمل النصب لقوله الحافظو اعورة العشيرة لا يأتهم
من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب
المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت في الموصول في قول ابني
كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلال وقال وان الذي حانت
بفلج دماؤهم القوم كل القوم يا ام خالد وام حذف النون مع الجر كالضاربي
زيد فلا اضافة ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين
ولا موصوفين لان التصغير والوصف نحوا به عن تا ويله بالفعل ولم
عرجه التثنية والجمع وجوز بعضهم المصغر والموصوف قياسا على المثنى
والمجموع وليس شيء لما ذكرنا واما قولهم انا مرتحلون سوير فرسخا فانما
جاز لكون المعمول ظرفا ويكفيه رايحة الفعل واعلم انه قد جاء في الشاذ ورود
فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله عنه بظرف قال والزار حلف المحزن

حواده

جواده اذا لم يكادون التي حليلها اي كزار جواده وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول
نحو معطي الدراهم عمرو كما جاز في المصدر نحو قوله تعالى قتل اولادهم شركايهم فان
عطف على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد امس
وعمرو فالمختار جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب جايز كمن ياضمار فعل ينشر
لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل لان ذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا
ليوافق المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد امس و
عمرا غدا وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب والجر والحمل على اللفظ
اولى وبيتي هنا الخلاف فان النصب حملا على المحل وبعامل مقدر فان كان بعامل
مقدر كما هو مذهب سيبويه فتقدير اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق
المقدر الظاهر الشد سيبويه هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون
ابن مخراق اسم المفعول مما اشتق من فعل الذي وقع عليه وصيغته من الثلاثي
على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بميم مضمومة وفتح
ما قبل الاخر كمخرج ومستخرج وامر ز في العمل والاشتراط كما مر اسم الفاعل
مثل زيد معطى غلامه درهما قوله وقع عليه يعني وقع عليه او اجري مجرى
الوقوع عليه ليدخل نحو اوبدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو
معلوم ويسمى اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر اذ المراد
به المفعول به اي اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا
فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعولا لم يسم فاعله وكان قياسه ان يكون
على زنة مضارعة كما ز اسم الفاعل فيقال ضرب بضرب فهو مضرب لكنهم
لما اذا هم حذف الهمزة في باب افعل الذي يفعل قصدوا تغييرا حد هما للفرق
فغيروا الثلاثي لما ثبت التغيير في اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان ز في
مطلق الحركات والسكنات كمضارعة لكنه ليس الزيادة ز في موضع الزيادة
ولا الحركات ز في اكثر هما لحركاته نحو ينصر فلهو ناصر ونحمد فهو حامد واما اسم
الفاعل من فعل فهو كمضارعة ز في موضع الزيادة ز في عين الحركات فغيروه
بزيادة الواو ففتحوا ليلا يتوالي ضمتان بعد ثلثا واو وهو مستثقل قليلا كمفرود
وملمول وعصفور فبقي اسم الفاعل من الثلاثي بعد التغيير الدور كالجاري
على الفعل لان ضمة الميم مقدرة والواو ز في حكم الثابتي من الاسباع كقوله
اذ تو فا نطور وصيغة ز في جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي
على وزن اسم الفاعل منه الا ز في فتح ما قبل الاخر كما ذكر ز في مضارعه
الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول وقد شذ اضعفت الشيء على
مضعوف اي جعلته مضاعفا قوله ز في العمل والاشتراط كما مر اسم الفاعل

بعينها ذا حالة في عمله عمل اي المضارع المبني للمفعول كحال اسم الحال في عمله عمل
فعله الذي هو المبني للفاعل وحالة في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على
صاحبه وحرف الاستفهام كحال اسمي الفاعل فلا وجه لاعادته فلا يحتاج
في عمل المرفع الى شرط زمان كما يبين في باب الاضافة وليس في كلام المتقدمين
ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين كالمبي على
ومن بعده صرحوا باشتراط الحال او الاستقبال فيه لان اسم المفعول لذلك فيه كما في الفاعل
فان كان الفعل متعديا بنى اسم المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر في باب
المفعول به وان كان لازما فان لم يتعد بحرف جر لم تجز بنا اسم المفعول منه كما لم تجز
بنا الفعل المبني للمفعول منه اذ اسند لا بد له من المسند اليه فلا يقال
المذهوب كما لا يقال ذهب وان تعدى الى المجرور جاز بنا اسم المفعول منه مسندا
الى ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه وكذا في متعد حذف
منه ما هو المفعول وعدي بحرف الجر نحو رميت عن القوس فهو مرمي عنها والمرمي
هو السهم ومنه قولهم اسم المفعول اي اسم المفعول به والمفعول هو المصدر
كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سرت اليوم
فرسخا فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول
عليه ولا يقال ضرب ضرب شديد ان الضرب الشديد مضروب به كان
اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعولا مالم يسم فاعله
كمودب الخدام اولا نحو زيد معطى درهم غلامه اي معطى درهما غلامه فاضافته
اضافته غير حقيقية لان مضاف الى معموله وان لم يضف الى معموله فاضافته
حقيقة سواء كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو الولا
كقولنا للحسن قسل الطف اخي الله فانه الصفة المشبهة ما اشتق من فعل
لازم لمن قام به نحو اسد المفعول اللازم المعدى بحرف الجر بعد دلالته
واسم الزمان والمكان والالة قوله على معنى الثبوت اي الاستمرار واللزوم
يخرج اسم الفاعل اللازم كقايم وقاعد فانه مشتق من لازم لمن قام به لكن على
معنى الحدوث وتخرج عنه نحو ضارب وطالق وان كان بمعنى الحدوث
الثبوت لانه في الاصل للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى الفاعل
كما سبق وضابطه عند قصر النص على الحدوث والذي اري ان الصفة المشبهة
كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع
الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدا الصفة لا دليل فيها عليهما فليس
معنى حسن في الوضع الا وحسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة
ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو

الاتصاف



الاتصاف بالحسن كلي لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض لم يجز
تقييده في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر
ثبوته في جميع الازمنة الى ان يضر قرينه على تخصيصه ببعضها كما تقول كان
هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او ملوا الآن فقط فظهور في الاستمرار ليس
وضعيا قوله وصيغتها الى اخر صيغة الصفة المشبهة ليست بقياسية كما
الفاعل واسم المفعول ويجيء ذلك في مقدمة التصريف وقد جاء من الالوان الظاهرة
قياسية كاسود وابيض واذرع واعور على وزن افعل وانما عملت الصفات المشبهة
وان لم يوازن صيغها الفعل والا كانت للحال او للاستقبال واسم الفاعل يعمل
لمشابهته الفعل لفظا ومعنى كما مر لان مشابهة اسم الفاعل لان الصفة ما قامت
به الحدوث المشتق هو منه فهو بمعنى ذو مضافا الى مصدره فحسن بمعنى ذو
حسن كما ان اسم الفاعل محل للحدوث المشتق هو منه فصارت بمعنى ذو ضرب
لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث في احدهما وضعا والاطلاق في الاخر
كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونه صفة مثنى وجمع وتوثث
كما ان اسم الفاعل صفة تثنى وتجمع وتوثث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان
الاصل في عمله ان يكون معتمدا على ما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يوثث ولم
يقصد ان تثنيتها وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء
لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون وابيضة كما
ضاربون وضاربة مع عمل افعل فعلا عمل سائر الصفات المشبهة فان قيل
المشابهة التي ذكرتها ثابتة في افعل التفضيل لانه شابه اسم الفاعل
المبني من باب المغالبة نحو طاولني فطلته طولا فانا طايل اي ذو طول
اي ذو غلبه علي بالطول فالطول مكتسب بمعنى طايل المبني من باب
المغالبة الا في باب الحدوث كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة قلت
اولا ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي
يبنى منه افعل التفضيل ثم ان الذي ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل
اذ لو كان لوجب جواز تعدي الافعل الى المفعول بنفسه ولوبا للام كاسم
الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد وكان ينبغي ان يكون انا اطول
القوم وانا اطول القوم كما تقول انا طايل القوم نحو انا ضارب زيدا وانا
ضارب لزيد ولا يتعدي افعل التفضيل الى مفعوله المغلوب الا بمن لابتدا
بخلاف اسم الفاعل من باب اسم المغالبة فليس بمعنى اطول من الطول ذو طول
اي ذو غلبه بالطول بل معناه اخذ في الزيادة في الطول من مبدا القوم بعد
مشاركته لباقيهم فيه ومخالفة تعديه لتعدي اسم الفاعل من المغالبة

بيه

دليل ساسه معناه لمعناه وقال المصنف لم يعمل المصدر واسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها مفيد وايدتها فيعمل
عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل يفيد وايدته فالجواب ما مر قوله
ويعمل عمل فعلها يعني من غير شرط زمان من الازمنة الثلثة لانها موضوعة
على معنى الاطلاق والاعتماد على احد الاشيا الخمسة فلا بد منه لما قلنا في اسم
الفاعل بل هو فيها او في ضعفها قوله وتقسيم سايلها الى اخره اعلم ان الصفة
اما ان تكون باللام او مجردة عنها وهذا قسيم حاصر وانما لم نقسمها بحسب
اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك
في باب النعت والكلام ههنا في عملها لا في اعرابها في نفسها ثم معمولها
المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا
قسمة حاصرة صارت ستة اقسام الصفة باللام مع الثلثة من اقسام المعمول
والصفة بمجردة مع تلك الثلثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة اما
مرفوع او منصوب او مجرور صارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة
في الثلثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه
حسن الوجه كذلك حسن وجاه الحسن وجه اثنان من هذه المسايل الثماني
عشرة ممتنعان باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه والحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول مضافا
الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لتفيد
الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا
بعد حصول الخفة لان الخفة تحصل في اضافة الصفة المشبهة اما
بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل وانتشاح
في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه ابي الغلام واما
بحذف التنوين من الصفة نحو حسن وجه وابا بهما معا الحسن الوجه والاخر
يحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لا يكون في الصفة
بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه باق وامان في المثنى والمجموع
نحو الحسنا وجهاهما والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة
فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما حكي من الخلاف
والثانية من الممتنعين ان تكون الصفة باللام مضافة الى مفعولها المجرد
عن اللام والضمير كالحسن وجهه او وجه غلام وانما امتنعت مع حصول
التخفيف فيها بحذف الهمزة من وجهه لان خفتها الاضافة وان كانت لفظية
غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فما لم يكن مثلها

لجواز



لم ان تعريف المضاف والمضاف اليه معناها ههنا مخالف المحضة فلا اقل من ان لا يكون
على ضده ما بني عليه وملو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه ومسيلة منها مختلف
فيها وهي الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
نحو حسن وجهه فسيبويه وجمع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر
فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وليس استقباحهما لاجل اشتباع الضمير
فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه وليست تشبيعه كما في رجل ضارب اباه بل
لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فتقتضي الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن
منه ويقبح ان يقتصر على الصور التخفيفين اعني حذف التنوين والاعتراض لاعظمهما
مع الاضرار وهو حذف الضمير مع الاستغنا عنه بما استكن في الصفة والذي اجاز
بلا قبح نظرا الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وملو حذف التنوين ومنها ابن
باب شاد مستند لا بشيخ العنكبوت وهو اضافة الشيء الى نفسه فان ارادته
اضيف الجنس الى وجه وهو اضافة الشيء الى جنسه صورة والمعنى فذلك انما منعه
من منع في المحضة وكان ينبغي على ما قاله ان لا تضاف والصفة الى ما هو فاعلها
في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة
الصفة الى مرفوعها جعلوها في صورة المفعول المرفوع الذي هو اجنبي من ناصبه
ثم اضيف اليه حتى لا يستلزم الظاهر واذا اردانه اضيف حسن الى الوجه المضاف
الى الضمير راجع الى صاحب حسن فكانه اضيف حسن الى الوجه المضاف ضمير
نفسه وذلك لا يجوز فليس شيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد
قيل فيها واحد امه وعبد بطنه وصدر بلده وطيب بصره ونحو ذلك و
انشد سيبويه للاستدلال على تحمله في الشعر قول السماح اقامت على ربعها
حادبا صفا حمينا الاعالي حوينا مصطلا نارها وقال المبرد بل الضمير في مصطلا نارها
للاعالي اذ هو جمع في معنى الجمع المثنى اذ هو للجارين وليس للجارين الا علما
وانما جمعا بما هو لهما اذ قوله روائف التبلك وتسطارا فالالف في تسطارا راجع الى
روائف لانه بمعنى راتعتين فكانه قال حوينا تسطابي في الاعالي فليس منه
الاضمير واحد وهو المستكن في حوينا فهو كقولك زيد حسن الغلام فيجيء فعله
اي فعل الغلام ويعني بمصطلا الاعالي ما تحت الاعالي وهو الموضع الذي اصا
الزمان اكثر ناصل الحجر ابيض واعلاه كميت وما بينهما جون ابري اسود
وماذهب اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه ومن السايل المذكورة
مسئلتان اخريان فيجيئان عند النحاة احسنهما الصفة ومنها الحسن وجهه حسن
وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة
اذا كان معرفة انما جاز مع كونه في المعنى فاعلا لتبريزه في صورة المفعول فلا

يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك ان اضافة الصفة الى مرفوعها يقبحها
في الظاهر لان الصفة الرافعة للظاهر في المرفوع بها في المعنى كالجزء من فعله زيد
ضارب غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة وهي اصل
لغير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب
بها في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيفت اليه بعد
نصبه كان كاضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن لاصل لوطيئة
الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان امتناع حسن وجهه فيما
ينصب ايضا لان الشعر اذ هو تمييد للجر وليس منصوبا لذاته لكن جوز ومنعا على قبح في
الصفة ايضا لبظهر النصب فيما كان انتفاعا سواجازت الاضافة او لا غاية الظهور
قبيحين في المجرور لانه كان قبله منصوبا فالرجوع الى ما انتفعها كرجوع الضمير
لاذ فه سرا فهم ثم اعلم ان هذه المسايل اصلها مسئلتان الحسن وجهه وحسن
وجهه برفع المعمول فهما فيهما حسنا كثيرا الاستعمال وانما كانتا اصلتين لان
الوجه فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه في الصفة فاذا ارتفع بها فلا بد من
الضمير في متعلق الصفة اذ ليس في الصفة ضمير لكل واحد منهما فرعان
حسنا في القبح كثير الاستعمال الحسن وجهها وحسن وجهها على التمييز
والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة واما حسن انتصاب المعمول
في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن فنصبت وجعلها على
التمييز ليحصل له الحسن بالجر على الاضافة اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا ارفع
في النفس للابهام اولا ثم التفسير ثانيا كما مر في باب التمييز في نحو زيد
عرقا فحصل حسن الوجه مع اللام بتخفيف اللفظي بحذف الضمير
واستناد الصفة الى المبالغة المعنوية واما حسن الوجه مع اللام فيه
فلان في حسن الوجه تخفيفين احدهما في الصفة والاخر في معمولها وفي
الحسن الوجه تخفيفا واحدا في المفعول وفيهما معا تعريف الوجه باللام التي
هي اخف من الضمير مراعاة لاصله في التعريف وهذا ما يدل لفظية واما من
حيث المعنى ففيها الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في
الاولتين والدليل على انتفاء احد الضميرين فيهما الى الصفة قولك هذا حسنة
الوجه والزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنو الوجوه ولا تنافي هذه العلامة
في الصفة الا وفيها ضمائر مستترة الا في المذكر نحو قائم رجل قاعدون على انه
وانما جاز استناد الصفة الى ضمير السبب بعد استنادها الى السبب لكونها
في الاصل جارية على المسبب خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على
الصفة في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه



حسن وجهه او لا كقولك زيد غليظ الشفتين او قبيح فاذا لم تجز في اللفظ على السبب كقولك
زيد وجهه حسن وجرت كلها لم تدل على صفة لشيء ذاته لم تجز استكان الضمير
فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثوب وزيد اصفر غلاما لانه لا معنى
للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه
على صفة نفسه فان قيل اليس يدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوبه على صفة لشيء في
ذاته وهي كونه صاحب ثوب كما قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون ثوبه
سببا لزيد لا من صفة السبب وانما حسن حيان الكلب لانه عن كرمه اي لصوقه
كريم قال الحرمازي بابا والفقود كلبا ومسلة لا قبيحة ولا في غاية الحسن وهي
حسن وجها وكل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الا مطابقة المعمول لاصله
في التعريض واربع مسايل قبيحة قبحا لا ينتهي الى منعه في حال السعة وهي
الحسن وجه وحسن وجه والحسن الوجه وحسن الوجه وبرفع المعمول في جميعها
والاولتان اقبح من الاخيرتين لعدم موافقته المعمول فيهما لاصله في التعريض
ووجه قبح الاربعة خلو الصفة من عايد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور
قليلا قبيح اي وجه منه والوجه منه قال ابو علي الوجه ووجه بدلان من
الضمير المستكن في الصفة قاله في قوله مفتاحة لهم الابواب وهذا غسل الدرن
لا بد البعض وبدل الاشتمال لا يخلو من ضمير المبدل منه في الاغلب وقال
الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله لها متى لحاف الصيف والبرد
بردة فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما
يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ومسلتان فيهما وجه حسن لكونهما
استعمالها لاستكثار في الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه
فيهما اما وجه حسنهما فلكون النصب توطية للجر وهو حسن كما مر واما استكثارهما
ظاهرا مما قلنا نصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرف
في مثله على التمييز لتجويزهم تعريف المميز كما مر في بابه وتلت مسايل قبيحة
لا يجوز الا في ورود الشعر عند البصريين جايز في السعة بلا قبح عند
الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه فيهما وحسن وجهه
بجر وجهه كما مر ومسلتان باطلتان انتفاء الحسن وجهه والحسن وجه بجر
المعمول فيهما كما تقدم والمجموع ثماني عشرة مسلمة ولنا ان نعلل استقباح الثلاث
القبيحة في السعة بعلة واحدة فنقول لما استكن ضمير السبب في صفة السبب
لما ذكرنا من الامر بنا عني جريها على المسبب واستلزامها الصفة له في نفسه
فصارت صفة السبب كصفة المسبب صار المسبب كالفضلة لمجيئه بعد الفاعل
اي الضمير المستكن فنصب تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيدا او جر بالاضافة في

لزوال المانع من الاضافة لان المانع منهما انما كان رفعه لما ذكرنا فكما استتر ضمير السبب
في الصفة استتر مجيئه في السبب ايضا لانه انما كان محتاجا اليه في السبب ليتبين
كونه سببا واضمار الضمير في الصفة دال على السبب لانك لم تضمن فيها الا لرفعه صفة
سببه على صفة نفسه وانضم على النحو في الحسن بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف
في الاضافة اللفظية فيما ذكرنا متناعه قوله والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة
وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع
وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع والاولى التفصيل قوله ما كان فيه
ضمير واحد احسن الى اخره قد ذكرنا ما عليه قوله ومتى رفعت بها فالضمير فيها
لما كان معرفة الحسن والاحسن والقبيح عنده سببية على الضمير عمد فاعرج
يتبين لها الضمير والضميران والتجرد عن الضمير فقال الضمير اما ان يكون
في الصفة او في معمولها فان كان في المعمول فهو ظاهر لبروز نحو وجهه او الوجه
منه وان كان في الصفة فذلك اذا لم ترفع ظاهرا فتونث لتانيثه وتثنى وتجمع
لتثنيته وجمعه فان رفعت ظاهرا تميا كالفعل تونث لتانيث الفاعل وتفرد
عند افراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم ان حكم المعمول
اذا كان معرفا باللام حكمه مضافا الى المعرف بها او الى المضاف اليه بالغا ما بلغ
نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه ابي الغلام وكذا
لو زادت وكذا حكم المعمول المضاف الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل حسن
وجهه وحسن وجه ابي غلامه وكذا لو زادت وكذا ان كان فيه ضمير ولم
يكن مضافا اليه كقولك رجعت فطار الحسن منها ورجل حسن وجهه بصبه
وكذا المجرد عن اللام والاضافة نحو رجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابي الغلام
وكذا لو زادت قوله واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين الى الخ يعني
باسم الفاعل المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى واحد
فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الغلام واسم المفعول
من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد نحو زيد معطى غلامه
درهما ومن المتعدي الى ثلثة هو المتعدي الى اثنين نحو زيد معلم اخوك عمرا
كريما فقوله في اسم الفاعل اللازم نحو زيد خاو الغلام وشائم النسب وفي اسم
المفعول اللازم مضروب الغلام وموجب الخدام سواء كانا بمعنى الماضي او
المضارع اوالاطلاق فان رفعا للمسند اليه يحتاج الى شرط زمان كما مر فاذا جاز
في معمولهما الرفع جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه كما مر فيجيء في كل
واحد منهما الثماني عشرة مسئلة ولذا انما تجوز اسناد الضمير اليهما الى المعمول
ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل لصاحبهما المتقدم وصف بانضاف

مرفوعهما



مرفوعهما بضميرهما كما قدمنا في الصفة المشبهة سواء فلا تجوز زيد قايم ابوا ولا قايم
ابن العمر ولا مضروب مملوكاه خ ولا مشروب ماؤه اما اذا كانا متعدين
نحو زيد ضارب غلامه عمرا او معطي خوه درهما او معطى عمرا ثوبه فان حذفت
المعمول لم تجز نصب الفاعل وجر القافا ليلا يشتبه بالمفعول بخلاف الصفة
المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لهما حتى يشتبه المنصوب
والمجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا فامن الالتباس المنصوب او المجرور بالمفعول
لم يمتنع عند ابي علي نصب الفاعل او جر اجراله مجرى حسن الوجه ومنعه
غيره وقد يجري بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه
اي حسن الوجه فيجيء فيه المسايل المذكورة وهو قليل قيل لا تعمل الصفة المشبهة
في الاجنبي كما يعمل اسما الفاعل والمفعول بل يعمل في السبب فقط وليس اطلاقا
هذا القول بوجه بل يعمل في غير السبب اذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبها
نحو برجل جلستة وكرام يومك كذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام عوما
احسن الزيدان وما اقبح الزيدون وانه لا صاحب لها هم صاحبي يعمل في سببه
ههنا حتى يعمل في سببه واما نحو ما زيد قايد الجاريه ولاحسن وجهها غير الوجه
او لاحسنا وجهها واذ لم يكن سببا كزيد لا انه سبب للجارية التي هي سببه
فجاز خلو الصفة المعطوفة ومتعلق المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان
الضمير الذي اضيف وجه اليه راجع الى جاريته التي هي مضافة الى ضمير
الموصوف فكانه قيل ما زيد حسنا وجه جاريته فهو محمل على المعنى كقولك
مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة وبرجل قايمة غلامه ولا قاعدة ومن
هذا الباب عند المبرد حوينا مصطلاهما كما مر لان اصله جوين مصطلاهما
اي مصليان الاعالي اي مصطليان اعاليهما فلما قصد الاضافة حذف الضمير
الذي اضيف اليه اعالي واستتر في جوين فصار حوينا واد خل اللام في اعالي
ليتعرف باللام كما كان معرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالي ضميرا من
وجهه كما حذف اعاليهما قوله اسم التفضيل ما استثنى من فعل الموصوف فزيادة
على غيره ينتقض بنحو فاضل وزايد وغالب ولو احترز عن مثله بان قال المستثنى
من فعل الموصوف بزيادة على غيره فيه اي في الفعل المشتق منه لا ينتقض
بنحو طايل اي زايد في الطول على غيره والا لوجد بتمامه هو المبني على افعل
لزياده صاحبه على غيره في الفعل اي في الفعل المشتق هو منه ليدخل فيه
خير وشر تكونهما في الاصل اخير واشر فحذفا بالحذف كثرة الاستعمال
وقد يستعملان على القياس قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي ليمكن وليس
بملوك ولا عيب لان منهما افعل لغيره مثل زيد افضل الناس اذ قصد غيره

قمام

توصل اليه باشد وعموم مثل هو اشد استخراجا وعمي وقياسه للفاعل وقد جا للمفعول
مثل اعدر واقرو واشهر واسئل شرط التفضيل ان يبنى للشاعل مجردا منه افعل تام
غير لازم للنفي متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا جامنه افعل احتراز من
ابيدي وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احمد السادسين اي اكلهما
من الخمك واول شاد وكذا قولهم ابل من حسب الخاتم لم يستعمل منه فعل على
ما قاله سيبويه وقال الجوهري ابل ابالة مثل سكس سكاسة اذا قام لمصالحه
الابل وهو افرس من غيره من الفروسية ولم يستعمل منها ايضا فعل وقولنا تام
احتراز من الافعال الناقصة كان وصار فانه لا يقال اكون واصير كما قيل ولعل
ذلك لكون مدلوله الناقصة الزمان دون الحدث كما ذهب بعضهم وافعل موضوع
للتفضيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا كما سيجيء في انها فلا
منع وان لم يصح ان يقال هو اكون منك منطلقا وهو اصير منك عينا اي اشد
انتفاء الى العين قولنا غير لازم للنفي احتراز عن نحو ما ايس بكلمة فانه لا يقال
هو ايئس منك بل يصير مستعملا في الاثبات فانقيل فعل لا ايئس قلت
ليس لا ايئس لنفي الحدث الذي هو التكلم وليس موضوع له بل النفي المفضل
في النكاح وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت
فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ويصح ان يحترز به عن بعض العيوب
الظاهرة كالعور والعمى قولنا ثلاثي احتراز عن الرباعي نحو دحرج قوله مجردا
احتراز عن ثلاثي ذي زايد نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها
قوله ليتمكن اي لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج اولم يكن مجردا
كاستخرج واخرج لم يكن بنا افعل منه اما اذا اردت بناه من غير حذف شيء
منه فواضح الاستحالة لان افعل ثلاثي فربما فيه الهمزة للتفضيل واما اردت
البناء مع حذف حرف او حرفين فانه يلبس المعنى اذ لو قلت من دحرج او خرج
لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت في اخرج احرج بحذف الهمزة لالتبس با
حرج من الخروج وكذا لو كان غيره من المسعيه وكل هذا بنا على انه لا صيغة
للتفضيل الا افعل وانما اقتصر واعليه اختصارا لقوله وليس بكون ولا عيب
صفة ايضا لقوله ثلاثي قوله لان منهما افعل لغيره يعني انما لم يبن من باب
الالوان والعيوب لانه جامنهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره
فلو بني منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالاخر لو قلت زيد الاسود
على انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد وبمعنى الزايد في السواد
وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة يقدم بناؤه على افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم مقدم بالطبع على

ما يدل

ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان
يقال من الالوان والعيوب الظاهرة يعني منها افعل التفضيل نحو فلان
ابلد من فلان واحمق وارعن واهوج واحرق والد واسكس واعمى واعجه واعوك
مع ان بعضها يجيء منها افعل لغير التفضيل ايضا كاحمق وحمقى وارعن ورعني واهوج
وملوجا واحرق وحرقا واعجم وعجما واعوك وعوكا فلا يطرد ايضا تعليله باذ منهما
افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة
لان غالب الالوان يأتي اضدادها على افعل وافعال كابيض واسود واصفر فحمل كل
ما جا من الثلاثي عليهما واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه
لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا فيه من غيره كاحول واعور فانها اكثر استعمالا
من حول وعور ولذلك لم تقلب واوهما حملا على احول واعور ولم يجيء منه افعل
ولا افعال كالبخر والفقم والعرج والعمى لم يبن منه لكون بعضه مما لا يقبل الزيادة
والنقصان كالعمى والبواقي في محمولة على القسم الذي لا امتناع واجاز الكوفيون
بنا افعل التفضيل من لفظي السواد والبياض قالوا منهما اصلا الالوان قالت
ابيض من اخت بني اباض وقال لالت اسود في عيني من الظلم ومنعا عند البصريين
سادا قوله فان قصد غيره بعيني قصد التفضيل من معاني الاسبا التي تعذر
بنا افعل التفضيل منها وبيد والزيادة والرباعي والالوان والعيوب الظاهرة
بني افعل من فعل يصح بنا افعل منه من حسن وكثرة او غير ذلك على حسب
غرض الذي يقصد نحو في عصا دونك الافعال التي امتنع بنا افعل منها
فيتصب على التمييز ليتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها فاقبح عورا واشد
بياضا واسرع انطلاقا واكثر دخرجه ونحو ذلك وعند سيبويه هو قياس
من باب افعل مع كونه ذا زيادة ونوبد كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم
للدينار واولاهم للمعروف وانت اكرم بني من فلان ويجوز قلة التغيير كذا
تحذف الهمزة وتردده الى الثلاثي تنبيه بنا افعل التفضيل فتختلف همزة التفضيل
وهمزة الافعال وهو عند عشرة سماعي مع كثرته ونقل عن المبرد والاخفش
جواز بنا افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد كانفعل واستفعل ونحوهما
قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه خلاف افعل قوله
وقياسه للفاعل يعني قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل
كاضرب اي ضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى
مضروب اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان القياس في الفاعل
دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل لكثرة الاشتباه لاطراده
واما سائر الالفاظ المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فاردوا

لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى واما العرض للناظر فقيل من فيه ليست
بفضيلة بل للتبعيض اي ليست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا ارى
شخصا من قريش افضل من عيسى فيقال محمد الافضل من قريش اي افضل من
عيسى من بين قريش ويجوز ان تحكم بزيادة اللام من تفضيلية كما مر في قوله
ورب مهلهل والحبر فيه زهير انعه وخبر الدار اخبر بنا ويجوز في البيتين ان
ما قبل افضل اجر عاريا من اللام يتعلق به من اي بالاكثر اكثر منهم خبر امنه
ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف مفضلا عليه
كقولك زيد افضل البصرة من كل فاضل واضافته الجنسية للتوضيح كما تقو
شاعر بعداد تكنهم لم تستعملوا ان هذه الاضافة دالة على ان صاحب
افعل مفضل على غيره مطلقا فاعني ذلك عند ذكر المفضل عليه ولا يخلو اما
المجرور من التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد
احسن من عمرو او تقديرا كقولنا علي رضي الله عنه لان اصوم يوما من شعبان
احب الي ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان
يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره علي رضي الله عنه محبوبا
الي نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي
ايضا ليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال صلى الله عليه وسلم ابدلني
خيرا منهم اي في اعتقادهم وان فيهم وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقاد
ايضا والا فلم يكن فيه صلى الله عليه وسلم شر ومثله قوله تعالى اصحاب
الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجب النار اختاروا النار
ويقال في التهكم انت اعلم من لحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم
فانت مثله مع زيادة وليس بيان الزيادة الغرض بل الغرض التشريك في
شيء علموا انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم
من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على
القول بل المراد بعد مما من الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الشامل
من المفضول وبجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل ما في
قولك بنت منه فعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وياس بلا تفضيل
لمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك اي يأس من ان اضربك من فرط
عزتك علي وانما جاز لان من التفضيلية متعلق بافعل التفضيل بقرب
من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه متجاوز في
الفعل عن مرتبته من فيها كمن فيه كالتفضيلية الا ترى معنى التفضيل ومنه
قول علي رضي الله عنه ولهي عما بعدك من نزول البلا بحسبك والنقص في

جعلها في احد مما اظهر دون الاخر فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه من المفعول اذ لا
مفعول الا ولها فاعل في الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو يحموم
ومبهوت فلو جعلوه في حقيقته في المفعول اسم الفاعل مع كونه اكثر عريا
من معنى التفضيل الا ما لقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقته وقد استعملوا
في المفعول ايضا على غير قياس اعذر واسمس والوم واشغل اي اكثر معذورية
ومشهورية ومنه اعنى في قول سيبويه وهم لشانه اعني قوله ويستعمل على احد
ثلثة مضافا او مجردا او معرفا باللام فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل
فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف
اليه فيشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس فلا يجوز زيد احسن اخوته
والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز زيد احسن اخوته
والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح ويجوز والاول لا لافراده
والمطابقة لمن هو له والثاني المعرف باللام فلا بد فيها من المطابقة والذي مر
مذكرا غير فلا يجوز الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم اعلم انه يلزم
استعمال افعل التفضيل مع احد الثلثة المذكورة فلا يخلوا عن الجميع ولا يجتمع
اثنان منها الا نادرا وانما لم يعمل عن الجميع لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره
ومع من والاضافة يذكر المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من عمرو قلت
عمرو الافضل اي ذلك الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد
فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل في شيء من المواضع الا
للعهد ليلا تعرى عن ذكر المفضل عليه راسا قلا خلا عن ذكر الثاني لخلا
عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود من وضعه وان علم المفعول
جاز حذفه غالبا ان كان افعل خبرا كما يقال انت اسن ام انا فتجيب انا اسن
ومنه قوله تعالى الله اكبر وقوله ان الذي سمك السما سما لها بنى دعائمه اعز
واطول قوله سيعلم اينا للموت ادنى اذا دنيت الى الاسن الجزار او يجوز ان يقال
في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اي اكبر كل شيء واعز دعائمه
ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستتبع ذلك واما
جوازا فقد ذكرنا قصد عدم تنوين فيه ويجوز ان يقال ان من مع مجروره
محذوف اي اكبر من كل شيء ونقل الحذف في غير الخبر نحو جاني رجل افضل
في جواب من قال جاك رجل افضل من زيد كذا لما كان حذف الخبر اكثر
من حذف الوصف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر واعلم يجتمع من الثلثة
المذكورة شيآن لان كل واحد منهما يغني عن الاخر في افادة ذكر المفضول
كما ذكرنا ولا فائدة في واحد منهما الا ذاك فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما

قولك اوزيد واصدق من ان يكذب بكر او لعمرو ويجب ان يلي من التفضيليه افعل لانها
من تمام معناه اويلي معناه قال فانا رايتا الغرض احتاج ساعة الي الفصل من ربط
بما ان سمحه وقد يفصل بينهما بلو وقلما نحو قولك بي احسن لو انصفت من الشمس
وقد يتقدم عليه ش في الشعر لقوله واشترك الرباقسم اوبي من عقاب لوح الجواعل
منتمي ويلزم ذلك ان كان المفضول اسما استفهم نحو من اعلم زيدا ومضافا نحو
من غلام ايهم اكرم انت قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد
به الزيادة علي ما اضيف اليه انما كان الاكثر لان وضع افعل التفضيل الشيء علي
غيره فالاولي ذكر المفضول وليس قوله علي كل ما اضيف اليه بمرض لانه مفضل علي
ما سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا علي كل ما اضيف اليه وكيف يدلا
وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء علي نفسه وقول المصنف ش في رفع هذا
المستبعد ان زيدا لم يذكر ش الناس ش في قولك زيد افضل الناس لعوض التفضل
عليهم بل لغرض التشريك معهم ش في الاصل لما ذكر المصنف بعد هذا
وهو قوله لان فعل جمعناه سوت اصل المعني والزيادة فيه اذا الزيادة فرع
سوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد اصل فيقول لفظ يدل علي اتصاف صاحبه
باصل الفصل فالاحتاج لاجله الي شيء اخر والاول ش في تعليل قوله ش في جملة المضاف
اليه ما من ش في باب الاضافة فليرجع اليه وقوله بعد هذا ش الشرح الا فعل
جفتين الي اخر الكلام قد مضي الكلام فيه ش في باب الحال قوله الثاني ان
يقصد زيادة مطلقة اي يقصد بتفضيله علي كل ما سواه مضافا او علي المضاف
اليه وحده وانما يضيفه الي شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما يضيف سائر
الصفات نحو مضارع مصرو وحسن الوجه مما التفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض
المضاف اليه فيجوز بهذا المعني ان يضيفه الي جماعة هو احدهم كقولك نبينا
صلي الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بني قريش وان
يضيفه الي جماعة من جنسه فيهم كقولك يوسف احسن اخوته وان يوسف
لا يدخل في جملة اخوته يوسف بدليل انك لو سالت عن احد اخوة يوسف
لم يجز لك عد فيهم يلي يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بني يعقوب
وان يضيفه الي غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو
مختص ببغداد لانها منشاه او مسكنه وان قدرت المضاف اي علم اهل
فهو مضاف الي جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله ويجوز ش في الاول الافراد الي
اخره يعني اول معنيي المضاف اعلم ان الاولي في افعل التفضيل اذ يذكر معه
ما يقتضيه وضعه وهو من التفضيليه لانه بصوغه علي هذه الصيغة
المفيدة لهذا المعني تعدي الي المفعول من الابتدائيه كما ذكرنا فافعل التفضيل بتغير



عما يشاركه في مادته الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافعل في بدا النظر من التفضيلية
فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا معمول افعل وذلك ايضا قليل لما
دام معدوما لا يطابق مصاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم في الاصل الصيغة
المفرد المذكر نحو زيدا والزيدان او الزيدون او هندا والهندان او الهندات
افضل من كذا الوتثني وجمع وانث لكان كتثنيه سواه من اجزا المضاف اليه كانه فاعل
الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا اضفته واردت تفضيل صاحبه علي من سواه من
اجزا المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن في لزومه صيغه واحده وذلك كونه
مسلوبا ش المفضول مذكورا بعد مجرور بالاسيما ان افعل المصاحب لمن مضاف للمضاف كما
تبين في باب المنادي ولا فرق بينهما من حيث المعني الا من حيث ان المجرور بمن
مفضول لجميع اجزايه والمجرور بالاضافة جميع اجزايه مفضوله الا صاحب افعل
الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احدهما دون الاخر فحاز
اجزا المضاف بهذا المعني مجري المضاف لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه
مسلوب ش في ذكر المفضول بعد ش ومذهب الجمهور ما ذكرنا اولا واما اذا اقصدت بما
لمضاف المعني الثاني فلا يشابهه المصاحب لمن ذكر المفضول بعد صريحا فجاز التصرف
فيهما تثنية وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتهما لصاحبهما وقبل انما لم يتصرف في
الذي بمن لشابهته لفظا ومعني لافعل التعجب الفعل غير المتصرف اما لفظا فظاهر
واما معني فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل فلهذا بينهما من اصل واحد كما
يجيء في افعل التعجب وما ذو اللام والمضاف بالمعني الثاني فانما لم يكن فيهما
علامة التفضيل اي من ولا كان معهما المفضول اضعف معني التفضيل فيهما فلم يشابها
افعل التعجب الفعل مشابهة تامة ودخلها اللام والاضافة الثابتة من علامات الاسما
فترجح الاسمية فلم يمنعا من التصرف اما المضاف بالمعني الاول فجاز التصرف
فيه نظرا الي الاضافة التي هي من خواص الاسما والي تجرده عن علم التفضيل وجاز
الافراد ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذي كان
مصاحبا له فعلم التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة
ومن مجردا عن معني التفضيل هو ولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة قياسا عند البرد
سماعا عند غيره وهو الاصح قال يحمد بالزيدين نفوا للذم قوم اصغر او اكبر اي صغير
او كبير وقال الاخر ملوك عظام من ملوك الاعاظم وتصل الاحسن والافضل بمعني
الحسن والفاضل فيه ومنه قوله تعالي وهو اهون عليه اي ليس شيء اهون عليه
تعالي من شيء وما كان لهذا المعني فانزومه بصيغه افعل اكثر من المطابقة
اجراله مجري الاغلب الذي هو الاصل اي افعل التفضيل مع من اصا واو المذهب
البصريين انه افعل ثم اختلفوا علي ثلثة اقوال الجمهور منهم من تركيب وولكد دن

ولم يستعمل هذا التركيب الا زيد متصرفا قال وقال بعضهم اصله من تركيب وول وقلبت
الواو الاولى بهمزة وتصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله كمن هبطلان
تكونه فوعلا واما قولهم اواله واوفان فمن كلام العوام وليس بصحيح وانما لزمه قلب
واو اولى بهمز على مذهب جمهور البصريين كما لزمه في اكواع واتصل على ما يجيء في
التصريف وعند من قال هو من وال الاصل اولي وولي قلبت الواو همزة كما في اخوة
ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما في ادؤم ومن ولهذا رجع الى الاصل الهمزة في قراءة
قالون وعاد الولي لانه حذفت الاولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال الاجتماع
الهمزتين فاول كاسبق معنى وتصريفا واستعمالا تقول في تصريفه الاول الاولان
ولان الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاوليات الاول وتقول في الاستعمال على
القول الصحيح لا مما استعمل منه كاحمر خفي فيه معنى الوصفية اذ بها تظهر
باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره
واحمر اي ذو حمرة اشد من حمرة غيره وانما تظهر وصفية افعل بسبب تاويله
بالمشتق وما سبق فصار مثل مررت برجل اشد اي حزني ولاجرم لم يعتبر
الامع ذكر الموصوف وصفته قبله ظاهرا نحو يوم اول او ذكر من التفضيلية بعده
ظاهرة ادمي دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافعل وابدع فان خلا منهما معا
ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لفظا وصفيته كما مر وذلك
لقول علي رضي الله عنه احمر حمرة اولا بادي وتقال ما رئيته اولا ولا اخرا وتكون
حذف المضاف اليه من واحد وبنا وعلى الضم اذا كان موولا بظرف زمان نحو
قوله لعمرك لاادري واني لاجهل على ما تعهد والنية اولي اولى واتفقا
عندها ويقال ما الهيته مذ عام اول بنصب اول صفة لقاما اي عاما اول ومن هذا
العام وبعض العرب يقول مذ عام اول بفتح اول وهو قليل حكى سيبويه اتيتك
ظرفا قبل مذ عام قبل عامك وفي تاويل اول يقبل اشكالا لان اول الشيء اسبق اجزايه
اما من اللبالي والايام والاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع
اجزايه ولو كان معنى قبل ذلك لكان محذوف المضاف اليه وجب بنا وعلى الضم
ويجوز ان يكون ههنا بمعنى اول من عامك ويكون الظرف وصفة لقاما اي عاما ولو
كان بين زمان اسبق من عامك جعل الزمان زمان توسعا ولا يبعد ان يقال
ان جزء صفة المرفوع على توهم الجزء الموصوف لان ما بعد مذ قد يجر فيكون
كقوله ولا باعث الا ثنين عراها وقوله تعالى فاصدق واكن من الصالحين
فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا ونقول اذا لم تر زيدا يوما قبل امس
ما رايته مذ اول من امس فالم تر مذ يومين قبل امس قلت ما رايت مذ اول
من اول امس ولا يتجاوز ذلك واما اخر فقد المجيء عنه معنى التفضيل لا كلية

كما ذكرنا

في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل الا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما
مجردا من اللام او مع اللام ولما لم يكن معنى من مقدرا مع المجرد طابق بما هو
تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد يجرد الساداتي عن اللام اذا لاحت العينا
بمعنى العاجلة والحالي بمعنى الحلية العظيمة قال في سعي دنيا طالما قد مددت
وقالوا ان دعوت الي حلي وكرمه يوما سراة كرام الناس فادعنا وانما جاز ذلك
لانهما بمعنى التفضيل منهما واما حسنى في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا فيمن
قرا بالالف وسوى في قوله ولا تكرون من حسن سوي ولا تكرون من عاطه
يلين فليسا بتانيث احسن واسوا بل مصدران كالرجعى والبشرى فوله ولا يعمل
في مظهر الا اذا كان نسبيا وهو في المعنى لسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه
باعتبار اخر حمل غيره منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا الفصلوا بين احسن ومعموله باجنبي وهو الكحل
وبلك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت
ما رايت لعين زيد احسن فيها الكحل مثل قوله مررت علي وادي السباع ولا ارى
كوادي السباع حين يظلم وادي اقل به ركب انوف تاسة واخوف الا ما وثق الله سارا
اعلم ان مشابهة افعل التفضيل للفعل ضعيفة وكذا لاسم الفاعل ايضا كما تقدم
في الصفة المشبهة فلا يخرج الاسم الظاهر في الاعراب الا بشروط كما
تجيء وحكي يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت
برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور وترفع المضمر المستتر
الذي هو فاعل كان الذي مثل هذا الفعل لا يحتاج الى قوة الفاعل والمفعول فلهم
متفقون على انه لا ينصبه على انه مفعول به ما يوهمه ولذلك ما فعل ذلك على
الفعل الناصب له قال تعالى هو اعلم بمن يضل عن سبيله وكذا قوله واضرب
مثلا السيوف القواسيا ولا ينصب شبه المفعول كحسن الوجه اما انه لا ينصب المفعول
به فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو
نوطيئة للاضافة الى ما كان مرتفعا ولا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط التي
تجيء واذ رفع ذلك لا يضاف اليه هذا وتعدي افعل التفضيل الى المفعول به
الذي كان للفعل قبل بنا افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف
الفعل واسم الفاعل واذا جاز ذلك ان تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام ادتيا
الى المفعول كقوله في ضربي لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قولها وجب ذلك في الافعل
لضعفه واذ كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى الى به
افعل المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا ادري واعرف واجهل وذلك
لان افعالها وما ذيدت في مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم

لهته

الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدي اليه بحرف
الجر تعدي اليه الافعال بذلك الحرف ايضا نحو انا اميز منك بزيد واوي منك للشباب
ويتعدي الى الاول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام وبتي باسمار في الثاني نحو انا
اكسي منك لعمرو الثياب واعلم منك بزيد مطلقا وكان القياس ان يتعدي
الى الثاني ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدي بحرفي جر متماثلين لفظا ومعنى
الى شيئين من نوع واحد كمفعولي هما او زمانين او مكانين فان لم يكونا من نوع
كقولك دررت في البلد في يوم الجمعة جاز وقولك زرت العراق في بغداد وفي
رمضان في الخامس بدل الجزء من الكل ويستغني عن الضمير لشهرة الجزئية فان
اختلف معنى الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو ايي مع عمرو جاز وانتصاب تاليهما
المذكور عند الكوفيين بنصبه بنفسه للاضطرار اليه وعند البصريين بفعل
مقدر مدلول عليه بالفعل فيكون تاليهما مفعول الفعل والفعل مع مفعوله الاول
محذوف في اي انا اكسي منك بعمرو الثياب واعلم منك بزيد العلم مطلقا
ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لان الفعل بوجه لا ينصب واو لا مع اللام اما مع اللام
فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كما مر وقال صاحب المغني لا تجوز
حذف احد المفعولين دون الاخر في باب علمت فالاول نحو قد يتعلم الفواسد منا
علما زيد امنطلقا او علما بان زيدا منطلق قلت اختصر من هذا كله وابعد
من التكليف اعلم منك بانطلاق زيد وان كان العقل يفهم منه الحب والبغض
تعدي الى ما هو الثاني علمت في المعنى اي الحب والبغض يأتي نحو ما احب الي واشهى
الي وابغض اليك وامقت اليك واكره اليك لان افعالها تتعدى الى الحب والبغض
يأتي لهما ايضا قوله تعالى حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر وهذه كلها
بمعنى المفعول كاحمد واشهر واجن وقد مر انه غير قياسي وتتعدى الى المفعول
من اي فعل كان من كما تقدم وهذا هو المفعول الحاصل لافعل يصوغه على
هذه الصيغة وبنصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل والحال
لمشابهته له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز نحو احسن وجها
لانه بنصبها لانحلاله عن الفعل ايضا نحو زيد اقوى خلقا قوله الا اذا كان لشيء الخ
اخره هذه شروط رفع الافعل الظاهر قياسا بلا ضعف قوله لشيء هو حالا
في المثال المذكور وذلك لانه صفته قوله هو اي افعل في المعنى لسبب اي
لمتعلق ذلك الشيء والاشهر في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السبب لا
المسبب واحسن في مثال المتعلق رجلا وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة
هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفة لسبب اي ذلك المتعلق الذي هو
الكحل اذا اعتبرت الاول وملتفتا في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منتفيا



صفة مصدر محذوف اي مفضل تفضيلا منتفيا اي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول
فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل مساويا باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول
فالكحل الذي في عين بفضل الكحل الذي في اعين جميع الرجال وانما قلت جميع
الرجال مع ان لفظ رجلا في المثال المذكور مفرد لانه نكرة في سياق النفي فيكون
عاما ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل
وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل الحرفين متماثلين الى اسمين من نوع
واحد كما مر قلت باعتبار وباعتبار الثاني حالان الاول ومقترنا به كما تقول
فضلت زيدا راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول اي بالنظر اليه
يقال اعتبرت الشيء اي نظرت اليه ومراعيت حاله قوله لانه بمعنى حسن قال
المصنف وانما احتيج لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك
الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن
ههنا بمعنى حسن اذ المعنى ما رايت رجلا حسنا في عينه الكحل حسنا مثل ما
حسنة في عين زيد فعملا عمل فعل لانه لم في هذا المكان فعلا بمعناه قلت من
العلة التي اوردها تطرد في جميع افعل التفضيل فيلزم ما ذكر من جواز رفعه للظاهر
مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اي حسنا ابوه اكثر من حسنه
كما ان معنى احسن في عينها الكحل منه في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه
في عين زيد قوله مع انهم لم يرفعوا هذا قليل سيبويه وما وان الافعل انما عمل ههنا
مع ضعفه متابعة لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء
ويكون الكحل مبتدأ كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن
والجملة صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان في بدن منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون
قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبي وهو لا يجوز ذلك بل قد يجوز ذلك
في الفاعل القوي نحو مررت برجل كان عمرو صارعا بالاجنبي هنا بالاجنبي ما لا يكون
من جملة معمولات ذلك العامل الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه كبيه
والكحل مبتدأ وافضل خبره فله به متعلق من هذا الوجه وعند الكسائي والفراء
ليس الفصل ههنا بأجنبي لان المبتدأ معمول عندهما للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب
فان قلت قدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند
سيبويه بأجنبي قلت يقتضي الضمير في منه رجوعا الى غير مذكور وتعليل
سيبويه يطرد مع كون اللام مبنيا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد ونقل عن الرماني جواز ذلك في المثبت والسماع لم يثبت
الا في المنفي ولا مانع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا فيه
نحو قلما رايت رجلا احسن قوله ولك ان تقول يعني ان لك في هذا المثال

المضبوط بالضوابط المذكورة وجها اخص من الاول ولهذا تحذف المفضول المجرور
بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول ومعول بدل قولك منه
في عين زيد من عين زيد ولو على حذف المضاف اي مثل عين زيد لانه يفضل
الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول قوله
وان قدمت ذكر العين اي لان عبارة ثالثة اخص من الثانية وهو تقديم الاسم
الذي قلنا انه غير الاول على فعل التفضيل داخلا عليه كلمة التشبيه وحذف
ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل هذه المسئلة اذا لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افضل بالابتدا لانها
فرع الاولى ولامن التفضيلية مع مجرورها مقدرة ايضا بعد السبب المرفوع و
قولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك لعين زيد اي عينا كعين زيد
احسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رايت كعين زيد اي كعين زيد ولا
زايد عليها ومعنى ما رايت احسن فيها اي احسن فيها اي ولا هم
مثلها بحذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما
رايت كعين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل
الكل من الكل الى به للبيان اولان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من
عين ولم تذكر ان النقصان في اي شي ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل
صفة لقولك لعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد في الحسن
الكحل فيها زايد عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشي في الوصف زايدا عليه
في ذلك الوصف في حال واحدة وانما استغنت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة
قولك لعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها
وهذا هو المستفاد بعينه من احسن قولك فيها الكحل منه في عين زيد قوله
كواعد السباع حين يظلم واديا النصاب واديا على انه مفعول لاري وقوله كوادي
حال من لان صفة النكرة اذا تقدمت عليه انتصب على الحال ويجوز ان يكون عطف
بيان لقوله كواعد والكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزا كقولك عندي
مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا بما قبله لان كوادي السباع كما
كان احسن في عينه الكحل بدلا من العين والتقدير ما قبله ركب مبهم بوادي
السباع اخوف به تركب بوادي السباع قوله ولا اري الواو اعتراضية
قوله حين يظلم ظرف بمعنى الكاف اي واديا يشبه وادي السباع وقت
اظلامه ومائة قوله ماوي انه مصدر به على حذف المضاف اي وقت
وقاية الله وبه طرف لاخوف وهو بمعنى المفعول كما مر واحمد قوله ماله
اي بساوتوقفا وهو بفعله من تركيب اتى يحتى يعال يا تي اي يبيت وهو

منصوب

منصوب على التمييز من اقل كما في قولك ما رايت احسن منك ثوبا فيكون في العين فاعلا
مضافا الى المرفوع بافعل اي احسن ثوبه واقل باء ركب ابوح ولو عبرت بالعباد الا
قلت لا اري واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع لقوله عليه السلام من اباء
احب الى الله فيما الصوم منه في عشر ذي الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا
اري وادي اقل به ركب ما به من وادي السباع ثم قسم الاسما والحمد لله رب العالمين
حمد الشاكرين وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة
ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تا فعلت وتا التانيث الساكنة
قوله في نفسه خرج الحرف وكل اعتراض ورد على طرد الاسم اعني على قولنا كل اسم
فهو غير مقترن اعني الاعتراض بباب الغموض واسم الفاعل فهو وارد على عكس
حد الفعل اعني على قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اعني على
قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والامر اعني غير المتصرفة تفسي
وسيبويه وارد على طرد حد الفعل اي قولنا كل فعل فهو غير مقترن والجواب
عن الاعتراضات ما تقدم في حد الاسم وانما اختص بالفعل لانه موضوع له
لتحقيق التقريب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين وسوف
فسما تميما سيبويه حرفي التنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم
التضييق في الحال بقال نفست الخناق اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين
وتحذف سوف عند الناصب تقول اسوء وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد تحذف الواو وتسكن
الفا التي كان قبلها كما تسكن وقيل ان السين مقتوص من سوف دلالة بقلب الحرف
على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تاخير الفعل
من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسما ما ذكرنا
انهم وضعوا الاسما اصالة على الاعراب ما لا يكون من عمله وهو الجزم فلما نقص الجزم
بحرف سبي بدل الحرف فبني مجزوما اي ساكنا ولو كراهة الخروج عن اجماع النحاة
لحسن ادعا كون المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون لان عمل ما سمي جازما
لم يظهر فيه لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا
ان تكون ساكنة الاخر ومن ثم لا يطلب العلة لبنا على السكون وانما سمي
العامل عاملا لكونه غير اخر الكلمة عما تواصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا
ثم تقول ان نحو لم يغز ولم يرم ولم يحش مبني كما غزا رمى وحش وانما حذف
الاخر ليكون فرقا بين العرب المقدر اعرابه والمبني وذلك لانك رفع الفعل محل
الاعراب اذا كان حرفا يوهم سكونه انه لاستثقال الحركة عليه لا للبنا اي
حرف ليكون تنبيها على انه كان لبس الاعراب فيه بظاهر ليس بمقدر ايضا قوله الرواحل

ولي

الاعراب اي الحرف الاخير بلا علة بخلاف نحو يا سعي ويا فتى فانك اثبت حرف الاخر
يكون الاعراب فيه فان قيل لا سلم ان العامل انما يكون عاملا للتغيير اخر الكلمة
عما هو اصله بل انما يكون عاملا للتغيير عن حالة الى اخرى سواكانت الحالة الاولى
اصلا اخر الكلمة اي السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل وجود
العامل فنحن انما سمينا الجزم عاملا لانه اخر المضارع عن الرفع الذي هو محمول
وقوعه موقع الاسم وبجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع مقدم
على عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما وهو وقوعه موقع الاسم
فيكون الجازم طاردا على الرافع قلنا ليس زوال الرفع اثرا للجازم ومنسوبا اليه
بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع قد يكون اثرا للناصب ايضا فلم لا يجوز ان يكون
الناصب جازما واقصى ما يمكن في تشبيه قول النحاة ان يقال انه يكون بزوال الرفع
الى بدل وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسموا الناصب جازما لان
تغريفه باثره الوجودي اولى من تعريفه باثره العدمي ولما لم يكن للجازم
اثر وجودي عرفوه بالعدمي فيسمى جازما لانه يلزم على هذا ان يكون الناصب
في لن يضرب اولن يضربوا ولن يضربي جازما لازالة الرفع الى بدل ولو اخترنا
مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم الطاري
سقط الرفع الثابت بثبوت عامله وما نقله له بعد ذلك من ايجاد رفع فينسب
زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال عامل الرفع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف
ينسب زوال الرفع الى زوال عامله لم يرد الاعتراض المذكور وقوله وحوق نا
فعلت يعني اتصاله بضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق
مثناه ومجموعه مع السلامة الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في
المثنى الفان وفي الجمع واوان لم يحذف احدهما استثقل وان حذفت اليس
قوله ونا التاء الساكنة لانها انما سكنت للفرق بينهما وبين الاحقة
للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسمية لحقه الاسم وثقل الفعل قوله
الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح امع عن ضمير المرفوع
المتحرك بالواو وقوله ما دل اي فعل دلحتى لا ينتقض بامس ولم يحتج الى التصريح
بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال قوله زمانك اي قبل زمان تلفظ المتلفظ
به لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك اليوم تقول زيد يخرج
غدا خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل لفظها على زمان قبل زمان تلفظك
به لانك حال وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية فيدل على زمان تلفظه
ويخرج ايضا نحو اخرج في قولك اخرج اليوم فقال زيد اولس امس اخرج غدا
فانه يدل على زيادة قبل زمان تلفظ الحالي به واكثر ما يستعمل في الافتعال



الافتعالي من امثلة الفعل هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائي
واخبر المقصود به الحال ان قولك ابيع لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ
يقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة
فالكلام صدق والا فهو كذب واما بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته
بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلذا قيل ان الكلام الانشائي
لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام الخارج والكذب
عدم مطابقته فاذا لم يكن خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها واعلم ان
الماضي يتصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبي اما دعاء نحو رحمك الله واما امرا
لقوله رضي الله عنه في النهي اخر امر وقوله لاسيما اخاه بنفسه ويتصرف ايضا
بالاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها لقوله تعالى ونادى
اصحاب النار اصحاب الجنة وسوق الدين والعلة في الموضعين انه من حيث ان
المتكلم لوقوع الفعل قطعا كائنا وكذا مضى ثم هو يخبر عنه ويتصرف اليه
ايضا الا اذا كان منفيا بلا او ان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت فلا
يلزم تكرير نحو والله لا زرته ان مرض والماضي البارز على معناه قال والله لا عذبهم بعدها
سقم وينقلب ايضا اليه بدخول الشرطية وما يتضمن معناها نحو ان اتاني
عن الظرف المضاف نحو ما درشارف وما دامت السموات لتضمنها معنى ان اي ان
كانت قليلا او كثيرا وقد يبقى معربا على المضي لقوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما
دمت فيهم ويحتمل المضي والاستقبال بعد ممرض السوف نحو سوف علم اقتام قعد
وبعد كلما وحيثما لان في الثلثة رائحة الشرط وكذا بعد حرف التحضيض ليحتمل
الطلب والنفي نحو ما جئتني فتحدثني بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدا او صفة
لنكرة عامة كذلك نحو الذي اتاني فله درهم وكل رجل اتاني فله درهم لان فيها
رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدا قوله مبني على الفتح اما بناء وقع فعلي الاصل
لما ذكرناه في اول الكتاب واما بناء على الحركة فلمشابهة الاسم الموقوع موقعه
نحو برجل ضرب اي ضارب فالمضارع لما شابهت المشابهة التامة استحق الاعراب
وهو مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع
في المواضع المذكورة قبل وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا يعد فعلا ثلاثيا
ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على المصدر والزمان وبطلبه
المرفوع دائما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك ساكن اخره
كراهة توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة واما كان ضمير المرفوع
المتصل جزء الكلمة لان الضمير المتصل كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات
ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولا

ولهذا قالوا اصل مذ ومنذ وعليط مذابذ وعلايط قوله الضمير المرفوع احتراز عن
المنصوب نحو ضربك وضربنا فانه لا يسكن قوله المتحرك احتراز عن المرفوع
الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم وقوعه الى اربع متحركات واذا اتصل به الواو
او الف اخره لحقته قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت لوقوعه
مشتركا او تخصيصه بالسين فالهمزة للمتكلم لمفرد او للنون له مع غيره والتاء
للمخاطب والمؤنث والمونثين غيبه والياء للغايب غير مما وحروف المضارعة
مضمومة في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرف من الفعل غيره اذا لم تزده
نون تاكيد ولا نون جمع مونث قوله ما اشبه الاسم اي الفعل الذي اشبه
الاسم وانما عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا
ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين
ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا بقال ارتضع السخلان اذا اخذ كل
منهما حملة من الضرع وتقابلا لاوقت الرضاع قوله باحد حروف نأيت لوجه
المضارعة لان بيانها انها هو قوله لوقوعه مشتركا او تخصيصه بالسين
والتاء هنا للتبعيض او زيادة هذه الحروف على اول الماضي مع تغيير بعض
حركات سبب تحصل بجملته مشابهة المضارع للاسم وتلك الجملة وقوعه
مشتركا كما ذكرنا فالتاء فيه كما في قولك يزيد يضرب تقرون في القروء قوله
باحد حروف نأيت خرج الماضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه
مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصه
بقاء الموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم وهو
قوله لوقوعه مشتركا اي هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو
اقوى لانه اذا خالف القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال
الا القرينة ومقتضيات الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال
صيغة خاصة كالاخوية وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال
لحمله الحال حتى اختلف العقلاء فيه وقال الحكماء ان الحال ليس بزمان
موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التصنيف تثليثا و
الحال عند النحاة غير الان المختلف في كونه زمانا بل هو بعيني الان من
الزمان مع الاني سواء كان ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين وزمن
مثله تقول ان تصلي في قولك زيد يصلي حاد مع ان بعض فعل صلاته
ماض وبعضه باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الانات الكثيرة المتوالية
واقعة في الحال وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان
زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا زيدا لخرج فان اللام الداخلة في



فحيران اصلها ان يدخل في المبتدا ثم تاخرت عن الابتداء لدخولها في تدخل على
الاسم او على ما اشبهه الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتدا واما قولهم ان
زيدا في الدار فاقيام الظرف مقام حاصل كما يجيء في باب ان وعند الكوفيين
لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصه بالحال كانت في التخصيص فلذلك لا تغير
اذ زيدا السوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية
على افادة التاكيد فقط كما كانت تفيده ما دخلت على المبتدا قوله او قوعه
مشتركا او تخصيصه بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل لم يختص بواحد بسبب
حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال لم يختص با
حدهما بالسين وفعل المضارع معرب لمشابهة المذكورة عند البصريين
لاجل تواردة المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعراب
المضارع بالاصالة لا المشابهة وقد يعاند قد يرد ايضا عليه المخالفة بسبب
اشتراك الحروف الداخلة عليه الى اعرابه ليبين ذلك الحرف المشترك فيتبين
المضارع تبعا للتعيينه وذلك لقولك لا تضرب رفعه محض لكونه لا للنفي
دون النهي وجزمه دليل على كونه للنهي ونحو قولك ما تاكل السمك وتشرب
اللبن فنصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه على كونها للعطف
ونحو قولك ما بالله حاجة فيظلمك نصب فظلمك دليل على ان كون الفا
للسببيه ورفعه على كونها للعطف ونحو تضرب جزمه على كون
اللام للامر ونصبه على كونها لام كي ولام الجحود وتغيير المعنى بكل
واحد من الاعرابات المذكورة طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى نحو
نحو تضرب زيد ولن يضرب ولم تضرب كما يطرد الاعراب في الاسم
فيما لا يلتبس فيه الفاعل والمفعول نحو اكل الخبز زيد موسى كان المواضع هو
الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية
لها فانه يطرد في الاكثر الحكم الذي تبت عليه في الاقل نحو قام الوا وفي
تعدو وتعدوا وعدت هند لها في يعد ولذا حذف فعلا لمضارعة في تكرم وتكرمان
لها في اكرم وقوله فالهمزة للمتكلم تبين لها في حروف المضارعة ليعلم
انها لا تكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والا فقد اكرمت ايضا للمتكلم
وليست للمتكلم لشركتها مع الغائب والمخاطب فلا تكون الفعل تبينها مضارعا
فالنون للمتكلم وحده مقدرا كان او مولنا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا
مذكرين او مونثين او مختلفين وكذا يصلح للجميع بالاعتبارات الثلاث
وتقول الواحد المعظم نفعل ونفعلنا وتجوز من الجمع لعدم المعظم
كالجماعة ولم يجيء للواحد الغايب والمعظم والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام

المقدم المعتد به وانما لم يستعمل الواو من والبا للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان
او مثنى او مجموعا وللمؤنث الغايب وللمؤنثين ايضا والبا للغايب غير ما اي
غير المؤنث والمؤنثين فيكون لاربعة لواحد المذكر ومثناه ومجموعة ولجمعه
المؤنث قوله وحروف المضارعة مضمون ء في الرباعي سواكان حروفه اصلية
كتدحرج وفيه دابر كبكرم واصله بوكرم ويقطع ونقابل واصل الاتعال
ثلاثي ورباعي فيجب حرف المضارعة في الثلاثة لان الفتح لخفته لم والاصل فكان
بالثلاثي الاصل اولى ولان الرباعي اقل فاحتمل الاثقل الذي هو الضم وتركوا
الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستثقل عليها وكسر حروف المضارعة للاتباع
غير المجاز بين اذا كان الماضي مكسور العين كما يجيء في التصريف ويكسرون
الباء ايضا اذا كان بعدها باء اخري فلما ضموا في الرباعي الاصلي حروفه حمل عليه
الرباعي المزيد فيه كتفاعل وتفعلل وفتح غير الرباعي مثل الفتح لخفته واما اهراق
يهريق واسطاع يستطيع فمن باب زيد فيه الحرف على غير القياس كما يجيء
في التصريف قوله اذا لم تتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف في المضارع
المتصل به نون التاكيد فقال الجمهور منهم انه مبني اثر تركيبه مع النون والاعراب
الكائن كما يعرب الاسم المؤنث بالباء على الباء تركبا اوهلا اعرب مع هذا
الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على
ما قبلها قلت اما الان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي
اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولاسيما والنون من خواص الافعال
فيرجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين
واما ان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة علة اعراب الاسم واكثر
الافعال مبنية فيرجح الى البناء لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين
هذا مع ان للعرب داعيا الى الحرالى ترك اعراب ما قبل النون فرجحوا الذي
الداعي موجب السامع ضعفه وهذا اشتغال ما قبل النون المكونة بالحركة
المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والجمع المذكر والواحد المؤنث فتفتح في الاول
وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب
لم يبنوه مركبا مع التنوين بنا الفعل مع النون وايضا لم يكن التنوين مع امتزاج
قوي الا تري الى سقوطه في الوقف في الاضافة ومع اللام فلضعف
الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على نا التانيث وقال بعضهم جميع ما
اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن
لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المختلفة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار
الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب المصنف وقال بعضهم المضارع مع النون

للتركيب

372

للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل يضربان او الواو نحو هل يضربون او الياء نحو هل
تضربين لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينها والحروف الساكنين ة حكم الثابت
فنحو يضربن وتضربن يخشين وخشين اسند الى الاخر فالثلاث معرب مقدر
الاعراب لاشتغال محله بحركة الحرف فان قيل فاذا كانت معربة فلم لم تعوض النون من
الحركة كما عوض من نحو يضربان ويضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب بحركة
الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر قلت كراهة اجتماع النونات وانما لم
يبد الاعراب عندها ولا على نون التاكيد كما يبدا على يا النسب وتا التانيث لمشابهتها
للنون والاعراب قبل النون لا عليها فلمشابهتها لم تقلب الفا ولم تسقط قوله ولا نون
جمع احتراز فيه ايضا فالجمهور على ان الفعل بنى للحاقه قال سيبويه ان يضربن شا
بمعنى انه لما سكن اخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على يضربن جاز بناؤه ايضا
حملا عليه واذا جاز ذلك شبه الفعل بالفعل واخرجه عن اصله من البناء الاولى في الفعل
المشابهة للفعل ان يرد الى اصله من البناء وداعيا على بنائه وهو الزامهم
محل الاعراب الاسكان لمشابهة يخ يضربن وقال بعضهم هو معرب لضعف علة
البناء مقدر الاعراب لالزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب حرفا من
اجتماع النونين قوله واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز
مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون مثل يضرب والمتصل
به ذلك بالنون وحذفه مثل يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء
بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا
والحذف قوله فالصحيح المجرد الى اخره تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب
لان الاعراب مختلف انواعه كما اختلف انواع الاسماء فتحا نحو عيسى في الاسماء وبين
هما اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امر ما على الاسماء
فانه بين هناك التقديري والحريبين اللفظي لعدم انحصاره قوله فالصحيح
احتراز عن المعتل نحو يغزو يرمي فانه ليس بالضمة رفعا والسكون جزما
قوله المجرد عن ضمير بارز احتراز المتلبس بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان
ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والجمع والمخاطب المؤنث نحو يضربان
ويضربون وتضربين وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانكون الا بالضمة
والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجيء واما قيد الضمير بالبارز لانه
لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد
يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ويضرب بالضمة والفتحة
والسكون قوله والمتصل به ذلك اي المضارع المتصل به ذلك الضمير
المرفوع البارز وهو الالف والواو والامثلة الخمسة ترفع بالنون وتنصب

وتجره وكذفها الواو والفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يجز وان الاعراب
عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى تمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته
في الغنة للواو واما خص بالاتصال بالفعل اللاحق به الواو والياء والالف دون نحو يدعو
ويدعي ويخشى والقاضي وغلامي وان كان الاعراب جميعها مقدرا طابع مع كونها
معربة ليكون اللاحق به دلالة كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون
الفعل يضارعان مشابهة لالف ضاربان وواو يضربون مشابهتها الواو مضروبون
وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل الباء في فعلين على اخويه
الالف الواو وفي الحاق والنون وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله
اعني الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء حاصة اذا كان
على حرف واحد سيما اذا كانت تلك الحروف من حروف واللين فالهمة منها
كمنصور ومسكين وعمار وسقوط النون في الجزم ظاهر تكون علامة الرفع
وكذلك في النصب لان علامة الرفع لا يكون في حال النصب الا ان الرفع في الواحد
لما مع الناصب وجا الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى
بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة في صورة الجزم وتحذف هذه النونات
الخمسة مع نون التاكيد اما عند من قال الفعل منها مبني فظاهر واما عند من
قال باعراب الفعل معها فلاجتماع النونات فيكون الاعراب معها مقدرا
كما في قاض وتكسر بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى
وقرئ في الشواذ انعدانني وتفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في
الاسم وندر حذفها الا لاشيا المذكورة نظما ونثرا قال ابن اسرى
وتبقى لنا كي جلدك بالعير والمسك الذكي قولهم والمعل با
لواو والياء بالضمة تقديرا استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة
والكسرة ولم يستثقل الفتحة بعدهما لخفتها وربما يظهر في الضرورة
الرفع في الواو والياء كما يظهر في الاسم جرا لهما ورفعها قال بجواري
يلعبن في الصحراء ويقدر لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء قوله
ابا الله ان اسموا بيا مروان ولا اب وكذا اذا قال كاذ ابن بالقاع الفرق اندي
حواري يتعاطين الورق وقد تقدم في السعة ايضا كثيرا قولهم
في المثل اعط القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف
الصحيح وجره قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل
وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم
حذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال فلما دخل
الجازم فلما دخل لم يحدث في اخر الكلمة الا حرف علة مساوية للحركة

الحروف



الاحرف علة مساوية للحركة فحذفها واوقد لا يحذف الاحرف الثلاثة في الضرورة قال الا ترضا
والا ملعي وقال الم يا تيك والانباء تنمي فقدرانها كانت متحركة فحذفت حركة الجزم واوبنا
ان الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة الآن للاشباع كما في قوله فاظور فحق له
بشباع ورضا جا نحو لم يات في السعة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم
مثل يقوم زيد وهذا وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب
الفرا كالا يخفى الى ذلك المذهب ولعل اختيار الفعل لهذا حتى يسلم من الاعتراضات
الواردة على مذهب البصريين وهو ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع اسم
مرفوع كما في زيد يضرب وانما ارتفع ضارب او مجرورا ومنصوب نحو مر برجل يضرب
او رجلا يضرب وانما يرتفع لوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذا كالاسم فاعطي حق
اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وتلك الاعتراضات كارتفاعه في مواضع لا يقع فيها
الاسم كما في العامه نحو الذي يضرب في تحقيق قوم وسوف يقوم في خبر كاد كاد زيد
يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن الذي نحو يضرب ويقوم الزيدان
بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو علي ان ضارب خبر مبتدا محذوف
وكذا قايما ان الزيدان وتكفينا واقع موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره
اسما غير الاعراب في تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين موقع
قايم لا يقوم وحرف والسين كاجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله
صلاحيته وقوعه موقع الاسم كما في قوله ومالدت اسا وانما عدل عن ذلك
الاصل لما سيجي في بابه وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة
اما الماضي وما اتصلا بها انما دخلت في اول الكلمة تحدث الرفع نحو ولها اذا صل
المضارع اما الماضي واما المصدر وان لم يكن فيهما لمذا الرفع بل حدث الحروف
ما حالته عليها اولى اما احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفرا
وانما عدلها عامل الرفع والجزم لضعفه وقصوره في الجزم الكلمة وتعين المضا
للحالية بالآن وانفا وما في معناهما من الظروف لدالة على الحال وبلام الابتدا
عند الكوفيين كما مر قال بعضهم يتعين لها بنفسه بليس نحو ليس زيد يقوم
وما نحو ما يقوم زيدا وما زيد يقوم وبان نحو ان يقوم زيد وقال ابو علي
كذا ان لمطلق النفي وما النفي الحال وقد مضى الكلام على ما في بابها وسيجي الكلام
على ليس في بابه وتخلص للاستقبال بطرف ستقبل كاضرب غدا ونحوه
باسناده الى متوقع كيقوم القيمه وبا قتضايه طلب الفعل وذلك في الامر والنهي
والدعا والتخصيص والتمني والترجي والاستفاهم لان طلب الحاصل محال
وبكونه وعدا كقولك واعدا اكرمك واحسن الياك وبنفي التاكيد ولام القسم
اذ اللام تاكيد وهو انما يليق بما لم يحصل نحو والله لاضرب علي ضعف ولاضربن

واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يخبر المخاطب ان الحاصل
في الحال منتف بالتاكيد بالتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن المخاطب في الاغلب
ان يطلع على ضعفه او قوته لم يولد واذا كان جواب القسم ماضيا لفظا موجودا
في الحال كما مضى في بابها وينصرف الى الاستقبال بكل ناصب اوجازم فلما كانت
اذن الناصبة علامة للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فانها تحال وينصرف اليه
ايضا بلو المصدرية نحو ودوا لو تدهن فكذا بكل اداة شرط وان لم تعمل الا وفاقها
والموضوعة للشرط في الماضي يجوز ايضا كون الجزء مستقبلا لانه لازم الشرط
الذي هو مستقبل ولازم الشيء واقع في زمانه ويتخلص ايضا بحرف التنفيس فان
سيبويه ومن تبعه وبلا النفي ايضا وقال ابن مالك بل ينفي على صلاحيته للحال
وليس ببعيد كقوله تعالى ولا اقول لكم عندي خزائن الله الاية وينصرف
الى المضي بلم ولما الجازمة وقال بعضهم بل بما يدخلان على لفظ الماضي
فيقلبانه الى لفظ المضارع وينفي المعنى كما كان والاولى لان قلب
المعنى اظهر من قلب الكلام وينصرف الى المضي بلو غالبا وباذ وربما فانهما
موضوعان للماضي قوله وينتصب بان ولن واذن وكي وبان مقدرة
بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو واو فان مثل زيد ان تحسن الي وان
تصوموا خير لكم والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة وليست هذه
نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن فيهما الوجهان
ولن معناها النفي المستقبل مثل لن يرخ وانك ان تعتمد ما بعدها على ما
بعدها على قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت
بعد الواو والفا فلو جهان ولي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية
ذكر النواصب جملة ثم ذكر منها ما يعمل مضمرا فاخذ بفصل وهو قوله او فدان
تحسن الى اخره قوله والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة اعلم ان الثقيلة
يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء
كان معمول الفعل او لا نحو اتاك وانك قادم وسيء امعمول فعل التحقيق في احد قوليك
خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو متى زيد خارج وهل
زيد ذاهب يا بر وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي بلي ان وما تضمن
معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان الاسم مرفوعا او منصوبا
نحو ان زيد ذهب وان زيدا لقيته او لقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ
نحو قوله بني عليك وانت اهل ثنايه ولديك ان هو مستدرك بزيد
وقوله ايتما الديح تملها تمل وانما ضعف مجيء المضارع كحصول الفعل بين
الجازم مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند



المحمود



المحمود مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدأ لامتنا
ان يليه لقيته الا ما حكي الكوفيون في الشاذ ان نفسا اهلكته وملوا يضا عندهم
ليس مبتدأ بل هو مرفوع بفعل مقدر يفسره الفعل الناصب اي ان هلك او اهلك كما
مر في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على
الابتدا لكنه مبتدأ يجب كونه فعلا لطلب كلمة الشرط سواء ولي ها او لا ونقل عن
الاخفش ايضا عند عدم حزف الجواب مطلقا كما مر في المبتدا والابتدا وعند
الكوفيين الخبر والضمير كما تقدم في باب المبتدا وان كان ذلك الاسم منصوبا فان كان
الفعل بعده هو مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر
وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وان لم يشتغل
ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو عند الكوفيين منصوب
بالظاهر وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط
للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا في لفظ ان لكونها ام الباب ولم يجز ان تلي
كلمة الشرط على اسمه لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلام الاستفهام وعند البصريين
حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على
الشرط فيجوز عندهم ان قمت زيد نقم وان لم يا تني زيدا اضرب فهما معمولان
لمقدرين يفسرهما جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط
اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع
الذي هو اجنبي من الشرط واما لو كان المرفوع من جملة الشرط من جملة الشرط
فلا بعد فصلا ما نعا من الجوار نحو ان تضربني زيدا اضرب فان تقدمه المنصوب
فالفراء ايضا عند منع جزم الجواب مطلقا كما مر والمرفوع للعلة المذكورة و
الكسائي يفصل الفاصل فان كان ظرفا نحو اليوم اجزم الجزاء لا كالفصل نحو
ان تاتني اليوم غدا اتك وان تاتني اليك اقصد وان لم تكن ظرفا لم تجز
العلة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي وبجهل اياما
فمن يصطبر لها ويعرف لها ايامها الخير يعقب والقصيدة مكسورة القافية
والاكثر جعل المرفوع مبتدأ يجب اذا وقع المضارع اتفاقا او قصد الميل اليها
نحو ان قمت فزيد يقوم وكذا اكثر تصدير المنصوب بالفا فيرفع المضارع
اتفاقا نحو ان ضربني فزيدا اضرب ويجوز اعتراض القسم والدعا والنداء
والاسمية الاعتراضية بين الشرطية والجزا نحو ان تاتني والله انك وان تاتني
غفر الله لك انك وان تاتني انك وان تاتني ولا اخر اكرمك ولا يجوز عند البصريين
تقديم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان يضرب يضربك وكذا معمول
الجزا فلا يجوز زيدا ان جيئني فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان لكلمة الشرط

صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جاك فاكرمه لما ذكرنا في المنصوب
على شريطة التفسير ان ما لا ينتصب بفعله لا يفسر واما اذا قلت زيدا اذا جاك
يضرب او يضربه وزيدا حيث جاك تضرب او تضربه فان لم تجزاذا وحيث تجري
كلمات الشرط بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة يضرب او
يضربه فنصب ايضا اولى اذ الاصل يشتغل الفعل بالضمير لقبح زيد ضربت على تاويل
ضربته فان قيل اليس يكفي الضمير في اذا جاك وحين جاك قلت لو لم يكن الفعل
واقعا على زيد نحو زيد حين جاك يضرب نحو الكفي لكن لما كان واقعا عليه
معنى وهو الخبر في الحقيقة كان اظهار الضمير فيه اولى واما اذا اشتغل الفعل
بالضمير فرفع زيدا اولى لما بين في المنصوب على شريطة التفسير ان ذريعة زيد
بالرفع اولى من النصب وان اجريت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع
زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل يضرب اذا بالضمير اولى ان كان
واقعا على زيد لان جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا
يصير الضمير الذي في قولك زيد ان جاك فاكرمني او اذا جاك فاكرمني كفى
الضمير في الشرط واما الكوفيون فجوزوا تقديم معمول الجزا المجزوم على اداة
الشرط قالوا لان حق الجواب التقديم فنحو ان يضرب اضرب كان عند هم
في الاصل اضرب ان يضرب فلما تاخر الجواب المجزوم على الجوار قالوا والدليل
على ان مرتبته التقديم قوله يا اقرع ابن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك
تصرع فرفع الجواب مراعاة لاصله من التقديم ورد بمنع كون مرتبة الجزا قبل
الاداة لان الجزا من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف المبنية ومرتبة هو
اللازم وقوله يصرع ضرورة اما على حذف انا كقوله من تفعل الحسنات
الله يشكرها وقوله مدارسة للقرآن بدرسه والمرء عند الرشا ان
يلقها ذيب وقوله وابي مبني اشرف الجانب الذي به انت من بين الجوانب
تاطرفانه اي بعيني الشرط بين المبتدا والخبر الاضرورة فلا يقال زيد
ان لقيته كريم بل يقال فكريم اي فهو كريم حتى تكون الجملة الشرطية خبر
المبتدا واما تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جيتني لاكرمنك فسببي
وانما جاز تعليق اذا مع شرطه بين المبتدا والخبر في قوله تعالى انما امرنا
لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون فلعدم عراقة اذا في الشرطية واما
على التقديم والتاخير للضرورة اي انك تصرع اي يصرع اخوك ويجوز
ان يكون البيتان المذكوران هكذا واما تقديم معمول الشرط ما هو جواب
من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان للشرط صدر الكلام
بل هو دال عليه وكالعوض منه وفاك الكوفيون بل هو جواب له لفظا ايضا



لم يجزم ولم يصدر بالفا تقديره فهو جواب واقع في موقعه كما ذكرنا انه يجزم على
الجواب اذا تاخر عن الشرط وذلك نحو ان ضربتني فاضرب جواب من حيث المعنى
اتفاقا اذ التوقف مضمونة على حصول مثله ولهذا لم يحكم بالاقتران في قولك على
القدر مهما ان دخلت الدار عن البصرية ايضا لا يتقدر مع هذا التقدير جواب اخر
للشرط فان لم يكن جواب للشرط لانه عندهم يغني عنه فهو مثل استجارك
المذكور الذي هو كالعوض من المقدر اذا ذكرت احدهما لم يذكر الاخر ولا يجوز
عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التاخر عن الشرط فقد
هو الجواب للزوم جزمه وللزوم في نحو انت مكرم ان اكرمتني وجاز ضربت غلامه
ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد لرتبة الخبر عند البصرية بعد الشرط
وعند الكوفية قبل الاداة كما مر وقد يدخل الواو على ان المذكورة على جوابها مما
تقدم ولا يدخل الا اذا كان بعد الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزا من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمتني فالشتم بعيد من
اكرامك الشاتم وضده وهو المدح اولى بالاكرام وكذلك قوله اطلب العلم
ولو بالصين والظاهر ان الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية
وعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزا الكلام متعلقا به معنى بستا
لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طالق والطلاق ارادتي وقوله تري
كل من رميا وحاشاك فابنا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله صلى الله عليه
وسلم انا سيد ولد ادم ولا فخر فنقول في الاول زيد وان كان غنيا يخيل
وفي الثاني زيد يخيل وان كان غنيا فجواب الشرط في مثله مدلول الكلام
اي اذا كان غنيا فهو يخيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب
المقدر كما تقرر ولو اظهرته لم تذكر الجملة المذكورة ولا الواو والاعتراضية
ايضا لانه لا يوتى بالاتي صدر الكلام جملة متوسطة او متاخرة الخواب
الشرط ليست جملة اعتراضية وقال هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف
وهو ضد الشرط الذي المذكور قلنا انه هو الاولى بالجزا المذكور فالتقدير عند
زيد ان لم يكن غنيا وان كان بخيلا وقد تقدم في باب العطف جواز حذف
المعطوف عليه مع القرينة لكنه يلزمه ان يابى بالفا في الاختيار فتقول
زيد ان كان غنيا فيخيل لما تقدم من ان الشرط لا يلغى بين الشرط المبتدا والخبر
اختيارا واما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية فيجوز لان الاعتراضية
بين اي جزين من الكلام كانا بلا فصل اذا لم يكن احدهما حرفا وعن الزمخشري
انا لواو في مثله للحال فيكون الذي هو كالعوض عن الجزا عاملا في الشرط
نصبا على انه حالكا عمل جواب مبني عند بعضهم مبني النصب على انه ظرفه

ف

ومعنى الحال والظرف متقاربان ولا يصح اعتراض الخبرى عليه بان معنى الاستقبال
الذى فى ان ينافض معنى الحال الذى فى الواو ان حالية الحال باعتبار عامله هو
مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا او ضربته امس مجردا و
استفهامية شرط ان باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما واعلم انه اذا قصد
على الشرط ما فهو جواب فى المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا او معنى
نحو اضربك ان ضربتنى وان لم تعطنى وانما جاز ذلك حتى لا تعمل الاداة فى
الشرط لفظا كما لا تعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية او ما هو جزاء علة كله فيه
وقد يجئ فى الشعر مضارعا نحو انتك منتى تاتنى انشد سيبويه فقلت يحمل فوق
طوقك انها مطيقة من بانها لا يضيرها انك قال لا يضيرها من بانها تقوله
والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب بريد ان تقدم ما هو الجواب معنى على الطرف
الزمانية او المكانية من كلمات الشرط كمتى واذما وايان واين وحيثما وانى فلا
شبهة فى تضمنها للشرط اذ لا يصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام
وهذه الكلمات الصالحة لهما واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا
نحو من وما واى فان جا بعدها ما ظاهر احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية
نحو من اتانى فان كانت موصولة تنصبه بالفعل المتقدم وان كانت شرطية
فمبتدا والخبر مختلف فيه كما ذكر نا فى باب المبتدا والتقدير من اتانى فانه ولا تعمل
للفعل الذى بعد من الكلمات ان قدرناها موصولة وهو فى حال الجزم ان
كانت شرطية وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر لان جعلها
شرطية يحتاج الى حذف الجزا عند البصرية وجعله المتقدم كالعوض عنه
وان جا بعدها مضارع نحو انى من يانتنى فالوجه كونها موصولة ويجوز
جعلها شرطية على قبح فيجزم وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون ماضيا
فى الاختيار اذا تقدم ما هو جوابه معنى وان حيث بالطرف قبل من وما
واى على تقدير الاضافة الظروف الى الجمل فالواجب كما ذكر سيبويه
جعلها موصولة سوا الكلام المذكور خاص نحو تذكر اذ من اتانا من اكرمنا
او مضارع نحو تذكر حيث تفعله افعله وقد يجوز فى ضرورة الشعر
جعلها شرطية قال لبيد على حين من تلبث ذنوبه نجد بعدا فى المقام
تدابر فان قيل لم جاز الجزم فى السعة فى غلام من يضرب اضرب ولم
يجز فى نحو اتذكر من يانينا نكرمه واذ مضاف الى الزيادة كما ان المضاف
كذ قلت لان الغلام اعد لكلمة الشرط بسبب اضافتها اليها فصار كلمة
واحدة فيها معنى الشرط اذ سوى معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف
ولا يلزم تصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو فى الحقيقة

مضاف



مضاف الى مضمون تلك الجملة كما مر فى الظروف المبنية وذلك المضمون مصدر لكونه واقعا
على من اى الذكر وقت اكرمنا من يانينا فلم يصر مع من فى الكلمة الواحدة ولم يلتبس منه
الشرط اذ ليس مضافا اليه كما كان غلام مضافا اليه فلذا لم يلزم تصدر اذ كما لزم تصدر
غلام بل هو معمول لمذكر المقدر عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا تسقط امر التصدر
بتقدير اذ عليه فان قلت مع من دخول اذ عليه فى صدر كلام قلت يكفى كلمات الشرط والاستفهام
كونها فى صدر كلام ما نحو يده منى تضربه وكانى التى من يضربها يضربه قلت
قد مر فى المبتدا ان كلمة الشرط والاستفهام بالجمع امرين احدهما ان تتصل تلك الكلمة
بالفصل والثانى ان تحدث فى الجملة التى هى من تمام معنى من المعانى وذلك كان وكان
وظن واخواتها واما النفى لا تقول ما من تضرب اضرب وما من تقعد تقعد واما لا
فليست كما لانها تكفى فى اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع
ولكن تقول لا من يعطك تعطه ولا من يكرمه تكرمه وكذا تقول لان اتيتنى اعطيتنا
ولا ان قعدت عندك سالت عنا والظروف المضافة الى الجملة لا شك فى احداثها
فى الجمل معنى وهى تصيرها بمعنى المصدر ولا تنفى كلمة الشرط فى الحقيقة فى صدر
كلام لان المصدر مفرد وليس الصلة وخبر المبتدا كذلك فان قيل خبر المبتدا اذا
كان جملة يصير سبب المبتدا فى تقدير المفرد قلت لا نسلم واما الدليل على ذلك
فان هذا دعوى من بعض النحاة بلا برهان وكونها فى محل الرفع لا يدل على تقديرها
بالمفرد بل يكفى فى تقدير الاعرابى فى الجمل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه وقد
ما انا بخيل ولكن ان تاتنى اعطك لان لكن لا تفيد معنى الجملة التى بعدها بل تفيد
ما قبلها كما يجئ فى الحروف المشبهة بالفعل قال قلست عللا البك كافة ولكن
متى تستزد القوم يزدوا وما قول وما ذاك ان كابن عمى ولا اخى ولكن متى ما
املك الصر انفع برفع انفع لان التوانى مرفوعه على التقديم والتاخير نصر ى
الشعر كما مر فى قوله انك ان يصرع اخوك يصرع ومتى شرطة بلا شبهة فيجزم
اذ لا يجئ موصولة كما ومن واى واما اذا المفاجاة فيضعف مجئ من وما واى شرطة
بعدها نحو مررت به فاذا من يانه تعطه كما يجوز فاذا من يانه تعطيه على
ان من موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح
اذ ليست مضافة اليه واما عدم وقوع ابن ونحو متى وايان من الظروف بعدها
فلاختصاصها بالجملة الاسمية ومن كان مذهبه اذا المفاجاة مضافة الى الجمل
بعدها يجب ان لا يجيز وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتدا اى فاذا
هو من يانه يعطه لما ذكرنا فى امتناع ابدال اذ من يانا نكرمه والاضمار
يحسن بعد اذا المفاجاة الا ترى الى حذف الخبر فى سل فخرجت فاذا السبع واما
فان كان بعدها من او ما او اى وبعدها فعل مضارع فانه يصح جعلها شرطية

ل
ك

لان الجواب لا ما دون كلمة الشرط التي تعمل كما جي ذ في حروف الشرط وبفتح ه
جزء الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا كما قلنا في ايتك اذا تاتيني فالاول مجزوم
موصوله نحو اما من ياتني فاني اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية
وموصولة نحو اما من اتاني فاني اكرمه قال تعالى واما ان كان من المقربين فروح
وريحان فلا يكون بعد ان واخواتها وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الا موصو
لتا ثيرها معاني فيما بعدها وكان قياس بمزق الاستفهام ان لا تدخل على كلمات
الشرط لكن لهذ والاستعمال سعة الا ترى الى دخولها على الواو والفاء وثم في نحو
امن يضربك تضربه وابن لقيته ستمنه فاذ قدرت في كان ضمير الشان بعدان
صح فيه كما ياتي في الحروف المشبهة بالفعل لقوله ان من لام بي حسان الم ذ عصمة
ز في المخطوب وذلك لان كلم الشرط لم تكن اذن تلك النواسخ ز في الحقيقه ولذا
جاز كونها المعمول الثاني لهذه النواسخ جملة مصدرة بكلم الشرط نحو كان
زيدا من يضربه اضربه ولقد قدمت ههنا الجزء الثاني على الاول فقلت كان
من يضربه زيد له بجر لانه ولي اذ الشرط الموتر ز في الجملة واما قولك علمت
ايهم زيد وعلمت ازيد ز الدار ام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه ز في باب
المبتدا واعلم ان الجزء المحذوف عند قيام القرينه يقال ان ايتني اكرمك فتقول
وانا ان اتيتني وكذا ز لو قال الله تعالى ولوان قرانا سيرت به الجبال
الاية واذا حذف جواب الشرط الجازم حذفا لواجب في الاختيار ان لا يجزم الشرط
بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم افعل لبيلا الا لم في الشرط كما لم يعمل
ز في الجزء قوله وان كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير واما قوله اذ يصرع
اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم
نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم
ومثله قليل الد يات في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجي الا ز ضرورة ه
الشعر قال من يلد بني صبي وكنت منه كالشجى بين حلقه واليد والوجود
كونهما مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين نحو ان ضربتني
ضربتك او ماضيين معنى نحو ان لم تضربني لم اضربك او اضربك او احدهما
ماضيا لفظا والاخر معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتك
وان خالفا ماضيا او مضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزء مضارعا لقوله
تعالى من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف وعكسه ضعيف الوجوه نحو ان
تزرني ازرك لان الادلة اذن توتر ز في الفعل الابعد ينقله الى معنى المستقبل
من غير ان توتر في الاقرب شيا بغير المعنى ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه
مضيا واستقبالا نحو ان زرتني اكرمتك واعطك وان زرتني اكرمك واعطيتك





واذا ذكر بعد الشرط فليس له مرد بوله لا يكون نحو ان تحسني اعصيك او صلة
نحو ان تضرب الذي اضربه يضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرني ه
احسن اليك فيجب جزمه كلوذه توكيدا لفظيا واما ان يختلفا لفظا او معنى نحو
ان ياتني يسالا حسن اليك يجب رفعه حالا وان جاز ان يكون مفعول الشرط تقدير
ان نحو ان تامرني اذهب اطعك اي تامرني بان اذهب فهو منصوب المحل على انه
مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو من يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فهو
بدل من الاول واما ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان يضرب يضرب اي يسير وحكمه
حكم المخالف للاول لفظا ومعنى نحو ان ياتني وكذلك الحكم ان جا الفعل بعد الجزا
فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تاتني تحسن اليك احسن اليك والمختلفان لفظا
ومعنى نحو ان زرتني اكرمك اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان تعتن الي
انك اخر والمختلفان معنى لا معنى نحو ان تاتني اضرب اضرب اي اسير فان
جامع المتوسط اواو وفا او ثم فالوجه الجزم ولذلك التنصيص مع الواو والفا على
الضرب كما ذكر ونازع واو السببيه والواو الجمع وكذا ز في الفعل المتاخر وبعضا لى ذلك
ز في المتاخر جواز استيناف ايضا نحو ان يقم انك فاحسن اليك او واحسن اليك
قال ابن السراج اذا قلت محمد ان تامر بالمعروف فعطفت فعلا على ما قبل ان كان
من شكل الاول ارفعته لا غير نحو محمد ان تامر بالمعروف وتنه عن المنكر فكذ فيه ايضا والمعطوف
تدنه اوجه الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف وان
عطفت ما يصلح للاول والثاني نحو محمد ان تامر بالمعروف وتشكر فيه اربعة
اوجه الرفع على جمعين على العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب
على الصرف والجزم على عطفا على الثاني قوله وان كان الثاني فالوجهان
اي ان كان الثاني اي الجزا مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك الجزا وجهان
الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم ز في الجواب
للجوار فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب فعند النحاة الرفع ز وذلك الجواب
لاحد وجهين اما لكونه ز نية التقديم واما لنية الفا قيل الفعل وفيه نظر
لان هذين الوجهين يختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان
يقال تغير عمل ان وضعت في هذه الصورة عن جزم ما بعد الجواب لحيلولة
الماضي بينهما وبينه غير معمول فيه فلما لم يعمل في الجزا فتكون الاداة جازمة
لشي واحد وهو الشرط تقديرا كما يجوز سايرا لجوازم عملا واحدا كلم ولما ولام
الامر ولا م النهي وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزا معنى تقول
هو جزا غير معمول فيه وذلك لضعف ان عن العمل في المتقدم عليها واما الكوفيون

فيقولون انما لم يجز عندهم للجواز قوله واذا كان الجزا ماضيا بغير فقد لفظا
او معنى لم يجز الا وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفا
وعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناه او لولا يكون شرطها الا
فعلا غير مصدر بني من الحروف لشدة طلبها للافعال بل جيئ مضارعا مصدرا
من حملها بلا ولم فلا لها الكثرة استغنا لها لم تحطها العامل كجيئ بلام
واما لم فلا لها التغيير ها معنى لشرط المضارع الى الماضي صارت كجزء مع
قله حروفها اما لما اختها فلكثرة الحروف ولا يصدر الماضي شرطا بلا فلا يجوز
ان لا ضرب ولا ستة لقلة دخولها في الماضي فعلى هذا لا تقول ان سيفعل
وان لن يفعل وان ما يفعل وان قد فعلت وان قد يفعل ولا يكون الطلب حملة
طلبيه ولا انشائيه لاوضع اداة الشرط على ان تجعل الخبر الذي يليها
مفروض الصدق اما في الماضي نحو ان جيئتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان
زرتني اكرمتك واما الجزا فليس مبنيا مفروضا بل هو مترتب على الجزا مفروض
مفروض فجاز وقوعه طلبيه وانشائيه نحو ان لقيت زيدا فاكرمه
وان دخلت الدار فانت حر فلعبدك عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية
وفعليه مصدريا بي حرف كان فنقول اذا كان الجزا ما يصلح ان يقع
شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية
من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابطه بينهما
واولى الاشيا لمناسبته للجزا معنى لان معناه التعقيب بلا فصل
والجزا متعقب الشرط كذلك هذا في حقها لفظا واما اذا استعملها قبل
الاسمية اقل من القليل لفظها وكون معناها من الجزا بعد من معنى
الفا وذلك لتاويله بان وجود الشرط مقتضيا لوجود الجزا ومتحتما
عليه ثبت لهذا ان الجزا ان كان جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض والتحضيض والدعا والتذا يجب مقارنتها بالفا علامة
الجزا وكذا اذا كانت انشائيه كنعم وبيس وكل ما تضمن معنى انشا المدح
وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كان جملة اسمية سوا قصدت
بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تعدد ضمير فلهم عبادك
او لا نحو ان جيئني فانت مكرم واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
فلتقدير القسم لا بجيئ بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى والذا تلي
عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم ويجوز ان يكون
اذا المجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط كما لم يلاحظ في قوله تعالى
والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله اذا ما غضبوا هم يغفرون

وفر



فقد تحذف علامة الجزا ضرورة في موضع الضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله
يشكرها ويروي من يفعل الخير فالرحمن يشكرها فلا ضرورة اذن واجاز
الكوفية حذف العلامة اختيارا استدلالا بقوله تعالى ايتما تكونوا يدرككم
الموت على قراءة الرفع وهي شاذة وتجب الفا ايضا اذا كان فعليه مصدريه
بحرف سوي لا ولم وفي المضارع فيجيئ في الماضي مصدره بعد ظاهره
او مقدرة نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان فيصدقه قد
من قبل فصدقت او مصدرا ما او لا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني
فلا ضربتك ولا شتمتك وفي المضارع مصدرا بلي وسوف والسين وما
هذا كله لان هذه الاشيا لم تقع شرطا فلا يقع ايضا جزا الا مع العلامة الجزا
فنحو الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر او المصدر بلا ولم
اما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلم يدخلها الفا صلا نحو
ان ضربتني ضربتك او لم اضربك لان لها مع مناسبتها لفظا للشرط على ما
بينا تعلقا بكلمته معنويا وذلك بالفلا بها الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا
اذن الى العلامة بخلاف المضارع المجرد المصدر بلا فانه يجوز فيهما الفا وتركه
اما الفا فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة
فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم افعل واما تركه فلشبهه برما تير
فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع ان
لا صالحة لهما على الصحيح فالاداة خاصتها للاستقبال وهو نوع تاثير
قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقال تعالى من يومئذ عن يره فلا تحافتا
وقال لا يجوز دخول الفا وتركها في لم ولما بثبت وقال تعالى في المثبت انا كنا
منكم الف فعليوا وقال ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير
المبتدا في الاخير ليكون جملة اسمية في التقدير وقال المبرد حاجة
اليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس اذ المضارع صالح للجزا بنفسه
فلو لا انه خبر المبتدا لم يدخل عليه الفا وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفا
في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للاقيسيه وان ثبت نحو قولك
ان غبن فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير
مبتدا الاضمير الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وبعد ان وطولها
للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سوا كانت الجملة
فعليه او اسميه لم تدخل الفا لان الهمزة من بين جميع ما تغير معنى الكلام
يجوز دخولها على اداة الشرط فتقدر تقدم الهمزة على اداة الشرط
نحو قولك ان اكرمتك تكرمني كانك قلت ان اكرمتك تكرمني قال الله تعالى

ارايت ان كذب وتولى فالاستفهام على الحقيقة لانهما اصلها قال تعالى قل ارايتكم ان اتاكم
عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون وقل ارايتم ان اخذ الله سمعكم
وابصاركم وختم على قلوبكم من اله غير الله ويجوز دخول الفاء فيها لعدم
عراقتها قال تعالى ان كنت علمتيه فقد علمته تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك
وتقول ان اكرمتك فعلى اكرمني والمصنف قال وقد احسن مع ان بعض ما ذكره
كلاما اعايد خل الفاء الدالة على توكيد الاداة من حيث المعنى واجرا معتى وبعضهم ما
لتاثير تخليصه للاستقبال اذ كان مضارعا وقلبه الى ان كان ماضيا فلم يدخل
على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن لتخصصه للاستقبال بدون اداة الشرط
وكذا الانشائية لتجردها عن الزمان وفي الطلبية لتخصصها للاستقبال
ولم يدخل على الماضي البتة على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة
او مقدرة لانها اذن متمحض للماضي وذلك لان قد لتحقيق مضمونها دخلت
عليه ماضيا او مضارعا وما تاكد وسيخ لم ينقلب ولم ينقطع على انه قد
حا قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال
قال واما دخل على المضارع المجرد كقوله ز ونقدير الاسمية على ما ذكرنا
من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقال ان لا وان كانت للاستقبال قد
تخرج للنفي افادة الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء على وكان قياس
ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية نحو ان جيتني فانت مكرم لان
الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان يكون
شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط
لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته واذا كان قميصه قد من دبر
كان لان القرائن التي تستفاد منها في الكلام الذي يقع فيه الزمن الماضي
فقط وذلك لانه تدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي
تخصيصه يعلم من خبره نحو كان قائما لمطلق الحدوث يستفاد من
خبره لانه يدل على تعيين الحادث من دون الحدوث فمن كان قائما
في الزمن الماضي زيد قائم فكان مدلوله هو الزمن الماضي فقط ومع
النص على الماضي لا يمكن استفاده الاستقبال وهذا من خصائص كان
دون سائر الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدخل
خبره عليه وكذا بات فيهما ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون معنى فرض
الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته واذا كان قميصه وان كان وقد يتحقق يكون
الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل وقد يستعمل الماضي في الخبر
متحقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل لقوله تعالى واذا نبئه هو



حزنا ونحو قولك انت ولو اعطيت ما لا تحمل وانت وان صرت امير الا اهانك
وقال المصنف التقدير ان ثبت خوفك اذنبه ليكون الشرط مستقبلا وليس لان
الغرض ان ذلك ثابت فلم يعرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان والاستقبال
ايضا نحو كنت غداجالسا فانني ينظر الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن الغار
في جميع الافعال لسبب الصيغة الطارية على حوس الكلمة تكون الشرط
في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل قوله ان كنت قلته وهو ظاهر
الفساد لان هذه الحكاية انما جرى يوم القيمة وكون عيسى عليه السلام
قائلا لذلك او غير قائل انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بتعيين زمان
كنت اعطيتني امس فسوف اكافيك اليوم وقوله تعالى ان كان قميصه
قد من دبر في الماضي قوله صحيح اذ مع الجملة الاسمية مع الفاء الشرط ان
لا تكون الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام الفاء اي مناسبة
بين معنيها قوله وان مقدرة بعد لام الامر والنهي والاستفهام والعرض
والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة
واشتم لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر اعلم
ان كلا ما يجاب بالفاء ينتصب المضارع بعد الفاء بتقدير ان يجاب مضارع م
مجزوم الا النفي لان غير النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب اظهر في تضمن
معنى الشرط اذا ذكر بعض ما يصلح للجزا من الخبر وذلك لان كل كلام لابد من حامل
للمتكلم عليه وحامله على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه تقول ضرب
زيد وما ضرب زيدا اذا قصدت افهام المخاطب ضرب زيد او عدم ضربه
واما الحامل في الكلام الطلبي فكون الطلب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره و
معنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى
الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم يذكر بعد ما يصح توقفه
على المطلوب جواز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان
ذكرت بعده ذلك علم على طنه كون المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت
بعض ذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر
ذلك الشيء ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد حمله على المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم
لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره اذ قد يخبر
بشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فاذا
جئت ايضا بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء المضمون تم بتبادر فهم المخاطب الى انه
جزاء واذ ذلك فالطلب لما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب اما لذاته او لغيره وفي
ذلك الغير فالاولى ان يكون له فلما اقترن في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء بعد معنى الشرط جاز لذ

ض

ان تحذف فالسببية وتجزم به للجزاء فقد وبان اجزاء هذه الاشياء لابان مقدرة ظاهر
مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوائل كانت فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب وذهب
غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستقراهم
اسناد الجزم الى الفعل وليس باستعداد وهو بعيد لانه اذا جاز ان تجزم الاسم المتضمن
معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا ثم اعلم انه
يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك ويعبد وشرعان
يلم الناس والله امرا فعل خير فثبت عليه وكذلك اسمي الافعال
نحو صه ومرادنا بالامر المقدر نحو الاسد الاسد نخ وانما لم ينتصب الفعل
في جواب هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفاء وجب للنصب
صريح الامر والنهي انفا لان فا السببية قد ترفع ما بعدها مع بقائها على
معنى السببية كما مر في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولم تقدر نا
حدث عليك فيجزع ومع الرفع لضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع
يحتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهي في سائر الاسماء الاتمائية
مشابهة للشرط وعده يتوف مدلولها في اذا منوبة معنى السببية
في الفا فاريد ان يكون قبل الفاء صريحا لامر الغرض في الامر به حتى
ان ضعف دلالة السببية في الفا بان برتفع الفعل بعدها كما كان صريح
الامر قبلها اشد تقويته لسببيتها مما هو محمول على الامر من اسم الفعل و
غيره واما الجزم فهو نص في السببية لا يضعف معناها معه فلم يحتج
الى صريح الامر بل تكفي معناه وقيل في قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم
من عذاب اليم الى قوله يغفر لكم نظير جواب لقوله تؤمنون لانه بمعنى
امنوا وليس بجواب هل ادلكم ان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا مانع ان يقول
في جوابه كما مر في لام الامر في قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا وقاك
المبرد في جواب مثله ان تقيموا جواب اقيموا مقدرا اي قل اقيموا يقيموا وليس
بشيء لانه مثل كن فيكون على قراءة بن عامر وفيه من التكلف ما فيه قوله اذا قصد
السببية اما اذا قصد الاستيناف نحو فمه يدعوك الامير قال وقال زايدهم
امسوا انا واياها كل حيف امرئ يحري بمقدار والوصف نحو وليا يرتني على قراءة الرفع
او الحال نحو ذرهم يخوضوا يلعبوا ولا تمنن تستكثر وجه الرفع في مثله من
حصرها تكرر الجزم على الجزء والرفع اما على الاستيناف اي انه ممن يحضرها
ويجوز في ذكره تقوله ذلك الرفع على الاستيناف او الحال والجزم وقوله تعالى
واضرب لهم طريقا في البحر يبسا اما حالا او قطع وكذا قوله وسوائرا وطها ومما
جاء لا بعد الشرط الصريح قوله الخطفة مبني تاله تعشوا الى ضوء نار تجد حطبا



خيرا او نارا فاحما ويجوز في مثله البدل الا ان الثاني بعد حرف الاول بخلاف قولك ان تاتني تقراء
اعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجيء بعد الخبر اطلاقا سواء كان الشرط او مقدرا بالفعل الصدر
الفا او الواو او ثم نحو ان تاتني فانك واحدث ذلك واتني انك فاحدث ذلك فتجزم ما بعد الفا على العطف
وترفعه على القطع وتنصبه على الفا للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات
وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفا نحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم
وجزما ولا مانع في العربية من النصب فاذا جيء بثم جاز الجزم والرفع دون النصب قال
تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا امثالكم وقال زياد بفاتلوكم بولوكم الادبار ثم
لا ينصرون فلما كان فا السببية بعد الطلب واقفا موقع المجزوم جاز جزم المعطوف
عليه فالنعابي فاصدق وكن من الصالحين فالادعني فاذهب حاميا ذمة ما والعلي احاسادها
الذي يقال عطفا ان على التوهم كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيا اذا
كان خابيا جزم الثاني لان الاول قد يدخله الماء جزموا الثاني لان الاول قد يكون مجزوما قوله
وامتنع لا تكفر تدخل النار ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل وقال غيره بل
يجب ان يكون المقدر مثل المظهر نيابا واما قوله هم في الغرض الادنى رسل فنصب
خبرا اي ان تنزل نصب فلان كلمة الغرض الانكار دخلت على حروف النفي فنفيد الاثبات
وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد له ساعدة نقل قوله مثال الامر صيغة تطلب
بها الفعل من الفاعل المخاطب تحذف حروف المضارعة وحكم آخره حكم المجزوم فان كان
بعد ساكن وليس بر باعي ردت ما منه وصل مضموما ان كان بعد ضمة مكسورا
فيما سواه مثل اقتل اضرب امنه ووصل مضموما عالم وان كان رباعيا مفتوحة
مفتوحة لو قالت صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل ما تسميه
النحاة امرا وذلك انهم يسمون به كل ما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل
المخاطب بحذف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء والمسمى
امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء وطلب به الفعل
على وجه الخضوع الى الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحمه من غير وسؤل للشفاعة
او لم يطلب به الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا وللتهديد نحو اعملوا
ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمي النحاة جميع ذلك امرا
لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر ولكذا
الكلام في النهي فان قولك لا يواخذني نحو اللهم لا تواخذني بما فعلت عاما في
اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب ليخرج نحو
ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال له امر الغايب وكذا
يخرج نحو لا فعل انا وليحمل خطاياكم فان قيل الامر اعم من قولنا
امر الغايب وكلما يصدق عليه الاعم قلت

لانسلم ان لفظ الامر واصطلاح النحاة اعم من امر الغايب او مراده هو بالامر
الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من الامر المضاف الى شئ اخر
قوله تحذف حرف المضارعة تخرج نحو قوله لتقم انت يا انس قد مر قوله
حكم الماضي حكم المجزوم وقال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة كما
في قول حسان يمدحون تعد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر مبالا قالوا
حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف
امر الغايب فانه اقل استعمالا منه ولم يجزم ما تلك اللام المقدرة وقال
البصريون هو مبني على السكون لانه جعل اخره كاخر المجزوم في
حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر في باب المجزوم
ان يكون مجزوما باللام كما مر الغايب لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة
لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اي الموازنة فرجع الى اصله
من البناء فبقي اخره محذوفا كما كان في الاصل محذوفا **قوله**
فان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة متحرك او ساكن فان كان اصالة
متحرك فاما كان حركته اصلية لم تقدر الى اجتلاب همزة الوصل بل بدلا
من الامر الذي المتحرك نحو تكلم من يتكلم وتقاتل من تقاتل وتدحرج
من تدحرج وقاتل من تقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر
فان كان حذف بعد حرف المضارعة وذلك المتحرك لاجل ذلك علة حذوفه
وهي حرف المضارعة وذلك المحذوف اما ان اتيه فلاجتماع الهمزتين واما
في نقيه وتقيم وتقيم فطردا للباب وحملا لسائر حروف المضارعة عالى الهمزة
وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحرك ابتدي بالمتحرك بالحركة
المنقول نحو قل وعد وخف وبع وهب **فان قيل** كما في حذف الهمزة المتحركة
في يقم لاجل حرف المضارعة حذف الواو الساكنة في يعد ويهب ايضا وذلك للحمل
على يعد ونهب فالياء كما يجيء في التصريف فلم لم يرد الساكن بعد حرف المضارعة
في الامر كما ورد في المتحرك **قلت** لانه لو ورد لاجتلب له همزة الوصل نحو اضرب
اقتل انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل نحو مضارع افعل ما فعل الا قياس
بناء المضارع في جميع الافعال الا ما ورد حرف المضارعة الماضي نحو كرم يكرم وضرب
يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما تحذف همزة الوصل
الثابتة في الماضي استغناء بحركة حرف المضارعة عنها وكان قياس يكرم يا كرم
لان الهمزة وان كانت زايدة الا انها همزة قطع فحذفت همزة الماضي في اكرم
لاجتماع همزتين كما باتي في التصريف وحمل سائر حروف المضارعة **قوله**
وليس برباعي يعني بعد باب افعل وحده فانه هو الرباعي الذي ما بعد مضارعة

ساكن



ساكن فقط ويعني بالرباعي ما ماضية على اربعة احرف **قوله** مضمومة ان كان بعده
ضمة مكسور فيما سواه اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسر في الاسماء كانت او
في الافعال او في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا لعلة كما يجيء في التصريف وانما
انضمت فيما انضم ثالثه في الامر كاقتل او في غيره كانطلق واقتدر ايتاعا واستقبالا لله
للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه واذا بني الامر على حرف
واحد كقه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من حذف السكت
كما يجيء في اخر الكتاب **قوله** فعلما لم يسم فاعله وهو ما حذف فاعله فان
كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره ويضم الثالث من همزة الوصل او الثاني
مع الياء نحو اللبس ومعتل العين الاقصح قيل وبيع وجيء الاسماء والواو ومثله
باب اختير وانقتل دون استخير واقتم وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل
اخره وهو معتل العين بقلب فيه الفاء نحو هم فعلما لم يسم فاعله اي مفعوله
الفعل الذي لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه بني له ويجوز ان يريد
بما لفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم
فعل الماضي وفعل المضارع قوله ما حذف فاعله هو مطرد عند سيبويه
واما على مذهب الكسائي نحو ضربني ضرب زيد او مهوان الفاعل يحذف
في الاول على ما مر في باب التنازع على مذهب الاخفش وهو ما حكى عنه ابو علي
في كتاب الشعر قال وجدوا في الحمل حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا
بقوله تعالى اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المصنف حد تام الا ان يقال هو ما
غير عن صيغة لاجل حذف فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل
اخره هذا عام في كل ماض سواء كان ثلاثيا بمجرد الضرب او مزيدا فيه كتدحرج
وانما غير عن صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يغير لالتبس المفعول المرفوع
لمشابهته مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الشايع دون
المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا عنده وانما غير الثلاثي الى وزن فعل دون سائر
الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال لضرورة معناه بما يقوم به فلما حذف
منه ذلك خيف ان يلتبس في اول وهلة النظر تقسيم الاسماء فجعل على وزن لا يكون
الا في الاسماء ولكسر الاول وضم الثاني ليحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة
الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ثم حمل غير
الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر لان التبس الماضي المبني للمفعول
بالامر من ذلك الباب اذا وقفت عليه واتصل ما قبله نحو الاستخراج فلو لم
يضم بعد الياء ايضا فيما اوله تاء زايدة وهو نحو تكلم وتقاتل وتدحرج لالتبس
في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع اله نحو قطع وتجاهل وتدحرج قوله

فعل ما لم يسم فاعله

مثله قوله باب اخبر والقيد ان يعني يائي افتعل وانفعل من معتل العين كباب
التلائي المعتل العين في مجيي الوحان التلاثة وبها المشاركة له في علتهما
وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف
العلة في افتعل قاف وهذا الحرف لا يوثر في الحركة العلمية واما في الفعل فما قبل
حرف العلة في افتعل كما كان في التلائي المجرد فقوله دون استخبر واقيم يعني
ان يائي استفعل وافعل مغايران العين لا يجيء فيهما الاخلاص الكسر دون الضم
والاشمام لان سببهما في التلائي المجرد الياء بين المذكورين ضم ما قبل حرف
العلة كما ذكرنا وما قبلها في يائي استفعل وافعل ساكن فلا بد من نقل حركة
عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو نقول وتبيع فتخاف على ما يجيء
في التصريف ان شاء الله تعالى واعلم ان شرط حركة العين الى ما قبلها
في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا تنقل في نحو طوى
ولا قوي ولا يستحيي ولا يطوي على هذا ولا احوى واما لم يفعل
ذلك لما يجيء في التصريف في باب الاعلال عند بيان امتناع قلب حوطوي
وهدي وكسر فالكلام عام نحو دلمه والصد الكسر ان نقل الكسرة في المعتل
العين اليائي والواوي كبوع وقول وبيع بحصل الكسر والياء مما اخف
ولا يجتمع من حذف الكسر ورد العينان لكنه مع ذلك جاز الفعل على قلة
لكون الكسرة اخف من الضمة وربما فاد ذكر ضمة ايضا وربما كسر فافعل
المبني للمفعول في الفصيح للتخفيف تقول عمد عمد كما تقوله في المبني للفاعل
فمن ستمد ستمد وفي الاسم لحد في لحد وجميع ذلك في الجامي العين لما يجيء
في التصريف وقد حكي قطرب ضرب زيد في ضرب على نقل كسر الواو
الى الضاد وهو شاذ قوله وان كان مضارعا ضمه اوله وفتح ما قبل آخره
انما ضم اول المضارع حملا على الماضي وانما فتح ما قبل آخره دون الضم
والكسر فليعبر الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو نقل من الماضي
قوله ومعتل العين ينقلب فيه الفا اي عين المضارع في المعتل العين
بتغليبة المبني للمفعول الفا نحو يقال ويباع وذلك للحمل على الماضي
في اسكان العين كما يجيء في التصريف وقد جاء في كلامهم بعض الافعال
على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب في ذلك الا
ولم يستعمل فاعليا لا بد من المعاومة في غالب العادة انه هو الله تعالى فحذف
للعلم به كما في قوله تعالى قيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الما
وقضي الامر وتلك الافعال نحو جن وشل وركم ووردوخم وقيد ودعد
قال سيبويه لو اردت نسبتها الى الله تعالى لكان على افعل نحو اجنه الله

مثله

واسله واركمه واورده ولعل ذلك لانه لم يات من فعل المذكور حين وسل بفتحه
صار كالم ووجع وعمي ونحو ذلك من الالام التي بالها فعل المكسور العين فصار
تعدي الى المنصوب كما تعدي فعل وذلك بالنقل الى افعل قوله المتعدي
وغير المتعدي قال المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي
بخلافه كقعد والمتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى واعلم
والى ثلثة كاعلم واري واخبر وخبر وانبا وبنا وحدث وهذه مفعولها
الاول كمفعولي اعطيت والثاني والثالث كمفعول علمت قوله متعلق متوج
اللام وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حد ينبغي ان يكون نحو
قرب وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يتفهم بفهم معانيها الا متعلق
بل يقال لمثل هذه الافعال انها متعدية بالحرف الفلاني فلان لا يقع عليها
اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال مي لازمة وهذا كما ذكرنا في الامر وامر
الغايب والاختلاف عندهم ان باب فعل كلمة لازم مع ان قرب وبعد تعدى
الى المفعول بحرف الجر ولا تتعدي ان يرسم المتعدي بما له الذي يصح ان
يشتق منه ذلك واعلم انه قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة
ومرة انه لازم متعد بحرف جر وذلك اذا تساوي الاستعمالان وكان كل
واحد منها غالب نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك والذي
اري الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام هو معناه
مرددون اللام والمتعدي واللزوم بحسب المعنى وهذا بالالام اجماعا فلذا
مع اللام فمي اذا زاد بعضهم في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة جوازا نحو
نصحت وشكرت دون ردف فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو اقسمت
الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالمتعدي الى الاثنين
واما الى غيرها فبحرف نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر
وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زايد كما في وبقران
بالسورة ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدي بحرف الجر فالجار
والمجرور في محل النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع
بالنصب قال الله تعالى فامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وقال
لبيد فان لم تجدمن دون عدنان والدا ودون معد فليزعك العواذل
والتحقيق ان المجرور دوحد منصوب المحل لان الجار لان الجار هو الموصل
للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في اذهبت زيدا واكرمت عمرا لكن لما
كان الهمزة والتضعيف من تمام الفعل صيغة والجار منفصلا منه كالجزء
من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا مما في محل النصب ولا يجوز حذف

الجار



الجار في اختيار اللام الا مع ان وان وذلك فيهما ايضا بشرط تعين الجار فيحكم على
موضعهما بالنصب عند موضعهما سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والاول
اولى لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا حكم بشذوذ والله لافعلن ونحو
قوله روبه خير لمن قال ليفراصحت وقوله اساءة كليب بالاكف الاصابع وانما
صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما والاخفش
الاصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار ولحديث بلى
فدجاز في غيرهما اما شذوذا لقوله تعالى تمرون الديار ولم تعرجوا وقوله تعالى
لاقعدن لهم صراطك ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم
والاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي اي يحوزون الدار والمرور من
صراطك المستقيم وبتواعقدة وترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ كما
ضمن الفعل معنى غيره فتعدى تعديه ما ضمن معناه قال تعالى يخالفون
عن امره اي يعدلون واما كثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف
المختصة وقوله تعالى يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم وكسبتك الخيراي
ليست لك وزنتك اي وكلتاك اي كلت لك ولا يا لونكم خبالا اي لا يالون
لكم وزدتك دينارا اي رددت لك ونقصتك درهما اي نقصت لك ويجوز
ان يضمن رددت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا تحذف من
المفعول والثاني نحو اكرمتك امرتك الخير فاستغفرت الله ذنبا ومنا الذي
اختاره الزمان سماحه كذلك مع تعين الجار ولا يغير شيء من حروف الجر
معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع كوذهبت بزيد بخلاف
نحو مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل
للمفعول به لان الباء المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله
كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه المصاحبة وصدها
فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد كان الله سبحانه
وتعالى ذهب معه واما الهمزة والتضعيف المعديان فهما من معنى التغيير
وليس بمعروف حذف الباء المغيره لمعنى الفعل الا في قوله تعالى الحمد لله الذي
الحديد اي يزيد على قراءة ايتوني بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة والتضعيف
على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد واذا كان الى واحد
تعدى الى اثنين نحو اخرجته الهمزة لا يتعدل من الثلاثي المتعدي الى اثنين
الى ثلثة الا علم واري نحو اعلم واري والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة
او التضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من
المفاعيل مقدما على ما كان اصل الفعل فلذا تجوز بحذف بهمزة زيد او تضعيف

العين تعدي الى واحد نحو علمته والى اثنين كعلمته النحو ولا تعدي الى ثلثة كالهمزة
وقد تعدية للحاقي العين الالف والهمزة نحو زادنيه وجوز ان يجوز على فعل واحد
عدة من صروف الجر اذا كانت مختلفة نحو خرجت من البصرة الى الكوفة
لاكرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها في احرافعل التفضيل قوله والى
اثنين كاعطى وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه
مبتدا وخبرا كاعطيت زيدا قائما درهما ولا حصر لهذا النوع من الافعال
واما ان يكونا في الاصل مبتدا وخبرا كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين
الثاني مفعول باب علمت حالا وكذا قالوا في خبر كان وليس شيء اذ الحال
يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا واسم اشارة وغير ذلك
من سائر المعارف ويجوز ذلك في هذين المنصوبين قوله والى ثلثة
كاعلم واري تدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى
اثنين ومما من افعال القلوب اعني علم وراى وعد الاخفش تنقلبا
لهمزة الى ثلثة باب في افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا فتقول احسبك
زيدا قائما وكذا ظننتك واخلتك واذعمتك واوجدتك ولو جاز القياس
في هذا الجاز في افعال القلوب نحو كسوتك عمرا جبة واحلتك زيدا
قائما وكان بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا
ولجاز نقل جميع الافعال الثلثية متعدية لاثنين بالهمزة والتضعيف
نحو ابصرت زيدا عمرا وذهبت خالدا قلت ان هذا مدلول الى السماع اعني
النقل من الثلاثي الى بعض ابواب المتشعبة واما اخبر وخبر وانبا وبنا
وحدث ولم يستعمل احدث بمعناه فليست مما صدر بالهمزة والتضعيف
متعديا الى ثلثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيها فعل
مناسب لهذا المعنى الا خبر بكسر الباء اي علم واما حدث وبنا ثلاثيين
فلم يستعملوا مستقيمين في البنا والحدث لكن هذه الافعال الخمسة
الحقت في بعض استعمالها باعلم المتعدي الى ثلثة لان الانبا والنبئة
والتنبئة والاخبار والتخبير والحديث بمعنى الاعلام وقد يلحق سيبويه به
من هذه الخمسة الانبا والحق البواقي في غيره والحق بعضهم اري الحلمية
باعلم سماعا نحو ارني الله زيدا ابا القوم عمرا سالما ويستعمل الخمسة متعدية
الى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث
وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وبا لخروج وهذا كله كما ينصب علمت
المفعولين وينصب الذي هو المفعول حقيقة او مضمون الثاني نحو
علمت زيدا قائما وعلمت قيام زيد وعلمت القيام لك علمت يتعدي

الى



الى المضمون المذكور بنفسه كاريت وانبات وحدثت لا يتعدي بان اليه الا حرف الجر
فلا تقول اخبرتك خروج عمرو بل تقول بخروج عمرو واما قولهم انبانه بانا واخبر
خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات اسما صرفة مقامه مقام المصادر
اي ابنا واخبارا وتحديثا ولو كانت مفعولا بها لجاز استعمال المفعول به
مخصصا مقامها نحو حدثته خروج زيد وبانه دخول خالد ولا يجوز في السعة
اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك او بانك او اخبرتك زيدا قائما
ليس معنى حدثتك التحديث المخصوص وبانك هذا التنبيه المعين واخبرتك
ذلك التخبير الخاص فانتصاب زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول به كما ذكرنا
لا لكونه مصدرا مبينا لنوعه كما في ضربت ضرب الامير لان زيدا قائما بيان
المخبر به وتعيينه وليس ابيان كيفيه نفس الاخبار الذي هو الحدث الواقع
منك اي اللفظ والتكلم المخصوص وان كان سريعا او بطيا او غير ذلك من صفات
اللفظ فقولك اخبرتك زيدا قائما او اخبرتك بهذا المخبر به والمخبر به مقول
به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يقال في ضربت ضربا ان
الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قال المصنف
وهو ان زيدا قائما في اخبرتك زيدا قائما خبر خاص وان خبرتك في قولك اخبرتك
خبرا مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق وليس بشيء بل الاول
خبر خاص بلا خبر ولكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اي مخبر به خاص والثاني
خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار ولا المخبر به فجعل احدهما
كالاخر اما غلط او مغالطة والدليل على كونه مفعولا به والمفعولين علمت انك
تقول اخبرتك ان زيدا قائم كما تقول علمت او اعلمتك ان زيدا قائم فتصدر
الجملة باد وايضا تقول اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المفعول المطلق
فلا يقال انا ضارب ضرب الامير وكذا ما اعترض به المصنف على نفسه
من قوله قلت زيد مطلق ليس بشيء اذ ليس زيد مطلق بمعنى المصدر
الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول به او القول الخاص بخلاف قلت قولا شريعا
على انه مفعول مطلق ومنشأ الخير ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار
وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر بمعنى المقول فاعرفه
قوله فهذان مفعولاها الاول والمفعول اعطيت اعلم ان مفعولها الاول
كاول مفعولي اعطيت والثاني والثالث بعاكثاني مفعولي اعطيت لانا سنا
في باب المفعول به ان هذه الافعال الحقيقة متعدية الى مفعولين او لهما
غير الثاني فمعنى علمتك زيدا قائما اعلمتك قيام زيد فهو كاعطيت زيدا
درهما سواء فيجوز ذلك ان لا تذكر مفعولا اصلا كاعطيت وان تذكر جميعهما

فيع كان زيد قايما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحادث الكائن في الحقيقة وكذا
في صار زيد قايما الصائر هو قيام زيد وكذا في جميع اخوات كان دايما و
معنى اصبح واخواتها كان في الصباح والمساء والضحى ونحو ذلك ومعنى ليس
ما كان واما افعال المقاربة فليست من هذا اي من الافعال الداخلة في الاصل
على الجملة بل المرفوع لها فاعلها على الحقيقة واخبارها مرفوعة كما مضى
في بابها وان اقتضى منصوبا نصبناه خبرين لان ثانيهما منتصب المفعول
الحقيقي واولهما مضاف اليه دلك المفعول الحقيقي اذ معنى علمت زيدا
قايما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد اي ذلك المفعول
الحقيقي فلذلك يدخل على هذين الجزئين لفظة ان التي جاعلة للجزئين في
تقدير جزو واحد ولم يدخل الذين بعد كان واخواتها وان كان
ايضا بتقدير المفرد لهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضى للمفعول
انما افعال القلوب او غيرها فافعال القلوب على ضربين اما لمظن فقط
وهما نحو يحسبون بمعنى ظن وظال بخال وحسب يحسب وكذا ما غير متصرف
فاذا كانت الافعال بالمعنى المذكور وليها الاسمية مجردة من ان نصبت
جزئيها فان كانت بمعنى علم او قصد او غير ذلك وخال بمعنى اختال
وهب امر امن الهبة او كانت الاسمية مصدرة بان لم تنصب المفعولين وكذا
جميع افعال القلوب المذكورة في الذين ينصب المفعولين اذا وليها الاسمية
غير مصدرة بان وستعمل اري الذي لرؤية العين فاعله من اري عاملا نحو
ظن الذي هو بمعناه ولم تستعمل بمعنى علم وان كانت اتت بمعنى اعلمت
وانما لليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم ان بين علمت
وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم اذ معنى علمت ان زيدا قايم
واحدا الا ان عرف لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوي
بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فان قد تعضون احد المتساويين
في المعنى بحكم لفظي دون الاخر واحد نهشاه الحاق عرف في البصر بعلم
في المفعولين درى علم وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين
بل ترد الاسمية بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قايم وتعلم ان بعد
النفي وسدا اذ لا يتصرف في تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر
كذا فلا تقول له تعلمت بل علمت وان كان دري بمعنى حتل وتعلم من
تعلمت السين فان كانت علمه فليسا من هذا الباب فعلم ينصب الجزئين
اذا لم يصدرا بان واما الظن في الظاهر مع احتماله في بعض مواضع له
اليقين وهو ظن لا بمعنى الوهم قال تعالى في الظن بمعنى اليقين اني ظننت

وان تذكر الاول دون الثاني والثاني وان تذكر في الثاني والثالث دون الاول
واما ذكر الاول دون الثاني والثالث وترك الاخر فعلى ما يجيء في افعال القلوب
وظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكرا وطها وترك الثاني والثالث لانه قال
لا يجوز ان تقتصر على واحد من الثلثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره
ولم يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السيرافي
واد سيبويه انه لا يكتفى الاقتصار على الاول الا انه لا يجوز مطلقا وتذهب
ابن السراج اولى اذ لا مانع وتبعه المتاخرون فلا قطعنا النظر عن الاول
فمحال المفعول الثاني كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما والاول
هو الذي زاد بسبب الهمزة كما مضى قوله ظننت وحسبت وخلت و
زعمت ورايت ووجدت وعلمت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما بني
عنه فتنصب الجزئين اعلم ان الجمل التي تدخل عليها الافعال لا تخلو امن
ان يكون المقصود منها حكاية لفظها اولا فالاول يبنى لواقعة بعد القول
نحو قلت ضرب زيدا وزيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذ قصد حكاية
اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي والثانية اي التي المقصود منها معناها
دون لفظها الابدان يعمل الفعل الداخل عليها في جزئها لتعلق معناه
بمضمونها فلا تدخل اذا الا على الاسمية لان ذلك الفعل ان خلا من المسند
اليه تعذر علقه الفعلية لان الضروري من عمل الفعل رفع المسند اليه
ولا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية ولا ترتفع ما اسند اليه
ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن مؤثرين
مستقلين وان كان مع المسند اليه لم يعمل الا النصب فيجب ان ينصب
كلا جزئي الفعلية لتعلق معناه بمضمونها ولا ينتصب الفعل الا بما
لحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه فلا يبقى فيهما اثر الفعل
الداخل هي اذا كان فعل متعلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية
لانه لا يعمل اذا في الظاهر كقولك علمت ثم عمرو علمت ايهم يوعد زيد
والهمزة ايت بنصب اي على انه معمول الفعل المؤخر ثم تقول الذي يطلبه
الفعل من الاسمية المدخول اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك
في باب كان دفعنا المبتدا تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها
له بالمفعول ولم يجز رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين بكل حيث
يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما اذ ينفي الفعل بلا مرفوع ولا
يجوز ولا نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه
للمنصوب والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدا

في

اني ملاوحسابيه وقد تجيئ بمعنى انهم فتنصب مفعولا ومعنى الانتهاء ان تجعل شخصا
موضع الظن التي تقول ظننت زيدا اي ظننت به انه فعل سيا وكذا اتممته واما
للاعتقاد الجازم المبني على انه صفة معينه سواكان مطابقا اولى وهو راى فاذا
كان والمعنى المذكور وليته المجردة عن ان نصبت نحو رايت زيدا عينا سواكان
في نفس الامر عينا اولى قال تعالى بروية بعيد وهو غير مطابق وتراه قريبا وهو
مطابق وقوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم متضمن معنى الانتهاء اي لم
ينتهه علمك الى هذا الضرب وقد تلحق معنى الحكمية بواي العلمية في نصب المفعولين
قال تعالى رايتهم لي ساجدين واما الاعتقاد بكون الشيء على صفة اعتقادا ولو
غير مطابق ونحو عد وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور وليتهما الاسمية المجردة
نصبا حزبها نحو كنت اعد فقيرا فيغنيان غنيا وقال تعالى وجعلوا الملائكة الذين
هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا وظهر الاثر به واما للقول بان الشيء على
صفة قولا غير مستند الى توقف نحو عمتك كريما وقد تستعمل في التخفيف قال
الله الله ما تمنوا واما الاصابة التي على صفة وهو وجد والفي وجدا من
افعال القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلمه عليها تعود ان لم تكن
معلوما وقوله تعالى وجدك عايلا فاغنى ولا تخرج عن هذا لانه تعالى قد
يستعمل من الافعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله
تعالى يبتليه ونصله ونحو ذلك وكانه تعالى قد صافه عايلا وعلمه بعدان
يعلم فاصلح حاله ولا يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد في نصب المفعولين
خلافا لابن درستويه فهذه هي الافعال الداخلة على الاسمية التي مفعولاها
الحقيقي مصدر الجز الثاني مضافا الى الاول وكذا ان كان الثاني جامدا يحصل منه
مصدر فمعنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك وان رفعت بعدها
الفعليه وترك الندرة وفي ضمير الشان مقدرا قبلها لتصير اسميه نحو حسبت
نحو زيد الى حسبته تقول وبعض هذه الافعال يكتفي بنصبه للمفعول واحد
مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اي عرفته و
بعضها بقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال ولقد نزلت فلا تظني غيره
مني منزلة المحب المكرم اي لا تظني شيا غير نزولك كذا قال الفراء وقد تقوم
الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليهما تقول لمن قال اظن زيدا قائما
انا ايضا اظنه واظن هذا وكذا ابان في افعال القلوب قال الاندلسي قيام
لفظ ذا وهذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس مما قال شيء لان مفعولي
باب علمت بتقدير المفرد على ما قدمناه والصلة لا تقدر بالمفرد على ما
قال الاندلسي وغيره وان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر اي ظننت الظن

قلت

قلت لا منع مما قاله الفراء على ما ذكرنا وتقول ظننت اذ لجملته موضع ظنك قال تعالى
وتظنون بالله غير الحق كل في قوله فلا تظني غيره قول تدخل على الجملة الاسمية لبيان
ما هي عنه اي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه اي الجملة الاسمية صادرة عن ذلك
الاعتقاد قوله بني عنه على حذف المضاف اي حكم بما عنه اي حكم البتد المضمون
الخبر صادر عنه فني قولك علمت زيدا قايما حكمك الله بالقيام الذي هو مضمون
الخبر على المبتدا الذي هو زيد ضارب من علم وزظننت زيدا قايما عن ظن
ومن خصايصها انها اذا ذكر احد مما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ومنها انه يجوز فيها
الالغاء اذا توسطت او تاخرت لاستقلال الجزين كلا ما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قايم
ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها انه يجوز
ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمني منطلقا وبعضها بمعنى
اخر يتعدى به الى واحد فظننت بمعنى اتممت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى
ان يضرب ووجدت بمعنى اصبت قوله اذا ذكر احد مما ذكر الاخر بخلاف باب
اعطيت اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت تجوز بلا قرينة دالة على تعيينها
فجذفها نسيا منسيا نحو قولك فلان يعطي ويكسو اذا مستفاد من صيغته فاريد دون المفعولين
بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك ما تحذفهما فلا تقول علمت ولا ظننت
لعدم الفايدة لان من المعلوم ان الانسان لا يعلم الا في الاغلب من علم او ظن فلا فايدة في
ذكرهما من دون المفعولين واما مع القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل
اي يخل مسموعه صادقا وقال باتي كتابي انباية سوف ترى حسبهم عارا
على وبحسب وهذا ايضا من خواص هذه الافعال فاما حذف احدهما دون الاخر فلا
سماع في قلته مع كونه ممكنا في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا والخبر غير قليل وسبب
القلة ههنا لان المفعولين معا كاسم واحد اذ مضمونها هو المفعول به على الحقيقة
كما تكرر ذكره فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى
لا تحسبن الذين يبخلون الى قوله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم واما حذف
المفعول الثاني فكما في قوله لا تحسبنا على غرانك اي ظالما لما قد وشبي بنا الاعداء لا تحسبنا
ادلة على غرانك الملك بنا قوله ومنها انه يجوز الالغاء الفرق بين التعليق و
الالغاء معنى ابطال العمل الى التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى فالجملة مع التعليق
وتاويل المصدر مفعولا به للفعل المتعلق كما كان زيد قبل التعليق فامتنع من
عطف جملة اخرى منصوبة المحل على الجملة المتعلق عنها الفعل نحو علمت
لزيد قايم وعمرا قاعدا على ما قال ابن الخشاب واما الالغاء فالجملة معه ليست
بتاويل المفرد فمعنى زيد علمت قايم زيد في ظني قايم فالجملة الملغى عنها
لا محل لها لانه لا يقع مفرد موقعها والجملة المتعلق عنها منصوبة المحل والفرق

الاخر ان الالغاء اختياري لا ضروري والتعليق ضروري وقيل الجملة الملغى
عنها في نحو زيد قايم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض علاق العامل عنها
وليس شيء لان الفعل الملغى ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك واليقين ولا
شك معنى ان الفعل الملغى بمعنى الظرف فيجوز زيد قايم ظننت زيد قايم في
ظني ومع الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين وبفتح الالغاء مع تاخره
الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي
مع تقدمهما يقلب اللفظي المعنوي وعلى ما اختاره في عامل غير ما تعلقهما
كما شرحناه في حد الاعراب تراعيهما ضعيف مع تقدمه عامل غير ما تعلقهما
ومع ذلك فقد جاء نحو كذلك اه دبت حتى صار من خلفي اي وجدت ملاك الشيمة
الادب وقوله ارجوا وامل اوتدنوا موذنها وما اخال لدينا منك فاويل واعلما
جاء ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس فاعلها بطا هو كالعلاج
وايضا معمولها ان الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه لا يحمل ذلك
على الالغاء بل على التعليق ويقول اللام مقدرة حذف ضرورة وقال بعضهم
ضمير الشان مقدر بعد الفعل وهذا اقرب لشيوع ذلك ضرورة في غير
ذلك من نواسخ الابتدا نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يلقني فيها حادراه
وظنا فعلي هذا الفعل عامل لا ملغى ولا متعلق ويقل الفتح في مبتى نحو
زيد اذا مبت اعني اذا تقدم معمول الخبر اذ هو ليتقدم الخبر وتوسط فعل
فعل القلب بين المبتدا والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين
والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا فعل ولذا حال الاعمال وهما متساويان وذلك
لان الرفع اقوى اي هما القلب تقدم على احدهما او تاخر عن الاخر
وقد يقع عن الاخر الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضحيا حسب زيد بني
اسم الفاعل ومعموله قال ولستم افاعلين حال حتى ينال اقاصي الحظ
الوفود وبين معمولي نحو ان زيدا احسب قام وبين سوف ومضارعها
كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو اني زيد
واحسبني وعمرو وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التاكيد دليل
الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء فبينهما
شبه التناقض واما توكيده بالضمير واسم الاشارة المرادى بهما المصدر
فاسهل اذ ليس بصريح بين في المصدرية نحو زيدا احسبه او احسب
ذلك قايم ومصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله
في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قايما وعلمك لزيد قايم واما
الالغاء فواجب مع التوسط او التاخر نحو زيد قايم ظني غالب اي ظني زيدا

قايما



قايما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وقد مر رد في باب المصدر واما
ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما في باب
المصدر وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا قايما في الصحيح بين نحو الغاء
الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الالغاء قبيح لما مر من قبح تاكيد الفعل
الملغى واما اذا حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الفاعل نحو ظنك زيدا قايما
اي ظن ظنا فقيل من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم رد في باب المصدر
وهو كما لو حذف جوازا نحو ظنا زيدا قايما متوسطا ومتاخرا نحو مبني زيد ظنك ومبني
زيد قايم ظنا ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند
من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز
الالغاء والاعمال متوسطا او متاخرا لا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا
موكدا لغيره كزيد قايم حقا على ما قيل لما ذكر فان المفعول المطلق قوله وما
انها تعلق بحرف الاستفهام التعليق ما خوذ من قولهم امراق مهاماة اي مفقوه
الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بالزوج لتحولها وجوده
فالتقدد على الزوج كالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا
لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان عند انتصاب الجزئين فجاز
جاز عطف الجزئين المنصوبين على الجملة الملغى عنها كزيد قايم وبكر قاعد
قوله لتحرف الاستفهام والمعاني قد يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام نحو
علمت علاه من عندك وقد يكون له الابتدا نحو علمت لزيد عندك وقد يكون
حرف النفي وبني ما وان ولا نحو علمت ما زيد قايم وان زيد في الدار
ولا عمرو ولا دخل في الدار اما الاستفهام ولام الابتدا واما وان النافيتان فللزوم
وقوعهما في صدر الجمل وضعا فانتفت الجمل التي دخلت على الصورة الجملية
وقوعها اصل هذه الحروف وان كانت نائبة في تقدير المفرد واما نحو للدار لابتدا
تراه للمفردة نحو ان زيدا لقايم فلضرورة ملجيه اليه وهي اجتماع ان واللام
كما مجيء واما الداخلة على الجمل الاسمية لما كانت معلقة لانها للابتدية
المشابهة لان اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم
يمكن فتحها وذلك اذا جاء في خبرها لام الابتدا نحو علمت ان زيدا لقايم
فان اللام لا تدخل الا مع المكسورة كما مجيء واما اذا خرج عن اللام فانها لا تتعلق
لامكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك الان المنصوبين بعد تخل
القلبية تاويل المصدر فاذا امكنك جعل ان حرفا مصدريا معمولا لفعل القلب
بان تفتح همزتها فهو اولى من جعل ما بعد العامل مكسورا عن عمله واما قوله لقد
علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فانما اجري لقد علمت مجرى

التسجيل لتاكيد الكلام لان فيه اللام المفيدة للتاكيد مع قد المؤكدة في علمت معنى
التحقيق فصار كقوله وانني قسمي اليك مع الصدود لاميل وقد تجري نحو علم الله
مجرى القسم فيجاب بجوابه فيجيء نحو علم الله انك قايم اي
والله والفعل المعلق قد يدخل على الفعلية نحو علمت ممن نمرو علمت انصر
ضربت بنصب اليهم على انه مفعول ضربت وعلمت اي بوجه سرت وعلمت اقمت
ام قعدت واعراب الجملة المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب
فيجوز في اي يوم الجمعة رفع اي على انه خبر مقدم على المبتدا اي يوم الجمعة
ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج قال الفند
علمت واي يوم عقدي والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا صدر
المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول
نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين
لان معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت ابو من
زيد وانيس يقوي الاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قايما مع ان
المعنى علمت ما زيد قايما واما في نحو ما ادري ايذا ما صنع بمعنى اخبرني
فليس من هذا الباب حتى تجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى
ادري اخبر وهو منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل لم
ابصر ولم اشاهد حاله العجيبة او عرفتها اخبرني فالاستفهام لا
في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يوتى بعده بالمنصوب الذي
كان مفعولا به نحو ادري زيدا ما صنع وقد يحذف نحو اراينكم ان اتاكم
عذاب الله الاية وكم ليس بمفعول كما يجيء بل حرف خطاب ولا بد
سواء ثبت بذلك المنصوب او لم يثبت به من استفهام ظاهرا ومقدرا بين
الحال المستخبر عنها والطالب نحو اراين زيدا ما صنع واراينكم عذاب الله
بغتة واراينكم ما تدعون من دون الله اروني والمقدر لقوله تعالى لليك
هذا الذي كرمت علي لين اخرتني اي اراينك هذا الكرم وقوله لين اخرت
كلام مستانف وقد تكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط
تعالى اراينكم ان اتاكم عذاب الله الاية قوله تعالى ارايت الذي ينهى عبدا
اذا صلى كقوله الم يعلم وقوله اراينك ان كان لو ارايت للتاكيد ولا محل
للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها
كان قال المخاطب لما قلت اراين زيدا عن اي شيء من حاله تسال فقلت ما صنع
فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع وليس للجملة المذكورة مفعولا ثانيا
لاراين كما ظن كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية باراين الذي بمعنى اخبر

لانه

بعده القول والجملة مفعول لذلك القول على ما هو مذهب البصريين او بتضمن
السؤال معنى القول فيلحق بدرى في الحكاية بناء على ما هو مذهب الكوفيين كما يجيء
من مذهب الفريقين فتقول الجملة بعد الفعل المعلق في موضع النصب وهي اما
في موضع مفعول بنصب الحافظ وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت
ازيد في الدار ام عمرو واي شككت في هذا الامر او في موضع مفعول تعدى اليه
الفعل بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعا واما لتضمنه ما يقتضيه والاول
صرح العلم والمعرفة وهذا الفعل اي علم وضعوا واما لتضمنه اما ان يطلب مفعولا واحدا
نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة المعلق عنها في موضع مفعوله اي عرفت هذا
الامر واما ان يغلب الكثير فيكون تلك الجملة اما في مقام الاول والثاني نحو علمت
هل زيد في الدار او في مقام الثاني وذلك نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا قوله
تعالى وما ادراك ما يوم الدين فان دري يتعدى الى مفعولين كما درى الحق
وان كان معنى علم او في مقام الثالث نحو اعلمك زيدا ابو من هو واما الثاني اي
المتضمن لمعنى العلم فهو كل ما ذكرنا انه يطلب به العلم نحو فكرت هل زيد في
الدار فان فكر لازم وضعا لكنه تعدى الى مفعول لتضمنه معنى عرفت
اي تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر وسل الذي بمعنى سل
الناس لا ينتصبان زيدا لو سلطتهما عليه كما تنصبه اذا سلطته عليه وكذا
اذا كان الفعل المطلوب به متعديا بالوضع تعطيه من المفاعيل ما اقتضاه
وضعه ثم يجيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد لسبب تضمنه
معنى التعريف نحو امتحنت هل هو كريم اي تعرفت كرمه بامتحانه وانصرف
زيدا هل هو في الدار اي تعرفت كونه في الدار بالبصر وكذا قوله تعالى يسالون
عن الساعة ايان مرساها اي تعرفون وقت ارسائها بسؤالكم وهذا كما قلنا
في المفعول المطلق في عمرك الله اي الكائن مفعول اصلي الفعل والله مضاف
المضمر وقد تكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد هل هو
قائم اي شككت في قيامه فهي في محل الجر وتقول عرفت الحال ازيد في الدار
ام عمرو فهي في محل النصب بدل من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو في الجملة بدل
من هو زيد ملدا وقد اوجب الاخفش ان زيدا ظننت اخو من قائما لم تجز
كظننت اخاه قائما لان اللام للابتدا فلا يدخل الماضي كما يجيء في باب ان فهي
في التقدير داخلة على اخو كانك قلت ظننت لاخو من قائما واما الالغاء والتعليق
في علم وارى عن غير المفعولين من الاخوات فالظاهر كما ذهب اليه ابن مالك
انه يجوز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم وارى نحو
اعلمك زيد منطلق وارى زيدا قائما عمرو وما زيد قائما وزيدا عاذلا قائم



كزيد قائم او هل زيد قائم والمشكوك فيه يستفهم عنه هنا انتساب القيام الى زيد
او عدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسما الاستفهام الى انتساب
الفعل الى انتساب المعين والجد لذلك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا
يجوز ازيد قام او عمرو وعلمت هل زيد قائم او عمرو وجوابهما لا او نعم و
المشكوك فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين
او عدم النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك عالمني هذا الذي يتبادر فيستفهم
عنه ومنع قوم من الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا
بتاويل وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب
الاستفهام بام وبا سما الاستفهام هي معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام
فمعنى علمت ازيد في الدار ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام لانه
هو الذي يقال في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد اي زيد قائم او عمرو
واما علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيه حتى يقال
ان العلم متعلق تلك النسبة او نفيها وانما جوابه نعم او لا وليس النسبة
والعلم الا بالنسبة والجواب كما قالوا انما لا يسلم اولا ان مضمون الجملة
الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم بل مضمون استفهام المتكلم كان
يصح ان يكون متعلقا للعلم لانها تقتضي المذكور في جواب علمت الهمزة قائم
ولو سلمنا ذلك فكذا نعم او لا في الجواب ايضا متضمن ايضا لمعنى
النسبة وفيه ان المعنى بل زيد قائم وما لزيد قائم يحصل المقصود
اي المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب وهو الصحيح لتعلق العلم
ثم اعلم ان جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اي المجرد الا
الاستفهام بام فانه لطلب التعيين بعد العلم بثبوت فعل شك او ترجيح فيه لاحد الجانبين
على الاخر ليبين المشكوك فيه نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو ونسيت
او تردد في اقوام اراقعد ثم ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت
وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت
وسالت واستفهمت وجميع افعال الحواس الخمس كلمست وابصرت ونظرت
وسمعت وشممت وذقت تقول اتفكرت ازيد باتيني ام بعمرو في الثواب
اي تتفكر اعسكم ام بدونه وفي نهج البلاغة منحى لسان النفس بما اعيا
يسبغ صاحبه كاس المتوارين متفكرين ايهما يسبغ ولم يسمع مثل ذلك في
الظن الذي ما ولغير جميع احد المجوزين على الاخر وجوز بعض تعليق جميع
الافعال نحو ضربت ابهم في الدار وقمت ايهم في البيت وقد مضى في باب
الموصولات ويجوز في نحو سالتك هل زيد قائم او عمرو واستفهمتك اقام زيد ام ينوادي

وقال الاندلسي الذي اعول عليه امتناع التعليق والالغاء نسبة اليهما في بعض
نسخ الجرولية ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الالغاء وتعليقه
واذا بنيته للمفعول جاز والذي ارى انه لا مانع من الالغاء والتعليق سواء بني الفعل
للفاعل او للمفعول وقال ابن جعفور لو قلت زيدا علمت قائم لم يجز الالغاء
التعليق والاعمال في حالة وليس ما قاله بشيء لان اعماله بالنسبة الى شيء آخر فهو
مثل زيد علمت قائما علمته في الفاعل والفيه عن المفعول وكذا في علمت لزيد
قائما علمته في الفاعل وعلقته عن المفعول وايضا المعمل واعلم انه لا خلاف
في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كالاول مفعولي اعطيت قوله
ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها او مفعولها ضميرين لشيء واحد هذه الافعال
المذكورة في متن الكافية وقطرب هب بمعنى احسب وفي الجملية يجوز
كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين منحدري المعنى نحو علمتني قائما
وقال تعالى الم اعهد اليكم يا بني آدم الا تعبدوا الشيطان ولذا ان كان احدهما بعض الآخر نحو قولهم
وابتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رددنا ابيناك نقول كذا وقد تجري
مجراها في البصرة حملا على علمت في القلبية وكذا اعدم وفقد حملا على وجد
لانهما ضدان في اصل الوضع وانما لم يجز ذلك في غير الافعال المذكورة لان
اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا منه واصل المؤثر ان يغاير
المتأثر فان اتحدا معنى كرر انفاقهما لفظا فلذا لا تقول ضرب زيد زيدا
وانت تريد ضرب زيد نفسه ولم يقولوا معنى ضربتني ولا ضربتك ولا
ضربتنا وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى ولا تفاقهما من حيث كون كل
واحد منهما ضميرا متصلا لقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا
فقدوا الامكان فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه لانه ضاد النفس باضافة
الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار
الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه متغايرين في الظاهر
واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في
الحقيقة بل مضمون الجملة كما مضى فجاز انافتهما لفظا لانهما ليسا
في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا قائما واما
ان كان احدهما متصلا والآخر منفصلا فيجوز في غير افعال القلوب
ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معناها او لم يقع نحو ما ضربك الا
اياك وانما يفعل ابانا وابالك فاضرب وما ضربك الا انت واما ان كان
الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والآخر ظاهر
نحو زيد ظن قائما وظنه زيدا قائما لم يجز لمثال الاول مطلقا وجاز الثاني

في افعال



في افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك
بخلبته في المنصوب على شرطة التفسير بدلا مما ذكر المصنف من خواص افعال
القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة
للجزء نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم لان مفعولها ثانيهما
على ما تقدم وهو مضمر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى
فتقول اذا دخلت افعال القلوب على ان المفتوحة فهي خاصة لمفعول واحد بمنزلة
المخففة ويكثر ذلك واذا كان ذلك الفعل ما عمد نصبه لمفعول واحد نصبا مرتبا
كحسبت وحلت وظننت لانها لا تطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا واسندا اليه
سواء نصبهما كما في حسبت ان زيدا قائم اذ مقصود الجزءين المنصوبين هو المصرح به
في الجزءين المصدرين بان هذا مذهب سيبويه اعني ان مع اسمها وخبرها مفعول
ظن ولا مفعول لها آخر مقدر والاحتشى جعل ان مع جزءاها في مقام المفعول الاول الثاني
اي علمت ان زيدا قائم حاصلا او قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان
مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسده شيء حتى يكون واجب الاضمار ولا يقول ان ان مع
جزءاها سادا مسد المعين مما منعوا لقول القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع
جزءاها في تقدير مفرد في جميع المواضع كما مضى في الحروف المشبهة بالفعل بل الاولى
ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قائما سادا مسد المفعولين
وخبرها وبيد ان فائدتهما اذا ما بعد المصدر بدلا انه مصدوبة كما كان الكلام
مع ان بعد المصدر هذا آخر الكلام في افعال القلوب مما ينصب جزئي الجملة
بعد بدلا لمصدر فما وصير وما اراد فيها من جعل وهب غير منصرف ورد وترك
واتخذ واتخذ وكان واصل الباب صير ومفعولاه في الحقيقة اسم وخبر لصار
في الاصل وان منزلة صيرت زيدا قائما من صار زيد قائما بمنزلة احضرت زيدا
الدار بحال المفعولين في عدم جواز احدهما بلا قرينة وجواز هما معا كما
مفعولي علمت يقال جعلت زيدا كريما كما تقول علمت زيدا كريما واما بلا قرينة فلا
يجوز لئلا يلزم ان كل انسان لا يخلو امره ان يصير شيئا في الاغلب فلا فائدة في ذكر
الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين في تقدير
الا قليلا لان مضمون احدهما فاعل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين في تقدير
المصدر جواز تقديرهما فقد يرهما كما ان كما في مفعولي علمت الا انه روعي اصلهما
حيث كانا اسما وخبر الصار فانهما لا يصدران اذ فيهما كما ذكرنا في اول هذا الباب
واما العاصير وما راد فانها وتعليقها فلم يأتيا كما ايتا في افعال القلوب لان ذلك
فيهما لصعفهما من حيث لم يظهر فائدتهما المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف
التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب كجعلته غنيا فهو من ظاهر للعيون اذ هو احداث

الشيء بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد يخرج من هذا الباب وذلك اذا لم يكن بمعناه
كقوله تعالى وخلق الطامات والنور اي خلق ووهب ورد اي جعله وجاء وترك
اي خلا واتخذ اي اخذ واما الكاف فهو قليل الاستعمال لكنه لا يعني الا يعني
صيره وذلك لما ذكرنا ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى الكاف جعله كائنا
فحصل من الهمزة معنى فعل غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير ولم يستعمل
كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مثل بمعنى صير لقوله تعالى
وضرب الله مثلا عبدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي فيكون مثلا مفعولا
ثانيا وعبدا مملوكا الاول اي جعله مثلا وصاغه وصاغه عن ضرب الخاتم واللبن و
نحو ان يقال معنى ضرب مثلا اي بين فهو متعد الى واحد والمنصوب بعده
عطف بيان وقال ابن درستويه يلحق غير وبصير كما الحق به ترك الذي بمعناه
غادر نقه صريعا واذا كان الثاني نكرة جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف
وخلى واما اذا كان معرفة كما في قوله غادرته جور السباع فالحاق غادر بصير
هو الظاهر وما ينصب المبتدا والخبر من غير افعال القلوب وغير مرادفات
صير سمع المعلق بمعنى نحو سمعك تقول كذا او مفعوله مضمون الجملة اي سمعت
قولك ونحو تصدير الجملة بان نحو سمعتك انك تقول قالوا واذا عملت في المبتدا
والخبر لم يكن الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تتكلم
بكذا واما الاداري متعاما من نحو سمعتك تمشي لجاز سمعت انك تمشي انقاقا قال
سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا ينصب الناس
وقد روي برفعه على حكاية الجملة ومما يدخل على المبتدا والخبر القول وما
ينصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعد اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره
قبل نحو قلت زيد قائم والذي هو واقع في الحال نحو اقول الان زيد قائم
فينبغي ان تكون الجملة الواقعة بعد قول في هذا الكلام متلفظا به لفظا اخر
في غير هذا الكلام والا لم يكن حكاية والذي يقع بعد نحو اقول غدا زيد قائم
وقلته زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد واما جملة والجملة اكثر وقوعا
والمقصود من الجملة الواقعة بعدها ايراد به اللفظ المتلفظ به في غير هذا
الكلام لا مجردا بل مع المعنى من حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل
الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم اي قيل هذا اللفظ من حيث مراعاة
المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المنقول بمعظم
من بعض القبائل بجواز المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل انه ربما يتفق اذ
اللفظ المقول بعينه من بعض القبائل على جواز تغيير اللفظ في كلام من لا يتغير
عليه ذلك ايضا كالباري تعالى وكذا غيره مما يسهل عليه ذلك مع تغيير اللفظ





يجب ان لا تعمل المولد في اجزاء شيء من الكلام اجراء المثل هذه الجملة يجري اصلها اي
المحكية باعيان الفاظها فعلى هذا لك ان تقول حكاية عن من قال زيد قائم يوم قال
فلان قام زيد وهذا تراه في الكتاب العزيز تقتص عن الامم المختلفة الالسن
باللسان العربي وتقول قال زيد انا قائم وقلت لعمرو انت تحمل رعاية للفظ المحكي
ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو يحمل بالمعنى الاول اعتبارا للحالة الحكاية
فان زيدا وعمرا قائمان ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو
كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يودي
معنى القول قال تعالى تقاسموا بالله لنبيتنه بالباء والنون وهذه الجملة هو
المحكية منصوبة الموضع لكونها مفعولا لا طلقا على ما رسم المصنف كما تقدم
في باب علم وارى والدليل عليه اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قائل
زيد قائم واطلاقك على تلك الجملة انها مقوله وكلاهما علامة المفعول به
على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه واذا كانت منصوبة الموضع مفعولا جاز عطف
المفرد عليها منصوبا فتقول قلت انا زيد قائم اولفظا اخر وتلحق المفرد بعد
القول على احد خمسة اوجه احدها ان يكون مودى بمعنى الجملة فقط ويعتبر
ذلك بان يحمل مكان ذلك المفرد جملة ثم يحمل المفرد عليها كما تقول مثلا قلت
كلاما حسنا او باطلا او كلاما اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حسن او باطل
او كلام حسن تاتي بتفسيره عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة
او كلمة وثانيها ان يكون يصلح لانه يعبر به عن زيد ويعتبر ذلك بان
يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظ او كلمة وثالثها ان يكون يصلح لانه يعبر
به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ
ينتصب هذه الثلثة لانها ليست باعيان الالفاظ المحكية حتى تراعى وليست ايضا
حملا على غير اللفظ اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلها وثالثها
مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد يراد به نفس ذلك اللفظ فيحكى حكاية
ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيدا اذا لفظ بزيد مرفوعا واما بناء وجهل يراعى
او لا ذكرناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا عن جملة
ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة لقوله تعالى
قالوا سلاما قال سلام يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما يقال
فلان يقرئك السلام اي سلام عليك فيكون المنصوب في قالوا سلاما معنى
المرفوع في قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير من الخمسة او جه فيكون
مفعولا مطلقا لفعل محذوف اي سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعني
قوله قال تعالى سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها وذلك لدلالة

الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع على ما مضى في باب المبتدا والخبر عند الكوفيين
بالقولية والحكاية نار ومعناه كقولك نادية محل واخبرته زيد قايم قال
تنادوا بالرحيل غدا وفي ترحالهم نفسي وعند البصريين القول مقدر
بعد مثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول ليس بعزيز في الكلام العزيز
فالتقدير اخبرته وقلت زيد قايم وتنادوا وقولهم الرحيل غدا وكلا القولين
مرتب وتقول ناديته سلام كما تقول قلت سلام والتاويل ذلك التاويل وقد
حذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما يسأل من يسأل زيد قايم فتقول انا
قلت كما حذف القول ويبقى المحكي كما في قوله حاوا بمذق هل رايت الذيب قط
واعلم انه قد جيء بمعنى الاعتقاد واللفظ هناك سواء كان ذلك وهذه
المسئلة اي كيف يقتضيه قياس من الظن في نصب المفعولين وليس بمعنى
لو كان بمعنى الظن حلا فالظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال الشلوبين
والاندلسي اذا كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وقد يقال لكن كيف
تقول زيدا قايما فتجيب اعلمه قايما فهو بمعنى الاعتقاد علما كان او
ظنا وجواز الحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب لا يجوز
ذلك الالحاق الا بشرط كون الفعل مضارعا مخاطبا قال الاندلسي ومحل
من اشترط المخاطب فيجوز حواتقول زيد عمرا على ما قاله ابن خروف
ولا بد عند الاكثرين في الالحاق من شرط تقدم استفهام او منفي نحو اتقول زيدا
قايما او منفصل بظرف نحو اقائما تقول زيدا او بوسط نحو تقول زيدا
ضاربا واحد المفعولين لقوله اجعلا تقول بني لؤي لعمر وابيك او هو
منحاهلين فان نقض بعض الشرايط فعند الاكثر يرجع الى الحكاية وايضا
مع استيفاء الشروط قوله وبعضها معنى اخر بل كلها فان حسبت بمعنى
ضربت حسن وهو الذي في شعره شعور وخلت اي صرت ذا خال اي
خلا ورعت بدا اي كملت وهذه الثلثة كهذه المعاني تكون لازمة قوله
وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت فقد ذكرنا انه اذا تعدى وجدت
وعلمت الى مفعولين منهما بمعنى اصبت وعرفت ايضا لان المصاب والمعروف
مضمون الجملة ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلقان بالاستعمال فعرفت
واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين قوله
الافعال الى قايما وانما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع كلا بل المرفوع مع
المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب
وما قاله بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر
ليس بشيء لان كان في نحو كان زيد قايما يدل على الكون الذي هو الحصول

المطلق



المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فيجيء اولا
بلفظ دال على حصول ما تم عين بالخبر وذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء تم
قلت حصل القيام فالقايد على مراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفايدة
في ضمير الشان مثل تعيين الشان على ما مر في بابه مع فايدة اخرى ههنا
وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان
الفايدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييد في خبره وخبره
يدل على حدث معين اواقع في زمان مطلق تقييد مر وكان لكن دلالته كان على
الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية
واما سايرالافعال الناقصة فخصصا الدال على معنى الكون الدايم وما زال
الدال على الاستمرار وكالعوانه ليس الدال على الاستمرار دلالتها على حدوث
لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جعلها ناقصة بالمعنى الذي
قالوه فوله وما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغي ان قيد الصفة
فيقول على صفة غير مصدر فان زيدا في ضرب زيد ايضا متصف بصفة
الضرب وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة فما وضع لتقرير فاعلها على
صفة اي متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قايما ان زيدا متصف
بصفة القيام المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود ومعنى صار
زيد عنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى بصفة الصيرورة اي الحصول بعد
ان لم يحصل قوله لتقرير الفاعل على صفة اي حمله وتنبيه عليه قوله
كان وصار الى آخرها لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وقاد اظر وليس
ثم قال وما كان نحو هن مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انه بحسب الوضع
وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة
بهذا عشرا اي تصير عشرا تامة وكمل زيد عالما اي كما تقول تم صار عالما
كما قال تعالى فتمثل لها بشرا اي صار مثل بشر ونحو ذلك وقد زيد
على عدد الافعال التي ذكرها المصنف ونقص منها فالذي زيد من سوفا
صار الى ومرجع كان كلها في الاصل معنى انتقل وكرا كان اصل صار فكان حق
جميعها ان تستعمل تامة فتتعدى الى ما هو مصدر لخبرها بالى ان قدمت
نحو صار الى العني لتضمن كلها معنى بعد ان لم يكن فاعلها في الحقيقة بعد
صيرورتها ناقصة مصدر مضافا الى اسمها لان معنى جميعها ناقصة كان بعد
ان لم يكن وذلك المصدر هو الكاين بعد ان لم يكن فاعلها حيث كانت تامة
هو المرتفع بها كانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة
على الاصل قال فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فدنا اي صعبة اي

فلا يقال ما انفصل او ما فارق ضارباً ولا يقال ما زلت امير ابضم الزاي وما زال
امير او ما زال الناقص واوي مضارعه ما يزال كخاف يخاف فاما زال يزول فقال
يقول وقوله زال يزيل فعله اي فرقه من الفاء ثنان وقد حكى سيبويه وابو الخطاب
عن بعض العرب ما يزيل يفعل كذا او كيد يفعل كذا واصلهما زاول وكود فتقول
الواو فيهما الى ما قبلهما وقلبت بالكسر في المبني للمفعول نحو قيل وهو خلاف
القياس والاكثر ما زال وما كاد وقد تستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بما للنفي
تامة نحو ما برح من موضعه قال تعالى لن ابرح الارض وما وفي زمن وما انفك
من هذا الامر واما ما زال ولا يزال وما فتئ او فتأ فلا يستعملان الا ناقصين
قال سيبويه ان بعضهم قد قيل ما زلت به حتى فعل مفعول به والاول الذي يقول
هو الجيد اي ما زلت معه ونقصن ما ذلن من اخوات اصبح غدا وراح فتقول
مما لا يكونان الا باسمين وان جاء بعد موقوعهما منصوب فهو حال كقوله
غدا طاويا يعارض الذبح هافيا اقول اذا اكلت غدا معنى مشيت في الغداة كقوله
تعالى اغدوا على حرثكم صارمين وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد
الزوال الى الليل نحو راح الى بيته فلا يستعمل في شيء من ذلك واما قوله بروح ويغدو
دلها بكفحل فان كان معنى يدخل في الرواح او الغداة فيهما ايضا ما دان
والمنصوب حال وان كان بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان
فلا اذن من هو عما ناقصين ومن ومن الظلمات حافيا جاء حاجتك اي
ما كانت حاجتك وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه تكون الخبر
عن ذلك الضمير مونثا كما في من كانت امك ويروي برفع حاجتك على
انها اسم كانت واخبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوا لابن عباس جئت
حاجا ام معتمرا سولا من علي رضي الله عنه ومنها قعد في قول الاعرابي ارهف
شفرته حتى تعدت كانها حربة اي صارت فقال الاندلسي لا يجاء بقعد بمعنى
جاء وقعد الموضع الذي استعملهما فيه العرب قال وطرد بعضهم
وقال المصنف واحاد الاولى طرد حال في مثل جاء البر فقيرا بن وقيل هو حال
لانه لا يراد ان البر جاء حال كونه فقيرا بن ولا معنى له قال واما قعد
فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي لا يستعمل فيه
اولا يعني قول الاعرابي فلا يقال قعد كانها بمعنى صارت بل يقال قعد
كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله تدخل على الجملة الاسمية
لاعطاء الخبر حكم معناها وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة
صفة للمضمون خبرها قوله فيرفع الاول وينصب الثاني يسمية مرفوعها
اسما لها والثاني من تسميته فاعلا لها اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر

اذ لا اوقال اينقت اني لاحالة حتى صار القوم صابرا اي مكان انتقال القوم
وينتقل وقال تعالى ظن ان لن يحور بلى ولا بد في التامة ان يليها لفظة على
والى ظاهرين او مقدرين لان الرجوع والانتقال من الاموات النسيه فهم
لا يفهم من حروف المنتقل عنه والمنتقل اليه وليس الحاق مثل هذه الافعال
بصار قياسا بل سماعا الا ترى ان انتقال لا يلحق بدع انه بمعنى تحول ولذا
رد على مازال من مراد فاها ما افتى وما انفك وما وني وما داء من
داء بر اي برح واصل ما زال وما برح وما فتى وما افتا وما فتى وما انفك
ان تكون تامة بمعنى ما انفصل فتتعدى بمن الى ما هو الاكان مصدرا خبرها فيقال
في موضع ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم اي ما انفصل منه لكنه جعلت
بمعنى كان دائما فنصب الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل
شخص عن فعل كان فاعلا له دائما وكذا اصل برح وداء ويكونان تامتين
بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بان بانفسهما وبمن نحو برحت بابك ورمت
بالك ومن بابك واصل وني قصر فكان الاصل ان تعدى بفي نحو ما وني زيد
في القيام فجعل الثلاثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل
ولا يقصر فيه يكون فاعلا فيه دائما وانما افاد دخول النفي على النفي وهو
الثبوت لان في النفي اثبات فانك اذا قلت ما زيد بقائم فقد اثبت
وجب ان يعقبه ذلك النفي جميع الزمان تخلاف الاثبات فانك اذا قلت اثبت
الشيء بزمان اخر يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضرب
كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واما قولك
ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب جميع اجزاء الزمن الماضي
وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المفيدان بزمان واحد فطريق
نقيض فلو جعل النفي كالاثبات مفيدا بوقوعه وقوع النفي في جزء غير معين
من اجزاء الزمان المخصوص لم يكن مناقضا لذلك الاثبات او ممكن الجزء الذي يفيد
الاثبات به غير الجزء الذي يفيد به النفي فلا يتناقضان فالنفي والاثبات
بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذا استمر الفعل
اصعب واثقل من استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية
والسالبة الكلية اللتين تناقض احداهما الاخرى فتبين لهذا ان الذي
يفيد التكرار عليهما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان
نفي النفي يكون ايضا دائما كما ان نفي الاثبات يكون دائما ونفي النفي يلزم
من الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو المقصود ولا حصل كما قيل
مفيد للنفي داخل عليه ولا حصل بمعنى كان دائما بل ذلك موقوف على السماع

فلا يقال

من الكلمة عديم الاصل الخ اقول الاولى ان يقال سميت زيادة لجواز العدم عليها وانما جاز ان لا يعمل مع انها غير زايدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدث المطلق الذي كان الحدث المقيد في الخبر تقتضي عنه لانه لا دلالتها على زمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا للزمان فجاز لذلك ان تجردها ن في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق لا عن الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فيقع كالظرف الا على الزمان فقط فلذا جاز وقوعه موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف تبيينا للحاقه بالظروف الذي يتسع فيها ويقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومة قلت ان كان المقيد للماضي الذي لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدث المطلق وقد ذكرتها السيرا في فاعلها مصدرها اي كان الكون وهو الثبوت اذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت وقوله فيما ذكر من قلت الغلوص براي راي فهذا الصدر بمعنى اسم الفاعل ومذهب ابن علي انه لا يعمل لها على ما اختاره فعلى هذا قول المفرد في الكيف اذا مورت بدال وخيران لما كانوا كرام فيه ليست بزايدة كما ذهب اليه المبرد والما قلت ذلك لثبوت فاعلها بل لتاخيرها اي خيران كرام كانوا في الماء قال سيبويه بجواز ايقاع مع الفاعل لانه كالجزء منها والاول اولى لما قدمنا معنى فعلها لفظا تم اعلم ان الزايدة والمجردة للزمان اعني غير العاملة لا يقعان اولا لان البداة تكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزايدة فلا يليق بهما المصدر بقعان في الحسنة كثيرا وفي الاخير على رأي نحو قولك حضر الخطيب كان ولا تراد ولا يجردا لما ماضية لحقتها وقد جاز ابو الفتح زيادة مضارع كان في قول حسان كان سبيه من بيت راس يكون مزاجها عسل وما على رواية رفع مزاجها وعسل وما قوله وصار للانتقال لهذا معناها اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن فتفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى اصبر تكون بعد ان لم يكن قوله واصبح واسمى واضحى لاقتران مضمون الجملة بامارتها هذه الثلثة ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين واما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار والازمنة التي يدل عليها تركيب الفعل اعني الصبح والمساء والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى فيقترن في هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمان الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته بمعنى اصبح زيد امير اذا مارة وابه مقترنة بالصبح في الزمن الماضي وبمعنى يصبح قايما ان قيامه مقترن

الخبر مضافا الى الاسم والمبتدا الاخذ في اخبارها عالما حاذرا فالخبر المشتق اكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم وكالا يسمى منصوبها المسبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل لشبهه سمه فاعلا على التكلة وله يسموا المنصوب مفعولا لما مهد والما يهد واكمل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول وكان التي حللنا قوله سرع بذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا بعضها اقاما وزايدا قال تكان فيتكون ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقرونا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا فكان لما مضى ويكون للحال او للاستقبال ولكن للاستقبال قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد نايما وعلى هذا نصف ساعة فاستيقظ فاذا قلت كان زيد ضاربا لم يفد الاستمرار وكان قياس ما قالا ان يكون ويكون ايضا للاستمرار وقول المصنف دايما او منقطعا وهذا على هذا القايل يعني اذا كان لا تدل على احد الامرين بل دل عليهما بقرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بنيها فقر والظهر كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها قوله ويكون فيها ضمير الشان مقدرا فيرتفع المبتدا والخبر بعدها منصوبا على انه خبر كان وقال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة والاولى انه لم يثبت في كلام العرب ضمير شان الا مبتدا في الجايز فقال هو الله احد وفي الاصل كاسم ان واول مفعولي ظننت نحو انه زيد قايم وظننته زيدا قايما ويكون تامة في المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانها وزن اسم الفاعل للمفعول وعلى الناصب للمفعولين مما معنى واحد وتعلم ان كان بمعنى لعلم وعرف قوله وزايدة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشيء الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله تعالى وكان في المدينة تسعة انها زايدة غير مفيدة للماضي والا فانها لمجرة وصبيا على هذا حال وكذا قولهم جيد ولدت فاطمة بنت الخرشة الكلمة من عيسى لم يوجد كان مثلهم وكذا قوله الفرزدق في لجة غمدت ايا بحورها في الجاهلية كان والاسلام واما اذا دلت على الزمن الماضي ولم يعمل نحو ما كان احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان وردبان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان لفظ في تسميتها زيادة نظر لما ذكرنا ان الزايد

بالصبح ع الحال او الاستقبال وتكون تامة نحو لك اصبحا والحمد لله واصبحنا والملك لله
اي وصلنا الى الصبح والمساء ودخلنا فيهما وكذا اصبحا يفيد ايضا كل واحد منهما على
الزمانين وحكى الاخفش زيادة اصبح واصبح بعد ما التعجب كان ز لفظ بي وما اصبح
امردها وما امسى ادفأها ورده ابو عمر وقال السيرافي ز في انه ليس من كلام سيبويه
وانما كان حاشية ه وكتابه اقول لو ثبت ما حكى الاخفش لكان كل منهما مجردا عن
الحدث للزمانين اي الصبح او المساء في الزمن الماضي كما كان لفظ كان تجرد للماضي
قوله وبات الى اخره يعني ان معنى ظل زيد متفكرا كان ز في جميع النهار كذلك فاقترن
مضمون الجملة وهو فكر زيد بجميع النهار مستمرا قاله ويقترن ايضا بزمانه الاخر
المدلول عليه بالصيغة اي الماضي او الاستقبال ونصريفاه ظل يظل ظلا ولا قالوا
ولم يستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك يكون تامة بمعنى طال او دام ومر
العهدة عليه وقولك بات وبتما جميع الليل زيد نموما اي كان ز في جميع الليل
فاقترن هم زيد بزمان بات وبتما جميع الليل او الزمن الماضي ومصدره
البيتوتة ومضارعه يبيت وبيات كباع يبيع كور في كلامهم سويت وقد جا ظل
ناقصة بمعنى صار مجردا من كون الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى
ظل وجهه مسودا وانما جعلي بات بمعنى صار لا وهو ان بات بزيد نائما فقد زال عنه
زال الى اخره وقد ذكرنا ان معنى ما زال واخواتها كاد ونحوها ما فقد لك ما زال زيد
امير اي استمرت الامارة دامت لزيد منذ قبلها والمعنى اهل لها وهو وقت
البلوغ الذي يمكن قيامه بها فقد لا قبل ذلك فقوله ويلزمها النفي ان كانت
ماضية فيما ولم ولا ز والدعا وان كانت مضارعة فيما ولا وان والاولى
ان لا يفصل بين لا وما وبينها بظرف وعليه وان جاز ذلك ز وغيره هذه
الافعال تحو لا ابوه جيتني ولا امس ودلك لتركيبت حرف النفي معها لافادة
الاثبات وقوله فلا واني زيدا مما زالت عمرة فقد وليس مما حذف عليه
حرف النفي كما ز في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف بتاويل الا واني زيدا لا ازال
عمرة ان حذفها لم يسمع الا من مضارعها فانما جاز حذفها لعدم اللبس
اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا منفية فالمنفك يسمع ما جيئت به
لذلك حتى يأويه ويحذف منها كثيرا في جواب القسم ثابت ز في غير هذه
الافعال ايضا نحو والله قوما اي لا اقوم فكيف بها وتكون ما زال واخواتها
بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا يتصل اداة الاستثنا بخبرها لان الاستثنا
المفرغ لا يكون ز في الموجب الا ز في الفضلات كما مر ز في بابه وخبر المبتدا ليس
بفضله ولا يجوز ما زال زيد الا عالما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات
الا العلم واما خبر ليس واخبار كان وصار واخواتها اذا كانت منفية فيجوز



اقترانها بالا اذا قصدت الاثبات وقد تمتنع ذلك فيها ايضا وذلك اذا تقدمت
اخبارها عليها فلا تجوز الا قائما ما لم يكن زيد والا غنيا ما لم يصر فالولا امتناع ه
تصدر الا كما مر ز وبابه و ف خطي ذو الرمة ز في قوله حواجج ما تنفك الا
مناحه على الخسف امر وتر مي بها بلدا فقرا واعند بان تفسك نامة اي ما
تفارق وطنها ومناحه حال وعلى الفسح متعلق بمناحة جعل الخسف كالارض
التي تناخ عليها كقوله كقوله كحد سهم ضرب ز وجميع وبرمي عطف على
مناحه كوقوله تعالى صافات ويقبضن وقيل بي ناقصة خبرها على الخسف
اي معه ومناحه حال وفيه ضعف من وجهين ان العامل في الحال ما يتضمنه احدهما
ان المضرع قلما يا تي في المبيت وان كان المستثنى فضلة ايضا كالحال ز ومثالنا
والثاني ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا ز في تابعه
او ز المستثنى منه كما مر ز في بابه وان كان العامل ز في الحال على الخسف فهذا هو
ضعيف من ثلثة اوجه احدها ان المضرع قلما يا تي ز في المبيت كما ذكرنا والثاني
ان عامل الحال يكون الظرف المتاخر عنه و ف خبره سيبويه خلافا للاخفش
والثالث ان المستثنى اذا كان يكون مقدما ز في الاستثنا المفرغ على عامله فلا تجوز
كذلك عند البصريين كما تقدم ز في باب الاستثنا قوله وما داموا لتوقيت
امر الى اخره اي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها الفاعل ذلك المصدر
فاستتر في قولك اجلس ما دام زيد قائما اي دوام جلوس المخاطب بمدة
ثبوت قيام زيد لي وكذا اذا كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس
ما دام عمرو قائما في قوله ومن ثم احتاج اي ومن اجل كونه لتوقيت الشي
يكون ظرفا كزمان الشي والظرف فضلة ولا بد من تقدم جملة اسمية
كانت او فعلية لفظا او تقديرا لغيره من الفضلات واما التي في اوان
ما دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام
زيد قوله وليس كنفي مضمون الجملة قال سيبويه وتبعه ابن السراج
ليس للنفي مطلقا تقول خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم يا
تيهم ليس مصروفا عنهم ز والمستقبل وجمهور النحاة على انها للنفي الحال قالت
الا ندلسي واحسن ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم تقيد بزمان
تحمل على الحال كما تحمل الاخبار عليه نحو زيد قائم واذا قيد بزمان
من الازمنة فهو على ما يقيد به وقد ذكرنا حكم لا ز في قسام الصادع واصل ليس
ليس كما بقال علم ز في علم والزامهم تحقيقها بالاسكان وبرهم قلب يا ها
الفا كما هو القياس ز في باب لمخالفتها اخواتها ز في عدم التصرف ولا
يجوز ان يكون مفتوح الياء الفتحة لاحذف ز في العين تخفيفا وسيبويه

والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف فلو كان
مخفف فعل الصدر لعادت حركة عين الثاني عند اتصال الضمير كصيدت
والجواب ان ذلك لفارقه اخواتها في عدم التصرف فقط واما الحاق الضمير به
في لست ولستما فللتشبيه به بالفعل لكونه على ثلاثة ومعنى ما كان وكونه
رافعا وناصبا كما الخبر الضمير في هاهنا بناها وفرعها ما لها تنزيلا مع كونه اسم
فعل تشبيها بالفعل قوله ويجوز الجر ليس ذكر معطوف على خبر ما لم يتوسط بينه وبين
طوفه غلط لم يذكره غير ذكرنا ذلك في الموصولات قوله من كان الى راح
كل ما ليس في اوله مما ذكره المصنف ومما لم يذكره من الافعال يجوز تقديم اخبارها
عليها في ليس خلاف على ما يجيء واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقدم خبرها عليها
كما ذكرنا في المفعولات وكذا الا ينفصل ما عن الفعل بالجر كما مر هناك واما غير
ما دام في اوله مما من هذه الافعال فاختار الكوفيون غير الفراء وافقهم
ابن كيسان تقديم اخبارها عليها قالوا لان ما لزم من هذه الناقصة وصارت
معنى معنى الابتدائية فهي كخبرها بخلاف ما فارق وما انفصل فانها لم تلزمها
بل جاز حذفها فقط ومعنى الفصل بينها وبين الفعل والخبر مجرد دلالة
في هذه الافعال ولم تجرد لذلك غير ما نظر الى لفظها لو لم يكن فيها معنى
النفي لم يصر الكلام متناقضا معنى الدوام واما توسط الخبر بين ما النافية
فمما ثبت ان النافية واما غيرها من حروف النفي كلم ولن ولا فاذا انتفى
بها الافعال المذكورة لم تجز توسيط الخبر بينها وبين الافعال لانتفاء المانع الذي ذكرنا
في ما ويجوز تقديمها عليها لانها ليست كما في طلب فقد يتوسط خبرها عليها
ومنع ذلك من منع لان مذهبهم انها حرف كما في لحقوها بما كان وقد فهم من
المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها الماضي
والنقصان فعليه يجوز ترك نون الوقاية معها كما في قوله اذ ذهب القوم
الكرام ليسي ولذلك ايضا اختار بعضهم ابطال عملها بالا كما في قوله ليس الطيب
الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى الا يوم يأتيهم غير مصروفا عنهم قالوا
المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك
تقول كان لزيدا ضرب ولم اضرب ولا يمنع ان يقال ان يوم يأتيهم ظرف
ليس فان الافعال الناقصة تتطلب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث
واعلم انه لا بد من حمل على الافعال الناقصة على مبتدا واجب الحذف كما ذكرنا
في باب المبتدا اولا على مبتدا لانه المتصدر كاسم الاستفهام والشرط
ولا على مبتدا عادم التصرف كما التعجبية ولا على مبتدا يلزم الابتدائية
كونه في المثل لفوهم الطين بطارا ويلزمها كونه في جملة كالمثل

وكالجمل



وكالجمل الاعتراضية كقوله فانت طلاق والطلاق اليه او يلزم الابتدائية كيفيد معنى
الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدا ولا يتبع اخباره الافعال الطلبية وذلك لان
هذه الافعال كما تقدم صفات للحصاد واخبارها في الحقيقة الاترى ان معنى كان
زيد قائما ان لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد
ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم يحل مبنى من ان تكون خبرية او طلبية
فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها
يدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلاثة والطلب في الخبر
يدل على انه غير محكوم عليه بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر
الخبرية جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقريره فان قلت كان زيد هل ضرب
غلامه كان ضربه لغلامه مخبرا عنه ثابتا عند المتكلم مسؤلا عنه هل غير ثابت
عنده وهو تناقض واما قولهم علمت ان زيدا عندك ام لا فقد ذكرنا ان زيدا ليس لاستفهام
المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال الطلبية مع اخبارها وهي
كما ذكرنا صفة للاخبار والمعنى بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في اخبارها فتقول
كن قائما اي قم وهل يكون قائما اي هل تقوم وتدخل الطلب فيما في التعجب
قال وكونني بالمكارم ذكرتني وان اختلف الطالبان بان يكون احد مما امر ممتثلا
والاخر استفهما ما نحو كونوا هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر
في محل واحد وهو محال واما ان كان خبرها امرا او استفهاما جاز
في ذلك المفرد وجب تقدمه عليها نحو كان زيدا واخاه كان زيد فكل كلمة استفهما
تقدم على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الافعال اخبار
حتى يتناقض الكلام **فان قيل** فيجب ان يجوز تقدم الجملة الطلبية عليها على ما
ذكرت نحو اهم ضربت كان زيد **قلت** ان كلمة الاستفهام تحدثت في الجملة التي
تليها بلا فصل معنى الاستفهام لانه جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع اسما
الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذا لم تكن مصدرية ما الكتفي فلا تقول اين ما كان زيد
فلا متى ما زال زيد لوجوب تصدر ما الكتفي ويجوز متى ما يزد هذا واي وقت لم
يكن سماحك ومنع الجزولي والشلوبين ذلك وليس نحو اين ليس زيد فان منعنا
دلالة على مع ما تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه وان منعنا الاداة الى
المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك
على سبيل المبالغة ويقدر صفة لدن في غير المستقبل نحو منى ليس وجود الله تعالى
او علمه او قدرته ثم نقول اذا كان الخبر مقدرا مستثنا على ما له صدر الكلام وجب تقدمه
على ما كان واخواته ان لم تصدر بما مما ذكر اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او
كلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب

تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد او قائما الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر اذا كان ليخلو الخبر ضمير في الاسم نحو كان انك قائم في الدار صاحبها وكذا ان كان الاسم مع صلتها نحو كان غلامي انك قائم وعندي كان انك قائم اذ لو تاخر الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير ادغام النون في النون والفعل ويجب تاخير الخبر كان واسمه معا ان دخله الا نحو ما كان زيدا الا قائما ونحو بوسطه وتاخيره اذا كان الفعل مصدرا لها بقتضي التصدر وكان مما لا ينفصل بينه وبين الفعل كمي واسما الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان قائما زيد اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى في المنصوب على شريطة التفسير واما متمرضه الاستفهام واما النفي اذا لم يكن مع ما الواحوالها فيجوز توسيط الخبر بينها وبين الفعل الناقص نحو ما قائما كان زيد وانما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليها ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تاخر مرجوعه نحو كان زيد حسنا وجهه فان قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه فصلت فيجوز تاي فتح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو صار بالكان زيد اليوم او في الدار اذا الظروف متسع فيها والزم بعضهم تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسيطها او تقديمها والاصل الجواز ولا ينفصل عند البصريين من كان واخواتها وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الا بالظروف او الجار نحو كان امامك زيدا جالسا او ذلك لتكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا ينفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فضله بغير الظرف ايضا نحو كان عمرا كان زيدا ضاربا وفرق بعض البصريين بين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الفاصل وبينه اذا لم يتصل فجوزه في المتصل نحو كان زيدا ضاربا بعمرو ولم يجوز في المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا وما وهم خلاف ذلك قد رفعه البصريون بضمير الشان اسما لكان واخواتها نحو كان زيدا انه المعني ناحذا وكان زيدا ان احد المعني قائما فقد هذا جور حول بيوتهم بما كان اتاهم عطية عودا ونحو زيد في البيت زيادة كان واعلم ان النحويين في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرناه في باب المبتدا فالما دام فيهن فيفصل حينا ونقول ما زال الرجل واقفا وكذا في باب ان المعرفة اذا قالت وان شفاعيره ممن اقد كذا انشده سيبويه وقد تخبر في هذا وفي باب ان يعروه عن فكرة ولم يجز ذلك في المبتدا والخبر للالتباس لاتفاق اعرابي

الجزء



الجزء هناك واختلافهما هنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال في من زيدان زيد هو الخبر وقال الزمخشري لا يجيز هنا عن نكرة بمعرفة الا ضرورة نحو قوله



يكون مزاجها عسل وماء بين نصب مزاجها وقال ولا يك موقف منك الوداع وان يرفع مزاجها على اضمار انسان في كان كما في الرواية الاخرى ولا خلاف عند يجوز اخبارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الاخرى انهم قالوا ان اولى الاسمية لما تقدم في نحو قوله تعالى ما كان جحتهم الا ان قالوا مع كونها معرفتين لشبهها المضمر من حيث لا يوصف كالمضمر واما جراهم على تقديم الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في باب كان وان واورد سيبويه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اسائران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بحرف الشام ام متاكر وقوله فانك لا ابانا في عدد حول اطى كان امك ام حمار وقوله الا من مبلغ حسان عني اطب كان سحرك ام مجنون ورد عليه المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو معرفة واجيب المبرد عن سيبويه بان ممزة الاستفهام في اطى واطب واسكوان دخلت على اسم مرفوع بعد الفعل المسند الى ضميره فارتفاع ذلك المرفوع بفعل يفسره ذلك الفعل اولى فاسم كان اذ لم يكره وورد الجواب بان ام متصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة وقد درت بعد الهمزة فعلا لم يليها المستويا واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وهو الاجل المفسر كما يجيء في باب العطف هذا وممن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع انما نفسر رافعه بظاهر اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرؤ هلك وفي قوله خاصه اطى كان امك ام حمار لاولى ان يرفع طبي بكان مقدرة لما يجيء في باب العطف ان بعد سوي ولا ابالي لا تدخل ممزة التسوية الا على الفعل واجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا ورد بحوالهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدا نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لصح وصفيته والجواب عن ايراد ان الضمير اذا عاد الى النكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو جاني رجل فضربته والا فهو نكرة نحو ار جل ضربته او امرأة كما مر في حد المعرفة والنكرات المفسرة في الابيات الثلثة غير مختصة فالصحيح ارادة نكرات واعلم ان ليس من بين اخواتها تختص بكونها اسما لنكرة لما فيها من النفي وتجوز حذف خبرها كثيرا لقوله انما يجري العبد ليس الحمل اي ليس الحمل حاريا وقيل بل حملت على لا فصارت حرف عطف مثلها وجميع الافعال متصرفة الا ليس ودام ولتصاريفهما ما لها ولا يستعمل ما زال

واخواتها مصدرا واسم فاعل الاتامين لانها يلزمها حرف النفي وهي لا تدخل على المفرد وقد
تحذف لام كي لكن للجزم وتثبيتها لكونها بالواو فحذفت مع انها قد حذفت قبل حركتها
للجزم ودلك بكثرة استعمالها قال تعالى لم يك معتبر انفكة كما حذفت لكثرة
في لم ابال لمقبل المابل بعد ما حذف منه الياء لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه
واذا الاتي لم تكن الجزم ساكنا بعدها لم يحز حذفها نحو لم يكن الذين كفروا فقررها
بالحركة وخروجها عن شبه حرف المد واجازه يونس استشهد سيبويه ابو زيد
في نوادره لم يار الحق على ان هاجه رسم دار قد تعفى بالسور قال سيبويه
في هذا شاذ قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن وبسي دلك
الظرف مستقرا نحو الفاك وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو
استقر امقدر قبله فقولك كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار
زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه
ولم تستحسن تقديم الظرف في الفضلة وهو اذا نصب ظاهرا ان اذن
فضلة فلا يتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى تعالى وانما
وله يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معتمد الفايدة اذ ليس الغرض
في الكفو مطلقا بل الى الكفو له تعالى انتهى ما ما هو المقصود بعني في رعاية
للفواصل لفظا قوله افعال الى فيه الذي اري ان عسى ليس من افعال
المقاربة فكيف يحكم اذ موطمع في غير حقه تعالى وانما يكون الطمع فيما
ليس الطمع على وثوق من حصوله فكيف بحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا
يجوز ان يقال مرعناه رجا دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف
اي ان الطامع يطمع بدنو مضمون خبره فقولك عسى ان يشفي مريضي
اي اني ارجو قرب شفايه وذلك لان عسى ليس شفعيا بالوضع للطمع في
دنو مضمون خبره بل الطمع حصول خبر مضمونه مطلقا سواء رجي حصوله
عن قريب او بعيد من مريد نقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى
النبي ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولاد
تونى لعل اتفاقا وكذا في عدم طلق ومرادفاته من افعال المقاربة بمعنى دنو
لدنو الخبر نظرا لان معنى طلق زيد يخرج انه سرع في الخروج وتلبس بادل
اجزايه فلا يقال ان الخروج قرب ودنا من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى
القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال في من شرع بالمشي قرب غايته ذلك المشي
على بد فعلى هذا من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر رجا او
حصولا واخذا فيه خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز والظاهر
وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني

طيب



طيب زيد فيكون المعنى لدنو رجا الخبر او لدنو حصوله اولدنو الاخذ فيه وليس عسى
لدنو رجا خبره بل الرجا لدنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواتها ليست
لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولي في خبران عسى لمقاربة الفعل
في الرجا اوضح فيما قصده من المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر مرجوا او
حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف فيه اذ الحد لا يستعمل فيه مثل هذه المعتملات
البعيدة ولم يصح قوله حصوله لان الخبر ليس حاصلا بل هو قريب الحصول
ويبين ايضا الخبر وحصوله بباب لانا لقرب لم يحصل بعد
فالاول الى الاستعمال قوله فالاول عسى اي الذي ارجا مضمون الخبر قال سيبويه
عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت
لذا موت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه معنى الحرف
اي انشا الطمع والرجا لعل والاسسآت في الاغلب من معاني الحروف والحروف
لا تتصرف فيه واما الفعل نحو يعت والاسمية نحو ات حر لمعنى الانشا عارض
فيها قال الجوهري كون عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى
اذ كا يكون ان الا في المجهول وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن للتحريف لا للخوف
والاشفاق كما ان اوفي كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة
عسى من الله ايجاب فجا على احد في معنى العرب لان عسى للرجا والمقربين
ايضا وانشد ابن مقبل ظنى بهم كعسى وهم بينونة يرجون حوار الامتلا
اي ظني بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى للمقربين فيه
نظر ويجوز ان يكون معنى ظني بهم كعسى اي مع طمع وقد تكسر عسى اذا اتصل
به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت عسيتما
عسيتم عسيت واما نون جمع المونث نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى حرف
لما رآي من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك
الا ان يعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج المناخو
على ان الاسم عسى زيد والخبر ان يخرج كان فالمقترن بان بعد اسمه
منصوب المحل بانه خبره استدلالا بالمطرد النادر عسى العوير ابوسا وقوله
لا يلحيني ان عسيت صايما ونعل سيبويه مع كون ان يفعل خبره قبل انما
قاله لان الحدث لا يكون خبرا عن الخبر وقوله ابوسا وصايما للتضمن
عسى معنى كان فاجري في الاستعمال مجراه وعذر من جعله خبرا ان تقدر
مضافا اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد
صاحب الخروج فالا ابو علي في القصر بانت في عسى زيد ان يقوم اي
عسى زيد واقيام وفي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر المضاف الى اللفظ الا في

ون

عسى قولا واحدا لا يضمر في عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ المبتدا كما كان كاد منها وقوله
تعالى كاد تزيغ قلوب فريق منهم ش كاد ضمير الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع
وقد اعمل الاول ولو اعمل الثاني لقال كادت الا عند الكسائي فانه يحذف الفاعل في مثله
كما مر واما ش افمران كاد تزيغ بالياء فليس من باب التنازع والاوجه ثمة اثبات احد الفعلين
لاسناده الى ضمير الموث بل هو على اضمار الشان ش كاد وسئله ليس خلق الله مثله
وليس بمشهور اضمار الشان ش افعال المقاربة الا ش كاد وش الناقصة الا ش كان وليس
بمشهور اضمار الشان ولا يتقدم ان مع فعله على عسى اما عند من قال انه خبر فلضعف
عسى كونه غير متصرف واما عند من قال هو بدل فلامتناع تقدمه على المبدل
منه وقد حذف الخبر ش هذا الباب ان علم قال بهت وله اهل ولد ولبنتي تركت
على عثمان تبكي حلايله اي لدن افعل وكذا تقول كم عسى زيدا ان قيل عسى زيد
ان يقوم ولا تجاوز المرفوع ش هذا الباب غالبا من اختصاص فلا تقول كاد زيد ان
يقوم ولا عسى شخص ان يقوم قوله وهو قليل وذلك لتشبيه عسى بكاد عند من قال
هو خبر وقد مر ان ذلك عند الكوفيين بتقدير ان يتعين ش في اخبار جميع افعال
المقاربة ان يكون واعل اخبارها ضميرا عايدا الى اسمها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه
اي ان يكون المسند الى مشبه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج
نفسه وهو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل جري زيد ان يفعل كذا بالكسر الواو والحلولق
عمر ان يقوم واستعمال الرعسى بلفظ الماضي فقط او معنا ما صار حريا وحري ان جدير
وصار خليقا واصلها حرج ان يفعل بفتح الراء والثاني بين على انه مصدر بمعنى الو
فلا يثنى ولا يجمع ولا يونث نحو هو حري ان يفعل وانا قلت هو حري على فعيل او خر
بكسر الراء جاز ان يكون تثنيت وجمعت وانثت ويقال ايضا الحري ان يكو كذا وقد يتبع
بعدا خلوق ان مع الفعل نحو خلوق ان يفعل زيد كما قلنا في عسى ان يفعل زيد وقول
الشاعر عسى طير من طيني بعدها هزم ستطفي غلات الكلي والجوانح السين فيه
عند الكاخرين قائمة مقام لي كونها للاستقبال والوجه عند الكوفيين ان يكون
فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي بعد كم ش في قوله تعالى ثم بدا لهم من
بعد ما راوا الايات ان يتوقع ايقاع علاقة الكلي قوله والثاني كاد اي ما وضع لدنو
حصول الخبر وهو من كدت تكاد كيدا اي مكرت كهيب رهب وحكى الاصمعي كود
بالواو فيكون كخفت تخاف خوفا ومخافة والاول اشهر قاوسك فلان ش السير
ومن هذا دفات كاد واوشك اولي وكرب ودهمل وكهرب في الاصل بمعنى قرب يقال
كربت الشمس اي دنت للغروب واما اولي فمعناه الاصلي فارب فاولي بين ها
منهم واولي ان يزيد على ثلاث اي قارب وكاد ولا يستعمل الا ماضيا واما كربو
مضارعا اولي وتجيء كربا خمر هملال من اذ واما كاد وكرب واوشك فيستعمل اجا

صف

نبي

رها

الاسم والخبر وقال بعضهم ان زايدة وفيه ايضا نظر لان الزايد لا يلزم الا مع
بعض الكلم كزيادة ما ش في قولهم افعل هذا انرا ما ولزومه مطردا في موضع
معين مع اي كلمة كانت بعيدة وقيل المقترن بالمشبه بالمفعول وليس بخبر
كخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان المعنى الاصلي قارب
زيدا ان يخرج اي المخرج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل قارب زيدا بافادة
عسى لانشا الطمع كما كان اصل معنى ما احسن زيدا انشا جعله حسنا ثم تغير عنه
بافادة انشا التعجب وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد
اي خروج زيد فهو ش للاستعمال الاول كالفعل المتعدي وش اللازمي كاللازم
وفيه ايضا نظر اذ لم يتبين في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر وقال
الكوفيون ان يفعل ش في محل الرفع بدل الاشتمال لقوله تعالى لانهاكم
الله عن الذين لم يقاتلوكم الى قوله ان تبروهم اي لانهاكم الله ان تبروهم
والذي اراي ان وجه قريب فيكون ش نحو الزيدون عسى ان يقوموا قاجا
لما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضا يساعد ما ذهبوا اليه
لان عسى بمعنى توقع لمعنى عسى زيد ان يقوم توقع وترجي قيامه وانما
غلب فيه بدل الاشتمال لافادته اجمالا ثم تفصيلا كما مر ش باب البدل وفي ابهام
الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء ش والنفس كما مر ش ضمير الشان واما
عسيت صياما وعسى الغوير ابوسا فشاذان على تضمينهما معنى كان وقال
بعضهم عسى الغوير ان يكونوا ابوسا وعسيت اكون صياما وجاز حذف
ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان
بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه
ش المفعول معه ومثله ما قدر الكسائي ش والبيت الا ان يكون الفرق ان
الان القرينة ههنا ادل كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين الحذف الشرط والخبر
مع قلة ذلك قلنا انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع
بالمعيدي ولا ان تراه قوله وعسى ان يخرج زيدا علم ان من ذهب الى ان
مع الفعل عسى زيدا ان يخرج زيدا انه خبر ايضا ويكون من باب التنازع فتقول
ش التثنية عسيان تخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك
مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين ش زيدا لم يحز الا عمال الاول اعني عسى
لكون ربك وهو اجنبي اذ ن فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى وعسى
ان تكرهوا شيئا يجوز ان يكون الفعلان متنازعين ش شيئا وقد اعمل الثاني وان
يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما ش وقوله تعالى عسى ان يكونوا خيرا منهم
واما نحو الزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا فان فاعل

عسى

معان وبجرده التجريد مع كاد وكرب اكثر ولذا كان مع ان فهو شديد رجرف الجراي كاد وكرب
من ان يقوم واوشك من ان تقوم وحذف وحرف الجر عاى القياس وا وجبوا ههنا للكثرة ه
الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة كما مر وقد تقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو
اوشك ان يخرج زيد اي اسرع خروجه بجوز ان يكون على التشابع فاوشك لمقاربة
الفعل نحو كان كاس فيما فعل استعمال كاد اي تجرد الخبر من ان يستعمل استعمال
عسى على الي حصين المعلومين واذا حلف ان مع اخبارها في الافعال الثلاثة فاما
ان يقدر مع الحرف كما تسمع بالمعدي واما ان يحذف واسا بلا تقدير لها لاستعمال
كاد وكرب واوشك المجرد ولانتهاء على المقاربة استعمال كان ولاستعمال كاد مثل
كاد جائز في الضرورة وما كدت اساوها هذا اضمر من الشان فيه ز ونحو كاد تزيغ قلوب
واستعمل ايضا الافعال التي للشروع ز والفعل استعمال كان وهي طفق واخذ وانشا
واقبل وقرب وهب وعلق وجعل وكانت بذلك اولى من كاد واخواتها الى اخبارها
حاصلة المضمون كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها اذ يقال
طفق زيد ز الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي
اوجد وكله انشا الفعل واقبل على الفعل وقرب من الفعل وهب للفعل من قولهم
هب البعير في سيره اي نشط اقبل فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه
واما هلهل فانها الزم تجريد خبره مع ان معنى كاد لا معنى طفق لان
المبالغة ز والقرب فيه اكثر وضعه ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كما لزاله
وصرصر وكانه المبالغة ز والقرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل
خبره بغير ان نحو هلهل يقوم ويكون افعال المقاربة فاي كاد ومرادفاته وللفعال
الشروع اي اطفق ومرادفاته فروعا لكان ومحمولة عليها لم تتقدم اخبارها
كما كان بتقدم اخبار كان عليه وانما لزم كون اخبار الشروع فعلا مضارعا
مجردا عن ان دون الاسم والماضي والمضارع مقترن بان لان المضارع التجرد
عن علامات الاستقبال ظاهر ز والحال كما مضى في بابه فهو من حيث الفعلية
يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال
قائما لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال
يدل على كونه مستغلا به دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت ه
الزوال يقوم دل على اشتغاله بالقيام ز في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما
حملت هذه الافعال على كان وقصد المعنيان اي حدوث مصدر خبرها و
كون فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا مضارعا بان وانما غلبت ز
افعال المقاربة اعني كاد ومرادفاته ان تكون اخبارها كذلك وجوز اقتران لها
بان لكونها من شدة القرب الذي فيها كانها الاشتغال والشروع فهي بسبب ذلك

متضمنة



متضمنة لمعنى كان صلح ان تحمل الشروع بل تحمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز
ز في بعضها اقتران الخبر بان كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا ولم تجز ذلك في خبر
فعل الاشتغال واما الترامهم ز في خبر عسى كونه مضارعا بان ومنعهم من ان يكون
مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا امتنعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن
بان للاستقبال الخاصة والطمع والاشفاق مختصان فهو الذي يعسى من المصدر
ومن ثم قد تحمل لعل وان كانت من اخوات ان عليه فهو لعلك ان تقوم قوله واذا دخل
النفي على كاد الى آخره قال ز يعني انه كاد ان نفيه اثبات واثباته نفي اما كون اثباته
نفيا فان اراد وا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم وانيت الكلوادي القرب فهذا المحال
نفي تغلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب
من القيام بلا ريب وان اراد وا ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق
لان قولك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل الفعل منك لكنته
اخذ ز في الفعل الا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فمقبول ايضا ان قصد وا ان
نفي الكوادي القرب ابلغ ز مما كدت اقوم اثبات لذلك المضمون فهو من الخشن غلط
وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا ان اراد وا الى نفي القرب من مضمون الخبر اثبات
لذلك المضمون بل هو افحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ ز في انتفاء ذلك الفعل
من نفي الفعل بنفسه وان ما قرب من الضرب اكذ ز في نفي الضرب من ما ضربت
بل قد يجيء مع قولك ما كان زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه و
بعد انتفاء القرب عنه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في
وقته بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا نفي ز بين انتفاء الشيء
في وقت وثبوته اذن نفي كاد مفيد الثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته
تلك القرينة فاذا حصلت قرينة هكذا قلنا ثبت مضمون خبر كاد بعد انتفائه
كما ز في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون اي ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم
وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قوله اتخذنا هزوا
هزوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ادع لنا ربك
يبين لنا ما هي وهذا التعنت داب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم
يثبت قرينة هكذا اكفر ز ما زيد وما كاد يسافر قلنا نفي مضمون خبر كاد في
انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما ز في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا اخرج
الى البيت اذ ليس ز في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه
القرينة هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات فقال بعضهم انه اثبات في الماضي
كان كقوله تعالى وما كادوا يفعلون اذ في المستقبل يفعلوا واستدل بكونه في
المستقبل ايضا للاثبات بتخطيه الشعراذا الزمه ز في قوله لم يكد الى لم يجد

ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا فلو لانهم فهموا الاثبات له بخطوره والجواب
ان هذا الاستدلال انما يصح لو كان قوله تعالى وما كادوا يفعلون اثبات الفعل مفهوم من القرينة
هي قوله فذبحوها لان كادوا انما تقدم ولهذا لم يفد الاثبات في قولنا ما فات
زيد وما كاد يسافر لما لم تكن قرينة واما الجواب عن الخطبة الشعر افاد ان
خطوهم وتصوب ذا الرمة في بديهته بنا على الدليل المذكور اي ان بقي
القرب من الفعل لا يكون اثباتا له وقد خطا المخطئين ذا الرمة في روايته
من قال حين سمع تلك الحكاية اصابت بديهته واخطأت روايته وقال بعضهم
ان نفي المضارع اثبات لشبهه قوله تعالى فذبحوها الآية ولفي المضارع نفي
لقوله تعالى لم يكد يراها وقول ذي الرمة لم يكد يبرح وعند الاخفش يجوز
زيادة كاد قوله والثالث اي الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر وقد
ذكرنا مرادفات طفق واخواتها تقول طفق يطفق طفقا لغرق يغرق
غرقا وحكى الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء طفق يطفق بكسر الطاء
ويستعمل مضارع كاد واوشك من بين جميع الافعال المذكورة في هذا
الباب وتدر اسم فاعل اوشك قوله ومبي كاد في الاستعمال وقد يجيء
خبر جعل جملة اسمية قال وقد جعلت قاوص بني سهيل من الكوا مرتعها
قريب وقد يجيء شرطية مصدرة باذا قال وقد جعلت اذا ما قمت ينفلني
تؤبي فانهض لفضل الشارب الثمل قوله الى ضمير المفعول ما وضع لا
نسا التعجب لانه لو تسمى الافعال فلا ينتقض الحد نحو ما هبك به وويله
درع واهانه وبالك رجلا وويله رجلا بل ينتقض بنحو قاتله
الله من شاعر ولاسلم عرضه فانه فعل وضع لانشا التعجب وليس بمحض
الدعا وكذا قولهم لا برحت وبا الا ان يقول ان هذه الافعال ليست
موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجبت
منه وان كان فعلا ليس لانشا ان التعجب افعال يعرض للنفس عن الشعور
بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يجوز التعجب
منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شيء فعل التعجب في اصطلاح النحاة
هو ما يكون على صيغة ما افعل او افعل به والاعلى المذكور وليس كل فعل
افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب قوله ومبني غير متصرف فلسا
لمشابهتها بالانشا الحروف وايضا كل لفظ منها صار علما للمعنى من المعاني وان
كان حمله في القياس اذ لا يتصرف احتياط التحصيل الفهم كاسما الاعلام فلهذا
لم يتصرف وتعجب وبيس وذا الامثال قوله ولا ينبغي الى اخره قد مضى
ذلك في باب افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط زهد انه لا يبنى الا مما

وقع



وقع واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب مثل غدا ولا يتعجب الا مما حصل
في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يكمل بعد
والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق
ان يتعجب منها فلذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني ما افعل قبل لا
يبنى فعل التعجب الا من محل مضموم العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان
من غيره نحو ما اضرب وما افعل ليدل بذلك على ان المتعجب منه كان كالغريزة لان
باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعل التفضيل وكان اصل ما اضربك لزيد
وانت اضرب لزيد ضرب لزيد وقيل له وانما لم يستعمل هذا الاصل
لان نقل الفعل الى فعل لبنا التعجب والتفضيل لذاته ولهذا لا يتعدى بان الى الفعل
الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا ما للام كما رات ولا يبنى فعل
التعجب من المبني للمفعول كما مر في افعل التفضيل ويجوز تعليلي امتناع تجيئهما
للمفعول بكونهما ما خوذين من فعل المضموم العين لما ذكرنا وهو لازم
وربما بني من المبني للمفعول شاذا من النادر من الفاعل نحو ما احنه وما
اشهره وما امقته الي وما اعجبه الي وما اسهاه الي فيتعدى في افعل
التفضيل الى ما هو الفاعل من المعنى بعلي او عند نحو اهطي عندي ودده
ان تضمن معنى الحب والبغض قال الشيباني يجمع ذلك مبني على فعل
وان لم يستعمل ابغضه واحبه وامقته من بغض وحب ومقت واسهاه من
سهو كما يقال ـــ ومرب الذي مرخ وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يكون
الفعل المبني له صله لما المصدرية القائمة مقام التعجب منه بعد ما اشد وا
شد ونحوهما نحو ما اشد ما ضرب واسرد ما سجن ويعني ايضا من افعل
افعالا فيا ساعند سيبويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمصروف وما
اعضى له والاخفش والمبرد جوازا بنا وعن جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر
في افعل التفضيل وربما بني من غير فعل نحو ما امنك هذه الشاة كما قيل هو احتك
الشاتين اي اكلهما وكذا يقال ما ابله وما افرسه وان لم يستعمل منهما الفعل
كما مر ويستعمل منهما الفاعل نحو ابل وفارس وقد يبنى من غير تصرف نحو ما انعم
وما اباس ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما
ابوله وما الده وندر ما حمره وما شره بحذف الهمزة بخلاف خير وشر في التفضيل
ويتعدى الى غير المتعجب كما كان يتعدى اليه الفعل افعل التفضيل سواء وشابهة
افعل التعجب لافعل التفضيل في الوزن والاصل المبني منه وشرائط بنائه وتصحيح
العين في نحو ما اقوله وما ابيضه وتعديه مما يتعدى افعل التفضيل بهم غير الكسائي
من الكوفيين ان افعل التعجب كافعل التفضيل وقوي وهمهم تصغيرهم اياه في قولهم يا ما

امبلح عرلا ناشرد لنا واما الكسائي فوافق البصريين في فعليته ولوا فتاح افعل التعجب
وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر
وقد اعتذروا بالفتح اخره بكونه متضمنا لمعنى التعجب الذي كان تحقيقا بان يوضع له
حرف كما مر في اسماء الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه
اخف حركة واحسن خبره اي شيء من الاشياء متعجب من حسنه وما نكرة غير
موصوفة واعتذروا بالنصب المتعجب منه بعد افعل لكونه مشابها للمفعول به
بعد افعل المتعدية لفعل مضمر فاعلم موقعه موقع المفعول به فانتصب انتصابه
فهو كقوله ولدنا بعده بدرا بابا عليس احب الظهر ليس له سام بنصب الظهر
وهو ضعيف لان النصب في مثل احب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة
الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف فعل الى المتعجب منه
والجواب عن تصحيح العين نحو ما اقوله وابعده واقوله به اتبع به بان الاعلال
نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يجر الادغام في نحو اسود به
كما جاز في غيره واما التصغير مع كونه شاذا مقصورا على السماع الاعداين
كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس عليه افعل به في جواز التصغير واما جاز ذلك
لانه بعده التصرف فيه شابه افعل الاسمي كابيض واقول منك في قوله وبتوصل
في الممتنع يعني بالممتنع ما لا يكون تلا نيا نحو ما احسن استخراجه وخرجه
او كان من الالوان او العيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن
بانا نحو ما اشد كونه قايما واما ما لزم النفي كليس او مصوغا للمفعول او عاد ما لمصدر
مشهور فلا يمكن التمكن مصادرها نحو الى التعجب منه نحو حسن ولا الى بيان التفضيل
منها او لا مصدر منقبا النحو ليس او مصوغا للمفعول نحو حسن وكذا لا مصدر لنعم وبيس
وندر حتى لو قع شيء منها بعد ما اسد واسد به وربما استغنوا عن بعض ما يطلع التعجب
منه بمثل التوصل المذكور بحالة نقل ما قبله استغنائهم الذي قبله قوله ولا يتصرف
فيما بتقديم ولا تاخير كل واحد من التقديم والتاخير فيستلزم الاخلال اذ قد مر
سابقا قد اخرت المقدم عليه عن المقدم بزيد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا حسن
ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين
الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول
وعامله الضعيف بالاجنبي ولا يجوز لقبح ما احسن امس زيدا على اذ يتعلق امس
بلقبح وكذا ان يتعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قايما زيدا وذلك لانه
نوع تصرف في علم التعجب اذ كان الفعل والفضلة نحو ما احسن واما بالظرف
فمنعه الاخفش والمبرد وجازه الفراء والجرمي وابو علي في المائي نحو ما احسن
بالرجل ان يصدق واحسن البوم بزيد واجاز ابن كيسان نو سبط الاعرا

بلولا



بلولا الانتباهيه نحو ما احسن لولا كلامه زيدا ويفصل بكان وحدها بين ما
وافعل ومي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبر ما وفيها
ضمير واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب وفعل
التعجب لا يدان يكون على فعل وفايدة الفصل بكان ما كان احسن زيدا انه كان وقع ما
حسن واقع دايما الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دايما قبله وشد الفصل
باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير
للعشية ولا يتجاوز المسموع فيهما ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافا لابن
كيسان قوله وما ابتدائية مبتدا مع كونه نكرة عند سيبويه والاخفش في احد قوليه
ودليل ان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب
فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم
نقل الى انشاء التعجب والمحكي عنه الجعل فجاز استعماله في التعجب عن شيء يستحيل كونه
بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه ودل لانه اقتصر من اللفظ على بعضه
ومعنى التعجب من الشيء سواء كان مجعولا وله سبب ام لا فمعنى افعل التعدية ما كان
لازما بالاصالة نحو ما احسنه او التعدية بما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعوله غير
مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا فاصرب زيد لعمرو فما مبتدا افعل
خبره وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول
الاخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اي الذي حسن زيدا بوجود و
بعده لا تحذف الخبر وجوبا مع جوده مسد وايضا ليس في هذا التقدير معنى
الابهام اللايق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه من وجهة
وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما اي على قول مع ذلك مبتدا
وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية وما بعدها خبرها وهو قوي من حيث
المعنى لانه كان جعل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام
معنى التعجب نحو ما ادراك ما يوم الدين وادراي من هو وعدوه اي رجل كان
قال والله عساحبرا بما افتى قبل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى
التعجب فالنقل من انشاء لما لم يثبت وما احسن بزيد فعند سيبويه اصل صورته امر
ومعناه الماضي من افعل اي صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم والباء بعد زايدة في الفا
علل لازمة وقد تحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان تقول
اي بان يقول ـــــ على ما هو القياس وضعف قوله بان الامر بمعنى
الماضي مما لم يعهد بل جا الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرء ربه وبان صار
ذاكرا قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد واشحم بزيد وبان زيادة
الباء في الفاعل قليلة والمطرد زيادتها في المفعول وقال الفراء وتبعه د

فيه

الزمخشري وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان عمل لكل احد بان يجعل
زيدا حسنا وانما جعل لذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفة بالحسن
وكيف تبين فان فيه كلما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وحدت مكان
القول ثلاثة فان وحدت لسانا قابلا نقل وهذا معنى يناسب التعجب بخلاف
نقد برسبويه وايضا ممنوع الجعل اكثر من ممنوع صار كذا وان لم يكن شيء منها
قياسا مطردا وانما اقتصر على هذا القول فعل بان خوطب به مثنى او مجموع
او مونث فلم يقل احسنا احسنوا احسني لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب
غير متصرف او سهل ذلك انما معنى الامر فيه كما انه في مما افعل مضى
الجعل وصار معنى افعل به تعجب معنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب ولم يبق
فيه معنى الخطاب فهمزة افعل به على هذا للجعل لهم زة ما احسن والباء
مزيدة في المفعول وهو كثير مما يجيء في حروف الجر واجاز الزجاج ان تكون
الهمزة للصيرورة كاذان الزجاج اغتر بقيا احسن في الاحوال على صورة
واحدة ويكون الخطاب لمصدر الفعل اي ما احسن احسن بزيد وفيه تكلف
وسماجة وايضا نحن نقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب سيبويه في حاله الا
ان يقول معنى خطاب الحسن قد انمحى وجب كون التعجب منه منتصا فلا يقال
ما احسن رجلا العدم الفائدة فان خصصته بوصف كقولك رجلا عالما كذا واذا
علم المتعجب منه جاز حذفه نحو قلت زيدا وما احسن قال تعالى اسمع بهم
وابصر فلفظ انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما عند سيبويه فانه
وان كان فاعلا في المعنى الفاعل لا يجوز حذفهم الا لانه ملازمة الجر ويكون الفعل
قبله في صدره فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعوله اشبه الفضلة
فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم وان لم يلزم الجر كما جاء في من رجل مطلق خلافا
لمن اجاز ذلك لانها بحذفها صارت كنعم وبئس مما لا مصدر له ولا يجوز
العطف على الفاعل عليه كما قدمناه بل معناه الا ان اي حسن حسن زيد فلو
عجب بتوابعه او اخبر عنه بعد ما يجابه واجاز ذلك قوم بعد المنصوب واما
قبله فلا لما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف قوله افعل الخ مخصوصه قوله
ما وضع لانشاء مدح او ذم هذا كما تقدم في باب الكنايات في باب ان كم الخبرية
متضمن للانشاء وكذلك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما يتضمن المدح وتحدثه هذا
اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة
هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل يقصد هذا الكلام مدحه على جودته
الحاصلة خارجا فتقول لمن بشره بمولوده وقد نعم المولود والله ما مي نعم
المولود ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه بل هو اجاز بان الجودة التي

حكمت



حكمت بحصولها في الخارج ليس بحاصلة فهو انشاء لا خبر وكذا الانشاء التعجبي وكذا الانشاء
الذي في كم الخبرية وفي رب هذا غاية ما يمكن ذكره في تشبيه ما قالت من كون هذه
الاشياء للانشاء ومع هذا التي فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت
زيدا افضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا لم يمكن ان تكذب بتكذيب في التفضيل
وبقولك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت
زيد قائم فهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار لا بقاد
انك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه من حيث
يقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل فكذا قوله ليس نعم المولود بيان
ان النعمية اي الجودة المحكومة بثبوتها خارجا ثابتة وكذا في التعجب
وفي كم ورب قوله فمنها نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس في الاصل فعلان على
وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم كما يجيء في التصريف في فعل الحلقي
العين اربع لغات الا ان الاكثر في هذين الفعلين خاصة كسر الفا واسكان العين
اذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم وعند هم قال سيبويه كان عامة العرب
اتفقوا على لغة تميم وقد استعمل طرفة نعم على الاصل في قوله نعم الساعون
في الامر المبرم ومنه قوله تعالى فنعما هي بفتح الفا وكسرها على القراءتين ولم يحبوا
اسكان كسر العين مع قصد الادغام وقد اجيب بروايات في الشاذ نعم عبدا لله
الدار بفتح الفا وسكون العين ولم يات بئس في القرآن الا مكسور الفا ساكن العين
وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين في المدح والذم كما ذكرنا في باب
التعجب قوله شرطه ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف
كصاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذي اللام وهلم كونهم وجه
فرس علاه الرجل واعلم ان اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس
كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرنا في باب المعرف ان علامة المعرف باللام
الاستغراق فيه صحة اضافة كل اليه كما ذكرنا في قوله تعالى ان الانسان لفي
خسر فلا يصح ان يقال نعم كل الرجل وكيف يكون زيد كل الرجال فان قلت
بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل بداعلي انه لم
يقصد به ذلك المعنى وايضا انا لا نقصد معنى المبالغة المذكور الا
مع التصريح بلفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى انت كل الرجل بل معنى انت
الرجل اذا قصدت المدح اذ من سوى كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست
اللام في نعم الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما قال المصنف لما بينا في باب
المعرفة دليل فعليتهما الحاق التي لا تلحق ها في الوقف مما وهي آما تلحق
الفعل واربعة احرف لات وثمت وربت ولعلت كما مضى في باب المذكر والمونث

ويدل على فعليتهما ايضا ما حكاه الكسائي نعما رجلين وقعواه رجالا والصما بالرفع
المفصلة البارزة من خواص الافعال وايضا جواز استعمال جميع باب فعل استعمال
نعم وبيس تقوي فعليتهما ايضا تقول انعما بعد ذلك وهو نعما فعلين
مستقلين بنفسهما على ما كلاما صار انعم فاعلهما مستقلا بالمفرد اصفة مقدمة
على موصوفه كما مر وقوله والمؤمن العايدات الطير وجود قطيفة
فصار معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة فكانه قال الرجل نعم رجل
اي رجل جيد فصار معنى جملة بعد ما كانت جملة مستقلة وظهر
بذلك ما يرد قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا
قايما على ما مر في باب ظننت ونحوه يوم يجمع الله فان الجمل في هذه
الصور منسلخة عن معنى الجملية بدليل كون الاول مبتدا على
ما قيل ومضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون
الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد
فان كانت علما فهي محكية مطلقا وان لم تكن فان كانت فعليه تركت
على حالها كما مر في باب علمت قال تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا
الايات ليسجننه اي بدا لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعلم الجزآن
ما استحقه مضمونهما ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قايما الجزء الاول
باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما
في باب كان وحكي الجزآن ان كان المضمون مضافا اليه اذا لم يكن جزء
اسم واحد الا سما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جزئهما لم يكن
لتانيثهما اعراب مناسب كما كان في نصب الثاني مناسبا للواقع تشبيها بالمفعول
واما الجملة التي هي خبر المبتدا وما اصله الخبر كخبر كان وثاني مفعولي ظننت
والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل على كونها ذات محل من
الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر وليرجع الى المقصود فنقول
لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتهما لكونه فعليه كما مر في سواء
عليهم انذرتهم لكن ليس كونهما بمعنى المفرد كما في سايرالجمل المذكورة
اعني بتقدير مضمونهما بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم
كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبيس لانه من حيث خبر المبتدا الذي هو
المخصوص كما يجيء اذ معنى نعم زيدا الرجل زيد رجل جيد للفهم الثروا
ان يكون الفاعل معرفا باللام نعم رجلا في اشتر اللحم او ضميرا مبهما يعقبه
وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة لدلالة لهم الى ذلك وهو الفهم
غلبوا تاخير هذا المبتدا عن الخبر ليحصل به التفسير تهذا الاهتمام

ادله



ادله في النفوس وقع فاورد والفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة
ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر موصوفا على وجه يصح في الظاهر والجملة
الفعلية كما ذكرنا في قدر بمرد وهو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل
معنى الزمان والحدوث فصار نعم جيدا وكانه صفة مشبهة وجوز ذلك كون جميع الافعال
في المعنى صفات فاعليها فصار نعم الرجل مجرد قطيفة ولا يقال ان ما ذكرت قريب
من دعوى علم الغيب فان الاصول تدعو اليه وذلك لانه تقرر بالدليل على ان المخصوص
مرفوع بالابتدا وما قبله خبره لا خبر مبتدا مقدرا ذلو كان مقدرا لم يدخل على المبتدا
عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه حو كنت نعم الرجل زيد نعم السيدان رجل
فاذن ظهر كونه مبتدا وما قبله خبره فلو كان الخبر بالفا على جملته لوجب ان يكون
فيها عايد اليه والاعتذار بكون ذي اللام جنسا مستغرقا وكون الاستغراق
له ولغيره بمنزلة العايد قد ذكرنا ما عليه فلو كان كذلك لم يصح مع الضمير المبهم
المفسر بالنكرة استغراق الضمير للجنس غير معهود والنكرة المفسرة اضافة يفيد
من الاستغراق كونها من خبر الاشتغال والاعتذار بكون ذي اللام قايما مقام
الضمير على ما قال المصنف لانه اذا لم يكن مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه
راجعا الى المشتغل عنه يحتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا زيدا ايضا لان الضمير قبل اذن
كما في قولك ابوه قايم زيد وليس اذن اعتذار الا نرى الى قولهم نعم الرجل للتعريف الذهني
المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجع الى شيء دلا يجوز زيد ضربت رجل
مع ان رجلا يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن على
ما اتى بعضهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يبق اذن
بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى
لا يحتاج الى الضمير ويريد كونها بتقدير المفرد دخول الحرف الجر على نعم وبيس
مطردا كقول الاعرابي لما بشر بمولودة وقيل نعم المولودة والله ما هي بنعم الولودة
بضرها الكاوبر هاسرقة وقولهم نعم السير على بيس العير وليس زيد بنعم
الصاحب وغير ذلك وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم لقوله واسع
ما اليل بناء صاحبه تقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبيس مطرد كثير بخلاف
بناء صاحبه وحكي وطرب تعم الرجل علي وقت شديد وكثير وفهذه الحكاية
اذ صحت توكد زيد نعم كالصفة المشبهة وحمل على ما جا مطردا من نحو يا نعم
المولى ويا نعم النصير ويا بيس الرجل على انه منادى وايضا يجوز دخول لام
الابتدا ولام القسم عليهما نحو ان زيدا لبيس الرجل والله لنعم الرجل انت
مع انهما لا يدخلان الماضي من دون قد وهذه الاشيا هي التي عرت الفعل
حتى ظن انهما في الاصل اسمان ولو كانا كذلك لم يكن برفع ما بعدهما وجه ان لا يتكلف

ولاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيها ولا ظرف ولا غيره فلا يقال
نعم اليوم الرجل فاذا تقرر ذلك فقولنا في نعم الرجل زيد ان زيدا مبتدا ونعم الرجل
خبره اي زيد رجل جيد ولم يحتج الى ضمير العايد الى المبتدا الذي هو الخبر في تقدير
المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل لتحصيل التغيير بعد الابهام
كما مر فيجوز خلافا لمن اوجب ان المبتدا موخر اي نعم الرجل كنت وقوله نعما لنعم السيد
الا واحدا على كل حال من تحيا ومكرم وقد يتقدم المخصوص على يئس ونعم نحو زيد
نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل اللام زايدا كما رايت او مضمرا يفسره
مفسرا بما بعده كقول الاحطل ابو موسى فجدد نعم جد وشيخ الحي خالد نعم
حالا وانما لزم كون الفاعل منها مع تقدم المبتدا لان تقدمه كالبادي بالنسبة
الى تاخره ويدخله مقدما تواسخ المبتدا نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل
والضمير في قوله نعم رجلا لا يرجع الى المبتدا والا يحتج الى التفسير بل هو
ضمير قبل الذكر مفسرا بما بعده والنعت روي وان كان كالسادد كقلته في نحو
قولهم مررت بقوم نعم قوما ونعمة اقوما وليس الضمير ان اي
الهمزة والواو ويراجعين الى الموصوف والا لم يفسر قوله مضمرا مفسرا بكثرة
منصوبة ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع
ولا يونث اتفاقا بين اهل المصرين لعلتين احدهما عدم تصرف نعم وبئس فلم
يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت المراة لان هذا نوع تصرف والذا جاز ونعم
المراة هند كما اجازوا ونعمت المراة لان الحاق تا التانيث اصون من الحاق علامتي
التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا كلاث وثمت ودلت ولعلته قلذلك
اطرد نعمت المراة ولم يطرد ونعما رجلين ونعموا رجال والعلة الا التانية ان الضمير
المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لانك لا تستفيد منه اذا لم يتقدم ما يعود
اليه الا معنى شيء وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمونث والمثنى
والجمعة واثبت التخصيص بسبب افادة معنى التثنية والجمع والتانيث
والقصد بهذا الضمير الابهام لما كان او على فيه كما رايت واما تمييز هذا
الضمير فينصرف فيه افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا فهو نعم رجلا او رجلين
او رجالا او امراة او امراتين او نسوة لتفاوتهم والضمير في ربه رجلا قالوا يلتزم
افراده للعلة التانية المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما بعده
فيثنونه ويجمعونه وليس ما ذهب اليه ببعيد لانه مثل قوله بالها زوجة وبالها قصة
وبالك من ليل وقد يتصرف في الضمير كما رايت واما تمييز هذا الضمير فقد
الجزولي وتبعه من شرح كلامه الى افراده والظاهر انه وهم منهم
بل بحسب مطابقته لما قصد عند اهل المصرين اما عند الكوفيين فظاهر



يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة
فلانهم لو التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لجاز ليس اذا قصد المثنى والمجموع وقد رد
ابن مالك والمصنف بطائفة لما قصدوا وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا
الضمير المبهم وتمييزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال تعالى بئس للظالمين
بدلا واذا لم يفصل في نحو عشرون بين المبهم وتمييزه الا في الضرورة فلان يمتنع
مثل هذا الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم
والاعتبار بتمييزه وهو المفيد للمقصود ويلزم هذا الضمير غالبا ان يميز
وقيل وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين ان التمييز محذوف اي بئس مثلا
مثل القوم فالاولى حذف المضاف من الذين على ان المخصوص من ان مثل
القوم مثل الذين او حذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم
كما يجيء وقد يجيء عند المبرد وابن علي عند الفاعل الظاهر تمييز مما
للتاكيد وقال نزور من كان ابوه ابيك قيسا نعم المزار نزار ابيك زار او قال
در عما اي مدر وعما اي طولها مصدر بمعنى المفعول قوله او بما مثل
فنعم ما يحتلف في فعل وفعيل كانما هيت نعم وبئس للمدح والذم كما
مر في فلما وطالما قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف كقوله وانما
ذلك في الحروف فالاولى في طالما قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف كقوله
وانما ذلك في الحروف فالاولى في طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان يقال
انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحرف
الا انه لا يحتاج الى تكلف في اضمار المبتدا والخبر في نحو فنعم يافتى وقال
الفراء وابو علي بي موصولة بمعنى الذي فاعل النعم وبئس والجملة بعدها
صلتها في قوله تعالى بئس ما اشتروا به انفسهم ان يكفروا اما فاعل وان يكفروا
مخصوص وفي قوله تعالى وبئسما يعظكم به المخصوص محذوف ويضعفه
قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزم حذف الصلة باجمعها
في فنعم ما بي لان بي مخصوص اي نعم الذي حل بيد وابه وكذا قولهم
دققته دقا نعما قال سيبويه واتى بما معرفة تامة بمعنى الشيء
بمعنى فنعم ما بي نعم الشيء بي فما هو الفاعل فتكون بمعنى ذي اللام وبي
مخصوص ويضعفه عدم مجيء ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير
هذا الموضع الا ما حكى سيبويه انه يقال اني مما افعل ذاك اي من
الامور ومن الشان يفعل ذلك قال وان شئت قلت اني مما افعل
بمعنى ربما افعل كما يجيء في الحروف بل يجيء ما بمعنى شيء اما موصوفة او غير
موصوفة كما هو في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصول اي المخصوص

واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به وبئس ما اشتروا به انفسهم وهو قليل
كما ذكرنا في باب النعت في قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير هم
الشيء شيء يعظكم به وبئس الشيء شيء شروا به انفسهم مع انه خاص نحا في قوله
نعم الفتى تخفقت به احواله بزوة التقيع حوادث الايام اي فتى تخصه به ويجوز
ان يكون تخرج في قوله كبرت كلمة تخرج صفة مخصوصة محذوف فكان يكون
بصفة التمييز المذكور المخصوص محذوف فاي قولهم وعي في قوله تعالى بئسما
اشتروا به انفسهم يجوز ان يقول علي هذا القول ان يكون ما بمعنى الشيء قوله
اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بيانا لاستحقاقه الذم
وان يكون له صفة مذموم محذوف تقولهم ان يكفروا بدل من ذلك المذموم او خبر مبتدا
محذوف والجملة بيان للمذموم قالا الزمخشري والتاريسي واحد قوليه ما نكرة
مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما مذكور كما مر في نحو
نعما يعظكم به او مذكور كما في قوله تعالى بئس ما اشتروا به انفسهم ان
يكفروا او بي غير موصوفة كما في نحو فنعما هي وقولهم دققته دقا عما
ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لانه لا يكون الا لمعارف كما هو مذهب
البصريين وهذا المعرف باللام في معنى النكرة كما بينا ويجوز تاكيد لفظا نحو
نعم الرجل الرجل زيد زيد توصف لقوله تعالى بئس الرفد المرفود وقال ولنعم
الفتى المدبر انت خلافا لابن السراج قال ان الصفة تخصيصه والمقصود العموم
والابهام وقال ان الرفد المرفود مذموم والمدبر بدل من الفتى وليس كذلك لان
الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصوص لا يتغير فهو كقوله
تعالى ولعبد مومن خير من مشرك ولا يمتنع عندي على المبرد وهو الحق خلافا لغيره مما
واسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية كذا من وما واعني باطنية ما يكون
صلتها عامة وفي نهج البلاغة ولنعم دار من لم ترضه دارا فنعم ما قلت له
مذاهبه ونعم من هو في سروا علانيته وتقول نعم الذي هو زيد وامان كانت
صلتها مخصوصة نحو الذي كان اليوم في الدار والاشارة الى شخص معين
فلا يجوز اذ يلزم فاعلهما الابهام ويريد وفاعلها منكر امفرد نحو نعم
رجلا زيد او مضاف اليه كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل
وقد روي مررت بقوم نعم هم قوما والبا للفاعل تشبيها بنحو بئس فعل
التعجب وهو فعل به وتضمنه معناه وكانه قيل انعم بهم قوما وقد تدخل
هذه الباء في المخصوص لقوله صلى الله عليه وسلم نعما بالمال الصالح
للرجل الصالح اي شيا المال الصالح لان المخصوص هو في المعنى متعجب منه
منها وقد روي مررت بقوم نعم وهو ما بالحاق الضمير البارز وهو قليل

قال



كما ذكرنا وقال ابو علي سمع نعم زيد وبئس عبد الله انا كذا وهو شاذ اذ الفاعل
ليس بمضاف الى المعرف الجنسي وينبغي ان يكون هذا علي ما اجاز ابن كيسان
من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف بنية الانفصال ومن ان يكون
هذا علي ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف
كما مر في باب الاضافة قد روي سهرت صنين وبئست الصوف والاولى
ان يكون هذا واذ كان ايضا خلافا الاصل بما ترك تمييز ضميره الى بئست تقديره
الصوف فالصوف مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فيها ونعمت اي مرجا ومهبط
القضية ونعمت هي فالتمييز والمخصوص حذفت معا وقد تؤنث نعم وبئس وان
كان فاعلها مذكرا ان يكون المخصوص مونثا نحو نعمت الافسان لهند قالا ولزمه
او حرج عطلا سحيا نحو نعمت دعاهم الزور ونعمت زورق البلم وكذا يونث الفعل
وان كان المميز للضمير ومذكر التانيث المخصوص لقوله تعالى ساءت مستقرا
وحسنت مستقر اقوله وهو مبتدا ما قبله خبرها وخبر مبتدا محذوف قال ابن
خروف لا يجوز الا ان يكون مبتدا لعدم الخبر لجواز دخول نواسخ الابتداء عليه وحكى
الاندلسي مثله عن سيبويه وهذا الذي بصرناه قبل قوله وشرط اي شرط المخصوص
مطابقة الفاعل اي ينبغي ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل القوم شاول باحد وجميل
اعلى حذف المضاف اي بئس مثل القوم مثل الذين او حذف المخصوص والذي
صفته التوصل وبئس مثل المذكور بئس مثلهم اي مثل المذكور وشرط المخصوص ايضا
ان يختص لانه للتخصيص فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان يصفه بما يمنع الجهالة
ولا يمتنع اعتراض نعم مدلوله بين العامل ومعموله كما في الجملة الاعتراضية
نحو قولك ابصرت ونعم الرجل هو زيد ويجوز بالفا نحو فنعم الرجل قوله
وبئسا مثل بئس فهو سا مثل القوم اعلم انه يلحق نعم وبئس طرا ما هو على فعل
بضم العين بالاصالة نحو طرف الرجل زيدا وبالتحويل الى الصير من فعل وفعل
يجوز موت البديوض ومصوا الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب وهذا الاخير
ان كان فاعل هذا الملحق بالباء فذلك لكونه بمعنى افعل به نحو طرف زيدا اي
اطرف به وكثيرة ايضا استغنوا ومعنى اللام لقوله تعالى وحسن اولئك
رفيقا ورفيقا تمييز لا ما مر اولئك وفعل هو حال نحو قوله بعدها نبا ما مي
ما فيه ذا بدء وكذا قولهم شر ما انك ذاهب وان فاعل شر فيجوز ان يكون
ما فيهما كما في نعم وبئس مسايل وان مخصوصان ويضمر فاعل نعم المذكور كثيرا
على وفق ما قبل نحو جاني الزيدان وكرما اي اكرمهما ولم يجز ذلك في نعم
وبئس وذلك لعدم عراقته في المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله
وهبها حبذا وفاعله ذا اصل حبب حب كطرف اي صار حبيبا فادغم

لغيره والزم مع الصرف لما ذكرنا في نعم وبئس قوله ولا يتغير معنى لا معنى بنى ولا تجمع ولا
يونث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا يقال حبذان ولا
حبذا ولا ولاحد ذي لانه مبهم كالضمير في نعم ويلزم لزوم الافراد في مثله
ويخلع من الاشارة لغرض الابهام فجعل مبتدا او المخصوص خبرا اي المحبوب زيد
وقال بعضهم بل التركيب اذا سمي به دال الان الفعل هو المقدم فالعلمية اختصار والفاعل
كبعض حروف اسم فجعل حبذا فعلا والمخصوص فاعلا واذا دخلا لا على حبذ وافق
بئس معنى والا لزم ان يقال في اعراب مخصوص هذا الله كاعراب مخصوص نعم
اما مبتدا او خبر مبتدا لا يظهر كما قاله قوم هنا لكنه لا يعمل النواسخ في هذا
المخصوص ولا يعوده على حبذا وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان
لذا وكان ينبغي ان يجوز اذ عامل ذي دلالة في المخصوص نعم وبئس ان دخول النواسخ
يمنع ذلك قال الرضي ذا رأيك كما في ما اذا صنعت والمخصوص فاعل حبذ وقد
استثنى من فعل لا يحذف كاخلولق وستعمل ونحو ما قوله وقد يقع بعد الاسم
المخصوص او بعد تمييز نحو حبذا زيد رجلا وحبذ رجلا زيدا ان كان مشتقا
جاز ان يقع حالا ايضا والفاعل حب نحو حبذا محمد رسولا يحمد ولم يجز في نعم
تاخير التمييز عن المخصوص خيفة لا وجازهنا عن الظاهر اي ذا وهنا
عن الضمير المستكن وايضا التمييز لازم عن الضمير هاهنا عزة واذا جاز
ترك التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا زيدا فانه
لازم ظاهر فاعليته وربما حذف المخصوص ههنا للقرينة كما حذف في
نعم وقد يفرد حبذ عن ذا نحو حبذا دون فعل ضمن غير اي فاعل كما نحو حبذ فهما
قال وحب بها مقتولة حين يقتل بفتح الباء وضمها ولذا كل ما هو على فعلى اذا
كان المراد المدح والتعجب لقوله بعدم ما لي والشد الجوهري لا تمتع
الناس ما اردت ولا اعظمهم ما اراد واحسن ذا ادبا وبروي اعظم البطن
نبطنا والتغيير في اللفظ دال على التغيير في المعنى الى المدح او التعجب وقد
يجيء فاعل حب بها مفردا عن ذا تشبيها بفاعل فعل تعجبا كما قال وحب بها مقتولة

ثم قسم الافعال والحمد لله وحده

قوله الحرف ما دل على معنى في غيره وقد مضى شرحه في حد الاسم
قوله ومن ثم اضافه في حرنه الى اسما وفعلا اي ومن اجل ان معناه في
احتياج كونه جزوا فلانه احتاج الى الاسم كالتنوين في زيد قايم او فعلا
نحو قام زيد وكل واحد من الكلامين اعم من الجملة فالاسم يصح ان يكون
جزوا قد يحتاج الى المفرد كما ذكرناه وقد يحتاج الى الجملة كحرف النفي
والاستفهام وحرف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نعم وكان قد

وخرجت

وخرجت واما قوله حروف الجر ما وضع للافضاء فعل او معناه الى ما يليه وهي من
والى وحتى وفي الباء واللام الى آخره متناول للافضاء الوصول والبا بعام لتعديته
اي لايصال فعل والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه بكون المجرور مفعولا
به لذلك الفعل فيكون في محل نصب المحل فلذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله
تعالى وارجلكم وتسمية بعضهم حروف الاضافة بهذا المعنى اي تضيف الافعال
الى الاسماء التي توصلها فالبعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معناها
اليه والاظهر انها قيل لها حروف الجر لانها تعمل الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم
وبعضها حروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة والمصدر كما ذكرنا في الحال نحو مررت بزيد وانا ماز بزيد ومررت
ومرورا بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى ويعنى بمعناه والظرف في الكرام
وهو في الحقيقة تتعدى للفعل المقدر او لشبهه جاز ان يقال ان الجار مع المجرور
وكذا في بالزيد فان ما قام مقام الفعل او شبهه انا دي واورد المصنف
للتمثيل لتعديته معنى الفعل هذا في الدار لوصل ولا اراده من ذلك لان في
الدار حال والعامل فيه معنى الاستقرار كما مر في هذا لعلي شيخا ولو صرحت بما هو
بمعناه لقلت استقر اليه في الدار اي كائنا في الدار فلفظ سير يعمل النصب في
لفظ الدار لكونه حالا لاقيامه مقام الحال المحذوف فيعمل السيرة في الحال
غير جملة في المفعول به وكلاما في تعدية عمل معنى الفعل الى المفعول به بواسطة
الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه في الحال لاحتياج الى حروف الجر ومن امثلة
تعدية الحرف معنى الفعل قولهما ابن انت متى لان معنى ابت بعدت وقد مضى
الكلام على ما اختلف فيه قيل هو حرف جر اولا من لولا وفي ولات وقد اختلف
في لعل وسيجيء الكلام عليه فان المصنف قال العشرة الاول لا تكون الا حروفا
والخمسة التي يليها تكون حروفا واسما والثلاثة البواقي تكون حروفا وافعالا
قال ولم اعد على اسمي وفعلي وحرفا لانحصاري في البداهة يكون بين
الكلمتين المتحدتين في النوع المتماثلتين في اللفظ توافق وتناسب من جهة
المعنى فشارك على الحرفية والاسمية في معنى العلو ولهذا لم اعد اسما مع انه
يكون امرا للمونث من وفى يفى وله امر من وفى بلا قال والا لي ايضا في العدد
مع البناء في المعنى المتساوي وفي اصل الوضع فعلى هذا اذا كان فعلا
يكتب بالالف واصله الواو وبخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من وفي
قوله افعالا اصلها امين واو في وفي قال نظر لان على الاسمية
يكتب الفا واصله واو اتفاقا لكنها اذا اضيفت الى الضمير تنقلب
الالف ياء للسببها بعلى الحرفية وقوله بانت تنوس الحوض بوسا من

علا علا وفيه مبني على الصم كقوله من علي عدف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه
وقال لكنا وخلا وعلا حرفية لا اصل لافعاليتها خلافا فعاليه واجاب بانها لما
تضمنت ومعنى الاستثناء انتهى الحرف في عدم التصرف فصارت كانها لا اصل
لافعاليتها وهذا عدد بارد قوله من الابتدائيه قليلا ما يجري في كلامهم من ان
من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية لفظ الغاية تستعمل بمعنى النهاية وبمعنى
المبتدا كما ان الامر ولا اصل ايضا تستعمل ايضا لمكان فقط والمراد بالغاية
في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية فمن لابتداء في غير الزمان عند البصرية
سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة وغيره نحو هذا الكتاب
من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا سيدا لا بقوله
تعالى من اول يوم وقوله تودي للصلاة من يوم الجمعة وقوله نحن الديار
لصه الحي اقوين من حجج ومن شهر وانا لا ادري في الاثنين من بمعنى في
الابتداء الان المقصود من معنى الابتداء ان يكون الفعل المتعدي بمن
الابتدائيه شيا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن هو الشي
الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي
اصل المشي الممتد نحو تمرات من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار
لان الخروج ليس شيا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو
باقل من خطوة وليس التاسيس والتاكيد بين ممتدين ولا اصليين
للمعنى الممتد بل بما حدثان واقعان فيما بعد من وهذه معنى من فمن
في الاثنين يعني ومن في الظروف كثيرا ما يقع في نحو جئت من قبل
زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب وكنت من قلامك وقد ذكرنا
ذلك في الظروف المبنية واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير مرة
وكذا الاقدام مبدي من الحي بل المعنى مرورنا ومشيي والظاهر
مذهب الكوفيين اذ لا مانع من مثل قولك تمت من اول الليل الى
اخره وهو كثير الاستعمال ويعرف من الابتدائيه باذ حسن في مقابلتها
الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان
المعنى اعوذ بالتجائي اليه وامري اليه فالباء هنا افادة معنى الانتهاء اذا
قصد بمن مجرد كون المجرور بها موضعا لانفصال فيه الشي وخروج منه
لا كونه مبتدا الشي ممتدا جاز ان يقع عن موقعه لانها بمجرد التجاوز كما يجيء
فتقول انفصلت منه وعنه ونهيت من كذا وعنه وسقاه من الغيمة وعن
الغيمة اي بعض منها واما من التفضيلية فهي وان كانت بمجرد المجاوزة كما مر
لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل كبعض حروف افعل

التفضيل



التفضيل فلا يغيره واجاز ابن السراج من الابتدائيه اتى الفاعل والمفعول لكون الفعل
مشتركا بينهما نحو رايت الهلال من مكاني من خلل السحاب فمبتدا وتكلي ومبتدا
مكانك كون الهلال مرئيا من خلل السحاب وكذا قولهم شممت المسك ومني من
داري من الطريق ومثال التبعيض اخذت من الدراهم هذا ممن يتعلق باخذت
لا غير لانه لا يقام مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم والدراهم ما خوذ منها ولو ذكرته
بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيا من الدراهم لجاز ان يكون الجار متعلقا باسم
والفعل المذكور وان يكون صفة الشي فيتعلق عند راي شيا كائنا من الدراهم
فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون حالا من النكرة المؤخرة قال تعالى اخذ من
اموالهم صدقة ومقدرة نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيا قال المبرد
وعبد القاهر والزمخشري انه اصل من المبعضة واشد الغاية لان الدراهم في
قولك اخذت من الدراهم مبتدا الاصل قوله وللتبيين كما في قوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرف بان يكون صلة من او بعدها ما يصح ان يكون
المجرور بمن مفسرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال انه العالم فاعلم
فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها او بعدها الا ان ذلك المذكور بعض المجرور
اسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم وان اشرف بالدراهم
الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن بعضه لان العشرون بعضها وان قصدت
بالدراهم جنس الدراهم فهي مبنية للصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين ولا
يلزم ان يكون الاخر في نحو اخذ من الدراهم فمن مبنية للصحة اطلاق اسم
المجرور على العشرين ولا يلزم ان يكون الاخر في نحو اخذت من الدراهم اقل
من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان يصرح ويقول اخذ من الثلاثين
عشرين ومن العشرة ستة وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى
الابتداء وهو بعيد لان الدراهم من العشرين في قولك عشرون من الدراهم
ان يكون الشي مبتدا لنفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبتدا
له فانما جاز تقديم من المبنية على المبهم في نحو قولك انا من حصله في
روضه ومن رعايته في حرم وعندي من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني
من زيد كرمه ومثله كرمت من زيد واي شي من اعضاء زيد من في
جميع هذا ما هو معطوف محذوف والذي بعد من عطف بيان كما ذكرنا
في عطف البيان كل ذلك لتحصيل بعد الابهام لان معنى يعجبني من زيد
يدخل اي شي من اشيائه بالريب فاذا قلت وجهه وكرمه وقد
بينت ذلك الشي واما تسمى من التخديد به نحو قد لقيت من
زيد الاحصل لي من لقائه اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا

بالتحديد بنحو قوله تعالى فاسيل به خبيرا او كذلك لقيت اسدا اي سل بسواله
خبيرا ولقيت بلقائه اسدا وقد يكون من البدل كما في قوله تعالى ارضيتم
بالحياة الدنيا من الاخرة فليست لنا من مارمرة مبيرة مناسب
الى الطعميات ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامه قوله وزايدة في غير
الموجب هو ما اذا جيء نحو ما اتاني من احد وبي نحو لا يضرب من احد او استفهام
نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيين شرط فيها بشرطين كونها
في غير الموجب ودخولها على النكرات والكوفيين والاخفش لا يشترطون
ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فمن في حيز الايجاب وهي
داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه ضعيفة اي يغفر لكم من ذنوبكم
قالوا فقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله عليه
وسلم ولو كانا ايضا خطابا لامة واحدة يغفران بعض الذنوب
لا تناقض كما يحتمل عدم غفرانها بعضهم بناقض غفران كلها واستدلوا
لما حكى البغداديون من قولهم العرب قد كان في مطر واجيب بانه على
سبيل الحكاية سال قل كان من مطر فاجيب فلو كان من مطر قد دخلت
في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب كما قال ومن ثمر تان
كما مر في الموصول وقول المصنف بني من مطر ومن للتبعيض وللتبيين فيه
نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط
في باب الموصوف قليل خاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور
لا تكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زايدا نحو كفى بزيد
لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه فاعل
لا تقصر عنه فعاله ولو صح تاويله جاز ان يكون الكاف في قوله يرمن
ولن يمسى ذوى سخط كالطعن يهلك الدرس والفعل حرف جر
وقد حذف الفاعل واقيم الجار مقامه فلا يصح الاستدلال بالبيت
على ان الكاف اسم وقوله تعالى ولقد جاءهم بنا المرسلين يجوز ان
يستدل به على ما ذهب اليه المصنف ويجوز ان يقال ان ضمير جاء
للعراي وقوله من بناجاك والدليل على زيادة من الاستغراقية
دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني من
احد فعند سيبويه لا ترد من الاستغراقية دخولها على ما لا يوصل
الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني من احد فعند سيبويه لا ترد من
الاستغراقية كما ذكرنا في باب لا التبرية اعني التنصيص على كون النكرة
مستغرقة للجنس اذ لولاها احتمل الامر جوحا ان يكون معنى ما جاءني وما

جاءني



جاءني من رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر فهو اذن لتاكيد ما استفيد من النكرة مستغرقة
للجنس اذ لولاها في غير القرآن من الاستغراقية وذلك ان النكرة كانت في الطاهر للاستغراق
لكنها تحتمل غير ذلك وليس لمن زيادة الباقي التي يعرف فانها ليست للتنصيص على احد
المحتملين وقيل ان الاستغراقية هنا في الاصل ابتدايه اي ما جاءني من احد الى ما لا اشاء
وقد يعني للتعليل نحو لم اتك من سوء ادبك وكما ابتدايه لان ترك الاتيان
حصل من سوء الادب ويكون من مضمومة الميم ومكسورتها بمعنى القسم
ولا يدخل على لفظ الرب لاختصاصها بالله ومثل دخول كل احد منها على
معمول اخر عتى ربي ومن الله وبي حرف جر عند سيبويه جار ضمير ميمه في القسم
وقيل المكسورة الميم مضمورة ومن المن فتكون من في الظروف بمعنى في
كما تقدم وتختص من قبل وبعد وعند ولدي ولدن ومع بقال احدين من
معه اي من عنده وكذا بله اي بالي الصحيفة واختصت ايضا بجر عن وعلى اسمين
قوله والى للانتهاء ومعنى مع قليلا وحتى كذلك ومعنى مع كثيرا وتختص
الطاهر خلافا للمبرد والتعجب اعلم ان الى تستعمل في غاية امتداد الزمان
والمكان بلا خلاف وغونها ثم الصيام الى الليل والعدم دخول احدى
الابتدا والانتهاء في المحدود فاذا قلت اسرايت من هذا الموضع الى ذلك الموضع
فالموضعان لا يدخلان طاهرا في السرا ويجوز دخولها فيه مع القرينة وقال
بعضهم ما بعد الى ظاهره الدخول وفيما قبلها فلا يستعمل في غيره الا مجا
وقيل ان كان من جنس ما قبلها اكلت السمكة الى راسها الطاهر الدخول
والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول
قوله ومعنى مع قليلا كما مر في قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى
اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اي تضيف بها الى اموالكم وكذا قوله
تعالى الى المرافق والذود الى الذود اي مضافة الى الذود والذي حسن
سعيا الى بدا لي واوطا لي بلا وسواها اي مضافة الى بلا وقيل عنى وبمعنى
كلمة في قوله فلا تبرحا سبى تا توعدكا تنبي الى الناس مطلبه والغار اخرت
والوجه انها بمعناها وذلك ان معنى مطلبي اخرت مكسرم مبغض ما
والتكرية بعدا لي قال تعالى وكره اليكم الكفر حملا على التحبب
المضمن معنى الى قال تعالى وحبب اليكم الايمان كما يقال بغضت
حملا منه علي اشترت منه ورضيت منه حملا على شحط عليه وقيل ان
الى تجوانت الى حبيب وبغيض وجلست اليه بمعنى عندي والاولى
بناوها على اصلها كما ذكرنا وكذا مي في قوله ان يلحق اللحي الكريم
تلاقني الى ذروة البيت الكريم المفيد بمعنى يبيت الى ذروة ولا بمعنى

ف كما قبل وحتى كذلك اي لانتهاء الغاية مثل الى الا ان بينما ما فرقا كما يجيء ومعنى بالعين
لغلبة ملوثة وهي ثلثة احرف جر وحرف عطف وحرف استئناف اذا كانت
حرف جر فلها معنيان الى ولى لا يجيء بمعنى الى الا مصدرا ما ولا نه العمل
الفعل المنتصب بعدها بان المضمرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى تجول
الجنة والتي بمعنى الى غير ذلك نحو سرت حتى تغيب الشمس ونحو الاسم الصريح ما
كنحو حتى مطلع الفجر واما العاطفة فهي بمعنى الجارة فلا تقول حتى القوم حتى
رجل الا نحو حبب الا فاضل فتى فاضل اهانه نحو مت حتى الصباح اي مت الليلة حتى
الصباح وبنهارا فان ايضا فان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها
نحو ضربت القوم حتى زيدا او جزيئه بالاحتقار نحو ضربني السادات
حتى عبيدهم الموول عليه ما قبلها كما في قوله الفي الصحيفة كي تخفف رحله
والزاد حتى نعله الفاها عند من قال ان فعله عطف على الصحيفة
اي الفي جميع ما معه لانه اذا الفي الصحيفة التي تمسي الا بها فقد الفي كل
شي ويجب ايضا دخول ما بعدها في حكم ما قبلها فلا تضرب في ضرب
القوم حتى زيد الا محالة واقع على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على
تجويز كون ما بعدها منفصلا يا خذ جزءا مما قبلها كمت البارحة حتى
الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت
السمك حتى رأسها بالجر والصبر اني مع جماعة اوجب كون ما بعدها
ايضا جزءا مما قبلها كما في العاطفة فلم يجز انمت البارحة حتى الصباح
جزءا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر
واما دخول الجر ودحتى فيما قبلها فيه اقوال جزم جار الله بالدخول
سواء كان جزءا مما قبله او ملاقيا له خرج منه وفصل عبد القاهر والاندلسي
والرماني وغيرهم فقالوا الجر داخل كما في العاطفة والملاقي غير داخل
قال الاندلسي انما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت
القوم حتى زيد لغرض التعظيم او التحقير واستدل بان حتى كالتفصيل
لما قبلها فيدخل في الاحكم ما دخل في التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل
ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب
واعلم انه لابد ان يكون ما بعد حتى العاطفة اخر جزءا مما
قبلها حسا او لا اخرها دخولا في العمل بل قد يكون كذلك وقد
لا يكون لكنه يجب فيها ان يكون اخرا بحسب ما اذا ثبت الاخر
اقوى والاقوى فاذا ابتدات بقصد ذلك من الجانب الاضعف
مصعدا كان اخر الاجزاء قواها نحو مات الناس حتى محمد صلى الله

عليه وسلم



عليه وسلم بالعطف وليس هو عليه السلام اخرهم حاود خولا في الموت بل هو
اخرهم قوة وشرفا واذا ابتدات بقصد ذلك من الجانب الاقوى بحسب ما كان
اخرا لاجزاء اضعفها بحسبه نحو قدم الحجاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان يكون على
قادمين قبل الركبان ومعناه واما الجارة فقد يكون فيجوز ان يكون ما بعدها
كذلك والا يكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر الاخراجا وملاقيا ونحو قولك ورا
القرآن حتى سورة الناس وهذا حكم ما بعدها ما هو ملاق ايضا على ما في جواز
قصد كونه اخرا لاخراجا لا قوة او ضعفا لانك اذا لم تقصد كونه اخرها ضعفا
او قوة وجب فرضه حتى يكون اخرها حسبما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة حتى نصفها او
ثلثها ويجوز ذلك في اكلت السمكة الى نصفها او ثلثها والعاطفة نحو اوالعا
في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو خلافا لمن توهم ذلك
لان ذلك لا ن حتى لابد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المصنف
بدخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا واذا عطفت بحتى على مجرور الى اخيرا
اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد يكون
بمعنى ذي الاخر الذي قبل حتى جارة كانت او عاطفة من تمام جملة بعد
نحو ضربت القوم حتى زيدا عطفا وجزءا مما من الاحكام حتى العاطفة للاسم واما
العاطفة للجملة نحو تطرقت اليه حتى ابصرته جوازا نقالا حتى في مثل ابتدائية لا هي
لا لعطف الجملة ابتدا قوله ويختص بالظاهر خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة
جارة هو لها على المضمر نحو جاني القوم حتى انت ورايت القوم حتى ابيك ومررت
بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر اصلا الى يكون الى اسد تمتنا او
نصرة فالمذهب دخل الاخر الاجزاء او سطها وتقوم مقامها فاعل نحو قدم الي زيد
ولا يقال سير حتى عمرو وشبهه المبرد قوله واكفيه ما يحتني واعطيه سوله والحقه
بالقوم حماه لا حق وليس ما في البيت حتى الجارة والا لم يتبين ترفع لا حق وجه بالي
ابتدائيه حتى هو كما في قوله فما وانتشرى البيت وتمسكه بقوله ايضا فلا واله
لا يلفاه ما سمى فتى حتاك اي زيد وهو سادمن الفرق بين حتى والى ان حتى يلزم
تقدم دي الاخر الفظا وتقديرا كما ذكرنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول
الا مع القرينة وان كان ايضا جرا فالا لسي لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدها
جزءا مما قبلها فالظاهر هو الدخول فيها وان لم يكن جزءا فالظاهر فيها عدم الدخول وما
اخترناه اظهر هو عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب ان يستوفي
اجزاء المجرى الذي قبل حتى شيئا فشيئا بتمامي الحد ما بعد حتى من الجزء والملاقي واما الى
وان كان قبلها ذو غاية لاجزء بعد الجزء الملاقي في حكمها الذي والا فلا نحو قلبي اليك ولا خلاف
في صحة وقوع الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتى لا يكون

مستقرا الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بنصب ادخلها واعني بالمستقر ما يتعلق
مقدور واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية
والاسمية كما ذكرنا هناك وقد تكون ايضا ما التحقير كما في قوله
فواعجبا حتى كليب تسبني كان ابا هما اسل ومخاشع والسطر قوله تمارالت
الفتاتي بحز ذمامها بدجله حتى ما وحلة اشكل ويلزمها في الاسمية ان تكون جزء
المبتدا من جنس الفعل المتقدم نحو كرم القوم حتى الامير راكب ولو قلت
حتى الامير جاد لم تقدر ويجوز حذف الجر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى
راسها اي راسها ما كول وفي الظرفية اما تحقيقا نحو زيد في الدار وتقديرا
نحو نظر في الكتاب وتفكر في العلم وابا في حاجتك تكون الكتاب والعلم
والحاجة شاغلة للنظر والتفكر وابد استعمل عليها استعمال النظر على
المظروف فكانه يحيط بها مع جوانبها وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في النفس
المومنة مايه من الابل في قلها فالسبب الذي هو الحيل متضمن للدية يتضمن
الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال انها للسببية قوله تعالى لاصلبنكم
في جذوع النخل قيل ان فيه فتى في قوله بطل كان سايه في سدحه بمعنى
على والاولى انها بمعناها التمكن المصلوب تمكن في الجذوع لتمكن الظروف
في الظرف وقيل انها بمعنى الفا في قوله ويركب منها يوم الروع منا فوارسي
يصيرون في طعن الكلى والابا هر والاولى ان يكون بمعناها اي يمكنهم كما
وظرف في هذا الشان وقيل هي بمعنى الى كما في قوله تعالى فردوا ايديهم في
افواههم والاولى ان تقول هي بمعناها والمراد التمكن وقيل بمعنى مع كما في
قوله تعالى فادخلي في عبادي وبمعنى اللام في قوله طالما عذبها
وبمعنها وشربت في اناتها وتعامر والاولى انها في الموضعين بمعناها اي
تمكنهم تظارح وظرفت في هذا الشان وقيل هي بمعنى الى كما مر في قوله تعالى
فردوا ايديهم في افواههم والاولى ان تقول هي بمعناها والمراد التمكن وقيل
بمعنى مع كما في قوله تعالى فادخلي في عبادي وبمعنى اللام في قوله
طالما عذبها العانها ولهينها ونشرب في اناتها وتعامر والاولى انها في الموضعين
بمعناها اي حاصله في ظرف عبادي والمعنى ادخلي في زمرة الروح في احسنا
وعبادي والشاعر خيلي انها ظرف جعل ومجازا وقولهم انت اجمل الناس
اي رضي الله مستعمل مواحسنا لا يخرج عنه الا الاعراض الدنيوية وكذا قولهم
الحب في الله والبغض في الله اللام للالصاق نحو به اي التصق به وقولك مررت
به اي الصقت المرور بمكان يقرب منه ومنه افسمت بك وبحبيبك
اخبرني ويكون مستقرا لنحو الذي به صغت وتكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم





فان ما اسمها وغيرها معينة عن المفعولين لانها مفعول تمنيت وينبغي على ما ذهب اليه
الاخفش نحو علمت ان زيدا قايم من تقدير المفعول الثاني ان يقدر ايضا
هما خبر ليت والاعتراض كالاعتراض واجاز الاخفش قياس لعل في تجيي الفتوحة
بعدها على ليت نحو لعل ان زيدا قايم ولم يثبت واما نصب بان في احوات ليت له
للجزمين فممنوع والمروي ان فعجهم لسلوين حزينا واما قوله كان اذنيه البيت
فقد ذكرنا انه حظي فيه قوله لها صدر الكلام كلما تغير معنى الكلام وتوخر
مضمونه وان حرفا قرينة الصدر كحروف النفي واما لا ولم فقد مرت في المنصوب
على نية بعلة التفسير على جواز توسطهما وكحروف التنبيه والاستفهام والتخضيض
وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت
في مضمون الجملة فلم يلزم التصدر لاجراها مجرى سايرالافعال وانما لزمت
الحروف المذكورة الصدر لما ذكرنا وكل واحد من هذه الاحرف يدل على قسم
من الاقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها توكد معنى الجملة فقط والنفي
تقويه الباب لا تغير المعنى الا انها مع ذلك حرف انشا الكلام فلذلك
وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدا والمضاف
اليه ولا تتصدر اذا كانت في مقام المبتدا الذي حقه الصدر لما ذكرنا وباب
المبتدا قليت ولعل وكان وان المفتوحة لانه دخل على مبتدا وخبره بمعنى
الطلب سواء كان الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعل فانهما لطلب مضمون
الخبر فلا يتوجه الى ذلك المضمون طلبها خبرا لا يجتمع عندهم طلبان على
مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهي لما ادات
مذكور تشبه الاسماء بها نحو كان زيدا اسدا او مقدرة فامن الصفة نحو كانك قايم
وكانك قمت او تقوم او عندك او في الدار كما ذكرنا فالمفرد المتضمن معنى
الطلب في كلامهم اسم الاستفهام فقط فلو كان خبرها اسم استفهام لوجب
تقديمه عليها فتسقط عليها فتسقط اذن عن مرتبة التصدر الواجب
لها والصفة القايمة مقام ذلك الخبر لا تكون الا خبرا بها لان النعت كما
مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثمة لا يجوز قوله جاوا بمذق فهل رايت به
الذئب وطورا اما ان المفتوحة فلان وضعها ليكون مع جزيها في تاويل المصدر
والمصدر لا طلب فيه فتبين بهذا ان لن في نحو قوله امراته ان تقرا يجوز ان
تكون مصدرية على ما اجاز سيبويه وابو علي كما تقدم في نواصب
المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارهما مفردا متضمنا لمعنى الطلب
لما مر وكان اما الجملة الطلبية كالامر والتمني والدعا والجملة المصدرة
بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك فلا اري من وقوعها اخبارا لهما

كيد

كما في خبر المبتدا ان كان قليلا عوان زيد الا تضربه ولكن عمرا وقال ولو اردت لقلت
وبني صاد قتان الرياضة لا تصمك للتسيب **قوله** وبلحتها ما فيا بني على الاصح
اذا دخلت ما على ليت جاز ان تعمل وتلغى وروي قولهم قالت الا انما هذا الحمام
لنا الى حمامتنا ونصفه فقد رفعا ونصبا والالغاء اكثر لانها لم تخرج بما عن الاختصاص
بالجملة فالاولى ان لا تعمل كما تقدم في ما الحجازية فاذا اعملت فما كافة ومهملة
للجمهور وان ما الكافة حرف وقال ابن درستويه انها كنرة مبهمة بمنزلة ضمير
الشان فتكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اعملت فيما زايدة حرفية كما
في قوله تعالى فبما رحمة وروي ابو الحسن وحده في انما وانما الاعمال والالغاء
والاعمال قليل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التاكيد تقوية الثابت
لا معنى اخر متجدد وعدم سماع الافعال في لعلما وكانهما وليتهما وقامت
في الاعمال على ليتها سايغ عند الكسائي والاكثر النحاة اذ لا فرق بينهما
وبين ليتما واذا سمع في انما مع ضعف معنى الفعل فيه معنى الحرف فيه
مما ذكر بهذه الحروف لكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم السماع وتزك
الاختصاص بسبب ما وسيبويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور
فيه ورد غيره فان الى النفي **قوله** فان لا تغير معنى الجملة اخذ
في تفصيل معاني الحروف الستة فان موضوعة لتاكيد معنى الجملة
فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة لكون ما تاويل مصدر مما
ويكون خبرها مضافا الى اسمها لمعنى يلغني ان زيدا قايم يلغني ان زيدا
قايم يلغني قيام زيد ولذا اذا كان الخبر جامدا نحو يلغني انك زيد اي زيد
مثل فان يا النسب اذا الحقت اخر الاسم وبعدها التا افادت معنى
المصدر نحو الفروسية والضاربيه والمضروبيه ولذا يلغني ان زيدا
في الدار اي حضور زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر
**قوله** ومن ثم وجب الكسر اي من حجة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة
وتغيير المفتوحة لمعناها الى المفرد **قوله** فكسرت ابتدا اي مبتدا بها
سواء كانت في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قايم او كان في وسط كلامه
اذا كان ابتدا كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل كلام مستانف وقع علة لما
تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا
تكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لانها تبتدا الكلام المحكي وكسرت
بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة قال تعالى ما ان مفاتحه لتنوا
بالعصبة وكذا في جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو والله انك قايم
وقد تفتح في جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن في خبرها



اللام ولعلة ذلك تاويلهم لها بالمفرد اي اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع
المفرد الصريح جواب القسم وتكسر ايضا اذا كانت حالا نحو لقيتك وانك راكب
قال الله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليا كلون ان الجملة تقع حالا
ولا دليل على تلونها في تاويل المفرد كما مر وفاق **قلت** افتحها للون بتاويل
المصدر وان المصدر ايضا يقع حالا **قلت** ذلك اذا كان صريح المصدر كالماء
به وتكسر ايضا اذا كانت في موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قايم وكان عمرو
الله قايم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبرا للمبتدا في تاويل المفرد واما
اذا كان المبتدا حدثا جاز فتحها في الخبر نحو يا مولى انك قايم وتكسر ايضا اذا حلت
في مبتدا او في خبره لام الابتدا فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتدا
التاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فيهما سواء والمعنى وكذا المفعول به نحو
علمت انك قايم اي علمت قيامك وكذا المبتدا نحو عندي انك قايم وكذا المضاف
اليه نحو عجبت من كذا اكرامي انك قايم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك كريم
**قوله** فقالوا لا انك هو جواب سوال مقدر وهو ان لو لا تدخل على الجملة
الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة بعدها لا بحوز اظهار جزئها
كما تقدم في باب المبتدا بل يجب حذف الخبر فلو كسر فان لكان خبر الاسمية
ظاهرا غير مقدر ولا يجوز رفعهما هكذا لتكون ان مع جزئها في موضع المبتدا والخبر
محذوف واما على مذهب الفراء ومذهب الكسائي في ورفع الاسم الواقع بعد لو لا
كما ذكر في باب المبتدا فتح ان ظاهر **قوله** ولو انك لانه فاعل بمعنى ان لو حرف
شرط فلا بد من دخولها في خبرها فاعل فعل مقدر وفعل مقدر وهو يلتب
كما مر في باب الفاعل ويجيء في حروف الشرط وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتية
نحو اجلس ما ان زيدا قايم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك انها مصدرية
وتريد وتحولها على الاسمية كما جيء فالتقدير ما ثبت ان زيدا قايم كما مر في
لو قمت سوا **قوله** فان حالة التقدير اب اي تقدير الجملة بالمفرد جاز
الامران اي فتح ان وكسرها وذلك في مواضع بعدها الجزا نحو من يكرمني
فانا اكرمه بالكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح على ان مع ما في خبرها
مبتدا محذوف والخبر اي فاكرامي ثابت وكذا اذا المفاجاة لقوله وكنت اري
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا والفتح على تاويل فاذا عبودية
قفاه ثابتة وكذا اذا ولدتان الواو بعد قولك هذا او ذاك تقدير
للكلام السابق قال تعالى قل لكم وان الله موهن كيد الكم خبر مبتدا محذوف
وان عطف على الخبر اي الامر ذلك والامر ايضا ان الله موهن واذا كسرت
فعلى عطف ان مع جزئها على الجملة المتقدمة المحذوف فاحد جزئيها

القسم لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل قال سيبويه
يعني جرم حق فان فاعله واستشهد بقوله ولقد طعنت ابا عيينه طعنة
جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا يريد فزارة وان يغضبوا بدل الاشتمال منها
اي حق غضب فزارة بعدها وفي الفراء بل الرواية حرمت فزارة الغضب اي
حرمت لهم الغضب كقوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم اي لا يحرمنكم وكلم
ومثله فسر بعضهم الآية اي جرم كفرهم ان لهم فان مفعول جرم وقال
الفراء اي لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى
عن العرب لا جرم والفعل يشتركان في المصادر كالرشد والبخل والجرم
القطع اي لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع فكثرت وجرت على ذلك
حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذي فيها فلذلك يجاب بما يجاب به
القسم فيقال لا جرم لانتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قايم فمن فتح
فالنظر الى الاصل لا جرم كما تقول لا بد ان تفعل كذا وانك تفعل كذا اي من ان
تفعل ومن انك تفعل ومن كسر فلمعنى القسم العارض في لا جرم وحكى الكوفيون
فيها عن العرب وجوها من التخفيف لا جرا باسقاط الميم ولاذا جرم بزيادة
ذا ولاذا اجرو ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان ذا ايدي وغيرهن بدل من الهمزة
كما في قوله اعن ترسمت من حرقا منزلة وتقول اشذ ما انك ذاهب وعزما
انك قايم بالفتح فشذ وعن فعلان مكفوفان كفلما وطالما ومما معنى حقا معنى
شذ ما انك قايم حقا انك قايم اي في حقي الان في لا تدخل على شذ وعز
كلوهما في الاصلين فعلين ويجوز ان يكون ما اسما معرفا تاما كما هو مذهب
سيبويه في نعما صنيعك وبيسما عملك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل يجوز
استعمال النعم وبيس وتقول زيد فاسق كما ان عمرا فاسق وليس ما ههنا كافة
كما كانت في زيد صديق كما عمر واخي ولو كانت كافة لوجب كسر ان ولا يجوز الا
الفتح فقال الخليل ما زيد وان مجرور بالكاف ودليل زيادتها قولهم
هذا حق مثل لما انك ههنا لكنهم التزموا الكاف مع هذه الزيادة كراهة
ان يجيء لفظها مثل ما كان ومعنى زيد فاسق كما انك لحم اصالح اي هذا صحيح
كصحة ذاك وتقول حقا انك ذاهب وجهد رايي انك قايم بالفتح لا غير
لان المعنى في حق وفي جهد رايي واذا جيت بما قلت اما حقا فلذلك ذاهب
واما جهد رايي فانك قايم فالكسر وهو الوجه لانك لم تضطر مع اما الى
جعل الظرف خبرا ان كما كنت مضطرا اليه من دون اما وذلك لان
معمول ما في خبر ان يتقدم عليها مع اما لما يجيء في حروف الشرط نحو اما
يوم الجمعة فانك سائر واما زيدا فانك ضارب ولا يتقدم عليها من دون



قال الخليل حقا مصدر بمنزلة العرب يا رفع قل الفعا ناري ذاك والخبر على جاز لذوحده
احتوعليه ما بعني على الجار فهو مثل قوله ذلك ومن عاقب الآية فالجملة القسمية
عطف على الجملة المتقدمة وكثر اذا وليت كما اول قولي انجد الله الى آخر حمد الله ولم
يجتمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر
بالمصدر والكسر على ان قولي بمعنى مقولي او اول مقولاتي هذا القول وهو
اني احمد الله فيكون قد قال كلاما اوله قولي احمد الله ثم اخبر عن ذلك به
كما تقول اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال صلى الله عليه وسلم
اول ما قلته اذا اليوم لمن يملي لا اله الا الله والا يكون قوله احمد الله
معمولا للقطة فهو في كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المعمول فهو
كقولك مضروبي زيد فزيد مضروب من حيث المعنى وليس معمولا للمضروبي
وقال ابو علي قولي مصدر مضاف الى الفاعل واني احمد الله تاكيد له
معموله وخبر المبتدا محذوف اي اول قولي وتلفظي بهذا الكلام ثابت
وورده المصنف احسن رد وذلك ان افعل التفضيل يقضي اضافة اليه
فيكون بلفظ اني وباعتبار الحروف بلفظة الهمزة التي فيكون المعنى اذا
صرحا للفظا باني او بالهمزة التي هو خلف من الكلام وغير مقصود للمتكلم
وكون الوجهان ليسا اما فان فتحت فاما معنى حقا تقول احقا انك قايم فان
فاعل اي احق ذلك حقا او ذو حقا في معنى الظرف اي اني في حق فيكون
ان اما فاعلا او مبتدا كما مر في المبتدا قال احقا ان اخطبكم بحاني ودليل
كونها في مذهب الظرف اني في حق موقاني في احاكم مالي ثم يظلمني السوق
فهو لقوله احقا بني اباسلمى بن جندل البيت وان كسرت فاما حرف
استفتاح كالا تقول ما انك قايم كما قال تعالى الا ان عادا كفروا وتقول
اما والله انه ذاهب بالفتح اي اني في حق والله انه ذاهب كما انك قلت الا انه
والله ذاهب وحتى ان كان ابتدايه وجب كسر ان بعدها وان كانت جارة
او عاطفة المفرد في الفتح تقول عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت
من لحولك حتى كانك نفاخ ولا تقول كسر ان بعد منذ ومذ وان جاز
وقوع الجملة والمفرد بعدهما تقول لقيتك منذ زيد قايم ومذ قام زيد
نفعا وجب ان الجملة بعدهما مضاف اليهما كما مر في الظروف المبنية
فهي في تقدير المفرد الا ترى ان رب وانه يضافان الى الجملة فكما لما كانت
في تقدير المفرد لم يعط ان بعدهما الا مفتوحة كما مر في الظروف
المبنية والغالب بعد لا جرم الفتح قال تعالى لا جرم ان لهم النار
فلا اما موكدة للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل او زايدة كما في لا

اما فاضطرب الى فتح ان مبتدأ وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه يجوز
امارة والى قائك ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها وتقول
امارة الدار قائمك قايم بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل في الدار
واما ان اردت ان في الدار هذا الحدث فانه يجب الفتح والتعريف المذكور اعني
الفتح في مواضع المفردات والكسر وكل موضع لاحدهما فالفتح لان ما بعد فا
الجزا يجوز فيه الفعل والاسم كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ولا بد
يتعين الكسر فيه وايضا ما بعد اذا المفاجاة يتعين للاسم ولم يتعين فيه
الفتح **قوله** ولذلك جاز العطف الى اخره يعني ولاجل ان المكسورة لا
تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالمصدر اذ قد لحقها
التاكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه يختلف
عبارة النحاة في ذلك بقول بعضهم كما قال المصنف نعطف على المكسورة
بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان
الاول نظرا الى الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها
كلا دخول فبقي على كونه مرفوعا لكن محلا لا عملا فالفظه بالنصب
فان زيدا كالام في لزيد ولاشك ان المرفوع فيه هو زيد وحده لا الاسم
مع الحرف فكذا ينبغي الامر مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظرا
الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ والمبتدا مجرد
عن العوامل عندهم واسمها ليس مجردا والجواب انه باعتبار الرفع
مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبر فت النصب
ويشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها ما
مبتدأة والمبتدا هو الاسم المجرد على ما ذكرتا وهي مع اسمها ليست
اسما فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحدها وقد ذكرنا في باب
الابتدا طرفا من هذا **قوله** لفظا او حكما راجع الى المكسورة فالمكسورة
لفظا كقولك ان زيدا قايم وعمرو قاعد هنا مع اسمها وخبرها ان كانت نرى
تقدير المفرد من جهة ان المعنى علمت قيام زيد لكنها نرى تقدير المفرد
من جملة ان المعنى علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان
مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولي علمت كما ان المكسورة نرى حرفا
تقدير اسمين ان المبتدا والخبر فحكم المفتوحة بعد فعل القلب حكم ما
المكسورة في قيامها مع ما نراه في خبرها مقام اسمين وفيما قال المصنف
مع هذا التحقيق البالغ نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة مع ما
في خبرها بتقدير اسمين نقول ان ذينك الاسمين بتقدير علمت زيدا قايما

وعلمت



وعلمت زيدا بتقدير علمت قيام زيد كما مر في افعال القلوب لكونها بتقدير
اسمين لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد اذ قائك الاسمان بتقدير الاسم
المفرد مع هذا ان المحقق ان مع ما نراه في خبرها ليست بتقدير اسمين بل هي
من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي ذانك الاسمان الحاة
المنصوبان مؤولان به وانما دعى المصنف الى هذا التكلف انه راى سيبويه
مستشهدا على العطف على محل اسم المكسورة بقوله تعالى واذان من الله و
رسوله الاية واذان بمعنى الاعلام وكذا استشهد بقوله والا فاعلموا انكم
بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حرف
الجر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد فعل
القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راى
سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا
حكم المكسورة وفي جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانهما حرفان
موكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع نحو بلغني ان زيدا قايم وعمرو
والسيرافي ومن تابعه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه به وقالوا لا يجوز العطف
بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا اذا لم تتوسعها الابتدائية مع
ما في خبرها في تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور واسنهما
كبعض حروف الكلمة ونظر ابي سعد صحيح ويقول قوله ورسوله عطف
على الضمير في بري وجاز ذلك بلا تاكيد بالمنفصل لقيام الفصل
بقوله من الله مقام التاكيد او نقول رسوله مبتدا محذوف اي ورسوله
كذلك والواو اعتراضية لا عاطفة ونقول في قوله والا فاعلموا الخ
ان ما بقينا في شقاق خبر انا قوله وانتم بغاة اعتراض لكن لا يتم لنا
مثل هذا في قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم ولا اتني بالمثنى والثلث
احرق بعد قوله فلا حسبوا اني خشعت بعدكم لشيء ولا اتيمن الموت
افرق لان قوله ولا اتني بالمثنى والثلث احرق عطف على اتي خشعت
فلو جعلنا قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم جملة اعتراضية لكان
ذا حالة على معرفة بلا تنكير ولا تجوز ذلك الا عند المبرد ولو روي
ولا اتني بالمثنى بالكسر لارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا ممن يزدهيه
مستانفا ولا تنكير وحكم لكن في جواز العطف على محل اسمها حكم ان
المكسورة خلافا لبعضهم في رد سيبويه بعد دره جواز العطف على محل
اسم ان بالرفع لكن الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة ان بعني في جواز العطف
المذكور وبقاء فهم ان اللام لا تدخل على ما نراه في خبرها دون ان كما يجيء

لعله من المترجمين

وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابتدا بعدها لم يزل لان الاستدراك راجع الى
ماقبله لا الى مابعده اذ هو حفظ الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل
فيه الاسم المتضمن بلكن فتقول ماقام زيد لكن اقام حفظت فيه عدم
القيام عما توهم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرو الهم
واجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه في الاصل
مبتدا ومنعه غيره لخروجه عن معنى الابتدائية اورثت فيه الحروف
من المعاني والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي و
الزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل ولم يذكر غيرهم ذلك لانهما
ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج قوله تعالى علام الغيوب
الغيوب في قوله تعالى علام الغيوب في قوله تعالى قل ان ربي يقذف
بالحق علام الغيوب صفة ربي ويحتمل رفعه وجوها اخر ولم يذكروا
البدل والقياس كونه سائر التوابع وجواز الرفع كقوله الزبرقان اسحسما
بهما يلمهما بالرفع كما جاء ذلك في الخبر به المشبه به ليس كقولا علاه رجل
في الدار الا زيد ولا عمل على المحل عند البصريين الا عند مضي الخبر فلا
نحو زعند بكر ان زيدا وعمرو قائمان واجازه الكسائي وانما منعوا
من ذلك لان العامل في خبر المبتدا عند جمهورهم الابتدا او زيد خبر
ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان
مستقلان رفعا واحدا فيه والنحويون لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر
الحقيقي كما ذكرناه في صدر الكتاب والاثر الواحد الذي لا يتحزى
لا يصدر عن مؤثرين مستقلين في التاثير كما ذكرناه في علم الاصول
لانه مستغنى بكل واحد منهما عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما معا
استغناؤه عنهما ولو فرق الخبر بالعطف نحو ان زيدا وعمرو قائم
وخارجه لهيات الفساد الذي ذكرناه فيجب جوازه ويكون الكلام
من باب اللف كقوله تعالى ومن آياته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا
فيه ولتبتغوا من فضله واذا قدمت الخبر على العطف فاما ان تالي
للمعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان زيدا قائم هو وعمرو لذيذ او محذوفا
وبقدر هو والاكثر الحذف فنحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون
هذا من باب عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين لانما
اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائما ليس العامل في خبر ان ما كان
عاملا في خبر المبتدا لانان واخواتها لا يعمل عند الكوفيين في الخبر
فالعامل في خبر ان اسمها لان المبتدا والخبر مترافعان عنده فلا يلزم

صدور



صدور اثر عن مؤثرين والفراء توسط مذهب سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف
مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصل وقال ان خفي اعراب الاسم لكونه مبنيا او معربا
مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل الاسم نحو انك وزيد قائمان وان الفتى
وعمرو قاعدان والا فلا لانه لا يتكرر في الظاهر كما انكر مع ظهور الاعراب
في المعطوف وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهرا في الاعراب
مستبدع ولا كذلك اذا خفي اعراب المنسوق ولانه ايضا توارد المستقلين
على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي اما قوله تعالى
ان الذين امنوا والذين هادوا والصابيون والنصارى من امن فعلى ان الواو
في والصابيون اعتراضية للعطف وهو مبتدا محذوف الخبر اي والصابيون
كذلك لسد خبر ان مسده ولا دلالة عليه كما في يا ايتم بتيم عدي على مذهب
المبرد ومنه قوله فمن يك امسي بالمدينة رحله فاني وقياري بها لغريب وسمع
سيبويه قبل الخبر ورفع توكيد اسم ان المبني وكذا المعطوف غير منوي الخبر
كقولهم اجمعون ذاهبون انك وزيد اذاهبان خبر عنهما بالاشتراك وسهل ورجوزه
بعض النحويين بنا الاسم واجاز الكسائي رفع المعطوف على اول منصوبي ظن
واخواتها ان خفي اعراب الثاني نحو ظننتك علامك زايري وعمرو وليس بشيء لان ظن
عامل قوي اثر في الاسمين اللذين بعدها بان صارا مضمونهما مفعولا
به واذا منعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك
من الفعل الصريح وانما اشترط خفا اعراب الثاني ليكون المعطوف لان لخفي
الظاهر كاسم ان وخبرها فنقل الساعدي **قوله** خلافا للمبرد والكسائي الظاهر
ان هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو **قوله**
ولكن كذلك في احكام الحمل على المحل **قوله** ولذلك دخلت اللام اي ولاجل
ان المكسورة مع جزئها في تقدير الجملة **قوله** دونها اي دون المفتوحة
اعلم ان هذه اللام لام الابتدا المذكورة في التاكيد والتحقيق وكلاما حرف ابتدا
كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل احرى بالتقدم
على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل وراعوا مع تاخير اللام شيئين
احدهما ان يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت
وهي صدر الكلام اي المبتدا او الخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى
في جواب القسم نحو لزيد قائم ولقائم وبر ولطعامك زيد اكل لا يدخل بعد
الثاني اخر الا على احد الثلثة نحو ان من الشعر لحكما وان زيدا القائم وان زيدا
لفي الدار قائم ولا يدخل على متعلق الخبر المتاخر عن الخبر فلا يقال ان زيدا
قائم لفي الدار لما سيجيء حقها التحسين تاخير ما حقه صدر الكلام عن جري الكلام

اللذين مما العمدتان وانما تدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها ظرف هو الخبر
نحو ان علينا للهدي او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قايما ولا
ينكر عمل ما بعد لام الابتداء والمثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية
هذه من اوصافه فانما تدخل على الخبر اذ لم يكن ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز
زيدا لقايم كما يجوز ان زيدا ليقوم بل تقول ان زيدا ليقوم بل يقول ان
زيدا لقد قام كما يجوز ان زيدا ليقوم مضى في شرح جواب القسم ويجوز في نعم
ويبس نحو ان زيدا لنعم الرجل كما مر هناك واذا كان هناك الخبر مضارعا
مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام عليه نحو ان زيدا لسوف
يقوم خلافا للكوفيين كما مر في باب المضارع ولا تدخل هذه اللام في حروف
النفي كما مر في جواب القسم ولا في حروف الشرط فلا تقول ان زيدا لان ضربته
يضربك ولا على اسم مبني فيه معنى الشرط لان اللام والشرط امران متنافيان
كليهما الصدر فتنافرا ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا
يقول ان زيدا لو صنعته لان اصلها لام الابتداء على ما مات فدخل عليه وقد
ذكرنا مواضعها واجاز الكسائي نظرا الى سدها مسد الخبر واذا وقعت الاسمية
خبرا ان فالوجه دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر وكلاهما ضعيف
لان خبرها المنفصل عن المبتدا لا تتأخر عن الاسم وعن اول اجزاء
الخبر واذا اريد دخولها في خبر ان الذي هو اول له لام القسم وجب الفصل
بينهما بما يليق الزيدن كما قال في قوله زيد صديقي كما ان عمرو اخي وانما تدخل على
معمول الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد نحو ان زيدا لطعامك اكل واني
لبك واثق ولا تقول ان زيدا لفي الدار قايم كما ذكرنا في جواب القسم واجاز
الاخفش وقد تدخل على غير الثلثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا نحو انك
لانت الحليم وذلك لتوقعها موقع الخبر فكانها دخلت على الخبر مع ان كل فصل
في مثل هذا المقام محتمل ان يكون مبتدا لما بعده وقد تكرر اللام في
الخبر وفي متعلقه المتقدم عليه نحو ان زيدا لقيامك راغب وهو قليل
منع منه المبرد واجازه الزجاج قياسا وقد يزاد دخول اللام على خبر المبتدا
الموخر مجردا عن نحو قوله امام الحليس لعجوز شهربده وقد ربعضهم لهي لعجوز
لتكون في التقدير داخلة في المبتدا كما مر في خبر ان المفتوحة على قراءة
سعيد بن جبير الا انهم ليأكلون وكذا قرئ في السواد وان الله لسميع
عليم بالفتح كما جاء في الخبر معمولا لاصحى كما صحى زيد لمنطلقا والاسمى
قال سار واعجالا اقفا لواكبه صاحبهم قال الذي سالوا مسي لمحمودا او
لزالقال وما زلت من ليلى كذا الى عرفتها لحا لهما المقصى بكل مكان فلما





نحو ما زيد لقايما وقوله اعلم ان قسيلما اوبرا كاللئيمة ان ولا يسوي وكذا خولها
على كان وقوله الا ماحيي لكان لم يسكن فالوجه ما بكي ديار لم يمكن وقال الكلابي
وبذا يسيل لقد جرحت عليك بدعشوم واعلم ان اصل شهدت ان تتعدى
الى نحو شهدت بكذا وبان زيدا قايم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس
نحو شهدت انك قايم واما قوله تعالى نشهد انك لرسوله فنشهد محمول على تعلم
لان الشهادة تكون عن علم ونشهد معلق لعلمت فنحو علمت لزيد قايم
الا ان شهدت لا ينصب المفعولين نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا
قايما وعلمت يجري مجرى القسم على ضعف فتقول اذن علمت ان زيدا
قايم بكسر ان وكذا شهدت تقول في الشعر اشهد انك ذاهب بالكسر والاسود
الفتح فيهما وكذا قد يجيء اشهد لقد رايته كانه قيل والله لقد رايته وكذا اشهد
لاخرجن قال ولقد علمت لتاتين منيتي وقد يقال ظننت لتموتن لكونه بمعنى
علمت واجراؤها مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة بعدها
ضعيف كعلمت زيد قايم وشهدت زيد فاضل ولقوله اني وحذف مالك
الشيمة الادب والدليل على جواز اجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى
فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين على قولك شهدت
ان زيدا القايم واشهد لزيد قايم يجوز ان يكون معلقا كظننت قايم ويجوز
ان يكون مجرى القسم واللام جوابه ولا يجوز اجراء شهدت مع الباء مجرى
علمت نحو اشهد ان زيدا لقايم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد بهذا
ذاهب وانك لقايم لعطف الجملة على الجملة واعلم ان من العرب من يجوز
لهبك الرجل صدق قال لهبي لا يشتفي الناس ان كنت عارما وقد يحذف اللام
وهو قليل قال الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق علي كريم وفيه
ثلثة مذاهب احدها ليس وهو ان الهاء بدل من همزة ان كاياك وهياك
فلما عبرت صورة ان بقلب همزتها هاء ذكر معها اللام اياها بعد
الامتناع والثاني قول الفراء وهو ان اصله والله انك كما روي عن ابي
ارهم هنم الكلابي لهي لا قول ذلك يقصر اللام لتحذف حرف الجر
كما يقال لاه ابوك اي لله ابوك ثم حذفت الله تعالى كما تحذف من الممدود
اذا قصر كما يقال لهاد والحصد قال لا لا بارك الله بارك في سهيل اذا
ما الله بارك في الرجال ثم حذفت همزة انك وفيما قال تكلفان والثالث
ما حكى الفضل بن سلمة ان اصله لله انك واللام للقسم فعل به ما علم
في مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا لانه يقال لهنك لقايم بلا
تعجب واما قولهم ان زيدا ليضربن بنون التوكيد وان زيدا لقايم بدون

قدفا اللام فيهما جواب قسم مقدر اى والله لتضربن والله لقام وانما جاز حذف
قد فى الماضى مع لام جواب القسم دون لام ان كلا منهما والاصل لام الابتداء لان القسم
يحتمل الحذف اكثر لانه ضم الى احد جزئى حكم واحد لا ترى الى تخفيفات ايمن وزوجوز
حذف الخبر فى لعمرك وايمن الله وجواب حرف الجر فى الله لافعلن ولاجيئ بلام الابتداء
من جملة الحروف الستة الابعد ان المكسورة والحق الكوفيون بها لكن مستدلين
بقوله وتكتنفنى من حيث لا اعمد قالوا انما دخلت لانها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا
جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا
تجامع المكسورة ايضا لانها تسقط لشبهها عن مشبهها وما اسندوه فاما ان
يكون شاذا كما فى قوله ام الحليس لعجوز شهربه واما ان تكون فى الاصل الكوفى
تحقيق بحذف الهمزة والنون لكن كما خففت كذا هو اتفاقى فالحذف للهمزة واصله
لكن انا واعلم ان المكسورة ترادف نعم كما يجئ فى حروف التصديق
فلا تعمل وترادف المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة لكونها مع جزئها اسما مفردا
تقع اسما لهذا الاحرف والسنة لكن تجب عنها بالخبر كراهة اجتماعهما كما ان
عندى انك قائم ولبيك انك تعطينى وكذلك فى البواقى وان مع ما فى
خبرها بدل الاشتمال من احدى فى قوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين
انها لكم وكما اهلكناهم فى قوله تعالى ارايتم شركاءكم الذين تدعون من دون الله
اليهم لا يرجعون واما قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما
انكم مخرجون خبر لاكم الاولى وانكم الثانية مع عامله تاكيد لاولى والمانع الى
ما بينهما وبين الخبر كما كرر فلا تخشيهم ممتاز من العذاب وهم بالاخرة
كافرون وهذا قول الجرمى وهو الحق وقال المبرد انكم مخرجون مبتدا وخبره
اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم والاولى بانكم ونظيره اخراجكم
ويجوز وقوع انه المكسورة خبرا للاحرف الستة كقوله ان الخليفة ان الله
سربله وقوله لقد علم الحى اليمانون انى اذا قلت اما بعد انى خطيبها وفى
بكسر انى وروى بالفتح على ان تكون تكرير الانى الاولى كما قلنا فى الاية
قوله وبخفف المكسورة الى اخره اذا خففت بطل اختصاصها بالاسما
فيغلب الاهمال تعالى فى الاعمال وان كان المالبون فيهم يخففان ولا يجوز
عند الكوفيين اعمال المخففة والاية رد عليهم قال المصنف وتلزمها اللام
مع التخفيف سواء عملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة من
النافية واما الاعمال فللطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم
قالوا مع المهملة لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك
وهو حسن يلزم اللام ان خيف التباس بالنافية فعلى قوله تلزم ان كان





الاسم مبنيا او معربا مقصورا واما ان دخلت على الافعال لزمت اللام وقولهم
اما جزاك الله خيرا لم تدخل فيه اللهم لان الدعا لا تدخله النافية فافادت
المخففة على الفعل لزم عند البصرية كونه من نواسخ الابتدا حتى لا يخرج ان على
اصلها بالكلية والكوفيون يجوزون دخولها على الافعال قياسا كقوله ما
ان ربك ان قتلت لمسلما عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان يدتك لنفسك
وان يشينك لهسه وهو عند البصريين شاذ واختلف فى هذه اللام الداخلة فذهب
ابى على وابنا عه انها غير لام الابتدا التى تجامع المشددة بل هى لام اخرى
للفرق اذ لو كانت للابتدا لوجب التعليق عن ان علمت لزيدا قايما والما دخلت
فيما لا تدخل لام الابتدا فى نحو ان قتلت لمسلما وان يريد لنفسك وذهب جماعة
الى انها لام الابتدا والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قايما ان التعليق واجب
لو دخلت على الجملة والمفعولى افعال القلوب لانها لا تدخل بعد الافعال الناسخة الا
على الخبر الاخير وهو الخبر وقد يدخله مع المثقلة اما على المبتدا الموخر او الخبر او القايم
مقامه وفى الامثلة الواردة فى التنزيل لم يدخل الى على ما كان خبرا فى الاصل
نحو ان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
وان نظنك لمن الكاذبين والمانع الاول لها عن مانع ومعلق فلا بد من نصب
الثانى وان دخله لام الابتدا قال تعالى وان يكادوا ليزلقونك
فساد وفرق الكسائى بين ان مع اللام فى الاسما وبدونها مع الافعال
فجعلها فى الاسما المخففة واما فى الافعال فقال ان نافيه واللام بمعنى الا
المخففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية بالفعل اولى لان معنى الفعل
راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين قالوا انها نافية مطلقا دخلت فى الفعل
وفى الاسم واللام بمعنى الا وقال البصريون لو كانت اللام بمعنى الا لجاز
جانى القوم لزيدا اى الا زيدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض
الاشيا ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثنا بعد النفى ومنع ابو على
فى المكسورة المخففة المهملة من تقدم ضمير شان بعدها وجوز ذلك
بعضهم قياسا على المفتوحة وقد مر ذلك فى باب الضمير قوله
وتخفف فتعمل فى ضمير شان مقدر وقد مر ذلك فى ضمير الشان مع الخلاف
فى ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها فى المضمر فى السعة كخواطبك
انك قايم واحسب انه قايم وهذه رواية شاذة غير معروفة واما فى الضرورة
فجاز فى المضمر فقط قالوا انك فى يوم الرخا سالتنى فراقنا لما نحل واثق
صديق وقال يا تك ربيع وغيث مريع وقد ما يكون هناك الما لا قوله
ويلزم مع الفعل الى اخره قد مضى شرحه فى نواصب الفعل المضارع واذا

قوله مغايرين معنى اي في النوع والاثبات والمقصود التغاير المعنوي واللفظي قد يكون نحو جاني زيد لكن عمرو لم يجيء وقد لا يكون كقوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم الى قوله ولكن الله سلم انه بذات الصدور لكن الله لم يرهم كثيرا ويقول زيد حاضر لكن عمرا مسافر ولا يلزم التضاد بينهما اتضاد حقيقيا بل يكفي بنافيهما بوجه ما قال تعالى وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فالفضل والشكر متغايران وان عدم الشكر غير مناسب الا لفعل الذليل اللايق به ان يشكر الفضل ومثله كثير واذا خففت الشين والاخفش ويونس اجازا اعمالها مخففة ولا اعرف له شاهدا ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاز في الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال فلست بآتيه ولا استطيعه ولا ما استغني ان كان ماوي ذا فضل قوله وليت للتمني الى الخ وقد مضى شرحه قوله لعل للترجي فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعلى وجا لعن بعين غير معجمة واخرها نون وجاو عن ودعن بحمل البر امقام اللام والان وان وتا بالمد قال لعاسه فصلكم علينا بشي وان امكم شرهم وقد يقال لعلت كرمت وعقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة وهي مكسورتها وكذا على مكسورة اللام ومفتوحتها قال فقلت ادع واربع الصوت رفعه لعل الى المغوار منك قريب ربي مشكله لان جرها عمل يختص بالحرف ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرفه عاملا عمل الحروف والافعال في حالة واحدة لم يثبت وايضا الجار لابد له من متعلق ولا متعلق ههنا لاظاهر ولا مقدر الا في مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه جار لا متعلق لها وفي البيت الذي انشدناه ان روي بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشان مقدرا وفي المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالي اللامات اي لعلة لاني المغوار منك جواب قريب ويجوز ان يقال ثاني لاني لعل بحذف لام الجر والام المفتوحة جارة للمظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع عن العرب فتح لام الجر الداخلة على المظهر ونقل ذلك ايضا عن يونس والي عبيدة والاحمر وان روي بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثاني لاني لعل لاجتماع الامثال ثم ادغمت الاولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية ان يقال لا اصل لها اي انتفش دعا لفؤادا تنوينه لام الجر وهذه الوجوه متقدمة مرتبة فيما روي ابو عبيد لعل الله يمكنني حبها من زهير واسيد بكوالله واللام الاولى في لعل زايدة عند البصريين عند الكوفيين ان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة اذ مبناها على الخفة والبصرية نظروا الى كثرة التصرف فيها والتغلب بها وجواز زيادة الياء فيها فان سمي بها لم ينصرف عند البصريين للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين

دخلت على الاسمية فتكون الجملة مجردة لقولك ان هالك كل من يخفى ويتنعل وقد تكون مصدرية بلا نحو علمت ان لا شيء لك او باداة الشرط نحو علمت ان من يضربك اضربه او برب نحو علمت ان رب رجل صالح لي على مذهب الكوفيين او كم نحو علمت انكم غلامي كان الي لها وزن وكان قولان فالبعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل ومذهب الخليل ان اصل كان زيد الاسد ان زيدا كالاسد قدم منه ما اداه التشبيه ليودن من اول الامر بقصد التشبيه فوجب فتح ان المكسورة رعاية اللفظ الكاف لانها لا تدخل الا على لفظ المفردات ففتحت لفظا وهي في المعنى باقية على حالها الم تصر بالفتحة حرفا مصدريا فصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا تعمل للكاف كما كان لها حين كانت وبحال خبر الناصبة ورفعها جوز الحرف كما ذكر فانه في كاف كذا وكاي ولا يقتضي ما تعلق به كما كانت تقتضيه حين كانت في محل الخبر لانها خرجت بالحرفية عن كونها بحارة واذا خففت كان فالاصح الغاؤها وقد جاء كان وزيد به رشا اخي وقال وصدر مشرق النحر كان ثديه حقان واذا لم تعمل لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم حملا على المخففة ويجوز ان يقال ان ذلك غير مقدر بعدها لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة لكن لما لزم الفعلية الق تليها لما لزم ان المخففة حروف العوض قوي اضمار الشان بعدها اخراجها عن حد ان ولزم حرف العوض عن الفعلية بعدها تقوي كونها مركبة من الكاف وان يجيء بعد اسمية نحو قوله عباب له وتحا طويلا وانه كان قليس بعلي بصاحب يسرع وفعلية نحو قوله تعالى كان لم تغن بالامس وقوله صلى الله عليه وسلم في نابح البلاغة كان قد وردت الاطعان وقوله اقد الترحل غير ان ركابنا لما تزل وكان قد اي وكان قد زالت بها ان ما بعدها مفرد نحو قوله عيسى لها الدرما يسحب قضبها كان بطن حبلي فات او بين ميتم فالمحذوف غير ضمير الشان اي كان بطنها بطن حبلي وقوله وبيعا لوافيا بوجه مقسم كان ظبيه نعطوا الى نظم السلم واسم كان محذوف اي كانها ظبية وبروي كان ظبيه بالنصب على اعمال الكاف وبروي بجرها على ان ان زايدة اي كظبية قوله وتكن بي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون مركبة من لا وان المكسورة المصدرية بالكاف الزايدة واصله لا كان فتقلب كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا يفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان تحقق فمضمون ما بعدها ولا تخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب

قوله

لشبهة العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد
دخول هذه الحروف عليها كحالها قبل دخولها لكنه يجب تاخير الخبر ههنا الا ان ظرفا او جارا
ومجرورا فيجوز توسعه بين هذه الاحرف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان مع
ذلك نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا انكالا فالمبتدا والخبر ولا يجوز حذف اسمائها
التي ليست لضمير الشان الا في الشعر على قلة وضعف كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي
ولكن زنجي غليظ المشافر فمن رفع خبجبي اي ولكن زنجي ومن رفع زنجي ومن
ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اي ولكن زنجيا هكذا لا تعرف قرابتي واما ضمير الشان
فيجوز حذفه في الشعر كثير كقوله ان من لام في بني بنت حسان الجديد وذلك لان
اداة الشرط لا تعمل فيها العوامل اللفظية والمتقدمة منها انما تعمل في غير الشعر ففيه خلاف
والاصح جوازه قليلا بشرط ان لا يلي الاحرف فعل صريح فلا تقول ان قام زيد
بمعنى انه قام وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد ما حوذ اي انه وتقول
ان في الدار جالسا اخوك وقال ان على غرغبه وجبينه اقام شعاع الشمس او طلع
البدر واما حذف ضمير الشان من غير ضعف لبقاء مفسره وهو الجملة ولانه
ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو الرابع وجائز في الخبر ان مثل الكافر
غدا يوم القيمة المصور وفي قراءة الكسائي من فيه زايدة وعند ابن كيسان
الحرف في مثله عاير عاملة لفظا كالمخفوفة واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا كان
الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء
لذلك كقوله اذ نحلا وان من تحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي سيفا
ونقول ان مالا وان ولدا وان غير مما ابلا وشاء اي لنا ذلك والفراء يشترط
في جواز حذف اخبارها تكرارها كما قيل ان اعرابا قيل له ان الدعاء ان الفارة
اي مما تحذفان والرد على المذهبين ما روي ان المهاجرين قالوا يا رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان ذلك كذلك وما روي من قول عمر بن عبد العزيز
لمن مات اليه بقرابة ان ذلك اي مصدق ثم ذكر المات حاجته فقال عمر لعل
ذلك اي لعل مطلوبك حاصل وقال تعالى ان الذين كفروا ويصدون
عن سبيل الله اي هلكوا وقيل الخبر ويصدون والواو زايدة وقال الشاعر
فلو ان حيا من ترابش تفضلوا على الناس او الكارم نهشلا وقال
ابن يعيش لم يات خبر ان المحذوف الا ظرفا او جارا ومجرورا قال والجيد
ان يقدر في ان ذلك ولعل ذلك الظرف ايضا اي ان لك انتفاء ذلك ولعل
ذلك واقول لا ملجيء الى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظروفا بل يقدر
ما يستقيم به معنى الكلام طرفا كان او لا وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة
نحو ان كل رجل وضيعته والحال نحو ان ضربي زيدا قائما واما قولك ليت شعري

فالشعر



فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت كنصرت النصر اي فطنت قال سيبويه
اصله شعرت حذفوا الراء في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذرها فلعله لم يثبت
عنده مصدرا الا بالها كالشنة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة
كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر في ليت شعري مرادفا لاستفهام نحو ليت
شعري اثابتي ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كما ذكر في افعال
القلوب في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو اي ليت علمي بهما سار عنه هذا الاستفهام
قايم مقام الخبر كالجار والمجرور في لبيك في الدار وفيه نظر لان شعري مصدر
معناه متعلق مضمون الجملة الاستفهامية من حيث المعنى مفعول شعري
ومفعول ذلك المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى تخبر عنه بان علمك بالشيء
غير ذلك الشيء وقال ابن يعيش الاستفهام سادمسد الخبر كسد جواب لولا
مسد خبر المبتدا الذي بعدها وفيه ايضا نظر لان محل شعري الذي هو
مصدر بعد جميع ما يوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون
الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه سادمسد
لكثرة الاستعمال وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعري مسافر
بن ابي عمرو وليت يقولها المحزون اي ليت اشعري اجتمع امرا ومسافر
منادى وقد يخبر بها هنا بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لانها ذكرت في باب المبتدا
ان التخصيص غير مشروط في المبتدا مع حصول الفايدة وانما لم يخبر عن
المبتدا المنكر بخبر منكر موجبا لئلا يلتبس المبتدا بالخبر وقد يلتبسان توافقا في اعرابهما
وانما ههنا فالاعرابان مختلفان قال ابن هشام غير مرة ويجوز ايضا
الاخبار عن النكرة بالمعرفة قال تعالى فكان حسبك الله كما قلنا في باب
كان اظبي اعلى ام حمار ويجوز ان يكون كفافا في قوله قليب كفافا كان
خبرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي اسم ليت والجملة خبره على انه
يروى خبرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة فيكون ضمير الشان اي
كفافا وان روي بنصبه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خبرك وشرك
اسم كان ولم يثن لكونه مصدرا في الاصل وعني متعلق بكفافا اي
مكفوفا من عني والماء علي هذا الوجه منصوب اي ما ارتوي مرتوي من
الماء وقيل شرك مرتوى اي مرتوي ما اسم وخبره معطوف على اسم كان
وخبره اعني خبرك كفافا وشرك مرتوى ما عني اي كفافا محذوف النصب
ضرورة كما في قوله فلو ان واش باليمامة داره ويكون الماء علي هذا
الوجه مرفوعا على ارتوي اي ما ماء الماء ان الحروف
الجمعا اعلم ان بعضهم عد اي المفسرة منها وعد الكثرين ما بعدها عطف

بيان لما قبلها كما قال البعض لان بل التي بعدها مفرد نحو جاني زيد بل عمرو اوما جاني زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها يدل لغلط ما قبلها او بدل الغلط بدونها غير فصيح واما منها فصيح وطرفي كلامهم لانها لتدارك مثل هذا الغلط **قوله** لجمع مراد النكاة بالجمع ههنا ان لا تكون احد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الحصول في زمان او مكان فتقول جاني زيد وعمرو او عمرو او ثم عمرو او يحصل الفعل من احدهما دون الاخر **قوله** فالواو للجمع مطلقا معنى المطلق اما يحتمل ان يكون يحصل من كليهما في زمان واحد وان تكون يحصل من زيد اولا وان يكون يحصل من عمرو اولا فهذه ثلث احتمالات عقليه لدليل في الواو على شيء منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه قال بعض الفقهاء انها للترتيب دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وبينا قاتل زيد وعمرو ولقائل ان يقول استعمال الواو هنا مجاز في اصل الوضع للترتيب وفيما الثاني فيه قبل الاول كقوله اوجوه قد خت وفضخ تمارها وقوله تعالى واسجدي واركعي وقوله هوى تخيا والاصل في الاستعمال الحقيقة ولو كان للترتيب لتناقض قوله تعالى واذ خلوا الباب سجدا واقصه ثم اعلم ان الواو مرض تجمع ويشترك الاسمين في فعل احد نحو قام زيد وعمرو واي حصل منهما القيام ومرض تجمع الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد وايم وعلى هذا قد قلت لو لم يجي بالواو في عطف الجملة لعلم ايضا حصول مضمون الجملتين فما فايدتها قلنا لعل فلكن كان يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون الكلام الاول غلطا وتحتمل حصولا الامرين فالواو صارت نصا في حصول الامرين معا فايدة الواو في مثله لان في مثل قولك جاني زيد لا عمرو وكما جاي فكانه زاد بقيد النص وان لم يرد النحاة في الزايد واعلم انك اذا نفيت نحو جاني زيد وعمرو مثلا قلت ما جاني زيد وعمرو بلا قيد وهو في الظاهر نفي للاحتمالات الثلث اي لم يجي لا في وقت واحد ولا مع الترتيب والاكثرون ان لا يعطف على المنفي بالواو الا بعد الواو ولا نحو ما جاني زيد ولا عمرو وكما جاي فكانه زاد بقيد النص وان لم يرد النحاة الزايد واعلم انك اذا نفيت نحو جاني زيد وعمرو مثلا **قلت** ما جاني زيد وعمرو بلا قيد وهو في الظاهر نفي للاحتمالات الثلث اي لم يجي لا في وقت واحد ولا مع الترتيب والاكثرون ان لا يعطف على المنفي بالواو الا بعد الواو ولا نحو ما جاني زيد ولا عمرو وذلك لان الواو وان كانت في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في وقت وعلى الترتيب الا انه لما كان يستعمل كثيرا للاجتماع في وقت كما في المعول معه وواو الصرف

ومع العطف



ومع العطف ايضا نحو كيف انت وضعة من تريد ورحل وضيعته حيف ان تكون مراد المتكلم ملجاني زيد مع عمرو فيكون قد نفى الاجتماع في وقت ولا مرتب يحي احدهما على يجي الاخر فيجي في الاعلبه دفعا لهذا التوهم وبيانا ان المراد نفي الاحتمالات الثلث وقد يراد فيما لا يحتمل الترتيب طرفا للقوله تعالى ولا يستوي الحسنة ولا السيية وقوله وما يستوي الاحيا ولا الاموات وانا ردف نفي بعض الاحتمالات دون بعض فلا بد من القيد كوما جاني زيد وعمرو معا او ما جاني زيد اولا عمرو ثانيا او ما جاني زيد ثانيا وعمرو اولا فينبغي بعد ان يفيد باحد الاحتمالات احتمالا لان بخلاف ما لو كرر العامل فقلت ما جاني زيد وما جاني عمرو وهو عند سيبويه نفي للجميع لان المنقطع احدهما عن الاخر بان المخاطب توهم ان حصل يجي كل واحد منهما لكن منقطعا عن يجي الاخر فرفعت بهذا الكلام وهمه وعند المازني وهو ايضا نفي للاحتمالات الثلاث كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فايدة تكرير الفعل النفي كفايدة زيادة لا بعد الواو واكثر **قوله** والفا للترتيب اعلم ان الفا تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف اولا فان عطفت مفردا فايدتها ان ملابسة المعطوف عليه للامر المحمولة واذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملابسة المحمول لموصوفها بل في مصادر تلك الصفات كقولك جاني زيد الاكل فالنايم اي الذي باكل فينام كقوله بالمعبر راية للمحارث الصابح فالعاسم فالايب اي الذي يضبع فيغير فيوب وان لم تكن الموصوف واحد فالترتيب في متعلق محمول العامل الموصوفها كما في الحوامد نحو قولهم في صلاة الجماعة يقدم الافقه فالاقرا فالاقدم بالهجرة فالاسن فالاه وان عطفت الجملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو وقد تفيد الفا العاطفة للجمل كون المذكور بعدها الاما مرتبا على ما قبلها في الذكر لان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبيس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشا فنعم اجر العاملين فان ذكر دم السنى او مدحه يصح بعد جري ذكره ومن هذا عطف تفصيل المجاعلى المجمل كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني الاية وتقول اجبته فقلت لبيك وذلك ان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاها باسنا بياتا لان تبييت الناس تفصيل للاهلاك وقد تجي الفا العاطفة للمفرد ومعنى مثل ما حكى الزجاج تقول العرب مطرنا ما سرنا فالنعلبه اي الى النعلبه وبعضهم

صبح

نحو ما ربا له فا لتعليبيه تحذف من مع كونه مرادا وتقيم المضاف اليه مقامه وعليها عزا
وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن وما بين قرن فقدم وما طرنا فقدما ولا
يجوز حذف ما لكونه موصولا فلا تقول مطرنا ربا له فا لتعليبيه وهي احسن ذرنا فقدما
وحكى احمد بن يحيى عن هشام ومثل قوله فقا تبك من ذكرى حبيب ومنزل البيتان
الفا فيه لمعنى المشاركة بين الدخول الى موضع الى المقارنة فان قلت كيف هذا
وانت لا تقول خرجت الى زيد الى عمر قلت يستعمل في تحديد الاماكن نحو تولكت
اسرت ما بين الموضع الفلاني الى دار زيد الى دار عمر والى دار خالد فتذكر الواو وتحقيقا
لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدي اياد ارسلمى والخرور به اسلمى الجانب
الصمان والمسلم افامت بدا البرود بن ثم تذكرت منازلها فعمم فاذا كثر ذلك
مع حرف الجر اعني تحذوفه مع فا العطف التي هي بمعناه اولى بل هو واجب في الاشباع
اجتماع حرفي عطف ويجوز ان تكون المعنى فما نيك بين منازل الدخول فمنازل
حومل فمنازل توضح فمنازل المقراة وكذا في غير هذا الموضع واما قوله يا دار سلمى
بالعليا فالسند فا لفا فيه لافادة الترتيب لانه يذكر في تعريف الامكنة الاخص
بعد الاعم وكان العلما موضع وسيع مشتمل على مواضع منها السند وهو كقولك
داري بغداد في الكرخ واذا تقيدت قولك جاني زيد فعمرو فقلت ما جاني زيد
فعمرو فانت نا ف لتعقيب مجيء عمرو لمجيء زيد فيمكن ان يحصل المجيء ا زيد وحالة
وان يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد بهذا الذي ذكرنا كله حكم فا العطف
والتي لغير العطف اصالا عما توا من معنى الترتيب وهي التي تسمى فا السببيه
ويختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء تقدم كلمة الشرط نحو ان تقتله
فاكرمه ومن جاك فا عطه وبدونها نحو زيد فاضل وتفرقه بان يصلح
تقدير اداة الشرط قبل الفا وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى
في مثالنا ان كان كذا فاكرمه قال تعالى مرهم ملك السموات والارض وما
وما بينهما فلترتقوا في الاسباب وقوله تعالى فاخرج منها اي اذا كان ذا
عندك هذا الكبر فاخرج قال رب فانظرني اي اذا كنت لقتلي فانظرني
فقال فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الاخرة فانك من المنظرين
وقد تكون فا السببيه بمعنى لام السببيه والامر كذلك اذا كان ما بعدها سببا
لما قبلها كقوله تعالى فاخرج منها فانك رجيم وتقول الومر زيدا فانه فاضل
فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزا
في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه فتعكس فتقول اكرمه
فانه فاضل ثم اعلم انه لا تنافي بين السببيه والعاطفة فقد تكون
سببيه وهي مع ذلك عاطفة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وكذا

لا يلزمها



لا يلزمها العطف نحو ان تقتله فاكرمه ثم انه قد يوتى في الكلام بفا موقعها موقع
الفا السببيه وليست بها بل هي زايدة وفايدة زيادتها التنبيه على لزوم
ما بعدها لما قبلها لزوم الجزا للشرط كما تقدم مرة في الطروف المكانية وقد تجيء
زايدة وغير الموضع المذكور نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله واذا تصبك
هلكت فعندذلك فاجزعي ثم اعلم ان افادة الفا للترتيب بالمهلة لا ينافيها
كون الثاني المترتب حصل تمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزايه
متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح
الارض مخضرة فان اخضرار الارض يتعقب انزال الماء بعد نزول المطر لكن يتم
في مدة ومهلة فجيء بالفا ولو قال ثم يصبح نظرا الى تمام الاخضرار
جاز وكذلك قوله تعالى جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة
علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة
فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتدا كل طور
ثم قال ثم انشاناه خلقا اخر ما نظرا الى تمام الطور الاخير واما
استبعاد المرتبه هذا الطور الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار
المتقدمة **قوله** ثم مثلها بمثلها اي مثل الفا في الترتيب الا انها
تختص بالمهملة والتراخي ومن ثم قال سيبويه في مررت بزيد ثم عمرو ان
المرور بمروران ولا تكون الاعاطفة ولا تكون للسببيه اذ لا تراخي
للمسبب عن السبب التام ولا يعطف المفصل على المجمل كالفا وقد
يجي ثم في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون
ما قبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تعالى ثم انشاناه خلقا
اخر وقوله تعالى وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم
يعدلون وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا في قوله تعالى استغفروا
ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وبين الانقطاع العبد اليه بالكلية
وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجيء ثم لمجرد الترتيب في الذكر
والتدرج في درج الارتقا وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار
التراخي والبعد بين تلك الدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان بل
ربما يكون قبله كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم ساد قبل ذلك
جده المقصود ترتيب درجات معاني الممدوح فاسند اسناده ابيه ثم
سيادة جده لان سيادة نفسه اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة
الجد وان كانت سيادة ابيه متقدمة في الزمان على سيادة نفسه فتم
ههنا كالفا في ليس مثوى المتكبرين كما ذكرنا وقد تكون ثم والفا لمجرد التدرج

وا

في الاتقاف وان لم يكن الثاني مترتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول
بلفظه نحو بادي بادي او عطف تم الله وقوله تعالى ومما ادراك ما يوم الدين ثم ما
ادراك ما يوم الدين وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعالى ثم
البينا مرجعهم ثم الله شهيد على ما يفعلون اي لم يجاز بهم بما عملوا الا الله كان شهيدا
فاقام العلم مقام المعلوم وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا
ثم اهتدى اي ثم ثبت على ذلك اهتدى من التوبة والايمان والعمل الصالح كما
قبل في اهدنا الصراط المستقيم اي ابقنا عليه فاستعمل اما نظرا الى تمام
البقاء او استبعادا لمرتبة البقاء عليها افضل وقد تدخل همزة الاستفهام على
المفيد للانكار على واو العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا اليك ايات
بينات وما يكفر بها الا الفاسقون او كلما عاهدوا عهدا الآية فقوله
وكلما عطف على انزلنا والهمزة لانكار الفعل وقد يكون الاستفهام للتوبيخ
او التقرير اذا دخلت على جملة منفية كقوله تعالى لولا اوتي وكذا اذا دخل
على فا العطف للانكار كقوله تعالى فمنهم من يستمعون اليك افانت تسمع
الصم فقوله افانت تسمع الصم عطف على منهم من يستمعون اي بعضهم
يستمع اليك غير سامع ثم في المتفقه افانت تسمع هو لا الصم وكذا من ينظر
اليك افانت تهدي العمي وتكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على
النفي وقد دخل على فا التسبيبية كقوله تعالى من اله غير الله يأتيكم به
بغتة افلا تسمعون اي اذا كان كذا فلم لا يسمعون فا العاطفة للتعقيب ما
والهمزة للتوبيخ او التوبيخ وكذا اذا دخل همزة الانكار على ثم المفيد
للاستبعاد كقوله تعالى ما اذا ما وقع ثم اذا ما وقع ثم
استم به الآن وقد كنتم به تستعجلون اي استبعدتم استعجالكم استهزاء وهذا
ليست فا عاطفة على معطوف مقدر كما في الكشاف ولو كانت كما ذكرنا
هنا لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان تقدر ما يكون معطوفا عليه ولم
يجيء الامر بها على كلام متقدم وهذه الحروف الثلثة تسمى عند الاخفش
زائدة والبصريون يؤولون بما يقبل التأويل صيانة للحروف عما الواو
الزائدة فمثل قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين قال البصريون جواب
لولا محذوف اي وتله للجبين وناديناه كان هناك ما لا يوصف من الطاف
تعالى وكذا قوله فلما اخبرنا ساحة الحي اليبين واما قوله ولما راى الرحمن
ان ليس منهم رشد ولا تناه انباه عن العذر وصب عليهم ما علمت منه من
وابل فكانوا مثل راعية البكر فالمعنى غضب عليهم وصب فحذف المعطوف
عليه وكذا قوله فاذا الحامل وذلك بالسنة فلم يكن الا كلمة حتى حال

اي فاذا



اي فاذا الحامل وذلك الالمام واما الفا في قوله اراني اذا ما بت بت على هوى فثم
اذا اصبحت اصبحت عاديا قبل زايد وقيل بل الزايد لحرمة التصدر واجاز
الاخفش زيد فوجد وزيد فقام قياسا على زيادة الفا مستدلا بقول
الشاعر وقايلة خولان فانكح فتاهم وآكرومة الحيين خلو كما هيا
والفا في قوله اباخراش فما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع زايدة
عند البصريين فقدون الكوفية كما مر في ثم واما ثم فقال الاخفش بي زايدة في قوله
تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وما كان
مثله فان امكن الاعتذار فهو اولى والا فالتحكم بزيادة الحروف وانشد ابو علي
لزيادة ثم قول الشاعر يا سلم ان ثما ان مكان مستدني وقصايل قد يكون مستدني
بوقصا قوله وحتى مثلها يعني مثل ثم في الترتيب والمهلة قال الجرجاني
المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفا التي لا مهلة فيها وبين ثم
المتراخي للمهلة والذي اراه ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان
المعطوف هو الجزء الغايي امتدادا في الفوق او في الضعف على ساير اجزاء المعطوف
عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف والمعطوف عليه بما بعد
حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفي الله كل اب لي حتى ادم وقد يكون
في اثنا تعلقه تلك الاجزاء نحو مات الناس حتى الانبيا فالمقصود ان الترتيب
الخارجي غير معتبر فيها كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اخرا
ما قبلها ذهنيا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبيا ومن
الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الاحرف
الثلثة لاحد الامرين او الامور واو واما العاطفتان سواء المعنى الاولى تاتي
واحد وهو ان او بمعنى الا او الى وايضا للاضراب بمعنى بل فلا يكون ازن
بعدها الا الجملة ولا يكون حرف عطف بل حرف استيناف واذا كان حرف عطف
فقد يعطف المفرد نحو جاء زيد او عمرو وقد تعطف الجملة على ما الى امت او بعد
ويقولون في الاستيناف انا اخرج اليوم ثم لا تبدو الك الا قائمة فيقول او قيم
اي بل اقوم على الحال وهذه في هذه الصورة يحتمله للعطف فيكون
على ذلك التقدير مترددا بين الخروج والاقامة واما في قوله بدت مثل
قرن الشمس في روقي الصحي وصورتها او انت في العين املح فلا يحتمل
العطف الا بصعوبة بل امر الجملة بعدها مقام قوله مثل الشمس كما هو حق المعطوف
وكذا في قوله تعالى ما يتهم الفا ويزيدون اي بل يزيدون وانما جاز الاضراب
بل مع كونه تعالى عالما بعددهم وباطلاعهم بزيدون لانه اخبر عنهم
بانهم مايتان الف بنا على ما كر الناس من غير تحقيق ثم اخذ تعالى في التحقيق

ف

مضربا عما يلفظ فيه غيره بنا منهم على ظاهر الحرف اي واسلمناه الى جماعة عزيز
الناس مائة الف وهم كانوا ايدين على ذلك وكذا قوله كلمح البصر او هو اقرب
وقالوا ان لا واذا كانا في الخبر تلتا معان الشك والابهام والتفصيل واذا كانا في
الامر فلهما معنيان التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين
ولا يعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه وقصدت ابهام الامر على السامع
فهو الابهام وكقوله وهل انا الا من رعية او مضر والظاهر انه كان يعرف
انه من احداهما قال تعالى انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ولم يقصد
الابهام على السامع كقولك وهذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت
الاسناد لا على انه جوهر لا غير او على انه عرض لا غير او على انه لا هذا ولا ذاك
واما في الامر فان حصل للمأمور بالجمع بين الفعلين فضيله وشرف في العاقبة
فهي للاباحة كتعلم الفقه والنحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير
اضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين
والا فاقتصار على احدهما والتخيير بخلافه احدهما ولا يجوز الجمع هذا ما قيل
وينبغي ان يعرف ان جواز الجمع بين الامرين في كو تعلم اما النحو او العلم
لم يفهم من اما او او بل ليسا لاحد الشيئين في كل موضع وانما استفيدت الاباحة
من ما قبل العاطفة وما بعدها لان تعلم العلم خير وزيادة الخير خير بدلالة
او واما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على احد الشيئين او
الاشياء على السواء وهذه المعاني تعرض في الكلام لامن قبل او واما بل من قبل
اشياء اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام
والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به
فضيله والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك واما في سائر اقسامها كالطلب والاستفهام
كو اريد عندك او عمرو ولا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة فلما التخيير
لتبادل قرسا او حمارا فالظاهر فيه جواز الجمع اذ من غالب العادات ان من
يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التخصيص نحو هلا تتعلم الفقه
او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا والعرض نحو الا تتعلم النحو او الفقه والا
تضرب زيدا او عمرا فكان الامر لاحتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة
ولما كثر استعمالها في الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى
الواو وقال كاد سيبويه ان لا يسوي بينهما او يسوي بينهما او اعتبرت السرخ
فان سيبويه بمعنى صيلويان وهو من كاسان قال سيبويه كسر غيفه او
كسر من عظامه واذا نفيت الخبر نحو ما رايت زيدا او عمرا فان اردت في رويتها
معا فقد ما رايت واحدا منهما او ما رايت احدهما او ما رايت زيدا ولا عمرا وان

اردت

اردت نفي رويته احدهما لا رويتهما فان تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تعيينه
للمخاطب سميته نحو ما رايت زيدا او ما رايت عمرا وان لم يتعين عندك او تعين لكن
قصدت الابهام قلت ما رايت زيدا او عمرا ويكون المعنى ما رايت احدهما والباقي
الاخر وكذا اذا نفيت الامر وهو النهي كما اذا قلت في ضرب زيدا او عمرا فالنهي
يقتضي ان يكون المعنى لا تضرب احدهما او اضرب الاخر كما كان في الامر
معناه اضرب احدهما ولا تضرب الاخر فان قلت فلا يبقى اذن فرق بين الامر
والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي اذا قلت رايت زيدا او عمرا وما رايت زيدا او عمرا
قلت لا يبقى فرق في اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فانك
اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى لا تضرب احدهم ولا بضرب اثنين منهم
واذا قلت لا تضرب زيدا او عمرا او خالدا وما رايت زيدا او عمرا او خالدا فهذا النفي
هو مقتضى اصل الوضع ثم يعرف ذلك عرف عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد وما
يودي معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب
فمعناه العموم في الاغلب وتكون اريد الواحد فقط ايضا فسر ذلك انك
اذا قلت في الموجب مصرحا بالواحد رايت واحدا من زيد وعمرو وكذا فيما يودي
معنى الواحد مثل رايت رجلا من بني تميم او رايت زيدا او عمرا كل من الالفاظ الثلاثة
يفيد انك رايت واحدا منهما فكيف ما فوق الواحد المراد نفي رويته كلهما
وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فبقي الاخر على اصله من عدم الرؤية
او لي تكون نفيا ايجابيا غير مري واما اذا قلت ما لقيت فلا حدا منهما او ما يودي
معناه وهو ما لقيت زيدا او عمرا لان الاصل عدم الرؤية ولم يصرح فيه الا بعدم
رويته واحد منهما فبقي الاخر على اصله من عدم الرؤية او لي تكون نفيا مطلق
الرؤية فان قلت فاذا كان الاصل عدم الرؤية كان ذلك ان لا تاتي بمفعول
رايت لا واحدا ولا اكثر حتى يتوهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله
بل كان تكفيك ان تقول ما لقيت من جنس الرجال فما دعاك الى تقييد نفي الرؤية
بالواحد قلت قصد المبالغة وبيان ان ذلك الاصل اي عدم الرؤية بقي على حاله
ولم يقيد معلقا بما قل ما يكون اي الواحد فاذا انتفى هذا ظهر لك على سبيل
الناكيد في غير الموجب تقييد العموم كما مضى فان قصدت التخصيص على
العموم في ما لقيت رجلا او ما لقيت واحدا قلت ما رايت من رجل ومن واحد
واذا قلت لقيت رجلين رجلا فالمعنى لقيت مثنى واحدا من هذا الجنس وما
رايت جماعة واحدا فمع عدم من يحتمل الاستغراق وغيره ومعها يصير
الاول نصا لاستغراقه في جميع مبنات هذا الجنس والثاني في استغراقه لجميع
جماعاته فظهر ان معنى ما رايت زيدا او عمرا ما رايت زيدا ولا عمرا في الاظهر

وكذا معنى لاتضرب زيدا وعمرا وتحتمل احتمالا مرجوحا لاتضرب احدا واضرب
الاخر ويدفع هذا الاحتمال مثل القرينة التي في قوله تعالى ولاتطع منهم اثما او
كفورا اذ لا يتصور لاتطع واحدا منهما واطع الاخر لقرينة الاثم والكفر فلفظة
او في جميع الامثلة كانت اولى مفيدة لاحد الشيئين او الاشياء معنى الوحدة
في غير الموجب بعد العموم فلم تخرج او مع القطع بالجمع في الاثر الى الاتطع
منهم اثما او كفورا عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له فافهم اعلم واما في هي
بمعنى او في جميع الاحكام المذكورة الا اذ المعطوف عليه اما لا يصلح ان يكون
مصدرا اما اخري نحو جاءني اما زيد واما عمرو ومبنى الكلام مع اما على احد
الشيئين او الاشياء واما مع او فان تقدم واما على المعطوف عليه نحو جاءني اما
زيدا وعمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم
معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد فاطمأن بنامه
ثم يعرض الشك او يقصد الايهام فتقول او عمرو وجوز ان تكون شاكا او
مبهما من اول الامر على الاستئناف تقول الا زيدا قاما البارمرو في كل كلام لابد
لها من تقدير اخري داخلة على المعطوفة عليه خلافا لقوم او فانه يجوز فيه تقدم
اما عليه وعدم تقدمه وقد جاءت غير مسبوقة باما اخري في الشعر كقوله
تقدر حملا على الكثير السابع من استعمالها انشد الفراء تلم به ام قد قارفت
عهدها واما اموات المحيا لها اي اما بر واما موات وقد تخلف الثانية
الاولى قال فاما ان تكون اختي بحق فاغرف مثل عرفي من سميني والا فاطرحني
واتخذني عدوا انفك وتنفيني وتلزم الثانية الواو دون بما تردبلا واو ونحو
حدا ما هذا واما ذاك قال ابن مالك اما على الي جنة واما
الي نار ويروي اما الي جنة وبي نار واما قالوان اما لا تستعمل في النهي
وخلي فطرب تبع بميزة اما العاطفة وهي عند سيبويه مركبة من ان
ما بدليل حذف ما للضرورة قال سقته الرواعد من صوف وان وابل وتكلمت ان
حذف اما وحدها وما من الثانية قال المقدكذبتك نفسك فاكذبنها فان
جزعا وان احمال الصبر فالتقدير اما تجزع جزعا والا معنى معها من تغيير معنى
الكلمة وحلها بالتركيب كما مضى من كون ما بمعنى ربما وقال غيره هو
مفرد غير مركب اذ لا يراد اصل في الحروف وتاول السيرافي بان الشرطية وشرطها
كان المحذوفة اي فان كان جزعا ومنع ابو علي وعبد القاهر من كونها
عاطفة لان الاولى داخلة على ما ليس بمعطوف على شيء والثانية مفردة من
الواو والعطف فلا يصلحان للعطف وشبهها من جعلها حرف عطف كونها
بمعنى او والعاطفة لا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المزيدة

والاولى



والاولى ناصبة للمضارع دون الثانية وقال الاندلسي اما الاولى مع الثانية حرف عطف
قدمت تنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة عاطفة لا ما الثانية على
الاولى حتى يصير الحرف واحدا ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى
وهذا غير بارز لان تقدير بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض
العاطف على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجود فالحق ان الواو هي العا طفة
واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قوله اما الي جنة واما الي
نار مقدر وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الي الحرف اعلم ان اه
على ضربين متصلة ومنفصلة فالمتصلة تختص بثلاثة اشياء احدها تقدم الهمزة
اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية نحو سواء عليهم استغفرت
ام لم تستغفر لهم وقد يجيء شرح همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدرة
قبل ام المتصلة في الشعر قال فواعما ادري ولوكنت ساهيا بسبع رمين
الجمار بجمان وقال لعمرك ما ادري ولوكنت دارياشعيث بن سهم ام شعيث
ابن منقر وقال اكذبت عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا ولبس
بكثير ومما يجب هل قبل المتصلة على الشذوذ وانما لزمت الهمزة دون هل
لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهي مع اداة الاستفهام التي
قبلها بمعنى اي الشيئين فشاركت همزة الاستفهام التي هي ايضا عريقة في مات
الاستفهام وعادتها حتى كانتا بمعنى اي واما هل فانها دخيلة ثم بمعنى
الاستفهام اذا اصلها قد نحو قوله تعالى اهل اتى على الانسان واما المنقطعة
فقد لا يدخلها الاستفهام وقد يتقدمها اما هل او الهمزة ولا يقع بعد غير مما
من اسماء الاستفهام قام علي اسعد داخل في تقدير الاسماء المتقدم ذكرها والحكم
المنسوب اليه يجري لان اسماء الاستفهام اذا استفهم بها عمت في الجميع فتغني
عن اعادة الاستفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك
ام عندك الا عمرو مستفاد من قولك من عندك ام عندك حمار وبين زيد ام
عندك عمرو واقع في الحكم المنسوب اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا ومن
يضرب ام من يشتم جاز وقوعها بعدها وقالوا انه يجب ان يستفهم بها
عن شيئين او اثبتا ثابت احدهما او احدهما عند المتكلم لتطلب التعيين لانها
مع الهمزة بمعنى اي ويستفهم باي عن التعيين فيكون المعطوف عليه بتقدير ما استفهم
عنه بايهما احدا لان المجموع واحد اي نحو اجاء بالتعيين واما في
المنقطعة فلا تمس احدا لامن عندك بل ما قبل ام وما بعدها على الامرين
لانها اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى
بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا عجمي في نحو قولهم لابل ام شاة وبمعنى

ف

التي تكون للانتقال من كلام الى اخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون
افتراه وقوله تعالى ام اتخذ مما يخلق بنات وهي مع معنى بل معنى الهمزة لاستفهام به
نحو انها لابل امرته الهمزة الانكارية نحو ام يقولون افتراه وقد تجيء بمعنى
بل وحدها كقوله تعالى ام يستوي الظلمات والنور وقوله تعالى ام من هذا
الذي هو جند لكم وقوله ام كيف ينفع ما يعطى العلوف به ريمان انف ادما
ص بالبين ولاجل كون ما بعد ام وما قبلها على كلامين سميت منقطعة و
سميت الاولى منفصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كاي وجواب المنقطعة لا
او نعم لانها استفهام مستانف وتالية ان يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة
فانها لا يليها الا الجملة ظاهرة الحذف نحو ان يقم زيد عندك ام عمرو او مقدرا حذفها
نحو انها لابل ام شاة قل جاء الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة
ز والاستفهام بها مريدا به التبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذا لم يلتبس اقول اذا كان ما
الاستفهامية المقدرة بغير الهمزة ثم لم يلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا وليت المتصلة
مفردا فالاولى ان يلي الهمزة ثم يلتبس بالمتصلة ثم الجملة فيلها مثل ما وليتهما سواء
لسوء ام مع الهمزة بتاويل المضاف اليه اي فنحو ازيد عندك ام عمرو ومعنى
ايهما عندك وافي السوق زيد ام في الدار اي في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة
بين ما وليا مثل ما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والفتى ام
زيد ام عمرو اجوادا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وان وليتا او
الهمزة جملتان مشتركان في احد الجزئين فان كانتا فعليتين مشتركتين في
الفاعل نحو اقمت ام قعدت وانام زيد ام اتنبه فهي متصلة ويجوز مع عدم
التناسب بين معنى الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام يقعد وان كانتا
فعليتين متساويتي اللفظ مشتركتين في الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او
اسميتين كزيد مشتركتين في خبر نحو ازيد قائم ام هو قاعد وازيد اخوك ام
عمرو منها لو قصدت الاتصال والمفرد دال على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها
وما بعدها في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في الاولى ازيد
قائم ام عمرو وفي الاخيرين اقائم زيد ام قاعد وازيد اخوك ام عمرو وقد تدل
الى الجملتين مع التقدير على المفردين دليل الانقطاع. الرابعة في الفعليتين
المشتركتين في الفاعل فلا يقدر على الاكتفاء بمفردين منهما الا ان يفعل
لا بد له من فاعل واما ان جيء بعد هما بجملتين غير مشتركتين في جزء
ز نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد واقائم زيد ام قاعد زيد ام وجد
عمرو وكذا اضرب زيدا ام قتله الا ان المشترك فيه فضلة لا جزء
جملة فالمتاخرون على انها متصلة والمصنف والائمة لسيبويه جوز





الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اي هذين الامرين كان وليس ما ذهب اليه ببعيد
بل ان وقع الاختلاف بين الجملتين اما ان يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية نحو
اقام زيد ام عمرو قاعد او ينقدم خبر احدى الاسميتين وتاخر خبر الاخرى نحو
اقائم زيد ام عمرو قاعد وكذا في المشتركين في جزء الم تنسا وفظهما نحو ازيد عندك
ام عندك عمرو وابكر فاريد ام تاخير عمرو فالظاهر فيها الانفصال اما قوله سواء عليكم
ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز اختلاف الجملتين مع انها متصلة لانهم لما نزلوا
ز المنقطعة لان التسوية لا معنى لها في المتصلة فعلى هذا ان كان بعد ام مفرد
لفظا او تقديرا فهي متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا او تقديرا
وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كان قبلها الهمزة
صيرت المتصلة عن المنقطعة بما ذكرت لك الان وقال سيبويه ام في قولك
ان زيدا عندك ام لا منقطعة كان عند السايل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه
مثل ذلك الظن ان ليس عنده فقال له ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو شكت
على قوله ازيد عندك لعلم المخاطب انه لم يدر اهو عندك ام ليس عندك
فلا بد ان يكون لقولك ام لا فايدة متجددة وهي تغيير ظن كونه عنده الى
ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب واما همزة التسوية
وام التسوية فمعناهما اللتان يليهما ان قولهم سواء قولهم لا ابالي وينصرفان
نحو قولك سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد فقد اتحاة قولان
اقمت ام قعدت بجملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الاخر
بواو العطف اي سواء علي قيامك وقعودك فقيامك مبتدا وقعودك
عطف عليه وسواء خبر مقدم وقد جاز ايضا ان يعلى ان يكون سواء مبتدا
واقمت او قعدت خبره لكونهما في تاويل اسمين بمعنى ما واو العطف لان ما بعد
الفعلان مع الحرفين في تاويل اسمين بمعنى ما واو العطف لان ما بعد
همزة الاستفهام وما بعد عديلها مستويان في علم المسائم كانك انما
تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب
بهذا السوال التعيين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اقيم همزة
الاستفهام وعديلها مع ما بعدهما مقام المستويين وعما قيامك وقعودك
وهذا كما قيل لقطة امتد امقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل كما مع
الاختصاص وكل منادى مختص ولا ينعكس فكل استفهام بام المتصلة
تسوية ولا ينعكس والذي يظهر لي اذ سواء في مثل خبر مبتدا محذوف تقدير
الامران سواء علي فتبين الامرين بقولها اقمت ام قعدت كما في قوله
تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء وسواء ابتدئ ولا

وكانه في الاصل مصدر وقد حكى ابو حاتم سيبويه ورد ذلك ابو علي وقوله ام فعلت ام تفعلت يعني
ان قمت وان قعدت فالجملة الاسمية المتقدمة اي الامر اتى سواء له علي حذ الشرط
ولذلك استجاز الاخفش على ما حكى ابو علي عنه في الحج ان يقع بعدها الابتداء به
نحو سواء علي اوما ابالي ادرهم مالك ام دينار الا ترى الى افادة الماضي في مثله
معنى المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط ومما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم
ام انتم صامتون فليست الجملة الفعلية والاسم يجرد من وقوع الاسمية موقع الفعلية
قوله تعالى هل لكم فيما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء الى
قنسو والتقدير الاستفهام مراد اعليه ومن ذلك قولهم لطويلة بعير الما حلقي شرق ثنت
كالقصان بالماء اعتصاري وليذلك استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدها نحو سواء
علي تقوم ام تقعد وما ابالي اتقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال
ادل على ارادة معنى الشرط فيما قال ابو علي وما بعد علي ما قال الاخفش
ان ما جاز في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي فمما تعالى سواء علينا اجزعنا
ام صبرنا وسواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وقال سواء عليك اليوم انصاعيا اهوى خرقا
ام آلى ابن السيف واخ وقال ما ابالي انت بالحزن فلس ام حابي نطحن غبيب
ليتيم واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار فقد مر
في باب كان ان تقدير ان كان ظبي كان امك نحو واذا احد من المشركين
استجارك وانما افادت الهمزة فائدة ان لشرطيه لان ان تستعمل في الامر
المفروض وقوعه المجهول في الاغلب فلا يقال ان غربت الشمس وكذا حرف
الاستفهام يستعمل في ما لم يتيقن حصوله فجاز قيامها مقامها فجردت عن معنى
الاستفهام وجعلت لمعنى ولانها مشاركة في افادة احد الشيئين او الاشياء لمعنى
سواء علي القمت ام قعدت اذ قمت او قعدت ويرشدك الى ان سواء سادمسد
جواب الشرط الاخبر مقدم ان معنى سواء قمت او قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت
في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدا بل المعنى ان قمت او قعدت ولا ابالي
القمت ام قعدت وقول ابن سيناسيان عندي ان يروا ان يجروا وليس يجري
علي مثال قلم يترى ذيك وان لم تسو الاستفهام دمثله مرضا واما يجيء الهمزة
وام او الهمزة او بعد باب ورايت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو
ولا اعلم ازيد عندك ام عمرو فليس من هذا الباب اذ لا معنى للشرط فيه كما
مر في الذي نحن فيه وان قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لذ طتي
سواء وما ابالي فالغالب التصريح باو في موضع ام بلا همزة استفهامية قبلها
نحو لاضربنه قام او قعد والمعنى ذلك المعنى والتقدير ذلك التقدير اذا المقصود

اذ قام



اذ قام او قعد لا اضربنه اي قيامه وقعوده مستويان عندي لا معنى احدهما
من ضربه وبعد تكرير الشرط سواء كان جميع او او مع ام لان المراد تسوية الشرط بين
الشيئين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام ام لا اضربنه قام اولا وانما غلب في سواء ما ابالي
الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام ههنا بل المعنى الشرط الذي بين لفظي سواء ولا
ابالي وبين معنى الهمزة وام المتصلة جامعا ومكابه وهو التسوية فهو الذي جوزت
الابتداء بهما بعدها للفظين لتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلها بمعنى ان
او كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالي ان يأتي با ويجرد عن الهمزة نحو سواء علي
قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال ولست ابالي بعد المطرف حقوق المغانم
اكثرت ام اقللت قال ابو علي لا يجوز ان يقع بعد سواء ولا يقال سواء علي قمت او قعدت
قال لانه يكون المعنى سواء علي احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان معنى ام ايضا
احد الشيئين او الاشياء فلا يكون معنى سواء علي القمت ام قعدت سواء علي ايهما
فعلت من الامرين لتجردها من الاستفهام وهو ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه
ذلك لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعد مبتدا والوجه كما ذكرنا ان
يكون سواء خبر مبتدا محذوف سادمسد جواب الشرط ويجوز الخليل ان
غير سواء ولا ابالي ان يجري مجراهما بعد ام والهمزة نحو لاضربنه اقام او قعد
وليس كما قال بعد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اي قيامه
وقعوده مستويان عندي لا معنى احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال اذا
ما انتمى علمي تناهيت بعده اطال فاملي ام تناهي فاقصرا روي او تناهي
فالهمزة في اطال ليست استفهامية بل هي من الاطالة وروي ام تناهى فالهمزة
استفهامية وطال ما من الطول ولا يجيء بالهمزة قبل او فلا تقول لا ابالي
اقمت او قعدت ولا اضربنه اقام او قعد لانك انما قد جئت بالهمزة مع او
وان لم يكن فيها معنى الاستفهام لما فيها من التسوية المطلوبة ههنا وليس
في الهمزة مع او معنى التسوية وقولك لا تدلنه كاينا من كان ولا تعلمنه كائنا
ما كان لا يأتي فيهما حال من المفعول ومن وما في محل النصب على انهما خبران
لكان او تامتان موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اي كائنة وفي
كاينا وكان ضمير راجع الى ذي الحال اي كاينا اي شيء كائنة قال المصنف كل موضع
قدر الجملتان اي المعطوفة احداهما على الاخرى بالحال فاو نحو لاضربنه قام
او قعد اذ المعنى قائما كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام
قام نحو ما ابالي اقمت ام قعدت هذا كلامه ولقائل ان يطالبه باختصاص
معنى الحالية با وو قد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او يجوز فيه ام وبالعكس
واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة في الاستفهام ان معنى قولك ازيد اراي

ام عمرو ان ما وابت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا او تقول لعمرو ان السوال بام لا يمكن
ان يكون بعد السوال بام لانك في ام عالم بوجود احدهما عندك فكيف تسال عما
تعلم وتقول او هما افضل ام عمرو واي ايهما افضل من الاخر فيه ذكر المفضول
معنى ولو قلت ازيد افضل ام عمرو ولم تذكر الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب
اذ المعنى احدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك هذا شخص عندي
افضل من بكر وحيث اشكل عليك الامر وقع المفضل في الاستفهام
فقد راوا بامهما اوام بايهما تقول الحسن والحسين افضل ام ابن الحنفية
والمراد احدهما افضل من ام ابن الحنفية فكم افضل من احدهما والجواب احدهما
قوله ومن ثم لم يجز ايت زيدا وعمرا لان علم بايهما المسئول بان اذا احدهما
فعل والاخر اسم وقد قدم ان سيبويه قال ان مثل ذلك جائز حسن الا
ان يجوز زيدا ايت ام عمرا احسن واولى ومن ثم كان جوابها
بالتعيين اي لكونها لطلب التعيين ولا الى النفي اعلم ان لا لنفي الحكم
عن مفرد بعد اجابة للمنوع فلا تجيء الا بعد خبر موجب او امر ولا بد
بعد الاستفهام والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد التمني
تقول ضربت زيدا لا عمرا او اضرب زيدا لا عمرا ولا تعطف بها الاسمية ولا
الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة وقعطف لا موضوعة
لعطف المفردات وقد تعطف مضارعا على مضارع على قلة نحو اقوم لا
اقعد والمجزوم مضارعة للاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد ولا يجوز
تكرير ها كسائر حروف العطف لا تقول قام زيد ولا عمرو ولا بكر كما
تقول قام زيد وبكر وعمرو ولو قصدت ذلك اذا دخلت الواو ثم المكرر
قلت لا بكر ولا خالد فتخرج لا عن نقط العطف ويتمحض لتاكيد النفي لدخول
العاطف عليه ومنع الزجاج من مجيء لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول
امرئ القيس كانت فتاة احلفت بلسونه عقاب سوفي ولا عقاب القواعل
بلوغ تثنية والقاعل صغار الجبال وقال بعضهم وليس ايضا كذلك لان
عاطفة قال انما يجوز الفتح ليس الجملة جاز يا واما بل فاما ان يليها مفردا
او جملة وفي الاول مبي لتدارك الغلط ولا تخلو ان تكون بعد نفي ونهي
او بعد ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو وانما
وهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع كقولك
الاخبار عن قيام زيد غلطا الجواز ان يكون قد قاله وان لم يقم فابدلت
ببل ان تغلط بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمرو او سهو
لسانك ونقل صاحب المغني عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف ببل

بعد الايجاب

بعد الايجاب والظاهر انه وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد
الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا
واذا عطفت بل مفردا بعد النفي او النهي فالظاهر للاضطراب ايضا ومعنى الاضراب
جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف
عليه ففي قولك ما جاءني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء
كالسكوت عنه بحيث ان يحتمل ان يصح فيكون غير حاوان لا يصح فيكون قد حال كما كان
الحكم على زيد بالمجيء في جاءني زيد بل عمرو واحتمل ان يكون صحيحا واذ لا يكون
وهذا الذي ذكرناه ظاهر كلام الاندلسي وقال ابن مالك بل بعد النفي والنهي
كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطي ان عدم مجيء زيد في قولك ما جاءني
زيد بل عمرو متحقق بعد مجيء بل ايضا كما كان كذلك في نحو جاءني زيد لكن عمرو
بالاتفاق وبه قال المصنف لانه قال ملحاجيء زيد بل عمرو يحتمل ثبات
المجيء لعمرو مع تحققه لغيره عنده والظاهر ما ذكرنا اولا هذا كله بل بالنظر
الى ما قبلها واما حكم ما بعد بل الاثبة بعد النفي او النهي فعند الجمهور انه مثبت
فعمرو جاء في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فكانك قلت بل جاءني عمرو وقيل بطل
النفي والاسم المنسوب اليه المجيء قالوا والدليل على ان الثاني مثبت حكمهم
بامتناع في ما زيد قائم بل قاعد ووجوب الرفع كما مر في بابه وعند المبرد ان
الغلط في الاسم المعطوف عليه فيبقى الفعل المنفي مسندا الى الثاني
فكانك قلت بل ما جاءني عمرو كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى
الثاني واما ضمت لا الى بل بعد الايجاب والامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب
زيدا لا بل لا عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما
بعد بل ففي قولك لا بل عمرو وسيت بلا القيام عن زيد واثبته بل لعمرو
ولم يجيء بلا لكن قيام زيد في كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان لا
يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا واولا
لا المذكورة لاحتمل ان يكون امر اضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب
عمرو وكذا لا الداخلة على بل بعد النفي والنهي راجعة الى معنى ذلك النهي
او النفي مؤكدة لهما او ما بعد لا بل اذن باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور
ولا تعطي بل المفردة العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط عن
المحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله والعموم في الاسم
لا تحصل شيء ولا تحصيله حتى يقع غلط فيتدارك ولذا قيل انها لا تجيء بعد
التخصيص والتمني والترجي والعرض والاولى ان يجوز استعمالها
بعد ما يستفاد منه نفي الامر والنهي كالتخصيص والعرض واما التي تليها

الجمل فتابيدها الاسماء من جملة الى اخرى امم من الاولى وقد يجيء للغلط والاولى يجيء
بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى ما تكون الركران من العالمين الى قوله بل انتم
قوم عادون والتي لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته وخرج زيد
بل دخل عمرو حال الرفع فتشترك الجملتان في خروج وقد لا تشترك واما لكن فشرطها
مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا وايجابا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
كما مر في المستقبلة فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون ذلك المفرد معنى النفي
لان حروف النفي انما تدخل الجمل وجب ان يكون بعد النفي لمغايرة ما بعدها لما
قبلها نحو ما جاءني زيد لا بل عمرو وقد مر معنى الاستدراك في المسددة وعدم
مجيء زيد باق بحاله لم يمكن الحكم به غلطا منك وانما حيث بدا لك رفعها ويعلم
المخاطب ان عمرا بصالح مجيء كزيد فهي في عطف المفرد نقيضة لا لاء للاثبات
للثاني بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول واجاز
الكوفية مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن
عمرو وحملا على بل وليس لهم به شاهد ولون وضع بل لمغايرة ما قبلها لما
بعدها يدفع ذلك الا ان لا يسلم هذا الوضع ولما وليها جملة وجب ايضا
المغايرة المذكورة كما ذكرناك والمسددة وتقع بعد انواع جميع الكلام الا بعد
الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض على ما قيل وذهب يونس
الى انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها
مفرد او جملة ويدل الجواز دخول الواو عليها في المفرد لتقدير العامل بعدها
وشكل ذلك عليه اذا وليها مجرور نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وكما قال
المجوزون في المفرد عاطفة اذ خرجت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة
هي الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك واختار فيما بعد الجمل ان تكون مخففة
لا عاطفة صحبتها الواو او لا لموافقة الثقيلة في مجيء الجملة بعدها في مع الواو
ليست بعاطفة خلافا ليونس واذ وليها غير مفرد فتقل عاطفة وهو ظاهر
مذهب الزمخشري فلا حسن الوقف على ما قبلها كونها حرف ابتداء حروفا وها
اعلم ان اما والا حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما التعويض توكيد
مضمون الجملة وكونهما مركبتان من همزة الانكار وحرف المعنى والانكار نفي والنفي
النفي اثبات وذكر بعض الحروف من همزة الانكار كالفائدة الاثبات والتحقيق لصار
يجيء ان الايجابية غير عاملة في بد ظلا ان على الجملة خبرية كانت او طلبية
امرا كانت او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك ويختصان بالجملة تحقيقا وما
وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به وقد تنسب التنبيه اليهما كما
هو مذهب المصنف وتدخل الا كثيرا على النداء اما كثيرا على القسم وقد تتردا



بكمرة اماها وعينا نحو يا ويا وعا وقد يحذف في الفرائع الاحوال اللاشتهار وهم وعم
وقد تجيء الاعند الخليل حرف تخصيص ايضا كما ذكرناه في قوله الا جلا جراه الله
خيرا وقد تجيء اما بمعنى حقا فيصح ان بعدها كما مر في باب مركبين من همزة الاما
وحرف النفي وليسا كحرفي الاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان على الجملتين
الاسمية والفعلية بلا تخالف والثانيان للعرض مختصان بالفعلية على الصحيح
كما قال الاندلسي واما ذا المضعف حولها على الاسمية ايضا كما مر في باب لا التي يه
واما هنا فقد دخل من جميع المفردات على اسم الاشارة كثيرا الماذكر فاذ في باب
ويفصل كثيرا بين اسم الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله ما ويعلم من ها
لعمر الله ذا قسما فاقعد زيد رعك فانظر ابن يسلك اما بالقسم نحو ها سيد
واما بضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وبغيرها قليلا كقوله ها ان ياعذرة
وقوله فقلت لهم هذا لها وذا لنا ومذهب الخليل ان ها المقدمة في جميع
ذلك منفصل باسم الاشارة فكان القياس ها هذا هو ها لعمر الله هذا قسما وانتم
هؤلاء ان هلونا عذرة والدليل على ان فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما
حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل وانا هذا افعل في موضع هاانذا افعل
ليس المعنى ان تعرف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان
هذا محال بل المعنى فيه وفي ها انت ذا تقول وها هو ذا تقول للاستقراب وقوع
مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب او الغايب كان
المعنى ها انت ذا تقتل او يضربك زيد انت هذا الذي لا شركيا توقع منه او عليه
مثل هذا التقريب ثم يثبت بقولك تقتل وقولك يضربك زيد الذي استقربته
ولم يتوقعه قال ها انتم اولاء تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال
المستقربه ولا يحل لها اذ هي مستانفة وقال البصريون هي في محل النصب على الحال
اي ها انت اقابلا فاولا والحال هنا لازمة لان الفايدة معقودة بها والعامل
فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا اري للحال فيه معنى اذ ليس المراد انت
المشار اليه متوقعا حال قولك وجوز بعضهم ان يكون المبتدا في نحو ها انت ذا تفعل
غير منوي الدخول على ذا استند له لا نحو قولك تفعل ها انتم هؤلاء ولو كانت
هي التي كانت مع اسم الاشارة لم يعد بعد انتم وجوز ان يعتد الخليل
بان تمنع الاعادة للبعد بينهما كما اعيد فلا تحسبنهم البعد قوله ولا تحسبن
الذين يبخلون وايضا قوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون دليل على ان المصدر
منوي الدخول على اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة من الافضل الجائز غير
اسم الاشارة ها انت زيدا ما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق
وها الفعل كذا مما لم اعثر له عن شاهد فالاولى ان نقول ها التنبيه مختص باسم

والعين والثانية كسر العين وبي كثانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة تحكم
بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاكما قلب الحاء عينا فيحتمي وتقع نعم جوابا
للامر نحو نعم لمن قال ازرني اي ازورك وتقول نعم لمن قال الا تضربني اي لا اضربك
ولو قلت نعم جوابا للتخصيص نحو هل تزورنا كان المعنى الايجاب اي نعم ازورك
وكذا في جواب العرض نحو الا تنزورنا وبلى مختصة بايجاب النفي اي ان
بل تنقض النفي المتقدم سواكان نفيا نحو ما قام زيد او نحو بلى في جواب من قال ما قام
زيد اي فقد قام وكان مقررا بما استفهم عنه اي اذ لا تنقض النفي الذي بعده ذلك
الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بل انت ربنا وزعم بعضهم
ان بلى يستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بل ان
من زارك قبور ببعدك بالنون الخفيفة واستعمال بل في البيت لتصديق الايجاب
شاذ وزعم الفراء انها اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلما كانت للرجوع
عن النفي كما كان بل للرجوع عن الخبر في ما قام زيد بل عمرو والاولى كونها
حرفا برأسها ولا يجاب نعم وبلى ولا يغير بهما من حروف الايجاب استفهاما
الا ما كان بالحرف وهي الهمزة وهل واما الاسم الاستفهامي فهو في جواب من
ما هو احضر صنه فلو قلت في جواب من جاءك شخص او انسان اخبر ان الاول اعم
والثاني مساو فلم يعرفه بل يقول اما رجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم
كما يقال من الرجل فيقول زيد او احد من بني تميم واما جواب ما فان كان سؤالا
لا عن صفة لها نحو ما زيد فنحو عالم او طويل او فارس كما تقدم في الموصولة
وجواب اي المضاف الى المعارف معرفة نحو زيد او عمرو او انا او انت وفي جواب
اي الرجال فعل ذلك او نكرة مختصة بالنعت وجواب كيف نكرة لا غير
وجواب كم معين الزمان دون المبهم منه وجواب اين واني المكان الخاص
وجواب الهمزة مع ام الاسم وجواب الهمزة وحدها او مع او وجواب هل نعم
او بلى او لا لقوله اي اثبات بعد استفهام اراشك في غاية استفهما سبوقة
بالاستفهام مردود كقول بعضهم انها تجيء للتصديق الخبر ودكر ابن مالك ان اي تجيء
نعم فان اردوا به يقع مواقع نعم فينبغي ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا
فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء قال لا تضربني فيقول اي والله
لا اضربك وكذا يقال ما ضرب زيد فتقول اي والله ما ضرب وهذا مخالف
للشرطيين اللذين ذكرهما المصنف اعني لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات
وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم يقع مواقعها فكذا جميع حروف
التصديق ولا يستعمل بعد اي فعل القسم فلا يقال اي اقسمت بربي ولا يكون
المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمري تقول اي وربي اي والله عذف



الاشارة وقد يفصل منه كما مر ولهيت دخوله في غير من الجمل والمفردات وقد مر ان مالك
يا من حروف التنبيه قال واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا ومن نحو يا ليتني
كنت معهم او تقليل نحو يا لما عار ضة وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها
حرف النداء فقط قدرة في جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه
ولجمع حروف التنبيه صدر الكلام كما للاستفهام لما تقدم الا ها الداخلة على اسم
الاشارة حروف الى للتقريب وقد تنوب وامعام يا في النداء والمشهور استعمالها
مع في النداء وقد تجامع الهمزة بعدها الف واي همزة بعدها الف بعدها ياء ساكنة
فيا اعملها اي منادى بها للتقريب والبعيد وقال الزمخشري بها للبعيد واما يا
الله ويا رب مع كونه تعالى اقرب الي كل شيء من حبل وريد فلاستقصاء الداعي
واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالى وما ذكرناه اولى لاستعمالها في القرب والبعد
على السواء دعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل وايا وهيا هيا اي وواي للبعيد
واي والهمزة في القرب حروف الى للخبر مقررة لما سبقها اي مثبتة لما سبقها
من كلام خبري سواكان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اي نعم
لم يقم نعم للاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون بخبر
فالاولى ان يقال اي بعد الاستفهام لاثبات ما بعد اداته نفيا كان او اثباتا
ومن ثم قال ابن عباس لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فيصح
لهذا الاعتبار ان يقال لها حروف الايجاب اي لاثبات ما بعد حروف الاستفهام وتكون
الاظهر في الاستعمال ان يقال الايجاب يقع في الكلام المثبت لا المنفي والمستفهم
عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا جاء بعد نفي مقرر داخلة على نفي لفظا
التقرير اي الحمل على الاقرار والطالب له يجوز ان يقول في جواب الست بربكم
والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت
الايجاب وهذا عطف على الم نشرح قوله ووضعنا عنك وزرك فيكون
نعم مقررا لمضمون الجملة تصديقا للخبر المؤول به الاستفهام مع النفي لا تقريرا لما
بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون
بما بعد اداته فالذي قاله ابن عباس مبني على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة
والذي جوز هذا القايل مبني على كونه تقريرا لمدلول الهمزة مع حرف النفي
فلا تناقض القولان والدليل على جواز استعمال ما قاله هذا القايل قول الشاعر
اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك تدان فنعم وترا الهلال كما اراه ويعلوه
النهار كما علاني اي ان الليل يجمع ام عمرو وايانا نعم وقد اشتهر في العرف
ما قاله هذا القايل فلو قيل اليس عليك دينار فقلت نعم لزمك الدينار
بناء على العرف الطاري على الوضع وفي نعم اربع لغات المشهور فتح النون

حرف القسم ونصب الله وايها الله ذا واي وويي واي لعمري واذا جا بعد لفظة الله
فاذا كان مع لها تعواي ها الله ذا فقد مر الوجوه الجايزة فيه ويجب جرّ الله اذ لنا
ها عن الجار وان يتجرد عنها فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفي واي ثلثة
اوجه حذفها للساكنين وفتحها لتبيين الحرف الانجاب وابقاوها ساكنة والجمع
بين ساكنين سايغة في المحافظة على حرف الانجاب بصون اخرها في التحرين
والحذف واذا كان يلزم ساكنان على غير حدّه لانها في كلمتين اجرا المهما في
مجرى كلمة واحدة كالضالين وعود الموجب كما في ها الله وهذا ايضا من خصايص
لفظة الله واجل وجبر وان تصديق للمخبر سواء كان الخبر موجبا او
منفيا ولا يجيء بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام ايضا وامّا حتى فقد مضى
شرحها في القسم في حروف الجر واما ان فقال سيبويه هي في قوله ابي فليس
الرقيات ويقلن يشب قد علاك وقد كبرت فقلت انه واها للسكت ويميل
ان فيه للتحقيق والها اسمه والخبر محذوف اي انه كذلك وقول ابن الزبير
لضاله بن شويك حين قال لعن الله ناقة حملتني اليك انه وراكبها نص
في كونها في التصديق لكنه بدل على انه يجيء لتقرير مضمون الدعا وهو
خلاف ما قال المصنف من ان يليها التصديق الخبر حروف الى ذكرها قبل وايم
الحرف الزايد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد
المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والبات في خبر ما وليس فان قيل فيجب
ان لا يكون زايدة اذا افادت فايدة معنوية قبل انما سميت زايدة لانها لا
يتغير لها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيدا لمعنى الثابت وهو لله
فكانها لم تفد شيا لم تفد فايدة العارضة الفايدة الحاصلة قبلها ويلزمهم
ان يقدروا على هذا ان ولام الابتدا والفاظ اسما كانت او لا زوايد ولم يقولوا
به وبعض الزوايد يعمل كالبا ومن الزوايد بين وبعضها لا يعمل فيما رحمة
واما الفايدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة
او الكلام تسلم بها لاستقامة وزن الشعر او حسن السمع او غير ذلك
من الفوايد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوايد اللفظية والمعنوية معا
والا لعرف عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحا ولا سيما كلام الباري تعالى
وانبيايه عليه السلام وقد يجتمع الفايدتان في حرف وقد يتفرد احدهما عن
الاخر ربما سميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة
او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك اما ان تترادف مع ما النافية كثيرا للتاكيد
النفي وقد تدخل على الاسم والفعل نحو ما ان طبنا حين وحو قوله ما ان
جزعت ولا هلعت ولا يرد يكاي زيدا وقلت زيادتها مع المصدرية نحو

انتظرني



انتظرني بما ان جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد الا الاستثناية نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما بمعنى زيادة
ان المفتوحة بعدها في المشهور نقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرا والفتح
اشهر ولما ان فكثر زيادتها بعد لما نحو ولما ان جا البشير وبعد لو والقسم وقد مر
في القسم ان مذهب سيبويه تكونها موطية للقسم قبل لو كما ان اللام موطية قبل
ان وسايرها كلمات الشرط كقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم الاية
ويجيء الكلام فيه وقد يزاد في الاثبات نحو انا ابنه وقلت بعد كاف التشبيه نحو
كان ظبية تعطو بالحر واستشهد بقوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو استقاموا
وان اقم زايدة كما يوهمه بعضهم بل الاولى ان تحذف والثانية مسببة عنها كما
تقدم في نواصب الفعل واما ان تزاد مع جنس الكلمات المذكورة واذا افادت
معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني بغير الجر وبينما تكرمني اكرمك بمعنى
متى تكرمني اكرمك ولا يفيد بها ما معنى التكرير وافادة لم تكن زايدة فمن
قال ان متى للتكرير فسما مثل ومن قال ليس للتكرير فلذا ميتما واما ما تفعل
افعل واين ما تكن اكن واما تذهبن يك وقد تدخل بعد ايان ايضا قليلا وتعطي
حكم ما مع ان نوني التاكيد فقوله شرط تقييد لجميعها ذكر من اذا ومتى واي
واين وان لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحالة
الشرطية ولم يعد واما الكافة وانلم يكن لها معنى من الزوايد لان لها تاثيرا قويا
وهو منع العامل من العمل والهيئة لدخول ما لم يكن له ان يدخله على مذهب من
اعمل ليتما وانما واخواتها تكون ما زايدة حيثما واذما وايدما وايما في الصحيحة
تكونها جاز متبعة فمي الكافة ايضا عن الاضافة وينبغي ان لا تعد في تعيين
ما ارتيناه ومن عضه ما يتبين تذكيرها زايدة لانها في الصحيحة لم تحول التون
في الفعل على ما يجيء في بابها وقد مضى الخلاف في ما في مثلما في الموصولات
وقد تزاد بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قليل ومما خطايانا هم وزيد
ضد بخيل كان عمرا اخي وقيل انما بعد حرف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها
بدل منها كما قيل في لا سيما زيد بالجر كما في باب الاستثنا وما في هذه اللفظة
لازمة وقلت زيادتها بعد المضاف نحو من غير ما حرر ماله وايما الاجلين قضيت
ومثلما انكم تنطقون ومنها ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها واما الاقتراد
بعد الواو والعاطفة بعد نفي او نهي وقد مر ذكر لا في حروف العطف والتعجب
انهم لا يدرون تاثير الحرف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا هذا
ومن في الاستغراقية مانعة من كون الحروف زايدة ويدرون تاثيرها لفظيا
ذكرها مانعة من زيادتها وتزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد

وليلا يعلم رجات قبل المقسم به كثيرا للزوم ان يكون جواب القسم منفيا نحو لا والله لا
افعل قال ولا اسلك العامري لا يدعي القوم اني افر وقد حاق قبل القسم قليلا وعليه
حمل قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة وسدت بعد المضاف نحو لي بل لاخور
لسري وما سعر واخو الهيجا ومن والبا والكاف واللام فقد تقدم ذكرها
في حروف الجر حرفا الى اعلم ان الفرق بين اي وان واي ان اي يفسر كل مبهم
من المفرد نحو جاني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول يعرف ذلك اي مات
قال ويعجبني بالطرف اي انت مذنب وتقليني لكن اياك لا اقلي واذ لا يفسر
الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول نحو معناه كقوله تعالى وناديناه ان يا
ابراهيم فمعناه يا ابراهيم تفسيره لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا
يا ابراهيم وكذا قولك كتبت اليه اذ قم اي كتبت شيأ هو قم فاذ حرف دال اذ قم
تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقد يفسر المقدر المفعول به الظاهر كقوله
تعالى اذا وحينا الى امك ما يوحى اذ اقذفيه وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما
امرتني به ان اعبدوا الله فقوله اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت
معنى القول وليس مفسرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول الصريح القول
وقد جوز بعضهم ذلك على مذهب من جوز دخول الحرف المصدري على
الجملة الطلبية وعند صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكوم
بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت على امر او نهي منصرفا لان له اذن
مصدرا واستدل سيبويه على كونها مصدرية بدخول حرف عليه نحو اوعز
اليه بان قم ويجوز ان يقال بني زيدا ان زيدا قائم كراهية دخول الجار على طامر
الفعل والمعنى اوعز اليه هذا اللفظ وقيل ان زائدة وان اعبدوا الله زيدا ربي
والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للمحكم بالاصالة محتملا وتمسك المجوز
لتفسيرها بمفعول صريح القول بقوله تعالى وانطلق الملا منهم ان امشوا واصبروا
اما بانه زيد او بان صريح القول المقدر كالفعل الموجود في عدم الظهور او بان
انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما
جرى فيه او بان انطلق الملا بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه وينبغي
ان يعرف ان ما بعد اذا المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل هو كلام مستأنف
ولا يحتاج البيد الامن جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى واخر دعواهم
ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه لتفسير لان قوله تعالى الحمد لله
رب العالمين خبر المبتدا المقدر ولا يمنع لو اريد تركيب من تركيب ان المسماة بالمفسرة
زائدة في مفعولي ما هو بمعنى القول فمعنى اوحى قم اي قال له قم بنا وبل
امر فقال او تقديرا قال بعد على الخلاف المذكور في افعال القلوب وان زائدة

وهذا يطرد



وهذا يطرد في جميع الامثلة حروف المصدر الى الاسمية اما ما قد وصل بالفعل المتصرف
اما الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الفعل به ولا يوصل ما الا مر لانه
ينبغي ان يقيد المصدر المؤول به انه مع الفعل اما فاد ان مع ذلك الفعل والا فليس ما يوصل
به الا ترى ان معنى ما قمت توهم شيء واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك
والمصدر المؤول به ان مع الامر لا يفيد معنى الاخر كقولك كتبت اليه ان قم بما وجب
وليس معنى القيام الذي قوله يا قيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف ان قم وبينهما
بهذا ان اصله ان لا يكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو علي ولو جاز
كون صله الحرف المصدري امرا او نهيا لجاز زيد ان قم واصله ان المشددة وما وفي ولو لا يجوز اتفاقا وتخلص
ما المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤول بها وصلتها ان يكون لا
افعله ما دمت جالسا اي مدة دوام جلوسك وصلتها ان تكون فعلا ماضي اللفظ
متبت كما ذكرنا او منفي بلم نحو تمدريني ما لم تلقني ومعناها الاستقبال كما مر في
الماضي وقل كونها فعلا مضارعا وصله ما المصدرية لا يكون عند سيبويه الا
فعليه وجوز غيره الاسمية ايضا وهو الحق وان كان ذلك قليلا كما في نهج البلاغة
تعوا في الدنيا ما الدنيا باقية وقال الشاعر اعلاقة ام الوليد بعد ما اتهان راسك
كالثغام المجلس واجاز ابن جني كون صلتها جارا ومجرورا كقوله في احدى روايتي
ما الملام زيد وما عذا زيد بالجر وما مصدرية واذا ان المصدرية تخلص الاعمالي
الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تعالى لولا ان من الله ومضارع وله فيه خاصة
تاثير ان احدث نصبه وتخصيصه بالاستقبال او امر او نهي على مذهب سيبويه
كما مر وهم واسد يقلبون ما من ها عينا ويشدون اعن توسمت من حرقا منزلة
ما الصابة من عينك مسحوم واما ان المشددة بعمولها واذا كانت فما الجملة
الاسمية او الفعلية ومن الحروف المصدرية كي اذا دخلت لام التعليل نحو لكي تخرج ومعنى
معنى ان وتختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف في نواصب المضارع فمن منع كونها حرف
جر لم يحكم لها في مثالنا مصدرية بل قدر ان بعدها ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يهم منه
معنى التمني نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن وقال علي حراصا لو تشرون مقتلي وصلتها
صله ما الا انها لا تتوقف عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل التمني
فينتصب الفعل بعد مقدرا بان الفاجع ابي تمني واود لو كان لي مال
قال تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين حروف الى الفعل علم ان معنى هذه الحروف
اذا دخلت في الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على
الفعل والطلب له وهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص في الماضي
الذي قد فات الا نادرا فيستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيأ يمكن
تداركه في المستقبل وكانه من حيث المعنى للتخصيص على ما مات وقلما تشتعمل

ن

ه

م

ة المضارع ايضا الا انه موضع التوبيخ والندم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب
منه فان خلا الكلام من التوبيخ وهو العرض فتكون هذه الحروف للعرض وتستعمل
في ذلك الطلب الا ان التحضيض ايضا وليو التي فيها معنى النهي نحو لو تنزلت فاكلت واما تكون ما تعطف
على بلي ويليه الفعل لفظا نحو لولا ارسلت ولوما تانيا او تقديرا نحو قوله يعدون
قفر البيت انصاب يحدكم بني صوطري لولا الما المقتضا وتكون هلا زيدا ضربته وجا الاسم
بعدها على شريطة الشعر نحو قولهن ارسلت بشماعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها
واذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذي بعدها لا مقدرا قبلها كما في قوله
تعالى ولولا اذ دخلت جنتك قلت لان الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل
منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف الذي مضى ولزوم ها
لصدر الكلام امر قبل وقد جي بالفعلية بعد لولا غير التحضيضية قال الاخفش
اسما ان لا اجد فقلت بلى لولا ابا ارعني شعل فتوول بلا لم فمعنى اذن لولا الامتناع
الثاني لامتناع الاول وقيل بلى لولا التحضيضية والاسمية والفعل صلة لان المقدر
كان في قوله يسمع بالمعيدي خير ان يراه حرف الى التقليل اذا دخلت قد على الماضي
او المضارع ولا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه مضافة ر في بعض المواضع الى هلا
المعنى ر في الماضي للتقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا من
تخاطبه او قاعا عن قريب كما يقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن
قريب تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة حصبه اذن فلا فهم معانيه تجتمع
التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط وتكون ان
يقول قد ركب زيد لمن لم يكن يتوقع ركوبه ولا يدخل على الماضي غير المتصرف
كنعم وبيس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضي حتى يقرب منها فيها
من الحال ويدخل ايضا على المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس
فيضاف الى التحقيق في الاعلب للتقليل نحو ان الكريم قد يصرف اي
بالتحقيق يصدر منه الصفح وان كان قليلا او قد تستعمل للتحقيق بحردا من
معنى التقليل نحو قد يرى تقلب وجهك وتستعمل ايضا للتكثير في موضع
المدح كما ذكرناه ومنه قال الله تعالى قد يعلم الله المعوقين قال قد انزل القرآن
مصفرا انامله ولا يفصل من الفعل الا ما لقسم نحو والله لقد قام زيد وقد لعمري
قال كذا وقد يبنى عن الفعل دليل فيحذف ما بعدها قال الماتريدي رحمه الله وكان
قد حرف التحصيل
هما صدر الكلام ما مر قوله ازيد قائم وانه زيد وكذلك
هل بمعنى بل كلاهما على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تدخل على كل
اسمية سواء كان الخبر منها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية
خبر فعلها نحو هل زيد قام الا على شذوذ ووجه ذلك ان اصلها ان يكون بمعنى

قد



قد فقيل لها قال اهل عرفت الدار بالعرين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة
لكثرة الاستعمال استغنا بها عنها واقامة لها مقامها وقد جات على الاصل نحو قوله
تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من توابع الافعال
ثم تطفلت على الهمزة فاد ادف فعلا في خبرها صحت الى الالف وعاقبته وان
لم تزد في خبرها تسلب عنه ذا هلة ومع وجود الفعل لا تقع به مستقرا ايضا
للفعل المقدر بعد فلا تجوز اخيرا اهل زيد اضربته كما مر في المنصوب على
شريطة التفسير والهمزة اعم اعني انها تستعمل فيما لم تستعمل
فيه هل منها انه لا يقال اهل زيد خرج لا على ان يكون زيد مبتدا ولا على كونه فاعلا
الفعل مقدر ولا يقال اهل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعدها ولا
بمقدر ولا يقال اهل رجل زيدا ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر وكل ذلك لما تقدم
ومنها ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام وللانكار ايضا قال تعالى اتقولون
على الله ما لا تعلمون قال الشاعر اطربا وانت قنسري ومن ذلك ارد
في الانكار ولا تستعمل اهل للانكار واذا دخلت الهمزة على اما في نحو
التقدير اي حمل المخاطب على ان يقول من يعرفه الم تشرح لك والم يحدك
وليس لك بفاذ ومنى في الحقيقة للانكار وانكار النفي اثبات واما هل
فلا تدخل على النفي اصلا ومنها ان الهمزة تستعمل مطردا مع ام المنسورة
ولا تستعمل هل معها الا شذوذا كما يجيء هل يحكمن دون الهمزة ومنها
كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل نوفي الكفار الا تصدا للذي
كقوله هل جزاء الانسان الا الاحسان اي ما جزاء الاحسان قال وهل انا الا من
عزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ومن خصائص الهمزة ان
تدخل على الواو وثم كما تقدم في حروف العطف ولا تدخل هل عليها لكونها
فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها وهذه الحروف تدخل هل ولا تدخل على
الهمزة لكون اصلا في الاستفهام الطالب للتصديق قال تعالى هل
انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من عزية وتقول ان اكرمتك
فهل تكرمني ولا تقول فاكرمني كما مر في الحروف وتقول اسلم اليهم ثم هل
يلتفت الى الهمزة ولا تعكس بتقديم وتحو هل ذلك ثم هل وسائر كلم الاستفهام
تعرض معنى الاستفهام فلا تجمع بين حرفي استفهام وقال ام هل كبر ما بلى
لم يقض عفو بخاتر الاحبة يوم البين مشكور وقال تعالى ام يحسبون المضطر
وقال الشاعر ام كيف ينفع ما يعطى العاق به رعا يف اذا ما ضمى باللبن
وغير ذلك واذا جات ام بعد اسم الاستفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم
بعدها نحو من يطعمني ام يسقيني واين اكل ام اين اشرب اذا قصد اشتراك

م

ما بعد اه فيه فلا يجوز من يطعمني ام يسقيني وان لم يقصد استفهام التحويز من يطعمني ام يسقيني
زيد جاز وانما وجب اعادته مع قصد الاستفهام فيه لان ام مقطعة اذ المتصلة لا بد
لها من تقدم الهمزة ولم المنقطعة حرف استفهام فقط والمنقطعة بمعنى بل بل وساحة
الاستفهام الذي هو معنى همزة فلا يفيد معنى الا الاستفهام عينه المتقدم لان
معناها اشيا مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم يستفد من
ام لا بد العطف لان المنقطعة حروف استيناف كما ذكرنا ولا بد التضمن كما تضمنت معنى
الهمزة فلم يكن لك بد من التصريح بالمعادم واما هل فيجوز ترك الاعادة لانها
السادج الاستفهام كالهمزة وجواز الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية وعدم
العراقة ووقوع الشاعر في قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوم
ام حبلها اذ نائك اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر
الاحبة يوم البين مشكوم وربما ابدلت هاهل بالهمزة ومن خواص الهمزة
جواز حذف المفرد بعدها عاطفا على ما سبق من ذكر ذلك المفرد في كلام
متكلم اخر نحو قولك منكرا او مستفهما لا بدا وزيدا او ابزيد او من قال جاني
زيد او رايت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيد او هل بزيد حروف
الجر لتعذر ان للاستقبال سواد خلت على المضارع ام والماضي
وكثر المضي على انه دخلت على المضارع قال تعالى او يطيعكم في كثير من
هذا وضعهما كما مر في الظروف المبنية ومذهب الفراء ان لو تستعمل في المستقبل
كان وذلك مع قلته تاتت لا يكاد يطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا
ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وقال المصنف بل هي لامتناع الاول لامتناع
الثاني قال وطلك لان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم
من المسبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يقال انتفاء
الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب فيما قال نظر
لان الشرط عند تمام ملزوم الجزاء لامه سواء كان الشرط سببا كما مر في قولك لو
كانت طالعة لكان النهار موجودا وشرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او
لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد اخي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا
لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال كما قال المصنف هي موضوعة لامتناع
الاول لامتناع الثاني اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا للعلية
التي ذكرها بل لان لو موضوعة لتكون جوابا وهما مقدار الوجود في
الماضي فتكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع
لازمه اي الجزاء الذي هو الملزوم يمتنع بامتناع لازمه وقد يحذف جواب لو قليلا
لازما الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وابنه ذلك ان يكون الشرط مما

يستبعد



يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بان يكون نقيضه اسبب واليق بالاستلزام ذلك الجزاء فيلزم
استلزام وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لان ذلك حكم في الظاهر انه لازم الشرط الذي
نقيضه اولى باستلزام الجزاء فيكون ذلك الجزاء لازما للشرط ونقيضه يستلزم
وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهانني اكرمتك فاذا استلزم
الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام ومنه قوله تعالى وان ما في الارض من
شجرة اقلام الى قوله ما نفدت كلمات الله لتقارب وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم
يخف الله لم يعصه اي لو امن لاطاع وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا وتكون
لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص الحرف
والماضي مبني فعال ولو ساطاربه ذو معه لاحق الاطال لهذه بمعصل
وادعم يعضهم ان جزم بها طرد على بعض اللغات ويلزمان الفعل
لفظا او تقديرا اما في نحو لو ذات سوار لطمتني ولو زيدا ضربته فلا كلام في
تقدير الفعل واما في نحو لو زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف المذكور
في ان زيدا ضربت وحاشر طها اسمية في الصرورة حتى قال لو لغير الماضي سرق
كنت كالعصا بالماضي عتصاري وهذا من باب اقيمية الاسم مكان الفعلية
كما في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه
فاعل هذا امر مهما يكن من شيء تقديره الفعل بعد لو الا اني وقال السيرافي
الذي عندي انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ارتفع ما بعد عن الفعل
الذي بعد لو وقوعه بعد لو لاختير ان اذن فعل ينوب لفظه عن الفعل بعد لو
فاذا قلت لو ان زيدا جاءني اكرمتك قلت لو جاني زيد وانطلقت موضع ان
منطلق يعني ان اذا وقعت بعد لو التمحد وفي شرطها الخبر ما ان كان مشتقا
وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان يكون دالا على
معنى التحقيق والثبوت ليدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر ان خبرا
ماضيا لا اسما وفعلا ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر واما المعنى فقد
ذكرنا ان ان اذا دلت عليه وان لم تكن مستقبلا جاز للتعذر كقوله تعالى ولو ان
ما في الارض الاية اما قوله تعالى يود احدهم لو يعمر الف سنة فعلى ان لو بمعنى ان
المصدرية وليست شرطية لجعلها بعد فعل الود على معنى التمني ومنهم من لا
يشترط بجعل الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو وان كان مشتقا ايضا كما ذهب
اليه بن مالك قال الاسود بن يعفر ما حسابي كل يوم عندهم واهلكتهم لو ان طلاء
نافع وقال كعب الزمر بجلة لو انها صدقت موعودا ولو ان النصح مقبول
ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل وخبر ان الواقعة بعد لو اكثر وان لم يكن
لازما واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو

الذي هو الماضي وقد جا مضارعا قال لم يمد بالاعناق او يكورها وقشتكي لوانها تشتكي
وجواب لو اما فعل بجزوم بلم او ماض وهو اولى لم تقع وتحذف هذه اللام
قليلا لو وقعت لو مع مارع خبرها اصله فحذف اللام كثير نحو جا الذي لو ضربته
لشكر وذلك المطول وكذا اذا طال الشرط بدليل قوله تعالى ولو ان ما في الارض
الى ما نفدت ولا يكون جواب لو اسمية خلافا وجواب ان لان الاسمية صرتحة
في ثبوت واستمرار ومصحوبة جواب لو منتف يمتنع كما ذكر نا واما قوله تعالى
ولو انهم اتقوا لمثوبة من عند الله خير فللتقدير لو ثبت قبل لو وكون الاسمية ما
جواب القسم لا جواب لو كما زعم قوله تعالى ولئن اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تعالى
كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو وذهب
جار الله الى ان الاسمية الخبر واذا الحالة اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط
فاما ان يتقدم ما يطلب بخبر نحو زيد والله ان اتيته يأتيك والى زيد والله ان
اكرمته يكرمك او لا يتقدم والاول قد يجيء الكلام عليه في قوله وان توسط تقدم
الشرط والكلام الا ان تقدم عليه طالب وهو قوله اول الكلام فيقول اذا
وان تقدم القسم الاول الكلام ظاهرا او مقدرا وبعده كلمة شرط سواء كانت ان
او لو او اما وهي الشرط لا كثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط فيحكم الجواب
للقسم ولا يلتفت الى جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه ام ان
فكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن
لا ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب اليم ولئن لم
ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لنغرينك بهم
والله لو جيتني لجيتك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لو لجاز
حذفها ولا تجوز ومثله وكذا تقول والله لو جيتني ما جيتك ولا تقول لما جيتك
ولو كان الجواب لو جاز ذلك وان التي بين لو والقسم عند سيبويه موطئة
كما للام قبل ان وقال اسما الشرط وعند غيره زايدة واما مع لو لا فتقول والله
لو لا زيد لضربتك واما فاسما الشرط فكقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق
النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة الى قوله لتؤمنن به وقوله تعالى لمن
تبعك منهم لاملان جهنم وتحو قليلة في الشعر اعتبار الشرط والقسم
القسم مع تصدره كقول الاعشى لئن منيت بنا عن عب معركة لا تلفنا عن
دما القوم تنفيل وقال ابن كان ماحديثة الغوم صادقا اصبم لنا والعيط
للشمس ناور وقال حلفت له ان مدح الليل لا تزال امامك بيت من بيوتي
ساير واما لو انسكتني الامر يعني تقدم الشرط على القسم فللجواب والواجب
اعتبار ذلك بعد ذلك الغا القسم نحو ان جيتني فوالله اكرمك واعتباره مع
اعتبار الشرط نحو ان جيتني فوالله لاكرمنك وتقليل هذه الاحكام مبنية على

مقدمه



مقدمه وبني اذا في الشرط والشرط اصلهما التصدر اي اي جوابهما قد سقط عن رتبة
تصدر على جواب قبلغي باعتبار وان لا يكون في الجوابين علامة مما اما الشرط فنحو
ايتك ان ايتني واما القسم فنحو زيد والله قايم وزيد قايم والله فيضعف امر مما
فلا يكون لهما جواب لفظا واما من حيث المعنى فالذي تتقدم على الشرط جوابهما
وكذا ما تتقدم على القسم او تتخلله القسم اكثر اكثر الفا من الشرط لانه اكثر دورانا
في الكلام حتى رفع الله المؤاخذة به بلا نيه لكثرة السبق اليهم على لسانهم لغوا فقال
تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم وايضا تاثيره في الاصالة في معنى الجواب
اقل من تاثير الشرط في جوابه لان القسم موكد للمعنى الثابت فيه وهو كالزايد
الذي يتم معنى الكلام دونه والشرط موثر في جزاية معنى وهو التوقيف
فكان اداة القسم التي لا الغا عن جوابه من اداة الشرط فلهذا قد يلغى القسم
عن الجواب مع امكان ان لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك بالالغا
وقد امكنك ان تعتبره فتقول لاكرمنك ولا تقول انا ان تعتني اكرمك بالرفع
على انه خبر المبتدا واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط
والجملة الشرطية خبر المبتدا وهذا احد فارقي لهما تك ان يضرع احدهما
على التقديم والتاخير ضرورة الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة نقول اذا
تقدم القسم على كلمات الشرط بالتوسط والاستدلالية الكوفيين
على ان اعمال الاول وباب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد من الثاني
الا ان هذا البعد يقوي بالتصدر الذي هو اصله وحقه والقرب ضعف
بالتوسط الذي هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم
في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط فيغير لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى
القسم كما مر من قوله لئن منيت منا عن عب معركة البيت واذا تقدم الشرط
على القسم وجب اعتبار للتنويه بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم
وتحو ولئن بلغ دنا اعتبار القسم ايضا لامكانه تحو ان تاتني فوالله لاتينك فا
لقسم وجوابه جواب الشرط وساد مسدهما اما اذا تقدم لو ولو لا على القسم لان
جوابهما لا يكون الا جملة قسمية تقول لو جيتني والله لاكرمتك ولو لا زيد والله
لضربتك واذا توسط اي القسم قوله بتقدم الشرط قد ذكرنا قوله او
غيره يعني طالبا لخبر كالمبتدا بلا ناسخ او مع ناسخ جاز ان يعتبر القسم واذ يلغى
سواتقدم على الشرط او تاخر عنه فان تقدم مع الالغا فتحو انا والله ان تاتني
اتك الغيته مع تقدمه على الشرط وجوازا عتباره لتقدم المبتدا عليه
بالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدا والقسم لغو كما في زيد والله يقوم وتقول
في الاعتبار انا والله ان اتيتني لاتينك اعتبرته ناظرا الى تقدمه على الشرط

وجعلن الجملة القسمية جوابا خبر المبتدا فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا
كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار اذا كان هناك
لجواب طالبا اخر وان تاخر عن الشرط مع الا اما فيجوز نحو ائتني والله ان تكرمني
لتقدم طالبين للجواب عليه اعني المبتدا والشرط وتقول مع الاعتبار ان ايانا تاتني
فوالله لآتينك جملت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية
مع جوابها خبر المبتدا وان توسط القسم لتقدم غير الشرط اي طالب الخبر
عليه ولم يكن هناك لا شرط متقدم عليه ولا متاخر فان كان الخبر جملة
جاز ان يعتبر القسم ان يلغى نحو انا والله لا قوم وانا والله اقوم وان كان الخبر
مفردا وجب العا القسم لا سيما مع اعتبارها لان جواب القسم لا يكون الا
جملة وذلك انا والله قائم وعلى هذا فالاحسن اصلا قول المصنف وان توسط
بتقدم غير الشرط جاز اعتبارها والغاؤها وطريق الحصر ان يقول القسم
اما ان يتقدم او الكلام او يتوسط او يتاخر عنهما فان تقدم وجب اعتبارها
سواء لبه الشرط نحو والله ان اتيتني لآتينك ولا نحو والله وان توسط الكلام
فاما ان يلغى على الشرط ولا فان تقدم عليه وجب اعتبارها والشرط وجاز
الغاء القسم واعتبارها سواء تقدم عليه ذلك نحو ان ايانا تاتني فوالله لآتينك
وان ايانا تاتني والله آتك وان لم يتقدم الشرط ولا القسم واعلى القسم المتوسط فاما ان
يتاخر عنه الشرط ولا فان اعتبرت القسم لغت الشرط نحو انا والله
ان ائتني لآتينك وانا والله ائتك وان جاء بعد القسم جملة جاز اعتبارها والغاؤها نحو
والله لا تينك وانا والله ائتك وان جاء بعد مفرد وجب الغا القسم نحو انا
والله قائم وان تاخر القسم عن الكلام وجب الغاؤها نحو انا والله ان ائتني
اتك والله هذا وكل موضع قلنا ان ان وما تضمن معناها من الاسماء فيه
ملغاة اي لاجواب لها ظاهرا فالاولى ان لا نعمل ظاهرا ان والشرط ايضا كما
ذكرنا في الجواز فيقبل نحو اجهل يجبني والله ان تحسني لا كرمتك وقد يدر
جاز لك في الشعر كقوله فان يك من جن لا برح طارقا وان يك انسانا
ما لها الانس يفعل وقوله فان تمنيس السعر امر مطلها اعقبطت قبل
طول وقوله لئن تك قد ضاقت على بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع
وقوله اما تريني ناحلا لانعال لنا انك لذلك ما يخفى ويسعل فتقول المصر
لزمه المضي لفظا او معنى ويعني بالمعنى نحو ان لم تزرني وزرتك بيتي ايضا
ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس بحتم بل قد يجيء الجواب للشرط
وان قل كقوله لا ان ضيفت سا البيت ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم المتقدم على

ان الشرطية



ان الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لفعل او ما فعل وان فعل فالمراد الاستقبال
لكونه سادا مسد جواب الشرط قال تعالى ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل اية
ما تبعوا قبلتك ولئن لم انتهوا ليسكمهما ولئن ارسلنا ريحا الى قوله لظلوا فقوله
تقدير القسم كاللفظ اي القسم المقدر كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطئة
كما في قوله لئن اخرجوا لا يخرجون معهم الى قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم
ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والقاعدة ثم ولم يقدر قسما وهو ضعيف
لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات يشكرها واما ان تقدم
همزة الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وما
وابن ونحوها او حرفا كان ولو فالجزء الذي الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين
الشرط والجزاء لكونهما الجملة واحدة نحو ان يضربك يضربك بضربه تضرب وكذا
ابن تاتني اتك بالجزم ويونس برفع الجزاء اعتماده على الهمزة ولا يفعل
ذلك في غير الهمزة من كلام الاستفهام بل يقول من ان اضربه يضربني بالجزم
لا غير اتفاقا لان الهمزة لها الاصدر في باب الاستفهام وتقدم لذلك الهمزة ان
تبقى اتك بتقدير اتبقى ان تاتني وكذا ان تقدم بكر مثلا بالرفع والحق مو
الاول اعني مذهب سيبويه ان كلمات الشرط انما يلغى اذا تقدم عليها ما يستحق
الجواب على ما مضى وههنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل للشرط وجب الاستفهام
داخلا على الشرط والجزاء معا فالمعمول المحذوف المعلوم عليهما معا في نحو جاني الذي
ان اتاه يشكر لا جزم يشكر والدليل عليه قوله تعالى فان من فيهم الخالدون
والغاء فيهم لجواب الشرط وهو فان للمسببية ولو كان التقدير ابراهيم الخالدون لم
يقل افان مت بل كان يقول ان مت فهم الخالدون اي اخبارهم الخالدون والاصل
عدم الحكم بزيادة واما الهمزة الداخلة على ان افمني والحقيقة داخلة على
ما هو في موضع الجزاء لانه ليس بجزاء كما مضى في الطروق المبنية بل موضوع
موضع الجزاء لغرض ذكرناه هناك فليست اذا اون مع جملتها بل مرتبة
جزاوها المتقدم من حيث المعنى على اذا لانه عاملها كما تبين في الموضع المذكور
فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه فمن اجل ان الفاء في قوله تعالى امرا كنتا
عظاما ورفاتا انا لمبعوثون لاستفهام انكاري دخل على حديث البعث لا على
وهذا كثيرا ما يكون الاستفهام كذلك نحو قوله تعالى ايذا متنا وكنا ترابا و
عظاما ائنا لمدينون لطول الكلام وبعدا للعهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق
الاستفهام ان يدخل على ملفوظ موضع الجواب كما قررنا له تعالى فلا تحسبنهم
بعد قوله لمدبرون مع ان ان او لمتم الاستفهام وان ولا تعمل في غير هذا
الموضع ما بعد ما فيما قبلها وذلك للغرض المذكور فيما تقدم فهو مثل قولك

ام يوم الجمعة فان زيدا قايم فان انتصاب يوم بقايم على الصحيح مع كونه خبران لفرض
اذكره لصفاك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط واذا قصدت كون الشرط
الثاني مع جزايه للاول فلابد من الفا في الاداة الثانية لما ذكر نا في الجوازم
عند ذكر مواقع دخول الفا في الجزا نقول ان دخلت فان سلمت فلك لذا وان م
قصدت الفا الاداة الشرط الثاني لتحلها بين اجزا الكلام الذي هو جزاوها مع
اعني الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فا لقوله
فان عبرت بعدها ان والت نفسي من هانا قولا لا لغا فهو بمنزله والله
ان اتبتني لا تبتك فبا ني الشرطين لفظا اولهما معنى ومثله ان تتبا ن تتب
ترحم اي فان تبت ترحم وكذا اب كان اكثر من شرطين نحو ان سالت
ان لفتني اذ دخلت الدار اعطك فقولك فان سالتني مع الجزا جواب
فان لفتني وقولك فان لعبتني مع جزايه جواب ان دخلت وعلى هذا
قس ان كان اكثر واما الي الثاني واعلم ان اما موضوع عند المحققين لتفصيل
مجمل نحو قولك هو لا فصلا اما زيد ففقيه واما عمر وفمتكلم واما سائر الخلد
الي اخر ما يقصد ولاستلزام شي لشي اتي انما بعدها شي يلزمه حكم من الاحكام
ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط ايضا واستلزاه شي لشي اي استلزام
الشرط للجزا كما في الظروف المبنية والمعنى الثاني الاستلزام لازم لها
في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانه قد يتجرد عنه وقد
التزم بعضهم هذا المعنى ايضا في جميع مواقعها والتزم في ذلك التقدير
بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله اما الذين في قلوبهم
زيغ على معنى واما الراسخون وهذا اذا كان محتملا وهذا المقام الا ان
جواز السكوت على معنى قولك اما زيد فقايم يدفع دعوى لزوم التفصيل
فيها واما بيان معنى الشرط فيها فان تقول هو جري معنى ان وحد حذف
شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل
وهو مقتضى تكرارها كما ذكرنا من قولنا اما زيد ففقيه واما عمر وفمتكلم فبودي
الي الاستغنا لهذا ايضا حذف ذلك وجوبا لغرض معنوي وذلك انهم
اراد وا ان يقوه بما هو الملزوم حقيقة في قصد استحكام مقام الشرط الذي هو
الملزوم في جميع الكلام تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقايم اما يكن من
شي فزيد قايم يعني ان يكن اي ان يقع شي في الدنيا يقع قيام زيد فهذا
جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول اي شي
في الدنيا وما دامت السما باقية فلابد من حصول شي فيها ثم لما كان
الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين واقيم ملزوم القيام وهو زيد

مقام



مقام ذلك الملزوم وهو التي الفا بين المبتدا والخبر لان فا السببية ما بعدها لازم لما
قبلها فحصل غرض الكلي وهو لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفا في غير
موقعها فقد حصل انه تبين لهم بين حذف الشرط واقامة جزا الجزا موقعه شان
مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني
قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم ليتم الكلام اعني الشرط و
حصل ايضا من قيام جزا الجزا موضع الشرط ما هو المتعارف عند هم من شغل خبر
واجب الحذف وسعي اخر الا تري ان خبر المبتدا بعد لولا وبعد القسم لفظ محذوف وجوبا
الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسدهما وحصل ايضا مسد بها متوسطة للكلام
كما هو حقها ولو لم يتقدم جزا الجزا وقعت فا السببية في اول الكلام ولذا تقدم
على الفا من اجزا الجزا المفعول به او الظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة
فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزوما ن حكم والمعنى انتفاء القهر ينبغي ان يكون
لازما لليتيم وذهابي لازم ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الخبر كالحال
نحو اما مجردا فانا في ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فانا في ضاربك و
المفعول له نحو اما تاديبا فانا ضاربك فلا يستدرك عمل ما بعد فا السببية فيما
قبلها فان كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة
كاحد الاعراض المهمة التي مضت ولا تقول مثلا الجديني زيدا فانا ضارب
على ان زيدا مفعول لضارب انما يحصل بالتقدير شي من الاعراض مع انه
يجوز التقديم للاعراض المذكورة وانما كان هناك مانع اخر من التقديم
غير الفا نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا سايرا واما زيدا فما ضرب ولا
شتم من اجزا الجزا شبيه فصاعدا لانك لا تجاوز قدر الضرورة فلا تقول اما زيد طعامك فلا يا كل وقد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة
اجل الجزا مقام الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان
اي ان يكن شي فان كان من المقربين فله روح وريحان كقوله فروح جواب
اما استغنى به عن جواب ان والدليل على انه ليست جواب لعدم جواز اما ان
جيتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جيتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان
جيتني اكرمك بالجزم ووجب لها ان جيتني فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني
اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك قال تعالى اما اذا ما ابتلاه فقدر
فقدر عليه رزقه فيقول اي اما يكن مراسي فاما اذا ما ابتلاه نقول واعلم
وجب الفا في جواب اما ولم تجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم تجز اما زيد
يقم لانه لما وجب حذف اما ولم تجز الجزم وان كان فعلا شرطها لم يعمل فيه
قبح ان يعمل في الجزا الذي هو بعد منها من الشرط لا تري انه اذا حذف الجزا في

ن

قولك ائتيني ان اتيتني فالاصل ان لا يعمل الاداة في الشرط فالجزم بعدها لانجزام عند
حذف الشرط اولي واما قولهم افعل ولا اضربك فانما انجزم الجزء العقدة اذ وقع حذف
الشرط اولي واما قولهم ائتني اكرمك فانما جزم الجزء العقدة اذ وقع حذف
اما زيد قائم مهما يكن من شيء فزيد قائم فليس لاذا اما معنى مهما يكن من شيء فزيد
قائم وان كان شيء لزيد قائم اي هو وهم اليته وجوزا اما عند الكوفيين اذ الشرطية
ضمت اليها ما اثبت من مذهبهم واما انت منطلقا انطلقت ولا يحذف الفاء في
جواب اما الا لضرورة نحو فاما الصدد فلا تقهر او مع قول يحذف
يدل عليه بحكيه لقوله تعالى فاما الذين كفروا افلم تكن اياتي اي فيقال لهم
لا تكن ولا يقع بين اما وفاء الجملة تامة مستقلة نحو اما زيد قائم فعمرو كذا
لان الواقع بينهما كما مضى جزء الجزء المقصود كونه ملزوما لحكم الذي تضمنته
ما بعد الفا فلا يكون جملة واعلم انه قد يأتي بعد اما ما ينكر ذكره بعد فاء
وذلك اما مصرح بتكريره ضمنا بان يذكر بعد الفا ما اشتق من ذكر المصدر
نحو اما سمينا فسمين واما عالم فعالم او اصفة مكرر لفظ بعد الفا نحو
قولك اما صديقا مصافيا فلبيد يصدق موعوداه واما عالما فعالم وتحوذلك
واما غير ذلك نحو اما المصرة فلا بصرة واما ابو اياس فلا ابالك وانا العبيد
فذو عبيد واما زيد فصديق وما زيد فالمذكور من المصدر والوصف يجب عند
الحجازيين نصبهما وختار ذلك بنو تميم لا الى احد الوجوب والمعرف من المصدر
يقع عند بني تميم على ما يعطيه ظاهر لفظ سيبويه والاولى انه مختار ون
فيه الرفع والنصب والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع معرفا كان او
منكرا الا ما سيجيء والرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند
الفريقين واما النصب فان سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر موقوفا كان او منكرا
على انه مفعول له عند الحجازيين فقال استراح لانه قال لانه راهم به
مضمون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فيبقى مفعولا له اما سمينا فسمين
فما بعد الفا مرتبط بما قبلها لاجل السمن هو سمين وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اي مهما
يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم قال سيبويه ونصب المنكر عندي تحليم على
الحال قال لانهم لما جوزوا في معرف المصدر الرفع علمنا ان النصب المنكر على
الحال والعامل فيه اما محذوف قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم ان التقدير
مهما يذكر زيد علما فهو عالم والمذكور بعده اي عالم في مثالنا فيكون حالا موكدة
قال سيبويه واما الرفع في المصدر فعلى انه مبتدأ والعائد اليه محذوف فمعنى
ان العلم فعالم به اي عالم به بد كقوله تعالى لا تقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس





شيأ اي لا تجزي فيه واقول الدليل على انه يكون عند بني تميم نصب معرف المصدر
انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيبويه اما العلم فعالم فزيد نصب العلم اي فهو
عالم بزيد العلم فكذا ينبغي ان يكون عندهم اما الضرب فضارب اي انا ضارب
الناس فيكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفا واما
نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشيئين المذكورين
في المصدر الواقع حالا عند بني تميم واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له
عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان كذا لجاز اما للسمن فسمين واما للعلم
فعالم والاولى ان يقال المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على انه
حال طما بعد الفا وفي المصدر المعرف على انه مبتدأ ما بعد الفا وفي المصدر
المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفا واما المرفوع فعلى انه مبتدأ اما
بعد الفا خبره بلا تقدير ضمير كما ذهب عند كلام الفريقين وكشفه القناع
عنه ان يقول ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء
او يدعي له ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعاوي او يدفع كما يقال مثلا
انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمينا فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا
حال لان المعنى اما اذا كنت سمينا او ادعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت
عالما فدقت من بعلك العلم وقرنت به او ادعيت ذلك فانت في الحقيقة
كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا او ادعيت ذلك فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانك عالم لا تملك
واذا كنت في امر فكن فيه ومنه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا امنوا اي يا ايها
احسن الناس وملاك اي يا ايها المدعون للايمان امنوا خلقه والحال على
هذا مما بعد الفا والتقدير ان يكن شيء فانت عالم عالما اي انت عالم
حقيقة حين كنت عالما صورة وفي رأي العلم والمصدر والمصدر والمفسر
بمعنى الوصف حال ايضا على هذا الوجه او تجعله مفعولا مطلقا على
ان معنى اما سمينا فسمين اي ان لم يكن شيء فهو سمين سمينا وكذا في نحو
اما سمينا فلا سمين اي ان لم يكن شيء فلا سمن فيه سمنا واما المصدر
المعرف فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفا معنى ان العلم فعالم به اما
يكن شيء فزيد عالم العلم واما الكلام على انه كيف يعمل ما بعد الفا فيما قبلها
في نحو ان سمينا فانت سمين او فانك سمين فقد مر انه للغرض
المذكور واما الرفع نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم واما حاذ ذلك
لتضمن الخبر معنى المبتدأ لان التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين
وعالم في مثاله خبر مبتدأ محذوف اي انت سمين وزيد عالم ومعنى
سمين وعالم وسمن وذو علم فهو كالظاهر للعالم المضمر نحو لا راي للموت

يسبق الموت شيء وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو ما العبيد فذو عبيد اي فائت
صاحبهم ولم يقل فذو بهم لان ذو لا تضاف الى مضمر وكذا الوصف المرفوع نحو
انا العالم تعالم اي فانت عالم اي فانت هو وما نحو ما العالم فلا علم فاستغراق
لا علم ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدا في قولك انا العالم تلك علم اي لك شيء
منه واما العالم فلست بعالم اي فلست به وانما التفوا فطرد في مثل هذا
الخبر بالظاهر اذا صدر الضمير ولم يطرد ذلك في خبره على حالهما توسيط
الفاصل بينهما فكانه ليس مبتدا وخبرا ما غير المصدر والصفة نحو ما العبيد
فذو عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان او لا وروي يونس
عن بعض العرب نصبه في السيبويه هي ضعيفة قليلة قال وقد مع ذلك لا يجوز
هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين لياقوته في موضع الحال
كما في الحما الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا بعينه فلا يجوز فيه الا الرفع
كما في قولك اما البصرة فلا بصرة واما ابوك فلا ابالك فقد ما الحمل على
الحالة في مثل ضعيف ولا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفا لان المعنى
ذو عبيد اي هذا هم وذلك كما روي الكسائي اما تميما فانا افضلهم اي على غيرهم
في الفضل وقولهم اما ان يكون كما هو اي اما هو كما ان يكون مبتدا اي اما كونه عالما
فحاصل والخبر محذوف بعد الفا وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما فهو
عالم اي اما ان يكون عالما فليس بحاصل وقال سيبويه لا يجوز ان يكون ما
زائدة كما في قوله تعالى ايما الاجلين الآية الكتاب وفي الصورة التي ذكرت خبط
كثير من النحاة وهذا الذي ذكرته اقرب عندي وقد نحذفا كثيرا لا سيما
نحو مولاه ورباك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وكذا قليلا وقوه ويدل
فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفا امرا او نهيا وما قبلها منصوبا
به او بمفسريه فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما
واما قولك مزيدا فوجد فانا فيه هذا زيدا وقوله وقابل نحو لان فانك لحقد
ذكرنا في باب المبتدا ان مسئلة علي كما امن عند سيبويه وعلى زيادة الفا
عند الاخفش وانما جازا ضمارا واما بالقيد المذكور لان الامر لالزام الفعل
لفاعله والنهي لالزام ترك الفعل لفاعله فيا سا على الزام الفعل او تركه
للمفعول وذلك بان تقدرا ما قبل المنصوب ويدخل فاها على الامر والنهي
فان ما قبل اما ملزوم لما بعدها نحو اما مرورا ما فقوله تعالى واذا لم يهتدوا به سيقولون
وانما قوله تعالى واذا اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا
وقوله تعالى فاذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا فلا يجوز الطرف يجري
كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو زيدا حين لقيته فانا اكرمه على ما مر

في الجوارم.

في الجوازم وذلك في اذا مطرد على ما مر في الظروف المبنية ويجوز ان يكون واذا اعتزلتموهم
وما يعبدون وقوله فاقيموا وتاب الله عليكم من باب والرجز فاهجر اي
مما اضمر فيه اما واما جاز عما المستقبل الذي هو سيقولون وفاووا فاقيموا في
الظروف الماضية التي هي واذ لم يهتدوا واذا اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان
وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي كما ذكرنا في نحو اما زيد فمنطلق
اذ الغرض المعنوي اذن قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت
في الماضية وصارت لازمة لها كذلك لقصد المتابعة وهو معمول
ما في خبرها اي ما بين اما والفا معمول لما في خبر الفا اي لما بعدها وليس ذلك
بمطلق عند المصنف لان المبتدا في اما زيد فقائم خارج عنها فالعامل فيه الابتدا
عنده وكذا اداة الشرط مع الشرط في قوله فاما ان كان من المقربين خارجة
عنه عنده مطلقا اي سواء كان ما بعد الفا مما يتكلب له صدر الكلام
كان وما النافية نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر او لم يكن وذلك للغرض المذكور
هذا مذهب المبرد واختاره المصنف وقال بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اي
سواء كان بعد الفا شيء مما منع من عمل ما بعدها فيما قبل الفا او لا نحو اما زيدا فقائم
عندي تقديره ناصب زيدا ما ذكرت قال ابن خروف فلذلك لم تدخل الفا اول الكلام
وقال ابن طاهر بل هو معمول ما بعد الفا لان ما بعد الفا لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل فيما بين المبتدا
والخبر بالفاء نحو اما زيد فقائم ولم يلتفتوا الى ان التقدم في هذا المقام الخاص
للاغراض المذكورة وذلك يوجب ان ما قبل الفا لم يكن بعد الفا مستحق التصدير
كان وما او وقع اخر من عمل العامل فيما قبله لكون العامل صفة ومعموله
مثل الموصوف نحو اما زيدا ما فانا رجل ضارب او كون المعمول مبتدا وعامله
اسما تاما نحو ما زيدا مما فعندي عمرو او كون العامل مع نون التوكيد نحو
اما زيدا فلاضربن واما صله نحو اما القتالين فان تليس بخبر لك فان لم يكن
احدها فالعمل لما بعد الفا وان كان بعد الفا احد هذه الموانع فالعامل هو
المقدر وهو معنى له والا فمن الثاني وليس ايضا شيء لانه اذا جاز التقدم
للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفا فلا باس بجوازه مع مانعين مما
واكثر لان الغرض تام فيجوز لتحصيله اتيانا ما نقص فصاعدا والدليل على
ذلك امتناع النصب في نحو اما زيدا فانا يقائم ولو كان معمول مقدم لم يمتنع
تقديره ناصب نحو ذكرت قال ابن خروف فلذلك تدخل الفا اول الكلام
قال ورايت رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى واما بالعشي فليخضر قوله
حرفا الردع كلا وجا بمعنى حقا الردع الزجر نحو لشخص فلان يبتغك فتقول

كلا ردع عالك اي ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى ويب
احمعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا من كلام المتكلم بما قبلها
وذلك اذا اخبر عن غيرة شيء منكر فيه كذبه كلا بيانا لكونه منكرا لقوله
تعالى واتخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم عزا كلا او قد يكون كلا بمعنى حقا
كقوله تعالى كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى فيجوز ان يجاب بها القسم
كما في الاية وان لا يجاب به كقوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت
وليست للردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى ما قبلها وقد تحتمل المعنيين كما في قوله
تعالى ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لآياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لم تختص
الوقوع عليها بما من تمام ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام
ما بعدها وكان الفعل الذي يجيء من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل بحواب
لا اصل والبس الامر كذا واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم مثبت كالون
لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك تروع المخاطب بها تقول
تحقيقا للضد لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا لما فهموا ان
المقصود بحقيقة الجملة كالمقصود بها فلم يخرجها ذلك عن الحرفية ما لم
تضعيف اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المونث هو
المسند اليه للاتصال الذي بين الفعل وهو الاصل في الاسناد وبين الفاعل
وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء
الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت ليلا يتوالى اربع حركات في بعض كلامهم
الواحدة الراجعة الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه نحو يضربان
ويضربون وبضربين فتانيث الفعل لتانيث فاعله مثل تثنيته الفاعل
وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر لقول الحجاج تاخرسي اصره
باعنفه اي اضرب اضرب وقوله تعالى رب احفوك ارحمني ارحمني
ارحمني وهذه التاء تاء تحذف تا الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل
الفعل البناء فسبب دخول الامر تسكون هذه عليه بنيا حصنه لانها
كالحرف الاخير مما تلحقه بحركة تلك على اعرابه ما وليته لانها كالحرف الاخير
مما تلحقه بحركة تلك على اعراب ما وليته دليل كونها كلام الكلمة دون الحرف
عليها في نافاتمة وتقلب الاسمية في الوقف هاء كما تقلب الفعلية اذا انقلب بصرف
وهو بالمعرب اولى وتكون اصل التاء الفعلية هو السكون لتلم بها اللام المحذوفة
للساكنين في رضا وعرفا ان الشان ان تحرك لاجل الالف التي بعدها وهي
كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة الا ان الاصل في التاء السكون
فالحركة عليها كالاحركة على واو وحركة اللام في لم تخافوا فلم عافوا فخافوا وخافي



وخافن وترس وقولن فان عين الفعل في هذه لم تحذف لان سكون لام المضارع ليس
باصل حتى اذا تحرك لعارض قدر الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية بل اصله
تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع والاصل في اضرب النصب كما بينا فاصل لام
لم تخافوا وخافا ولم يقولا وقولا هو الحركة وهو الان متحرك بحركة كاللازمة لانها كالجزء
اتصال الضمير المرفوع الذي هو جزء الكلمة بخلاف لم تخف اسه وخف اسه ولم يبع الثوا
ولم يقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصله الحركة الا انها الان عارضة ليست
كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم ترد اللام في اختون واختين
واذا تحركت الواو والياء لان اصلهما بين الحرفين السكون كالفا الفعلية وحالتهم
ضعيفة باعتلاله وحركة التي تكون الالف لحركة الكلمة فقالوا رماتا وعرفا ولا يقولون
رمات المراة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست لحرف ما قبلها اذ الظاهر لبس في
الاتصال كالضمير واما الحاق علامة التثنية والجمع تضعيف نحو
قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمت يسوءني فتكون الالف والواو والنون مثل
الفاء حرف من اول الامر ان الفاعل مثنى او مجموع ولا يكون اسما ضميرا لما يلزم
اذن تقدم الضمير على مفسره من غير فائدة كما حصلت في نعم رجلا وربه رجلا
وفي باب المضارع وتكونها حروفا لا ضميرا جاز استعمال الواو في غير العقلاء نحو
اكلوني البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع للعقلاء وجاز
ايضا استعمال النون في الرجال كقوله يعصرون السليط اقاربه ويجوز ان يريد
بالاقارب النسوة هذا ما قالوا ولا مانع من حمل هذه الحروف على ما يراد بها
الظاهر منها واما الفائدة في مثل هذا الابدال الملازم في بدل الكل من الكل او
تكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر مما ولون التنوين الى علم
نون ساكنة يدخل فيه نون غوث لدن ولم يكن قوله بسبع حركات او
اخرها وقد استفيد منه ان التنوين بعد الحركة وانما اطلق قوله بحركة الاخر
ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل كقوله وان اصبت لقد
اصابن لانه تاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة وانما لم يعمل
التنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين
يسقط فيه رفعا وجرا ولذا كتبن في حال النصب الفا لانه انقلب الفا نيه
وانما سميت التنوين وهو تفعيل من نونت الفا عارضة والعدم هو الحادث
ولذا سميه سيبويه الحدث والحدثان فسميت الة فتوين الكلمة بالتنو
واما اقسام التنوين فمرت في اول الكتاب قوله وحذف من الفعل الاخره
نحو جاني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا للطلب
التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك

هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا طامر بن طامر وبي بن ابي وضل بن ضل
لانه يعبر به عن من لا يعرف على الحقيقة بجري العلم وان كان يدخل فيه كل من
كان لهذه الصفة وان لم يكن بين علمين نحو حاتي كريم او زيد ابن اخينا
لم تحذف التنوين فطاو لا لالتقاء الساكنين وكذا اذا لم يقع صفة
نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدا وخبر لقلة اسقاطه ايضا مع ان التنوين
حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام و
يستدعي العلة سوجودة في المبتدا مع خبره وحكم بنت حكم ابن وفي الوصف
بينت وصفان كما مر في باب النداء وحذفه في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب
المائي قوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر والله الا قليلا ضرورة وهي
في الشعر ودرهم لا هو الله احد الله قوله بنون التاكيد الخفيفة انما حركتا بالفتحة
بالفتحة لثقلها وخفة الفتحة وكسرت بعد الف الاثنين والف الوصل نحو اضربان
واضربان تشبيها بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف
نحو يضربان وكذا النون في الاسم المثنى نحو الزيدان ويختص با
لمستقبل الا ما لم يدخل في الماضي لما مر في باب المضارع ودخولها في الاغلب
في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي في الاستفهام والتمني والعرض
واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا يدخل الا بعد ان يدخل على
اول الفعل ما يدل على التاكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن وما الذي يدل
نحو ما تفعلن ليكون ذلك الاول توطئة لدخول التاكيد وايضا فانه وان
الطلب فلا يحتاج الى مثل ذلك لان وضع النون لتاكيد ما فيه معنى الطلب
ثم الطلب على ضربين اما الطلب وجود الفعل وعدمه كما في الامر والنهي
والتخصيص والعرض والتمني والسوال عن حصول الفعل كما في الاستفهام
نحو افعلن ولا تفعلن وهلا تفعلن ولتنك تفعل وكذا جميع ادوات
الاستفهام حرفية كانت او اسمية قال الفعد كبر ومدحرقيلا ويعول
لم يمكس وانظر متى تفعلن قال وقيل على هنطي ودهلد تحب
مساعيا حتى يرى تفعلا والخبر المصدر بحذف التاكيد نحو والله ما
لتضربن وكذا كل اداة شرط جا بعدها ما الزايدة سواء جاز جذفها كما في اما
تفعلن ومهما تفعلن وايهم ما تفعلن واما تفعلن وايما تكونن اكن
او كانت لازمة لكلمة الشرط كادنا وحيثما وقد تدخل على نون التاكيد
احتيارا في جواب الشرط اذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه كقوله
مهما تقسمنه فزارة بعطائهم ومهما تشا منه فزارة سمعا وقوله
سم بيات الخير راك بي الذي حدثنا متى ما باتك الحر يسعا لكنه اقل



من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط على نقيضها نحو ان تفعلن افعل قال
من يفعل سكم وليس بايب ابدا وصله ساق وبجي النون ايضا بعد الالف
المستقبلة التي تلحق اواخر الزايدة في غير الشرط اختيارا نحو قليلا يحق تجهل
ما سلفن وبغير ما ارسك اي تحقق الذي اراه فيك ومالم ما تحمده نده بضرب
لمن يطلب امرا لا ينبغي له الا يمشقنه ومن عصه ما سنى شكرها يضرب لما كان
له اصل واما ربما بدل على كون شيء اخر وقلما تقولين وكثيرا ما تقولين وربما تقولين
وانما كان دخولها مع القلة في الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرط بسبب النهي
في الجزم وعدم الثبوت واما قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات
فضرورة واما حسن لزيادة ما في رب وترفعن في خبرها فبجي النون بعد المنفي
بلا اذا كانت لا متصلة بالنفي قياسا عند ابي حيي لانها اذا لنفي شبيهة النهي والمستشهد
بقوله تعالى فما تغنوا فتنة لا تصيبن وقيل ان لا في الاية للنهي وقد تجيء مع لا
النافية متفصلة نحو لا في الدار تضربن زيدا وعند ابي علي لا تجيء بعد النفي
احتيارا للفرق بينه من معنى الطلب وتجده من ما الموكدة في الاول فلا سيبويه
تدخل بعد لم تشبيها لها بلا في النهي من جهة الجزم وقال يحسنه الجاهل ما لم
يعلم استكراها على كرسيه عتما وربما لحقت المضارع حاليا من جميع ما ذكرنا قال
سيبويه يجوز في الضرورة ان تفعلن قبيل ويدخل فيه اسم الفاعل اضطرارا
تشبيها له بالمضارع قال ابو ذويب امر جلا ويلس البرود اذا يلمن احضر والشهودا وقال اخر يا بيت شعري عنكم حنبعا اشاهون
بعدنا السيوفا وهذا كما شبه في دخول نون الوقاية في قوله وليس
حاملني الا ابن حمال ثم ان النون تلزم من هذه المواضع المذكورة المضارع
المقسم عليه مثبتا نحو والله لاقومن بشرط ان لا يتعلق به جواب
لقوله تعالى ولين متم او قتلتم لالى الله تحشرون وقوله لنعلم ربحا ليس
اوسع شاذ عند البصريين كما ذكرت وكثر دخولها في الامر والنهي والاستفهام
ومع اما وعند الزجاج لا بد منها مع اما خلافا لغيره قال هذا شاهد لمخالف
الزجاج كما مر بيت ولي لمه فان الحوادث اودى برا وترك النون معها جيد
عند غيره وان كان الاكثر اثباتها وما قبلها مع ضمير الذكور مضموم
لان مضموم ضمير المذكرين وهو الواو وما يضم ما قبلها كانصروا واغزوا
ويفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها تحذف واذا اتصل بها نون ما
التاكيد الساكنين تلتقي كلمتين فواو الجماعة وان كان الثانية لشدة
الاتصال وعده الاستقلال كالجزء من الاول اتى بها على كما كان الكلمتان
والثقل حاصل بوجود الواو المضموم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وبجي

ضمة ما قبلها قال سيبويه لو قال اضربون واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا
عن القياس كسمو والنوب والمد بق والمفتوح ما قبلها تحرك للساكنين بالضم ولما
لم تحذف لانها ليست بمدة كما حذفت في التصريف في باب التقاء الساكنين وانما سكنت
ولم يمكن ولم يصح اجراء ما قبل نون التاكيد في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى
واحدا بالتزام الضمة فيه ومع المخاطبة مكسورا لان ضمير المخاطبة يا
فان كان ما قبلها مفتوحا حرك بالكسر كاخشين واضربن اجراء ما قبل النون
في المخاطبة في جميع الانواع مجرى كلمة واحدة مع ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال
ابن مالك حذف يا الضمير بعد الفتحة نحو طالما عضوا رضى في ارضى
وفيما عداه مفتوح اي فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر نحو اضربن واغزون
وارمين واخشين والمثنى نحو اضربان وجمع المونث نحو اضربنان وليس ما قبل
النونين في المثنى وجمع المونث مفتوحا بل هو الف بلي قبل الالف فتحة وللفعل
هذا مراده اما فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه
على الفتح عند الجمهور لكون النون جزء الكلمة وانما ردت اللام المحذوفة
للجزم او للوقف في نحو يغزون واغزون وليرمين وارمين وليخشين واخشون
لان حذفها كان للجزء او للوقف العارضي فزال السبب اعني الجزء والوقف
لاجزء ولا وقف وكونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد وابي علي وقال
الزجاج والسيرافي بل الحركة للاعراب فهو معرب كان الفعل اوصينيا قد
يلحق النون بعد الفعل عن شبه الاسم فيعاد الى اصله من البناء والاصل
في البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين فحرك بالحرف وصيانة للفعل عن
الكسر اجري اليرب لاضرورة كما كانت في اضربن الان ذاك تحريك للساكنين
حركة لازمة لكون اللام متحركة في الاصل اي المضارع وكون
النون لجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما في اخشون واخشين
بخلاف الرجل في اضرب الرجل فلكونها كاللازمة ردت الفتحة المحذوفة للساكنين
وقوي من ولم نرد في نحو الفيل هذا كله على مذهب الجمهور والذاهبين الى بناء ما
اتصل به النون واما على مذهب من قال بان الفعل باق على اعرابه قبل
دخول النون من الاعراب والبناء فانه يقول انما ردت اللام والفتحة في الناقص نحو
اغزون وارمين اذ لولم يرد لقيل اغزون وارمن وكان يلتبس بالاول جمع المذكر
وبالثاني الواحد المونث فنحو ما قبل النون في كل واحد من هذه الثلاثة
وانما ردت اللام في ارضين واخشين فلطرد الواو وفقط الم يكن ليلتبس به شيء
اخر هذا وللة علم على ما جلى عن يم الصراحة فالياء الذي هو لام في الواحد
المذكر بعد الكسرة والفتحة في المغرب والمعنى نحو الله ليرمين زيدا وارمين بازيد

وليخشن



وليخشن زيد وليخشن يا زيد وعليه قوله اذا قال قطني قال بالله خلفه ليغضن عني فما
انا لك اجمعا وانما لم تحذف الالف في اضربان وان التقى ساكنان كما حذفوا الياء والياء
في اضربن واضربن حذف للبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا
فلو حذفت الالف لالتبست النون مع المد في الالف الكائن منه في الواو والياء والمد
يقوم مقام الحركة والنون بعض الكلمة فصار اضربان كالضاربين واما الالف في
اضربنان فلم تحذف لانها علامة للفصل فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فر منه
واما حذف النون التي هي علامة الرفع في الاسماء الخمسة فلان الفعل صار مبنيا
عند الجمهور وعند غيره لاجتماع النونات ولا تدخل ما المخففة اي لا
تدخل المخففة المثنى وجمع المونث لانه يلزم الفصل بالساكنين على غير حده واما مع
الثقيلة فلان المد عنها ان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها والمتحرك
اربعة واحدة فيها لكل حرف واحد متحرك والالف عند سيبويه ايضا الحاقها بنحو
ضاربا في بنون الوقاية واضربان يعمان وان كان بزول الفتح للساكنين
الممنوع بالادغام في نون الوقاية ونون يعمان لان النونين المدغمين فيهما
للسنا بلازمتين واما يونس والكوفيون فجوزوا الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع
المونث فبعد ذلك فاما ان يفتح النون عندهم ساكنة وهو المروي عن يونس لان
الالف قبلها كالحركة للفراء نافع يحيى وقراءة ابي عمرو واللاي وقوطع الثقيل
خلفنا البطنان ولا سبيل ان كما ذكرنا في مقام الشذوذ فلا تكون القياس عليه ولها
ان يحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان تخفيف النون
واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة حرف برأسه عند سيبويه وعند المبرد الثقيلة
المخففة فرع المثقلة ومحا في غيرها اي النونان في غير المثنى وجمع المو
مع الضمير البارز وهو الواو والياء كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني
يجب ان يعامل اخر الفعل مع التنوين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف
الواو والياء وتحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة
الاخر عند لحاق النونين وقد بينا من حكم جميعها في ضمن الكلام السابق ومعنى
كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المونث ما ذكر ومع غيرهما على
ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيآن جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والوا
المونث ارمي واخشي وارمي واغزي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر
نحوه واغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة نحو
اغزن وارمن بحذف الواو كما حذفها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار
وارموا الغرض وكذا ارمن واغزن يا امراة بحذف الياء كما حذفت في اغزي
الجيش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممها مع

المتصله نحو اخشوا الرجل وكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المتصله تقول
اخشين كاخشي الرجل فان لم تكن بارز وهو ترك الواحد المذكر نحو اغزوا وارم
واخشى فالنون كالمتصل اي كالكلمة المتصله ويعني بالالف في التثنية نحو
اغزوان وارميان واخشيان برد اللامات وفتح ما قبلها كما قلت اغزيا واوارميا واخشيا
قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المتصله لان الضمير
فاصل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل بهذا ربه كلامه
ويرد عليه ان المتصل ليس هذا الالف فقط بل الواو والياء وارضوا وارضي
متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله
اذن كالمتصل على اطلاقه يصح وايضا محتاج الى التعليل فيما قاس النون عليه من
المتصل والمنفصل اذا سيل مثلا لم تحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت
في اخشى وارم واغز ولم ضممت الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارضي الرجل
ولم تحذفا كما حذفت في ارموا الرجل وارمي العرض وكل علة يذكر هنا في المحمول عليه
فهي مطردة في المحمول فما فايدة الحمل وانما يحمل الشي على الشي اذا لم يكن
المحمول في ثبوت العلة كالمحمول عليه بل شبيها به من وجه تبلغ به الحمل
تلك المشابهة وان لم تثبت العلة والمحمول يحمل ان يعلى الفعل المتعدي
ولم يكن في العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي
والمخففة بحذف لساكنين وذلك اذا كان في المخففة ساكن بعدها كقوله
لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه حظها عن التنوين
لازم للاسم التمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو اللام والاضافة بخلاف
النون المخففة فانها قد يرد بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة
للاسم فضل على اللاحقة للفعل فالتنوين يحذف لساكنين واسمه بالشرط المذكور
في لساوه وغيره للضرورة كقوله وحاتم الطائي واما النون لساكنه فتحذف
للساكنين مطلقا قال سيبويه عن يونس انه اذا جا بعد النون المخففة
في اضربان واضربنان ساكن سدلها متمرض مفتوح نحو اضربا الرجل واضربنا
الرجل قال سيبويه ولو جوزنا الحاق المخففة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين
كما حذف في اتفاقا في المفرد بين المذكر والمونث وجمع المذكر فبسقط الالف ايضا
في اللفظ لساكنين واذا وقف على فعل في احد النونين خفيفة فيهما حكم
التنوين اعني انه يقلب المفتوح الذي قبلها الفا نحو اضربن قال سيبويه
وقياس مذهب سيبويه في اضربان واضربنان ان تقلب الخفيفة الفا
فتمد المدة الاولى بقدر القيين وقال الزجاج لو مدت الالف وطالت مدتها
ما زادت على الالف لانها حرف تكرر وايوني بعدها مثلها قال السيرافي في

ليس



ليس هذا الذي انكره الزجاج منكر وذلك انه يقدر ان المد الذي يزاد بعد النطق
بالالف الاول يراد به الفاصل وان لم ينفصل عن الاول ولم يتميز وحذف في الوقف
المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول قبلها
واو بعد الضمير في نحو اخشون وبا بعد الكسر في نحو اخشين فاقول اخشوا
واخشي قال الخليل لا اري ذلك الا علي مذهب من قال من اهل اليمن هذا بير
بزيدني وبي عن نصيحة واما في نحو اضربن واضربن فتقول ايونس اضربوا
واضربي وفاقا في التعبير في اللفظ الا ان الواو عندهم عوضان من النون وعند
غيرهم الضمير ان المردودان بعد حرف النون كما يجي وتقول هل تضربن
وهل تضربن وهل يضربن هل يضربوا وهل تضربي بلا نون والواو والياء
بعد الان من المخففة وعند غيره هل تضربون وهل تضربين فالواو والياء
ضميران رد ابعد حذف المخففة مع رد النون التي سقطت لاجل النون الموكدة
كما يجي وورد ما حذف يعني اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف
عليه ما اربته في الوصل تشبيها بالواو والياء وحدهما كما تقول في اضربن
واضربن واخشون واخشين اضربوا واضربي واخشوا واخشي ومن الواو
والياء مع النون التي بعدهما كما تقول في هل تضربن وهل تضربن
وهل تخشون وهل تخشين وهذا ايضا تاء على انهم قدروا النون المخففة قد
المحذوفة للوقف معدومة فيه من اصلها بعد لزوم الفعل على النونين فان
الوقف في جاني قاضي يعيد الياء على الافصح لكون التنوين لا رسمة اذا لم
يكن مانع فكانها ثابتة ايضا مع عروض الحذف

هذا اخر شرح المقدمة والحمد لله على افضاله والعاصم
بتوفيق اكماله وصلواته على محمد وكرام اله وفرغ من
تحريره وختم اختامه في الحضيره المعروفة على سرمن
الفضل صلوات رب العز وسلامه في سنة
ست وثمانين وستمايه وصلاته
على سيدنا محمد وعلى اله وسلم
والحمد لله رب العالمين

ولنذكر احكامها السكت وان كان المصنف ذكر بعضها في التصريف وحروف التذكير والانكار
وشبهين الكشكشة اما الها السكت فهي هاء ترد في اخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين
احدهما اذا كان اخرها الفا والكلمة حرفا واسم عرق البنا كولا وذا وهنا وذلك
لان الالف حرف خفة اذا جيء بعدها وذلك في الوصل حرف اخر بان النطق
بعدها واذا لم يات بعدها شيء وذلك في الوقف خفيت حتى ظن اخر الكلمة
مفتوحة فلذا وصلت بحرف ليتبين جوهرها واختاروا ان يكون ذلك الحرف
هاء لمناسبتها لحفا حرف اللين فاذا جاء ساكنة بعد الالف فلا بد من تحريك
مد الالف ليقوم ذلك مقام الحركة فيمكن الجمع بين ساكنين فصيغ الالف
بذلك التمكين والمد واما في الاسما المتمكنة نحو افي وحبلى فالعارضة
البنا نحو لافتى ولا يزيدها السكت اما خوف التباس بها السكت في الضمير
المضاف اليه فان الاسم العرق البنا لا يضاف منه الا كم وكرن ولدك
واما لكون الاعراب مقدرا بغير الالف نحو افي وشبه الحركة الاعرابية في
لافتى وسنذكرها لانها تحتى الحركة اعرابية او بشبه الاعراب واما
الف نحو هذا وهو فلبس الحركة الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان
الالف حرف صحيح ايضا لكان تحركه بنائيا نحو لميه بني وهو ولا يلحق
هذه الباسا كتبان غير الالف المذكور سواكان واوا او ياها او همزة مما
كلم ومن وذلك ان الالف اخفى فهي الى السكت احوج مثل الحق الالف والبا والواو
في الندبة نحو واغلاماه واغارتكنيه فاغارتكنيه في الانكار الامبراه
الامروه للمصدر بالي زيادة من الصوت فيها وتابع الموضع بها اذا وقف
على كلمة تحركه الاخر حركة غير اعرابية ولا شبيهة بالاعرابية لبيان
تلك الحركة الا ترى انك لو لم تر فها لسقطت الحركة للوقف واعلم ان بين
الاعرابية لعروضها لو سرعة والها وذلك نحو قولك مررت بحارجلانه وضربانه ديا
ومسلمونه وهنه وضربته وهامه وكضربتكه وبكلمكه وبمه واضربنه
فاطلقته وعصابه قاضية وغلامية وهو وهيه واتيه وليفه ونحو ذلك
ودخولها في قبل اخر ساكن التي هي منه فيما قبل اخر متحرك حتى يجتمع
ساكنان لو سكن الاخر ولم يلحق النونات في الامثلة الخمسة نحو تضربانه
ويضربونه وتضربينه لان النون علامة الرفع نمي كالحركة الاعرابية
وقد منع بعض البصريين ان يقال كوانطلقته وضربته لالتباس الضمير بضمير
المصدر في ضربته بالمفعول به ايضا وليس بشيء لان الدليل يحلي انطلقته عن
الغوب ولو كان الليس ما نعا لم يقولوا اعطيتكه وانه وليته ولعلمه واعلمه
وقد استعملوا في بعض ذلك الالف لشبهها وذلك في انا وجميلا ولم يلحقوها اخر



لا جاويا زيد وخمسة عشر لعروض حركة البنا فيشبه بذلك حركة الاعراب وكذا لم يلحقوها
اخر الماضي المجرد لانه انما اخر كما ذكرنا في بابه لمشابهة المعرب فكان الحركة اعرابية
ولا تقول ضربه واذا كانت الكلمة مما ذهب آخرها او وقفا فان تعلت على حرف
واحد فيها السكت ساكنة نحو ره وقف لاستحالة الوقف على المتحرك والابتدا بالساكن وان
كانت على اكثر من حرف نحو اغزه وارمه واخشه ولم يغز ولم يرمه ولم يخشه فالهاء في
مثله لبيان بواحيه فكرها اللزوم فيها منها في نحو مده وصلمونه لان اذا لم تكن
اخر الكلمة بعد حذف حرف منها وهو الحاق وهي في اعه واقه من قولك ان نفع اعه
وان تق اقه الزم من ها اغزه ولم يرمه لان الاحاق ههنا اكثر لوسكن العين وذلك
لحذف الفاء واللام لاسكان العين وبعض العرب لا يحذفون ها السكت من المتحرك
الاخر الا ما حذف من اخر مثله ولا يقفون على ما لم يحذف منه مثله كانا ولعل وليت
وسايه ما ذكرنا الا بالاسكان وروى يونس وعيسى ابو عمر ان بعض العرب
يقف على المحذوف الاخر ايضا نحو اغز وارم بالاسكان من غير هاء السيبويه هذا اقل
اللغتين والحاق الهاء ما لا استفهامية المحذوف الفها بعد حرف الجر كعلام والي م
اكثر من حذف الفها ما في المجرورة بالاضافة نحو مجيء مه ومثل منه فالهاء عند الوقف
لازمة كما في ره وقد وقف قوم بغير هاء على ذه وقد يحكى بعضهم ذه في باب الوقف انشا الله تعالى في ما تبين
الكشكشة ~~الوقف علامة~~ وهي في لغة بكر بن وايل ممي الشين التي يلحق كاف
المونثة في الوقف وذلك لانهم ان لم يلحقوها اسكنوا الكاف فالتبس بكاف المذكر
وجعلوا لها الشين في الوقف علامة للمذكر فيقولون الرمتكش فاذا وصلوا لم
ياتوا بها لان حركة الكاف اذن كافية في الفرق بين الكافين وقوم من العرب يلحقون
كاف المونث الشين في الوقف فاذا وصلوا حذفوا وغرضهم ما مر في الحاق الشين وناس كثير
من بني تميم وبني سعد يجعلون مكان كاف المونث في الوقف سينا قال ابو علي معنى ان رايتك
احترس ولم حرك لتكشف عن حرس وذلك ايضا للغرض المذكور واما ابدلوها
شينا لانهم يوسوسون بها وهم يجعلون مكانها مهموسة من الحاق لانها لبست حلقيه
وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيقال اني راهيه قال ابن ناس عينا ها وجرس
حبسها ما سوى ان عظم الناس فيه مسرد فيق واما حرف الانكار فهي زيادة
تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا صدرت انكارا على ذلك المذكور
على ما ذكرا وانكاروه بخلاف ما ذكر كما تقول مثلا جاني زيد فتقول من تقصد
تكذيبك وان زيدا اتاك اردت به اي شخص يجيء فهذه العلامة ليبان انك لا تعتقد
انه اتاك او تقول ذلك من لا يشك ان زيدا جاك وانت تنكر ان لا يجيئك وكانه تقول
من شك في هذا وكيف لا يجيئك فالالف الاخيرة هذه الزيادة موضوعة لانكار كون
المذكور عليه ما ذكر فقط فان ازيدا انكار كونه بخلاف ما ذكر فمن على وجه هذه

والسخرية فكأنه قيل كيف لا يأتيك زيد وأنت الجليل العظيم كقوله تعالى ذق انك انت العزيز
الكريم هذا قوله والاولى ان يقال انه لا انكار لكونه على خلاف ما ذكر لا على وجه السخرية
وانما الذي هذه الزيادة شرط الوقف والانكار همزة الاستفهام من غير فصل بينها
وبين الاسم المذكور فان فصل الاسم بما بعده او كان استفهاما على الحقيقة لا على
وجه الانكار لم يلحق وكذا لا يلحق اذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول او ما هو
بمعناه نحو اتقول لزيدا وينكر زيد والاغلب مع حصول الشرط وقصد الحاق وكما
زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وتحركه اعرابيه كانت او بنائيه
نحو اذهبتوه لمن قال اذهبت والى اتيه لمن قال انا فاعل وربما يدت هذه الانكار
من دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة بما يصح المعنى تلحاقها به من حمله
كلامك فتقول لمن قال اذهبت اذهبتاه وعند حكاية سيبويه سمعنا من
قال له اخرج ان الخصيب البادية تقول انا اتيه منكرا الرابه ان تكون على
خلاف ما ذكر السابل لو حكي لقال اخرجوه ثم تقول اخو الكلمة اما ان تكون
ساكنا او متحركا والساكن اما حرف علة او صحيح فالاول نحو جاني القاضي
وزيد يغزو وراعت المعلى وحكمه ان يزاد على اخره مثل اخره فيجتمع ساكنان
فيحذف اولهما نحو القاضية والمعلاة والغزوص وان كان الساكن صحيحا ثنويا
او غيره فلا بد من تحركه بالكسر للساكنين ولا يكون زيادة الانكار اذ الا الفا
نحو اريد بنيه والم تضرميه وان كان متحركا فمذهب الانكار على وفق تلك الحركة
بنائية كانت او اعرابية فيكون بعد الضمة واو وبعد الكسرة ياء وبعد الفتحة
الفا نحو ازيدو ناه واريد بنيه والاصروه فلسر هذا الانكار ان تلحقه
الندبة لان تلك بسبب كونها الف الاعند اللبس فتكون تلك الحاق مذهب الانكار
بان مزيدة بعد المذكور مدخلا في اوله همزة الاستفهام فلا تكون المدة اذ ذاك الا
بالالف كسرا للساكنين وزيادة ان لتزيادة السياد والايضاح لاخرف الجد
والها خيفان نحو زيدكما في ما ان فعل قال المصنف الظاهر انهم لم يريدوا
ان الالف في ما اخرج ساكن يحافظ لذلك الساكن لانه اذا لم يرد به نحو ان كان
ان كان صحيحا وسقط الانكان مدة ورد قوله يجب بعد المتحرك نحو انا اتيه
لان نون انا متحركة واجاب بان الزيادة انما تكون في حال الوقف على انا با
لالف فصادوا ان لم يكن فيه الف تحيي ان يعوض في حكم الموقوف عليه بالالف فلو لم
يزدان لقيل انا تحذف لحذري الالتباس وقياس ما قاله ان يقال المعالي ابنه والعاصي
ابيه وابعثوا ابيه وهذا الذي يحمله من تخصيص ان بالساكن اخره فياس منه لم
يا تنه كلام النحاة كما علم انه لا نحو الانكار والحكاية مع تردد مذهب الانكار وان كان الكلام
وقفا ولهذا اذا اردت الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو اريد ابا فتى كما تترك العلامات

في من



في من حيث تقول باقتي وانما يجوز اثبات التنوين هنا في حال الوقف لقصد الحكاية
مع زيادة الانكار وتوسط التنوين وتلقي لها موقوفا عليه ولا يستنكر اثبات التنو
وقفا ومن الاماكن يقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف ونحو ذلك نحو
اريدا وعمرا فيمن قال اريد زيدا وعمرا واريدا الطويلا ومررت بزيدا وبعمرا فيمن
عمرا قلت اضربت عمرا فتحذف خل بتمرة الانكار على الجملة والمعنى على اي قسم
شئت من اقسام الكلام بخلاف الف المندبة كما في المنادى والاسم في حال الوقف
من ها السكت هاهنا واما حرف التذكير فليس في كلام فصيح وانما يكون ذلك
اذا نطق من يتذكر بكلمة ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه فيصل اخر تلك الكلمة
بحرف يجانس حركتها ان كان متحركا كما تقول في قال وتقول ومن وان الهاء
كما في الاسم فتحة اللام الا ان يتذكر ما نسيه ويصل به وكذا تقول او من العامي
وتصله بياء ساكنة ان كان الاخر ساكنا صحيحا ثنويا كان او غيره نحو فهذا
ستفتي من صلته كبت وكبت وتقول وقد يفعل وزيد الالف واللام من نحو الحادث
مثل احدي والي وان كان اخره صحيحا حرف مد نحو القاضي والقاضي والعصا
ويغزو وارمدة ذلك الحرف الى ان يتذكر ولا يختلف من تاخري ونحو ان
يقال انه تحلهما او تحذف فالاولى كما قيل في مذهب الانكار ولا تاتي هذه الزيادة
لها السكت بخلاف زيادة الانكار لا تهذها انما تزاد اذا لم يقصد الوقف

والله اعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب تم الكتاب
بحمد الملك الوهاب وصلى
الله على سيدنا محمد
واله وصحبه وسلم
والحمد لله رب
العالمين

٤٤٤٦



